المجموعة الناصية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

* نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢هـ
* البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١هـ
* حاشية ميرزا أبوطالب على البهجة ت ١٢٢٧هـ
* حاشية محمد نوري ناصر الأسلي على البهجة ت ١٤٣١هـ

صنعة

محمد نوري ناصر

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

الجزء الأول

دار نور الصباح

المجموعة الناصية

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من
دار نور الصباح دمشق - حلبوني
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧
Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

Title: Al Majmou'a Annassieh
Autor: Mehmet Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Editor: Youssef Bdeoui
Pages: 752
Year: 2014
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: المجموعة النَّاصيَّة
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح
عدد الصفحات: ٧٥٢
سنة الطباعة: ٢٠١٤م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

978-9933-9114-8-5

نور الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱلحَمْدُ لله الحافظِ لهٰذا اللِّسان ٱلعربيّ المبين، ٱلْمُقَدِّمِ نِعْمَةَ ٱلْبيانِ على غَيْرِها مِنَ ٱلنِّعم ٱلّتي تَوَحَّدَ بِخَلْقِها، وتَفَرَّدَ بإِنْشَائِها، وٱلصَّلاة والسَّلام على أَفْصَحِ الخَلْقِ لِسَاناً وأَعْرَبِهم بَيَاناً مُحَمَّدِ بْنِ عبد الله الذي تحَدَّرَ مِنْ أَصْلابٍ كريمةٍ، وبُعِثَ رحمةً للعالمين، وجَعَلَ النَّاسَ على المَحَجَّةِ ٱلبيضاءِ لَيْلُها كنهارها، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ البُلَغاءِ الأَبْيناءِ.

وبَعْدُ

فالعربيَّةُ أَجَلُّ اللُّغات المحكيَّة فوق ظهر هٰذه المعمورة وأَعْتَقُها وأَثْرَاها أَلفاظاً وأساليبَ ومعانيَ، أَحَبَّها أَصْحَابُها، ونَهَضَ بِخِدْمَتِها علماءُ أجلّاءُ أَفْنَوا مِنْ أَجْلِها المُهْجَة والفؤاد. والمرويُّ عنهم في شغفهم بلغتهم وإجلالهم لها أكثر من أَنْ يُحْصى.

ومن أجلِّ علوم هٰذا اللِّسان الرّحب المترامي المذاهب عِلْمُ النَّحو الذي يُفَرِّق بين المعاني المتكافئة الألفاظ، وبه يُعرف الخبر من الإنشاء، ولولاه ما ٱنماز فاعلٌ مِنْ مفعولٍ، ولا مُضافٌ مِنْ منعوتٍ.

وتدرَّج ٱلْعُلماءُ في وضع المصنَّفات التي تُقَيِّدُ ضَوابِطَ هٰذا العلم وقوانينه ٱلْكُلِّيَّة، وبَلَغَ نضجُ هٰذا العلم الغَايَةَ عِنْدَ ٱبْنِ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) حِيْنَ وَضَعَ «ٱلْخُلاصة» ٱلْمعروفة بالأَلفيَّة، هٰذا النَّظْمُ ٱلْفريد ٱلْبديع ٱلّذي صَاغَ قَوَاعِدَ ٱلنَّحْو صِيَاغَةً إِلى الإحكام ما هي، وظلَّتْ هٰذِهِ ٱلأَلفيَّةُ القطبَ الذي تدور في فلكه أقلام النُّحاة، ومكّن لسيادتها وغلبتها أَنَّ جُمهورَ كُتُبِ ٱلْعربيَّة التي ٱتُّخِذَتْ مُتُوناً للتدريس في العالم الإِسْلاميّ بُنِيَتْ عليها شَرْحاً لها وتَعْليقاً عليها ونَقْداً وفَحْصاً لِما ٱشتملتْ عليه لا تُغادرُ فيها صغيرةً ولا كبيرةً إِلّا فنَّدتْها وَفَاتَشَتْ ما جاءَ فيها.

ومِنْ أَيْسَرِ هٰاتيك ٱلشُّروح ٱلّتي عالجتْ نَصَّ الأَلفيَّة «ٱلْبَهْجَة ٱلْمَرْضيَّة في شَرْحِ الدّرَّة الألفيّة» لجلال الدِّين السّيوطيّ (ت ٩١١ هـ) ٱلّذي لاقى ٱستحسان النَّاس، فأَقْبلوا عليه دراسةً وتدريساً في حواضر العالم الإِسلاميّ.

ومِن شدَّة عنايتهم بهذا ٱلشَّرْح وضعوا عليه غير ما حاشيةٍ تبيِّن مقاصده، وتضبطُ شواهدَه، وتُدْني مراميَه، في عبارةٍ موجزةٍ مُحْكَمةٍ. فكانت حاشية ميرزا أبو طالب التي فرغ من تحريرها سلخ جُمادى الآخرة ١٢٢٣ للهجرة الشريفة، وهي عند صاحبها:

يَقُولُونَ ذِي شَمْسٌ وتِلْكَ كَوَاكِبُ ... فلَمَّا بَدَتْ صَارَ النُّجُومُ تَغِيبُ

وتِـلْـكَ مَـصَـابِـيْـحٌ وذَا ٱلـصُّـبْـحُ لَائِـحٌ   وفـي الـصُّـبْـحِ مِـصْـبَـاحٌ يـضـيءُ غـريـبُ

ثُمَّ نَهَضَ ٱلشَّيْخُ ٱلْغَيُورُ الجليلُ ٱلْمُمْتَلِئُ عِشْقاً لِهٰذِهِ ٱللُّغَةِ ٱلشَّرِيفَةِ مُحَمَّد نوري ناص نَجْلُ ٱلحاجّ إسماعيل الأستلّي (ت ١٤٣١هـ) لصناعة حاشيةٍ ضافيةٍ على «ٱلبهجة ٱلمرضيَّة»، فأجاد وأفاد، وحشدَ مِنَ المصادر والفوائد ما تنوءُ به العُصْبَةُ أُولو ٱلقوَّة، فأَخْرَجَ دَقَائِقَ هٰذا ٱلشَّرْحِ ونُكَاتِهِ، وكَشَفَ ٱلنِّقابَ عَنْ مُخَبَّآتِهِ، وأَبْرَزَ مِنْ عرائِسِ أبكارِه ما ٱحتَجبَ عَنْ أَعْيُنِ ٱلنَّاظِرين، وشَفَعَ شَوَاهِدَ الشِّعر بشَرْحٍ ضافٍ لها، ومَواضع الاستشهاد فيها، وألحقَ بها إعرابها مُفَصَّلاً، فكان أَنْ جَعَلَ حاشيته ذاتَ صبغةٍ تطبيقيَّةٍ لا يعدمُ ٱلمتعلِّمُ منها فوائدَ جليلةً.

وكانَ مِنْ بَديعِ صُنْعِهِ ـ رَحِمَهُ اللهُ، ولقَّاهُ نُضْرةً وحريراً ـ أَنْ رَأَى جَمْعَ هٰذِهِ الكتبِ ٱلنَّفِيسة: مَتْنِ الألفية، وشَرْحِ السُّيوطيِّ عليها، وحاشية أبي طالب عليه، وحاشيته على الشَّرْحِ أيضاً في سِفْرٍ واحدٍ أَسْمَاهُ «ٱلمجموعة ٱلنَّاصية»، فبذل بَيْنَ يدي ٱلْمُتَعَلِّم أربعةً مِنْ أُمَّهاتِ كُتُبِ ٱلعربيَّة دُفْعَةً واحدةً، يقارنُ بَيْنَ مُتُونِها، ويفطنُ لأساليبِ ٱلرِّجال فيها، ويُقَيِّدُ ما لاح له مِن أَسْرَارِ صَنَائِعِها.

وَلَيْسَ يَخْلُو عَمَلٌ مِنْ خَلَلٍ، ومَنِ الكامِلُ في شَيْءٍ حتَّى لا يجوزَ عليه خَطَأٌ فيه، هٰذا ما يدّعيه جاهلٌ فضلاً عن أَنْ يدّعيه عالمٌ.

أَرْجُو أَنْ يكونَ هٰذا ٱلسِّفْرُ ٱلعَامِرُ زَاداً مَعرفيّاً يَقْنَعُ به طَلَبَةُ العِلْم ولا سيّما الأُخوة الأَتراك منهم، فما رأوا فيه مِنْ نافعٍ قَنَصُوْهُ، وإِنْ رأَوا فيه غير ذلك أَصْلَحُوهُ.

أَسألُ اللهَ أَنْ يتقبَّلَ منِّي ما بَذَلْتُ في مُراجعة هٰذا الكتاب، وأَنْ يَجْعَلَهُ خالصاً لوجهه الكريم، وأَنْ يُثْقِلَ به ميزان أعمالي يَوْمَ ٱلْعرضِ عليه؛ إِنَّه سميعٌ مُجِيْبٌ.

وكَتَبَهُ
أبو عبد الرَّحمٰن
محمَّد عبد الله قاسم
كان الله له
دمشق الشَّام
حَرَسَها اللهُ من الآفات

٩ ـ صفر ـ ١٤٣٥هـ
١٢ ـ كانون الأوَّل ـ ٢٠١٣م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، الذي وفّى ووَفَى، وعلى آله وأصحابه الكرام الشُّرَفا، ومَنْ سار على دربهم فعفَّ وعَفَا، أما بعد:

فإنَّ الحضارة العربية الإسلامية شُيِّدَتْ بأيدي بُناتها ممن حملوا اليراع، وخطّوا صفحات الثقافة على تنوُّع مشاربها، وتعدُّد مساربها، فكانوا مَشْرِقَ الإبداع، وكُوَى التألق، وروائِزَ معايير الحق، فمنحوا الحضارة وَجْهها المنير؛ بفكرهم الخلّاق، وما خَلَّفُوه للأجيال من وَمَضاتٍ بيانية، ولمساتٍ لغوية، آتَتْ أُكُلَها كل حين، فانتشر العلمُ، وعَمَّتِ المعرفةُ جوانبَ المجتمع.

وكان لِحُماةِ اللغةِ العربيةِ مكانتهم المرموقة في تُراثنا العتيد، ومنهم الذين صَنَّفُوا في علم النحو، على كثرتهم، وصِدْق توجُّههم.

وارتقى (ابنُ مالك) ذروةَ عُلْيا في هذا الميدان، فقد ذاع صِيْتُ ألفيَّتِه في الأقاصي والآماد، وحَفِظَها طلابُ العلم وشُداةُ المعرفة، واستظهروها، فكانتْ فاتحةَ النحو، ومنظومةً تعليمية تُلُقِّيَتْ بقبولٍ حَسَن، وتبوَّأتْ ممنوعَ القلوب.

وقام لفيفٌ من العلماء ـ على مَرِّ العصور ـ بشرح ألفيَّة ابن مالك؛ إذ نالتْ لديهم الحظوةَ الكبرى، والمرتبة الأتمّ، فأقبلوا عليها شرحاً وتعليقاً، وتوضيحاً وتحقيقاً، فقد حَوَتْ مقاصد النحو والصرف، وخلاصة قواعدهما، ولم يتقدم عليها سوى ألفيَّة ابن معطي، فجاء ابن مالك ونَظمَ ألفيَّتَهُ؛ ليقول فيها:

وتقتضي رِضاً بغيرِ سُخْطِ ... فائقةً ألفيَّةَ ابنِ مُعْطِي

وهي تجري على بحر واحد هو الرجز، أما ألفيَّة ابن مُعْطي فجمعتْ بين بحرين عروضيين هما: السريع والرجز، فكان عملُ ابن مالك أكثرَ إحكاماً؛ لذا كُتبَ له البقاء، وعَمَّ به النفع، فهو مُرادُ الطلبة والباحثين، ومُبْتغى العلماء والدارسين.

ونالت ألفيةُ ابن مالك حظَّها من الشروح، ومن أهمها:

- شرح ابن أم قاسم المرادي.
- شرح أبي الحسن الأشموني.
- شرح ابن عقيل.

- شرح السيوطي.
- شرح الميرزا أبي طالب.
- شرح نوري ناص.

والكتابُ الذي بين يدي القارئ الكريم (المجموعة الناصية) من الشروح المهمة لألفية ابن مالك، فقد جمعت بين الشروح الثلاثة الأخيرة المذكورة آنفاً، وهي توافق منهج الأعاجم في تعلُّم النحو العربي، والذي يختلف عن المنهج الأزهري في مصر، حيث يبدأ الطلابُ بدراسة النحو بكتاب (شرح العوامل) للجرجاني، ثم (شرح الإظهار) للبركوي، ثم (شرح الكافية) لملاجامي المسمى (الفوائد الضيائية)، ثم يختمون ذلك بشرح السيوطي لألفية ابن مالك المسمى (البهجة المرضية)(١)، كما يعنون بحاشية الميرزا أبي طالب، وربما درس بعضُهم قبل ذلك (شرح الأنموذج) للزمخشري المسمى (حدائق الدقائق).

أما الصرف فيبدؤون بشرح متن الأساس، ثم شرح متن غزي، ثم شرح المقصود، وهكذا يكونون قد انتهوا من تعلُّم عِلْم النحو والصرف.

وتأتي أهمية الحواشي على الألفية من اعتمادها على الكتب المعتبرة في ميدان النحو، فَشَرْحُ السيوطي شَرَحَ الألفاظ لفظةً لفظةً بشكل مدمج، فبدا المتن والشرح كأنه كلام واحد متسلسل مترابط.

وكذلك شَرْح أبي طالب عُني بالضبط، والتعليل، وتوضيح المشكلات وبيان المعاني، مع إيراد قسطٍ من الشواهد، وذِكْر الأوجه الصحيحة والضعيفة، وإن لم يَخْلُ من بعض الهنات واللبس في العبارة، ثم إننا حذفنا منه بضع عبارات لا علاقة لها بالنحو ولا بشرح أحكامه.

أَمَّا شَرْحُ نوري فكان أوسع مدى، وأرحب أفقاً، إذ جَمَعَ بين اعتماد التمثيل بالآيات والأحاديث والأشعار والأرجاز، وضبط الكلمات، وجَمْع الأحكام النحوية المنسوبة إلى أصحابها(٢)، واتِّباع منهجٍ علميٍّ تعليمي، مع الإشارة إلى المسائل الشاذة والنادرة والمطردة،

---

(١) بفضل الله تعالى نُشِر هذا الكتاب في دار نور الصباح، مصححاً مضبوطاً، بعناية: يوسف علي بديوي، ولاقى قبولاً حسناً لدى طلاب العلم، وتتالت طبعاتُه، فلله الحمدُ أولاً وآخراً.

(٢) كشرح الأشموني على الألفية، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، وشرح ابن عقيل، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، وشرح التصريح على التوضيح، وحاشية الحمصي على شرح التصريح، وحاشية الدشتي على شرح السيوطي، وشرح الشيرازي على شرح السيوطي، وغير ذلك.

وبيان الأوجه الصحيحة، مع إثبات القراءات الواردة في الآيات، والاستدلال على صحة القاعدة النحوية بالأدلة المعتبرة، وذِكْر موضع الشاهد، وشرح الغريب، وإعراب كلماتٍ كثيرة.

هذا، وقد اتَّبعتُ الخطوات التالية في إخراج (المجموعة الناصية):

١- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور، مع ذكر أرقام آياتها، وتمييز قراءة حفص عن القراءات الأخرى المذكورة، فأُخذتْ قراءة حفص من المصحف الرقمي، وكُتبتْ بقية القراءات بالحرف العادي مع الضبط.

٢- ضبط الأشعار والأرجاز ضبطاً شبه كامل؛ اعتماداً على المصادر الموثوقة، والإشارة إلى المقاطع المأخوذة من الأبيات ولو كان المقطع كلمة أو اثنتين، وتوزيع ذلك على الصدر أو العجز.

٣- العناية بوضع علامات الترقيم، وتوزيع النصوص إلى فقرات.

٤- ضبط الألفية ضبطاً كاملاً.

٥- ضبط موضع اللبس لكثيرٍ من الكلمات.

٦- تمَّ وضعُ بيت الألفية في أعلى الصفحة، يليه شرح السيوطي، ثم حاشية أبي طالب، ثم شرح نوري، فكل صفحة تتضمن ثلاثة شروح.

٧- تصحيح كثير من الكلمات الواردة في الشروح المذكورة، واقتضى ذلك بَذْلُ جَهْدٍ كبير، نرجو ثوابه من الله عزَّ وجل.

٨- صُحِّحَ الكتابُ قدر المستطاع، فما كان فيه من صواب فهو من توفيق الله تعالى، وما كان غير ذلك فمني، وأستغفر الله العظيم، ورحم اللهُ امرأً أهدي إليَّ عثراتي.

٩- ترجمة الإمام مالك، والسيوطي، وأبي طالب، ونوري ترجمة موجزة.

١٠- كتابة مقدمة للمجموعة الناصية.

هذا، وأسأل الله سبحانه أن يجعل ثوابَ هذا العمل في صحائف الناشر، والمصحح، والمدقق، والمراجِع، ومُنضِّد الحروف، والقارئ، وكل مَنْ له صلة بهذا الكتاب، وأخصُّ بالذكر الأستاذ الدكتور **محمد قاسم** لما بذله من جَهْدٍ مُضْنٍ في قراءة الكتاب، والإشارة إلى الهفوات، فجزاه اللهُ خيراً، ونَفَع بعلمه، إنه عز وجل قدير وبالإجابة جدير.

والشكرُ موصولٌ إلى الأخ الأستاذ **رضوان الشيخ**؛ جزاء ما قام به من تنضيد الكتاب، وبذل الكثير من الجهد لتنفيذ التصحيحات في عدد من تجارب الطباعة، ثم إنه قام بإخراج

الكتاب فنياً، وركَّب الشروح في كل صفحة من الأجزاء الأربعة، فكانت عنايتُه مثارَ الإعجاب والتقدير، فجزاه الله خيراً، وحقَّق له المأمول، لقاء صبره عليَّ بضع سنين.

ثم أقولُ كما قال الشاعر:

وما أُبرِّئ نفسي إنَّني بَشَرُ ... أَسْهُو وأُخطئ ما لم يحمني قَدَرُ

وما ترى عُذْراً أولى بذي زَلَلٍ ... مِنْ أنْ يقولَ مُقِرّاً: إنَّني بَشَرُ

اللهم علِّمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علَّمتنا، وزِدْنا علماً يا أرحم الراحمين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

يوسف بديوي

ترجمة
الإمام ابن مالك

هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي نَسَباً، الجيَّاني منشأ، الدمشقي إقامةً ووفاة، الشافعي، النحوي.

وُلد سنة (٦٠٠هـ) بِجَيَّان الأندلسية، ثم رحل إلى مدينة دمشق واستزاد فيها علماً وثقافة ومعرفة، وأقام بها يُصنِّف، ويشتغل بالعلم والتعليم، حتى وفاته سنة (٦٧٢هـ).

كانت نشأتُه أندلسية، وأهلُ الأندلس إذْ ذاك أشدُّ أهل الأرض حباً للعلم، وتفانياً في تحصيله، وتوقيراً لأهله، وابنُ مالك مَيَّالٌ بطبعه إلى العلم وذويه، فنهل على أيدي شيوخه من المنابع الصافية، وكانت إقامته في دمشق حافزاً له للتعمق في ميادين العلم، فسمتْ هِمَّتُه للأخذ عن الأئمة، **وكان من مشايخه:**

- الحسن بن صبَّاح أبو صادق.
- أبو الحسن السخاوي.
- أبو المظفر ثابت بن محمد الكُلَاعي.
- أبو عبد الله بن مالك المرشاني.
- ابن يعيش.
- أبو علي الشلوبين.
- ابن الحاجب.
- أبو العباس أحمد بن نوار.

وتتلمذ على يديه جُملة من المريدين، منهم:

- الإمام النووي.
- ابنه بدر الدين محمد.
- شمس الدين بن جعوان.
- ابن العطار.
- زين الدين أبو بكر المِزِّي.
- أبو الحسن اليونيني (شيخ الذهبي).
- أبو عبد الله الصيرفي.
- القاضي ابن جماعة.

وغيرهم.

وكان ابنُ مالك عظيم الدِّيانة، والعبادة، كثير أداء النوافل، حسن الهيئة والطريقة، على جانبٍ كبير من التعقل والعفة والإخلاص والرزانة والوقار والتواضع، والحرص على إفادة الطلاب.

ولا رَيْبَ أن ابن مالك كان إماماً في علوم اللغة العربية. فبلغ فيها الغاية، وبرَّز في النحو، والصرف، والحديث، ونظم الشعر.

له مؤلفات كثيرة، منها:

١. ألفية ابن مالك، وسمَّاها (الخلاصة).

٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

٣. عدة الحافظ وعمدة اللافظ.

٤. شواهد التوضيح وتصحيح مشكلات الصحيح.

٥. تحفة المودود في المقصور والممدود.

وغير ذلك.

رحم اللهُ ابن مالك، وأفسح له في جَنَّاته.

ترجمة
الإمام السيوطي

عاش الإمام السيوطي في مصر ما بين منتصف القرن التاسع الهجري وأوائل القرن العاشر الهجري، إذ وُلد سنة (٨٤٩هـ) وتوفي سنة (٩١١هـ)، أي: في أواخر عصر المماليك ـ دولة الجراكسة.

وهو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الكمال بن ناصر الدين الخضيري، الأسيوطي، الشافعي.

والسيوطي من أسرة علمية، فوالده هو الإمام العلامة الفقيه الفرضي النحوي: أبو بكر بن محمد كمال الدين، وله بعض التصانيف، وجُلُّها حواشٍ، وشروح لكتب.

وقد توفي والدُ السيوطي بمرض يُسمَّى (ذات الجَنْب) يوم الإثنين سنة (٨٥٥هـ).

انعزل السيوطي عن الناس في أواخر حياته، فأقام في بيته في روضة المقياس إلى أن مات سنة (٩١١هـ).

تحلَّى السيوطي بكريم الأخلاق، وجميل الصفات، وعظيم الشمائل، فهو عالم عامل، تقيّ، محبّ لله ورسوله ﷺ، مُتمسِّك بالسُّنَّة الغرَّاء، يسلك طريق السلف الصالح.

تمتَّع السيوطي بذكاء متوقد، وذاكرة قوية، وحُبِّب إليه العلم، والغوص في دقائقه وأصوله.

وكان واسع الاطِّلاع، مُتعمِّقاً في العلوم، كثير التأليف والتصنيف.

وهو شاعر مقتدر، أكثر شعره قاله في الفوائد العلمية والأحكام الشرعية، وله ديوان شعر اسمه (حديقة الأريب وطريقة الأديب) نظمه في الأغراض الشعرية المختلفة.

كما حرص السيوطيُّ على التعريف بشيوخه، فوضع فيهم ثلاثة معاجم تُحصيهم عدداً، وتتحدث عن أعمالهم، ومنهم: ابن حجر العسقلاني، والبُلقيني، والشُّمُنِّي، والكافيجي.

ومنذ شبابه تقلَّد مناصب علمية كتدريس العربية سنة (٨٦٦هـ)، وتدريس الفقه بالجامع الشيخوني، وكذلك الحديث في جامع ابن طولون.

إلى جانب ذلك كانت حياتُه مليئةً بالصراع بينه وبين علماء عصره وأمرائه؛ لما عُهِدَ عنه من جرأة، وقول الحق.

تتلمذ على يدي السيوطي كثيرٌ من التلاميذ الذين اشتهروا، ومنهم:

شيخ القراء عمر بن قاسم الأنصاري، وشرف الدين قاسم بن عمر الزواوي، والمحدِّث الشامي الصالحي، ومؤرِّخ مصر ابن إياس الحنفي.

اهتمَّ السيوطي بالتصنيف، فبلغت مؤلفاتُه المئات، ومنها:

١ـ جمع الجوامع.

٢ـ حسن المحاضرة.

٣ـ المزهر في اللغة.

٤ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.

٥ـ تاريخ الخلفاء.

٦ـ الأشباه والنظائر.

٧ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

٨ـ الإتقان في علوم القرآن.

وغير ذلك كثير جداً.

رحم الله السيوطي، ونفع بمؤلفاته، وأجزل مثوبته.

ترجمة
الميرزا أبي طالب

عالم بارع، ماهر، أديب، متكلم، فقيه، لغوي، نحوي، من أجلاء تلامذة السيد علي الطباطبائي، له حاشية على شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، فرغ منها سلخ جمادى الثانية (١٢٢٣هـ).

توفي في طريق الحج سنة (١٢٣٧هـ) أو (١٢٣٨هـ).

رحمه الله عز وجل.

انظر: الكنى والألقاب (٣/ ٢٢٠)، أعيان الشيعة (٢/ ٣٦٦)، الكرام البررة (١/ ٣٩)، ريحانة الأدب (٦/ ٦٢)، معجم المؤلفين (٥/ ٢٩)، مكارم الآثار (٤/ ١٠٦١).

ترجمة

محمد نوري ناص

ولد العالم الجليل محمد نوري ناص في مدينة ميديات التابعة لمحافظة ماردين في تركيا، سنة ١٩٣٧م.

كان منذ نعومة أظفاره صاحب همة عالية، فدرس في بداية طريقه العلمي على الشيخ سيدا ملَّا عبد الرحمن.

ثم درس على يدي الشيخ علاء الدين الخزنوي، وحصل على إجازة في علوم الشريعة الإسلامية واللغة العربية.

أمضى جل وقته في المطالعة والتدريس، وكان ورده اليومي تسع ساعات من القراءة.

■ **أعماله:**

أسس المكتبة الإسلامية في تركيا في بداية الخمسينيات.

أشرف على تأسيس دار نور الصباح بفرعيها تركيا، وسورية.

طبع أكثر من مئة كتاب في شتى العلوم من نحوٍ وصرف وفقه شافعي، وكان عمله فيها ما بين ضبط و تصحيح ومراجعة.

■ **مؤلفاته:**

١- المجموعة النورية وهو: كتاب في النحو يحوي ستة كتب (طبع غير مرة).

٢- المجموعة الناصيَّة على شرح السيوطي (وهو كتابنا هذا).

٣- حاشية العقد النامي على كتاب حل المعاقد شرح قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري (مطبوع).

٤- حاشية على شرح المغني للجاربردي (تحت الطبع).

أشرف على طباعة كتاب التحفة العلائية لشيخه الشيخ علاء الدين الخزنوي في الفقه الشافعي.

■ **وفاته:**

ظل على الرغم من كبر سنه ذا همة عالية؛ إلى أن وافته المنية في السادس من شهر شباط عام ألفين وعشرة من الميلاد في تركيا في مدينة ميديات مسقط رأسه، التابعة لمحافظة ماردين.

رحمه الله تعالى، ونفع بمؤلفاته.

[هذه المعلومات أفادنا بها ولده السيد محمد فاتح ناص].

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أبو طالب

ربنا لك الحمد لما ترفعنا نحوك، وتحفظ حواشينا عن غواشي من يئسَ عفوك، وصلِّ على من بعثته بآياتك وكتابك، وعلى آله المبشّرين المنذرين بثوابك وعقابك، وبعد:

فيقول راجي ربه الواهب العبد المدعو بأبي طالب: لما رأيت في شروح الألفية المالكية شرحاً علمُه (البهجة المرضية) ومؤلفاً كلمُه بترتيب الفكَر والروية، ومختصراً وموجزاً أوله إلى آخره، ومندمجاً ومبتذلاً عند المقتصر بظاهره، ومشتملاً على الغوامضِ والمشكلاتِ، ومنطوياً على الصِّعاب والمعضلات. لكن حجب التفريط قد مددت على غوامضه، فسددت أكثر مواضعه بمناقصه، مع أن المحجوبين قد اعترفوا بصعوبته وإشكاله، ولم يشمُّوا شميمة من غموضه وإعضاله، فكم من عبارات هادية إلى الحق قتلوها بسيف الرد والاعتراض، ورب إشارات مومية إلى الصِّدق تركوها لملال النفس والانقباض، وزعموا أنهم هم الأغنياء، وسنكتب ما قالوا وقتلهم الأَبيناء، ولم يكن من سابقي العلماء وفائقي القدماء ما يبين رموزه ويبرز كنوزه، فدامت تلك الرموز مشوبة بالشَّك والريب، وبقيت هذه الكنوز مستورة في مكنون الغيب، حتى وصل إعصار الغيب إلى زمان الشهود، ومد الأمر إلى عهدنا بعد تلك العهود.

ونظرت إلى عدة من المحصِّلين في هذا العهد متمنطقين بفتح أقفاله، وحل إعضاله، وتيسير ما اشتمل عليه من الصعاب، واستخراج نجومه اللامعة من بين السحاب، فصدر منهم حواش له، كالمصابيح للدجى، والمشاعل لليل إذا سجى، أردت أن أنهي ليالي معضلاته إلى الإصباح، وأحمد ما اشتعل منهم من الشعلة والمصباح؛ لينبه الراقدون في الأعصار، ويعم الإبصار لضعفاء الأبصار.

وأسأل الله أن يوفقني أن أتم فأبيع يواقيتها بثمن بخس حقير، وأُشفي ببذلها داء الفقر من كل فقير، وأسأل اللهَ الثواب الجزيل، وهو يهدي من يشاء إلى سواء السبيل.

(**قوله: بسم الله الرحمن الرحيم**) ابتدأ بالبسملة ابتداءً ما ابتدأ به كلام الله، واقتداء بحديث رسول الله ﷺ؛ (وفي) متعلق الظرف أقوال، أقواها: أن يكون من لفظ الفعل المبتدئ بها «والاسم» بمعنى العلامة، والمراد من «الله» الذات المعين الواجب المستجمع لتمام صفات الكمال، ولا يبعد أن يراد به لفظه في هذه الكلمة المباركة، فالإضافة لامية أو بيانية، «والرحمن الرحيم» صيغتان مبالغتان مشتركتان بين الرحمة الدنيوية والأخروية؛ لما ورد في الدعاء: يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، وقيل: الأولى مخصوصة بالأولى، والآخرة بالآخرة؛ ولذا قدمت الأولى على الآخرة، وفيه أقوال أخر، ولنفوض باقي الكلام في هذه الكلمة المباركة إلى الكتب المذكورة فيها، فإن الإبكار أحق بالإذكار. وفي حديث الابتداء إشكالان:

أَحْمَدُكَ ....

أبو طالب

الأول: أن البسملة من ذوات البال فيجب ابتداؤها بمثلها، وهو أيضاً (كذلك)، فيلزم الدور أو التسلسل، وقد سنح لي لرفعه أجوبة شافية:

الأولى: أن كل ما يوجد بالغير لا بد أن ينتهي إلى الموجود بالذات، كوجود الأشياء المنتهي إلى وجود الواجب في نفسه، ودسومة الأشياء المنتهية إلى دسومة الدسم بالذات، فابتداء غير البسملة بها، وابتدائها بنفس ذاتها.

الثانية: أن ذلك العام من المخصَّصات، والبسملة خارجة عنه بالقرينة.

الثالثة: إن المراد بذي البال هو المقصود بالذات، لا ذو الشأن في نفس الأمر، فالبسملة خارجة عنه بهذا المعنى.

الرابعة: أن ابتداء الشيء بالشيء يستلزم تغاير الشيئين لا محالة، ولو عم أحدهما الآخر ظاهراً، فالمراد بكل أمر ما سوى البسملة، وذلك كما إذا قلنا: كل شيء معلول لله، أي: كل شيء سوى الله، فافهم.

الإشكال الثاني: أن المروي هو الابتداء ببسم الله، وهو محالٌ ضرورةَ أن الابتداء إنما هو بالباء فقط، والجواب: إنا نسلم ذلك لكن نقول: قد يلاحظ الكل شيئاً واحداً، أي: لا يلاحظ معه أجزاؤه وتصير الأجزاء كأنها مندمج بعضها في بعض، ويكون الكل بسيطاً، فينسب لذلك الحكم المخصوص بالجزء إلى الكل، وما نحن فيه من هذا القبيل، كما لا يخفى على من له ذوق سليم، وقس لما ذكر حال حديث الحمد إشكالاً وجواباً، وسيجيء جواب آخر عن الإشكال الثاني في رفع إشكال الجمع بين الحديثين.

(قوله: أحمدك) أورد الحمد فعلاً دلالة على تجدده، ومضارعاً لا ماضياً دلالة على استمراره التجددي، وإشارة إلى حسن العاقبة، ومفرداً جعلاً للمخاطب كالمخاطب في الانفراد، وإشارة بانفراده بالتنعم ببرهة من النعم؛ التي يجب الحمد عليها، وأورد المفعول ضميراً إيماءً إلى أن صفاته تعالى عين ذاته وحاضراً للاستلذاذ، والإشارة إلى امتناعه غيبته تعالى عن بال الحامد، حتى كأنه يواجهه دائماً، ولنفوض باقي الكلام في الحمد والشكر إلى الكتب لما ذكرنا آنفاً.

ومما يناسب ذكره في هذا المقام، هو الأجوبة عن الإشكال المشهور في الجمع بين حديثي الابتداء، وهي ثلاثة: الأول ما هو المشهور من أن الابتداء ثلاثة أنواع: الحقيقي، والإضافي، والعرفي، وبملاحظة الأنواع الثلاثة في الأمر حصلت تسعة احتمالات، وذلك بناء على كون الابتداءين على النهج المعتاد من تقديم البسملة على الحمد وإلا لصارت الاحتمالات ثمانية عشر احتمالاً؛ ثم إن ثلاثة من التسعة صحيحة معتبرة، وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقياً وبالحمد إضافياً، أو عرفياً، أو بكليهما عرفياً، وثلاثة منها ممتنعة وهي كون الابتداء بالبسملة حقيقياً، أو

اللَّهُمَّ على نِعَمِكَ وآلائِكَ، ....

أبو طالب

إضافياً، أو عرفياً، وبالحمد حقيقياً، وثلاثة منها صحيحة غير معتبرة، وهي كون الابتداء بكليهما إضافياً، أو بالبسملة إضافياً، وبالحمد عرفياً، وبالعكس، ويحصل الجواب بحملِ الابتداءِ على أحدِ الثلاثة الأول، ثم وجه الصحة والاعتبار في الثلاثة الأول، والامتناع في الثلاثة الثانية، والصحة في الثالث من الثلاثة الثالثة ظاهر بما قررنا.

بقي الكلام في وجه الصِّحة في الأولين من الثلاثة الثالثة، وعدم الاعتبار في جميع هذه الثلاثة، فأما وجه عدم الاعتبار في الأخيرين منها فهو الخلو من كلٍّ من الأصلين اللّذين هما كون الابتداء حقيقياً واتحاده نوعاً في الأمرين، ووجه الصحة في الثاني منها هو الحمل على الإضافي بالمعنى الأعم، وأما وجه صحة الأول وعدم اعتباره ففيه خفاء؛ إذ لقائل أن يقول: إن أريد بالإضافي معناه الأخص فلا وجه لصحته، وإن أريد به المعنى الأعم فلا وجه لعدم اعتباره إلا ترك حمل الابتداء على الحقيقي، مع إمكانه ولو صلح هذا لذلك يجري في الثالث من الثلاثة الأول، وقد حكم باعتباره وليعلم أن جعل الإضافي بالمعنى الأعم والعرفي مقابلاً للحقيقي ليس من جعل قسم الشيء قسيماً له؛ لأن هذا إنما يلزم إذا أريد بالأعم بشرط الخصوصية لا من حيث هو أعم، وما نحن فيه من قبيل الثاني.

الجواب الثاني: ما قيل إن البسملة فرد من أفراد الحمد؛ لأن المراد به إظهار صفاته الجميلة سواء كان بلفظ الحمد أم لا، وهو صادق على البسملة، فالابتداء بالبسملة عمل بالحديثين.

الجواب الثالث: إن الحديثين وردا على سبيل منع الخلو، فلا يلزم الجمع بينهما بلفظين، وفيه بعد.

(قوله: اللهم) قيل: أصله «يا ألله» حذف الياء عن أولها، وعوض عنها الميم المشددة في آخرها، وقيل: أصله يا الله أُمّ، أي: اقصدنا بقضاء حوائجنا، حذف الياء وهمزة أمّ على غير القياس، وأورد عليه بوجهين: الأول أنه منافٍ لقولهم: اللهم لا تؤمهم لأنه تناقض، وكذا لو سمع اللهم لا تؤمنا، والثاني أنه لو صح ذلك لزم جواز يا ألله أمنا ارحمنا بلا عطف قياساً على اللهم ارحمنا، واللهم وارحمنا قياساً على يا ألله أمنا وارحمنا، واللازم باطل فالملزوم مثله، بيان الملازمة ترادف اللفظين في المقامين، والجواب عن الوجهين على ما خطر ببالي أن أمّ في اللهم مقدمة للدعاء، وما يجيء بعد نفس الدعاء، فالتناقض مدفوع والقياس باطل؛ لبطلان عطف الدعاء على مقدمته، وجواز عطفه على مثله، والتناقض في قولهم: اللهم لا تؤمهم مدفوع من وجه آخر هو اختلاف المفعولين، وقيل في الجواب عن الثاني: إن أم لما صار كالجزء لم يجز أن يكون معطوفاً عليه كتاء الفاعل **(قوله: على نعمك وآلائك)** قيل: تقديره لنعمك علينا.

الناصية

(قوله: وآلائِك) جمعُ (الإلْيِ) و(الإلى) و(الألى) بمَعنى مُطلق النعم، أوْ خصوص النعم الظاهِرَة، كما قيل.

وأُصلّي وأُسَلِّمُ على مُحَمَّدٍ ....

أبو طالب

أقول: لا حاجة إلى ذلك، بل «على» للمقابلة أو للاستعلاء العقلي باعتبار أن الحمد وارد على النعم، أو غالب عليها استحقاقاً أو ادعاءً، ولم يقل: إنعامك ولا نعمائك مع أنسبيتهما بقوله: آلائك كل من وجه لعدم التباسه بالمفرد، وللإشعار بكثرة نعم الله، ولصيرورة ممدود هذه الفقرة واحداً كالفقرتين الأخيرتين. وهي ليست جمع نِعمة بكسر النون، أي: ما ينعم به، بل بفتحها مصدر نَعِمَ يَنْعَمُ، والمراد بها النِّعم الظاهرة بقرينة مقابلتها بالآلاء؛ التي هي النعم الباطنة، وهي جمع إِلَى بكسرة الهمزة وفتحها، وجمع كثرتها غير مسموع.

الناصية

(**قوله: وأصلي... إلخ**) الصلاة فعلة من صلى إذا دعا بخير، والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلَّى عليه وإرادة الخير له، هذا معناها لغة، كما نصَّ عليه النووي في (دقائق المنهاج)، وفي (شرح المنهج) أول كتاب الصلاة: هي لغةً ما مر أول الكتاب، وقال أوله: إنها من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين تضرُّع ودعاء، وفي (الكشَّاف) عند تفسير قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]: فإنها تحريك الصلوين حقيقةً، سمِّيت بها الأركان المخصوصة لتحركهما فيها، ثم سمِّي بها الدعاء تشبيهاً للداعي بالمصلي، فهو في الدعاء استعارة عن المجاز المرسل. وفيه عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَـٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٤٣]: إن الصلاة عبارة عن الأركان المخصوصة، ثم نقلت إلى الانعطاف على وجه الترحم، كانعطاف عائدِ المريضِ عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها، ثم منه إلى الدعاء فيكون في الدعاء مجازٌ عن المجاز بالاستعارة. انتهى. وفي (الفائق): إن الصلاة تقويم العود، ثم قيل: الرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل، ثم نقلت إلى الدعاء، ففي الدعاء مجازٌ مرسلٌ عن الاستعارة. انتهى. ولا يخفى ما بينهما من الخلاف، وقد تعقَّب السعد ما في (الكشاف) بقوله: وورود الصلاة بمعنى الدعاءِ في كلامِ العربِ قبل مشروعية الصلاة؛ المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشُّع، وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئةِ المخصوصةِ دليل المشهور من أنها حقيقةٌ لغويةٌ في الدعاء، مجازٌ في العبادة المخصوصة؛ لاشتمالها على الدعاء (والسَّلام) هو الدُّعاء بالسَّلامة، وهما اسما مَصدَرِ بابِ التَّفعيل (تصلية) و(تسليماً)، وقيل: هما نَفْس المَصْدَر، وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] وحذراً من كراهةِ إفرادِ أحدهما عن الآخرِ ولو خطّاً. (حمصي).

(**قوله: محمد**) علمٌ منقولٌ من اسم مفعول حمَّد بالتشديد، سمِّي ﷺ بذلك؛ لكثرة خِصالهِ المحمودةِ، قال حسان ﵁:

وَشَـقَّ لَـهُ مِـنِ اسْـمِـهِ لِـيُـجِـلَّـهُ فَـذُو الـعَـرْشِ مَـحْـمُـودٌ وَهَـذَا مُـحَـمَّـدُ

خاتِمِ أنْبيائِكَ، وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ والتَّابِعِينَ إلى يَوْمِ لِقائِكَ. أمَّا بَعْدُ:

أبو طالب

(**قوله: خاتم أنبيائك**) إن كان الخاتِم بكسر التاء فمعناه ظاهر، وإن كان بالفتح فبمعنى ما يختم به؛ كالعالم لما يعلم به، أو يراد به الزينة كنايةً. (**قوله: وصحبه**) الأولى أن يُقرأ بسكون الحاءِ اسم جمعٍ للصاحب، لا بكسرها، مخفف صاحب، وصاحب النبي من أدرك صحبته مع الإيمان الباقي إلى حين الوفاة. (**قوله: إلى يوم لقائك**) الظرف إما متعلق بأحمد، وأصلي، وأسلم، أو بكل تابع تابع مفهوم من التابعين، من حيث هو مجموع، والمراد باللقاء على الأولين الحشر الأصغر أي: الموت، وعلى الأخير الحشر الأكبر. (**قوله: وبعد**) هو من الجهات والغايات، والمراد بالجهات ظروف تدل على جهة الشيء، أي: ما يقع بين إحدى نهاياته إلى آخر ما يحاذيها تسمية الدال باسم

الناصية

(**قوله: خاتم**) بكسر التاء اسم فاعل، فهو نعت لاشتقاقه، أي: آخرِ النبيين، جمع نبي بغير همزٍ مأخوذة من النَّبْوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة، بمعنى الارتفاع؛ وبالهمز من النبأ وهو الخبر، وبفتحها اسم آلة، فهو بدل لجموده.

(**قوله: وعلى آله**) هو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، واختُلف في ألفه أمنقلبةٌ عن هاءٍ أو عن واو؟، قال بالأول سيبويه، وأصله عنده أهل، وقال بالثاني الكسائي، وأصله عنده أول من آل إليه في الدين، يؤول، ويظهر أثر القولينِ في التصغير، فمن قال: أصله أهل، قال في تصغيره: أهيل، ومن قال: أصله أول، قال في تصغيره: أويل، وكلاهما مسموع، ولكن الأول أشهر وأكثر، ثم اختلف في معناه، فقال الإمام الشافعي: أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف؛ لأنهم أهلوه، أو آل أمر دينهم إليه، وقيل غير ذلك (وأصحابه) اسمُ جمعِ صاحبٍ كركبٍ وراكبٍ، وعطَف الصَّحْب على الآلِ الشاملِ لبعضهم؛ لتشمل الصلاة باقيهم.

هذا، والأصحاب هم الّذين كانوا مَعَ النّبي ﷺ مسلمين، (التّابعون) هم الّذين لم يُدْرِكوا النبي ﷺ، ولكنهم أدْرَكوا بعضَ الصَّحابة، ولو واحِداً منهم.

(**قوله: إلى يَوْمِ لِقائِكَ**) الظَّرفُ لغو، فإنْ تعلَّق بـ (أصلي وأسلم) ـ على سَبيل التَّنازع ـ كان المَعنى: إنَّ الصَّلاة والسَّلام مستمرَّان إلى يَوْمِ القِيامَة، وإنْ تَعَلَّق الظَّرف بـ (التَّابِعِينَ) كانَ المَعْنى: إنَّ الصَّلاة والسَّلام على الآل والأصحابِ، والَّذين تَبِعوا الأصحاب، وتَبِعوا التَّابِعِين، وتَبِعوا تابِعِي التَّابعين، وهكذا إلى يَوْمِ القِيامَة، فتكون الصَّلاةُ والسَّلامُ شامِلَيْنِ لَنا أيضاً، ولِمَن يأتي بَعْدَنا إلى يَوْمِ القِيامَة مِن المُسْلِمين.

(**قوله: أما**) بفتح الهمزةِ وتشديدِ الميم، قال الدماميني: حرف فيه معنى الشَّرط، صرَّح به جماعة من النَّحْويين، لا حرف شرطٍ.اهـ. وهي هنا مجرَّدة عن التفصيل، كما نص عليه في (المغني) في أما زيدٌ فمنطلقٌ، وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب: أما

فهذا ....

أبو طالب

المدلول، ولهذا لا تزاد بحسب المعنى عن ستة أقسام؛ إذ لا يتجاوز جهات الشيء عن السِّت، والمراد بالغايات ظروف قطعت عن الإضافة بحسب اللفظ، وإنما سميت غايات؛ لأن الغاية هي النهاية وتلك الظروف صارت نهايات لقيد النسبة الإضافية مجازاً، وقيل: لأنها قد تذكر بعد ذكر مصدق، إما تضاف إليه وفيه ما فيه، ولا يبعد أن يطلق الغايات على الجهات السِّت، في جميع أحوالها؛ لأن كلاً منها يدل على غاية من غايات الشيء التزاماً كما لا يخفى، والمراد من الغاية في قولهم: من لابتداء الغاية في المكان. مثلاً، وإلى لانتهائها (كذلك) مثلاً، إنما هو هذا المعنى لا طول المسافة بارتكاب مجازين، كما ارتكبه بعض المحققين، وذلك لأن إضافة الابتداء مثلاً إلى الغاية بعد تقييدها بالمكان، أو بالزمان، والإضافة بيانية، وبين طرفيها عموم من وجه، لا أن المضاف أخص من المضاف إليه؛ ليلزم بطلان الإضافة، كما هو المتبادر فافهم.

ثم اعلم أن للجهات الست أربع حالات: **الأولى**: أن يكون لفظ ما تضاف إليه مذكوراً.

الثانية: أن يكون محذوفاً. الثالثة: أن يكون كل من لفظه ومعناه منسياً.

الرابعة: أن يكون لفظه منسياً ومعناه منوياً، وهي على الثلاثة الأولى معربة، وعلى الرابعة مبنية على المشهور بالضم؛ لأن فَهْمَ المضاف إليه إنما هو منها، فتضمنت الإضافة بتضمُّن معناه بخلاف الثلاثة الأول، والمراد من المعنى المنوي والمنسي هو المعنى بخصوصه، لا بعمومه؛ إذ لا يمكن تصور الجهات مع كون معنى المضاف إليه بعمومه منسياً، والمراد بالمنسي في قولهم: نسياً منسياً هو المنسي، فوجه التكرار أن المعنى هو المنسي من اللفظ المنسي من الخاطر؛ ليتميز من المنوي، فإنه أيضاً منسي من اللفظ، وقيل: التكرار للتأكيد، وقيل: لموافقة قوله تعالى: ﴿نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٣].

والمشهور تقسيم أحوالها إلى ثلاث حالات: المذكور، والمنوي، والمنسي، والتحقيق ما ذكرنا.

(**قوله: فهذا**) لما تعارف ذكر أما قبل بعد في صدور الكتب، فحيث لم يذكر توهم تقديره قبله فاحتيط بذكر الفاء؛ للزومها بعد أما، ولم يجز أن يكون مقدراً حقيقة لمكان الواو؛ لأن واو الاستئناف لم يعهد دخوله على أما، وواو العطف لا يدخل على أما الأولى، وقد اشتبه هذا على بعض الفضلاء، ثم

الناصية

هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معاً. (بعد) ظرفُ زمانٍ كثيراً ومكانٍ قليلاً، تقول في الزمان: جاء زيد بعد عمرو، وفي المكان: دار زيدٍ بعد دار عمرٍو، وهي هنا صالحةٌ للزمان باعتبار اللفظِ، وللمكان باعتبار الرقم، واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد أما، فقيل: فعل الشرط المقدر، وقيل: إما لنيابتها عن الفعل المقدر، وهو مذهب سيبويه فعلى الأول إما نائبة عن الفعل معنًى لا عملاً، وعلى الثاني: نائبةٌ معنًى وعملاً، والأصل مهما يكن من شيء بعد.

شَرْحٌ لَطيفٌ مَزَجْتُهُ بِأَلفيةِ ابنِ مالِك، مُهذَّبُ المَقاصِدِ، واضِحُ المَسالِكِ، يُبَيِّنُ مُراد ناظِمِها،

أبو طالب

إن (أما) قيل: للتفصيل وقائم مقام مهما يكن من شيء، ومهما في هذا الكلام بمعنى ما الشرطية لا متى، ومعنى جملته الشرطية والجزائية أن كلما وقع بعد الفلان مما صدق عليه الشيء، سواء فرض مانعاً لوجود الجزاء أم لا، فالجزاء متحقق بعد ذلك الفلان، يعني: أن تحقق الجزاء غير معلق بشيء من الشروط، ورفع الموانع، نظير ذلك ما إذا قيل: كلما يقع فزيد مسافر غداً؛ يعني: أن مسافرته في الغد ليست مشروطة بأمن الطريق، وعدم نزول الثلج والمطر، وغير ذلك.

ثم إن المشار إليه بهذا إما كل معاني الكتاب أو ألفاظها المتصورة، أو نقوشها المتصورة مطلقاً، أو نقوشها الخارجية لو كان وضع الديباجة بعد التصنيف، وكما أن المشار إليه بهذا أمرٌ كليٌّ ذو أفرادٍ صادرةٍ عن المؤلف وغيره، وكذلك اسم الإشارة أمرٌ كليٌّ ذو أفرادٍ (كذلك). كل فرد منها إشارة إلى مشارٍ إليه مخصوص به، لكن بتنزيل المعقول منزلة المحسوس في الثلاثة الأول، فلا يراد أنه يلزم أن يكون المشار إليه بهذا إما كلياً أو مشتملاً على أمرٍ معدوم، وأما الألفاظ الخارجية، ولو كان الوضع بعد التصنيف، فلا تصلح أن تكون مشاراً إليها إذ على تقدير تسليم وجودها التدريجية غير موجودة، فالإشارة إليها إشارةٌ إلى أمرٍ معدوم، وهو بُطْلٌ. **(قوله: شرح)** أي: كشف، والكشف: رفع الغطا عن الشيء، ويلزمه إظهار ذلك الشيء، فهاهنا كناية عن الإظهار، وحمله على هذا، أو على المجاز العقلي للمبالغة، أو على المجاز اللغوي بإرادة ما يشرح به، أو الشارح، **(قوله: لطيف)** اللطيف: ما لا يدركه البصر، والمراد ـ هاهنا ـ ما لا يدركه بادي النظر لشبهه بالبصر في الرؤية بسرعة.

(قوله: مزجته) من المزج لا من التمزيج، كما توهم لأن التمزيج ـ كما قال في ص ـ الإعطاء واصفرار التمر، والمزج، بحسب المعنى اللغوي، وإن عم كل شرح ذكر فيه المتن بأسره إلا أنه مصطلح في مزج مثل هذا الشرح **(قوله: مهذب المقاصد واضح المسالك)** تهذيب الكلام تخليته عن الحشو والزوائد، والمهذب إما بكسر الذال والفاعل الشرح، واللام في المقاصد عوض عن ضمير الألفية أو الفاعل الشارح، واللام عوض عن ضمير الشرح، أو عن ضمير الألفية بتقدير الرابط، وإما بفتح الذال واللام، عوض عن ضمير الألفية بتقدير الرابط، أو عوض عن ضمير الشرح.

وأحسن الاحتمالاتِ الخمسةِ هو الأخير لاستغنائِهِ عن التقدير، وصيرورةِ تقابلِه مع ما بعده في غاية المناسبةِ، فإن لكلِّ مجهولٍ متعد مع معلوم يكون بالقياس إليه لازماً، مناسبة ليست مع المعلوم المتعدي؛ لعدم الفرق بين الفريقين عند اتحادهما في جوهرِ المعنى مفهوماً إلا بأن يلاحظ للأول فاعلٌ دون الثاني إلا إن كان للمطاوعة، ومصداقاً إلا في صفاتِ الواجبِ ولوازم المنهيات على رأي من قال: إنها غير مجعولة فإن الثاني صادقٌ عليهما كالواجب والواحد، والطيب والطاهر، دون الأول كالموجب والموحد والمطيب والمطهر، فافهم ذلك، فإنه دقيق.

والمراد من تهذيب الألفية بالشرح، كما هو مفاد بعض الاحتمالات إظهار كونها مهذبة، فلا

ويَهْدِي الطَّالب لَها إِلى مَعالِمِها، حاوٍ لأَبْحاثٍ مِنها ريحُ التَّحقيق تفُوحُ، وجامِعٌ لِنُكَتٍ لم يَسبِقْه إِلَيها غَيْرُه مِن الشُّرُوح، وَسَمَّيْتُه بـ: «البَهْجَةِ المَرْضِيَّةِ في شَرْحِ الأَلْفِيَّةِ»، وبالله أستعِينُ إِنَّهُ خَيْرُ مُعِينٍ.

أبو طالب

يرد أن ذلك إما تحصيل الحاصل أو مستلزم لتصرُّفٍ في فقراتها وكلماتها، وكلاهما غير واقع، ولما كان المهذَّب والواضحُ نكرتينِ مضافتينِ للتخفيفِ إلى معمولهما صحَّ توصيف النكرةِ بهما، ثم إن أكثر النسخ لفظ واضح بدون واو العطف، وهو سهو من قلم الناسخين؛ إذ كل زوج من أزواج أوصاف الشرح متخذ أفراده في الاسمية، والفعلية، والوصفية، الحقيقية والمجازية، متخلل بالواو العاطفة كما تراه، فلا وجه بخلوِّ هذا الزوجِ عنها، ووجهُ العطفِ في بعض صفات الشرحِ وتركُه في بعضٍ آخر مما يظهر بالتأمل فيه.

(**قوله: الطالب لها**) اللام في قوله: لها، ولأبحاث، ولنكت؛ للتقوية، وهي معنى بين التعدية والزيادة، احتيج إليها في معمول الأوصاف لضعفها في العمل.

(**قوله: لنكت**) المراد بها الرموز الدقيقة؛ التي لا يدركها إلا من تعمق في ذكره.

(**قوله: من الشروح**) تأخيره عن قوله: إليها لرعاية السجع، وتقديمه على الفاعل لوصل المبين بالمبين.

(**قوله: سميته**) يحتمل أن يكونَ من صفات الشرح، وأن يكون مستأنفة، ولم يقل: المسمَّى؛ لئلا يتوهم أن بعضَ تلامذتِه وضع اسمَ الشرح، كما وقع في وضع أسماءِ بعضِ الكتبِ.

(**قوله: بالبهجة المرضية**) أن البهجةَ بالباء الموحَّدة التحتانية، وهي في اللغة بمعنى الحسنِ والسرورِ، وقال الشيخ المحشي: هي بالنون، وهي في اللغة بمعنى الطريق، وهذا أقرب وفيه حذف وإيصال؛ إذ الأصل البهجة المرضية عنها.

(**قوله: في شرح الألفية**) الظرف إما مستقر في موضع الوصف أو الحال من البهجة، أو متعلق بالمرضية (**قوله: وبالله**) تقديم الظرف لقصد الحصر.

(**قوله: أنه خير معين**) جملةٌ مستأنفةٌ سيقت جواباً للسؤال عن وجه الحصر.

الناصية

(**قوله: إلى مَعالِمِها**) الضمائرُ الثلاثةُ راجِعَةٌ إلى (أَلْفِية).

(**قوله: حاو لأبحاث منها... إلخ**) تفسير العِبارة: حاوٍ هذا الشَّرح لأَبْحاث، مِن تِلكَ الأَبْحاث ريح التحقيق تَنْتَشِر، وجامِع هذا الشَّرح لنكت - جمع نكتة، وهي: المَطْلَب الدَّقِيق المحتاج دَرْكه إلى التأمّل والتّفكرِ - لم يَسْبِق هذا الشَّرح إلى تِلك النكت غير هذا الشرح مِنَ الشّروح - يعني: هذا الشَّرح هو أوّل شَرْحٍ تضمَّن تِلك النّكت، والشُّروح الّتي كانَتْ قبل هذا الشرح لم تتعرض لِتِلك النُّكتِ - وسمَّيتُ هذا الشَّرْحَ...

قَـالَ مُـحَـمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ مَـالِـكِ   أَحْـمَـدُ رَبِّـي الـلَّـهَ خَـيْـرَ مَـالِـكِ

قالَ النَّاظِمُ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيم. قَالَ مُحمّدٌ هُوَ) الشَّيْخُ الإمَامُ أبو عَبدِ اللهِ جَمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بن عَبْدِ اللهِ (ابْنُ مالِكِ) ....

أبو طالب

(قوله: جمال الدين محمد) كرّر لفظ محمد، وذكره بعد اللقب مع أن حقه التقديم عليه؛ ليتّصل بابن عبدِ الله فيطابق ما أطلق على نبينا، أي: محمد بن عبد الله افتخاراً للمصنف، وليشير به إلى أن الواجب ظاهراً اتِّصاله، وحذف مبتدأه، وقد قيل: للتكرار وللتأخير وجوه أخر لا تخلو عن ضعفٍ، أما نكتة ذكر المبتدأ في المتن هي الضرورة، ودفع التباس حالِ القطعِ بحال الوصفيَّة، فإن القرينة على القطع، أما اختلاف إعراب الحالين أو ذكر المتعلق والأول منتف - هاهنا - لاتحاد إعراب الحالين؛ فتعين الثاني.

(قوله: ابن عبد الله) أقول: قوله: محمد هو ابن مالك مشتمل على تجوُّز تظهر حقيقته من

الناصية

(قوله: قال محمد) فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، إن روعي متعلق البسملة المقدَّر بنحو أؤلفُ أو تأليفي، فإنْ لم يراعَ كان فيه التفاتٌ على مذهبِ السكاكي المكتفي بمخالفة التعبيرِ مقتضى الظاهرِ. وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفاً من الرياء لقصد الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والإخلاص فيه، وبالانتفاع بكتبه، وهذا أرجحُ من مراعاةِ الحذر من الرِّياء خصوصاً مع الأمنِ من ذلك، كما هو حال المصنِّف، ولم يقدمها على البسملة أيضاً؛ ليحصل لها بركة البسملة؛ ولئلا يفوتَ الابتداء الحقيقي بالبسملة، ولم يؤخرها عن الحمدلة؛ ليقع اسمه بين الجملتين الشَّريفتين، فتحيط به بركتهما فاحفظه (صبان).

(قوله: جمال الدين) هذا لقبه أي: مجمل أهل الدين. فإن قيل: كل من جمال الدين، ومحمد يشعر بالمدح، فجعل أحدهما اسماً والآخر لقباً تحكُّم، قلت: يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين، ونصه: والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائناً ما كان، وأن ما استعمل في ذلك المسمَّى بعد وضع الاسم، فإن كان مشعراً بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد، أو ذمٌ كأنفِ الناقةِ فيمن اسمه ذلك، فلقب، أو كان مصدَّراً بأب كأبي عبد الله فيمن اسمه ذلك، أو أمٍّ كأمِّ عبدِ الله فيمن اسمها عائشةُ، فكنية، وعلى هذا يصحُّ ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية في تكنيته بأبي القاسم مع النهي عنه، فأجاب بأنه اسمه لا كنيته، نقله شيخنا عن الشنواني.

وحاصلُ الجوابِ أن اعتبار الإشعار والتصدير إنما يكون بعد وضع الدالِّ على الذات ابتداءً. والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمدٌ فهو الاسم، والموضوع ثانياً مشعراً جمال الدين فهو اللقب. (صبان).

(قوله: ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح أنه جرَّ ابنَ مالك صفةً لعبد الله، وليس كذلك؛ لأنه يلزم عليه تغيير إعراب المتن، وحذفَ ألفَ ابن مع أنها واجبة الثبوت في المتن،

الطَّائي الأنْدلُسي الجيّاني الشَّافِعي: (أحْمَدُ ....

أبو طالب

تقديرات الشارح فإن جعلَ جزء المتن هو الابن الأول، فالتجوُّز في الإضافة، وإن جعل الابنَ الثاني، فالتجوُّز في الاتصاف، ولعل الأولَ أحسنُ، فافهم.

الناصية

بل هو باق على رفعه، فيكون بالنظر إلى كلام الشارح خبراً آخرَ له؛ فاعرفه. فإن قلت في قول المصنف: هو ابنُ مالكٍ إلباسٌ لإيهامه أن مالكاً أبوه. **قلت**: هذا الإلباس لا يضر هنا؛ لأنه ليس المقصودُ هنا بيانَ نسبه بل تمييزه عمن شاركه في اسمه، وهو إنما يتمُّ بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قاله سم، وأيضاً فيها تفاؤل بملكِه رقابَ العلومِ. والأكثرُ حذف ألف مالك العلم وإن كان رسمها أيضاً جيداً، ومنه رسمها في ﴿وَنَادَوْا يَمَٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧] في المصحف العثماني، ويجبُ رسم ألف مالك الصِّفة، كالذي آخر البيت.

وأما رسم ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بدونها فيه؛ فلأن الخط العثماني لا يقاس عليه، مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (صبان).

(قوله: الطائي نسباً) سيأتي في المتن أن قولهم: الطائي من شواذِّ النسبِ.

(قوله: الجياني) منشأ نسبه إلى جيان بلد من بلادِ الأندلسِ، والأندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام، كذا في (شرح ميارة على متن العاصمية) في فصل المزارعة. ثم قال: وهي جزيرة متصلة بالبرّ الطويل، والبرّ الطويل متَّصل بالقسطنطينية. وإنما قيل للأندلس جزيرة؛ لأن البحر محيط بها من جهاتها إلا الجهة الشمالية.

وحكي أن أول من عمرها بعد الطوفان أندلس بن يافث بن نوح عليه السلام، فسميت باسمه.اهـ. (من مختصر ابن خلّكان). ونقل صاحب (المعيار) عن القاضي عياض أن الأندلس كانت للنصارى دمَّرهم الله تعالى، ثم أخذها المسلمون، فمنها ما أخذ عنوةً ومنها ما أخذ صلحاً، ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين. اهـ. ما قاله ميارة ببعض حذف، أي: ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانياً. هذا ونقلَ بعض الطَّلبة أنه رأى نصّاً بضمِّ الهمزة والدَّال أيضاً. (صبان).

(قوله: أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها، قال المعرب، وتبعه شيخُنا والبعضُ: كان مقتضى الظَّاهر أن يقول: يحمد بياء الغيبة، لكنه التفت من الغيبة إلى التكلم. اهـ. وهو غير صحيح؛ لأن مقتضى الظَّاهر أنْ يعبر المتكلم عن فعله، أو قوله، بما للمتكلم، فلفظ أحمد هو المقول للمصنف، فهو الذي يُحكى بقال، وشرطُ الالتفاتِ أن يكون التعبيرُ الثاني خلافَ مقتضى الظاهر، كما في (المطوّل) و(المختصر)، وغيرهما، فلا التفات في نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ونحو: أنا زيد، فاعرفه، ولا تكن أسيرَ التقليد. (صبان).

رَبِّي اللهَ خَيْرَ مالِكِ) أي: أَصِفُهُ بِالْجَمِيلِ تَعْظِيماً لَهُ، وأَداءً لِبَعْضِ ما يَجِبُ [عَلَينا] لَهُ، والمُراد إيجادُهُ ....

أبو طالب

(قوله: خير مالك) هذا لتنكيره لا يصلح أن يكون وصفاً للرَّب، فهو إما حال لازمة عنه علقت على صاحبها للإشارة إلى دوام عاملها، أو بدلٌ عنه مخصص بالإضافة، ويحتمل أن يكون خبر المحذوف، أو مفعولاً له، وإضافته من إضافة الصفة إلى موصوفها، والتقدير مالكاً خيراً من المالكين.

(قوله: أي: أصفه بالجميل) لم يقل: أي: أثنيه ليصير كلامه تفسيراً بعد الإبهام فيوجب استقراره في الأذهان؛ إذ الوصف أعم من الثناء الذي هو الذكر بالخير فقط، لا ليعم الذكرَ باللسان وغيره، كما هو الحق في معنى الحمد؛ لأن الوصفَ مستلزمٌ لكونه باللسان، والظاهر أن يكون الباء في قوله: بالجميل للآلة، ويكون بيانياً للمحمود به، ويحتمل أن يكون للسببية أو للمقابلة ويكون بيانياً للمحمود عليه، ويلزم تخصيصُ الوصفِ بالذكر بالخيرِ.

(قوله: تعظيماً له) أي: تعظيمي لله.

(قوله: وأداء لبعض ما يجب له) الأصحُّ أن يكون إضافةَ البعض إلى ما لامية، والمراد بما يجب ما يجب شرعاً، والمعنى: وأدائي لبعض شكور يجب بتلك الشكور لله تعالى، وأما حملُ الإضافةِ على اللامية، وما يجب على ما يجب عقلاً أو حملها على البيانية (مطلوب) فلا يخلو عن شيءٍ، كما يظهر للمتأمِّلِ، وقيل: معنى هذا الكلام: وأداء لبعض ما يجبُ الحمدُ له من النِّعم والإحسان، والكرم، والامتنان.

الناصية

(قوله: ربي الله خير مالك) ذكره في عبارة حمده الفعل، والذات، والصفة، إشارة على أنه تعالى يستحقُّ الحمد لفعلِهِ وذاتِه وصفتِه، وإنما قدَّم الأول؛ لأنه إنعام، فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجباً لكن هذا لا يناسب تفسير بعضهم الرَّب بالمالكِ، وإنما يناسب تفسيره بالمربي وهو أولى هنا لذلك، ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك، إلا أن يقال: تفسيره بالمالك باعتبار الأشهر، وقطع النظر عن خصوص كلامِ المصنفِ. وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ كشرٌّ، ويظهر لي أنه من الخير مصدر خار يخير، أي: تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء، وهو الكرمُ والشرفُ. وبين مالك الأول ومالك الثاني الجناس التام اللفظي، لا الخطي إن رسم الأول بغير ألفٍ، كما هو الأكثر في مالكِ العلم، فإن رسم بها كما هو أيضاً جيد كان لفظياً خطياً، فإطلاق البعض كونه لفظياً خطياً محمول على الحالةِ الثانية. (صبان).

(قوله: والمُراد إيجادُهُ) أي: مراد الناظم بقوله: أحمد إنشاء الحمد لا إخبارٌ بأنه سيحمدُ اللهَ يَعني أنّه يُنْشِئُ الحَمْدَ، وَيوْجِدُهُ، لا أنّه يُخْبِرُ عَنِ الزّمانِ الآتي بأنَّ الحَمْدَ سَيوجدُ مِنْهُ بعد ذلِك.

مُـصَـلِّـيـاً عَـلَـى الـنَّـبِـيِّ الـمُـصْـطَـفَـى وَآلِـهِ الْـمُـسْـتَـكْـمِـلِـيـن الـشَّـرَفَـا

لا الإِخْبَارُ بِأَنَّهُ سَيُوجَد (مُصَلِّيًا) بعد الحمد، أي: داعِياً بِالصَّلاةِ، أي: الرَّحْمَةِ ....

أبو طالب

أقول: أراد هذا القائل بما الموصولة الشكور باعتبار أنها نعمةٌ من نعم الله تعالى، وجعل الكلامَ إشارةً إلى عجز العبد عن أداء شكر نعمة من نعم الله، شكراً كاملاً فضلاً عن أدائه شكرَ جميعِ نعمِه، وقد خفي هذا المعنى على بعضٍ، فوجه المعنى كلامه بتوجيهات ركيكةٍ واهيةٍ.

(**قوله: لا الإخبار بأنه سيوجد**)؛ إذ الإخبار بذلك وإن استلزم استظهارَ صفاتِه الجميلةِ؛ الذي هو حمدُه تعالى إلا أن المقصودَ من هذه العبارةِ أولاً حمد الله تعالى، والإخبار مفيدٌ له ثانياً، وقوله: سيوجد محتملٌ للمعلوم والمجهول.

(**قوله: بعد الحمد**) إشارةٌ إلى أن قوله: مصلياً حالٌ مقدرة مستقبلة، أي: ما يقارب زمان نيته لزمان عامله، لا محققة مقارنة، أي: ما يقارن زمان نفسه لزمان عامله، ووجه التسمية في الأولى أن الحال الحقيقي مقدر محذوف، والحال اللفظي زمانه مستقبل بالنسبة إلى زمان عامله، وفي الثانية ضد ذلك.

(**قوله: أي داعياً بالصلاة**) الدعاء كالسؤالِ طلب الأدنى من الأعلى عكسَ الأمر، والالتماس طلب المساوي من المساوي، وإنما فسر الصلاة بالدعاء إشارةً إلى أن الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول؛ لأن المناسب أن يكون فاعل الحمد والصلاة واحداً، وقيده بالصلاة؛ لأن الداعي المطلق أعمُّ من المصلي، وفسر الصلاة بالرحمة احترازاً عن معناها الآخر، ولم يقيده أولاً بالرحمة؛ إشارةً إلى أن المراد الدعاء بلفظ الصلاة بخصوصها، وإنما لم يجعله حالاً محققة عن الفاعل بحمل الصلاة على الصلاة القلبية؛ لأن كلاً من الحمد والصلاة لا بد له من التفات القلب إليه، وإلا لم يكن حمداً ولا صلاةً فيلزم التفات القلب إلى شيئين دفعةً واحدةً، وهو محال وهذا بخلاف نية الصلاة، فإنها غير متوقفة على الالتفات، بل يكفيها كونه مخزونة في الخيال.

الناصية

(**قوله: مصلياً**) حالٌ من فاعلِ أحمد منويَّة لاشتغال موردِ الصَّلاة بالحمدِ، أي: ناوياً الصلاة على النبي. (صبان). (**قوله: مصلياً**) هذه الحال وإن كانت مفردةً إلا أنها في قوة جملة إنشائيَّة، أو خبريَّة، على ما مر عند قول الشُّراح: أما بعد حمد الله. . . إلخ، أفاده ابن قاسم. ويلزم على الوجه الأولِ وقوعُ الإنشاءِ حالاً وهو ممنوع، فتأمل. وإنما لم يأت بجملةٍ صريحةٍ إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى، وما يتعلق به ﷺ. ولم يذكر السلام جرياً على عدمِ كراهةِ إفراد أحدِهما عن الآخر، بل إذا صلَّى في مجلس وسلم في مجلس، ولو بعد مدَّةٍ طويلة، كان آتياً بالمطلوبِ، وهذا هو المختار عندي، وفاقاً للحافظِ ابنِ حجر وغيره. والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضي ذلك. (صبان).

(عَلى النَّبِيِّ) هو إِنسانٌ أُوحِيَ إِلَيه بِشَرْعٍ وإِنْ لم يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنْ أُمِرَ بذلِكَ فَرَسُولٌ أَيْضاً، ولَفظُهُ بالتَّشديدِ مِنَ النَّبْوَةِ، أي: الرِّفْعَةِ، لِرِفْعَةِ رُتْبَةِ النَّبِيِّ عَلى غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، وبِالْهَمْزَةِ مِنَ

أبو طالب

(قوله: على النبي) في أكثر نسخ المتن على الرسول، ولعل الشارح هكذا رأى نسخةَ الأصلِ، فكتب ذلك على وفقها.

(قوله: أوحى إليه) الوحيُ هو العلم الحاصلُ للنفس بواسطة الملك، والكشفُ هو العلم الحاصل لها بواسطة الرياضة، والإلهامُ هو العلمُ الحاصل لها بلا واسطةٍ ظاهرةٍ.

(قوله: بشرع) أي: بطريقة سواء كانت طريقة جديدة ناسخة، أم لا.

(قوله: فإن أمر بذلك. . . إلخ) والرسول إن كان شرعه ناسخاً فمن أولي العزم أيضاً.

(قوله: ولفظه بالتشديد) إلى قوله من النبأ؛ قيل عليه: إن كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الإعلال، فالحكم الأول ممنوع وإن كان المراد ثبوتهما له بعده، فالحكم الثاني ممنوع؛ لأن النبيَّ بالتشديد بعد الإعلال مطلقاً، والجواب أن المراد هو الثاني لكن على مذهب من قرأه بالهمزة، وقيل على تقدير التشديد: إنه مشتق عن النبي، وهو الطريق؛ لأنه طريق إلى الحق.

(قوله: من النبوة) كالرفعة وزناً ومعنى، وأما النبوَّة بتشديد الواو فهو مصدر من النبيِّ الاسمي كالأبوة، والأخوة عن الأب والأخ (لرفعة رتبة النبي ﷺ) وقوله: لأنه مخبر. . . إلخ. إشارة إلى أن النبيَّ منقولٌ بالمناسبة إلى هذا المعنى لا مرتجل، وتقدير الكلام: ولفظه بالتشديد منقول من النبيِّ المشتق من النبوة، أي: الرفعة لرفعته. اهـ. وقوله: لرفعة متعلق بالمنقول المقدّر، وقس عليه قوله:

الناصية

(قوله: ولفظه بالتشديد) أي: بتشديدِ الياءِ.

(قوله: مِنَ النبوة) بِفَتْحِ النونِ والواوِ، وسكونِ الباءِ، وقد يقال بكسرِ النونِ وسكون الياءِ.

(قوله: من النبوة. . .إلخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدَّد بكونه من النبوة، والمهموز بكونِه من النبأ بالتَّحريك، وهو الخبر. **وأنا أقول**: يصح أن يكونَ المهموزُ من النبْءِ بسكون الباء وهو الارتفاع، على ما ذكره صاحب (القاموس)، أنه يقال: نبأ بالهمز كمنع، أي: ارتفع، بل هذا أولى لكونِ الساكنِ مصدراً بخلافِ المتحرِّكِ، وأن يكون المشدَّد مسهَّلاً من المهموزِ، فيكون من النبأ بفتح الباءِ أو سكونها، فاعرف ذلك. وعلى كون النبيِّ من النبوة يكون واويَّ اللَّام، وأصله: نبيو، اجتمعتِ الواو والياء، وسبقتْ إحداهما بالسُّكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(قوله: أي: الرفعة) فيه مسامحةٌ؛ إذ النبْوة المكان المرتفع، وكأنه على حذف مضاف وموصوف، أي: المكان ذي الرفعة.

(قوله: وبالهَمْزةِ) عطفٌ على قوله بالتَّشديدِ. أي: نبئة.

النَّبَأ، أي: الخَبَر؛ لأنّ النّبيَّ مُخبِرٌ عَنِ اللهِ تعالى، والمُراد بِهِ نَبِيُّنا مُحَمَّد ﷺ (**الْمُصْطَفى**) أي: المُخْتار مِنَ النَّاسِ كما قالَ ﷺ في حَديثٍ رَواهُ التِّرْمِذِي وصَحَّحهُ: «**إنَّ الله اصْطَفى من وُلْدِ إبْراهيمَ** ....

أبو طالب

وبالهمزة... إلخ. هذا بالواو العاطفةِ، واعترض عليه بأن الصواب أن يكون العطف بأو للتنافي بين المعطوفين، أقول: مقام أو قصد الإشعار بالتنافي ولا باعث على الإشعار به ـ هاهنا ـ.

(**قوله: لأنه مخبر**)... إلخ. المشهور فيه كسرُ الباءِ، وأورد عليه بوجهين: الأول أن إخباره عن الله تعالى بالخلقِ مستلزمٌ للأمر به، المناقضِ لعدم ضرورةِ أمره بالتبليغ الثاني أن المناسب لكونه منقولاً عن النبيِّ المشتقِّ من النبأ، كونه خبيراً لا مخبراً **أقول**: الأولى أن يُقرأ بفتح الباءِ؛ ليكونَ بمعنى الخبير لما تقدم آنفاً، واستريح من ورود الإيرادين، والمعنى: لأنه مخبر عن الله بالغيوب وغيرها، وأجيب عن الأول بأن الإخبارَ مستلزمٌ لعدم النَّهي عن التبليغ لا للأمر به، وعدم النهي غير منافٍ لعدم الأمر، ولا يخفى ما فيه أو عنه، وعن الثاني بأن المناسبة في الجملة كافية للنقل، وهي موجودة - ها هنا - لأن الإخبار في بعض الأفراد غير مناف لعدم الأمر بالتبليغ في بعض آخر جداً، وكذا المخبر بكسر الباءِ مناسبٌ للخبير في جوهر المعنى.

(**قوله: والمراد به**)... إلخ. إشارة إلى أن اللام في النبيِّ للعهدِ.

(**قوله: أي المختار من الناس**) أي: من بين الناس على النَّاس، ولمطابقةِ الكتابِ للفظِ الحديثِ لم يصرح بالمصطفى عليه، والفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه، أن المصطفى اسمٌ مفعولٌ اعتبر جزءاً للأولِ وخارجاً عن الثاني، وإنما حذف المصطفى عليه؛ للدلالة على عمومه، ولم يقل: من الخلق؛ لأنه الكناية أبلغ من التصريح.

(**قوله: كما قال**) الأحسن أن يكون الكاف للتعليلِ ومتعلقه إما المصطفى أو كون المصطفى بمعنى: المختار، أو كونه بمعنى المختار من جميع الناس، فالحديثان على الأول والأخير علتان للمطلوب، وعلى الثانية علةٌ واحدة.

(**قوله: ولد**) الولد كالقفل جمع ولد كفرس، وقد يستعمل واحداً أيضاً كالفلك، والمرادُ من ألفاظِ الولد والبنين في الحديث أعمُّ مما كان بلا واسطة، أو معها.

الناصية

(**قوله: مخبر عن الله**) أي: ولو بكونه نبأه فلا يرد أن النبيَّ على الأصحِّ لا يشترط فيه أن يُؤمَرَ بتبليغِ الشَّرعِ الموحَى إليه.

(**قوله: الْمُصْطَفى**) اسمُ مفعُولٍ مِن (اصْطَفى) (يَصْطَفي). باب الافْتعال على وَزْن (افْتَعَلَ، يَفْتَعِل) وأصْله (المُصْتَفى) فأُبْدِلَتِ التّاءُ إلى الطّاءِ لِوقُوعِها بَعدَ الصّادِ، فصارَ (المُصْطَفى) (**قوله: وصَحَّحَه**) يعني: قال: هذا الحديثُ صحيح.

إِسْماعيلَ، واصْطَفىٰ مِنْ وُلْدِ إِسْماعيلَ بَني كِنانَةَ، واصْطفى مِنْ بني كِنانَة قُرَيشاً، واصْطَفى مِن قُرَيش بَني هاشِمٍ، واصْطَفاني مِن بَني هاشِمٍ». وقالَ في حديثٍ رواهُ الطَّبراني: «إنّ اللهَ اختارَ خَلْقَهُ ....

أبو طالب

(**قوله: إسماعيل**) أي: ولد إسماعيل فلفظ ولد هنا ساقط من الأقلام؛ إذ لو أريد نفس إسماعيل لما دخل نبينا في المصطفى بهذا الاصطفاء، مع أن المطلوب دخولُه في جميع المصطفِين بجميعِ الاصطفاءات.

(**قوله: واصطفاني من بني هاشم**) **أقول**: دلالة هذا الحديث على الأمر الأول والثاني، دليلاً وجزءَ دليلٍ مما لا خفاءَ فيه، وأما دلالته على الأمر الثالث دليلاً عليه، ففيه خفاء، إذ المدَّعى كون النبي مصطفى عن الناس، وغاية ما يدل عليه هذا الدليل كونه ﷺ مصطفًى، من ولد إبراهيم، وهذا مما استشكلَه بعضُ الفضلاءِ.

أقول: كونه ﷺ مصطفى من ولد إبراهيمَ على جميعِ النَّاس، المستفاد من حذف المصطفى عليه مستلزم لكونه مصطفًى من جميعِ الناس، فإفادته للمطلوب بالكناية؛ التي هي أبلغ من التَّصريح، وقد يُستدلُّ على عمومِ المصطفى عليه فيما سوى الاصطفاءِ الأوَّلِ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]. ولا يخفى عن ضعفٍ، ثم اعلم أن المصطفينَ فيما سوى الاصطفاءِ الأخيرِ، إنما هم مصطفونَ من حيثُ المجموعُ باعتبارِ بعضِ أفرادِهم الذي هو الحاملُ لنور النبيِّ ﷺ فإنه مصطفًى على الغير لذلك، فلا يرد أن بعض أفراد المصطفى عليهم مصطفًى على بعضِ المصطفين، وقس على هذا ما في حديث الاختيار، ومن حسن الاتفاقات هاهنا مطابقةُ الحديثينِ للفظِ المصنف، وتفسير الشارح لفظاً، وترتيباً، وإجمالاً؛ وتفصيلاً.

(**قوله: إن الله اختار خلقه**)... إلخ. **أقول**: لا يخفى ما في ظاهر الحديثِ من التكراراتِ، ولدفعها أجوبةٌ: الأول حمل أحدِ المكرَّرين على إرادة الاختيار، والآخر منهما على نفسِ الاختيارِ، وحملُ الفعل على الإرادة من إقامة المسبَّب مقام السَّببِ وتسمية السَّبب باسم المسبَّب، وذلك شائعٌ، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] وقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟﴾ [المائدة: ٦] وهذا الوجهُ بإحدى طرقٍ ثلاثٍ: **الأولى**: أن يحمل الأوتارَ بمعنى الإرادةِ والأشفاعَ بمعنى نفسِ الاختيارِ، وهذا أظهر. **الثانية**: أن يحمل على عكس ذلك، والمعنى: إن الله اختار ماهيات خلقه من بين جميع الماهيات بالإيجاد، فأراد اختيار بني آدم منهم... إلخ. **الثالثة**: أن يحمل الأولان على نفسِ الاختيارِ، والبواقي على ما سبقَ في الطريقةِ الأولى، ولا يخفى عليك

الناصية

....

فاخْتار مِنهُم بَنِي آدَم، ثم اختارَ بَني آدَم فاخْتارَ مِنهُمُ العَرَبَ، ثُمَّ اخْتارَ العَرَبَ فاخْتارَ مِنهُم قُرَيْشاً؛ ثُمَّ اخْتَارَ قُرَيْشاً فاخْتارَ مِنْهُم بَني هاشِم، ثُمَّ اخْتارَ بني هاشِم فاخْتارَني، فَلَم أَزَل خِياراً مِن خِيارٍ».

أبو طالب

أن المراد بمفعول ما حمل على الإرادة المختارِ منه أو بعضه عن بعضٍ، وبمفعولِ ما حمل على نفسِ الاختيارِ المختارِ.

الوجه الثاني: ما خطر ببالي من أن المراد بالأوتار الاختيار اختيار الأشفاع، وبالأشفاع نفسُ اختيارِها.

الوجه الثالث: ما أفاده بعضُ المعاصرين من أن المراد بالأوتار الاختيار لاختيار الأشفاع وبالأشفاع نفسُ اختيارِها، هذا وليعلمْ أن المرادَ بحروفِ التعقيبِ في هذا الحديث إما التعقيب الذاتي، أو تكلم المخاطب بقدر فهمه، فلا يرد أن لا معنى للتقديمِ والتأخيرِ الزمانيين في أفعال الله القديمة، وقد أجيبَ لرفعِ التكرار بوجوه أخر تركنا ذكرَها لسخافتها.

(**قوله: بني آدم**) المقصود منهم بنو آدم مع نفس آدمَ وحواءَ تغليباً.

(**قوله: فلم أزل خياراً من خيار**) **أقول**: هذا النفي أزلي لا اختصاص له بالماضي فقط، نظير ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، وأزل إما بفتح الزاء من زال الناقصة، أو بضمها من زال التامة، وعلى الثاني يكون قوله: خياراً منصوباً على التميز، هذا الذي ذكر من الاحتمالين إنما يكون إذا كان قوله: من خيار معضلاً منه وأما إذا كان من للسببية متعلقاً بالفعل المنفي، فهو بضم الزاء لا غير، بناء على عدم صلاحية الأفعال الناقصة لأن تكون متعلقةً للظروف وشبهها، وسيجيء تحقيق ذلك، ثم الخيار إما اسمٌ من الاختيارِ، أو جمعُ خيرٍ كسيِّدٍ على ما في بعض كتب اللغة، ولفظ من إما للتفضيل، أو للسببية كما مر.

والخيار الأول منسوب إلى النبي ﷺ (مطلوب)، وأما الثاني فمنسوب إلى المختارين الموجودين السابقين على النبي ﷺ إذا كان من للتفضيل، وإلى المختارين المفروضين اللاحقين له فرضاً إن كانت للسببية، ثم إن للخيارين احتمالاتٍ ثلاثة: الأول: أن يكون كلاهما بمعنى الاختيار. الثاني: أن يكونا بمعنى المختار. الثالث: أن يكونا جمع خير. هذه احتمالاتهما الظاهرة. فأما مطلق احتمالهما العقلية فيرتقي إلى تسعة كما هو ظاهر، لكنا نختصر على الأخير من الثلاثة الظاهرة؛ لكونه أحوج إلى البيان، وإمكان فهم ما سواه بالقياس إلى بيانه، فنقول: لفظُ الخيارِ في هذا الاحتمال لما كان جمعاً نكرة محتملٌ لأن يراد به واحدٌ، أو جموع متعددة، فله على تقدير كون من للتفضيل أربعةُ احتمالاتٍ:

الناصية

(**قوله: فلم أزل خياراً من خيار**) يعني: كنت دائِماً مختاراً مِن مختار.

. . . .

أبو طالب

الأول: أن يراد بكل واحدٍ من الخيارين جمعٌ واحد وأربعة آحاد، أما آحاد الخيارِ الأول فهي كون النبي ﷺ خيراً من بني هاشم، وخيراً من قريش، وخيراً من العرب، وخيراً من بني آدم، وأما آحاد الخيار الثاني فهي بنو هاشم وقريش، والعرب، وبنو آدم، وآحاد الخيار الأول موزعة على آحادِ الخيارِ الثاني.

الاحتمال الثاني: أن يُراد بكل منهما خياراتٌ أربعةٌ وآحاد الخيارين هنا؛ مصداقاً لجموعِ الخيارات. أما مصداقُ الخيارِ الأول من الخيارِ الأول، فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى بني آدم؛ لأن له خيراً واحداً بالنسبة إلى بني هاشم، وخيرين بالنسبة إلى قريش، وثلاثة خياراتٍ بالنسبة إلى العرب، وأربعة خياراتٍ بالنسبة إلى بني آدمَ. وأما مصداقُ الخيارِ الثاني من الخيار الأول، فهو النبي ﷺ، بالنسبة إلى العرب؛ لأن له ثلاثةَ خياراتٍ بالنسبة إليهم. وأما مصداق الخيارِ الثالث من الخيار الأول، فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى قريش؛ لأن له خيرين بالنسبة إليهم. وأما مصداق الخيارِ الثالث من الخيار الأول، فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى قريش؛ لأن له خيرين بالنسبة إليهم، وما فوق الواحد جمع. وأما مصداقُ الخيارِ الرابعِ من الخيارِ الأول فهو النبي ﷺ بالنسبة إلى بني هاشم، لكن هذا على سبيل التغليب. وأما مصداقَ الخيار الأول من الخيار الثاني فهو بنو هاشم؛ لأن لهم خيراً واحداً بالنسبة إلى قريش وخيرين بالنسبة إلى العرب وثلاثة خيرات بالنسبة إلى بني آدم وأربعة خيراتٍ بالنسبة إلى الخلق، وأما مصداقُ خيارِ الثاني من الخيار الثاني فهو قريش؛ لأن لهم خيراتٍ ثلاثة بالنسبة إلى الخلق، وأما مصداق الخيار الثالث من الخيار الثاني، فهو العرب؛ لأن لهم خيرين بالنسبة إليهم، وما فوق الواحد جمعٌ، وأما مصداق الخيار الرابع من الخيار الثاني، فهو بنو آدم لكن هذا على سبيل التغليب؛ لأن لهم خيراً واحداً بالنسبة إلى الخلق نظير ما تقدم من الاحتمالات.

الاحتمال الثالث: أن يُراد بالخيار الأول خيار واحدٌ، وبالثاني خياراتٌ أربعةٌ، وتطبيق الأول على الثاني إما بالتبديل، ومثاله إلى الاحتمال الثاني، وإما بتوزيع آحادِ الأولِ على جموعِ الثاني، وعلى التقدير الثاني يصير التغليبُ منحصراً بالخيار الثاني.

الاحتمال الرابع: عكس الثالث في جميع ما ذكرنا، وهذه الاحتمالات الأربعة جاريةٌ فيهما على تقدير كون من للسببية، إلا أن المفضل منه محذوف، والخيار الأول ذو خمسة آحادٍ أو جموع، والخيار الثاني ذو ستة آحادٍ أو جموع، لزيادة الخيار من الخلق في الأول، والخيار من النبي ﷺ في الثاني، والمراد من الخيارِ غير الزائلةِ الخيار المطلقة، لا المضافة فإنها غيرُ زائلةٍ عن النبي ﷺ

الناصية

. . . .

(وَ) عَلى (آلِهِ) أي: أقاربِه المُؤْمِنِينَ مِن بَنِي هاشِمٍ والْمُطَّلِبِ. ....

أبو طالب

وزائلة عن غيره، والفاء في قوله: فلم أزل للتفريع؛ إذ متى اختير من عالم شخص باختيار واحد، أو باختياراتٍ متعددة، فهذا الشخص خيار مطلق من ذلك العام أبداً؛ لامتناعِ صيرورة هذا الشخص مختاراً منه بالنسبة إلى ما تحت ذلك العام، واعلم أن أعداد الخيار هي ما فصلناه، إذا لم يرفع التكرار على الشقين الأخيرين من الجواب الأول، وأما إذا بني رفعه عليهما فزيد الأعداد المذكورة عليه بواحدٍ والمتفطن بما ذكرنا يقدر على استخراج أحكام سائر الاحتمالات.

وهذا التحقيق من أنظار أبكار لم تسبقني إليه يد الأفكار.

(**قوله: وعلى آله**) تقدير لفظ على على الآل للرد على الخاصة من الشيعة، فإن هذا من دأب العامة رغماً لأنف الخاصة، زعماً منهم استقباح ذلك عند الخاصة لحديث مشهور معتبر عندهم بزعم العامة، وهو ما أسند إلى النبي ﷺ: «**من فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي**» ولم يعلموا أن هذا الحديث مصنوع عند الخاصة من الشيعة، ودخول عليّ على الآل كثير في الأدعية المروية عن أئمة الشيعة، على أن بعض الفضلاء قد قرأ عليَّ في الحديث بكسر اللَّام والياء المشدَّدة، على أن يكون الحديث رداً على الغلاة من الشيعة، يعني: من فصل بيني وبين آلي بعليٍّ بن أبي طالب بأن يخرجه عن مرتبةِ الخلافةِ إلى مرتبة الألوهية كالغلاةِ، لم ينل شفاعتي بل هو مرتد. ولا يبعد أن يريد بتقدير علي رفع توهُّم كونِ هذا المصراع جملةً مستأنفة أو حالية على أن يكون قوله: وآله مبتدأً، والشرفاء بضمِّ الشين خبرُ آله، والمستكملين مقطوعاً إلى النصب.

(**قوله: أي أقاربه المؤمنين... إلخ**) وعند أكثر الخاصَّة من الشيعة هم فاطمةُ مع الأئمة الاثني عشر.

الناصية

(**قوله: أي أقاربه**) الأنسبُ هنا تفسيره بأتباعه في العمل الصَّالح، وحينئذ يدخل الصحبُ، فلا يلزم على المصنف إهمالهم، بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص الأقارب، ولا عموم الأتباع، ولو في أصل الإيمان لعدم ملاءمته لقوله: «المستكملين الشرفا» وما اشتهر من أن اللائق في مقام الدُّعاءِ تفسير الآلِ بعمومِ الأتباع، لست أقول بإطلاقه، بل المتجهُ عندي التفصيل: فإن كان في العبارة المدعو بها ما يستدعي تفسيرَ الآلِ بأهل بيتِهِ حمل عليهم، نحو: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد؛ الذين أذهبتَ عنهم الرِّجسَ، وطهَّرتهم تطهيراً، أو ما يستدعي تفسيرَ الآلِ بالأتقياء حمل عليهم، نحو: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد؛ الذين ملأتَ قلوبَهم بأنوارك، وكشفت لهم حجب أسرارك، فإن خَلَتْ مما ذُكر حمل على الأتباعِ، نحو: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، ونحو: اللهم صلِّ على محمد وعلى آلِ محمدٍ سكان جنتك، وأهلِ دارِ كرامتِك. (صبان).

(الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا) بِفَتْحِ الشِّينِ بانْتِسابِهِمْ إِلَيه.

أبو طالب

(**قوله: بفتح الشين**) **أقول**: إن قُرِئَ المستكملين بالكسر فالشرفا بالفتح مفعول له، وبالضم إما كذلك، أو صفة بعد صفة: أو مقطوع إلى الرفع، أو النصب على حذف المفعول، وإن قرئَ بالفتح فالشرفا بالفتح مفعول لمحذوف، والجملة مستأنفة، وبالضم مثل سوى الأول من ما سبَق، ورجح الشَّارح فتحَ الشينِ؛ لأنه على هذا أبلغ في المدح.

(**قوله: بانتسابهم إليه**) أي: إلى النبي ﷺ أو إلى الشرفِ المراد به النبي كناية.

الناصية

(**قوله: المستكملين**) صفة لازمة لآل. والسين والتاء إما للطَّلب والمطلوب، كمال زائد على الكمالِ الحاصلِ عندهم، فالشَّرف بفتح الشين مفعول المستكمِلين، أو زائدتان للتَّأكيد، والمعنى: الكاملينَ، فهو منصوبٌ على التَّشبيهِ بالمفعول به، أو على نزع الخافض، بناء على القول بأنه قياسي. ومما يدلُّ على أن ثم قولاً بقياسيته قولُ الشمسِ الشوبري في حواشيهِ على (التَّحرير الفقهيِّ): الراجح أن النصبَ بنزع الخافض سماعي. اهـ. أو يقال: إن المصنفين نزلوه منزلة القياسي؛ لكثرة ما سمع منه، فاعرفْ ذلك. أو للصَّيرورةِ كاستحْجَر الطِّين، أي: الذين صاروا كاملين فهو كذلك. واستشكل كلامُه بأنهم لم يبلغوا شرفَ الأنبياءِ، فكيفَ تصحُّ دعوى استكمالهم الشَّرف؟. وقد يقال: المرادُ الشرف اللائق بهم، أو الكلام محمولٌ على المبالغة إشارة إلى أنهم لعلوِّ مراتبهم في الشرفِ كأنهم استكملوه. ومنهم من ضبطه بضمِّ الشين فيكون جمعَ شريفٍ صفةً ثانية، ويكون معمولُ المستكملينَ محذوفاً، أي: كلُّ شرفٍ أو كل مجد مثلاً. وجعل البعضُ هذا أولى لما في الحذفِ من الإيذان بالعموم الأنسب بمقام المدح، وفيه نظر؛ لأنَّ ذكر المعمول هنا مُسَاوٍ لحَذْفِه؛ لأن المعمولَ المذكورَ الشرفِ بأل الاستغراقية، فهو مساوٍ للمحذوف مع أن ذكر الشُّرفا بالضمِّ بعد المستكمَلين ليس فيه كبيرُ فائدةٍ لانفهام الثاني من الأول. (صبان).

(**قوله: بانتسابهم إليه**) أي: بانْتِسابِ الآلِ إلى الشّرف أي: من قبيل ذكر اللازم، وإرادة الملزوم.

(**قوله: وأستعين الله**) أي: أطلب منه الإعانة. والمراد بالإعانة هنا الإقدار، وسماه إعانة؛ لأنه بصورة الإعانة، من حيث كون المقدور بين قدرتين: قدرةِ العبد كسباً بلا تأثير، وقدرةِ اللهِ تعالى إيجاداً وتأثيراً؛ إذ لا يصدق على هذه الإعانة الإعانة الحقيقية؛ التي هي المشاركة في الفعل؛ ليسهل. أفاده الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي. وأصل أستعين أستعون بكسرِ الواو نقلت كسرتها إلى ما قبلها، فقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها. وإنما لم يقدِّم اسم الجلالة على أستعين؛ ليفيدَ الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضاً، للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام، كما قالوه في ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] على بعض التقادير. (صبان).

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

(وأَسْتَعِينُ اللهَ فِي) نَظْمِ أُرْجُوزَةٍ (أَلْفِيَّةٍ) عِدَّتُها أَلْفَ بَيْتٍ أَوْ أَلفانِ بِناءً على أَنَّ كُلَّ شَطْرٍ

أبو طالب

(**قوله: في نظم أرجوزة ألفية**) النظم في اللغة الجمع، وفي الاصطلاح: هو الكلام الموزون، وأرجوزةٌ بضم الهمزة بحرٌ من الشعر على ثلاثِ مستفعلات، ولو تقريباً، وكثيراً ما يُطلق على هذا البحر، وتقدير النَّظم للإشارة إلى أن الاستعانة متعلق بالحدث، لا بالآتي، وتقدير الأرجوزة لفوائد: **الأولى**: الإشارة إلى أن الأرجوزة جزءٌ من الألفية، لا عينها؛ لأن البسملة وفواتح المقاصد أيضاً منها. **الثانية**: الإشارة إلى أن مجموع أبياتها رجز لا غير، وإلا لأدرج في المستعان فيه. **الثالثة**: الإشارة إلى أن تأنيث الألفية باعتبار كونها قبل العلمية نعتاً للأرجوزة، والأصل مصنف ألفية أرجوزتها، لكن الأظهر أن يكون تأنيثها باعتبار كونها وصفاً للرسالة، أو تاؤها للنقل. **الرابعة**: الإشارة إلى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه، كما يتوهم ظاهراً فإن الأول كل، والثاني جزؤه، ثمَّ لما كان المقصود بالذات هاهنا ذكر المستعان عليه، وهو لا يستعمل إلا بعلى، وحمل «في» على معنى على غير قياس، فلا بد إما من القول بتضمين الاستعانة معنى ما يتعدى بفي، كالشروع، كما اختاره بعض المركبين، أو جعل ما بعد في ظرفاً للاستعانة، كما اختار الشارح حيث لم يتعرض للتضمين، ويراد بكلا النوعين ما قصد بالذات على سبيل الكناية، ومختار الشارح أظهر وأحسن، ولهذا عدل إليه.

(**قوله: عدتها**) أي: عدة الأرجوزة والعدة جمع العدد، ويحتمل أن يكون مصدراً نوعياً، أي: نوعٌ واحدٌ من عدها ألف وألفان.

(**قوله: كل شطر بيت**) الشطر الجزء، والمراد به هنا المصرع، وهو المتبادر من جزء المنظوم؛ لأنه هو الجزء الأولى له.

الناصية

(**قوله: فِي**) نَظْمِ أُرْجَوزَة هي نوع مِن الشِّعر يكون كل بَيْتٍ مِنه بِقافِيَةٍ خاصَّة.

(**قوله: أَلْفِيَّهْ**) يقال فِي النِّسبَة إلى زيد: (زَيْدِي) وكذا في النِّسبَة إلى زيدَيْن يقال (زَيْدِي) فالنسبة إلى المفرد وإلى المثنى سَواء. ومَعنى العبارَة: قول ابن مالك (أَلْفِيه) لا يفرق فيه أنْ يكونَ ألف بَيْتٍ، أَوْ يكون أَلفَيْ بَيْت؛ إذ النسبة سَواء كانَت إلى الأَلْفِ أَوْ إلى الأَلْفَيْن هي (أَلفِيه) كما سَيأتي في (باب النّسب) في قولِهِ: (وعلم التَّثْنِيَة احْذِفْ لِلنَّسَبْ). (شيرازي).

(**قوله: ألف**) نقل شيخنا السيِّد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألفِ ستةُ أبياتٍ؛ فلينظر فإن جماعةً ممَّن أثقُ بهم أخبروني بعد التحرِّي في عدها بأنها ألف. (صبان).

(**قوله: أو ألفان**) لا يخفى بعده، ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذٍ أن يقول: ألفينية؛ لأن علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة. (صبان).

بَيْتٌ، ولا يَقْدَحُ ذلِكَ في النِّسْبَةِ كما قيل، لِتَساوي النَّسَب إلى المُفردِ والمُثَنّى، كما سَيَأْتي (مَقاصِدُ النَّحْوِ) أي: مُهمّاتُهُ، والمُرادُ بِهِ المُرادِفُ لِقَوْلِنا: عِلْمُ العَرَبِيَّةِ، المُطْلَق على ما يُعرَفُ

أبو طالب

(قوله: **أي مهماته**) لما كان المقاصد؛ لكونه الجمع المضاف مفيداً لاحتواءِ الألفية جميعَ مقاصدِ النحو، وهذا بديهي البطلان، فلا بد من صرفه عن ظاهره؛ إما بتقدير مضافٍ مفهومٍ من قول المصنف في أواخر الكتابِ: نظماً على جلِّ المهماتِ، كما اختاره المركب أو بجعل المقاصد بمعنى المهمات؛ التي هي مقاصد بها احتياج شديد، واعتناء عظيم، كما اختاره الشارح، حيث فسرها بها لقلةِ مؤنتها بالنسبةِ إلى ما اختاره المركب، فأشار الشارح بهذا التفسير إلى ذلك.

(قوله: **والمراد به إلخ**) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ هو أن الألفية محتويةٌ لمقاصدِ الصَّرفِ، والنحو معاً، فتخصيص احتوائها بالنحو فقط تخصيص بلا مخصص، وحاصلُ الجواب: أن ليس المراد بالنحو معناه المشهور، بل المرادُ به المرادفُ لعلمِ العربية، لكن في ضمن فردية اللذين هما

الناصية

(قوله: **أي: مهماته**) تفسير للمراد أشار به إلى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخرِ الكتابِ، وأن في كلامه حذفَ مضافٍ، ودفع بذلك التنافي بين ما هنا وقوله آخر الكتاب:

.... نَظْماً على جلِّ المهمَّاتِ اشْتَمَلْ

وقد أجيبَ بأجوبة غير هذا: منها أن ما هنا في حيز الطلب، وما يأتي إخبار بما تيسر له. وأما الجوابُ بأن المقاصدَ اسم كتاب للمصنف، فباطلٌ من وجوهٍ ذكرها السيوطيُّ في آخرِ نكتِه، وصرفوا ما هنا إلى ما يأتي دون العكس؛ لأن ما يأتي هو المطابق للواقع؛ لأنه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاءِ الساكنين، وغيرهما. (صبان).

(قوله: **وَالمُرادُ بِهِ**) أي: بقوله: النحو دفع دخل، وهو أنَّ النحو على ما هو المعروف يطلق على العلم الذي يعرف به أحوال أواخر الكلم، مع أن الألفية مشتملة على الصرف أيضاً، فأجاب: بأن المراد بالنحو هنا أعمُّ من النحو المعروفِ، بل المراد به مطلقُ علمِ العربيّةِ، وفي الشيرازي: ليس المراد بـ (النّحو) مُقابِل (الصَّرف)؛ لأنَّ الكِتابَ مُشتَمِلٌ على النَّحو والصَّرف، بَلِ المراد (بالنحو) هُنا هو عِلْمُ العَرَبية مطلَقاً.

(قوله: **المرادف لقولنا: علم العربية**) أي: المراد به ما يشمَل النحْو والصرف فقط، لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما، وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر علماً: اللغة، والصرف، والاشتقاق، والنحو، والمعاني، والبيان، والعروض، والقافية، وقرض الشعر، والخط، وإنشاء الخطب، والرسائل، والمحاضرات، ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلاً لا قسماً برأسه. وإضافة علم إلى العربية من إضافة العام إلى الخاصّ. (صبان).

تُقَرِّبُ الأقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

بِهِ أواخِرُ الكَلِمِ إعْراباً وبِناءً، وما يُعرَفُ به ذواتُها صِحَّةً واعْتِلالاً، لا ما يُقابلُ التَّصْريف (بِهَا) أيْ: فيها (مَحْوِيَّه) أي: مَجْمُوعَةٌ.

(تُقَرِّبُ) هذِهِ الألفيةُ لأفهامِ الطَّالِبِينَ (الأقْصى) ....

أبو طالب

التصريف، والنحو المشهور، وقيل على السؤال والجواب معاً: إن الألفية لم تحتوِ على مسائل التصريفِ إلا مسائلَ عديدة، فلا وجه للحكم باحتوائها أمهات مسائله، فسقط السؤال والجواب، أقول: منشأُ هذا الكلامِ توهُّم انحصارِ ما احتوته الألفية من مسائلِ الصَّرفِ فيما بعد قول المصنف، التصريف، وليس كذلكَ، فإن مسائلَها من بابِ النائب عن الفاعلِ إلى آخرها مسائل نحو ممزوجة بمسائل الصرف، وليس أمهات مسائل الصَّرف عرفاً إلا ما فيها. وأمَّا المرادُ بقوله: التصريفُ فهو الاشتقاقُ الذي هو جزء من علم التصريف لا نفس هذا العلم، وكل ذلك ظاهر لمن له أدنى تصفح في هذا الكتاب، فالحق ما أجاب به الشارح.

(**قوله: هذه الألفية**) أي: لا أنت ولا المقاصد.

(**قوله: لإفهام الطالبين**) اللام للتعليل أو بمعنى إلى، والإفهام على الأول بكسر الهمزة مصدر أي: لإفهامهم والإيصال إلى أذهانهم، وعلى الثاني بفتحها جمع فَهْمٍ.

الناصية

(**قوله: لا ما يقابل التصريف**) هذا اصطلاحُ القدماءِ، واصطلاحُ المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء، وجعله قسيمَ الصرف، وعليه فيعرّف بأنه علمٌ يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلم العربية، من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء. (صبان).

(**قوله: بها أي فيها**) من ظرفية المدلول في الدال؛ لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، والمقاصدُ تلك المعاني. ويصحُّ أن تكونَ الباءُ سببية وصلة محوية محذوفة، أي: محوية لمتعاطيها بسببها. (صبان).

(**قوله: محوية**) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء وكسرت الواو الأولى؛ التي قبل الياء المدغمة للمناسبة. (صبان).

(**قوله: تقرب... إلخ**) إسناد التقريب إليها مجاز عقلي من باب الإسناد إلى الآلة؛ إذ الفاعل في الحقيقة الله تعالى، وفي الظاهر المصنف.

(**قوله: تقرب الأقصى**) فيه مجاز عقلي من الإسناد للسبب العادي، إذ المقرب حقيقة هو الله تعالى والأقصى بمعنى القاصي، أو البعيد، فأفعل التفضيل على غير بابه كما قاله ابن الناظم؛ ليدل

أي: الأبعد مِن غَوامِضِ المَسائِلِ، فيصيرُ واضِحاً (بِلَفْظٍ مُوْجَزٍ) قَليلِ الحُرُوفِ، كَثيرِ المَعنى، والباءُ لِلسَّبَبِيَّةِ، ....

أبو طالب

(قوله: من غوامض المسائل) لفظ من بيانية، وقوله: فيصير واضحاً إشارة إلى أن التقريب مقصود للوضوح، لا في نفسه.

(قوله: موجز) هو بفتح الجيم؛ إذ كسرها محتاج إلى القول بالحذف، وحمل الوصف على السببي؛ الذي هو خلاف الأصل.

(قوله: قليل الحروف كثير المعنى) هذا إشارة إلى أن المراد بالموجز المختصر لا المقتصر، وأنه بفتح الجيم لا بكسرها، وإلا ينبغي أن يبين باسم الفاعل المتعدي لما ذكرنا آنفاً، ولم يقل: قليل الألفاظ مع أن مقابلة اللفظ بالمعنى أظهر ليختص بالإيجاز الكاملِ، الذي هو من حيثُ الحروفُ الهجائيةُ والكلمات المجمل جميعاً، ثم إن أريد بالإيجاز ما يقابل الحشو والتطويل، ينبغي أن يُحمل الباء في قوله: بلفظ على السببية، وإن أريد به ما يقابل الإطناب والمساواة، ينبغي أن يُحمل على المصاحبةِ، والشارح لما أراد به المعنى الثاني وحملها على المعنى، صار المقامُ مقامَ أن يُسأل عن كيفيةِ ذلك، فأشار إلى جوابه بقوله: ولا بدع. . . إلخ، يعني: ليس كون الموجز بالمعنى الثاني سبباً للفهم أمراً بديعاً جديداً، وإن اشتهر أن الموجزَ بهذا المعنى مانع للفهم؛ وذلك لأن نسبة السببية إلى المطنب والمساوي، ونسبة المنع إلى الموجز باعتبار ما هو الغالب فيهما، وإلا فالسببُ حسن التعبيرِ، وإن كان في ضمن الإيجاز، والمانع سوء التعبير وإن كان في ضمن مقابليه، إلا أن وجود الأول في

الناصية

على تقريب البعيد والأبعد بالمطابقة؛ لأن البعد يطلق على القليل والكثير، وما قيل: إنه يلزم من تقريب الأبعد تقريب البعيد؛ رُدَّ بأنه قد يهتم بالأبعد لشدة خفائه دون البعيد. (خضري) **(قوله: أي: الأبعد)** من المعاني تفسير بحسب ظاهر اللفظ، فلا ينافي أن المناسبَ جعلُ أفعل التفضيل ـ هنا ـ على غير بابه؛ ليشمل بالمطابقة الأبعد والبعيد؛ لأن البعد مقول بالتشكيك. وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب البعد يفهم بالأولى ضُعِّف بأنه لا يلزم ذلك؛ لأنها قد تهتم بالأبعد لشدة خفائه، ولا تقرب البعد. (صبان) **(قوله: بلفظ موجز)** أي: تفعل ذلك مع وجازة اللفظ، أي: اختصاره كما فسره الأشموني وعلق عليه الصبان، فقال: ظاهره ترادف الإيجاز والاختصار، وهو ما عليه جماعة. وفي (المصباح) أن الإيجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه، فهو أخص من الاختصار على هذا.

(قوله: والباء للسببية) وقيل: الباء بمعنى مع كما في (الأشموني) لا سببية؛ لأن المعهودَ سبباً للتقريب هو البسطُ لا الإيجازُ، ولكن قال السيوطي: لا بدع في كون الإيجاز سبباً للفهم، كما في: رأيت عبدَ الله وأكرمته، دون: وأكرمتُ عبدَ الله، ففي السببية غاية المدح للمصنف، حيث قَدر على توضيح المعاني بألفاظ موجزة. (خضري).

ولا بِدْعَ في كَوْنِ الإيجازِ سَبَباً لسُرعَةِ الفَهْمِ كما في (رَأَيْتُ عَبدَ الله وأكرَمْتُهُ) دُونَ «أكْرَمْتُ عَبدَ الله»، ويجوزُ أنْ يكُونَ بمَعنى مَعَ، قاله ابنُ جَماعة ....

أبو طالب

ضمن الأول أحسن، وأغرب، ووجود الثاني في ضمن الثاني أقبح، وأشنع، فعلى هذا تقدير قوله: بلفظٍ يحسن تعبير لفظ، فأشار الشارح إلى هذا التفصيل بقوله: كما في رأيت... إلخ.

والإرادة من الإيجاز هذا المعنى، وحمل الباء على معنى مع كما قاله ابنُ جماعة أيضاً يؤول إلى هذا إلا أن كونَ الباء للسببية أكثر من كونها بمعنى مع، ولهذا قدَّمه الشارح، **أقول**: ويحتمل أن تكون الباء للتعدية، بمعنى من، ولا يخلو عن حسنٍ، فتدبر.

(**قوله: سبباً للفهم**) لم يقل: للتقريب كما هو مقتضى المتن، ولا للوضوح، كما اقتضاه عبارة الشرح إشارةً إلى أنهما مقصودانِ للفهم، لا في أنفسهما، ولم يقلْ بسرعةِ الفهم عنه إليها، وللاستغناءِ بتصريحهِ بها بُعيد هذا.

(**قوله: كما في رأيت عبد الله... إلخ**) أي: كما يوجب الإيجاز للفهم، أي: لسرعته في أكرمتُه ني: رأيت عبدَ الله وأكرمتُه، ولفظ دون إما بمعنى الأقل، أو بمعنى الغير، أي: المغاير لأجل الأقليَّة و في موضعٍ لا العاطفة، والفرق بين الثلاثة أن الثالث يدل صريحاً على عدم كون وأكرمت عبدَ الله سبباً للفهمِ بخلافِ الأولين، أما سببية الأول للفهم فظاهر، وأما عدم سببية الثاني للفهم، فلأن لفظَ عبدِ الله مشتركٌ بين معناه الإضافي، ومعانيه العلمية، فإذا كرّر لم يُعلم أن المراد بالثاني عين المراد بالأول، شخصاً ونوعاً أم لا، وقيل: الأوْلَى حملُ الباءِ على معنى مع؛ إذ لو حملت على السببية لزم عدم كون الثاني سبباً للفهم، واللازم باطل فالملزوم مثله، أما بيان الملازمة فظاهر، وأما بطلان اللازم فلما نقل عن ابن هشام من أن المراد بالمكررين أمرٌ واحدٌ إذا لم يكونا نكرتين، وهما فيما

الناصية

(**قوله: ولا بدعَ في كونِ الإيجاز... إلخ**) أي: على فرضِ كون الباءِ للسببيَّة ربَّما يتوهم أنَّه كيفَ يكون الإيجازُ والاختصارُ سبباً للتقرُّب إلى الأقصى، أي: الإيضاح، بل الأمر بالعكس، كما هو ظاهرٌ، فأجابَ بأنه لا بدع، ولا منافاة بين الإيجاز والإيضاح، كما ترى أنّ أكرمته مع إيجازه أوضحُ من أكرمتُ عبدَ الله. (دشتي).

(**قوله: كما في رأيت عبد الله... إلخ**) فلو قيل: (رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُه) كانَ مُخْتَصراً، وأسْرع للفَهْم، بخِلافِ: (رأيتُ عبدَ الله وأكرمْتُ عبدَ الله) فإنَّه أطْول، مع أنَّه أَبْعدُ عنِ الفَهْم، لِاحْتمالِ السَّامِعِ أنْ يكونَ المرادُ بـ (عَبد الله) الثَّاني غيرَ الأول. (والبِدْع) على وَزْن (حِبر) الْجَديد. (شيرازي).

(**قوله: بمعنى مع**)؛ لأن المعهودَ سبباً للتَّقريب البسطُ، لا الإيجاز. قال سم: ويصحُّ كونها للسَّببية، ويكون فيه غاية المدح للمصنف؛ حيثُ اتَّصف بالقدرة على توضيحِ المعاني بالألفاظِ الوجيزة؛ التي من شأنها تبعيدها. ولا إشكالَ في كونِ الإيجاز قد يكون سبباً للإيضاح إذا بولغَ في تهذيبِ الوجيزِ، وتنقيحِه، وترتيبِه. اهـ. وقد يقال: السببُ حينئذٍ هذه المبالغة لا الإيجاز.

(وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ) بِسُكُونِ الذَّالِ المُعجَمَةِ، أي: الْعَطاءَ (بِوَعْدٍ مُنْجَزِ) أي: سريع الوَفاءِ، والوَعْدُ في الخَيْرِ، والإيعادُ في الشَّرِّ إذا لَم تَكُن قَرِينَة.

أبو طالب

نحن فيه معرفتان، **أقول**: فيه نظر من وجوه: **الأول** منها: أن المراد بالفهم سرعته، كما قلنا، وسيصرِّح الشارح به، **الثاني**: أن المتيقنَ من القاعدة من الاتِّحاد إنما هو في ذي اللَّام فقط، **الثالث**: أن القاعدة إنما تجري في المعرفة المكرَّرة إذا كان المكرران تحت نوعٍ واحدٍ من أنواع التَّعريفِ، وهنا داخلان تحت النوعين: الإضافة، والعلمية، **الرابع**: أن المفروضَ أن اللَّفظ الموجز سببٌ للفهم، لا أن سبب الفهم منحصر به، ولفظ دونَ بمعنى لا العاطفة ألبتة لما عرفت؛ فالملازمةُ ممنوعَةٌ، **الخامس**: أن الاعتراضَ على فرض ورودِه مناقشة في المثالِ، وهي لا تقتضي المناقشة في الممثَّلِ له، ولا يبعد أن يكونَ قولُه: الأَوْلى دون الصَّواب إشارةً إلى ذلكَ، وفيه تأمل.

(**قوله: وتبسط البذل. . . إلخ**) شبَّه المصنف ألفاظَ الألفية بالشَّخص الواعد، والقارئ بالموعود به، ومقاصد الكتاب بالعطاءِ، ودلالة ألفاظِها على مقاصدها بالبذل، واستعداد تلكَ الألفاظِ لإفهام المقاصد بالوعد، وقربِ ذلك الاستعدادِ من الفعل بالإيجاز، وسهولةِ إفهامها لها بالبسط، ويمكن أن تُحمل تشبيهاتُه على غير ذلك، فتدبر.

(**قوله: أي العطاء**) إشارةٌ إلى أن المراد بالبذلِ ما يبذل به؛ لأنه القابل للبسطِ.

الناصية

(**قوله: وتبسط البذل**) تُوسعِ العطاءِ، أي: الإعطاء يعني: تكثر إفادة المعاني، ففيه استعارة إما تمثيلية بأن يكونَ شبهَ حالِ الألفيةِ في كثرةِ إفادتها المعاني بسرعة عند سماعها بحالِ الكريم في كثرة إعطائه ووفائه بما يعد، أو مصرحة، حيث شبَّه إفادة المعاني ببذلِ المال، والوعد ترشيح، أو مكنية؛ حيث شبَّه الألفية بكريم، والبذل تخييل، والوعد ترشيح. (صبان).

(**قوله: بوعد منجز**) الباء بمعنى مع، أو سببية. فإن قلت: الإعطاء بدون وعد أبلغ في المدح، فلم قيَّد بالوعدِ؟ **قلت**: كأنه لأنه الواقع؛ لأن فهم المعاني منها لا يحصلُ بمجرَّد وجودِها، بل لا بدَّ من الالتفاتِ إليها، وتصوُّر ألفاظها، فكأنَّها لتهيئها للفهم منها، وتوقف الفهم منها على ذلك يعدُّ وعداً ناجزاً، قاله سم. ويمكن أن يوجه أيضاً التقييد بالوعد بأنه للإشارة إلى عزة معانيها؛ لأن الموعودَ بِهِ تتشوَّفُ إليه النَّفسُ فتكون أحرص عليه، ويكون هو أعزَّ عليها. وبين موجزٍ ومنجزٍ الجناس اللَّاحق، وإن قال بعضهم: مضارع. (صبان).

(**قوله: إذا لم تكن قرينة**) أما مع القرينة فيستَعْملُ: الإيعاد في الخير، والوعد في الشَّر، يقال: (وَعَدْتُهُ وَعْداً بِالضَّربِ) كما يقال: (أَوْعَدْتُه إيعاداً بِدَراهم).

هذا، وقال الجوهري: أوعد عند الإطلاق يكون للشَّرِّ، ووعد للخير، وأنشد:

وإنِّـــي وإن أَوْعَـــدْتُـــهُ أَوْ وَعَـــدْتُـــهُ ... لَـمُـخْـلِـفُ إِيـعـادِيْ وَمُـنْـجِـزُ مَـوْعِـدِيْ

وَتَـقْـتَـضِـي رِضـاً بِـغَـيْـرِ سُـخْـطِ فَـائِـقَـةً أَلْـفِـيَّـةَ ابْـنِ مُـعْـطِـي

(وَتَقْتضي) بِحُسْنِ الوِجازَةِ المُقتَضِيَةِ لِسُرْعَةِ الفَهمِ (رِضاً) مِن قارئها بِأَنْ لا يعترض عَلَيها (بِغَيْرِ سُخْطٍ) يَشُوبُهُ (فائِقَةً أَلْفِيَّةَ) الإمامِ أَبي زَكَرِيّا يَحْيى (ابنِ مُعْطي) عبد النور الزَّواوي

أبو طالب

(**قوله: بحسن الوجازة**) هذا تصريحٌ بأن تسبب الفهم حسنُ وجازة اللَّفظِ المعبَّر عنه بحسن التعبير، وأن المراد بالفهم سرعته، كما ذكرنا، والتعبيرُ بالوجازةِ دون الإيجاز دليلٌ آخر على أن الموجَز بفتح الجيم لا بكسرها.

(**قوله: من قارئها**) أي: رضاً ناشئاً من قارئها، ويحتمل أن يكون متعلقاً بقولِ المصنف: تقتضي.

(**قوله: بأن لا يعترض عليها**) قيل: هو متعلق بتقتضي، والباء للسببية، أقول: الأول أن يكون متعلقاً بمقدَّرٍ، بياناً لقوله: رضًى، والباء للبيان، والباء البيانية ما يدخل على المصدر؛ لتبين مصدر آخر سواء كان مصدراً تحقيقياً، أو تأويلاً مثبتاً أو منفياً.

(**قوله: بغير سخط**) هذا بيانٌ للرضى، وتخصيص له بالرضاء الدائم.

(**قوله: يشوبه**) لما كان قوله: سخطٌ نكرةً في سياق النفي مفيدة للعموم، وهو غير مقصود خصَّصه بالسُّخط المشوب بالرضا عن الألفية، وهو السُّخط عن الألفية، فإن السُّخط عن غيرها لا يشوب الرضا عنها، كما يحكم بها الذَّوق السليم.

(**قوله: زواوي**) منسوب إلى زواوة، وهي بلدةٌ من بلدانِ المغربِ.

الناصية

(**قوله: وتقتضي**) أي: تطلبُ، أي: من اللهِ أو من قارئِها، أو منهما معاً، وإسنادُ الطَّلبِ إليها مجازٌ عقليٌّ من الإسنادِ إلى السَّببِ؛ إذ الطَّالبُ في الحقيقةِ ناظمُها. ويُحتمل أنه شبَّه الألفيةَ بعاقلٍ تشبيهاً مضمراً في النَّفسِ على طريقِ الاستعارة المكنيَّة، وإثبات الطَّلب تخييلٌ، ويحتملُ أنه أراد بالاقتضاءِ الاستلزامَ على التَّجوز. (صبان) (**قوله: رضاً**) كسر رائِهِ سماعيٌّ كضمِّ سينِ سخطٍ، وسكونِ خائِهِ، والقياسُ الفتحُ؛ لأن فعلَهما كفَرِحَ يَفْرَحُ. (صبان).

(**قوله: يشوبه**) أي: يتخلَّل بين أزمنةِ الرضا أو المراد يشوبُه منْ وجهٍ آخر غير وجهِ الرضا. وعلى كلٍّ علم أن قوله: وتقتضي رضاً لا يغني عن قوله: بغير سخطٍ، والسُّخط تغير النَّفسِ وانقباضها، لأخذ الثأرِ، والمراد منه في حقِّه تعالى لازمُه، وهو إرادةُ الانتقامِ، أو الانتقام. (صبان). (**قوله: فائقة**) أي: عالية في الشَّرفِ. وإنما فاقتها؛ لأنها من بحرٍ واحدٍ، وألفية ابنِ معطي من بحرَيْنِ فإن بعضها من السَّريع، وبعضها من الرَّجز، ولأنها أكثرُ أحكاماً من ألفيةِ ابن معطي.

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

الحَنَفي (وَ) لكِنْ (هوَ بِسَبْقٍ) أي: بِسَبَبِ سَبْقِهِ إلى وَضْعِ كِتابِهِ، وتَقَدُّمِ عَصْرِهِ (حَائِزٌ) أيْ: جامِعٌ (تَفْضِيلا) لِتَفضِيلِ السَّابِقِ ....

أبو طالب

(**قوله: ولكن هو**) قدر لفظ لكن للإشارة إلى أن هذا الكلام عن المصنف استدراك لما يتوهم من الحكم بكون الألفية فائقةً ألفيةَ ابنِ معطٍ، أن نفسه أيضاً تفوق نفسَ ابنِ معطٍ (**قوله: أي بسبب سبقه**) أشار بذلك إلى أن جمعَ ابن معطٍ للتفضيل بالنسبة إلى المصنف ومن في عصره، ليس لأمرٍ واحدٍ، بل للأمرين.

(**قوله: تفضيلا**) أي: زيادة على أهل عصرنا، ولم يحمله على أن أصله مضافٌ إلى الباء، كما فعله المركب؛ لاشتماله على التَّكليفِ، وفيه احتمالات شتَّى يحتاج تصحيحها إلى تكلُّفاتٍ باردةٍ وتعسفاتٍ ركيكةٍ، ولهذا تركنا ذكرَها.

الناصية

(**قوله: الحنفي**) في حواشي الشَّيخ يحيى أنه كان مالكياً، وتفقه بالجزائر على أبي موسى الجزولي، ثم تشفَّع كابنِ مالكٍ، وأبي حيَّان حين الخروج من المغرب. اهـ. ويمكن أنه تحنَّف بعد أن تشفَّع.

(**قوله: ابن عبد النور الزواوي الحنفي**) الملقَّب زين الدين، سكن دمشق طويلاً، واشتغل عليه خلقٌ كثيرٌ، ثم سافر إلى مصرَ وتصدَّر بالجامعِ العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفِّي بالقاهرة، في سلخ ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وستمئة، ودفن من الغدِ على شفيرِ الخندقِ بقرب تربةِ الإمام الشَّافعي رضي الله تعالى عنه. (صبان).

(**قوله: بسبق**) أي: عَلَيَّ في الزمن والإفادة، وفي تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبطٌ بكلٍّ من حائزٍ ومستوجبٍ. (صبان).

(**قوله: وتقدم عصره**)؛ لأنَّ ابنَ مُعطٍ وُلِدَ قبل ابْنِ مالِكٍ بِحَوالي خَمسة وثَلاثِين، أوْ سِتةٍ وثَلاثينَ عاماً.

(**قوله: حائز تفضيلا**) أي: فضلاً من إطلاق المسبَّب على السَّبب، أو هو مصدر المبني للمفعولِ، فاندفع الاعتراض بأن التَّفضيل صفة المفضِّل بالكسر، فكيف يحوزه المفضَّل بالفتح، ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الحيازة في كل شيء بحسبه. فمعنى حيازةِ التَّفضيل تعلُّقه به على وجهِ التعظيمِ له. ولا يردُ على الجوابِ الثاني، والثالث أنه لا يلزم من التفضيلِ له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه، حتى يكونَ فيهِ كبيرُ مدح؛ لأن المرادَ التَّفضيل ممَّن يعتدُّ بتفضيله. (صبان).

(**قوله: لتفضيل السابق... إلخ**) لا يظهر أنه علَّة لمستوجبٍ لتقديم المصنف علته، وهي السبق بناءً على ارتباطِ قولِه: بسبقٍ بقوله: مستوجب أيضاً، بل هو علةٌ للعليَّة، أي: لكونِ السَّبق علَّة للاستيجاب، لكن لا يظهر التَّعليل إلا بتقديرِ مضافٍ، أي: لوجوبِ ما يستحقه... إلخ (صبان).

وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

شَرْعاً وعُرْفاً، وهو أيضاً (مُسْتَوْجِبٌ ثَنائِيَ الْجَمِيلا) عَلَيه لِانْتِفاعي بِما أَلَّفَهُ، واقْتدائي به.

(واللهُ يَقْضي بِهِباتٍ) أي: عَطايا ....

أبو طالب

(قوله: **شرعاً**) لما روي عن النبي ﷺ: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم**» القَرْنُ بفتح القافِ وسكون الرَّاء: أهلُ زمانٍ واحدٍ، ووجه تلك الخيريَّة القرب من زمان الشارع، الموجب لسهولة الدِّين، وسرعة ترقِّي المترقِّين إلى مدارجِ الحقِّ واليقين.

(قوله: **وعرفاً**) لما ترى مِن تعظيمِ أصاغرِ أهلِ العرفِ لأكابرهم، وشبابهم لشيوخهم، ومتأخِّريهم لمتقدميهم، ودلالة كل من ذينك الدَّليلين الشَّرعيِّ، والعرفيِّ، وعلى سببيةِ تقدُّم العصر للأفضلية أظهر من سبق الكتاب.

أقول: ولتفضيل السَّابق عقلاً؛ لأن العلم والكمال يتعدى من السَّابق إلى اللاحق، والعلَّة من حيث هي علَّة أشرف من المعلول، من حيث هو معلول، وفي تفاضيل الثَّلاثة فرق يظهر بالتأمل.

(قوله: **وهو أيضاً**) **أقول**: تقدير المبتدأ إشارةٌ إلى أنه من عطفِ الجملةِ على الجملة السابقة، لا من عطفِ المفردِ على المفرد؛ لأن الثاني يستلزم اعتبار قوله: بسبق في الفقرة الثانية، والمقصود خلافه؛ لما سيذكره الشارح من التعليل، وأيضاً إتيان الجملتين في مقام المدح أولى من إتيان الجملة الواحدةِ، وإن اتَّحدت معهما في المثال وتقدير لفظِ أيضاً لاشتراك الثانية مع الأولى في المبتدأ.

(قوله: **لانتفاعي بما ألفه واقتدائي به**) أي: اقتدائي به في نظمِ مسائلِ النحْوِ فإنه اخترعه، لا المصنف، والعلَّة الثانية نعمة ناشئةٌ من الأولى.

(قوله: **أي عطايا**) إشارةٌ إلى أن الهباتِ بمعنى الموهبات.

الناصية

(قوله: **مستوجب**) قال سم: أي: مستحقٌّ.اهـ. ويحتمل أن السِّين والتَّاء للتَّصيير، أي: مصير الثناء واجباً عَلَيَّ. (صبان).

(قوله: **الجميلا**) إما منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، أي: بالجميلِ، أو على أنه صفة لثنائيَ، أو بالنيابةِ عن المفعولِ المطلقِ، أي: ثنائي الثناء الجميل، فحذف المصدر، وأنابَ عنه صفته، وعلى كلٍّ فهو صفة كاشفة، أو مخصصة بناءً على خلاف الجمهور، وابن عبد السلام في تفسيرِ الثناء، أي: فعلى قول الجمهور بأنه حقيقة في الخير فقط، يكون الجميلُ صفةً كاشفة، وعلى قول ابن عبد السلام بأنه حقيقة في الخيرِ والشَّرِّ؛ مستنداً لحديث: «مرّ بجنازة فأثنوا عليها خيراً، ثم بجنازة فأثنوا عليها شرّاً» يكون الجميلُ صفة مخصصة. اهـ. محرره. (خضري).

(قوله: **بهبات... إلخ**) أي: عطيات تامة، ولم يقل: وافراتٍ مع أن الأفصحَ المطابقة في جمعِ القلَّة مطلقاً جبراً لقلته، وفي جمع الكثرة للعاقل لشرفه؛ لأن هباتٍ وإن كان جمعَ قلة؛ لأن

مِن فَضْلِهِ (وَافِرَةٍ) أي: زائِدَة، والجُملَةُ خَبَرِيَّةٌ أُريدَ بها الدُّعاءُ، أيْ: اللهم اقْضِ بِذلك (لِي) قَدَّمَ نَفْسَه لِحَدِيثِ أبي داوُد: «كانَ رَسُولُ الله ﷺ إذا دَعا بَدَأ بِنَفْسِهِ» (وَلَهُ في دَرَجاتِ الآخِرَةْ) أي: مَراتِبِها العَلِيَّة.

أبو طالب

(**قوله: من فضله**) أي: لا بحسب استحقاقنا.

(**قوله: أي زائدة**) الوفور: الكثرة مطلقاً، والزيادة هي: الكثرةُ الإضافيةُ، فتفسير الوافرة بالزائدة يوهم إثبات أنهما استحقا الهبات، لكن المطلوب أزيد من الاستحقاق، وهو غير ملائم النفس، اللهم إلا أن يقال: إن المعنى زائدٌ على ما قد أعطانا إلى الآن، أو في الدنيا.

(**قوله: والجملة خبرية**) إيرادها خبرية ليس للضرورة لإمكان أن يقول بدله: واقضِ إلهي، بل لقصد الحياء، والتعظيم، وللإشارة إلى حسن الظن به تعالى؛ حيث حكم بوقوعه جزماً، وللموافقة مع الجمل السابقة لفظاً.

(**قوله: لحديث أبي داود**) فيه بأن ذلك من خصائص النَّبي ﷺ؛ لكونه أشرفَ الخلقِ، والواسطة للإفاضة عليهم، فلا وجه لتقليده في ذلك.

(**قوله: أي في مراتبها العلية**) بكسر الأوَّلِ وتشديدِ الثاني أو بفتحِه وتخفيفِه، وعلى الأوَّل تاؤه للمبالغة، وعلى الثاني للتأنيث، وهذا لتخصيصِ الدَّرجاتِ، وأما كونه إشارة إلى أن الآخرة بمعنى المتأخِّرة، والإضافة من إضافةِ الموصوفِ إلى الصِّفةِ، فلا يخلو عن بُعْدٍ في المشار إليه.

الناصية

جمعي السَّلامة منها عند سيبويه، لكنه مستعملٌ في الكثرة معنىً، بقرينةِ مقامِ الدعاءِ، والأفصحُ في الكثرةِ لغير العاقل الإفرادُ.

واعلم أن القلة والكثرة إنما يعتبران في نكراتِ الجموعِ، أما معارفها فصالحةٌ لهما، كما صرح به غيرُ واحدٍ من المحققين، والصحيح أن مبدأ الجمعين ثلاثة، ومنتهى القلَّة عشرةٌ، ولا منتهى للكثرة.

(**قوله: لي وله**) إما متعلقان بيقضي بمعنى يحكم ويقدر، أو بمحذوف صفة لهباتٍ، وأما في درجاتٍ فيمتنع فيه الأول؛ لأن المراد بالدرجاتِ مراتبُ السعادةِ الأخروية، وهي ليست ظرفاً للحكم؛ لأنه أزلي بل محكوم بها، ومقدرة، وهي نفسُ الهباتِ إن جعلت في بمعنى من البيانيةِ، فإن جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية، والهبات بغيرها.

فإن قلت: يلزم على تعلُّق لي وله بيقضي الفصلُ به بين هباتٍ وصفته، وهي في درجاتٍ. **قلت**: لا يضر؛ لأنه ليس أجنبياً محضاً؛ بل هو معمولٌ لعاملِ الموصوفِ، نحو: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [المؤمنون: ٩١-٩٢] كما سيأتي، وخصَّ درجاتِ الآخرةِ بالذِّكر؛ لأنها

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

المهم عند العاقل، ولأن الدُّعاءَ لابن معطي بعد موته، إنما يتأتى في الآخرةِ، وبدأ بنفسه؛ لحديث أبي داود: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه، وقال تعالى حكايةً عن نوحٍ: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نوح: ٢٨] وعن موسى: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف: ١٥١] لكن فاته التَّعميم المطلوب أيضاً؛ لأنه من أسبابِ الإجابةِ، كما في كتابِ الأدعيةِ لشيخ الإسلام، وكان يوفي به، ويسلم من إفراد وصفِ جمع القلة، لو قال كما في (الأشموني):

وَاللهُ يَقْضِي بِالرِّضَا وَالرَّحْمَهْ ... لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الأُمَّهْ

واللهُ سبحانه وتعالى أعلم، اللَّهمَّ إنَّك وليُّ التوفيق، وبيدِك الهدايةُ إلى أقومِ طريقٍ، فوفِّقنا لما تحبُّه، وترضاه، وقنا بمنِّك وكرمك كلَّ شيءٍ نتوقَّاه، آمين يا ربَّ العالمين، وصلى الله على سيدِنا محمدٍ وعلى آله، وصحبه وسلم.

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

هذا بابُ شرحِ الكلام

أبو طالب

(قوله: هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف منه) المرادُ بشرحِ الكلام تعريفه، وبقوله: ما يتألَّف منه: الاسمُ، والفعلُ، والحرف، لا الكلمُ المصطلح كما توهمه كثيرٌ من كلام المصنف، ومن كلام الشارح، حيث قال: وهو الكلم الثلاث؛ لأن مراده بالكلم الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، لا الكلم المصطلح، ويؤيد ما ذكرنا توصيفه بالثلاث، وسيجيء منه إشارةٌ إلى ذلك، والمراد بشرح ما يتألف منه بيان أسماء وضعت بإزائها من حيث الإفراد، والتركيب، وامتيازات بينها، وانقسامات بعض منها إلى أقسامها، وأما بيان مصداق القول، واسم الفعل، فإنما هو بالتبع، ولا بدع من كون الحرف جزءاً للكلام؛ لأن بعضَ أنواعِ الكلامِ لا يتحقق إلا بجعل الحرف جزءاً له كالاستفهامي، والشرطي، وغيرهما، في بعض الأحوال، كما هو ظاهر ومن نفى جزئيته نفاه لجنسه، لا لنوعه.

الناصية

(قوله: هذا باب شرح الكلام. . . إلخ) لا شكَّ أنه شرح الكلام، وما يتألف منه على هذا التَّرتيب. فشرح الكلام أولاً بتعريفه، والكلم الثلاث؛ التي يتألف منها ثانياً، بذكر أسمائِها وعلاماتِها، فالشرح مختلفٌ، وللإشارة إلى اختلافه صرَّح بلفظِ شرح في المعطوفِ، على أنه كما قال الروداني: تقديرُ معنى، لا تقدير إعراب، وإن أَوهمه صنيع الشُّراح؛ لأن شرح المضافِ إلى المعطوفِ عليه متسلِّط على المعطوف أيضاً، عند عدم إعادته معه؛ لأن الصَّحيح أن العامل في المعطوف نفس العامل في المعطوف عليه، لا مقدر مثله. وما أشار إليه من أنَّ الكلام خبرُ مبتدأٍ محذوف تبعاً للموضِّح، غيرُ متعين؛ إذ يجوز كما قاله الشّنواني: رفعه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبرُه، أي: باب الكلام هذا الآتي، ونصبه على المفعوليةِ بنحو: خذْ مقدراً لا هاكَ، كما وقع لبعضهم؛ لأن اسمَ الفعلِ لا يعمل محذوفاً.

وفي قوله: ما يتألف الكلام إشارة إلى رجوعِ ضميرِ يتألَّف في كلام المصنِّف إلى الكلام؛ فالصِّلة جاريةٌ على غيرِ ما هي له، ولم يبرز الضمير لأمن اللَّبس المجوز لعدم إبرازه عند الكوفيين. (صبان). **(قوله: هذا باب شرح الكلام. . . إلخ)** أشار به إلى إعراب قول الناظم: الكلام، ويتألف منه، وإلى أنه خبرٌ عن مبتدأ محذوفٍ بعد حذف مضافين، وهل حذفا معاً، أو على التَّدريج؟ فيه احتمال، ولا يتعين هذا الإعراب، بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره، أي: باب الكلام هذا الآتي، وأن يجعل مفعولاً به لفعل محذوف، أي: افهم أو خذْه، ولا يجوز كونه مفعولاً به لاسم فعل، أي: هاك كما قيل؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، والرفع أَوْلَى؛ لأنَّ فيه إبقاءَ

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

لركنِ الإسنادِ، قال المصنف في حواشيه على (التَّسهيل): إنما قدّر قبل الباب هذا؛ لعدم صلاحيةِ غيره، ولأنهم لما يتمِّمون التَّراجم يصرِّحون به.

فإنْ قيل: كيفَ يُشار إلى غيرِ مشارٍ إليه؟ فأجاب الصَّفار بأنهم يضعون التَّراجم بعد الفراغِ من المترجَم عليه، وأجابَ السِّيرافيُّ بأنها وضعتْ غيرَ مشارٍ بها؛ لتكون معدةً للإشارة عند الحاجة إلى ذلك، وردَّه الفارسي في (التذكرة) بأنه يقتضي إعرابها، وأجابَ أبو الفتح بن جني بأن الشَّيءَ إذا سُلِبَ وصفُه، فالأكثر أنه يبقى عليه حكمه، كبابِ التسوية، فإنَّه بقيتْ عليه المصدريَّة، ولا يخرج عن ذلك إلا قليلاً، وأجاب آخرون بأنه أشار لما في نفسه من العلم، وذلك حاضر عنده، وقال آخرون: أشار إلى البابِ مع أنه غائب؛ لأنه متوقَّع قريبٌ، ومثله: هذه جهنم، وليست الحاضرة، لكن لقُربِ الساعةِ جعلت كالموحدة، ومثله ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] أي: يأتي بدليل ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾، وكلُّ مدخلٍ لشيءٍ فهو باب، وهو حقيقة في الحسيات، مجازٌ في المعنويات. والشرح: الكشف، يقال: شرحتُ الغامضَ؛ إذا فسَّرته. انتهى كلام المصنف.

وقال الفارسيُّ في (التَّذكرة): ما ذكره بعضهم من أن هذا من أوائلِ الأبواب، إنما وضع غير مشارٍ به ليُشارَ به إذا وجد ما أريد من الإشارة إليه، خطأ لا وجهَ له، ولو جاز أَن يخلو عن معنى الإشارة مع تضمُّنِه معنى حرفها الموجب للبناء فيها، لجاز أن تخلو كيفَ من الدَّلالة على الحال، وأينَ من الدَّلالة على المكان، وهو وأنا من المكني الذي يدلَّان عليه، وإنما معناه التَّقريب، وتنزيله بذلك منزلةَ ما حضر، ولم يبعد تناوله، وتمثيلهم هذا، بقولهم: هذا ما شهد عليه الشُّهود، وأن ذلك يكتب، ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا، وإنما هذا بمنزلةِ قولهم: قد قامت الصلاة، يقال هذا، ولم يقم بعد، يراد بها أنها من قربِ إقامتها بمنزلة ما قد وقعَ، وأقيم، وإنما وضع لفظُ الماضي، والمعنى الاستقبال، انتهى. وإنما قدر شرح دون أحكام؛ لقوله في بعض تعليقاته: وقد اعترض بعضُ العصريِّين على هذه الترجمة بأنها شاملةٌ لجميعِ الكتابِ على تقديره، وهو خطأ، فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام، بل على شرحِ الكلامِ، وشرحِ الألفاظِ؛ التي يتألف منها. اهـ. ولا يتعيَّن تقدير شرح بل يجوز تقديرُ بيان ونحوه، لكن تقدير شرح أَوْلَى؛ لتصريحه به في (التسهيل) وغيره، قال السيوطي في حاشيته المسماة بـ(التوشيح على التوضيح): وقال صاحبُ الحاشية: قدَّر المصنف لفظ شرحٍ دون لفظة حدٍّ، إشارةً منه إلى عسر الحد، فإنه لا يكون إلا بالجنس، والفصل القريبين، **وأقول**: مازال العلماء والمحققون قديماً وحديثاً، يستنكرون استعمالَ

وشرحِ ما يتألّف مِنهُ الكَلام، وهو الكَلِمُ الثلاث

أبو طالب

. . . .

الناصية

الحدود، والألفاظ المنطقية في صناعة النَّحو، وسائر الفنونِ، ويذمون ذلك أبلغ ذم، ويعدُّونه من التَّخليط، وإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين.

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه الموسوم (بكتاب المسائل): وقع البحث بيني وبين رجلٍ من أهل الأدب في مسألةٍ نحويةٍ، فجعل يكثر من لفظِ الموضوعِ، والمحمولِ، والألفاظِ المنطقيةِ، فقلت له: صناعة النَّحو تستعمل فيها مجازاً ومسامحات، لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كلِّ صناعةٍ على المتعارفِ بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخالَ صناعةٍ في أخرى إنما يكون لجهلِ المتكلمِ، أو لقصدِ المغالطةِ، والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى، عندَ ضيقِ طرقِ الكلام عليه. اهـ.

وقال المصنف في بعضِ تعاليقِه: حدودُ النحاة وغيرهم من علماء الشَّرع ليست حقيقيةً؛ يراد بها الكشفُ التَّامُّ عن حقيقةِ المحدودِ، وإنما الغرض بها تمييز الشيء: ليعرفَ أنه صاحبُ هذا الاسم، ولهذا لا تراهم يحترزونَ عمّا يحترز عنه أهل العقليات؛ من استعمال الجنس البعيد، ونحوه، قال: وإنما وقع الاعتراضُ عليهم بذلك وأمثاله في كتب النَّحو، من جهةِ متأخِّري المشارقةِ؛ الذين نظروا في تلك العلوم، ولم يراعوا مقاصدَ أربابِ الفنونِ. انتهى.

(**قوله: وشرحِ ما يتألف منه الكلام وهو الكلم الثلاث**) والتألّفُ والتأليفُ: وقوع الألفةِ والتناسب بين الجُزأَيْنِ، وهو أخصُّ من التَّركيب؛ إذ التَّركيبُ ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى فأكثر، فكلُّ مؤلَّف مركَّب من غير عكسٍ، وقوله: وشرح ما يتألَّف الكلامُ منه تقدير معنى، لا تقدير إعراب؛ إذ العامل في المعطوف عليه، ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح، بل ينصب عليهما انصبابة واحدة، قاله السيف الحنفي.

فإن قلت: شرح الشيء: تفسيرُه مع أنه لم يفسّر ما يتألَّف منه الكلام. أجيب: بأن ذكرَ علاماتِها متضمِّن لتفسيرها؛ فإن قولَه: الاسم مثلاً ما يتميز بكذا، في معنى الاسم ما يقبل كذا، وهذا تفسير له، وبهذا ظهر صحَّة تقديرِ الشَّارح ماهية ثانياً، والحاصلُ أنَّ الماهيةَ قد تتبيَّن بأجزائِها كتبيين الإنسان بالحيوان النَّاطق، وقد تبيَّن بوجه من وجوهِها، كتبيين الإنسان بالضَّاحك، ومن وجوه تبيين ما يتألف منه الكلام العلامات، وقد بينه بها، وأشار الشَّارح بقوله: وما يتألَّف الكلام منه إلى أن الضَّمير في قول الناظم: وما يتألف منه عائدٌ على غير من هو له، فكان حقَّه البروزُ، فالتَّركيب على طريقِ الكوفيينَ.

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ۝ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمْ

(كَلامُنا) أي: مَعاشِرَ النَّحوِيِّينَ (لَفْظٌ) أي: صَوْتٌ مُعتمِدٌ عَلى مَقْطَعِ الفَمِ، ....

أبو طالب

(قوله: معاشر النحويين) منصوبٌ على الاختصاص، وهو جمع معشر، والمراد به هنا الطائفة، واحترز به عن معاشر اللغويين والصرفيين؛ إذ الكلام عند الأولين مصدر كلَّم، وكثيراً ما يطلق على ما يتكلم به عندهم، وعند الآخرين عبارة عن المشتقات، ولهذا قالوا: المصدر أصل الكلام، ولعله أورد المعاشر جمعاً نصباً على اتفاقهم في أصل هذا التعريف، وإن اختلفوا في بعض خصوصياته.

(قوله: على مقطع الفم) أي: على شيءٍ يقطع الفم الصوت به أو فيه.

الناصية

(قوله: وهو الكلم الثلاث) قضيةُ تأليفِ الكلام من الحروف، وقال الشيخ: ولا مانعَ من ذلك؛ لأنه أمرٌ اصطلاحي لا حجر فيه، وإن كان في ذلك تردُّد في كلامهم؛ لانتفاء اللَّبس لظهور أن المتألِّف هو الكلام، وقال المصنف في (تعليقته الكبرى على الألفية): إنما فصل العلماءُ تصانيفهم بالتراجم؛ ليضموا الشيءَ إلى ما يلائمه، ويفصلوه عما لا يلائمه، وتسهيلاً على الطُّلاب؛ إذ كان إفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشيء من مظانه عن الالتباس، وتنشيطاً للقارئ؛ لأنه كلما ختم باباً، وأخذ في غيره، كان ذلك أبسط لنفسه، وأنشط لهمته من أن يستمرَّ على الكتاب بطوله، ولذلك فَصَّلَ الحكيم تعالى كتابه سوراً، وجزّأه العلماء أعشاراً، وأخماساً، وأحزاباً.

(قوله: أيْ: مَعاشِرَ النَّحويِّينَ) وأما في اصطلاحِ اللغويين؛ فهو عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، كما ذكره في (القاموس) أو فالكلام بمعنى التكلُّم، سواء كان مفيداً أم لا، وفي اصطلاح المتكلِّمين عبارةٌ عنِ المعنى القائم بالنفس. (حمصي).

(قوله: أي صوت) يستعمل مصدراً لصاتَ يصوتُ، فيكون معناه: فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى الكيفيةِ المسموعةِ الحاصلة من المصدر، وهو المراد هنا، أفاده يس. وهو قائم بالهواءِ، وقيل: الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة. هذا وإنْ قيل: الصوت فعل الصائت؛ لأنه مصدرُ صاتَ يصوتُ، وهو ليس بلفظٍ، بل اللَّفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر، أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور، وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر، وهو المراد هنا.

(قوله: على مَقْطَعِ الفَمِ) أي: مقطع الحرف من الفم، فإن لكلِّ حرفٍ في الفم مقطعاً ومخرجاً، كمخرجِ القافِ مثلاً. (قوله: عَلى مَقْطَعِ الفم) هذا يقتضي أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم، وبذلك صرَّح الرَّضي، وفرع عليه أنه لا يقال: لفظ الله، كما يقال: كلام الله. فإن قلت: يشكل

فيخرجُ به ما لَيسَ بِلَفْظٍ مِن الدَّوالِّ الأَرْبَعِ كَالإِشارَةِ، والخَطِّ، وعَبَّر به دُونَ القَوْل ....

أبو طالب

(قوله: فخرج به ما ليس بلفظ) فإن قلت: قد اتفق أرباب الميزان على أن الجنسَ غير مخرج بشيء، فكيف هذا؟ قلت: قد أجاب بعض الفضلاء عن ذلك باختصاصِ تلك القاعدة بجنس يكون أعم مطلقاً من فصله، وأما إذا كان أعمَّ من وجهٍ منه، كما في هذا المقام فلا، للزوم إخراجِ ما دخلَ في الفصلِ دون المعرف، والجنس بالجنس، والحق في الجواب أن جنسية الجنس إنما هي باعتبار جهةِ الإبهامية، وفصلية الفصل إنما هي باعتبار التَّعيينية، فليس الحيوان مثلاً جنساً خالصاً، ولا الناطق فصلاً خالصاً؛ لاشتمالهما على كلتا الجهتين، ولا شك أن الشَّيء غير مُخرجٍ من جهة الإبهامية، فاحفظ ذلك.

(قوله: من الدوال) إنما خصُّوا المخرجات بالدوال إشارةً إلى أن خروجَ غيرِها بالطريق الأولى؛ لأن الدوال أقربُ إلى المعرف من غيرها.

(قوله: عبر به دون القول) قيل: لو عبر هنا بالقول لزم الدورُ لأخذ الكلام في قوله: والقول عمَّ. **أقول:** قوله: والقول عمَّ بيان لحكم القول لا حدَّ له، كما هو الظاهر فيندفع الدور، وحاصل الكلام في هذا المقام أن القولَ مشترك لفظيٌّ، لكنه جنسٌ قريبٌ، واللفظُ جنسٌ بعيدٌ، لكنه ليس

الناصية

حينئذ أخذاً للفظ في تعريفِ الكلام؛ لعدم شمولِه كلامَ اللهِ. أجيب: بأن المراد ما يمكن أن يخرجَ من الفم، وإن لم يخرجْ منه، والحاصلُ أن المرادَ به الحروفُ خرجت من الفم بالفعل، أو لا، فيشملُ كلامَ اللهِ، وإنما لم يقل: لفظ الله رعايةً للأدب، وتسبيح الحصى، ونحوه.

(قوله: مِن الدَّوالِّ الأَرْبَع) جمع دالٍّ، وهو: ما يدلُّ على الشيء، فلفظُ زيدٍ دالٌّ على وجودِهِ الخارجي، كما أنَّ زيداً المكتوب أيضاً كذلك، والإشارة إلى شيء دالٌّ على ذلك الشيء.

(قوله: من الدوال)؛ إذ ينطلق الكلام لغةً على غير الدوال من كلِّ قولٍ. وقيد بقوله: من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أو لا؛ لأن الدالَّ هو المتوهم دخوله؛ لتسميته كلاماً في اللغة، وغيره يفهم خروجه بالأَوْلى. (صبان).

(قوله: كالإشارة والخط) والعقد، والنَّصب، فهذِهِ الأربعة: الإفهام، والتَّفهيم فيها مفيدٌ وليسا باللفظ، أمَّا الإشارة والخط فواضِح مَعناهما، وأما (العقدُ) فهو مثل ما كانَ يَسْتَعمله الخبازون الّذين لا يَعرِفون الكِتابَة، فكانوا يجعلون خَيْطاً معيناً باسْم رجلٍ، فكلما كان الرَّجلُ يأخذُ خبزاً نسِيئة يَعْقِدون الخَيْطَ عقدَة واحِدة عَن كلِّ قرصٍ، فلما كانَ أوّل الشَّهْرِ، وأراد الرَّجلُ تصفِيةَ حِسابِهِ، عدُّوا (العقدَ) وفهِموا مِنها عدد الخبز المَأخوذِ، وأمّا (النّصبُ) فهي مثل العَلامَة الّتي تجعل في مفترق الطُّرُق، عَلَيها سهم يؤشر إلى ناحيَة، مَكتوب عَلَيها اسم تِلكَ الناحِيَة، حتى إذا رَآها المارة عرف أن الطَّريق مِن هنا.

لإطْلاقِهِ عَلى الرَّأي: والاعْتِقاد، وعَكَسَ في الكافِيَة لأنَّ القَوْلَ جِنْسٌ قَريبٌ لِعَدَمِ إطْلاقِهِ عَلى المُهْمَلِ بِخِلافِ اللَّفْظ ....

أبو طالب

بمشترك لفظي، واستعمال المشترك اللفظي في التعاريف بلا قرينة جلية، كاد أن يكون معيباً، واستعمال الجنسِ البعيدِ منشأ لعدم وفاء التَّعريفِ بتمامِ حقيقةِ المعرَّف، فاستعمال كلٍّ منهما باعتبار وصفه الثاني أرجح من الآخر، باعتبار وصفه الأول، لكن استعمالَ اللَّفظِ مع وجود هذا التعارض أرجح؛ لأن دفعَ الضَّرر أهم من جلب النفع، ولهذا اختاره المصنف في الألفيةِ المؤخَّرِ تصنيفُها عن الكافيةِ، فإن النَّظر اللَّاحق أدق من السَّابق.

(**قوله: لإطلاقه على الرأي... إلخ**) أي: لأن القولَ مشتركٌ لفظيٌّ بين اللَّفظ المستعمل، وبين الرأي، وبين الاعتقاد، والرأي الموضوع له القول بمعنى التَّدبير، والاعتقاد باستحسان الأمور، فهو أخصُّ من الاعتقاد.

(**قوله: جنس قريب**) قيل: هذا ممنوع لما سبق من إطلاقه على الرأي، والاعتقاد، **أقول**: قرب لجنس، وبعده، باعتبار القلة والكثرة في اشتراكه المعنويِّ لا في اشتراكه اللفظيِّ، فالمنع ساقط.

الناصية

(**قوله: لإطلاقِهِ**) أي: القول: فيقال: هذا قول الشيخ مثلاً، ويراد به رأيه، وهذا قولُ أهلِ السنّةِ والمراد: اعتقادهم.

(**قوله: وعكس في الكافِيَة**) فقال: كلامنا قول، ويمتاز القول عن اللفظِ بأنّ القولَ جنس قريب للكلام، بخلاف اللَّفظ فإنه بعيد عنه، والجنس القريب للشيء ما كان شموله للشيء أضيقَ من شمولِ الجنس البعيدِ له، كما في شمول الحيوان والجسم للإنسان، فالحيوان يشمل الإنسان في دائرة الحيوانات، وهي أضيق من شمولِ الجسم للإنسان؛ لشمولِه له في دائرة الأجسام، من حجرٍ، وشجرٍ، وحيوانٍ.

ففيما نحن فيه شمولُ القول للكلامِ أضيق من شمول اللَّفظ له؛ لأنَّ القولَ يشمله في دائرة المستعملاتِ؛ لأنّ القولَ خاصٌّ بالمستعملِ، وأما اللَّفظ فمن حيث إنه شاملٌ للمهملِ والمستعملِ فشموله للكلام في دائرة أوسع، والتَّعريف بالجنس القريب، أحسن من التَّعريف بالبعيد.

هذا وفي (شرح الشيرازي): إنّ ابنَ مالكٍ في (الألفية) قالَ: (كلامُنا لفظٌ) وفي (الكافيةِ) قال: (كلامُنا قَوْلٌ)؛ لأنَّ في كلٍّ منهما جِهَةَ حسْنٍ، وجِهَةَ قبحٍ، أما (اللَّفظ) فحسنُه أنَّه لا يستشعر منه مَعنى الرَّأيِ والاعْتِقادِ، وقبحُه أنه يَشْمل المُهْمَل الّذي لا مَعنى له كـ (دَيْز)، فإنه أيْضاً لَفظ. وأما (القَوْل) فحسنُه أنه لا يَشْمل المهملَ، فلا يقال لـ (دَيْز): إنَّهُ قَوْل، وقبحُه أنه يسْتَشْعر منه مَعنى الرَّأْيِ والاعْتقادِ، فَلَوْ قيل: (قَوْلي) يَعني: رَأْيِي واعْتِقادي (شيرازي). (**قوله: بخِلافِ اللَّفْظ**) فإنه جنسي بعيد، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب، عند أهل النظر والنهي، وفيه أنه إن أراد أنه

(مُفِيدٌ) أي: مُفْهِمٌ مَعنىً يَحْسُنُ السُّكُوتُ ....

أبو طالب

(قوله: أي مفهم معنى يحسن السكوت عليه) عدلَ عن قولهم: يصحُّ إلى هذا؛ لأن السكوت على المقيَّد وغيره، لا يعد في العرف صحيحاً أو فاسداً أو ممتنعاً، بل حسناً وقبيحاً.

الناصية

فاسدٌ فغير صحيح؛ لأنهم جوَّزوا التعريفَ بالأعمِّ، وإن أراد أن الأولى خلافُه، فهو لا يضر بالمقصودِ على أنه يرد عليه أيضاً أن القولَ يطلق حقيقةً عرفيةً على الرأي والاعتقاد، واستعمال اللَّفظ المشترك في الحدود معيب عندهم، وأنه اكتفى في تعريفه عنِ الوضع بالدَّلالة الالتزامية، وهي مهجورة في التعاريف، فالأولى ما قاله ابن الحاجب.

(قوله: مفيد) أي: بالوضع فاندفع ما أورد على التَّعريف من أنه يشمل اللَّفظ المفيد عقلاً أو طبعاً، مع أن المرادَ بالفائدة في تفسير المفيد بالدال على فائدةٍ يحسنُ السُّكوت عليها النِّسبةُ بين الشيئين. (صبان). (قوله: مفيد) فالمراد بإفادة اللَّفظ فائدةً يحسنُ السكوت عليها دلالته على النِّسبة الإيجابية، أو السَّلبية سواءً كانت حاصلةً عند السامع قبل أو لا. قصد بها المتكلم الكلام أو لا. طابقَ كلامُه الواقعَ أو لا. (صبان).

(قوله: يحسن السكوت عليه) مراد الشَّارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيدُ عندهم، لا ذكر قيد زائدٍ على ما في المتن؛ لئلا يلزم كونُ تعريفِ المتنِ غيرَ مانع.

واندفع بهذا البيان ما يقال: المفيد يصدق بما يفهم معنى ما، ولو مفرداً. (صبان).

(قوله: يحسن السكوت عليه) أُخِذَ هذا القيد من قوله: كاستقمْ، كما سيصرح به، وفيه ما سيأتي.

(قوله: يحسن السكوت عليه) أي: لا يَقبح السُّكوت عليه مِن جِهَةِ نَقْصِ الكلامِ، فلو كان المقام يقتضِي بَيانَ ملابَساتِ الخبرِ، مِن مَكانه وزمانه، وكيفيته، وغيرها، واقتصر المتكلم على (زيد قائم) فَقَط، سمَّى ذلك (مفيداً)؛ لأنه ليس كلاماً ناقِصاً. (شيرازي).

(قوله: مَعنًى يحسن السكوت... إلخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام؛ لعدم إفادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي، ومن لم يَقصده، ويبعد كونه غير مفيد. ويندفع قول السيوطي في (التوشيح): ثم هنا أمرٌ مهم، وهو أن المصنف عرَّف المفيد بما ذكره، ولم يتعرض لاشتراط القصد، لا تصريحاً، ولا تلويحاً، أن رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في (التسهيل) و(الشُّذور)، وقد ذكر ابنُ هشامٍ في (التعليقة الكبرى) أن القصد منطوٍ تحتَ اشتراطِ الإفادة، قال: لأن المتحرر في حد المفيد أنه الدال على معنى يحسن السكوت عليه، بما هو مقصود، ولم يعلم ثبوته، ولا نفيه؛ ليخرج بالقيد الأخير، نحو: السماء فوقنا، والنار حارة. قال:

عَلَيه ـ كما قالَ في شَرْحِ الكافِيَة ـ ....

أبو طالب

(قوله: عليه) أي: على لفظه، والمراد بالسكوتِ عليه السكوتُ على لفظهِ عن لفظ ما يتعلق به، وعدل عن الاسم إلى الفعل إشارةً إلى أن المعتبر كونه حسناً بالفعل من غير اشتراط دوام فيه، لكن بشرطِ بقاءِ المسكوت عليه بحاله، من دون زيادةٍ عليه، أو نقصان عنه، والمراد بالسكوتِ عليه قولٌ تكلم به، قيل: السكوت وبالمسكوت عنه ما لم يتكلم به من متعلقات المسكوت عليه، وبالسكوت أعم مما تحقَّق في ضمن التكلم بلفظ غيرهما، أو لا في ضمنه. ولا يخفى على من له ذوقٌ سليم أن للمتكلمِ به حدّاً لو وصل التكلم به إليه أو إلى ما فوق لحسن السكوت عليه من متعلقاته، وهذا الحد هو المعبر عنه بطرفي الإسناد، وبما قرَّرنا اندفع إشكالٌ قويٌّ، ربما يورد في هذا المقام وهو أن المراد بالمسكوت عنه، إما بعض ما يتعلق بالمفهم، أو جميع ما يتعلق به، فعلى الأول إن يصدق التَّعريف على كلِّ قولٍ تكلم به مفيداً أم لا، لحسن السكوت عن بعض ما يتعلق به؛ الذي هو

الناصية

وللمفيد حدود مدخولةٌ، وهذا هو الذي تحرر لي هذه عبارته، وحينئذ يتَّجه الاعتراض عليه في (التوضيح)؛ لأنه ترك التَّصريح به في تعريفِ الكلام، ثم في تفسير المفيد، فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في (الشذور) ولا هو فسر المفيد بتفسيرٍ يشمَله، كما صنع في (التعليقة)، ولا جواب عن ذلك إلا ما ذكره الرضي، والشاطبي، في الاعتذار عن ابنِ مالكٍ، حيث اشترطه في (التسهيل) ولم يشترطه في الألفيةِ، بأنه قد يكون رآه حينَ تصنيفها، على خلافِ ما رآه حالَ تصنيفِ (التسهيل). قال: ولا يبعد هذا، فقد يكون للعالم المجتهد نظرٌ في وقتٍ لا يرتضيه في وقتٍ آخرَ، وبهذا يكون له في المسألة الواحدةِ قولان، وبمثل هذا أجابَ شيخُ الإسلامِ سراجُ الدِّين البلقيني في كتابِ (الملمّات بردِّ المهمّاتِ) عما وقع للرَّافعي، والنَّووي من التَّناقض في التَّرجيح. (حمصي).

(قوله: عليه) أي: على ذلكَ اللَّفظ بحيث لا يصير السَّامع منتظراً لشيء آخر، أي: انتظاراً تاماً كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه، وبالعكس، ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدي، والفاعل بدون المفعول به، مع أنه يبقى انتظاره، لكنه أقل من الانتظار الأول، فإن قيل: تعقل الفعل المتعدي موقوف على المفعول به، كما صرح في (الكافية) أجيبَ بأن تعقل المتعدي إنما يتوقف على تعقل شيء ما، وهو معلوم كل شخص، فلا ينتظر أن يذكره المتكلم للتعقل أصلاً، وإنما ينتظره لأجل الرَّبط، وبيان حال الواقعِ، وبذكر الفاعل قد علم في الجملة، وحصل الرَّبط، فلا يبقى انتظارٌ تامٌّ، لا يقال: لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع، ويحصل الربط أيضاً، ولا يحتاج إلى الفاعل، ولا ينتظره، ويكون الفعل مع المفعول كلاماً؛ لأنا نقول: الاحتياج إلى ذكرِ خصوصِ الفاعل؛ لأجل بناء الفعل المبني للفاعل، لا لأصل الإفادة، حتى لو بني للمفعولِ لكفى المفعول (حمصي).

والمُرادُ سُكُوتُ المُتَكَلِّمِ، وقيلَ: سُكُوتُ السّامِعِ، وقيل: كِلَيْهما. وخَرَجَ به ما لا يُفيدُ ....

أبو طالب

المسكوت عليه مطلقاً، وعلى الثّاني لا يصدق التّعريف على لفظٍ مفيدٍ موجود كاد يكون المفيد؛ مما لا فرد له أصلاً؛ لأن متعلقاتِ المفهم كاد يكون غيرَ متناهٍ، وحسن السكوت عليها موقوف على ذكرها؛ إذ لنا أن نختار شقاً ثالثاً هو أن المرادَ بالسكوتِ السكوتُ عما يتعلّقُ بالمسكوت عليه، وهذا أخص من الشّق الأول، ثم نقول للمسكوت عليه حد إلى آخر ما قررنا، فافهم ذلك. فإنه دقيق وبالصيانة حقيق، وليعلم أن الأوضح في تعريف اللّفظ المفيد أن يقال: إنه لفظٌ مفهم لمعنى من شأنه عادة أن يفيده المتكلم بالذات، أو ينتظره المخاطب كذلك.

(**قوله: والمراد سكوت المتكلم**) هذا هو الصوابُ، ولهذا لم ينسبه إلى القيل؛ لما سنورده على القولينِ الأخيرينِ.

(**قوله: وقيل السامع وقيل كليهما**) أي: سكوتُ السّامع وسكوت كليهما، ويرد عليهما أن قول المتكلم المريد لإفهام نفسِ الإسناد فقط، مثلاً إذا قال: زيدٌ قائمٌ، لفظ مفيد جداً، مع عدمِ حسنِ

الناصية

(**قوله: سكوت المتكلم**) على الأصح، ويحسنه عدّ السّامع إياه حسناً بأن لا يحتاج في استفادة المعنى من اللفظ إلى شيء آخر، لكون اللّفظ الصادر من المتكلِّمِ مشتملاً على المحكومِ عليه وبه. (صبان).

(**قوله: سُكُوتُ المتكلم**) هو أحدُ أقوالٍ ثلاثةٍ، ورجّح بأن السكوتَ خلاف التّكلم، فكما أن التّكلم صفة المتكلِّم كذلكَ يكونُ السكوت صفته أيضاً.

(**قوله: وقيل: كليهما**) ولعلّه الأصَحّ، فلو قيل: (زيدٌ قائمٌ) لَم يقبُحْ بِالمتكلم السّكوت، ولم يَقبح بِالمخاطَبِ السُّكوتُ، فَلا يلام هذا، ولا ذاك عَلى سكوتِهِ، بخِلافِ ما لَوْ قال: (زيد) وسَكَت فيلام المتكلِّم على سكوتِهِ، ويلام المخاطَب عَلى سكوتِهِ. (شيرازي).

(**قوله: وخرج به**) أي: بالمفيد المفرد نحو: زيد، والمركب غير المفيد، والمركب الإضافي، نحو: غلام زيد، والمزجي كبعلبك، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورةً كالنار حارةٌ، وغير المستقل، كجملة الشّرط، نحو: إن قام زيد، وغير المقصود كالصادرِ من الساهي، والنائمِ، والمعلوم للمخاطب، كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا؛ إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد.

(**قوله: وخَرَجَ به ما لا يفيد**) قضية جعله غير مفيد أنه ليس بكلام، وصحّح أبو حيان أنه كلام، ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدةُ الجديدةُ بأن يفيدَ المخاطب ما يحمله، أو تكفي الفائدة الوضعية، بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق؟ ولو فيما لا يجهله أحد، وقال الأصفهاني: مثل هذا كلام؛ لأنه خبر، وكل خبر كلام. فإن قلت: إنما يكون خبراً إذا أفاد السّامع، وهذا ليس كذلك،

كَإِنْ قامَ مَثَلاً، واسْتَثْنى منه في شرحِ التَّسهيلِ نَقْلاً عَن سيبويه وغَيْرِهِ بِمُفيدٍ ما لا يجهلُهُ أحَدٌ

أبو طالب

سكوت المخاطب عليه، أو أراد فهمَ بعضِ المتعلقات عن هذا المتكلِّم، ولا يردُ عليهما ما قيل من أن المخاطبَ بالمفيد لا يحسن سكوته عليه، إذا لم يستمع استماعاً صحيحاً مع أن اللَّفظَ مفيدٌ؛ لأن من اعتبر سكوتَ المخاطبِ فمراده بعد الاستماع الصَّحيح، ولا ما قيل من أن المستفهَمَ به كلامٌ مفيدٌ مع عدمِ حسنِ سكوتِ المخاطب عليه؛ لأن عدم حسن سكوته إنما هو عن الجواب، لا عما يتعلق بالسؤال، أي: بتكميلِهِ.

(**قوله: كإن قام مثلاً**) إنما مثل بالكلِم دون الكلمة؛ لأن خروجَ الأقرب مشعرٌ بخروج الأبعد بالطريق الأولى دون العكس، وقوله: مثلاً تعميم للمخرجات.

(**قوله: واستثنى منه**) أي: من الكلام.

(**قوله: ما لا يجهله أحد**) كأن النُّحاة اختلفوا في أن الكلامَ هل هو موضوع للمفيد بالإمكان؟ و للمفيد بالفعل؛ فما لا يجهله أحد على فرضِ تحقُّقه في الخارجِ داخلٌ في أفراد الكلام على

الناصية

أجيب بأن المرادَ بالمفيدِ أن يكونَ بحيث يفهم منه معنى يصحُّ السكوت عليه، وإن كان حاصلاً عند السَّامع، ولئن سُلِّمَ اشتراط عدمِ حصوله عنده، لكن في ظنِّ المتكلم، لا في نفسِ الأمْرِ. فإن قلتَ: لا يتصور ذلك في ظن المتكلِّم، وهو من الأمور المعلومة لكل أحدٍ. قلت: لا يلزم أن يكونَ المدرك منتقشاً بها دائماً، فيجوز أن يظن المتكلم بذلكَ حين كلامه عدم حصوله عند السامع، فيخبر به، وأيضاً مثل هذه الضَّروريات عائدةٌ إلى المحسوسِ بإحدى الحواس الخمس، فيفيد بالنسبةِ إلى فاقد ذلك الحس؛ الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات، فيكونُ كلاماً، وليس من شرطِ الكلامِ أن يكون مفيداً عند كلِّ أحدٍ. **أقول**: قوله: وأيضاً مثل هذه الضَّروريات. . . إلخ، لا يجري في مثل الجزء أقل من الكل؛ لأنه غيرُ عائدٍ إلى ما ذكر، قال أبو حيّان: ومحل الخلاف ما إذا ابتدِئَ به، فيصحُّ أنْ يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة، واعلم أن قضية كون المعلومِ للمخاطب غير مفيدٍ أن الفائدة المعتبرة في الكلام، غير المعتبرة في باب الابتداء؛ لأن صنيعهم هناك صريح في صحَّة الابتداءِ بالمعرفةِ مطلقاً، ولو فيما لا يجهل، ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب، مع إخراجه عن الكلام اصطلاحاً، إلا أنْ يخصَّ عند من يشترط الفائدةَ الجديدةَ، بما إذا أفادها، وهو في غايةِ البُعد عن صنيعهم، ويلزم على اختلاف البابين إما وجود كلام اصطلاحيٍّ مع عدم صحةِ الابتداء، وإما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحاً، وكلاهما في غاية البُعد، والأَوْجَهُ التَّسوية بين البابين، وأن كلَّ ما صحَّ الابتداء به كان كلاماً اصطلاحاً، وكلُّ ما صحَّ كونه كلاماً اصطلاحاً؛ صحَّ الابتداءُ به، وإنْ تفاوتَ الحالُ بالنسبةِ لاعتبار الفائدةِ وعدم اعتبارها.

نحو: «النَّارُ حارَّةٌ» فَلَيسَ بِكَلام، ولم يُصَرِّحْ بِاشْتراطِ كَوْنِهِ مُرَكَّباً - كما فَعَلَ الجَزُولي كَغَيرِهِ - لِلاسْتِغناءِ عَنه، إذ لَيسَ لَنا لَفظٌ مُفيدٌ وهو غيرُ مُرَكَّبٍ، وأشارَ إلى اشْتِراطِ كَوْنِهِ مَوْضُوعاً

أبو طالب

الأول، وخارج عنها على الثَّاني، ولا يبعد أن يكون موضوعاً للمفيدِ بشرطِ الإفادة، ويراد بالمفيد المفيد كذلك، وعلى هذا يخرج قول النائم والسَّاهي عن الكلام بالمفيد، من غيرِ حاجةٍ لذلك إلى قول المصنف: كاستقم.

(**قوله: كغيره**) الظَّرف متعلِّق بقوله: لم يصرِّحْ، والضَّمير للمصنف، لا للجزولي، لا متعلِّق بقوله: يصرِّح أو فَعَلَ، والضَّمير لأحدِهما، وذلك ظاهر بأدنى تأمل.

(**قوله: إذ ليس لنا... إلخ**) هذا الحصر صحيحٌ بناءً على أن الكلامَ موضوع لما يشترك بين أفرادهِ الموجودةِ، لا الممكنة مطلقاً.

(**قوله: وهو غير مركب**) المركَّب حقيقةً ما ركِّب مع غيره، وكثيراً ما يطلق على مجموعِ الأجزاء تسميةَ الكلِّ باسمِ جزئِهِ، كما في هذا المقام، إلا أن يراد به الوصف السببي، أي: مركب بعضه معِ بعض، فإنه محمول على المعنى الحقيقيِّ.

(**قوله: وأشار إلى اشتراط... إلخ**) وجه الإشارة أن التَّقدير، كقولِ اللهِ: ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ [هود: ١١٢] تعالى الله عن النوم وشبهه علواً كبيراً، وفيه بحث؛ لأنه إن أريد به لفظ استقم الواقع في القرآن، فليس بمفيد؛ لأنه لم يقع في القرآن إلا في موضعينِ وليس فيهما كلامٌ كما يشهد به النظر

الناصية

(**قوله: فليس بكلام**) والراجح خلافه كما ذهب إليه أبو حيان وغيره.

(**قوله: فليس بكلام**) يعني: نقل في (شرح التسهيل) عن سيبويه أنّه قال: مِثل (النّار حارة)، وإنْ شمِله تعريفُ (الكلامِ)، ولكنه ليس كلاماً واقِعاً؛ لِعدم كَوْنه مفيداً؛ إذ لا يَجْهله أحدٌ، وفيه تأمل.

(**قوله: ولم يصرح... إلخ**) أي: لم يقل ابنُ مالكٍ: (كلامنا لفظٌ مفيدٌ مركَّبٌ) كما قال الجَزولي: (لفظٌ مفيدٌ مركبٌ)، وضميرُ (كغيرِهِ) يَحْتَملُ الرُّجوع إلى ابنِ مالك، وإلى الجزولي، فعلى الأوَّلِ المعنى: لمْ يصرِّح ابنُ مالك بمركَّب، كما لم يصرِّح غيرُهُ مِن النُّحاة، وعلى الثاني المعنى: كما صرَّح الجزولي مثل غيره من النحاة الذين صرحوا بمركّب.

(**قوله: لم يصرح... إلخ**) أي: يذكر التَّركيب، وكذا القصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما، لكنه في (التسهيل) صرَّح بهما، وزاد فقال: الكلام ما تضمَّن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، فزاد لذاته، قال: لإخراج نحو قام أبوه، من قولك: جاءني الذي قام أبوه، وهذا الصنيع أولى؛ لأن الحدودَ لا تتم بدلالة الالتزام، ومن ثم جعل الشَّارح قوله: كاستقم تتميماً للحد.

(**قوله: إذ لَيسَ لَنا لَفظ مفيد... إلخ**) عُلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج إلى قولهم:

ـ أيْ: مَقْصُوداً ـ لِيَخْرُجَ ما يَنطِقُ بِهِ النَّائِمُ، والسَّاهِي، ....

أبو طالب

فيهما، وإن أريد به ما لم يقع فيه، فلا دلالة لكلامه على هذا، ويمكن الجوابُ عنه بأن المرادَ هو الأول، لكن الكاف للتشبيه، ووجه الشبه نفس كونه مقصوداً لا غير، والأولى أن يكون التَّقدير، كقولي: حين تكلمي بهذا المصرع، أو كقولك: حين خطابي إياكَ.

(**قوله: أي مقصوداً**) يعني: أن ليس مرادُهم بالموضوع في هذا المقام الموضوعَ مطلقاً، بل في ضمن أكمل فرديه؛ الذي هو المقصود منه المعنى فإنه إما مقصود، كقول الشاعر المريد منه معنى أو غير مقصود، كقول غيره، كالنائم ونحوه، من باب تسمية الخاص باسم العام، وعلى ما ذكرنا ليس ذكر المفسَّر بالفتح مع حرف التفسير خالياً عن الفائدة.

الناصية

المركب؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التَّركيب، ولا إلى قولهم: المقصود؛ لأن حسنَ سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به، وبين اللَّفظِ والإفادةِ عمومٌ وخصوصٌ من وجه، فيجتمعان في مثل: زيد قائم، ويوجه اللَّفظ بدون الإفادة، كما في المفردِ. وتوجد الإفادة بدون اللَّفظ، كما في الإشارة وكل شيئين كان كل واحدٍ منهما أعمَّ من الآخر من وجه، يجعل أحدُهما جنساً، والآخر فصلاً. هذا وبذلك أيضاً يجاب عن عدم تعرُّضِه للإسناد، مع توقف الفائدة عليه، وهو نسبة كلمة إلى أخرى على وجهٍ يفيد فائدة تامة، ولا يرد نحو: جسق مهمل، وديز مقلوب زيد، فإنه كلام، ولا يقصدُ الإسناد فيه المسند إليه فيه غير كلمة؛ لأنه مهمل؛ وذلك لأنه كلمة حكماً؛ لأن اللَّفف إذا أريد به نفسه تجري عليه أحكام الكلمة، وإن كان مهملاً، وأما القولُ بأن تقديره لفف جسق، فليس بحاسمٍ للشبهة بالكلية، فإنه يبقي الإشكالَ في أنه مضافٌ إليه لا يكون إلا اسماً؛ إذ هو كل اسم نسب. . . إلَخ، فيفسد تعريف المضاف إليه. ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المصنف يختار أنه شرطٌ لتحقق الكلام لا جزءٌ، وإن اقتضى كلام ابن الحاجبِ أنه جزءٌ وصرَّح به الرضي، فقد استشكله السيد الصَّفوي بأنه يقتضي أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقةً أصلاً، فإن الإسنادَ ربط إحدى الكلمتينِ بالأخرى، بحيث إنه لو لم يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطبِ انتظارٌ تام لشيء غيرهما، مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللَّفظ إلى الكلام، وما ليس بلفظٍ حقيقةً لا يكون من أقسام اللَّفظ حقيقةً، والمركب من اللفظ وغيره، لا يكون لفظاً حقيقةً، ولك أن تقول: لعل المقسم اللفظ مطلقاً. (حمصي).

(**قوله: لِيَخْرُجَ ما يَنطِقُ بِهِ النائم والساهي**) فإن الصحيح أنه ليس كلاماً اصطلاحاً، وإلا فقد يكون للإنسان كلامٌ في خلوته ولا سامع عنده، وقد يكون الكلام غيرَ قصد الإفادة كالأذكار، والأوراد، والاستفهام، فإن القائل: أزيدٌ قائمٌ، ليس غرضه إفادة السامع، بل غرضه الاستعلام، وقد يكون لغيرِ العاقلِ، لكن بعد تنزيله منزلة من يعقل كقوله:

ونحوهما بقولِهِ: (كَاسْتَقِمْ) إِذْ مِن عادَتِه ....

أبو طالب

(**قوله: ونحوهما**) كالمغمى عليه، والمجنون، والسكران، ومن أراد بقوله نفس اللفظ.

(**قوله: إذ من عادته. . .إلخ**) جعل ذلك عادة في التَّعاريفِ غلط؛ لأن التَّعريف يستدعي الوضوح، وفهم الحكم من المثال في غاية الخفاء؛ لاشتماله على أحكام شتَّى لم يعلم أيها هو المقصود.

الناصية

أيا شجرَ الخابورِ ما لكَ مورقاً كأنَّكَ لمْ تجزعْ على ابنِ طريفِ

وقوله:

باللهِ يا ظبياتِ القاعِ قُلْنَ لنا لَيْلايَ مِنْكُنَّ أمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ

وكخطابِ اللَّيل، كقول امرئ القيس في معلقته:

ألا أيها اللَّيلُ الطويلُ ألا انجلي بصبحٍ وما الإِصْبَاحُ مِنْكَ بأمْثَلِ

وقول البهاءِ زهير:

يا ليلُ طُلْ يا شوق دمْ إني على الحالينِ صابِر

لي فيك أجرُ مجاهدٍ إن صحَّ أن اللَّيل كافِر

وخطابِ الدِّيار كقولِ النابغةِ:

يا دارَ ميَّةَ بالعلياءِ فالسَّندِ أقوتْ وطالَ عليها سالفُ الأَمَدِ

ونحو ذلكَ مما هو كثير في كلامِ بلغاءِ العرب، وحينئذٍ فلو عبر النحاة بقصد اللفظ كان أوضح وأبين. اهـ. مع زيادة.

(**قوله: ونحوهما**) كالمغمى عليه والسَّكران، فإن جميعَ من ذكر لا قصد عندهم، لزوال العقلِ الذي هو محل القصد. هذا وذهب ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة إلى أن القصدَ لا يشترط، فإنه مستفاد من حصولِ الفائدة؛ لأن قولَ النَّائمِ: قام زيد مثلاً لا يستفاد منه شيء، والمتأخِّرون على خلافِ قوله، منهم الجزولي في مقدمته، وابن مالك في تسهيله، وابن عصفور في مقربه؛ حيث صرَّح هؤلاءِ الثلاثة بالقصد في تعريف الكلام، فلو كان القصد مستفاداً من حصول الفائدة، كما زعم لما صرَّح به هؤلاءِ الأئمةُ مع ذكرهم الفائدة، قال الحلبي الجزولي: لم يصرِّح بالقصد إنما ذكر الوضع، واختلف الناس فيه، فمنهم من فسَّره بالقصد، كابن عصفور، ومنهم من فسره بالوضع العربي، كابن الضائع.

(**قوله: كاسْتَقِمْ**) أي: كقول المصنف: استقم، فإنه كلام مركَّب من فعلِ أمرٍ، وفاعلٍ مستترٍ، والتقدير: استقمْ أنتَ، فاستغنى بالمثال عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها، فكأنه قال:

إِعْطاءُ الحُكْمِ بِالْمِثال، وقَيَّدَ في التَّسهيلِ: المَقْصُودُ بِكَوْنِهِ لِذاتِهِ لِيَخْرُجَ المَقْصُودُ لِغَيرِهِ كَجُملَةِ الصِّلَةِ والجَزاءِ.

أبو طالب

(قوله: بالمثال) جعل استقِم مثالاً لا مشبهاً به يشعر أن التقدير عنده أحد التَّقديرين الأخيرين؛ اللذين ذكرناهما سابقاً لا الأول، كما هو الأَوْلى.

(قوله: وقيد في التسهيل. . . إلخ) اعترض على هذا التقييد بأنه مستدركٌ لخروج مثل هاتين الجملتين من قيد المفيد؛ لعدمِ حسنِ سكوتِ المتكلمِ على مفهومها، بدون ذكرِ ما يتعلق بها. **أقول**: جوابه أن المراد بالمفيد فاعل الإفادة لا كلُّ ما يتوقف عليه الإفادة، وبالمسكوت عنه ما له دخل في فاعليتها لا مطلقاً، وتلك مفيدة بهذا المعنى، وأما العلم بالشَّرط والموصول مثلاً، كالعلم بوضع اللَّفظ المفيد، فمن شرائط الإفادة، ولا يخفى الفرق بين الفاعل والشرط، وأما المفيد المعتبر في الكلام فهو فاعل الإفادة مع جميع ما يتوقف عليه الإفادة المرادة، وقد ظهر بما قررنا أن مثل ضرب زيد عَمْراً في الدار بمجموعه هو الكلام، لا المسندان فقط، كما يظهرُ من عبارةِ بعضهمْ، وأن الكلام هو المفيد عند الإفهام، وحسن لسكوت، لا المفيد مطلقاً، وذلك ظاهر لمن تفكر في الغرض الموضوع لأجله الكلام.

(قوله: ليخرج المقصود لغيره) المراد بالغير إما الكلمة، أو مالاً أنال عليه وحده، إن هذا التقييد محل لخروج، نحو: نعم الرجل زيدٌ إذا كان لتوطئة قولنا: أنا أكرمه.

الناصية

الكلام هو اللَّفظ المفيد صدقاتها، كما لا يخفى، وفي الدشتي؛ لأنّ الأمرَ بالاستقامةِ يحتاج إلى التفكر والالتفات، والنائم والساهي إذا تكلّما، فلا يتكلمان إلّا بألفاظ بسيطةٍ عاديةٍ، كأخرج وأدخل ونحوهما، أو إشارة إلى الآية ﴿فَٱسْتَقِمْ﴾ [هود: ١١٢].

(قوله: بِكَوْنِهِ لذاته) زاد بعضهم أيضاً من ناطق واحد؛ احترازاً من أن يصطلح اثنانِ على أن يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً، وأجيب بأن هذه الزيادة غيرُ محتاج إليها؛ لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلامٍ، وإنما اقتصر على التَّصريح بإحدى الكلمتين اتكالاً على تصريح الآخر بالأخرى، فهو مقدّر ما صَرَّح به الآخر، فلا يتصوَّر تركيب كلام واحدٍ من متكلمين، ولو سَلِم، قلنا: اتِّحاد الناطق غير شرط في الكلام، كما أن اتِّحاد الكاتب غيرُ شرط في الخط، أفاده في (الهمع). (صبان).

(قوله: كجملة الصلة والجزاءِ) فجملة الصِّلة مِثل: (يكفر) من: (الّذي يكفرُ يدخلُ النّارَ) وجملة الجزاء مِثل: (قَتَلتك) من: (إنْ ضربتني قتلْتُك) فـ: (يكفر) لَم يؤتَ بِها لِنفسها، بَلْ لِبَيان أنّه سبب دخولِ النّارِ، وكَذا (قتلتك) لم يُؤتَ بِها لِنَفْسِها بَل لِبَيان أنّها نَتيجَة الضَّرْب. (شيرازي).

(قوله: كجملة الصلة والجزاءِ) أما الصِّلة، فلأنّ ذكرها لتعريفِ من يراد الإخبار عنه لا للإخبار بها، فقولنا: جاء الذي أكرمك لا يريد المتكلّم الإخبار بالإكرام؛ لأنه أمرٌ معلوم للسَّامع، بل مراده

(وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ) هي (الْكَلِمْ) ....

أبو طالب

(قوله: هي الكلم) تقدير هذا الضَّمير لفائدتين:

الأولى: للإشارة إلى أن عطف الفعل، والحرف، على الاسم من عطف الأجزاء، لا الجزئيات، والمحكوم عليه هو مجموعها، لا كل واحد منها.

الثانية: للإشارة إلى أن الكلم خبر لمحذوف، والجملة خبر لقوله: اسم لا أن اسم خبره مقدم عن الكلم، وذلك لما سبق من أن المراد الحكم على الثلاثة بالكلم، لا بالعكس؛ لعدم انحصار

الناصية

الإخبار بالمجيء، وإنما أتى بجملة الصِّلة لتعريفِ صاحبِ المجيء وفاعله، فليست مقصودة بالإخبار.

وأما الجزاءُ: فلأنَّ الغرض الأصليَّ للمتكلِّم في قوله: إن جئتني أكرمتك، اشتراط إكرام المخاطبِ بالمجيء فالمقصود الأصليُّ هو الشرط، وأما الجزاء فتابع. (دشتي).

(قوله: هي الْكَلِمْ) ظاهر النَّظم أن الكلم مبتدأ، وما قبله خبرٌ عنه، فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة، ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها، بل من نوع واحدٍ فقط، فلا جرمَ عدلَ الموضِّح عن ذلك، وجعل الأقسام الثلاثة خبراً لمبتدأ محذوفٍ، وجعل جملة قوله: (واحده كلمة) خبراً ثانياً عن الكلم، وقال: واحده بتذكير الضَّمير تبعاً للناظم، ولو قال: واحدها تبعاً لابنِ معطٍ لجاز، فإن اسمَ الجنسِ الجمعي يجوز فيه الوجهان، وقد ورد القرآن بهما، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٧]، و﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]. هذا وتحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلم مبتدأ مخبراً عنه بما قبله أي: والكلم اسم، وفعل، وحرف، أي: ينقسم إلى الثلاثة، أنه لا يصحُّ انقسامه إلى الثلاثة سواءً جعل من تقسيم الكلِّ إلى أجزائه؛ إذ لا يشترط في إطلاقه اجتماع الأنواع الثلاثةِ، أو من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ إذ كلُّ واحدٍ منها ليس جزئياً له؛ إذ الاسم وحده ليس كلياً، وكذا الباقي، وأجيب باختيار الشق الثاني، وجعل الاسم على معنى الأسماء، والفعل على معنى الأفعال، والحرف على معنى الحروف، والمعنى أن الكلم أسماء وأفعال وحروف؛ أي: ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة، انقسام الكلي إلى جزئياته، ويرد عليه مع ما فيه من التَّعسف أنه غير حاصر للأقسام؛ إذ يخرج منها البعضُ من تلكَ الأنواعِ الثلاثة كاسمين، وفعل، أو حرف، وكاسم وفعل وحرف، وكحرف واسم وفعل، وكفعل واسم وحرف، وكحرفين واسم أو فعل، وكحرف واسم وفعل، فإن جعل على معنى والكلم أسماء وأفعال وحروف، بمعنى أنه ينقسم إلى جموعٍ في هذه الأنواع متفقة النَّوع أو مبعضة كان تعسُّفاً على تعسُّف.

التي يَتَألَّفُ مِنها الكَلام ....

أبو طالب

الكلم في المركب منها، فإنه المركب من أكثر من كلمتين مطلقاً، ولا يجوز أن يكون الكلم خبراً عن قوله: واسم... إلخ لعدم جواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في غير الاستفهام.

واعلم أن في عطف الأجزاء إشكال مشهور، وهو أن كلاً من تلك الأجزاء مستقل في المعمولية، فينبغي أن يكون معروضاً للحكم بالاستقلال، وليس كذلك، وأجابوا عنه بأن العطف معتبر قبل، أقول: هذا منافٍ لدخول تنوينِ التمكُّن في تلك الأجزاء، فالصواب في الجواب ما خطر ببالي من أن المراد بكلٍّ كائنٍ لتلك الأجزاء جُزْؤُه بتقديرِ مضافٍ ويؤول العطف إلى عطف الجزئيات، فافهم.

(**قوله: التي يتألف منها الكلام**) وصف للكلم وهي لكونها جنسياً يجوز فيها التذكير والتأنيث، لا للاسم، والفعل، والحرف، كما توهم، وإنما رجَّح التأنيث هاهنا إشارة إلى أن تأليفَ الكلامِ من

الناصية

(**قوله: التي يتألف... إلخ**) أي: ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم، ونوع الفعل، ونوعَ الحرف، فهو من تقسيمِ الكلِّيِّ إلى جزئياته؛ لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كلِّ واحدٍ من الأقسام الثلاثة، أعني: الاسم والفعل والحرف. وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته؛ لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه؛ لأن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة، بل هو مقول على كلِّ ثلاثِ كلماتٍ فصاعداً، ولا من تقسيم الكليِّ إلى جزئياته، وهو ظاهر. ودليل انحصار الكلمة في الثلاثةِ أن الكلمةَ إما أن تصلحَ ركناً للإسنادِ أو لا الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه، أو بطرف الأولِ الاسم والثاني الفعل. والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه. وقد أرشدَ بتعريفه إلى كيفية تألفِ الكلام من الكلم بأنه ضمُّ كلمةٍ إلى كلمة فأكثر، على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة، لا مطلق الضَّمِّ. وأقل ما يكونُ منه ذلك اسمان نحو: ذا زيد، وهيهاتَ نجد، أو فعلٌ واسمٌ نحو: استقم، وقام زيد، بشهادة الاستقراء، ولا نقضَ بالنداءِ فإنه من الثَّاني. (أشموني).

هذا واعلم أن الشَّارح حمل الكلم في عبارة المصنِّف على الكلم الاصطلاحي، كما يدل عليه كلامه الآتي في غير موضع، وإن كان قوله أي: الكلم؛ الذي يتألَّف منه الكلام يفيدُ حملَ الكلم على الكلمات؛ لأن تألُّف الكلام منها، لا من الكلم الاصطلاحي، فيؤوّل بتقديرِ مضافٍ؛ ليوافقَ أكثرَ كلامه، أي: من أجزائه التي يتركب من مجموعها.

(**قوله: التي يتألف... إلخ**) فيه نظر؛ لأن المراد بالكلم لفظه؛ لأنه الذي يقال فيه اسم جنس، والذي يتألَّف منه الكلام ما صدق الكلم، أي: ما يصدق عليه لفظ الكلم، وهو الاسم والفعل والحرف، ويمكن أن يقال: في الكلام مضافٌ مقدَّر، أي: من مصدقاته، أو الضَّمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام. (حمصي).

لا غيرها، كما دَلَّ عَلَيهِ الاسْتِقراءُ وذَكَرَهُ الإمامُ عَلِيُّ بْنُ أبي طالِبٍ ﷺ ....

أبو طالب

الكلم إنما هو باعتبار جهته التكثرية، لا الوحدانية، والكلام للاستغراق، وفائدة هذا الوصفِ الإشارة إلى أن المركب من الثلاثة ليس مطلقَ الكلم، بل نوع من أنواعه الذي يتركب منها كل كلام؛ فإن للكلم أنواعاً أخر ليست كذلك، كالمركب من الأسماء فقط، أو من الأفعال فقط، أو من الحروف فقط، أو المركب من نوعين منها فقط.

(قوله: لا غيرها) هذا ليس معطوفاً على قول المصنف: واسم، ولا على قوله الكلم، بل على الضمير المجرور في قوله: منها، وعدم إعادة الجار بناءً على جوازه عنده، وذلك لأن قوله: وذكره الإمام علي ﷺ نصٌّ على أن المراد إنما هو هذا مع أن كونه معطوفاً على الأول، وعدم ذكره عقبه مما لا وجه له.

(قوله: كما دل) الأحسن أن يكون هذا الكاف للتَّعليل، كما في قوله: إمام حديث الاصطفاء.

(قوله: عليه الاستقراء) الاستقراء مشتقٌّ من القرية، أي: السير في القرى، وهو كناية عن الفحص، وقيل: مشتقٌّ من القراءة، وليس بشيء.

(قوله: وذكره الإمام علي. . .إلخ) إشارة إلى ما رواه أبو الأسود الدَّيلمي عن أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، ونحن نذكره شارحين لكلامه على ما وصل إليه فكرنا الفاتر، وذهننا القاصر، فنقول: روي عن أبي الأسودِ الدَّيلمي هو منسوب إلى الدَّيلم، والمراد به هاهنا سكان جبال دار المرز، والجمع ديالمة، أنه قال: دخلت على الإمام علي بن أبي طالبٍ فرأيته متفكراً، أي: وجدته متفكراً، وأبصرته حال كونه متفكراً، فقلت: فيم - بالياء المثناة التحتانية - تَفكَّر يا أمير المؤمنين بفتح التاءِ وحذف مِثلها معلوماً من التفكر، أو بضمِّها من التَّفكير، والأول أظهر. قال عليه السلام: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً، أي: غلطاً، والمراد به الغلط الواقع من حيث الإعراب، فأردت أن أصنع كتاباً.

هذا لا ينافي علوَّ رتبته عن الحاجة إلى التفكر؛ إذ كل يوم هو في شأن، ويؤيده ما حكي عنه يوم خيبر من إعجازه الإلهي، وعجزه البشري، وهذا من قوة سلطنته، وسعة مملكته في أصول العربية، أي: في قواعد تصحيحِ اللغةِ العربيةِ، ومعاني الأصل، وتؤول إلى أربعة: القاعدة،

الناصية

(قوله: الاستقراء) أي: التتبّع، والتحقيق في لغةِ العربِ. أو هو تَتَبُّعُ الجُزْئياتِ لِتَحْصيلِ حُكْم الكلي مَثَلاً: من تَتَبَّعَ أفرادَ النَّاسِ، ورأى أنّ كلَّ واحدٍ مِنهم لَه عَيْنان، يَجزم بأَنَّ كلَّ إنسانٍ لَه عَيْنان، حَتّى الّذين لم يرهم، وعلماء النَّحْو تتبّعوا كلماتِ العَرَبِ الفصحاءِ، فَرَأَوْا أنَّ ما يتكلَّمونه إمّا اسْم، أَوْ فِعل، أَوْ حَرف، ومِن هذا جَزَموا بِأنَّ الكَلِمَةَ عَلى ثَلاثَة أقسام لا أَزْيَد.

أبو طالب

والدليل، والظاهر، والراجح، والكتاب لما كان مظروفاً للأصول لا يلزم أن يكون محتوياً على جميعها، فقلت له: إن صنعتَ هذا أحييتنا، أي: بالتعليم بها، فإن العلمَ سبب حياة الأرواح، أو بالاستخلاص من اللحن؛ الذي هو كالموتِ، وبقيت فينا هذه اللغة بسبب هذا الصنع، وإلا لتصرمت بتلاحق اللُّحونِ الحادثةِ فيها بمرورِ الدُّهور، ثم أتيته بعد ثلاثة أيام فألقى إلي صحيفةً مكتوبةً، فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم: الكلام، والمراد بالكلام ما هو المصطلح بين النحاة على أن يكون هو ناقله إلى هذا المعنى، ولا يبعد أن يكون المراد به المعنى اللغوي، أي: ما يتكلم به كله اسم وفعل وحرف، أي: كل أجزاء مجموع أفراده فلا ينافي كون أجزاء بعضِ أفرادِهِ بعضاً منها، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، أي: المعنى الذي يكون ملحوظاً بالذَّاتِ للذَّات، فيخرج الحروف؛ لأن معانيها ملحوظةٌ بالغيرِ للغير أبداً، وكذا الأفعال؛ لأن بعض أجزاء معانيها قد تكون ملحوظة بالذات، كما في قولنا: الضَّربُ شر، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، أي: عن وصف يقوم بالمسمَّى، كالحركة للمحرِّك أو للمتحرِّك، ولا يخفى أنه ملحوظ بالذات للغير، الذي هو المسمَّى.

والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، أي: ليس بمعنى اسم ولا بمعنى فعل، وهو المعنى الملحوظ بالغير، وأما الملحوظ بالغير للذَّات فلا معنى له، فظهر وجه انحصار الأنواع في الثلاثة، ثم قال لي: تتبَّعه، أي: تتبَّع ما في هذه الصحيفة، حتى يظهر لك أقسامُها، وأحكامُها، وفيه سرٌّ يظهر مما سنبين لك، وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأشياء، أي: ألفاظ العرب ثلاثة: ظاهرٌ، أي: ظاهر فهمُ المعنى منه، ومضمرٌ، أي: يخفى فهم المعنى منه؛ وذلك لن يفهم المعنى من الأول بلا واسطة، ومن الثاني بالواسطة، وليس بظاهرٍ ولا مضمرٍ، فالمراد بالأول المضمرات بالقياس إلى المعنى الأول، وبالثاني ما سواها كذلك، وبالثالث كل من الفريقين بالقياس إلى ما سوى المعنى الأول من بطونِ المعاني، وإنما تتفاضل، أي: تتفاوت العلماءُ في معرفةِ ما ليس بظاهر ولا مضمر، باعتبار تفاوتهم في الترقي إلى مراتب بطونِ المعاني، أو المعنى تتفاخر العلماء بعضهمْ على بعضٍ لارتقائه إلى ما لا يرتقي إليه البعضُ، من بطونِ المعاني، هذا ما ظهر لي من شرح هذا المقال لأصحاب القال.

وأما ما سنح لي كشفه لأرباب الحال، فهو المعنى المذكور مع الإشارة إلى أمر آخر، وهي أنه عليه السلام أشار بالكلام إلى الأمر والخلق الصادرين عن المتكلم الحقيقي، كما قال الله تعالى في

المُبتَكِرُ لِهذا الفَنّ، ....

أبو طالب

حق عيسى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وبالاسم، والفعل، والحرف، إلى العوالم الثلاثة؛ أي: الجبروت والملكوت والناسوت، فبقوله: الاسم ما أنبأ عن المسمى إلى عالم الجبروتِ والمنبئ عن المسمَّى الحقيقي، أي: الحق جل اسمه بلا واسطة شيء آخر؛ إذ هو مرآة الجمالِ الحقِّ، وبقوله: الفعل ما أنبأ عن حركةِ المسمَّى إلى عالمِ الملكوت الناشيءِ بلا واسطة عن عالم الجبروت، الخارج من قوة الإمكان إلى فعلِ الوجود؛ إذ هو أول الحوادثِ الذَّاتية، وإضافة الحركةِ إلى المسمَّى من إضافتها إلى المحرِّك، لا المتحرِّك.

وبقوله: والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل إلى عالم الناسوت؛ الذي لا يُنبئ عن المسمَّى، ولا عن حركته بلا واسطة بل يُنبئ عنهما بالواسطة، وبقوله: ظاهر إلى وجود الممكناتِ، وبقوله: مضمر إلى ماهيتها؛ إذ بالوجود تظهر الماهيات وهي مضمرة فيه، وبقوله: ما ليس بظاهر، ولا مضمر إلى المعبود الحقِّ جل جلاله، فإنه ليس بظاهر الخفاء جلالةً عن كلِّ ما سواه، وليس بمضمرٍ؛ لظهور جماله على جميع ما عداه، وبقوله: إنما تتفاضل العلماء إلى أن جمال كلِّ شيء يعرف بحسب القربِ منه، والبعد عنه، وهذا الذي ذكرنا رشحة من رشحاتِ سحائبِ هذا الكلامِ، وقطرة من قطرات بحار هذا المقام.

وإنما أطنبنا هذا الكلام وإن لم يكن اللائق به هذا المقام؛ ليستيقظ به بعض المواد القابلة عن المنام، ثم قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء، وعرضتها عليه، وكان من ذلك حروفُ النَّصب فذكرت فيها أن، وإن، وكأن، وليتَ، ولعلَّ، ولم أذكر لكنَّ، فقال عليه السلام: لم تركتها؟ بل هي منها فزد فيها. انتهى.

ولا يخفى على من له حظٌّ من المعارف إمكان حملِ أكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني العالية، وإن لم يكن مصطلحها ملتفتاً إليها، فإنها معان أجراها الله سبحانه وتعالى على بعض اللسن، وإن لم يتفطنوا بها، وسنشير إلى بعض منها إن شاء الله تعالى.

(**قوله: المبتكر لهذا الفن**) أي: صاحب بكر هذا العلم، وهو كناية عن المبدع، ولوجه إبداعه هذا الفن أخبار مروية أخر ذكرها لا يناسب هاهنا.

الناصية

(**قوله: المبتكر لهذا الفن**) أي: فن النَّحو، والأدب. هذا واعترف المؤرِّخون مِن السّنةِ، وغَيْرِهمْ بأنَّ مبتكرَ أصولِ علْم النحوِ هو الإمام أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، ومَصْدَر الكل هو حَدِيث أبي الأسْوَدِ الدُّؤَلي.

وعَطَفَ النَّاظِمُ الْحَرْفَ بِثُمَّ إشعاراً بتَراخي رُتْبَتِهِ ....

أبو طالب

(قوله: وعطف الناظم... إلخ) هذا إما فعل أو مصدر مبتدأ لقوله: لكونه لا لقوله: إشعاراً لكونه مكتوباً بالألف، وقوله: لكونه علة للعلة على الأول، وعلة للمعلول بعد تقييده بالعلة على الثاني، ولما ذكر بعض الشارحين هذه النكتة في هذا المقام، وأورد عليه بأن لا معنى للتراخي هاهنا، والحق أن ثم بمعنى الواو، وتبديله به لمجرد الضرورة، فأشار الشارح بهذا الكلام إلى جواب الإيراد المذكور، بأن المراد بالتَّراخي إنما هو التراخي بحسب الرتبة، لا بحسب الزَّمان والمكان، واستعمال حروفِ التَّعقيب والتراخي في الترتيبي منها، شائعٌ لا استبعاد فيه، وقد قيل: بناء الجواب المذكور على ما هو

الناصية

هذا وقال الشيخ يس: قد تضافرت الرواياتُ على أن أولَ من وضع النَّحو أبو الأسود، وأنه أخذه أولاً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان أبو الأسود كوفيَّ الدَّارِ بصريَّ المنشأ، ومات وقد أسنَّ. واتفقوا على أن أوَّلَ من وضع التَّصريف معاذُ بن مسلم الهرّاءُ بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية، وكان تخرج بأبي الأسودِ، وأدَّبَ عبدَ الملك بن مروان. ثم خلف با الأسود خمسةُ نفرٍ، أولهم عنبسة الفيل، كان اسم أبيه معدان قتل فيلاً لعبد الله بن عامر بن كريز فسمِّي معدان الفيل، وسمِّي ابنه عنبسة الفيل، وثانيهم ميمون الأقرن، وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني، والرابع والخامس ولدا أبي الأسود عطاء وأبو الحارث، ثم خلفَ هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم سيبويه، والكسائي، ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفياً وبصرياً، ثم خلف سيبويه، أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، وخلف الكسائي الفراء، ثم جاء بعد ذلك صالح بن إسحاق الجرمي، وبكر بن عثمان المازني، ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرِّد، وجاء بعده أبو إسحاق الزجاج، وأبو بكر بن السَّراج، وابن درستويه، وأبو بكر محمد بن مبرمان، ثم جاء بعد هؤلاءِ أبو علي الحسنُ بن أحمد بن عبدِ الغفار الفارسي، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السِّيرافي، وعلي ابن عيسى الرُّماني، ثم أبو الفتح بن جني، ثم الشَّيخ عبد القاهر الجرجاني، ثم الزمخشري، ثم ابن الحاجب، ثم ابن مالك، ثم ابن هشام.

(قوله: بتراخي رتبته... إلخ) وفي (الأشموني): لا معنى للتراخي بين الأقسام. ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيبُ النَّاظم لها في الذكر، على حسب ترتيبها في الشَّرف، ووقوعه طرفاً. وفي (الصبان) معلقاً على قوله: إذ لا معنى للتَّراخي بين الأقسام: فيه أن هذا من حيث الانقسام، لا من حيث ذواتها، فإن بين الأقسام التراخي الرتبي من حيث ذواتها، فتكون، ثم للتراخي الرتبي بينهما، من حيث ذواتها.

عَمَّا قبله لِكَوْنِهِ فضْلَةً دُوْنهما، ثُمَّ الكَلِم عَلى الصَّحيحِ اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيّ.

أبو طالب

المشهور من أنَّ عطفَ المعطوفاتِ بأسرها على أمر واحدٍ، وأما على أن يكون كلٌّ منهما معطوفاً على ما قبله بلا واسطة، فالإيراد غيرُ مدفوعٍ بما ذكر، **أقول**: زعم هذا المقابل انحصار مطلق التراخي في التراخي الكامل؛ الذي هو بينَ الصالحِ لكلٍّ من طرفي الإسناد، وبين الممتنع عن كلٍّ منهما، أي: بين الاسم والحرف وليس كذلك، فإن من التراخي ما هو بين الصالح لطرف الإسناد مطلوب وبين الممتنع عن كل من طرفيه، أي: بين الحرف، وبين كل من أخويه، والمراد هاهنا الإشعار بهذا، وهو حاصل على كلا المذهبين غايته أن لعطفِ الفعل بالواو مدخلاً في هذا الإشعار.

(قوله: عما قبله) المراد بالموصول الاسم والفعل لما ذكرنا، فلا إشكال في إيراد ضمير قوله: دونهما تثنية، وللناظرين في هذا المقام كلمات واهية، لا فائدة في ذكرها.

(قوله: ثم الكلم) لما ذكر أن المركب من الثلاثة مسمًّى بالكلم، ولم يعلم من هذا الكلام منحصر بذلك، كما قد يتوهم من تقدير الشارح لفظ هي أم لا أشار بهذا القول إلى أن له أنواعاً شتَّى، وعطف بلفظ ثم إشارة إلى أن ذكر هذه المسألة لا بتبعية تلك المسألة لا قصداً، وبالذات.

(قوله: على الصحيح) مقابل الصَّحيح مذهب من جعله جمعاً للكلمة، وردَّ بأن الجمع على هذا الوزنِ لم يُعهد عنهم، وبأنه وصف بالمذكر في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فَاطِر: ١٠] ويؤيده استعماله مع واحدِهِ استعمالَ الأجناسِ مع آحادها في التفرقة بينهما بالتاء.

(قوله: اسم جنس جمعي) اسم الجنس ما وضع للماهية المطلقة، وأطلق على الكثير والقليل، إلى الواحد إن كان إفرادياً وإلى الثلاث إن كان جمعياً. فإن قصد منه الواحد بالتاء أو بحذفها يسمَّى واحداً، وإلا يسمَّى جنساً، وعلم الجنس ما وضع للماهية مع تعينه الذهني، والنكرة المقابلة لاسم الجنس، ما وضع لفردٍ غير معين من الماهية، والنكرة المقابلة للمعرفة ما دل على شيءٍ غير معين مطلقاً.

الناصية

وقوله: يكفي في الإشعار... إلخ فيه أن ثم أدل على ذلك؛ لأن المتأخر ذكراً قد يكون أشرفَ كما في آية ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الحشر: ٢٠] فالأولى إبقاء (ثم) على حالها، وجعلها للتَّراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام.

(قوله: عَلى الصَّحيح... إلخ)؛ لأنه لا يقال إلا على ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، سواء اتَّحد نوعها، أو لم يتَّحد، أفادت أم لم تُفِدْ.

(قوله: اسمُ جنْس جَمْعِي) اسم الجنس: ما يطلقُ على القليل والكثير، كالإنسان، والحيوان، والبقر، والغنم، يقال: هذه النعجة حيوانٌ، وهذا القطيع من الغنم حيوانٌ، والجمع ما أطلق على الثلاثةِ فصاعد كالرِّجال، واسم الجنس الجمعي، جمع لاسم الجنس فهو في الحقيقة جمعٌ إلَّا أن آحادَه أجناس، فالكلم جمعٌ للكلمة، ولكن المراد هنا كلٌّ من الاسم، والفعل، والحرف، وكل

وَاحِــدُهُ كَــلِــمَــةٌ والْــقَــوْلُ عَــمّْ وَكِــلْــمَــةٌ بِــهَــا كَــلَامٌ قَــدْ يُــؤَمّْ

(واحِدُهُ كَلِمَةٌ) وهي كما قالَ في التَّسهيلِ: ....

أبو طالب

وإذا ثبت أن الكلم اسم جنسٍ جمعيّ، واسم الجنس الجمعي ما أطلق على أكثرٍ من فردٍ واحدٍ متَّحداً في النوع أو مختلفاً علم أن له أنواعاً شتّى، والمذكور سابقاً واحداً منها **(قوله: واحده كلمة)**

الناصية

واحد منها جنسٌ، وكلي بخلافِ الجمعِ المتعارف، فإن آحاده أشخاصٌ، فإن مفردات الرجال مثلاً كلُّ رجلٍ في الخارج، لا كليّ الرجل، والكلم الطيّب في القرآن جمع، وليس باسم جنس جمعي؛ لأنّ مفرداتها الكلماتُ الشخصيةُ. (دشتي).

(قوله: اسم جنس جمعي) الجمعي صفة لاسم، لا لجنس على الصواب، قاله يس. واعلم أن الجمعَ ما دلَّ على آحادِه دلالةَ تكرار الواحد بالعطف. واسم الجمع ما دلَّ على آحادِه دلالةَ الكلِّ على أجزائِه، والغالب أن لا واحدَ له من لفظه، كقوم، ورهط، وطائفة، وجماعة، وقد يكون كركب وصحب. واسم الجنس الإفرادي ما دلَّ على الماهيَّة لا بقيد قلة أو كثرة، كماء وتراب، والجمعي ما دلَّ على أكثر من اثنين، وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً، كتمر وكلم.

قال اللقاني: اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي، ولا يخفى أن ذلك منافٍ لكونه جمعياً، وجوابه ما في الرضي في باب الجمع من أنه وضع للماهية، واستعمل في الجمع، فهو اسم جنس وضعاً جمعيٌّ استعمالاً. قال الروداني: لكن يلزم كونه مجازاً دائماً، والظاهر أنه غير مجاز. وقد يقال: إنه مستعمل في الجنس في ضمن أفراد، كذا قيل. وفيه أنه لا يدفع التجوُّز؛ لما قال المحققون من أن استعمال رجلٍ في زيد إن كان من حيث الرُّجولية مع قطعِ النَّظر عن خصوصِ التَّشخص فحقيقة، وإن كان بملاحظةِ خصوصه فمجازٌ، فالأولى التزام لزوم المجاز، ولا ثلم فيه. اهـ. **وأقول**: الأَوْلى أن يقال: إنه غلب استعماله في ثلاثةِ أفرادٍ فأكثر، حتى صار حقيقةً عرفيةً في ذلك، فاندفع التجوُّز من أصله. ولا يَبْعُدُ حمل كلام الرضيِّ على ما قلنا بأن يكونَ معنى قوله: واستعمل في الجمع، وغلب استعماله في الجمع، بحيث صار حقيقةً عرفيةً فيه، فاحفظه. ثم **أقول**: بقي أن تقسيمَ اسم الجنسِ إلى إفرادي وجمعي غير حاصر؛ إذ منه ما ليس جمعياً، ولا إفرادياً، كأسد، ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحادياً. (صبان).

(قوله: اسمُ جِنْس) على قِسمَيْن: (إفرادِي) وهو ما دَلَّ على المَعنى سَواء كان أفراده قَليلاً أَمْ كثيراً، مِثل (الكتاب) و(القلم) الصّادِق عَلى الواحد فما فَوْق و: (جَمعِي) وهو الّذي دَلَّ على المَعنى بشَرْطِ أنْ يكونَ أفرادُه ثَلاثةً فما فَوْق، وذلك مِثل (كَلِم) على رأي الشَّارِح. (شيرازي).

(قوله: واحِدُهُ كَلِمَة) أي: واحد الكلم كلمة، فالكلم كما قلنا جمع الكلمة، لكن الكلمة التي هي مفردُ الكَلِم جِنسُ الاسمِ، أو جنس الفعل، أو جنس الحرف لا فرد منها. (دشتي).

«لفظٌ مُسْتَقِلٌّ دالٌّ بِالْوَضْعِ ....

أبو طالب

الضَّمير راجع في المتن إلى قوله: اسم وفعل وحرف، لما ذكرناه، لكن الظاهر أن الشارح حوَّله إلى الكَلِمِ وجعله متّصلاً بقوله: ثم الكلم اسم جنس جمعي؛ ليشير بذلك إلى التأبيد؛ الذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعاً.

(**قوله: لفظ مستقل... إلخ**) احترز بالاستقلال عن أجزاء الكلمةِ كالألفِ والميم في ضاربٍ ومضروبٍ.

(**قوله: دال بالوضع**) الوضع: تخصيصُ اللَّفظ بالمعنى بحيث متى أطلق الأول مجرداً عن القرائن فهم منه الثاني، والمراد بالتَّخصيص أعم مما يصدر عن شخص واحد، أو عن جماعةٍ، وأعمُّ من أن يكونَ نفسه واحداً أو متعدداً، فيشمل الوضعين التعييني والعيني، وأوضاع اللَّفظ المشترك، فإنه يفهم منه كلُّ واحدٍ من المعاني عند الإطلاقِ غايته أن لا يفهم أيها هو المراد، والمرادُ بفاعل قولهمْ فهمُ العالمِ بالوضع، فلا ينتقضُ بعدمهم فهمُ الجاهل، والمراد بفهم المعنى فهمه بعد إمكان تحقُّقه، فيشملُ وضعَ الحرفِ؛ لأن عدمَ فهمِ المعنى منه عند الإطلاق لا لقصور

الناصية

(**قوله: لفظ مُسْتَقِل**) أي: مستقلّ في اللفظ؛ ليخرج أجزاء الكلمة كزاي زيد مثلاً، فلا يرد عليه ما يتوهّم من أنّ الحرف غير مستقل، وهو كلمة؛ لأنه وإن كان غيرَ مستقل في المعنى، لكنه مستقلٌّ في اللَّفظ. هذا والمراد بِ(المُستقلِّ) هنا هو المستَقلّ بِالْوَضْعِ، ومقابله ما لَيس مَوْضوعاً بِاسْتِقلالِهِ كَزاي زَيد، فإِنَّه مَوْضوع ـ لا وَحْدَه ـ بَلْ مَعَ الياءِ والدّال (دالّ بِالْوَضْعِ) خَرَجَ بِهِ مَثلُ (دَيز) المَسْموع مِن وَراءِ الجِدارِ الدَّالّ على وُجُودِ متكلّم هناك، فإنَّ دِلالَته عَلى المتكَلّم عَقْلِية، لا بِالْوَضْعِ.

واعلم أنَّ الكلمةَ على أَرْبَعَةِ أقْسامٍ:

١- لفظ تحقيقاً مثل (زيد) و(ضرب) و(في).

٢- لفظ تقديراً كـ (زيد) و(اضرب) و(في) المقدر كلها، يقال: (ما صنعَ زيدٌ؟) فيجاب (ذهب) تقديره: ذهب زيد، ويقال: (من أضربُ؟) فيجاب: (زيداً) تقديره: اضرب زيداً، ويقال: (في أيِّ دارٍ أنتم؟) فيجاب: (دارِ زيدٍ) تقديره: في دارِ زيدٍ.

٣- كلمة منوية مع اللَّفظِ التَّحقيقيِّ، كـ (أنت) المَنوِي مع (اضرب) المذكور.

٤- كلمة منوية مع اللَّفظِ التقديريِّ، كـ (أنت) المنويِّ مع (اضرب) المُقدَّر في مثل القسم الثَّاني، فقَولُ صاحِبِ (التَّسهيل): (تَحقيقاً) إشارةٌ إلى القِسْمِ الأوّلِ، و(تقديراً) إشارَةٌ إلى القِسْم الثاني و(أو مَنويّ معه كذلك) أيْ: أوْ مَنويّ مع كلٍّ مِنهما حال كونِ ذلك المَنويِّ مع اللَّفظِ التَّحقيقيِّ، أوْ مع اللَّفظِ التَّقديريِّ، وهذا إشارةٌ إلى القسْمِ الثَّالِث، والقِسْم الرَّابع. (شيرازي).

تَحقِيقاً، أو تَقْدِيراً، أَوْ مَنْوِيٌّ مَعَهُ كَذلِكَ». ....

أبو طالب

دلالته، من حيث إنها دَلالةٌ، بل لقصورها من حيثُ قصور معناه الموقوفة على تحققه، وهو ينقسم إلى شخصيٍّ، وقانونيٍّ، كزيدٍ وضاربٍ وأسدٍ، المراد به الرَّجل الشُّجاع مثلاً.

وأيضاً ينقسم إلى ما كان الوضع والموضوع له كلاهما، عامين أو خاصين، أو الأول عاماً، والثَّاني خاصاً بأن يلاحظ المعنى الكليُّ، ووضع اللَّفظ في لحاظٍ واحدٍ بإزاء كلِّ فردٍ من جزئياته إجمالاً من حيث إنها أفراد للمعنى الكليِّ، فظهر الفرقُ بينه وبين اللَّفظ المشترك، ولا إمكان لعكسِ القسم الثَّالث، كما هو ظاهر والوضع أخص من الدَّلالة، بل ملزومٌ لها، كما يظهر بالتأمل.

(**قوله: تحقيقاً أو تقديراً**) قيل: إن اللَّفظ لا الاستقلال، وهو ظاهر ولا للوضع، حتى يشمَل الوضعَ القانوني؛ لأن الوضع للأمر الكليِّ محقق، وللجزئياتِ ليس بمحقَّق ولا مقدر.

(**قوله: أو منوي معه كذلك**) عطف على قوله: لفظ، لا على قوله: مستقل، ولا على قوله: دالٌّ؛ لأن المنويَّ معنى بلا لفظٍ بخلاف المقدر، والضَّمير المجرور للفظ، وقوله: كذلك، أي: منوي مع لفظٍ مستقلٍ دال بالوضع تحقيقاً، أو تقديراً، فأقسام الكلمة أربعةٌ: اللَّفظ التَّحقيقي كزيد، والتَّقديري كالمقدر في جواب من قال: من زيد أخوك، والمنوي مع اللفظ التحقيقي كالمنوي مع اضرب، والمنوي مع اللَّفظ التَّقديري كالمنوي مع المقدر في جواب أريد ضَرْبَ أم عَمْرٍو زيد.

قال المصنف في (شرح التسهيل): إن المشار إليه بقوله: كذلك الاستقلال، والدلالة فقط، فلا يشمَل التَّحقيق والتقدير، ولا تخفى أولوية ما حملنا عليه كلامه، والمركبات بأسرها خارجة عن هذا التَّعريف؛ لأن الدَّال فيها هو اللفظ مع الهيئة التركيبية، والمركب من الشيء وغيره خارج عن هذا الشيء، وأما نحو عبد الله علماً، والرَّجل وبصرى فداخلة فيه.

الناصية

(**قوله: تحقيقاً**) حالٌ من اللَّفظِ يعني الكلمة قد تكون لفظاً حقيقة، وقد تكون لفظاً تقديراً، فالأولُ كزيدٍ، وقام، وإلى، والثاني كما إذا سألك أحدٌ: ما فعل بك زيدٌ؟ فتقول: ضربني، تعني: ضربني زيد، أو سألك: من قام؟ فتقول: زيد، أي: قام زيد، أو سألك شخصٌ: إلى أين تسافر؟ فتقول: مكّة، أي: إلى مكّة. (دشتي).

(**قوله: أَوْ تَقْدِيراً... إلخ**) عطف على لفظٍ أي: وهي: إما لفظٌ أو منويٌّ مع اللَّفظِ، والمنويُّ معه على قسمين: فقد يكون تحقيقاً، وقد يكون تقديراً.

فالأول: أي: المنوي مع اللَّفظ التحقيقي كضميرِ المخاطبِ في قولك: أضرب.

والثاني: أي: المنوي مع اللَّفظ التقديري، كما إذا سألك أحد: من قام؟ فتقول: زيد، أي: زيد قام فضمير هو منوي مع قام المنوي، وقوله: (كذلك) إشارةٌ إلى اللَّفظ المعطوف عليه، وتشبيه به يعني المنوي معه أيضاً كاللَّفظ على قسمين: حقيقي، وتقديري. (دشتي).

(وَ الْقَوْلُ عَمّْ) ....

أبو طالب

(قوله: والقول عم) أي: القول المصطلح، وهو اللفظ الموضوع، فاللّام فيه للعهد، وعم فعلٌ ماضٍ، ولا يبعد أن يكون مخفَّفاً من عام أو أعم، وعلى الأولين محتمل لما يتجاوز الثلاثة، وما يتجاوزها بخلاف الخبر فإنه نصٌّ في الأخير.

الناصية

(قوله: والقول) أي: المقول، وهو على الصَّحيح لفظٌ.

(قوله: والقول) أي: هذا اللَّفظ، والمراد لفظُ ق و ل، وليس المراد خصوص القول مصدراً، بل مادته الشَّاملة للأفعال المتصرِّفة منه، كقال، وقيل، فيصح أن يقال: قال لمن أتى بكلمةٍ أو كلامٍ أو كلم (تصريح).

(قوله: والقول) على الأصحّ. (عبارة عن اللفظ) المفرد والمركَّب (الدال على معنى) يصحُّ السُّكوتُ عليه أو لا، ولهذا قال: في النظم والقول عمَّ. (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المقيد، وغيره (و) أعم (من الكلم)؛ لانطلاقِهِ على المركَّب من كلمتين فأكثر، (و) من (الكلمة) لانطلاقِهِ على المفرد المركَّب (عموماً مطلقاً)؛ لصدقِهِ على الكلامِ والكلمِ والكلمةِ، وانفراده في مثل غلام زيد، فإنه ليس كلاماً؛ لعدم الفائدة، ولا كلماً؛ لعدم الثلاثة ولا كلمة؛ لأنه ثنتان (لا عموماً من وجه) دون وجه؛ إذ لا يوجد شيء من الكلام، والكلم، والكلمة بدون القول، فكلما وجد واحد منهما، وجد القول، ولا عكس، وفيه إيماءٌ إلى أن (عمَّ) في قول الناظم: والقول عمَّ أفعل تفضيل أصله أعمُّ حذفت الهمزة ضرورةً كما حذفت تخفيفاً من خيرٍ وشرٍّ. ولي هنا تشكيك، وهو أن يقال: دلالة اللَّفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية، كما في المفردات الحقيقية، وإلى عقلية في المركبات، والمفردات المجازية، وإلى طبيعية كأخ، فإنه يدل على ألم الصدر دَلالةً طبيعيةً، فإن أراد الأول، كما هو ظاهر قوله في (شرح القطر)، والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات، والمفردات المجازية، وإن أراد الثَّاني خرج عنه المفردات الحقيقية، وقد يقال: إن القولَ أعمُّ من الكلامِ والكلمِ والكلمةِ، وإن أراد مطلقَ الدَّلالة دخل نحو أخ، واللَّفظ المصحَّف إذا فُهِمَ معناه، والمهمل كديز فإنه يدل على حياةِ الناطق به، وجميع ذلك لا يسمَّى كلمة، كما قاله المرادي في (شرح التسهيل) فضلاً عن أن يسمَّى قولاً. ويطلق القول لغةً، ويراد به الرأي والاعتقاد، نحو قال الشافعي: يحل كذا، أي: رأى ذلك، واعتقده، ويطلق الكلام لغةً ويراد به المفرد، نحو: زيد في نحو قولهم: من أنت زيد؟ عند سيبويه، قاله ابن الناظم في (نكت الحاجبية) ونقله أيضاً عن أبي الحسين البصري الأصوليون، ويطلق الكَلِمُ لغة ويراد به الكلام، نحو الكلم الطيب، (وتطلقُ الكلمة لغةً يراد بها الكلام) مجازاً من تسميةِ الشيء باسم جزئِه (نحو) قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] أي: إن مقالة من قال: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠] كلمة،

الكلامَ والكَلِم والكَلِمةَ، أي: يُطلقُ على كُلِّ واحِدٍ مِنها، ولا يُطلقُ عَلى غيرِها. ....

أبو طالب

(قوله: أي يطلق على كل منها) يعني: عموم القول للثلاثة من عموم الكليِّ، لا من عموم الكلِّ، ولا يخفى عليك أن المراد بالثلاثة مصداقاتها، فأما ألفاظها فداخلة في مصداق الكلمة.

(قوله: ولا يطلق على غيرها) أي: من الدَّوالِ وأمثالها، قيل: يلزم من كلامه هذا أن لا تكونَ المركبات الثنائية غير الكلامية، والمركَّب من الكلمة، والكلام والكلم قولاً لنصِّه في عدم التَّجاوز مع أنها من القول، **أقول**: مراده بالغيرِ ما يغايرُ عينَ الشَّيءِ وأجزاءَه، وما يركَّب منه، لا ما يغاير عين الشَّيءِ فقط، فلا إشكال. ويؤيد ما ذكرنا أنه لم يقل على غيره، أي: على غير كل منها إشارة إلى ما ذكرنا. ومن العجائبِ في هذا المقامِ ما قيل: إن هذا الكلام منافٍ لما سبق من أن القول يطلق على الرَّأيِ والاعتقادِ، حيث لم يتفطن هذا القائل أن مرادَه بالقول ما هو المصطلح عندهم، لا مطلقاً. واعلم أن بين الكلامِ والكلمِ عموماً من وجه، وكذا بين القول وكل من الثلاثة الأخر إن لم يطلق اللفظ من المنوي، وإلاّ فعموم مطلق، وبين الكلمة وما سوى القول تباين.

الناصية

ونحو قوله ﷺ: «**أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل**»، وقولهم: كلمة الشهادة، يريدون: لا إله إلا الله محمد رسول الله، (وذلك كثير) في الورودِ (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم:

.... وكـلـمـة بـهـا كـلام قـد يـؤم

لأن قد تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الإمالة، ولك أن تقول: إطلاق الكلمة على الكلام، وإن كان كثيراً في نفسه، لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات. (تصريح).

(قوله: عم الكلام والكلم والكلمة) عموماً مطلقاً، أي: عم كلاً من الثَّلاثة عموماً مطلقاً يجتمع مع كل، وينفرد عنه، لوضعه للقدر المشترك الشَّامل لها، ولنحو غلام زيد. وليس مراده عمَّ مجموعَ الثَّلاثةِ، وحمل بعضُ الشُّراح عمَّ على أنه فعل ماض، لتبادره، وعدم إحواجه إلى تكلف، وقرَّره على وجهٍ يستفاد منه ما يستفاد على جعل عمَّ أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورةً من كونه عمَّ كلاً منها، وزاد بشمولِهِ نحو: غلام زيد؛ لحمله العموم على العموم المطلق، فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدةً من جعله فعلاً، هكذا ينبغي تقرير عبارة الشَّارح، وبه يعلم ما في كلام البعض، فانظره. ومثل جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورةً. واعلم أن عمَّ كغيره من الألفاظِ المشدَّدة الموقوف عليها في الشِّعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن. (صبان).

(قوله: ولا يُطلقُ على غيرها) ومراده من الغير الألفاظُ المهملةُ.

(وَكِلْمَةٌ بِها كَلامٌ قَدْ يُؤَمْ) أي: يُقصد كَثيراً في اللُّغَةِ لا في الاصْطِلاح، كَقَولهم في «لا إله إلا الله» كلمة الإخْلاص، وهذا مِن بابِ تَسْمِيَةِ الشَّيءِ بِاسْمِ جُزئِهِ.

أبو طالب

(**قوله: في اللغة**) متعلِّقٌ بقولِهِ: كثيراً لا بقوله: يقصد، فالمعنى: يقصد كثيراً في اللُّغة، وقليلاً في الاصطلاح، لا أنه لا يقصد في الاصطلاح أصلاً، ويؤيد هذا قوله: وهذا من بابِ تسمية الشَّيءِ باسم جزئِه، ففائدة هذا القيد هي الإشارةُ إلى أن التقليلَ المستفاد من كلام المصنف إضافي.

(**قوله: كقولهم في لا إله إلا الله... إلخ**) المناسب أن يعود الضَّمير إلى أرباب الاصطلاحِ لما عرفت.

الناصية

(**قوله: وَكِلْمَةٌ بها كَلام قَدْ يُؤمْ**) أي: قد يقال لشيء: كلمة، والحال أن المقصود به الكلام. (دشتي).

(**قوله: وكلمة بها كلام قد يؤم**) مجموع هذا الكلام جملة كبرى؛ لأن الخبر فيها جملة، وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبراً، وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين.

(**تنبيه**): قد في قوله: قد يؤم للتقليل، ومراده التقليل النسبي، أي استعمال الكلمة في الجملِ قليلٌ بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليل في نفسه فإنه كثير. (أشموني).

(**قوله: أيْ يُقصد كَثيراً**) أي: على الجملِ المفيدةِ، قال تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارة إلى ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠] وقال عليه الصلاة والسلام: «**أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ**» (أشموني).

(**قوله: في اللُّغَة لا في الاصْطِلاح**) أي: في ألسنةِ العربِ لا في اصطلاح النُّحاةِ؛ لأن الكلمة في اصطلاحهم لا تطلق إلَّا على المفرد.

(**قوله: في اللغة... إلخ**) أي: إطلاقاً مجازياً، كما في التصريح وغيره، ويشير إليه الشُّراح بذكر العلاقة بقوله: وهذا من باب... إلخ، فما نقله البعض عن بعضهم، من أن هذا الإطلاق حقيقة عند اللغويين، فيه نظر. (صبان)

(**قوله: وهذا مِن باب تسمية الشيء باسم جزئه**) هذا يقتضي أنها تطلق على الكلم الذي ليس بكلام لعدم إفادته؛ لوجود العلاقة المذكورة فيه. وقيل: إن الإطلاق المذكور من قبيل الاستعارة، وأن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض، حصلت له بذلك وحدة، فشابه بذلك الكلمة، فأطلق لفظها عليه، وقال بعضهم: إنه حقيقة لغوية، نقله السنهوري في (شرحِ الآجرومية). (تصريح)

(**قوله: مِن باب تَسْمِيَة الشَّيء باسْمِ جزئه**) يعني: وهذا النوع من الاستعمال له باب في الأدب، وهو: بابُ تسميةِ الشيء، والشيء هنا الكلام باسم هو لجزئه، والجزء هنا الكلمة؛ لأن الكلمةَ جزء الكلام، كما يُسمَّى العبد رقبة. (دشتي).

ثُمَّ شَرَعَ في عَلامَةِ كُلٍّ مِنَ الاسْمِ، والفِعْلِ، والحَرْفِ، وبَدَأ بِعَلامَة الِاسْمِ لِشَرَفِهِ عَلى قَسِيمَيْهِ بِاسْتِغْنائِهِ عَنهما لِقَبُولِهِ الإسنادَ بِطَرَفَيْه، واحْتِياجهما إليه، فقال:

أبو طالب

(**قوله: في علامة كل**) العلامة ما ينبئ وجودها عن وجود صاحبها، وعدمها غير منبئ عن عدمه.

(**قوله: من الاسم والفعل والحرف**) الاسم أصله سمو كحبر من السُّمو، أي: العلو حُذف لامُه وعوّض عنه في أوله همزة الوصل بعد إسكان أوله، وأجري الإعراب على عينِه لكون لامِه منسياً، أو من الوسم كالضرب بمعنى العلامة، حذف فاؤه وعوّض عنه الهمزة، سَمّى الكلمة المخصوصة فعلاً؛ لاشتمالها على الحدثِ والحرفِ اسماً؛ لسموها على أخويها، أو لكونها علامة لمسماها، والفعل بمعنى الحدث، وَسَمَّى الكلمة المخصوصة بمعنى الطَّرف، وسمَّى الكلمةَ المخصوصةَ حرفاً؛ لكونها في طرفٍ عن أخويها، حيث لا تقع ركناً للإسناد بخلافهما.

(**قوله: لقبوله الإسناد**) هذا تعليلٌ للاستغناءِ، وهو جزءُ علَّة للأشرفية؛ لأن غايةَ ما يدل عليه هذا هو السَّماويُّ في الشَّرفِ.

(**قوله: بطرفيه**) أي: بواسطة قبولِهِ طرفيْهِ.

(**قوله: واحتياجهما إليه**) عطفٌ على قوله: باستغنائه، وهو جزء أخيرٌ لعلة الأشرفية.

الناصية

(**قوله: ثم شرع**) في العلامات التي يمتاز بها كلٌّ من الاسم والفعل والحرف عن أخويه.

(**قوله: لشرفه**) أي: لوقوعه محكوماً عليه وبه؛ ولأنه لا غنى للكلام عنه.

(**قوله: لشرفه على قسيميه**) قسيم الشيء: عِدْلُه في التَّقسيم، فإذا قلنا: الحيوان على قسمين: ناطقٍ، وصامتٍ، فالنَّاطق قسيم للصَّامتِ، والصَّامت قسيم للناطق، وإن قلنا: الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم قسيمٌ للفعل والحرف، وكذا الفعل والحرف قسيمان للاسم. (دشتي).

(**قوله: باسْتِغْنَائِهِ عَنْهما... إلخ**) أي: استغناء الاسمِ عنهما في تشكيل الكلامِ؛ لقبوله الإسناد بطرفيه؛ أي: لأنه قابل لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، نحو زيد قائم، فتكوَّن الكلام من اسمين من دون حاجة إلى الفعل والحرف. (دشتي) (**قوله: واحْتِياجِهِما إلَيه**) أي: احتياج الفعل والحرف إليه، في تشكيلِ الكلامِ لعدم تشكيله من فعلين، أو حرفين، أو فعل، وحرف. هذا وقال الشيرازي: ذكر الشَّارح لِشرافة الاسم عَلى الفعل والحَرف دَليلَيْن:

١- اسْتِغْناؤه عنهما؛ لِقبوله الإسناد بِطَرفَيْه، يعني: الاسم مستغنى عنِ الفعل والحرف، ودليل اسْتِغنائه أنَّه يقبل طَرَفَيِ الإسناد، المبتدأ والخبر، يقال: (زيد قائم) فالمبتدأ اسم، والخبر أيضاً اسم.

٢- احتياج الفعل والحرف إلى الاسم في تشْكيل الكلام، فبدون الاسْم لا يتم كلام بفعلينِ فقط، أو حَرفيْن أو فعل وحرف. (شيرازي).

بِـالْـجَـرِّ والـتَّـنْـويـنِ وَالـنِّـدَا وَأَلْ وَمُـسْـنَـدٍ لِـلاسْـمِ تَـمْـيِـيـزٌ حَـصَـلْ

(بِالْجَرِّ) وهو أولى مِن ذِكْرِ حَرْفِ الجَرِّ لِتَناوُلِهِ الْجَرَّ بالحَرْفِ، وَالإِضافَةِ ـ ....

أبو طالب

(قوله: بالجر) المراد منه المعنى المصدريُّ معلوماً أو مجهولاً، أو ما يجرُّ به على حذفِ مضافٍ، أي: بدخوله، والمراد بصدور الجرِّ عمَّن امتاز الاسم عنده بدونها، فلا يلزم الدَّور، وقس عليه حال سائر المميزات، ما سوى الإسناد إليه، فإنه أمر ذوقيٌّ، لا يتوقف فهم الصَّلاحية له على معرفة الاسم وتمييزه، وكذا النِّداء على ما حمله الشارح.

(قوله: لتناوله الكسر بالحرف) الأولى أن يقول بدل الكسر بالجر؛ لأن الكسرَ لا يطلقُ على الحركة الإعرابية، ولا على الحروفِ التي يجرُّ بها فيما يكون إعرابه بالحروف، ولا على الفتحة، كما فيما لا ينصرفُ.

الناصية

(قوله: بالجر) يعني: قول النّاظم: (بالجر) أحْسَن مِن قَوْل بَعض النُّحاة (حرف الجر)؛ إذِ الجر مطلقاً من عَلائم الاسْم، سَواء كانَ جراً بِالْحَرف، أمْ جراً بِالإضافَة، هذا ما في شَرْحِ الكافيةِ، وأما السّيوطي فيقول: يأتي في (بابِ الإضافةِ) أنَّ جَرَّ المضاف إليه إنما هو بِحرف جرٍّ مقدَّرٍ بَيْن المضافِ وبَيْنَ المُضافِ إليهِ على مذهب ابْن مالك، فَلَوْ كانَ النَّاظِم يقول: هذا (بحرف الجر) كانَ شاملاً لجرِّ المضافِ إليه أيضاً؛ لأنّه أيضاً جره بِالحَرف، ثُمَّ قال السيوطي: إلّا أنْ يكونَ النّاظِم مراعِياً لِمذْهب غيرِهِ مِنَ النّحاة مِمَّن يقولُ بأنَّ جرَّ المضافِ إلَيه لَيسَ بِالْحَرف.

(قوله: بالجر) هو على أن الإعرابَ لفظي الكسرة، وما ناب عنها، وتعريفه بالكسرة؛ التي يحدثها عامل الجرِّ فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة، ودور لأخذ المعرف فيه، وإن أجيبَ عن الثاني بأنه تعريفٌ لفظيٌّ لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما، وبأن الجر ليس من أجزاء التَّعريف، وإنما ذكر لتعيين العامل، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها. وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر، فإن العلامات تزيد على ما ذكره المصنف. (صبان).

(قوله: وهو أولى) قد يقال: لا أولوية؛ لأن التَّعبيرَيْنِ لم يتواردا على أمرٍ واحد، بل على علامتين مختلفتين. ويُجاب بأن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصرَ على أحدِ التَّعبيرَيْن. (صبان).

(قوله: من ذكر حرف الجر) رجَّح التَّعبير به ابنُ هشامٍ من جهة أن عن وعلى والكافِ الاسميَّاتِ ونحوها، يستدل على اسميتها بحرف الجر؛ لعدم ظهوره فيها. ولا يرد عليه نحو: عجبت من أنْ تقومَ، ويوم ينفع؛ لأن المدخول اسم تأويلاً لتأويلِ أن تقوم بالقيامِ، وينفع بالنفعِ. (صبان).

(قوله: لِتَناوله الْجَر بالحَرْف والإضافة) ولو قال: بحرف الجر؛ لما شمَل الجر بالإضافة.

قاله في شَرْحِ الكافِيَةِ. قلتُ: لكِنْ سَيأْتِي أنَّ مَذهَبَهُ أنَّ المُضافَ إلَيه مَجرُورٌ بالحرفِ المُقَدَّر، فَذِكْرُ حَرْفِ الجَرِّ شامِلٍ لَه إلّا أنْ يُراعِي مَذهبَ غَيرِهِ ـ فتأَمَّل ....

أبو طالب

(قوله: فذكر حرف الجر شامل له) هذا الكلام مشعر بأن بين الجرِّ وحروفه تساوياً، لا عموماً مطلقاً، كما زعمه المصنف لإشعار ما نقله عنه بذلكَ، ولا يخفى أن بينهما تبايناً كلياً، نعم التَّساوي والعموم المطلق إنما هو بين الأول، ولازم الثاني، اللهم إلا أن يراد النِّسبة بحسب الوجودِ، لا بحسب الصدق.

(قوله: إلا أن يراعى مذهب غيره) لو قرئ يراعى مجهولاً فإن قرئ مذهب بالتنوين، فغيره بالرفع صفة له، وضميره لمذهب المصنف، وإن قرئ بالإضافة فضميره لنفس المصنف، ولو قرئ معلوماً، كما هو الظاهر، فالمذهب بالإضافة والضمير للمصنف، لا غير. **(قوله: فتأمل)**. لوجهه احتمالات منها الإشارة إلى تصحيح تعليل المصنف بأن حرف الجر غير شامل للجر بالإضافة اللَّفظية؛ إذ هو غير حاصل بحرفِ الجرِّ على مذهبه، ومنها الإشارة إلى ذلك بأن مراده عدم شمول حرف الجر له ظاهرٌ؛ لأن المتبادر من حرف الجر هو الظاهر منه، لا المقدر، منها الإشارة إلى ذلك باحتمال تغير مذهب المصنف، واعتقاده عند هذا القول أن المضاف إليه مجرور بغير حروفِ الجر، ومنها الإشارة إلى تصحيح مدعاة بأن الأولوية للأخصرية، أو الشمول للجرِّ بالتبعية والمجاورة، ومنها الإشارة إلى ضعف الجواب عن الاعتراض بأن المجتهدَ لا ينبغي أن يراعي مذهباً غير مذهبه، ومنها أن كلاً من التعليل، والاعتراض، والجواب، مشترك الأجزاء بينَ الكفِّ والألفية، ومنها الإشارة إلى احتمال الجر لما ذكر من الاحتمالات الثلاثة، لكن هذا الوجه أبعد الوجوه.

الناصية

(قوله: والإضافة) أي: المضاف ليجري على الصَّحيح أن عامل الجرِّ هو المضاف. ولم يقل: والتَّبعية؛ لأن الصَّحيح أن التبعية ليست عاملة، بل العامل في التابع هو العامل في المتبوع. ولم يقل: والمجاورة والتوهُّم لندرتهما.

(قوله: مَجرور، بالحرفِ المقدر) فعلى هذا لو قال المصنف: بحرف الجرِّ لشمل الجرَّ بالإضافة؛ لأنه أيضاً بالحرف على مذهبه. (دشتي).

(قوله: إلّا أنْ يراعِي مَذهبَ غَيره) ممَّن يقول بأنَّ المضافَ إليه مجرورٌ بالمضافِ.

(قوله: فتأمل) لعلَّه إشارَة إلى أنَّ (بِالجر) أحْسَن مِن (حرفِ الجَرِّ) حتّى عِند مِثلِ النّاظِم؛ لكَوْنه أكثر اخْتِصاراً، وهو مِن أنْواعِ البَلاغَةِ. (شيرازي).

(قوله: فتأَمَّل) لعلَّه إشارة إلى إنكار أن يكون مذهب المصنِّف في باب الإضافةِ أن جرَّ المضافِ إليه بالحرف؛ لأنه قال هناك: (وانو من أو في أو اللّام) فيمكن أن يكون مراده أن معنى هذه الحروف منويّة، لا ألفاظها، والمعنى لا يعمل جرّاً.

(وَالتَّنْوِينِ) المُنقسِمِ لِلْمُتَمَكِّنِ، والتَّنْكِيرِ، والمُقابَلَةِ، والعِوَضِ، وَحَدُّهُ نونٌ تَثْبُتُ لَفْظاً لا خَطّاً

أبو طالب

(قوله: والتنوين) مشتق من النون اشتقاقاً جعلياً، وهذا كالجر في الاحتمالات الثلاثة (قوله: المنقسم) أي: التنوين الذي لا يزاد لأجل النَّظم، وهذا احترازٌ عن تنويني الترنُّم والغالي الملحقين بكل من الكلمات الثلاثة للتغني أو لرفعِهِ في الترنُّم الذي هو التَّغني بحب اللُّغة، ولازدياد البيت عن وزنه في الغالي؛ الذي هو الخارج إلى الإفراط بحسبها.

(قوله: وحده نون . . . إلخ) الحدُّ ما يكون جامعاً ومانعاً، والخاص ما كان مانعاً فقط، ولك أن تقول: هذا الحد غيرُ مانع لشمولِهِ أحد النونينِ المدغم والمدغم فيه، وثاني نوني ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]،

الناصية

(قوله: وَالتَّنْوِينِ. . . إلخ) التَّنوينُ عَشَرَة أَقْسام، لكنّ المُخْتَصَّ مِنها بِالْاسم هذِهِ الأَرْبَعَة، وهو في الأصلِ مصدرُ نوّنت أي أدخلت نوناً، ثم غلب حتَّى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغيرِ توكيدٍ.

(قوله: المنقسِمِ لِلتَمَكّن. . . إلخ) الأوّل: كرجلٍ وقاضٍ، سُمِّي بذلك؛ لأنه لحقَ الاسمَ ليدل على شدَّةِ تمكنه في بابِ الاسمية أي: إنه لم يُشبِه الحرفَ فيُبْنى، ولا الفعلَ فيمنعُ من الصَّرفِ. **والثاني**: تنوين التَّنكيرِ، وهو اللَّاحق لبعض المبنيّات في حالة تنكيره؛ ليدل على التَّنكير، تقول: سيبَوَيْهِ بغير تنوينٍ إذا أردتَ معيناً، وإيهِ بغير تنوين إذا استزدتَ مخاطبك من حديثٍ معينٍ، فإذا أردتَ غيرَ معيَّن، قلت: سيبويهٍ وإيهٍ بالتنوين، **والثالث**: تنوين المقابلة، وهو اللَّاحق لنحوِ مسلماتٍ مما جمع بألف وتاء، سُمِّي بذلك؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، في نحو مسلمين، **والرابع**: تنوين العوض بإضافة بيانية، وبه عبر في (المغني) وهو أولى، وهو إما عوض عن حرف، وذلك تنوين نحو جوارٍ وغواشٍ عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع، والجرِّ، هذا مذهب سيبويه والجمهورِ، وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطاً إن شاء الله تعالى. وإما عوضٌ عن جملةٍ، وهو التنوين اللَّاحق لإذ في نحو: يومئذٍ وحينئذٍ فإنه عوضٌ عن الجملةِ التي تضاف «إذْ» إليها، فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت الجملة، وعوض عنها التنوين، وكسرت إذ لالتقاء السَّاكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما. قيل: ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة، وهو تنوين كل وبعض عوضاً عما يضافان إليه، ذكره الناظم.

(قوله: وَحَدُّهُ) أي: تعريف التنوين.

(قوله: لفظاً) قال يس: بيان للواقع لا للاحتراز. وهو أنها إذا لم تثبت في الخطِّ تكون ثابتة في اللَّفظ. (قوله: لا خطاً) أي: لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف، وهو يسقط وقفاً رفعاً وجراً، ولما ثبت عوضه وهو الألف في الوقف نصباً كتبت الألف، والمراد باللحوق خطاً المنفي لحوقها

(وَالنِّدا) أي: الصَّلاحِيَّةُ لأنْ يُنادى ....

أبو طالب

ويمكن الجواب عن الأول بأن المنقوشَ نقش للمدغمين معاً، أو بأنهما نون واحد لفظاً، كما ذهب إليه بعضهم في كل مدغمين، وعن الثَّاني بأن المرادَ بعدم ثبوته خطأ عدم ثبوته بنقش من النقوش، لا بنقشِ النون فقط، ونون ﴿لَنَسْفَعًا﴾ منقوش بنقش الألف، ويقال: نقش نون ﴿لَنَسْفَعًا﴾ من الشَّواذِ، أو يقال: المراد بقوله: وحدُّه حدُّ التَّنوين المخصوصِ بالاسمِ، وبقوله: نون، أي: نون في الاسم.

(**قوله: والندا**) هو مصدر نادى كقتال مصدر قاتل.

(**قوله: أي: الصلاحية لأن ينادى**) أبقى الجر والتَّنوين على ظاهرهما المفيدِ لأنفسهما، لا الصلاحية لهما، ولا لحرف الجرِّ، وحمل النداء على الصَّلاحية؛ إذ معرفة الصَّلاحية في الأولين موقوفة على تميُّزِ الاسم، فجعلها مميزاً له مستلزمٌ للدَّور، وليس تمييز حرف الجر للاسم أكثر من تمييز نفسِ الجرِّ له، وحمله عليه قول بالمجاز والنداء، فحمله على الصَّلاحية؛ التي هي أكثر تمييزاً ممكن؛ لكونها في النداء أمراً ذوقياً غير متوقفة على معرفة الاسم، وفسَّره بالفعل المجهول؛ لقلة مؤونته، وعدم تعلّق القصد بفاعله، ولم يقيِّد أل بالدُّخول، ونحو ما من الظاهر أن ليس نفسه ولا

الناصية

بنفسها، لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظاً لا خطاً؛ لأن عوضها وهو الألف لاحق خطاً. (صبان).

(**قوله: والندا**) قال في (المصباح): النداء: الدعاء، وكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر... إلخ. فعلم أن لغاته أربع، وأن القصر في عبارة المصنف ليس للضرورة، بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي؛ لأن قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة. ووجه الروداني لغة الضمِّ والمدِّ بأنه لما انتفت المشاركة في نادى، كما لا يخفى كان في معنى فعل بلا ألف، فمن ضمَّ ومدَّ لم يراعِ جهةَ اللَّفظ المقتضية للكسر والمد، بل راعى جهة المعنى؛ لأن المصدر المقيس لفعل الدالِّ على الصوت فُعال كصُراخٍ، ونُباحٍ، وصرَّح كثير كالجوهري والمرادي بأن المضموم اسم لا مصدر. (صبان).

(**قوله: وَالنِّدَا**) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، فلا يرد نحو: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

يــا رُبَّ ســارٍ بــات مــا تَــوسَّــدا ....

(ألا يا اسجدوا) [النمل: ٢٥] في قراءة الكسائي؛ لتخلف الدعاءِ عن يا فإنها لمجرَّد التنبيه. وقيل: إنها للنِّداء، والمنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء، وهو مقيس في الأمر كالآية، وفي الدعاء كقوله:

ألَا يـا اسْلَـمِي يـا دَارَ مَـيَّ عَـلَـى الـبِـلَـىٰ .... (صبان)

(وَأَلْ) المَعْرِفَة، وما يقومُ مَقامها كأمْ في لُغَةِ طَيِّئٍ، وسَيَأْتي أنّ ألِ المَوْصُولَةَ تَدْخُلُ على المُضارِعِ (وَمُسْنَدٍ) ....

أبو طالب

الصَّلاحية له مميزاً، فتعين دخوله أو نحو ذلك للتميُّز، ولم يقيِّد الإسناد بشيء؛ إذ لا معنى له هاهنا إلا الصَّلاحية له، فإن وجودَه في الاسم يعرف بالصَّلاحية له، فافهم ذلك.

(**قوله: وأل المعرفة**) التقييد بالمعرفة لإخراج الموصولة كما صرَّح به، لا الزائدة؛ لأنَّ أل المعرفة صارت زائدة لسبقِ تعريفِ مدخولها على دخولها، أو غير ذلك.

(**قوله: وما يقوم مقامها**) هذا إما تعميم في أل، أو تتميم لها.

الناصية

(**قوله: وأل**) المراد لفظ أل فهو حينئذٍ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الأسماء غير المستثناة، كما في شرح الجامع. وهذا التعبير هو اللَّائق على القولِ بأن حرف التَّعريف ثنائي الوضع، وهمزته قطع وصلتْ لكثرة الاستعمال. والأقيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل زائدة، معتد بها في الواضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع، حيث لا يعد رباعياً؛ نظراً إلى الاعتداد بالهمزة. ويجوز على الثاني التعبير بالألف واللَّام نظراً إلى زيادة الهمزة. أما على القول بأن المعرف اللَّام وحدها فاللَّائق التعبير بالألف واللَّام، أفاده المرادي. (صبان) (**قوله: وَأَلْ**) معرفة كانتْ كالفرسِ والغلامِ أو زائدةً كالحرث، وطبت النفس.

(**قوله: في لغة طيئ**) ومنه «ليس من امبر امصيام في امسفر»، والحديث ورد بلفظ أل، ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح، كما قاله المناوي. (صبان). (**قوله: وسيأتي... إلخ**) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم، وأن دخولَها على الفعل ضرورةٌ. والناظم جوَّز دخولها على المضارعِ اختياراً، فلا تختص بالاسم عنده. (صبان).

(**قوله: تَدْخُلُ على المُضارع**) يعني: لهذا قيَّدناها بالمعرفةِ.

(**قوله: ومسند**) أي: محكوم به، فلا يسند إلا إلى الاسم، لكن تارةً يراد من الاسم المسند إليه معناه، وهو الأكثر نحو: زيد قائم، وتارة يراد منه لفظُه الواقعُ في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الإسناد إلى اللَّفظ، نحو: زيد ثلاثي، وضرب فعل ماض، ومن حرف جر؛ لأن الكلمة إذا أريد لفظُها كانت اسماً مسماها لفظها الواقع في التَّركيبِ المستعملِ في معناه، وهو أعني مسماها المذكور هو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة، وليس المحكوم عليه فيها اللَّفظ الواقع فيها، حتَّى يعترض بأن جعل ضرب، ومن في ضرب فعل ماض، ومن حرف جر اسمين ينافي الإخبار عن الأول بفعل ماض، وعن الثاني بحرف جرّ. ويصحُّ تسمية الإسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوي؛ لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها؛ لما مر عن السعد التفتازاني أن الألفاظ

أي: الإِسنادُ إليه، أيْ: بِكُلٍّ مِن هذِهِ الأُمُور (لِلاسْمِ تَمْييزٌ) أي: انْفِصالٌ عَن قَسيمَيْه (حَصَلْ)

أبو طالب

(**قوله: أي الإسناد إليه**) يعني: أن قوله: مسند مصدر ميميٌّ مبني للمفعول، لا اسم مفعول، والنائب عن فاعله هو مفعوله الثاني، المتعدي إليه بإلى، لا مفعول الأول المتعدي إليه بنفسه.

(**قوله: أي بكل من هذه الأمور**) المراد بالكلِّ هاهنا هو الإفرادي لاستعماله مع من، فأشار بهذا التقدير إلى أن العطفَ في هذا المقامِ من عطفِ الجزئياتِ، لا الأجزاء؛ لأن التميُّزَ الكاملَ لا يحصل من تلك المميزاتِ مطلقاً، والناقص يحصل من كل واحدٍ، كما يحصل من المجموع، فلا وجهَ لإزادة الحاصل من المجموع، وحملَ العطف على عطفِ الأجزاء؛ الذي هو قليلُ الوقوعِ في كلامهمْ، ليعلم أنا لو حملْنا العطفَ على عطفِ الأجزاء؛ لكان كلُّ المميزاتِ مميزاً بالكل المجموعي الإفرادي، لا المجموعي المجموعي، فإنه ممتنعٌ فيما نحن فيه.

(**قوله: للاسم**) أي: لجنسه في ضمنِ بعض أفراده؛ فإن نحو شأن لا يميز بشيءٍ من تلك المميِّزاتِ.

(**قوله: أي انفصال عن قسيميه**) فسَّر التميز المتعدي باللّازم؛ إشارةً إلى أنه مبنيٌّ للمفعول، لعدم تعلُّقِ القصد بفاعله، وقيده بالظرف؛ لئلا يتوهَّم أن المراد به هو الانفصال في الاسمِ بعضه عن بعضٍ، أو الانفصالُ عن أحدِ قسميه.

الناصية

موضوعة لأنفسها تبعاً لوضعها لمعانيها، كما صحَّ تسميته بالإسناد اللَّفظي؛ لأن المحكوم عليه فيها لفظ، كما عرفت. هذا هو التحقيق، وإن كان المشهور تسميته بالثاني. (صبان).

(**قوله: أي الإسناد إليه**) أي: محكوم به من اسم أو فعل أو جملة، نحو أنت قائم، وقمت، و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحِجر: ٩].

(**تنبيه**): حمل الشَّارح لفظَ مسندٍ في النَّظم على إسناد فقال: ومسند أي: الإسناد إليه، فأقام اسم المفعول مقامَ المصدرِ، وحذف صلته اعتماداً على التَّوقيف، ولا حاجة إلى هذا التَّكلُّف فإن تركه على ظاهره كافٍ، أي: من علامات اسمية الكلمةِ أن يوجد معها مسندٌ فتكون هي مسنداً إليها، ولا يسند إلا إلى الاسم. وأما «تسمعَ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أنْ تراه»، فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر، والأصل أن تسمع أي سماعك. فحذفت أن، وحَسَّنَ حذفها وجودُها في أن تراه. وقد روي أن تسمع على الأصل. (صبان).

(**قوله: أي الإسناد إليه**) يعني: صَيْرُورته مُسنداً إلَيه فعلٌ، كأنْ يصيرَ مُبْتَدَأً أو فاعلاً أوْ مَفعُولاً.

(**قوله: تمييز**) أي: تميز؛ لأنه الثَّابت للاسم، لا التمييز الذي هو فعلُ الفاعلِ، فهو من إطلاقِ المصدرِ على الحاصل به. (صبان).

لِاخْتِصاصِها بِهِ، فَلا تدخُلُ عَلى غيرِهِ، فقولُه: «بِالْجَرِّ» مُتَعَلِّقٌ بِحَصَلَ، و«لِلاسْمِ» مُتَعَلِّقٌ بِتَمْيِيزٍ،

أبو طالب

(**قوله: لاختصاصها به**) الظَّرفُ الأول متعلقٌ بقوله: حصل، ولما كان معرفة الاختصاص متوقفةً على معرفةِ الاسمِ إجمالاً، فلو توقف معرفته التَّفصيلية على معرفةِ هذا الاختصاصِ، لم يلزمِ الدور، وكذا الكلامُ في معرفةِ الجرِّ والتنوينِ وأل، أنها هي المخصوصةُ بالاسمِ لا ما يشابهها مما لا يختصُّ به.

(**قوله: فلا تدخل على غيره**) أي: على شيءٍ من أغيارِهِ، وهذا تفريعٌ على قوله: لاختصاصها به، ولا يفرع عليه إلا بحملِ الاختصاصِ على معنى الانحصارِ لا الانفرادِ، وحمل الانحصار على الحقيقيِّ لا الإضافي، ففائدته هي الإشارة إلى هذين الأمرين.

(**قوله: فقوله بالجر . . . إلخ**) الفاء للتَّفريع على قوله: ثم شرعَ في علامةٍ. . . إلخ، ووجه تفريعه عليه أن ذكر كونِ هذه العلاقاتِ لأصحابها، بعد ذكرِ الأصحابِ غير ممتازة بعضها من بعضٍ، من دون ذكرِ نفس تلك العلامات، يقتضي أن يصير المقامُ مقام أن يلتفت السَّامع إلى تميز تلك الأصحاب بعضها عن بعضٍ، فيطلب أنه حصل بماذا، إلا أن يلتفت إلى تميزٍ مطلقٍ فيطلب أنه حصل لماذا بماذا، ولا أن يلتفت إلى تميز تلك الأصحاب بتلكَ العلاماتِ، فيطلب أنه حصل أم لا، ولا أن يلتفت إلى التميز بتلك العلاماتِ، فيطلب أنه حصل لماذا، فيقتضي ذلك المقام أن يجعلَ الآلة متعلِّقة بالخبرِ، والمميز له بالمبتدأ؛ لأن يجعل كلاهما متعلِّقين بالخبرِ أو المبتدأ، أو بعكس الأولِ، وهذا التفريع تحقيقٌ لذلك، وتعريضٌ بمن حمل البيتَ على غيرِ هذا التَّركيبِ؛ احترازاً عن مفيداتٍ ضعيفةٍ، ولعمري إنه لم ينشأ هذا الحملُ عن هذا الحاملِ، إلا عن انحرافِ ذوقِهِ عنِ السَّلامةِ وسليقته عن الاستقامة.

(**قوله: وللاسم متعلق بتمييز**) لهذا وجه آخر هو تسويغ التَّميز؛ لكونه مبتدأ، ومحتملات تركيبِ هذا البيتِ تسعة، حاصلة من أن كلاً منهما إما متعلقٌ بالمبتدأ، أو بقوله: حصل، أو بمقدرٍ، والصَّواب ما ذكره الشارح لما ذكرنا.

الناصية

(**قوله: لِاخْتِصاصِها بِهِ**) أي: لاختصاصِ هذه الأمور بالاسم.

(**قوله: لاختصاصها به. . . إلخ**) لأنها خواص له. أما الجرُّ فلأن المجرورَ مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسمِ. وأما التَّنوين، فلأنَّ معانيه الأربعةَ لا تتأتى في غير الاسم. وأما النِّداء، فلأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً. وأما أل فلأن أصلَ معناها التَّعريف وهو لا يكون إلا للاسم. وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً. (صبان).

(**قوله: متعلق بحصل. . . إلخ**) فتقدير البيتِ: حصل بالجرِّ والتَّنوين والندا وأل تمييزٌ للاسم.

(**قوله: وللاسم متعلق بتمييز**) والخبر الجملة أحد الأوجه في إعراب البيت، ومنها تمييز مبتدأ، والجملة بعده صفةٌ، والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجرِّ، وما عطف عليه كائن للاسم. ومنها أن

مِثالُ ما دَخَلَهُ ذلك «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم» و«زيدٌ» و«صَهٍ» بِمَعنى طَلَب سُكُوتٍ ما،

أبو طالب

(**قوله: مثال ما دخله ذلك**) لم يقل: مثال ذلك؛ لئلا يتوهَّم أن المقصودَ بالذاتِ بيانُ المميزاتِ.

(**قوله: بسم الله الرحمن الرحيم**) جعل البسملة أول الأمثلةِ دونَ غيرِها؛ عملاً بحديثِ «كل أمرٍ ذي بالٍ...» وتمثيلاً لكلِّ نوعٍ من المجروراتِ بمثالِ هذه الكلمةِ المباركةِ، مشتملة على مثال ذي

الناصية

يكونَ الخبر بالجر، والجملة صفة لتمييز، وللاسم متعلق بحصل. وأوصلها أربابُ الحواشي إلى سبعين وجهاً، أو أكثرَ، وفي كثيرٍ منها نظر، يعلم بالتأمل فيما كتبوه. (صبان).

(**قوله: مِثال ما دخله ذلك**) أي: المشار إليه في النظم بقوله:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم...........

(**قوله: بسم الله الرحمن الرحيم**) مثالٌ للجرِّ بقسميه؛ لأن اسمَ مجرور بالحرف، والله مجرور بالإضافة. هذا وفي التَّصريح فاسم مجرور بالحرف، والله مجرور بالإضافة، والرحمن الرحيم مجروران بالتَّبعية للموصوف، هذا هو الجاري على الألسنة، والتحقيق خلافُه، قال الموضِّح في باب الإضافة من هذا الكتاب: ويجر المضاف إليه بالمضاف، وفاقاً لسيبويه، وقال في (شرح الشذور): وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة؛ لأن التَّبعية ليست عندنا العامل، وإنما العامل عامل المتبوع في غير البدل، وقال في (شرح اللمحة) في باب المجرورات: كان ينبغي للمؤلف ـ يعني أبا حيان ـ أن لا يذكر الجر بالتبعية، كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعني: بالتبعية، كجاء زيد الفاضل، ورأيت زيداً الفاضل، انتهى. ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهُّم؛ لأنهما يرجعان عند التَّحقيق إلى الجر بالمضاف، والجر بالحرف، كما قاله في (شرح اللمحة). لكن قال في (شرح الشذور): وقسمتها يعني المجرورات إلى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بالمجاورة، فجعله قسماً برأسه حينئذ مجازاً، وفي (شرح الشيرازي): (بِسْمِ الله) مِثال لِلجر و(زيد) لِتنوين التمكن، وهو التنوين الدَّاخلُ على كلمة لِلدلالَة على أنه متمكن مِنَ الإعْراب، أيْ: معرب لا مبني، و(صَهٍ) لِلتَّنكير، وهو التَّنوين الدَّاخِل على مَعْرِفة لِيصيرها نَكِرَة، فـ (صَهْ) بِدون التَّنوين مَعْناه: اسْكت الآن، ومَعَ التَّنوين مَعناه: سكوتاً مَّا فِي أي وقت كان، و(مسْلمات) لِتَنْوين المقابَلة، فإنه في مقابل نون جَمْعِ المذكر (مسلِمون)، و(حينئذٍ) و(كل) و(جَوار) هذه الثَّلاثة لِتنوينِ العِوَضِ وهو ثَلاثَة أنْواع:

١) التَّنوين عوض عَن جمْلَة مَحذوفة كـ (حينئذٍ) تَقول مثلاً: (جاء زيد، وحينئذ ذَهبْت) أيْ: (حينَ إذ جاءَ زَيد) فحذِفَتْ جملة (جاءَ زيد) وعوض عنها التَّنوين.

و«مُسلماتٌ» و«حينئذٍ» و«كُلٌّ» و«جَوارٍ» و«يا زيدُ» و«الرَّجُلُ» و«اَمْ سَفَر» و«أنا قُمْتُ». ولا يَقْدَحُ في ذلِكَ وُجُودُ ما ذُكِرَ في غيرِ الاسْمِ، نحو:

أُلامُ عــلــى لَــوٌ وإنْ كـنـتُ عـالِـمـاً بـأذنـابِ لَـوٌ لَـمْ تَـفُـتـنِـي أوائِـلُـه

أبو طالب

اللّامِ أيضاً، فالتمثيل له على حِدة: إما لوقوعِ كلِّ تمثيلٍ على حدة، وإما لاحتمالِ كونِ اللّامِ في الله جزم، أو في ما بعده موصولاً.

(قوله: **وحينئذ وكل وجوار**) مثل التنوينِ العِوضِ بثلاثة أمثلة؛ إشارةً إلى أنه إما عوضٌ عنِ الجملةِ، أو عنِ المفرد، أو عنِ الحرفِ.

(قوله: **وام سفر**) رويَ أن رجلاً طائياً سأل النبي ﷺ وقال: هل من امبرِ امصيام في امسفرِ؟ فأجابه ﷺ: **«ليس من امبر امصيام في امسفر»**، على طبق لغته.

(قوله: **في غير الاسم**) أي: بحسبِ الظاهر.

(قوله: **ألام على لو**) هذا قطعةٌ من بيتٍ ما أدري قائلَه، وتمامه:

أَلَامُ عَــلَــى لَــوٌ وإنْ كُـنْـتُ عَـالِـمـاً بـأذنـابِ لَـوٌ لَـمْ تَـفُـتْـنِـي أوائِـلُـه

الناصية

٢) التنوين عوَض عَن كلِمة واحِدَة مَحذوفة، كـ (كل) تَقُول: (جاءَ القوم وَكلٌّ حفاة) أيْ: كل القوم، فحذف (القوم) وعوض عنها التنوين.

٣) التنوين عِوَضٌ عن حَرف مَحذوف كـ (جَوار) أصله (جَواري) على وَزْنِ فَواعل - جَمع (جارِية) يقال: عيون (جَوار) أيْ: جاريات، كما يقال: (ضَوارب) و(نَوادِب) في جَمْع (ضارِبَة) و(نادِبَة)، فحذِفَت الياء، وعوض عَنها التَّنوين. و(يا زيد) مِثال لِلمنادى، و(الرَّجل) لِما دخله أل التَّعريف، و(اَمسفر) لِما دخله (ام) الّتي تقوم عِند حِمْير وبعض طَيِّئ مَقام (ألْ) التَّعريف فيقولون: (امسفر) يعني: (السفر) وفي الحديث: إنّ أحداً مِنهم جاء إلى النّبي ﷺ قائلاً: أمِنَ امبرّ امصيام فِي امْسَفَر، يعني: أمِنَ الْبِرّ الصّيام في السَّفر؟ فأجابَه النّبيُّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَ امبرّ امصيام في امسفرِ» يعني: لَيسَ مِن البرِّ الصيام في السَّفَر. و(أنا قمت) مِثال للمسند إلَيه بقسميه، فأنا مسند إليه لكونه مبتدأ، وتاء قمتُ مسندٌ إليه لكونه فاعلاً، وهما اسمان. (شيرازي).

(قوله: **ولا يَقْدَحُ في ذلِك... إلخ**) أي: لا يضرّ في اختصاص هذه الأمور بالاسم وجودها أحياناً في غير الاسم؛ لأن ذلك في ظاهر الأمر والواقع خلافه. (دشتي).

(قوله: **الامُ على لَوّ... إلخ**) يعني: يَلومني النّاس على قولي (لَوْ، لوْ)؛ لأنه كانَ يَتَمنى دون فائِدَة، فيقول مثلاً: لو كنت شابّاً لَفَعَلْت كذا، ولو كانَ لي أَلْف لأنفقت كذا، ولَوْ كان لي جاه لَصَرَفته في كذا، وهكذا دواليك وإنْ كنت أعلم عَواقِب قَوْلي (لَوْ، لَوْ) وأنَّها لا تُثْمِر شَيْئاً، لم تفتِني

و«إِيَّاكَ وَاللَّو»، و﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]، و«تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ مِن أنْ تَراهُ» لِجَعْلِ لَوّ في الأَوَّلَيْنِ اسْماً، وَحَذْفِ المُنادى في الثّالِث ـ أي: يا قَوْم، وَحَذْفِ أنْ المُنْسَبِكِ مَعَ الفِعلِ بِالمَصدَرِ في الأخير ـ أي: وسَماعُك خَيْرٌ.

أبو طالب

لفظ (لو) في الموضعين بتشديد الواو إشعاراً بنقله عن المعنى الحرفي إلى قولِ لو كان كذا كان كذا على سبيل التمني، والأذناب جمع ذنبِ كفرسٍ، وهو آخر الشيء، ولم تفتني من فات يفوت، والمعنى: إني ملومٌ على ما قد قلته من قولي، لو كان كذا كان كذا متمنياً ذلك لخيبتي عما تمنيتُ ولو علمت أن قول ذلك لا ينتج نتيجة لي سوى اللّوم والخيبة، ما فات عمري في أوائل هذا القول بصرفه فيه.

(**قوله: وتسمع بالمعيدي... إلخ**) المعيدي في الأصل تصغير معدي بضم الميم وتشديد الدال والياء، منسوب إلى معد بن عدنان أحد أجداد رسولِ اللهِ ﷺ خُفِّف دالُه عند التَّصغير، ثم جعل علماً لرجلٍ شاعر مشهور في الشعر، وقد خرج رجل عن وطنه وقطع مراحل، وتحمل متاعب ليرى المعيدي، فلما رآه قرأ المعيدي شعراً غير موزون، فقال الرجل هذا القول، وقيل: اسم لرجل مسمًّى بشقة بن ضمرة، وهو مشتهر بالفصاحةِ، وقد وصف فصاحته يوماً عند منذر بن ماء السماء،

الناصية

أوائِل لَوْ، أي: الأمر الّذي أتمناه الآن، كنت أفعله سابِقاً حتى لا أحتاج إلى (لَوْ، لَوْ) بدون فائِدَة. (**الشاهد**) في مَجِيء (لَوْ) في هذا البَيْت مرَّتينِ مع التَّنوين، والجرِّ في الأولى بِـ (عَلى) الجارَّة، وفي الثَّانيَة بالإضافَةِ، مَعَ أنَّ (لَوْ) حَرف، والجَرُّ مختَصٌّ بِالاسْم. (شيرازي).

(**قوله: و«إِيَّاكَ وَاللَّو»**) يعني: احْذَر مِن قَوْلِ (لَوْ)؛ لأنَّه لا يثمِر شَيْئاً. (**الشاهد**) في دخول (أَلْ) على (لَوْ) وهي مختصة بِالاسم. (شيرازي). (**قوله: و«يا لَيْتَنا نرد»**) الشاهد: في دخول (يا) حَرف النداءِ على الحَرفِ وهو (ليت)، مَعَ أنَّ النداء مختص بِالاسم. (شيرازي). (**قوله: وتسمع بالمعيدي... إلخ**) الشاهد: في صَيرورَة الفعلِ المضارع، وهو تسمعُ مسنداً إليه؛ لأنه مبتدأ، وخير خبره. مَعَ أنَّ الإسنادَ إليه خاصّ بِالاسم. (**قوله: لجعل لو في الأولين اسماً**) أيْ: اسماً لِـ (لَوْ) الحَرْفية، كما يقال: (مِن عَلى أوجهِ)، فـ (من) هنا صارَ مبتدأ ودخل عَلى حَرْفِ الجرِّ (عَلى)، فإنه اسم لِـ (مِن) الْحَرفية، ولو كان هو حرفاً لَمْ يُبْتَدَأ بِهِ، ولا دخل على الحرف؛ إذْ حرف الجر لا يدخل على حَرف الجرِّ.

(**قوله: لِجَعْل لَوّ في الأَوَّلَيْنِ اسْماً**) دليل لعدم القدح، أي: لا يضرّ ذلك؛ لأن لو في البيتِ وفي: إيّاك واللّو، ليست بحرفٍ، بل اسم للو الحرفي، كما أن جيم اسم لحرف (ج) - مثلاً - وكذا قولنا في للظرفية فجعلتها مبتدأ؛ لأنها اسم لفي الحرفي. (دشتي).

(**قوله: أنْ المُنْسَبك... إلخ**) المصدريّة، والتقدير: وأَنْ تسمع فينسبك، أي يؤول بقولنا: وسماعك بالمعيدي، فالمبتدأ في الحقيقة هو الاسم، لا الفعل.

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

ثم أخَذَ في علامَة الفِعْلِ مُقدِّماً له على الحَرفِ لِشَرَفِهِ عَلَيه؛ لِكَوْنِهِ أحَدَ رُكْنَي الكلامِ دُونَه، فقالَ: (بِتا) الفاعِلِ ....

أبو طالب

ولم يره منذر قط، فأحضره فرآه صغير الجثة، فاحتقر في نظره لصغر جثته، فقال هذا الكلام، فقال المعيدي: الرجال ليسوا رجالاً بعظم الجثة إن المرء بأصغريه إذا قال قال باللسان، وإذا قاتل قاتل بالجنان، أي: بالجرأة، وقيل: المعيدي علم لابن حمزة الحكيم، فلما مات أبوه وصف المعيدي عند السلطان بأنه حكيم عامل، فأحضره السلطان فرآه صغيرَ الجثةِ، فقال هذا القول، وهذا الكلامُ صار عند العرب مثلاً لمن كانت قصته كقصة المعيدي، ثم الظاهر أن يكون تسمع بالرفع على إلغاء أن المقدرة عن العمل، كما قيل: إذ لو كان منصوباً لم يبق له وجه.

(قوله: بتا فعلت) أو بإدخالها أو بتاء الدَّاخلة نظير أل فيما تقدم، وكذا في الياء والنون. وخصوصية حركة تاء فعلت بإحدى خصوصيات الحركة إنما هي لإمكان التَّلفُّظ به، ولا دخل لها في التمييز، فتقييد الشارح بالفاعل إشارة إلى ذلك، ولإخراج تاء التَّأنيث الساكنة؛ لما سنذكر.

الناصية

(قوله: ثم أخَذَ) أي: شرع المصنف.

(قوله: لِكَونِهِ) أي: الفعل أحد ركني الكلام؛ لكونه مسنداً دونَ الحرفِ. (دشتي).

(قوله: بتا الفاعل) أشار الشُّراح بهذا إلى أنه ليس المقصود بقولِ المصنف: بتا فعلتَ خصوص التَّاء المضمومة، أو خصوص التَّاء المفتوحة مثلاً، بل تاء الفاعل مطلقاً من ذكر الملزوم، وإرادة اللَّازم على طريقِ الكناية، أو المجازِ المرسلِ. ومثل ذلك يقال في قوله: ويا افعلي ونون أقبلنَّ. وقوله: نحو. . . إلخ يقتضي ضم التاء في عبارة المصنف مع أن الرِّواية الفتح، ولعله آثر الأعرفَ، وهو ضمير المتكلم، والأشرفَ وهو الضَّم، أو أشار إلى صحة غير المروي. ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدَّالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل، أو قام به أو نفي عنه ذلك، كضربت ومت وما ضربت وما مت. وبهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصورِ عليه، بخروج التاء اللَّاحقة لكان وأخواتها، ولزوم الدَّور؛ حيث عرّف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل، وعرف الفاعل في بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللُّغوي، وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء في نحو ما ضربت ومت. وعلم أيضاً سقوطُ اعتراضِ جماعةٍ كالبعضِ بدخول التاء في نحو: ما قام إلا أنت؛ لأنها ليست دالَّة بالمطابقةِ على نفسِ الفاعلِ، بل الدَّالُّ عليه أن والتاء حرف خطاب فقط. لكن بقي أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض ما سيأتي من ردِّ زعمِ حرفيتها بلحاق تاء الفاعل؛ إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به، أو نفي عنه لعدمِ دَلالة ليس على

سَواءٌ كانَتْ لِمُتَكَلِّمٍ، أمْ مُخاطَبٍ، أمْ مُخاطَبَةٍ، نحو: (فَعَلْتَ وَ) بِتاءِ التَأْنيثِ السَّاكِنَةِ ......

أبو طالب

(**قوله: وبتاء التأنيث الساكنة**) بيانٌ لما مثل له بقوله: وأتت، وإشارة إلى أنه عطف على المضافِ بتقديرِ مضافٍ، لا على المضاف إليه رداً عل المركب، وذلك لأن التّاء مشترك لفظي بين المعنيين، والمناسب في عطفه هو ما ذكرنا لا ما ذكره المركب، كما لا يخفى على من له ذوق في علم المعاني.

الناصية

الحدث، وإن دلت بقية أخواتها عليه، نصَّ على ذلك المصنِّف في (تسهيله)، بل هي تاء من نُفي عنه الخبر اللّهمَّ إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلولَ الخبرِ. وأما دخولُ اللّاحقة لعسى فظاهر؛ إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه. ويتعيَّن القصر في قول الناظم: بتا للوزن وإن كان في نحو الباء، والتاء، والثاء المد، والقصر كما في (الهمع).

(**قوله: لمتكلم**) نحو: فعلت بضم التاء (**قوله: أم مخاطب**) نحو تباركتَ يا أَللهُ، بفتحها.

(**قوله: أم مخاطبة**) نحو: قمتِ يا هند بكسرها. (صبان).

(**قوله: نحو فعلت**) بتَثليثِ التّاء، الضَّم للمتكلم، والفتحُ للمخاطبِ، والكَسْر للمخاطبةِ.

(**قوله: التأنيث**) أي: تأنيث الفاعل، فلا يرد تاء ربتْ وثمتْ على لغة سكونها، نعم يرد أنه لم تدخل التّاء اللّاحقة لليسَ حتّى ينهض ما سيأتي من ردِّ زعمِ حرفيتها بلحاق تاء التأنيثِ؛ إذ ليست التاء في نحو: ليستْ هندٌ قائمة تاء التأنيث الفاعل بالمعنى المتقدّم؛ لما مرَّ إلا أن يجاب بما مر. لكنَّ الاعتراضَ بليس هنا وفيما مر آنفاً مبني على ما اشتهر أنها للنفي، لا على ما يأتي عن السَّيِّد، فتنبه. ويرد أيضاً أنه لم تدخل اللّاحقة لعسى حتى ينهضَ ذلك؛ إذ ليست التاء في نحو: عستْ هندٌ أن تقومَ تاء المتصفة بالرجاء؛ إذ المتَّصف به المتكلم، إلا أن يجابَ بما مرَّ، أو بأن معنى عسى في الأصل: قارب كما يأتي وهندٌ مثلاً هي المتَّصفة بالمقاربةِ، وكذا تاء نعمتْ وبئستْ فإن معناهما إن كان أمدحُ وأذمُّ ففاعلهما المتكلم، والتّاء ليستْ له، أو حَسُنَ وقَبُحَ فالفاعل الجنس، وهو لا يتَّصف بذكورةٍ ولا أنوثةٍ، ويمكن اختيار الثاني. ويقال: لما كان مدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس مؤنث، فتأمل. (صبان).

(**قوله: الساكنة**) أي: أصالة، وإن تحركت لعارضٍ نحو: ﴿قالتُ أمة﴾ [الأعراف: ١٦٤] بنقلِ ضمة الهمزة إلى التّاء في قراءة ورش. ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١] بكسرها للسَّاكنين. ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] بفتحها للألف، وإنما اختصتِ السَّاكنة بالفعل ليعتدلَ ثقله بخفةِ السُّكون. (خضري) وفي الصبان: وإنما سكنت تاءُ الفعلِ للفرق بين تائِه وتاء الاسم، ولم يعكس لئلا ينضمَّ ثقل الحركة إلى ثقلِ الفعلِ (**قوله: تاء التأنيث الساكنة**) قال العجيسي: زاد الأمين المحلي المنسوب

(أَتَتْ) و«مَن تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وَنِعْمَتْ» والتَّقْييدُ بِالسَّاكِنَةِ يُخرِجُ المُتحرِّكَة اللاحِقَة لِلأَسْماءِ نحو: «ضارِبَة» فإنَّها مُتَحَرِّكَةٌ بِحَرَكَةِ الإعْراب، ....

أبو طالب

(قوله: ومن توضأ يوم الجمعة فبها) أي: فعمل بالسُّنة أو بالرخصة، ونعمتْ، أي: نعمت السنة أو الرُّخصة الوضوء، وتمام هذا الحديث «ومن اغتسل فالغسل أفضل»، والغرض عن التمثيل به الإشارة إلى فعلية نِعْمَ بدليلِ دخولِ التَّاء الخاصَّةِ للفعل عليه، فإن بعضهمْ زعم أنه اسم بدليل قول من قال: ما هي بِنِعْمَ الولد، حيث أدخل الباء الجارة عليه، وأجيب عليه بأن التَّقدير ما هي بولدٍ مقولٍ في حقه: نِعْمَ الولد، وكذا القول في بئس.

الناصية

معناها إلى الفاعل، ولا بدَّ كما قيل من ذلك ليحترزَ عن نحو ربت وثمت، قال: فإن قلتَ فما وجه تقديمِ تاء فعلت وتاء أتت على ياءِ افعلي ونون أقبلنَّ، والجمع من خواصِّ الفعلِ؟. **قلت**: اختصاصهما بالماضي والماضي مقدَّم على غيره من الأفعال؛ إذ كل حادث مسبوق بإرادة اللهِ تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] فأوقع الماضي الذي هو أراد أولاً، وياء افعلي ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والأمر.

فإن قلت: إذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت. **قلت**: لأنها لا تلحق في وجهٍ من الوجوهِ إلا الفعل، وأما تاء أتتْ فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلاً كربت وثمت، وأيضاً فإن تاء فعلت أحدُ ركني الإسناد دون تاء أتت، كذا في (التوشيح)، وليتأمل قوله: وأما تاء أتتْ فقد لحقتِ الحرفَ مع قوله أولاً زاد الأمين المحلي المنسوب معناها... إلخ؛ فإن هذا لا يتصور إلا مع قطع النظر عن تلك الزيادة.

(**قوله: وأتت**) عطفٌ على تا فعلت بتقدير مضاف، أي: وتاء أتت أو على فعلت مع جعلِ التاءِ في قوله: بتاء من استعمال المشتركِ في معنييه، كما أفاده سم، فلا اعتراضَ بأن كلامَ المصنِّف يقتضي اتِّحاد تاءِ فعلتَ وتاء أتت، مع أنهما نوعانِ متباينانِ. (صبان). (**قوله: ومن توضأ يوم الجمعة... إلخ**) حديث شريف. (الشاهد) في (نِعْمَتْ) فلحوق التَّاءِ السَّاكنة بـ (نِعْمَ) صار دليلاً على أنها فعل.

(**قوله: فَبِها وَنِعْمَتْ**) مثال للحوقِ التاءِ الساكنةِ بالفعل غير المتصرِّفِ، وأتتْ للفعل المتصرِّف.

(**قوله: نحو ضاربة**) أي: إذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتمحِّضة للتأنيث، فلا يرد أن المتحركةَ حركةَ بناءٍ تكون في الأفعال أولاً، كتقوم هند؛ لأنها لحقت أولاً، وتدل على التأنيثِ والمضارعة (تصريح).

(**قوله: فإنها متحركة بحركة الإعراب**) بخلافِ تا فعلت فإن حركتها حركةُ بناءٍ.

ولا ورُبَّ وثُمَّ (وَيَاء) المُخاطَبَة، نحو: (يا افْعَلِي) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فإنها متحركة بحركة الإعراب) نحو: هذه مسلمةٌ ورأيت مسلمةً ومررت بمسلمةٍ، وأما المتحرِّكة بحركةِ البناءِ، فقد تتَّصل بالحرفِ نحو: لاتَ وثمتَ وربت، وبالاسم نحو: لا قوَّةَ. (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التأنيثِ الساكِنة. (ردّ على من زعم) من البصريِّين (حرفية ليس) كالفارسي، ومن تابعه، كأبي بكر بن شقير قياساً على ما النافية بجامعِ النفي، (و) ردَّ على من زعمَ حرفيةِ (عسى) من الكوفيين قياساً على لعلَّ بجامعِ التَّرجي. والصَّحيح أنَّ ليس وعسى فعلانِ لقبولهما التاءين المذكورتين، تقول: لستُ وليستْ وعسيتْ وعستْ. (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التأنيث السَّاكنة. (رد على من زعم) من الكوفيِّين كالفرَّاء (اسمية نعم وبئس) لدخولِ حرفِ الجرِّ عليهما في بعضِ المواضع، كقول بعضهم وقد بُشِّرَ ببنتٍ: واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولد، وقولِ آخرَ وقد سار إلى محبوبتِهِ على حمارٍ بطيء السَّير: نِعْمَ السَّير على بِئْسَ العير، وتأولهما المانعون على حذفِ لموصوفِ وصفته، ودخولِ حرفِ الجرِّ على معمول الصِّفة، والأصل: ما هي بولد مقولٍ فيه: نعم الولد، ونعم السَّير على عيرٍ مقولٍ فيه: بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسمِ، وإنما لم يقل: وبالعلامتين كالتي قبلها؛ لأن تاء الفاعل لا تدخل على نِعْمَ وبِئْسَ بخلاف ليس وعسى، فإنهما يقبلان العلامتين كما مر. (تصريح).

(قوله: ولا ورب وثم) بفتح الثاء، اسم إشارة، أو بضمها فحرف عطف أي: ويخرج أيضاً التاء المتحرّكة اللَّاحقة بهذه الثلاثة، فتقول: لات وربّة وثمة. والتَّاءُ فيها بِناء، أيْ: جُزء كلمة كتاءِ (نِعمة) و(نقمة). (دشتي).

(قوله: وياء المخاطبة) أي: لا خصوص اللَّاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة، وانظر لِمَ لَمْ يقل: كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الأمر، نحو: افعلي، والمضارع نحو: أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن. (صبان).

(قوله: يَا افْعَلي) أي: بقصر يا للوزن، ولم يقل: وياء الضَّمير أو وياء المتكلِّم للحوقِهِمَا الاسم والفعل والحرف نحو: مرّ بي أخي فأكرمني. وبهذه العلامة ردَّ على من قال كالزَّمخشري بأن هات بكسر التاء وتعالي بفتح اللَّام اسما فعلَيْ أمرٍ، فهات بمعنى ناول، وتعالي بمعنى أقبلي، والصَّحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرفِ العلَّة إن خُوطبَ بهما مذكرٌ، وعلى حذف النون إن خُوطب بهما مؤنثٌ، تقول: هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللَّام، وهما مبنيانِ على حذفِ حرفِ العلَّة من آخرهما، فالمحذوف من هاتِ الياء كما في إرم، والمحذوف من تعال الألف كما في اخش، العلامة.

وهاتِي، وتعالِي، وتَفْعَلينَ (وَنُونِ) التَّأْكِيد مُشَدَّدَة كانَتْ أو مُخَفَّفَة، نحو: (أَقْبِلَنَّ) وليَكُونَنَّ (فِعْلٌ يَنْجَلِي) أي: يَنْكَشِف، وبه يَتَعَلَّقُ قَوْلُهُ «بِتا» ولا يَقْدَحُ في ذلِكَ دُخُولُ النُّونِ عَلى الاسْمِ في قَوْلِهِ:

. . . . أقــائِـلُــنَّ أحــضِــرُوا الــشُّــهُــودا

أبو طالب

(**قوله: وبه يتعلق**) هذا القول تعريضٌ بالمركَّب، حيث جعل جملة ينجلي نعتاً مجوزاً لصيرورة قوله فعل مبتدأ والظرف متعلقاً بمقدر؛ لأن المقام مقام أن يقال: إن الفعل ينجلي ويتميَّز بماذا لا أن الفعلَ المنجلي حاصلٌ بماذا، كما وجده الذوقُ السَّليمُ ولا حاجة لكونِ فعل مبتدأ إلى الوصف المذكور؛ إذ تقديره فعل سابق، كما هو ظاهر، وقدم الظَّرف ليفيد الحصر تأكيداً لبطلان قول المركب.

(**قوله: أقائلن احضروا الشهودا**) قاله رُؤبة، وأوله:

الناصية

(**قوله: وهاتِي وتعالِي**) تعدُّد المِثال لِياءِ المخاطبةِ إنما هو للتنبيه على فعليَّةِ (هاتِي) و(تعالِي)؛ لأنَّ بَعْضَ النُّحاةِ ذهبوا إلى أنَّهما اسْمان، و(هاتي)، فِعْل أمْرٍ للمؤنثِ الحاضِرِ مِن بابِ المفاعلة، و(تعَالي) فعل أمْر لِلْمُؤَنَّث الحاضر مِن بابِ (التفاعل). وقال في (البسيط): وأما هات زيداً، ففيه مذهبان أنه اسم للفعل مسماه أعطِ وكسر آخره هرباً من السَّاكنين، ويعتذر عن بروزِ الضَّميرِ معه بقوةِ شبهه بالفعل، والمذهب الثاني، ويعزى إلى الخليل أنه فعل، والهاء في أوله بدل من همزة آتى يؤاتي، ودليل فعليته أنه يتصرَّف مثل تصرُّف رام، فيقال: هاتِ وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين، وفي التنزيل: ﴿هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١١١] انتهى. وقال ابن خطيب المنصورية: كلام ابن هشام هذا يدلُّ على أن هات هذا لا يستعمل إلا على صيغة الأمر، وليس كذلك، فإنه يقال: هاتي للماضي بمعنى عاطي وتصريفه كتصريفه، ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الأفعال قال:

للهِ مــا يُــعْــطِــي وَمَــا يُــهَــاتِــي . . . .

أي: وما يأخذ قال: وقيل: أصله آتِ قلبتْ همزته هاءً، ولا يقال فيه إلا هاتِ بكسر التاء؛ لأنه أمر من هاتي كعاطي (**قوله: وتَفْعَلين**) المضارع نحو: تضربين، ولا تلحق الماضي.

(**قوله: وبه يتعلق... إلخ**) أي: وبتا متعلق بينجلي، أي: يتضح الفعل، ويمتاز عن قسيميهِ بهذه العلاماتِ؛ لاختصاصها به، فلا توجد مع غيره إلا في شذوذٍ، فتقدير البيت: ينجلي فعلٌ بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ونونِ أقبلنَّ.

(**قوله: ولا يقدح... إلخ**) أي: لا يضر بقولنا: إن نون التَّأكيد مختصٌّ بالفعل، لحوقها باسم الفاعل في قول الشاعر: أقائلنّ؛ لأنه لضرورةِ الشِّعرِ. (دشتي).

(**قوله: أقائلن... إلخ**) قاله رؤبة. وقبله:

....

أبو طالب

أرَيْــتَ إن جــاءتْ بِــهِ أُمْــلُــودا مُــرَجَّــلاً وَيَــلْــبَــسُ الــبُــرُودا

ولا تــرى مــالاً لــه مَــعْــدودا ....

الناصية

أرَيْــتَ إنْ جَــاءَتْ بِــهِ أُمْــلُــودَا مُــرَجَّــلاً وَيَــلْــبَــسُ الْــبُــرُودَا

أَقَــائِــلُــنَّ أَحْــضِــرُوا الــشُّــهُــودَا ....

أريت أصله: أرأيت. والأُملود بضم الهمزة: النَّاعم. والمرجل بالجيم: المزين، من رجلت شعره؛ إذا سرحته. وقيل: بالحاء المهملة، وهو برد تصور عليه الرِّحال. والشاهد في قوله: أقائلنَّ، حيث أدخل فيه نون التَّأكيد، وهو اسم الفاعل، وهذا نادر. وإنما سوَّغها شبهُ الوصفِ بالفعل. المعنى: هل أنتم قائلونَ فأجراه مجرى أتقولون. وقال ابن جني: دل هذا على أن نون التَّأكيدِ ليستْ من خواصِّ الفعلِ؛ لدخولها على اسم الفاعل. وفيه نظر؛ لأن هذا لا يلتفت إليه؛ لندوره وقلته، لاسيّما الشَّاعر؛ لأنه مضطر. (صبان).

(**قوله: أقائلن... إلخ**) يعني: أأنتَ قائِل: (أحْضِروا الشُّهودَ) لِلنِّكاحِ؟ (الشَّاهدُ) في دخول نونِ التَّأكيدِ المشدَّدة على (قائِل) الّذي هو اسْمُ فاعل، مَعَ أن النُّون مختصةٌ بِالفِعْل، كذا وقع للعيني وفي (التوشيح) قوله: أقائلنّ كذا أورده المصنِّف وغيره، وقال ابن دريد في أماليه: أخبرنا أبو عثمان النوزي عن أبي عبيدة، إني رجل من العرب أُمُّه أَمَة فلما حبلت جحدها، فأنشأتْ تقول:

أرَيْــتَ إنْ جَــاءَتْ بــه أمْــلُــودَا مُــرَجَّــلاً وَيَــلْــبَــسُ الــبُــرُودَا

أَقَــائِــلُــونَ أَحْــضِــري شُــهُــودَا فَــظَــلْــتُ مِــنْ شَــرِّ الــلُّــداةِ كِــيْــدَا

كــالــلَّــذْ تَــرَبَّــى صَــائِــداً فــاصْــطِــيْــدَا

وكذا أورده السّكّريّ في كتاب (أشعار هذيل)، ونسبه لرجلٍ من هذيلٍ، وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسمِ الفاعلِ، وانتفتِ الضَّرورة، وأورده ابن الدَّهان في (الغرة) بلفظِ: أقائلن أحضري الشُّهودا، وقال: إنما جسره على ذلك عمله في الظَّاهر، والمضمر، قال: وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم، في قوله:

وَمَــا أَدْرِي وَظَــنِّــي كُــلُّ ظَــنٍّ أَمُــسْــلِــمُــنِــي إِلَــى قَــوْمِــي شَــرَاحِــي

(تصريح)

لأنّه ضَرُورَةٌ ....

أبو طالب

أريت متكلم أصله أرأيتك، أي: ظننتك، والهمزة للإنكار، وفاعل جاءت عائد إلى المرأةِ المخاطبةِ، والمجرور في به وله إلى ولدِها، وأملود كعصفورٍ بالفارسيةِ ترم بدن، ومرجلاً، بالجيم المفتوحة المشدَّدة، وهو بالفارسيةِ موى شانه كرده شلاه، وبالحاء المهملة أي: فرنيا، والبرود جمع برد، كقفل ثوب مخطط، والتَّقدير وهو يلبسُ البرودا على أن يكون هذه الجملة مع ما قبله حالات عنِ الضَّميرِ المجرورِ في به، وأقائلن بتقدير: أفأنت قائلن بالمرأة المذكورة إن قرئ أحضري، أو بأقوامها إن قرئ أحضروا، وهو من الإحضار جزاءً للشَّرط، أي: أفأنت تطلب منها أو من أقوامها أن تأتي بالشُّهودِ، أو يأتوا بالشُّهودِ على أن هذا الولد ولدُها؟ هل كنت في شكٍّ من ذلك مع وجودِ هذه العلاماتِ؟.

(قوله: لأنه ضرورة) أي: دخولُ النُّونِ على الاسمِ؛ لأن التأكيدَ مقصودٌ، والضَّرورةُ إما مصدرٌ أو فعولٌ بمعنى الفاعل. والتَّاءُ لزيادةِ المبالغةِ والتقدير؛ لأنه دافعُ ضررٍ أو دافعُ أمرٍ ذي ضررٍ.

الناصية

(قوله: لأنّه ضرورة) نادرةٌ أي: دخول نون التَّوكيد على قائلنَّ مع أنه اسم، والذي سوَّغ ذلك شبه الوصفِ الواقعِ بعد الاستفهام بالفعل المضارع، نحو: أتقولن، وأريتَ أصله أرأيتَ حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفاً، والأُملود بضم الهمزة: الغصنُ النَّاعمِ، والمرجل بالجيم؛ الذي شعره بين الجعودة والسبوطة، يقول: أخبرني إن جاءت هذه بشابٍّ يتزوجها مرجَّل الشَّعر حسن الملمس كالغصن الناعم، أآمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه، ينكر وقوع ذلك منه، ولقائل أن يقول: لا نسلم أن في قوله: أقائلنَّ توكيداً بالنونِ لاحتمال أن يكون أصله: أقائلٌ أنا فحذفت الهمزة اعتباطاً، ثم أدغم التنوين في نونِ أنا على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] قاله الدماميني. وقال غيره: نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها، ثم حذفت الهمزة، ثم أدغمَ التنوين في نون أنا، والأول قصر المسافة، وعليهما اعتراضٌ من وجهين: **أحدهما**: أنه يعتبر في المقيسِ أن يكون على وزانِ المقيس عليه، وهنا ليس كذلك؛ لأن الألفَ الثانية في المقيس عليه مذكورةٌ وفي المقيسِ محذوفةٌ، **والثاني**: أن هذا الاحتمال إنما يتمشَّى حيث كان المعنى: أقائل أنا على التكلُّم، أما إذا كان المعنى على الخطابِ، كما تعطيه السَّوابق واللَّواحق فلا. على أن العيني قال: والمعنى: هل أنتم قائلون فأُجري مجرى أتقولون. انتهى. ويؤخذ منه أن الوصفَ هنا مسندٌ إلى ضميرِ جماعةِ الذكور، بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التَّوكيد مسلكَ الفعل من البناءِ على الفتحِ مع المفردِ، وعلى الضَّمِّ مع جماعة الذُّكور ولم أقفْ على نصٍّ في ذلكَ، قال الدماميني ما نصه: هاهنا بحيث وهو أن اسم الفاعل عند اتِّصال نون التَّوكيد به هل يُبنى لشبهِه بفعلِ الأمرِ، فإنَّه

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

(سِواهُما) أي: سِوى الاسْمِ والفِعلِ (الْحَرْفُ) وهو عَلى قِسْمَيْنِ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأسْمَاءِ والأفْعالِ (كَهَلْ) ....

أبو طالب

(**قوله: أي سوى الاسم والفعل**) أي: مطلقاً ففائدة التَّفسيرِ دفعُ توهمٍ، كون المرجع الاسمَ والفعلَ المميزين بما ذكر، فلا يلزم أن يكون نحو شتان حرفاً.

(**قوله: مشترك بين الأسماء والأفعال**) المراد بكلٍّ من الاشتراكِ والاختصاصِ ما هو بحسب الحقيقةِ مطلقاً، لا بحسب الظاهر فقط، فلا يرد أن ما سيأتي في باب الاشتغال غير منافٍ لاشتراك هل، فلا حاجةَ إلى الاعتذارِ.

الناصية

[١] حقُّ الأفعالِ بهذه النُّونِ أو ألحقه بلا شرطٍ، وأما غيره فلا تلحقه إلا بشرطٍ، هذا ممَّا لم أرَ نصاً به، وسمعتُ شيوخنا ينشدون البيت بضمِّ اللَّام من أقائلُن، ولم أقفْ عليه مضبوطاً كذا في كتابٍ معتمدٍ، فإن ثبتت الرِّواية على هذا الوجه، عُلِمَ أن العربَ لا تبنيهِ عند إلحاقِ هذه النونِ المتَّصلة به، لكنْ يُسأل حينئذٍ: لم أعرب مع قيام المقتضي للبناء. انتهى. وهو صريحٌ في أنه عند ضمِّ اللَّام لا يكون مبنياً جزماً، وأجيب عن عدمِ بنائِهِ على الفتحِ حينئذٍ بأن النون إنما دخلته لشبهِهِ بالمضارع لفظاً ومعنًى، والأصل في الأسماءِ الإعرابُ، فبقي على أصلِهِ مع أنه لا ضرورةَ في بنائِهِ بل في لحاقِ النُّونِ به، وقد اختلفَ في بناءِ المضارعِ عندَ اتِّصالِ النُّونِ بِهِ. (يس).

(**قوله: سواهما**) خبرٌ مقدَّم، والحرف مبتدأ مؤخر؛ لأنه المحدَّث عنه، فهو المبتدأ، وإن قلنا بتصرُّف سوى كما هو الراجح. (صبان). (**قوله: سواهما... إلخ**) يشير إلى أن الحرفَ يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماءِ، ومن علاماتِ الأفعالِ، ثم مثل بِهَلْ وفي ولَمْ؛ منبهاً على أن الحرفَ ينقسمُ إلى قسمين: مختصٌّ وغيرِ مختصٌّ، فأشار بِهَلْ إلى غير المختص، وهو الذي يدخل على الأسماءِ والأفعالِ، نحو: هَلْ زيدٌ قائم، وهَلْ قامَ زيدٌ، وأشار بفي ولَمْ إلى المختصِّ، وهو قسمان: مختصٌّ بالأسماءِ كفي، نحو: زيد في الدَّار، ومختص بالأفعال كلم، نحو: لم يقم زيد.

(**قوله: مشترك... إلخ**) لأن المشتركَ إما مهملٌ لا عملَ له، وهو الأصل فيه كهَلْ وبَلْ، أو عامل على خلاف الأصلِ كما، ولا، وإن المشبَّهات بليسَ. والمختصُّ بالأسماء إما عاملٌ العملَ الخاصَّ بها، وهو الأصل كفي أو غير الخاصِّ كإن وأخواتها، أو مهمل كلام التَّعريفِ. والمختصُّ بالأفعالِ كذلك كَلَمْ وَلَنْ وَقَدْ. وما جاء على الأصل لا يُسأل عنه، وما جاء على خلافِهِ يسأل عن حكمةِ مخالفتِهِ الأصلَ، وسيذكر الشَّارح ذلك.

ولا يُنافي هذا ما سَيأتي في بابِ الاشْتِغالِ مِن اخْتِصاصِهِ بِالفِعلِ؛ لأنَّ ذلِكَ حيثُ كانَ في حَيِّزِها فِعلٌ ـ قالَهُ الرَّضِي (وَ) مُخْتَصٌّ، وهو على قِسْمَيْنِ: ....

أبو طالب

(**قوله: في حيزها**) الحيِّز كسيِّد، من حاز يحوزُ، أي: جمع، وهو في الاصطلاحِ عبارةٌ عنِ المكانِ الجمعة ما يتمكن فيه، وقوله: في حيزها، أي: في حيز جملتها.

(**قوله: قاله الرضي**) أي: اختصاصُ هل بالفعلِ في الحالةِ المذكورةِ لا عدم المنافاة.

الناصية

هذا وإنما عدَّت هل من المشتركِ نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] و﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] لا نظراً إلى أصلها من الاختصاصِ بالفعل، ألا ترى كيفَ وجب النَّصب، وامتنع الرَّفع بالابتداء، في نحو: هل زيداً أكرمته كما سيجيء في بابه، ووجبَ كونُ زيدٍ فاعلاً لا مبتدأً في: هل زيد قام، التَّقدير هل قام زيد قام؛ وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تَسَلَّتْ عَنه ذَاهِلَةً، وإن رأته في حَيِّزها حَنَّتْ إليه لسابقِ الأُلفةِ، فلم تَرْضَ حينئذٍ إلا بُمعَانَقتِه. (صبان).

(**قوله: مُشْتَرَك... إلخ**) أي: بالنسبة إلى الاختصاصِ وعدمِه (فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كهل) حيث لم يكن في حيزها فعل، فإنها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلافِ ما إذا كان في حيِّزها فعل، فتختصُّ به إما صريحاً نحو: هل قام زيدٌ. (وهل يقوم)، وإما تقديراً نحو: هل زيدٌ قام، فزيد فاعل بفعل محذوف يفسِّره المذكور على حدِّ ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] عند جمهور البصريِّين، وبالفعل المذكورِ عند الأخفش، والكوفيِّين، ولاختصاص هَلْ بالفعل إذا كان في حيزها، وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال، نحو: هل زيداً ضربته. ومنها ما لا يختصُّ بالأسماء، ولا بالأفعال، ويعمل كما ولا ولات وإن المشبهات بليس؛ لأن خبرها لا يلزم اسميته، وقيل: يكفي اختصاصُ اسمها، وقال الزَّرقاني: في قوله المشبهات بليس نظرٌ؛ لأنها حيث أشبهت ليس اختصت بالاسم، وأجيب بأن ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل، وحينئذٍ تعمل، وكذا لا، وإن، وأما لات فهي لا والتَّاء فيها للمبالغة، وتدخل على الفعلِ، حيث سقطت منها التاء. (تصريح).

(**قوله: ولا ينافي هذا ما سيأتي... إلخ**) سَيَأتي في بابِ الاشتِغالِ: إنّه إذا كان (هل) قَبل الاسْم المشتغل عنه العامِل وجبَ تقديرُ فعلٍ بَعدَ (هل) ونَصب ذلِكَ الاسْم به، وذلِك لِاخْتِصاصِ (هل) بِالفِعلِ. تقول: (هل زيداً أكرمته) بِتَقدير: هل أكرمْتَ زَيداً أكرمته، مَعَ أن هذا ينافي قَوْل الشَّارِحِ هنا: إنَّ (هل) مشترك تَدْخلُ عَلى الأسْماءِ والأفعال، (والجَواب): إنَّ (هل) إنْ كانَ في الجملَةِ التي بَعدَها فِعْل وَجَبَ أنْ تَدخل هي عَلى الفِعلِ، وإلَّا فَلا، وفِي باب الاشْتِغال؛ حيث إنّ

مُختَصٌّ بِالأَسْماءِ، نحو: (فِي وَ) مختَصٌّ بِالأفعالِ، نحو: (لَمْ).

والفِعلُ يَنقَسِمُ إلى ثَلاثَةِ أقْسامٍ: مُضارِعٌ، وماضٍ، وأمرٌ. ذَكَرَ المصنفُ عَلاماتِها مُقَدِّماً

أبو طالب

. . . .

الناصية

الجملة التي بَعدَها فيها فِعل، وَجَبَ دخولها عَلى الفِعل، وفيه تأمّل. (شيرازي). **(قوله: ولا يُنافي هذا... إلخ)** أي: لا ينافي قولنا: إن هل مشترك بين الاسم والفعل ما يأتي في باب الاشتغال من أن هل مختص بالفعل، إذ المراد بالاختصاص بالفعل، أنه إذا وقع في جملة وفيها فعل واسم، دخلت هل على الفعل لا على الاسم، أما إذا كانت الجملةُ خاليةً من الفعلِ، فلا مانعَ من دخولها على الاسم. (دشتي).

(قوله: مختص بالأسماء... إلخ) أي: فيعمل فيها الجر (كفي نحو: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠] ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢] أو يعمل النَّصب، والرفع، كإن وأخواتها، أي: على خلافِ الأصلِ، ولذا احتيج إلى توجيهه، قال الأشموني: وإنما عملت لن أي وأخواتها النَّصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس؛ لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها، ويختص بالأسماء، ولا يعمل فيها كلام التَّعريفِ أي: لتنزيلها منزلة الجزءِ؛ ولأن هذا النَّوع خلاف الأصل، فلا بد من توجيهِ عدمِ عمله، وقال الشهابي القاسمي في (حواشي اللقاني): يقولون: إن ما اختصَّ بقبيل عمل فيه العمل الخاصّ، وأقول: يَرِدُ عليه إن وأخواتها، فإنها مختصَّة بالأسماء، وتعمل الرَّفع والنَّصب، وهما عام لا خاص، وقد يُجاب بأن المراد أن ما اختص بقبيل، ولم يشبه الفعل بعمل العمل الخاص، فخرج إن وأخواتها؛ لأنها مشبهة بالفعل لفظاً ومعنًى، كما صرح به في محله، لا يقال: لا نسلِّم اختصاصها بالأسماء؛ لأن خبرها يكون فعلاً؛ لأنا نقول: لا بدَّ لها من الاسم، فاسمها لا يكون إلا اسماً، وأما خبرها فقد يكون، وقد لا يكون، ويكفي في هذا الاختصاص. انتهى.

وفي كلام الأشموني في (شرح الألفية) أن إن وأخواتها من الحروف المختصَّة بالأسماء، قال: وإنما لم تعمل الجرَّ لما يذكر في بابها. ومختص بالأفعال، فيعمل فيها الجزم كلم ك ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] أو يعمل فيها النصب كلن نحو ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾ [الحج: ٣٧]، ويختص بالأفعالِ، ولا يعمل فيها، أي: على خلافِ الأصلِ كقد والسِّين وسوف أي: لتنزيلها منزلة الجزءِ، كذا قالوا، قال الشهاب القاسمي: ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء.

(تنبيه) تحصل أن أنواع الحروف ثمانية مختصٌّ بالأفعال أو الأسماء يعمل عملاً خاصاً أو عاماً أو لا يعمل، ومشترك لا يعمل، أو يعمل عملاً عاماً، ولم يذكروا مشتركاً يعمل عملاً خاصّاً، فانظر حاشيتنا على (الفاكهي). (حمصي). **(قوله: والفعل... إلخ)** بكسر الفاءِ من حيث هو فعل. (جنس

المُضارِعَ والماضِيَ عَلى الأمْرِ؛ لِلاتِّفاقِ عَلى إعْرابِ الأوَّلِ، وبِناءِ الثّاني، والاخْتِلافِ في الثالِث، وقدَّمَ الأوَّل لِشَرَفِهِ بِالإعْرابِ، فقالَ: (فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ كَيَشَمْ) أي: يَقَعُ بَعدَ لَم، فإنَّهُ يُقالُ فيه: «لَمْ يَشَمْ».

أبو طالب

(قوله: للاتفاق على إعراب الأول وبناء الثاني) فحكمها أبعدُ عن طريانِ الشكِّ عليه، وحق ما كان كذلك هو التقديم.

(قوله: لشرفه بالإعراب) فإن الإعراب أصلٌ في الاسمِ الأصلِ للفعلِ، وهو أشرفُ من الحرفِ.

(قوله: يلي) أي: قد يلي، وليس التقديرُ يصلح أن يلي؛ لأن الصلاحية لا تفهم إلا بالولي، فالحملُ عليها مع لزومِ التَّجوزِ تطويلٌ في المسافةِ.

(قوله: أي: يقع بعد لم) إشارةٌ إلى تعيينِ الفاعلِ والمفعولِ حتى لا يتوهمَ عكسُ ما في الواقعِ، وقيل: إشارةٌ إلى أن المرادَ بالولي ما يقع فاعلهُ بعدَ مفعولِهِ لا بالعكس، وليس بشيءٍ؛ إذ الولي مصطلح في الأول.

الناصية

تحته ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريِّين، ونوعان عند الكوفيِّين، والأخفش، بإسقاط الأمرِ بناءً على أن أصله مضارع، وانتصر لهم الموضِّح في (المغني) وقوّاه، وسيأتي تقريره.

(قوله: لِلاتِّفاقِ عَلى إعْراب الأوَّلِ... إلخ) يعني: أنّ المصنِّف قدَّم الماضي والمضارع على الأمرِ؛ لعدم الاختلافِ في الماضي والمضارعِ. فإن الماضي مبني باتِّفاق علماء النَّحْو، والمضارع معربٌ باتفاقهم أيضاً، وأما الأمرُ فاختلفوا في إعرابِه وبنائِه، والاختلاف في الشيء نقصٌ فيه، فلذلك أخَّره.

(قوله: وقدَّمَ الأوَّلَ) أي: المضارع لشرفه على الماضي بالإعراب.

(قوله: لشرفه) ولسبقِ الاستقبال على المضي فإن الغد المستقبل يصير ماضياً. (دشتي). هذا إذا كان الزَّمن المتَّصف بالاستقبالِ والمضي واحداً، فإن كان متعدداً كأمس وغد فالماضي سابق؛ كذا قال الشمني، وبه يجمع بين القولين. (صبان).

(قوله: فِعْلٌ مُضارع) أي: مشابه، وسيأتي وجه الشَّبه (وعلامته أن يصلح لأن يلي لم) بأن يقع بعدها من غير فصل. (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علاماتِ المضارعِ، فلذلك اقتصر عليها في النَّظم بقوله:

.... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

(والأفصح فيه) أي: في يشم (فتح الشِّين) مضارع شمم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شمم بفتح الميم. (والأفصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها). والحاصل أنه جاء من

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(وَماضِيَ الأَفْعالِ بِالتَّا) السَّاكِنَةِ (مِزْ) عن قَسيمَيْه، ....

أبو طالب

(قوله: الساكنة) حمل لام العهد الذِّكري المشار به إلى تاء فعلت، وأتت على الإشارة إلى الثاني فقط، وذكر الأول من قبلِ نفسِه؛ لما تقدَّم من تقديرِ لفظِ التَّاء قبل قوله: أنت، والمقدر كالمذكور، فكان لفظ (تا) مذكورٌ مرتينِ، وإمكانُ الإشارةِ إلى الأقربِ يمتنعُ عن الإشارةِ إلى

الناصية

بابي فرح يفرح ونصر ينصر، والأول أفصح من الثاني، وفيه ردٌّ على ابن درستويْهِ؛ حيث أنكرَ مجيئه من بابِ نصرَ ينصرُ وقال: إنه خطأ. . . إلخ. والصَّواب ورودُه، وممَّن حكاه الفراء، وابن الأعرابِي وغيرهما، كما قال المرادي. (وإنما سُمِّي) هذا الفعل (مضارعاً لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعلِ من جهتي اللَّفظ والمعنى. أما من جهة اللَّفظ فلجريانه عليه في الحركات، والسكنات، وعدد الحروف مطلقاً، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد، وتعيين محالها ما عدا الزيادة الأولى، وأما من جهة المعنى؛ فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال، قال الشاطبي: وهذا التوجيه أحسن ما سمعت. انتهى. فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهاتِ لعدم سلامتِها من الطعن فيها؛ (ولهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والأمرِ، فينبغي للشَّخص أن يتحلّى بالأوصافِ الجميلةِ؛ ليحصل له التَّقديم على أقرانه. (تصريح).

(قوله: يلي لَمْ) النافية، أي: ينفي بها (كَيَشَمْ) بفتح الشِّين مضارع شممت الطيب. ونحوه بالكسر من باب علم يعلم، هذه اللغة الفصحى. وجاء أيضاً من باب نصر ينصر، حكى هذه اللُّغة الفرَّاء، وابن الأعرابي، ويعقوب، وغيرهم؛ ولا عبرة بتخطئةِ ابن درستويْهِ العامَّة في النطق بها.

(قوله: وماضي الأفعال) الإضافة على معنى من التَّبعيضية. (قوله: مز) أي: ميِّز ماضيَ الأفعالِ بالتَّاء، والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث السَّاكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللَّفظ، نحو: تباركت يا ذا الجلال والإكرام، ونعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد. (أشموني).

(قوله: مز) أمر من مازه يميزه. يقال: مزته فامْتاز. وميَّزته فتميز. (قوله: عن قَسيمَيْه) المضارعِ والأمرِ (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) (خضري) تقول: تباركت يا ألله وعسيت أنا، ولست (أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول: نعمت وبئست وعسيت وليست، فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التَّاءين فيهما، كما أومأ إليه سابقاً بقوله: وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس، على انفراد تبارك بتاء الفاعل، وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث، كما أومأ إليه أيضاً بقوله: و بالعلامة الثَّانية، وهو في ذلك تابع لابن مالكٍ في (شرح الكافية) حيث قال: وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك، وفي (شرحِ الآجروميَّة) للشِّهاب البجائي: أن تبارك يقبل التَّاءين، تقول: تباركت يا ألله، وتباركتْ أسماءُ الله. . . إلخ.

وكذا بِتاءِ الفاعِلِ، قال في شَرْحِ الكافِيَة: وعَنى بِذلِكَ عَلامَةً تَختَصُّ المَوْضُوعَ لِلْمُضِيِّ وَلَوْ كانَ مُسْتَقبَلَ المَعنى (وَسِمْ بالنُّونِ) المُؤَكِّدَةِ (فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ) ....

أبو طالب

الأبعدِ، وقيل: حملُه على الإشارةِ إلى التَّاءينِ، لكن قدَّم السَّاكنةَ لتقدُّمِ الغائبِ على المخاطبِ، وهو كما ترى.

(**قوله: وعنى بذلك**) يعني: أن المرادَ بالمميزِ بالتاءِ الموضوعُ للماضي مطلقاً، لا ما استعملَ في الماضي، حتى تخيلَ كونَ التاءِ خاصةً له بدخولها في نحو: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، وأما عدمُ دخولِها على نحوِ لم يضربْ، لولا العناية المذكورة، فليس بمضرٍّ، وإنما كان مضراً لو كانتِ التاءُ خاصةً شاملةً، وليست كذلك، ولو قال: وعني بالماضي الموضوع للماضي، لكان أخصرَ وأحسنَ.

(**قوله: المؤكدة**) في هذا التَّوصيفُ إشارةٌ إلى أن اللام في النُّونِ للعهدِ الذِّكري، فيشمل نوني التأكيدِ ويخرج نون الإناثِ؛ لعدمِ كونه من مميزاتِ هذا الفعل.

(**قوله: فعل الأمر**) المراد به الأمرُ مطلقاً، سواء كان باللامِ أم بدونه؛ إذ لو أريدَ به الثَّاني فقط، كما هو مصطلحُ النُّحاةِ بطلَ، كون النُّونِ مع فهمِ الأمرِ خاصةً له لوجودهِ في غيرهِ أيضاً، وحملُ الأمرِ في قوله: إن فهم أمر على الطلب إيجاد الشَّيءِ من الفاعلِ المخاطب بعيد، فإن قلت: هذه الخاصة المركَّبة إن كانت من الخواصِّ غيرِ الشَّاملةِ، كما هو الظاهر فالملازمةُ في الشَّرطيةِ الثانيةِ

الناصية

وهذا إن كان مسموعاً فذاك، وإلا فاللُّغة لا تثبت بالقياس، واستفدنا من تعبير الموضِّح بالتَّاءين أن ألْ في التاء في قول الناظم وماضي الأفعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت وأتت.

(**قوله: وكذا بتاء الفاعل**) أي: لاختصاصِ كلٍّ منهما به.

(**قوله: قال في شرح الكافية... إلخ**) كأنّ متن الكافية كمتن المصنّف هنا جعل التاء السَّاكنةَ علامة للفعل الماضي، ويرد إشكال على المتنين، وهو: أن معنى فعل الماضي أن الفعلَ واقعٌ في الزَّمان الماضي، مع أنا نعلم أن الفعلَ قد يكون بمعنى المستقبل، والتَّاء تلحقه أيضاً، نحو: إن جاءتني أكرمتها؛ لأن إن الشَّرطية يقلب الماضي إلى المستقبل، فأجاب المصنِّف في (شرحِ الكافيةِ) عن هذا الإشكال بأن المرادَ من قوله: تاء التَّأنيثِ علامةٌ للماضي أنّ التَّاء علامة للفعل الذي كان في الأصل موضوعاً للماضي، وإن تحوّل لعارض إلى الزَّمان المستقبلِ. (دشتي).

(**قوله: وعنى**) أي: صاحبُ الكافيةِ بذلك أي: بقوله: إن التَّاء علامةٌ للماضي. (دشتي).

(**قوله: لِلمُضِيِّ**) أي: الفعل الذي وضع للماضي في الأصل. (دشتي).

(**قوله: وَلَوْ كانَ مُسْتَقبَلَ المَعنى**) مِثلَ المُستقبلِ المُتَحقِّقِ وقوعه، نحو: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩].

(**قوله: وَسِمْ بالنُّونِ**) أيْ: اجْعَل عَلامَةً بِالنُّونِ فِعلَ أمر مِن (وَسِمَ) (يَسِم).

وَالأَمْــــرُ إِنْ لَــــمْ يَــــكُ مَــــحَــــلُّ فِيــهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

عَمَّا يَقْبَلها.

(وَالأَمْرُ) أي: مُفهِمُ الأمرِ بِمَعنى طَلَب إيجادِ الشَّيءِ ....

أبو طالب

ممنوعةٌ، وإن كانت من الخواصِّ الشَّاملة، فيخرجُ عن فعل الأمرِ نحوها إلى وتعالى مع أنهما فعلٌ على ما سبقَ من المصنف، وليسا ماضيين ومضارعين، فيلزمُ أن يكونا فعلَيْ أمرٍ. قلت: نختار الأول، ونقول: المعتبرُ في متعلقِ الشَّرطيةِ الثانيةِ ما ينافي فعل الأمرِ، وهو كونُ الأمرِ في قوله: والأمر، مفهوماً من لفظه بواسطةِ لفظٍ آخرَ، فالملازمةُ ظاهرةٌ.

(**قوله: عما يقبلها**) احترازٌ عما إذا قيل: ليتَكَ تُضْرَبَنَّ، وأشير إلى المخاطب بأمره بالضرب ونحو ذلك، والمرادُ بما يقبلها ما علم إدخالُ العربِ النُّونَ فيه، سواء كان مع النون حالَ الفهمِ أم لا.

(**قوله: أي ومفهم الأمر**) تقدير المضاف إشارة إلى امتناع حمله على معنى فعل الأمرِ للزوم التناقضِ ولا على غيره، بدون تقديرِ هذا المضافِ، أو ما يؤدي مؤدَّى هذا التَّقدير، وإلا لم يصحَّ حملُ غيرِه عليه.

(**قوله: بمعنى طلب إيجاد الشيء**) احترازٌ عن سائرِ معانيه من الهولِ والطَّلبِ، على نحو الاستعلاءِ وغير ذلك، واللام في قوله: والأمر إشارةٌ إلى الأمرِ الأولِ، ولهذا اكتفي بتفسيرِ الثَّاني عن تفسيرِ الأولِ.

(**قوله: للنون محل فيه**) الظَّرف الأول مستقرٌّ في موضعِ الخبرِ، والثَّاني لغوٌ متعلِّقٌ بمقدرٍ، أي: يحلُّ أو بمحلٍّ، وقيل بالعكسِ، وليس بشيءٍ.

الناصية

(**قوله: عَمّا يَقْبَلها**) أيْ: يَقبلُ النُّونَ، فَعَلامَةُ فِعلِ الأمْرِ مجموعُ شيئين: إفهام الكلمة الأمر اللُّغوي وهو الطَّلب. وقبولها نونُ التَّوكيد فالدور منتفٍ. فإن قبلت الكلمة النون، ولم تفهم الأمر، فهي مضارع نحو: هل تفعلن. أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد. فإن أحسن لفظُه لفظُ الأمرِ، وليس بأمر على الصَّحيح كما ستعرفه. (صبان).

(**قوله: والأمر**) مبتدأ خبره هو اسم، وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر، وكأن قول الشُّراح: فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره. ومن جعل هو اسمَ جزاءِ الشَّرطِ حذفت منه الفاء للضَّرورة، سها عن قولهم: متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأُ مقدماً، فإن لمْ يقترنْ ما وقعَ بعد بالفاءِ، ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً، والجزاء محذوفٌ وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداةِ كان جوابَ الشَّرطِ، والخبرُ محذوفٌ، كذا قال البعض.

(إنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ) المُؤَكّدَةِ (مَحَلٌّ فيهِ) فَلَيسَ بِفعلٍ. بَلْ (هُوَ اسْم) الفِعلِ (نَحْوَ صَهْ) بِمَعنى أُسْكُتْ (وَحَيَّهَلْ) ....

أبو طالب

(**قوله: فليس بفعل**) قدر هذا لوجهين: الأول: أن لا يلزم كون الجزاءِ جملةً اسميةً خاليةً عنِ الفاءِ، الثاني: أن اللَّازِمَ في المضارع أولاً على تقديرِ إثباتِ ما ينافي الشَّيءَ، إنما هو انتفاءُ ذلك الشَّيءِ، لا حدوث شيءٍ آخرَ، هذا ظاهر إذا كان تنوين قوله يفعل عوضاً عن المضافِ إليه، وكذا إذا كان للتمكُّن، فإن فهم الأمرِ منه منافٍ لكونه فعلاً غير أمرٍ أيضاً، فثبت كون المفهم غير القابلِ للنونِ

الناصية

ونقل شيخنا السَّيد عن شيخه ابن الفقيهِ أن الخبرَ في الحالة الثانية مجموع الشَّرط والجواب، وهو المتَّجه عندي. ثم رأيتُ صاحبَ (المغني) في خاتمةِ البابِ الخامسِ منه جزم بهذا، وجوَّز ما جوَّزه البعض، وما منعه في قول ابن معطي:

اللفظ إن يفد هو الكلام ....

فيحمل ما نقله البعض في الحالة الأولى على السَّعة. وبقي حالة ثالثة، وهي أن يكون المبتدأ اسمَ الشَّرط، وفي خبره حينئذٍ ثلاثة أقوال: قيل: فعل الشرط، وقيل: جوابه، وقيل: مجموعهما، والأصح الأول، فيكون من الخبرِ المفيدِ بتابعه، فافهم. (صبان).

(**قوله: لَمْ يَكُ لِلنُّونِ... إلخ**) وذلك أنَّ علامته أن يقبل نونَ التَّوكيد مع دلالته على الأمر، أي: الطَّلب بصيغته، فالدَّور مدفوعٌ وإيراد الأمر باللَّام ممنوع، فإنَّ دلالته على الطَّلب نشأت من اللَّامِ، لا من الصِّيغة بخلاف الأمر بالصِّيغة. (نحو قومن) فإنه دلَّ على الطَّلب، وقبل نون التوكيد، وهذا معنى قول الناظم:

.... وَسِمْ بالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(تصريح). (**قوله: محل**) مصدر ميمي بمعنى الحدث، أي: حلول أو بمعنى المكان، وهو أولى لاحتياج الأوَّل لتقدير مضافٍ أي: قبول حلول، وفيه متعلق به، وإن كان اسمُ المكان لا يعمل؛ لأن الظَّرف تكفيه رائحة الفعل، وللنون خبر كان أو عكسه، وهو أظهر على جعل محل مصدراً. (خضري). (**قوله: بل هُوَ اسْم**) إما مصدر نحو:

.... (فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ)........

أي: اندل. وأما اسم فعل أمر. (نَحْوُ صَهْ).

(**قوله: نحو صه وحيهل**) لو مثَّل بنزالِ ودراكِ، كما فعل صاحب (التوضيح) لكان أحسن؛ لأن اسمية صَهْ وحَيَّهلْ عُلمت مما تقدم لقبولهما التَّنوين. وفي حيهل ثلاثُ لغاتٍ: سكون اللَّام وفتحها منونة، وبلا تنوين، وكلام المصنِّف يحتمل الأولى والأخيرة، وكذا الثَّانية بناءً على اللُّغة القليلةِ من

مُرَكَّبٌ مِن كَلِمَتَيْنِ بِمَعنى: أقبِلْ، وقابِلُ النُّونِ إنْ لَم يُفهِمِ الأَمْرَ، فهو فِعْلٌ مُضارِعٌ.

تتمة

إذا دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلى حَدَثٍ ماضٍ ولَم تَقبَلِ التّاءَ - كَ «شَتّانَ» - أو عَلى حَدَثٍ حاضِرٍ أو مُسْتَقبَلٍ ولَمْ تَقْبَلْ «لَم» - كَ «أوّه» - فهي اسْمُ فِعلٍ أيْضاً. قالَهُ المصنفُ في عُمْدَتِهِ.

أبو طالب

ليس بفعلٍ مطلوبٍ، واعلم أن المعتبر في كلٍّ من الأفعالِ الثلاثة أمران، ففي الماضي الدَّلالة بالوضع على حدث ماضٍ وقبول التاء، وفي المضارعِ الدَّلالة بالوضعِ على حدثٍ حاضرٍ أو مستقبل، وقبول لم، وفي الأمرِ الدَّلالة على معنى الأمرِ بالوضعِ وقبولِ النونِ، فالمشتملِ على كِلا الأمرين هو الأفعالُ الثلاثة، وأما المشتملُ على واحدٍ منهما فله ستةُ احتمالاتٍ: اثنانِ بالنِّسبةِ إلى الأمرِ، قد أشارَ المصنف والشارح إليهما بقولهما: والأمر إن لم يك... إلخ، وقابل النون... إلخ، واثنان

الناصية

الوقف على المنصوب المنوَّن بالسُّكون كالمرفوعِ والمجرورِ. ونقل شيخنا السَّيد لغةً رابعة هي إبدال الحاء عيناً، وانظر ضبط اللَّام على هذه اللُّغة. (صبان).

(**قوله: بمعنى أقبل**) أو قدم أو عجلَ يتعدى على الأول بعلى وعلى الثاني بنفسه، وعلى الثَّالث بالباء. (**قوله: وقابل النون... إلخ**) لما لم يتكلَّم المصنِّف على مفهوم هذا القيد كما تكلَّم على مفهومِ قبولِ النُّون تكلَّم الشَّارح على مفهومه بقوله: وقابل النُّونِ... إلخ. (صبان) (**قوله: فهو فِعْلٌ مُضارع**) نحو: ينصرنّ، فإذا اجتمع الأمران، وهما قبول النُّون، وفهم الأمر منه في كلمة يعلم أنها فعل أمر. وفي (التَّصريح) فإن قبلت كلمة النون المذكورة (ولمْ تدل) تلكَ الكلمة (على الأمر) الذي هو الطلب، فهي فعل مضارع نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يُوسُف: ٣٢] أو فعل تعجب نحو: أحسنن بزيد، فإنه ليس أمراً على الأصحّ، بل على صورته (وإن دلت) كلمة (على الأمر) الذي هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) إما لمصدر نحو: صبراً بني عبد الدار بمعنى اصبروا، أو اسم لفعل (كنزالِ ودراكِ بمعنى أنزلْ وأدركْ) أو هي حرف نحو: كلّاً بمعنى انْتَهِ، (وهذا) التمثيل بنزالِ، ودراكِ (أولى من التمثيل بصه وحيهل) في قول الناظم:

والأَمْـرُ إنْ لَـمْ يَـكُ لِـلـنُّـونِ مَـحَـلْ فِـيْـهِ هُـوَ اسْـمٌ نَـحْـوُ صَـهْ وَحَـيَّـهَـلْ

(**قوله: إذا دلت كلمة... إلخ**) كما ينتفي كون الكلمةِ الدَّالة على الطَّلب فعل أمرٍ عند انتفاءِ قبول النُّون، كذلك ينتفي كونُ الكلمةِ الدَّالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاءِ قبولِ لَم. كأوَّهْ بمعنى أتوجع. وأفٍّ بمعنى أتضجَّر. وينتفي كون الكلمة الدَّالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاءِ قبول التَّاء، كهيهات بمعنى بعد. وشتَّان بمعنى افترق. فهذه أيضاً أسماءُ أفعالٍ، فكان الأولى أن يقول:

الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِي

وَالْاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

هذا باب المعرب والمبني

(والِاسْمُ مِنْهُ) ....

أبو طالب

بالنسبة إلى الماضي قد أشار الشارح إلى واحدٍ منهما بقوله: إذا دلت... إلخ، واثنان بالنِّسبة إلى المضارع، قد أشار الشارح إلى واحد منهما بقوله: أو على حدثٍ حاضرٍ... إلخ، ولم يتعرض للاثنين الباقيين؛ لعدم وجودهما.

(**قوله: الاسم... إلخ**) الاسمُ مبتدأ خبره إما قوله: معرب، على أن يكون الظَّرف متعلقاً به لما فيه من رائحة أو جملة قوله: منه معرب، على أن يكون الظَّرف خبراً عن قولِه معرب، أو يكون الاسم مبتدأ؛ لقوله: معرب، وخير الثلاثة أوسطها، كما وجده الذَّوق السَّليم من المرام في هذا المقام.

الناصية

وَمَا يُرَى كَالْفِعْلِ مَعْنًى وَانْخَزَلْ عَنْ شَرْطِهِ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

ليشملَ أسماءَ الأفعالِ الثَّلاثة، ولعلَّه إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر، وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارعِ، كما ستعرفه. (صبان). (**قوله: إذا دَلَّتْ كَلِمَةٌ عَلى حَدَثٍ ماض... إلخ**) وفي (التصريح): متى دلّت كلمة على معنى الفعل (الماضي) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (إحدى التَّاءين) المتقدِّمتين، وهما تاء الفاعل وتاء التَّأنيث السَّاكنة (فهي اسم)، أما الوصف كضاربٍ أمس أو لفعل (كَهَيْهَاتَ وشتَّان بمعنى بَعُدَ وافْتَرَقَ) فهيهات بمعنى بَعُدَ، وشتَّان بمعنى افترق، وفي هيهات أربعون لغةً ذكرتها في باب اسمِ الفعلِ من هذا الكتاب، لا يقال: يُشكل عليه أفعل في التعجب، وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناءِ، وحبذا في المدح فإنها أفعال ماضية، ولا تُقبل إحدى التَّاءين فيلزم أن تكون أسماء؛ لأنا نقول: عدم قبولها لإحدى التَّاءين عارضٌ نشأ من استعمالِها في التَّعجب، والاستثناءِ، والمدح، والعبرة بالأصل.

(**قوله: هذا باب المعرب والمبني**) المشتقَّين من الإعراب والبناء، وإنما قدَّم الفرع على أصله، وإن كان معرفةُ المشتقّ متوقفةً على معرفةِ المشتقّ منه؛ لطول الكلام على الإعراب والبناء، تأصيلاً وتفريعاً، أي: باعتبار علامة الأصولِ والفروعِ.

(**قوله: والاسم**) بعد التَّركيبِ، أما قبله فقيل: موقوفة لا معربة ولا مبنية، وجرى عليه ابن الحاجب اعتباراً لحصول الاشتقاق بالفعل، وقيل: معربة، وجرى عليه الزمخشري اعتبار المجرَّد صلاحيةِ استحقاقِ الإعرابِ بعد التَّركيب، وهو ظاهرُ كلامِ عبد القاهر، ومحل النِّزاع المعرب اصطلاحاً لا المعرب الذي هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة، فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء

أيْ: بعضُهُ مُتَمَكِّنٌ، وهو (مُعْرَبٌ) جارٍ عَلى الأصلِ، ....

أبو طالب

(**قوله: أي بعضه متمكن**) في التَّفسيرِ بالبعضِ إشارةٌ إلى أن لفظ من للتَّبعيض، وفي قوله: متمكِّنٌ وغيرُ متمكِّنٍ إشارات: الأولى إلى أن المعربَ والمبني يسميان بذين الاسمين أيضاً، الثَّانية أنهما متقابلانِ، غير ممكنٍ اجتماعهما في اسمٍ واحدٍ من حيثيةٍ واحدةٍ، الثَّالثةُ أنهما غير ممكنٍ ارتفاعهما عن اسمٍ خلافاً لمن مكانه في المضافِ إلى الياءِ، ثم إن تقابلهما تقابل التَّضادِّ سواء أخذا مطلقين، أو مقيدين بالاسم أو بالفعل؛ إذ حقيقةُ المعربِ ذو أثرٍ يجلبه العاملُ في آخرِ الكلمةِ لفظاً أو تقديراً. وحقيقةُ المبنيّ: ذو كيفيةٍ تمتنع من الجلب المذكورِ، لا تقابل الإيجابِ والسَّلبِ أو عدم الملكةِ، كما يتوهم من تسميةِ المبنيِّ بغيرِ التَّمكنِ، ويتبادرُ من تعريفهما بما اختلفَ آخرهُ، وما لم يختلفْ، وبالمشابهِ بالحروفِ واللامشابه به فيما أخذا مقيدين بالفعل، فإنّ هذه التَّسميةَ والتَّعريفاتِ إنما هي باللوازمِ، ثم المتمكِّنِ، إما بمعنى القادر من مكَّن، أو بمعنى المستقرِّ في المكانِ من المكانِ سمي المعرب بذلك؛ إما لأن المعرب كأنه قادرٌ على أن يجعل آخره مختلفاً بالعوامل؛ أو لأنه مستقرٌّ في أصله وقاعدته؛ التي هي الإعرابُ، وقس عليه حال غير المتمكِّنِ مع المبنيّ.

(**قوله: جار على الأصل**) أشار بهذا وبقوله: على خلاف الأصل، إلى وجهِ تعليلِ المصنف للمبني دون المعربِ، فإن جريان الشَّيءِ على أصلِه بعد العلمِ بكونه أصلاً له، لا يحتاج إلى تعليلٍ، بخلافِ خلافِ الأصلِ والأصلُ بمعنى القاعدةِ، وإنما كان قاعدةُ الاسمِ أن يكون معرباً؛ لأنه معتورٌ للمعاني المقتضيةِ للإعرابِ.

الناصية

الإعراب على الكلمة بعد التركيب، ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً؛ ولذا يقال: لم تعرب الكلمة، وهي معربة. وقيل: مبنية للشَّبه الإهمالي، وجرى عليه ابن مالك.

(**تنبيه**) محل الخلاف في الأسماء قبل التَّركيب الأسماء التي لم تشبه الحرف شبهاً متفقاً عليه كالمضمرات، أما هي فمبنية، فتنبَّه له. اهـ. (تصريح). (**قوله: أي بعضه**) تفسير من ببعض أقرب إلى مذهب الزمخشري الجاعل من التبعيضية اسماً بمعنى بعض، وعليه فمن مبتدأ، ومعرب خبر، وهذا أحسنُ في المعنى. وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها، فمعرب مبتدأ ثانٍ مؤخَّر، ومنه خبر مقدم، ويكون تفسيره المذكور بياناً لحاصل المعنى. (صبان).

(**قوله: متمكن**) أي: لتمكنه في باب الاسمية، ثم إن كان متصرِّفاً سُمِّي متمكِّناً أمكن، وإلا سُمِّي غيرَ أمكن، وإنما يعرب الاسم إذا لم يُشبه الحرفَ، وإنما كان الأصل فيه الإعراب؛ لاختصاصه بتعاقب معانٍ عليه؛ كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب.

(**قوله: على الأصل**) أي: الرَّاجح، والغالب في الأسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ذاتاً أو صفةً، فيدخل المعرب بالحروفِ. ومعنى التَّغير الذَّاتي: أن يُبدل حرف بحرفٍ

وبَعْضُهُ الآخَرُ غيرُ مُتَمَكِّنٍ (وَ) هو (مَبْنِيٌّ) جارٍ عَلى خِلافِ الأَصْلِ، ....

أبو طالب

(**قوله: وبعضه الآخر**) أشار بقوله: الآخر، إلى أن البناءَ مغاير للإعرابِ في المحلِّ في جميعِ المواد؛ لما يتبادرُ من لفظِ الآخرِ من المغايرةِ بالذَّاتِ، لا أنه قد يكونان في محلٍّ واحدٍ باعتبارينِ مختلفينِ، كما زعمه الجمهور في لفظ غير وبعض الظُّروف، فإن كلاً منها معربٌ عند الشارح في جميعِ الأحوالِ، كما سيتضحُ ذلك، وأما المنادى المبنيُّ المعرب قبل النداء، واسم لا التي لنفي الجنسِ عندَ الوصلِ والإفراد، فكأنهما باتِّصال حرف النِّداء ولا بهما صارا ذاتاً آخر غير ما كان قبل الاتصال، وأما ذكرُ لفظِ بعض فتوطئةٌ لذكرِ وصفه.

الناصية

آخرَ حقيقة أو حكماً كما في المثنَّى في النَّصب، والجر، والتغير في الصفة أن تُبدل الحركةُ بحركةٍ أخرى حقيقةً أو حكماً كما في جمع المؤنَّثِ السَّالمِ في حالة الجر، والنَّصب فإن حركته تغيرت حكماً. (تصريح).

(**قوله: وبعضه الآخر**) دفع بتقدير ذلك ما يوهِمُه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبني على شيءٍ واحدٍ، ومن أنَّ المعرب والمبني معاً بعض. وقوله الآخر أفاد به أن هذا التَّقسيم للحصر وإن لم تفده العبارة، والدليل على ذلك ما سيذكره من أن علَّة البناء شبه الحرف شبهاً قوياً، وأن المعرب ما سَلِمَ من هذا الشَّبه. قال السندوبي: وكما لا تقتضي عبارته الحصر لا تقتضي ثبوت الواسطة خلافاً لبعض الشُّراح. فإن قلت: ما تصنع في من التبعيضية، فإنها تقتضي ذلك؟ قلت: هي هنا على حدِّ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣] وقولهم: منا ظعن ومنا أقام؛ إذ ليس في الآية والشَّاهد إلا قسمان، فكذلك قول الناظم: والاسم... إلخ. اهـ. وحاصل الجواب أن من التبعيضية إنما تقتضي بعضية مدخولها، وكلٌّ من المعرب والمبني على حدتِهِ مدخولٌ لها، لا مجموعهما لما عرفتَ من أن التقدير: منه معرب ومنه مبني، فالذي تقتضيه العبارة أن كلاً بعض من الاسم وهو صحيح. (صبان).

(**قوله: غير متمكن**) في الاسمية ولا واسطة بينهما على الأصحِّ؛ الذي ذهب إليه النَّاظم، ويعلم ذلك من قوله:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ....

(صبان). (**قوله: على خلاف الأصل**)؛ إذِ الأَصْل في الاسْم الإعْراب، والبِناء خِلاف الأَصْلِ. فإن قيل: كيف يكون الأصل في الأسماءِ الإعرابُ مع أنهم صرَّحوا بأن الأصلَ في الأسماء الإفراد فالتَّركيب؛ الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل. فالجواب أن غرضَ الواضعِ من الأسماء استعمالها مركَّبة، فكأنه هو الأصل فإفرادها، وإن كان هو الأصلَ بالنظر للوضع، لكنه صار خلافَ الأصلِ بالنظر إلى غرض الواضع. (تصريح).

وإنَّما يُبْنى (لِشَبَهٍ) فيهِ ....

أبو طالب

(قوله: وإنما يبنى) فيه إشارتان: الأولى: أن قوله: لشبه ليس متعلقاً بقوله: مبني، وإلا لتُوُهِّمَ وجودُ الواسطةِ بينهما، الثَّانيةُ: عبارة المصنف مشعرةٌ بانحصارِ سببِ بناءِ الاسمِ في الشَّبهِ بالحرفِ دون الفعل؛ لاقتصاره به، ولتقديمِ قوله: من الحروفِ على متعلِّقِهِ، وسيصرح الشارح بهذا.

(قوله: لشبه فيه) أي: في الاسمِ فتقييده بالظَّرفِ للإشارةِ إلى أن المرادَ به ما هو وصف للمشبهِ لا للمشبه به، ولا لكلٍّ واحدٍ منهما، ولا لما بينهما، فإنَّ ذلك موجب لإعطاءِ حكم المشبَّه به للمشبه دون البواقي، كما وجدَه الذَّوقُ السَّليمُ، فإنَّ وجه المشبهِ للمشبه بهِ بالذَّاتِ، وللمشبهِ بالعرض، فلا يرد أن الشَّبهَ المذكورَ لم لا يقتضي أن يصيرَ الحرفُ معرباً.

الناصية

(قوله: وإنما يبنى) الاسم إذا أشبه الحرف لا الفعل عند النَّاظم (شبهاً قوياً يدنيه منه) أي: يقرب الشَّبه المذكور الاسم من الحرف، وهذا معنى قول الناظم:

.... لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

(تصريح). **(قوله: وإنما يبنى)** البناء الواجب، فلا يرد على النَّاظم ما سيأتي في الإضافة، أن من أسباب البناء الإضافةَ إلى مبني؛ لأنها مجوزة. وإنما قدَّر الشُّراح ذلكَ، مع أنه يصحُّ تعلُّق قوله: شبه، بقوله: مبني؛ ليتوافق قسما التَّقسيم في الإطلاق فيتناسبا، وليفيد انحصار البناء في كونه لشبه الحرف على حدِّ الكرم في العرب؛ لأن الإضافة تأتي لما تأتي له اللَّام (صبان).

(قوله: لشبهٍ من الحروف مدني) اعترض على التَّعليل بأنه يقتضي تقدُّم وضعِ الحرفِ على وضعِ الاسم، وإلا لزمَ حمل الاسم الموجودِ على الحرفِ المعدومِ، ولا معنى لذلكَ، مع أنَّ اللَّائق تقدُّم وضع الاسم لشرفِهِ. وأجيبُ بأنا لا نسلم ذلك الاقتضاء، فإنَّه يمكن مع تقدُّم وضعِ الاسم إلحاقه بالحرفِ، مع تأخُّر وضعِهِ بأن يوضعَ الاسمُ أولاً من غيرِ نظرٍ إلى حكمه من إعرابٍ، أو بناءٍ، ثم الحرف ثانياً، ثم يحكم للاسم بحكم الحرفِ لوجودِ المشابهةِ، وأيضاً يجوز أنْ يكونَ بناء الاسم لشبهِ الحرفِ، باعتبار تعقُّل الواضعِ، وما رتَّبه في عقلِهِ بأن يكون تعقَّل أولاً الأنواع الثَّلاثة عند إرادةِ وضعِها، ولاحظ معانيها، ومقتضاها، وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعضٍ فيما يقتضيه من الحكم. وإنما اكتُفي في بناءِ الاسمِ بشبهِهِ للحرفِ من وجه واحدٍ، ولم يكتفَ في منعِ الصَّرف بشبهِ الفعلِ إلَّا من جهتين: جهة اللَّفظ وجهة المعنى؛ لأن الشَّبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية، ويقرِّبه من الحرف الذي ليس بينه وبينه مناسبة، إلا في الجنسِ الأعمِّ، وهو الكلمة، والفعل ليس كالحرف في البعدِ عن الاسمِ؛ لأن كلاً منهما له معنى في نفسه، بخلاف الحرفِ. وإنما لم يعرب الحرف؛ إذا أشبه الاسم كما بُني الاسمُ إذا أشبه الحرف؛ لعدمِ فائدةِ الإعراب في الحرف، وهي تمييز المعاني المتواردةِ على اللَّفظ، المفتقرة إلى الإعراب؛ لأن الحرفَ لا تتوارد عليه تلك المعاني. (صبان).

(مِنَ الحُرُوفِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مُدْني) أي: مُقرِّبٍ لَهُ، واحْتَرَزَ بِهِ عَن غَيْرِ المُدْنِي، وهو ما عارَضَهُ ما يَقْتَضي الإعْراب كأيّ في الاِستِفهامِ والشَّرْطِ، ....

أبو طالب

(**قوله: من الحروف**) أي: من جهةِ الحروفِ.

(**قوله: متعلق بقوله مدني**) أي لا بمقدر نعتٍ؛ لقوله: لشبه، على أن يكون التَّقديرُ لشبهٍ حاصلٍ من جهةِ الحروفِ، وذلك لعدمِ الاحتياجِ إليه، وفيه إشارةٌ أخرى إلى الحصرِ الذي ذكره. واعلم أن القرب، وما في معناه لما كان حاصلاً للشَّيء بالنِّسبةِ إلى أمورٍ شتَّى؛ فلهذا عدَّى بمن التَّبيينيةِ لبيانِ المضافِ إليه.

(**قوله: عن غير المدني**) أي: ما صار غير مدنٍ بسبب المعارضةِ.

(**قوله: في الاستفهام والشرط**) لم يتعرض للموصولةِ؛ لبنائها في بعض الأحوالِ على المشهور ولا لغيرها؛ لأن الشَّبهَ لا يوجد فيه أصلاً.

الناصية

(**قوله: متعلق بقوله مدني**) يعني: لِشَبَهٍ في الاسْم مُدني له بالحروف. (**قوله: أي مقرب له**) أي: بأن يكون قوياً بخلافِ ما عارضه شيءٌ من خواصِّ الأسماءِ، فلا يقتضي البناء لضعفهِ، كما أعربت أيُّ مع شبهها الحرف، موصولةً أو غيرها؛ لمعارضته بلزومها الإضافة لفظاً أو تقديراً، إلا بعض الموصولة كما سيأتي، وإنما بُنيت لدن مع لزومها الإضافة لفظاً هو أقوى؛ لأن إضافتها إما لمفردٍ أو جملةٍ، فخرجت عن أصلِ الإضافةِ من الإفراد، فلم تقوَ على المعارضة كما قاله ابن هشام. وقال ابن الأنباري: إنَّما أعربت أيُّ تنبيهاً على أن أصل المبني الإعراب، كما صحَّ بعض ما يجب إعلاله تنبيهاً على أن أصله التَّصحيح، وعلى هذا لا ترد لدن. (خضري).

(**قوله: واحترز به... إلخ**) أي: من الشَّبه الضَّعيف، وهو الذي عارضه شيءٌ من خواصِّ الاسم، كما في أي، فإنها سواء كانت موصولةً أو شرطيةً أو استفهاميةً مشابهةً للحرفِ، ولكن عارض شبهها للحرفِ لزومها الإضافة التي هي من خواصِّ الأسماء. (صبان).

(**قوله: كأي في الاستفهام والشرط... إلخ**) فمعنى الشَّرط، ومعنى الاسْتفهام مَعنى حَرفِيّ، أمّا لُزُومُهُما الإضافَةَ الّتي هي مِن خَصائِصِ الاسْمِ [فقد] مَنَعَتْ مِن أنْ يَصِيرا مَبْنِيَّيْنِ لِشَبَه الْحَرف مَعْنًى، هذا، ولما كان هنا مظنةَ سؤالٍ، وهو أن يقال: أيُّ الشرطية، وأيُّ الاستفهامية أشبها الحرف، ومع ذلك فهما معربان فأشار إلى جوابه بقوله: (وإنما أعربت) أي الشَّرطية في نحو ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨] فأي اسم شرطٍ جازمٍ منصوب على المفعوليةِ بقضيت، وقدمت لأن لها الصَّدر، وما صلة، والأجلين مضاف إليهما، وجملة فلا عدوان علي جوابها، (و) أي الاستفهامية نحو ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الانعام: ٨١] فأي استفهام مبتدأ والفريقين مضاف إليهما، وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشَّبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) إلى المفرد،

فَإِنَّها أَشْبَهَتِ الحُرُوفَ في المَعْنى، لكِنْ عارَضَها لُزُومُها الإضافَةَ. ويَكْفي في بِناءِ الِاسْمِ شَبَهُهُ بِالْحَرْفِ مِن وَجْهٍ واحِدٍ، بِخِلافِ مَنْعِ الصَّرْفِ، فَلا بُدَّ مِن شَبَهِهِ بِالفِعلِ مِن وَجْهَيْنِ، وعَلَّلَهُ اِبنُ حاجِبٍ في أماليهِ بِأَنَّ الشَّبَهَ الواحِدَ بِالْحَرفِ يُبعِدُهُ عَنِ الِاسْمِيَّةِ، ويُقَرِّبُهُ مِمَّا لَيسَ

أبو طالب

(قوله: فلا بد) البدُّ اسم لا، وهو بمعنى العوضِ أو التفرقة، وليس فعلاً ماضياً مجهولاً مدخولاً لحرفِ النَّفيِ، كما توهم.

(قوله: وعلله ابن الحاجب. . . إلخ) حاصلُ التَّعليلِ أن الحرفَ لما كان أبعدَ من الفعلِ عن

الناصية

وفي بعضِ النُّسخ لملازمتها بالإفراد، والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للإضافة التي هي من خصائصِ الأسماءِ. (تصريح).

(قوله: لكِنْ عارَضَها. . . إلخ) أي: عارض تلك الشَّباهة حالة في أيّ، وهي كونها لازمةَ الإضافة، وهذه الحالة تطلب الإعراب؛ لأنها من خواصِّ الاسم فيقربها إلى الاسميّة. (دشتي).

(قوله: لكِنْ عارَضَها لزومها الإضافة) خرج بقوله: من ملازمتها للإضافة كم؛ لأنها لا تضافُ إلى المفرد، وهي مبنية؛ لأن إضافتها غير لازمة، وبهذا يعلم ما في قول الزّرقاني التقييد باللزوم؛ لأجل ما هنا، وإلا فالإضافة كافية؛ وذلك لأن اسم لا المفرد مبني؛ لتضمنه معنى مِنْ وهذه العلّة موجودة في المضافِ والشبيه به مع أنه معرب، قال ملاجامي: ولم يبين المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجِّح جانب الاسمية، فترجع الاسمية بسببها إلى ما تستحقه في الأصل، أعني: الإعراب. . . إلخ. وعلّل ابن مالك إعرابَ أي بما ذكر، وبأنها بمعنى بعض إن أضيفت إلى مفرد، وكل إن أضيفتْ إلى جملةٍ. وأورد عليه أبو حيان أن هذا المعنى موجود في لدن، فإنها ملازمة للإضافة بل هي أقوى من أي فيها، فإنها لا تنفك عنها لفظاً، وهي بمعنى عند، وعند معربة، ولدن مبنية وكان ينبغي أن تعرب لدن كأيّ، وهي مبنية، وأجاب شيخ الإسلامِ السِّراج البلقيني بأن لدن ليست بمعنى عند، بل لدن لأول غاية زمان أو مكان، وحينئذٍ فلم تعرب؛ لأنها ليست بمعنى لفظة معربةٍ بخلاف أي وبأن لدن بنيت لشبهها الحرف في لزومِ استعمال واحدٍ، وامتناع الإخبار بها وعنها، بخلاف عند، فإنها لا تلزم استعمالاً واحداً، أو تكون لابتداء الغاية، وتستعمل فضلةً وعمدةً فلمَ يعارضْ شبه الحروف في لدن من الوجوه المذكورة، لزوم الإضافة، فإن الشيء الواحد لا يقوى أن يعارضَ أشياء بخلاف أي، فإن معنى الحرفِ واحد عارضه لزوم الإضافة لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، فيصير إلى ما هو الأصل في الأسماءِ وهو الإعراب. (حمصي).

(قوله: وعلَّلَهُ ابنُ حاجِبٍ. . . إلخ) توضيح ذلك أن الاسم والفعل والحرف كلها مشتركة في كونها كلمة، ولكن الاسم والفعل مشتركان في شيء أخص من الكلمة أيضاً، وهو الإسناد لكون

بَيْنَهُ وبَيْنَ الاسْمِ مُناسَبَةٌ إلا في الجِنْسِ الأعَمِّ، ....

أبو طالب

الاسمِ، فيكفي في بناءِ الاسم شبههُ بالحرفِ من وجهٍ واحدٍ، وأما الفعلُ فلما لم يكنْ في هذا القدرِ من البعدِ عنِ الاسمِ، فلا يكفي لمنعِ الصَّرفِ عن الاسمِ شبهه به من وجهٍ واحدٍ، بل لا بد من وجهين، قلت: فيه نظرٌ؛ لأن شبه الاسمِ بالحرفِ من وجهٍ واحدٍ يعادلُ شبههُ بالفعلِ من وجهين؛ إذ تبعيد الشَّبهِ للمشبه بمقدارِ بعدِ المشبَّهِ به عن المشبَّه، وبعد الحرفِ عنِ الاسمِ بضعفِ بعد الفعلِ عنه؛ لأن الاسمَ ما يصلح لكِلا طرفي الإسنادِ، والفعلُ يصلحُ لأحدهما، والحرفُ لا يصلحُ لشيءٍ منهما، فإذا صار شبهه بالحرفِ من وجهٍ واحدٍ كافياً للبناء، لوجبَ أن يصير شبههُ بالفعلِ من وجهٍ واحدٍ كافياً لعدمِ الانصرافِ، وإن احتيج للثاني إلى شبههِ بالفعلِ من وجهينِ، لوجب أن يحتاجَ للأول إلى شبههِ بالحرفِ كذلك؛ لأن احتياجَ البناءِ إلى البعدِ ضعفَ ما يحتاجُ إليه عدمُ الانصرافِ. والآن أقول: إن هذا الإيرادَ إنما يرد لو كان مقدارُ البعدِ مساوياً لعدد المرتبةِ وليس كذلك؛ إذ لعلَّ البعدَ الحاصلَ من المرتبةِ الثَّالثةِ عن المرتبةِ الثَّانية، أزيدُ من البعدِ الحاصلِ من المرتبةِ الثَّانيةِ عن المرتبةِ الأولى، كما فيما نحن فيه، فإن بعد ما لم يصلح لشيءٍ من طرفي الإسنادِ عما يصلح لأحدهما أزيدُ من بعد ما يصلحُ لأحدهما عما يصلحُ لكليهما، وقد أشرنا إليه سابقاً، وظنِّي أنَّ هذا مما لا يشتبه على المتفطِّن.

(قوله: إلا في الجنس الأعم) اعترض عليه بوجهين: الأولُ أنا لا نسلم كونه جنساً، كيف وقد استدلَّ الإمامُ الرازي على نفي جنسيتها بأنها لو كانت جنساً للثلاثة، لوجبَ أن يكون امتيازُ كلٍّ منها عن الآخرِ بأمرٍ وجودي، وليس كذلك؛ لأن امتيازَ كلٍّ من الاسمِ والحرفِ عن أخويه بأمرٍ عدمي، أقول: هذا الاستدلالُ عليلٌ؛ لأنه إن أراد بالامتيازِ الامتيازَ في جميعِ التَّعاريفِ، فالملازمةُ ممنوعةٌ ضرورة جوازِ تعريفِ الإنسانِ بحيوانٍ ليس بلا ناطق، مع أن المفروضَ أن الحيوانَ جنسٌ للإنسانِ، وإن أراد به الامتيازَ في بعضِ التَّعاريفِ، فبطلانُ اللازمِ ممنوعٌ لجوازِ أن نعرفَ الاسمَ بكلمةٍ أنبأت عن المسمَّى أولاً، والفعل بكلمةٍ أنبأت عن حركتِه أولاً، والحرفُ بكلمةٍ أنبأت عنهما ثانياً، كما يفهمُ من ما مرَّ من كلامِ الإمامِ. ثم نقول: إنها جنس البتة؛ للقطع بإنهاءٍ هي تمام المشتركِ الذَّاتي بين الثَّلاثة، وذلك مما لا ريبَ فيه، الثَّاني: إن توصيف الجنسِ بالأعم يدلُّ على أنها يكون غالياً،

الناصية

الفعل قابلاً للإسناد، كالاسم بخلافِ الحرفِ، فإنها غير قابلة للإسناد، فالحرف يشترك مع الاسم في الجنس الأعم فقط، وهو الكلمة، وأما الفعل فيشترك مع الاسم في الجنس الأخصِّ أيضاً، وهو الإسناد، فالفعل أقرب إلى الاسم من الحرف، فإذا تشابه الاسم بالفعل بشبهٍ واحدٍ لا يخرجه عن الانصراف إلا أن يَتَشابَهَ معه بشبهين ليمنع عن الصرف، وأما إذا تشابه مع الحرف فقد تشابه بشيءٍ بعيدٍ عنه فيكفي لبنائه شبه واحد. (دشتي).

وهو كَوْنُهُ كَلِمَةً، وشَبَهُ الاسْمِ بِالفِعل وإنْ كانَ نَوْعاً آخر إِلّا أنَّه لَيسَ فِي الْبُعْدِ عَن الاسْمِ كالْحَرْفِ، ....

أبو طالب

وذلك باطل قطعاً؛ لأن اللفظَ والصَّوتَ والهواءَ أغلى منها، بل هي جنسٌ قريبٌ؛ إذ لا جنسَ تحتها، **أقول**: لا دلالةَ للأعمِّ على كونها لا أعم منها، حتى يلزم أن يكون جنساً غالياً، بل غاية ما يدلُّ عليه هو عدمُ كونِها جنساً قريباً، والكلمةُ بالنِّسبةِ إلى الأنواع الثلاثة أيضاً كذلك؛ لأنها أعمُّ من الكلمةِ الواقعةِ طرفاً للإسنادِ الذي هو جنسٌ قريبٌ للاسمِ والفعلِ.

(**قوله: وهو كونه**) كلمةُ الضَّميرِ راجعة إلى المناسبةِ لا إلى الجنسِ، وتذكيرِهِ باعتبارِ تذكيرِ الخبرِ.

(**قوله: وشبه الاسم بالفعل**) إلى (**قوله كالحرفِ**) أقول قوله، وشبه مبتدأ الخبر محذوفٌ، وقوله: نوعاً آخر، معناهُ على ما فهمَه الناظِرون نوعاً مغايراً للاسمِ، فإن قدر الخبر قولنا: يبعده، لكان الفرد الخفيُّ فرداً جلياً، وإن قدر قولنا: لا يبعده؛ لما كان لَما بعد إلا معنى كما هو ظاهر، وهذا الإشكالُ مما تحير في حلِّهِ فحولُ النَّاظرين، وعقولُ القاصرين، ولم يجدوا مفراً إلا بأنِ اتَّفقوا أنَّ الخبرَ المقدَّرَ هو قولنا: لا يبعده، ثمَّ فرد كل فرقةٍ من جهةٍ، فمنهم من حكم أن الكلامَ مشتملٌ على حذفٍ وتقديره، وشبه الاسم بالفعلِ لا يبعده، وإن كان نوعاً آخر، وإنما يبعده لو كان الفعل في البعدِ عن الاسمِ كالحرف، إلا أنه. . .إلخ. ومنهم من قال بتصحيفِ قوله: إلا أن من لأن، ومنهم من قال: إن الفرد الخفي قائم بمقامِ المستدركِ عنه، أو المستثنى منه قيام السَّببِ مقام المسبَّبِ؛ إذ كون الفعلِ نوعاً آخر سببٌ لبعدِ السَّببِ لتبعيد شبهِهِ، والمعنى: إن شبه الاسمِ بالفعلِ لا يبعده عن الاسميةِ، وإن كان الفعلُ بعيداً عنِ الاسم، إلا أنه إلى آخره غافلاً هذا القائل عن أن صيرورةَ ما بعد إلا متمماً للفردِ الخفي، مبطلٌ لخفائه، **أقول**: معنى قوله: نوعاً آخرَ ليس ما صنعوا، فوقعوا أينما وقعوا، بل معناه مغايراً للحروفِ والخبرِ قولنا يبعده، لا غبار عليه بوجهٍ فافهم، ثم اعلم أن المسترَ في كان يجوزُ أن يعود إلى الشَّبهِ وإلى الفعلِ، وأن لا يحتمل الاستدراك والاستثناء، كما أشرنا إليه.

الناصية

(**قوله: وشبه الاسم بالفعل. . . إلخ**) نحو الإنسان يشبه البقر، ويشبه الشَّجر، يشبه البقر؛ لأنَّهما حَيْوانان، ويشبه الشَّجر؛ لأنهما نامِيان، وشَبَه الإنْسانِ بِالبَقَرِ أقرَب مِن شَبَهِهِ بِالشَّجر، وهكذا الاسم مع الفعل والحَرف، فالاسم يُشبه الفِعل؛ لأنهما يَصيرانِ ركْناً للْكلامِ، ويشبه الحَرفَ؛ لأنَّهما كَلِمَة، ولكن شبه الاسْم بِالفِعلِ أَقْرب مِن شَبَهِهِ بِالْحَرفِ، ولِهَذا شِباهَة واحِدَة مِنَ الحَرفِ تَدْخل في الاسْمِ توجِب صَيْرورةَ الاسْمِ مَبْنِياً كَالْحَرفِ، بِخِلافِ الفعل، فإنَّ صَيرورَةَ الاسْمِ كَالْفِعلِ حَتّى لا يَدْخله التنوينُ، ولا الجرُّ، ويَصير غَيرَ منصَرِفٍ - يَحتاج إلى شِباهَتَيْن - وفيه تأمّل. (شيرازي).

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا   وَالْمَعْنَوِيِّ في مَتَى وَفِي هُنَا

وفُهِمَ مِن حَصْرِ المُصنفِ عِلَّةَ البِناءِ في شِبْهِهِ الْحَرْفَ فَقَطْ؛ عَدَمُ اعْتِبارِ غَيْرِهِ، وسَبَقَهُ إلى ذلِكَ أَبُو الفَتْحِ، وغَيْرُهُ، وإنْ قيلَ: إنّه لا سَلَفَ لَهُ في ذلك (كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ) بِأَنْ يَكُونَ الاسْمُ مَوْضُوعاً ....

أبو طالب

(قوله: وفهم من حصر المصنف) قد عرفت وجهَ الحصرِ فيما ذكرنا آنفاً.

(قوله: كالشبه الوضعي) المراد بالوضعِ في قوله: الوضعي إما نوعٌ من معناه اللُّغوي، أي: تعينُ اللفظ وتشخصه، أو نوعٌ من معناه الاصطلاحي، أي: تعيين اللفظِ بإزاء المعنى لكن بحمله على معنى اسم مفعولٍ أي: الموضوع وهو اللفظ، والنِّسبة على الأول من باب نسبةِ الشَّبهِ إلى وجهه، وعلى الثَّاني من نسبته إلى المشبهِ به.

(قوله: كما هو الأصل... إلخ) المراد بالأصلِ القاعدةُ، وإنما كان قاعدة الحرفِ أن يوضعَ كذلك؛ لأن الحرفَ آلةٌ لملاحظةِ معنى أخويه، والآلة لكونها مقصودة بالغيرِ تنبغي أن تكون أصغر من صاحبها؛ لكونه مقصوداً بالذاتِ، وقوله: في وضعِ الحرفِ ظاهرٌ في المعنى الأول للوضع.

الناصية

(قوله: عَدَمُ اعْتِبار غيْره) أي: غير شبه الحرف، فإن بعضَ النُّحاة قالوا: إن شبهَ الاسم بالفعل أيضاً يؤثِّر في بناءِ الاسمِ.

(قوله: وسَبَقَهُ إلى ذَلِكَ) أي: إلى القولِ بانحصار شبهِ الحرفِ في تأثير بناءِ الاسمِ.

(قوله: كالشبه الوضعي) أي: الشَّكلي نسبة الشبه إلى الوضع نسبة له إلى وجهه.

فإن قلت: قال سيبويه: إذا سميت بباء اضرب، قلت: اب باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب، وقال غيره: قلت: رب بالإتيان بما قبل الحرفِ وبالإعراب، وهذا ينافي اقتضاء الشَّبه الوضعي للبناء. قلت: لا منافاة؛ لأن شرط تأثير هذا الشَّبه كونه بأصل وضع اللُّغةِ بخلافِ وضع التَّسمية؛ فإنه عارض فضعف عن تأثيرِ البناءِ، ولما كان التعبير بالوضعي منبهاً على شرطِ تأثيرِ هذا الشَّبه اختاره على التعبير باللَّفظي الأنسب في مقابلة المعنوي، ولعل الإتيان بهمزةِ الوصلِ أو بما قبلَ الحرفِ لتكون الكلمة ثنائيةً، فيكون لها نظير بحسبِ الظَّاهر في الإعراب بالحركات كيد، ودم، فاندفع ما نقله البعض عن الطَّبلاوي، وسكت عليه من استشكال الإتيانِ بالهمزة مع تحرُّك الآخرِ بحركاتِ الإعرابِ، وإنما قدَّم الوضعي مع إنكار كثيرين له تقديماً للحسيِّ، أو اهتماماً به لكونه في مظنة المنع (صبان).

(قوله: بأن يكُون الاسْمُ مَوْضُوعاً... إلخ) أي: ضابطه المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعاً (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا، (فالأول) وهو

عَلى حَرْفٍ واحِدٍ أوْ حَرْفَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

الموضوع على حرف واحد (كتاء قمت) أي: كالتاء من قمت (فإنها) في حال الكسرِ (شبيهة بنحو باء الجرِّ) مطلقاً (ولامه) مع الظَّاهرِ غير المستغاث (و) في حال الفتحِ شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفي حال الضَّمِّ شبيهة بنحو الله في القسم في لغة من ضمَّ الميم إذا لم تكن محذوفة من ايمن، ذكرها في (شرح الشذور) في الحروف المبنية على الضَّمِّ. (والثاني) وهو الموضوعُ على حرفينِ (كنا من قمنا فإنها) أي: فإن نا (شبيهةٌ بنحو قد وبل) وما ولا. وقال الشاطبي: نا في قوله: جئتنا موضوعة على حرفين، ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً، كما ولا، فإن شيئاً من الأسماءِ على هذا الوضع غير موجود، نصَّ عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين، وليس ثانيهما حرف لين، فليس ذلك من وضع الحرف المختصِّ به، ثمَّ قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على مَن اعتلَّ لبناء (كم) و(من) بأنهما موضوعان على حرفين، فأشبها هل وبل، ثمَّ قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختصِّ به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين، على حدِّ ما مثل به النَّاظم، فما أشار إليه النَّاظم هو التحقيق، ومن أطلق القول في الوضع على حرفين، وأثبت به شبه الحرف، فليس إطلاقه بسديد... إلخ. ثمَّ استشعر اعتراضاً بأن نحو أب وأخ على حرفين مع أنهما معربان، فأجاب بقوله: (وإنما أُعرب نحو أب وأخ لضعف الشَّبه بكونه عارضاً) بعد حذف لامهما (فإنَّ أصلَهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليلِ) قولهم في التثنية: (أبوانِ وأخوانِ) بردِّ المحذوفِ، والتثنية تردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، فثبت أنهما موضوعانِ على ثلاثةِ أحرفٍ، وأما أبان وأخان من غير ردٍّ فتثنية أبا وأخا بالقصر، كما سيأتي.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثةِ أحرفٍ كنَعَمْ وبَلَى. فالجوابُ أنَّ هذا الشَّبه مهجور؛ لأن أكثرَ الأسماء موضوعٌ على ثلاثةِ أحرفٍ، فيلزم أن يكون غالبُ الأسماءِ مبنياً، فإن قيل: نحن نجد بعضَ الأسماءِ الثلاثية مبنياً كنحن. فالجوابُ أن بناءَ نحو نحن ليس لهذا الشَّبه، بل لشبهٍ آخر يأتي في بناء المضمراتِ. (تصريح).

(**قوله: موضوعاً على حرف**) قدّر متعلق الجار خاصّاً، لأن محلَّ تقديره عاماً لم تقم قرينة على الخصوص، كما قاله اليمني، والقرينة هنا قائمة.

(**قوله: على حرف... إلخ**) بالتَّنوين والإضافة على حدِّ: قطع الله يدَ ورجلَ من قالها. (صبان).

(**قوله: أو حرفين**) قال اللّقاني: يرد عليه مع فإنها منصوبةٌ ظرفاً، أو حالاً، ويجاب بأنها مبنيةٌ على ظاهر مذهب سيبويه، أو بأنها محذوفة في اللَّام، وهي الألف المنقلبة عن ياءٍ، والإعراب مقدَّر

ـ كما هو الأصْلُ في وَضْعِ الحَرْفِ ـ كما (فِي اسْمَيْ جِئْتَنا) وهما: التّاءُ ونا، فإنّهما اسْمانِ،

أبو طالب

(قوله: وهما التاء ونا) في هذا التَّفسيرِ إشارتان: الأولى أن ضميرَ المتكلمِ مع الغيرِ المتصلِ إنما هو لفظنا لا النون فقط، بأن يكونَ الألفُ للفرقِ بينه وبين نونِ جمعِ الإناثِ، كما ذهب إليه بعض الثّانيةِ أن قوله: جئتنا، مشتملٌ على مثال نوعي الأصلِ كليهما.

الناصية

فيها إن أفردتْ، وظاهرٌ على ما قبلها إن أضيفتْ، وهذا مقتضى كلامِ ابن النّاظمِ، والمختار عند الرضي. اهـ. وأجاب في (الهمعِ) بأنها إنما أعربت؛ لأن الإضافةَ عارضتْ شبه الحرف كما قيل: في أي وقت وفيه بحث؛ لأن أياً لا تلزم الإضافةَ، والمعارض لشبهِ الحرف، إنما هو لزومها، فانظر حاشيَتَنا على الألفيةِ فإنها اشتملتْ هنا على أبحاثٍ نفيسةٍ (حمصي).

(قوله: كما هو الأصْلُ في وَضْعِ الحَرْفِ) في حاشية الدّشتي أن الأكثرَ في شكلِ الحروفِ أن تكونَ بحرفٍ واحدٍ كحروفِ القسمِ، أو حرفين كمن وفي. (دشتي).

(قوله: في وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعولِ، والإضافة بيانيةٌ، أي موضوع هو الحرف. قاله شيخنا السيد. (صبان).

(قوله: كما) ذكره لزيادةِ الإيضاحِ لا لما قيلَ من أنه لو لَمْ يذكرْه لم يصحَّ التمثيل؛ لأنَّ المراد حينئذٍ لفظ جئتنا، والذي يُراد لفظه علم كما سلف، فتكونُ التاءُ ونا فيه كالزّاي من زيدٍ لا اسمين؛ لأنَّ المرادَ اسما مسمَّى جئتنا التي نطق بها المصنِّف، وهو جئتنا المستعمل في معناه، كما في قولك: جئتنا يا زيد، والتاء ونا فيه اسمانِ لا نفسُ جئتنا التي نطق بها المصنِّف حتى يلزم ما ذكر على أن إرادةَ لفظِ جئتنا ثابتةٌ، مع تقديرِ القولِ أيضاً، فلو تمَّ ما قيل لم يخلص منه تقدير القول، فتأمل. (صبان).

(قوله: في اسمي جئتنا) الإضافة على معنى مِنْ واشتراطِ صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضافِ في الإضافة التي على معنى من فيما إذا كان المضافُ إليه جنساً للمضافِ. أفاده الرّوداني. (صبان).

(قوله: في اسمي جئتنا) بإضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصودَ لفظُه، ولا يرد أن التاء ونا حينئذٍ بمنزلةِ الزاي من زيدٍ لا اسمانٍ؛ لأن المرادَ في اسمي مسمَّى هذا اللّفظ، وهو جئتنا المستعمل في معناه. (خضري).

(قوله: وهما التاء ونا) إذ الأوّل على حرفٍ، والثّاني على حرفين، فشابَهَ الأوّل الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن. والأصل في وضع الحروف أن تكونَ على حرفٍ أو حرفي هجاءٍ، وما وضع على أكثرَ فعلى خلاف الأصل. وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثةٍ فصاعداً، فما وضع على أقلَّ منها فقد شابَهَ الحرفَ في وضعِهِ، واستحقَّ البناءَ. (صبان).

وبُنِيا لِشِبْهِهِما الحَرْفَ فِيما هُوَ الأَصْلُ أَنْ يُوضَعَ الحَرْفُ عَلَيه، ونحو: يَدٍ، ودَمٍ، أَصْلُهُ ثَلاثَة

أبو طالب

(قوله: فيما هو الأصل أن يوضع) عليه الموصول عبارة عن الوضعِ، والضَّميرُ المرفوعُ والمجرورُ للموصولِ، والمستترُ للحرفِ.

(قوله: ونحو يد، ودم... إلخ). هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ يمكن تقديره بوجهين: الأول: أن الوضع على الحرفينِ في الاسمِ لو كان علةً للبناءِ، لوجب أن يكون كلُّ اسمٍ كان كذلك مبنياً، والثّاني: باطلٌ؛ لأن نحو يد ودم موضوع على الحرفين، لو كان أصلاً في الحَرف فقط، كما هو مقتضى بناء ما يشبه الحرفَ في ذلك، لوجبَ أن لا يوجدَ في الأسماءِ المعربةِ، والثاني باطل لوجودِ نحو يد ودم، والجواب على التَّقريرين؛ أن ما يكونُ علةً للبناءِ وأصلاً في الحرفِ هو الوضعُ على الحرفينِ لا الكون على الحرفينِ مطلقاً، ونحو يد ودم موضوع على ثلاثة أحرفٍ، ثم حذف منه حرف وبقي على حرفين.

ثم إن هذا الجوابَ يكشفُ الحجابَ عن وجهِ كلا السُّؤالين (مطلوب)، سواء كان بناؤهما على حملِ الوضعِ على الحرفينِ على كونِ الحرفين، أو على توهُّم كونِ نحو المثالين موضوعاً على الحرفين، والمرادُ بنحوِ المثالين ما حذف فاؤه، أو عينه، أو لامه، من غير عوض، مع صيرورةِ الأخير منسياً، وإنما خصَّ بذلك مخرجاً للمعوض عنه، والمنوي إما على بناءِ السُّؤالين على التوهم فظاهر؛ إذ لا مجال للتوهم فيهما، وإما على بنائهما على الحملِ المذكور؛ فلأن الكون على الحرفينِ فيما ذكره أظهر منه فيهما.

الناصية

(قوله: نحو يد ودم... إلخ) جَوَابُ إشْكالٍ مقدَّرٍ هو (كيفَ تقولون بأنَّ الوضعَ عَلى حرفٍ، وحرفين مِن خَصائِصِ الحروفِ مَعَ أنَّ (يد) و(دم) اسْمانِ، وكل مِنهما حَرفانِ فَقَط؟) والجَوابُ: أنّ أصلهما ثَلاثةٌ (يَدَي) و(دَمَي) حُذِفَ الحرفُ الثالِثُ مِنهما.

وفي (حاشية الصبان) حاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاةً لأصله، كما راعوه في التَّصغيرِ والنَّسَبِ، فأعادوا الياء مع قلبها واواً في النَّسبِ على ما سيأتي، فقالوا في التصغير: يُدَيَّة ودُمَيّ، وفي النسب يدويّ ودمويّ، وكذا راعوه في التثنيةِ على شذوذٍ، فقد جاء شذوذاً يديان ودميان ودموان، قاله السيوطي في (جمع الجوامع). قال البعض: قد يقال: حكمةُ عدمِ مراعاتهم الأصلَ في التثنية، أي: على اللغة غير الشّاذة أنه لما طالتِ الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثِّقل، ولغة العرب مبنية على التَّخفيف ما أمكن. اهـ. وهذا غير صحيح؛ لوجود الطول بحرفين في النَّسب إلى يدٍ ودمٍ؛ لأن ياء النَّسب بحرفين، وفي تصغير يدٍ؛ لأن المؤنَّث بلا تاء إذا صغِّر لحقته التاء، كما سيأتي، مع أنهم أعادوا الياءَ فيهما، فلعل ترك إعادتها في التَّثنية على اللُّغة الكثيرةِ للتَّخفيف؛ لأن استعمالَ تثنيةِ يدٍ ودمٍ أكثر من استعمال تصغيرِهما ونسبهما إليه، فتنبه. (صبان).

(وَ) كالشَّبَهِ (الْمَعْنَوِيِّ) بِأَنْ يَكُونَ الاسْمُ مُتَضَمِّناً مَعنىً مِن مَعاني الحُرُوفِ، ....

أبو طالب

(**قوله: وكالشبه المعنوي**) قدر الموصوف؛ لئلا يتوهم أن الشبهَ المدني هو مجموع اللفظي والمعنوي، لا كل واحدٍ منهما.

(**قوله: متضمناً معنى... إلخ**) هذا الشَّبه مما يوجب بناء الضَّمائر، وأسماء الإشارة، بناء على ما هو التَّحقيق فيهما من عمومِ الوضعِ، وخصوصِ الموضوعِ له. وبيانُ ذلك أنكَ إذا قلت: أنا مثلاً لكن لا على سبيلِ الحكاية، فمفهوم قولِك: أنا، وهو ذاتك المتصفةُ بتكلمكَ بلفظِ أنا، هذا مما وضع له لفظ أنا، ولا شكَّ أن جزءَ هذا المفهومِ، وهو تكلمك بلفظِ أنا، هذا معنىً حرفي ملحوظٌ لذاتك في ذاتك، ولفظ أنا يدل عليه تضمناً فأشبه أنا، باعتبار معناه التَّضمني معنى الحرفي المطابقي في الاشتمالِ على الاحتياج إلى الغيرِ، وعدم الاستقلالِ، لكن ذلك الغير خارجٌ عن مفهوم الحرفِ، داخلٌ في مفهوم أنا، فمعنى المطابقي في الحرفِ محتاجٌ إلى الغيرِ، وفي أنا مستقلٌّ. ولهذا لم يكن أنا وأمثاله حرفاً، بل أسماء شبيهة بالحرفِ، وقس عليه أنت، وهو، وهذا، وأما على ما هو خلاف التَّحقيقِ فيهما من عمومِ الوضعِ والموضوعِ له، وخصوصِ المستعملِ فيه فمعنى الحرفِ جزءٌ لمعنى أنا الذي يستعمل فيه، لا ما وضع له، فشبهه مثلاً بالحرفِ من حيث المعنى الحرفي من الشبه المعنوي على الأولِ، والافتقار على الثاني، وسيجيء الفرقُ بينهما على ما هو التّحقيقُ.

الناصية

(**قوله: أَصْلُهُ ثَلاثَة**) أي: ثلاثةُ حروفٍ فأصل يد يدي، ولهذا تجمع على أيدي، وأصل دم دمو، فإن جمعه دماء، وهو في الأصلِ دماو، قلبت الواو بالهمزة؛ لوقوعها بعد الألفِ الزَّائدة، كما في الرَّجاء. (دشتي).

(**قوله: مُتَضَمِّناً معنى**) أي: زيادة على معناه الأصلي الموضوع له أولاً، وبالذات، ولكون وضعه له أولاً وبالذات، ووضعه لمعنى الحرف ثانياً، وبالعرض جعل اسماً، ولم يجعل حرفاً، ولذا قال: تضمن، ولم يقل: وضع لئلا يتوهم منه الوضعُ الأولي، وإنما راعينا تضمُّنه معنى الحرفِ فبنيناه وَفاءً بحق المبني الثانوي أيضاً. والحاصل أنا راعينا ما وضع له أولاً، فجعلناه اسماً، وما وضع له ثانياً، فبنيناه وفاء بحق المعنيين. (صبان).

(**قوله: من معاني الحروف**) أي: من المعاني التي حقها أن تؤدَّى بالحروف وهي النِّسب الجزئية الغير المستقلةِ بالمفهوميةِ على ما اختاره العضد، والسيد الجرجاني، ونقله شيخنا السَّيد في باب النَّكرة والمعرفة، عن الشَّاطبي عن جميع النُّحاةِ إلا أبا حيّان من أن معاني الحروف جزئيات وضعاً واستعمالاً، فعلى هذا يكون المتبادر من عبارة الشُّراح أن المعنى الذي تضمَّنه الاسمُ المبني النسبة الجزئية. وقال الروداني: المراد بالمعنى هنا متعلَّق المعنى، لا النِّسبة الجزئية؛ التي حقَّق السيد أنها معنى الحرف. اهـ. والظَّاهر أن مرادَه بمتعلَّق المعنى كله كما في فن البيان، ولعلَّ وجه ما

سَواءٌ وُضِعَ لِذلِكَ المَعنى حَرفٌ أم لا، فالأوّل كَما (في مَتى) فإِنَّها اِسْمٌ، وبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها مَعنى إنِ الشَّرْطِيَّة، أَوْ هَمْزَةِ الاستِفهامِ (وَ) الثّاني كَما (في هُنا) فإِنَّها اِسمٌ، وبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها

أبو طالب

(قوله: سواء وضع... إلخ) إشارةٌ إلى فائدة إيرادِ المصنفِ هاهنا مثالين دون واحدٍ، وإلى عدم مدخليةِ لفظِ الحرفِ في هذا الشَّبهِ.

الناصية

ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم: تضمنت من الاستفهامية الاستفهام، والشرطية الشرط وغير ذلك. (صبان).

(قوله: سواء وضع... إلخ) تعميم في قوله: أن يكون الاسم متضمناً معنى... إلخ (قوله: فالأوَّلُ) أي: الذي وُضِعَ لذلك المعنى حرف.

(قوله: كما في مَتى) فإنها تستعمل شرطاً فتجزم فعلَيْنِ (نحو متى تقمْ أقمْ وهي حينئذٍ) أي حين إذا استعملت شرطاً (شبيهة في) تأديةِ (المعنى) وهو تعليقُ الجوابِ على الشَّرط (بأن الشَّرطية) نحو: إن تقمْ أقمْ (وتستعمل أيضاً استفهاماً) فلا تعمل شيئاً (نحو: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: ٢١٤] وهي حينئذٍ) أيّ حين إذا استعملتْ استفهاماً (شبيهة في) تأديةِ (المعنى) وهو طلبُ الفهم (بهمزةِ الاستفهامِ) في طلب التَّصوّر، ولما كان هنا مظنة سؤالٍ، وهو أن يقال: أيُّ الشَّرطية، وأيُّ الاستفهامية أشبها الحرف، ومع ذلك فهما معربان فأشار على جوابه بقوله: (وإنما أعربت أيُّ الشَّرطية في نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلۡأَجَلَيۡنِ قَضَيۡتُ فَلَا عُدۡوَٰنَ عَلَيَّۖ﴾ [القصص: ٢٨] فأي اسم شرطٍ جازم منصوب على المفعولية بـ (قضيتُ) وقدمت؛ لأن لها الصَّدر، وما صلة، والأجلين مضاف إليهما، وجملة فلا عدوان عليَّ جوابها، (و) أي الاستفهامية نحو ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ﴾ [الأنعام: ٨١] فأي اسم استفهام مبتدأ، والفريقين مضاف إليهما، وأحق خبر المبتدأ (لضعفِ الشَّبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للإضافةِ) إلى المفرد وفي بعض النُّسخ: لملازمتها بالإفراد والمراد الملازمة أي في الشَّرطِ والاستفهامِ للإضافةِ (التي هي من خصائص الأسماء). (تصريح).

(قوله: وَ الثّاني... إلخ) أي: والثاني وهو الاسم الذي تضمَّن معنى ولم يوضع له حرف (نحو: هنا) من أسماءِ الإشارةِ للمكان، (فإنها متضمنة لمعنى الإشارة) أي: لمعنىً هو الإشارة فالإضافة بيانية، كشجر أراك، (وهذا المعنى) الذي هو الإشارة (لم تضع العربُ له حرفاً) يدل عليه، (ولكنه من المعاني التي من حقِّها أن تؤدَّى بالحروف؛ لأنه) أي: معنى الإشارة (كالخطابِ) الموضوعِ له الكافُ المسماة بكافِ الخطابِ، (و) مثل (التَّنبيه) الموضوع له ها المسماة بها التَّنبيه بالقصر (فهنا) لتَضمُّنِها معنى الإشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي: لفظ هنا (لمعنى الحرفِ الذي كان يستحقُّ الوضعَ) لتؤدَّى به الإشارة، وعَدَلَ عن قولِ أكثرهم؛ لأنه كالتمني والترجي إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان

مَعنى الإشارَةِ؛ الّذي كانَ مِن حَقِّهِ أنْ يُوْضَعَ لَهُ حَرْفٌ؛ لِأنَّهُ كَالْخِطابِ.

وإنَّما أُعْرِبَ ذانِ وتانِ لِأنّ شَبَهَ الحَرْفِ عارَضَهُ ما يَقْتَضي الإعْرابَ، ....

أبو طالب

(قوله: معنى الإشارة) أي: الإشارةُ الخاصةُ الآلية **(قوله: وإنما أعرب... إلخ)** ذهب ابن الحاجب وجماعة إلى بناء تثنية أسماءِ الإشارةِ والموصولاتِ، قالوا: إن لكل من ذي الألف وذي الياء منها وضعاً على حدة.

الناصية

الإشارة في بعضِ المواضع نحو: هذاك فوضعوا للتَّنبيه ها وللخطاب الكاف، وتركوا الإشارةَ بلا حرف، فكانت تستحقُّ أن يوضعَ لها حرفٌ كما وضع لما قبلها، ولما بعدها. (تصريح).

(قوله: الذي كان من حقه... إلخ) فما فعلوا قال يس: نوزع فيه بأنهم قد صرَّحوا بأن اللّام العهدية يشار بها إلى معهودٍ ذهناً أو خارجاً، وهي حرف فقد وضعوا للإشارة حرفاً. اهـ. وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوا لها حرفاً الإشارة الحسِّية، وهي ما كانتْ بشيء من المحسوساتِ كاليدِ والرَّأسِ، والإشارةِ بأل ليست كذلك، هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في (نكت) السيوطي أن هنا بُنيت لتضمُّنِها معنى أل كأمس، وعلى هذا فقد تضمَّنت معنى حرفٍ موجودٍ. (صبان).

(قوله: أن يوضع... إلخ) لكونه نسبة مخصوصة بين المشيرِ والمشار إليه، كما أن الخطاب مثلاً نسبة مخصوصة بين المخاطَب والمخاطِب، والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبِّه والمنبَّه. (صبان).

(قوله: أنْ يُوضَعَ لَهُ حَرْف) فإنَّ المعنى الحرفي ما لا وجود له في الخارج، كالابتدائيةِ، والانتهائيّة، المفهومتين من كلمتي من وإلى، فمثلاً في قولنا: سرتُ من البصرةِ إلى الكوفة، الموجود في الخارج هو البصرة، والكوفة، والسائر والسير، وأما الابتدائيّة المفهومة بمن، والانتهائيّة المفهومة من إلى فلا عينَ لهما في الخارجِ ولا أثرَ، وإنما هما من عالمِ الاعتبارِ والتَّصوُّر.

إذا عرفت هذا فالإشارة من هذا القبيل من المعاني إلّا أنّها لَمْ يوضع لها حرفٌ مثلَ الابتداء الموضوع له من مثلاً، وأما أسماءُ الإشارة فلمْ توضعْ للإشارة، وإنما وضعتْ للمشارِ إليه مع قيدِ الإشارة، كما يأتي في موضعه. (دشتي).

(قوله: لأنَّهُ كَالْخِطاب) الذي وضع له الكافُ نحو ذاك؛ إذ الكافُ هنا حرفُ خطابٍ، وليست بضميرٍ. (دشتي).

(قوله: كالخطاب) والتَّنبيهِ **(قوله: وإنما أعرب ذان وتان)** مع أنَّ لهما مَعنى الإشارة الّذي هو مَعنى حَرفِي. وعلامة إعرابهما تغيرهما في حالتي الرَّفعِ، والنَّصبِ، والجرِّ، في الرَّفع (ذان وتانِ) وفي النَّصبِ، والجرِّ (ذَيْنِ وتينِ). (شيرازي).

(قوله: وإنما أعرب ذان وتان) من أسماء الإشارة (مع تضمُّنهما لمعنى الإشارةِ) لضعفِ الشَّبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائصِ الأسماءِ. (تصريح).

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

وهو التَّثْنِيَةُ الَّتي هي مِن خَصائِصِ الأسْماءِ.

(وَ) كَالشَّبَهِ الاِسْتِعماليِّ؛ بِأنْ يَلْزَمَ طَرِيقَةً مِن طَرائِقِ الحُرُوفِ ....

أبو طالب

(قوله: وهو التثنية... إلخ) أي: دخول علامةِ التثنيةِ لا نفس الاثنينية، وهكذا المرادُ من الجميعِ حيث حكم بأنه من خصائص الأسماءِ، فلا يلزم أن يكون مثل من وما إذا استعمل في غيرِ المفردِ معرباً، وأما المفرد فيعم الأسماء وغيرها بحسب المعنى، لكن لم يطلق على غيرها لانحصاره به، فلا فائدة معتدّاً بها في الإطلاقِ المذكور.

(قوله: وكالشَّبه الاستعمالي) هذا إشارةٌ إلى أن النِّيابةَ والافتقارَ قسمانِ لقسيم الوضعي والمعنوي، لا قسيمان لهما، والمرادُ بالشَّبهِ الاستعمالي استعمالُ الاسمِ على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها أصالةً دون الأسماء، وعبر عن ذلك بقوله: بأن يلزم... إلخ.

الناصية

(قوله: وهو التثنية... إلخ) أي: صورة التَّثنية اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التَّثنية حقيقيةٌ، ومن قال بالبناءِ لاشتراطه في إعراب التثنية إعراب المفردِ وقبوله التَّنكير، وهو الأصح حكم بأنها صورية؛ لأن مفردَ ما ذكر مبنيٌّ لا يقبلُ التَّنكير. (صبان).

(قوله: وكالشَّبه الاستعمالي) الضَّمير يعود إلى معلومٍ من السِّياق أي: يسمَّى الشَّبه في النيابة بلا تأثر الشَّبه الاستعمالي، ومثله يقال في قوله: ويسمَّى الشبه الافتقاري. (صبان).

(قوله: وَكَالشَّبَهِ الاسْتِعمالِيِّ) وهو أنْ يستعملَ الاسمُ استعمالَ الحروفِ، وهو المراد بقول النظم:

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلَا

(وضابطه) المنطبقُ على جزئياته (أنْ يَلزم الاسم طريقةً من طرائقِ الحروفِ) الدَّالة على المعاني (كأن ينوب) الاسم (عن الفعل) في معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثّر فيه) لفظاً، أو محلاً، فأما قولُ زهيرٍ:

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

فمن الإسنادِ إلى اللَّفظ، أي: إذا دعيت هذه الكلمة، وقوله: فيؤثِّرَ بالنَّصب جواب النفي المنصب على الدخول، الناشئ عنه التأثير، يفهم منه أنَّ العامل قدْ يدخل أولاً فيؤثِّر مع أنَّ العواملَ اللَّفظيةَ لا تدخلُ على أسماءِ الأفعالِ باتفاقٍ كما صرح الموضِّح به في باب الإضافةِ، فلو اقتصر على نفي الدُّخول كما فعل في المشبَّه به الآتي لكفاه، ولكنَّه حاول شرحَ قولِ النظم بلا تأثُّر الذي لو حذف، وجعل الألف في قوله أصلاً ضميرَ تثنيةٍ عائداً على النيابة، والافتقار، أو للإطلاق والحذف من الأول؛

(كَنِيابَةٍ) لَهُ (عَنِ الْفِعْلِ) في العَمَلِ (بِلا) حُصُول (تَأَثُّرٍ) ....

أبو طالب

(قوله: له) أي: لا للحروفِ؛ لأن المرادَ وصفُ المشبَّهِ لا وصف المشبَّهِ به.

(قوله: في العمل) أي: لا في المعنى ولا في غيره، ولا يكفي هذا القدر للبناءِ، بل لا بدَّ أن يضمَّ إليه عدمُ التَّأثرِ، وإلا لزم بناء المصادرِ النائبةِ عن الأفعالِ وشبهها في العمل مع أنها معربةٌ.

(قوله: بلا حصول تأثر) تقديرُ لفظِ الحصول إبرازٌ لمتعلقِ قوله فيه؛ لئلا يتوهم تعلقه بالتَّأثرِ أقول: لا يبعد أنه أراد بلا حصولِ التأثر لا وجوده في المعنى، فأشار بتقديرِ لفظِ الحصولِ إلى أن جزءَ علةِ بناءِ أسماءِ الأفعالِ إنما هو لا وجود التأثر في المعنى، أي: الذي هو معلولٌ لذاتِ المعنى، لا ما هو المتبادرُ من اللّاتأثر، وهو لا ظهوره، أي: لا وجوده في اللفظِ الذي هو معلولٌ

الناصية

لدلالة الثاني عليه، والأصل كنيابة أصِّلت، وافتقار أصِّل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعضِ الشيوخِ. حيث قال: وهذا يعني بلا تأثُّر لا محصول له، فإن تقديره من شرطِ بناءِ اسم الفعل أن لا يكون العامر مؤثِّراً في لفظِهِ، وهذا هو نتيجة وجوب البناءِ لا شرطه، ولا سببه، فحاصل المعنى على هذا من شرطِ بناءِ اسم الفعلِ أن لا يكون معرباً، وهذا محالٌ. انتهى. ولما ورد المصدر النائب عن فعله؛ لأن نيابته عن الفعل عارضةٌ في بعضِ التَّراكيبِ كما صرَّحوا به بخلافِ اسم الفعل، فإنَّ نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات، ومنزله منزلة المتأصِّلةِ في المنقولات، وهذا هو السر في بناء اسم الفعلِ، وإعراب المصدرِ النائبِ عن فعله، مع أن كلاً منهما نائبٌ عن الفعل، وإلا فما الفرقُ، فليتأمل. (تصريح).

(قوله: وكنيابة) أي: وكشبه نيابة، أي: شبه في نيابة، كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعي، ومثله يقال في قوله: وكافتقار أصِّلا.

(قوله: له) أي: للاسم عن الفعل، فإن أسماءَ الأفعالِ معناها معنى الفعلِ، وتعمل مثلَ الفعلِ، فترفعُ الفاعلَ، وتنصبُ المفعولَ، فلهذا كان عملها نيابيّاً. (دشتي).

(قوله: في العمل) زاد في (التصريح).

(قوله: بلا حُصُول تأثر) التأثُّر قبولُ الأثرِ الذي هو الإعراب، فالمعنى يُبنى الاسم لشبهِهِ الحرف في مجموعِ شيئين: النِّيابة وعدم قبول الإعراب، بحسب وضعه، ومعناه، بأن يأبى وضعه ومعناه الإعراب، وبقولنا: بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنِّف ما أوردوه عليه منْ أنَّ التأثُّر قبولُ الأثرِ الذي هو الإعراب، فكأنه قال: يُبنى الاسم لعدم قبوله الإعراب، وهو غير مستقيم لما فيه من التَّهافت؛ ولأن عدمَ التأثُّر مسببٌ عن البناء، فهو متأخِّر عنه، وجعله سبباً له يقتضي تقدُّمَه، وهذا تنافٍ. وأجيب أيضاً بأن المرادَ بعدمِ التأثرِ سببه، وهو عدم تسلُّطِ العاملِ عليه، ونظر فيه بأن عدم تسلُّط العاملِ فرعُ البناءِ، فهو متأخِّر عنه، فلا يصلح سبباً له لتقدُّم السَّبب، ولكَ أن تمنعَ الفرعية. فتأمل.

فيهِ بِعامِلٍ كما في أسْماءِ الأفعالِ، ....

أبو طالب

للبناءِ؛ ليدفع بتلك الإشارةِ دوراً، بما يتوهم لزومه من المتبادر في هذا المقام، من كون الشَّيءِ جزءَ علةٍ ومعلولاً لشيءٍ واحدٍ، فتأمل فإنه دقيقٌ جداً. فإن قلت: لا حاجة في بناءِ أسماءِ الأفعالِ إلى القولِ بالشَّبهِ بالحرفِ، بل عدم مقتضى الإعرابِ الذي هو المعمولية كاف لبنائها، ولو سلم الاحتياج إلى ذلك، فلا حاجة إلى انضمامِ العامليةِ إليها، بل هي بنفسِ اللامعموليةِ تشبه مطلقَ الحروفِ، وبذلك تستحقُّ البناءَ، فالجوابُ عنِ الأولِ أنَّ عدمَ مقتضى الإعرابِ سببٌ لعدمِ الإعرابِ بحسبِ ذواتها لا مطلقاً؛ لجواز أن يحصل إعرابها لأمرٍ عارضٍ كالحملِ على أكثرِ أفرادِ أنواعها، كالمضارعِ المعربِ لعارضٍ هو الشَّبهُ بالاسمِ، وعن الثَّاني بأن اللامعمولية فقط، وإن كانت من خصائصِ الحروفِ، لكن المركب منها ومن العاملية الذي هو أقوى منها أيضاً من خصائص بعضِ أنواعها، واعتبار الأقوى أولى، وأما الجوابُ بأن اللامعمولية أمرٌ عدمي، لا يصلح أن يصير سبباً لأمرٍ وجودي، ففيه ما فيه.

(**قوله: بعامل**) هذا القيدُ لإدخالِ نحو: هيهات ممَّا يتغيَّر لا بعامل.

الناصية

فإن قلت: وجه الشَّبه ينبغي أن يكونَ في المشبَّه به أصلاً، وهل وجه الشَّبه هنا، وهو مجموع النيابة عنِ الفعل، وعدم التأثُّر بالعاملِ أصل في الحرف؟ قلت: لا شكَّ أنَّ عدم التأثُّر بالعاملِ أصلٌ في الحرف دون الاسم؛ لأن الأصلَ في الاسم الإعراب، فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل في كلٍّ من الاسم والحرف، لا في الحرف فقط، تكون أصالة وجه الشبه بالمشبه به باعتبار أحد جزأي وجه الشَّبه، وهو عدم التَّأثر، هكذا ينبغي تقرير السُّؤال والجواب، ومنه يعرف ما في صنيع البعض.

(**فائدة**) قال الشيخ خالد: بلا تأثُّر متعلِّق بمحذوفٍ نعتٍ لنيابة، ولا هنا اسم بمعنى غير نُقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لكونها على صورةِ الحرفِ، وتأثُّر مصدر حذف متعلَّقه، والتقدير: وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل. اهـ. أقول: لم قيل: بنقل إعرابٍ لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر مع أن ذلكَ خلافُ الظَّاهر، وَلِمَ لَمْ يقل: بأن لا معربة محلاً أو تقديراً، وأنها مضافة إلى تأثرٍ، وأن جرَّ تأثر إعراب له، لا للا إلا أنْ يستأنسَ؛ لما مرَّ بالقياسِ على نقلِ إعرابِ إلا بمعنى غير إلى ما بعدها، كما في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فتأمل. (صبان).

(**قوله: كما في أسماء الأفعال**) فكلها مبنية للشَّبه الاستعمالي، وفتحة، نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعلِ، خلافاً لابن خروف في جعله معرباً بالفتحة، منصوباً بما ناب عنه، كنصبِ المصدرِ. (صبان).

(**قوله: كما في أسماء الأفعال**) (أي: كهيهات وصه وأوه) من أسماء الأفعال، (**فإنها**) أي: فإن

فإنَّها عامِلَةٌ، غيرُ مَعْمُولَةٍ عَلى الأَرْجَحِ ....

أبو طالب

(قوله: على الأرجح) احتراز عن المذهبِ الرَّاجحِ القائلِ بأنها أسماءٌ لمعاني الأفعالِ، ومحلها رفعٌ على الابتداء، وعن المذهبِ المرجوحِ القائلِ بأنها أسماءٌ للمصادرِ النائبةِ عنِ الأفعالِ، ومحلها نصبٌ على المصدريةِ، وأما المذهبُ الأرجحُ فهو أنها أسماءٌ لألفاظِ الأفعالِ، ولا محلَّ لها من الإعرابِ، وفيها مذهبٌ آخرُ هو القول بأنها أفعال، وهو في غاية الضعفِ.

الناصية

هيهات وصه وأوه (نائبة عن بَعُد) بضمِّ العين (واسكتْ وأتوجعُ) على طريق اللَّف والنَّشر على التَّرتيب، فهيهات نائبةٌ عن فعل ماضٍ، وهو بَعُد، وصه نائبة عن فعل أمر، وهو اسكت، وأوه نائبة عن فعلٍ مضارع، وهو أتوجع، (ولا يصحُّ أن يدخلَ عليها شيء من العواملِ) اللَّفظية والمعنوية (فتتأثَّر به) على القولِ الصَّحيح من أنها لا محل لها من الإعراب، وقد بسطت الخلافَ في ذلك في باب اسمِ الفعلِ (فأشبهت) من الحرفِ (ليت ولعل مثلاً ألا ترى أنهما نائبان) عن الفعل فليتَ نائبةٌ (عن أتمنى) ولعل نائبة عن (أترجَّى، ولا يدخل عليهما عامل) أصلاً، فضلاً عن أن يتأثَّرا به، (واحترز) النَّاظم (بانتفاءِ التأثُّر من المصدرِ النائب عن فعلِهِ نحو: ضرباً في قولك: ضرباً زيداً، فإنه) أي: ضرباً (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أي: مع كونه نائباً عن الفعل (معرب؛ وذلك لأنه) منصوبٌ بالفعل المحذوفِ وجوباً، والتقدير: اضرب ضرباً كما أنه إذا ناب عن أن والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثِّر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد) وفي النصب (كرهت ضربَ عمرٍو) وفي الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل: إن التمثيل غير مطابق للحكم. (تصريح).

(قوله: فإنَّها عامِلَة غير مَعْمولَة) أي: لعدم دخول عامل عليها أصلاً، أي: إذا كان مستعملاً في معناها لإيهام ما عبر به أن العاملَ قد يدخل عليها ولا يعمل، مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقاً، وأما قول زهيرٍ:

وَلَـنِـعْـمَ حَـشْـوُ الـدِّرع أنْـتَ إذَا ... دُعِـيْـتَ نَـزَالِ وَلُـجَّ فـي الـذُّعْـرِ

حيث جعل نزالِ نائبَ فاعلِ دُعِيْتَ فلقصد لفظه، أي: دعيت هذه الكلمة، وهي تقال عند طلبِ النُّزولِ للحروبِ.

(قوله: عَلَى الأَرْجَحِ) للقول بأنها قد تقع معمولةً، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]، فقالوا: إن (رويداً) منصوبٌ بأمهلهم، مع أنه اسمُ فعلٍ، وأجيب عنهم: بأنه مصدر لا اسم فعل، وأصله إرواداً حذف منه الهمزة والألف، وصغر بعد ذلك فصار رويداً. (دشتي).

(قوله: على الأرجح) مقابله أنها مبتدأٌ أغنى فاعلها عن الخبر كمالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوباً موافق لها في المعنى بناء على أنها موضوعة للحدث، كمالجماعة منهم المازني، وانظر ما علَّة البناءِ على هذين القولين. (صبان).

(وَكَافْتِقارٍ) لَهُ إلى الجُملَةِ إنْ (أُصِّلا) ....

أبو طالب

(**قوله: وكافتقار له**) أي: للاسمِ والفرقِ بين الافتقارِ في الشَّبهِ المعنويِّ والافتقاريِّ، أن المفتقر في الأولِ هو المعنى الآلي، وفي الثاني المعنى الغير الآلي، والمفتقر إليه داخلٌ في مفهوم اللفظ الأول وخارجٌ عنه على الثاني.

(**قوله: إلى الجملة**) أي: مطلقاً حقيقةً أو حكماً، فيشتملُ افتقار (أل) الموصولةِ إلى الصِّلةِ أيضاً، والتقييدُ بالجملةِ للاحترازِ عنِ الافتقارِ إلى المفردِ، كما في الجهاتِ وشبهها، فإنه ليسَ موجباً للبناءِ على مذهبِهِ وفاقاً للأخفشِ، فإنها معربةٌ مطلقاً عندهما، وسيأتي ما يشعرُ بذلك في بابِ الإضافةِ، ولما لم يقف بعضُ المحشين على ما ذكرنا في هذا المقام، اعترض على الشارح بأن هذا التقييدَ محلٌّ لبناءِ الجهات ونحوها.

الناصية

(**قوله: على الأرجح**) من أن أسماءَ الأفعالِ لا محل لها من الإعراب، كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل مثلاً؛ ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنَّى وأترجَّى، ولا يدخل عليهما عامل. هذا وفي شرح الشِّيرازي: الفِعل يصيرُ عامِلاً ومعمولاً، مِثل (لَم يَضرِبْ زيدٌ) فـ (يضرب) معمول لـ (لَمْ) وعامِل في (زيدٍ)، أمَّا الحَرفُ فهو يَعمَل فقط ولا يَصير مَعمولاً، فَلَوْ كَانَتْ كَلِمَة نائبَة عنِ الفعلِ في العملِ، ولكنَّها لا تَقَع معمولاً لشيءٍ أبداً، صارَتْ كالْحرفِ، وبنِيتْ لِشبهها بِالْحَرْفِ كأسْماءِ الأفعالِ كـ (صَهْ) حيثُ إنَّها رفعتْ فاعِلاً مُستَتِراً فيها، تقديره (أَنْتَ) ولكِنها لا تصِير معمولاً لِشَيءٍ.

(**قوله: وَكَافْتِقَار أصلاً**) ويسمَّى الشَّبه الافتقاري، وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أي: لازماً كالحرف، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية. (صبان).

(**قوله: إلى الجملة**) أي: أو ما قام مقامها كالوصفِ في أل الموصولة، أو عوض عنها كالتنوين في إذ. اهـ. (دنوشري). ولعله أخذ التَّقييد بالجملة من جعلِ تنوينِ افتقار للتَّعظيم، وهو أولى من جعل شيخنا إياه للتَّنويع؛ لأن النوع كما يتحقَّق بالافتقار إلى الجملة يتحقَّق بغيره.

ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائماً إلى الجملة، أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر؛ لأنه قد ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيداً، أي: قلت هذا اللَّفظ، والمفرد الواقع على مفرد كقلت كلمةً إذا كنت تلفظت بزيد مثلاً، وقد ينزل منزلة الفعل اللَّازم فلا ينصب شيئاً. هكذا ينبغي تقرير المقام، ومنه يعلم ما في كلام البعض. (صبان).

(**قوله: أصلا**) ألفه للإطلاق، ولو جعلها ضمير تثنية عائداً على نيابةٍ وافتقارٍ لصلح، واستغنى عن قوله: بلا تأثر المسوق لإخراج المصدرِ النائبِ عن فعله؛ لأن نيابتَه عنه عارضةٌ في بعضِ التَّراكيبِ بخلافِ اسم الفعل، فإن نيابته عنه متأصّلة حقيقة في المرتجلِ كآمين، وتنزيلاً في المنقول كوراءك. (صبان). (**قوله: أصلاً**) أي: إن كان الافتقار أصليّاً وذاتيّاً لا عرضيّاً.

كما في المَوْصُولاتِ، بِخِلافِ افتِقارِهِ إلى مُفردٍ ....

أبو طالب

(**قوله: كما في الموصولات**) الممثل له هو الافتقارُ الأصليُّ مطلوب، سواء منع إيجابه للبناءِ بمعارضٍ أم لا، فلا ينافيه شمولُ المثالِ لأي الموصولةِ.

(**قوله: بخلاف افتقاره إلى مفرد**) لما كان للافتقارِ الفاقدِ للشَّرطينِ ثلاثة أقسام: الأول: ما فقد الشَّرطَ الأولَ فقط كسبحان، الثاني: عكسه كالنكرةِ المفتقرةِ إلى جملةِ الصِّفةِ، الثالثُ: ما فقدَ كلاً منهما

الناصية

(**قوله: كما في المَوْصُولاتِ**) وكإذ، وإذا، وحيث، فإنها لا تفارق الإضافةَ إلى الجملةِ إلا إلى عوضها، وهو التَّنوين، ولم تعارضْ إضافتها شبه الحرف؛ لأن الإضافة للجملة كلا إضافة؛ إذ هي في الحقيقة إلى مصادر الجمل، فكأنَّ المضاف إليه محذوفٌ، ومرَّ في التنوين خلافُ الأخفش في إذ. (خضري).

(**قوله: كما في المَوْصُولاتِ**) أي: كالذي والتي من (الموصولاتِ ألا ترى أنك تقول: جئتك إذ. فلا يتم معنى إذ حتى تقول: جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من الظُّروفِ والموصولاتِ، فإنها أشبهت الحروف بأسرها في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقاراً متأصِّلاً إلى جملة؛ لأنها إنما وضعتْ لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء، (واحترز بذكر الأصالة) المستفادة من قول النَّظم أُصِّلا (من نحو) يوم في ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة) بعده، وهي الفعل، ومفعوله، وفاعله (والمضاف) أبداً (مفتقر إلى) ذكرِ (المضافِ إليه) في إفادة معناه، (ولكن هذا الافتقارَ عارض في بعضِ التَّراكيبِ)، ويزول في بعضها؛ (ألا ترى أنك تقول: صمت يوماً) إذا أخبرت عن التَّركِ (وسرت يوماً) إذا أخبرت عن الإيجاد (فلا يحتاج) في تمامِ معنى يومٍ (إلى شيء) آخر. (تصريح).

(**قوله: بخلاف افتقاره إلى مفرد**) أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصّل أي: غير لازم كافتقارِ المضافِ في نحو ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] إلى الجملة بعده فلا يُبنى؛ لأن افتقار يومٍ إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيثُ هو مضاف مفتقر إلى المضافِ إليه، ألا ترى أن يوماً في غير هذا التَّركيب لا يفتقر إليها، نحو: هذا يوم مبارك؛ ومثله النَّكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقاراً غير مؤصل؛ لأنه ليس لذاتِ النَّكرةِ، وإنما هو لعارضِ كونها موصوفةً بها، والموصوفُ من حيث هو موصوفٌ مفتقرٌ إلى صفته وعند زوالِ عارضِ الموصوفيَّة يزول الافتقار. (أشموني).

(**قوله: بخلاف افتقاره... إلخ**) الافْتِقار عَلى ثَلاثَةِ أنواعٍ:

أ- افتِقارٌ إلى المفردِ كـ (سبحان) تقول: (سبْحانَ الله) ولا يجوز (سبْحان) فَقَط.

كما في سُبْحان، ....

أبو طالب

كالفاعلِ المفتقرِ إلى الفعلِ مثل للفاقد بثلاث أمثلةٍ، ولا يخفى أن الأولى أن يمثل للثالثِ بالمميزِ المفتقرِ إلى التمييز؛ لكونه داخلاً في الشَّبهِ الاستعماليِّ غيرِ المتضمِّنِ لشروطهِ؛ وذلك لأن الشَّبهَ الافتقاريَّ استعمالُ الاسمِ كالحرفِ في اتصالِ ضميمه به، لا في اتصاله بها، وافتقارُ الفاعلِ للفعلِ من قبيلِ الثاني، وكذا الأولى أن يذكر المثالَ الثالثَ عقيبَ المثالِ الأولِ؛ لأن حملَ الفاقدِ للشَّرطِ الأولِ على الأعمِّ أولى من حملِ الفاقدِ للشَّرطِ الثاني، كما وجده الذَّوقُ السَّليمُ، لكن الشارح تساهل في ذلك.

(قوله: كما في سبحان) قيل: افتقاره غير أصليٍّ؛ إذ يستعمل مضافاً وغير مضافٍ، ولا ينون لكونه غير منصرفٍ للتعريفِ، وللألفِ والنون الزائدتين، وهو مصدرٌ لا فعل له، ومن قال: إن افتقاره أصليٌّ قال: إن فعله أسبح، ويحتمل أن يكون أصالةَ افتقارِه بالنسبةِ إلى معنى المضافِ إليه، وعدمُ أصالتهِ بالنسبةِ إلى لفظِه، والمعتبر هو الأول.

الناصية

ب- افتقارِ عارضي إلى الجملة - بأنْ لا يَكون بِذاته مفتقِراً إليها، بَلْ عرضَ لَهُ ما جَعَلَه مفتقِراً - كالفاعِلِ (قامَ زيدٌ)، فـ (زيد) لا يَكون فاعِلاً إلَّا بَعدَ أنْ يكونَ له فعل، فصيرورته فاعِلاً - وهو عارضِي - جَعَله مفْتَقِراً إلى الفِعلِ، وليس نفسُ (زيدٍ) مفتقِراً إلى الفِعلِ، كما في (زيدٌ قائمٌ) حيثُ تمَّ معناه، ولمْ يَفتَقِر إلى فِعْلٍ، وكافْتِقار النَّكِرَة إلى جملةِ الصِّفَةِ، مِثل (رجل) في (رجل أبوه عالِم عِندنا) فـ (رجل) بِذاتِهِ لا يَحتاج إلى جملَةِ الصِّفة، وهو (أبوه عالم) ولكن صيرورته مبتدأً - وهو عارضِيّ - جعله مفتَقِراً إلى (أبوه عالِم).

ج- افتقارِ أصلِيّ إلى الجملَةِ، مِثل المَوْصولاتِ، فـ (الّذي) مِن المِثالِ السَّابق بذاته لا يَظهر مَعناه إلّا إذا اقترن بِجُملَةِ الصِّلَةِ (أكرمني). وهكذا افتقارٌ أَصْلِي إلى الجملَةِ يوجِبُ البناءَ. (شيرازي).

(قوله: كما في سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروفِ (فإنهما مفتقرانِ بالأصالةِ لكنَّ) افتقارهما (إلى مفردٍ) لا إلى جملة (تقول: سبحان الله، وجلست عند زيد)، فلذلك أعربا نصباً على المصدرية والظرفية، والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح، والناصب لعند جلست، وما ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة هو المشهور، وقال الفخر الرازي: سبحان مصدر لا فعل له، فيستعمل مضافاً وغير مضافٍ، وإذا لم يضفْ ترك تنوينه، فقيل: سبحان من زيد، أي: براءة منه كقوله:

.... سبحان من علقمةَ الفاخِرِ

وإنما منع صرفه؛ لأنه معرفة وفي آخره ألف ونون. انتهى بحروفه. وأما استعمال عند غير مضافة كقوله:

كلّ عندٍ لك عندي لا يساوي نصفَ عندي

أو افتِقارِ غَيْرِ ما أُصِّلَ وهو العارِضُ كَافتِقارِ الفاعِلِ لِلْفِعلِ، ....

أبو طالب

(**قوله: وهو العارض**) إشارةً إلى أن الأصلَ هنا ما يقابلُ العارضَ، لا ما يقابل الفرعَ.

الناصية

فمن كلام المولَّدين، وليس بلحنٍ خلافاً للحريري، بل كل كلمة ذكرت مراداً بها لفظها، فسائغ أن تتصرَّف تصرُّف الأسماءِ وأن تعربَ، ويحكى أصلها، قاله في (المغني)، ثم استشعر اعتراضاً بأن اللذين واللتين وأياً من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة، فأجاب بقوله: (وإنما أُعربَ اللذان واللتان وأي الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصبِ أيٍّ؛ لأن جملة أساء صلة تامة فسقط القول بأن أياً هنا مبنية على الضَّمِّ لإضافتها، وحذف صدر صلتها، وهذا سهوٌ عن شرط المسألة؛ لأن حذفَ صدر الصِّلة مشروط فيه أن يكون خبره مفرداً، ومتى كان خبره جملةً امتنع حذفه كما سيأتي. (لضعف الشَّبه) متعلِّق بقوله: أعرب (بما عارضه) متعلِّق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورةِ التثنيةِ) متعلِّق بالمجيء، وهو راجع إلى اللذين واللتين، وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزومِ الإضافةِ) إلى مفردٍ راجع إلى أي. (تصريح).

(**قوله: كما في سبحان**) أي على المشهور من مذهبين ثانيهما أنه يستعمل مضافاً وغير مضاف كقوله:

.... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ

أي: براءة منه. قال عبد الحكيم في حواشيه على (شرحِ المواقفِ): سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء، الأصل سبَّحت بتشديد الباء سبحاناً، حذف الفعل وجوباً لقصد الدوامِ، وأقيم المصدر مقامَه وأضيف إلى المفعولِ، فهو مصدر من الثُّلاثي استعمل بمعنى مصدر الرُّباعي كما في: أنبت اللهُ الشيء نباتاً. ويجوز أن يكونَ مصدر سبح في الأرضِ، والماء كمنع إذا ذهب وأبعد، أي أبعد من السوء إبعاداً، أو من إدراكِ العقولِ، وإحاطتها، فيكون مضافاً إلى الفاعل.

ولا يجوز أن يكونَ من سبح سبحاناً كمنع، أو سبح تسبيحاً إذا قال: سبحان الله فبهما للزوم الدَّور. اهـ. مع بعض إيضاحٍ وزيادةٍ من القاموسِ. وفي كونه علم جنس على التنزيه، أو غير علم خلاف. (صبان).

(**قوله: كَافْتِقار الفاعِلِ للفِعلِ... إلخ**) فإن افتقار الفاعل إلى الفعل ليس بذاتي، بل حينما يقع بعد الفعل، نحو قام زيد، وأما إذا وقعَ مبتدأً أو مجروراً مثلاً، فلا حاجة له إلى الفعل، وكذا الموصوف النَّكرة حينما وصف بالجملة، فهو محتاج إلى تلك الجملة لا دائماً.

ويرد عليه في الفاعل أن الذي يحتاج إليه الفاعل هو الفعل وحده، والفعلُ وحدَه ليس بجملةٍ، بل هو مع الفاعل. (دشتي).

والنَّكِرَةِ لِجُملَةِ الصِّفَةِ، وأُعْرِبَ اللَّذانِ واللَّتانِ لِما تَقَدَّمَ.

تتمة

مِن أنْواعِ الشَّبَه: الشَّبَهُ الإهْماليُّ، ذَكَرَهُ في الكافِيَةِ، ومَثَّلَ لَهُ في شَرْحِها ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وأعرب اللذان... إلخ**) في (ذان، وتانِ) مِن أنَّ جِهةَ البناءِ - وهي الافتقارُ الأصْليُّ إلى الجُملةِ - مُعارَضَةٌ بِالتَّثنيةِ الّتي هي تَقْتَضِي الإعْراب (**قوله: لِما تَقَدَّمَ**) من معارضة شبهها بالحرفِ ما هو من خصائصِ الأسماءِ، وهو التثنية.

(**قوله: مِن أنْواعِ الشَّبَه: الشَّبَهُ الإهْمالِي**) أي: الإهمال في العمل عاملاً ومعمولاً، ففواتح السور أي: أوائلها مثل: طه ويس، أسماء غير عاملة ولا معمولة، وهذه الأسماءُ تشابه الحروفَ المهملةَ، كقولنا: ب، ت، ث فبنيت لذلك (دشتي).

(**قوله: الشَّبه الإهمالي**) وضابطه أن يُشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غيرَ عاملٍ ولا معمولٍ كأسماءِ الأصوات والأعداد المسرودة قبل التَّركيب، وفواتح السور، وأدخله ابن مالك في بعضِ كتبِهِ في الشَّبه المعنوي، وأدخله غيره في الاستعمالي، وأدخل الشَّاطبي أسماءَ الأصواتِ في قول النظم:

وكـنـيـابـةٍ عـنِ الـفـعـلِ بـلا تـأثُّـر ....

فقال: لأنها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب، وحمل حكاية الأصوات، كغاق وقب على أسماءِ الأصواتِ، ذكره في باب اسمِ الفعلِ، هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسمِ. (تصريح).

(**قوله: الشبه الإهمالي**) أي: شبه الاسم الحرف المهمل في إهماله عن العمل، أي: كونه لا عاملاً ولا معمولاً. قال في (التَّصريح): وأدخله ابنُ مالكٍ في الشَّبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي. اهـ. وإنما يظهر القولان اللذان ذكرهما إذ لم يرد بالمعنوي والاستعمالي خصوص معناهما السَّابق، بل أريد الأعم الشَّامل للشَّبه الإهمالي.

وعدَّ بعضهم من أنواع الشَّبه: الشَّبه الجمودي، والأقرب إرجاعه إلى الشَّبه الاستعمالي بمعنى يشمله لا بخصوص معناه السَّابق، وبعضهم الشَّبه اللَّفظي، فقد ذكر النَّاظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية في اللَّفظِ، وكذا يقال في على الاسمية، وكلَّا بمعنى حقاً، وقد الاسمية. ونقل شيخنا السَّيِّد أن الشَّبه اللَّفظي مجوز للبناء لا محتم له، فعليه يجوز أن يكونَ حاشا وعلى وكلَّا الاسميّاتِ معربةً تقديراً كالفتى. وقد الاسمية معربة لفظاً وقد مرَّ هذا. (صبان).

(**قوله: ومثل له**) أي: للمشتملِ عليه بفواتحِ السُّور أي: نحو: (صَ وقَ والـمَ) وهذا مبني على أنها لا محلَّ لها لكونها متشابهةً لا يعرف معناها، ولم يصحبْها عاملٌ. أما على أنها أسماء للسُّور

بِفَواتِحِ السُّوَرِ، فإنَّها مَبْنِيَّةٌ لِشَبَهِها بِالْحُرُوفِ المُهْمَلَةِ في كَوْنِها لا عامِلَةً ولا مَعْمُولَةً.

أبو طالب

(قوله: بفواتح السور) أي: بداياتها العرفيةِ أو بداياتها على رأي مالكٍ، قال المصنف ـ مالكي ـ: والمراد بالسور السور المعهودة بالتي أوائلها حروفٌ مقطعة.

(قوله: في كونها لا عاملة ولا معمولة) أقول: الحكم ببناءِ الفواتحِ لذلك مشكلٌ. إذ لو لم يكن لها معانٍ أصلاً كما ذهب إليه من لا يعتد بإدراكه، فليست بكلمةٍ، فضلاً عن كونها أسماء مبنيةً، وإن كان لها معانٍ لا يعلمها إلا الله، كما ذهب إليه جماعة، فلا يعلم حالها هل هي معمولةٌ أم لا؟ وإن كان لها معانٍ نسبت إليها كما ذهب إليه آخرون، فهي معمولةٌ بهذه المعاني، كما يظهرُ لمن تأمَّل فيها، وليعلم أن الحكم ببناء الأسماءِ لتلك الشُّباهاتِ موقوفٌ على كونِ مأخذها أصلاً في المشبَّه به، عارضاً في المشبَّهِ، أو في الوضعِ فيستدلُّ على هذا بما ذكرنا، وأما في المعنويِّ والافتقاريِّ، فبعمومِه في الحروفِ دونَ الأسماءِ، وأما في البواقي فبغلبته فيها بالنِّسبةِ إليها.

الناصية

مثلاً وأن محلَّها رفعٌ بالابتداء أو الخبرية، أو نصبٌ على المفعوليةِ لمحذوفٍ، أي: اقرأ، أو جرٌّ بحرفِ القسمِ المقدَّر، فليست من هذا النوع، بل ما كان منها مفرداً كصَ أو موازنِ مفردٍ كحمَ موازنِ قابيل، جاز إعرابُه لفظاً أو تقديراً بأن يكنَّ حكايةً لحالِهِ قبل العلمية، وما عدا ذلك كـ (الٓمٓ وكهيعصٓ) يتعيَّن فيه الثاني كذا في (تفسير البيضاوي) وحواشيه. وفي (الهمع): إن المفرد إذا أعرب يصرف ويمنع من الصَّرفِ باعتبار تذكير المسمَّى وتأنيثه، وأن موازنه إذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الأعجمي، وأن ما لم يكن مفرداً ولا موازنه، وأمكن جعله مركباً مزجياً كطسم يجوز فيه الحكايةُ وبناء الجزأين على الفتحِ كخمسةَ عشرَ، والإعراب على الميم مع فتحِ النونِ، أو على النون مع إضافة أول الجزأين لثانيهما، وعلى هذا في ميم الصَّرف، وعدمه، بناءً على تذكيرِ الحرفِ وتأنيثِهِ. اهـ. بتصرف، وبقولنا: ولم يصحبها عامل سقطَ ما للبعضِ من الاعتراضِ على التَّعليل بأن كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل، وعدم الإعراب؛ لثبوت ذلك في غيرها من المتشابه. (صبان).

(قوله: بفواتح السور) فواتِح: جَمْع (فاتِحة) بِمَعنى: الابتداء، والمرادُ: الحروفُ المقطَّعة في أوائِلِ بَعْض السُّوَر، كـ (صٓ) (قٓ) (كهيعصٓ) ونحوها، فإنَّها مبنيةٌ لا تتغيَّر أواخِرها بِاخْتِلافِ العَوامل الداخِلَةِ عَلَيها، تقول: (هذه صٓ) و(قرأت صٓ) و(أنا في صٓ) كلها بِحالَة واحِدَة، وهذه كلها أسْماء لأشْباهِها مِن الحُروفِ، فـ (صٓ) اسم لِصاد الْحَرْفِي، و(قٓ) اسم لِقاف الْحَرْفِي، وهكذا، ولكنَّها بنِيَت لأنها مهملة ـ أيْ: لا عامِلَة ولا معمولة ـ مِثل الحروف المُهْمَلَةِ الَّتي لا تعمل ولا يعمل فيها.

(قوله: لا عاملة ولا معمولة) وذهب بعضهم إلى أنها موقوفةٌ أي لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربةٌ حكماً، ولأجل سكوته عن هذا النَّوعِ أشار إلى عدمِ الحصرِ فيما ذكره. (صبان).

وَمُـعْـرَبُ الأَسْـمَـاءِ مَـا قَـدْ سَـلِـمَـا مِـنْ شَـبَـهِ الـحَـرْفِ كَـأَرضٍ وَسُـمَـا

(وَمُعْرَبُ الأَسْماءِ) أَخَّرَهُ؛ لأنَّ المَبنيَّ مَحْصُورٌ بِخِلافِهِ لأَنَّهُ (ما قَدْ سَلِما مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ)

أبو طالب

(قوله: آخره) أي: آخر المعربِ. . . إلخ، لما حصل التّقدم والتأخر بعد وجودِ المتقدِّمِ والمتأخِّر كليهما، والأنسبُ أن يعلل ما وقع لا ما سيقع، لم يقل في أول بحثِ المبنيِّ: قدَّم المبنيَّ وأخرَ المعرب، ولما كان هاهنا موضع ذكرِ المتأخِّر، والأنسبُ اتّصالِ التّعليلِ بالمعلَّلِ له، ولم يقل هاهنا: قدَّمَ المبنيَّ.

(قوله: لأن المبني محصور) أي: أنواعَه وأفرادَه وأحكامَه قليلة بالنِّسبةِ إلى المعربِ، وحقُّ القليلِ تقديمُه على الكثيرِ؛ لأن مخافَةَ تركِ المؤخرِ بالكليةِ عندَ تقديمِ القليلِ أقلُّ.

(قوله: لأنه ما قد سلما) أي: المبنيّ بخلافِ المعربِ في كونه محصوراً؛ لأن المعربَ ما سلم من شبهِ الحرفِ، وكلُّ ما سلم منه فهو في هذا الكتابِ ذو أنواعٍ وأفرادٍ وأحكامٍ كثيرةٍ، كما أنه في الواقعِ أيضاً كذلك، بخلافِ ما لم يسلمْ لما تقدم، فلا يرد عليه أن هذا الدَّليلَ لا يدلُّ على المدعي بوجهٍ ولو سلم، فلا نسلم دلالته على التَّأخيرِ في هذا الكتابِ.

الناصية

(قوله: وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ) بدأ في الذِّكرِ بالمعربِ لشرفِهِ، وفي التَّعليلِ بالمبني لكونِ علتهِ وجوديةً، وعلةِ المعربِ عدميةً، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً؛ فلأن أفرادَ معلول علة البناءِ محصورةٌ بخلافِ علةِ الإعرابِ، فقدَّم علة البناءِ ليبين أفرادَ معلولِها. (أشموني).

(قوله: ومعرب الأسماء) قال يس: الإضافةُ على معنى من، وضابطُها موجودٌ، وهو أن يكونَ بين المضافِ والمضافِ إليه عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. اهـ. واعتراضِ البعضُ عليه بأن شرطَ هذِهِ الإضافةِ صحةُ حملِ الثاني على الأولِ؛ كخاتمِ حديدٍ مدفوعٌ بما مرَّ عن الروداني من أن صحةَ الحملِ أغلبي لا شرطٌ لازم. وإنما صرَّح المصنفُ بتعريفِ معرب الأسماءِ مع انفهامه من قوله: ومبني لشبهٍ من الحروفِ مدني. توطئةٌ لتقسيمِهِ إلى ظاهرِ الإعرابِ ومقدره. (صبان).

(قوله: أَخَّرَهُ) أي: أخَر المعرب مع أنه أشرف من المبني؛ لأنه محدودٌ قليلٌ، فيمتازُ عن المعربِ بقلته.

(قوله: ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم، فاندفع الاعتراضُ بأن التَّعريفَ صادقٌ على الحرفِ؛ إذ الشَّيء لا يشبه نفسَه. هذا وفي (التصريح). (و) أما (ما سلم) منه (من مشابهة الحرفِ فمعربٌ وهو) أي: المعرب نوعان ما يظهر إعرابُه كأرضٍ، تقول: (هذهِ أرضٌ) بالرَّفعِ (ورأيت أرضاً) بالنَّصبِ (ومررت بأرضٍ) بالخفضِ (وما لا يظهر إعرابه كالفتى) من المقصورِ (تقول: جاء الفتى) بضمة مقدرة على الألفِ، (ورأيتُ الفتى) بفتحةٍ مقدَّرةٍ عليها، (ومررتُ بالفتى) بكسرةٍ مقدَّرةٍ عليها (ونظير الفتى) في تقديرِ الحركاتِ في آخره (سما) بضمِّ أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهي) أي: سماً (لغة في الاسم) من

السَّابِقِ ذِكْرُهُ (كَأَرْضٍ وَسُما) ....

أبو طالب

(قوله: السابق ذكره) وصفٌ للشَّبهِ، واحترزَ به عن الشَّبهِ غير المدني، والمرادُ بالذِّكرِ ما هو بالتَّفصيلِ، فلا يرد أن غير المدني أيضاً، سبق ذكره فلا يحترز به عنه، ولا يبعد أن يكون وصفاً للحرفِ احترازاً عن الحرفِ غير المصطلحِ عندهم.

النَّاصية

ست ثانيها سما بكسرِ السِّين، والقصر كرِضى، وثالثها ورابعها سم بضم السِّين وكسرِها من غير قصر، وخامسها وسادسها اسمٌ بضمِّ الهمزةِ وكسرها، وإلى ذلكَ أشارَ النَّاظمُ بقوله:

ومـعـربُ الأسـمـاءِ مـا قـد سَـلِـمـا   مـن شـبـه الـحـرفِ كـأرضٍ وسَـمَـا

بضمِّ السِّين والقصرِ لغة في الاسمِ (بدليل قول بعضهم) وقد سُئل عن اسمِ شخصٍ (ما سماك) أي: ما اسمك حكاه صاحب (الإفصاح) فيه وجه الدَّلالة منه أنه أثبت الألفَ مع الإضافة، وذلك يفيد كونه مقصوراً، وأما أنه يفيدُ ضمَّ السِّينِ فلا؛ إذ يحتمل كسرُها، وبعضُهم استدلَّ على ثبوتِ هذه اللغةِ بقولِ أبي خالدِ القناني؛ نسبة إلى القَنان بفتح القافِ جبل لبني أسدٍ:

والله أسـمـاك سُـمـاً مـبـاركـاً   ....

وهو ليس بنصٍّ في المقصودِ، فلأجلِ ذلك قال: (وأما قوله:

وَٱللهُ أَسْـمَـاكَ سُـمـاً مُـبَـارَكـا
آثَـرَكَ ٱللهُ بِـهِ إِيـثَـارَكَـا

(فلا دليل فيه؛ لأنه) أي: سماً (منصوب منون فيحتمل أن الأصلَ سم) من غير قصر (ثمَّ دخل عليه النَّاصب)، وهو أسماكَ (ففتح أي نصب على أنه مفعولٌ ثانٍ لأسماك؛ لأنه بمعنى سماك، وقد روي به أيضاً (كما تقول في يد) إذا دخل عليها ناصبٌ (رأيت يداً). ومعنى آثرك اللهُ به إيثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك، كإيثاره إيَّاك بالفضلِ فأضاف المصدرَ إلى مفعوله، وطوى ذكر الفاعل.

(قوله: السابق ذكره) أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرفِ للعهد الذِّكري، والمعهود شبه الحرف المتقدِّم أعني المدني، أي: الذي لم يعارضْه معارضٌ. (تصريح). وبجعل الإضافة عهديةً، دخلت أي ونحوها من المعرباتِ التي أشبهت الحرفَ شبهاً ضعيفاً، فلا يقال: التَّعريف غير جامع؛ لخروج أي ونحوها؛ لأن فيها شبهاً بالحرف. (صبان).

(قوله: كَأَرْضٍ) صحيح يظهر إعرابه، أي: إن لم يمنعْ من ظهوره مانعٌ كوقفٍ، وإدغامٍ، وحكايةٍ، وتخفيفٍ، واتباعٍ.

(قوله: وسُما) بالقصر معتل يقدَّر إعرابه. (قوله: إحدى لغات الاسم) وفيه عَشْرُ لغاتٍ منقولة عن العرب، بل ثمانية عَشَر جمعت في هذا البيت:

وَفِــعْــلُ أَمْــرٍ وَمُــضِــيٍّ بُــنِــيَــا وَأَعْــرَبُــوا مُــضَــارِعــاً إِنْ عَــرِيَــا

بِضَمِّ السِّينِ إِحْدى لُغاتِ الاسْمِ، والبَواقي إِسم بِضَمِّ الهَمْزةِ وكَسْرِها، وسُمٍ بِضَمِّ السِّين وَكَسْرِها، وسِمى كَرِضا، وَقَد نَظَمْتُها في بَيْتٍ، وهو:

إِسْــمٌ بِــضَــمِّ أَوَّلٍ وَالــكَــسْــرِ مَــعَ هَــمْــزَةٍ وحَــذْفِــهــا والــقَــصْــرِ

(وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيا) الأوَّلُ عَلى السُّكُونِ ....

أبو طالب

(**قوله: بضم السين**) رجح ضم السِّينِ على كسرِها ولم يقسْ لكونِ لفظ سما مكتوباً في المتنِ بالألفِ كما هو مقتضى الضَّمِّ، لا بالياءِ كما هو مقتضى الكسرِ، ولم يقرأه بفتحِ السِّينِ مقصوراً عما يقابل الأرضَ، مع حُسنِ اقترانِه بالأرضِ؛ لأن الإشارة إلى قسمي الإعرابِ أهمُّ من ذلك.

(**قوله: مع همزة وحذفها والقصر**) أي: والقصرُ مع حذفِ الهمزةِ؛ لأن تلك الهمزةَ مع كونِها للوصلِ عوضٌ عن اللَّامِ المحذوفةِ أيضاً، فلا وجهَ لذكرها مع اللَّامِ، فلا يرد أن المستفادَ من هذا البيتِ أنَّ اللغاتِ ثمانٍ مع أنها ستٌّ.

(**قوله: ومضى**) هذا مصدر مضى يمضي، وأصله مضوي كقعود، أعل إعلال مهدي، ولم يكسر أوله، كقِسِيّ؛ لمناسبةِ الضَّمِّ الميمَ، ويجيء هذا اسم فاعلٍ من أضاءَ، بعد قلبِ الهمزةِ ياءً، وإدغامُ الياءِ في الياءِ، ومنه ما وقع في بعضِ الزِّياراتِ: ووجهه المُضِيّ.

(**قوله: الأول على السكون**) إلى قوله: فيسكن، اعترضَ عليه بوجوهٍ: **الأول**: أن لا وجهَ

الناصية

ســم ســمــة اســم ســمــاة كــذا ســمــا ســمــاء بــتــثــلــيــثٍ لأوّلٍ كــلــهــا

(**قوله: وفعل أمر ومضي**) فيه إشارة إلى جرِّ مضي، وتقدير مضافٍ حذفه المصنِّف لمماثلته المعطوف عليه، وأبقى المضاف إليه بحالِهِ، وأنَّ قوله بنيا الرافع لضميرِ التثنية خبرٌ عن المذكور والمحذوف، فلا يلزم الإخبار عن مفردٍ بمحتمل ضمير التثنية، ويحتمل كلام المصنِّف رفع مضي عطفاً على فعلٍ على أنه أقيم مقام المضافِ عند حذفه، أو على أنه بمعنى ماضٍ. ويحتمل أن ألف بنيا للإطلاق، وأن ضميرَه يرجع إلى فعلٍ مراداً بهِ الجنس في ضمنِ نوعيْهِ: فعلِ الأمرِ وفعلِ المضيِّ. هذا وبناء الماضي مجمعٌ عليه، وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ مجزوم بلام الأمر مقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قمْ لِتقمْ فحذفتِ اللَّام للتَّخفيف. (أشموني).

(**قوله: بُنِيَا**) على الأصلِ في الأفعال إذا لَمْ تعتورْها معانٍ تفتقرُ في تمييزها إلى إعراب هَذَا، والأوَّل مبنيٌّ على الأصحِّ عند جمهور البصريِّين، والثاني مبنيٌّ باتفاقٍ.

(**قوله: عَلى السكونِ**) أي: على ما يجزم به مضارعه المبدوءُ بتاءِ الخطابِ. (فنحو اضرب مبني على السكون) فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضربْ (ونحو اضربا) واضربوا واضربي (مبنيٌّ

إنْ كانَ صَحيحَ الآخِرِ، وعَلى حَذْفِ آخِرِهِ ....

أبو طالب

لعدولِه في بيان حكمِ الأمرِ من الإيجاز إلى الإطناب المذكورِ؛ لإمكان أن يقولَ بدلَ ما قالَ على ما يجزمُ به مضارعه، **الثَّاني**: أن لا وجه لتخصيصِ البيانِ في الأمر بالمفردِ المذكَّرِ، **الثَّالث**: أن لا وجه لتخصيصِ بعضِ الصِّيغِ دونَ الماضي، **الرَّابعُ**: أن لا وجهَ لتركِ ما بني على السُّكونِ بالإعلالِ في الماضي كرمى، وكذا ما بنيَ منهُ بالضَّمِّ والفتحِ التَّقديريين كرموا، ورمت. والجوابُ عن الثلاثة، الأولُ أن مرادَ الشارح بيانُ مذهبِهِ فيما اختلفَ فيه من الأمرِ والماضي، وهو صيغُ الماضي بأسرِها، والمفردُ المذكَّرُ من الأمر؛ إذ ما سواه من صيغِ الأمرِ مما اتفقَ على بنائِه على السُّكونِ في الجمعِ

النَّاصية

على حذف النونِ)؛ لأن مضارعَها يجزم بحذف النون نحو: لم تضربا، ولم تضربوا، وكقراءةِ بعضهمْ ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] بالتَّاء الفوقية، وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول: اغزُ واخشَ وارمِ واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم؛ ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف؛ ولأن المحقِّقين على أن أفعال الإنشاءِ مجردة عن الزَّمان كبعت وأقسمت وقبلت، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأن تجرُّدَها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قمْ؛ لأنه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته، وإذا ادعي أن أصله لتقمْ كان الدالُّ على الإنشاء اللَّامَ لا الفعل. انتهى كلامه في (المغني). (تصريح).

(قوله: على السكون) تبع فيه (التَّوضيح) وأورد عليه أن أمر الإناث مبنيٌّ على السكون صحيحاً كاضربن، أو معتلاً كاخشين، مع أن مضارعه ليس مجزوماً، لبنائه باتِّصال نون الإناث، والأمر المؤكد بالنُّون مبنيٌّ على سكونٍ مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوماً، لبنائه باتصال نون التَّوكيد، والأمر الذي لا مضارع له كهات وتعال مبنيٌّ مع أنه لا مضارع له حتى يكون مجزوماً. وأجابَ بعضُهم عن الأولين بأن المضارع الذي اتَّصلت به نون الإناث أو نون التَّوكيد في محلِّ جزمٍ، واستبعد، لكن يأتي قريباً ما يؤيِّده. وبعضُهم بأن المراد ما يُجزم به مضارعه بقطع النَّظر عن اللَّواحقِ، ويرد عليه أمرُ الإناث المعتلُّ فإنه مبني على السُّكون، ومضارعه المجرَّد من نون الإناث مجزومٌ بحذفِ آخرِه، وبعضُهم عن الأخيرِ بأنَّ المراد لو كان له مضارعٌ، ولك أن تستغني عن هذه التَّكلُّفات بجعل كلامه أغلبياً. وقال شيخُنا السَّيد: التَّحقيق أن هات له مضارع يقال: هاتي يهاتي مهاتاة كناجى يناجي مناجاةً. اهـ. (صبان).

(قوله: على السكون) أي: ظاهر أو مقدر كمر بزيد **(قوله: إن كان صحيح الآخر)** كـ(اضْرِب) **(قوله: وعلى حذف آخره)** أي: حذف حرف علة أو نون، وقد لا يبقى منه إلا حركةٌ، كما في قل أصله أقل أي: نقلت حركة الهمزة إلى اللَّام وحذفت.

إنْ كانَ مُعتَلّاً، والثاني عَلى الفَتْحِ ما لَمْ يَتَّصِل به واوُ الجَمْعِ فيُضَمّ، أوْ ضميرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ

أبو طالب

المؤنَّثِ، وعلى الحذفِ في غيرِه، وأما المفردُ المذكَّر من الأمر فاختلف فيه، فقيل: إنه مبنيٌّ على الحركاتِ إن كان آخرهُ مدغماً فيه أو ناقصاً، وإلا فعلى السُّكونِ، كما سيذكره الشارح، ومذهبه أنه مبنيٌّ على السُّكونِ اللفظيِّ، أو التَّقديريِّ إن لم يكن ناقصاً، وإلا فعلى الحذف، وأما صيغُ الماضي فالمشهور أن أربعاً منها مبنية على الفتح اللفظي أو التقديري أو على السُّكونِ اللفظيِّ، وواحدةٌ منها على الضَّمِّ اللفظيِّ أو التَّقديريِّ، والبواقي على السُّكونِ اللفظيِّ، ومذهبه أنه مبنيٌّ على الفتحِ اللفظيِّ أو التَّقديريِّ مطلقاً؛ لأن الضَّمَّ والسُّكونَ فيه إنما هو لعارضٍ، ولهذا لم يقل بَدلَ قولِه: فيضم:

الناصية

(**قوله: إن كان معتلاً**) كـ (ادْعُ) أصله: أدعو (**قوله: والثاني**) أي: الماضي مبنيٌّ على الفتح ما لم يتصلْ به واو الجمع نحو نصروا، فيضم اللَّام منه، وما لم يتَّصلْ به ضميرُ رفعٍ متحرّك، وذلك في تسعِ صيغ من جمع المؤنث الغائب إلى المتكلم مع الغير، فيسكن اللَّام منه. (دشتي).

(**قوله: والثاني على الفتح**) للخفَّة ثلاثياً كان (كضرب) أو رباعياً كدحرج، أو خماسياً كانطلق، أو سداسياً كاستخرج، ولا يزيد على ذلك، وإنما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفةً وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً، ولثقل الضَّمِّ والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفَّته. (وأما ضربت ونحوه) ممَّا اتَّصل به ضمير رفع متحرك بارز (فالسُّكون) فيه (عارض أوجبه كراهتهم) أي: العرب (توالي أربع متحرِّكات) وهي أحرف الفعل الثلاثة، وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن تاء الفاعل لشدة اتِّصالها بالفعل، نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافةِ المصدرِ إلى مفعوله، وحذف فاعله، والأصل لمناسبتها الواو، وفي (حاشية الخضري): لا يسأل عن بنائه؛ لأنه الأصل، بل عن كونه لم يسكن على أصل المبني؛ وذلك لأنه أشبه المعرب، وهو المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً، وحالاً، وشرطاً، والأصل في المعرب الحركة لما يأتي، ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة؛ لأن الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل، وظاهر إطلاق الشُّراح أنه مبني على الفتح، حتى مع واو الجماعة، كضربوا، ومع ضمير الرفع المتحرك، كضربت وانطلقنا واستبقنا، وهو الصحيح ففتح الأول مقدر لمناسبة الواو، وأما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنية، وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف؛ إذ أصله غزووا وقضيوا، قلبت اللام ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت للسَّاكنين، وبقي ما قبلها على فتحة، وهكذا كلُّ فعلٍ لامُه ألف، إذا اتصلت به واو الجماعة.

(**قوله: أو ضمير رفع**) أي: وتاء ضمير رفع متحرك فيبنى على السُّكون نحو: ضربت.

(**قوله: وأعربوا**) أي: العربُ بمعنى نطقوا به معرباً، أو النُّحاة بمعنى حكموا بإعرابه (**قوله:**

فَيُسْكَن (وَ أَعْرَبُوا) عَلى خِلافِ الأَصْلِ فِعْلاً (مُضارِعاً) لِشَبَهِهِ بِالاسم في اعْتِوارِ المَعاني

أبو طالب

(قوله: فيسكن) فعلى الضَّم وعلى السُّكونِ، وسيجيءُ منه إشارة أخرى إلى أن مذهبَه إنما هو هذا، والجوابُ عن الرَّابعِ أن معنى قولِه على الفتحِ... إلخ على الفتحِ اللفظيِّ في الجملةِ ما لم يتَّصلْ به واو جمعٍ فيضمُّ بالضَّمِّ اللفظيِّ والتَّقديريِّ دائماً، أو ضمير رفعٍ متحركٍ، فيسكن بالسُّكونِ اللفظي دائماً هاهنا ثمانيةَ عشرَ احتمالاً، ثلاثة منها ما ذكره الشارح والبواقي منتفية، وقد أجيب عن الثَّاني والثَّالثِ بأن ما سوى المفردِ المذكَّرِ والجمعِ المؤنَّثِ من الأمرِ داخلٌ تحت قولِه: إن كان معتلاً؛ لأن ضميرَ الفاعلِ كجزءِ الفعلِ، وأما الجمعُ المؤنثُ فبناؤه على حالِه في المضارعِ فلا حاجة إلى البيانِ، ولا يخفى ما فيه.

(قوله: على خلافِ الأصلِ)؛ وذلك لأنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ، لعدمِ اشتماله على مقتضى الإعراب.

(قوله: فعلاً مضارعاً) لما كان في قولِ المصنف مضارعاً إيماء لطيف إلى علَّةِ قولِه: وأعربوا قدر الشارح قوله فعلاً؛ ليكون فيه إيماءٌ لطيفٌ إلى علَّةِ قوله: خلاف الأصلِ، فكان إعرابُ المضارعِ، وكونِه على خلافِ الأصلِ دعويٌّ ببيِّنةٍ وبرهانٍ.

(قوله: لاعتوار المعاني المختلفة عليه) تعديةُ الاعتوارِ بعلى، باعتبارِ تضمنه معنى الورودِ أو الاستيلاءِ، وإلا فهو متعدٍّ بنفسِهِ، والمرادُ باعتوارِ المعاني للاسمِ أن يأخذه كلُّ واحدٍ منها من غيرِه

الناصية

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً) أي: بطريق الحمل على مطلقِ الاسمِ لا خصوص اسم الفاعل، كما يؤخذُ من قوله: والجريانُ على لفظِ اسمِ الفاعل، حيث لم يقل: والجريان عليه.

(قوله: عَلى خِلافِ الأَصْلِ)؛ لأن الأصل في الفعل البناءُ على ما قيل.

(قوله: لشبهه بالاسم) أي: لمشابهته إياه في الإبهام والتَّخصيصِ وقبولِ لامِ الابتداءِ، والجريان على لفظ اسمِ الفاعلِ في الحركات، والسَّكنات، وعدد الحروف، وتعيين الحروف الأصول والزوائد. (صبان).

(قوله: في اعتوار المعاني المختلفة عَلَيه) أيْ: تَداوُلُ المَعاني المختلِفة عليه، فكما أنَّ الاسمَ يَصير مُبْتَدَأً، وخَبَراً، وفاعِلاً، وغَيْرَها. كذلك الفِعل المضارع يكون لِلْحالِ، والاسْتِقبال، وتَدْخل عليه لَمْ فَيصير لِلْماضِي المَنْفِيّ، وتَدخل عَلَيه هَلْ فيصير لِلاسْتِفهام، وهكذا. هذا وفي (حاشية الدشتي) لاعتوار الورود من كل جانب، وذلك لأنه قد يرد عليه معنى النَّفي في الماضي، أو النَّهي، فيجزم بلمْ أو لا، وقد يقتضي المعنى أن يكون الفعل مفرداً؛ ليكون فاعلاً، أو مبتدأً، أو مفعولاً، فينصب بأن كما أن الاسم قد يرد عليه معنى الفاعلية، فيقتضي الرَّفع، أو المفعوليّة، فالنَّصب وهكذا.

(قوله: كما قال في التسهيل) أي: لعدم ارتضائه التَّعليل السَّابق، فقد ردَّه في شرحه بأن الوجهَ

المُختَلِفَةِ عَلَيه، كما قالَ في التَّسهيلِ، ولكِنْ لا مُطلَقاً ....

أبو طالب

ويعطيه بغيره، والمرادُ بالمعاني هاهنا هو الإثباتُ والنَّفي والخبرية والإنشائية، وهذه المعاني لما كانت مغيرة لذاتِ معروضِها ليست مما يقتضي الإعراب، فإن ما يقتضي الإعراب لا بد أن لا يغير ذات معروضه كالإعرابِ؛ فلا يرد أن المضارع لو اعتور عليه المعاني لكان معرباً على الأصلِ لا

الناصية

الأوَّلَ والثاني يأتيان في الماضي، فإن زمانَه يحتمل القربَ والبعدَ، فإذا دخلتْ عليه قد تخصص بالقربِ، والثالث أيضاً يأتي في الماضي، فإنه يقبل اللّام إذا كان جواباً لِلَوْ. والرّابع ليس بمطَّرد، فقد لا يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر، ولو سَلِمَ فالماضي قد يجري على الاسمِ كفرح فهو فرح، وأشر فهو أشر، وغلب غلباً، وأجلب جلباً، فالأوجه الأربعة ليست تامة في نفسها، وبتقدير تمامها لا تفيد؛ لأنها ليست علة حكم الأصل، وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع، وهو المضارع، حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك. (صبان).

(قوله: ولكن لا مطلقاً) على الأصحِّ بل (بشرط سلامته من نونِ الإناث و) من (نونِ التَّوكيد المباشرة) وإلى ذلك الإشارة بقوله:

.... وأعـــربــوا مُـضَـــارِعـــاً إنْ عَـرِيَـــا

ــنْ نُـــونِ تَـــوْكِـيْـــدٍ مُـبَـــاشِـــرٍ وَمِـــنْ نُـــونِ إنـــاثٍ..........

فإنه مع نون الإناث مبني على الأصحِّ. (على السُّكون) كالماضي.

(نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السُّهيلي إلى أنه مع نون الإناث معربٌ تقديراً. (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الأصح، وقيل: لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبنيٌّ أيضاً، وقيل: الجمع معرب تقديراً، والمختارُ أنه مع المباشرةِ مبنيٌّ. (على الفتح نحو ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهُمَزة: ٤]) لتركيبه مع النُّونِ تركيبَ خمسةَ عشرَ؛ ولهذا لو فصل بين الفعلِ والنُّونِ ألفُ اثنينِ أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، لم يحكم على الأصحِّ ببنائِه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياءِ. (وأما) نونُ التَّوكيدِ (غير المباشرة) لفظاً وتقديراً (فإنه) أي: المضارع (معربٌ معها تقديراً نحو: لتبلون) مضارع بَلَا يَبْلُو مبنيّ للمجهولِ مسند لجماعةِ الذُّكورِ من البلاءِ، وهو التجربة أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين، الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة. فإما أن تقول: استثقلتِ الضَّمة على لامِ الفعلِ فحذفت لاستثقالها، أو تقول: تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وعلى التقديرين الْتقى ساكنانِ الواوان على التقدير الأول، والألف والواو على التقدير الثاني، فحذف أول السَّاكنين فصارَ لَتُبلَونَّ بوزن تفعون، ثم أكِّد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات، فحذفت نون الرفع لفظاً لتوالي النونات فالْتقى ساكنانِ واو الجمع ونون التوكيد المدغمة، وتعذَّر حذف إحداهما، فحركت الواو بحركة تجانسها،

. . . .

أبو طالب

على خلافه، لكن يرد عليه أن الماضي كالمضارعِ في ذلك؛ فيلزمُ على ذلك بناؤه أو إعرابه أيضاً، فالحق أن إعرابه لشبههِ به في غيرِ ذلك من الاشتراكِ، والاختصاصِ، وغيرهما، فافهم.

الناصية

وهي الضَّمة، ولم تحرك النُّون محافظةً على الأصل، ولعروض الضَّمة لم تنقلب الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وحيث حذفت نون الرَّفع لتوالي الأمثال، فهي مقدرة الثبوت؛ لأنها علامةُ الرَّفعِ بخلافِ ما إذا حذفت للجازم، فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظاً نحو ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]. أصله قبل التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها، ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى، وسكون الثانية، وإما أن تقول: حذفت الكسرة؛ لاستثقالها أو تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وعلى التقديرين الْتقى ساكنانِ حذف أولهما كما مرَّ فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء، ثم دخل الجازم وهو إن الشَّرطية المتَّصلة بما الزائدة، فحذفت نون الرفع فصار: فإما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها، ثم أكد بالنُّون فالْتقى ساكنانِ ياء المخاطبة ونون التوكيد، وتعذر حذف أحدهما فحركتِ الياء بحركة تجانسها، وهي الكسرة. . . إلى آخر ما مرَّ في لتبلون. (و) نحو ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩] أصله قبل التَّوكيد، والنهي تتَّبعان بتخفيف النُّون للرَّفع، فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار: لا تتبعا، ثم أكد بالثقيلة فالْتقى ساكنانِ الألفُ ونون التوكيد المدغمة، ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد، ولا تحريكها؛ لأنها لا تقبل الحركة ولم يجزْ حذفُ النون؛ لفوات المقصود منها، فحركت النون بالكسر تشبيهاً بنون التَّثنية الواقعةِ بعد الألفِ. هذه أمثلةٌ غير المباشرة لفظاً، وأما غير المباشرة تقديراً فنحو ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧] بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم، وهو لا الناهية فصار يصدوك، ثم أكِّد بالثقيلة فالْتقى ساكنانِ حذفت الواو؛ لدلالة الضَّمة عليها فصار لا يصدنك فنون التوكيد، وإن باشرت الفعل لفظاً إلا أنها لم تباشرْه في الأصل؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديراً، والضَّابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضَّمة، فإنه إذا أكد بالنُّون يُبنى، وإن كان يُرفع بثبات النون فإنه إذا أكِّد بالنون يبقى على إعرابه لفظاً أو تقديراً لوجود الفاصل لفظاً أو تقديراً، وقد تبيَّن بما قرَّرنا أن الإعرابَ التقديريَّ في لتبلون خاصة، بخلاف فإما ترين ولا تتَّبعان، فإنه فيهما لفظي، وذلك خلاف سياق كلامِهِ (والحروف كلها مبنية)؛ لأنها لا تتصرَّف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب، وهذه العبارة أحسن من قول الناظم:

وكــلّ حــرفٍ مســتــحــقّ لــلــبــنــا . . . .

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به، والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها

مِـنْ نُـونِ تَـوْكِـيـدٍ مُـبَـاشِـرِ وَمِـنْ نُـونِ إِنَـاثٍ كَـيَـرُعْـنَ مَـنْ فُـتِـنْ

بَلْ (إنْ عَرِيَا مِنْ نونِ تَوكِيدٍ مُباشِرٍ) فإنْ لَمْ يَعْرَ مِنه بُنِيَ لِمُعارَضَةِ شَبَهِهِ للاسْمِ بِما يَقْتَضِي

أبو طالب

(قوله: من نون تأكيد مباشر) أرادَ بالنونِ أعمَّ من النُّونِ اللفظيِّ والتَّقديري، وبالمباشِرِ المباشر لفظاً وتقديراً معاً، والمعنى أعربوا مضارعاً إن عري من نونِ اللفظيِّ المباشرِ لفظاً وتقديراً معاً، كلا يضربن مفرداً من النونِ التقديريِّ المباشرِ لفظاً وتقديراً معاً «ك:

لا تـهـيـنَ ٱلـفَـقِـيْـرَ............ ....

سواء عري من أغيار ما ذكر كلها كيضرب أم لا بأن قرن النون اللفظي المباشر لفظاً فقط، كلا يضربن جمعاً، أو النون اللفظي غير المباشر كلا يضربان، والتَّقديري المباشر لفظاً فقط، أي: ما من شأنه المباشرة اللفظية فقط كلا تضربوا القوم؛ بحذف النون التقديري غير المباشر؛ نحو: لتبلوا

الناصية

الثبوت، وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي، فقال ابن مالك: ما جيء به لا لبيان مقتضى العاملِ من شبْهِ الإعراب وليس حكاية، أو اتْباعاً، أو نقلاً، أو تخلصاً من سكونين.

(قوله: إن عريا) بكسر الراء ماضي يعرى كرضي يرضى أي: خلا، وأما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض.

(قوله: مباشر) أي: ولو تقديراً، كقوله:

لا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيْـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْكَـعَ يَـوْمـاً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة، حذفت لالتقاء الساكنين، أفاده يس وغيره. (صبان).

(قوله: بني) أي: لفظاً، وهو معرب محلاً إن دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس. وسكت عن محلّية الرَّفع بالتَّجرُّد والقياسُ أنها كذلك، إلا أن يُقال: التجرُّد ضعيفٌ؛ لأنه عامل معنويٌّ، كذا قال شيخنا السيد.

ثم رأيت شيخنا في باب إعرابِ الفعلِ نقل عن (سم) أن له محلَّ رفعٍ في حال التجرُّد من الناصب والجازم، ونظر فيه. وجزم بأنه ليس له في حال التجرُّد محل رفع ناقلاً ذلك عن القليوبي وغيره. (صبان).

(قوله: لمعارضة... إلخ) فيه أن عدم إعرابه هو الأصل، فلا يحتاج إلى التعليل، ويجاب بأن المضارعَ لمَّا أشبه الاسم في الأمورِ المتقدِّمةِ كان كأن الإعراب متأصلٌ فيه، فإذا خرج عنه فكأنه خرج عن الأصل، فلهذا ذكر وجه البناء. (صبان).

(قوله: التي هي من خصائص الأفعال) أي: القوي بتنزيله منزلة الجزءِ الخاتم للكلمةِ فاندفع

البِناء، وهو النُّونُ المُؤَكِّدَةُ الّتي هي مِن خَصائِصِ الأفْعَالِ، وبِناؤُهُ عَلى الفَتْحِ لِتَرْكِيبِهِ مَعَهُ كَتَرْكِيبِ خَمْسَةَ عَشَر نحو: «والله لأضْرِبَنَّ»، وخَرَجَ بِالمُباشِرِ غَيْرُهُ، ....

أبو طالب

القوم بالحذف، فالفعلُ المضارعُ باعتبارِ دخولِ النُّونِ، والمباشرة وجوداً وعدماً سبعة أقسامٍ؛ اثنانِ منها مبنيانِ والبواقي معربةٌ بعضها لفظاً في بعض الأحوالِ، وبعضها تقديراً دائماً، لكن بشرط عدمِ اتصالِ نونِ الإناثِ بها، وقد عرفت الأمثلةَ.

(قوله: كتركيب خمسة عشر) أي: كتركيبه في كونه غير نسبي، أو في حذفِ شيءٍ عن طرفِ أحدِ جزئيهِ، وهو الحركةُ الإعرابيةُ، وهذا الحذف يستلزمُ انتفاءَ الإعرابِ اللفظيِّ، لا انتفاءه مطلقاً حتى يلزم الدور.

الناصية

الاعتراضُ بلزوم بناء المضارع المقرون بلم، أو قد أو حرف التَّنفيس، أو ياء الفاعلة لمعارضة الشَّبه فيه بما هو من خصائص الأفعال، لكن هذا الاندفاعَ لا يظهر بالنِّسبة لياء الفاعلة لاتصالها بالآخرِ، وتنزيلها منزلةَ الجزءِ من الفعل إلا أن يقال: تنزل نون التَّوكيد أقوى وأتمُّ. (صبان).

(قوله: وبناؤه عَلى الفَتْحِ... إلخ) أي: بناء المضارع المؤكَّد بالنونِ على الفتحِ لتركيبِ المضارعِ مع النون مثل تركيب خمسةَ عشر في كون التَّركيب غيرَ إسنادي، فكما أن خمسةَ عشر مبنيّة على الفتحِ، فكذا المضارع المركَّبِ مع النون. (دشتي).

(قوله: لتركيبه معه... إلخ) تعليل لكون البناءِ على الفتحِ كما قاله غير واحد، لا لأصل البناء؛ لأنه ذكره لا لأن التَّركيب لا يصلحُ علَّةً للبناء بدليل بعلبك، كما قيل؛ لأن المرادَ هنا خصوص التَّركيب العددي، كما يصرِّح به قول الشَّارح تركيب خمسة عشر لا مطلق التَّركيب المزجي. والتركيب العددي يصلح علَّةً للبناء كما ستعرفه في بابه، وإنما اقتضى التَّركيب الفتحَ؛ لأنه يحصل به ثقلٌ، فيحتاج معه إلى التَّخفيف بالفتح. وقال شيخنا السَّيد: ما ذكره الشَّارح علَّةً لكونِ البناءِ على الفتحِ مع نون التوكيد، وعلى السكون مع نون الإناثِ عازياً لـ (شرح الكافية) أنما ذكره المصنف في (شرح الكافيةِ) علَّة لأصل البناءِ لا لكونه على الفتحِ، أو السكونِ، ففي عزوه إلى (شرح الكافية) نظرٌ. (صبان).

(قوله: وخرج بالمباشر غَيْرَه) أي: غير المباشرِ، وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصلٌ ملفوظ به كألف الاثنين، أو مقدَّر كواو الجماعة، وياء الواحدة لمخاطبة نحو: هل تضربان يا زيدان، وهل تضربن يا زيدون، وهل تضربن يا هند، الأصل تضربانن، وتضربونن، وتضربينن، حذفت نون الرَّفع لتوالي الأمثالِ، ولم تحذفْ نون التوكيد؛ لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حذفت الواو والياء؛

كَأَنْ حالَ بَيْنَهُ وبَينَ الفِعلِ أَلِفُ الاثْنَيْنِ، أَوْ واوُ الجَمْعِ، أَوْ ياءُ المُخاطَبَةِ، فإنَّه حينئذٍ يَكُونُ مُعْرَباً تَقْديراً. (وَ) إنْ عَرِيَ (مِنْ نُونِ إناثٍ) فإن لم يَعْرَ منها بُنِيَ لِما تَقَدَّم. وبِناؤُه على السكونِ حَمْلاً على الماضي المتصلِ بِها؛ ....

أبو طالب

(قوله: معرباً تقديراً) قيل في حالةِ النَّصبِ والجزمِ معربٌ بحذفِ النُّونِ لفظاً، وقيل ببناءِ ذي النُّونِ مطلقاً مباشراً كان أم لا.

(قوله: وإن عري... إلخ) في هذا التَّقديرِ إشارةٌ إلى أن ليس شرطَ الإعرابِ في المضارعِ عراؤُه من مجموعِ الأمرين؛ من حيث هو مجموعٌ، وإلا لزمَ إعرابه عند عرائِه من أحدهما فقط، بل الشَّرطُ عراؤه من كلٍّ واحدٍ من الأمرين، ولا يتحقق ذلك إلا بعراءَيْنِ، وفيه أن العراءَ من المجمعِ من لوازمِ المضارعِ، ولا معنى لاشتراطِ الملزوم باللازمِ الأعمِّ، فلا احتمالَ في العبارةِ، ولا حاجةَ إلى تلك الإشارةِ، ويمكنُ أن يكونَ التَّقديرُ إشارةً إلى أنه المفادُ والمرادُ معاً.

الناصية

لالتقاء السَّاكنين، وبقيت الضَّمة والكسرة دليلاً على المحذوف، ولم تحذف الألف؛ لئلا يلتبس بفعل الواحد، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه مستوفًى، فهذا ونحوه معربٌ. والضَّابط أنَّ ما كان رفعُه بالضَّمة إذا أكِّد بالنُّونِ بُني لتركبه معها. وما كان رفعُه بالنُّونِ إذا أكِّد بالنون لَمْ يُبْنَ؛ لعدم تركبه معها؛ لأن العربَ لم تركِّب ثلاثة أشياء.

(تنبيه): ما ذكرناه من التَّفرقة بين المباشرةِ، وغيرها هو المشهور والمنصور. وذهب الأخفشُ وطائفةٌ إلى البناء مطلقاً، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً. وأما نون الإناث؛ فقال في (شرح التَّسهيل): إن المتَّصل بها مبنيٌّ بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدَّر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشَّبه بالماضي. (أشموني).

(قوله: نون إناث) أولى من نون النِّسوة؛ لأن هذه لا تشمَل غيرَ العاقل، والمراد الموضوعة لذلك، وإن استعملت في الذكور مجازاً، كقوله:

يَمُرُّونَ بالدَّهنا خِفافاً عِيابُهُم ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِيْنَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

(قوله: حملاً على الماضي المتصل بها) أي: في كون كلِّ ساكنِ الآخر لفظاً، لا في البناء على السكون؛ لئلا ينافي ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الإناث مبنياً على فتحٍ مقدَّر وإن درج شيخنا على المنافاة أخذاً بظاهرِ العبارةِ. وإنما علَّل سكونه مع أن الأصلَ في المبنيِّ السكون؛ لأنه لما استحقَّ الإعراب الذي أصلُه الحركةُ، وبُني مع نونِ التَّوكيدِ على حركةٍ دلَّ على أن المنظورَ إليه فيه هو الحركة، فاحتيج في خروجه عنها مع نون الإناث إلى وجه.

وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُـسْـتَـحِـقٌّ لِـلْـبِـنَـا   وَالأَصْـلُ فِـي الـمَـبْـنِـيِّ أَنْ يُـسَـكَّـنَـا

لأنَّهما يَسْتَوِيانِ في أَصالَةِ السُّكُونِ وعُرُوضِ الحَرَكَةِ فيهما ـ كما قالَ في شَرْحِ الكافِيةِ ـ (كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنا) وُجُوباً لِعَدَم احتياجِهِ إلى الإعرابِ، إذِ المَعاني المُفتقرة إليه لا تعتورُه، ونحو:

أبو طالب

(قوله: لأنهما يستويان... إلخ) المراد استواءُ المضارعِ والماضي في أصلِ الأصالةِ والعروض لا في خصوصيَّتهما، فإن في المضارعِ حصولَ الموصوفِ بهما بالقوةِ البعيدةِ، وفي الماضي حصولُ الموصوفِ بالأصالةِ بالقوة القريبةِ، وحصول الموصوفِ بالعروضِ بالفعلِ، فلا يرد عليه أن أصالة السُّكونِ في المضارعِ في نفسِها علة لسكونهِ لا لأجل الحمل.

(قوله: كيرعن) بضمِّ الراءِ من راعَ يروعُ؛ أي: خاف، أو بفتحها من ورعَ يرع.

الناصية

(قوله: لأنهما) أي: الماضي والمضارع، وهذا تعليل للحمل على الماضي في سكونِ الآخرِ لفظاً لا في البناءِ على السكون لما عرفت. (صبان).

(قوله: يستويان في أصالة السكون وعروض الحركة) لما مرَّ من أنَّ الأصلَ الأصيل في الأفعال البناء، وفي المبني السكون. فإن قلت: إذا كان الماضي والمضارع مستويين في أصالةِ السُّكونِ فلا معنى لحملِ المضارع على الماضي. قلت: المراد بالاستواء الاشتراك، ولو مع التفاوت في القوة. ولما خرج المضارع عن أصله وأُعربَ ضعفتْ أصالةُ السُّكونِ فيه، فحمل على الماضي الذي لمْ يخرجْ فلمْ تضعفْ أصالةُ السكون فيه. (صبان).

(قوله: كَيَرُعْنَ) من قولك: النسوة يرعن أي: يخفن أيْ: يُخوِّفْنَ مَن أعْجَبَه جمالُهُنَّ (الشَّاهد) في (يَرُعْنَ) فإنّه مضارعٌ مَبنيّ لاتِّصال نون جمعِ المؤنثِ بهِ. (قوله: وَكُلُّ حَرْف مُسْتَحِق لِلبِنَا) الذي به الإجماع. (قوله: لعدم احتياجه) أي: إلى معانٍ تركيبية يحتاج التَّمييز بينها إلى الإعراب. وأما المعاني الإفرادية كالابتداء، والتبعيض، والبيان بالنسبة إلى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالإعراب؛ لأن الإعرابَ يُؤتى به للفرق بين المبتدأ، والخبرِ، والفاعلِ، والمفعولِ، والمضافِ، والمضافِ إليهِ، والتمييزِ، وغيرها، وحيث إنّ الحرف لا يَقَعُ شيئاً من هذه ولا غيرها، فلا يحتاج إلى الإعراب.

(قوله: لا تعتوره) أي: لا تتوارد عليه، يعني: إن الحرف لا تتوارد عليه المعاني التي تقتضي الإعرابَ، كما في الاسم والفعلِ المضارع، فلا يكون مبتدأً وفاعلاً ليرفع ولا مفعولاً وحالاً؛ لينصب، كالاسم، ولا مورد للمعاني المقتضية للجزم، والنصب في الفعل فلا مقتضي لإعرابه. (دشتي).

[لَيْتَ شِعْري مُسافِرُ بنَ أبي عَمْـ ... ـرِو وَلَيْتٌ يَقُولُها المَحْزُونُ]

على تجرُّدها مِن معنى الحرفية، وَجَذْبِها إلى مَعنى الاسميةِ؛ ....

أبو طالب

(**قوله: ونحو وليت يقولها المحزون**) هذا مما يرثي بها أبو طالب بن عبد المطلبِ لنديمه مسافر بن أبي عمرٍو بن أمية بن عبدِ شمسٍ، بعد أن عرضه ورم البطنِ، وخرج من مكةَ إلى الحيرةِ؛ ليتداوى مرضه ومات فيها، والبيتان منها هكذا:

لَيْتَ شِعْري مُسَافِرَ بنَ أبي عَمْـ ... ـرِو ولَيْتٌ يقولُهَا المَحْزُونُ

أيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أمْ غَالَ مَرْ ... آكَ وَهلْ أَقْدَمَتْ عَلَيْكَ المَنُونُ؟!

ميزان هذا البيت فاعلاتن مفاعلن فعلاتن، والمصرعُ الأولُ مطابق لهذا الميزانِ بلا زيادةٍ ونقصانٍ، وأما الثاني فأوله راءُ عمرٍو، وإنما يطابقه بزيادةِ حرفٍ ساكنٍ بعد تاءِ ليت وتحريكِ حاءِ المحزونِ، وأما الثالثُ فآخره الرَّاء السَّاكنةُ في مرآك، وإنما يطابقه بتحريكِ ألفِ غَالَ، وأما الرابعُ فإنما يطابقه بإسكانِ هاءِ هل وتحريكِ لامه، وحذفُ همزةِ أقدمت ولام المنونِ، والعرب لا تبالي بأمثالِ هذهِ الاختلافاتِ، وذلك ظاهر لمن نظر في أوزانِ أشعارِهم. ومرأى بفتحِ الميمِ كمرمى، والمرادُ منه إما محلُّ صيرورةِ المرئي له مرئياً فيه، أو وجهه؛ لأنه الذي ينظر فيه، أو كونه مرئياً، والمعنى: ليت علمي حاصلٌ يا مسافر بن أبي عمرٍو، أيُّ شيءٍ دهاك ففارقتني؟ بل أكان على رؤيتك، أو محل رؤيتك، فبعد عن أبصاري، وهل سبقَ عليكَ الموتُ. وتأنيث الفعل باعتبار تأنيثِ المنونِ، والاستفهامان الأخيران للتقرير.

(**قوله: وجذبها إلى معنى الاسمية**) اعلم أن كلَّ لفظٍ مهملاً أو موضوعاً إذا أريد منه نفس ماهية الموجودة مطلقاً، فهو بهذا الاعتبار كلمةٌ واسمٌ حكماً لا حقيقةً؛ لانتفاءِ الدَّلالةِ الوضعيةِ المعتبرةِ في

الناصية

(**قوله: وليت يقولها المحزون**) يعني: ليت كنتُ أشعرَ حال (مسافر بن أبي عمرو) وكلمة (ليت) يقولها الشخص المحزون (الشاهد) في (ليت) الّذي صار مبتدأ خبرُهُ جُملةٌ: (يقولها المحزون) مَعَ أن (ليتَ) حرف، والحرف لا يَقَعُ مبتدأً.

(**قوله: على تجردها من معنى الحرفية... إلخ**) يعني: (ليت) في البيتِ لَيسَ حَرْفاً، وإنما هو اسم لِـ (لَيتَ) الحرفيَّة بدليلٍ: إنّه لو كان (ليت) الحرفيةُ وجب دخولها على اسمٍ وخبرٍ، ونصبِ اسمها ورفع خبرها، مع أنَّها دَخَلَتْ على الفعلِ.

(**قوله: على تجرّدها... إلخ**) أي: حملت على تجرُّدها من معناها الحرفي، وهي التمنّي وانتقلت إلى الاسمية أي: إن ليت في البيت اسم لليت الحرفي، كما ذكر في لَوْ ويدل على ذلك أنها لم تَفِ بمقتضى الحرفية؛ إذ لو كانت حرفاً لما وقعت مبتدأً ولما دخلت على الفعل. (دشتي).

بِدَليلِ عَدَمِ وفائِها لِمُقتَضاها.

(وَالأَصْلُ في الْمَبْنِيِّ) اسماً كان، أو فِعلاً، أو حرفاً (أَنْ يُسَكَّنا) لِخفَّةِ السُّكُونِ وثِقْلِ المَبنيِّ

أبو طالب

الكلمةِ الحقيقةِ، إذ دلالة الماهية الموجودةِ في الخارجِ على نفسها الموجودةِ مطلقاً، دلالةٌ عقليةٌ لا وضعيةٌ، فتدبر.

(**قوله: بدليل عدم وفائها لمقتضاها**) فإن مقتضاها الدخول على الاسمِ ونصبه، وعدمُ عودِ الضَّميرِ إليها، ولم تف هاهنا بشيءٍ منها.

(**قوله: اسماً كان أو فعلاً... إلخ**) إشارةٌ إلى أن اللامَ في المبني للاستغراقِ لا للعهدِ المشارِ به إلى الحرفِ.

(**قوله: وثقل المبني**) كأن وجهه أن لسانَ العربِ تعود أن يتكلم بالمعمولِ على حسبِ اقتضاءِ العاملِ لكثرة المعرباتِ في كلامهم، فالتكلُّمُ على خلافِ ذلك ثقيلٌ على لسانهم؛ لكونه على خلافِ عادتهم.

الناصية

(**قوله: والأصل في المبنى**) أي: الرَّاجح فيه، أو المستصحب لا الغالب؛ إذ ليس غالبُ المبنيات ساكناً، هذا وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحاباً للأصل، وهو عدم الحركةِ، فلا ينبني عليها إلا لسببٍ كالْتِقاءِ الساكنينِ في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاءِ قمتُ وكونها عرضةً للابتداءِ بها كلام الابتداء، وكونها لها أصل في التمكُّن كأول، وكشبهها بالمعرب كضرب، (ويسمى) عدم الحركة (أيضاً وقفاً) كما يسمى سكوناً، والسَّكون خفيف (ولخفته دخل في الكلم الثلاث) الحرف والفعل والاسم، ففي الحرفِ (نحو هل و) في الفعل نحو (قم و) في الاسم نحو (كم).

(**قوله: لخفة السكون**) فسر أن يسكن بالسُّكون؛ لأنه عبارةُ النُّحاةِ لا لتأولِه بالتَّسكين، والتَّسكين فعل الفاعل، فهو وصفٌ له لا للكلمة، وإن توهمه شيخنا والبعض؛ لأن المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعاً، أي: كونه مسكناً وهو وصف للكلمة قطعاً فلا تغفل. بقي شيء آخر أورده السُّيوطي في نكته، وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السُّكون والفتح والكسر والضَّمِّ ينوب عنها، كما ذكر نظير ذلك في الإعراب، فربما توهم عدم ذلك هنا، وليس كذلك فينوب عن السُّكون الحذف في الأمر المعتل، والأمر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة، وعن الفتحِ الكسر في نحو لا مسلمات لك، والياء في نحوِ لا مسلمين ولا مسلمين لك، والألف في نحو «**لا وتران في ليلة**» وعن الكسرِ الفتحِ في نحو سحر على رأي من يقول ببنائه، وعن الضَّمِّ الواو والألف في نحو يا زيدون ويا زيدان. اهـ. وفيما ذكره من نيابة الفتحِ عن الكسرِ في نحو سحر نظر، فتأمل. (صبان).

(**قوله: وثقل المبنى**) للزومِه حالة واحدة، ولافتقار الحرف إلى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبني الحرف الثقيل. وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركباً لتضمنه معنى الحرفِ زيادة

وَمِـنْـهُ ذُو فَـتْـحٍ وَذُو كَـسْـرٍ وَضَـمّْ كَـأَيْـنَ أَمْـسِ حَـيْـثُ وَالـسَّـاكِـنُ كَـمْ

(وَمِنْهُ) أي: ومِنَ المَبنيِّ (ذُو فَتْحٍ وَ) منه (ذُو كَسْرٍ وَ) منه ذو (ضَمْ) وذلك لِسَبَب: فَذُو الفتح (كَأَيْنَ) وضربَ، وَواو العَطفِ، فالأوَّلُ: حُرِّكَ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْن، ....

أبو طالب

(**قوله: أي ومن المبني**) لما كان أمثلة المصنف كلها للاسمِ المبنيِّ، وسيظهر من كلامِ الشارح انفرادُ الاسمِ المبنيِّ بالحركاتِ، أمكن أن يتوهم أن مرادَ المصنف بيانُ الانفرادِ المذكورِ، والضَّمير المجرور للاسمِ المبنيِّ أرجعه إلى مطلقِ المبنيِّ، ومثل بما مثل؛ تنبيهاً على أن مرادَه بيانُ أحوالِ مطلقِ المبنيِّ لا غير.

(**قوله: لالتقاء الساكنين**) أي: لوجودِه أو لرفعِه، فالمفعولُ له يحتملُ أن يكونَ حصولياً أو تحصيلياً.

الناصية

على معناه الأصلي كما اقتصر عليه البعض فقاصر، كما قاله شيخنا على المبني من الأسماء للشبه المعنوي. (صبان). كمتى (**قوله: ومنه**) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره؛ لأن من المبني ما بني على حرفٍ كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين، وما بني على حذف كاغز واخش وارمِ واضربا اضربوا واضربي. (صبان).

(**قوله: ذو فتح**) قدمه لأن الفتحَ أخفُّ الحركاتِ ويليه الكسر، هذا وأقوى الحركات الضَّمُّ ويليه الكسر ثم الفتحُ وسمي الأول ضماً؛ لأنه ينشأ من ضمِّ الشفتينِ أولاً، ثم رفعهما ثانياً وسُمِّيَ الثاني كسراً؛ لأنه ينشأ من انجرارِ اللَّحْي الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً، وسمي الثالث فتحاً؛ لأنه يتولَّد من مجردِ فتحِ الفمِ وهذه الحركات تكون ظاهرةً كما مرَّ، ومقدرة كتقدير الضَّمِّ في يا سيبويه، والفتح في نحوِ «لا فتى إلا علي» والكسر في نحو هؤلاءِ حال الوقف.

(**قوله: وذلك**) أي: كل واحدٍ من الفتحِ والكسرِ والضمِّ لِسَبَبٍ لا اعتباطاً، وهو معارضةُ شبههِ بالاسمِ بما يقتضي البناء، وهو اتصال نون الإناث؛ لأن هذا النُّون من خواصِّ الفعلِ. (دشتي).

(**قوله: كأين... إلخ**) جاء بثلاثةِ أمثلةٍ: الأوّل للاسم، والثّاني للفعل، والثّالث للحرفِ.

(**قوله: فالأول... إلخ**) قد علمت أسبابَ أصلِ البناءِ، وأما التحرك فأسبابه خمسةٌ: التقاءُ السَّاكنينِ كأين، وكون الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ كبعضِ المضمراتِ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجرّ، أولها أصل في الإعراب كقبل أو بعد، أو شابهت المعربَ كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً، كما تقدم. (صبان).

(**قوله: لالتقاء السَّاكنين**) أي: دفعه. وأورد هنا إيراداً أسلفناه مع جوابه عند الكلامِ على تعريفِ البناءِ على أنه لفظي.

وكانتْ فَتحَةً لِلخِفَّة، والثاني: لِمُشابَهَتِها المضارع في وُقوعِهِ صِفَةً، وصلةً، وحالاً، وخَبَراً، تقول: «رَجلٌ رَكِبَ جاءَني» «هذا الّذي رَكِبَ»، «مَرَرْتُ بزيدٍ وقد رَكِبَ»، «زيد رَكِبَ»، كما تقول: «رجلٌ يرْكَبُ»... إلخ، وكانتْ فَتحةً لِما تَقَدَّم، والثالث: لِضَرُورَةِ الابتداءِ بالساكن، إذ لا يُبتَدَأُ بالسَّاكِنِ إما تَعَذُّراً مُطلَقاً كما قالَ الجُمهُورُ، أوْ تعسُّراً في غير الألِف كما اختارَهُ

أبو طالب

(**قوله: رجل ركب جاءني**) لفظ جاءني متممٌ للمثالِ الأولِ لا مبدأ للمثال الثاني، ووجهه ظاهره

(**قوله: زيد ركب**) إيراد هذا المثالِ لإتمام النَّشرِ على ترتيبِ اللفِّ، وإلا فاستغني عنه بالمثالِ الأولِ.

(**قوله: أو تعسراً في غير الألف**) الظَّاهر أن مَنَاطَ هذا الخلافِ على أن الحركةَ هل هي انفصال ما للحرفِ عن المخرجِ، بعد اتصال به، والسُّكون اتصاله به من غيرِ انفصالٍ مطلقاً، أو هي انفصالٌ تامٌّ، وهو اتصالٌ بلا انفصالٍ تامٌّ، فعلى الأولِ الابتداءُ بالسَّاكنِ متعذر مطلقاً، وعلى الثَّاني متعسرٌ، كما في صورةِ الرُّومِ والاختلاس، ولكن في غيرِ الألفِ؛ لتعذُّرِه فيه مطلقاً وهو ظاهر، وأما كود الحركةِ بالمعنى الثاني، والسُّكون بالمعنى الأول، فمستلزم لوجودِ الواسطةِ بينهما، كما أن كونهما بعكسِ هذا مستلزمٌ لرفعِ التَّقابلِ بينهما فافهم، ثم الحقُّ فيهما هو المعنى الأول، والحكم بالتَّعذرِ، كما هو المشهور.

الناصية

(**قوله: للخفة**) لأن الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ وأقربها إلى السُّكون.

(**قوله: والثاني**) أي: الماضي والمضارع متساويان في أصالةِ السُّكونِ؛ لأن الأصلَ في الفعلِ البناءِ، والأصلُ في البناءِ السُّكونِ والحركة فيهما عارضيّ. (دشتي).

(**قوله: لِمُشابَهَتِها المضارع**) أي: شابهتِ المعربَ.

(**قوله: تقول رجل ركب... إلخ**) فالأولُ صفة لرجلٍ، والثَّاني صلة للذي، والثَّالث حال لزيدٍ، والرابع خبر لـ (زيد). (دشتي).

(**قوله: لما تقدم**) أي: للخفَّة.

(**قوله: والثالث**) أي: واو العطفِ يستلزم سكونه الابتداء بالسَّاكن.

(**قوله: مطلقاً**) سَواء كانَ ألِفاً، أمْ غيرها.

(**قوله: إمّا تَعَذُّراً مُطلَقاً**) يعني: أنه قولان في التكلُّم بالسَّاكن، فقيل: بتعذره، أي: عدم إمكانه في جميع الحروفِ، وقيل: بأنه ممكنٌ، ولكنَّه مع المشقّة في غير الألفِ، وأما في الألفِ فغير ممكنٍ. (دشتي).

(**قوله: أوْ تعسُّراً في غير الألِف**) أمَّا الألفُ فإجماعي تعذر الابتداءِ بِها ساكِنَة.

السَّيدُ الجُرجاني، وشيخُنا العَلّامَةُ الكافِجي، وكانتْ فَتحةً لاسْتِثقالِ الضَّمة والكسرة عَلى الواو. وذو الكسر نحو: (أمْسِ) وجيرِ، وإنّما كُسِرَ على أصلِ اِلتقاءِ السّاكِنَيْنِ، و ذُو الضَّمِّ: نحو: (حَيْثُ) ....

أبو طالب

(قوله: لاستثقال الضمة والكسرة على الواو) لم يقل لما تقدم: كما تقدم؛ لأن العلة هاهنا رفعُ الثقلِ، وهو أعمُّ من الخفةِ.

الناصية

(قوله: نحو أمْس وجير) أمْسِ. اسم مكسور، و(جَيْر) - بفتحٍ، فسكونٍ، فكسرٍ - حرف مكسورٍ، وهو للجوابِ بمنزلةِ (نَعَمْ)، وليس لنا فعلٌ مكسورٌ.

(قوله: على أصلِ الْتِقاءِ الساكنينِ) فيه أن التقاءَ السَّاكنينِ إنما هو سببُ البناءِ على حركةٍ، والمعدودُ من أسبابِ الكسرِ؛ كونه الأصل في التخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنين؛ لأن الكسرةَ لا تلتبس بحركةِ الإعرابِ؛ إذ لا تكون حركةُ إعرابٍ إلا مع التنوينِ، أو أل أو الإضافةِ، قاله يس. وعبارة الدَّماميني على (المغني) قالوا: وإنما كان الأصل في ذلك الكسر؛ لأن الجزم في الأفعالِ عوض عن الجرِّ في الأسماء، وأصل الجزم السُّكون، فلما ثبت بينهما التعارض، وامتنع السكون في بعض المواضعِ جعلوا الكسر عوضاً عنه. اهـ.

(فائدة) السَّاكنان يلتقيان في الوقفِ مطلقاً سواء كان الأول حرف لين أم لا، ولا يلتقيان في الوصل إلا وأولهما حرف لين. وثانيهما مدغم متصل كدابةٍ ودويبةٍ، فلو لم يكن الأول حرف لين حرك، كما في اضربِ الرجل بكسر الباء، أو حذف كما في اضربِ الرجلَ بفتحها؛ تريد اضربن بنون التَّوكيدِ الخفيفةِ. ولو لم يكن الثاني مدغماً حرك كغلاماي، ومن سكنه من القراء في ﴿ومحيايْ﴾ فللوصلِ بنية الوقفِ، ولو لم يكن الثاني متصلاً حذف الأول نحو ﴿دَعَوُا اللَّهَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] ﴿يَقُولُوا الَّتِي﴾ [الإسراء: ٥٣] ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] وربما ثبت كقراءة ﴿عَنْهُ تَّلَهَّى﴾ [عبس: ١٠] بإشباع الهاءِ وتشديد التاءِ ﴿مَا لَكُمْ أَلا تَّنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥] بإثباتِ ألفِ لا وتشديد التاءِ، وربما فرّ من التقائِهما في المتصلِ بإبدال الألف همزة مفتوحة قرئ ﴿وَلَا جَأْنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] - ﴿وَلَا الضَّأْلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] بالهمزة. قال أبو حيان: ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في الضَّرورةِ على كثرة ما جاء منه. (همع) بتلخيص وزيادة. (صبان).

(قوله: نحو حيث) فإن قلت: من أين يعلم أن النَّاظم أتى بها مثالاً للضمِّ، مع أن فيها الفتحَ والكسرَ أيضاً. قلت: لأن أين تعينت مثالاً للفتحِ، وأمس تعينت مثالاً للكسرِ، فيكون حيث مثالاً للضمِّ، وأيضاً الضمُّ أشهرُ، والحمل على الأشهرِ أرجح. (صبان).

(قوله: حيث) أي: على لغةِ ضمِّها، ولما كان شبهها بالغاياتِ ليس من الجهاتِ السَّابقة بين الشَّارحِ وجه الشَّبه بقوله: فإنها ضمت... إلخ هذا. وأسباب البناءِ على الضمِّ أن لا يكون للكلمةِ

وإنما ضُمَّ تَشبيهاً لَها بِقَبْلُ وبَعدُ، وقد تُفتحُ للخِفَّةِ وتُكسَرُ على أصلِ التِقاء السّاكِنَيْنِ، ويُقال: «حوث» مُثَلَّثُ الثّاءِ أيْضاً (وَ) مِثالُ (السَّاكِنِ كَمْ) واضربْ، وأجلْ. وقد عُلِم مما مثَّلتُ به أنّ

أبو طالب

(قوله: تشبيهاً بقبل وبعد) وجه الشَّبهِ كونهما ظرفينِ لازمي الإضافةِ.

(قوله: ومثال الساكن) لم يقل: والسَّاكنُ نحو كم؛ لأن المقصود الإخبار عن السَّاكنِ، وحق الماهية أن يكون اسماً لا وصفاً.

(قوله: وقد علم مما مثلت) إلى قوله: لا يكون في الفعلِ لفظُ ما موصولة، فالضَّميرُ المجرورُ يعودُ إليه، أو مصدرية، فالضَّميرُ لما ذكرَ من التَّمثيلاتِ، ثم إنه اعترضَ عليه بوجوه: **الأول**: أن الصَّوابَ أن يقولَ مثلنا بصيغةِ الجمعِ؛ لأن ما علم إنما علم من مجموعِ تمثيلاتِ المصنف والشارح، لا من تمثيلاتِ الشارح فقط، وأجيب عنه بأن مثلت بصيغهِ المجهولةِ الغائبةِ، ولا ينافي تأنيثه للنِّسبةِ إلى الضَّميرِ المجرورِ المذكَّرِ، **أقولُ**: لا يبعدُ أن يكون مراده بما مثلت به أعمَّ من أن يكونَ أصالة أو حكاية، أو يكون نسبة العلم بما مثل به من قبيلِ نسبةِ المعلولِ إلى الجزءِ الأخيرِ من علته التَّامة، وهذا شائع. **الثَّاني**: أن الصَّوابَ أن يقولَ: مما مثلتُ به وما لم أمثل به؛ إذ المعلوم

الناصية

حال الإعراب نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الرُّوم: ٤] بالضمِّ، ومشابهة الغاياتِ: نحو: يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل: من جهة أنه يكون متمكناً في حالةٍ أخرى، وقيل: من جهةِ أنه لا تكون له الضَّمة حالة الإعراب. وقال السِّيرافي: من جهة أنه إذا أنكر أو أضيف أعرب. (صبان).

(قوله: تشبيهاً لَها بقَبْلُ وبَعدُ) في لزوم الإضافة والظَّرفيةِ، ومثال الحرفِ المبني للضمِّ نحو منذ.

(قوله: تشبيهاً لها بقبل وبعد) من جهة أنها كانت مستحقةً للإضافةِ إلى المفردِ كسائر أخواتِها، فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصلِ نحو: ياتحاج ترخيم تحاجج مصدر تحاجَّ إذا سمي به، وكونه في الكلمةِ كالواو في نظيرتها، كنحن ونظيرتها همو، وكونه في الكلمةِ مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها: قل ادعوا. والإتباع كمنذ. (صبان).

(قوله: مُثَلَّثُ الثّاءِ أيْضاً) أي: مثل حيث.

(قوله: كم) بنيت لتضمنِها الاستفهامَ، أو معنى ربَّ التكثيريةِ لا للشَّبهِ الوضعي لفواتِ شرطه المار.

(قوله: كمْ واضربْ وأجل) حرف إجابة للسَّائلِ عن خبرِ. هذا وفي (شرح الشيرازي) (كم) اسمٌ، و(اضرب) فعلٌ، و(أجل) حرفٌ، وهو للجواب بمعنى (نعم).

(قوله: أجل) بفتحِ الهمزةِ والجيمِ حرف جوابٍ كنعم.

(قوله: مثلت به) وفي نسخة مثلنا به.

البِناءَ عل الفتحِ والسُّكُونِ يكونُ في الثلاثة، وعلى الكسرِ والضَّمِّ لا يكونُ في الفِعلِ. نَعم مَثَّل

أبو طالب

الثاني إنما هو معلومٌ من الثاني، وجوابه: إن المرادَ به اقتصرت على التَّمثيلِ به، وهو مستلزمٌ لذلك. **الثَّالثُ**: أن المبنيَّ على الكسرِ والضَّمِّ موجودان في الفعلِ كضربوا، واضربِ القوم، وجوابه: إنهما مبنيان عند الشارح على الفتحِ والسُّكونِ التَّقديريينِ؛ لاعتبارِه الأصلَ فيهما دون العارضِ، كما سبق. **الرَّابعُ**: أن الحرفَ المبنيَّ على الضَّمِّ إن كان موجوداً، كما هو الظاهر من وجود منذ، والمتبادر من تخصيص الشارح عدمُ وجودِه بالفعلِ، فلا وجه لعدمِ التَّمثيلِ به، وإن لم يكن موجوداً فهاهنا معلوم ثالثٌ، فلا وجه لعدمِ التَّعرضِ له، وأجيبُ عنه باحتمالِ سقوط منذ، مع تعليلِ بنائه على الضَّمِّ من العلم، وباحتمال أن يكون الشارح متردداً في منذ؛ لما اختلف فيه هل هو فرعٌ لـ مُذ ومبنيٌّ على السُّكونِ تقديراً، أو أصلٌ له ومبنيٌّ على الضَّمِّ تحقيقاً، ولهذا لم يتعرضِ الشارح لا للتَّمثيلِ به، ولا لكونِه معلوماً.

الناصية

(**قوله: أن البناء على الفتح**) لكونه أخفَّ الحركاتِ وأقربها إلى السكونِ؛ لحصوله بأدنى فتحِ الفمِ بخلافِ الضَّمِّ والكسرِ، فإنَّ الأولَ إنما يحصل بأعمالِ العضلتين معاً الواصلتين إلى طرفي الشفَةِ، والثَّاني إنما يحصلُ بالعضلةِ الواحدةِ الجاذبةِ إلى أسفل، (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضاً في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أين والنوعان الآخران وهما الكسر والضمّ) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان إلى إعمالِ إحدى العضلتين، أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدثِ والزَّمانِ مطابقةً والفاعل التزاماً (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين ثقيلين، (ودخلا في الحرف والاسم) لخفتهما بدلالتهما على شيء واحدٍ، فالكسر في الحرف (نحو لام الجر) الدَّاخلة على ظاهرٍ غير مستغاث، (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتي، (و) الضمُّ في الحرفِ والاسم (نحو منذ في لغة من جرَّ بها أو رفع فإن الجارة) للاسمِ (حرف والرافعة) له (اسم)، وسيأتي إيضاح ذلك في بابِ حروفِ الجرِّ وإلى أنواعِ البناء الأربعةِ الإشارةُ بقوله في النظم:

ومنه ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضَم ... كأين أمس حيث والسَّاكن كم

(تصريح) (**قوله: والسُّكُونِ**) لكونه الأصل.

(**قوله: يكون في الثلاثة**) أي الاسمُ والفعلُ والحرفُ (**قوله: لا يكون في الفِعلِ**) بل في الاسمِ والحرفِ لثقلهما وثقل الفعلِ؛ أما الأول فلأن الضَّمَّ إنما يحصل بإعمال العضلتين معاً، والكسر بإعمال العضلة السفلى، بخلاف الفتحِ فإنه يحصل بمجرد فتح الفم. وأما الثاني فلتركُّب معناه من حدثٍ وزمانٍ، قيل: ونسبة على ما بين في محله، وأما نحو ضربوا فمبني على فتحٍ مقدر والضَّمة

شارحُ الهادِي لِلفعلِ المبنيِّ على الكسرِ بنحو: «شِ» والمَبنِيِّ عَلى الضَّمِّ بنحو: «ردُّ»، وفيه نظر.

هذا، واعْلَم أن الإعراب ـ كما قالَ في التَّسهيل ـ ....

أبو طالب

(**قوله: وفيه نظر**) وجهُ النَّظرِ يعلمُ مما سبقَ.

(**قوله: هذا**) الهاءُ اسمُ فعلٍ بمعنى خذْ وذا مفعوله.

الناصية

للمناسبة كما مر، وأما رد بضمِّ الدَّالِ فمبني على سكونٍ مقدرٍ وضمته للاتباع. وأما نحو ع و ق فمبني على الحذفِ والكسرة كسرة بنية. وأما رد بكسر الدَّال فمبني على سكونٍ مقدرٍ، والكسر للتخلص من التقاءِ السَّاكنين.

(**قوله: لا يكون في الفعل**) أي: لثقله، وإنما دخله ضم الإعرابِ لعدمِ لزومه.

(**قوله: بنحو ش... إلخ**) فـ (ش) أمرٌ من (وشى، يشي) بمعنى نمّ، وسعى، وهو عمل النمام. و(ردّ) مفرد مذكر مجهول من الماضي.

(**قوله: وفيه نظر**)؛ لأن الكسرةَ في نحو شِ ليست كسرةَ بناءٍ، بل هي حركة عين الفعلِ، فإنه أمر من وشى يشي، حذف ياؤه للجزمِ وبقي الشِّين مكسوراً، وأما في ردّ فضمُّه لتبعيَّةِ اللَّام للعينِ؛ لأن الضَّمَّ أحدُ الوجوهِ الثَّلاثة في مضاعفِ يفعل مضموم العينِ، وهو أمرٌ مجهولٌ ماضٍ كما توهّم، لأن الماضي يجبُ فتحُ آخرِه معلوماً أو مجهولاً. (دشتي). وفي (شرح الشِّيرازي) وَجْهُ النَّظرِ فيهما: إن كسرَ (شِ) هو كسرٌ أَصْلِيٌّ لِعَيْنِ الفعلِ؛ إذ أصله (يشي) - بكسرِ الشِّين - وأمّا (ردُّ) فهو مضمومُ العَيْنِ، مِن بابِ (نصر ينصر)، وكلُّ مضاعفِ مضمومِ العينِ إذا جزمَ يجوزُ في لامِه ثلاثةُ أوجهٍ: (الفتحُ) لِلخِفة، و(الكسرُ) لأصلِ التقاءِ السَّاكِنَيْنِ، و(الضمُّ) لإتباعِ العينِ، فالضَّمُّ في (ردّ) إتْباع، لا بِناء.

(**قوله: هذا**) (ها) اسم فعل بمَعنى (خذ) و(ذا) اسمُ إشارةٍ.

(**قوله: واعْلَم أن الإعرابَ... إلخ**) وفي (التصريح): الإعرابُ لغةً: البيانُ، واصطلاحاً: تغييرُ أواخرِ الكلم لاختلافِ العواملِ الدَّاخلةِ عليها لفظاً، أو تقديراً على القولِ بأنه معنويٌّ، وعلى القولِ بأنه لفظيٌّ (أثر ظاهر) في اللفظِ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمةِ) التي هي اسمٌ لم يشبه الحرفَ، أو فعلٌ مضارعٌ لم تتصل به نونُ الإناثِ، ولم تباشرْه نونُ التَّوكيدِ. والمرادُ بالأثر الظَّاهر، أو المقدرِ نفسُ الحركاتِ الثَّلاثِ، والسُّكونُ وما ناب عنها، والمرادُ بالظَّاهرِ ما تلفظُ به من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ، والمرادُ بالمقدرِ ما ينوى من ذلك كما تنوى الضَّمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى، وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعاً، وكما تنوى النُّون في نحو

ما جيءَ بِهِ لِبَيانِ مُقتَضى العامل من حركةٍ، أو سكونٍ، أو حرفٍ، أو حذفٍ، وأنواعه أربعة:

أبو طالب

(**قوله**: لبيان) ما جيء به. . . إلخ هذا التَّعريف غيرُ شاملٍ للإعرابِ التَّقديريِّ وإلا لزم الدور، وقوله: من حركة لما لا المقتضي، وإلا لزم تبيين المشيَّأ بنفسه.

الناصية

لنبلون، وكما يُنوى حذف الحركةِ في نحو لم يقرأ، إذا كانَ الإبدالُ قبلَ دخولِ الجازمِ، ولم يعتد به، والمرادُ بالعاملِ ما به يحدث المعنى.

(**قوله: مُقتَضى العامل**) يعني: أَنَّ الإعراب إنما يؤتى به؛ ليعلَمَ أن العاملَ اقتضى أيّ شيء، فمثلاً إذا كان المعمولُ مرفوعاً يعلم أن العامل اقتضى الفاعل، وهكذا.

(**قوله: وأنواعه**) الدَّاخلة تحته. (أربعة رفع ونصب) يشتركانِ (في اسم وفعل) فالرَّفع (نحو زيد يقوم) فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، ويقومُ مرفوعٌ بالتَّجردِ (و) النَّصبُ نحو (إن زيداً لن يقوم) فـ (زيداً) منصوبٌ بإن و(يقومَ) منصوبٌ بلن (وجر) مختصٌ بمعنى (في اسم نحو) مررتُ (بزيد) فزيد اسم مجرورٌ بالباءِ (وجزم) مختصٌّ بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فيقم فعل مجزومٌ بلم، وإلى هذه العلاماتِ الأربعِ أشار بقوله:

والرَّفعَ والنَّصبَ اجعلنْ إعرابا لاسمٍ وفعلٍ نحو لن أهابا

والاسمُ قد خصِّصَ بالجرِّ كما قدْ خصِّصَ الفعلُ بأنْ ينجَزِما

(ولهذه الأنواع الأربعة) التي هي الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ والجزمُ (علامات) جمعُ علامةٍ بمعنى علم، أو جمع علم كإصطبلاتٍ جمع إصطبلٍ، فالضَّمة علم، ومسماه الرَّفع، وكذا الباقي، وبهذا يندفع ما يقالُ إن في كلامِه تناقضاً، وذلك أنه جعل الإعرابَ أولاً نفس الحركاتِ، وما ناب عنها بقوله: أثر. . . إلخ، وجعلها ثانياً علامات للإعرابِ بقوله: (و) لهذه الأنواعِ الأربعةِ علامات (أصول وهي الضَّمَّة للرفع) نحو جاء زيدٌ (والفتحة للنَّصبِ) نحو رأيت زيداً (والكسرة للخفضِ) نحو مررت بزيدٍ (وحذف الحركة للجزم) نحو: لم يقمْ، وذلك مستفادٌ من قولِه في النَّظم:

فارفعْ بضمٍّ وانصبنْ فتحاً وجُرّ كسراً كذكرُ اللهِ عبدَه يسرّ

واجزم بتسكين. . . . .

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الأصول وهي عشرة: ثلاثةٌ تنوب عن الضَّمةِ، وهي الواو والألفُ والنُّونُ، وأربعةٌ تنوبُ عن الفتحةِ وهي الكسرةُ والألفُ والياءُ وحذفُ النُّونِ، واثنان ينوبان عن الكسرةِ، وهما الفتحةُ والياءُ وواحدةٌ تنوبُ عن حذفِ الحركةِ، وهي حذفُ حرفِ العلةِ أو حذفُ النُّون، وإليها أشار بقوله: وغير ما ذكر ينوب.

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إِعْرَابَا ... لاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ. فمنها مشتركٌ بينَ الاسمِ والفعلِ، ومنها مختصٌّ بِأَحَدِهما، وقد أشارَ إلى ذلك بقوله: (وَالرَّفْعَ والنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْراباً لِاسْمٍ) نحو: «إنّ زيداً قائمٌ» (وَفِعْلٍ) مضارع (نَحْوُ) يقوم، و(لَنْ أَهَابا).

(وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالجَرِّ) ....

أبو طالب

(**قوله: رفعٌ**) وهو بالضَّمةِ أو بالواوِ، وبالألفِ أو بالنونِ.

(**قوله: ونصب**) وهو بالفتحةِ أو بالكسرةِ، أو بالألفِ أو بالياءِ أو بحذفِ النُّونِ.

(**قوله: وجر**) وهو بالكسرةِ أو بالفتحةِ أو بالياءِ.

(**قوله: وجزم**) وهو بالسُّكونِ أو بحذفِ الآخرِ أو بحذفِ النُّونِ.

(**قوله: نحو: إن زيداً قائم**) الأولى: أن يمثل بنحوِ: كان زيدٌ قائماً.

الناصية

(**قوله: رفع... إلخ**) بدأ بالرَّفعِ؛ لأنه أشرفُ إذ هو إعرابُ العُمَدِ، ولا يخلو منه كلامٌ، وثنَّى بالنَّصبِ؛ لأنه أوسعُ مجالاً، فإن أنواعَه أكثرُ. قال أبو حيان: ولو بدأ بالجرِّ؛ لأنه مختصٌّ بالاسمِ الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضاً. اهـ. (دماميني).

(**قوله: وجزم**) وعن المازنيِّ أن الجزمَ ليسَ بإعرابٍ، ووجهه أن الجزمَ ليس في الاسمِ حتى يحملَ عليه المضارع قاله الشيخ يحيى. (صبان). (**قوله: فمنها**) أي: هذه الأربعة.

(**قوله: والرفع والنصب اجعلن إعراباً**) اعترضَه السُّيوطي بأن الفعل المؤكَّد بالنُّونِ لا يتقدَّم معموله عليه، والنَّاظمُ مشى على ذلك في عدةِ مواضعَ كقوله: والفاعلُ المعنى انصبَنْ بافعلا. وقوله:

وبه الكاف صلا ....

وعلله بعض شراح (الجزولية) بأن تأكيد الفعل يقتضي اهتماماً به فيقدم أفاده الشيخ يحيى. وينبغي حمل امتناع التقدم - إن سلم - على حالة الاختيار دون الضَّرورةِ كما هنا، وحينئذ يندفع الاعتراض. (صبان).

(**قوله: لن أهابا**) أصله (أهاب) مثال للفعلِ المنصوبِ، والألفُ الملحق به لِضَرورَة الشِّعرِ.

(**قوله: والاسم قد خصص بالجر**) الباءُ داخلةٌ على المقصورِ كما هو الأكثرُ. لا يقال: هذا تكرارٌ مع قوله سابقاً بالجر والتنوين... إلخ؛ لأنا نقول: ذكر الجرِّ هناك لبيان علامةِ الاسمِ، وهنا لبيان أنه نوعٌ من أنواعِ الإعرابِ خاصٌّ بالاسمِ. (صبان).

في هذهِ العِبارةِ قَلْبٌ، أي: والجرُّ قَد خُصِّصَ بالاسمِ، فلا يكونُ إعراباً للفعلِ لامْتِناعِ دُخُولِ عامِلِهِ عَلَيه، وهذا تَبيينٌ لأيِّ أنواعِ الإعرابِ خاصٌّ بالاسم، فلا يكونُ مع ذِكْرِه في أوَّلِ الكتابِ، المقصُودُ به بيان تعريف الاسم تكراراً (**كَما قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِما**) فلا يُجزَمُ

أبو طالب

(**قوله: في هذه العبارة قلب**) **أقول**: لا يبعدُ أن يكونَ خصَّصَ بمعنى فرد، كما يقالُ: خصَّصتُه بالذِّكرِ، أي: فردته، فلا حاجةَ إلى القولِ بالقلبِ.

(**قوله: لامتناع دخول عامله عليه**) وذلك لأن وضعَ عامِله لجر معنى الأفعالِ إلى الأسماءِ، فلا بد أن يكونَ واسطةً بينهما، فيلزمُ دخوله على الأسماءِ، وقد سبقَ تفصيلُ ذلك.

(**قوله: وهذا تبيين**) إلى (**قوله: تكراراً**)، هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ، كلاهما واضحانِ. ولفظة أي موصولة، وخاصّ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صلةٌ له، واسم يكون مستتراً عائداً إلى التبيينِ أو إلى ما يشارُ إليه بهذا، وتكراراً خبره، وقيل: أي استفهامية، وهي اسمٌ لإن المقدرة، وخاص خبرُ إن وفيه ما فيه.

الناصية

(**قوله: في هذه العبارة قلب**) فإن ظاهرَ قوله: (الاسم قد خصِّصَ بالجرِّ) أن الاسمَ مختصٌّ بالجرِّ، فلا يرفعُ ولا ينصبُ مع أن المرادَ أن الجرَّ مختصٌّ بالاسم، فلا يدخلُ على الفعلِ والحرفِ.

(**قوله: لِامْتِناعِ دخول عامِلِهِ عليه**) أي: عاملُ الجرِّ وقوله عليه، أي: على الفعل، فالباءُ - مَثَلاً - لا تدخلُ على الفِعلِ، لا يقال: (بضرب) هذا وقال في (التَّسهيل): لأن عاملَه؛ أي: عاملُ الجرِّ أصالة، وهو الحرفُ لا يستقلُّ لافتقاره إلى ما يتعلَّق به فيحملُ غيره عليه، أي: غير الجرِّ في الاسمِ وهو الجرُّ في الفعلِ، لو كان على الجرِّ في الاسمِ بخلاف الرَّفعِ والنَّصبِ، أي: في الاسم فإنهما لقوة عاملهما أصالة بالاستقلال يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (**قوله: وهذا تبيين لأي أنواع الإعراب... إلخ**) دفع دخل: وهو أن المصنفَ ذكر سابقاً عند تعريفِ الاسمِ بقوله: بالجرِّ والتَّنوينِ أن الجرَّ مختصٌّ بالاسمِ، فذكرهُ هنا ثانياً تكرار، فدفع الشَّارح هذا التَّوهمَ بأن التكرارَ لا مانع منه إذا كان لغرضٍ، فإن ذكره هناك لبيانِ تعريفِ الاسمِ، وهنا لبيانِ أنواعِ الإعرابِ.

هذا وفي (شرح الشيرازي): ربما أشكل على ابنِ مالكٍ بأنّه كرَّر ذكرَ دخولِ الجرِّ على الاسمِ في أوَّل الكتاب:

(بالجَرِّ، والتَّنوينِ، والنِّدا، وألْ ومسنَدٍ للاسْمِ تَمْييزٌ حصل)

وفي هنا (والاسم قَد خصِّص بالجرِّ، والجوابُ: إنّ الغرضَ في أوَّل الكتابِ كانَ تعريفَ الاسمِ، ولازم ذلك بيانُ ما يختصُّ به، والغرضُ هنا بَيانُ أنَّ أيَّ نَوْعٍ من أنواعِ الإعرابِ خاصٌّ بالاسم.

(**قوله: كما قد خصص... إلخ**) الكاف قد تأتي لمجردِ التَّنظيرِ من غيرِ اعتبار كون المشبَّه به أقوى كما هنا (**قوله: بِأَنْ يَنْجَزِمَا**) أي: حين إذ خصَّ الاسمُ بالجرِّ والفعلُ بالجزمِ، كالعوضِ من

فَـارْفَـعْ بِـضَـمٍّ وانْـصِـبَـنْ فَـتْـحـاً وجُـرّْ كَـسْـراً كَـذِكْـرُ الـلـهِ عَـبْـدَهُ يَـسُـرّْ

الاسمُ لامْتِناعِ دُخُول عامِلِهِ عليه (فارْفَعْ بِضَمٍّ وَ انْصِبَنْ فَتْحاً) أي: بفتحٍ (وَجُرّْ كَسْراً) أي:

أبو طالب

(**قوله: لامتناع دخول عامله عليه**) وذلك لأن وضعَه واستعمَاله المعنى قائمٌ بالفعل.

(**قوله: مثال لما ذكر**) فيه إشارةٌ إلى أن عبده منصوب مفعول للذكر، والله فاعلٌ لا بالعكس.

الناصية

الجرِّ؛ ليحصل لكل من الاسم والفعلِ ثلاثة أوجهٍ من الإعراب: اثنانِ مشتركانِ وواحدٌ مختصٌّ قاله في (التسهيل). هذا واعلم أنَّ الأصلَ في كلِّ معربٍ أن يكون إعرابه بالحركاتِ أو السُّكون، والأصل في كلِّ معربٍ بالحركاتِ أن يكونَ رفعه بالضَّمةِ ونصبه بالفتحةِ، وجره بالكسرةِ، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (فَارفَعْ بِضَم... إلخ) (**قوله: فارفع بضمٍّ**) الباء للتصويرِ من تصويرِ النَّوعِ بصنفه ليوافقَ مذهبَ النَّاظمِ من أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، وسيأتي للشَّارح كلامٌ آخرُ.

هذا وقال اللقاني: قد يقال: الضَّمة، وما عطف عليها تقدم أنها أنواعُ البناءِ الذي هو ضد الإعراب، والتَّضاد هو غايةُ الخلافِ بين الطَّرفين بحيث يستحيلُ اجتماعهما على ذاتٍ، والعلامةُ على شيء تقتضي ارتباطاً بينهما في الوجودِ؛ بحيث يلزم من وجودِها وجوده فيلزم من جعلِ أنواعِ البناءِ علامات أنواعِ الإعرابِ، والبناء في الكلمةِ ولا خفاء في استحالته، وحلَّ هذه الشُّبهة أن مطلقَ الضمِّ وما عطف عليه أعمُّ من أنواع البناء، فإنه إن كان لعاملٍ فعلامة إعرابٍ، وإلا فإن كان لازماً فبناءٌ، وإلا فغيرهما كحركاتِ النقل و الاتباعِ والتخلُّصِ من السُّكونين فليتأمل. اهـ.

وفي قولِه فإنه إن كان لعاملٍ فعلامةُ إعرابٍ إشارةً إلى أن حركاتِ الإعرابِ ليست مجرَّد الضمِّ، وما عطف عليه، بل مع دلالتها على الفاعليَّةِ والمفعوليةِ، والإضافة فقولهم: ارفع بضمٍّ معناه اجعل الضمَّة علامة للفاعلية، وهكذا، ويرد على قوله، وإلا فإن كان لازماً فبناء إن حركات ما عدا الآخر قد يلزم، ولا يكون بناء فلا بدَّ من التَّقييد بالآخر، أو ما هو بمنزلته، واعلم أنهم اختلفوا في حركاتِ الإعرابِ أهي حركاتُ البناءِ أو غيرها، فقال الجمهور: غيرها، وقال قطرب: هي هي، قال في (الهمع): والخلاف لفظي؛ لأنه عائد على التَّسمية فقط، فالأولون يطلقون على حركات الإعرابِ الرَّفع... إلخ، وعلى حركاتِ البناء الضَّم... إلخ، وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماءَ هذه على هذه. انتهى. وفي كونِ الخلافِ لفظيّاً يعلم مما أسلفنا من اعتبارِ كونِ حركاتِ الإعراب اعتبر فيها أنه بسببِ العاملِ، وأنها دالَّةٌ على ما ذكر.

(**قوله: وانصبن فتحاً وجر كسراً**) الأقرب أن فتحاً وكسراً منصوبانِ بنزعِ الخافضِ؛ ليتوافقا مع قوله: بضم. وقوله: بتسكينٍ وإن كان النَّصب به سماعياً على الرَّاجح؛ لأنه لا يبعد عندي أن محل كونه سماعياً على هذا القولِ إذا لم يصرَّحْ بالخافضِ في نظير المنصوبِ بحذفه. (صبان).

واجْـزِمْ بِـتَـسْـكِـيـنٍ وَغَـيْـرُ مَـا ذُكِـرْ   يَـنُـوبُ نَـحْـوُ جَـا أَخُـو بَـنِـي نَـمِـرْ

بِكَسرٍ (كَذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرّْ) مثالٌ لِما ذُكِر (وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ) نحو: لَم يضرب (وَغَيْرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ) عنه (نَحْوُ جا أَخُو بَني نَمِرْ).

وقد شَرَعَ في تَبيينِ مَواضِعِ النِّيابَةِ بِقولِهِ: ....

أبو طالب

(قوله: أي اذكر) يعني: أن المراد بالوصف بيانُ نفس الذَّات، لا بيان حالها وحكمها.

الناصية

(قوله: كذكر الله) مبتدأ خبره يسر وعبده مفعول به، إما لذكر أو ليسر والجملةُ مجرورةٌ بالكافِ لقصد لفظها، والجار والمجرور خبرٌ لمحذوفٍ أي، وأمثلة الثلاثةِ كذكر الله... إلخ. (خضري).

(قوله: مثال لما ذكر) (ذِكر) مِثال لِلضمِّ، و(اللهِ) لِلكسرِ، و(عبدَه) لِلفَتحِ لا بالعكسِ، فلا يكون مثالاً لما ذكر، وفي (حاشية الدشتي): فذكر مرفوعٌ بالضمِّ، والله مجرورٌ بالكسرِ، وعبد منصوب بالفتح.

(قوله: وَاجْزِمْ بِتسكِين) نحو لم يقم.

(تنبيه): لا منافاة بين جعلِ هذه الأشياءَ إعراباً وجعلها علامات إعرابٍ؛ إذ هي إعرابٌ من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيثُ الخصوصُ.

(قوله: وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ) أي: غير الرَّفعِ بالضمِّ والنَّصبِ بالفتحِ والجرِّ بالكسر نائب عن هذا الإعرابِ، فالإعرابُ بالحروفِ والجرِّ بالفتح في غير المنصرفِ مثلاً إعراب نيابي لا أصلي، فالواو في أخو نائب عن الضَّمةِ، والياء في بني نائب عن الكسرةِ. (دشتي).

(قوله: وَغَيْرُ ما ذُكِرْ... إلخ) من الإعرابِ بالحركاتِ والسُّكون مما سيأتي فرع عما ذكر. (ينُوبُ) عنه: فينوبُ عن الضَّمة الواو، والألف، والنون. وعن الفتحةِ الألف، والياءُ، والكسرة، وحذف النون. وَعن الكسرةِ الفتحةُ والياءُ. وعن السُّكون حذفُ الحرفِ. فللرَّفعِ أربعُ علاماتٍ وللنصبِ خمسُ علاماتٍ، وللجرِّ ثلاثُ علاماتٍ، وللجزمِ علامتانِ، فهذهِ أربع عشرة علامة: منها أربعةُ أصولٍ وعشرةُ فروعٍ لها تنوبُ عنها. (أشموني).

(قوله: نحو جا أخو بني نمر) هذا هو الإعرابُ بالفرعِ النَّائبِ فأخو فاعلٌ والواو فيه نائبةٌ عن الضَّمَّةِ، وبني مضافٌ إليه والياءُ فيه نائبة عن الكسرةِ؛ لأنه ملحقٌ بجمعِ المذكر السَّالمِ، وعلى هذا الحذو القياسُ.

(قوله: نحو جا أخو بني نمر) بقصر جا لا للضَّرورةِ، بل لكثرةِ حذفِ إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا. ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب.

(قوله: في تبيين مواضع النيابة) أيْ: نِيابة الحُرُوفِ عن الحَرَكات.

وارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانْـصِـبَـنَّ بـالأَلِـفْ   وَاْجْـرُرْ بِـيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـمَـا أَصِـفْ
مِـنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُـحْـبَـةً أَبَـانَـا   والْـفَـمُ حَـيْـثُ الـمِـيْـمُ مِـنْـهُ بَـانَـا

(وَارْفَعْ بِواوٍ وَانْصِبَنَّ بِالأَلِفْ وَاجْرُرْ بِياءٍ ما مِنَ الأَسْماء أَصِفْ) أي: أَذكُرُ (مِنْ ذاكَ) أي: مِن الأَسْماءِ المَوْصُوفَةِ (ذُو) وقَدَّمَهُ ....

أبو طالب

(قوله: أي من الأسماء الموصوفة) كأنه لم يقل بدل ذلك ما أصف للإشارةِ إلى أن المشارَ إليه باسمِ الإشارةِ هو الذَّات من جميعِ صفاتِه المذكورة لها.

(قوله: ولكن إنما يعرب به) المستترُ في قوله: يعرب يعودُ إلى ذو، وفيه نوعُ استخدامٍ، وكذا القولُ في الضَّميرين السَّابقين عليه، وإيرادُ كلمةِ الحصرِ للإشارةِ إلى أن إعرابَ ذي الموصولةِ بهذا الإعرابِ، كما هو لغة بني طيئ، مما لا يعبأ به.

(قوله: إن صحبة أبانا) أقولُ: ما مرَّ من الاستخدامِ يرفع التنافي بين هذا الشَّرطِ واللزومِ السَّابقِ.

(قوله: واحترز بهذا القيدِ. . .إلخ)، وكذا احترز به عن ذو هذا إذا أريدَ منه لفظه كما في المتنِ.

(قوله: بكونه معرباً) وصف الموضوع على هذا التَّقييدِ وهو الإعرابُ في الجملةِ يوجد ببعض أفراد هذا الإعرابِ الخاصِّ، ووصف المحمول بمجموعِ أفراده، فلا يلزمُ توقفُه عليه.

(قوله: ومن الأسماء الموصوفة) لما يعلم أن خبر قوله: والفم من جنسِ خبرِ سابقه، أو من جنسِ خبرِ لواحقه بهذا التَّقديرِ على اختيارِ الأولِ، فإن فهمه لا يحتاج إلى قرينةٍ خارجةٍ عن قولِه والفمِ.

الناصية

هذا، واعلم أن النائبَ في الاسم إما حرفٌ وإما حركةٌ؛ وفي الفعل إما حرف وإما حذف؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسمِ تكون في ثلاثة مواضعَ: الأسماء السِّتة، والمثنى والمجموع على حدة، فبدأ بالأسماء الستة؛ لأنها أسماء مفردةٌ، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابَها على الأصلِ في الإعرابِ بالفرعِ من كلِّ وجهٍ فقال: (وَارْفَعْ بِوَاو وانْصِبن بِالألِف، وَاجْرُرْ بِيَاء) أي: نيابة عنِ الحركاتِ الثَّلاثِ. (قوله: وارفع بواو) المناسب الفاء؛ لأن هذا تفصيلٌ لقوله: وغير ما ذكر ينوب. . . إلخ، والواو توهم أنه أجنبي منه. (صبان).

(قوله: ما من الأسما أصف) تنازعه العواملُ الثلاثة، فأعملنا الأخيرَ وأضمرنا فيما قبله ضميره، وحذفناه لكونه فضلة، ولا يجوز كون العاملِ غير الأخير؛ لوجوب إبرازِ الضَّميرِ حينئذٍ فيما بعد، وإن كان فضلة. (صبان).

(قوله: ذو) مبتدأٌ مؤخرٌ مرفوعٌ بضمةٍ مقدرةٍ؛ لأن إعرابَها بالحروفِ إذا كانت مستعملة في معناها، وهي هنا المراد بها اللفظ. (قوله: وقدمه) على باقي الأسماءِ كـ (فم) و(أخ) وغيرهما.

لِلُزُومِهِ هذا الإعراب، ولكِنْ إنَّما يُعرَبُ بِهِ (إنْ صُحْبَةً أبانا) أي: أَظْهَرَ، واحْتَرَزَ بِهذا القيد عن «ذُو» بِمَعنى الذي، وقيَّده في الكافية والعُمْدَةِ بِكونِهِ مُعرَباً.

أبو طالب

....

الناصية

وقال ابن مالك في (شرحِ العمدة): جعل أولها ذو؛ لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروفِ، وجعل فو قرين ذو في الذكرِ لتساويهما في لزوم الإضافة، والإعراب بالحروف، إلا أن ذو لا تضافُ لياء المتكلِّمِ وفو تضاف إليها، فلهذا انحطَّ عن درجةِ ذو وأخر عنه، والأبُ والأخُ والحمُ مستوية في الإعرابِ بالحروفِ، إذا أضيفت لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ فقرن بينها في الذكرِ، قبل الهن وأخَّر الهن؛ لأن إعرابَه بالحروف قليل. اهـ. ملخصاً.

(**قوله: للزومه هذا الإعراب**) أي: لتعينِ إعرابه بالحروفِ أبداً، وثنى بالفمِ لتعينه حالةَ عدمِ الميمِ إذا خلا من ياءِ المتكلِّم، وأخَّر الهن لقلته فيه، كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوي كبجل، وعند الخليلِ ذو بشدِّ الواو. (خضري).

(**قوله: لِلُزُومِهِ هذا الإعراب**) أي: الإعرابُ بالحروفِ، فإن ذو إعرابه دائماً بالحروفِ بخلافِ الخمسةِ الأخر، فإنها قد تعربُ بالحركاتِ. (دشتي).

(**قوله: إن صحبة أبانا**) صحبةً مفعول لمحذوفٍ يفسره المذكور من باب الاشتغال، لا مفعول مقدم لأبانا؛ لأن أداة الشَّرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدرٌ، واشتراط كون الشَّاغل ضميراً أكثريّ لا كلي، أو الضَّمير مقدر، قاله يس. وقد يقال: إذا جعل صحبة مفعولاً مقدماً لأبانا، فقد ولي أن الفعل الظاهر تقديراً. (صبان).

(**قوله: أي أظهر**) يعني تكون بمعنى صاحب؛ نحو جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، وهو المراد بقوله: إن صحبةً أبانا أي: إن أفهم صحبةً.

(**قوله: عن ذو بمعنى الذي**) الطَّائية فإنها لا تفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية.

(**قوله: عن ذو بمعنى الذي**) الموصولة الطَّائية، فإنّهم يستعملون (ذو) مكانَ جميعِ المَوْصولاتِ، كـ (من) و(ما) و(أل). وهو مَبنيّ كسائِرِ المَوْصُولات لا مُعرَب.

(**قوله: وقيده في الكافية والعمدة بكونه معرباً**) أيْ: قالا: (ذو المعربة) ونفس هذا القيدِ يخرج (ذو) الموصولة. (شيرازي)؛ لأنّها مَبنية.

(**قوله: وقيده في الكافية. . . إلخ**) أي: بدل قوله هنا: إن صحبةً أبانا، قال هناك: ذو المعرب؛ ليخرج ذو بمعنى الذي. (دشتي).

(وَ) مِن الأسماءِ (الْفَمُ) وفيه لُغات: تثليث الفاء مع تخفيفِ الميم ....

أبو طالب

(**قوله: تثليث الفاء... إلخ**) إعداد اللغاتِ في الفمِ، كما فهم من هذه العبارةِ ونقل عن بعضِ الكتبِ بالتَّصريحِ، لا بالإشارةِ عشرة، ثلاث منها تثليثُ الفاءِ مع تخفيفِ الميمِ منقوصاً، وثلاث منها تثليثها مع تخفيفهِ مقصوراً، وثلاث منها تثليثها مع تشديدِه؛ وهذه الثلاثةُ ليست منقوصةً؛ لأن التَّشديدَ عوضٌ عن المحذوفِ ولا مقصورة، وإلا لزم اجتماعُ العوضين؛ لأن الألفَ عوضٌ عنه وواحدةُ اتباعها له في الحركاتِ. ونقل عن المصنف أنه لمَّا لم يطلع على كسرِ الفاءِ مع تشديدِ الميمِ عدها

الناصية

(**قوله: وَمِن الأسماءِ الْفَمُ**) عطفٌ على ذو، وحيث هنا ظرفٌ للمكانِ الاعتباري، وناصبها متصيَّد من الكلامِ السَّابق، أي: يعربُ الفم بالحروف في كلِّ تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الأخفشِ، بل ولا لتضمنها معنى الشَّرطِ كما قيل، والمرادُ بانفصالِ الميمِ مطلق مفارقتها، وإن لم يسبق وجودها فلا يقتضي أنها الأصل حتى ينافي ما مرَّ، ولا يرد أن الفم بلا ميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلاً؛ لأنه ليس المرادُ به اللفظ، بل العضو المخصوص على حذفِ مضافٍ؛ أي: ودال الفم... إلخ.

هذا، وقال الدَّنوشري: أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاءِ وسكون العينِ. اهـ. وقول ابن هشام: والفم إذا فارقته الميم، كعبارةِ النَّظم، وقد قال في (الحواشي): إنها لا تستقيم لوجهين: **أحدهما**: أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم؛ لأن الموجودَ مع مفارقة الميمِ لفظة أخرى، ليست هذه، فهو فرض محال، **والآخر**: أن المحكوم عليه بالإعرابِ الخاصِّ لفظةَ الفم نفسها، والمعربُ الإعراب المذكور لفظة أخرى، وهي المتعقبُ عليها الأحوالُ الثلاثة، أعني: فوك، وفاك، وفيك، فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم، والثَّابت له الحكم غير المحكومِ عليه، وأما أخواته الخمسةُ، فإن هذا الإعرابَ ثابتٌ لها أعينها، وقد اتفق مثلُ هذا الاستعمالِ أو قريبٌ منه في قوله: إلى ثلاثةٍ رأى وعلما... إلخ؛ لأن المحكومَ عليه بالتَّعدي إلى ثلاثةٍ أرى وأعلم وليس قوله: إذا صارا... إلخ بنافع له كما لا ينفعه قوله: حيث الميم منه بانا؛ لأن رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفمِ مع مفارقةِ الميم. اهـ.

وأجيب بأن المرادَ بالفمِ ما يدل على مسمّاه وما يدلُّ عليه ما يكونُ مع ميم، وما يكون دونها إذا عادت إليه العين، وفي (شرح الراعي) أن هذه مناقشةٌ لفظيةٌ، وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحةَ في الألفاظِ (**قوله: وفيه**) حينئذ أي: حين إذ لم ينفصل منه الميم (**قوله: لغات**) عشر، قال شيخ الإسلام في شرحه على (الشُّذور) ما نصه: الفم بالميم يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه، وبدونه ومنقوصاً كقاض ومقصوراً كعصاً بتثليث فائه فيها، فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة،

مَنقوصاً أو مَقصُوراً، ومَعَ تَشديدِهِ وإتْباعِها الميم في الحَرَكاتِ، كَما فُعِلَ بِعَيْنَيْ «امرئ» و«ابنم» ....

أبو طالب

تسعاً، وقيل: اللغاتُ خمسة عشر: ستٌّ كما ذكَرنا، وستٌّ تثليثها مع تشديدِه منقوصاً ومقصوراً. وثلاث إتباعها له في الحركاتِ بحسبِ كلِّ حركةٍ، وهذا عجيبٌ؛ لأنه جعل الاختلافاتِ الحاصلة من الحركاتِ الإعرابيةِ لغاتٍ. قال بعضُ الفضلاءِ من المحشين: إن اللغاتِ ثمانٍ وثلاثون؛ لأن اللغاتِ الاثني عشرة الحاصلةَ بزعمهِ على حسبِ ما قاله القيل ضربها في الحركاتِ الثلاثة الإعرابيةِ، وحصل لغتين من قولِه: وإتباعها، بتقييدِه بالتَّخفيفِ والتَّشديدِ، فضمَّ إليها، وهذا أعجبُ من كلِّ عجيبٍ؛ إذ يرد عليه ما يرد على القيل مع لزومِ الحركاتِ الإعرابيةِ الظَّاهرةِ مع القصرِ، فافهم ذلك.

الناصية

واقتصر في (التسهيل) على عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصاً. اهـ. فأنت تراه ذكر في الفم بالميم اثنتي عشْرة لغة بزيادة ثلاث لغات على ما ذكره الشراح، وهي إعرابه على الياء كقاضٍ مثلث الفاء وإسقاط لغة إتباع فائه لميمه، فإذا ضمت إلى الاثنتي عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث عشرة، ىما نقله البعض وسكت عليه من أنها عشرون، وأن شيخ الإسلام ذكرها في شرحه على (الشُّذور) لا ىل له. وبقي لغات ثلاث نقلها الدَّماميني وغيره، وهي فاه وفوه وفيه، قال: وجمع الثَّلاثة أفواه، م وجه ذلك فراجعه. (صبان). **(قوله: تثليث الفاء)** أي: بفتحها وضمِّها وكسرِها.

(قوله: مَنقوصاً أو مَقصُوراً) منقوصاً بأن يكون آخره ياء، أو مقصوراً، بأن يكون آخره ألفاً **(قوله: وإتْباعِها الميم في الحركاتِ)** أي: إتباعُ الفاءِ للميمِ، بأن يكونَ الفاءُ تابعاً للميمِ في الحركاتِ، فإذا ضمَّ الميم مثلاً ضمَّ معه الفاء، وهكذا كما أن النُّونَ تابع للميمِ في ابنم، والرَّاء تابعٌ للهمزةِ في امرئ. وفي (شرح الشيرازي) على قوله: وإتباعها الميم في الحركاتِ، بأنْ تكون حركةُ الفاءِ كحركة الميمِ. (منقوصاً) أيْ: حذف لامه، وجعل الإعرابِ على الميمِ (مقصوراً) يعني مثل (فتى)، ولغات (الفم) عشر (فم) بفتحِ الفاءِ وكسرِها وضمِّها مع تخفيف الميمِ، فهذه ثلاثةٌ، و(فمّ) مُثَلَّث الفاءِ أيضاً مع تشديدِ الميم، وهذه ثلاثةٌ. و(فمي) مثَلَّث الفاءِ أيضاً، وهذه ثلاثةٌ، المجموع تسعة. واللُّغةُ العاشِرَة إتْباعُ الفاءِ لِلْميم في الحَرَكةِ، وفُصْحاهنّ (فَمْ) بفتحِ الفاءِ وتخفيفِ الميمِ. كما مرَّ.

(قوله: كما فَعل بعينيّ «امرئ» و«ابنم») يَعني: الإنسان، أو الرّجل (ابنم) يعني: الابن، أيْ: كما صُنِع بعَيْنَي الفعل من (امرِئ) و(ابنم) وهما الرَّاء والنُّون، فإنَّهما تابِعتانِ في الحركةِ للحرفِ الأخير، فإذا كانَ (امرؤ) أو (ابنم) فاعلاً آخرهما مرفوعاً، صار الرَّاءُ والنُّونُ مضمومَيْنِ، أو كان مفعولاً صارا مفتوحَيْنِ. أو كان مجروراً صارا مكسورَيْنِ، تقول: (جاء امْرُؤ وابْنُم) بضمِّ الراء والنُّونِ، و(رأيتُ امْرَأً وابْنَماً) بفتح الرَّاءِ والنُّونِ، و(مررت بامْرِئ وابْنِم) بكسرِ الرَّاء والنون. (شيرازي).

أبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ والنَّقْصُ فِي هذا الأخِيرِ أَحْسَنُ

وإنَّما يُعرَبُ بِهذا الإعراب (حَيْثُ الْميمُ مِنْهُ بانا) أي: ذَهَبَ بِخِلافِ ما إذا لَم يَذهَب؛ فإنَّه يُعرَبُ بالحَرَكاتِ عَلَيه.

(أبٌ أخٌ حَمٌ كَذاك) ....

أبو طالب

(**قوله: فإنه يعرب بالحركات عليه**) إشارةٌ إلى أن المنتفي بانتفاءِ الشَّرطِ قيد المشروطَ لا ذاته، وفي تبديل فيه بقوله: عليه إشارةٌ إلى أنه معربٌ بالحركاتِ اللفظيةِ.

الناصية

(**قوله: حيث الميم منه بانا**) استعمل حيث في الزمان على رأي الأخفش أو في المكانِ الاعتباري أعني التَّركيب، واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم، فالذي ينبغي وفوه إن لم يكن ميم، وقد يقال: لا نسلمُ أن الأصلَ الواوُ، قال النَّاظم: الصَّحيحُ أنَ للفمِ أربعُ موادّ ف م ي، ف م و، ف م م، ف و ه، كذا في الرّوداني وبأن الفم إذا فارقته الميم هو الفاء وحدها، ولا تعرب أصلاً، والمعربُ هو فوك، وهو غير الفم بنقص الميم، ففي عبارته حكم على ما لم يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكمُ. وأجيب بأن المرادَ بالفمِ العضو المخصوصُ لا اللفظ على تقدير مضاف؛ أي: ودالّ الفم حيث الميم من داله بان، والدالُ يعمُّ ما معه ميم وما معه غيرها. (صبان).

(**قوله: أي ذهب**) أو انفصل قيل: وفيه إشارة إلى أن المرادَ به مطلق المفارقة لا الانفصال لما قد يتوهم، وفيه نفي تقول: (قطِع فوه) (رأيت فاه) (ضربت على فيه).

(**قوله: فإنه يعرب بالحركات**) الثَّلاث سواء أفرد أو أضيف، ولا يختصُّ بثبوت الميم في الفمِ حالة الإضافةِ للضَّرورة نحو: يصبح ظمآن، وفي البحر فمه خلافاً للفارسي، ويرده قوله ﷺ: «**الخلوف فم الصَّائم أطيب عند الله من ريحِ المسك**» (تصريح).

(**قوله: عليه**) أي: على الميم لا الإعراب بالحروفِ. تقول: (قطِع فمُه) بضمِّ الميمِ، (رأيت فمَه) بالفتحِ. (ضربته على فمِه) بالكسرِ.

(**قوله: أبٌ**) بالتَّخفيف. (**قوله: أب**) مبتدأ، وهو معرفة بقصدِ لفظه، وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف، وكذاك خبر أي كالمذكور من ذو والفم في الحكم، وهن إما معطوفٌ على أب أو مبتدأ حذف خبره؛ أي: كذاك فيكون من عطفِ الجملِ ووزن هذه الأربعةِ عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنةَ العينِ، كما قيل: ما صحَّ فيها ذلك، ولامها واو لا تحذف إلا مع قطعها عن الإضافة. (خضري).

(**قوله: أي: كما تقدم... إلخ**) أي: فترفعُ بالواوِ، وتنصب بالألف، وتجر بالياء؛ نحو هذا

أي: كما تَقَدَّمَ مِن ذي والفَم في الإعراب بما ذُكِر، و قَيَّد في التسهيل الْحَم - وهو قريبُ الزَّوْج - ....

أبو طالب

(**قوله: أي كما تقدم من ذي والفم**) يعني: أن المشبَّه به كلا الأمرين فوجه الشَّبهِ هو الأمر المشتركُ بينهما، فلا يلزم أن تكون مثلهما في حكم مختص بكلِّ واحدٍ منهما.

(**قوله: وهو قريب الزوج**) أي: قريب للزوجِ من جانب زوجتهِ أو قريبٌ من جانب الزَّوج لِزوجتهِ، فإنه جاء بكلا المعنيين، قيل: ولهذا لا يضاف إلا إلى المؤنثِ وفيه ما فيه.

الناصية

أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها، وهذه هي اللغة المشهورةُ في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثةِ لغتين أخريين، وأما هن فالصَّحيح فيه أن يعربَ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على النُّونِ، ولا يكون في آخره حرفُ علَّةٍ نحو هذا هن زيد، ورأيت هن زيد، ومررت بهن زيد، وإليه أشار بقوله: والنَّقص في هذا الأخير، وهو هن (أَحْسَنُ... إلخ) هذا. وفي (التصريح): (يشترط) لإعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ (في غير ذو أن تكون مضافةً لا مفردة) عن الإضافةِ، (فإن أفردت) عنها (أعربت بالحركاتِ) الثَّلاث ظاهرة، فالرَّفع (نحو ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النِّسَاء: ١٢]) فأخ مرفوع على الابتداءِ، وخبره في الجار والمجرور قبله (و) النَّصب نحو ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يُوسُف: ٧٨] فأبا اسمُ أن، وخبرها الجار والمجرور المقدَّم على اسمها، والجرُّ نحو ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النِّسَاء: ٢٣] فالأخُ مجرورٌ بإضافةِ بنات إليه، ثم استشعرَ اعتراضاً بأن فا جاء معرباً بالحروفِ مع أنه مفرد، فأجاب بقوله: (فأما قوله) يعني: العجاج:

خَالَطَ مِن سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا ....

فشاذ؛ لأنه منصوبٌ بالألفِ بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية، مع أنه غير مضافٍ، وخرَّجه أبو الحسن، وتابعه ابن مالك على أنه حذف المضاف إليه، ونُوِيَ ثبوت لفظه (الإضافة منوية) في المعطوفِ والمعطوف عليه (أي: خياشيمها وفاها) فأبقاه على حاله غير مضافٍ إضافةً صريحة، وقال ابن كيسان: إنما جاز ذلك؛ لأنه موضعٌ لا يلحقه التنوين فحذف، يعني: التنوين، وبقي مفرداً على حرفين؛ إذ الألف هي المنقلبة عن عينِ الكلمةِ، فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرفٍ واحدٍ فعلى قول ابن مالك: لا يشترطُ في الإضافة أن تكون ملفوظة، بل الملفوظةُ والمنويةُ في ذلك سواء.

(**قوله: بما ذُكِر**) أي: الإعرابِ بالحروفِ.

(**قوله: وهو قريب الزوج**) إلى الزوجةِ، كأب الزوجِ، وأخيهِ، وأمِّهِ، وأخْتِهِ، يُقالُ لِكلِّ منهم (حم الزوجة) والجمعُ (أحماء) وقد يطلقُ على أقاربِ الزَّوجة، وقيل: يطلق على أقاربهما معاً، فيضافُ للزوجِ أيضاً.

(**قوله: قروا**) القرو بفتحِ القافِ وسكونِ الرَّاء وبالواو، يطلقُ على القصدِ والتتبع وقدح من

بِكَوْنه غير مُماثِلٍ قرواً وقراً وخَطَأً، فإنّه إنْ ماثَل ذلك أُعرِبَ بالحَرَكاتِ وإنْ أُضِيفَ. وفيه: إنّ الأبَ والأخَ قَد يُشدَّد آخِرُهُما (وَهَنُ) كَذاكَ، وهو كناية عن أسْماءِ الأجْناسِ، ....

أبو طالب

(قوله: وإن أضيف) إن بكسرِ الهمزةِ لا بفتحها، كما قيل: المناسب أن يقول: وإن أضيف إلى غير الياءِ، أقول: أراد بالحركاتِ الحركات اللفظيةِ لا الأعم، فلا وجه لما ذكر.

(قوله: وفيه) أي: في (التّسهيلِ) **(قوله: وهن كذلك)** قدر الخبر كذلك لا من الأسماءِ لما هو ظاهر.

(قوله: عن أسماء الأجناس) وهو الحق؛ لأنه بمعنى الفلان، وهو شاملٌ لأسماءِ الأجناسِ، ولما غلبَ استعماله في المستقبحاتِ، سيما الفرج؛ لأن التّصريح بها خلاف الأدبِ، توهم أنه موضوع لها أوله خاصة.

الناصية

خشب. (صبان).

(قوله: وَقْراً) القرءُ بفتح القافِ وسكون الرَّاءِ، وبالهمز، يطلق على الجمعِ والحيضِ والطهرِ، وقد تضم قافه كما في (القاموس). (صبان).

(قوله: أعرب بالحَرَكاتِ) تقول: (حمواً) و(حماً) و(حمئاً) وفي الإضافة (حمواه) (حماه) (حمئاه) فيكون رفعُه بالضَّمة، ونصبه بالفتحةِ، وجرُّه بالكسرةِ. (صبان).

(قوله: وفيه) أي: في (التّسهيل) في أبِ التّشديد، فيكون فيه أربعُ لغاتٍ، وفي أخ التّشديد، وأخو بإسكان الخاءِ، فيكونُ فيه خمسُ لغاتٍ، هذا وذكر الرّوداني أنه يجوز في الأب والأخ المشدَّدين إعرابهما بالحروف، فيقال: هذا أبوك وأخوك مثلاً بالتّشديد، والإعراب بالحروف. (صبان).

(قوله: وهن) مبتدأ محذوفُ الخبرِ، أي: كذاك **(قوله: عن أسماء الأجناس)** كالمالِ والتُّرابِ والدَّقيقِ، وغير ذلك، **(قوله: وهو كناية عن أسْماءِ الأجْناس)** كقولنا: فلان أو شيء، يقال: باع زيدٌ هنا، وهنا إذا لم يردِ التصريح بمبيعه.

(قوله: عن أسماء الأجناس) كان ينبغي حذفُ أسماءٍ؛ لأن ما ذكر كناية عن الأجناسِ نفسها، قال الجوهريُّ: الهن كنايةٌ، ومعناه شيء، تقول: هذا هنك، أي: شيئك، ويمكنُ جعل عن متعلقة بمحذوف، لا بكناية؛ أي: بدلاً على أسماءِ الأجناس فصحَّ كلامُ الشّارح، وفي (شرح الشيرازي): الهن هو بمَعنى (الشَّيء) يقال: (كل هن زيد حسن) أي: كل شيء منه، وفي (التصريح): الأفصح في الهن إذا استعملَ مضافاً (النقص أي حذف اللام) منه: وهي الواو، وإلى ذلك الإشارةُ بقوله:

.... والنَّقص في هذا الأخير أحسن

(فيعرب بالحركات) الثّلاث على العينِ، وهي النُّون فتقول: هذا هنك، ورأيت هنك، ونظرت

وقيل: ما يُستقبحُ ذِكْرُه، وقيل: الفرج خاصَّة. قالَ في التسهيل: قد يُشدَّد نُونُه.

(وَالنَّقْصُ في هذا الأخيرِ) وهو هَن بِأَنْ يكونَ مُعْرَباً بالحَرَكاتِ عَلى النُّون (أَحْسَنُ) مِنَ الإتمام.

أبو طالب

(قوله: وقيل الفرج خاصة) الفرجُ كما يطلقُ على قُبُلِ النِّسوانِ، كذلك يطلق على قُبُلِ الذُّكْرَانِ.

(قوله: في هذا الأخير) الظَّرف متعلق بالنقصِ لا بأحسن. (قوله: وهو هن) أي: لا حم.

الناصية

إلى هنك. (قوله: ما يستقبح ذكره) أي: مطلقاً سَواء كانَ فرجاً، أمْ غيره كالغائطِ، والمَني ونحوهما، تقول: (قِطع هنوه) (رأيت هناه) (ضربتُ عَلى هَنِيه)، ومؤنثه (هنَة)، وجَمْعُها (هنات، وهنَوات) و(هن) مثناه، وجمعه على لَفظِهِ يقال: (هنان، وهنون).

(قوله: قالَ في التسهيل: قد يشدد نونه) قال الزرقاني: وزاد ابن مالك في (التسهيل) في أب التَّشديد، فيكون فيه أربعُ لغاتٍ، وفي أخ التَّشديد، وأخو بإسكان الخاء، فيكون فيه خمسُ لغاتٍ، وفي حم حمو كقرو، وحم كقرء، وحمأ كخطأ، فيكون فيه ستُّ لغاتٍ، وترك المصنف هذه اللغات هنا؛ لأن غرضه بيان اللغات اللاتي يختلف بها الإعراب، وهذه ليست كذلك. اهـ.

وعلى ذكر التَّشديد في الأبِ يسقط الاعتراض على بعض الرُّؤساء؛ الذي قال لشهاب الدين القوصي: أنت عندنا مثل الأبِّ، وشد الباء فقال: لا جرم أنكم تأكلون، ولا وجه لقول بعضهم: من يشدِّد الباء من الأبِ الذي هو الوالد ما يكون إلا دابة، ولو قال القوصي: لا جرم أنكم ترعون كان ألطف، كما لا يخفى على أهلِ الذَّوق.

(قوله: والنقص) وهو أن تحذفَ لامه ويعربُ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على العينِ؛ وهي النون بأنْ يقال: (قِطعَ هنه) بضمِّ النُّونِ (رأيت هنه) بالفَتحِ (ضربت على هنه) بالكسرِ (قوله أحسن) أي: أكثر استعمالاً (يس).

هذا ولم يذكرْ فيه القصرُ، وصرّح ابن هشام في (شرح الشواهد) (مسألة) في الهنِ مضافاً لغير الياءِ اللغاتُ الثَّلاثُ، وأعربها القصرُ، ولم أر من حكاه غير أبي البقاءِ في (اللباب) والأندلسي في (شرح المفصل) ولم يذكرا له شاهداً، ولا دليلَ في قولهم: هنوان؛ لأنه قد يكون على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة، وقد جزم بذلك سيبويه، فقال في باب النسب: ومنهم من يقول: هنوك هناك، ومررت بهنيك وهنوان، فيجريه مجرى الأب. اهـ. ومن خطِّه نقلت.

(قوله: من الإتمام) وهو الإعرابُ بالأحرفِ الثَّلاثةِ، ولذلك أخره. وهو جائزٌ لكنه قليل جداً، نحو هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هناه، وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عنِ العربِ، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظْ. (خضري).

(قوله: قال النَّبي. . . . إلخ) قال يس: الحديث المذكور في الجامعِ الصَّغيرِ عن الإمامِ أحمد

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ   وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

قال عَلِيٌّ: «من تَعزّى بِعَزاء الجاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ وَلا تكْنُوا» (وَ) النَّقْصُ (في أَبٍ وَتالِيَيْهِ) ....

أبو طالب

(قوله: من تعزى بعزاء... إلخ) تعزى فعلٌ ماضٍ بمعنى انتسب، وأعضوه أمر مضاعف من افعل، والجاهليةُ زمانٌ بين عروجِ عيسى وبعثةِ محمدٍ ﷺ ولا تكونوا كلا تدعوا؛ أي: من نسب نفسه بأبيه كما نسب النفوس في الجاهلية إلى الآباءِ، فقولوا له: عضَّ، أي: خذ بأسنانك هن أبيك؛ لعله ينفعك، إنا لا نجيبك في القتالِ، ولا تقولوا له هذا القول بالكنايةِ، وهذا الخبرُ وإن كان منسوباً إليه رضي الله عنه لكن لا ندري أهو منه أم افتراءٌ عليه هذا.

(قوله: والنقص في أب) تقديرُ النقصِ لفائدتين: الأولى: أن لا يتوهم أن الفاعلَ الندور هو الإعرابُ بالحروفِ المذكورةِ، الثّانية: أن يشارَ به إلى أن الظَّرفَ متعلقٌ به لا بقوله: يندر؛ لأن النقصَ وصفٌ للمجرورِ، والندورُ وصفٌ للنقصِ، والإشارةُ الثّانيةُ مستفادةٌ من تقديرِه مقدماً على قوله: يندر.

الناصية

والنّسائي لكن بلفظ: «إذا رأيتم الرَّجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه»... إلخ.

(قوله: من تعزى... إلخ) قال الموضح في (شرح شواهد ابن الناظم): تعزَّى بمثناة مفتوحة فعين مهملة فزاي مشددة، أي: من انتسب وانتمى، وهو الذي يقول: يا لفلان؛ ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطلِ، فأعضوه بهمزة مفتوحة، فعين مهملة مكسورة فضاد معجمة مشددة، أي: قولوا له: عض على هنِ أبيك، أي على ذكر أبيك استهزاءً به، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده أي: تمسك بذكرِ أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك، فأما نحن فلا نجيبك، ولا تَكْنُوا بفتح التّاءِ وسكونِ الكافِ بعدها نونٌ مضمومةٌ مخففة، أي: لا تذكروا كنايةَ الذكرِ، وهي الهن، بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأَيْرُ بفتحِ الهمزةِ وسكونِ التّحتية... إلخ. كما هو اللغة المحكاة. وقوله: تمسك بذكرِ أبيك؛ الذي انتسبت إليه... إلخ، يحتمل أيضاً أن معنى عضَّ على هنِ أبيك: عض على ذكرِ أبيك، حيث لم يلد من يعضدك على الباطلِ من إخوتك. الشّاهد في قوله بهن أبيه إذا استعمله منقوصاً. اهـ. وإذا استعملَ الهن غير مضاف كان بالإجماعِ منقوصاً تقول: هذا هنٌ، ورأيت هنا، ومررت بهنٍ، وهو اسم يكنى به عن أسماءِ الأجناسِ كرجل وفرس وغيرهما، وقيل: عما يستقبح التّصريحُ بذكره، وقيل: عن الفرجِ خاصة، قاله الموضّح في (شرح القطر). (صبان).

(قوله: والنقص) وهو حذفُ الواوِ والألف والياء، والإعرابُ بالحركاتِ الظّاهرةِ على الباءِ والخاءِ والميم نحو هذا أبه وأخه وحمها. ورأيت أبه وأخه وحمها، ومررت بأبه وأخه وحمها، وعليه قول الشاعر:

وهما أخٌ وحَمٌ (يَنْدُرُ) أي: يَقِلُّ، كقولِهِ:

وَبِأَبِهِ اقْتَدى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ومَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَم

أبو طالب

(قوله: وهما أخ وحم) التَّفسير؛ لئلا يتوهم تغلب الثاني على المتلو في قوله: وتاليه.

(قوله: بأبه اقتدى... إلخ) قاله رؤبة في مدحِ عدي بن حاتمِ الطائيِّ، والضَّميرُ في قوله: به، قيل: لعدي، أي: من يشابه حاتماً في السَّخاءِ لم يظلم الفقراءَ بإقتارِ ماله عليهم، وقيل: الضَّميرُ لمن، والمستترُ فيما ظلم لمن ولده، أي: أمه، أي: من يشابه من هو أبوه ظاهر، أفلم تلده أمه من الزنى فما ظلمت في حقه، **أقول**: ولا يبعد أن يعودَ الضَّميران إلى من؛ أي: ما ظلم من شابه أباه في الصِّفاتِ؛ أي: لم يوضع نفسه في غير ما وُضِعت له. أي: المباينة في الخصالِ التي هي خلافُ الأصلِ، فإنَّ الأصلَ هو المشابهةُ بين الأبِ والابن.

الناصية

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وهذهِ اللغةُ نادرةٌ في أبٍ وتاليه، ولهذا قال:

وفي أبٍ وتاليه يندر ....

أي: يقل النَّقص واللغة. (خضري).

(قوله: كقوله بأبه اقتدى عدي في الكرم... إلخ) قاله رؤبة. وأراد به عدي بن حاتم الطَّائي الصَّحابي الجليلِ رضي الله عنه. والمعنى أن عدياً اقتدى بأبيه حاتم في الجودِ والكرمِ، فمن يشابه أباه ويحاكيه في صفاته، فما ظلم في هذا الاقتداء؛ لأنه أتى بالصَّواب ووضعِ الشَّيء في محله. والظلم: وضع الشيء في غير محله. وقد اقتبس الرَّاجز فيه المثل السَّائر: من أشبه أباه فما ظلم.

واختلف في معنى فما ظلم في المثَل، فقيل: فما وضع الشَّبه في غير موضعه. وقيل: فما ظلم أبوه، حيث وضع زرعه حيث أدَّى إليه الشَّبه. وقيل: الصواب فما ظلمت؛ أي: أمه حيث لم تزنِ، بدليل مجيء الولدِ على مشابهةِ أبيه، قاله اللحياني. ويضعف هذين القولين أن اسمَ الشَّرط إذا كان مبتدأ فلا بد في الغالبِ من ضميرٍ يعودُ من الجَزاء إليه، وهذا البيتُ يرد قول اللحياني.

(قوله: بأبه) قاله حاتم الطَّائي الجاهلي، جار ومجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على لغةِ النقص في الأسماءِ الخمسةِ متعلّق باقتدى، وإنما قدم عليه للاختصاصِ، والهاء عائدة على عدي؛ إذ هو متقدم رتبة مضاف إليه، وعدي رضي الله تعالى عنه كان صحابياً، أسلم هو وأخته، وهي المخاطبة للنبي ﷺ بقولها: خذ العفو وأمر بالعرف، كما أمرت، وأعرض عن الجاهلين. واقتدى فعل مثل فعله فعل ماضٍ وعدي فاعله، وفي الكرم الجود متعلق باقتدى أيضاً، وهو مجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة على آخره منعَ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالسُّكونِ العارضِ لأجل الروي، ومن

(وَقَصْرُها) أي: أب، وأخ، ....

أبو طالب

(قوله: أي قصر أب) وجهُ التَّفسيرِ واضحٌ.

الناصية

بالواو للعطف، وروي بالفاء فتكون للتعليل من اسم شرط جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرط، والثَّاني جوابه وجزاؤه مبتدأ مبني على السُّكون في محلٍّ رفع يشابه، يحاك فعل مضارع مجزوم بمن فعل الشَّرط، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من، وأبه مفعوله منصوبٌ وعلامةُ نصبِه الفتحةُ الظَّاهرةُ على لغةِ النَّقص في الأسماءِ الخمسةِ أيضاً، والهاءُ مضافٌ إليه مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل جر فما الفاء واقعة في جوابِ الشَّرطِ ما نافية. وظلم فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مقدرٍ على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسُّكونِ العارض لأجل الروي، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعود على من؛ أي: لم يحصل منه ظلمٌ في المشابَهة؛ لأنه لم يشابه أجنبياً فالفعل منزل منزلة اللازمِ، أو مفعوله محذوف؛ أي: فما ظلم أباه بتضييعِ شبهه، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه؛ إذا لم يشابه أباه؛ لأنه بذلك الشَّبه دفع عنها الرِّيبة، أو ما ظلم أحداً في الصِّفة المشابه فيها لأبيه؛ لكونها صفة أبيه وفيها دفعٌ للتهمةِ عن غيرهِ. ويؤيد هذه الاحتمالات أن حذف المعمولِ يؤذن بالعمومِ، وجملةُ فما ظلم في محلٍّ جزم بمن جوابُ الشَّرطِ، وخبر المبتدأ قيل: فعلُ الشَّرطِ، وقيل: الجوابُ، وقيل: هما معاً، وقيل: لا خبر له، والمعتمد أنه فعل الشَّرطِ ولا يَردُ أنَّ الفائدة متوقفة على الجواب؛ لأن توقفها عليه من حيث التَّعليق فقط لا من حيث الخبرية، فقولك: من يقم لو لم يكن فيه معنى الشَّرط لكان بمنزلة قولك: كل من النَّاس يقوم.

(والشاهد) في قوله: أب حيث أعربه بالكسرة الظاهرة في الأول وبالفتحة الظاهرة في الثاني على لغة النقص في الأسماءِ الخمسة، وقد يقال: لا شاهد فيه؛ لأن الأصل بأبيه وأباه فالأول مجرورٌ بالياءِ، والثَّاني منصوبٌ بالألف المحذوفتين للضَّرورة.

(قوله: وَقَصْرُهَا) مبتدأ، وأشهر خبره، ومن نقصهن متعلّق بأشهر، وهو من تقديم من على أفعل التفضيل، وهو قليل، كما ستعرفه، وهذا وعبر بضمير الإفراد، ثم بضميرِ الجمع إشارةً إلى جوازِ الأمرين وإن كان الأفصح في الثَّلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشر ها، كما يشير إليه الإفراد أولاً، والجمع ثانياً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ [التوبة: ٣٦] الآية. ذكره السُّيوطي في كتابه المسمَّى بـ(الشماريخ في علم التاريخ). فما في حاشية شيخنا السَّيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغي. (صبان). وفي (التصريح) عدل الموضح عن ها إلى هن؛ لأن الأكثر في هن أن يعود إلى جمع القلّة، وها بعكس ذلك، والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الألف المنقلبةُ عن لامهن في الأحوالِ الثَّلاثِ فيعربن بحركاتٍ مقدرةٍ عليها. (كقوله) وهو أبو النَّجم فيما قال الجوهري، وقيل: رُؤْبة:

وحم بأنْ يكونَ آخِرُهُ بِالألِفِ مُطلقاً (مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ) كقولِهِ:

إنَّ أَبــاهــا وَأبــا أبــاهــا قَدْ بَلَغا فِي الْمَجْدِ غايَتاها

أبو طالب

(**قوله: إن أباها... إلخ**) قائله رؤبة، وقيل: أبو النجم والشَّاهد في (أباها) الثالث حيث أجرى بالألفِ في حالة الجرِّ، أما الأولان فلا شاهدَ فيهما، وهذا البيت مع ما سَبقه في مدح محبوبةِ الشَّاعرِ وما سبقه هكذا:

الناصية

إنَّ أبــاهــا وأبــا أبــاهــا قـدْ بَلَغا فـي المجدِ غايتاها

أنشد ابن جني وغيره: وأبا الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما يحتملُ أن يكون منصوباً بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ، ويحتمل أن يكون مقصوراً منصوباً بفتحةٍ مقدرةٍ على الألفِ، الشَّاهد في أباها الثَّالث؛ إذ هو نص في القصر؛ لأنه مضاف إليه فهو مجرورٌ بكسرةٍ مقدرةٍ على الألفِ، وإلا لجرَّ بالياءِ.

(**قوله: بأن يكون آخره... إلخ**) يعني: أن المرادَ أن استعمالَ أبٍ وأخٍ وحمٍ مقصورة، أي: بالألف مطلقاً أكثر، وأشهر من استعمالها منقوصة؛ أي: محذوفة اللامات معربة على الأحرفِ الصَّحيحة بالحركاتِ الظَّاهرة.

(**قوله: من نقصهن أشهر**) وإنْ كان النقصُ في نفسه مَرجوحاً (إذن) ففي هذه الثَّلاثة يجوز ثلاثةُ أنواعٍ من الإعرابِ. أ- الإعرابُ بالحروفِ (أبوه) (أباه) (أبيه) وهو أفضلُ الأنواعِ. ب - جعل آخرها بالألف في جميعِ الحالاتِ: الرَّفع، والنَّصب، والجرِّ، بِأنْ يقال: (جاء أباه، وأخاه، وحماها) و(رأيت أباه، وأخاه، وحماها) و(مررت بِأباه، وأخاه، وحماها) وهذا النَّوع دونَ الأوَّل، وأشهر مِن الثَّالث. ج- الإعرابُ بالحركات. (**قوله: أشهر**) يفيد أن النَّقص شهير، وهو كذلك، ولا ينافيه قوله: وفي أبٍ وتاليه يندر؛ أي: النَّقص؛ لأن الشُّهرة ضد الخفاء، فلا تنافي النُّدرة التي هي قلة الاستعمالِ. وأشهرُ أفعل تفضيل شاذٌّ؛ لأنه إما من شهر المبني للمجهولِ، أو أشهر الزَّائدِ على الثُّلاثي. (صبان).

(**قوله**

إنَّ أبَــاهَــا وَأبَــا أبَــاهَــا قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا)

قاله أبو النَّجم، قاله الجوهري: وقيل: قاله رؤبة، وليس بصحيحٍ. وعن الفضلِ: أنشدني أبو الغول لبعض أهل اليمنِ:

أيَّ قَلُوصٍ راكبٍ تراهـا شالُوا علاهُنَّ فشُلْ عَلاهـا

. . . .

أبو طالب

واهـاً لـلـيـلـى ثـمَّ واهـاً واهـا   هـي الـمُـنـى لـو أنَّـنـا نِـلْـنـاهـا

يـا لـيـتَ عـيـنـيـهـا لـنـا وفَـاهـا   بـثـمـنٍ نُـرضـي بـه أبـاهـا

الناصية

واشـدُدْ بـمـثـنـى حَـقَـبٍ حَـقـواهـا   نـاجـيـةً ونـاجـيـاً أبـاهـا

إن أباها وأبا أباها . . . إلخ. وأنشد الجوهريُّ قبله:

واهـاً لـريَّـا ثُـم واهـاً وَاهَـا   هـي الـمُـنـى لـو أنَّـنـا نِـلـنـاهـا

يـا لَـيْـتَ عـيـنـاهَـا لـنـا وفـاهـا   بـثـمـنٍ نُـرضِـي بـه أبـاهـا

إن أباها . . . إلخ واهاً كلمة يقولها المتعجِّب. وريَّا اسم امرأةٍ. ويروى لليلى. والمجدُ: الكرمُ، ومنه المجيد وهو الكريم. والشَّاهد في موضعينِ: **الأول**: أنه استعمل الأبَ مقصوراً، وهو الذي أراد به الشُّراح هاهنا. **الثاني**: فيه استعمالُ المثنَّى بالألفِ في حالة النَّصب وهو قوله: غايتاها، وكان القياس أن يقال: غايتيها؛ لأنه مفعول بلغا. ونسب الكسائي هذه اللغة إلى بلحارث وزبيد، والشَّاهد في الثَّالث صراحة، وفي الأولين بقرينة الثالث، إذ يبعد كل البعد التَّلفيق بين لغتين، فمن قال الشَّاهد في الثالث فقط أراد الشَّاهد صراحة.

وقوله: غايتاها على لغةٍ من يلزم المثنى الألف، والضَّمير عائد إلى المجد، وأنثه باعتبار الصِّفة أو الرُّتبة. والمرادُ بالغايتين المبدأ والمنتهى، كما قيل. أو غايةُ المجدِ في النَّسب وغاية المجدِ في الحسبِ. وقيل: الألف بعد التَّاء الفوقية للإشباع لا للتَّثنية. (صبان). وفي (شرح الجرجاوي) قوله: إن: حرف توكيدٍ ونصبٍ، تنصب الاسم وترفع الخبر، وأباها: أبا اسمها منصوبٌ وعلامة نصبه فتحة مقدرةٌ على الألفِ منع من ظهورِها التعذر والهاء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهي عائدة على ريا في البيت قبله، وروي سلمى وليلى. وأبا معطوف على أبا الأول وهو مثله في الإعراب، وأبا الثَّالث مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف. . . إلخ، والهاء مضاف إليه. وقد حرف تحقيق، وبلغا: بلغ فعل ماض والألفُ العائدةُ على أبيها وأبي أبيها فاعله، وفي المجد متعلّق ببلغ، وغايتاها مفعوله منصوبٌ وعلامة نصبه فتحة مقدرةٌ على الألفِ منع من ظهورها التَّعذر، على لغةٍ من يلزم المثنى الألف في الأحوالِ الثَّلاثة، والهاء العائدةُ على المجدِ مضاف إليه، وأنث الضَّمير باعتبار أنه صفة أو رتبة. والمرادُ بالغايتين المبتدأ والمنتهى تغليباً (يعني): أن أبا ريَّا وجدّها قد بلغا غاية الكرمِ (والشاهد) في أبا حيث أعربَ بحركاتٍ مقدرةٍ على الألفِ في المواضعِ الثلاثةِ، على لغةٍ من يقصر الإعرابَ عليها خلافاً لمن جعل الشَّاهد في الثَّالث

....

أبو طالب

كلمةُ واهاً للتعجب، أي: أتعجب لحسنِ ليلى، وروي بدل ليلى ريا، وهما وسلمى في الأصل أسماء نسوةٍ مشهوراتٍ في الحسنِ، ثم استعيرت لكل محبوبة، والمنى: الآمال، ونلناها من النيلِ وهو الوصول، وكلمة (لو) في الكلام لا تخلو عن معنى التَّمني، أي: يا ليتنا وصلنا إليها، والمرادُ بقولِه: عيناها لنا وفاها إما أنفسهما، أو الالتذاذ بهما على وجه القبلة والنَّظرِ إليهما ونحو ذلك، وقوله: بثمن متعلِّقٌ بقولِه لنا، وتنكيره للتعظيمِ، وترضي إما بالتَّاء المثناة الفوقانية، وفاعله يعود إلى ليلى، أو بالنُّونِ من الإرضاءِ، أو بالياءِ التحتانية من الرِّضا، وفاعله قوله أباها، على لغةِ القصرِ، والضَّميرُ المجرورُ للثمنِ لكونه جنساً مقصوداً منه الكثرة، وقوله: إن أباها كأنه استدراك لما توهم من إمكانِ حصولِ المتمنِّي، يعني: أن أباها وجدّها لا يرضيان بذلك؛ لانتهاء مجدهما، وغايتاها تثنية على لغةِ من أجراها في جميعِ الأحوالِ بالألفِ، والمرادُ بالغايتينِ إما غايةُ مجدِ الأبِ وغايةُ مجدِ الجدِّ، وإما أول المجدِ وآخره، وذلك كناية عن جميعِ مراتبه، والضَّميرُ المضافُ إليه إما لليلى بحذف مضافين أو مضافٍ واحدٍ، أو للمجدِ على أن يكونَ فتحُه وإشباعُه بالألفِ للضَّرورةِ، وقيلَ: البيتُ في وصفِ قلائصِ طائفةٍ معهودةٍ من العربِ، وأوله هكذا:

أيّ قَلُوصِ راكبٍ تراها ... شالُوا عَلاهُنَّ فَشُلْ عَلاها

واشْدُد بِمَثْنَي حَقَبٍ حقواها ... ناجيةً وناجياً أباها

أي: شرطية حذف فعله، أي: أيُّ قلوص راكب كانت تراها، وقلوص كثمود: النَّاقة الشَّابة، وأول ما يركب من إناثِ الإبلِ، وجمعه قُلُص وقُلَّص ككتب وكمل، وقلائص، والرَّاكبُ مجرورٌ بالإضافةِ لا منصوبٌ على الحاليةِ بمعنى المركوب، كما في بعضِ الرِّواياتِ، وشالوا علاهن، أي: ركب مالكوهن عليهن، فإن شال يشول بمعنى ارتفع، أو حملوا عليهن من شال يشيل، أي: حمل بتشديد الميم فشل علاها بضم الشِّينِ أو بكسرِها، وهو جزاء الشَّرطِ وقلب ياء على ألفاً، في الثاني للضَّرورةِ، وفي الأولِ للمناسبةِ، والضَّميران المجروران للقلوصِ المرئية، واشدد من الشَّدِّ، وهو بالفارسية بمعنى بستن، وحقب كغتو: حبل يشدُّ به بطن البعيرِ، وحقواها تثنية حقو كفلسٍ، وهو محلُّ شدِّ الإزارِ، وهو في نصبه بالألفِ كغايتاها، والنَّاجية هي السَّريعةُ في السَّيرِ، وروي طاروا وطر نادية وناديا بدل شالوا وشل وناجية وناجياً.

الناصية

فقط؛ إذ يبعد كلَّ البعدِ التَّلفيق بين لغتينِ إلا أن يقال: قوله الشَّاهد في الثَّالث؛ أي: صراحة، أي: وفي الأولين بقرينة الثَّالث. (وفيه شاهد آخر) وهو استعمال المثنى بالألف في حالة النصب وهو قوله غايتاها، وكان القياس أن يقول: غايتيها، وبعضهم جعل الألف للإطلاق أو الإشباع لا للتثنية، والأولى جعلُه من استعمال المثنى في المفرد؛ لأنه كثير في كلامهم.

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لَا   لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

(وَشَرْطُ ذا الإعْرابِ) المُتَقَدِّم في الأسماءِ المذكُورَة ....

أبو طالب

(قوله: المتقدم في الأسماء المذكورة) لما توهم من اسم الإشارةِ الموضوعةِ للقريبِ، أن المرادَ بذا الإعرابِ هو القصرُ دفعه بقوله المتقدم... إلخ، قيل: إن عمومَ الأسماءِ يدلُّ على أن

الناصية

(قوله: وَشَرْطُ ذا الإعْرَاب... إلخ) أي: بالأحرف الثلاثة في الأسماء السِّتّة هو مذهبُ طائفةٍ من النَّحويين، منهم الزَّجاجي، وقطرب، والزِّيادي من البصريين، وهشام من الكوفيينِ في أحدِ قوليه.

قال في (شرح التَّسهيل): وهذا أسهل المذاهبِ وأبعدها عن التكلُّف. ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ على الحروفِ، وأتبع فيها ما قبل الآخرِ للآخرِ، فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله أَبُو زيد، ثم أتبعت حركة الباءِ لحركةِ الواوِ، فصار أَبُوُ زيد فاستثقلت الضَّمة على الواوِ فحذفت. وإذا قلت رأيتُ أبا زيد فأصله أبَوَ زيد فقيل: تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. وقيل: ذهبت حركةُ الباءِ، ثم حركت إتباعاً لحركةِ الواو، ثم انقلبت الواوُ ألفاً. قيل: وهذا أولى ليتوافق النَّصب مع الرَّفعِ والجرِّ في الإتباع. وإذا قلت: مررت بأبي زيد، فأصله بأَبَو زيد فأتبعت حركة الباءِ لحركةِ الواو، فصار بأَبِو زيد فاستثقلت الكسرةُ على الواو، فحذفت كما حذفتِ الضَّمة، ثم قلبت الواوُ ياءً لكونها بعد كسرةٍ، كما في نحو ميزان. وذكر في (التَّسهيل) أن هذا المذهب أصحُّ، وهذان المذهبانِ من جملةِ عشرةِ مذاهبَ في إعراب هذه الأسماءِ، وهما أقواها.

(تنبيه): إنما أعربت هذه الأسماءُ بالأحرفِ توطئةً لإعرابِ المثنى والمجموع عَلَى حدة بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنَّى والمجموع بالأحرفِ؛ للفرقِ بينهما وبين المفردِ، فأعربوا بعض المفرداتِ بها ليأنس بها الطَّبع. فإذا انتقل الإعرابُ بها إلى المثنَّى والمجموعِ لم ينفر منه لسابقِ الألفةِ، وإنما اختيرت هذه الأسماءُ؛ لأنها تشبه المثنَّى لفظاً ومعنى، أما لفظاً؛ فلأنها لا تستعملُ كذلك إلا مضافةً، والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأما معنى فلاستلزام كلِّ واحدٍ منها آخر: فالأبُ يستلزم ابناً، والأخُ يستلزم أخاً، وكذا البواقي، وإنما اختيرت هذه الأحرفُ لما بينها وبين الحركات الثَّلاثِ من المناسبة الظَّاهرة. (صبان).

(قوله: المتقدم في الأسماء المذكورة) أخذه الشَّارح من كونِ المقامِ مقامَ الإعرابِ بالنَّائبِ، ومن المثال ويكفي هذان في صرف اسم الإشارة عن رجوعه إلى أقرب مذكورٍ، فلا اعتراض على المصنفِ. (صبان).

(أنْ يُضْفَنَ) ....

أبو طالب

شرط ثبوتِ الإعرابِ جميع تلك الأسماء بهذا الإعرابِ هو الإضافةُ، ولا معنى لهذا الاشتراطِ في ذي؛ لأن الإعرابَ المذكورَ والإضافة لا زمان له، ولا معنى لاشتراطِ اللازمِ للملزومِ بشيءٍ، **أقول:** هذا الاعتراضُ غير واردٍ من وجوهٍ: **الأول:** إن قوله في الأسماءِ متعلقٌ بالمتقدمِ على أن يكون بيانياً لما فيه التقدم، لا بقولِ المصنف، ولا شك أن الإعرابَ المذكورَ بوصفِ تقدمهِ على الإعرابينِ الآخرينِ إنما هو إعرابُ ما سوى ذي من الأسماءِ. **الثاني:** أن ثبوتَ اللازمِ للملزومِ قد يشترط بشيءٍ باعتبارِ فرضِ إمكان انفكاكه عنه، وليكن ذلك من هذا القبيلِ. **الثالث:** أن الشَّرطَ بمعنى العلَّةِ لا ما يستفاد من كلماتِه وما ذكرت منافٍ للثاني. **الرابع:** إن ثبوتَ اللازمِ للملزومِ قد يشترط بشيءٍ باعتبار اشتراطِ وجودِ الملزومِ به، وليكن ما نحن فيه من هذا البابِ، لكن لا يخفى أن الأوفق بقوله: وإلا فتعرب، إنما هو الجوابُ الأولُ.

الناصية

(**قوله: أن يضفن**) أي: ولو نية في فا نصباً كما في (التسهيل) و(جمع الجوامع) للسُّيوطي، كقول العجاج:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا ....

أي: خياشيمها وفاها قال في (الهمع): خصَّ البصريون ذلك بالضَّرورةِ، وجوزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في (الاختيار) تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته، فأبقى المضاف على حاله. ورأيت بخط الشّنواني عن سم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضاً غير فا من فو، وفي، وبقية الأسماء السِّتة، وأورد عليه أن هذا الاشتراطَ في ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل؛ لأنهما ملازمانِ للإضافة. وأجيب بأن الشَّرط ينصرف إلى ما هو محتاج إليه بدلاَلة العقل، والمحتاج إليه هنا هو ما عداهما، فقول الشَّارح في الكلماتِ السِّت فيه ما فيه، ولا يرد على اشتراطِ الإضافةِ لا أبا لك؛ لأنه مضاف إلى الضَّمير، واللامُ مقحمةٌ على مذهبِ الجمهور، فالشَّرط موجودٌ فيه في الحقيقةِ، نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضافِ، كما قاله في (المغني)، وعلَّله بأن اللاَّم أقربُ، وبأن الجار لا يعلق فيكونُ مستثنًى من عمل المضافِ في المضاف إليهِ. فإن قلت: لو كان مضافاً إلى الضَّمير لكانَ معرفةً، فيجب الرَّفع وتكرار لا، كما سيأتي في باب لا النافية للجنس.

قلت: تركوا الرَّفع والتَّكرار نظراً إلى عدم الإضافةِ بحسب الظاهر، والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف، والظَّاهر تارة فأعملنا لا فيه ولم نكررها. أقول: بقي أن يقال: لم أعربنا لا أبالي بالحرفِ مع إضافته في الحقيقة للياء، وعدم إضافته أصلاً في الظاهر أو القاطع للإشكال من أصله ما ذكره بعضهم من حمل ما ذكر على لغةِ القَصرِ، وإنما ترك التَّنوين للبناءِ، وسيأتي بسط ذلك في باب لا. (صبان).

وإلّا فتُعرَبُ بِالحَرَكاتِ الظّاهِرَةِ نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨] و﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النّساء: ١٢] و﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النّساء: ٢٣] وأنْ تكونَ الإضافَةُ (لا لِلْياءِ) أي: لا لِياءِ المتكلّمِ، ....

أبو طالب

(**قوله: وإلا فتعرب**) أي: فهي تعرب، ولم يقل: وإلا تعرب؛ لئلا يلتبس الجزاء بالشَّرطِ، وفيه إشارةٌ إلى أن الحكمَ المبنيَّ على انتفاءِ المقيدِ غير ما هو مبنيٌّ على انتفاءِ القيدِ فقط.

(**قوله: لا للياء**) عطف على مقدر، أي: يضفن لغير الياءِ لا للياءِ، **أقول**: ولا للمفتتح بالسَّاكنِ، وإلا فتعرب بحروفٍ مقدرةٍ نحو: جاءني أبو القاسم... إلخ.

(**قوله: أي لا لياء المتكلم**) لما سبق عن المصنف قوله: واجرر بياءٍ، أمكن أن يتوهم أن اللام في قولِه للياءِ إشارةٌ إلى الياء المذكورةِ سابقاً، والظَّرف متعلِّقٌ بقولِه وشرط، والمرادُ بقولِه: يضفنَ الإضافة إلى غيرِ ياءِ المتكلِّم اعتماداً على التبادرِ، والأمثلةِ، والمعنى، وشرطُ ذا الإعرابِ للواوِ والألف في حالتي الرَّفعِ والنَّصبِ لا للياء في حالةِ الجرِّ إضافة تلك الأسماءِ إلى غيرِ ياء المتكلِّم؛ لأنها أعربت بالياءِ حالة الجرِّ، وإن أضيفت إلى ياءِ المتكلِّم نظراً إلى ما أجازه بعضهم من نحوِ أَبي وأمي ونحوِهما، بتشديدِ الياءِ كما سيجيء في بابِ الإضافةِ، وحاصله أن هذا الشَّرطَ لمجموعِ هذا الإعرابِ باعتبارِ بعض أجزائهِ، لا باعتبارِ كلِّ جزءٍ جزء، فأشار الشارح بهذا التَّفسيرِ إلى دفعِ هذا التَّوهمِ بأن اللام للعهدِ الخارجيِّ، ولام الجرِّ بمعنى إلى متعلقاً بقوله: يضفن، وإنما كرَّر حرف النَّفي؛ لئلا يتوهم أن لا في المتن زائدة.

الناصية

(**قوله: وإلا فتعرب بحركات ظاهرة**) نحو: جاء أبٌ، ورأيت أخاً، ومررت بحم. وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة، وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم، وقد تثبت الميم مع الإضافةِ كقوله:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وَفِي البَحْرِ فَمُهْ ....

ولا يختص بالضرورة خلافاً لأبي علي؛ لقوله ﷺ: «**لَخَلُوفُ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك**». (أشموني).

(**قوله: نحو إنَّ لَهُ أباً... إلخ**) المِثالُ الأوَّل لِلنَّصب، لأنّه اسم (إنّ) و(له) خبرها، والثاني للرفع؛ لأنّه مُبتَدَأٌ مُؤَخّر، والثّالث لِلْجَرِّ لأنّه مضاف إليه. (**قوله: لا للياء**) معطوفٌ على متعلقِ يضفن المحذوف، والتَّقدير: أن يضفن لأي اسم لا للياء، ولم يقيد الياء بياء المتكلم؛ لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلاً؛ لاختصاصها بالفعلِ. (صبان).

(**قوله: أيْ لا لِياءِ المتكلّم**) أي: الدَّالة على التكلّم، سواء في ذلك الظَّاهر، وضمير المتكلم مع غيره، وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها.

وإلّا فتُعرَب بِحَرَكاتٍ مُقَدَّرَةِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وإلا فتعرب بحركات مقدرة**) أي: على ما قبل ياء المتكلِّم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمي وهني بلا رد للاماتها المحذوفة، كما هو الشّائع، أو منع من ظهورِها سكون ما قبل الياءِ؛ للإدغام في الأربعةِ برد لاماتها وقلبها ياءً، وإدغامها في ياء المتكلِّم، وفي فيّ فيجب قلب عين في ياء وإدغامها في ياء المتكلم معرباً بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلِّم، منع من ظهورها سكونه للإدغام، كما صرّح به الرضي. (صبان).

(**قوله: وإلا فتعرب بحركات مقدرة**) كسائر الأسماءِ المضافةِ للياءِ، وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر، وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر، هذا وفي (التصريح): فإن كانت الإضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الأسماء (بالحركات المقدرة) في الأحوالِ الثّلاثِ على الأصحِّ، فالرفع نحو ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ﴾ [القَصَص: ٣٤] فأخي مرفوعٌ على الابتداءِ، وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرةٌ على الخاءِ، منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهارون بدل منه أو عطفُ بيان عليه، وجملة: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القَصَص: ٣٤] خبره، ومما يحتملُ الرَّفع والنَّصب ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [صٓ: ٢٣]، فأخي يحتملُ أن يكون منصوباً على البدلية من هذا، ويحتملُ أن يكون مرفوعاً على أنه خبر أول لإن، وجملة ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ﴾ خبر ثان، ومما يحتمل الأوجه الثّلاثة ﴿إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٢٥] فأخي يحتمل أن يكون مرفوعاً، وأن يكون منصوباً، وأن يكون مجروراً. فرفعه من ثلاثةِ أوجهٍ: **أحدها**: أن يكون عطفاً على الضّمير المستتر في أملك، ذكره الزَّمخشري، واعترضه الموضِّح بأن أملك لا يرفع الظَّاهر، فلا يعطفُ على مرفوعِه ظاهر، وجوابه أنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوعِ، والذي حسن العطف على الضّمير المرفوع المتّصل الفصل بين المعطوف والمعطوفِ عليه بالمستثنى. **الوجه الثاني**: أن يكون معطوفاً على أن واسمها. **الثّالث**: أن يكون مبتدأ حذفُ خبره، والتّقدير: وأخي لا يملك إلا نفسه، فهو على هذا من عطفِ الجملِ، وعلى الأولين من عطف المفردات، ونصبه من وجهين: **أحدهما**: أن يكون معطوفاً على اسم إن. **والثّاني**: أن يكون معطوفاً على نفسِ؛ وجره من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً على الياء المجرورةِ بإضافة نفس إليها، وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين؛ لعدم إعادة الجار. واستغنى عن اشتراطِ التّكبير، والإفراد المقابل للتّثنيةِ والجمعِ تبعاً لأصله، حيث اقتصرَ على قوله:

وشـــرط ذا الإعــراب أن يــضــفــن لا لـلـيـــا ....

نحو: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ﴾ [القصص: ٣٤]، ﴿إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِىۖ﴾ [المائدة: ٢٥] وأنْ تكونَ مُكَبَّرةً وإلّا فتُعرَب بِحَرَكاتٍ ظاهِرَةٍ، وأنْ تكونَ مُفْرَدَةً؛ وإلّا فتُعْرَب في حالِ التَّثنِية

أبو طالب

(قوله: لا أملك إلا نفسي وأخي) فأخي إما معطوفٌ على المستترِ في أملك، أو على نفسي، أو على الياء، فهو مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، وخير الثلاثة أوسطها لما هو ظاهر، ويحتملُ أن يكون التَّقديرُ: وأخي كذلك.

الناصية

لكونه ذكرها كذلك: (قوله: نحو: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ﴾... إلخ) المثال الأول: (أخي) منصوب؛ لأنّه منادى مضاف، حذف منه حرف النداءِ مِثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] وتقديره: (يا أخي) والمِثال الثّاني: (وأخي) يحتمل الرَّفعَ، والنَّصبَ، والجرَّ، (أمّا الرفع) فعطفاً على الضَّميرِ المستتر في (أملك) وهو (أنا)، (وما يقال) مِن أنّ (أنا) ضَمير مرفوع متَّصلٌ، فلا يعطَفُ عَلَيه (جوابه) إنَّ ذلك فيما لَم يكنْ فاصِل بين العاطف وبين المعطوفِ عَلَيه - مثل: اضرب وزيد - أما إذا فصِل بينهما بِشَيء فلا بأسَ، والفاصِل هنا حرف الاسْتِثناءِ والمستَثنى. (وأما النَّصب) فَبِالْعَطفِ على نفسي؛ لأنَّه منصوب؛ إذ في الاسْتِثناءِ المُفرَّغِ - كالمِثالِ - يكون إعرابُ المستثنى على حَسبِ العامِلِ الّذي قَبلَ أداة الاسْتِثناءِ، والعامِل - في المِثالِ - (أملِك) يَحتاجُ إلى مَفعُولٍ (وأمّا الجَرّ) فَبِالْعَطفِ عَلى (ياءِ نفسي) والتَّقدير: ﴿إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِىۖ﴾ [المائدة: ٢٥] وعلى جَميعِ التَّقادير يكون إعرابُ (أخي) مقدراً.

(قوله: وإلا) أي: وإن كانت مصغرةً نحو أُبيّ وأُخيّ تعربُ بالحركاتِ ظاهرة لا مقدرة. تقول: (جاء أُخَيٌّ، رأيت أُخَيَّ، مررت بأُخَيٍّ)، بِرَفعِ الأوّلِ، ونَصْب الثّاني، وجرِّ الثّالِثِ، وهكذا باقي الأسماء. (شيرازي).

(قوله: وأن تكون مفردة) احترز عما إذا كانت مثناةً أو مجموعةً جمع سلامة؛ أي: بالواوِ والنُّونِ أو الياء والنُّون إن أريد بها من يعقل، أو بالألفِ والتاءِ إن أريد بها ما لا يعقل، كأن يقال: أبوات وأخوات، وقد سمعَ جمعُ أبٍ وأخٍ وذي جمع مذكر سالماً، قيل: وهن وحم وفم بلا ميم أيضاً، فإنها تعرب إعرابها. وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركاتِ الظّاهرة. (صبان).

(قوله: وإلا فتعرب في حال التثنية... إلخ) ففي حال التَّثنية رفعاً بالألفِ، ونصباً وجرّاً بِالياءِ، وفي حالِ الجمعِ رفعاً بالواوِ، ونصباً وجَرّاً بالياءِ، تقول: (قطع هَنايَ وهنوي، رأيت هَنَيَّ وهَنِيِّ، مررت بِهَنَيَّ وهَنِيِّ) وفرق التَّثنيةِ والجَمْعِ في حالَتَي النَّصبِ والجَرِّ، أن النونَ في التَّثنيةِ مَفتُوحَة، وفي الجمعِ مَكسُورَة.

بِـالأَلِـفِ ارْفَـعِ الـمُـثَـنَّـى وَكِـلَا إِذَا بِـمُـضْـمَـرٍ مُـضَـافـاً وُصِـلَا

والجَمْع إعرابَهما (كَجا أَخو أَبِيكَ ذا اعْتِلا) فأخو مُفردٌ، مُكَبَّرٌ، مُضافٌ إلى أبيك وأبي مُفردٌ، مُكَبَّرٌ، مُضافٌ إلى الكافِ، وذا مُضافَةٌ إلى اعْتِلا، وقد حَوى هذا المِثال كَوْن المُضافِ إِلَيهِ ظاهِراً ومُضمَراً، ومَعرِفَةً ونَكِرَةً.

(بِالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى) وهو ـ كما يُؤخَذُ مِنَ التَّسهيل ـ الاسمُ الدَّالُّ على شَيئَيْنِ مُتَّفِقي

أبو طالب

(**قوله: وذا مضافة إلى اعتلا**) لم يقل: وذا مفرد مكبر؛ لأن تثنيته وجمعه وتصغيره غير واردٍ في الصَّحيحِ. (**قوله: متفقي اللفظ**) أي: لفظ الشَّيئين، أو لفظ الدَّالِّ والشَّيئينِ، ولهذه العبارةِ خمسةُ احتمالاتٍ ثلاثة منها على تقديرِ كون المتفقين بمعنى المتماثلين في حال الإفرادِ: **الأول**: أن يكون الوصفُ قيداً للمفعولِ. **الثاني**: أن يكون قيداً للفاعلِ بتقديرِ رابطٍ هو قولنا: معه، في أصلِه وضميرِه المستترِ للمفعولِ، **الثالث**: أن يكون قيداً لكليهما، وضميره لهما، واثنان منها على تقديرِ كونِ المتفقينِ بمعنى المتحدينِ في حالِ التثنيةِ، **الأول**: أن يكون الوصفُ قيداً للمفعولِ بتقدير قولنا: فيه. **الثاني**: أن يكون قيداً للفاعلِ بتقديرِ رابطٍ هو قولنا: فيه، والأول من الخمسةِ أظهر المحتملات.

الناصية

(**قوله: إعرابَهُما**) أي: إعراب الجمعِ والتَّثنية.

(**قوله: ذا اعتلا**) حال من المضاف وهو أخو لا من المضافِ إليه؛ لعدمِ شرطه الآتي في قوله:

ولا تُـجِـزْ حَـالاً مِـنَ الـمُـضَـافِ لَـهُ .... إلـخ

والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلى، أي: علا وقصره للوقف. (خضري).

(**قوله: وقد حوى هذا المثالُ كون المضاف إليه ظاهر... إلخ**) فالظَّاهر (أبي) والمضمر الكاف والمَعرفة كلاهما، والنَّكرة (اعْتِلا) وفي (الدشتي). فالظَّاهر أخو وذا لإضافتهما إلى أبي واعتلا والمضمر أبيك، لإضافة أبي إلى الكافِ والمعرفةُ أخو وأبي لإضافةِ الأولِ إلى المضافِ إلى المعرفةِ، والثاني إلى الضَّمير، والنَّكرة ذا لإضافته إلى اعتلا، وهو نكرة.

(**قوله: بالألف ارْفَع المثنى**) نيابة عن الضَّمة.

(**قوله: ارفع المثنى**) سيأتي شروط المثنى. (صبان).

(**قوله: وهو**) أي: المثنى اصطلاحاً، أما لغةً فهو المعطوف كثيراً (**قوله: الاسم**) المعرب بدليل أن الكلام في المعرب فلا يرد على التَّعريف أنتما. (صبان).

(**قوله: على شيئين**) أي: اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين، أو مؤنثين مفردين كالزيدين، أو جمعي تكسير كالجمالين، أو اسمي جمع كالركبين، أو اسمي جنس كالغنمين، والمراد ناب عنهما في الحالة الراهنة؛ لأن معنى الفعلِ غير معتبر في التَّعاريفِ، فلا يرد أن التعريفَ غير مانع

اللَّفظ بِزِيادَةِ أَلِفٍ أَوْ ياءٍ ونونٍ مَكسُورَةٍ في آخِرِهِ، ....

أبو طالب

(**قوله: بزيادة ألف... إلخ**) الباء للآلة وهو متعلق بقوله: دال، لا بقوله: متفقي اللفظ؛ أما على تقديرِ كونِ المتفقين بمعنى المتماثلين فظاهر، وأما على تقديرِ كونه بمعنى المتحدين؛ فلئلا يختل طرده بنحو القرء المستعمل بلا قرينة تدل على تعيين ما يراد منه؛ إذ يصدق عليه أنه اسم دالٌّ على شيئينِ هما القرء بمعنى الطهر، والقرء بمعنى الحيض، وقد اتحد لفظهما بزيادة ألف أو ياءٍ ونون في آخره، وليس تلك الباء بمعنى مع، وإلا لزم أن يكون رجل في رجلان اسماً.

الناصية

لدخول المثنى المسمَّى به، والمراد النيابة عنهما بطريقِ الوضعِ، فلا يرد أن التعريف غير جامعٍ لخروج نحو: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [المُلك: ٤] مما استعملَ في الكثرة؛ لأن نيابته عن أكثرَ من اثنينَ ليست بطريقِ الوضعِ، على أن منهم من جعله ملحقاً بالمثنى لا مثنى حقيقة. (صبان).

(**قوله: متفقي اللفظ**) أي: في الوزنِ والحروفِ، لا لمعنى مراعاة لمذهبِ النَّاظم الذي يجوز تثنية المشتركِ مراداً بها معنياه المختلفان، وجمعه كذلك عند أمن اللَّبسِ بتثنيته مراداً بها فردان، لأحد معنييه. نحو: عندي عينان منقودة وموروودة، وبجمعه كذلك. ويجوز تثنية اللَّفظ مراداً بها حقيقته ومجازه، وجمعه كذلك عند ذلك؛ معللاً ذلك بأن الأصلَ في التَّثنية والجمعِ العطف، وهو في المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاقِ، والعدول عنه اختصار، فإذا جاز في أحدهما فليجز في الآخر قياساً. قال في (شرح الجامع): وبعضهم بنى المسألة على جواز استعمال المشترك في معنييه، أي: واللَّفظ في حقيقته ومجازه. فإن قلنا به جاز وإلا فلا. اهـ. وهو ظاهر. (صبان).

(**قوله: بزيادة**) الباء سببية متعلِّقة بالدَّال (**قوله: بزيادة ألف أو ياء... إلخ**) أي: بزيادة أغنت عن العاطفِ والمعطوفِ، فلا يقال: جاء زيد وزيد مثلاً في غير ضرورة، أو شذوذ إلا لنكتةٍ كقصدِ تكثيرٍ؛ نحو: أعطيتك مئة ومئة، وكفصلٍ ظاهرٍ؛ نحو: جاء رجلٌ طويلٌ ورجل قصير، أو مقدر نحو قول الحجاج: إنا لله محمد ومحمد في يوم. أي: محمد ابني ومحمد أخي. وأل في العاطفِ للعهدِ والمعهود الواو خاصة، ففي (كتاب العسكري) لا يجوز في قام زيد، فزيد قام الزيدان؛ بخلاف قام زيد وزيد. قال: ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظَّريفان؛ لأن النَّعت كالمنعوتِ، فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظٍ واحدٍ كذلك نعتاهما، كذا في الدَّماميني. وعلى هذا لا يجوز بالطَّريق الأولى: جاء زيد فعمرو الظَّريفان، وعندي أنه يجوز: جاء زيد فزيد الظَّريفان، وجاء زيدٌ فعمرو الظَّريفان؛ لانتفاء اللَّبسِ المانعِ من جوازِ جاء الزَّيدان في: جاء زيدٌ فزيد، أو فعمرٌو؛ لأنه يغتفر في التَّابع ما لا يغتفر في المتبوعِ، فعليكَ بالإنصافِ. وأل في المعطوفِ أيضاً للعهدِ والمعهودِ المعطوفِ من لفظ المثنى، فلا يرد أنَ التَّعريف يدخل فيه اثنان؛ لنيابته عن رجلٍ ورجلٍ، واثنتان لنيابته عن امرأةٍ وامرأةٍ؛ لأن المعطوفَ ليس من لفظِ المثنى. (صبان).

نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] فَخَرَجَ نحو: زيدٌ، والقَمَرانِ، ....

أبو طالب

(قوله: نحو قال رجلان) ذكر عامل المثال للإشارةِ إلى أنه مثال لرفعِ المثنّى بالألفِ لا لمطلق المثنى، وإلى أن هذا المثال من أفصحِ الكلامِ الذي تكلّم به الملك العلام، فيكون شاهداً أيضاً للمرام.

(قوله: فخرج نحو زيد) وكذا نحو زوج بأحد معنييه وشفع ونحوهما؛ لأن المراد بالدَّلالة هاهنا أن يدل على كلٍّ منهما بالمطابقة، كما هو المتبادر من إطلاقِ الدَّلالةِ ودلالةُ أمثالِ ما ذكر على ذلك بالتَّضمنِ.

(قوله: والقمران) أقول: هاهنا أمورٌ ثلاثة قد يجوز العقل كونها تثنية: **الأول**: نحو عينين إذا أريد منه الباصرة والينبوع مثلاً، وهذا تثنيةٌ بالاتفاقِ وداخلٌ في هذا التعريفِ على تقاديره الخمسة. **الثاني**: نحو ملوين لليلِ والنَّهارِ، وهذا ليس بتثنيةٍ بالاتفاقِ، وخارجٌ عن هذا التعريفِ على جميعِ التَّقاديرِ، أما على حملِ الاتفاقِ على معنى التَّماثلِ فظاهر، وأما على حملِه على معنى الاتحادِ؛ فلأن اتحاد اللفظينِ عبارةٌ عن حلولِ أحدهما في الآخر، لا حلولهما في ثالثٍ. **الثالث**: نحو قمرين للشَّمسِ والقمر واختلف فيه، فقال بعضهم: إنه تثنية مطلقاً، وقال آخرون: إنه ليس بتثنية مطلقاً، وفصل ثالث بأن مفرده إن كان علماً فكالأولِ وإلا فكالثاني، وهو خارج عن التعريفِ على تقاديرِ التَّماثلِ؛ إذ المتبادرُ هو التماثلُ الحقيقيُّ لا أعم منه ومن الفرضي. وتسميةُ الشمسِ قمراً قبل التثنيةِ

الناصية

(قوله: فخرج) أي: بقوله: الاسمُ الدّالّ على شيئيْن.

(قوله: والقمران) أي: للشَّمسِ والقمرِ تغليباً للمذكرِ. ولم يغلبوا المؤنَّث إلا في مسألتين: قولهم: ضبعان بفتحٍ فضمٍّ في تثنيةِ ضبع للمؤنث، وضبعان بكسرٍ فسكون للمذكرِ. ونحو قولك: كتبته لثلاثٍ بين يومٍ وليلةٍ، وضابطه أن يكون معك عددٌ مميزٌ بمذكرٍ ومؤنثٍ كليهما، مما لا يعقل وفصلاً من العدد ببين. كذا في (المغني).

قال الدَّماميني ومن أمثلةِ المسألة الثَّانيةِ: اشتريت عشراً بين جملٍ وناقةٍ. ثم قال: ووقع تغليبُ المؤنثِ في غير تينك المسألتين، ففي التَّنزيل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] والمرادُ عشرةُ أيام بلياليهن، لكن أنَّث العددَ لتغليبِ الليالي، وقوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤] بعد قوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣] مشعرٌ بأنَّ المرادَ بالعشرِ الأيام، فأنَّث تغليباً للَّيالي. وزعم زاعم أنه عليه الصَّلاة والسَّلام غلب المؤنث في قوله: **«حبِّبَ إليَّ من دنياكمْ ثلاثٌ النساء، والطيب، وجعلت قرّة عيني في الصَّلاةِ»** اهتماماً بالنِّساءِ. وهذا الحديث رواه النَّسائي عن أنسٍ، وليس فيه ذكر الثَّلاث، ولا أعلمها ثابتة من طريقٍ صحيحٍ. اهـ.

أقول: عد في آخر (المغني) من أمثلة التَّغليب قولهم: المروتين في الصَّفا والمروة، وهذا من تغليب المؤنث. (صبان).

وكِلا، وكِلْتا، واثنانِ، واثنَتانِ؛ ....

أبو طالب

إنما هي بمجرد الفرضِ، وداخل على تقاديرِ الاتحادِ، والحقُّ أنه مثنى مجازيٌّ، والأرجحُ أن يكون التَّعريفُ للمثنى الحقيقيِّ لا لما يسمى بالمثنى مطلقاً، وكون الاتفاقِ بمعنى التَّماثلِ، كما هو المتبادرُ منه، والحكمُ بخروجِ نحو قمرين عن هذا التَّعريفِ، كما فعله الشارح، وإن كان الحملُ على ما يخالفُ تلكَ الأمورَ الثلاثة أعم فائدة.

الناصية

(قوله: وكلا وكلتا... إلخ) قال شيخنا: أي: خرج بالثَّالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطفِ والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلاً، أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطفِ والمعطوف، بأن لا يكون له مفردٌ من لفظه. اهـ. فالأول نحو كلا وزوج وشفع، والثَّاني نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان؛ إذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت.

ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشَّارحِ ذكرُ زوجٍ وشفعٍ مع الألفاظ الخمسة، لخروجهما أيضاً بالقيدِ الثالث إلا أن يقال: تركهما للمقايسة، وأنه كان ينبغي له تعليل خروجِ كلا بعدمِ الزِّيادة فيها أصلاً لا بعدمِ سماعِ مفردٍ لها؛ لإيهامه أن فيها زيادة لكن لا تغني عن العاطفِ والمعطوفِ؛ لعدمِ سماعِ مفرد لها، فتأمل.

واعلم أن إخراج زوجٍ وشفعٍ بالقيدِ الثَّالث، إنما هو على التَّنزلِ مع الشَّارح في دخولِ شفعٍ وزوج في قولنا: اسم نابَ عن اثنينِ وتقدم ما فيه.

(فائدة) قال في (التَّصريح): ويشترطُ في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروطٍ:

أحدها: الإفرادُ فلا يثنى المثنى، ولا المجموع على حدِّه ولا الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ.

الثاني: الإعرابُ فلا يثنَّى المبني، وأما نحو ذانِ وتانِ واللَّذانِ واللتانِ فصيغ موضوعةٌ للمثنى، وليست مثناةً حقيقةً على الأصحِّ عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التركيب فلا يثنى المركبُ تركيبَ إسناد اتفاقاً، ولا مزجَ على الأصحِّ، وأما المركبُ تركيبَ إضافةٍ مع الإعلامِ فيستغني بتثنية المضافِ عن تثنيةِ المضافِ إليه.

الرَّابع: التَّنكير فلا يثنى العلم باقياً على علميته، بل ينكر، ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللَّفظِ، وأما نحو الأبوان للأب والأم فمن باب التَّغليب.

السادس: اتفاق المعنى، فلا يثنى المشتركُ ولا الحقيقةُ والمجازُ، وأما قولهم: القلمُ أحدُ اللسانين فشاذ.

السابع: أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيتِه فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا بتثنية سيٍّ عن تثنيتِه فقالوا: سيَّان، ولم يقولوا: سواءان، وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته، فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناءً بكلا وكلتا.

لِعَدَمِ دلالَةِ الأوَّلِ عَلى شَيْئَيْنِ، واتِّفاقِ لفظ مَدلُولَيِ الثاني، والزِّيادة في الباقي.

(وَ) ارفع بها أيضاً (كِلا) ....

أبو طالب

(قوله: والزيادة في الباقي) أي: لعدمِ الزِّيادةِ في البواقي، والظاهر خروج البواقي من قوله الدالّ على شيئين، أما كلا وكلتا فلدلالتهما على الشُّمولِ للشيئينِ لا على الشيئينِ، وأما اثنان واثنتانِ فلدلالتهما على المرتبة الثانيةِ من العددِ، أو على شيءٍ ثبت له الاثنينية، ولو سلم دلالة كل منها على الشَّيئينِ بحملها على الالتزامِ مع عدمِ إرادتها؛ جزماً، فخروج كلٌّ منها عن قوله: متفقي اللفظ ظاهرٌ، يشهد بذلك قول الشاعر، وكلا ذلك وجهٌ، وقولك: زيد وعمرو اثنان، والمراد بالزيادةِ كون المزيدِ عليه مستعملاً بدون الزائد في الجملة، لا وصف ما لا يقابل الفاءَ والعينَ واللامَ، فلا يرد عدم خروج اثنين واثنتين عن قيد الزِّيادةِ بأن ألفهما مثلاً لا يقابل الفاء والعين واللام.

(قوله: وارفع بها) في هذا التَّقديرِ إشارةٌ إلى أن «كلاً» عطف على المثنى، بل على قولِه بالألفِ أرفع، لا أنه مبتدأ وكلتا عطف عليه بحذف العاطف، وكذاك خبره.

الناصية

الثَّامن: أن يكون له ثانٍ في الوجودِ، فلا يثنى الشَّمس ولا القمر، وأما قولهم: القمرانِ الشَّمس والقمر، فمن باب المجاز، فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً على اللغةِ المشهورةِ، ومن العربِ من يلزمه الألفُ في الأحوالِ الثلاثةِ ويعربه بحركاتٍ مقدرةٍ على الألفِ، ومنهم من يلزمه الألف دائماً، ويعربه بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّون إجراءً للمثَنَّى مجرى المفردِ، قاله المراديُّ في (شرح التسهيل). (تصريح).

(قوله: لعدم دلالة الأول) وهو زيدٌ لكونِه مفرداً.

(قوله: واتفاق لفظ... إلخ) أي: ولعدمِ اتفاقِ لفظِ مدلولي الثَّاني وهو القمرانِ؛ لأن مدلوليه وهما الشَّمس والقمر، مختلفانِ في اللفظ. (دشتي).

(قوله: والزيادة في الباقي) أي: ولعدمِ زيادةِ الألفِ والياءِ في كلا وكلتا، واثنين واثنتين، فإن الألفَ والياءَ في هذه الأربعةِ أصليَّةٌ لا زائدة. (دشتي).

(قوله: وارفع بها أيضاً كِلا) وكلتا بشرطِ أن يكونا (مضافين لمضمر) تقول: جاءني الرَّجلانِ كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرَّجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررتُ بالرَّجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما (فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف) في الأحوالِ الثَّلاثة، وكانا معربين بحركاتٍ مقدرةٍ على الألفِ إعراب المقصور، تقول: جاءني كلا الرَّجلين، وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين؛ وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، فعلى هذا ألف كلا كألف عصاً، وألف كلتا، كألف حبلى ووزن كلا فِعَلٌ كمِعَى، وألفها قيل: عن واو لقلبها تاء في كلتا، وقيل: عن

وهو اسمٌ مُفرَدٌ عِندَ البصريِّينَ ....

أبو طالب

(قوله: وهو اسم مفرد عند البصريين) وأما عندَ الكوفيين فهو تثنيةُ كلٍّ بالضَّمِّ والتَّشديدِ فكسر وخفف وثني.

الناصية

ياء لقلبها ياءً في التَّثنيةِ عند سيبويه إذا سمي بها، ووزن كلتا فعلى كذكرى، وألفها للتأنيثِ والتَّاء بدل عن لامِ الكلمة، وهي إما واو، وهو اختيار ابن جنِّي، أو ياء، وهو اختيار أبي علي، والتَّفرقة بين الإضافةِ إلى ظاهرٍ، والإضافة إلى مضمرٍ، هي اللغةُ المشهورةُ، وهي من إعطاءِ الأصلِ للأصلِ، والفرعِ للفرعِ، ووراء هذه التفرقةِ إطلاقان: **أحدهما**: الإعرابُ بالحروفِ مطلقاً، وهي لغةُ كنانة، **والثاني**: الإعرابُ بالحركاتِ مطلقاً، وهي لغةُ بلحارثِ حكاها الفراء، ويلتحق أيضاً بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علماً، فيرفع بالألفِ ويجرُّ وينصبُ بالياءِ، ويجوز في هذا النوع أن يجرِ مجرى سلمان فيعربُ إعرابَ ما لا ينصرفُ للعلميةِ، وزيادةِ الألفِ والنُّون، وإذا دخل عليه (أل) جر بالكسرة، كقوله:

ألا يــا دِيــارَ الــحَــيِّ بــالــسَّــبُــعــانِ ....

وهو اسمُ موضعٍ نقل من تثنيةِ سبع. (تصريح).

(قوله: وارفع بها) أيْ: بالألفِ كلا إذا وصلَ بمضمرٍ حال كونِه مضافاً إلى ذلك المضمرِ؛ حملاً على المثنى الحقيقي **(قوله: وارفع... إلخ)** أشار إلى أن كلا معطوف على المثنى وأن مضافاً حال من نائب فاعل وصل، وأن متعلق مضافاً محذوف لدلالةِ الكلامِ عليه. (صبان).

(قوله: كلا) هذا شروعٌ في ذكر بعضِ ما حمل على المثنَّى. وألفُ كلا قيل: بدل عن واوٍ، وقيل: عن ياءٍ، وألفُ كلتا للتَّأنيثِ، والتَّاء بدل عن واوٍ، وقيل: عن ياءٍ. وقيل: الألفُ أصليةٌ لام الكلمة، والتاء زائدةٌ للإلحاقِ، وقيل: للتأنيث. فإن قلت: إذا كانت ألف كلا أصلية، وألف كلتا للتأنيثِ، أو أصلية، فالألف فيهما غير مجتلبةٍ لعامل، فكيف تكون إعراباً. أجيب بأن الإعرابَ قد يكون حرفاً من نفسِ الكلمةِ، كما في الأسماء السِّتة، والمثنى والجمع على حدة، لكن ذلك الحرف قبل دخولِ العامل ليس إعراباً، بل هو دالٌّ على التثنيةِ أو الجمعِ أو غير دالٍّ على شيء، كما في الأسماء الستة، وبعد دخوله إعراب فقد تغير الآخر بدخولِ العاملِ عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة، فتدبر. (صبان).

(قوله: وهو) أي: كلا وكذا كلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفردٌ، ومعناهما مثنى، ولذلك أُجيز في ضميرِهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللَّفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله:

كِــلاهُــمــا حِــيــنَ جدَّ الــجَــرِيُ بَــيْــنَــهُــمَــا قَــدْ أَقْــلَــعَــا وكِــلَا أَنْــفَــيْــهِــمَــا رَابِــي

يُطلَقُ عَلى اثنَيْنِ مُذكَّرَيْنِ، وإنَّما يُرفَعُ بها (إذا بِمُضْمَرٍ) حال كَوْنِه (مُضافاً) له (وُصِلا) نحو: «جاءَني الرَّجُلانِ كِلاهُما»، وإنْ لَم يُضَف إلى مُضْمَرٍ، بَل إلى الظاهِرِ، فهو كالمقصُورِ في تقدير إعرابِهِ على آخِرِهِ، وهو الألِف، نحو: «جاءَني كلا الرجُلَيْن» (كِلْتا) التي تُطلق على اثنين مؤَنَّثين (كذاكَ) أي: مثل كِلا في رفعها بالألِفِ إذا أُضيفتْ إلى مُضمَرٍ، نحو: «جاءَتْني المَرْأَتانِ كِلتاهُما»، وفي تقدير إعرابِها عَلى آخِرِها إنْ لَم تُضَف إلَيه، نحو: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

أبو طالب

(**قوله: على اثنين مذكرين**) لم يكتفِ بقوله: اثنين عن مذكرين؛ لأن كثيراً ما يختل بالزِّيادة فيقرأ بالتاء، ولم يعكس لئلا يتوهم كونه جمعاً.

(**قوله: وإنما يرفع بها**) تقديرُ كلمةِ الحصرِ للإشارةِ إلى أن تقديم الظَّرفِ لقصد الحصر.

الناصية

إلا أن اعتبار اللفظِ أكثر، وبه جاء القرآن قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] ولم :ـل: آتتا، فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة، وخص إجراؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروفِ فرع الإعراب بالحركاتِ، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر؛ لأن الظَّاهر أصلُ المضمرِ، فجعل الفرعُ مع الفرعِ، والأصلُ مع الأصلِ مراعاةً للمناسبةِ. (أشموني).

(**قوله: بمضمر**) متعلِّق بوصل مقدرةٍ لدلالةِ وصل المذكورةِ؛ لأن أداةَ الشَّرط لا يليها إلا فعلٌ ظاهرٌ أو مقدر، كذا قيل وفيه ما مرَّ. وقوله: مضافاً حالٌ من الضَّمير المستتر في وصل العائد إلى كلا مؤسسة احترز به عما إذا اتصلت بالضَّمير، غير مضافة إليه، نحو زيد وعمرو هما كلا الرَّجلين؛ لأن الاتصال يشمل القبلي والبَعدي، فعلم ما في كلام شيخنا. (صبان).

(**قوله: وإن لم يضف إلى مضمر... إلخ**) أعرب بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً. وبعضهم يعربه إعراب المثنى في هذه الحالةِ أيضاً. وبعضهم يعربه إعرابَ المقصورِ مطلَقاً، أي: سواء أضيفَ إلى مضمرٍ أو ظاهر، ومنه قوله:

نِعْمَ الفَتى عَمَدَتْ إلَيْه مَطِيَّتي ... في حِين جَدَّ بنا المَسِيرُ كِلانا

(**قوله: جاءني كلا الرجلين**) ورأيت كلا الرَّجلين، ومررت بكلا الرَّجلين، بتقدير الإعرابِ في الحالات الثَّلاثةِ.

(**قوله: كلتا كذاك**) مبتدأٌ وخبر، هذا هو الظَّاهر، واثنانِ واثنتانِ مبتدأ خبره يجريان، وكابنين حال من فاعلِه، أو صفةٌ لمصدرِ محذوف؛ أي: يجريان جرياً كجري ابنين. وإعراب هذه الألفاظ

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ واثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

وأما (اثْنانِ وَاثْنَتانِ) بالمثلثة فيهما (كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) بالمُوَحَّدَة فيهما ـ يعني: كالمُثنّى الحقيقي في الحكم (يَجْرِيانِ) بِلا شَرط، سواءٌ أُفرِدا نحو: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المَائدة:١٠٦]

أبو طالب

(**قوله: كابنين وابنتين**) لا يخفى ما في بين المشبَّهينِ والمشبَّه بهما من الأجناسِ لفظاً وخطاً، حيث لا تفاوت بينهما إلا بحرفٍ واحدٍ، وكان الشارح أشارَ إلى هذا بقولِه بالمثلثةِ فيهما، وبقوله بالموحدةِ فيهما.

(**قوله: سواء أفردا**) يعني ليس إعرابُهما بهذا الإعرابِ مشروطاً بما شرط في مطلقِ إعرابِ أخواتهما من الإفرادِ، أي: عدمِ التركيبِ ولا بأعم مما شرطَ في إعرابِ كلا وكلتا بهذا الإعراب؛

الناصية

مقدَّر على الألفِ والياء لا بهما لما مرَّ في ذو، والظَّاهر أنه لا يقدَّر على النُّون؛ لأنها في الأصلِ بمنزلةِ التَّنوينِ، فليست محلَّ إعرابٍ، وإن صارتِ الآن آخر اللفظِ المقصودِ، وكذا يقالُ في قولِه الآتي: عشرون والأهلون. . . إلخ.

هذا والأظهرُ أنه يجري فيهما المذاهب الآتية في إعراب المثنى، والجمعِ بعد التَّسميةِ بهما، ومن جملتها إعرابهما بالحروفِ كأصلهما، فتدبر.

(**قوله: اثنان واثنتان**) تجوز إضافتُهما إلى ما يدلُّ على اثنينِ، لكن لا بدَّ أن يكون الاثنانِ الواقع عليهما المضاف، غير الاثنين الواقع عليهما المضاف إليه؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، لا فرق في ذلك بين الظَّاهر والضَّمير على المرضي عندي. ويؤيده تصريحُ بعضهم كما في الروداني بجواز اثناكما إذا أريد بالاثنين أمران غير المخاطبين مضافان إليهما كعبدين لهما. وأما ما نقله في (التصريح) عن الموضِّحِ في (شرح اللمحة) وتبعه البعض من امتناع إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير تثنية؛ لأنها إضافة الشَّيء إلى نفسِه، فغير ظاهرٍ على إطلاقه.

(**قوله: اثنان واثنتين**) اسمان من أسماءِ التثنيةِ، أي: من الأسماءِ الدَّالة وضعاً على اثنينِ، وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق.

(**قوله: كابنين وابنتين. . . إلخ**) قال بعضهم: لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه، وأقام ذلك مقامَ قوله: كالمثنى. وقال آخر: كان يمكنه أن يقول: مثل المثنى فيه يجريان، أي: في الرَّفعِ بالألفِ، أفاده في (النكت).

(**قوله: يَجْريانِ بلا شَرط**) كما شرطَ في كلا وكلتا من لزومِ الإضافة إلى الضَّميرِ.

(**قوله: سواءٌ أُفردا**) أي: من غيرِ تركيبٍ ولا إضافة.

وَتَخْلُفُ ٱلْيَا فِي جَمِيعِهَا الأَلِفْ جَرّاً ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

أم رُكِّبا، نحو: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: ٦٠] أم أُضيفا نحو: اثناك واثناكم، وكاثنَتَيْن ثِنتانِ في لُغَةِ بني تَميم (وَتَخْلُفُ الْياء في جَميعِها) أي: جميع الألفاظِ المُتَقَدِّم ذِكْرُها ....

أبو طالب

من الإضافةِ إلى المضمرِ، فلا يرد أن ذكر قوله: أم رُكِّبا، ليس في موقعهِ ثمَّ المرادُ بالإفراد، إما ما يقابلُ التركيبَ فيكونُ معنى قولِه: أم ركِّبا، بأن تضمن ما بعدهما حرفاً، ويكون قوله: أم أضيفا عطفاً على المقدَّرِ وقسماً لقوله أم ركّبا، وأما ما يقابل الإضافة فيكون معنى قوله: سواء أفردا بأن لم يركبا مع غيرهما تركيباً تضمينياً أم ركبا كذلك، ويكون قوله: أم ركِّبا عطفاً على المقدر وقسماً لقوله: أفردا، والثاني أظهرُ؛ إذ التركيب المقابل للإفرادِ على ما هو الشائع. إنما هو الوصفُ الحاصلُ لمجموع الأجزاءِ لا لبعضها، كما فيما نحن فيه، وإنما لم نحمل الإفراد على ما يقابل كلا لأمرين فراراً من إرادةِ المعنيين من المشتركِ اللفظي في استعمالٍ واحدٍ.

(**قوله: أي جميع الألفاظ المتقدم ذكرها**) **أقول**: لما كان في قول المصنف جميعها إبهاماً وإيهاماً، وأما الإبهام فلاحتمال رجوعِ الضَّميرِ المجرورِ إلى الأسماءِ السِّتةِ، والمثنى والملحقاتِ، وإلى الأخيرينِ وإلى الأخير فقط، وأما الإيهام؛ فلأن المراد عن الجميعِ لما كان الاستغراقُ الإفراديُّ، والمتبادرُ أن يكون استغراقه بالنِّسبةِ إلى ما يضاف إليه؛ الذي هو أعيان ما ذكر من المثنى

الناصية

(**قوله: سواء أفردا**) كقولهِ تعالى: ﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ أي: شهادةُ اثنينِ ليصحَّ الإخبار به عن شهادةِ بينكم، أو ركباً نحو: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ أو أضيفا نحو: اثناكم واثنتاكم.

(**قوله: وتخلف اليا**) أي: تقوم مقامَها في بيانِ مقتضى العاملِ لا في النَّوعِ الخاصِّ بالألفِ، وهو الرَّفعُ، والمرادُ الخلفُ ولو تقديراً؛ ليدخل نحو: لبيك مما لم يستعمل مرفوعاً.

(**قوله: أي جميع الألفاظ... إلخ**) أي: المثنى وما أُلحق به، هذا وجعل الشَّارح جميعاً تأكيداً لمحذوف، وهو ممنوعٌ عند غير الخليلِ، إلا أن يقال: هو حل معنى لا حل إعراب (**قوله: المتقدم ذكرها**) وهي (المثنّى) (كِلا) (كِلتا) (اثنان) (اثنتان) (ثِنتان) (ابْنان) (ابْنتَان).

(**قوله: جراً ونصباً**) ظرفان بتقديرِ مضافٍ، أي: وقت جر... إلخ، كما في آتيك طلوع الشَّمسِ لا حالان؛ لأن مجيء المصدرِ حالاً سماعي. هذا وقدم الجرّ على النصب؛ لأن الجرَّ أصله والنصب هنا محمول عليه، وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني، قال الدنوشري: وجه ذلك عنده أنه تضمن معنى حرفِ العطفِ، واختلاف صيغه لا تقتضي الإعراب، بل هي صيغ عنده وضعت هكذا، ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمعِ على حده، ويبطل مذهبه الاتفاق على إعرابِ جمعِ التكسيرِ وجمع المؤنَّث السَّالم، ولينظر هل يمكن الفرقُ على مذهبه أو لا؟. اهـ.

(الألِفَ جَرّاً وَنَصْباً) أي: في حالتيهما ....

أبو طالب

والملحقات، وهذا فاسد؛ لأن الخلافَ ليس في لفظِ المثنَّى الذي هو اسمُ مفعولٍ، ولا في ألفاظِ الملحقاتِ، والمراد بها نفس ألفاظِها، بل إنما هي المصداقاتُ كل من ذلك، أشار الشارح بهذا الكلام إلى رفع هذا الإبهام، حيث نسب التَّقدم إلى الذكر فقط، لا إليه وإلى الحكم؛ الذي هو الإعرابُ، فعلم أنّ الضَّميرَ راجعٌ إلى الاحتمالِ الأوسطِ وإلى رفع هذا الإبهام، حيث أضاف لفظ الجميعِ إلى الألفاظ المعرف بلامِ الاستغراقِ المرادف لقولنا: كل لفظ. فإن قلنا: جميع كل لفظ إنما هو بمعنى جميعِ مصداقاته، ولا يخفى لطف هاتين الإشارتين. وإذا عرفت هذا فلا يرد عليه ما أورده من أن المراد بالذكر إن كان الذِّكرُ بالنَّوع، فلا يشملُ الحكم الملحقات، أو بالشَّخصِ فلا يشمل المثنى، أو هما معاً، فيلزم استعمال اللفظ في المعنى الحقيقيِّ والمجازيِّ معاً مرةً واحدةً. ومن العجائب ما أجاب به هذا المورد عن إيرادِه باختيارِ الشِّقِّ الثاني، والقولُ بأن المثنى المذكورَ بالشَّخصِ هو لفظُ المثنى؛ الذي هو اسمُ مفعولٍ، فإنه لو قيلَ: مثنيان لكان حكمهُ ذلك، أو القولُ بأن المثنى المذكور شخصاً هو لفظُ ابنينِ وابنتين. **(قوله: جراً ونصباً)** تقديم الجرِّ على النَّصبِ للإشارةِ إلى أن النَّصبَ فيه محمولٌ على الجرِّ، وكذا فيما سيأتي.

(قوله: أي في حالتيهما) أي: في زمانيهما فإن كلاً من الحالةِ والحالِ قد يطلقُ على الزَّمانِ، وقد يطلقُ على الهيئةِ ولا معنى لها هاهنا إلا الأول، ولهذا التَّفسيرِ فائدتان: الأولى إشارةٌ إلى ردِّ ما قيل: إن قوله: جراً ونصباً مصدرٌ لمحذوفٍ أو علةٌ لقولِه: تخلف؛ وذلك لعدم ملاءمة الأولى لسياقِ الكلامِ، وعدم جوازِ الثَّاني بحذفِ اللَّامِ للاختلافِ في الفاعلِ، بل هو ظرفُ زمانٍ لقولِه: تخلف،

الناصية

وقال الزَّرقاني: لم يبين البناءُ على ماذا وهو على الألفِ في: جاء الزَّيدان، وعلى الياء في نحو: رأيت الزَّيدين، ومررت بالزيدين، قاله بعض شيوخنا.

(قوله: أي في حالتيهما) هذا هو المشهورُ، والصَّحيح أن الإعرابَ في المثنى، وما ألحق به بحركةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ رفعاً والياءِ نصباً وجراً، وما ذكرهُ المصنفُ من أن المثنى والملحق به يكونان بالألفِ رفعاً، وبالياء نصباً وجراً هو المشهور من لغةِ العربِ، ومن العربِ كبني الحرث بن كعب، وقبائل أخر من يجعل المثنى والملحق به بالألفِ مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، فتقول: جاء الزَّيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما، وأنكر هذا المبرد، وهو محجوجٌ بنقل الأئمة. قال الشَّاعر:

فَـأطْـرَقَ إطْـرَاقَ الـشُّـجَـاعِ وَلَـوْ رَأى ... مَـسَـاغـاً لِـنَـابَـاهُ الـشُّـجَـاعُ لَـصَـمَّـمَـا

وَجُعِلَ منه: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] و«لا وتران في ليلةٍ».

(بَعْدَ) إبقاءِ (فَتْحٍ) لِما قَبلَها (قَدْ أُلِفْ) والأمثِلَةُ واضِحَةٌ.

فرع

إذا سُمِّي بِمُثَنًّى فهو على حالِهِ قَبل التَّسْمِيَةِ به.

أبو طالب

الثَّانية: الإشارة إلى دفع ما ربما يتوهمُ ورودُه على هذا الكلام مِن لزومِ أن يكون الألف أولاً علماً للجرِّ والنَّصبِ، ثم يخلفهُ الياءُ في ذلِك بناءً على أن قوله: جراً ونصباً يكون بمعنى قولنا في كونها علامةً للجرِّ والنَّصبِ؛ ليكون بياناً للأمرِ المشتركِ بين الخليفةِ والمخلوفِ عنه، وليس كذلك، فأشارَ بذلك إلى أن قوله: جراً ونصباً ظرفُ زمانٍ له، وأما الأمرُ المشتركُ فهو المكانُ، ولم يتعرض المصنف له؛ لعدم تعلُّق غرضٍ به، وإياك أن تتوهم جواز حمل هذا القول على مكان الجرِّ والنَّصبِ؛ لأن هذا الحمل مستلزم للمفسدةِ المذكورةِ أيضاً، فتأمل.

(**قوله: بعد إبقاء فتح**) متعلق بقوله: وتخلف، وتقديرُ لفظِ الإبقاءِ لرفع ما يتوهَّم من كلامِه أن هذا الفتحَ جديدٌ، ولا يرفع هذا التوهم بقوله: قد ألف؛ لاحتمال أن تكون الألف حاصلة بعدَ دخولِ الياءِ، ولا يبعد أن يكون قول المصنف بعد فتح إشارةً إلى الأمرِ المشتركِ، فافهم.

(**قوله: على حاله**) هذا إما مضافٌ إلى الهاءِ أو مختومٌ بالتاءِ، وكلاهما صحيحان.

الناصية

(**قوله: بعد فتح قد ألف**) ذكره، وإن كان يؤخذ الفتح من السُّكوتِ على ما قبل الألف الذي هو مفتوح؛ لأن التَّصريح أقوى في البيان، ولإفادة علَّة فتح ما قبل ياء المثنى، وهي ألفُ الفتح مع الألفِ كما في (نكت السيوطي) فقوله قد ألف في معنى التَّعليل. (صبان).

(**قوله: والأمثلة واضحة**) تقول: (رأيتُ الرجلَينِ كليهما، واثنَيْهما، وابْنَيْهما) و(رأيتُ المرأتَيْن كلتيهما، واثْنتيهما، وابْنَتيهما، وثِنْتَيْهما) وهكذا في حالِ الجَرِّ. (شيرازي).

(**قوله: إذا سمي بمثنى... إلخ**) أي: ففي إعرابه وجهان: أحدهما: إعرابه قبل التَّسمية، والثَّاني: يجعل كعمران فيلزم الألف، ويمنع الصَّرف للعلمية، وزيادة الألفِ والنُّونِ، وقيده في (التَّسهيل) بأن لا يجاوز سبعة أحرف، فإن جاوزها كاشهيبابين تثنية اشهيباب، وهي السَّنةُ المجدبةُ التي لا مطرَ فيها، لم يجز إعرابه بالحركاتِ.

(**قوله: إذا سُمِّي بمُثَنًّى... إلخ**) أي: إذا سمِّي شيء أو شخص بتثنية كالمأزمين اسم مكانٍ في مكةَ، فإعرابها إعرابُ التَّثنيةِ بعينها، والعلمية لا تغيِّر إعرابها. (دشتي).

(**قوله: فهو على حاله قبل التسمية به**) مثلاً: إذا وضِع (زيدان) اسماً لِشَخصٍ في جميع الحالات: الرَّفع، والنَّصب والجرِّ يكون (زيدان) بالألِفِ، وإذا وضِع (زيدين) اسماً لِشخصٍ كانَ في جميعِ الحالاتِ بالياء. ولا يَتَغَيَّر لاخْتِلافِ العَوامِلِ، ففي الأوَّلِ: تقول (جاء زيدان، ورأيت زيدان،

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَبِـيَـا اَجْـرُرْ وَانْـصِـبِ   سَـالِـمَ جَـمْـعِ عَـامِـرٍ وَمُـذْنِـبِ

(وَارْفَعْ بِواوٍ وَبِيا اجْرُرْ وَانْصِبِ سالِمَ ....

أبو طالب

(قوله: وارفع بواو وبيا اجرر) في تقديمِ الظَّرفِ الثاني على عامِله دونَ الأوّلِ إشارةٌ إلى أن احتياجَ الثاني لإفادة الحصرِ أكثر؛ إذ كون الإعرابين بحرفٍ واحدٍ غريب لا يبعد أن ينكر، بخلافِ الإعرابِ الواحدِ بالحرفِ الواحدِ.

(قوله: سالم جمع عامر ومذنب) وهو جمعهما الحاصلُ بالواوِ والياءِ والنُّونِ، وهذا القدر كافٍ في تعريفِه من غيرِ حاجةٍ إلى تعيينِ أن الواوَ للرفعِ والياءَ للنَّصبِ والجرِّ، فلا يلزم أن يكونَ قوله:

الناصية

ومررت بزيدان) وفي الثَّاني: (جاءَ زيدَيْن، ورأيت زيدَيْن، ومررتُ بزيدَيْن) **(قوله: وَارْفَعْ بِوَاوٍ)** نيابةً عن الضَّمة كما في مسلميّ على التَّحقيق، وفي (التصريح): يرفع بِالواو المضموم ما قبلها لفظاً؛ نحو جاء الزَّيدون، أو تقديراً؛ نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [محمَّد: ٣٥] (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظاً نحو: رأيت الزَّيدين، ومررت بالزيدين، أو تقديراً؛ نحو: رأيت المصطفين، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [صٓ: ٤٧]، وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله:

وارفـعْ بـواوٍ وبـيـا اجْـرُرْ وَانْـصِـبِ   سَـالـمَ جَـمْـعِ عَـامِـرٍ وَمُـذْنِـبِ

وإنما فتحَ ما قبلَ ياء المثنى وكسر ما قبل ياءِ الجمع لوجهين: **أحدهما**: أن المثنى أكثر من الجمع فخصَّ بالفتحة؛ لأنها أخف من الكسرةِ بخلاف الجمع، **والثاني**: أن نون المثنى كسرت على أصل التقاءِ السَّاكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء فراراً من ثقل الكسرتين وبينهما ياء، ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع؛ ليعتدل اللفظ فيصير في كلٍّ واحدٍ منهما ياء بين فتحة وكسرة، قاله أبو البقاء في (شرح لمع ابن جني). (تصريح).

(قوله: وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعاً فيه لاجرر وانصب على الأصحِّ لتأخُّرِ العاملين، فلا يصحُّ عمل المتأخرِ المعطوفِ فيما قبل المعطوف عليه للفصل به، بل يقدر له معمول آخر، وعلى القولِ الثَّاني يصح كونه من بابِ التَّنازع لطلب المعمولِ في الجملة، قاله الشَّيخ يحيى. وبه يعرف ما في كلامِ البعضِ، وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني؛ إذ لو كان الأول؛ لوجب الإضمار في الثَّاني بلا حذف للضَّمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضَّرورة، كما قاله الشَّنواني. (صبان).

(قوله: وبيا اجرر وانصب) نيابةً عن الكسرةِ والفتحةِ، تقول: في حال الرَّفع بالواوِ (جاءَ عامرون ومذنبون) وفي حالَي النَّصبِ والجَرِّ بالياءِ (رأيت عامرين ومذنبين، ومررت بعامرين ومذنبين).

(قوله: سالم) تنازعه العواملُ الثلاثةُ قبله وهي: ارفع واجرر وانصب، فأعملَ الأخيرَ، وأضمرَ في الأولين ضميره وحذفه. وإضافته إلى جمع من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، والصِّفة لبيانِ الواقعِ

وَشِبْـــهِ ذَيْـــنِ وَبِـــهِ عِـــشْـــرُونَـــا وَبَـــابُـــهُ أُلْـــحِـــقَ وَالأَهْـــلُـــونَـــا

جَمْعِ عامِرٍ وَمُذْنِبٍ وَشِبْهِ ذَيْنِ) ....

أبو طالب

وارفع. . . إلخ، أمراً بالتَّقليدِ أو بإيجادِ الفعلِ في مفعول المجهول، والمرادُ بعامرٍ ما كان علماً إلا ما كان وصفاً، كما احتمله بعض المحشّين، وذلك ظاهر، وليعلم أن هذا الإعرابَ إنما يثبت بالأصالةِ لسالم جمع ذين وشبههما، وأما لغيرهِ فلا يثبت إلا على سبيلِ الشُّذوذِ والإلحاقِ، ولغير سالم جمعهما، وجمع شبههما سبعةُ احتمالاتٍ، باعتبارِ ورودِ النَّفي على ثلاثة أمورٍ: **الأول**: ما كان بانتفاءِ الأول كفراعنة. **الثاني**: ما كان بانتفاءِ الثَّاني ولا وجودَ له، **الثَّالث**: ما كانَ بانتفاءِ الثَّالثِ، ومنه أهلون وعالمون. **الرَّابع**: ما كان بانتفاءِ الأولين كنفسِ عامر ومذنب وشبههما. **الخامسُ**: ما كان بانتفاءِ الأخيرينِ ولا وجودَ له. **السَّادسُ**: ما كان بانتفاء الأولِ، والأخيرِ، ومنه أرضون وسنون. **السَّابعُ**: مَا كان بانتفاءِ الثلاثة ومنه عشرون وبابه وعليون. ثم إن إضافةَ السَّالمِ إلى الجمعِ بعدَ تقييدهِ بالعامرِ والمذنبِ، فلا يردُ عليه أنها إضافةُ الخاصِّ إلى العامِّ، وذلك غيرُ جائزٍ، ورفع هذا الإيرادِ بأن السَّالم قد يطلقُ على ما يقابلُ المعتلَّ ففيهِ ما فيه.

(**قوله: وشبه ذين**) فيه احتمالاتٌ ستةٌ؛ لأن العطفَ إما على السَّالمِ والمشار إليه، إما سالمُ جمعِ عامرٍ، وسالمُ جمعِ مذنبٍ، أو جمعُ عامرٍ وجمعُ مذنبٍ بتقديرِ مضافٍ بين المضافِ والمضافِ إليهِ، أو نفسِ عامرٍ. ومذنبٍ بتقديرِ مضافين، وإما على الجمعِ والمشارُ إليه أحدُ القسمينِ الآخرين، لكن في الأولِ بلا تقديرٍ، وفي الثَّاني بتقديرِ مضافٍ، وإما على عامرٍ ومذنبٍ والمشارُ إليه هو الأخيرُ

الناصية

بالنِّسبة لعامر ومذنب؛ إذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنِّسبة لشبه ذين. ويشترط في هذا الجمعِ زيادة على ما يأتي شروط التَّثنية، كما قاله الرّوداني وغيره. هذا وخرج بالسَّالم تكسير عامرٍ على عوامر كجابر وجوابر، ومذنبٍ على مذانب، لكن سيأتي في جمع التَّكسير عن المصنفِ وغيرِه أن نحو مختارٍ ومنقادٍ ومضروبٍ ومكرمٍ لا تكسر، بل يجب جمعها تصحيحاً، فيكون مذنب مثلها، فالتَّقييد بالسَّالم ليس للاحترازِ إلا بالنِّسبة لعامرٍ دون مذنب، فتدبر. (خضري).

(**قوله: سالم جمع عامر ومذنب**) وهما عامرون ومذنبون، ويسمَّى هذا الجمعُ جمعَ المذكرِ السَّالم لسلامةِ بناءِ واحده. ويقال له جمع السَّلامة لمذكرٍ، والجمع على حدِّ المثنى؛ لأن كلاً منهما يعربُ بحرفِ علة بعده نون تسقط للإضافة.

(**قوله: سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وجمع مذنب**) دفع بتقديرِ جمعٍ هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب في جمع واحد، وإنما لم يبالِ المصنفُ بهذا الإيهام؛ لضعفه جداً بوضوحِ انتفاءِ الاشتراكِ، فلا لبسَ، والمضاف إلى متعددٍ إنما تجب فيه المطابقة إذا خيف اللبس.

أي: شبههما، وهو كُلُّ عَلَمٍ لِمُذكَّرٍ عاقِلٍ ....

أبو طالب

بلا تقديرٍ، وأظهرُ المحتملاتِ هو الأخير، ولا نقصَ في البواقي كما توهم؛ لجواز كونِ افتراقِ المشبَّهِ عن المشبَّه بِهِ فيها بقيدِ عامرٍ ومذنبٍ لا بالمقيدِ.

(قوله: أي مشبههما) لم يفسره بالشَّبيه الظاهر؛ لأن الظاهر من إضافته أن يكون متعدياً بنفسهِ، والشَّبيه متعدٍّ بالباءِ **(قوله: وهو كل علم)** فيه إشارةٌ إلى حملِ العطفِ على أظهرِ المحتملاتِ، وكما

الناصية

(قوله: أي: مشبههما) أشار بقوله ذلك إلى أن الذي يجمعُ هذا الجمع اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ ما كان كعامر علماً لمذكرٍ عاقلٍ، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب، ومن الإعراب بحرفين، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماءِ غير علم كرجلٍ، أو علماً لمؤنثٍ كزينب، أو لغير عاقلٍ كلاحقٍ علم فرس، أو فيه تاء التَّأنيث كطلحةَ، أو التَّركيبُ المزجي كمعديكربَ، وأجازَه بعضُهم أو الإسناديُّ كبرق نحرُه بالاتفاقِ، أو معرباً بحرفينِ كالزَّيدينِ أو الزَّيدين علماً. والصِّفة ما كان كمذنبٍ صفة لمذكرٍ عاقلٍ خاليةً من تاءِ التَّأنيث ليست من بابِ أفعل فعلاء، ولا من بابِ فعلان فعلى، ولا مما يستوي في الوصفِ به المذكرُ والمؤنَّثُ، فلا يجمعُ هذا الجمعُ ما كان من الصِّفاتِ لمؤنثٍ، كحائضٍ، أو لمذكرٍ غير عاقلٍ كسابقٍ صفة فرس، أو فيه تاء التأنيثِ كعلامةٍ ونسابةٍ، أو كان من بابِ أفعل فعلاء كأحمر. وشذَّ قوله:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي تَمِيمٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

أو من بابِ فعلان فعلى كسكرانَ فإن مؤنثه سكرى، أو يستوي في الوصفِ به المذكرُ والمؤنَّث، كصبورٍ وجريحٍ فإنه يقال فيه: رجلٌ صبورٌ وجريحٌ وامرأةٌ صبورٌ وجريحٌ. اهـ. (صبان).

(قوله: وهو كل علم) أي: شخصيٌّ فلا يجمعُ العلمُ الجنسيُّ بالواوِ والنُّون، أو الياءِ والنُّون، إلا ما كان علماً على الشّمول التوكيديِّ؛ نحو: أجمع، فإنه يقال فيه: أجمعون وأجمعين؛ لأنه صفةٌ في أصله؛ لأنه أفعل تفضيلٍ أصالة، قاله الروداني. ثم اشتراطُ العلميةِ للإقدامِ على الجمعيةِ، واشتراط عدمها المصرَّح به في قولهم: لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره؛ لتحقق الجمعية بالفعلِ، فلا منافاة بين الاشتراطين، أو يقال: العلمية من الشُّروط المعِدَّة بكسر العين، أي: المهيئة لقبولِ الجمعيةِ، وهي لا توجد مع المشروطِ، وبهذين الجوابين ينحل لغز الدَّماميني المشهور الذي ذكره شيخنا والبعض. (صبان).

(قوله: لمذكر عاقل) أي: مذكر باعتبارِ المعنى لا اللفظ، فدخلَ زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثينِ. وإنما لم يعتبروا المعنى في طلحةَ، واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواوِ والنُّون، أو الياء والنُّون، بل جمعوه بالألفِ والتَّاء؛ لوجود المانع من مراعاة المعنى، وهو تاء

خالٍ من تاءِ التأنيثِ، قيلَ: ومِنَ التَّرْكيب، ....

أبو طالب

هو ظاهر (قوله: قيل ومن التركيب) أي: من مجموعِ أنواعِهِ، وإلا فاشتراطُ الخلوِّ عن التركيبِ الإسناديِّ، والإضافيِّ، والتَّوصيفيِّ، والتَّضمنيِّ، مما لا خلافَ فيهِ، وإنما الخلافُ في المزجي،

الناصية

التَّأنيث، كذا نقل عن الغزي، والمرادُ مذكر عاقل ولو تنزيلاً، ومنه في الصِّفة قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصِّلَت: ١١] ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يُوسُف: ٤] والمرادُ ما شأن جنسِه العقل، فدخل الصبي غير المميزِ والمجنونُ. هذا؛ وقد ذكر في (التسهيل) أنه يكفي ذكورةُ بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحادِ المادة، أي: لا مع اختلافِها، فلا يقال: رجلان في رجل وامرأة، ولا عالمون في عالم وقائمتين. قال سم: وقضية عبارته اشتراطُ العقلِ والتَّذكيرِ في التَّثنية أيضاً فليحرر. اهـ. أقول: في الدَّماميني على (التسهيل) أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو، وأنه لا حاجةَ إلى اشتراطِ اتحاد المادة هنا؛ لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريفِ كلٍّ من التَّثنيةِ والجمعِ، وتقدم الكلام على التَّغليب. وفي (التصريح) فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث (نحو: زينب و) لا صفةُ المؤنَّث نحو: (حائض لئلا يلتبس جمعُ المذكرِ بجمعِ المؤنثِ، فلو كان نحو: زينب علماً لمذكر؛ جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللَّبس، فلو كان نحو زيد علماً لامرأةٍ امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدَّم. (تصريح).

(**قوله: خال من تاء التأنيث**) أي: ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة، وإلا جمعا قياساً إذا سمي بهما، وما سيأتي من عدهما في الملحقاتِ عند عدم التَّسمية. اهـ. (صبان).

وأوجب المبردُ جمع ذلك بالألفِ والتاءِ، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث، بل تحذف المقصورة، وتقلب الممدودة واواً، فيقال: حبلون وصحراوون عند التَّسمية. (خضري).

(**قوله: خال من تاء التأنيث**) فلا يجمعُ هذا الجمع من الأسماءِ (نحو طلحة و) لا من الصِّفات نحو (علامة) بتشديد اللام؛ لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها، وقيد التَّأنيث بالتَّاء؛ احترازاً من التَّأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذفِ المقصورةِ وقلب الممدودة واواً، فيقال: الحبلون والحمراوون.

(**قوله: خال من تاء التأنيث**) كقائم. قال الزَّرقاني: قال بعض شراح الألفية: الخلو من تاء التَّأنيث المغايرة لما في عدةٍ وثبة علمين. انتهى. وسيأتي ذلك في كلام الشَّارح، ووجه ذلك في أن التاء عوض عن أصل، فهي كالأصليةِ، وقال الدَّنوشري: مراده بتاء التَّأنيث الموضوعة، وإن لم تستعمل فيه ليصحَّ إخراج نحو: علامة فإن التَّاء فيه ليست للتأنيث، بل لتأكيدِ المبالغةِ، وقال أيضاً: لو سُمِّيَ مذكر بثبة وعدة مما حذفت لامه أو فاؤه، جاز جمعه بالواو والنُّون. (حمصي).

(**قوله: قيل: ومن التركيب**) الأولى حذفه؛ لأنه شرط لكل جمعٍ، بل وللتثنية أيضاً، ولا يعد من شروط الشَّيء إلا ما كان خاصاً به كما من. هذا، وفي (التصريح) يشترط أن يكون العلم (غير مركب

وكُلُّ صِفةٍ كذلك مَعَ كَوْنِها ليستْ مِنْ بابِ أَفعَل فَعلاء كأحْمَر حَمراء، ....

أبو طالب

فقيل بعدمِ اشتراطِ الخلوِّ عنه مطلقاً، وقيل بعدمِ اشتراطِ فيما إذا ختمَ بويه، فيجمعُ بهذا الجمعِ بحذفِ لفظِ، ويه أو مع ذكرهِ على خلافٍ، دون ما إذا لم يختم به.

(قوله: وكل صفة كذلك) أي: كلُّ صفةٍ لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التأنيثِ، وأما خلوها عن التَّركيبِ فلم يشترطه أحدٌ؛ لأن نحو بغدادي يجمع على بغداديين بالاتفاقِ، وكذا القولُ في الخلوِّ

الناصية

تركيباً إسنادياً ولا مزجياً فلا يجمع) المركب الإسنادي (نحو برق نحرُه) علماً واتفاقاً؛ لأن المحكي لا يغير (و) لا المزجي نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الأصح فيهما تشبيهاً بالمحكي في التركيب، وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: إن ختم بويه جاز، وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بويه، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: سيبويهون، ومنهم من يحذف ويه ويقول: سيبون، وسكت عن المركّب الإضافي، فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقول في غلام زيد علماً: غلامو زيد، وغلامي زيد، وعن الكوفيين إجازة جمعها معاً، فيقال: غلامو الزيدين، وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما، ودخل في قوله: علماً ما كان علماً على التوكيد نحو: أجمع فإنه يقال في جمعه: أجمعون. (تصريح).

(قوله: وكل صفة كذلك) أي: وكل صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التَّأنيث، مع كونها ليست من بابِ أفعل فِعلاء... إلخ. هذا؛ والحاصل أن المصنف قد أشار إلى الجامدِ الجامع للشُّروط التي سبق ذكرها بقوله: عامر فإنه علم لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاء التَّأنيث، ومن التَّركيب، فيقال فيه: عامرون، وأشار إلى الصِّفة المذكورة أولاً بقوله: ومذنب، فإنه صفة لمذكرٍ عاقلٍ خاليةٌ من تاءِ التَّأنيثِ، وليست من بابِ أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، فيقال فيه: مذنبون.

(قوله: ليست من باب أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) لا يجمع بِالواوِ والنُّون، لا يقال: (أحمرون)، بخلاف أفعل التَّفضيل، فإنه يجمع يقال: (أعلَمُون)؛ لأن مؤنثه (عُلمى) لا (عَلْماء)، وهكذا (فَعلان) الّذي مؤنثه (فَعلى) لا يجمَع بالواو والنُّون، لا يقال: (سَكرانون)، بخلاف (فَعلان) الذي مؤنثه (فَعلانة) كـ (نَدمان) فإنه يصحُّ أنْ يقال: (ندمانون). (شيرازي).

(قوله: أفعل فعلاء) بالإضافة التي لأدنى ملابسة أي: ليست من باب أفعل الذي له مؤنث على فعلاء، وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من بابِ أفعل أصلاً كقائم، وبأن يكون من بابِ أفعل؛ الذي ليس له مؤنث أصلاً كأكمر لكبير كمرة الذكر، وبأن يكون له مؤنث على غيرِ فعلاء؛ كفُعلى بالضَّم نحو الأفضل، فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسمِ الأول، وكذا قوله: ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكونَ من بابِ فعلان أصلاً كقائم؛ وبأن يكون من باب فعلان الذي

ولا فَعلان فَعلى كسَكران سَكرى، ولا مِمّا يَستوي فيهِ المُذكرُ والمُؤنَّث كصَبورٍ وجَريحٍ،

أبو طالب

عن تاءِ المبالغةِ، والمرادُ بالصِّفةِ ما دلَّ على ذاتٍ ما، مأخوذة مع بعضِ صفاتِه، وإن كان كالمنسوبِ، أما المصغرُ فلا، إلا إذا كان مُكبَّرُه وصفاً كشويعرٍ، وقد تطلقُ على المعنى القائمِ بالغيرِ وعلى التَّابعِ المعهودِ، وعلى المشتقّاتِ العامِلةِ عملَ الفعلِ، وكذلك الوصفُ وقد يفرقُ بينهما بإطلاقِ الصِّفةِ على ما ثبتَ للموصوفِ، والوصف على ما صدرَ عنِ الواصفِ.

(**قوله: ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث**) لا كصبورٍ وجريحٍ، أي: ولا مما يستويان فيه إذا كان فعولاً بمعنى الفاعلِ وفعيلاً بمعنى المفعولِ مذكرينِ مع موصوفيهما، فلا يخرجُ به ما يستويانِ فيه مما عداهما كقوامون وربيونَ، ولا الفعولُ بمعنى المفعولِ، والفعيلُ بمعنى الفاعلِ، ولا الفعولُ بمعنى الفاعلِ، والفعيلُ بمعنى المفعولِ القائمانِ مقامَ موصوفيهما.

الناصية

..س له مؤنث أصلاً كلحيان لطويل اللحية، وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة، نحو ندمان ،ندمانة، من المنادمة لا من الندمِ. وقوله: ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من بابِ فعلان فعلى، ولا مما. . . إلخ، هو بمعنى قول الموضح: قابلة للتاءِ، أو تدل على التَّفضيل، وإنما اعتبر في الصِّفة قبول التَّاء؛ لأن قبولها يدل على شبه الفعل؛ لأنه يقبلها وجمع الصِّفة هذا الجمع إنما هو لتكون الواو فيها كالواو في الفعل؛ الذي هو أخوها في الاشتقاق في الدَّلالة على الجمعية كما مر، وإنما جمع الأفضل لالتزام التَّعريف فيه عند جمعه، فأشبه الفعل اللَّازم للتَّنكير. (صبان).

(**قوله: ولا فعلان فَعلى**) أي: ولا الوصفَ الذي على فعلان إذا كان مؤنثه فعلى كسكران الذي مؤنثه سكرى. (دشتي).

(**قوله: ولا مما يستوي فيه. . . إلخ**) قال أرباب الحواشي: هو مع ما قبله بمعنى قول (التوضيح): يشترط في الصِّفة قبول التَّاءِ أو الدَّلالة على التفضيل. . . إلخ وفيه نظر؛ لأنَّ قبولَ التَّاء كما يخرج به نحو جريحٍ وسكران وأحمرَ يخرج به نحو أفضلَ وأكمرَ ولحيان، والدَّلالة على التَّفضيل لا تدخل إلا أفضل، فعلى هذا نحو أكمر ولحيان لا يجمع لعدمِ التَّاء والتَّفضيل معاً، وبه في أكمر صرح حواشي الأزهرية وعلى كلام الشَّارح يجمعان، وصرَّح به الصبان، فتدبر وحرِّر. (خضري).

(**قوله: كصبور وجريح**) يقال: (رجلٌ صبورٌ وجريحٌ، وامرأة جريحٌ وصبور)، ولا يقال في المؤنثِ (صبورة، وجريحة) فَمِثل هذه الألفاظ جَمعُها لا يكونُ بالواوِ والنُّونِ، فَلا يَصحُّ: (صبورون، وجريحون). (شيرازي).

(**قوله: كصَبور وجريح**) محلّ استواءِ المذكر والمؤنث باطراد في فعول، إذا كان بمعنى فاعل، وأجري على موصوفٍ مذكور، وفي فعيل إذا كان بمعنى مفعول، وأُجري على موصوفٍ مذكور، فإن جعل نحو صبورٍ وجريحٍ علماً جمع هذا الجمع.

(وَبِهِ) أي: وبالجمعِ المُذَكَّرِ (عِشْرُونا وَبابُهُ) إلى تِسعين (أُلْحِقَ) ....

أبو طالب

(**قوله: أي وبالجمع المذكور**) لم يقل: أي وبسالم جمعِ عامرٍ ومذنبٍ وشبه ذين؛ للاختصار، وفي بعضِ النُّسخِ بدل المذكورِ المذكرِ، وهذا أنسبُ بما سيأتي في تفسيرِ قولِ المصنف كذا أو لات، حيث فسر اسم الإشارةِ بالجمعِ المؤنثِ، وذلكَ لأن جمعَ المذكرِ مصطلحٌ في عرفهم لسالمِ ما ذكر، وجمعُ المؤنثِ للجمعِ بالألفِ والتاءِ، سواءً طابقا معناهما اللغوي أم لا.

(**قوله: وبابه**) لفظُ البابِ نقل عن بابِ البيتِ إلى أول الشّيءِ بعدَ اعتبار تكثر فيه ثم إلى نفسِ هذا الشّيءِ إما من غيرِ تغليبٍ، وتجوزُ في الشّيءِ كما يقال: باب الفاعل، أي: مسائل الفاعلِ، أو مع تجويزِ تغليبٍ كما يقال: باب كان، أي: مسائل كان وأخواتها، أو مع تجوزٍ كما فيما نحن فيه، حيثُ يرادُ بالضّميرِ المضافِ إليه أخوات عشرون تجوزاً، وإنما لم يقل: باب عشرين مع كونه أخصر الأمرين: **الأول**: الضّرورة، **والثّاني**: الإشارةُ إلى أن الباعثَ على الحكمِ بالإلحاقِ، أي: عد-

الناصية

هذا، وفي (التَّصريح) فلا يجمع هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لأنها لا تقبل التّاء، ولا تدلُّ على تفضيل؛ لأن جريحاً وصبوراً مِمّا يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، وسكران مؤنثه سكرى، وأحمر مؤنثه حمراء، فلا يقال: جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون، كما لا يقال: جريحات، وصبورات، وسكرانات، وحمراوات، فلو جُعلت أعلاماً جاز الجمعانِ (**قوله: وبه**) متعلّق بقوله: «أُلْحِقَ» أي: ألحق بالجمعِ المذكّرِ السَّالمِ عشرون وبابه. (دشتي).

(**قوله: وبه عشرونا... إلخ**) شروعٌ في ذكر ما ألحق بالجمع، وهو أربعةُ أنواعٍ: أسماء جموع كعشرين وأولى، وجموع لم تستوفِ شروطَ الجمعِ كأهلين وعالمين، وجموع سمي بها كعليين، وجموع تكسيرٍ كأرضين وسنين. (صبان).

(**قوله: أي وبالجمعِ المذكر**) السَّالم (**قوله: وبابه**) أي: نظيره، وقوله: إلى تسعين، الغاية داخلة (**قوله: وبابه**) أي: أخواته، ولو عبر به لكانَ أصرحُ في إرادةِ العقودِ إلى التّسعين؛ لأن مئين مع أنه من بابِ سنين، ولم يقل: أُلحقا أي: عشرون وبابه لتأولهما بالمذكور. (خضري).

(**قوله: إلى تسعين**) وكلها في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

(**قوله: ألحق**) أفرد ولم يثنّ على إرادةِ المذكورِ.

في إعرابِهِ السّابق، ولَيسَ بِجَمْعٍ لِلُزُومِ إطلاقِ ثَلاثينَ مَثَلاً عَلى تِسعَةٍ لأنَّ أَقَلَّ الجَمْعِ ثَلاثَةٌ،

أبو طالب

الجمعيةِ إنما هو في الأخوات الأسباب متفقة بالنَّوعِ، وفي عشرين لسببٍ مخالفٍ لها في النَّوعِ، وسنزيد لهذا توضيحاً فيما سيجيء.

(**قوله: في إعرابه السابق**) أي: لا في إعرابه مطلقاً حتى يشمل أعاريبه الآتية الثابتة له عند جعله علماً كما سيجيء.

(**قوله: وليس بجمع**) إلى قوله: وليس به، **أقول**: اسم ليسَ الأول إما عائد إلى كلِّ واحدٍ من عشرين وبابه، أو إلى البابِ فقط كما يشعر به تقديم البابِ في التّعليلِ، قالوا: وفي قوله: ووجوب إما للعطفِ أو للاستئناف، على أن يكونَ ما بعده مبتدأ خبره قوله: لذلك، فمرجعُ الاستدلالِ إما إلى قياسٍ استثنائيٍّ واحدٍ، وتقديره: إن عشرين وبابه ليس بجمعٍ وإلا لزم صحةُ إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعةٍ، ولزم وجوبُ دلالة عشرين على ثلاثين؛ لأن أقلَّ الجمع ثلاثة وليس ثلاثين مثلاً، بصحيحِ الإطلاقِ على التسعةِ، ولا عشرين بدال على الثلاثين فليس بجمعٍ، وإما إلى قياسين استثنائيين ما هو الأظهرُ، وإنما أفردَ عشرين عن بابهِ ليطابقَ المتن في ذلك؛ ولأن مفسدةَ جمعية عشرين هي وجوبُ دلالته على أكثر مما يدلُّ عليه غيرُ مفسدةِ جمعيةِ البابِ، وهي صحةُ إطلاقِهِ على أقلِّ ما يطلق عليه كما هو ظاهر، وإنما لم يكتفِ على تقديرِ العطفِ باللزومِ، بل ذكرَ الوجوبَ لأنَّ اللزوم في البابِ بيانٌ للملازمةِ لا جزء للتالي، لجوازِ صحّةِ الإطلاقِ مع عدمِ وقوعِهِ، بل جزء التالي فيه هو الصحة كما أشرنا إليه بخلاف عشرين، فإن جزء التالي فيه هو الوجوبُ واللزومُ لا الصحة فقط، كما يظهر وجهه بالتأمل.

وإنما ذكر في الباب الإطلاق، وفي العشرينَ الدلالة لإمكانِ اعتبارِ الدلالة؛ التي هي أشدُّ مفسدةً من الإطلاقِ في عشرين، وعدم إمكانِ اعتبارِ الزائد على الإطلاقِ في البابِ؛ لأن للأكثرِ دلالةً تضمنيةً على الأقلِّ بخلافِ العكسِ، ولم يعتبر الدَّلالة المطابقية في البابِ إشعاراً بما ذكرنا، وإنما قال: مثلاً؛ لمقايسة باقي البابِ على الثلاثين، وباقي ما يطلقُ عليه على التِّسعةِ والإطلاقُ على

الناصية

(**قوله: في إعرابه السابق**) أيْ: رفعاً بالواوِ، ونصباً وجراً بالياءِ. (تصريح) تقول: (جاء عشرون) و(رأيت عشرين) و(مررت بعشرين) (**قوله: وليس بجمع**) بل هو اسمُ جمعٍ لا واحد له من لفظِه، ولا من معناه كما قاله الدنوشري، والروداني.

(**قوله: للزوم إطلاق ثلاثين... إلخ**) وهو باطلٌ؛ أي: اللازم باطل؛ أي: فكذا الملزوم. وفي (حاشية الدشتي): لو كان باب عشرون جمعاً، للزم أن يقال لتسعة: ثلاثين؛ لأن مفرده بناءً على كونه جمعاً ثلاثة، وأقل الجمعِ ثلاثة من مفرده.

وَوُجُوبُ دِلالةِ عِشرينَ عَلى ثَلاثينَ لِذلك ولَيسَ بهِ.

أبو طالب

الأكثرِ على إطلاقِه على الأقلِّ، ولم يقل ذلك في العشرين إذ لا معنى للمقايساتِ الثلاثة فيه، أما الأولى والأخيرة فظاهرتان، وأما الوسطى؛ فلأن الجمع لا يدلُّ بنفسه إلا على ثلاثة أفراد واحده، وأما دلالته على الزائد على ذلك فبالقرينةِ، وإنما قال: على تقديرِ العطفِ قوله لذلك؛ لئلا يتوهم اختصاصُ التَّعليلِ بواحدٍ من عشرين وبابه، وإنما اختار من ألفاظِ الأخواتِ لفظ الثلاثين؛ لأنَّه متصل بالعشرين؛ ولأنه معتبرٌ في مفسدةِ العشرين، ولهذا قدم تعليله على تعليل عشرين، هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام، وقيل: وجه تقديم ثلاثين على عشرين أن ما يطلق عليه ثلاثون وما بعده، أقدم مما يطلق عليه عشرون، وأن المفسدةَ في إطلاق ثلاثين على تسعةٍ أكثر من مفسدةِ إطلاقِ عشرينَ على ثلاثين، **أقول**: وجهه الأول ظاهرٌ ويمكن إجراؤه في تخصيصِ الثلاثين من بينِ البواقي بِالذكر، وأما وجهه الثاني فمحتملٌ لخمسةِ أوجهٍ:

الأول: أن يكون الأكثرية بحسبِ التَّجاوزِ عنِ الحدِّ؛ إذ تجاوز الثلاثين المطلق على التسعةِ عن حده بواحدٍ وعشرين، وتجاوز التِّسعين المطلق على سبعةٍ وعشرين بثلاثة وستين. وقس عليهما البواقي، وأما تجاوز العشرين المطلق على الثلاثين عن حده بعشرة، **الثاني**: أن يكون الأكثرية باعتبارِ أطوليةِ السِّلسلةِ، من حيث البدايةِ فإنَّ بداية سلسلة ما يطلق عليه الثلاثون التِّسعة، ثم ما زيد عليها بتسعةٍ بثلاثة ثلاثة إلى ما لا نهايةَ له، وما يطلقُ عليه التِّسعون سبعة. وعشرون، ثم ما زيد عليه بتسعةٍ تسعة إلى ما لا نهاية له، وما يطلق عليه ما بينهما هو ما بين التِّسعة وسبعة وعشرين إلى ما لا نهايةَ له، وأما عشرون فمبدأُ سلسلته هو ثلاثون إلى ما لا نهاية له، بزيادة عشرةٍ عشرةٍ، **الثالث**: أن يكون الأكثريةُ باعتبارِ عددِ مصداقاتِ كلٍّ من الثلاثين وما بعده بالنسبة إلى مصداقاتِ عشرين، فإن للثلاثين في مسافة هي من الستين إلى التسعين مثلاً أحد عشر مصداقاً. وللعشرين في تلك المسافةِ أربعة مصاديق، وكذلك للتِّسعينَ في مسافةٍ هي من التِّعين إلى مئةٍ وثمانينَ أحد عشر مصداقاً، وللعشرينَ في هذه المسافةِ عشرة مصاديقَ، وقس عليهما البواقي، **الرابع**: أن يكون الأكثريةُ باعتبارِ نوعِ المفسدةِ، فإن المفسدةَ في الثلاثين إلى التِّسعين من نوعينِ؛ هما إطلاقها على أقلِّ مما يطلقُ عليه وإطلاقها على أكثرِ من هذا، أو في العشرين إنما هي من النَّوعِ الثَّاني فقط، وهذا الوجهُ قريبٌ

الناصية

(**قوله: لِذلك**) أي: لأن أقلَّ الجمع ثلاثة، فإن عشرين لو كان جمعاً لكان مفرده عشرة، وحيث إن أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ من مفردِه يجب أن يطلق على ثلاثين عشرون؛ لأن ثلاثينَ ثلاثُ مرّاتِ عشرة. (دشتي).

(**قوله: وليس به**) أي: والحال أن عشرين ليس بثلاثين. وفي (شرح الشيرازي) إذ لَوْ كانَ (ثلاثون) جمعاً لكانَ جَمع (ثلاثة) وأقلّ الجمعِ ثلاثةٌ، فلزم أنْ تدلَّ (ثلاثون) على تِسعَةٍ، ولو كانَ

....

أبو طالب

من الثاني، وهذه الوجوهُ الأربعةُ كما يحتملُ أن تكونَ عامةً للثلاثين إلى التِّسعين يحتملُ أن تكون مخصوصةً بالثلاثين على حسبِ إرادةِ هذا القائل، **الخامس**: أن تكون الأكثريةُ باعتبارِ المطلقاتِ، فإن العشرين واحدٌ، والثلاثين إلى التسعين سبعة، وسبع مفاسد أكثرُ من مفسدةٍ واحدةٍ.

ثم أقول: في هذا الوجهِ المحتملِ للوجوهِ الخمسةِ نظرٌ أما إجمالاً؛ فلأن أكثريةَ المفسدةِ موجبةٌ للتأخيرِ، كيفَ لا وقاعدةُ الاستدلالِ الترقِّي من الأضعفِ إلى الأقوى، ولو سلم ذلك فلا شكَّ أن أشدية المفسدةِ التي في عشرين تعارض تلك الأكثرية، فإن وجوبَ الدَّلالة على أولِ المصداقاتِ أشدُّ مفسدةً من جوازِ الإطلاقِ عليه، كما سبق، وأيضاً عدمُ الإطلاقِ في ثلاثين إلى تسعين بالنِّسبةِ إلى بعضِ المصداقاتِ، وفي عشرين بالنِّسبةِ إلى كلِّ واحدٍ منها، وأما تفصيلاً فيرد على الأول أن الأكثرية لا يتحققُ في جميعِ مصداقاتِ الثلاثين وما بعده، بالنسبة إلى نظائرها من مصداقاتِ عشرين، بل في الثلاثين، إنما يتحقق في مصداقِه الأول بالنِّسبةِ إلى مصداقِ أول العشرين، وفي أربعينَ في مصداقيه الأولِ والثَّاني بالنِّسبة إلى نظيريه من مصداقي عشرين، وهكذا بتزايدِ واحدٍ إلى التِّسعينَ، فإن ثلاثة مصاديق أكثر مما في عشرين من نظائرها، وأما في باقي المصاديق في كلٍّ منها، فالأكثر إنما هو في جانبِ العشرين تغلب ما في جانب أخواته، فينبغي أن يقدم عشرين على ثلاثين لا بالعكس.

وعلى الثَّاني والثَّالث والرَّابع أن التَّقديمَ لو كان لذلك، فالأولى أن يقدم عليه التِّسعين؛ الذي هو أكثرُ مفسدةً من العشرين، وأقلُّ مفسدةً من البواقي؛ ليفهم استحقاقَ البواقي للتقديمِ بالطَّريق الأولى، لا أن يقدم الثلاثين الذي هو أكثر مفسدةً من الكلِّ، وعلى الخامسِ أن استحقاق ما هو أكثر مفسدةً للتقديم، إنما هو لأن ثبوت المطلوب به على وجهٍ أظهر، واجتماع مفاسدِ الأخواتِ، لا في كلٍّ واحدٍ منها لا يفيد نفي جمعيتها كذلك، ويمكن الاعتذار عن بعضِ هذه الإيراداتِ بالتأمل، فتأمل، ثم تعرض هذا القائل لشرحِ قوله: وليس به، فقال: اسمُ ليسَ عائد إلى اللزومِ والوجوبِ، وكذا الضَّميرُ المجرورُ، ولكونهما في الثَّاني بمعنى اللازمِ والواجبِ، أي: اللزومُ والوجوبُ ليسَ بلازم واجب.

ثم قالَ: ولم يقل: وليس بجائزٍ؛ لأن إطلاقَ ثلاثين مثلاً على تسعةٍ، وإطلاق عشرين على ثلاثين جائز مجازاً لوجودِ علاقة الكلِّ والجزءِ، **أقول**: فيه نظرٌ، أما **أولاً**؛ فلأنه إن حمل لفظ اللزوم على بيانِ

الناصية

(عِشرون) جَمعاً لكانَ جمع (عشرة) ودل على (ثلاثين)، ولو كانَ (أربعون) جَمعاً لَدَلَّ عَلى اثني عشر، وخمسون على خمسةَ عشرَ، وستون عَلى ثمانية عشر، وسبعون عَلى واحدٍ وعشرين، وثمانون على أربعةٍ وعشرين، وتسعون على سبعةٍ وعشرين. مع أنَّها لا تدلُّ على هذِهِ، فليستْ جُمُوعاً، وإنَّما هي مُلحَقاتٌ بِالْجَمعِ؛ لأنَّ إعرابَها كإعرابِ الجَمعِ.

(وَ) أُلحِقَ أيضاً جَمعُ تصحيحٍ لم يَستَوْفِ الشُّروط، وهو (الأهْلُونا) ....

أبو طالب

الملازمةِ كما هو الحقُّ، فليسَ الكبرى نفي اللزوم، وإلا فيلزم أن تكون الكبرى نفي الملازمةِ، وهو مع كذبه في غايةِ الغرابةِ، وإن حمله على كونه جزءاً للثّاني كما يظهرُ من بعضِ كلماتِه، فالملازمةُ ممنوعةٌ لجوازِ أن يكونَ الثلاثون مثلاً جمعاً، ولم يتفق أن يطلقه أحدٌ على التِّسعةِ، ففي التالي لا يستلزمُ نفيَ المقدمِ، ولا يدلُّ بيانُ الشارح للملازمةِ عليها مطلقاً، **الثّاني**: أن قوله: ولم يقل: وليس بجائز يدلُّ على أن الشارح مع قطعِ النَّظرِ عن تلك العلَّة، يمكنه أن يقول ذلك وليس كذلك، فإن التالي على ما حمله عليه هو اللزوم والوجوبُ والكبرى ليس إلا نفي التالي، اللهم إلا أن يراد بالإمكانِ ما كان بعد تبديلِ التّالي بالجوازِ، أو يراد أن نفي الجوازِ ملزومٌ لنفي اللزومِ والوجوبِ، **الثالث**: أن المراد بالإطلاق إنما هو الإطلاقُ على سبيلِ الحقيقةِ لا مطلقاً، وعدم الإطلاقِ على سبيلِ الحقيقةِ لا يستلزمُ عدم إطلاقه على سبيلِ المجازِ، فلو قال: ليس بجائزٍ لكانَ جائزاً، ومما يدلُّ على أن المرادَ بالإطلاقِ الإطلاق على سبيلِ الحقيقةِ هو أن الجمعَ يطلق على الآحاد على سبيلِ الحقيقةِ، فلو كانَ المرادُ بالإطلاقِ الإطلاقُ مطلقاً، لصارَت الملازمةُ ممنوعةً، اللهم إلا أن يقدر القياس هكذا: لو كان ثلاثون مثلاً جمعاً، لزم أن يكون إطلاقُ هذا الجمعِ على تسعةٍ مجازاً، وليس إطلاقُ جمعٍ على ثلاثة من آحاده مجازاً، **الرابع**: أن الشارح حكم في عشرين بوجوب الدَّلالة لا بوجوب الإطلاق، فقوله: وكذا إطلاق عشرين على ثلاثين، مما لا دخل له فيما نحن فيه.

(قوله: وألحق أيضاً) تقديرُ قولِه: ألحقَ في هذا وما بعده لفوائد: **الأولى**: الإشارةُ إلى أنها ليست معطوفةً على السَّالمِ، **الثانية**: الإشارةُ إلى اختلافِ الإلحاقاتِ باختلافِ الملحقاتِ؛ فإن بعضها اسم جمعٍ وبعضها جمعٌ فاقدُ الشُّروطِ، وبعضها غير ذلك، **الثّالثة**: الإشارةُ إلى ردِّ ما قيل: إن واوه للاستئناف وهو مع ما عطف عليه مبتدأ لقولِه: شذ؛ وذلك لأن المرادَ بيانُ نفس إعرابِ تلك الملحقات بهذا الإعراب وسببه، والسَّببُ هو الإلحاقُ لا الشُّذوذ، **الرَّابعة**: الإشارةُ إلى أن الواجبَ حملُ الكلامِ على مقتضى ظاهرِهِ ما لم يمنع عنه مانع، والظاهر فيما سوى أرضين

الناصية

(قوله: جمع تصحيح لم يستوف الشروط) المتقدمة في الاسم والصِّفة (كأهلون) جمع أهل، وهم العشيرة، (ووابلون) جمع وابل، وهو المطر الغزير (لأن أهلاً ووابلاً ليسا علمين ولا صفتين؛ ولأن وابلاً لغير عاقل)، وتقدَّم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته، ووقع جمع أهل في التَّنزيل دون وابلٍ، قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢].

(قوله: لم يستوف الشروط) فيه مسامحة؛ إذ غير المستوفي للشُّروط ليس جمع تصحيحٍ.

لأنَّ مُفرَدَهُ أَهْل، وهو لَيسَ عَلَماً، ولا صِفةً، بَل اسماً لِخاصَّةِ الشَّيءِ الّذي يُنسَبُ إلَيه كأَهْلِ الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ وعِيالِهِ، وأَهْلِ الإسْلامِ لِمَنْ يَدِينُ بِهِ، وأَهْلِ القرآنِ لِمَن يَقرَؤه، ويقومُ بِحُقُوقِهِ، وقد جاءَ جمعُهُ عَلى أهالي.

أبو طالب

هو العطفُ لا الابتداءُ، ولا مانع فوجبَ الحملُ عليه، وأما وجهُ جعلِ قوله: وأرضون استئنافاً، وقوله: والسِّنونا عطف على عشرين فسيأتي، ثم تقدير قولِه: وألحق مقدماً مخالفاً لسياقِ المتنِ إشارة إلى أن التأخير في المتنِ للضَّرورةِ، وحقُّه التَّقديمُ؛ لأن المقصود بالذات بيان الحكمِ، وهذا يقتضي تقديم المسند.

(**قوله: بل اسماً**) المرادُ به ما يقابلُ الوصفَ أو الفعلَ أو الحرفَ. (**قوله: لخاصة الشيء**) الخاصة اسم فاعلٍ كالنافلةِ، أو تاؤها للتأنيثِ على كونِها وصفاً للمطابقة، وشبهها.

(**قوله: لمن يدين به**) لفظُ: يدين إما بالتاءِ المثناةِ الفوقانيةِ ماضياً من التفعلِ، أو بالياءِ المثناةِ التحتانيةِ مضارعُ: دانَ، وعلى كلا التَّقْديرينِ مشتق من الدِّين اشتقاقاً جعليّاً، أي: من يجعل الإسلام ديناً لنفسه، والأول أظهر، والثَّاني هو الرواية وأنسب بطرفيه.

(**قوله: وأهل القرآن**) مثل بثلاثة أمثلةٍ، إشارةً إلى أن ما يضاف إليه الخاصة قد يكون عاقلاً وغير عاقلٍ، والثَّاني أن يكون ذاتاً ووصفاً، وأما نفسها فلا تكون إلا للعاقل.

(**قوله: وقد جاء جمعه... إلخ**) كأنه جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديره: أن أهلاً يمتنع أن يكون له جمعٌ لا مصححٌ ولا مكسرٌ؛ وذلك لإطلاقه على ما يطلق عليه الجمعُ، فهو قد يعربُ كالمفردِ

الناصية

(**قوله: لأن مفرده أهل**) ليس فيه الشُّروط المذكورة؛ أي: غير مستوفٍ لشروطِ الجمع.

(**قوله: لأنّ مُفرَدَهُ أهل**) قال الدَّنوشري: الذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف، كقولهم: الحمد لله أهل الحمد، وكونه في الواقع للعقلاء. اهـ. وفيه أن أهلاً الوصف لم يستوف أيضاً الشُّروط؛ لأنه لا يقبل التاء، ولا يدلُّ على التَّفصيلِ.

(**قوله: لَيسَ عَلَماً ولا صِفةً**) بل هو اسمُ جنسٍ جامد للقريبِ بمعنى ذي القرابةِ، وأورد عليه الوصف به في قولهم: الحمد لله أهل الحمد. وأجيب بأن الكلامَ في الأهل بمعنى القريبِ لا المستحقّ، فإن هذا وصفٌ، وجمعه على أهلين حقيقي لا ملحق، كذا قالوا.

ولي فيه بحث؛ لأنه إن كان المعتبرُ اللفظ فهو جامد مطلقاً، أو المعنى فهو في معنى المشتقّ مطلقاً، فما الفارق الدَّاعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفةٍ، والذي بمعنى المستحقّ صفة إلا أن يختار الثَّاني، ويقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد؛ لغلبة الاسمية عليه، فتأمل: ثم رأيت الرّوداني ذكر أنَّ أهلاً الوصف لم يستوفِ جمعه الشُّروط؛ لأنه لا يقبل التَّاء، ولا يدلُّ على التَّفضيلِ.

أُولُـــو وَعَـــالَــمُـــونَ عِـــلِّـــيُّـــونَـــا   وَأَرَضُـــونَ شَـــذَّ وَالـــسِّـــنُـــونَـــا

وأُلْحِق أيضاً اسما جمعٍ، وهما (أُولُو) بِمَعنى: أصحاب (وَعالَمُونَ) قيل: هو جمع

أبو طالب

المنصرفِ نظراً إلى لفظِه، وقد يعرب كالجمع المذكرِ المصحَّح نظراً إلى معناه، فبطل كون أهلون جمعاً له، وتقدير الجواب: إن جمعه قد جاء على أهالي قطعاً، وإذا ثبت له جمع، فالأصل أن يكون أهلون أيضاً جمعاً له، وتحقيق ذلك أنَّ كل متعددٍ باعتبارِ ملاحظتِه واحداً مدلولٌ للمفردِ، وباعتبارِ ملاحظتِه متعدداً مدلولٌ للجمعِ.

(**قوله: بمعنى أصحاب**) قيل: هو جمع صحبٍ كخشنٍ لا جمع صاحب.

الناصية

(**قوله: وأُلحِق اسما جمعٍ**) لا جمع. وفي (حاشية الدشتي): اسم الجمع ما دلَّ على مجموعٍ من الأفرادِ، ولا واحد له من جنسه كالنِّساء.

(**قوله: اسما جمع**) أي: لذي، ويكتب بالواوِ بعد الهمزةِ؛ للفرقِ بينه وبين إلى الجارةِ في الرَّسم نصباً وجراً، وحمل عليهما الرَّفع. (صبان).

(**قوله: أولو**) لأنه لا واحد له من لفظه، أي: بل من معناه؛ لأنه اسم جمع لذو، بمعنى صاحب، وقيل: جمع ذو على غير لفظه ويكتب بالواوِ بين الهمزة واللام؛ ليتميز عن إلى الجارة نصباً وجراً، وحمل الرَّفع عليهما، وقد مر.

(**قوله: عالمون... إلخ**) جمع عالمٍ وعالَم كرجل اسم جنس، أي: لكل ما سوى الله، وأما العالمون الخاص بالعقلاء، وقيل: يعمّ غيرهم أيضاً، وهو الرَّاجح، فهو اسم جمعٍ لعالم لما قاله الشَّارح؛ ولأن شرط الجمعِ أن يكون أعمَّ من مفردِه، لا أخصَّ ولا مساوياً، وإلا بطل قولهم: أقل الجمعِ ثلاثة من مفردِه، كذا قيل، وفيه أن اسم الجمعِ كالجمع في ذلك، وإلا فما معنى كونه اسم جمع، حيث لم يفد معناه في الجملةِ، فالحقُّ أنه جمع له؛ لأنَّ العالمَ كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كلِّ صنفٍ بخصوصه، كعالمِ الإنسِ وعالم الجنِّ، فجمع بهذا الاعتبار ليعم أنواع العقلاء شمولاً بناءً على القولِ الأوَّل، أو ليعمَّ جميع الأنواعِ والأصنافِ بناءً على الثَّاني، والحق أيضاً أنه مستوفٍ لشروط الجمع، كما قاله الرَّضي تبعاً (للكشاف) وغيره؛ لأنه في الأصلِ صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به، والقالب لما يقلبُ به الشَّيء من حالةٍ إلى حالةٍ؛ لأن جميعَ المخلوقاتِ لإمكانها وافتقارها إلى مؤثِّر يعلم بها ذات موجدها، تدلُّ على وجودِه، ولما غلب على العقلاءِ منهم جمعَ بالواوِ، كسائر أوصافهم، فدخول غيرهم في العالمين تغليبٌ.

العالَم، وَرُدَّ بأنَّ العالَمينَ دالٌّ عَلى العُقَلاءِ فَقَط، والعالَم دالٌّ عَلَيهم وعَلى غَيْرِهِم، إذْ هو اسْمٌ لِما سِوى الباري تَعالى، فلا يكونُ جَمْعاً لَه لِلُزُوم زِيادَةِ مَدلُولِ الجَمْعِ عَلى مَدْلُولِ مُفرَدِهِ.

أبو طالب

(**قوله: إذ هو اسم لما سوى الباري**) أصل العالم اسم لما يعلم به مطلقاً، سواء كان المعلومُ به هو الباري تعالى، أو غيره، ثم غلب فيما يعلم به الباري مطلقاً، فلا يشكل بعالم اللاهوت.

(**قوله: للزوم زيادة**) قيل: لم يقل بدله لامتناع كونِ مدلولِ الجمعِ أقلَّ من مدلولِ مفردِه؛ للإشارةِ إلى امتناعِ التَّساوي أيضاً، وإلى أن ما أجاب به القائل بالجمعية عن الرَّدِّ المذكورِ بأن العالَم أضاف العقلاء مما سوى الله لا مطلقاً مردودٌ بأن الجمع يساوي مفرده مع امتناع ذلك، **أقول**: مراد المجيب أن العالم يستعمل في أصنافِ العقلاءِ، لكن لا باستعمالٍ واحدٍ بل باستعمالاتٍ متعددةٍ، وهذا مما لا سترةَ فيه، فلا يرد عليه ذلك، ثم إن مراده بذلك ليس أنه لا يستعمل في غيرِ العقلاءِ كما هو الظاهر من كلامِه، حتى يرد المنعُ عليه بأنه خلافُ الواقعِ، بل مراده أن العالَم كما يطلق على غيرِ العقلاءِ، كذلك يطلق على العقلاء، فيجوز أن يكون عالَمون جمعاً له باعتبارِ إطلاقه على الثاني، كما أن ضارب مثلاً يطلق على العاقلِ وغيره، وضاربون جمع له باعتبار الأول، ثم اعلم أن المعتبر في الجمعِ اتحاده مع مفردِه مفهوماً، كاتحادِ الرَّجلِ والرِّجالِ في مفهومِ الرُّجوليةِ وزيادته على مفرده مصداقاً؛ بمعنى إمكان استعماله في كل ما يمكنُ أن يستعمل فيه مفردُه، بعد زيادة مثلي مفرده أو أكثر عليه إذا عرفت ذلك.

الناصية

(**قوله: قيل: هو جمع العالم**) وفي (التصريح) اسم جمع عالم بفتحِ اللّام، وليس جمعاً له؛ لأن العالم عام في العقلاء، وغيرهم، والعالمون مختصٌّ بالعقلاءِ، والخاص لا يكون جمعاً لما هو أعمُّ منه، قاله ابن مالك، وتبعه الموضِّح هنا، وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمعِ، ثم اختلفوا في تفسير العالم؛ الذي جمع هذا الجمع، فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلقِ العقلاء وغيرهم، وهو ظاهر كلام الجوهريِّ، وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاءِ فقط، وهم الإنسُ والجنُّ والملائكة.

(**قوله: إذْ هو اسْمٌ لِما سِوى الباري تَعالى**) دليل كونه للعقلاءِ وغيرهم، فإن ما سوى الباري فيهم العقلاء، وغير العقلاء. (دشتي).

(**قوله: فلا يكون جمعاً له... إلخ**) والظاهر كونه جمعاً بشهادةِ اللّغة (فإن قيل): لو كان (العالَم) اسماً لما سِوى الله تعالى: و(العالَمون) كذلك، لزم تَساوي مَعنى الجَمْع ومعنى مفردِهِ (قلنا): في اللّغةِ لِـ (عالَم) أربعة مَعان: (الخَلْق) و(العُقَلاء فقط) و(ما حَواه بَطنُ الفَلَك) و(كل صِنفٍ مِن الخَلْق)، فليكن (عالَمون) جمعاً للعالَم بِأحَدِ المعاني الثّلاثة، غير المَعنى الأوَّل. (شيرازي).

وأُلْحِقَ أيضاً اسمُ مُفرَدٍ به، وهو (عِلِّيُّونا) لأنَّه ـ كما قالَ في الكشّاف ـ ....

أبو طالب

فاعلم أن قوله: للزوم زيادة... إلخ ذو احتمالاتٍ أربعةٍ، **الأول**: أن يكون إشارةً إلى قياسٍ استثنائي محمولٍ تالي صغراه من لوازم موضوع مقدمتها، وبطلان تاليه لأجل عدمِ ثبوتِ محمولهِ لمحمولِ المقدَّم، والمراد بالزِّيادةِ الزِّيادةُ في المفهومِ وتقديرِ القياسِ، هكذا لو كان عالمون جمعاً لزم صحةَ زيادةِ مفهومِ جنسِ الجمعِ، وهذا الجمع أوفى جمع، وفاعلي مفهوم مفرده، والتالي باطل؛ لعدم صحةُ زيادةِ مفهومِ جمعٍ على مفهومِ مفرده، فالمقدم مثله، وذلك أن يجعل اللزومَ جزءاً للتالي الصغرى، **الثاني**: أن يكون إشارةً إلى قياسٍ استثنائيٍّ محمول تالي صغرى من لزومِ محمولِ مقدمتها، وبطلان التالي عدمُ ثبوتِ محمولِه لموضوعِ المقدمِ، والمرادُ بالزِّيادةِ الزيادةُ في المصداقِ، أو تقديم القياسِ ممكنة، ولو كان عالمون جمعاً لزم وجوبُ زيادةِ مصداقِ مفردِه، والتالي باطل لأن العالم يطلق على كل غير عاقلٍ أيضاً، وعالمون لا يطلق على غير عاقلٍ بعد زيادةِ مثليه أو أكثر عليه، **الثالث**: أن يكون إشارةً إلى بيانِ اللازمةِ للقياسِ الثاني بناءً على تقديرِه في الكلامِ، والمراد باللزومِ اللزومُ الأزلي، فافهم ذلك.

(قوله: **لأنه كما قال... إلخ**) تعليل للإلحاق، أو عدم الجمعية.

الناصية

(قوله: **فلا يكونُ جَمْعاً لَه**) أي: على ما قلنا من شمول العالم للعقلاء وغيرهم، فلا يكون عالمون جمعاً للعالم، فإنه يجب أن يكون مدلولُ الجمعِ زائداً على مدلولِ المفردِ، مع أن عالمين أقلّ شمولاً من العالم. (دشتي). (قوله: **اسم مُفرَد به**) أي: بالجمعِ في إعرابه.

(قوله: **وهو عليونا... إلخ**) مثله كلُّ علم بصيغة الجمع كزيدون مسمًّى به وكنصيبين وقنسرين: علمي بلدين بالعراق والشَّام، فيلحق بالجمع في إعرابه استصحاباً لأصله على الرَّاجح، وبقي فيه أربعة مذاهب؛ لأنه إما أن يعربَ على النُّون منونة، مع لزومِ الياء كحين وغسلين، أو الواو كعربون، أو يمنع الصَّرف مع الواوِ كهرون؛ للعلميَّةِ وشبه العُجمة، أو يقدَّر إعرابه على الواوِ مع فتح النُّون أبداً، وهذا أقلها، ثم ما قبله على التَّرتيب. وأما المثنَّى إذا سمي به، فإما أن يعربَ كأصلِه أو كعثمانَ غير مصروفٍ للعلميةِ، والزِّيادة. ومحلُّ ذلك ما لم يجاوزا سبعةَ أحرفٍ، وإلَّا تعينَ إعرابُهما بالحروفِ كما في (التَّسهيل) كاشهيبابين مثنى اشهيباب، مصدر اشهاب من الشّهبة، وهي لونٌ معروفٌ. (خضري).

(قوله: **وهو عليونا**) فإنه ملحق بهذا الجمعِ، ومسمى به أعلى الجنة، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩] وهو في الأصلِ جمع علّيّ بكسرِ العين واللَّام مع تشديدِ اللَّام والياء، ووزنه فِعِّيلٌ من العلوّ، ونقل الغزنوي عن يونسَ أن واحد عليين علي، وعلية وهي الغرفة. (تصريح).

اسمٌ لديوانِ الخيرِ الّذي دُوِّنَ فيه كُلُّ مَا عَمِلَتْهُ المَلائِكَةُ، وصُلَحاءُ الثَّقَلَينِ، لا جَمعٌ. ويَجوزُ في هذا النَّوْعِ أنْ يَجري مَجْرى حين ....

أبو طالب

(قوله: اسم لديوان الخير) وقيل: جمع لا واحد له كأبابيل، وقال يونس بجمع علّي والعِلّي فعيل بكسر الفاء وتشديد العين من العلو، أصله عليو أعل إعلال مهدي، والمراد منه على هذا التقدير غرفات عالية، والاسم إما يقابل اللقب، أو ما يقابل الفعل والحرفَ، لكن أريد منه العلمُ، وديوان أصله دووان، أعل إعلال دينار؛ إذ هو من التدوين، وأصله بمعنى ما دون فيه الشيء؛ أي: فصل، وإنما سمي هذا الديوان بعليين؛ لأنه سبب الارتفاع إلى عوالي الجنة؛ أو لأنه مرفوع فوق السَّماء السَّابعة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ ۝٢٠ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾[المطففين: ١٨-٢١].

(قوله: وصلحاء الثقلين) الثَّقَل كفَرَس، قيل: متاع البيت، وفي الصِّحاح: هو متاع المسافر وحشمه، والمرادُ من الثَّقلينِ الجِنُّ والإنسُ؛ لأن الدنيا كأنها بيت هما متاعُه، أو مسافرةٌ هما متاعُها وحشمُها.

الناصية

(قوله: اسم لديوان الخير) أو اسم لأعلى الجنة، وعلى هذا التَّفسير يحتاجُ إلى تقديرِ مضافٍ في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ﴾ أي: محل كتابٍ بدليل: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾. وقال الرَّاغب: قيل: هو اسمُ أشرفِ الجنانِ، كما أن سجين هو أشرف النِّيرانِ، وقيل: بل ذلك في الحقيقةِ اسمُ سكانها، وهذا أقربُ إلى العربيَّة؛ إذ كان هذا الجمع يخصُّ النَّاطقين، والواحدُ علّي، ومعناه: إن الأبرار في جملة هؤلاء، فيكون كقولك: أولئك الذين أنعم الله عليهم بالآية.

هذا والديوان ـ بكسر الدَّال، وقد تُفتح ـ هو الدفترُ أو الورقةُ الّتي يدوّن فيها أعمالُ الخيرِ، أو الأسماءُ. (قوله: إنه اسم لديوان الخير الذي دوّن فيه... إلخ) وعلى هذا يكون كتابَ في قوله: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ [المطففين: ١٨] مصدراً بمعنى كتابة، مع تقديرِ مضافٍ؛ أي: كتابةُ أعمالِ الأبرارِ.

(قوله: لا جمع) أي: في هذه الحالةِ فلا ينافي ما قيل: إنه في الأصلِ جمع علّي كسكيت من العلوّ، ثم سمي به أعلى الجنة، أو الكتاب الموضوع فيه.

(قوله: لا جمع) تقول: (العِلّيُّون مَخلوق) و(رأيت العِلّيِّين) و(سجل القلم في العِلّيِّين كذا).

(قوله: ويَجوزُ في هذا النَّوْع) من الأسماءِ المفردةِ التي على وزن الجمع. قال الدَّنوشري: ظاهره أن هذا أمرٌ جائزٌ عند جميعِ العربِ، فيجوزُ سلوكه ويجوز بما يذكر، ولا ينافي ذلك في لزومِ الياءِ، فليتأمل.

(قوله: ويجوز في هذا النوع) المسمى به. (قوله: أن يجري) في الإعرابِ. (قوله: أنْ يَجري مَجْرى حين) وكذا مجرى غسلين، وهو ما يسيل من جلودِ أهلِ النَّارِ (في لزوم الياء) في الأحوالِ الثَّلاثة. هذا وفي (التَّصريح) ودون هذا المجرى من لزومِ الياءِ، والإعراب بالحركاتِ على النُّون منونة (أن يجري مجرى) هارون في لزومِ الواوِ، والإعراب على النُّون غير منونة للعلميةِ وشبه

فيما يَأْتِي، وأنْ تَلزَمَهُ الواو، ويُعرَبُ بالحَركَاتِ على النُّونِ، نحو:

[طَـالَ لَـيْـلـي وَبِـتُّ كَـالـمَـجْـنـونِ] وَاعْـتَـرَتْـنِي الْـهُـمُـومُ بـالـمـاطِـرُونِ

أبو طالب

(قوله: واعترتني الهموم بالماطرون) قيل: هذا لعبدِ الرَّحمنِ بن حسَّان بن ثابتٍ، وقيل لأبي ذُهْل الخزاعيّ واسمه وهبٌ، قاله لعاتكة بنت معاوية حين حجت، ورجع معها إلى دمشقَ وطرفاه هكذا:

بَـاتَ لَـيْـلـي وبِـتُّ كَـالْـمَـجْـنُـونِ وَٱعْـتَـرَتْـنـي . . . .

صَـاحِ حَـيَّ الإلٰـهُ حَـيّـاً ودُوْراً عِـنْـدَ أَهْـلِ ٱلْـقَـنَـاةِ مِـنْ جَـيْـرُونِ

واعترتني، أي: غشيتني، وصاح مرخم صاحب بحذفِ حرفِ النداءِ، وحيي: ماض مِن باب التفعيلِ، والإله فاعله، وحياً، أي: جماعة، ودوراً جمع دارٍ عطف على قولِه: حياً، والظَّرف في

الناصية

العُجمة كحمدون، قالوا: هذا ياسمون بضمِّ النُّونِ من غير تنوينٍ، أو يجري مجرى (عربون) بفتحِ العينِ والرَّاء المهملتين وبالموحدةِ (في لزوم الواو والإعراب بالحركات) الثَّلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول: هذا زيدون، ورأيت زيدوناً، ومررت بزيدون، وقوله:

طَـالَ لَـيْـلِـي وَبِـتُّ كَـالْـمَـجْـنُـونِ وَاعْـتَـرَتْـنِـي الـهُـمُـومُ بـالـمَـاطِـرُونِ

بكسرِ النونِ وعدمِ التَّنوين لوجود أل، ويحتمل أن يكون من بابِ هارون، وهذا البيتُ قال ابن بري في (حواشي الصحاح): إنه لأبي ذهل الخزاعي رداً على الجوهريِّ؛ حيث زعم أنه لعبدِ الرَّحمن بن حسانِ بن ثابتٍ الأنصاريِّ، والماطرون بالميمِ والطَّاءِ المهملةِ: موضع بناحيةِ الشَّام، قاله صاحب (القاموس) وهو جمع ماطرٍ مسمًّى به. (تصريح).

(قوله: فيما يَأْتي) من الإعرابِ بالحركاتِ على النُّون ضماً وفتحاً، وكسراً. (قوله: وأنْ تلزمه. . . إلخ) عطفُ بيانٍ لِقَوْلِهِ: (مَجرى) حين. (قوله: ويعرب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها (منوّنة إن لم يكن أعجمياً فتقول: هذا زيدين وعليين، ورأيت زيدينا وعليينا، ومررت بزيدين وعليين، فإن كان أعجمياً امتنعَ التَّنوين، وأُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، فتقول: هذه قنسرين، وسكنت قنسرينَ، ومررت بقنسرين، وإطلاقه تبعاً للنظمِ في قَولِه: ومثل حين قد يرد ذا البابِ محمول على المنصرفِ بقرينة التَّشبيه.

(قوله: ويعرب بالحَرَكات على النُّونِ) فإعرابُ هذا النَّوع على ثلاثةِ وجوهٍ: إعرابُ الجمعِ، والإعرابُ بالحركةِ مع لزومِ الياءِ مثل حين، والإعرابُ بالحركةِ مع لزومِ الواوِ، كما في البيتِ الأولِ، لكسرِ النُّونِ مجروراً بالياءِ، والحالةُ الرَّابعةُ حالةُ البناءِ على الفتحِ، كما في البيتِ الثَّاني.

(قوله: واعترتني الهموم) أي: وعرضتني الهموم في (الماطرون) وهو مَوْضع بِناحِيةِ الشَّام.

و(الشَّاهد) في (الماطِرون) حين كسِرتِ النُّون؛ لدخولِ حَرفِ الجرِّ عليها، ولم يصر (الماطِرين)؛

وأنْ تلزمه الواو وفتح النون، نحو:

وَلَــهــا بِــالــمــاطِــرُونَ إذا أَكَــلَ الــنَّــمْــلُ الّــذي جَــمَــعَــا

أبو طالب

موضعِ النَّعتِ للمعطوفِ والمعطوفِ عليه، وجيرون بفتحِ الجيمِ وسكونِ الياءِ المثناةِ من تحتُ بابٌ من أبوابِ دمشقَ. والقناة كأنها اسم موضعٍ من توابعِ جيرون، والمعنى: أبقى الله جماعةً وبيوتاً واقعين عند أهلِ هذا الموضعِ، والجملةُ دعائية، وآخر المصراعِ الثَّالثِ تنوين. قوله: ودوراً، وهذا المصراع زائد عن ميزانه بحرفٍ، هو تنوين قوله: حياً، فلك أن تحذفه للضرورةِ. والشَّاهد في (الماطرون) حيث جرَّ بالكسرِ مع بقاءِ الواوِ بقرينِه مقابلته بجيرون المجرورِ بالكسرةِ.

(قوله: ولها بالماطرون... إلخ) هذا مما تغزل به يزيد بن معاوية لامرأة نصرانية قد ترهبت في ديرٍ خرابٍ عند الماطرون، وما بعده هكذا:

خِــرْفَــةٌ حَــتَّــى إِذَا ٱرْتَــبَــعَــتْ ذكــرتْ مِــنْ جِــلَّــق بِــيَــعَــا

قوله: ولها خبرٌ مقدَّمٌ عن قولِه خرفة، وإذا متعلِّق بالظَّرفِ المذكورِ، والمرادُ منه زمانُ الشِّتاءِ، وخرفة بكسرِ الخاءِ المعجمةِ وسكونِ الرَّاءِ المهملةِ: ما يجتنى من التَّمرِ، وارتبعت أي: أكلت في

الناصية

لأنَّه مُفرد على وزنِ الجَمعِ، مثل (عليُّون)، وإذا صارَ (الماطِرون) مرفوعاً ضمَّ النون، أو صار مَنصوباً انفتَحَ النُّون، يقال: (هدم الماطِرون) بالضَّمِّ و(رأيت الماطرون) بالفتح.

(قوله: وأن تلزمه الواو وفتح النون) مطلقاً، ذكره السِّيرافي، وزعم أن ذلك صحيحٌ من كلام العربِ، ونظير هذه من يلزم المثنى الألفَ مطلقاً، وكسر النون ويقدر الإعراب، كقوله - وهو يزيد بن معاوية - يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خرابٍ عند الماطرون:

وَلَــهَــا بِــالــمَــاطِــرُونَ إذا أَكَــلَ الــنَّــمْــلُ الّــذي جَــمَــعَــا

الرِّواية بفتحِ النُّون في الماطرون، وتقدَّم أنه اسمُ موضعٍ، وأورده في (الصِّحاح) في فصل النُّون من باب الرَّاء بالنُّون في أوله وكسر النُّون في آخره، فغير أوله بالنُّون بدل الميم، وآخره بالكسر بدل الفتحِ، قاله الموضِّح في (الحواشي)، والهاء من لها تعود على النصرانية، والجار والمجرور في موضع الخبر؛ لقوله خرفة في البيت بعده، والباء للظرفية، والمعنى: لهذه النصرانية خِرفة وقت أكل النمل الذي جمعه، وأراد به أيام الشِّتاء، فإن النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض؛ ليأكله أيام الشِّتاء، والخرفة بكسر الخاءِ المعجمةِ: ما يخترف من التَّمرِ؛ أي: يجتنى. (تصريح).

(قوله: ولها بالماطرون) يعني لِتلك المرأة في (الماطرون) زادٌ كثيرٌ؛ إذا أكل النَّمل كل ما جمعه من الزَّاد عندها. (الشَّاهد) في (بالماطِرون) حيث إن نونَها مفتوحة مع دخولِ حرفِ الجرِّ عليه، وهكذا يكون في حالِ الرَّفعِ، والنَّصبِ، تقول: (هدم الماطِرون) و(رأيت الماطِرون) كلاهما بفتحِ

(وَأَرَضُونَ) بِفتح الرَّاءِ، جَمْعُ أَرْضٍ بسكونِها (شَذَّ) ....

أبو طالب

الربيع، مِن ارتبع البعير، وجلق بكسرِ الجيمِ واللّام المشددةِ: موضعٌ بالشَّامِ، وسوق الجلق مشهورٌ، وبيع جمع بيعة كجِيَفٍ جمع جِيْفَةٍ، وهي معبد النّصارى، أي: لها في الماطرون تمر في الشِّتاءِ، فإذا أكلتها في الربيع جاءت إلى الجلق، لتحصيلِ ما يؤكلُ، وتركتِ البيع، وذكرتها من جلَّق، ولا شهادةَ في البيتِ على المطلب إلا بادعاء روايةِ النُّونِ مفتوحة.

(قوله: وأرضون) لم يقدر له مثل ما قدر لما تقدمه؛ ليكون عطفاً مثله، وقوله: شذَّ حالاً عنه كما قيل، بل جعله مبتدأ لقوله: شذ لوجهين: **الأول**: أن الشُّذوذ هاهنا مستلزم للحوقِه بالجمعِ المذكرِ لما سيأتي من معنى الشُّذوذِ واللحوقِ، فالقولُ بالتقديرِ لغوٌ، **الثاني**: الإشارةُ إلى أن الأولى هاهنا تغيير السِّياقِ، بسببِ تغييرٍ قويٍّ وقعَ في هذا الإلحاقِ، فإن إلحاقَ ما قبله إلحاقُ الفاقدِ للتكسيرِ بسبب انتفاءِ الجمعيةِ، أو بوجودِ التَّصحيحِ، وهذا الإلحاق إلحاق الواحد للتكسير مع غاية غرابته؛ حيث يشبه باجتماع المتضادين التصحيح والتَّكسير.

(قوله: بفتح الراء) وقد يقرأ بسكونها أيضاً، وعلى هذا لم يكن مكسراً؛ وذلك إشارة إلى وجه الشُّذوذِ، وإيماءٌ لطيفٌ إلى وجهِ العدولِ عن التركيبِ المذكورِ.

(قوله: شذ) الفرقُ بين الشُّذوذِ واللحوقِ أن الشُّذوذَ خروجُ الشَّيءِ عن حكمِه الذي يقتضيه لذاته، سواء دخل في حكمِ شيءٍ آخر يقتضيه لذاته أم لا، واللُّحوقُ دخول الشَّيء في حكمِ شيءٍ آخر

الناصية

النُّونِ. (الحاصل) يجوز في الاسمِ المفردِ الذي وزنه وزن الجمعِ كـ (عليّون) و(أَرَضون) ونحوهما ثلاثة أنواع من الإعراب:

أ- إعرابُ الجمع، رفعاً بالواو، ونصباً وجرّاً بالياء.

ب- إعرابُ (حين) رفعاً بالضَّمة، ونصباً بِالفتحة، وجرّاً بالكسرة.

ج- إعراب المبني، بالواوِ وفتح النُّون في الحالاتِ الثَّلاثِ. (شيرازي).

(قوله: وأرضون) مبتدأ وشذَّ خبره، وقوله: والسّنون مبتدأ خبره محذوف؛ أي: كذلك. هذا ما دَرج عليه الشَّارح.

(قوله: بفتح الراء) وحكي إسكانها. قاله الدَّماميني، وقال شيخنا: تسكينها ضرورة.

(قوله: شذ) قياساً، أي: لا استعمالاً، أما كونه شذ قياساً؛ فلعدم استيفائه شروط جمع المذكَّر السَّالم، وأما كونه لم يشذ استعمالاً فلكثرة استعماله، والشَّاذ استعمالاً ما ندر وقوعه، وإنما خصَّ أرضين وباب سنين بالتَّنصيص على شذوذهما قياساً، مع أن جميعَ الملحقات شاذةٌ قياساً، ولهذا كانت ملحقة بجمعِ المذكَّرِ السَّالم، لا منه حقيقةً؛ لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجهٍ ذكرها

إعرابُه هذا الإعراب؛ لأنه جَمعُ تكسِيرٍ، ومُفرَدُهُ مُؤنَّثٌ ....

أبو طالب

كذلك، لمناسبته بين الشَّيئينِ وإن كانت مجهولةً للأكثرِ سواء كان للداخلِ حكم لذاتِه، وقد خرجَ عنه أم لا، فظهر أن بينهما عموماً من وجهٍ. **(قوله: إعرابه)** أي: لا فتح رائه.

الناصية

الشُّراح؛ لأن كلاً منهما جمعُ تكسيرٍ ومفرده مؤنَّث وغير عاقلٍ بل أربعة؛ لأن مفردَ كل غير علم وغير صفة. ويدلُّ على ما ذكرناه قول المصنِّف في شرحِه على (العمدة) ما ملخصه: إن عالمين وأهلين مستويان في الشُّذوذ، وإن أرضين وسنين أشذ منهما. اهـ. وقولنا: مع أن جميعَ الملحقاتِ شاذة شامل لعليين، وعلى شذوذِه درج (التَّسهيل) ونازع فيه الدَّماميني بأنه إذا جعل اسماً لأعلى الجنةِ كان علماً منقولاً عن جمعٍ، والعلمُ المنقولُ عن جمعٍ. ولو كان المسمَّى به غير عاقلٍ، ولو كان مفرده في الأصلِ غير علم ولا صفة يستحقُّ هذا الإعراب، ألا ترى إلى قنسرين ونصيبين؟ بل صرَّح المصنف بأنه إذا سُمِّي بالجمعِ على سبيلِ النَّقلِ، يعني: عن الجمع، أو على سبيلِ الارتجالِ، يعني: لصيغة تشبه صيغة الجمعِ، ففيه تلك اللغات، يعني: التي سيذكرها الشُّراح في الجمعِ المسمَّى به. ثم قال الدَّماميني: نعم لو قيل: إن عليين غير علم، بل هو جمع علّي، وصفت به الأماكنُ المرتفعةُ كان شاذّاً؛ لعدم العقل. (صبان).

(قوله: شذ إعرابه هذا الإعراب) أيْ: إعرابُ الجمعِ المذكَّرِ السَّالم. (شيرازي).

(قوله: لأنه جمع تكسير) وهو ما اختلف فيه بناءُ المفردِ، كـ (أرَضُون) حيث إن مفرده ساكِن الرَّاء، وجمعه مفتوحُ الرَّاءِ، وقَوْل الشَّارح: (بفتح الرَّاء جمع - أرْض - بِسكونها، إشارة إلى أنه مكسر، والأصلُ في مِثل (أرض) الّذي هو اسمٌ صحيحُ العَيْنِ على وزن (فَعْل) بفتح فسكون أنْ يَجيءَ جَمعه على وَزْنِ (أفْعُل) بِفتحٍ، فسكونٍ، فَضَمٍّ، قال ابن مالك:

لِفَعْلٍ اسْماً صَحَّ عيناً أَفْعُل ....

فيقال: (آرُض) كما يقال (أفلس، وأدلو، وأظبٍ) في جموعِ (فَلْس، ودَلْو، وظَبْي) ولكنه لَم يَأْتِ سَماعاً. (شيرازي).

(قوله: لأنّه جَمعُ تَكسير... إلخ) أي: شذَّ أن يعرب أرضون إعراب الجمعِ لجهتين: **الأولى**: أنه جمعٌ مكسَّرٌ لا سالمٌ، لانكسارِ مفرده؛ لأنَّ مفرده أرضٌ بسكونِ الرَّاء، والرَّاءُ في الجمعِ مفتوحةٌ. **والجهةُ الثَّانية**: أن مفرده مؤنَّث، وشرط هذا الإعراب كما ذكر أن يكون مفرده مذكَّراً. (دشتي).

(قوله: ومفرده مؤنث) أي: بدليل ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ﴾ [العَنكبوت: ٥٦] ولتصغيره على أُرَيْضة، وغير عاقلٍ وكذا في سنةٍ. (خضري).

وَبَـابُـهُ وَمِـثْـلَ حِـيـنٍ قَـدْ يَـرِدْ   ذَا الْـبَـابُ وَهْـوَ عِـنْـدَ قَـوْمٍ يَـطَّـرِدْ

(وَ) أُلْحِقَ به أيضاً (السِّنُونا) بِكَسرِ السين جَمعُ سَنَة بِفَتحِها لِما ذُكِرَ في أرَضين.

(وَبابُهُ) ....

أبو طالب

(**قوله: وألحق به**) أي: بالجمعِ المذكَّرِ، وإنما عدل عما هو الظاهر في هذا المقام من كون سنين عطفاً على أرضين بتقدير قولنا: شذَّ مع اشتراكه معه في التَّكسيرِ والتأنيثِ، وتخالفه مع الملحقاتِ السَّابقةِ في ذلك، فجعله عطفاً على عشرين، وقوله: وأرضون شذَّ معترضة؛ لأن شمول هذا الإعراب لجميعِ أفرادِ باب سنين يشبه أن يخرجه عن الشُّذوذِ.

(**قوله: جمع سنة بفتحها**) أي: المرادفُ للعامِ والحول لا بكسرِها، أي: مقدمة النومِ، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥].

الناصية

(**قوله: جمع سنة**) وأصل سنة سنو أو سنه؛ لقولهم في الجمعِ: سنوات وسنهات، وفي الفعل سانيت وسانهت. وأصلُ سانيت سانوت، قلبوا الواوَ ياءً حين جاوزت متطرفة ثلاثةَ أحرفٍ. (صبان).

(**قوله: جمع سنة بفتحها**) اسمٌ للعامِ، ولامها واو أو هاء؛ لقولهم: سنوات وسنهات (**قوله: لما ذكر في أرَضين**) دليلٌ لكونه ملحقاً بالجمعِ، وليس بجمعٍ لما ذكر في أرضين من الوجهين؛ لاختلاف حركة السِّين في المفردِ والجمعِ، وورودِ تاء التَّأنيث في المفردِ. (دشتي).

(**قوله: لِما ذُكِرَ في أرَضين**) مِن أنَّه جمعُ تكسيرٍ، ومفرده مؤنث، وإلَّا فالأصل في مثل (سَنَة) الّذي ليس على وزن (فلس) أن يكون جمعه على وزن (أفْعال) بأن يقال: (أسْناء)، ولكنه لم يأْتِ سَماعاً.

(**قوله: وَبابه**) كذلك شذَّ قياساً، أي: مثل أرضين في الشُّذوذ قياساً. (شيرازي).

(**قوله: وبابه**) الجاري على سننهِ، وضابطه مستفادٌ من قولِه: (فإن هذا الجمع مطرد في كل) اسم (ثلاثي حذفت لامه، وعوض عنها هاء التَّأنيثِ ولم يكسر) تكسيراً يعرب بالحركاتِ (نحو عضة وعضين) وأصلُ عضة عضه بالهاء من العِضه، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديثِ: «**لا يعضه بعضكم بعضاً**» وقيل: أصلُه عضو، من قولهم: عضيته تعضية إذا فرقته، ومنه قول رؤبة:

....   وَلَـيْـسَ ديـنُ اللهِ بـالْـمُـعَـضِّـي

أي: المفرَّق فعلى الأول لامها هاء، ويدل له تصغيرها على عضيهة، وعلى الثَّاني واو، ويدل له جمعها على عضواتٍ، فكلٌّ من التَّصغيرِ والجمعِ يردانِ الشَّيء إلى أصلِه (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي أصلها عزي فلامها ياءٌ، وهي الفرقة من النَّاس، والعزين: الفرق المختلفة؛ لأن كلَّ فرقةٍ تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثَّاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو، وقيل: ثبي من ثبيت، أي: جمعت فلامها على الأول واو، وعلى الثَّاني ياء،

وهو كُلُّ ثُلاثِيٍّ حُذِفَت لامُه، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيثِ، ولم يَتَكَسَّر فَخَرَجَ بالحذفِ ....

أبو طالب

(قوله: وهو كل ثلاثي) اعترض على هذا التَّعريف بوجوهٍ: **الأول**: أن هذا التَّعريف يصلح لمفردِ باب سنين، لا لنفسِ البابِ الذي هو جمعٌ، **الثاني**: أن التَّعريفَ يشتملُ على قيد بناء في المعرَّفِ وهو عدمُ التَّكسيرِ، فلم يشملِ المعرف أصلاً، **الثالث**: أنه شاملٌ لنحوِ سنواتٍ مع أنه غيرُ معربٍ بهذا الإعراب، **أقول**: قوله ولم تكسر من أجزاءِ المعرفِ ومعناه جمع، ولم يكن هذا الجمعُ بصورةِ التَّكسيرِ، ومفاد هذا أنه كان مكسراً لكن بصورة المصححِ في اختتامِه بالواوِ والياءِ والنُّونِ، فتندفع الإيرادات الثلاثة.

الناصية

وأما الثبة التي هي وسطُ الحوضِ، فليست مما نحن فيه على الصَّحيح؛ لأنها محذوفة العين لا اللام، من ثاب يثوب إذا رجع. وقيل: بل هي محذوفة اللَّام أيضاً من ثبيت، فعلى الأول لا تجمع بالواو والنُّون، وتجمع على الثَّاني بهما، وحاصل ما ذكره من محذوفِ اللَّامِ ثلاثةُ أنواعٍ: مفتوحُ الفاءِ نحو سنة، ومكسورها نحو عضة وعزة، ومضمومها نحو ثبة، فما كان مفتوح الفاءِ كُسِرت فاؤه في الجمع نحو سنين، وما كان مكسور الفاءِ لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين، وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضَّم والكسر نحو ثُبين بضمِّ الثاء، وكسرها، وهو الأكثر. ووقع جمع سَنة وعِضة وعِزة في التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] فسنين مجرور بإضافةِ عدد إليه وعلامة جرِّه الياء ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] فعضين مفعول ثانٍ لجعلوا، وعلامة نصبه الياء. ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المعارج: ٣٦-٣٧] فعزين صفة لمهطعين، ومهطعين حال من الذين كفروا، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء، ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالألف والتَّاء، نحو ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾ [النِّساء: ٧١]. اهـ. (تصريح).

(قوله: وهو كل ثلاثي) أي: كل كلمة ثلاثية، ذكر ستة قيود: كون الكلمة ثلاثية والحذفُ منها وكون المحذوفِ اللام والتَّعويض عنها، وكون العوضِ هاء التَّأنيث وعدم التَّكسير، ولكن من تأمل كلام الشَّارح الآتي في أخذ المحترزاتِ عرف أن الشَّارح ألغى القيد الأول، فلم يخرج به، وجعل ما يخرج به نحو إوزّون خارجاً بقيد الحذفِ، وهذا يقتضي أنه جعل قوله ثلاثي لبيان الواقع، لا للاحتراز، وكلٌّ جائز. (صبان).

(قوله: ولم يتكسر) أي: تكسيراً تعربُ معه بالحركاتِ، وإلا فسنون جمع تكسيرٍ، وإنما اشترط انتفاءَ التَّكسير؛ لأنه إذا كسر ردَّت لامه المحذوفةُ، والحامل على جمعِه بالواوِ والياءِ والنُّونِ جبر حذف لامه. وشرط بعضهم شرطاً آخر، وهو أن لا يكون له مذكَّر جمع بالواو أو الياء والنون؛ ليخرج نحو هَنة، فإن مذكره، وهو هن جمع به، فلو جمع هو أيضاً به التبس المؤنث بالمذكر. (صبان).

نَحو: تَمْرَة، وبِحَذفِ اللامِ نَحو: عِدَة، وبِالتَّعويض نحو: يد، وبِالهاءِ نحو: اسْم، وبِالأخير نحو: شَفَة.

أبو طالب

(قوله: وبالهاء) أي: الهاءِ المنقلبةِ عن تاءِ التأنيثِ، فيخرجُ من هذا القيدِ نحو أختٍ وبنتٍ، وإن كان تاؤهما للتأنيثِ، قال سيبويه: تاؤهما ليست للتأنيثِ؛ لوجوبِ فتحِ ما قبل تاءِ التأنيثِ إذا كان حرفاً صحيحاً، وكذا يخرج منه نحو ابن فجمعه على بنين، لا لكونِه من هذا البابِ، بل لإلحاقه بشبهِ مذنبٍ.

(قوله: وبالأخير نحو شفة) فإنه جمع على شفاهٍ كرجالٍ، واختلف في لامِها المحذوفة، فقيل: واو، وقيل: هاء.

الناصية

(قوله: نحو تمرة) لعدم حذف شيءٍ منها. **(قوله: نحو: عدة)** وزنة غير علمين؛ لأن المحذوف منهما (الفاء) لا اللام، وأصلهما وعد، ووزنه بكسر أولهما، وسكون ثانيهما، فاستثقلتِ الكسرة على الواوِ فنقلت إلى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء، وشذَّ لدون جمع لدة وأصلها ولد، وهي المساوي في السِّن، فإن كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع، فيقال: عدون وزنون.

(قوله: نحو يد) ودم لعدم التَّعويض من لامهما المحذوفة، وأصلهما يدي ودمي بسكون الدَّال والميم، وذهب الكوفيون إلى فتحِ الدَّالِ، واختاره ابن طاهر، وذهب المبرد إلى فتحِ الميم وضعفه الجاربردي، وحذفت لامهما على غير قياسٍ، وجعل الإعراب على عينهما، وشذ أبون وأخون وهنون؛ فإنها جمعت هذا الجمع مع عدمِ التَّعويض، وأصلها أبو وأخو وهنو، فحذفت لاماتها كما مرَّ، ولم يعوض منها شيء. اهـ. (تصريح) وحكى في (المصباح) قولاً بفتح الدَّال، وقولاً بفتح الميم، وقولاً بأن لام دم واو.

(قوله: نحو اسم) وأخت وبنت؛ لأن العوض فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء)، أما اسم فأصله سمو عند البصريين، فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في أوله، وأما أخت وبنت، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما، وعوض منها تاء التَّأنيث، والفرق أن تاء التَّأنيث فيهما لا تبدل في الوقفِ هاء وتكتب مجرورة، وهاء التَّأنيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة. وذهب يونس إلى أن تاءَ أختٍ وبنتٍ ليست للتَّأنيث؛ لأن ما قبلها ساكنٌ صحيحٌ؛ ولأنها لا تبدل في الوقفِ هاءً، نقل ذلك الموضِّح عنه في باب النَّسب وسلمه، وادَّعى أن الصِّيغة كلها للتَّأنيث، وسيأتي قول: إن التاء فيهما للإلحاقِ بجذعٍ، وقفل إلحاقاً للثنائي بالثلاثي (وشذ بنون) جمع ابن؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله بنو؛ لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه. (تصريح). **(قوله: وبالأخير)** أي: وخرج بالقيدِ الأخير، وهو قوله لم يتكسَّر، فإن شفة تجمع على شفاه وهو جمعُ تكسيرٍ. (دشتي).

(قوله: نحو شفة) وشاةٍ، وإن كانا محذوفي اللَّام معوضاً عنها هاء التَّأنيث. (لأنهما كسِّرا تكسيراً يعربُ بالحركات، وذلك أن شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت على (شفاه) بالهاءِ

(وَمِثْلَ حينٍ) في كَونِه مُعرَباً بالحَرَكاتِ عَلى النُّونِ مَعَ لُزُومِ الياءِ (قَدْ يَرِدْ ذا الْبابُ) أي:

أبو طالب

(قوله: **في كونه معرباً... إلخ**) أي: في كونِه معرباً بالحركاتِ على النُّونِ من غير اعتبارِ لزومِ الياءِ، وفي كونِه بالياءِ والنُّونِ؛ إذ قد يرد بالياءِ والنُّونِ على إعرابِهِ السَّابقِ أيضاً، فلا يحصلُ فرقٌ بين الإعرابينِ.

الناصية

فيهما، وأصل شاة شوهة بسكونِ الواوِ كصحفة، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفاً، فصار شاهة، فحذفت لامها، وهي الهاءُ وعوض منها هاء التَّأنيث، وأصل شياه شواه قلبت الواو ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها، وأصل شفة شفهة حذفت لامها، وهي الهاء أيضاً، وعوِّض منها هاء التَّأنيثِ، والدَّليل على أن لامهما هاء تصغيرهِما على شويهة وشفيهة، وتكسيرهما على شياه وشفاه، والتَّصغير والتكسير يردان الأشياءَ إلى أصولِها، وزعم قوم أن لام شفةٍ واو لقولهم في الجمعِ شفوات. قال الجوهريُّ: ولا دليل على صحته، وإنما لم يجمعا بالحروفِ؛ لأن العربَ استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما، وشذ ظبون جمع ظبة، فإنهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها، والظِّبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة: طرف السِّيف والسَّهم، وأصلها ظبو لقولهم: ظبوته؛ إذا أصبته بالظبة. (تصريح).

(قوله: **ومثل حين**) حال من ذا أو صفة لمحذوف، أي: وروداً، مثل ورود حين، أي: في الإعراب بالحركات الظَّاهرة على النون، ولزوم الياء ولزوم النُّون، فلا تسقط للإضافة، لكن في بابِ سنين، حينئذ لغتان: التَّنوين وعدمه، كما في (التصريح) وكأن تركه مراعاة لصورة الجمع، ثم رأيت المرادي قال في شرحه على (التسهيل): علَّل المصنف تركَ التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمةٍ واحدةٍ، وظاهر كلامه أنَّ من لم ينون يجرُّ بالكسرةِ الظَّاهرة، وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصَّرف فيجر بالفتحة. اهـ.

وانظر ما علة منع الصَّرف. وبقي في باب سنين لغتانِ أخريان، ذكرهما السّيوطي في (جمع الجوامع): **إحداهما**: أن يلزم الواوَ وفتح النُّون، والظَّاهر أن إعرابه على هذه اللغة بحركاتٍ مقدَّرة على الواو، كما سيتضح قبيل الكلام على قوله: وجر بالفتحة... إلخ. **ثانيهما**: أن يلزم الواو ويعرب على النُّون بالحركاتِ. (صبان).

(قوله: **على النون**) منونة غالباً على لغة بني عامر، وغير منونةٍ على لغة بني تميم، حكاه عنهم الفراء، ولا تسقط النُّون للإضافة (قال) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِي ... أَباً بَراً وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ

الرِّواية بنين بالياء والإعراب على النون، قال الصّمة بن عبد الله بن الطّفيل:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وشَيَّبْنَنَا مُرْدا

بابُ سِنِينَ شُذُوذاً كقولِهِ:

أبو طالب

(قوله: أي: باب سنين) يعني: لا باب الملحقات الشَّاملُ لبابِ عشرين وستين.

(قوله: شذوذاً) أي: مخالفاً لاستعمالِهِ الأكثر، فهذا إشارةٌ إلى أن قد في قوله: قد يردُ وضع في موضعِه، حيثُ يرادُ منه التَّقليلُ.

الناصية

الرِّواية سنينه بإثبات النُّون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحةُ لا الياء، وإلا لقال: فإن سنيه بحذفِ النُّونِ للإضافةِ، وهذه لغةُ بني عامرٍ، فإنهم يعربون المعتلَّ اللام بالحركات الثلاث على النُّون مع لزومِ الياءِ؛ لأنها أخفُّ عليهم؛ ولأن النُّون قامت مقامَ الذَّاهب من الكلمةِ، ولو كان الذَّاهب موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه. وقوله **(دعاني)** أمر، ومعناه: اتركاني من نجدٍ، وهو من خطابِ الواحدِ بلفظ الاثنين على عادتهم، وشيباً بكسر الشين جمع أشيب، وهو حال من المجرور بالباء، ومرداً حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أي النُّحاة (يطرد) هذه اللغة وهي لزوم الياءِ والإعرابِ على النُّون منونة. (في جمع المذكر السالم و) في (كل ما حمل عليه)؛ لأن باب الياءِ أوسعُ من باب الواو، وهذا أعمُّ من قول النَّظم، وهو يعني بـ سنين عند قوم يطَّرد، ويخرج عليها قوله:

رُبَّ حَـيٍّ عَـرَنْـدَسٍ ذي طَـلالٍ   لا يـزالـونَ ضَـارِبـيـنَ الـقِـبَـاب

الرِّواية ضاربين بإثباتِ النون مع الإضافة إلى القباب، فدل على أن ضاربين معرب بالفتحةِ على النونِ كمساكين، لا بالياء، وإلا لحذفت النُّون للإضافة، وقيل: ضاربي ورد بأنه يحتمل أن يكون الأصل ضاربين ضاربي القباب، فحذف البدلَ الذي هو ضاربي لدلالة المبدلِ منه، وهو ضاربين عليه قاله في (المغني) ويحتملُ أن يكون الأصلُ ضاربين نفس القِباب، فحذفَ المضاف، وبقي المضافُ إليه على حاله، ويحتمل أن يكون القبابُ منصوباً بضاربين، والأصل القبابي بياء النّسب في الجمع، ثم حذف إحدى الياءين وأسكنَ الياءَ الباقيةَ، وعرندس بفتحِ العين والرَّاء المهملتين، وسكون النُّون وفتح الدَّال، وفي آخره سين مهملة الشَّديد القوي، والطَّلال بفتح الطاء المهملةِ وتخفيف اللام: الحالةُ الحسنةُ والهيئةُ الجميلةُ، والقِباب بكسر القافِ جمع قبة، وهي التي تتخذ من الأديم والخشبِ واللبدِ ونحوها، وقد تطلق على ما يتخذ من البناءِ. (وقوله) وهو سحيم:

وَمَـاذا تَـبْـتَـغِـي الـشُّـعَـرَاءُ مِـنِّـي   وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعِـيْـنِ

الرِّواية بكسر النُّون على أنها كسرة إعرابٍ، وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سليمان، ولم يفرق بين العقودِ وغيرها، وجعله بمنزلة الجمعِ المكسَّرِ، وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان، وقال الأعلمُ يوسف الشنتمري: هو في السِّنين والعقودِ أمثل منه في المسلمين ونحوه؛ لأنه لفظ مخترع

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِيْنَهُ [لَعِبْنَ بِنَا شِيْباً وشَيَّبْنَنا مُرْدا]

أبو طالب

(قوله: دعاني من نجد. . . إلخ) آخره لعبن بنا شيباً وشيبننا مردا.

هذا البيت للصمة بن عبد الله الشَّاعرِ، مات بطبرستان في أوانِ الدولةِ الأموية، وقد قال هذا البيتَ حين اشتاق إلى وطنِه ذي ود، ودعاني أي اتركاني وامنعاني خطاب المحبوبةِ بصيغةِ التَّثنيةِ والتَّعظيمِ، وقوله: من نجد، أي: مِنْ ذِكْر نجد، ونجد: اسمٌ لبلادٍ أعلاها التِّهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام، ولَعِبْنَ، من قولهم: لعبت به يدُ الأيام؛ إذا ولتْه، وشِيباً بكسر الشين المعجمة، جمع أشيب، وأصله بالضم، فكسرت لمحافظة الياء. وشيّبننا بصيغة الجمع المؤنث الماضي، من باب التفعيل المتصلِ بالضمير المتكلم، أي: جعلتنا شيباً، وهو بالفارسية (بيران) وضمير الجمعين للسنين. ويحتمل أن يكونَ شُيِّبنا بصيغة المجهول المتكلم مع الغير، ويجبُ فتحُ الباء للضَّرورة، ومُرْد كقُفْل: جمع أمرد، وهو مَنْ نما ظهر شاربه، ولم تنبت لحيته، حال من ضمير المتكلم. والأمردُ والأشيبُ أفعل عيبي؛ لأن الأمرديَّة والأشْيبيَّة من عيوب الحيوان بالنسبة إلى الشاب؛ الذي هو غايةٌ حسنةٌ. والشَّاهدُ فيه نَصْب سنين بحركة النون لا بالياء، وإلا لوجب حذفُ النون بالإضافة.

الناصية

للعقود، فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين، ونحوه، ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النُّون فيه كسرة بناء ضرورةً، كما سيأتي، وبذلك صرح ابن جني. (تصريح).

(قوله: شُذُوذاً) تقول: أصابتنا سنين بضم النُّون الثاني، ورئينا سنين بالفتح، وخرجنا من سنين بالكسر. (دشتي).

(قوله: دعاني) أي: اتركاني، وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظِ الاثنين تعظيماً، قاله الصّمة بن عبد الله بن الطفيل، شاعر إسلامي بدوي مقلٌّ من شعراء الدَّولة الأموية، مات في طبرستان. وهو من قصيدة من الطَّويل، قالها وقد اشتاق إلى ذي الودِّ وطنه بنجد. **(قوله: دعاني)** أي: اتركاني يخاطب به خليله، ومن عادتِهم يخاطبون الواحد بصيغةِ التَّثنية، كما في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبِ ....

هذا، وفي شرح الجرجاوي: **(قوله: دعاني)** اتركاني فعل أمرٍ من ودع يدع، ودعا لخليليهِ بالتثنية أو لخليله بالإفرادِ جرياً على عادةِ العربِ من خطابِ الواحدِ بصيغةِ المثنى تعظيماً، مبني على حذفِ النُّون نيابةً عن السُّكون، والألف فاعله مبني على السكون في محل رفع، والنُّون للوقاية، والياء مفعوله مبني على الفتح في محل نصب، ومن حرف جر ونجد بفتح النُّونِ وسكون الجيم مجرورٌ بمن، والجار والمجرور متعلق بدعاني، وهو على حذفِ مضافٍ أي: من ذكر نجد، وهي اسم للبلاد التي أعلاها تهامة واليمن، وأسفلها العراق والشام. وأولها من ناحية الحجاز ذات عرق إلى ناحيةِ العراقِ. والتَّقدير: دعاني من ذكر نجد، والفاء في فإن للتعليل، إن حرف توكيد ونصب، وسنينه: جمعُ سنة

وَنُـونَ مَـجْـمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ الْـتَـحَـقْ ... فَـافْـتَـحْ وَقَـلَّ مَـنْ بِـكَـسْـرِهِ نَـطَـقْ

(وَهُوَ) أي: الوُرُود مِثل حين فيما ذُكِر (عِنْدَ قَوْمٍ) مِنَ العربِ (يَطَّرِدْ) أي: يُستعمَل كثيراً (وَنونَ مَجْمُوعٍ وَما بِهِ الْتَحَقْ فافْتَحْ) ....

أبو طالب

(قوله: أي: الورود) يعني أن مرجع الضمير مثله في قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]. (قوله: من العرب) أي: لا من النحاة. (قوله: أي يستعمل كثيراً) أي: ليس المرادُ بالاطِّراد كونه قياساً، ونسبة الاستعمال إلى الورود لا يخلو من تجوز، ولو قال (يكثر) بدل ما قال لكان أولى.

(قوله: وما به التحق) أي: من حيثُ الالتحاقُ، فكثرة من نطق نونه بغير الفتح لا تنافي حكم المصنف؛ لأنها ليست من هذه الحيثية.

الناصية

اسمها منصوبٌ وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والهاء العائدة على نجدٍ مضاف إليه مبني على الضَّم في محلِّ جرٍّ، والمرادُ بالسَّنة هنا العام الجدب؛ الذي هو انقطاعُ المطر ويبسُ الأرضِ؛ إذ هي تُطلق على العام مطلقاً. ولَعِبْنَ لَعِب بفتح اللام وكسر العين: فعل ماضٍ مبنيٌّ على فتح مقدَّر على آخره، منع من ظهوره اشتغالُ المحل بالسُّكون العارض لأجل اتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعلُه مبنيٌّ على الفتحِ في محل رفع، والجملة في محلِّ رفع خبر إن، ومصدر لعب لعباً بفتح اللام وكسر العين أو بكسر اللام وسكون العين، وبنا متعلق بلعب، وشيباً بكسر الشينِ جمع أشيب، حال من نا في بنا، وشَيَّبننا بفتح الشين وتشديد التَّحتية، الواو للعطف على لعبن، شَيَّبننا فعل ماض وفاعله ومفعوله ومُرْدا بضم الميم وسكون الراء، جمع أمرد، حال من نا في شيبننا، والأمرد: الذي لم تنبتْ لحيته (يعني) اتركاني يا خليلي مِنْ ذكر هذه البلاد؛ لأن انقطاع المطر منها، ويبس أرضها في تلك السنين جعلننا كاللعبة والأضحوكة في حال كوننا شِيْباً، وشيبننا في حال كوننا مرداً بسبب ما وقع لنا فيها من مشاقِّ المَحْلِ، ومضارِّ الجدب. (والشاهد) في قوله: فإن سنينه، حيث أجراه مجرى الحين في إعرابه بالحركات الظاهرة على النون؛ لأنه لو أعربه بالحروف لقال: فإن سنيه بحذف النون وسكون الياء وكسر الهاء؛ لأن الإضافة تحذفُ نون المثنى والجمع وجوباً؛ لأنَّها للانفصال، والإضافة للاتصال، وبينهما التضاد، وإجراء سنين كحين الصَّحيح أنه لا يطرد، وأنه مقصورٌ على السَّماع.

(قوله: فيما ذكر) أي: في جمع المذكَّر السَّالمِ وما حُمل عليه.

(قوله: من العرب) أو من النُّحاة منهم الفرَّاء. (قوله: كثيراً) لا شُذوذاً.

(قوله: وَنُون مَجْمُوع... إلخ) أي: ونون الجمع السَّالم للمذكر، وما حمل عليه؛ مفتوحة بعد الواو والياء للخفة؛ لأن الجمعَ أثقلُ من المثنى (وكسرها جائز في الشِّعر بعد الياء كقوله) وهو جرير لا سُحيم؛ خلافاً للجوهري:

لأنَّ الجمعَ ثقيلٌ والفتحَ خفيفٌ فتعادَلا (وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ) نحو:

أبو طالب

(قوله: **والجمع ثقيل...**)، لاشتماله على الواو والضمة بدل الألف والفتحة في التثنية.

الناصية

عَـرَفْـنَـا جَـعْـفَـراً وبَـنِـي أَبِـيْـهِ وأَنْـكَـرْنَـا زَعَـانِـفَ آخَـرِيْـنِ

الرواية بكسر النون من (آخرين) وهو جمعُ آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير، وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع، والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء، جمع زِعنِفة بكسر الزاي والنون، وهو القصير، وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلُهم واحداً. (وقوله) وهو سُحيم:

ومَـاذَا تَـبْـتَـغِـي الـشُّـعَـرَاءُ مِـنِّـي وقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعِـيْـنِ

بكسر النُّون، وتقدَّم ما فيه. واختلف رأي ابن مالك، فتارة حَكَم عليه بأنه مجرور بالكسرة، وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة، وتابعه (الموضح) فاستشهد به أوّلاً على الإعراب بالكسرة، وثانياً على كسر النون في الشعر، ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شِعْر لعدم التجانس.

(قوله: **ونون مجموع**) الأقربُ نَصْبُه على المفعولية لافْتَح، والفاء زائدة لتزيين اللفظ، ورفعه مبتدأ يحُوج إلى تقدير الرَّابط في الخبر.

(**فائدة**) تُحذف نونُ الجمع ونون المثنى للإضافة، وللضَّرورة، ولتقصير الصلة، نحو:

خَـلِـيْـلَـيَّ مَـا إنْ أَنْـتُـمَـا الـصَّـادِقَـا هَـوًى إذا خِـفْـتُـمَـا فـيـه عَـذُولاً وواشـيـا

ونحو قراءة الحسن ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الحج: ٣٥] بنصب الصلاة. وقد تُحذف نون الجمع اختياراً قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم ﴿غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٢] بنصب الله. وقراءة بعضهم: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابَ﴾ [الصافات: ٣٨] بنصب العذاب، وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّي بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢] كذا في (التسهيل) وشرحه للدماميني. وفي (المغني) بحذف النونين لشبه الإضافة نحو: لا غلامَيْ لزيد ولا مكرمي لعمرو. وإذا قدر الجار والمجرو صفة والخبر محذوفاً، وسيأتي بسط إعرابهما في باب لا.

(قوله: **فافتح**) أي: ضاماً ما قبل الواو ولو تقديراً في نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] إذ أصله الأعلوون، وكاسراً ما قبل الياء، ولو تقديراً في نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧] إذ أصله: المصطفوين. (قوله: **فافْتَح**) سَواءٌ كانَ الجمعُ في حالةِ الرَّفع، أم النَّصب، أم الجَرِّ.

(قوله: **فَافْتَحْ**) طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنى، أي: وزيادة فرق إذ أصلُ الفَرْقِ حاصلٌ في نحو المصطفين بحذف ألف الجمع، وقلب ألف المثنى ياء، وفي غيره بحركة ما قبل الياء.

(قوله: **وقل من بكسره نطق**) أي: مع الياء. قال في (التصريح): ولم تكسر النونُ بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس. (صبان).

[وماذا يَبْتَغِي الشُّعَراءُ مِنِّي] وَقَدْ جاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ

قال في شرح الكافية: ....

أبو طالب

(قوله: وقد جاوزت حَدَّ الأربعين) ما قبله:

أَكُلَّ الدَّهر حِلٌّ وارْتِحَالٌ وما يُبْقِي عَلَيَّ ولا يَقِيْنِي

وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت... الاستفهام في البيت الأول للتقرير، أي: كلّ الدهر أن يحلَّ الخلقُ فيه، وارتحلوا عنه، وما يبقي كل الدهر عليَّ، ولا يحفظني الدهرُ عن التنزل في الكمالات، فأي شيء، أو ما يطلب الشعراء مني وقد جاوزتُ تسعاً وأربعين، ورُوي بدلَ الحدِّ الرأس، وموضع الاستشهاد واضح.

الناصية

(قوله: نحو: «وقد جاوزتُ حدَّ الأربعين») قبله:

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارْتِحَالٌ أمَا يُبْقِي عَلَيَّ ولا يَقِيْنِي

ومَاذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي .... إلخ

قالهما سُحيم بْنُ وثيل الرِّياحي، وفيه اختلافٌ ذكرناه في الأصل.

(قوله: حل) أي: حُلول، وارتفاعه بالابتداء، والمقدّم خبره، ويجوز ارتفاعُه بالظرف للاعتماد.

(قوله: ولا يقيني) أي: ولا يحفظني، من وقى وقاية، والضمير فيه يرجعُ إلى الدَّهر، وكذلك في يبقي.

(قوله: وماذا يبتغي) من الابتغاء، وهو الطلب. وأنشده الزمخشريُّ والجوهريُّ، وماذا يدّري، يقال: ادّراه، وتدراه، إذا خَدَعه. فما مبتدأ، وذا مبتدأ ثانٍ، والجملةُ خبره، والجميعُ خبرٌ للأول، والعائد محذوفٌ تقديره: يبتغيه، والواو في: وقد للحال. والشَّاهد في كسر نون الأربعين للضَّرورة. ويجوزُ أن يكونَ أجراه مجرى الحين؛ فأعربه بالحركات.

(قوله: حد الأربعين) استشهد به - هنا - على أن كسر نون الجمع، والملحق به لغة لبعض من يعربهما بالحروف، وسابقاً على أنَّ إعرابه بالحركة على النون لغة، نَظراً إلى أنَّ كلاً محتملٌ، ويَردُ عليه أن الشَّاهدَ لا يكفي فيه الاحتمالُ كما صرحوا به، وإنْ زعم البعضُ خلافه، ويمكن أن يجعلَ مثالاً للمعنى: ماذا يريدُ الشُّعراء مني وقد جاوز عمري الأربعينَ سنة. **(الشاهد)** في كسرِ نونِ (الأربعينِ) وهو ملحقٌ بالجَمع، والأصل فيها الفتح.

(قوله: قال في شرح الكافية... إلخ) وجزم به في (شرح التسهيل)، وهو الرَّاجِحُ.

وَنُـونُ مَـا ثُـنِّـيَ وَالْـمُـلْـحَـقِ بِـهْ بِـعَـكْـسِ ذَاكَ اسْـتَـعْـمَـلُـوهُ فَـانْـتَـبِـهْ

وهو لُغة (وَنُونُ ما ثُنِّيَ وَالمُلْحَقِ بِهْ بِعَكْسِ ذاكَ) أي: بعكسِ نُونِ الجَمعِ والمُلحَقِ بِهِ (اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ) فهي مكسُورَةٌ، وفتحُها لُغة مَعَ الياءِ كقولِهِ:

أبو طالب

(قوله: أي بعكس نون الجمع) إشارة إلى عَدَمِ الاحتياج إلى ما قد يتوهّم من كونِ المشار إليه الحكم السَّابق، أي: كثرة الفتح وقلة الكسر، أو نون الجمع؛ لكن بتقدير مضاف، أي: بعكس حُكم نون الجمع؛ وذلك لأن نونَ الجمع هو النون المفتوحة كثيراً المكسورة قليلاً، وعكسه النون المفتوحة قليلاً المكسورة كثيراً.

الناصية

(قوله: وهو) أي: كسر نون الجمع، وما ألحق به لغة. (قوله: لغة) أي: لا ضرورة كما قيل به.

(قوله: ونون ما ثُنِّي والملحَق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان، هذا، وقال الدنوشري: قال الرضي: أما نون المثنى والمجموع، فالذي يقوى عندي أنه كالتَّنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة، وأنها غيرُ مضافة، لكنَّ الفرقَ بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسةِ أقسام بخلاف النون؛ فإنها لا يشوبُها من تلك المعاني شيء، وإنما يسقطُ التنوينُ مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تَسقط النون معها؛ لأنها لا تكون للتنكير، وقد أسقط التنوينُ للتنافي، نحو: يا زيد ولا رجل بخلافِ النُّون في نحو: يا زيدان ويا زيدون، ولا مسلمين ولا مسلمات؛ لأنها ليستْ للتمكين كالتنوين، وكذا يسقط التنوينُ رفعاً وجرّاً في الوقف بخلاف النون فإنّها متحركة، وبإسكان المتحرك يُكتفى في الوقف إن كان الحرف الآخر ساكناً، فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفاً بعد الفتح. انتهى. وأقول قول الرَّضي: إن التنوينَ يكونُ على خمسة أقسام إن أراد التنوينَ المشهورَ المخصوصَ بالاسم، فهو أربعة فقط، وإن أراد مطلق التنوين فهو عشرةُ أقسام كما مَرَّ.

(قوله: بعكس ذاك) أي: بخلافه لأن الكثيرَ هنا قليلٌ هناك، والقليل هنا كثير هناك، فالعكسُ لغويٌّ قطعاً، فما حكاه البعضُ من أنه لا لغويّ ولا منطقي غير صحيح.

(قوله: استعمَلوه) فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء السَّاكنين، وفتحوه قليلاً بعد الياء.

(قوله: فَانْتَبِهْ) لذلك، وهذه اللغةُ حكاها الكِسائيُّ، والفَرَّاء. (صبان).

(قوله: فهي مكسورة) سَواء كانَ المثَنّى في حالِ الرفع، أم النَّصب، أم الجَرِّ.

(قوله: فهي مكسُورَة) أي: على أصل التَّخلُّص من السُّكونين؛ إذ أصلُ النون السُّكون كالتنوين المعوضة هي عنه، ولزيادتها، والزائد ينبغي تخفيفه ما أمكن، ولم يتخلص بحذف الألف على القياس المذكور في قول الكافية:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

إنْ ساكنانِ التَقَيا اكْسرْ ما سَبَقْ وإنْ يَكُنْ ليناً فَحَذْفُه اسْتَحَقْ

لِئلَّا تفوتَ التثنيةُ والإعراب، ولسبق المثنى على الجمع حُرِّك بأصل التخلص، ثم فُتح الجمع فرقاً بينهما. (خضري).

(**قوله: فهي مكسُورَةٌ**) أي: بعد الألف والياء على أصل التقاء السَّاكنين، وضمها بعد الألف لغة؛ كقوله:

يا أبتا أرَّقني القِذَّان فالنومُ لا تألفُه العينان

بضمِّ النُّون، والقِذَّان بكسر القاف وإعجام الذال المشددة: جمع قذذ، وهو البرغُوث (وفتحها بعد الياء لغة) لبني أسد، حكاها الفرَّاء.

(كقوله) وهو حميد بن ثور، وقيل: أبو خالد - يصف قَطاة -:

على أحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّت عَشِيَّةً فما هِيَ إلا لَمْحَةٌ وتَغِيْبُ

الرواية بفتح النون من أحوذيين، تثنية أحْوَذِيّ بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف، وهو الخفيفُ في المشي لحذقه، وفي (ديوان الأدب): الأحوذيُّ: الراعي المتشمر للرعاية، الضابط لما وُلِّي. وأراد بالأحوذيين هنا: جناحَي قطاة، يصفهما بالخِفَّة، وفاعل استقلت ضمير القطاة، وعشية نُصب على الظرفية الزَّمانية، والمعنى: أن القطاةَ ارتفعتْ في الجوِّ عنه على جناحين، فما يُشاهِدُها الرائي إلا لمحةً وتغيبُ عنه.

(وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكونُ بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كلِّ حال، قاله ابنُ عصفور. كقوله:

أعرفُ منها الجيدَ والعَيْنانا ومنخرين أشْبَها ظَبْيانا

أنشده ابنُ عصفور والسِّيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا، تثنية عين، وأما ظَبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف، فهو اسمُ رجلٍ بعينه، لا تثنية ظبي، خلافاً للهروي.

(وقيل): هذا (البيت مصنوع) لا دليلَ فيه. وقال أبو زيد: هو لرجلٍ من بني ضبَّة هلك منذ أكثر من مئة سنة، وظاهر كلام (الموضح) أن الفتحَ يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع، وفي اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى، ولم أقفْ على نصٍّ صريحٍ في ذلك أعتمد عليه، ولا شاهدَ على ما أستند إليه. (تصريح).

عـلـى أحْـوَذِيَّـيْـنَ اسْـتـقَـلَّـتْ عَـشِـيَّـةً [فَـمـا هِـيَ إلا لَـمْـحَـةٌ وتَـغِـيْـبُ]

ومَعَ الألِفِ كما هو ظاهِرُ عِبارَةِ المُصنفِ، وصَرَّحَ به السِّيرافي كقولِهِ:

أبو طالب

(قوله: على أحوذيين استقلت. . .) الرواية بفتح النون، والبيت لحميد بن ثور يصف القَطاة، والأحوذيُّ: الخفيفُ من الشَّيء، والمراد بالأحوذيين هنا الجناحان لخفتهما، واستقلت: أي: استندت. وقوله: فما هي، أي: وما مشاهدتُها حاصلةٌ زماناً، أو هي مشهورةٌ زماناً. وعلى الأول حُذف المضاف وفُصل المضاف إليه وأقيم مقامه.

(قوله: كما هو ظاهر عبارته) يعني: أن ظاهر عبارة المصنف أن فتحها لغة مع الياء والألف معاً لا مع الألف فقط، كما هو ظاهر عبارة الشارح، ولا يخفى عدم ظهورها في كونه لغة إلا بعد انضمام ما ذكره في (شرح الكافي) في باب كسرِ نونِ الجمعِ.

الناصية

(قوله: على أحوذيين) تثنية أَحْوَذِيّ، وهو خفيفُ المشي لحذقه، وأراد بهما - هنا - جناحي قطاة، يصفهما بالخفة، والضمير في استقلت، أي: ارتفعت يرجعُ إليها.

و**(قوله: فما هي إلا لمحة)** أي: فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة. وقوله: وتغيب، أي: بعد تلك اللمحة، جملة فعلية عُطفت على الجملة الاسمية قبلها. (صبان).

(قوله: على أحوذيين. . . إلخ) قاله حميد بن ثور بن حزم، أبو المثنى، وقيل: أبو خالد. شهد حُنيناً مع الكفار، ثم قَدِمَ على النَّبيِّ ﷺ، وأسلم، وأنشد أبياتاً. وهو من قصيدة بائية من الطويل يصفُ بها القطاة. والأَحْوَذِيُّ بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف، وهو الخفيفُ في المشي، وأراد بهما - هاهنا - جناحي قطاة يصفهما لخفتهما، وليست الياء فيه للنسبة، بل مثل ما يقال لنوع من الحضْر بردي. ويتعلق الجار والمجرور باستقلت، ومعناه: استبدت، يقال: استقل الطائر: ارتفع في الهواء، والضمير الذي فيه يرجع إلى القطاة المذكورة في الأبيات التي قبله. وعشية: نُصب على الظرف، والمراد بها إما عشية ما، أو عشية مُعيَّنة، فإن أُريد بها مُعيَّنةً تمنعُ من الصرف عند البعض، وهو القياسُ.

(قوله: فما هي) كان أصلُه: فما مشاهدتها، ثم حذف المضافَ الأول، وأناب عنه الثاني، ثم الثاني، وأناب عنه الثالث، فارتفع، وانفصل. ومثله في حذف مُضافين: أنت مني فرسخان، أي: ذو مسافة فرسخين، إلا أن هذا حذف من الخبر، وقد يقدر: بُعْدُك مني فرسخان، فالمحذوفُ واحدٌ من المبتدأ.

(قوله: وتغيب) معناه: تغيبُ بعدها، وهي جملة فعليةٌ عُطفتْ على الاسمية، وفيه خلافٌ مشهور، فأجازه البعض مطلقاً، ومنعه آخرون مطلقاً. وقال أبو علي: يجوز في الواو فقط. والشاهد فيه فتح نون التثنية، والقياس كسرها، وهي لغةُ بني أسد، وليس بضرورة.

أَعْـرِفُ مِـنْـهَـا الأَنْـفَ والـعَـيْـنَـانـا [ومِـنْـخَـرَيْـنِ أشْـبَـهـا ظَـبْـيـانـا]

أبو طالب

(**قوله: أعرف منها...**) قيل: قائلُه رُؤبة، وقيل: مجهولُ القائل، وما قبله:

.... وَهْـيَ تَـرَى سَـيِّـئَـهَـا إِحْـسَـانـا

وما بعده (ومنخرين أشبها ظبيانا) الضمائر المؤنثة لسلمى وظبيان اسم رجل، وقيل: تثنية ظبي، أي: منخري ظبيين، وعلى هذا فالشَّاهدُ في موضعين من البيت، والتثنيتان على لغة بني الحارث بن كعب الذين أجروها بالألفِ مطلقاً.

الناصية

(المعنى) طارتْ وارتفعتْ في الهواء هذه القطاةُ عشيةً على جناحين خفيفين، وما مسافةُ رؤيتها والنظر إليها عند طيرانها إلا مقدار لمحة، ثم تغيب عن البصر بعدها؛ لسرعة طيرانها (والشاهد) في قوله: أحوذيين؛ حيث فتح نونه مع أن القياس كسرها على لغة بني أسد، وليس بضرورة.

(**قوله: ومَعَ الألف... إلخ**) أي: فتح النُّون مع الألف لا مع الياء أيضاً لغة، كما هو ظاهرُ عبارة المصنف، فإن قوله: «بعكس ذاك» مطلق لا يختصُّ بالفتح مع الياء. (دشتي).

(**قوله: ومَعَ الألِفِ... إلخ**) وقيل: لا تختصُّ هذه اللغة بالياء بل تكونُ مع الألف أيضاً، وهو ظاهر كلام النظم، وبه صرَّح السِّيرافي. (صبان).

(**قوله: أَعْرفُ منها... إلخ**) قيل: قائله مجهول. وقيل: هو رؤبة، وكلاهما غير صحيح. والصَّحيحُ ما قاله أبو زيد: أنشدني المفضَّل لرجلٍ من بني ضبَّة هلك من منذ أكثر من مئة سنة:

إنَّ لِـسَـلْـمَـى عِـنْـدنَـا دِيـوَانَـا آوَى فُـلانـاً وابْـنَـه فُـلانـا

كـانَـتْ عَـجُـوزاً عُـمِّـرتْ زمـانـا فـهْـي تَـرى سَـيِّـئَـهـا إِحْـسـانـا

أعـرِفُ مِـنـهـا الـجِـيْـدَ والـعَـيـنَـانـا ومِـنْـخِـرَيْـنِ أَشْـبَـهـا ظـبـيَـانـا

(صبان). (**قوله: أعرف**) فعل مضارعٌ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، ومنها: متعلق به، والضمير يرجع إلى سلمى في البيت قبله، والجِيْد بكسر الجيم، أي: العنق، مفعوله، وجمعه أجياد، نحو: حمل وأحمال، والعينانا: الواو للعطف، والعينانا: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون المفتوحة على لغة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق، وخبره محذوف تقديره: كذلك، ومنخرين: معطوف على الجِيد، والمعطوفُ على المنصوب منصوبٌ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها وما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى، والنون المفتوحة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وإن كسرتها ففيه تلفيقٌ من لغتين، وفيه تلفيق آخر من لغتين إذا أعربت كما قيل، والعينانا ومنخرين معطوفان على الجِيد، والمعطوفُ على المنصوب منصوبٌ، وعلامة نصب العينانا فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها

وجاءَ ضَمُّها كقولِهِ:

يــا أبَـتــا أرَّقَــنِــي الــقِــذَّانُ   فَــالــنَّــوْمُ لا تَــأْلَــفُــهُ الــعَــيْــنَــانُ

أبو طالب

(قوله: يا أبتا أرقني القذان... إلخ) ما بعده:

مــن عــضِّ بــرغــوثٍ لــه أســنــان   ولــلــخــمــوشِ فــوقــنــا تــطــنــان

قاله أبو علي البغداديُّ. أرَّق من التأريق وهو بالفارسية (بيدار كردن) وقِذان كغِزلان جمع قذناً وقذة، وهو البرغوثُ، والخموشُ: البعوضُ، وأصله ما خدش، أي: جرح الشَّيءَ قليلاً كالقملِ والبرغوثِ ونحوهما، وتطنان بالتَّاءِ المفتوحةِ المنقوطةِ ثم المؤلفة كالتكرارِ، مبالغةً للطنِّ من طنَّ الذُّبابُ أي: صات، يعني أن البعوضَ فوقَ رأسنا صوْتٌ كثيرٌ يمنعنا من النَّومِ.

الناصية

التعذر على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وعلامة نصب منخرين الياء على اللغة المشهورة، إلا إذا قيل كما قال الدماميني في قوله: ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألفَ، بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقاً، وتارة يستعملونه كالجماعة فينتفي التلفيق الثاني. والمنخرين: تثنية منخر، بفتح الميم مع فتح الخاء وكسرها، وبكسرهما، وبضمهما، وطيئ تقول: منخور كعصفور، وأما كسر الميم مع فتح الخاء فلم يُسْمَعْ، وهو خرقُ الأنف، وأصله: وضع النخير، أي: الصوت من الأنف، وأشبها: فعل ماض وفاعله، وظبيانا: اسمُ رجلٍ مفعوله منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والألف للإطلاقِ وهو على حذف مضاف، أي: أشبها منخري ظبيانا فحذف المضاف، وأقيم المضافُ إليه مقامه فانتصب انتصابه، والجملة في محلِّ نصب صفة لمنخرين. (يعني) أعرف من سلمى عنقها وعينيها ومنخرين أشبها منخر ظبيانا في الكبر، بدليل ذمه لها في باقي القصيدة، ويحتمل أنهما ما أشبها نفس ظبيان في القبحِ. (والشاهد) في قوله والعينانا ومنخرين حيث فتح فيهما النُّون مع الألفِ والياءِ، وكان حقها الكسر على لغة بني الحارث بن كعب وغيره، وليس بضرورةٍ.

(قوله: وجاء ضمها) بعدَ الألفِ لغةً لا بعدَ الياء؛ لأنها أشبهت ألف غضبان وعثمان، وظاهر كلامه أنه حينئذ بعد الواو؛ التي هي مقابلةٌ للألفِ في الجمعِ، فما الفرقُ، وظاهر (التسهيل) أن الضَّم لا يختصُّ بما معرب بالألفِ، ولم يحكوا ضمَّ النُّون بعد الألفِ. (تصريح).

(قوله: أرّقني) أي: أسهرني، والقذان بكسرِ القافِ، وتشديدِ الذَّال المعجمةِ، جمع قذةٍ بضمٍّ فتشديدٍ، أو قذذ كبطلٍ، والقذةُ والقذذُ: البرغوث مثلث الباء والضَّمُّ أفصح. وقيل: (القذان) جمع (قذد - كصرد) البرغوث. (والمعنى) يا أبتا أسهرني البَراغِيث، فالعينان أصبحتا لا تألفان النَّوم. (الشاهد) في (القِذان) وفي (العَينان) حيث جيء بهما مع الألفِ وضمِّ النُّونِ.

وَمَـا بِـتَـا وألِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا ... يُـكْـسَـرُ فـي الـجَـرِّ وَفي الـنَّـصْـب مَـعَـا

(وَما بِتا وَألِفٍ) ....

أبو طالب

(قوله: وما بتا وألفٍ) لفظ ما عبارة عن اللفظِ (مطلوب) مفرداً أو جمعاً، أو عن المفردِ مطلقاً حقيقياً، أو إضافياً، أو عن الجمعِ، على أن تكون الصِّلة مقومة للموصولِ، والأخير أحسن؛ لأنه

الناصية

(قوله: وَمَا بتا... إلخ) من أبواب النِّيابة (الجمع بألف وتاء مزيدتين)، ولا فرق بين أن يكون مسمَّى هذا الجمعِ مؤنثاً بالمعنى فقط (كهندات، ودعدات) أو بالتَّاء والمعنى جميعاً (كفاطمات ومسلمات) أو بالتَّاءِ دون المعنى (كطلحات وحمزات) أو بالألف المقصورة (كحبليات) أو الممدودة (كصحراوات) أو يكون مسماه مذكراً (كإصطبلات) ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده (كضخمة وضخمات) أو تغيرت (كسجدة وسجدات) و(حبلى وحبليات) و(صحراء وصحراوات)، فالأوّل حرك وسطه، والثَّاني قلبت ألفه ياء، والثَّالث قلبت همزته واواً، ولهذا عدل الموضِّح عن قولِ أكثرهم جمع المؤنث السَّالم، إلى أن قال: الجمع بألف وتاء مزيدتين؛ ليعم جمع المؤنث، وجمع المذكر، وما سلم فيه المفرد وما تغير. (تصريح).

(قوله: وما) أي: جمع وقوله قد جمعا؛ أي: تحققت وحصلت جمعيته، فاندفع ما قيل يلزم تحصيل الحاصل إن أوقعت ما على جمع، وإعراب المفرد في حالتي النَّصب والجرِّ بالكسر، مع أن المعرب به الجمع إن أوقعت ما على مفرد.

واعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسةِ أنواعٍ: ما فيه تاء التَّأنيث مطلقاً، وما فيه ألف التَّأنيث مطلقاً، ومصغر مذكر ما لا يعقل، كدريهم، وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب، ووصف مذكّر غير عاقلٍ كأيام معدوداتٍ، ونظمها الشَّاطبي، فقال:

وَقِـسْـهُ فـي ذِي الـتَّـا وَنَـحْـو ذِكْـرَى ... وَدِرْهَـمٍ مُـصَـغَّـر وَصَـحْـرَا

وَزَيْـنَـبٍ وَوَصْـف غَـيْـرِ الـعَـاقِـلِ ... وَغَـيْـر ذَا مُـسَـلَّـمٌ لِـلـنَّـاقِـلِ

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السَّماعِ كسموات، وأرضات، وسجلات، وحمامات، وثيبات، وشمالات، وأمهات، ويستثنى من الأولِ خمسة أنواع لا تجمع بالألف والتَّاء: امرأة وأمة وشاة وشفة وقلة، زاد الروداني: وأمة بالضَّم والتَّشديد وملة، وقيل: تجمع شفة على شفهات، أو شفوات، وأمة على أموات، أو أميات. ومن الثَّاني فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين إلى العلمية، لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء، واختلف في فعلاء الذي لا أفعل له كعجزاء ورتقاء، فقال ابن مالك: يجمع بألف وتاء؛ لأن المنع في حمراء تابعٌ لمنع

مَزِيدَتَيْنِ ....

أبو طالب

غير موهمٍ لكون الحكم المذكورِ لمفردِ هذا الجمع، وبما قررنا اندفع ما قيل من أنه إن أريد بما المفرد خرج عنه نحو مساجدات، وإن أريدَ به الجمعُ خرجَ عنه نحو هنداتٍ، والباء في قوله بتاءٍ وألفٍ للآلةِ، ويحتملُ كونه بمعنى مع، وتقديمُ التّاءِ على الألفِ لمجردِ الضّرورةِ.

(قوله: مزيدتين) لما احتمل الباء كونها بمعنى مع، ولو كان كذلك، لكان للألفِ والتاءِ أربعة احتمالات أن يكونا أصليين، والأول زائداً، والثاني أصلياً، وبالعكس، وأن يكونا زائدين، أشار بهذا القول إلى أن الباء للآلة متعلقاً بقوله: جُمعا فإن كونهما مزيدتين لازمٌ لهذا.

الناصية

جمع التَّصحيح، وهو مفقود هنا ومنعه غيره. ويستثنى من الرَّابعِ باب حَذامِ في لغةِ من بناه، قاله الروداني وغيره. (صبان).

(قوله: بتا) بالتنوين؛ لأنه مقصور للضّرورة على ما مرَّ، والمقصور إذا لم تدخل عليه أل، ولم يضف ولم يوقف عليه ينوّن. فإعرابه مقدّرٌ على الألفِ المحذوفةِ، لا على الهمزةِ المحذوفةِ؛ لأن حذف الألفِ لعلةٍ تصريفيةٍ، والمحذوفُ لعلةٍ تصريفيةٍ كالثابتِ بخلافِ الهمزةِ، فهي أحق من الهمزةِ جعلها حرفُ الإعرابِ، ويجوزُ تركُ تنوينهِ للوصلِ بنية الوقفِ.

هذا، وقال الدَّماميني: أي: لأولويتهما به من حيث إن كلاً منهما جاء للتأنيث والجماعة، أما مجيء الألف للتأنيث ففي نحو حبلى، وأما الجمع ففي نحو: رجال، وأما مجيء التّاء للتأنيثِ فظاهرٌ، وأما في الجمع ففي نحو كمأة فإنها جمع كمء وكماة وكمْء عكس تخمة وتخم. اهـ.

وفي (شرح النظم للراعي): قال بعضُ الشُّيوخ: وإنما دلوا على الجمع في هذا النوع بالألفِ والتّاء؛ لعروضِ الجمعية والتّأنيث المجازي فيه؛ ولأن كلاً من الحرفينِ قد يدلُّ على كل من المعنيين، كما في رجال وسلمى وضاربة والجمالة. قلت: أما في التّأنيث فمسلم، وأما في الجمع فغير مسلم؛ لأن التّأنيث يكون بالتاء، والألف بخلافِ الجمعِ، فلا يفهم من التّاء ولا الألف، وإنما يفهمُ من أبنيةِ الجموعِ. انتهى. (تصريح).

(قوله: مزيدتين) فخرج نحو قضاة فإن ألفه غير زائدةٍ، بل هي منقلبةٌ عن أصلٍ، وهو الياء؛ لأن أصله قَضَيَة، ونحو أبيات، فإن فاءه أصلية، والمراد منه ما كانت الألف والفاء سبباً في دلالته على الجمع نحو هندات، واحترز بذلك عن نحوِ قضاة وأبيات، فإن كلَّ واحدٍ منهما جمع ملتبس بألف وتاء ليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كلٍّ واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتّاء، وإنما هو بالصّيغة، فاندفع بهذا التّقرير الاعتراض على المصنِّف بمثل قضاة وأبيات.

واعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألفٍ وتاء مزيدتين. (خضري).

(قَدْ جُمِعا) مُؤَنَّثاً كانَ مُفرَدُهُ، أمْ مُذكَّراً مُعْرَبٌ خِلافاً للأخْفَش (يُكْسَرُ في الْجَرِّ وَفي النَّصْبِ مَعا) نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العَنكبوت: ٤٤] ....

أبو طالب

(**قوله: خلافاً للأخفشِ**) أي: خولف في هذا الحكم خلافاً للأخفشِ، أو خولف هذا الحكمُ خلافاً للأخفشِ، والأولُ أنسبُ.

(**قوله: معاً**) بالتنوينِ حال عن المجرورين، أي: مشتركين في كونهما بالكسرِ، ولفظ مع قد يراد منه اجتماع أحدِ المتشاركين للآخرِ فيضافُ إلى ذلك الآخر، وقد يراد منه اجتماعهما فينوَّن، وسيجيء بيانُ كيفيةِ ظرفيته في بابِ الإضافةِ.

(**قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾**) قد توهم بعضٌ أن مثل هذا المفعولِ به مما وجدَ بوجودِ عاملِه لم يمكن أن يكونَ مفعولاً به، فجعلَه مفعولاً مطلقاً؛ لزعمه وجوب وجود المفعول به في ظرفِ وجودِ العاملِ، قبل وجودِ العاملِ، وذلك فاسد لجوازِ أن يكون موجوداً قبلَ وجودِ العاملِ في ظرفٍ آخر، وكذا الكلامُ في نحوِ: وجدَ زيدٌ وأمثاله.

الناصية

(**قوله: قد جُمِعَا**) الباءُ متعلقة بجمع؛ أي: ما كان جمعاً بسبب ملابسته للألفِ والتَّاء، أي كان لهما مدخل في الدَّلالة على جمعيته. (صبان).

(**قوله: خلافاً للأخفش**) في زعمِه أنه مبني في حالة النَّصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله، وهو جمعُ المذكر السَّالم في حملِ نصبه على جرِّه. (صبان).

(**قوله: يكسر**) كسر إعراب. (**قوله: في الجر**) إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في النيابة، ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النَّصب حمل على الجر. (صبان).

(**قوله: معاً**) منصوب على الحال، وهي بمعنى جميعاً عند النَّاظم، فلا تقتضي اتحاد الوقت، فلا إشكال على مذهبه، أما عند ثعلب وابن خالويه، فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعاً، وعلى هذا تكون معاً هنا مجازاً في مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النَّصب والجرِّ في وقت واحدٍ. (صبان).

(**قوله: نحو ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ إلخ**) الأمثلة الثلاثة الأولى للنَّصب، والثَّلاثة الأخرى للجرِّ، وإنما مثل بثلاثة لبيان عدم الفرق في هذا الإعراب بين ما كان مفردُه مؤنثاً كـ (سَماوات)؛ إذ (سَماء) مؤنث، أو مذكر كـ (سرادِقَات) فإن مفرده مذكر، وهو (سرادق) والسُّرادق شيء يشبه الخيمة يمد فَوْقَ صحْن البَيت. (شيرازي). (**قوله: نحو ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾**) فالسَّموات منصوب بالكسرةِ على أنه مفعول به عند الجمهور، ومفعول مطلق لبيانِ النَّوع عند الشَّيخ عبد القاهر الجرجاني، ومسعود الزمخشري، وأبي عمرو بن الحاجب. وصوَّبه الموضِّح في (المغني)، ووضحَّه بأن قال: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل

و«رأيتُ سُرادِقاتٍ وإصْطَبْلاتٍ» كما تقول: «نظرتُ إلى السَّمواتِ» و«إلى سُرادِقاتٍ» و«إلى إصْطَبْلاتٍ» خِلافاً للكوفيِّينَ في تجويزهم نَصبَه بِالفَتْحَةِ، ....

أبو طالب

(**قوله: ورأيت سرادقاتٍ وإصطبلاتٍ**) قال صاحبُ (القاموس) السرادقُ: الغبارُ السَّاطعُ، والدُّخانُ المرتفعُ المحيطُ بالشَّيءِ، والبيت من الكرسُفِ؛ والذي يمدُّ فوقَ سطحِ البيتِ. والإصطبلِ: موقفُ الدَّوابِّ، فقوله: خلق الله السموات حكايةً عن قولِ الله عزَّ وجلَّ، ومثالٌ لما كان مفرده معتلاً مؤنثاً، وقوله: رأيت سرادقاتٍ وإصطبلاتٍ، حكايةً عن قولِ العربِ، ومثال لما كان مفرده صحيحاً مذكراً، وتعدد المثال للمذكر لا يخلو عن لطفٍ؛ لأن جمع المذكَّرِ بالألفِ والتَّاءِ غريبٌ، والغريبُ يحتاجُ إلى تعدُّدِ الأمثلةِ ليصيرَ قريباً.

الناصية

العامل فيه هو فعل إيجاده، وإن كان ذاتاً؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال وللذوات جميعاً. اهـ. وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في (أسرار البلاغة): إذا قلنا: خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولاً به، بل هو مفعول مطلق؛ لأن المفعول به هو الذي كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر، كقولك: ضربت زيداً، فإن زيداً كان موجوداً، وأنت فعلتَ به الضَّربَ، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، فحصل بك، والعالم لم يكن موجوداً، بل كان عدماً محضاً، والله أوجده وخلَّصه من العدم، فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدرُ ولم يكن مفعولاً به. اهـ. واحتج الجمهور الذَّاهبون إلى أن العالم مفعولٌ به لا مفعولٌ مطلقٌ بأمورٍ، **أولها**: أنا قد نعلم العالم، وإن كنا لا نعلمُ أنه مخلوق لله تعالى، إلا بدليلٍ منفصلٍ، والمعلومُ مغايرٌ للمجهولِ، فإذاً كون اللهِ خالقاً للعالم غير ذاتِ العالم، **وثانيها**: أنا نَصِفُ اللهَ بالخالقية، فلو كان خلقُ العالم نفس العالم، لزم أن يكون الله تعالى موصوفاً بالعالم، كما أنه موصوفٌ بخالقيةِ العالم، **وثالثها**: أن نقول: العالم ممكن، فلا يوجد إلا لأن الله أوجده، وأحدثه، وأبدعه، فلو كان إيجادُ العالم وإحداثه نفس العالم، لكان قولنا: العالم وجد لأن الله أوجده جارياً مجرى قولنا: العالم وجد لأنه وجد، فيكون ذلك تعليلاً للشَّيء بنفسه، ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه، وذلك نفي نصبِ للصَّانع، قاله الفخر الرازي في (شرح المفصل). ونصب الجمع بالألفِ والتاء المزيدتين بالكسرةِ مطلقاً، وهو الغالب. (تصريح).

(**قوله: في تجويزهم**) مطلقاً، أي: حذفت لامه أولاً، وفي (التصريح): وربما نصب بالفتحة على لغةٍ كما قال أحمد بن يحيى. (إن كان محذوف اللام) ولم ترد إليه في الجمعِ (كسمعت لغاتَهم) بفتح التَّاء، حكاه الكسائي، ورأيت بناتك بفتح التَّاء كما حكاه ابن سِيده، وكقوله:

فَلَمَّا جَلَاهَا بالأَيَّامِ تَحَيَّرَتْ ... ثُبَاتاً عليها ذُلُّها واكتِئابُها

والأيام: الدّخان، وثباتاً بضم الثاء: الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة، والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] والضمائر المؤنثة للنحلِ بالحاء

ولِهِشام في تجويزه ذلك في المُعتَلِّ مُستَدِلاً بِنحوِ: (سَمِعْتُ لُغاتَهُم). أمّا رفعُهُ فَعَلى الأصلِ بالضَّم.

أبو طالب

(قوله: أما رفعه... إلخ) اعتذارٌ عن المصنف لترك بيانِ رفعِ الجمعِ المذكورِ بأن المصنف بصددِ ذكرِ ما يخالفُ الأصلَ الذي أشارَ إليه سابقاً، حيث قال: وارفع بضمٍّ وانصبن... إلخ، ورفعه على الأصلِ... إلخ وأما ذكر الجرِّ فلكونِه محمولاً عليه للنَّصبِ.

الناصية

المهملة، والمرادُ بيان حالها حين يؤخذ عسلها، وإنما نصبَ هذا النَّوع بالفتحة تشبيهاً لهذه التَّاء؛ التي تبدل في الوقف هاء، أو جبراً لما فاته من حذفِ لامه، كما أعرب نحو سنين بالحروفِ جبراً؛ لِما فاته من حذفِ لامه، وليس الوارد من ذلك مفرداً مردود اللام؛ خلافاً لأبي علي في زعمه أن نحو: سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردّت لامه، وأصله لغة أو لغوة تحرك حرفُ العلةِ وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار لغات، ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض. فإن ردت اللّام في الجمعِ كسنواتٍ أو سنهات على اللغتينِ نصب بالكسرة اتفاقاً، نحو: اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التّاء، هذا إذا كانت الألف والتّاء زائدتين، (فإن كانت التّاء أصلية) والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الألف أصلية) والتّاء زائدة (كقضاة) جمع قاضٍ (وغزاة) جمع غازٍ، وأصل قضاة وغزاة: قَضَيَة، وغَزَوَة، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفينِ، فالألفُ فيهما أصلية؛ لكونها منقلبة عن أصلٍ، والتّاء زائدة للتّأنيثِ (فالنّصب بالفتحة) على الأصلِ نحو: ولَّيتُ قضاةً، وجهزت غزاةً، والمطرد من الجمعِ بالألف والتّاء المزيدتين ما كان علماً لمؤنث مطلقاً، أو صفة له مقرونة بالتاء، أو دالة على التّفصيلِ نحو فضليات أو علماً لمذكر مقروناً بالتّاء، أو صفة لمذكر غير عاقلٍ كجبال راسيات، أو مصغره كدريهمات. (تصريح).

(قوله: ولهشام في تجويزه ذلك... إلخ) أي: وفيما حذفت لامه لمشابهته المفرد؛ حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها، وجبر الحذف لامه. (صبان).

(قوله: بنحو) قول بعضِ العربِ هذا، ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رُدَّ إليه نُصِبَ بالكسرةِ كسنواتٍ وعضواتٍ.

(تنبيه): إنما لم يعبر بجمع المؤنَّث السالم، كما عبر به غيره؛ ليتناول ما كان منه لمذكر كحماماتٍ وسرادقاتٍ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو: بناتٍ وأخواتٍ، ولا يرد عليه نحو أبياتٍ وقضاةٍ؛ لأن الألف والتّاء فيهما لا دخل لهما في الدّلالة على الجمعية.

(قوله: سمعت لغاتهم) أي: بفتح التّاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغي، فهو معتل حُذِف لامه، وعُوِّض عنها هاء التّأنيث، وفي (أقْرَبِ المَوارد): قيل: اشتقاق اللُّغَة، مِن لغي بِالشَّيء، أي: لَهِج به.

(قوله: أما رفعه... إلخ) سكت عن الرَّفع؛ لدخوله في قوله سابقاً: فارفع بضمٍّ، ولم يسكت عن الجرِّ مثله؛ ليبين أن النَّصبَ محمولٌ عليه، ولذا قدَّمه. (خضري).

كَـذَا أُولَاتُ وَالَّـذِي اسْـمـاً قَـدْ جُـعِـلْ كَـأَذْرِعَـاتٍ فِـيـهِ ذَا أَيْـضـاً قُـبِـلْ

(كَذا) أي: كجمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ في نصبه بالكسرةِ (أُولاتُ) بِمَعنى صاحِباتٍ، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطَّلاق: ٦] ....

أبو طالب

(قوله: في نصبه بالكسرة) خصَّصه به؛ لأنه هو المحتاجُ إلى البيانِ لا مطلق الإعرابِ.

الناصية

(قوله: أيْ كجمعِ المُؤنَّثِ... إلخ) أي: وليست بجمع مؤنثٍ سالم، بل هي ملحقة به؛ وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها، أي: بل من معناها، وهو ذات فهو اسمُ جمعٍ في المؤنثِ كأولو في المذكَّر، إلا أن أولو خاصٌّ بالعاقِلِ، ثم أشار بقوله: والذي اسماً قد... إلخ. (خضري).

(قوله: كذا أولات) أي: مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السَّابق أولات، فقول الشَّارح: في نصبه بالكسرة بيان لوجه الشَّبه، ولا يخفى أن المقصودَ لفظ أولات، فيكون معرفة بالعلَميةِ، فإن اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمةِ، أو اللفظة منعت الصَّرف؛ لاجتماع العلميةِ، والتَّأنيث المعنوي، وإن اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظِ أو الاسمِ صرفت، وإنما لم تكن مؤنثة لفظاً؛ لأن ما فيها تاء التأنيث، والمانع للصَّرف هو هاء التأنيث كما سننقله عن شيخنا، وبهذا يعرف ما في كلام البعض. وأصل أولاتٍ أُلَى بضمِّ الهمزةِ، وفتح اللام، قلبت الياء ألفاً، ثم حذفت لاجتماعِها مع الألفِ والتَّاء المزيدتين فوزنه فعات، قاله في (التصريح). قال الروداني فيه: إنه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعاً حقيقياً لا ملحقاً به، وهو خلاف المفروض، فالصَّواب أن وزنه فعلت بلا حذفِ اللام، وما قيل لا يلزمُ من زيادتهما أن يكون جمعاً يدفعُه أنا لم نجد زيادتهما في غيرِ المفردِ معنى إلا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسعلاة وبهماة، فلو كانتا زائدتين لكان جمعاً... إلخ. (صبان).

(قوله: بمَعنى صاحِبات) وفي (التَّصريح) هو اسمُ جمعٍ بمعنى ذوات لا واحد له من لفظِه، وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة.

(قوله: نحو ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾) فأولاتِ خبر كان، وهو منصوبٌ بالكسرة، واسمها ضمير النِّسوة، وهو النُّون المدغمة في نونها، وأصل كن كون بضمِّ الواو بعد النَّقل إلى بابِ فعل بضمِّ العينِ، فاستثقلت الضَّمة على الواوِ، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلبِ حركةِ ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء السَّاكنين.

هذا والشَّاهد في جرِّ (أولات) مع أنه منصوب؛ لأنه خبر (كانَ) واسمها نون النسوة المتَّصل بالفعل (كان). وإنّما صار (أولات) ملحقاً بالجمع؛ إذ ليس هو بجمعٍ، لعدم مفردٍ له، وإنَّما هو بمعنى الجَمع.

(وَالَّذي اسْماً) مِن هذا الجمع (قَدْ جُعِلْ كَأَذْرِعاتٍ) لِمَوْضِعٍ بِالشّام، أصلُهُ أذرِعَة، جَمع ذِراع

أبو طالب

(**قوله: اسماً من هذا الجمع**) أي: اسماً منقولاً من هذا الجمع، وهذا الاسمُ مقابلٌ للكنيةِ واللقبِ، وأما لفظ الموصولِ فقد حمله الشارح على الاسمِ المقابلِ للفعلِ والحرفِ، لا على الجمعِ المذكورِ بقرينةِ تقدير قوله: من هذا الجمعِ مفصولاً عن الموصولِ؛ ليصير الكلامُ صريحاً في أن المرادَ إثباتُ هذا الحكمِ لمصداقِ الموصولِ حال الاسمية لا حال الجمعية، وإن خفي عليك هذا، فانظر إلى قولنا: الجمع المنقول إلى الاسمِ حكمه كذا، وقولنا: الاسم المنقول من الجمع حكمه كذلك حتى يظهر لك ما ذكرنا.

الناصية

(**قوله: والذي اسماً**) أي: علماً لمذكر أو مؤنث كما في (شرح التسهيل) لابن عقيل، لكن محل جواز منعه التَّنوين كما في اللغتين الأخريين إذا سمي به مؤنث، فإن سُمِّي به مذكر لم يمتنع التَّنوين؛ لفقد التأنيثِ كما في (التصريح) وغيره. قال شيخنا: وإنما لم يجعل من التَّأنيث اللفظي؛ لأن ما فيه تاء التَّأنيث، والمانع من الصَّرف هو هاء التَّأنيث، كما سيأتي. (صبان).

(**قوله: كأذرعات**) بكسرٍ قاله في (الصحاح) وزاد في (القاموس) وقد تفتحُ وفيه وفي (تهذيب الأسماء واللغات) النِّسبة إليها أذرعي بالفتح، وهي جمع أذرعة، وأذرعة جمعُ ذراع في لغة من ذكره، قاله أبو الفتح الهمداني في (اشتقاق البلدان) (و) أذرعات (هي قريةٌ من قرى الشَّام) وقال الجوهري: موضع بالشَّام، ولا منافاة بينهما. واختلفَ العربُ في كيفيةِ إعرابِ هذا النَّوع المسمَّى به على ثلاثِ فرقٍ: (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التَّسمية) ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصلِ للمقابلةِ فاستصحبَ بعد التَّسميةِ، (وبعضهم يعربُه على ما كان عليه قبل التَّسمية مراعاةً للجمعِ (ويترك تنوين ذلك) مراعاةً للعلميةِ والتَّأنيثِ، (وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف) فيتركُ تنوينَه ويجرُّه بالفتحةِ مراعاةً للتَّسميةِ، فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التَّسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين، فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرةِ وراعى اجتماعَ العلميَّة والتَّأنيث فترك تنوينه، وهذا المسلكُ يشبه تداخل اللغتين، فإنه أخذ من الأول النَّصب بالكسرة، ومن الأخير حذف التنوين، فتحصل في المسألة ثلاثة أوجه (ورووا بالأوجهِ الثَّلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته:

تَـنَـوَّرْتُـهَـا مِـنْ أَذْرِعَـاتٍ وَأَهْـلُـهَـا ... بِـيَـثْـرِبَ أَدْنَـى دَارِهـا نَـظَـرٌ عَـالِـي

الرِّواية بجر أذرعات بالكسرةِ مع التنوين وتركه، وبالفتحة بلا تنوين. ومعنى تنورتها: نظرت إلى نارِها بقلبي من أذرعاتٍ وأنا بالشَّام، وأهلها بيثرب مدينة الرَّسول ﷺ، سميت باسم الذي نزلها من العماليق، وهو يثرب بن عبيد، وفي السُّنة منع إطلاق هذا الاسم عليها؛ لأنه من مادة التثريب. وأما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين، وإلى هذا الباب الإشارةُ بقول الناظم:

(فيهِ ذا) الإعرابُ (أَيْضاً قُبِلْ) وبعضهم يَنْصِبُه بِالْكَسْرَةِ ويَحذِفُ مِنه التَّنوين، وبعضُهُم يُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرِف، ويُرْوى بالأوجُهِ الثَّلاثة قَوْلُهُ:

أبو طالب

(**قوله: ذا الإعراب**) لم يخصص المشار إليه بالنَّصبِ بالكسرةِ نظيرَ ما فعله في أولات؛ لأن جرَّ هذا أيضاً مختلفٌ فيه كنصبه كما ذكره الشارح.

(**قوله: ويروى بالأوجه الثلاثة**) ليس المرادُ بالأوجهِ الثلاثة ما هو المتبادر منها؛ أعني النَّصب بالكسرةِ مع التنوينِ وبدونه، والجر بالفتحة بلا تنوين، حتى يرد عليه أنه لا يمكن رواية أذرعات هذه

الناصية

وَمَا بِتَا وأَلَفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَر في الجرِّ وفي النَّصْبِ مَعَا

كَذَا أولاتُ وَالذي اسْماً قَدْ جُعِلْ ... كأذْرعاتٍ فيه ذَا أيضاً قُبِلْ. (تصريح)

(**قوله: أيضاً قُبل**) على اللغةِ الفصحى المراعى فيها الحالة الأصلية فقط. وقال المرادي: إنما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصَّرف للتَّأنيث والعلمية، أي: إذا كان علماً على مؤنَّث؛ لأن تنوينه ليس للصَّرفِ بل للمقابلة. اهـ. أي: وتنوين المقابلة يجامع علتي منع الصَّرف. (صبان).

(**قوله: أيضاً**) أي: كما قيل في أولاتِ، كذا قيل. ويبعده عدمُ وقوعِه عقب قوله فيه، مع أن حمله على هذا لمعنى يؤدي إلى عدم فائدة له، والمفيد الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله: ذا، حمله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الإعراب من الوجهين الذين سيذكرهما الشَّارح. (صبان).

(**قوله: قبل**) أراد القبول القياسي؛ لأنه إنما يتكلَّم في الأصول القياسية. اهـ. يس. (صبان).

(**قوله: وبعضهم**) أي: العرب. (**قوله: ينصبه**) ويجره.

(**قوله: ويحذف منه التنوين**) يقول: (رأيت أذرُعاتِ) بكسر التاء بدون التَّنوين. أي: مراعاة للحالةِ الرَّاهنة المقتضية منع تنوينه؛ لاجتماع العلمية والتَّأنيث المعنوي، وإن لم يكن تنوينه تنوين صرفٍ، بل مقابلة كما مر؛ لأنه مشبه لتنوين الصَّرف في الصُّورة، كما قاله شيخنا وغيره، وبه يوجه ترك التَّنوين في الوجه الثَّالث، وقوله: ينصبه بالكسرةِ، أي: مراعاةً للحالةِ الأصلية. ففي هذه اللغةِ مراعاة الحالتين، ومن كون المراعى في جرِّه ونصبه بالكسرة الحالةِ الأصلية، يعلم أن الكسرةَ في حال النَّصب نائبةٌ عن الفتحةِ، لا في حال الجر وإن ذكره شيخنا، والبعض تبعاً لـ (التصريح). (صبان).

(**قوله: إعراب ما لا ينصرف**) أيْ: رفعاً بالضَّمة، ونصباً وجراً بالفتحة، وبدونِ التَّنوين في الحالاتِ الثَّلاث. كأرطاة علماً فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحةِ، والمراعى في هذه اللغة الحالة الرَّاهنة فقط، وإذا وقف عليه قلب التاء هاء، يعني فلا يرد أن المنعَ إنما هو مع هاء التَّأنيث، لا مع تائه على أن التَّأنيث المعنوي موجود أيضاً.

(**قوله: وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف**) أي: للعلمية، والتأنيث. قال ابن عصفور في (شرح الجمل): ونازع في ذلك المبرد محتجاً بأن التَّاء للجمعِ، فهي كالواوِ وكالياء، فلا ينبغي أن

تَـنَـوَّرْتُـهـا مِـن أَذْرِعَـات وأهـلُـهـا [بِـيَـثْـرِبَ أدنـى دارِهـا نَـظَـرٌ عـالِـي]

أبو طالب

إلا بوجه واحدٍ من تلك الأوجهِ وهو الجر بالفتحة بلا تنوين؛ وذلك لعدمِ احتمالِه للنصبِ، بل المراد بها أوجهٌ تكون تلك الأوجهُ أفراداً وأجزاءً منها، وهي الرَّفعُ بالضَّمةِ والنَّصبُ والجرُّ بالكسرةِ مع التنوينِ، وتلك الثلاثة بدونِ التَّنوينِ، والرَّفعُ بالضَّمةِ والنَّصبُ والجرُّ بالفتحةِ بدون التنوين، والمرادُ بالأوجهِ بعض أفرادٍ وأجزاءٍ منها؛ لعدم إمكان الروايةِ إلا بواحد من كل منها.

(**قوله: تنورتها من أذرعات. . . إلخ**) ما قبله:

الناصية

يمنعَ الصَّرف، وإنما الوجه أن يعربَ بالضَّمة والكسرة؛ كما كان، ويزول عنه التَّنوين لزوالِ المقابلةِ بزوالِ الجمعية، قلنا: هذا الذي ينبغي أن لا يجوز؛ إذ لا وجهَ له حينئذٍ لنصبه بالكسرةِ، ولا لعدمِ تنوينه؛ إذ لم يمنع الصرف، والتَّاء للتَّأنيث قطعاً، وكونها تدلُّ على الجمعيةِ لا يخرجها عن ذلك، ومن روى تنورتها من أذرعاتٍ فهو مخطئٌ، قال ابن هشام بعد أن نقلَ هذا الكلامَ: وتلخَّص أن ابن مالك في تسهيلِه بين القولين، وجعل الرَّاجح مرجوحاً وبالعكسِ. وقال الزَّمخشري في ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨]: إن قيل: لم لا يمتنع الصرف، وفيه التَّعريف والتَّأنيث؟ الجوابُ: أنه لا يكون تأنيثها بالتاء التي في لفظها؛ لأنها ليست للتَّأنيث، وإنما هي والألف قبلها علامَة جمعِ المؤنَّث، ولا يصحُّ تقدير التاء فيها؛ لأن هذه التاءَ لاختصاصها بجمع المؤنثِ مانعةٌ من تقديرها، كما لا يقدر تاء التأنيث في بنتٍ؛ لأن التَّاء التي هي بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث، كتاءِ التَّأنيث فات تقديرها، وقال ابن الخباز: الدَّليل على أن تنوينَ مسلمات تنوين مقابلةٍ لا تنوين صرف تنوين عرفاتٍ في التنزيل، مع أنه قد اجتمع فيه العلمية والتَّأنيث، ودليل ذلك قولهم: هذه عرفات مباركاً فيها، فأشير إليها إشارةَ المؤنثِ، وجاءتِ الحال منها، واستصعب الزَّمخشري تأنيثها وليس بشيء؛ لأنه لا يتقاصرُ عن تأنيثِ دمشقَ ومصر ونحوهما. (حمصي).

(**قوله: تنورتها مِن أذرِعات وأهلها. . . إلخ**) قاله امرؤ القيس الكندي، وهو من قصيدة طويلة من الطويل، وأولها:

أَلَا عِـمْ صَـبَـاحـاً أَيُّـهـا الـطَّـلَـلُ الْـبَـالِـي وَهَـلْ يَـعِـمَـنْ مَـنْ كَـانَ فِـي الْـعُـصُـرِ الْـخَـالِـي

(**قوله: تنوّرتها**) يعني: نظرت إلى نارها، وإنما يعني بقلبه لا بعينه، يقال: تنورت النَّار من بعيدٍ؛ أي: تبصرتها، فكأنه من فرط الشَّوق يرى نارها. وأذرعات مدينةٌ كورة البثينة. من كور دمشق. ويثربُ مدينة النبي ﷺ.

(**قوله: أدنى دارها نظر عالي**) يقول: كيف أراها وأدنى دارها نظرٌ مرتفعٌ. وقيل: معناه أقرب دارِها مني بعيدٌ. والحاصلُ أن القريبَ من دارها بعيدٌ، فكيف بها ودونها نظرٌ عالي. والواو في

. . . .

أبو طالب

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي ... وهل يَعِمَنْ من كان في العُصُرِ الخالي

فيا ربَّ يوم قد لهوتُ وليلةٍ ... بآنسةٍ كأنَّها خط تمثالِ

تضيء فراشاً وجهها لضجيعها ... كمصباح زيتٍ في قناديل وبالِ

نظرت إليها والنجومُ كأنها ... مصابيحُ رهبان تُشَبُّ لقفالِ

وما بعده: بيثرب أدنى دارها نظر عالي

قاله امرؤ القيسِ، وإلا للتحضيضِ، أي: ألا تنعم، وعِمْ كبعْ أو خَفْ مخفَّف أنعَم بالاحتمالينِ ومعناه تنعَّم، وقيل: مخفف تعمَّ كتعدَّ بمعنى تنعَّم، وكان من تحياتِ الجاهلية إن قالوا لصاحبهم في الصباح: عم صباحاً، وفي المساء: عم مساءً، فقوله: صباحاً ظرفٌ أو تمييزٌ، وطلل ما شخص

الناصية

وأهلِها للحال. والشَّاهد في أذرعات فإنه يجوز فيه الأوجه الثَّلاثة: **الأول**: أنه يعرب على اللغةِ الفصحى، فيكسرُ في النَّصب والجرِّ وينون. **والثاني**: أنه يعربُ ولكنه يمنع من التَّنوين. **والثالث**: أنه يمنعُ من الصَّرفِ فيجرُّ ويُنصبُ بالفتحِ ولا ينون. وهذا ممنوع عند البصريين خلافاً للكوفيين.

(قوله: تنورتها) أي: نظرت بقلبي لا بعيني إلى نارِها لشدةِ شوقي إليها، وجملة وأهلها بيثرب حالية، وكذا جملة أدنى دارها . . . إلخ، ويثرب اسم لمدينة النبي ﷺ؛ سميت باسم من نزلها من العماليق، وقد ورد النَّهي عن تسميتها بيثرب؛ لأنه من التثريب وهو الحَرج، وأما قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ﴾ [الأحزاب: ١٣] فحكاية عمن قاله من المنافقين. وأدنى دارها مبتدأ، ونظرٌ عالي خبر، والكلامُ على حذفِ مضاف، إما من المبتدأ، أي: نظر أدنى دارها، أو الخبر، أي: ذو نظر عالي. والمعنى أن نظر الأقرب من دارِها إليَّ نظر عظيم، فكيف بنظري نفس دارها؟.

هذا وقيل: (والمعنى) تبصَّرت نار المحبوبة أي: نظرت إلى دارِها من أذرعات بالشَّام، والحال أن أهلَها الذين هي معهم قاطنون في المدينةِ المنوّرة، وأن الأقربَ من دارِها، أي: أقرب محل إلي من بلدتها منظورٌ بعيد، أو ذو نظرٍ بعيد لبعدِ المسافةِ بين أذْرعات، وأدنى دارها فكيف بمحلها، يعني: أنه وإن كان في الشَّام ومحبوبته في المدينةِ المنوّرةِ بعيدة عنه إلا أن الشوق يخيلها إليه، حتى كأنه ينظر إلى نارِها من هذه المسافة. (والشاهد) في قوله أذرعات حيث رُوِي بكسرِ التاء منونة، وبكسرها بلا تنوين، وبفتحها بلا تنوين أيضاً على المذاهب الثَّلاثة، في جمع المؤنث السَّالم المجعول علماً.

(قوله: أدنى دارها نظر عالي) قال الدَّنوشري: ينظر ما معنى ذلك وما وجه الإخبار عن قوله أدنى دارها بقوله: نظر عالي، وينظر معنى البيت من (شواهد العيني). وقوله: وأهلها بيثرب كنايةٌ

وَجُـرَّ بِـالْـفَـتْـحَـةِ مَـالَا يَـنْـصَـرِفْ   مَـا لَـمْ يُـضَـفْ أَوْ يَـكُ بَـعْـدَ أَلْ رَدِفْ

(وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ ....

أبو طالب

وانبسط من آثارِ الدَّارِ، والبالي من البلى بالقصرِ بمعنى الخلوقةِ والفناءِ، وهل استفهامٌ إنكاريٌّ ويعمنْ بسكونِ النُّونِ الخفيفةِ المؤكدةِ كيَعِدَنْ أو يضعنْ، والعصر: الزمان، فتح صاده للضرورةِ، والخالي أي: الماضي، وما خلا من المعاشيقِ والأحباءِ، ويا رب أي: يا قوم ربَّ وهو للتكثيرِ، والمراد بآنسة: محبوبتهِ. والخط بمعنى المخطوطِ أي: المنقوشِ، كأنها تمثالٌ وتصويرٌ منقوشٌ في الحسنِ، واللطافة، والضَّجيعُ بالفارسيةِ (خابه) والزَّيت: ثمرٌ معروفٌ، أي مصابيح مشتعلة من دهنِ الزَّيتِ، ولعل وبالاً كجهان جمع وابلٍ بمعنى وبيلٍ، بمعنى الشَّديد، والمرادُ بها الزجاجاتُ لشدَّتها وصلابتها، والرهبان كجهال جمعُ راهبٍ أي: الخائف من الله تعالى، وتشبُّ من أشابَ أي: أضاء، وأصله بمعنى بيض، والقفال بتقديم القاف المضمومةِ على الفاءِ جمع قافلةٍ، وهي معروفة، وتنورتها أي: رأيت نارها بالقلبِ لا بالعينِ، ولا يبعد أن يريد بها نارَ العشق، ومن أذرعات متعلق بتنورت من جهةِ تعلقهِ بالمفعولِ، أو من جهةِ صدورهِ عن الفاعلِ، لأن المرئية بالأذرعات أو الرَّائي، وقوله: وأهلها بيثربٍ جملة حالية، ويثرب مدينة الرسول ﷺ، وقوله: أدنى دارها . . . إلخ أي: كيف أراها والحال أن الأقرب من دارها نظر أي مبصر عالٍ أي بعيدة، فالنَّظرُ بمعنى المنظورِ إليه، ولمعنى البيتِ احتمالاتٌ أُخر تركناها مخافة الإطنابِ.

(**قوله: وجر بالفتحة**) هذا إما فعل أمرٍ أو ماضٍ مجهولٌ، وهذا البيت في قوة قضية شرطية متصلة مقدمتها سالبة منفصلة اتفاقية مانعة الخلو، وأصلها هكذا كلما كان ليس غير المنصرف مضافاً، أو معرفاً باللام فهو مجرور بالفتحة، فلا حاجة إلى جعل أو بمعنى الواو كما زعمه الشارح.

الناصية

عنها، أي: هي بيثرب مع أهلها، ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي: المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي: الرَّائي منه إذا أراد أن ينظر إلى دارها، فلا بد أن ينظر من محلٍّ عالٍ فكيف من هو بأذرعات، فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذفِ مضافٍ تقديره: ذو نظر. انتهى. وقال الزرقاني: أدنى دارها كلام إضافي مبتدأ، وقوله: نظر عالي خبره، وأراد أن القريب من دارها بعيد، فكيف بها ودونها نظرٌ عالٍ، أي: مرتفع. انتهى. وهذا مأخوذ من (العيني) ولا بد من حذف المضاف، أي: ذو نظر ليصح الحمل. (حمصي).

(**قوله: وجر**) يحتمل كونه فعل أمر ناصباً ما لا ينصرف على المفعولية، فيكون مثلَّث الآخر، وكونه ماضياً مجهولاً رافعاً له بالنيابة عن الفاعل، فيكون مفتوحَ الآخر؛ يؤيد الأول لاحقه، والثَّاني سابقه، والمراد بالفتحة ما يشمل الظَّاهرة كأحمد، والمقدرة كموسى، وأورد اللقاني على قوله: وجر بالفتحة. . . إلخ، أنه منقوض بما سمّي به مؤنث من الجمع بألف وتاء، والملحق به بناء على

ما لا يَنْصَرِفْ) وسَيأْتي في بابِهِ (ما) دامَ (لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ) المعرفة، أَوِ المَوْصولة، أَوِ

أبو طالب

(**قوله: وسيأتي في بابه**) لما بين المصنف هذا الإعراب من غير توضيحٍ لمحله على خلاف باقي الأعاريبِ، اعتذر عنه الشارح بهذا الكلام أن له باباً على حدةٍ، وأحكامه كثيرة، فينبغي أن يوضح في بابه بخلافِ محال سائر الأعاريبِ.

(**قوله: ما دام**) تقدير دام للإشارةِ إلى أن ما ظرفية.

الناصية

أنه معرب بإعراب أصله، ويمكن دفعه بأنه علم استثناؤه من قوله سابقاً: والذي اسماً قد جعل... إلخ. فافهم. (صبان). (**قوله: وجُر بالفَتْحَة**) نيابةً عن الكسرةِ.

(**قوله: ما لا ينصرف**) أي: ما لا يدخله تنوين الصَّرف. (صبان).

(**قوله: ما لَا يَنْصَرِفْ**) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجدَ وصحراءَ، كما سيأتي في بابه؛ لأنه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين؛ لأنه علامة الأخفِّ عليهم والأمكنِ عندهم، فامتنع الجرُّ بالكسرةِ لمنعِ التَّنوين لتآخيهما في اختصاصهما بالأسماء؛ ولتعاقبهما على معنى واحدٍ في باب راقودٍ خلّاً وراقودِ خلٍّ، فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها الفتحة، نحو: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]. (صبان).

(**قوله: وَسَيَأتي في بابهِ**) أي: وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له، والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها (كأحسن) فإن فيه الصِّفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين، والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث، فكل من صيغة منتهى الجموع، وألف التَّأنيث قائم مقام علتين (فإن جره بالفتحة) نيابةً عن الكسرة (نحو ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦]) ونحو: اعتكفت في مساجد (إلا أن أضيف) لفظاً (نحو ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]) وفي مساجدِ عائشة، أو تقديراً نحو ابدأ بذا من أول في رواية من جرَّ بالكسرةِ بلا تنوين، على نية لفظ المضاف إليه، ودخلته أل معرفة كانت نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] (أو موصولة) نحو قوله:

.... وهن الشَّافيات الحوائم

بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه، وهي جمع حائمة، وأما الدَّاخلة على الصِّفة المشبهة (كالأعمى والأصم) واليقظان فإنها حرفُ تعريفٍ على الأصحِّ، كما في (المغني) وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله:

رَأَيْتُ الوَلِيْدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً ... شَدِيْداً بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

بخفضِ اليزيدِ لدخولِ أل الزَّائدة عليه بناء على أنه باق على علميته، ويحتمل أن يكون قدر فيه الشُّيوع فصار نكرةً، ثم أدخل عليه أل للتعريف، كما قال الموضِّح في (شرح القطر)، وعلى هذا لا

الزَّائِدَة، أوْ بَعدَ أم (رَدِفْ) فإنْ كانَ جُرَّ بِالكسرة، نحو: «مَرَرْتُ بِأَحمَدِكم»، ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِۗ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، «كالأعْمى والأصَمِّ»، ونحو:

أبو طالب

(**قوله: فإن كان جر بالكسرة**) أي: فإن كان يضاف أو يكون بعد أل على سبيلِ منع الخلو جر بالكسرِ وجوباً، كما أنه جرَّ بالفتحةِ عند نفي ذلك وجوباً، وفيه إشارةٌ إلى أن قوله: ما لم يضف بتقديرِ ما لم يكن يضاف، أو يكون بعد أل على طريقةِ مجازِ الحذفِ في الأسماءِ، وقد توهم من عبارات بعضهم أن جره بالكسرة على سبيلِ الجوازِ، ولم أر قائلاً به.

(**قوله: نحو مررت بأحمدكم**) إلى آخر الأمثلةِ، نوقش في المثالِ الأولِ والأخيرِ باحتمال قصد التَّنكيرِ قبل الإضافةِ، ودخول أل وكونِهما في بابِ ما ينصرف، وفي الأخير خاصة باحتمالِ كونِ أل غير زائدة، مع أنه مثال لأل الزائدة، والجواب عن المناقشتين أن المرادَ من العلمين ما هو بلا قصد التنكير، وعن المناقشةِ المشتركةِ أيضاً بأن المثالين على المذهب الظاهر من كلامِ المصنف، وهو

الناصية

شاهد فيه، وهذا البيت لابن ميادة الرّماح يمدح به الوليدَ بنَ يزيد بنِ عبد الملك بن مروانَ من بني أمية، والأعباء: جمع عِبْءٍ بكسر العين المهملة وسكون الموحَّدة، وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة، وسكون القاف، وأراد به أمورَ الخلافةِ الشَّاقة، والكاهل: ما بين الكتفين، والمعنى: أبصرته شديداً كاهله بحمل أثقال الخلافة، وإلى هذا الباب أشار النَّاظم بقوله:

وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

وإذا دخله أل أو أضيف، وجر بالكسرة، هل يعود منصرفاً أو لا، أقوال ثالثها: إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باقٍ على منعِ صرفِه، وإلا صرف وهو المختار. (تصريح).

(**قوله: ما لم يضف... إلخ**) أي: مدة عدم الإضافة، والردْفُ لـ (ال)؛ لأن النفيَ مع العطفِ بأو يفيد نفي كل، نحو ﴿مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البَقَرَة: ٢٣٦] قاله (سم)، فهو من عموم السَّلب. (صبان).

(**قوله: أو بعد أمْ**) التي تستعملها حِمير، وبعض طيئ مقام (أل) (**قوله: رَدف**) أي: تبع.

(**قوله: ردف**) ليس حشواً؛ لأنَّ البعدية لا تقتضي الاتصال. اهـ. يس.

(**قوله: نحو مررت بأحمدكم... إلخ**) (فأحمد) غير منصرفٍ، للعَلميَّة، ووزن الفعلِ، وإنما جر لإضافته إلى (كم)، و(المساجد) غير منصرف؛ لأنه على وزن (مفاعِل) وهو قائم مقام السَّببينِ وإنّما جر لِدخول (الْ) المعرِّفة عليه، و(الأعمى، والأصم) غير منصرفَيْنِ؛ لأنّ فيهما وزن الفعلِ والوصفَ، وإنما جُرَّا لِدخولِ (أل) الموصولة عليهما؛ إذ مَعناهما (الذي هو أعمى، والّذي هو أصَمّ). (شيرازي).

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبارَكاً [جَدِيراً بِأَعباءِ الخِلافَةِ كاهِلُه]

أبو طالب

الإبقاءُ على منعِ الصَّرفِ مطلقاً بعد اللامِ والإضافة، ونوقش في المثالِ الثالث بأن الوصفَ صفة مشبهة واللام الداخلة فيها لام التعريف بالاتفاق مع أن المرادَ التمثيل به لأل الموصولةِ، **أقول**: فيه نظر؛ أمّا أولاً: فلأنه ليس متفقاً عليه لوجود المخالف، بل هو المشهور، **الثاني**: أنه من مشهور الأصل، إذ ما تمسكوا به على ذلك هو أن أل في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ الدّالين على التَّجددِ، إنما يكون موصولاً لأجل شبههما بالفعلِ في إفادة التَّجددِ، والصِّفة المشبهةُ غير مفيدةٍ للتجددِ، فلم تصلح لكونها صلة لأل، **وأقول**: هذا مردودٌ؛ لأنه لو سلم أن صلاحية الوصفِ لذلك إنما هي لأجلِ تلك المشابهةِ، فلا شكَّ أن التجددَ الذي هو من لوازمِ الفعلِ، هو الحدوثُ بالنِّسبةِ إلى الموصوفِ به، والصِّفة المشبهةُ؛ كسائرِ الأوصافِ مشاركةٌ معه في ذلك، لا لكونه غير قارِّ الذَّات، حتى يختص المشابهة بالوصفينِ المذكورينِ، ألا ترى أن حسن وكرم وأمثالهما أفعال تقع صلة للموصولِ مع عدم إفادتها للتَّجددِ بهذا المعنى؛ ولهذا قال قليل من النحاةِ: إن اللامَ في الصِّفةِ المشبهةِ موصولةٌ أيضاً، فاحفظْ هذا.

(**قوله: رأيت الوليد بن اليزيد... إلخ**) آخره: شديداً بأحناء الخلافةِ كاهله، قاله ابن ميادة بمدح بها الوليدَ بن يزيد بن عبدِ الملكِ، ورأيت بمعنى أبصرت أو وجدت، والمنصوبان المنكرانِ على الأولِ حالان، والمبارك: الميمون، والأحناء: جمع حِنوٍ بكسر الحاءِ المهملة وسكون النون، وهي قبة السَّرجِ، والكاهل: الكتف، أو ما بين الكتفين، وهو فاعلٌ لقوله: شديداً، يعني كما أن ظهر الفرس يشد ويصلب بقية السرجِ، كذلك ظهر الممدوح شد وصلب بقوةِ الخلافةِ، ورويَ بدل الأحناء: الإعياء من العي، أي: المشقة.

الناصية

(**قوله: رأيت الوليد بن اليزيد... إلخ**) تمامه:

...... شَدِيداً بِأَحْنَاءِ الخِلافَةِ كاهِلُه

قاله ابن ميادة الرّماح بن أبرد، وهو من قصيدة من الطَّويل يمدح بها الوليدَ بنَ اليزيدِ بنِ عبد الملكِ بنِ مروانَ من بني أمية: ورأيت بمعنى أبصرت أو علمت. والأحناءُ جمع حِنو بكسرِ الحاءِ المهملة، وهو حِنو السَّرج والقتب. ويروى بأعباء الخلافة جمع عِبْءٍ بكسر العين المهملة، وفي آخره همزة، وهو كل ثقل من غرم أو غيره. وأراد بذلك أمورَ الخلافةِ الشَّاقةَ، والكاهل: ما بين الكتفين، والمعنى: أبصرت هذا الرَّجل في حالِ كونه مباركاً شديداً كاهلُه بأحناء الخلافةِ وارتفاعُ كاهله بشديد، و(**الشَّاهد**) فيه في إدخالِ الألفِ واللام في العلمين بتقدير التَّنكير فيهما، وقيل: (الشاهد) في (اليزيد) قُرِئَ بالكسرِ مع أنّه غيرُ منصرفٍ، لِدُخُول أل الزَّائِدة عَلَيه.

وظاهِرُ عِبارةِ المُصنفِ أنّه باقٍ عَلى مَنْع صَرْفِهِ مُطلقاً، وبه صَرَّح في شرح التَّسْهيل، وذَهَب السِّيرافي، والمبرِّدُ، وجماعةٌ إلى أنه مُنْصَرِفٌ مُطْلَقاً، واختارَ الناظِمُ في نُكَتِهِ على

أبو طالب

(قوله: وظاهر عبارة المصنف) وجه الظُّهور أن المتبادرَ من الحكم على ما دلَّ على صفةٍ غير لازمةٍ له أن يكون الحكم عليه وقت اتصافه بهذه الصِّفة.

(قوله: وبه صرح... إلخ) مبتنى المذهبِ الأول من المذاهبِ الثلاثة على اعتبارِ الأصلِ دون العارضِ، سواء كان هو المرجح لجانبِ الاسمية الموجود في الكلِّ أي: الإضافةِ واللام، أو ارتفاع اجتماع السَّببينِ الموجود في البعضِ، ومبتنى المذهب الثاني اعتبارُ كِلا المعارضينِ، ومبتنى المذهب الثالث على اعتبارِ العارضِ الثَّاني دون الأول، والمانع من دخولِ التَّنوينِ فيه على المذهب الأول، وكذا على المذهب الأخير في أحد شقيه، وهو منع الصَّرفِ على المذهبِ الثاني، والشِّق الآخرُ من المذهبِ الأخيرِ هو دخولُ اللامِ والإضافةُ، والأقربُ هو المذهبُ الأخيرُ.

الناصية

(قوله: وظاهر عبارة المصنف... إلخ) إنما كان ظاهرُ كلامِه البقاءَ على المنعِ؛ لأن الضَّمير في يضف وما بعده يرجع إلى ما لا ينصرف، ومفهومه أنه إذا أضيف ما لا ينصرفُ أو تبع أل جُرَّ بالكسرة، ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف.

(قوله: أنه) أي: الاسمُ غيرُ المنصرفِ الذي أُضيف، أو دَخَلَ عَلَيْه (ألْ).

(قوله: باق على منع صرفه) وهو اختيار جماعة كما هو مبني على أن الصَّرف هو التَّنوين فقط، وهو مفقود مع أل، والإضافة وإنما جُرَّ بالكسرة لأمن دخول التَّنوين فيه، قاله في (الهمع). وظاهر صنيع الشُّراح أن هؤلاء يقولون بالمنع، وإن زالت منه علَّة، ولا وجه له إلا الاستصحاب.

(قوله: مطلقاً) سَواء زالتْ منه عِلّةٌ واحِدةٌ مِن أسبابِ مَنع الصَّرف أوْ بَقِيَتِ العِلَّتان، ولم تزل واحِدَة منهما؛ لأنّ ابنَ مالِك قال:

وجُرَّ بِالفَتْحَةِ ما لا يَنْصَرِف ما لَمْ يُضَفْ... إلخ

وظاهره: أنّه إنْ أُضيف لم يكن جَرُّهُ بِالفَتحة، لا أنّه يكون منصرفاً أيضاً، فتأمل. (شيرازي).

(قوله: وذهب السّيرافي والمبرد) وابن السراج **(قوله: وجماعة... إلخ)** يحتمل أن القائل بهذا المذهبِ يقول: الصَّرف هو التَّنوين، ولم يظهر لوجود ال أو الإضافة، ويحتملُ أن يقول: هو الجرُّ بالكسرةِ، فقول: شيخنا والبعض: إنه مبني على أن الصَّرف هو الجرُّ بالكسرةِ إن كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون: إن الصَّرفَ هو الجرُّ بالكسرة فمسلم، وإن كان استنباطاً فلا. (صبان).

(قوله: إلى أنه منصرف) وهو الأقوى، والتَّحقيق تفصيل النَّاظم.

(قوله: مطلقاً) سَواء زالت علة واحدةٌ، أو لم يزل شيءٌ من العِلّتَيْن.

واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

(مُقدِّمَةِ ابنِ الحاجِب) أنَّه إنْ زالتْ مِنه عِلَّةٌ فمُنصَرِفٌ، وإنْ بقيَتِ العِلَّتانِ فَلا، ومَشى عليهِ ابنُ الخَبّازِ، والسيدُ رُكن الدِّين.

(واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلانِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إن زالت منه علة**) أي: بأن كانت إحدى علتيه العلمية؛ لأنَّ العلمَ لا يضاف، ولا تدخل عليه ال حتى ينكر كأحمدكم لزوالِ العلمية بالإضافة؛ إذ لا تجوز الإضافة إلَّا بعد قصد التَّنكير، والتَّنكير ينافي العلميّة، فيبقى معه وزن الفعلِ فقط. (صبان ودشتي).

(**قوله: فمنصرف**) أي: ولم يظهر التَّنوين لوجود ال أو الإضافة كـ (أحمدكم)، فإنه كان غيرَ منصرفٍ لِوزنِ الفِعلِ الباقي مَعَ الإضافةِ، والعَلَمِية الزَّائلة بالإضافةِ؛ إذِ الإضافة إنَّما تكون لِتَعريفِ المُضافِ، فـ (أحمد) خرج عن العَلَمِية، وصار نكرةً لِاشْتِباهه بين أفرادٍ متعددِين، ولِذا أُضيفَ حَتى يُعَيَّن ويُعْلَم مَن هو المراد، وقد مرَّ. (صبان وشيرازي). (**قوله: فَلا**) كأحسنكم، فإنَّ العلتين، وهما لوصفية ووزن الفعل باقيتان فيه بعد الإضافةِ، فلا يكون منصرفاً.

(**قوله: وَاجْعَل... إلخ**) أي: من أبواب النِّيابة (الأمثلة الخمسة) سمِّيتْ بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء السِّتة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كلِّ فعل كان بمنزلتها، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، قاله الموضِّح في (شرح اللمحة) (وهي كل فعل مضارع اتَّصل به ألف اثنين) بالتَّاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان، أو للمخاطبتين نحو: تفعلان يا هندان، أو للغائبتين؛ نحو: الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين؛ نحو الزَّيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتَّاء للمخاطبين (نحو) أنتم (تفعلون و) بالياءِ للغائبينِ نحو: هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين). ولا فرقَ بين أن تكونَ الألفُ والواو ضميرين كما تقدَّم أو علامتين كيفعلانِ الزَّيدان، ويفعلون الزَّيدون في لغة طيئٍ (فإن رفعها بثبوت النُّون، وجزمها ونصبها بحذفها نحو ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البَقَرَة: ٢٤] الأول جازم ومجزوم، والثَّاني ناصبٌ ومنصوبٌ، وقدم الجزم على النَّصب؛ لأن النَّصب محمول على الجزم كما حمل النَّصب على الجرِّ في المثنى والمجموع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاصِ فيفعلان كالزَّيدان، ويفعلون كالزَّيدون، وتفعلين كالزَّيدين في مطلقِ الحركاتِ والسّكناتِ، وقد جعلوا علامة الرَّفع في الزَّيدون الواو، ولا يمكنهم ذلك في يفعلون؛ لأنه يؤدِّي إلى اجتماعِ واوين، فجعلوا النُّون علامة للرفع؛ لأنها شبيهة بالواوِ من حيث الغنة، ثم حذفوها لأجل الجازم، ثم حملوا النَّصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيرِه من الأسماءِ، وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون. (تصريح).

....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: واجعل لنحو يفعلان... إلخ**) إنما أعربت هذه الأمثلةُ بالحرفِ لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم، وفعل الجماعةِ مجموعه فأُجريا مجرَاهما في الإعرابِ بالحرف، وحمل على الفعلينِ فعل المخاطبةِ لمشابهته لهما، ولأنها لو أعربت بالحركاتِ، لكانت إما مقدرةً على الضَّمائرِ أو على ما قبلها، ولا سبيل إلى الأول؛ لأن الضَّمائرَ كلماتٌ في ذاتها، ولا يقدر إعراب كلمةٍ على كلمةٍ أخرى ولا إلى الثَّاني؛ لأن ضمائر الرَّفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال، فكأن ما قبلها حشو، والإعراب لا يقع حشواً، ولمن يعربها بحركاتٍ مقدرة على ما قبل الضَّمائر أن يقول: إن سلم أن ما قبلها كالحشوِ لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشوِ، بدليل أن البناء الذي هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو: ضَرَبْتُ وضربوا، فافهم. ولم يكن حرف إعرابها الألفَ والواوَ والياءَ الموجودات؛ لأنها أسماء والأسماءُ لا تكون حروف إعرابٍ، وأيضاً لو كانت إعراباً لأذهبها الجازم، كما في سائرِ حروفِ العلة، ولا حرفَ علةٍ آخر لوجوب حذفه؛ لالتقائه ساكناً مع الضَّمائر السَّاكنة، وكان حرف إعرابها النُّون لمشابهتها حروف العلة؛ لأنها تدغمُ في الواو نحو ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرّعد: ١١] وفي الياء نحو ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب: ٣١] وتبدل ألفاً في الوقف على المنصوبِ المنون في اللُّغة المشهورة. وفي الوقف على المؤكد بنون التَّوكيد الخفيفة التَّالية فتحاً، وفي الوقف على إذن، وجاز وقوع علامة الإعرابِ بعد الفاعِل؛ لأنه هنا ضمير رفع متَّصل، وهو كالجزء، وقد تحذفُ هذه النُّون في حالة الرَّفع وجوباً فتقدر كما في نحو: هل تضربان، هل تضربن يا زيدون، وهل تضربن يا هند، وجوازاً بكثرة في الفعل المتَّصل بنون الوقاية، نحو ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] بناء على الصَّحيح من أن المحذوف نون الرَّفع، لا نون الوقاية، وإذا لم تحذف جاز الفكُّ والإدغام، وبالأوجه الثلاثةِ قرئ ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] وبقلة في غير ذلك، نحو:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الزَّكِي

وفي الحديث: «**والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا**» الأصل: لا تدخلونَ ولا تؤمنون، وقرئ ﴿قَالُواْ سِحْرَانِ يظّاهرا﴾ [القَصَص: ٤٨] أي: يتظاهران، فأدغمَ التاء في الظَّاء، وحذف النُّون، كذا في (التصريح) وغيره، لكن قال الدَّماميني، وشارح الجامع: إنه شاذ، وقال في (الهمع): لا يقاس عليه في الاختيار. (صبان).

(**قوله: وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلانِ... إلخ**) أي: من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين، أي: شخصين سواءٌ كانا مخاطبين أو مخاطبتين، أو غائبين أو غائبتين، اسماً بأن كانت ضميراً فاعلاً نحو: الزَّيدان يفعلان أو حرفاً، أي: دالاً على التَّثنية نحو يفعلان الزَّيدان على لغةِ: أكلوني البراغيث.

وَحَذْفَهَا لِلْجَزْمِ والنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

وتفعَلانِ (**النُّونا رَفْعاً وَ**) لِتَفعلِينَ، نحو: (**تَدْعينَ وَ**) لِيفعلُونَ وتفعَلُونَ نحو: (**تَسْأَلُونا**).

(وَ) اجْعَل (**حَذْفَها**) أي: حذفَ النُّونِ (**لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ**) حَملاً له على الجزمِ كما حُمِلَ على الجَرِّ في المُثنّى، والجَمع (**سِمَهْ**) أي: عَلامَة، ....

أبو طالب

(**قوله: والنونا رفعاً**) أي: علامة رفعٍ أو وقت رفعٍ، أي: رفعه أو رفعاً أو مرفوعاً أو للرفعِ، فعلى الأولِ يكون مفعولاً ثانياً، وعلى البواقي يكون قوله في موقعِ المفعولِ الثاني.

(**قوله: واجعل حذفها**) تقديرُ الفعلِ للإشارةِ إلى أن ما بعده جملةٌ فعلية إنشائية، لا اسمية خبريةٌ لوجهينِ: **الأول**: لزومِ عطفِ الإخبارِ على الإنشاءِ، وهو غير مرضي على مذهبِ الجمهورِ وهو الحق، **الثاني**: احتمالها لصيرورةِ الحذفِ علامةً للجزمِ والنَّصبِ بنفسِهِ، مع أنها بجعلِ الجاعلِ.

(**قوله: أي حذف النون**) دفع لما قد يُتَوَهَّمُ من أن الضَّميرَ للنوناتِ المذكورِ فرد منها صريحاً وبواقيها ضمناً؛ لتأنيثِ الضَّميرِ، واختصاصِ المذكورِ بقولِهِ يفعلان؛ وذلك لأن المرادَ بالنونِ المذكور جنس النونِ، وأسماء الحروفِ تذكر وتؤنث.

الناصية

(**قوله: النُّونا. رفعاً**) الأصلُ علامةَ رفع فحذف المضاف، وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه، يدل على ذلك ما بعده؛ والتَّقدير اجعل النُّون علامةَ الرَّفعِ لنحو يفعلان... إلخ.

(**قوله: ولتفعلين... إلخ**) أي: من كلِّ مضارعٍ اتصل به ياء المخاطبة.

(**قوله: وليفعلون وتفعلون... إلخ**) أي: من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسماً أو حرفاً. فالأمثلة خمسة على اللغتين وهي: يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين، فهذه الأمثلة رفعها بثبوت النُّونِ نيابةً عنِ الضَّمةِ.

(**قوله: وَاجْعَل حَذْفها... إلخ**) وقد تحذفُ حيث لا ناصبَ ولا جازمَ كما مرَّ.

(**قوله: حَملاً له... إلخ**) أي: حملاً للنَّصب على الجزم لعدم قدرة عاملِ النَّصبِ على الحذفِ، كما أن الياء في نصبِ تثنية الاسم وجمعه أيضاً من بابِ حمل النَّصب على الجرِّ؛ إذ المناسب للياءِ هو الجرُّ لا النَّصب.

(**قوله: كما حمل... إلخ**) يعني: حكم النَّصبِ في الأفعالِ الخَمسةِ كحكمِ الجَزمِ، كما أنَّ حُكمَ النَّصب في المثنى، والجمع كحكمِ الجرّ.

(**قوله: سِمَهْ**) أي: علامة نيابة عن السُّكون في الأول، وعن الفتحة في الثاني، وظاهره يخالف مذهبه من أن الإعراب لفظي، إلا أن يحمل الحذف والجزم والنَّصب على المعنى المصدري، أي: إن

فالْجَزم (كَلَمْ تَكُوني) والنَّصب نحو: (لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ) وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] فالواو لامُ الفعلِ، والنُّونُ ضميرُ النِّسْوَةِ، والْفِعلُ مَبْنِيٌّ كما في: يخرجن.

أبو طالب

(**قوله: فالجزم وقوله: والنَّصب**) إشارةٌ إلى أن المصراع مشتمل على أمثالِ كلا النَّوعينِ، ودفع لما قد يتوهم من كونِ اللامِ في قوله: لترومي لام الأمرِ؛ كقوله تعالى: ﴿فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يُونس: ٥٨] وليس كذلك، بل هو لام الجرِّ وما بعده منصوبٌ بأن المقدرة، وترومي من رام بمعنى قصد. والمظلمة: الظلم.

الناصية

حذف المتكلِّم النُّون علامة على أنه جزم الفعل أو نصبه، فلا ينافي أن الحذف بمعنى الأثرِ هو نفس الجزمِ الاصطلاحي، وقد مرَّ أن جعلَ الحركاتِ علامةً يجري على المذهبين، فلا تغفل. (خضري).

(**قوله: كلم تكوني**) خبر لمحذوف أي: وذلك كلفظ لم تكوني... إلخ، وترومي نصب بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، فهو في تأويل مصدرٍ مجرورٍ باللام، ومتعلقها محذوف خبر تكوني أي: لم تكوني قابلة لروم مظلمة بفتح اللام؛ أي: ظلم وكسرها غير مقيس، وإن كثر؛ لأن مفعل للحدث قياسه الفتح إن كان مضارعه مكسوراً كما هنا، فإن أريد بها مكان الظُّلم أو زمانه فالقياس الكسر كما سيأتي. (خضري).

(**قوله: كَلَمْ تَكُوني... إلخ**) الأصل تكونين وترومين، بمعنى: تقصدين، فحذفت النُّون للجازم في الأول وهو لم، وللنَّاصب في الثاني، وهو أن المضمرة بعد لامِ الجحودِ.

هذا وقدم الحذف للجزم؛ لأنه الأصل والحذف للنَّصبِ محمول عليه، وهذا مذهبُ الجمهورِ. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركاتٍ مقدرة على لام الفعل.

(**قوله: مظلمه**) بفتح اللَّام على القياسِ وكسرِها على الكثيرِ.

(**قوله: وأما قوله تعالى... إلخ**) لما كان هاهنا مظنة سؤالٍ وهو أن يقال: إنك قلت: إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصبُ بحذفِ النونِ ويعفون من قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] منصوبٌ بأن والنون لم تحذف، فأشارَ إلى جوابه بقوله: (وأما ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] فالواو لام الكلمة) لا ضميرُ الجماعة، وهي واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائدٌ على المطلَّقات لا نون الرَّفع، (والفعل) معها (مبني) على السُّكون لاتصاله بنون النِّسوة (مثل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾) لا معرب، (ووزنه يفعلن) فالعينُ فاؤه والفاء عينُه والواو لامه. وهذا (بخلاف قولك: الرِّجال يعفون فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواوِ في قولك: يقومون، وواو الفعل محذوفة. (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون. (فتحذف) النُّون للجازم والنَّاصب (نحو) لم تعفو، وفي التَّنزيل: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] ووزنه تعفوا وأصله تعفووا) بواوين، الأولى لام الكلمة، والثَّانية واو الجماعة، استثقلت الضَّمة على الواوِ فحذفت، فالتقى ساكنانِ فحذفت الواو الأولى؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وخصَّتْ بالحذفِ لكونها جزءَ كلمة، وإلى هذا الباب أشارَ النَّاظم بقوله:

تتمة: إذا اتَّصَلَ بِهذِهِ النُّون نُونُ الوِقايَةِ جازَ حَذفُها تَخفيفاً، وإدغامُها في نونِ الوِقايَةِ والفَكّ، وَقُرِئَ بِالثَّلاثَة ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] وَقَدْ يُحْذَفُ النُّون مع عدم الناصب والجازم، كقوله:

أبو طالب

. . . .

الناصية

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِيْنَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ . . . . (تصريح)

(**قوله: وأما قوله تعالى**: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] . . . إلخ) أيْ: إنما ثبتت النُّون مع النَّاصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة؛ إذ الواو فيه لامُ الفعل، والنُّون ضمير النِّسوة، والفعل معها مبني مثل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون، فإنه من هذِهِ الأمثلةِ؛ إذ واوه ضمير الفاعل، ونونه علامة الرَّفعِ تحذف للجازمِ والنَّاصبِ نحو: ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] ووزنه تعفوا، وأصله تعفوون بواوين حذفت الأولى، وهي لام الفعل للإعلال، والنُّون للنَّصبِ. (صبان).

(**قوله: إذا اتصل بهذه النون. . . إلخ**) أقول: وقد تحذفُ النُّون بِلا ناصب وجازم وجوباً مع نونِ التَّوكيدِ وجوازاً بكثرة مع نون الوِقاية، ويجوز إدغامها فيها وفكها، وقد قرئ: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] بفك النُّونين، وإدغامهما، وبنون واحدةٍ، والصَّحيح أنها نون الوقاية لا الرَّفع، وبقلة فيما عدا ذلك كحديث «**والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا**» أي: لا تدخلون ولا تؤمنون، وأصل تحابوا تتحابوا أفاده في (التصريح) ومقتضاه جواز ذلك في السّعة لكن في (الهمع) وغيره لا يقاس عليه اختياراً. وقد مر قبل قليل، فتذكره.

(**قوله: وقرئ بالثلاثة تأمروني. . . إلخ**) أي: بحذف نون الفِعلِ وإبقاءِ نُونِ الوِقايَة و(تأمروني) بالإدغام و(تأمرونني) بفك الإدغام.

(**قوله: وقد تحذف النون. . . إلخ**) قال الدَّنوشري: وقد تحذف النُّون بغير ناصبٍ ولا جازمٍ، كقوله:

أَبِيتُ أَسري وتَبِيتِي تَدْلُكِي شَعْرَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الزَّكِي

وإنما حذفت؛ لأنها فرع عن الضَّمة، والضَّمة تحذف تخفيفاً في ﴿بارئْكم﴾ و﴿ينصرْكم﴾ ﴿وما يشعرْكم﴾، فلو لم تحذفِ النُّون مع أنها فرع كانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل، صرَّح بذلك النَّووي في كتابٍ له سماه (رؤوس المسائل). انتهى.

وقال ابن هشام في (الحواشي): وقد تحذف تخفيفاً، وذلك على ضربين: واجب لنون التَّوكيد نحو ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القَصَص: ٨٧] و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مَريَم: ٢٦] و﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ﴾ [الإسرَاء: ٢٣] وجائز، وهو ضربانِ: كثير وذلك لنون الوقايةِ، نحو ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] فيمن قرأ

وَسَــمِّ مُـعْـتَـلاً مِـنَ الأسْـمَـاءِ مَـا　　كَـالـمُـصْـطَـفَـى والْـمُـرْتَـقِـي مَـكَـارِمَـا

أبِـيـتُ أسْري وَتَـبِـيـتـي تَـدْلُـكـي　　وَجْـهَـكِ بِـالْـعَـنْـبَـرِ والـمِـسْـكِ الـزَّكِـي

(وَسَمِّ مُعْتَلّاً مِنَ الأسماءِ) ....

أبو طالب

(**قوله: أبيت أسري... إلخ**) البيتوتة بالفارسية (شبب برون آوردن) وأسري: أي أسير بالليل، والجملةُ حالٌ من فاعلِ أبيت، ومثل ذلك تبيتي مع تدلكي في الحالية، والدلك بالفارسية (ماليدن) والزكي: الطيب، والشَّاهدُ واضحٌ.

(**قوله: وسم معتلاً**) لما فرغ من بيانِ الإعرابِ المخالفِ للأصلِ من جهةِ كونهِ بالحروفِ مطلقاً أو ببعضِ الحركاتِ، شرع في بيانِ ما يخالفُ الأصلَ من جهةٍ كونه مقدراً كلاً أو بعضاً، ولما كان من مواضعه الأسماءُ والأفعالُ المعتلةُ، والمعتل في اصطلاحِهم غير ما هو مصطلحُ الصَّرفيين،

الناصية

بالتخفيف، وقليل وهو فيما عدا ذلك، نحو: «**لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا**». انتهى. (حمصي).

(**قوله: أبيت أسري... إلخ**) يعني: أنا أقضِي الليل في السَّيْرِ، وأنتِ تقضِينه في مسْح وجهِكِ بِالعنبر والمِسْكِ الفاخِرِ. (الشاهد) في (تَبِيتِي) أصلُه (تَبِيتِين) حُذِفت نونه بدون دخول ناصِب أو جازِم عليه، وذلك شاذٌّ لا يقاس عليه في الاختيار.

(**قوله: وسم معتلاً... إلخ**) إنما سُمِّي كلٌّ من هذين الاسمين معتلاً؛ لأن آخره حرف علة؛ أو لأن الأول يعل آخره بالقلبِ، إما عن ياء نحو الفتى، أو عن واو نحو المصطفى. والثاني يعل آخره بالحذفِ، فخرج بالمعرب نحو متى والذي، وبذكر الألف في الأولِ المنقوص نحو المرتقي، وبذكر اللَّينة المهموز نحو الخطأ، وبذكر الياءِ في الثاني المقصور نحو الفتى، وبذكر اللُّزومِ فيهما نحو: رأيت أخاك، وجاء الزَّيدان في الأول، ومررت بأخيك وغلاميك، وبنيك في الثاني، وباشتراطِ الكسرة قبل الياءِ نحو ظبي وكرسي. (أشموني).

(**قوله: معتلاً**) مفعول ثانٍ، وما مفعول أول، وكالمصطفى صلتها، ومن الأسماء بيان لها فهو حال منها، وتقديم الحال على صاحبها جائز، لكن قال الرضي: يجب تأخير البيان عن المبينِ، فإن قُدِّم جُعِلَ بياناً لمحذوف كشيء، أو لفظ، وجعل المتأخر بدلاً منه، فعلى هذا يكون المفعولُ الأولُ محذوفاً أي لفظاً من الأسماء، والموصول بدلٌ منه، والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة، وعند الصَّرفيين ما فيه حرف علة أولاً، أو وسطاً، أو آخراً كالوعدِ ووعدِ، وكالبيعِ وباع، وكالفتى والرمي ويغزو، ويسمى الأول مثالاً لمماثلته الصَّحيح في عدم إعلال الماضي، واسمي الفاعل والمفعول،

المتمكِّنةِ (ما) آخِرُهُ أَلِفٌ (كَالمُصْطَفى وَ) ما آخِرُهُ ياءٌ، ....

أبو طالب

عرف المعتل أولاً، ثم بين أن إعرابه في بعضِ أنواعه تقديري، وتحقيق هذا المقام هو أن المعتلَّ عند النحاةِ لفظٌ متمكنٌ آخره الوضعي أحدُ حروفِ العلةِ بلا تشديدٍ (مطلوب)، أي: سواءٌ كان الاسمُ منصرفاً أم لا، وسواءٌ كان حرفُ العلةِ فيه لازماً أم لا، وسواءٌ كان اللازمُ ثابتاً لفظاً، أو تقديراً، وذلك كالقاضي وأعلى، وأبوه، وقاضٍ، فخرجَ عنه نحو متى وزيد، وغلامي ومرضى، وإنما اعتبر فيه التمكُّن وعدم التَّشديدِ؛ لأن الغرضَ من هذا الاصطلاحِ أنهم لمَّا رووا أن للمواضعِ التي إعرابها على خلافِ الأصلِ اسماً بخصوصِه، سوى الأسماءِ السِّتةِ وبعض ما يقدر فيه الإعرابُ، فوضعوا لهما لفظ المعتل، فلا دخلَ لغيرِ المتمكنِ مطلقاً في هذا، ولمّا رووا استغناءَ أسماءِ السِّتّةِ عن هذا الاسمِ بسببِ اشتهارِها بالأسماءِ السِّتةِ، خصوا المعتلَّ باستعمالِه في بعضِ ما يقدَّر إعرابه، وأما المعتل في اصطلاحِ الصَّرفيينِ، فهو ما أحد أصوله واو أو ياء، أو ألف منقلبة عنهما، فهو بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الأول، باعتبارِ عدمِ اشتراطِ كونِ الحرفِ في الآخرِ، وأخصُّ منه باعتبارِ اشتراطِ كونِ الحرفِ أصلياً وكونِ الألفِ منقلباً، فيشتمل هذا على نحو مصطفى وسعدى دون ذاك، ويشمل ذاك على نحوِ وعد وزيدٍ دون هذا، ويشتملانِ على نحوِ عصى، فبينهما عمومٌ من وجهٍ.

(**قوله: ما آخره ألف**) وقوله: ما آخره ياءٌ أطلقهما هاهنا، وقيدهما فيما سيأتي باللزومِ دون أن يقيدهما أولاً به مع كونه أخص؛ لئلا يتوهم أن وضعَ المعتلِّ على خصوصِ اللازمِ، فإن اللزومَ غير

الناصية

والثاني أجوف وذا الثلاثة؛ لأنه في الحكاية عن النَّفس بالماضي على ثلاثةِ أحرفٍ كقلت وبعت، والثالث ناقصاً ومنقوصاً لنقص حرفه الأخير وقفاً وجزماً من بعضِ أفرادِه كاغز، ولم يغز، ونقص الإعراب كلّاً أو بعضاً من بعض آخر كالفتى، ويغزو وذا الأربعة؛ لأنه في الحكايةِ على أربعةٍ كدعوت والمعتل بالفاء والعين، ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون، أو بالفاءِ واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو، والصَّحيح إن سلم من التَّضعيف والهمزِ فسالم، وإلا فلا، فكلّ سالم صحيح، ولا عكس.

(**قوله: المتمكنة**) أي: المعربة القيدِ بالمتمكنة إنما هو؛ لأنّ الأسماءَ المبنية لا تُسمّى (مُعتَلاً، وصحيحاً)؛ إذِ المعتل هو الذي منعَ حرف العلةِ فيه عن بعضِ الحركاتِ، أما المبني فلا يتغير بالحركاتِ أصلاً حتى يكون الاعتلالُ مانعاً عنها. (شيرازي).

(**قوله: مَا**) أي: الاسم المعرب الذي حرفُ إعرابه ألف لينة لازمة، أي: في الأحوالِ الثَّلاثةِ لفظاً أو تقديراً، كما في المقصور المنون.

(**قوله: كَالمُصْطَفَى**) وموسى والعصا (**قوله: وما آخره ياء**) لازمة قبلها كسرة.

فَـالأَوَّلُ الإِعْــرَابُ فِــيــهِ قُــدِّرا جَـمِـيـعُـهُ وَهْـوَ الَّـذِي قَـدْ قُـصِـرَا

نحو: (المُرْتَقِي مَكارِما، فَالأَوَّلُ) وهو الّذي كالمُصطفى فِي كونِ آخِرِهِ ألفاً لازمَة ....

أبو طالب

معتبرٍ في وضعهِ، بل في كونه موضوعاً للحكم كما ذكرنا، فإن قلت: المعتل إما موضوعٌ للمختومِ بحرف العلةِ مطلقاً، أو للمختومِ به بشرطِ كونِ إعرابهِ على خلافِ الأصلِ، وعلى الأول فات الغرضُ الباعثُ على وضعِه، وعلى الثاني يلزم أن لا يكون نحو ظبي ومرضيّ مما أعرب بالحركاتِ اللفظيةِ معتلاً مع أنهم يسمونه بذلك، ولو سلم فيجب على الشارح أن يقيدَ التعريفَ بما يخرجُ أمثال ذلك، قلت: هو موضوعٌ للأولِ، لكن باعتبار كونِه حقيقاً بالإعرابِ على خلافِ الأصلِ، ولا شك أن نحو ظبي ومرضيّ، باعتبارِ اختتامهِ بحرفِ العلةِ حقيق بذلك، إلا أن المانع الحق بالأصلِ، ثم اعلم أن غرض المصنف هاهنا تعريف نوعي المعتلِّ من الأسماءِ، لا جنس المعتل منه، فلا يرد عليه أن نحو أبوه خارج عن التعريفِ.

(قوله: وهو الذي كالمصطفى) قوله: وهو الذي كالمرتقي إلى آخرهما قد بين وجه ذكرهما مما سبق. **(قوله: ألفاً لازمة)** وقوله: لازمة فيما بعد لإخراجِ الأسماءِ السِّتة المعربة بتمام الحروفِ في حالِ النَّصبِ والجرِّ.

الناصية

(قوله: المُرْتَقِي) والدَّاعي. هذا وأشرنا بزيادة الدَّاعي إلى أنه لا فرق بين الثّلاثي والمزيد، أو إلى أنه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقي أو منقلبة عن واو كالدَّاعي، ولم يذكر المصنِّف في معتل الأسماء ما آخره واو، كما ذكره في معتل الأفعال؛ لأنه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني؛ كذو الطَّائية والأعجمي، قال في (الهمع): كهندو، ورأيت بخطِّ ابن هشام السَّمندو، وما واوه عارضة التَّطرف نحو: يا ثمو مرخم ثمود، أو غير لازمة، كالأسماء السِّتة حالة الرَّفع. (صبان).

(قوله: مكارماً) مفعول المرتقي على حذف مضاف، أي: درج مكارم أو تمييز محول عن الفاعلِ جمع مكرمة بضمِّ الراء، وهي فعل الخير. (صبان).

(قوله: ألفاً لازمة) قبلها فتحة مثل عصا ورحى.

(قوله: لازمة) قال الدَّنوشري: المراد باللزومِ في الألفِ والياء لزوم وجودِهما في أحوال الإعرابِ كلها لفظاً كالفتى، أو تقديراً كفتى، لكنه يخرج بخروجِ ما فيه الألف والياء العارضتانِ بسبب انقلابهما عن همزةٍ كالمُقْرَأ، وكالمُقْرِئ اسم مفعول، وفاعل من أقرأ، فإن التَّقديرَ المذكورَ موجودٌ فيهما مع عدمِ اللزومِ، لجواز النُّطق بالهمزة التي هي الأصل (لقاني). انتهى. وقال الشِّهاب القاسمي: أقول: يمكن أن يجاب بأن لزومَ وجودها لفظاً أو تقديراً، ولو باعتبار ذلك الاستعمال

(الإِعْرابُ فيهِ قُدِّرا جَميعُهُ) على الألِفِ لِتَعَذُّرِ تحريكها (وَهْوَ الَّذي قَدْ قُصِرا) أي: سُمِّيَ مَقصُوراً؛ لأنَّه حُبِس عن الحَرَكات، ....

أبو طالب

(**قوله: جميعه**) أي: جميع ما يمكن أن يدخلَ عليه، لولا كونه معتلاً لا مطلوباً، فلا يرد أن جميعَ الأعاريبِ الثلاثة لا يقدر في نحوِ سُعدى.

(**قوله: على الألف**) إذا نسبتَ الحركةَ إلى الحرف المتحرك بها عدي بعلى، وإذا نسبت إلى الكلمة التي هو جزء منها عدي بفي، فاحفظ ذلك.

(**قوله: لتعذر تحريكها**) أي: تحريكِ الألفِ ما دام ألفاً.

(**قوله: أي سمي مقصوراً**) حمله على تضمينه معنى التَّسميةِ لا على معناه الأصلي؛ لأن المعنى الأول هاهنا أهمُّ، بل لا فائدة في إفادة المعنى الثاني معتلة بها.

الناصية

الذي باعتباره وجدت الألف، فتدخل الألف، والياء العارضة بسبب الإبدال؛ لأنها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الإبدال لازمة، وإن لم تكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الأصل، أو في الجملة، وإيضاح ذلك أن للمقرأ اسم مفعول استعمالين: أحدهما الهمزة، والثاني إبدالها ألفاً، فباعتبار الاستعمالِ الأولِ وملاحظته تكون الألف لازمة، وإلا انتفى الإبدال فلا يكون تغييراً ملاحظاً، وإن كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجوازِ العدولِ عن ذلكَ الاستعمالِ إلى استعمالٍ آخرَ، وهذا بخلافِ الألفِ في: رأيت أخاك؛ فإنها باعتبارِ هذا الاستعمالِ الذي وقعت بسببه، وهو الإعرابُ بالحروفِ ليست لازمة، إنها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب، فتأمل. (يس).

(**قوله: الإِعْرابُ فيهِ قُدِّرا... إلخ**) في (التصريح): تقدر الحركات الثلاث تعذراً (في الاسم المعرب الذي آخره ألفٌ لازمة) غير مهموزةٍ (نحو الفتى) مما ألفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو، وإن صورت فيهما الألف ياء نظراً إلى أصلها في الأول، ومجاوزتها الثَّلاثة في الثاني.

(**قوله: جميعه**) إما تأكيد للضَّمير في قدِّرا العائدِ إلى الإعراب، أو نائب فاعل قدِّرا، وتأكيد للإعراب، ولا يضر الفصلِ بما توسط بينهما لكونه معمولاً للمؤكد، فهو على حد ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الاحزاب: ٥١] لكن الفاصلَ في الآية معمول لعامل المؤكَّد، ويستثنى من تقديرِ الكسرةِ حالَ الجرِّ ما لا ينصرفُ حالَ الجرِّ، فإنه إنما يقدَّر فيه الفتحةُ خلافاً لابن فلاح معللاً بأنه لا ثقلَ مع التَّقدير، كما قاله سم.

(**قوله: جميعه**) أي: جميعُ حركاتِ الإعرابِ الرَّفع والنَّصب والجرّ.

(**قوله: على الألف**) موجودة كالفتى، ومقدرة كفتى. (**قوله: لأنه حبس عن الحركات**) أو عن ظهور الإعراب، أو عن المدِّ، أي: الفرعي، وهو الزَّائد على المدِّ الطَّبيعي، ووجه التَّسمية لا يوجبها، فلا

والقَصْر: الْحبس، أو لأنّه غيرُ مَمدُودٍ. قال الرَّضِيّ: وهو أوْلى، لِما يلزم عَلى الأوَّلِ من إطلاقِه على المضاف إلى الياءِ.

أبو طالب

(قوله: أو لأنه غير ممدود) تفصيل هذا الكلامِ أن المقصور بمعنى المحبوس، والممدودُ بمعنى المطول لغةً، وأما اصطلاحاً فالمقصور ألف لا همزة بعدها، سميت بذلك لحبسِ القراء إياها عنِ المصطلحِ بينهم غالباً، والممدود ألف بعدها همزة، سميت بذلك لتطويل القراءِ إياها بالمدِّ، ثم اصطلحا للمختوم بالألفينِ، فإما أن يكونا منقولينِ عن المعنى اللغويِّ أو الاصطلاحيِّ، وعلى الأول؛ فالمناسبةُ في المقصورِ كون هذا الاسم محبوساً عن الحركاتِ، أو عن المدِّ المصطلحِ في الممدودِ، كون هذا مطولاً بالمد أو مجلوباً إلى جوانبِ الحركاتِ، وعلى الثاني؛ فالمناسبة كون هذا ذا ألفٍ مقصورةٍ، وكون ذاك ذا ألفٍ ممدودةٍ.

(قوله: قال الرضي وهو أولى) مقول القول، قوله: وهو أولى. . . إلخ، وما ذكره الشارح هاهنا حاصل كلامِ الرَّضي لا عينُ عبارتِه، فإنه قال: لأنه لا يسمى نحو غلامى مقصوراً وإن كان ممنوعاً

الناصية

يعترض على هذا التَّعليل بوجوده في نحو يخشى، ولا على الثَّاني بوجوده في نحو غلامى، على أنه قد يقال: المرادُ الحبسُ الذاتي عن ظهور الحركاتِ، والحبسُ عنه في نحو غلامى ليس ذاتياً. (أشموني).

(قوله: لأنه حبس. . . إلخ) وفي (التصريح) لكونِه قصر عن ظهورِ الحركاتِ فيه، والقصر المنع، أو لكونه منع المدَّ، والمقصور يقابله الممدود، فعلى هذا لا يسمَّى نحو يسعى مقصوراً، وإن كان ممنوعاً من ظهورِ الحركاتِ فيه؛ لأنه ليس في الأفعال ممدودٌ، تقول: جاء الفتى والمصطفى، ورأيتُ الفتى والمصطفى، ومررتُ بالفتى والمصطفى بلفظ واحدٍ في الأحوالِ الثَّلاثة، والتَّقدير مختلف فتقدّر في الرَّفع الضَّمة، وفي النَّصبِ الفتحة، وفي الجرِّ الكسرة في الألفِ إن قلنا بمقارنَةِ الإعرابِ لآخر المعربِ، وهو الأصحُّ، وإلا فبعدها، وموجب هذا التَّقدير أن ذات الألفِ لا تقبلُ الحركةَ.

(قوله: والقصر) أي: في اللغة، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ [الرَّحمٰن: ٧٢] أي: محبوسات على بعولتهن. وسُمِّي بذلك؛ لأنه محبوسٌ. (صبان).

(قوله: أو لأنّه غير ممدود) أيْ: ألفه ليست ممدودةً مِثل حمراء.

(قوله: من إطلاقه على المضاف إلى الياء) مثل (غلامى) فإنه أيضاً حُبِس عن الحركات، فتقول: (جاء المصطفى) (رأيت المصطفى) (مررت بالمصطفى) بِالألِفِ في الحالاتِ الثَّلاث.

(قوله: قال الرَّضِيّ: وهو أوْلى) يعني: أن تفسيرَ المقصورِ بغيرِ الممدودِ أولى من تفسيرِه بالحبس على الحركات لصدقِ الحبسِ على المضافِ إلى ياء المتكلم؛ لكونه أيضاً محبوساً عن الحركاتِ مع أنه لا يُسمَّى مقصوراً، فهذا التَّعريف للمقصورِ غير مانع.

وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

(وَالثَّانِي) وهو الّذي كالمُرتقي في كون آخِرِهِ ياءً خَفيفةً لازِمَةً تِلْوَ كسرةٍ (مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ

أبو طالب

عنِ الحركاتِ الإعرابيةِ، وفي بعضِ النسخِ قاله بالضَّميرِ المنصوبِ، فيكونُ مقول القول ما قبل ذلك، وإنما لم يقل: والصَّوابُ لعدمِ وجوبِ كونِ وجهِ التَّسميةِ ملزوماً للمسمَّى، هذا ولك أن تقول: إن الأول لا يطلقُ على المضافِ إلى الياءِ بناء على أن يراد بالحركات أعمّ من الإعرابية والبنائيةِ، فيرد على الرَّضي أنه لم خصَّص الحركات بالحركاتِ الإعرابيةِ حتى يرد عليه ذلك، والشارح أطلق الحركات إشارةً إلى ما ذكرنا، فظهر أن النسخةَ الصَّحيحة هي قال، بدونِ ضميرِ النَّصبِ حتى يكون التَّعليلُ من كلامِ الرَّضي، وإطلاقُ الحركاتِ إشارةٌ إلى ضعفِه.

(قوله: ياء خفيفة... إلخ) احترز بالخفيفةِ عن نحوِ مرضيّ وباللازمة عما مر، وبقوله: تلو كسره عن نحو ظبي مما هو تلو السُّكون، وأما كونها تلو الضَّمةِ والفتحةِ فلا يتحقق إلا بقلبها واواً أو ألفاً، أو تبديلِ الحركةِ بالكسرةِ.

(قوله: منقوص) سمي بذلك إما لنقصانِ آخره بالحذفِ، أو بسببِ حطِّ درجته عن درجةِ الحرفِ الصَّحيحِ، والصرفيون قد يعبرون عما لامه حرف علَّةٍ بالناقصِ، وقد يعبرون بالمنقوصِ، فالأول من نقص اللازمِ، والثاني من نقص المتعدِّي، فإن نقص وزاد يستعملان متعديين ولازمين، وقد عرفتَ أن اسمَ الفاعلِ اللازمِ مع اسمِ المفعولِ المتعدي متحدانِ في المثال إذا كانا من جوهرٍ واحدٍ.

الناصية

هذا، وعبارة الرضي: وسُمِّي نحو الفتى والعصا مقصوراً؛ لكونه ضد الممدود، ولكونه ممنوعاً عن مطلقِ الحركاتِ، والقصر: المنع، والأوَّل أولى؛ لأنه لا يسمَّى نحو غلامى مقصوراً، وإن كان ممنوعاً من الحركاتِ الإعرابيةِ أيضاً، هذا مع أنه لا يجب اطِّرادُ، وأيضاً مذهب النُّحاةِ أيضاً أن نحو غلامى مبني، والمقصور من ألقاب المعربِ، كذا بهامش نسخةِ الدَّنوشري بخطِّ كاتبِ الأصلِ.

(قوله: كالمُرتقى) من مزيد الثُّلاثي (والقاضي) من الثُّلاثي، ويسمَّى الاسم المذكور (معتلاً) لكون آخره حرف علة، و(منقوصاً) لأنه نقص منه بعض الحركات، وظهر فيه بعضها؛ أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوينِ، نحو مرتق وقاض، والحذف نقص، وكلا التَّعليلينِ لا يخلو عن نظرٍ، أما الأوَّلُ فلأن نحو يدعو ويرمى نَقُصَ منه بعض الحركات وهو لا يسمَّى منقوصاً، وأما الثاني فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التَّنوينِ ولا يسمَّى منقوصاً. (تصريح).

(قوله: ياء خفيفة) غير مشدَّدة ولازمةً، لكونها جزءاً للكلمة. (تصريح).

(قوله: لازمة) في الأحوالِ الثَّلاثةِ. **(قوله: منقوص)** سُمِّيَ بذلك لحذفِ لامه للتَّنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعضِ الحركاتِ. (صبان).

ظَهَرْ) على الياءِ لِخفَّتِهِ (وَرَفْعُهُ يُنْوى) أي: يقدّر فيها لِثِقلِ الضمةِ على الياءِ (كَذا أَيْضاً يُجَرّ) بِكَسرةٍ منوِيَّة لثِقلِ الكَسرَةِ على الياءِ، ولو قدَّمَهُ على المقصُورِ كانَ أَوْلى. قال في شرح الهادِي: لأنّه أقربُ إلى المُعرَبِ لِدُخُول بَعضِ الحَرَكاتِ عَلَيه.

أبو طالب

(قوله: أي يقدر فيها) أشار بهذا التفسيرِ إلى أن التَّقديرَ جعل اللفظِ محذوفاً، والنية كون المعنى بلا لفظٍ لا تحقيقاً ولا تقديراً، ولما كان للحركةِ دخل في اللفظِ، فينبغي أن يعبر عن حذفِها بالتَّقديرِ لا بالنية، فالنية هاهنا بمعنى التَّقدير، وإنما لم يقلْ يقدر عليها، كما تقدم إشارة إلى أن الرَّفعَ المقدرَ على الياءِ في مقابلِ استعلاءِ النَّصبِ الظاهر عليها استعلاءٌ خفي يشبه المظروفية في الخفاءِ.

(قوله: كان أولى) لك أن تقول: إن الأولى ما فعله المصنف لأن الأصل في كلِّ بابٍ أن يقدم ما كان أقوى في هذا البابِ على غيره، ولا شكَّ أن المقصورَ في بابِ التَّقديرِ أقوى من المنقوصِ، ويؤيده ما قاله الشارح سابقاً بعد قول المصنف من ذاك ذو قدّمه للزومِه هذا الإعراب.

(قوله: لأنه أقرب إلى المعرب) في هذه العبارة حزازة لإيهامها خروج كلٍّ من المنقوصِ والمقصورِ من المعربِ، ويمكن دفعها بأن المرادَ بالمعربِ ما يعربُ بتمامِ الحركاتِ اللفظيةِ، فالأولى أن يقول: لأن كونه معرباً أظهرُ، وكأنه لهذه الحزازة نسبه إلى الغير.

الناصية

(قوله: ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزءِ الأول من مركَّبٍ مزجيٍّ أعرب إعراب المتضايفين، نحو معديكرب، وقالي قلا فتسكن، ولا تظهر عليها الفتحة، قال في (همع الهوامع): بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصَّرفِ، وجَّه ذلك الرضي بأن هذه الإضافةَ ليست حقيقية، بل شبهت الكلمتانِ بالمتضايفين من حيث إن أحداهما عقب الأخرى، لكن في حواشي شيخنا عن (سم) أن الدَّماميني نقل عن (البسيط) و(شرح الصفار) جواز فتح الياء وإسكانها. (صبان).

(قوله: لخفته) لكونه فتحاً غير لازم للياء، بخلافِ الفتح في نحو يبيع ورمى فإنه للزومِه الياء، لو أبقي استثقل فقلبت الياء ألفاً، فاندفع استشكال الفرق، فتأمل. (صبان). **(قوله: لخفته)** أي: لخفةِ النَّصبِ فيناسب الياء الثَّقيلة. **(قوله: لخفته)** نحو رأيت المرتقي وامرتقياه و﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الاحقاف: ٣١] ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ [الاحزاب: ٤٦] **(قوله: ورفعه يُنوى)** عبر هنا بالنية وسابقاً بالتقدير للتفننِ.

(قوله: ورفعه يُنوى) على الياءِ **(قوله: أي يقدر فيها)** أي: لا يظهر نحو ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] فعلامةُ الرَّفع ضمة مقدرة على الياءِ الموجودةِ أو المحذوفةِ.

(قوله: بكسرة منوية) نحو ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٥]. وإنما لم يظهرِ الرَّفع والجرّ استثقالاً لا تعذراً لإمكانهما.

(قوله: لثقل الكسرة على الياء) تقول: (جاء المرتقيْ) (مررت بالمرتقيْ) في كليهما بسكونِ الياءِ، و(رأيت المرتقِيَ) بفتح الياءِ **(قوله: ولو قدمه. . . إلخ)** أي: لو قدم المنقوص على المقصورِ كان أولى لشرف المنقوص بقربه إلى المعرب؛ لدخول بعضِ الحركاتِ عليه، وهو النَّصب. (دشتي).

وأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

فرع: ليس في الأسماءِ المُعْرَبةِ اسمٌ آخِرُهُ واوٌ قَبلَها ضَمٌّ إلا الأسْماء السِّتَّة حالة الرَّفع.

(وَأيُّ فِعْلٍ) مُضارِعٍ (آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ) نحو: يَرضى (أَوْ) آخِرٌ منه (واوٌ) نحو: يغزو (أوْ) آخِرٌ

أبو طالب

(**قوله: ضابطة وفي نسخة فرع ليس... إلخ**) جواب عن سؤالٍ مقدرٍ، وهما كلاهما واضحان مما ذكرنا سابقاً. ونوقضت هذه الضابطة بوجود نحو: الواو مسلمون زيد، وأجيب بأن الكلام في الأسماءِ المفردةِ، والحقُّ في الجوابِ أنَّ أواخره نون محذوفٌ بالإضافة، قال الكوفيون: يوجد ذلك في موضعينِ آخرين، **أحدهما**: المنقول عن مثل يدعو، **والآخر**: ما كان أعجمياً كهندو.

(**قوله: وأي فعل... إلخ**) هذا بيان للإعرابِ التَّقديريِّ في الفعلِ، ولفظ أي شرطية، وهو مبتدأ أضيف إلى فعلٍ وآخر مبتدأ آخر وصف بقوله: منه تقدير المتعلّق، ألفٌ خبره أو بالعكس، وبالجملة وصفٌ للمبتدأ الأول على أن يكون فعل الشرطِ كان التامة المحذوفة، وإن كانت ناقصة فاسمها ضمير الشأن، أو ضمير أي والجملة خبرها، ويحتمل كون الجملة حالاً عن فاعلٍ كان على تقدير كونها تامة.

الناصية

(**قوله: فرع**) إنما ذكر هذا الفرعَ بمناسبةِ ذكرِ الأسماءِ المعتلَّة، حيث قال: (وسم معتلاً من لأسماء). (دشتي).

(**قوله: وَأيُّ فِعْلٍ**) في (التَّصريح) تقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع (المعتل بالألف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى في الأوَّل مرفوع، وفي الثَّاني منصوب تقديراً فيهما، ومثلهما متصلين بهاء الضَّمير؛ ليوافقَ اللفظ بالألف الخطَّ (و) تقدر (الضَّمَّة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو أو الياء نحو هو يدعو، هو يرمي) فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواوِ والياءِ، وما ذكره من تقديرِ الحركاتِ في المعتلِّ هو قول سيبويه، ومتابعيه، وقال ابن السَّراج، ومن تابعه: لا تقدير؛ لأنا إنما قدَّرنا في الاسم؛ لأن الإعرابَ فيه أصل، فيجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع فلا حاجةَ لتقديره، والمعتمد الأول، وعليه جرى في النظم فقال:

وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُرِفْ

فَالألِفَ انْوِ فِيْهِ غَيْرَ الجَزْمِ ....

(تصريح) (**قوله: وأي فعل... إلخ**) أي: مضارع؛ لأن الكلامَ في المعربِ وفعل الشَّرط كان محذوفة للضرورةِ؛ لأنه لا يحذف مع غير إن ولو إلا مفسراً بفعل بعده، كما نصَّ عليه ابن هشام في (شرح بانت سعاد)، وآخر اسم كان ومنه صفته وألف خبرها، وقف عليه بالسُّكون على لغةِ ربيعة في المنصوبِ، ولا ينافيه رسم أو واو بلا ألف؛ لإمكان جعلِه خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: أو آخر منه

فَـالأَلِـفَ انْـوِ فِـيــهِ غَـيْـرَ الـجَـزْمِ   وَأَبْـدِ نَـصْـبَ مَـا كَـيَـدْعُـو يَـرْمِـي

منه (ياءٌ) نحو: يرمي (فَمُعْتَلاً عُرِفْ) عند النُّحاة (فَالألِفَ انْوِ فيهِ غَيْرَ الجَزْمِ) وهو الرَّفعُ والنَّصبُ ....

أبو طالب

(**قوله: فالألف انو... إلخ**) مواضعُ الإعرابِ في المعتلاتِ الثلاثة تسعةٌ حاصلةٌ من ضربِ الإعراباتِ الثلاثة في المعتلاتِ الثلاثة. وقد أشار إلى كيفيةِ إعرابين منها بهذا المصراع. وإلى إعرابين آخرين منها بأخت هذا المصراع، وإلى إعرابين آخرين بقوله: والرفع فيهما انو، وإلى الثلاثة الباقية بقوله: واحذف جازماً ثلاثهن والتَّعدد في الأولين، باعتبار تعدُّدِ الإعرابِ، وفي البواقي باعتبارِ تعددِ المحلِّ.

(**قوله: وهو الرفع والنصب**) أي: المرادُ بالغيرِ ما يغايرهُ من أنواعِ الإعرابِ لا (مطلوب)، أو المرادُ به كلُّ ما يغايره من أنواع الإعرابِ لا بعضه.

الناصية

واو... إلخ، فأو لعطف الجملة على جملةٍ كان بتمامها أو اسمها ضمير الشَّأن، وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له، كما في (الأشموني) أي: فهي في محلِّ نصبٍ، وقولهم لا محل للجملة المفسرة، أي: لغير ضمير الشَّأن، وصريح ذلك الجري على أن كان الشَّأنية ناقصة، حيث جعل الجملة خبرها، وقيل: إنها تامة؛ لأن الجملةَ لتفسيرها الضَّمير كأنها هو، وقيل: واسطة ففي كان الشَّأنية ثلاثةُ أقوالٍ حكاها في (النُّكت) وأصحها الأول؛ لأن ضمير الشَّأن لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، وعلى الأخيرين فهل محل الجملة رفع مفسرها الفاعل، أو لا محل لها، يحرَّر. (خضري).

(**قوله: فمعتلاً**) الأولى جعله مفعولاً ثانياً لعرفَ بمعنى علم لا حالاً من ضميرِه؛ لأن القصدَ علم كونه معتلاً، لا معرفةَ ذاته مقيدة به، أو ضمّن عرف معنى سُمِّي، وانظر لم دخلت الفاء في جواب الشَّرطِ مع صلوحه لمباشرة الإرادة، ولعله على تقديرِ قد، فتأمل، والمعنى: أي فعل كان. (خضري).

(**قوله: عند النحاة**) ويسمّى ما آخره الواو (واوِياً) وما آخره الياء (يائِياً)، وما آخِره الألف إنْ كانت الألف منقلبةً عن الواوِ (واوِياً)، وإنْ كانت منقلبةً عن الياءِ مثل (يرضى) (يائِياً). (شيرازي).

(**قوله: فالألف**) منصوبٌ بمحذوف يفسره، أو لازم له كأقصد أو لابس على حد زيداً ضربتُ أخاه، ولا يقدَّر انوِ؛ لأن الألفَ لا تُنوى.

(**قوله: وهو الرفع والنصب**) نحو زيد يسعى، ولن يخشى لتعذُّرِ الحركة على الألف، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده أي معنى لا لفظاً، والتقدير: اقصد الألف أو اعتبر أو لابس. (صبان).

لِما تَقَدَّم كـ«زيدٌ يخشى» و«لَن يَرْضى» (وَأَبْدِ) أي: أظهِر (نَصْبَ ما) آخرُه واوٌ (كَيَدْعُو) وما آخِرُهُ ياءٌ، نحو: (يَرْمي) لِما تَقَدَّم كـ«لَنْ يَدْعُوَ» و«لَنْ يَرْمِيَ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: لما تقدم**) من تعذّر تحريكِ الألف.

(**قوله: كـ «زيد يخشى» و«لن يرضى»**) فـ (يخشى) مرفوع؛ لأنّه خبر لـ (زيد) و(يرضى) منصوبٌ بـ (لن) (والشّاهد) فيهما عدمُ ظهورِ عَلامةِ الرَّفعِ والنَّصبِ عَلَيهما، بل بَقِيا بِالألِفِ المقصورة.

(**قوله: لِما تقدم**) من خفةِ الفتحةِ على الواوِ والياءِ، أو لخفة النَّصب. وأما قوله:

. . . . أَبَـــى اللهُ أَنْ أَسْــمُــو بـــأُمّ ولَا أَب

وقوله:

مَـا أَقْـدَرَ الله أَنْ يُـدْنِـي عَـلَـى شَـحَـطٍ مَـــنْ دَارُهُ الْـحَـزْنُ مِـمَّـــنْ دَارُهُ صُـولُ

فضرورة. (**قوله: وَالرفع فيهما**) أي: الواوي واليائي.

(**قوله: كزيد يدعو ويرمي**) فـ (يدعو) خبر لـ (زيد) و(يرمي) معطوف على الخبر، فهما مرفوعان، ولكن لم تظهر الضَّمةُ عليهما (**قوله: وَاحذِف حال كونك جازماً... إلخ**) وفي (التصريح): الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو ما آخره حرف علّة (ألف كيخشى، أو ياء كيرمي، أو واو كيدعو، فإن جزمهن بحذفِ الآخرِ) نيابة عن السُّكون نحو لم يخش ولم يرمِ ولم يدعِ، فالمحذوف من يخشى الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، ومن يرم الياء والكسرةَ قبلها دليل عليها، ومن يدع الواو والضَّمة قبلها دليل عليها، ثم القول بأن علامةَ الجزمِ فيها حذفُ حرفِ العلةِ؛ إنما يتمشَّى على قول ابن السَّراج، ومن تابعه: بأن هذه الأفعالَ لا يقدر فيها الإعراب بالضَّمة في حالة الرَّفع، والفتحةِ في الألف، في حالة النَّصب، وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعلِ فرعٌ، فلا حاجةَ لتقديره فيه، بخلافِ الاسمِ وجعل الجازم كالدَّواءِ المسهِّل إن وجد فضلةً أزالها، وإلا أخذ من قوى البدنِ.

وذهب سيبويه إلى تقديرِ الإعرابِ فيها، فعلى سيبويه لما دخل الجازمِ حذف الحركة المقدَّرة واكتفى بها، ثم لما صارت صورةُ المجزومِ والمرفوعِ واحدةً، فرقوا بينهما بحذفِ حرفِ العلَّة فحرف العلَّة محذوف عند الجازمِ لا به، وعلى قول ابن السَّراج الجازم حذف نفسَ حرفِ العلَّةِ، وقول الناظم:

. . . . واحذف جازماً ثـلاثـهـن . . . .

يحتمل المذهبين، ثم استشعر اعتراضاً بأن أحرفَ العلَّةِ قد ثبتت مع الجازمِ، فأشار إلى جوابه بقوله: (فأما قوله:

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلَاثَهُنَّ تَقْضِ حُكْماً لَازِمَا

(وَالرَّفْعَ فيهما) أي: فيما كيدعُو ويرمي (انْوِ) لِثِقلِهِ عَلَيهما ك: زيد يدعو ويرمي (وَاحْذِفْ) حالِ كونِك (جازِماً) للأفعالِ المُعتلَّةِ (ثَلاثَهُنَّ).

أبو طالب

(**قوله: ثلاثهن**) هذا إن كان مفعولاً للفعلِ، فالمرادُ به وبالضَّميرِ المضاف إليه الحروف الثلاثة إن كانت الإضافة بيانية، وبالضَّمير الأفعال الثلاثة إن كانت لامية، وإن كان مفعولاً للوصفِ، فالمراد به وبالضَّمير الأفعال الثلاثة إن كانت الإضافةُ بيانيةً، وبالضَّمير الحروف الثلاثة بتقدير مضاف بينهما،

الناصية

إذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُ وَلَمْ تَدَعِ

وقوله، وهو قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فضرورةٌ) فيهن؛ حيثُ أثبتت أحرفُ العلَّة الثَّلاثة مع الجازمِ، وقيل: هذه الأحرف إشباع، والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل: هذه الأحرفُ أصلية بناء على قولِ من يجزم المعتلَّ بحذف الحركةِ المقدرةِ، ويقر حرف العلَّةِ على حالِهِ.

(**قوله: للأفعال المعتلة**) نحو لَمْ يَخْشَ ولم يَغْزُ ولم يَرْمِ. فالرَّفع نصب بالمفعوليةِ لِانْوِ، وفيهما متعلّق به، واحذفْ عطف على انْوِ، وفي كلٍّ منهما ضميرٌ مستترٌ، وهو فاعله، وجازماً حال من فاعلِ احذف، وثلاثهنَّ مفعولٌ به إما لاحْذِفْ، والضَّميرُ في ثلاثهن لأحرفِ العلَّةِ الثَّلاثةِ، ومعمولُ الحالِ محذوفٌ، وهي الأفعال الثَّلاثة المعتلة، والتَّقدير: احذفْ أحرفَ العلَّةِ ثلاثهنَّ حالَ كونِك جازماً الأفعالَ الثلاثةَ المذكورةَ، أو يكون معمولاً للحالِ، والضَّمير للأفعال، ومعمولُ الفعلِ محذوف، وهو الأحرف الثَّلاثة، والتَّقدير: احذف أحرفَ العلَّة حالَ كونِك جازماً الأفعالَ ثلاثَهنَّ. وتَقْضِ مجزومُ جوابِ احذفْ، وحكماً مفعولٌ به إن كان تَقْضِ بمعنى تؤد، ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكُم.

(تنبيه) ما مرَّ من حذفِ حرفِ العلةِ للجازم، هو ما إذا كان أصلياً، فأما (إذا كان حرف العلة) عارضاً بأن كان (بدلاً من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرأ) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرأ) مضارع اقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضؤ) مضارع وَضُؤَ بضمِّ الضَّاد بمعنى حَسُنَ وجَمُلَ. (فإن كان الإبدال) للهمزةِ (بعد دخول الجازم) على المضارعِ (فهي إبدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة؛

....

أبو طالب

أي: ثلثاً لمثالهن إن كانت لامية، والظاهر من كلام الشارح أنه جعل الثلث تابعاً للأفعالِ، والأفعال مفعولاً للوصفِ والضَّمير للأفعالِ، فمثاله إلى القسمِ الثالثِ مما ذكرنا، واعلم أن المصنف ترك بعض أنواعِ الإعرابِ وذكر بعضها، ولكن بعضه في ضمنِ بعضٍ، ولم يتعرض، والشارح لما تركه فلا بأس أن نتعرض للجميعِ في ضمنِ الجميعِ، **فنقول**: الإعرابُ الموجودُ في الكلمات المعربة خمسة عشر نوعاً؛ لأنه إما أن يكون غير مشتملٍ على الحذفِ أو مشتملاً عليه، **والأول**: إما كامل وإما ناقص، وكلٌّ منهما إما بالحركاتِ وإما بالحروفِ، وكلٌّ منها إما لفظيٌّ أو تقديريٌّ، أو لفظيٌّ وتقديريٌّ، فهذه اثنا عشر نوعاً، **والثاني**: إما تامٌّ أو ناقصٌ، وبعبارة أخرى إما أن يكون بالحذفِ والحركةِ أو بالحذفِ والحرفِ، وبعبارة أخرى إما أن يكون الحذف أقل العلاماتِ أو أكثرها، والثاني من القسمينِ بأي عبارةٍ كان إما لفظي أو تقديري، فهذه ثلاثة أنواع، فكل الأنواعِ خمسة عشر.

الناصية

حذف حركتها بالجازم وإبدال الهمزِ السَّاكنِ من جنسِ حركةِ ما قبله قياسيٌّ (ويمتنع حينئذ) أي: حين إذ أبدلَ بعدَ دخولِ الجازمِ (الحذف) للحرفِ المبدلِ من الهمزةِ (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذفُ الحركةِ التي كانت موجودةً قبل الإبدال، فلا يحذف شيئاً آخرَ (وإن كان) الإبدال (قبله) أي: قبل دخولِ الجازمِ (فهو إبدال شاذ) لكون الهمزةِ متحركةً فهي متعاصيةٌ بالحركةِ عن الإبدالِ، وإبدالُ الهمزةِ المتحركة من جنسِ حركة ما قبله شاذ. (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرفِ المبدلِ (والحذف) له (بناءً على قول الاعتدادِ بالعارض) وله الإبدال هنا (وعدمه) أي: عدم الاعتداد بعروضِ الإبدال، فعلى القولِ بالاعتدادِ بعروض الإبدالِ بحذف حرف العلة لِلجازم؛ لأن حرفَ العلَّة على هذا القول معتدٌّ به، ومنزل منزلةَ الحرفِ الأصليِّ، وعلى القول بعدم الاعتدادِ بعروضِ الإبدالِ يثبت حرف العلَّة؛ لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض، (و) عدمُ الاعتدادِ بالعارضِ (هو الأكثر) في كلامهم، وعليه الأكثرون، ففي كلامه لف ونشر غير مرتب؛ لأن الاعتدادَ بالعارضِ علَّة للحذفِ، وعدمه علة للإثبات، وما ذكره من جواز الإثبات والحذفِ، هو ما ذكره ابن عصفور، وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخولِ الجازم؛ فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع؛ لأن تسهيلَ الهمزةِ كتحقيقها. (تصريح).

(قوله: ثلاثهن) من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، وإنما جاز حذف الآخر في الجزم، وليس علامة الرَّفع. قال الرضي: لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر، والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال، أو التَّعذر قبل دخول الجازمِ، فلما دخل لم يجد في الآخر إلا حرف العلَّة مشابهاً للحركة فحذفه.

. . . .

أبو طالب

الأول: الكامل بالحركاتِ اللفظيةِ، وهو في الاسم المفرد والجمع المكسر اللذين سوى المذكور لغير هذا الإعراب وفي المضارع كذلك. **الثاني**: الكامل بالحركاتِ التقديريةِ، وهو في المقصور والمضاف إلى الياء كذلك، وفي كلا وكلتا مضافين إلى المظهر. **الثالث**: الكامل بالحروفِ اللفظية، وهو في الأسماءِ الستة المشروطةِ بالشروطِ السابقةِ. **الرابع**: الكامل بالحروف التقديرية، وهو في تلك الأسماء الفاقدة للشروط مضافة إلى المفتتح بالساكن. **الخامس**: الكامل بالحركاتِ اللفظيةِ والتقديريةِ، وهو في المنقوصِ المنصرفِ. **السادس**: الكامل بالحروفِ اللفظيةِ التقديريةِ، وهو في الأسماء السِّتة المضافةِ إلى الياءِ في بعض اللغات. **السَّابع**: الناقص بالحركاتِ اللفظيةِ، وهو في الجمعِ المؤنثِ السالمِ وما يلحق به، وفي غير المنصرفِ العاري عن اللامِ والإضافة. **الثامن**: الناقص بالحركاتِ التقديريةِ، وهو في المقصورِ غيرِ المنصرفِ، العاري عما ذكر. **التاسع**: الناقص بالحروفِ اللفظيةِ، وهو في التثنيةِ والجمعِ المذكرِ المصحح وما يلحق بهما. **العاشر**: الناقص بالحروف التقديريةِ، وهو فيهما مضافين إلى المفتتحِ بالسَّاكنِ. **الحادي عشر**: الناقصُ بالحركاتِ اللفظيةِ والتَّقديريةِ، وهو في المنقوصِ غيرِ المنصرفِ العاري عما ذكر. **الثاني عشر**: الناقصُ بالحروفِ اللفظيةِ والتقديريةِ، وهو في الجمعِ المذكرِ المصححِ المضافِ إلى الياءِ. **الثالث عشر**: الكاملُ المشتملُ على الحذفِ، وهو في المضارعِ المفردِ المعتل. **الرابع عشر**: الناقصُ اللفظيُّ المشتملُ على الحذفِ، وهو في الأفعالِ الخمسةِ الغير المؤكدةِ بالنون. **الخامس عشر**: الناقص التقديري كذلك، وهو في تلك الأفعالِ مؤكدة بالنون، ولتعتبر في الكل شروطه التي ذكرنا بعضاً منها بالإشارة.

الناصية

ومذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة، وحرف العلَّة حذف عند الجازم لا به فرقاً بين صورةِ المجزومِ والمرفوعِ، وكلام المصنِّف محتمل لهذا المذهب أيضاً، وإنما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتلِّ كما ألحق به في الأفعال الخمسة؛ لأنه إنما ألحق به، ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا، فأعرب نصباً بالحركةِ على الأصلِ، وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب، فلا ينافي أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة، فتأمل. وقال بعضهم: إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصباً لا جزماً؛ لأن الجزمَ ذهاب الحركات، وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها؛ الذي هو الألف، بخلاف النَّصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمَّة إلى فتحة، فلو حذفت الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حذفٍ. واعلم أنه لا يحذف حرف العلَّة إلا إذا كان متأصِّلاً، فإن كان بدلاً من همزةٍ كيقرأ أو يقرئ، ويوضؤ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم، فهو قياسي؛ لسكون الهمزة، ويمتنع الحذف؛ لأن العامل أخذ مقتضاه، وإن كان قبله فهو شاذٌّ، والأكثرُ حينئذٍ عدم الحذف بناءً على عدمِ الاعتداد بالعارضِ. (صبان).

كلم يخشَ، ويرمِ، ويغزُ (تَقْضِ) أي: تَحكُم (حُكْماً لازِماً) وقد تُحذَف في غيرِ الجزمِ حَذفاً غيرَ لازِمٍ، نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨].

أبو طالب

(**قوله: أي تحكم**) إشارة إلى أن قوله حكماً مفعولٌ مطلق لا مفعول به.

(**قوله: سندع الزبانية**) نوقش فيه بأنه أيضاً حذف لازم لدفعِ التقاءِ السَّاكنين، **أقول**: اللزوم لما كان منسوباً إلى نوعِ المجزومِ في ضمنِ جميعِ أفرادِه، فعدمُ اللزومِ المنسوب إلى غير المجزومِ رفع للإيجابِ الكليِّ، فلا ينافيه الإيجابُ الجزئيُّ، وأيضاً المراد باللزومِ ما كان بسببِ العاملِ الذي كان المعمول لجزء منه، واللزومُ بسببِ دفع التقاءِ السَّاكنينِ لزومٌ نشأ من أمرٍ خارجٍ، فهو بمنزلةِ عدمِ اللزومِ، والمراد بقوله: نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨] كلُّ مضارعٍ مفردٍ مرفوعٍ معطل في الكل، أو منصوب في ذي الألف فقط، قد اتصل كل منهما بساكن.

الناصية

(**قوله: كلم يخش ويرم ويغز**) الأصلُ (يخشى) و(يرمي) و(يغزو) فحذفَ الألف من الأوَّل، الياء من الثَّاني، والواو من الثَّالثِ للجزمِ بـ (لم). (**قوله: أيْ تَحكُم**) أي: تُؤدِّ حكماً، والحكم على هذا بمعنى المحكوم به.

واعلم أنه لا ينحصرُ تقدير الإعراب في الاسمِ المعتلِّ والفعل؛ إذ منه في الاسم ما سكن آخره للإدغام نحو ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] بإدغام الدال في الجيم، أو للوقف أو للتخفيف والمحكي نحو: من زيداً، لمن قال: ضربت زيداً، ومنه ما جعل علماً من المركب الإسنادي على مختار السَّيد، وسيأتي في العلمِ، والمشتغل آخره بحركة الإتباعِ والمضاف لياءِ المتكلِّم لفظاً أو تقديراً، وكالياءِ بدلها نحو: يا غلاماً، ويا أبتا، ويا أمتا، ومنه في الفعل ما سكن للإدغام نحو: زيدٌ يضرب بكراً، أو للوقفِ، أو للتَّخفيف، نحو: يأمركم بسكون الرَّاء، ولا يختص ذلك بالشعر، بل يجوز في النثر على الصحيح، وما حرك لالتقاء الساكنين، كـ ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البيّنة: ١] وما أُدغم في آخره، كلم يشد، وما حرك من القوافي، نحو:

.... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

وكما تقدر الحركات تقدر الحروف، كما في الأسماءِ السِّتةِ أو المثنى، أو الجمع إذا أضيفَ إلى كلمة أولها ساكن. (صبان).

(**قوله: حكماً**) مصدر مبين لنوعِه.

(**قوله: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]**) أصله (سندعو) متكلِّمٌ مع الغيرِ من (يدعو) دخل عليه السِّين. (الشَّاهد) حذف الواو من ندعو، من دون جازم.

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

هذا باب النكرة والمعرفة

أبو طالب

(قوله: هذا باب المعرفة والنكرة) المرادُ بالنكرة هاهنا ما يقابلُ المعرفةِ لا ما يقابلُ اسمَ الجنسِ، فإن النكرةَ تطلقُ على معنيين بالاشتراك اللفظيِّ كما هو الظاهر، أما الأولى: فهي ما عرفه المصنف بما سيأتي، وأما الثانية: فهي ما وضع للفردِ المنتشر من الماهية، وهي نوعٌ من أنواعِ الأولى؛ ولعدمِ الاطلاعِ على هذا الاشتراكِ، تزلزل الناظرون في إطلاقاتها، ولم يعلموا أن النكرة ما هي، واستصعب عليهم الفرقُ بينها وبين اسمِ الجنسِ.

الناصية

(قوله: هذا باب (النَّكرة والمعرفة)) وفي (الصبان):

هما في الأصلِ اسما مصدرين لنَكِرَ وعَرَفَ، ثم جُعلا اسمَيْ جنسٍ للاسم المنكر والاسم المعرف، لا علمين، وإن وقع في كلامِ شيخنا.

قيل: تقسيم الاسم إلى النَّكرةِ والمعرفةِ على سبيلِ منع الخلو لا منع الجمع؛ لأن المعرف بلامِ الجنسِ نكرة معنًى، والتَّحقيق أنه معرفة معنى أيضاً؛ لأنه للماهية المشخصة بقيد ظهورها في فرد ما، فَالشّيوع إنما جاء من انتشار الفرد، وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له، وهو الماهية، غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنَّكرة، أفاده الروداني.

هذا وقدم النَّكرة؛ لأنها الأصل؛ إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النَّكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة. (صبان).

(قوله: هذا باب النكرة والمعرفة) وهما في الأصل اسما مصدرين لنكرتُه وعرفته فنقلا، وسُمِّي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف. (الاسم ضربان) على الأصح (نكرة وهي الأصل) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، (وهي) بالحدِّ عبارة عما شاع في جنسٍ موجودٍ مقدَّر، فالأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً بالغاً، فكلما وجد من هذا الجنسِ واحد، فهذا الاسم صادق عليه. والثاني كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ ظهوره وجود الليل، فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تخلف ذلك من جهةِ عدمِ وجود أفراد له في الخارج، ولو وجدت لكان اللفظ صالحاً لها، فإنه لم يوضع على أن يكون خاصاً كزيد وعمرو، وإنما وضع وضع أسماءِ الأجناسِ، وكذلك قمر فأما قوله: فكأنه لمعان برق، أو شعاع شموس، وقوله: وجوههم كأنها أقمار، فإن العربَ تنسبُ إليهما التَّعدد باعتبار الأيام والليالي، وإن كانت حقيقتهما واحدة يقولون: شمس هذا اليوم أحرُّ من شمسِ أمسِ، وقمرُ هذه اللَّيلةِ أكثر نوراً من قمر ليلة أول ذلك الشَّهر، وبالخاصةِ (عبارة عن نوعين أحدهما

نَـكِـرَةٌ قَـابِـلُ أَلْ مُـؤَثِّـرا أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِـعَ مَـا قَـدْ ذُكِـرَا

(نَكِرَةٌ قابِلُ ألْ) ....

أبو طالب

(قوله: نكرة قابل ال. . . إلخ) قدمها على المعرفةِ في التعريفِ؛ لأن التعريفَ إنما هو بحسب المفهوم، ومفهومها لكونه وجودياً على هذا التعريف، أشرف من مفهوم المعرفة، وأَخَّرَها عنها في

الناصية

ما يقابل ال المؤثرة للتَّعريف كرجلٍ لحيوانٍ مذكرٍ عاقلٍ. (وفرس) لحيوان مذكَّر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان، (وكتاب) لمذكرٍ غير حيوان، وهذه الأمثلة الأربعة تقبل ال المؤثرة للتَّعريفِ، فتقول: الرجل والفرسُ والدَّار والكتاب. (و) النَّوع (الثاني ما) لا يقبل أل المؤثرة للتَّعريفِ، ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرةِ للتَّعريف نحو ذي) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميمِ معنى إنسانٍ (وما) بمعنى شيء (في قولك مررت برجلٍ ذي مال و) مررت (بمن معجبٍ لك و) مررت (بما معجبٍ لك) فذو ومن وما نكرات؛ لأن ذي نعت لنكرة، ومن وما نعتا بنكرة ونعت النَّكرة والمنعوت بالنَّكرة نكرة، وهي لا تقبل ال، ولكنها واقعة موقع ما يقبلها. أما ذو (فإنها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل ال المؤثرة للتَّعريف، فتقول الصَّاحب، وليست أل فيه موصولة؛ لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمالِ، وصار من قبيل الجوامد، ولذلك لا يعمل، لا تقول: مررت برجلٍ صاحب أخوه عمراً. قال الشَّاطبي في بابِ المبتدأ: (و) أما من فإنها نكرة موصوفة واقعة موقعَ (إنسان) وإنسان يقبل ال فتقول: الإنسان، (و) أما ما فإنها نكرة موصوفة أيضاً واقعة موقع (شيء) وشيء يقبل ال فتقول: الشَّيء فمن للعاقلِ وما لغيره، وكذلك إذا استعملا في الشَّرطِ والاستفهامِ فمعناهما في الشَّرط كل إنسان وكل شيء، وفي الاستفهام أي إنسان وأي شيء، فإنسان وشيء يقبلان ال. قال الشَّاطبي: ثم قال وكذلك أين وكيف فإنهما واقعان موقع قولك في أي مكان، وعلى أي حال، ومكان وحال يقبلان ال. اهـ.

هذا وقال العصام في (حواشي الجامي): أتى بهما معرفتين؛ لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين، وكان كثرة احتياجِ المباحثِ المتقدمة إليهما داعيةٌ لتقدمهما. (تصريح).

(قوله: نَكِرة. . . إلخ) نكرة مبتدأ وقابل أل خبره. يعني: أن النَّكرة ما كانت قابلة لدخول ال عليها بشرطِ أن يكون ال مؤثّراً فيها أثر التَّعريف، كالرَّجل، وأما إذا لم يؤثِّر كذلك كدخولِه على العلمِ نحو الحسن، فدخولُه لا يدلُّ على أن مدخوله نكرة. (دشتي).

(قوله: نكرة) مبتدأ؛ لأنها المحدث عنها، وسوَّغه التَّقسيم لا الجنس في ضمنِ الأفراد، كما قيل؛ لعدمِ صلوحه مسوِّغاً، كما مرَّ في الكلام، وقابل أل خبره وذكره؛ لأن المرادَ اسم قابل أل والاسمُ يقع على المذكَّر والمؤنث، أو لتأولِ النَّكرةِ باللفظ مثلاً لا بالكلمة، قيل: أو لكون النَّكرةِ

. . . .

أبو طالب

العنوان؛ لأن المراد من العنوانِ مصداقاهما، ومصداق النكرة غير مقصودٍ بالبحث؛ إذ البحثُ إنما هو عن مصداقاتِ المعرفة كما هو ظاهر. ثم إن النكرة في اللغةِ اسمُ مصدرٍ للتنكيرِ من قولهم نكرته، أي: جهلته، والمعرفة خلافها، أو قوله: نكرة مبتدأ سوغ ابتداؤها قصدُ الجنس أو خلافتها عن الموصوف؛ إذ الأصلُ اسم نكرة، وقوله قابل ال خبره لا بالعكس كما توهم؛ إذ المعرفة ينبغي أن يوضع ويحكم عليه بالتعريف، وهذا ظاهر لمن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق منا في بابِ المبتدأ، ولم يقل: قابلة لما ذكرناه من تذكيرِ الموصوفِ وإرادة الجنسِ. وقيل: لأن التاء في النكرةِ من نفسِ الكلمةِ لا للتأنيث. وفيه ما فيه، والمرادُ بالقابلِ بالقوةِ لا بالفعلِ، وإلا لصار التعريفُ منتقضاً بالمعرف باللامِ.

الناصية

صفةٌ لمحذوفٍ مذكر، أي: اسم نكرة، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ بها، ويرده ما مرَّ من أنها اسم جنسٍ للمنكرِ لا وصف إلا أن يلاحظ أصلها، وهو المصدرية، وتؤول بالمشتق. (خضري).

(**قوله: نكرة قابل ال. . . إلخ**) أورد عليه أنه غير جامع لخروجِ الأسماءِ المتوغلة في الإبهام كأحدِ الملازمِ للنَّفي، وهو ما همزته أصلية، وبمعنى إنسان لا ما يقع في الإثباتِ والنَّفي، وهو ما همزته بدل من واو شذوذاً، وبمعنى واحدٍ، فالفرق بينهما من جهة الاستعمالِ، وجهة اللَّفظ، وجهة المعنى، وكعريب وديار وغير وشبه؛ لأنها لا تقبل أل وخروج أسماء الفاعلينِ والمفعولين؛ لأن ال الدَّاخلة عليها موصولة، وخروج الحال والتَّمييز واسم لا التبرئة ومجرور ربَّ وأفعل من؛ لأنها لا تقبل ال، وغير مانع لدخولِ ضمير الغائبِ العائدِ إلى نكرة كجاءني رجل فأكرمته؛ لوقوعه موقعَ ما يقبل ال وهو رجلٌ ودخول يهود ومجوس؛ فإنهما يقبلانِ ال مع أنهما معرفتان؛ إذ منعا الصَّرف للعلميةِ والتَّأنيث، والجواب عن الأول بمنع الخروج؛ لأن كلاً من المتوغلةِ وأسماء الفاعلين والمفعولين واقعٌ موقع ما يقبل ال كإنسان وكذات، ثبت لها الضَّرب أو وقع عليها الضَّرب مثلاً، والحال وما بعدها قابلة لـ (ال) في حالة الإفراد، ولا يضرُّ عدم قبولِها ال في تلك التَّراكيبِ، وعن الثَّاني بمنعِ وقوعِ الضَّميرِ المذكورِ موقع ما يقبل ال؛ لأنَّ معناه الرَّجل المتقدِّم ذكره، فليس واقعاً موقع رجل، بل موقع الرَّجل، والرَّجل لا يقبل أل أفاده (سم). ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حالَ كونِهما معرفتَينِ بالعلميَّة على القبيلتينِ، وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهوديٍّ ومجوسيٍّ كروم وروميٍّ، وهما حينئذٍ نكرتان. (صبان).

(**قوله: قابلُ ال**) قال الدَّنوشري: تعريفهم للنَّكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه ال؛ لتوغله في الإبهام نحو غير، فإنهم صرحوا بأن ال لا تدخل عليه، قال الحريري: ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة، فآلة التعريف عنها حائدة، وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء، فإن أل لا

حال كَوْنِه (مُؤَثِّرا) التعريفَ كرجل بخِلاف حَسَن، ....

أبو طالب

(**قوله: حال كونه مؤثراً**) إشارة إلى أنه حال لا وصف لـ (أل) باعتبار محله؛ الذي هو النَّصبُ وإلا لزمَ توصيفُ المعرفةِ بالنكرة؛ لأن المراد بأل نفس لفظه، وكل ما أريد منه نفس لفظهِ، فمعرفة لدلالته على الماهية المعينة، ولزم انتقاض التعريفِ بالقابلِ لـ (أل) الزائدة؛ إذ غايةُ ما يلزم في الوصفِ هو ثبوته للموصوف مطلقاً، سواء كان حال الحكم أم لا. وظاهر أن أل الزائدة تتصف بالتأثير، إذا دخلت على النكرةِ، فإن ال الزائدة هي أل المعرفة الموصوفة بالزيادة، باعتبار دخولها على المعرف بغيرها.

(**قوله: التعريف**) أي: التَّعريف بحسبِ اللفظِ (مطلوب)، فلا ينتقضُ عكسه بقابلِ الموصولة، فإنها وإن لم تؤثر التعريف بما يقبلها، بل تعرف هي بقابلها، لكنها تؤثر التَّعريف فيها بحسب اللفظِ، وبقيد التَّعريفِ يخرج أل الزائدة المؤثرة لغيره كحذف التنوين، فيخرج القابل لها عن التعريفِ، نحو حسن إذا كان علماً.

الناصية

تدخل عليه، وأما الجمل والأفعال فليست نكرات، وإن حكم لها بحكم النَّكرات، وما يوجد في عبارةِ بعضهم: أنها نكرات فهو تجوز، وقال أيضاً: استشكل حد النَّكرة بما ذكر فإنه غير جامع؛ لأنه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فإنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل ال المؤثرة للتَّعريف، فإن ال الموصولة مؤثرة للتَّعريف، أي: مفيدة له؛ لأنها معرفة لا معرفة والمؤثرة للتَّعريف أعم مِن أن تؤثر في غيرها أو لا، وقد يجاب أيضاً عن ذلك بجوابين: **الأول**: أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث، والذات تقبل ال المؤثرة للتَّعريف، والجواب **الثاني**: أنها في بعض الأحوال تقبل أل المؤثرة للتَّعريف، وذلك إذا أريد بها المضيُّ، فهي تقبل ال المؤثرة للتَّعريف في الجملةِ. تأمَّله وأنصف. ولكن يبقى النَّظر في ضميرِ النَّكرةِ، نحو: ضربت رجلاً، وأكرمته، فإنه واقعٌ موقع ما يقبل أل، فيقتضي أنه نكرة، والصَّحيح أنه معرفة.

(**قوله: قابل أل**) إنَّما قال: (قابِل) ولم يقل: (قابِلة) مع أنه خبرٌ لِـ (نكرة) وهي مؤنَّثٌ باعتبار (اسم)؛ لأن (نكرة) معناه: (اسم نكرة) و(اسم) مذكر لتعريفِ ذلك الاسم.

(**قوله: مؤثرا**) حال من المضافِ إليه، وهو أل؛ لأن المضافَ اسم فاعلٍ يقتضي العملَ في الحال. (خضري). (**قوله: مؤثراً التَّعريف**) قيد به؛ لأنه المرادُ من تأثيرِ أل عند الإطلاقِ، فخرجَ نحو: العباس علماً، فإنك تقول فيه: العباسُ، فتدخل عليه أل، لكنها لا تؤثر فيه التَّعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه. (**قوله: كرجل**) وفرس وشمس وقمر، فتقول: الرَّجل وهكذا...

(**قوله: بخلاف نحو: حسن**) وحارث وعباس وضحاك، فإن ال الدَّاخلة عليها غير مؤثرة للتَّعريف؛ لأنها معارفُ بالعلميةِ، وإنما دخلت عليها أل (للمح الأصل بها) وهو التَّنكير، وفي بعضِ

فإنّ ال الدّاخِلَة عليه لا تُؤثِّرُ فيه تعريفاً فَلَيس بِنكرةٍ (أوْ) ليس بِقابِلٍ لال، لكِنَّه (واقِعٌ مَوْقِعَ ما قَدْ ذُكِرا) ....

أبو طالب

(**قوله: فإن ال الداخلة**) الأولى: أن يقول: فإن ال الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفاً، ولا يكون داخلاً في ثاني شقي الترديد، فليس بنكرةٍ ليصيرَ تفريع قوله: فليس بنكرةٍ على ما قبله في غايةِ الإيضاحِ.

(**قوله: فليس بنكرة**) الأخصر أن يقول: فمعرفةٌ فعدل عنه لوجهين: **الأول**: أن المستفادَ من انتفاءِ قيد التَّعريفِ ثبوتُ نقيضِ النكرةِ؛ كون المعرفة لازماً لنقيضِ النكرةِ، لم يعلم لتجويزِ العقلِ وجود الواسطةِ بينهما في الخارجِ، **الثاني**: أن اللازمَ البين لما لم يصدق عليه التَّعريفُ، هو أن لا يصدق عليه شيء آخر، والأولى أن يكون التفريعُ لازماً بيناً للمفرع عليه.

(**قوله: إذ ليس بقابل**) أي: مطلقاً. ولهذا الكلام فوائد: **الأولى**: الإشارةُ إلى أن بين شقي التعريفِ على ما ذكره المصنف عموماً من وجهٍ، وكل شقينِ يكون الأول أعم من الثاني، ينبغي أن يرادَ العمومُ من الأولِ والخصوصُ من الثاني، فالمراد بقابلِ ال أعمُّ مما كان واقعاً موقعه أيضاً؛ كرجل، الواقع موقع (مرء) أم لا، كيد مثلاً إذا لم يكن لها اسمٌ آخر مرادفٌ لها، وبالواقعِ المخصوصِ بما لم يقبل ال، **الثانية**: الإشارةُ إلى أن انفرادَ الشقِّ الثاني عن الأولِ إنما هو بانتفاءِ مقيدِ الأولِ لا بانتفاءِ قيدِه فقط؛ إذ ليس لنا لفظٌ لم يقبل ال المؤثرة للتعريفِ بأن، قبل ال غيرِ المؤثرةِ، ويقع موقع ما يقبل ال المؤثرة، **الثالثة**: الإشارةُ إلى أن قولَه: أو واقعٌ عطف على قوله: قابلٍ، لا على ال حتى يكون المرادُ بالواقعِ أم الطائية، وإلا لصار التعريفُ غير جامعٍ، وقيل: المراد بالواقعِ ما يقع موقعَ قابلِ ال، سواء كان هو قابل أم، أو واقع موقع قابل ال وأم، ولا يخفى ما فيه من البرودة.

(**قوله: واقع موقع... إلخ**) أي بأن يكون متحداً معه في عين المفهومِ، فيخرج عن التعريفِ زيد الواقع موقع رجل مثلاً، وبهذا الكلامِ تمَّ حد النكرةِ جمعاً ومنعاً. فإن قلت: المراد بالقابلِ من حيث

الناصية

النُّسخ للمح الوصفِ، والأول أولى؛ لأن مدخولَها قد يكون غير وصف كالنُّعمان، فإنه في الأصلِ اسم عينٍ للدمِ بالدَّال المهملة، وتخفيف الميم.

وظاهر كلامه أن ال في هذهِ الأمثلةِ دخلت عليها، وهي أعلام، وقال الشَّاطبي: لم تدخل عليها وهي أعلام بل على تقديرِ تنكيرها؛ لتكونَ ال مشعرة بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولِها على القائمِ والقاعدِ وبابه.

وهذا معنى ما ذكره سيبويه، ثم قال: فإذا ثبت أنها قد أثرت معنى التَّعريفِ تقديراً، ولمح الصِّفة صار التَّعريف مشكلاً، وأجابَ عنه بما حاصله أنها لم تؤثِّر تعريفاً فيما لم يكن فيه تعريفٌ، وفيه نظرٌ يظهر بالتأمل. (تصريح) (**قوله: أو ليس بقابل... إلخ**) أو للتَّنويع، أي: لتنويعِ مفهوم النَّكرة إلى نوعينِ، فهي موضوعةٌ لقدرٍ مشترك بين النَّوعين، وهو ما دلَّ على شائعٍ في جنسِه، كما قاله ابن هشام. (صبان).

أي: ما يَقبلُ ال، كذِي فإنّها لا تَقبَلُ ال، لكِنّها تقع مَوْقِعَ ما يَقبلُها، ....

أبو طالب

اللفظ فقط في ضمن أي معنى تحقق، أو من حيث كونهِ في ضمنِ معنًى معينٍ، وعلى الأولِ ينتقض طردُ التَّعريفِ بالأعلامِ؛ التي قد تنسلخُ عن التَّعريفِ، وكذا بنحوِ غلامِ زيدٍ، وعلى الثاني ينتقض عكسه، بنحو غلام رجل؛ فإن الغلام في ضمنِ المعنى الإضافيّ، ليس بقابل لـ (ال)، ولا واقع موقع ما يقبله. قلت: المراد هو الثاني، لكن يراد بالمعين المعين بتعيناته الحقيقيةِ، لا أعم منها ومن الإضافية، والإضافة من قبيل الثانية، فإن قلت: المرادُ بالواقعِ إما اللفظُ باعتبارِ مفهومِه المتعينِ بالتعييناتِ الحقيقيةِ فقط، أو مع تعيناته الإضافيَّةِ، وعلى الأولِ ينتقض طردُه بغلام زيد، حيث يقع موقع غلامٍ وهو قابل لـ (ال)، وعلى الثاني ينتقض عكسه بنحو ذي، فإنه لم يقبل ال، ولا يقع موقع ما يقبله؛ لأنه لا يقع إلا موقع الصَّاحب المضافِ، قلت: المرادُ هو الأول، ولا يلزم الانتقاضُ المذكورُ؛ إذ الغلامُ المذكورُ لو أمكن اعتباره مع اعتبارِ الإضافة بتعيناته الحقيقية فقط، كان داخلاً في النكرةِ، وفرداً من أفرادها، فيجب شمولُ تعريفها له، لكن اجتماعَ هذين الاعتبارين معاً ممتنعٌ، فلا يرد أنه حال الإضافةِ مع هذا الاعتبار غير واقعٍ موقعَ القابلِ، وينتقض عكس التَّعريفِ به.

(قوله: أي ما يقبل ال) دفعٌ لما يتوهمُ من حملِ الموصولِ على العمومِ وإرادة ال وقابله معاً منه، ولم يقل: قابلُ ال كما هو مقتضى المتن، إشارة إلى أن المرادَ بالقابلِ ما ثبت له المقبول في غيرِ حالِ حملهِ على النَّكرة؛ إذ المعتبرُ في هذهِ الحالِ هو التَّجرد عن ال، ولهذا لم يقل بلفظِ الماضي، لإيهامه خلاف المقصودِ.

الناصية

(قوله: كذِي) وفي (التَّصريح) كذلك نحو (صه) حال كونه (منوّناً فإنه) نكرة ولا يقبل ال، ولكنه (واقع موقع قولك: سكوتاً) وسكوتاً يقبل ال؛ لأنه مصدرٌ فتقول: السُّكوت بناء على أن التَّنكير والتَّعريف في اسمِ الفعل راجعانِ إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة، وإلا فمذهب الجمهور أن أسماءَ الأفعالِ واقعة موقع الأفعال، وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماءِ الملازمة للنفي، فإنها نكرات ولا تقبل ال، ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال، وهو مثلاً رجل أو حيٍّ أو ساكن، أو نحو ذلك، قاله الشَّاطبي.

وأنكر النَّكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلاً منها ما هو في مرتبته.

(قوله: كذي) بمعنى صاحب، ومن وما في الشَّرط والاستفهام خلافاً لابن كيسان في الاستفهاميتين، فإنهما عنده معرفتان، فهذه لا تقبل ال، لكنها تقع موقع ما يقبلها؛ إذ الأولى تقع موقع صاحبٍ، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء، ولا يؤثِّر خلوهما من تضمُّن معنى الشَّرط والاستفهام، فإن ذلك طارئ على من وما؛ إذ لم يوضعا في الأصل له، ومن ذلك أيضاً: من وما

وَغَــيْــرُهُ مَــعْــرِفَــةٌ كَــهُــمْ وَذِي   وَهِــنْــدَ وابْــنِــي وَالــغُــلَامِ وَالَّــذِي

وهو صاحِب. (وَغَيْرُهُ) ....

أبو طالب

(**قوله: وغيره**) يحتمل أن يكون مبتدأ لقوله: معرفة، وأن يكون خبراً عنه وجه، الأول أنه لما حكم بأن النَّكرة هو قابل أل، أو واقع موقعه، صار المقام مقام أن يسأل أن غيرَ القابلِ والواقعِ مسمًّى بماذا، فأجيب بأن غيره معرفةٌ بجعلِ الغيرِ مبتدأ؛ لأنه المسؤول عن حكمهِ، وأيضاً لما كانا نكرتين ولا قرينة على التَّعيينِ، فوجب تقديم المبتدأ، ووجه الثاني أن المقصودَ ظاهرُ تعريف للنَّكرةِ والمعرفةِ، فإذا كانت معرفةً كانت مبتدأ لما سبق، والمرادُ من قولِه غيره هو الخالي عن التَّعينِ فقط، لا الجامع لهما، فإن الترديد على ما حمله الشارح ترديدٌ حقيقيٌّ، فإذا ورد عليه السَّلب صار مصداقهُ الجمع بين الأمرين، والخلو عنهما جميعاً.

الناصية

نكرتين موصوفتين، كما في مررت بمن معجبٍ لك، وبما معجبٍ لك، فإنهما لا يقبلان ال لكنهما واقعان موقع إنسانٍ، وشيء، وكلاهما يقبل ال. وكذلك صَهٍ، ومَهٍ بالتَّنوين لا يقبلان ال، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها، وهو سكوتاً وانكفافاً، وما أشبه ذلك. (صبان).

(**قوله: وهو صاحب**) أورد عليه أن صاحباً الذي يقع موقعه ذو صفةٌ من بابِ اسمِ الفاعلِ، وإن كان صاحب يستعمل كثيراً استعمالَ الأسماءِ الجامدةِ، وأل الدَّاخلة على الصِّفة التي من باب اسمِ الفاعلِ موصولة لا معرفة. وأجيبَ بأنَّ المرادَ واقعٌ موقعَ ما يقبل ال ولو في الجملة، وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبارِ معناه الاسمي، وإن لم يكن معناه عند وقوعِ ذي موقعه قاله (سم). أو يقال: صاحب الذي هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصُّحبة، فذو واقع موقعَ ما يقبل ال بواسطة. وقال الرّوداني: تحرير هذا المحل أن ذو اسم فيه معنى الوصفِ وضع لأن يوصف به، كما يوصف بالصِّفات المشبهة، وهو متحمل للضَّمير كالصِّفة، وأن صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مراداً به الحدوث من صحبه فهو صاحب، أي: مصاحب، وعليه يقال: مررت برجلٍ صاحب أخوه عمراً، وإنكار ذلك مكابرة للواضحِ، ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثَّبوت والدّوام، وهو بهذا المعنى مرادف لذو، فتكون ال الدَّاخلة عليه معرفة لا موصولة، فلا يتجه التزام كون ال في الصَّاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مرَّ. اهـ. ملخصاً، وهو حسنٌ. هذا وقوله فـ (ذو) لا تقبل (ال) لا يقال (الذو) ولكنها بمعنى (صاحِب) الذي تدخله (الْ) ويقال: الصَّاحب، إذاً فـ (ذو) نكرة لوقوعِه محل ما يقبل (الْ) (**قوله: وغيره معرفة**) في الإخبارِ قلب، كما يقتضيه صنيع نظيره السَّابق، وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ، وإنما أفرد الضَّمير مع أنَّ المرجع اثنان لتأوّله بالمذكورِ، وقول البعض لكونِ العطفِ بأَوْ سهوٌ عن المنصوصِ عليه من أن إفراد الضَّمير إنما هو بعد أو التي

أي: غير ما ذُكِرَ (مَعْرِفَةٌ) وهي مُضْمَرٌ (كَهُمْ، وَ) اسمُ إشارَةٍ، ....

أبو طالب

(**قوله: أي غير ما ذكر**) دفع لما قد يتوهمُ من أن الضَّميرَ للواقعِ لكن بالمعنى الأعمِّ، أي: سواءٌ كان قابلاً أم لا، إذ لو كان عائداً إلى القابلِ والواقعِ لوجب أن يوردَ تثنيةً، ووجهُ الدَّفعِ قد ظهرَ مما سبق، ولا يخفى ما في هذا التَّفسيرِ من التَّوريةِ؛ إذ المتبادرُ منه هو لفظُ ما ذكر المذكورُ في المتنِ، والمقصود كلُّ ما ذكر من القابلِ والواقع، وإشارة إلى عدمِ رجوعِ الضَّميرِ إلى النَّكرةِ، باعتبارِ تذكيرِ الموصوفِ أو إرادةِ الجنسِ؛ لأن تعريفَ لازمِ نقيضِ الشَّيءِ بما يناقضُ تعريفَ ذلك الشَّيءِ، وأحسن من تعريفِه بنقيضِ نفسِ ذلكَ الشَّيءِ لما في الأول، من تفصيلٍ مطلوبٍ في التَّعريفِ دون الثاني.

(**قوله: معرفة**) قيل: تعريفُ المعرفةِ موقوفٌ على تعريفِ النَّكرةِ، وتعريفُ النَّكرةِ على ما عرفته موقوفٌ على التَّعريفِ الملحوظِ في المعرفةِ، وليس هذا إلا الدَّور. أقول: تعريفُ النكرةِ موقوفٌ على نوعٍ من المعرفةِ، لا على الملحوظِ في جميعِ أفراد المعرفةِ، فلا يلزم إلا كون بعضِ أفرادِ المعرفةِ معلوماً قبلَ تعريفها، ولا ضيرَ فيه؛ لجواز أن يكون المقصود من التعريفِ بيان أن المعرف شاملٌ لأي الأفرادِ، وجميع أفراده ماذا.

(**قوله: وهي مضمر**) هذا وما بعده من التَّقادير لفائدتين: **الأولى**: الإشارةُ إلى تعددِ الأمثلةِ إشارة إلى أنواعِ المعارفِ، **الثانية**: التصريح بأن كلَّ نوعٍ مما مثل له مسمى بماذا.

الناصية

للشَّك ونحوها، مما يكون الحكم معها لأحد الأمرين أو الأمور، لا التي للتَّنويع؛ لأنها بمنزلة الواو. (صبان).

(**قوله: أي غير ما ذكر**) أي: غير ما يقبل ال المذكورة، أو يقع موقع ما يقبلها.

(**قوله: أيْ غير ما ذكر**) أي: غير قابلٍ ال المؤثر، أو الواقع موقع القابل لـ (ال) معرفة.

(**قوله: مَعْرِفَةٌ**)؛ إذ لا واسطة، واستغنى بحد النَّكرة عن حدِّ المعرفةِ. قال في شرح (التَّسهيل): من تعرض لحدِّ المعرفةِ عجزَ عن الوصولِ إليه دون استدراكٍ عليه. وأنواعُ المعرفةِ على ما ذكره هنا ستة: المضمر. . . إلخ. (أشموني).

(**قوله: وهي مضمر**) بضمِّ الميمِ الأولى، وفتح الثَّانية لحاضر أو غائب. (كأنا وأنت وهم) هذا ولما فات على النَّاظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفةِ؛ لضيق النَّظم رتبها في التبويب على ما ستراه. فأعرفها المضمر على الأصح، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلَّى، وقيل: هما في مرتبة واحدة، وقيل: المحلى أعرف من الموصولِ، وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمر في رتبة العلم، وأعرف الضَّمائر ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب السَّالم عن الإبهام، وجعل النَّاظم هذا في (التَّسهيل) دون العلم. (أشموني).

نحو: (ذِي، وَ) عَلَمٌ، نحو: (هِنْدَ، وَ) مُضافٌ إلى معرفةٍ، نحو: (ابْنِي وَ) مُحَلّى بـ (ال)، نحو: (الغُلامِ، وَ) مَوْصُولٌ، نحو: (الَّذِي) وزادَ في شَرحِ الكافية المُنادى المَقصُود كَيا

أبو طالب

(قوله: وزاد في شرح الكافية) كون هذا المنادى داخلاً في المعارفِ هو الصَّحيحُ؛ لأن المرادَ بالمعرفةِ ما لم يجر عليه أحكام النَّكراتِ، وهذا المنادى مما لم ينكر وصفه، ولم يمنع من تأكيده، بما يخص بالمعارفِ إلى غيرِ ذلك، على أنه معينٌ من حيث المعنى أيضاً، فلا وجه لإخراجه عنها، فقولنا رجلٌ مشيرين به إلى معينٍ، لم يكن معرفة؛ لعدمِ إجراءِ أحكامِ المعارفِ عليه.

(قوله: بالإشارة إليه) والمواجهة أي: سواء كانتا حسيتين، أو عقليتين، والأوليان مختلفتانِ دون الأخيرتين، وإذا كان مناط التَّعريفِ على إجراءِ الأحكامِ، لم يعتبر أمثال ذلك، ويحتمل أن يكون مراد المصنف بذلك بيان كيفيةِ تعريفِ المنادى، لا كونه غير داخلٍ في المعارفِ كما يتبادر من عبارة الشارح.

الناصية

(قوله: نحو ذي) للمؤنث (وذا) للمذكر.

(قوله: وَعَلَمٌ) لمذكر أو مؤنث كزيد وهند **(قوله: ومضاف إلى معرفة)** أي: إضافة محضة، كما يشير إليه المثال **(قوله: نحو ابني)** المضاف إلى ياءِ المتكلِّم، وضمير المتكلِّم معرفة **(قوله: ومحلى)** أي: مُزَيَّنٌ بألْ **(قوله: وموصول)** بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بأل ملفوظة كالذي أو مقدرة كمن أو بالإضافة كأي.

(قوله: المنادى المقصود) أي: المنكر المقصود نداؤه بعينه، وإنما سكت عنه هنا؛ لذكره له في باب النِّداء، كما سكت عن اسمِ الفعل غير المنون، وأجمع ونحوه من ألفاظِ التَّوكيد، وسحر المرادِ به سحر يوم بعينه، وأمس المرادِ به يومٌ بعينه؛ لذكرهِ الأول في بابه، والثَّاني في باب التَّوكيدِ، والثَّالث والرَّابع فيما لا ينصرف. على أن منهم من يرد الأربعة إلى السِّتة؛ أما المنكر غير المقصودِ نداؤه بعينه فهو باقٍ على تنكيره، وأما المعرف قبل النِّداء، فالصَّحيح بقاؤه على تعريفه، وإنما زاده النِّداء وضوحاً، وقيل: تعرف بالنِّداء بعد زوال تعريفِ العلميةِ. (صبان).

(قوله: كيا رجل) قد يقوله الأعمى الّذي لا يقصد ولا يشير إلى شخصٍ معينٍ، وقد يقوله البصير الذي يقصد شخصاً معيناً، ويشير إليه، والأول يُسمَّى (المنادى غير المقصود) والثاني يُسمَّى (المنادى المقصود). (شيرازي).

(قوله: كيا رجل) لمعين بناءً على أن تعريفه بالقصدِ، لا بحرف تعريفٍ منوي، قال في (التسهيل) وأعرفها ضمير المتكلِّم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السَّالم عن إبهام، يعني: بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة، ثم المشار به، والمنادى، يعني: إنهما في مرتبة واحدة؛ لأن التَّعريف فيهما بالقصد عنده، ثم الموصول وذو الأداة يعني أنهما في مرتبة واحدة؛ لأن تعريفهما بالعهد، وفي بعض نسخه، ثم ذو الأداة، فجعله بعد الموصولِ والمضاف بحسب المضافِ

رَجُل، واختارَ في (التسهيل) أنَّ تعريفَهُ بالإشارَةِ إلَيه والمُواجَهَة، ونَقَلَه في شَرحِه عن نَصِّ سيبوَيه، وزادَ ابنُ كيسان ما ومَن الاستفهامِيَّتَينِ، وابنُ خَرُوف ما في «دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمّا».

أبو طالب

(**قوله: وزاد ابن كيسان... إلخ**) استدلَّ على هذا بتعريفِ جوابهما، ورد بجوازِ وقوع النَّكرةِ في جوابهما، وعدم لزومِ مطابقةِ الجوابِ للسؤالِ في جميعِ الأحكامِ.

(**قوله: وابن خروف.. إلخ**) كأن وجهه وجوبُ تعريفِ فاعلِ نعم وأخواتِه، ويردُّ عليه منع كليةِ ذلك.

الناصية

إليه، فجعل المضافَ إلى الضَّمير في مرتبة الضَّميرِ، والصَّحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضافَ في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في رتبة العلم، وذهب المبرد إلى أن المضافَ دون المضافِ إليه مطلقاً فتحصل ثلاثة أقوال. (تصريح).

(**قوله: واختار... إلخ**) بيان لوجه زيادتِه، وأنه ليس من المعارف السِّتة (**قوله: أن تعريفه**) أي: المُنادى. (**قوله: بالإشارَةِ إلَيه... إلخ**) لا بحرف النداء، أو بحرفِ تعريفٍ مقدرٍ.

(**قوله: والمواجهة**) له والإقبال عليه لا بـ (ال) فليس مما هنا.

(**قوله: والمواجهة**) يظهر أن العطفَ تفسيريٌّ.

(**قوله: ونقله في شرحه عن نص سيبويه**) وذهب قوم إلى أنه معرفةٌ بـ (ال)، أي: الحضورية مقدرة، وناب حرف النِّداء منابها.

(**قوله: وزاد ابن كيسان ما ومن الاستفهاميتين**) نحو (ما أكلتَ؟) و(مَن رأيتَ؟) قال: لأنَّ جوابَهما مَعرفة؛ إذ هو (الخبر) في الأولِ، و(زيداً) في الثَّاني، والسُّؤال لِمطابقة الجوابِ معه معرفة أيضاً (ورُدَّ) بأنه يصحُّ أنْ يقال في الأوَّل (خبزاً) وفي الثَّاني (رجلاً من بني فلان) بالتَّنكيرِ.

(**قوله: وزادَ ابن كيسان ما ومن الاستفهاميتين**) واستدل بتعريفِ جوابهما نحو: من عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقاؤك. والجواب يطابق السُّؤال، والجمهور على أنهما نكرتان؛ لأن الأصلَ التَّنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه؛ ولأنهما قائمتان مقام: أيّ إنسان وأي شيء، وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، وما قيل في تعريفِ الجوابِ غير لازم؛ إذ يصحُّ أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمر مهم. (تصريح).

(**قوله: ما... إلخ**) أي: ما التي بعد نعم الواقع بعد اسم، وكان نعم وما بمنزلة الصِّفة لذلك الاسم فنعما في المثال صفة لدقّا، ومعنى ما في التَّقدير هو الدّق، فكأنه قال: نعم الدّق، فموقعها موقع الضَّمير الذي له مرجع، فلذلك قيل: إنها معرفة. (دشتي).

(**قوله: في دققته دقاً نعما**) أصله (دققته دَقّاً نعم ما) بمعنى: نعم الدَّقُّ هو فأدغمت الميم في الميمِ فصارَ (نعمّا) بالتشديد، فقال ابن خروف: (ما)، المتصل بـ (نعم وبئس) معرفة؛ لأنه فاعل لنعم وبئس، وفاعلهما يجب أنْ يكون معرفةً، فتأمل.

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

(فَما) كان مِن هذه المَعارِف مَوْضُوعاً ....

أبو طالب

(قوله: من هذه المعارف) هذا احترازٌ عن نحو كاف ذاك وإياك، وتاء أنت، وياء إيّاي، وتاء إياها، وهاء إياه، فإنها على الصَّحيحِ حروفٌ موضوعةٌ لما ذكر، والضمائر من أنواع الأسماءِ وهاهنا إشكال، وهو أن تلك الحروفَ كما ذكروه معارف لذلك، مع أنهم صرحوا باختصاصِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ بالأسماء، **أقول في حله**: إن للتعريفِ كالتنكيرِ أيضاً معنيين، الأول: كون الموضوعِ له خاصاً، سواء أجري على الموضوعِ ما يخالف أحكام النَّكراتِ أم لا، وهذا من لوازمِ جميعِ الحروفِ فإنَّ الحقَّ أن الوضعَ فيها عام، والموضوعُ له خاصٌّ، الثاني: كون اللفظِ مما يجري عليه ما يخالف أحكامَ النَّكراتِ، سواء كان الموضوعُ له خاصاً أم لا، وتسميةُ هذا القسمِ بالتعريفِ باعتبار وجودِ التَّعريفِ اللغويِّ في غالبِ أفرادِهِ، وهذا من خصائص الأسماءِ، وكأنه قال: فما كان من هذهِ المعارفِ موضوعاً، ولم يقل: فما وضع من هذه المعارفِ مع أخصريته، إشارة إلى أن الحقَّ هو أن الواضعَ هو الله تعالى فافهم.

الناصية

وقد نظم الشَّاعر الفارسي هذه العشرةَ في بيتين:

مَعارف ده بُوَد (مَن) (ما) و(ما) في دِقْقُه دَقَّ نِعْما ومنادِيْ

بس آنكه شش بود (مضمر) (إضافة) (عَلَم) (ذو اللام) (موصول) و(إشارة)

(قوله: فما كان... إلخ) قدر متعلق الجار والمجرور خاصاً لدلالةِ المقام عليه، وما واقعةٌ على جامد، وقوله: لذي غيبة أو حضور أي: مع اعتبارِ دلالته على الغيبةِ أو الحضورِ، فخرج بما التي أوقعناها على جامدٍ لفظ غائب، وحاضر ومتكلم ومخاطب، وبقوله: لذي غيبة أو حضور ضمير الفصل وياء الغيبة؛ لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذي الغيبة أو ذي الحضور، وثانيهما للغيبة، لا لذي الغيبة، وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان؛ لأنهما وضعا للخطاب لا لذي الخطاب، ونون تكلم المتكلِّم مصاحباً لغيره أو معظِّماً نفسه؛ لأنها وضعت للتكلم، لا لذي التَّكلم وكذا همزة التَّكلم، وبقولنا: مع اعتبار دلالته على الغيبةِ أو الحضورِ، الأسماء الظَّاهرة المستعملة في غائب أو حاضر، هكذا ينبغي تقرير هذا المحل، وبه تندفع الإيرادات.

هذا، وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السَّعد، والجمهور من أن المضمراتِ ونحوها كلياتٌ وضعاً، جزئيات استعمالاً. والمعنى فما وضع لمفهوم ذي غيبة أو حضور، وعلى مذهب العضد والسَّيد من أنها جزئياتٌ وضعاً واستعمالاً. والمعنى فما وضع لكل فرد ذي غيبة أو حضورٍ على حدته، بواسطة استحضار أمرٍ عام لتلك الأفراد، ثم المرادُ الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلاً. (صبان).

(لِذي غَيْبَةٍ) أي: لِغائِبٍ ....

أبو طالب

(**قوله: أي لغائب**) يعني قوله: غيبته مبني للفاعل لا للمفعول، حتى يكون قوله: لذي غيبةٍ بمعنى المغيب عنه.

الناصية

(**قوله: لِذي غَيْبَة**) كهو بتمامها عند البصريين، والهاء وحدها عند الكوفيين (**قوله: لذي غيبة**) أي: لفظ جامد وضع لذي غيبة... إلخ فخرج أحرف المضارعة، وكاف الخطاب، في نحو ذاك وآخر نحو أنت وإياه، وضمير الفصل عند البصريين، فإنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب، لا لذيهما، وخرج أيضاً ما فيه أل الحضورية كجئت السَّاعة، ونحو يا زيد، فإن الحضور في ذلك ليس من الوضعِ، بل من القرائن، والمراد بالحضورِ خصوص التكلُّم والخطاب بقرينة التَّمثيل لا مطلق حضور.

(**تنبيه**) قال ابنُ هشام في (الحواشي) عند قول الناظم: فما لذي غيبة... إلخ: لينظر في نحو ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي﴾ [يُوسُف: ٢٦] فإن هي ليس غير مضمرٍ باتفاق، وليس هو للغائب، بل لمن بالحضرة، وكذا ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القَصَص: ٢٦] فهذا في المتصل وذاك في المنفصل، وقوله يخاطب شخصاً في شأن آخر حاضر معك، قلت له: اتق الله، وأمرته بفعل الخير، وقد يقال: إنه نزل فيهن منزلةَ الغائبِ، وكذا ي عكسه يبلغك عن شخصٍ غائب، فتقول: ويحك يا فلان أتفعل كذا، تنزيلاً له منزلة من بالحضرة.

فإن قيل: فكان حقه أن يقول ما لذي غيبة أو حضور، أو منزل منزلة أحدهما. قلت: إنما يحد الشَّيء باعتبار وضعه، وهذه يصدق عليها أنها لغيبة أو حضور باعتبار أصلها، وإن استعملت على خلافه. اهـ. وقال السِّراج البلقيني في رسالتِه المسماة (نشر العبير لطي الضمير): المفسر لضمير الغائب إما مصرح به، أو مستغنى بحضور مدلوله حساً أو علماً، فالحسُّ نحو قوله تعالى: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ﴾ [يُوسُف: ٢٦] و﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القَصَص: ٢٦] كذا ذكره الشَّيخ ابن مالك رحمه الله تعالى، وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال: ليس كما مثل به؛ لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما، فالضَّمير في قال عائد على يوسف والضَّمير في هي عائد على قوله: ﴿بِأَهۡلِكَ سُوٓءًا﴾ [يُوسُف: ٢٥] ولما كنت عن نفسها بقولها: بأهلك، ولم تقل: بي كنى هو عنها بضمير الغيبةِ بقوله: ﴿هِيَ رَٰوَدَتۡنِي﴾ [يُوسُف: ٢٦] ولم يخاطبها بقوله: أنت راودتيني، ولا أشار إليها بقوله: هذه راودتني، وكل هذا على سبيلِ الأدب في الألفاظ، والاستحياء في الخطابِ الذي لا يليق بالأنبياء، فأبرز الاسم في صورة ضمير الغائبِ تأدباً مع الملكِ، وحياء منه. وعندي أن الذي قاله الشَّيخ ابن مالكٍ أرجحُ مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى، وذلك أن الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدعي للحاكم: لي على هذا كذا، فيقول المدعي عليه هو يعلم أنه لا حق له عليَّ، فالضَّمير في هو إنما هو لحضور مدلوله حساً، لا لقوله: لي هذا هو المتبادر إلى الأفهام دون ما قال شيخنا، وكذا قولها: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القَصَص: ٢٦] عائد على موسى فضميره مصرح بلفظه، وهذا

تَقدَّم ذِكْرُهُ ....

أبو طالب

(قوله: تقدم ذكره) احترازٌ عن نحوِ هيهات.

الناصية

الذي قاله شيخنا متعقَّب، فإن موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب، وقد قالت: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القصص: ٢٦] وقصدها بالضَّمير الرَّجل الحاضر، الذي بان لها من قوته، وأمانته الأمر العظيم، قال شيخنا: وكأن ابن مالك تخيل أن هذا موضع إشارة؛ لكون صاحب الضَّمير حاضراً عند المخاطب، فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حساً، فجرى الضَّمير مجرى اسم الإشارة، والتَّحقيق ما ذكرناه، هذا كلام شيخنا.

ونحن نقول: بل التَّحقيق ما قرره ابن مالك، وذلك أن من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم: هي طالق، فإنها تطلق لوجود ما قرره الشَّيخ ابن مالك، ولا يتمشَّى ذلك على ما قرَّره شيخنا؛ لأنه وإن أمكنه التَّأويل في الآيتين المذكورتين، فلا يتمشَّى معه في غيرهما. (حمصي).

(**قوله: تقدم ذكره... إلخ**) بيان لما يجب لضمير الغائب، وتقدُّم الذكر لفظاً أن يتقدَّم المرجع صريحاً نحو جاءني رجل فأكرمته، وضرب زيداً غلامه، وتقدمه معنى أن يكون المرجع في قوة المتقدِّم صريحاً؛ لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد، أو لتضمُّن الكلام السَّابق إياه نحو ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨] فإن الفعل متضمِّن لمرجع الضَّمير، أو لاستلزام الكلام إياه استلزاماً قريباً، نحو ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] أي: الميت بقرينة ذكر الإرث أو بعيداً، نحو ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي: الشَّمس على قول بقرينة ذكر العشي، وتقدمه حكماً أن يلحق بالمتقدِّم لحكم الواضع بتقدم المرجع، وإن خولف لنكتة الإجمال، ثم التفصيل. وهذا في المسائل السِّت التي يعود فيها الضَّمير على متأخر لفظاً ورتبة، نحو نعم رجلاً زيد، كذا في الخطابي وحفيد السَّعد، وخرج بذلك نحو ضربته زيداً فإن المرجع لم يتقدَّم فيه لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً، أما الأولان: فظاهران، وأما الثَّالث: فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع؛ إذ ليس من المسائل السِّت وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا، فتدبر. وتلك المسائل السِّت رفع الضَّمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره بِرُبَّ وإبدال المفسر منه نحو: اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم، وضمير الشَّأن والإخبار عن الضَّمير بالمفسر نحو: هي النَّفس تحمل ما حملت، هي العرب تقول ما شاءت، وقيل: الضَّمير فيه للقصة، وقيل: ما بعده بدل مفسر له ونحو ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

وجوّز الزَّمخشري تفسير الضَّمير بالتمييز بعده في غير بأبي نعم ورب نحو ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٩] ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖ﴾ [فصلت: ١٢] جوّز كون سبع تمييزاً مفسراً للضَّمير، وقولنا: وإن خولف لنكتة الإجمال ثم التَّفصيل، إيضاحه: أنهم إنما خالفوا في المسائل السِّت وضع الضَّمير بتأخير

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

مفسره؛ لأنهم قصدوا التَّفخيم بذكر الشَّيء أولاً مبهماً، ثم تفسيره لتضمُّن ذلك تشوُّق النفس إلى التَّفسير، فيكون أوقع فيها، والذكر مرتين بالإجمال والتفصيل، فيكون آكدَ، وفي (الهمع) أن الضَّمير قد يرجع إلى نظير السَّابق، نحو﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١] أي: عمر معمَّر آخر:

قالتْ ألا لَيْتَما هَذَا الحمامَ لنا ... إلى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أي: نصف حمام آخر بقدره عندي درهم ونصفه، أي: نصف درهم آخر. اهـ. قال الدَّماميني: كذا قال ابن مالك وجماعة. قال ابن الضّائع: وهو خطأ؛ إذ المراد ومثل نصفه، فالضَّمير عائد على نفس ما قبله.

(فائدة) قال في (التسهيل): ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل. اهـ. قال الدَّماميني: وينبغي أن يكون المرادُ بالأقربِ غير المضافِ إليه، أما إذا كان الأقربُ مضافاً إليه فلا يكون الضَّمير له إلا بدليل.

ثم قال: فإن قلت هذا، أي: ما ذكره المصنف إذا لم يمكن عود الضَّمير إلا إلى أحدهما أي: الاسمين المتقدمين، كما في قولك: جاءني زيد وعمرٌو وأكرمته، وأما إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معاً، كما في قولك: جاء الزَّيدون والعمرون وأكرمتهم، فهل الحكم كذلك؟. قلت: لم أر فيه بخصوصه نصاً، وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصِّفة مثلاً أشياء معدودة، فمن قال هناك بالعودِ إلى الأخير يقول هنا كذلك، ومن قال هناك بالعود إلى الجميع، وهو الصَّحيح يقول هنا: الضَّمير عائد لكل ما تقدم لا إلى الأقرب فقط. فتأمله. (صبان).

(قوله: تقدم ذكره... إلخ) لفظاً، مثل (زيد ضربته) ومعنى، مثل ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] فرجع (هو) إلى (العدل) الذي لم يتقدَّم لفظه، ولكن تقدم معناه في (اعدلوا) وحكماً، مثل: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ... وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] الشَّاهد في ضمير ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ الرَّاجع إلى (المَيت) مع أنه لم يَتَقَدَّم لا لفظ (الميِّت) ولا معناه، ولكن تَقَدَّم بيانُ أحكامِ الميِّت، ولِذا رجع الضَّمير إليه.

هذا وفي (حاشية الدشتي): فالأول: كزيداً ضربته، والثَّاني: نحو ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨] فمرجع هو وهو العدل لم يذكر بلفظه، ولكن بمعناه المفهوم من اعدلوا، والثَّالث: نحو قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] فمرجع الهاء في أبويه لم يذكر سابقاً لا صريحاً، ولا معنى، وإنما يفهم بالقرينة؛ لأن الآية في مقامِ بيان إرث الميت، فالمرجع ـ وهو الميت ـ مذكور حكماً أي: في حكم الذكر.

لَفظاً أو مَعنًى أو حُكماً (أوْ) لِذي (حُضُورٍ) أي: لِحاضِرٍ مُخاطَبٍ، أو مُتكلِّمٍ (كَأَنْتَ) ......

أبو طالب

(**قوله: لفظاً أو معنى أو حكماً**) تعميمٌ لإدخالِ المذكورِ بأحد القسمينِ الأخيرين، والمتقدم ذكره معنًى: ما تقدَّم لفظ يدل عليه تضمناً نحو قوله تعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ﴾ [المائدة: ٨]، والمتقدِّم ذكره حكماً: ما لم يتقدم لفظ يدل عليه مطابقة ولا تضمناً، بل كان كالمتقدِّمِ في كونه معلوماً من الكلامِ قبل ذكرِ الضَّميرِ كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ﴾ [النساء: ١١] أو بعد ذكره كالضَّمائر قبل الذِّكر سيما فيما كان لفظاً ورتبةً في مواضعَ أجازوها، وستسمعها إن شاء الله تعالى.

فقوله: لفظاً... إلخ تمييز للنِّسبةِ الخبريةِ لا للنِّسبةِ الإضافيةِ، وإلا لخرجَ عن التَّعريفِ الإضمارُ قبل الذِّكرِ، إلا أن يراد بالتقدُّمِ ما من شأنه التقدم، من حيث كونه مرجعاً سواء تقدَّم أم لا، وسواء كانت رتبته التقدمَ بحسبِ نفسِه أم لا، وبهذا القدر تمَّ تعريفُ الضَّميرِ الغائب، فإن قلت: لفظ هو إن كان موضوعاً للغائب فقط، فلا معنى لكونِه منادى، وقد وردَ في الدُّعاءِ يا هو، وإن وضع لأعم من الغائب وغيره، فيخرج عن حدِّ الضَّميرِ مع أنه ضميرٌ غائب بلا ريبٍ. قلت: الملحوظُ في يا هو الغيبةُ عن العينِ، والحضورُ عند القلبِ، والأول مقتضى وضعه، والثاني مقتضى حرف النداء، قال الشاعر:

يـــا غـــائِـــب عـــن عَـــيْـــنِـــي لا عـــن بـــالـــي

ومثل هذا اللحاظ شائع في اسم الإشارةِ، والموصول المعربة عن غيرِ الغائب، وليعلم أن المرادَ بالوضعِ في الضمائر هو الوضعُ الإفراديُّ، فلا ينتقض تعريفُ ضميرِ الغائب بالمعرفِ بلام العهدِ الذكري.

(**قوله: أو لذي حضور**) أي: ما وضعَ لأحدِ قسمي ذي حضورهما الحاضرِ عند اللافظِ والحاضرِ عند الملفوظِ إليه (**قوله: مخاطب أو متكلم**) الظاهر أن قوله: أو متكلم عطفَ على قوله: مخاطب لا على قوله: حاضر، والغرضُ تعميمُ الحاضرِ بينهما، والمتبادر من ذلك أن الضَّمير للمتكلمِ موضوعٌ له لأجل كونِه حاضراً، لكن الحقَّ أنه وضع له باعتبارِ كونِه محضوراً عنده فتأمل، وعمم ابن الناظمِ الحاضرَ بين الحاضرِ لنفسِهِ، والحاضرِ لغيره حتى يشمل المخاطبَ والمتكلِّم، **أقول**: الحاضر لنفسِه يشمل ما سوى المتكلِّم أيضاً، إذ كلٌّ من الثلاثة حاضرٌ لأنفسهما.

الناصية

(**قوله: كأنت**) بزيادة التَّاء عند البصريين، وبأصالتها عند بعض الكوفيين.

(**قوله: وأنا**) بزيادة الألفِ عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين.

(**قوله: كأنت وهو**) ليس من جرِّ الكافِ للضَّمير المنفصل على حد ما أنا كأنت؛ لأن المرادَ هنا اللَّفظ لا معنى الضَّميرِ. يس. (صبان).

وَأنا (وَ هُوَ سَمٍّ بالضَّمِيرِ) وَالمُضمَر عند البصريِّين، والكِنايَة والمُكَنَّى عِند الكوفيِّين. ولا يَرِدُ على هذا اسم الإشارة؛ لأنّهُ وُضِعَ لِمشارٍ إليه لَزِمَ مِنه حُضُوره، ولا الاسم الظاهِر؛ لِأنّه

أبو طالب

(**قوله: سم بالضمير**) أي: اعلم كونه مسمًّى به فلفظ عند متعلّق بمسمًّى المفهوم من قوله: سم.

(**قوله: والمكنى**) هذا بصيغةِ اسمِ المفعولِ من باب التفعيلِ.

(**قوله: ولا يرد**) هذا إشارة إلى دفع إيرادٍ أورده ابن الناظم على الشّقِّ الثاني من الترديدِ، لا بما اعتذر نفسه به من أن خروجَ اسمِ الإشارةِ عن التَّعريفِ المذكورِ يعلم من ذكره بعد منفرداً؛ لأن مثل هذه القرائن مما لا يعتدُّ به في التعاريفِ، بل بأن الحضورَ داخلٌ في مفهومِ الضَّميرِ وخارجٌ عن مفهومِ اسمِ الإشارةِ، **أقول**: الأحق في الجوابِ أن لا حضورَ في اسم الإشارةِ أصلاً؛ لأن الحضورَ وصفٌ لمن كان التفاتُ المتكلِّم إليه بالذَّاتِ لا مطلقاً، فافهم.

(**قوله: ولا الاسم الظاهر**) هذا إيرادٌ على الشقِّ الأولِ، ويمكن تقديره بوجهينِ: **الأول**: أنَّ مفاد التعريفِ أن الضَّميرَ موضوعٌ لكلي يشمل الغائب والحاضر، واسم الظاهر أيضاً كذلك، وعلى

الناصية

(**قوله: بالضَّمير**) فعيل من الضُّمور وهو الهُزال. وقوله: والمضمر مفعل من الإضمار، وهو الإخفاء، فإطلاق الأول على كثيرِ الحروفِ كنحن، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما. (صبان).

(**قوله: سم بالضَّمير والمضمر... إلخ**) يعني: البصريون يقولون له (الضَّمير) و(المضمر) والكوفيون يقولون له: (الكناية) و(المكنّى عنه).

(**قوله: ولا يرد على هذا اسم الإشارة... إلخ**) يعني: لا يستَشكل على ابن مالك أنه قال: (فما لذي غيبةٍ أو حضورٍ) يشمل اسم الإشارة؛ لأنّه للحضورِ؛ لأن (هذا) مثلاً وضِعَ للمشارِ إليه، ولا تَصحُّ الإشارةُ إلّا إلى الحاضِر، فلم يوضعِ اسمُ الإشارةِ للماضي، بل وُضِعَ لشيءٍ لازمه الحضور، بِخِلاف (أنتَ) فإنه وضع للحاضر (وفيه) أنّ ابنَ مالكٍ لم يقل: (وضع للحاضر) حتى يكون اسم الإشارة خارجاً، وإنّما قال: (للحاضِر) واسم الإشارةِ أيضاً للحاضرِ، إذاً: فالإشكالُ واردٌ. (شيرازي).

(**قوله: ولا يَردُ على هذا... إلخ**). أي: لا يستشكلُ على قولِ المصنف: (لذي حضور) أن اسم الإشارة يدخل في تعريفِ الضَّميرِ؛ لكونه أيضاً للمشارِ إليه الحاضر؛ وذلك لأن الموضوع له لاسم الإشارة إنما هو الشَّيء الذي يشار إليه لا غير نعم لازم الإشارة إلى الشَّيء حضور ذلك الشَّيء، لا أنَّ الحضور مأخوذ في موضوعِه كما أن لفظَ الأربعةِ موضوعٌ للعدد الخاصّ، ولازمه الزَّوجية، ومعلوم أنّ الزَّوجية اللّازمة ليست جزءاً لمعنى الأربعةِ بخلافِ أنت؛ فإنه موضوعٌ للحاضرِ. (دشتي).

(**قوله: ولا الاسم الظاهِر... إلخ**) أي: لا يشمل قوله: لذي حضور الاسم الظاهر كزيد عند حضوره؛ لأن لفظ زيد مثلاً موضوع لذاته حاضراً كان أم غائباً، وإن استعمل عند حضوره أحياناً

وُضِعَ لِأعَمّ مِن الغَيْبَة، والحُضُور، وقد عكس المصنفُ المثالَ، فجعل الثاني للأول، والأوّل للثاني على حَدِّ قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ...﴾ إلخ

[آل عِمرَان: ١٠٦].

أبو طالب

هذا التقديرِ يكونُ الإيرادُ ناشِئاً من سوءِ فهمِ التَّعريفِ. وجوابه أن الضَّميرَ موضوعٌ لأحدهما لا لما يشملهما. **الثاني**: وهو المفهومُ من كلامِ الشارحِ هو أن مفادَ التَّعريفِ أنه موضوعٌ لأحدهما، واسم الظاهر أيضاً موضوعٌ لأحدهما الذي هو الغائب، وعلى هذا التقديرِ يكون الإيراد ناشئاً من سوءِ فهم اسم الظاهر، وأجاب الشارح بأن اسم الظاهر وضع لكلي يشملهما لا لأحدهما، وللموردِ أن يناقضَ ذلك الجوابَ بنحوِ هيهات، فالصَّوابُ في الجوابِ أن يقالَ أن اسم الظاهر لم يوضع لغائب تقدَّم ذكره، كما ذكر سواء وضع للغائب، أو وضع للأعمِّ.

(**قوله: فجعل الثاني للأول... إلخ**) في هذهِ العبارةِ حزازةٌ لأنها توهم أن كون أنت للمخاطبِ، وهو للغائبِ إنما هو بجعل المصنف، ويمكن أن تدفع بأن يقال: المرادُ بالأولِ والثاني ما أمكن أن يذكر ثانياً، أو بأن يجعل الظَّرفانِ قيداً كل لما قبله، وقوله على حدِّ قوله مفعولاً ثانياً لجعل، أو يقال: بتقدير الموصوفِ أو المضاف، وهو المكانُ فجعلَ المكانَ الأول للثاني، والمكان الثاني للأولِ مثلاً، أو فجعل الأول... إلخ، أو يقال بالقلب بأن يراد من قوله: فجعل الثاني ثابتاً للأولِ، فجعل الثابت للأولِ ثانياً، فافهم.

(**قوله: على حد قوله تعالى**) إشارة إلى جوازِ هذا العكس، بدليل وروده في القرآنِ، ولكن لا بد له من نكتة، وكأنها في الآية ابتداؤها واختتامها بالرحمة، إشارةً إلى رحمتَه تعالى محيطة وغالبة على

الناصية

فالحضورُ خارج عن مفهومه. هذا، وفي (شرح الشيرازي) فـ (زيد) - مثلاً - لم يوضعْ للشَّخصِ المعيَّن، سواء كان حاضِراً أم غائباً، والضَّمائر شرط فيها أن تكون للحضورِ، أو للغيبةِ، وليس لنا ضمير وضِع لِلأعَمّ من الحاضرِ والغائبِ.

(**قوله: وقد عكس المصنف المثال... إلخ**) أي: قال أوّلاً: (فما لذي غيبة أو حضور) فقدَّم الغائِب على الحاضِر، ثم في المثالِ أتى بضميرِ الحاضرِ أولاً، ثم بضمير الغائبِ، فقال: (كَأنتَ وَهْوَ)، وهذا يُسمَّى (اللَّف وَالنَّشر المُشَوَّش) كما أن التَّرتيب في الذِّكر والمثال يقال له: (اللَّف والنَّشر المُرتَّب). (شيرازي). (**قوله: وقد عكس المصنفُ... إلخ**) لتقديمه الغيبة على الحضور أولاً بقوله: «فما لذي غيبةٍ أو حضورٍ»، ثم في مقامِ المثالِ بخطأ، بل من باب اللَّفِّ والنَّشر المشوش؛ الذي عمل به في الكتابِ العزيزِ. (دشتي).

(**قوله: على حد قوله تعالى**) في سورة آل عمران آية (١٠٦) وتمامها: ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً أَبَدا

ثم الضمير مُتَّصِل ومُنفَصِل، فأشار إلى الأول بقوله: (وَذُو اتِّصالٍ مِنْهُ ما) كانَ غير مستقلٍّ بنفسه، وهو الذي (لا) يَصْلُح لأنْ (يُبْتَدَا) به ....

أبو طالب

غضبِهِ، وفي كلام المصنف الضرورة، والإشارة إلى تقدُّم كلٌّ من الغائب والحاضر على الآخر بوجه، أما تقدم الغائب فلتقدم حامله على حاملِ الحاضرِ من حيث الاشتقاقِ، وأما تقدم الحاضر فلكونه أعرف.

(**قوله: ما كان غير مستقل**) عدم الاستقلالِ إما من حيث إنه لا يوجد في الخارجِ أصلاً، وإما من حيث البداية فقط، أي: لا يبتدأ به، ولكن يختتم به كـ «تم» في ضربتم، وإما من حيث النهاية فقط، أي: لا يختتم به، لكن يبتدأ به كهل، وإما من حيث البداية والنهاية معاً كألف ضاربٍ. وهذا التعريفُ للضَّميرِ المتصلِ لغير الشارح، والمراد منه أحد القسمين الأولين مع أنه لا يفهم منه، فلهذا ذكره الشارح، ووصل به تعريف المصنف ليصيرَ مرادُ ذلك الغيرِ واضحاً، ويظهر حسن تعريف المصنف بالنِّسبة إليه، وقوله: بنفسه، متعلق بالمستقلِّ لا بالغير، وإلا لامتنع صيرورة غير المستقلِّ بهذا المعنى مستقلاً بالغيرِ أيضاً.

(**قوله: لا يصلح لأن يبتدا به**) أي: لا يصلح لهذا بالنِّسبة إلى استعمالاتِ العربِ وقواعدهم، سواء صلح له عقلاً أم لا، فلا يشكلُ بنون نحو ضربن، وتن في ضربتن، مما يصلح أن يبتدأ به عقلاً، وإنما قدر قوله: يصلح؛ لأن عدمَ الابتداءِ أعمُّ مما كان بحسبِ السَّماعِ فقط، أو بحسب السَّماعِ والقياس معاً،

الناصية

(**قوله: متصل**) بعامل (**قوله: وَذو اتصال منْهُ... إلخ**) من الضَّمير، قال اللقاني: هذا الحدُّ يخرجُ منه بعضُ أفراد المتَّصل كالضَّمير المستتر، فإنه قدروه في استقم بأنت، وحكموا بأنه يبرز في زيد هند ضاربها هو؛ حتى صرَّح ابن النَّاظم بأن هو في المثال فاعل الوصف، والضَّمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن، فإن ذلك يمكن افتتاح النُّطق به ووقوعه بعد إلا كما لا يخفى، وقد يجاب بأن التَّقدير بأنت لضيقِ العبارةِ، وبأن البارز ليس بفاعل، كما قال ابن النَّاظم، بل تأكيد للفاعل المستتر، وبأن الضَّمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط، والحروف اللاحقة له ليست منه، بل دوالّ على التَّثنية والجمع، ولهذا كل متَّصلٍ يتنزل لكونه حرفاً واحداً منزلةَ الجزءِ منه، فيمتنع تقدمه، وتأخره بخلاف المنفصل، فإنه لكونِهِ كلمةً مستقلة يجوز فيه ذلك، فالضَّمير في ضربتهم هو الهاء فقط، وفي هم ضربوا كلمة هم، وجميع ما ذكرناه نصَّ عليه الرَّضي وغيره. (تصريح). (**قوله: ما كانَ غير مستقلّ بنفسه**) أي: لا يستعملُ وحده، بل ملصقاً بكلمة. (دشتي).

(**قوله: وهو الذي لا يصلح لأن يبتدا به... إلخ**) أي: ما لا يؤتى به في افتتاح النُّطق، ولا يقع بعد إلا بحسب قانون اللغة العربية، وإن أمكن ذلك عقلاً كما قاله حفيد الموضح، وإنما لم يُبتدأ

(وَلا) يَصْلُحُ لأن (يَلي) أي: لأن يَقَع بعد (إلا اخْتِياراً أبَدا) ويقعُ بعدَها اضطِراراً كقوله:

[وما نُبالي إذا ما كُنتِ جارَتَنا] أَلَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيّارُ

أبو طالب

والمراد هو الثاني، وهو ملزومٌ لعدمِ الصَّلاحيةِ، فإن قلت: إن هما وهم وهن ضمائر متصلة ومنفصلة معاً، فيلزم أن تكونَ صالحةً للابتداءِ، وغير صالحة له، قلت: لها وضعان، وضعٌ للمنصوبِ، واشترط في هذا الوضعِ أن لا يبتدأ بها، ووضعٌ للمرفوعِ ولا يشترط ذلك فيه، فباعتبار الأول غير صالحةٍ، وباعتبار الثاني صالحة، وقيل: المراد بقوله: لا يبتدأ لا يصلح أن يقع مبتدأ اصطلاحياً، وغفل هذا القائل عن أن المرادَ لو كان ذلك لانتقض طردُ التَّعريفِ، فالضمائر المنصوبةُ المنفصلةُ.

(قوله: لا يصلح لأن يلي أي يقع) أقول فائدة تقدير يصلحُ قد ظهر قبيلَ هذا. وفائدة التفسيرِ ظهر سابقاً في شرح قول المصنف يلي لم.

(قوله: ألا يجاورنا إلاك... إلخ) وما نبالي إذا ما كنت جارتنا.

الخطابان للمحبوبة وما في إذا ما زائدة وأَلا الأول بالفتحِ، أصله أن لا بتقدير من أن لا وهو متعلق بقوله: نبالي، والديار كعطار منسوبٌ إلى الدار أي: صاحبها، والباقي واضحٌ، ويحتمل أن يكون الأول بكسرِ الهمزةِ مركباً من إن الشَّرطيةِ ولا الناهية.

الناصية

به، ولم يلِ إلا لأنَّ وضعه على أن يلي عامله، نعم كان القياس أن يلي الأعلى القول بأنها عاملة، لكنه رفض والمرادُ لا يُبتدأ به، ولا يلي إلا باقياً على حالته؛ التي كان عليها قبل الابتداءِ، وتلو إلا فاندفع ما أورده اللقاني من أن الضَّمير في ضربتهما وضربتهم وضربتهن متصل، ويبتدأ به، ويقع بعد إلا نحو هما ضربا، وهم ضربوا، وهن ضربن، وما ضرب إلا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلاً بعد أن كان مفعولاً. وإنما يرد لو صحَّ أن يقال: هما ضربت مثلاً على أن هما مفعول به لضربت، وأما ما أجاب به نقلاً عن الرَّضي وغيره، من أن الضَّمير حالَ الاتِّصال الهاء فقط، وحال الانفصالِ المجموع، فلا يأتي على مذهبٍ من يجعله الهاء فقط، حال الانفصالِ أيضاً، مع أن فيه اعترافاً بالانفصالِ حال الابتداء، أو تلو إلا. (صبان).

(قوله: أي: لأن يَقَع بعد إلّا) الاستثنائية قيل: هو بيان للواقعِ، وقيل: احتراز عن إلا الوصفية؛ التي بمعنى غير في نحو مررت برجلٍ إلاك؛ أي: غيرك لكن في (شرح الجامع) ما نصه: وربما اقتضى كلامه، أي: ابن هشام في متن (الجامع) أن إلا إذا كانت لغير الاستثناءِ كالموصوفِ بها يجوز معها الاتصالُ وليس مراداً. اهـ. (صبان).

(قوله: وَما نباليِ... إلخ) أنشده الفراء، ولم يعزه إلى أحد. وهو من البسيط **(قوله)** وما الواو بحسبِ ما قبلها ما نافية، نبالي: نكترث، فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التَّعذر، ودارها مضاف إليه وهو مضاف، والهاء مضاف وجوباً تقديره

كَـالْـيَـاءِ وَٱلْـكـافِ مِـنِ ابْـنِـي أكْـرَمَـكْ وَالْـيَـاءِ والْـهَـا مِـنْ سَـلِـيـه مَـا مَـلَـكْ

(كَالياءِ وَالكافِ مِن) نحو قولك: (ابْنِي أكْرَمَكْ ....

أبو طالب

....

الناصية

نحن، وإذا ظرف لما يستقبل من الزَّمان، وفيه معنى الشَّرط، واختلف في ناصبها فقيل بالجواب، واعترض بأن الجواب قد يقترن بالفاء وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها.

وقيل بالشَّرط، واعترض أيضاً بأنها مضافة للشَّرط، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. (وأجيب) عن الاعتراض الثاني بأن القائلين: إن النَّاصب هو الشَّرط لا يقولون بإضافة إذا إليه، فلذا كان الثاني أرجح من الأوّل وإن كان الأول الأشهر، فقول بعض المعربين: خافض لشرطه منصوب بجوابه جرى على غيرِ الأرجح. وما زائدة، وكنت كان واسمها وجارتنا خبرها ومضاف إليه، والجملة شرط إذا، وجوابها محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، أي: فما نبالي، وأن حرف مصدري، ونصب، واستقبال، ولا نافية، ويجاورنا: يجاور فعل مضارع منصوب بأن، ونا مفعوله مقدماً، وإلاك والقياس إياك إلا أداة استثناء من ديار مقدم عليه، والكاف ضميرٌ مبني على الكسر في محلٍّ نصبٍ على الاستثناء، وديار أحد فاعل يجاور مؤخَّراً، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدر مجرور بمن محذوفة، والجار والمجرور متعلق بنبالي (يعني): وما نكترث ونعبأ من عدم مجاورة أحد غيرك إيانا إذا كنت يا أيتها المحبوبة جارتنا؛ لأنكِ أنتِ المطلوبةُ، وفيك الكفاية فإذا وجدت فلا نلتفت إلى سواك. ويروى: وما علينا فتكون ما نافية أيضاً، وعلينا متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المنسبك من أن والفعل في قوله: أن لا يجاورنا إلاك ديار مبتدأ مؤخر؛ أي: وما عدم مجاورة ديار غيرك لنا ضرر علينا إذا كنت جارتنا، ويصحُّ أن تكون ما للاستفهام الإنكاريّ مبتدأ، وعلينا متعلّق بمحذوف خبره، أي: أي ضرر كائن علينا من عدمِ مجاورةِ أحد غيرك لنا إذا كنت جارة لنا (والشَّاهد) في قوله إلاك، وهو مثل الأوَّل.

(**قوله: كَالْيَاء... إلخ**) يعني: الضَّمير المتَّصل كهذه الأمثلة.

(**قوله: كالياء والكاف... إلخ**) أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضَّمير الثَّلاثة: المتكلِّم، والمخاطب، والغائب، ومحاله الثَّلاثة الرَّفع والنَّصب والجرّ، والمقصود بذكر ياء وهاء سليه التَّمثيل للمرفوع وللغائبِ لا المخاطبِ والمنصوبِ؛ لحصولهما بالكاف من أكرمك، ومن المتَّصل المرفوع تاء تضمُّ للمتكلِّم، وتفتح للمخاطب وتكسرُ للمخاطبةِ للفرق، وخصوا المتكلِّم بالضَّمة؛ لتقدم مرتبتِه فأعطي أشرف الحركات والمخاطب المذكَّر بالفتح؛ لأن خطابه أكثر من خطابِ المؤنثِ، فالتَّخفيف به أولى. وأيضاً هو مقدم على المؤنث، فأعطي التَّخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر، وحكى بعضهم أن وصل فتحة تاء الضَّمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة رديئة لربيعة، فيجوز عليها قمتا

وَالْيَاءِ وَالْهاء مِنْ) نحو قولك: (سَلِيهِ ما مَلَكْ. ....

أبو طالب

(**قوله: من نحو قولك: سليه ما ملك**) إنما لم يكتفِ الشارح في المصراعِ الأولِ بأداة التَّمثيلِ التي ذكرها المصنف، بل زاد أداةً أخرى، ولم يفعل ذلك في المصرعِ الثاني لنكتةٍ دقيقةٍ لطيفةٍ، هي الإشارةُ إلى أن ياءَ المتكلِّمِ، وكاف الخطاب السَّاكن كما في المصراعِ الأول كانا محتملينِ للمذكرِ

الناصية

ورأيتكا وقمتي ورأيتكي، وتوصل التَّاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين. وإنما ضمت التَّاء إجراءً للميم مجرى الواو؛ لتقاربهما في المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين، ويجوز ضمُّ الميم موصولة بواو، بل هو أكثر من التَّسكين إذا وَلِيَ الميم ضمير متصل كضربتموه، وشذَّ ضمها بلا وصل، وهو المسمى اختلاساً، وبنون مشددة للمخاطبات. دماميني ملخصاً. قال الرضي: زِيْدَ للإناث نون مشددة لتكون بإزاء الميم والواو في الذُّكور، واختاروا النُّون لمشابهتما بسببِ الغنةِ الميم... إلخ. ولم تحذف النُّون الثَّانية كما تحذف الواو لأنها غير مدة. (صبان).

(**قوله: كالياءِ والكافِ من ابني أكرمك... إلخ**) قال في (التصريح): وشملت هذه الأمثلةَ أنواعَ الضَّميرِ الثَّلاثة من المتكلّم، والمخاطبِ، والغائب، ومحاله الثلاثة من الرَّفع والنَّصب والجرِّ، فالياء من ابني للمتكلم، ومحلها جر، والكاف من أكرمك للمخاطبِ، ومحلها نصب، والياء من سليه للمخاطبةِ، ومحلها رفع على الفاعلية، والهاءُ من سليه للغائب، ومحلها نصب على المفعولية، والحاصلُ أنَّ الياءَ والكاف والهاء لا يبتدأُ بشيءٍ منها، ولا تقع بعد إلّا (وأما قوله):

وَمَـا نـبـالـي إذا مـا كُـنْـتِ جـارتَـنـا ... أَنْ لا يُـجـاوِرَنَـا إلَّاكِ دَيَّـارُ

فضرورة، والقياسُ إلا إياك، ولكنه اضطر فحذفَ إيا، وأبقى الكافَ، أو أوقع المتَّصل موقعَ المنفصل، وما الأولى نافية، وما الثَّانية زائدة لا مصدرية؛ لأن إذا الشَّرطية مختصةٌ بالجملِ الفعلية، ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث، وجارتنا خبر كان من الجوارِ، وأن مصدرية، وديار بمعنى أحدٍ فاعل يجاورنا، وأن وصلتها مفعول نبالي، وهي مفرد لا جملة، وإلا حرف إيجابي، والكاف في موضع نصب على الاستثناء؛ لتقدمه على المستثنى منه هو ديار، والمعنى: إذا كنت جارتنا، فلا نكترث بعدمِ مجاورةِ أحدٍ غيرك، وأجاز ابن الأنباري وقوع المتَّصل بعد إلا مطلقاً، ومنعه المبرد مطلقاً، وأنشدَ مكان إلاك سواك، ويحتاج إلى الجوابِ عن قول الشَّاعر:

أعـوذُ بـربِّ الـعـرشِ مِـنْ فـئـةٍ بَـغَـتْ ... عَـلَـيَّ فـمـا لـي عَـوْضُ إلَّاهُ نَـاصِـرُ

فأوقع الهاء المتصلة موقع إياه. (تصريح).

(**قوله: والهاء**) تضمُّ هذه الهاء إلا إن وليت كسرة أو ياءً ساكنة، فيكسرها غير الحجازيين، أما هم فيضمونها، وبلغتهم قرأ حفص ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣] و﴿بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] وحمزة:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَا يَجِبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ) ....

أبو طالب

والمؤنَّثِ إلى مقايستين؛ إحداهما لإدخال النَّوعِ الذي فرضنا الضَّميرينِ من غيرِه من المذكَّرِ والمؤنَّثِ، والأخرى لإدخال باقي أفراد جنسهما، وهذا بخلافِ المصراعِ الثاني، فإن أول ضميريه نص في المؤنثِ والثاني نص في المذكَّرِ، فلا حاجة فيه إلى المقايسةِ لإدخالِ النَّوعِ، ولما كانت المقايسة هاهنا على نحوِ التَّمثيلِ دون التَّشبيهِ أو التَّنظيرِ، كان المقيس عليه داخلاً في الحكم، فافهم.

وليعلم أن الضَّميرَ المتصل مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، ولم يذكر المصنف ولا الشارح أفرادَ كلٍّ من تلك الأنواع إلا بعضها، وإن اشتهيت الكل؛ فاعلم أن للمرفوع منه ثلاثة وعشرين فرداً، أحد عشر منها ملفوظة وهي: الألفُ والواو والياءُ والنُّونُ والتاءات الثلاثة، وتما وتم وت وتنّ واثني عشر منوية، خمسة للغيبة، وخمسة للخطابِ، واثنان للتكلّمِ، وبتحمل جميع تلك المنويات إلا

الناصية

﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ [طه: ١٠] وتشبعُ حركتها بعد متحركٍ، ويختار الاختلاس بعد ساكنٍ مطلقاً عند المبرِّدِ النَّاظمِ، وبقيدِ كونِه حرفَ علةٍ، نحو عليه ورموه عند غيرهما، والرَّاجح الأول، وقد تسكن، أو تختلس حركتها بعد متحركٍ عند بني عقيل وبني كلاب اختياراً، فيقولون: له بالإسكانِ والاختلاسِ، وعند غيرهم اضطراراً. وإن فصل في الأصل الهاء المتحرِّكة ساكن حذف جزماً، نحو ﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] ﴿وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] أو بناء نحو ﴿فَأَلۡقِهۡ﴾ [النمل: ٢٨] جازت الأوجه الثَّلاثة. وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورةِ باختلاسٍ قبل ساكن، نحو ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وبإشباع دونه نحو فيهم إحسان أسهل من ضمِّها، وإن كان الضَّمُّ أقيسَ؛ لأنه حركةُ واوِ الجماعة وضمها قبل ساكن، وإسكانها قبل متحركٍ أشهر، فقد قرأ الأكثر ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] بضمِّ الميم، و﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] بسكونها. دماميني ملخصاً. (صبان).

(قوله: وَكل مضمر) متصلاً كان أو منفصلاً.

(قوله: وكل مضمر... إلخ) كان الأولى تقديمه على تقسيم الضَّمير إلى المتصل وغيره بالكلية، أو تأخيره عنه بالكليّة، ولا يخفى أنه لا يُستفادُ بناء الضَّمائرِ جميعها من قوله سابقاً، كالشَّبه الوضعيّ في اسمي جئتنا، وإن زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه... إلخ؛ إذ المستفاد من قوله: كالشبه... إلخ بناء التَّاء ونا فقط. (صبان).

(قوله: يجب) أي: يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتي، وأقره من أنه لا يلزمُ من الوجوبِ الحصول بالفعل، وحينئذٍ لا يستفاد من كلامه أنها مبنية بالفعل نظيرَ ما قيل في قوله:

وكل حرف مستحقٌّ للبنا .... (صبان)

لِشِبْهِهِ بالحروف في المعنى؛ لأن التكلُّم، والخِطاب، والغَيبَة مِن معاني الحُرُوف، وقيل: في الافتِقار، ....

أبو طالب

الظُّروف والصِّفات، وأما الأفعالُ فإنما يتحمل بعضاً منها كما هو ظاهر، وللمنصوب منه اثنا عشر فرداً، كلها ملفوظة وهي من هاء في ضربه إلى نا في ضربنا، وللمجرورِ منه ستة وثلاثون فرداً كلها أيضاً ملفوظة، وهي ما دخل عليه الجارُّ من أنواع المنصوبِ المتصلِ والمنفصلِ والمرفوعِ المنفصلِ وأما المنفصل فهو مرفوعٌ ومنصوبٌ لا مجرورٌ؛ لامتناعِ تقديمِ المجرورِ على الجارِّ، وكونِ الجارِّ معنوياً، وسيشير المصنف إلى جميعِ أفرادِ كلٍّ من ذينك القسمين.

(قوله: لشبهه بالحروف في المعنى) الظاهر أن هذا بناءً على ما هو التَّحقيقُ في الضَّمائر من عمومِ الوضعِ وخصوصِ الموضوعِ له، وقد مرَّ تحقيقُ الشَّبهِ المعنويِّ في مبحثِ المبنيِّ فارجع إليه.

(قوله: لأن التكلم... إلخ) أراد بكل منها الخاصَّ لا العامَّ.

(قوله: وقيل في الافتقار) هذا القولُ مبنيٌّ على ما هو خلافُ التَّحقيقِ في الضمائر من عموم الوضعِ والموضوع له معاً؛ إذ من هذا تكون الخصوصيةُ الملحوظةُ في معانيها خارجةً عن نفسِ تلك

الناصية

(قوله: لشبهه... إلخ) اختلف في سبب بنائِه: فقيل لمشابهته الحرفَ في المعنى؛ لأن كل مضمرٍ مضمن معنى التَّكلُّم أو الخطاب أو الغيبة، وهي من معاني الحروف، أي: مِن المَعاني النِّسبيةِ الرابطية؛ الّتي كان حَقها أن تُوضع لها حروف لا أسْماء. (صبان).

(قوله: من معاني الحروف) أي: من المعاني النِّسبية؛ التي حقها أن تؤدَّى بالحروف قال ابن غازي: وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة، وباللواحق في نحو إياي إيانا إياك إياه بناءً على أنها حروف لا ضمائر، ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحيَّة، وهو قول الرضيِّ، كما قدمنا. (صبان).

(قوله: مِن معانِي الحُرُوف) المعنى الحرفي، كما أشرنا إليه سابقاً ما لا وجود له خارجاً بل في عالم الاعتبار، ويستفاد منها للرَّبط بين المعاني الخارجية؛ كالابتدائية والانتهائية الرابطتين بين المبدأ والمنتهى والسَّائر، فالتكلُّم والخطاب والغيبة معانٍ من هذا القبيل، إذاً الموجود في الخارج هو المتكلم، والكلام، والمخاطب، والغائب لا التكلم والخطاب والغيبة. (دشتي).

(قوله: في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة في الافتقارِ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها. (صبان).

(قوله: في الافتقار)؛ لأنها تفتقر دائماً إلى مرجع أوْ معنى، فالمفسر في مثل ضمير الشَّأن والقصة، ونحوها معاً يرجع الضَّمير فيه على المتأخر لفظاً ورتبةً، والمرجع كسائر الضَّمائر التي تحتاجُ إلى اسمٍ سابقٍ ترجع إليه.

وقيل: في الوَضْع في كثير، وقيل: لاستِغنائِه عن الإعراب باختلافِ صيغَتِه، ....

أبو طالب

المعاني الموضوعة لها، وإن كانت داخلةً فيما استعملت فيها، وقد عرفت الفرقَ بين الشّبه المعنويِّ والافتقاريِّ من أن الأول: هو الاحتياجُ إلى الدَّاخلِ، أي: احتياج جزءٍ من الموضوعِ إلى جزئه الآخر، والثّاني: هو الاحتياجُ إلى الخارجِ عن الموضوعِ له وعن أجزائِه.

(**قوله: في الوضع في كثير**) أي: وبالحملِ على الكثيرِ في البواقي.

(**قوله: باختلاف صيغته**) أي: بحسب الذَّاتِ بدلاً عنِ العوارضِ، والمرادُ به الاختلافُ بحسبِ الوضعِ، قال ابن الناظم بعد نقلِ تلكَ المذاهبِ: لعلَّ هذا؛ أي: كون بنائِها باختلافِ الصِّيغِ، هو المعتبرُ عندَ الشَّيخِ في بناءِ المضمراتِ؛ ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعرابِ، كأنه قصد بذلكَ إظهارَ علَّةِ البناء، فقال: ولفظُ ما جرَّ كلفظِ ما نصبَ. **أقول**: كأن الأمرَ على خلافِ ذلك، ويكون هذا المذهبُ بخصوصِه غير معتبرٍ عنده في بناءِ المضمراتِ، ولهذا عقبه ببيانِ اشتراكِ لفظِ بعض أنواعِها مع بعضٍ، فأشار بالتَّعقيبِ إلى أنَّ هذا المذهبَ لو كان صحيحاً، لوجب أن لا يتحد لفظ لمجرورِ مع المنصوبِ، بل تختلفُ صيغة كلِّ نوعٍ منها مع صيغةِ الآخرِ.

الناصية

(**قوله: وقيل في الافتقار**) لاحتياج الضَّمير إلى مرجع ملفوظٍ، أو ما في حكمه للدَّلالة على معناه كالحروف. (صبان).

(**قوله: في الوضع**) لأن أكثرها على حرف أو حرفين، وحمل الباقي على الأكثر.

(**قوله: في كثير**) لأن كثيراً من الضَّمائر على حرف وحرفينِ كوضعِ الحروفِ، وقليل من الضَّمائر على أحرف كـ (أنتم، أنتن)، ونحوهما.

(**قوله: وقيل لاستِغنائِه عن الإعراب**) أي: مشابهة الحرف في الاستغناء... إلخ، قال (سم): فيه بحث؛ إذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الإعراب، فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لإثباته في المحل، ولا فائدة لذلك. اهـ. وقد يجاب بأن إثباته في المحلِّ لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه، ونحوها على وتيرة واحدة، فتأمل. (صبان).

(**قوله: باختلافِ صيغَتِه**) فإن الضَّمير المرفوع يختلف عن المنصوبِ بصيغتِهِ كهو وإيّاه وأنت وإياك والإعراب؛ إنما يؤتى به للفرق بين الحالات، فالضَّمير في غنى عن ذلك، فلذلك لم يعرب. (دشتي).

(**قوله: باختلاف صيغته**) لاختلاف المعاني، الباء سببية متعلقة بالاستغناء، واللام في قوله: لاختلاف المعاني؛ لتعليل اختلاف الصِّيغ، قال البعض: المراد باختلافِ صيغِهِ اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة، كما بين هو ونحن، وبين أنت وإياه، أو هيئة؛ كما بين تاء المتكلِّم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة، والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم، وأنت

وحَكاها في التسهيل إلا الأوّل. (وَلَفْظُ ما جُرَّ) مِن الضمائِر المُتَّصِلَةِ ....

أبو طالب

(**قوله: حكاها في التسهيلِ إلا الأول**). كأنه توبيخٌ للمصنفِ حيث ذكرَ ما هو الباطلُ وتركَ ما هو الحقُّ (**قوله: من الضمائِر المتصلة**) لفظُ من تبعيضية بيانية، تبين لفظ ما جر بعد اتصافِه بالجرِّ، والبيان للتوضيحِ، والإشعار بعدمِ وجودِ المجرورِ المتَّصلِ، أو قبل اتصافه به، والبيانُ للتخصيصِ والاحترازِ عما كان قبل الجرِّ ضمائر منفصلة نحو: كأنا وكإياك، فإن أمثالهما ليس كلفظِ ما نصب

الناصية

للمخاطب، وهو للغائب، أو اختلاف محالها من الإعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة، وفي النصب والجر ياء والمخاطب له في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة، ومع التَّأنيث تاء مكسورة، وفي النَّصب والجرِّ مع التَّذكير كاف مفتوحة، ومع التَّأنيث كاف مكسورة، فأغنى ذلك عن إعراب الضَّميرِ؛ لأن المقصودَ من الإعرابِ الامتياز وهو حاصل. اهـ. بإيضاحٍ. ولا يخفى أنه لا دخ لاختلاف بعضِ المواد كهو ونحن، واختلاف الهيئة، واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الإعراب، فالأنسب حمل اختلاف الألفاظ على اختلافِ بعضِ موادها، كأنت وإياه ونحن وإياك، وحمل المعاني على المعاني؛ التي تقتضيها العوامل كالفاعليّة والمفعوليّة؛ لأن ما ذكر هو الذي له دخل في استغناء الضَّمير عن الإعراب، فتأمل. هذا، ولا يضر في كون اختلافِ الصِّيغ لاختلافِ المعاني سبباً في استغناءِ الضَّمير عن الإعرابِ اشتباه صيغ المنصوبِ بصيغ المجرور، ولا صلاحية نا للأحوالِ الثَّلاثة، كما لم يضرّ اشتباه النَّصب بالجر في جمع المؤنث السَّالم، وما لا ينصرف، وغاية ذلك أن يكون اختلافُ الصِّيغِ لاختلاف المعاني أغلبياً.

هذا واختلاف صيغتِهِ جعله مُستغنياً عن دخولِ الإعرابِ عليه؛ ولِذا صار مَبنيّاً؛ لأن الإعراب إنما وُضِع لبيان الحالات المختلفة للاسم، فإذا تغيَّرت صيغة الاسم بنفسِها (هو، هما، هم، هي، هما، هن، أنت، أنتما) وهكذا فلا يحتاج إلى الإعرابِ. (شيرازي).

(**قوله: وَحَكاها... إلخ**) أي: المصنف حكى الأقوال التي ذكرنا في علَّة بناء الضَّمير إلَّا القول الأول. (**قوله: ولفظ ما جر**) الإضافة للبيان، والمراد الجر محلاً، والنصب محلاً، والرفع محلاً، فلا يرد أن المضمرات واجبةُ البناء والجرُّ والنَّصب والرفع أنواع للإعراب، وإنما قال:

ولفظُ ما جرَّ كلفظِ ما نُصِبْ ....

ولم يقل: ولفظ ما نصب كلفظ ما جر لينبه من أول وهلة على أن كلامه في المتصل؛ إذ المجرور من خواصِّه، فالمعنى: ولفظ ما جر من الضَّمائرِ المتصلة كلفظ ما نصب منها، فاندفع اعتراضُ ابن هشام بأن مشابهةَ ضميرِ الجرِّ لضمير النَّصب خاصةٌ بالمتَّصل، فكيف يطلق. (صبان).

(**قوله: من الضَّمائر المتصلة**) نحو أكرمتك ومررت بك، وإنه وله، فالكافُ في أكرمتك في موضع نصبٍ، وفي بك في موضع جر، والهاء في إنه في موضع نصبٍ، وفي له في موضع جرٍّ.

لِـلـرَّفْـعِ والـنَّـصْـبِ وَجَـرٍّ نَـا صَـلَـحْ كَـاعْـرِفْ بِـنَـا فَـإِنَّـنَـا نِـلْـنَـا الـمِـنَـحْ

(كَلَفْظِ ما نُصِبْ) منها، وذلك ثلاثة ألفاظ: ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب (لِلرَّفْعِ وَ النَّصْبِ وَجَرٍّ) ....

أبو طالب

من الضمائر المتصلةِ، والأول أظهر، والثاني أحسن، وأما لفظُ من في قوله: ما نصب منها، فمن قبيل الأولِ، لكن بيانه للتخصيص لوجودِ المنصوبِ المنفصلِ.

(**قوله: وهي ثلاثة**) أي أصولُ ما جرَّ، وكان مثل ما نصب ثلاثة.

(**قوله: للرفع والنصب وجر**) أورد الأولين معرفتين والأخيرة نكرة؛ لاحتياجهما إلى تخصيصهما بالمتصل بخلاف الجرِّ؛ إذ ليس له منفصل حتى يحتاج إلى التَّخصيصِ المذكور.

الناصية

هذا، وقال الدَّنوشري: ينبغي أن يقيد بالأصالة؛ لئلا ترد الضَّمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الأخفش، نحو لولاي ولولاك ولولاه، فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه، لكن لا بالأصالة بل بالاستعارة، كما صرح به.

(**قوله: كلفظ ما نصب**) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته. (**قوله: كَلَفْظِ ما نُصِبْ**) قال اللقاني: قياسه مشترك فيه؛ لأن فعلَه إنما يتعدَّى إلى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك، كقولك: اشتركنا في كذا، فهو مشترك فيه، لكن حذف الجار للضَّمير فرفع بالفعل توسعاً فاستتر فيه. (حمصي).

(**قوله: وذلك ثلاثة ألفاظ**) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياءُ من ربي في محل جرٍّ بإضافةِ رب إليها، وفي أكرمني في محل نصبٍ على المفعوليةِ بأكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطَّاء (نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]) فالكاف من ودعك في محل نصبٍ على المفعولية، ومن ربك في محل جرٍّ بإضافة رب إليها (و) ثالثها هاء الغائب نحو ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧] فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام، وفي الثاني بإضافة، وفي يحاوره في محل نصبٍ على المفعوليةِ بيحاوره، وذلك داخل تحت قول النَّاظم:

ولفظُ ما جر كلفظِ ما نصب. (تصريح).

(**قوله: ياء المتكلم. . . إلخ**) هذه الثلاثة في حالَتَي النَّصب والجر سواء، تقول: (ضربني) الياء منصوب؛ لأنه مفعول به و(قلبي) مجرور بإضافة قلب إليه في قلبهما الياء ساكنة وتقول: (ضربك) و(مررت بك) في كليهما الكاف مفتوحة، وتقول: (ضربته) و(له) في كليهما الهاء مضمومة.

(**قوله: للرفع**) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ؛ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الفعلي متصرِّفاً كما هنا، وإن لم يجز تقدُّم عامله الذي هو الخبر الفعلي، وقولهم: جواز تقدُّم المعمول يؤذن بجواز تقدمِ العامل أغلبي. (صبان).

بالتنوين لَفظُ (نا) الدّال عَلى المُتكلِّم ومَن معه (صَلَحْ) فالجَرّ (كَاعْرِفْ بِنا) والنَّصب نحو:

أبو طالب

(قوله: بالتنوين) أي لا بالإضافةِ إلى نا، حتى يكون المعنى صلح الضَّمير لرفعنا ونصبنا وجرِّنا إياه.

(قوله: لفظ نا) تقدير قوله: لفظ كأنه جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّرٍ تقديره: إن نا ضميرٌ متصلٌ، وإذا قطعته عن قوله وجر للحكم بتنوينه ابتدئ به، فيصيرُ ضميراً منفصلاً، فأشارَ إلى جوابه بأن المرادَ بقوله: نا لفظُه وكلُّ ضميرٍ أريد منه لفظُه فليس بضميرٍ، فضلاً عن أن يكون متصلاً.

(قوله: الدال على المتكلم ومن معه) لا ما يدلُّ بالقرينةِ على نفسِ لفظِه فإنه ليس بضميرٍ، كما عرفت **(قوله: فالجرُّ)** وقوله: فالنَّصبُ، وقوله: فالرفعُ إشارة إلى اشتمال المصرعِ على الأمثلةِ الثلاثةِ؛ إذ ربما يتوهم أن نلنا أيضاً مثال للنَّصبِ بأن يكون نلْ فعل أمرٍ ونا مفعوله.

الناصية

(قوله: وجر) عَطَفَ النَّكرةَ على المعرفةِ، كما عطف المعرفةَ على النَّكرةِ في قوله بعد: وألف والواو. . . إلخ إشارة إلى جواز ذلك، ولقد أحسن المصنِّف؛ حيث اكتفى بهذه الإشارة هنا عن التصريح بالمسألة في باب العطف. (صبان).

(قوله: لَفظُ نا. . . إلخ) أي: خاصة بشرطين اتحادُ المعنى والاتصال (نحو ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عِمرَان: ١٩٣]) فنا في ربنا في محل جرٍّ بإضافة رب إليها، وفي إننا في محل نصبٍ بأن، وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع، ونظير ذلك قول النَّاظم:

.... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا........

(قوله: ومن معه) أي: المشارك أو المعظم نفسه ظاهر عبارة الشراح وغيرهم أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه حقيقة، وفي الدَّماميني أن بعضهم قال: إنما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعةِ في نفسه وحدها؛ حيث ينزل نفسه منزلة الجماعةِ مجازاً. . . إلخ. ومثلها نا.

(قوله: صلح) بفتحِ اللامِ وضمِّها والفتح أوفق بالقافية؛ لعدمِ اختلافِ ما قبل الروي عليه. (صبان). **(قوله: صَلَحْ)** مع اتحادِ المعنى والاتِّصال.

(قوله: فالجر كاعرف بنا. . . إلخ) أي: فنا في بنا في موضعِ جر بالباء، وفي فإننا في موضعِ نصب بإن، وفي نلنا في موضع رفع بالفاعليَّة. وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرَّفع والنَّصب والجرِّ، لكن لا يشبهانِ نا من كل وجهٍ، فإن الياءَ وإن استعملت للثَّلاثة، وكانت ضميراً متصلاً فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحدٍ؛ لأنها في حالة الرَّفعِ للمخاطبة، نحو: اضربي، وفي حالة الجرِّ والنَّصب للمتكلِّم نحو: لي وإني. وهم تستعمل للثَّلاثة، وتكون فيها بمعنى واحد إلا أنها في حالة الرَّفع ضمير منفصل، وفي الجر والنَّصب ضمير متصل. (أشموني).

(قوله: كاعرف بنا) أي: اعترف بقدرنا.

(قوله: نلنا المنح) جمع (المِنْحَة) بمعنى العَطِيَّة والجائزة.

وَأَلِـــفٌ وَٱلْـــوَاوُ وَالـــنُّـــونُ لِـــمَـــا غَـــابَ وَغَـيْـــرِهِ كَـقَـــامَـــا واعْـــلَـــمَـــا

(فَإِنَّنا) والرفع نحو: (نِلْنا المِنَحْ) وما عدا ما ذُكِرَ مُختَصٌّ بالرفع، وهو تاءُ الفاعل، والألِف، وَالواو، وَياءُ المخاطبة، ونونُ الإناث.

(وَأَلِفٌ وَالْواوُ وَالنُّونُ) ....

أبو طالب

(قوله: وألف والواو والنون) أورد الأول نكرةً، والأخيرين معرفتين باللامِ؛ لاحتياجِ الواوِ إلى تخصيصهِ بالسَّاكنِ، والنُّونِ إلى تخصيصِه بالمفتوحِ بخلافِ الألفِ؛ إذ ليسَ لنا ألفٌ غير ساكنٍ حتى نحتاج إلى مثل ما ذكرَ من التَّخصيصِ.

الناصية

(قوله: وما عدا ما ذكر... إلخ) مثل (ضربت، ضربا، ضربوا، وتضربين، تضربن) كلها للفاعل، ولا تأتي منصوبة، ولا مجرورة.

(قوله: مُختَصٌّ بالرفع) أي: يختص بمحل الرَّفع وهو خمسة: أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركاتِ الثَّلاثِ (و) ثانيها (الألف) الدَّالة على اثنينِ أو اثنتينِ (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدَّالة على جمع المذكر (كقاموا و) رابعها (النُّون) الدَّالة على جمعِ الإناثِ (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير، وهو قول سيبويه، وخالفه الأخفش والمازني، وزعما أنها حرفُ تأنيثٍ، والفاعل ضميرٌ مستتر، وتقع في الأمر (كقومي) والمضارع كتقومين، وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلِّم، فإنها لا تكون في محلِّ رفعٍ أصلاً. (تصريح).

(قوله: وألف) مبتدأ سوَّغه عطف المعرفة عليه، ولما غاب خبره، وأشار بهذا مع قوله:

لـــلـــرَّفـــعِ والـــنَّـــصـــبِ وجَـــرّ ....

إلى جواز عطف المعرفةِ على النَّكرة وعكسه، واكتفى بذلك عن ذكرِه في بابِ العطف، وأشار بهذه الثَّلاثة مع نا المتقدِّمة إلى بعضِ أقسامِ البارزِ المرفوع، وبقي التَّاء في نحو: ضربت ضربتما... إلخ، وياء المخاطبة في تضربين، ثم ذكر المستتر، فكمل ضمائر الرَّفعِ المتصلة ستة عشر، كما ستعرفها.

(قوله: والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضَّمةِ قبلها، كقوله:

فـــلـــو أنَّ الأطـــبَّـــا كـــانُ حـــولـــي وَكَـــانَ مِـــنَ الأَطِـــبَّـــاءِ الأُسَـــاةُ

وكقراءة طلحة ﴿قَدْ أَفْلَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] بضم الحاء والجر على لغةِ أكلوني البراغيثُ، كما في (الكشاف) وبهذه القراءة يردُّ على قول أبي حيان: إن ذلك ضرورة، وسمع ذلك مع الأمرِ أيضاً، أفاده الدَّماميني. (صبان).

وَمِـنْ ضَـمِـيـرِ الـرَّفْـعِ مَـا يَـسْـتَـتِـرُ   كَـافْـعَـلْ أُوَافِـقْ نَـغْـتَـبِـطْ إِذْ تُـشْـكَـرُ

ضمائِر مُتَّصِلة كائِنة (**لِما غابَ وَغَيْرِهِ**) والمُرادُ به المُخاطَب [فقط] (**كَقاما**) وقاموا، وقُمْن (**وَاعْلَما**) واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ.

(**وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ**) وجوباً بِخِلاف ضَمير النصب والجر، وذلك في مَواضِع:

أبو طالب

(**قوله: ضمائر متصلة**) حال عن فاعلِ الظَّرفِ الآتي، واحترز به عن ألفِ التَّثنيةِ وواوِ الجمعِ، ونونه حال كونِها في الأوصافِ، فإن الحقَّ أنها ليست بضمائر (**قوله: كائنة**) يعني أن الظَّرفَ ليس متعلقاً بقوله: متصلة.

(**قوله: وغيره**) عطفٌ على الموصولِ.

(**قوله: بخلاف ضمير النصب والجر**) إشارة إلى تقديمِ الظَّرفِ في المتنِ لقصدِ الحصرِ.

الناصية

(**قوله: ضمائر متصلة**) أي: ضمائر رفعٍ بارزةٌ، أي: إذا اتصلت بالأفعال، كما في مثاله، فالألف والواو في نحو الضَّاربان والضَّاربون حرفان، والفاعل مستتر.

(**قوله: والمُرادُ به المُخاطَب**) أي: المراد بغير الغائِب هو المخاطب فقط لا المخاطب، والمتكلِّم لعدمِ صلاحيَّةِ هذه الضمائر للمتكلم.

(**قوله: كقاما... إلخ**) الألف، والواو، والنُّون فيها فاعلات لـ (قام).

(**قوله: واعلما... إلخ**) هذه الثَّلاثة في حالَتَي النَّصب.

(**قوله: وَمِن ضَمِيرِ الرَّفْعِ**) أي: لا النَّصب ولا الجر أخذه من تقديمِ الخبر.

هذا، وإنما خصَّ ضمير الرَّفع بالاستتارِ؛ لأنه عمدةٌ يجب ذكره، أي: لفظاً أو تقديراً، أو المرادُ بذكره اعتبارُه فإن وجد في اللفظِ فذاك، وإلا فهو موجودٌ في النيَّة والتَّقدير. (صبان).

(**قوله: ومن ضمير الرفع**) أفاد بتقديمِ الخبرِ اختصاصَ المستترِ بالمرفوعِ؛ لأنه عمدةٌ فلا بد منه لفظاً، أو تقديراً، وأما غيره ففضلة لا داعي إلى تقديرِه إذا عدم من اللفظ، إلا لربطِ الخبرِ ونحوه، وذلك نادرٌ وصنيع المصنفِ صريحٌ في أن المستترَ من المتَّصل؛ لأن كلامه الآن فيه، وهوالأصحُّ لا من المنفصل، كما قيل؛ إذ لا يبتدأ به ولا يلي إلا، بل لا ينطق به أصلاً، واختار في (الجامع) أنه واسطة؛ لأن الاتِّصالَ والانفصالَ من عوارضِ الألفاظِ المحققة. اهـ. (نكت). (خضري).

(**قوله: بخلاف ضميري النصب والجر**) فلا يصحُّ استتارهما. كما في الدشتي فإنهما فضلة، ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ، أي: غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما، كربطِ الصِّفةِ أو الصِّلةِ أو الخبرِ أو الحالِ بهما.

فعل الأمر (كافْعَلْ) والفعل المُضارِع المبدُوُّ بالهمزَة نحو: (أُوافِقْ) والمَبدُوُّ بالنون نحو: (نَغْتَبِطْ) والمبدُوُّ بالتاء نحو: (إذْ تَشْكُرُ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: **بخلاف ضمير النصب والجر**) فإنهما ليس فيهما واجب الاستتارِ، كما مر.

(قوله: **فعل الأمر**) للمفردِ المذكَّرِ الحاضرِ كقم، واستخرج، بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع، فإنه يبرز في الجميع، نحو: قومي وقوما وقوموا وقمن.

(قوله: **كافْعَلْ**) التَّقدير أنت وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محله الظَّاهر، فلا تقول: افعل زيد فأما افعل أنت فأنت تأكيد للضَّميرِ المستترِ في افعل وليس بفاعل لا فعل؛ لصحَّة الاستغناء عنه، فتقول: افعل فإن كان الأمر لواحدة أو لاثنين أو لجماعةٍ برز الضَّمير، نحو: اضربي واضربا واضربوا واضربن.

(قوله: **والفعل المضارع**) أي: المذكور؛ لأنه إذا حذف المضارع برز الضمير منفصلاً كما سيأتي.

(قوله: **المبدوء بالهمزة**) للمتكلم.

هذا، وقال الدَّنوشري: ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكوراً، فإنه إذا حذف انفصل الضَّمير، كما في قول الشَّاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْه يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعا

وكما في قول الآخر:

إذا أنا لم أطعن إذ الخيل كرت ... .

وكذا يقال في المبدوءِ بالتَّاء أو بفعل الأمر الواحد إن فرض حذفهما، فإن الضَّمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز. (تصريح).

(قوله: **نحو أوافق**) التَّقدير أنا، فإن قلت: أوافق أنا، كان أنا تأكيداً للضَّمير المستتر.

(قوله: **والمبدوء بالنون**) المتكلِّم المشارك، أو المعظم نفسه.

(قوله: **والمبدوء بالتاء**) أي: بتاء خطابِ الواحدِ، كتقوم وتستخرج، بخلاف المبدوءِ بتاءِ الغائبة. نحو: هند تقوم، فإن استتاره جائز لا واجب، وبخلاف المبدوءِ بتاء خطابِ الواحدة، والتَّثنية والجمع، فإنه يبرز في الجميعِ نحو: تقومين، وتقومان، وتقومون، وتقمن.

(قوله: **نحو إذ تشكر**) لا يخفى أنه يحتملُ أن تكونَ التَّاء في مثالِ المتنِ للتأنيث، كهند تشكر، بل هو أولى؛ ليكونَ النَّاظم ممثلاً للمستتر جوازاً أيضاً، وخرج بإضافة تاء إلى المخاطب الضَّمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فإنها بارزة. (صبان).

وزادَ في التسهيل اسم فعلِ الأمر كَنزال، وأبو حَيّان في «الارتِشاف» اسم فعلِ المضارع كَأُوَّه، وابن هشام في التوضيح فعل الاستثناء كقامُوا ما خَلا زيداً، وما عَدا عَمْراً، ولا يكونُ خالداً، وأفعلْ في التعجُّب ك: ما أحسن الزيدَيْنِ! ....

أبو طالب

(**قوله: فعل الاستثناء**) واختلف في مرجعِ ضميرِه فقيل: الاسمُ السَّابقُ بإرادةِ البعضِ، على سبيلِ الاستخدامِ، وقيل: الوصفُ المستفادُ منَ الفعلِ السَّابقِ، وقيل: مصدرُ الفعلِ السَّابقِ هذا في المستثنى المتصلِ، وأما في المنقطعِ فهو نفسُ الاسم السَّابقِ، أو أحدُ الأخيرين.

(**قوله: وافعل في التَّعجبِ**) ومرجعُ ضميرِه لفظُ ما. وهو عبارةٌ عن مصدرٍ بني منه فعلُ التَّعجبِ.

الناصية

(**قوله: وزاد في التسهيل... إلخ**) وزاد بعضهم الصفة الجارية على من هي له فعلاً أو غيره؛ لأن بروزه يوهم جريانها على غير من هي له، وزاد في (التصريح) المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] وأما زيادة فاعل نعم وبئس إذا كان ضميراً فغير صحيحة، كما يعلم من ضابطي واجب الاستتار وجائزه. (صبان).

(**قوله: كنزال**) بمعنى (انزل) وتقديره (أنت).

(**قوله: كنزال**) ومه فالضَّمير فيهما مستتر وجوباً سواء كانا لمفردٍ مذكرٍ أو غيره، نحو: نزالِ يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، وكذا كلُّ اسمِ فعلِ أمر. (صبان).

(**قوله: كأوه**) بمعنى (أتوجّع) وتقديره (أنا).

(**قوله: فعل استثناء**)؛ لأنه لكثرةِ استعمالِه أجروه مجرى الأمثال؛ التي تلزم طريقةً واحدةً. (صبان). (**قوله: فعل الاستثناء**) كخلا وعدا وليس (ولا يكون في نحو قولك) القوم (قاموا ما خلا زيداً وما عدا عمراً) وليس بكراً (ولا يكون زيداً)، ففي خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوباً مرفوعٌ عائد على البعض المفهوم من كله السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. (تصريح).

(**قوله: كقاموا ما خلا زيداً... إلخ**) تقديرها (ما خلا هو زيداً، وما عدا هو عمراً، ولا يكون هو خالداً) ثم إن هذا الضمير يرجع إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو القِيام، فيكون المعنى: قاموا ما خلا القائمُ زيداً، وما عدا القائم عمراً، ولا يكون القائم خالداً. (**قوله: وأفعل في التَّعجب... إلخ**) فالأول (كما أحسن الزيدين) بفتح الدَّال وكسرِها (و) الثَّاني نحو ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤] ففي أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعليةِ مستترٌ وجوباً، وأثاثاً تمييز.

(**قوله: كما أحسن الزيدين**) تقديره: ما أحسن هو الزَّيدين، ومرجعه (ما) و(هو) فاعل لـ (أحسن).

وأفعل التفضيل كـ ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ [مَريَم: ٧٤] وفيما عَدا هذه ـ وهو الماضي والظرف

أبو طالب

(**قوله: وهو الماضي**) أي: بعضُ صيغِ الماضي وجوبُ الإظهارِ في أكثر صيغه، ولا وجهَ لتركِ سائرِ صيغِ المضارعِ، اللَّهمَّ إلا أن يكون مرادَه بواجبِ الاستتارِ نوعاً مشتملاً على وجوبِ الاستتارِ مطلقاً، فما عداه نوعٌ غيرُ مشتملٍ على ذلك، ولا يخفى أنَّ المضارعَ من الأول.

الناصية

(**قوله: وأفعل التفضيل**) أي: في غير مسألة الكحل، وبدون ندور فلا يرد أن أفعلَ التَّفضيل يرفع الظَّاهر باطراد في مسألة الكحل، وبندور في غيرها نحو مررت برجلٍ أفضل منه أبوه. هذا، فجميعُ هذه الأمثلةِ لا ترفع الاسم الظَّاهر، ولا الضَّمير البارز إلا أفعل التَّفضيل، فإنه قد يرفع الظَّاهر في مسألة الكحل عند جميع العرب، ويرفع الضَّمير البارز على لغةٍ، نحو مررت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ، وعلى هذا فعد أفعل التَّفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضَّمير وجوباً شكل على الضَّابط المذكور. (تصريح).

(**قوله: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾**) تقديره: هم أحسن هو أثاثاً، ومرجع الاسم المتقدِّم على (أحسن).

(**قوله: وفيما عدا هذه**) وهو الذي يخلفه الظَّاهر، أو الضَّمير المنفصل، وهو المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصِّفات المحضة) وهي الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضي) فالمرفوعُ بفعلِ الغائبِ (نحو زيد قام و) بفعلِ الغائبةِ، نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصِّفات المحضة، وهي إما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعولٍ نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبَّهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة، نحو زيد ضراب، أو مضراب، أو مضروب، أو ضريب، أو ضرب (و) باسم الفعل الماضي، نحو زيد (هيهات) أي: بَعُدَ، فالضَّمير في هذه الأمثلة، وما أشبهها مستترٌ جوازاً، وإذا برز انفصلَ، تقول: زيد قام هو، وكذا الباقي، والدَّليل على جوازِ ذلك أنه يخلفه الظَّاهر أو الضَّمير المنفصل. (ألا ترى أنه يجوز) في الفصيح (زيدٌ قام أبوه) فيخلفه الظَّاهر، وهو أبوه (أو ما قام إلا هو) فيخلفه الضَّمير المنفصل الواقع بعد إلا (وكذا الباقي) من الأمثلة المذكورة بلا فرق، وهذا الحكم جارٍ في الضَّمير المنتقلِ إلى الظَّرف وعديله إذا وقعا صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً، نحو مررت برجل أمامك وفي مجلسك، وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد خلفك، أو في المسجدِ وجاء زيد فوق فرس أو على حمار، وقد يجب إبراز الضَّمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو.

(تنبيه) هذا التقسيم للضَّمير إلى مستتر وجوباً وجوازاً (تقسيم ابن مالك) في (التَّسهيل) وغيره (وابن يعيش) في (شرح المفصل) (وغيرهما) من النَّحْويين، ووافقهما الموضِّح في (شرح القطر) وخالفهم هنا فقال: (و) هذا التَّقسيم فيه نظر؛ إذ الاستتار في نحو زيدٌ قام واجبٌ، فإنه لا يقال: قام هو على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيبٌ آخر.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

والصفات - يُسْتَتَر جَوازاً.

ثم شَرَعَ في الثاني مِن قِسمَي الضمير، وهو المنفصل، فقال: (**وَذُو ارْتِفاعٍ وانْفِصالٍ أنا**

أبو طالب

(**قوله: ثم شرع في الثاني**) أي: في ذكرِ أنواعِه وأفرادها، ولم يعرفه اكتفاء بما فهمَ من ضد تعريفِ المتصلِ، ولما كان المقصود هاهنا ذكر الأنواعِ والأفرادِ، قدَّم الارتفاعُ والانتصابُ على الانفصالِ.

الناصية

والتَّحقيق أن يقالَ: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضَّمير كأقوم، وإلى مايرفعهما كقام. انتهى. (تصريح).

(**قوله: والصفات**) المحضة، أي: التي لم يغلب عليها الاسمية، ومثلها الظَّرف والجار والمجرور، أما غير المحضة كالأبطح، والأجرع، فغير متحملة للضَّمير أصلاً، وكان عليه أن يقول وهو اسم فعل ماض، نحو هيهات العقيق هيهات، بناء على أنه من تأكيدِ الجمل، كما مرَّ. وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات، فإنما يصحُّ على القولِ بأن اسم الفعل يتأثَّر بالعامل، وهو خلاف المشهور على ما قاله الرّوداني، وفيه نظر؛ لأن الاختلافَ إنما هو في تأثر اسمِ الفعلِ نفسه، أما تأثر الجملة المركبة منه، ومن فاعله محلاً، فما أظن أحداً يمنعه، فتأمل.

ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة، والصِّفاتِ المحضةِ بعدمِ رفعه الضَّمير البارزِ، والظَّاهر المحصور، كما نقله شارح (الجامع) عن ارتشاف أبي حيان. (صبان).

(**قوله: يستتر جوازاً**) نحو (زيد ضرب) و(زيد عندي) و(زيد ضارب) تقديرها: زيد ضرب هو، زيد عندي هو، زيد ضارب هو، فيجوزُ إظهارها، ويجوز استتارها.

(**قوله: وهو المنفصل... إلخ**) قال الدّنوشري: منقوض بضميرِ الفصلِ، فإنه لا محل له عند البصريين، وهو الصَّحيح. قاله العلامة اللقاني. واعلم أنهم وضعوا لجمع المذكر صيغةً تخصُّه ولجمع المؤنثِ صيغةً تخصُّه، وأما المثنى فصيغة واحدة فيسأل عن سر ذلك. انتهى. وقال الزرقاني: إنما لم يكن المجرور إلا متصلاً؛ لأن المتصل هو الذي كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك.

فإن قيل: أليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف إليه في الشعر. قلت: ذلك مع الظاهر قبيحٌ، فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتِّصالاً بعامله من الظَّاهر، قاله الرضي.

(**قوله: وذو ارتفاع**) أي: محلاً كما مر، وهو خبرٌ مقدم عن أنا، وهو بسكونِ الواوِ لغة حكاها الفارض لا لمجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه، والخبر محذوف، أي: كذلك ولم نعطفهما على أنا لإفراد خبره المتقدِّم.

هُو وَأَنْتَ وَالفُرُوعُ) النّاشِئَةُ عَنْ هذِهِ الأصولِ (لا تَشْتَبِهْ) وهي: نحن، هي، هما، هم، هن، وأنت، أنتُما، أنتُم، أنتُنَّ. قال أبو حَيّان: وقد تُستعَمَل هذه مجرورة كقولهم: أنا كأنتَ

أبو طالب

(قوله: **الناشئة عن هذه الأصول**) إشارة إلى علَّةِ الحكمِ، أي: عدمِ الاشتباهِ، أو تخصيصٌ للفروعِ بما عدا نحن، وتعريض للمصنف بأنه ربما يشتبه لعدمِ مناسبةٍ مع أنا في اللفظ، فنسبته عدمُ الاشتباهِ إلى الفروعِ المفيدةِ للعمومِ غير مرضي.

(قوله: **قال أبو حيان... إلخ**) المقصودُ من نقلِ هذا الكلامِ أن المنفصلَ كالمتصلِ قد يكون مشتركاً بين نوعينِ، ولا تظن أن الضَّميرَ المجرورَ المنفصل على هذا يكونُ موجوداً؛ لأن أنا مثلاً قد

الناصية

(قوله: **وَذُو ارْتفاع... إلخ**) أي: ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه إلى غيره (وهو أنا) للمتكلم (وأنت) بفتح التّاء للمخاطب (وهو) للغائب وفروعهنّ ففرع (أنا) واحد فقط وهو (نحن) لأن المتعدِّد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التّاء أربعة وهي (أنت) بكسرِ التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لأن المؤنث فرع المذكَّر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضاً، وهي (هي وهما وهم وهنّ) تعليله ما تقدم. (تصريح).

(قوله: **أنا... إلخ**) المختار عند البصريين، في أنا أن الضَّمير هو الهمزة والنُّون فقط، والألف زائدة لبيان الحركةِ، ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثَّلاثة، واختاره ابن مالك. وفي أنت وفروعه أن الضَّمير نفس أن عند البصريين، واللواحق لها حروف خطابٍ، وذهب الفراء إلى أن أنت بكماله هو الضَّمير، وذهب ابن كيسان إلى أن التّاء هي الضَّمير، وهي التي في فعلت، وكسرت بأن وفي هو وهي الجميع ضمير، وهو مذهب البصريِّين. وذهب الكوفيون إلى أن الضَّمير هو الهاء فقط، والواو والياء إشباع، وفي هما وهم الضَّمير الهاء وحدها، وحكى عن الفارسي أنه المجموع، وفي هن الهاء وحدها والنُّون الأولى كالميم في هم، والثَّانية كالواو في هو. (تصريح).

(قوله: **هو**) قال في (التسهيل): وتسكين هاء هو وهي بعد الواوِ والفاء واللام، وثم جائز، وقد تسكن بعد همزةِ الاستفهامِ وكاف الجر اضطراراً، وقد تحذف الواوُ والياءُ اضطراراً، وتسكنهما قيس وأسد، وتشدّدهما همدان. اهـ. بزيادة كلمة من الدَّماميني.

(قوله: **والفروع**) الناشئة... إلخ، أي: المتفرعة عليها.

(قوله: **وهي نحن... إلخ**) في (شرح الشيرازي): ضمائِرُ الصِّيَغِ أربعة عشرة، يسقط (هما) المكرَّر مرَّتَيْنِ في المُخاطب والغائب، بقي اثنا عشر، ذكر النَّاظم منها ثلاثةً. وذكر الشَّارح التِّسعة الباقية، وجميعها هكذا (هو هما هم، هي هما هن، أنت أنتما أنتم، أنت أنتما أنتن، أنا، نحن).

(قوله: **وقد تستعمل هذه مجرورة... إلخ**) أي: قد تنوب الثَّلاثة عن ضميرِ الجرِّ فتجر بالكافِ، نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو، وقال الرَّوداني: ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرةِ

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا إِيَّايَ والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلا

وكهو وهو كأنا، ومنصوبة كقولهم: ضربتك أنت.

(وَذُو انْتِصابٍ في انْفِصالٍ جُعِلا إيّايَ وَالتَّفْرِيعُ) عَلى هذا الأصل الذي ذُكِر ....

أبو طالب

يستعمل منفصلاً إذا لم يكن مجروراً؛ إذ الضَّميرُ المجرورُ المنفصلُ ما كان منفصلاً حالَ الجرِّ، وكذا المرفوعُ والمنصوبُ المنفصلانِ فيندفعُ بذلك ما قيل: إن المجرورَ المنفصلَ موجودٌ في نحوِ: مررت بكَ أنت، وذلك لأن أنت لا يصلح أن يبتدأ به حال الجرِّ فافهم.

(قوله: وذو انتصاب في انفصال) إلى آخر البيتِ إنما ذكرَ الانفصالَ هاهنا بفي، وفي البيتِ السَّابقِ بالواوِ إشارة إلى أن صيغَ المنصوبِ بأسرها جزءٌ من المنفصلِ على المذهبِ الحقِّ، فإن إياه مثلاً منصوبٌ. وإياه مثلاً منفصلٌ بخلاف المرفوع، وإنما ذكر حكايةَ الفرعِ هنا، بلفظ مفردٍ دالٍّ على المبالغةِ، وهنالكَ بلفظُ جمع مفردُه خالٍ عنِ المبالغةِ، إشارة إلى أن الفرع هنا نوعٌ واحدٌ كثير الأفرادِ، وهناك ثلاثة أنواعٍ كلٌّ نوعٍ منها قليلُ الأفرادِ كما هو ظاهر، وإنما حكم هاهنا بعدم الإشكالِ وهناك بعدمِ الاشتباه، إشارةً إلى أن استخراجَ الفرع هاهنا خالٍ عن الصعوبةِ؛ لاتحادِ أصولِ الضمائر مع فروعِها في الحروفِ، وأما هناك فلا يخلو عن صعوبةٍ لاختلافِ الحروفِ في البعضِ؛ لكنَّ صعوبته ليست بمرتبةٍ تورث الاشتباه، فافهم.

الناصية

والأصالةِ، والاطِّرادِ حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت، فإنه قليلٌ ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور، كما يأتي في باب التَّوكيدِ فإنه بطريق النِّيابة، ولا بنحو يا أنت؛ لأنه في محل نصب فإن ذلك شاذ لا مطَّرد. اهـ. فهذه الضَّمائر لا تكون بالأصالة، إلا مرفوعة، وأما ورودها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضميرِ الجرِّ، نحو ما أنا كأنت ولا أنت كأنا؛ لقبح اللَّفظ معه، أو النَّصب، نحو:

يا ليتني وهما نخلو بمنزلةٍ ....

للضَّرورةِ وتكثر نيابتها في التَّوكيد؛ كرأيتك أنت ومررت بك أنت، كما سيأتي، وأما نداؤها في نحو: يا أنت فشاذ.

(قوله: وذو انتصاب) مبتدأ خبره جعل، وفي انفصالٍ حال من مفعوله الأول، وهو ضميره النائب عن الفاعل وإياي مفعوله الثاني، ولم يقل: وانفصالٍ كسابقه للتفنن، والصَّحيح أن الضَّمير إيا فقط ولواحقها حروف تبيّن المراد، واختار المصنف أنه الجميع. (خضري).

(قوله: وَذُو انْتِصَاب... إلخ) أي: (ما يختص بمحلِّ النَّصب) لا يتجاوزه إلى غيره (وهو إيا) بتشديد الياءِ المثناة تحت حال كونه (مردفاً بما يدل على المعنى المراد) من تكلُّم وخطابٍ وغيبةٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ (نحو إياي للمتكلِّم) وحده (وإياكَ للمخاطَب) المذكر (وإياه

(لَيْسَ مُشْكِلا) مثاله: إيانا، إياك، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن. وقد تُستَعمَل مَجرورة.

أبو طالب

(قوله: وقد تستعمل مجرورة) نحو أنا كإياك (قوله: الضمير إيا) اعلم أن في إيا وما يتصل به سبعةُ أقوالٍ: الأول والثاني: ما ذكره الشارح، الثالث: أن ما بعد إيا ضميرٌ يعتمد إلى إيا، الرَّابع:

الناصية

للغائب) المذكر هذه الثَّلاثة هي الأصولُ (وفروعها) تسعة ففرع إياي (إيانا) لا غير (و) فرع إياكم بفتحِ الكافِ أربعة (إياك) بكسرِ الكافِ (وإياكما وإياكم وإياكن و) فرع إياه أربعة أيضاً (إياها وإياهما وإياهم وإياهنّ) على ما تقدم من التَّعليل، وفي بعض النُّسخ بإسقاط العاطفِ. (تصريح).

(قوله: في انفصال) أي: مع انفصال، والظَّاهر أن قوله هنا: في انفصالٍ، وقوله قبل: وانفصال للتفنن. (صبان).

(قوله: إياي) قال الغزي في شرحه: اقتصر النَّاظم هنا على المتكلم فقط، ولم يذكر المخاطب، وهو إياك والغائب وهو إياه، كما فعل في المرفوع، أي: مع أن الثَّلاثة أصول في الموضعينِ؛ لأن جميعَ المراتبِ الثَّلاث هنا اللفظ فيها واحد، وإنما اختلف بتكلُّم أو خطاب أو غيبة في آخره، فلذلك قال: والتَّفريع، أي: على إياي ليس مشكلاً. اهـ.

ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإياي، قال في (الهمع): وفي إيا سبع لغاتٍ قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاءً مكسورتين ومفتوحتين، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التَّشديد، وأشهرها كسرُ الهمزةِ مع التَّشديد، وبها قرأ الجمهور. (صبان).

(قوله: والتفريع) لما ذكر هنا أصلاً واحداً وذكر فيما قبله أصولاً ثلاثة، عبر هنا بالتَّفريع، وعبر فيما قبله بالفروع؛ ليكون الواحدُ مع الواحدِ والجماعةُ مع الجماعةِ. (صبان).

(قوله: لَيْسَ مُشْكِلَا) فتلخص، أي: من مجموع كلامه، حيث أشار إلى المرفوعِ المتصل بقوله: وألف... إلخ، وقوله: ومن ضميرٍ... إلخ، وإلى المرفوع المنفصل بقوله: وذو ارتفاع... إلخ، وإلى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف... إلخ وقوله: ولفظ ما جر كلفظ... إلخ، وإلى المنصوبِ المنفصلِ بقوله: وذو انتصاب... إلخ. وإلى المتصلِ المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ بقوله: للرَّفع والنَّصب... إلخ أن الضميرَ خمسةُ أقسام: ثلاثةٌ للمتصل، واثنان للمنفصل، ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة، واحدة للمتكلم وحده، وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطبِ، واحدة للمذكر، وواحدة للمؤنث، وواحدة لمثنييهما، وواحدة لجمع المذكر، وواحدة لجمع المؤنث، وخمس للغائب كذلك؛ وإذا ضربنا خمساً في اثني عشر خرج منها ستون.

تنبيه: الضمير إيا واللواحق له عند سيبويه حروف تُبَيِّنُ الحال، وعند المصنف أسماء مضاف إليها.

أبو طالب

أن المجموعَ هو الضَّميرُ، **الخامسُ**: أن إيا اسمٌ ظاهرٌ مبهمٌ خصَّ أمره بإضافتِه إلى ما بعده، **السَّادسُ**: أن إيا ضميرٌ أضيفَ إلى ما بعده، وهو ضميرٌ آخر، **السَّابعُ**: أن المجموعَ مظهرٌ ينوبُ منابَ المضمرِ، ولكلٍّ منها مستندات ذكرها يورث التَّطويل.

(**قوله: وعند المصنف أسماء مضاف إليها**) عطفٌ على الظَّرفِ السَّابقِ لا على قوله: إيّا كما توهم، وكان المراد بالأسماءِ الضَّمائر، والفرقُ بين هذا المذهبِ والمذهبِ السَّادس أن الإضافةَ على هذا المذهبِ من قبيل إضافةِ سعيد كرز، وعلى المذهبِ السَّادسِ من قبيل إضافةِ غلامِ زيدٍ.

الناصية

أمثلة المرفوع المتَّصل: قمت، قمتا، قمت، قمت، قمتما، قمتم، قمتن، قام، قامت، قاما، قاموا، قمن. أمثلة المنصوب المتَّصلة: أكرمني، أكرمنا، أكرمك، أكرمك، أكرمكما، أكرمكم، أكرمكن، أكرمه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم، أكرمهن. أمثلة المخفوض ولا يكون إلا متصلاً: غلامي لي، غلامنا لنا، غلامكَ لك، غلامكِ لكِ، غلامكما لكما، غلامكم لكم، غلامكن لكن، غلامه له، غلامها لها، غلامهما لهما، غلامهم لهم، غلامهنّ لهنّ.

وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضِّح، فلم أحتج لسردها مرة ثانية، فهذه السّتون متفق عليها، وزاد سيبويه في ضمائر الرَّفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي، وخالف الأخفش والمازني ذاهبين إلى أنها حرفُ تأنيثٍ والفاعل مستتر كما يستتر ضميرُ المفردِ في تقوم وقم، وقد تقدم ما فيه.

(**قوله: وقد تستعمل مجرورة**) كقولهم مثلاً: أنا كإيّاك، وكإياه، وكإياي.

(**قوله: الضمير إيا... إلخ**) أي: إن الضَّمير نفس (إيا) فقط (وإن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة) وهو مذهب سيبويه، واستشكل بأن الضَّميرَ ما دل على متكلِّم، أو مخاطب، أو غائب، وإيا على حدتها لا تدل على ذلك، وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعاني الثَّلاثة، فعند الاحتياج إلى التَّمييز أردفت بحروفٍ تدلُّ على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التَّأنيثِ. ومقابل المختار مذاهب: **أحدها**: ما ذهب إليه بعض البصريين، وجمع من الكوفيين، واختاره أبو حيان، أن اللواحق هي الضَّمائر، وكلمة إيا عماد، أي: زيادة يعتمد عليها لواحقها؛ ليتميز الضَّمير المنفصل من المتَّصل، **والثَّاني**: ما ذهب إليه الخليلُ وجَمْعٌ، واختاره ابن مالك، أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضاً في محلِّ خفضٍ بإضافة إيا إليه، **والثَّالث**: ما ذهب إليه الزَّجاج أن إيا اسمٌ ظاهرٌ لا ضمير، واللَّواحق له ضمائر أضيف إيا إليها، فهي في محلِّ

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

(وَ في اخْتِيارٍ لا يَجِيءُ) ....

أبو طالب

(قوله: وفي اختيار... إلخ) اعلم أن الضَّميرَ على ثلاثةِ أقسام، **الأول**: ما يجبُ اتصاله عقلاً كالضمائر المجرورةِ والمستترةِ وجوباً، **الثاني**: ما يمتنعُ اتصالهُ ويجبُ انفصاله عقلاً، كما فيما سيذكره الشارح، وحكمُ هذين القسمينِ هو مقتضاهما، **الثالثُ**: ما يجوزُ اتصالُه وانفصالُه عقلاً،

الناصية

خفض بالإضافة، وهذه الضَّمائر: الأربعة والعشرون ضميراً من المرفوعة، والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم:

وذو ارتفاعٍ وانفصال أنا هو وَأَنْتَ والفُروعُ لا تَشْتَبِهُ
وَذُو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ جُعِلا إِيَّايَ وَالتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

وجملة الضَّمائر البارزة ستون ضميراً؛ وذلك لأن البارز إما متَّصلٌ، أو منفصلٌ مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط. وفي (حاشية الدشتي): يعني: أن هذه الضَّمائر المنصوبة كإياك وإياه ليس المجموع ضميراً، بل الضَّمير إيّا، وأما اللَّواحق له من الكاف والهاء، فحروف تبين حال الضَّمير من أنه للخطاب، أو الغيبة، أو التكلّم، وأنه مفردٌ، أو مثنى، أو جمع فالكاف المفتوحة في إيّاكَ تدل على أن الضَّمير مفرد مخاطب مذكّر، وهكذا.

(قوله: تبين الحال) أي: تدل على المراد به من تكلم، أو خطاب، أو غيبة. وهي الياء من إياي، والكاف من إياك، والهاء من إياه. (أشموني). **(قوله: وعند المصنف أسماء... إلخ)** أي: اللَّواحق ليست بحروف بل أسماء مضاف إليها لإيّا.

هذا، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر، وقيل: الضَّمير هو اللواحق، وإيا عماد، أي: حرف زائد تعتمد عليه اللَّواحق؛ ليتميز الضَّمير المنفصل من الضَّمير المتَّصل، وقيل الضَّمير اللواحق، وإيا اسم ظاهر أضيف إليها، وقيل: وإيا مضافة إليها؛ بدليل ظهور الإضافة في قوله: فإياه وإيا الشواب، إضافة العام للخاص؛ لأن إيا مشتركة كما مرَّ، ورُدَّ بأنه لو صحَّ ذلك لوجب إعرابها؛ لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب، وما استدلَّ به شاذ، والشَّاذ لا تقوم به حُجَّة. (صبان).

(قوله: وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضَّرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل، وهو صحيح على قول الجمهور أن الضَّرورة ما وقع في الشِّعر، وإن كان للشَّاعر عنه مندوحة، أما على قول النَّاظم: إنها ما ليس للشَّاعر عنه مندوحة، فمشكل، إلا أن يراد بإمكان الاتِّصال عدم المانع الصِّناعي غير الوزن، أو أنه لا مفهومَ لقوله: وفي اختيار، ويدل على هذا صنيع الشَّارح، فإنه لم يأخذ له مفهوماً، وجعل الضَّرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال. (صبان).

الضميرُ (الْمُنْفَصِلْ إذا تأتّى أنْ يَجِيءَ) الضميرُ (الْمُتَّصِلْ) ....

أبو طالب

وحكمه وجوبُ الاتصالِ إلا فيما كان مستثنى من ذلك، ومرادُ المصنف إنما هو بيانُ القسمِ الأخيرِ؛ لأنه المحتاج إلى البيانِ، ولك أن تحمل التأتي في قوله: إذا تأتى على الإمكانِ العامِّ فيشملُ الأولَ أيضاً، فافهم.

(**قوله: الضَّمير المنفصل**) تقديرُ الموصوفِ لكلٍّ من المنفصلِ والمتصلِ؛ لئلا يتوهم أن المرادَ بهما هو المنصوبُ بخصوصِه.

الناصية

(**قوله: إذا تأتى... إلخ**) أي: (متى تأتى) وأمكن (اتصال الضَّمير لم يعدل إلى انفصاله)؛ لأن وضع الضَّمير على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (وأكرمتك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمت إياك)؛ لأن التَّاء أخصر من أنا، والكاف أخصر من إيَّاك، وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله:

وفي اختيارٍ لا يجيءُ المنفصلْ　　　إذَا تَأَتَّى أَنْ يجيءَ المتَّصلْ

(فأما قوله) وهو زياد بن حمل التميمي:

وما أُصاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُم　　　........................

أي: قومي (إلا يزيدُهم حباً إليَّ هُمُ) فأوقع الضمير المرفوعِ المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ　　　إيَّاهُمُ الأرضُ في دهرِ الدَّهاريرِ

فأوقع الضَّمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الأول على ما قاله ابن كيسان: ما صحبت قوماً بعد قومي فذكرت لهم قومي إلا بالغوا في الثناء عليهم، حتى يزيدوا قومي حُباً إليَّ، ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته:

لَمْ أَلْقَ بَعْدَهم حَيّاً فأخبرهم　　　إلا................ إلى آخره

وهم الأولى مفعول أول ليزيدوا حباً مفعوله الثَّاني، وهم الثَّانية آخر البيت فاعل يزيد، والأصل يزيدون، فعدل عن الواوِ إلى هم للضَّرورة. وقال ابن مالك: الأصل إلا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف، وفصل ضمير الفاعل، قال الموضح: في (المغني) وحامله على ذلك ظنه أن الضَّميرين لمسمى واحد، وليس كذلك، فإن مسمَّى الواو المصاحبون ثانياً ومسمَّى هم المصاحبون أولاً، ومراده أنه ما يصاحب قوماً بعد قومه فيذكر قومه لهم، إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حباً إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم، ويجوز في فأذكرهم النَّصبُ في جواب النفي، والرَّفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح في (شرح الشواهد)، والباء في قول الفرزدق: بالباعث متعلقة بحلفت في

لِما فيه مِن الاختِصارِ المطلوبِ المَوْضُوعِ لأجلِهِ الضمير؛ فإن لم يَتَأَتَّ - ....

أبو طالب

(**قوله: من الاختصار المطلوب**) أي: المطلوبِ في بعضِ الأوقاتِ كوقتِ إيرادِ الضَّميرِ لا المطلوبِ مطلقاً؛ إذ ليس الاختصارُ مطلوباً في بعضِ الأوقاتِ، وإذا كان الاختصارُ مطلوباً، فكلما كان أخصَّ كان في المطلوبيةِ أقوى، وترجيح الأضعفِ على الأقوى بلا مرجحٍ غير جائز، فوجبَ اختيارُ الاتصالِ مع إمكانِ الانفصالِ.

الناصية

بيتٍ قبله، والباعث هو الذي يبعث الأموات، ويحييهم، والوارث هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك، والأموات، إما مجرور بإضافةِ الباعثِ والوارث إليه على حدّ قولهم:

.... بين ذراعي وجبهةِ الأَسَدِ

أو منصوب بالوارثِ على أن الوصفين تنازعا وأعمل الثّاني، وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت، أي: اشتملت عليهم، أو بمعنى تكفَّلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت، وإياهم مفعوله، رالقياس اتصاله، ولكنه فصل للضَّرورة، والدَّهر: الزَّمان والدَّهارير بمعنى الشَّدائد مضاف إليه. (تصريح).

(**قوله: لما فيه من الاختصار... إلخ**) أي: لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصلِ، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأتَّ الاتِّصال لضرورة نظم، او غيره، كما سيأتي. (**قوله: لِما فيه... إلخ**) أي: لما في ضمير المتصلِ من الاختصار المطلوب في الكلام ولأجله وضع الضَّمير؛ إذ لولاه لتكرّر المرجع بلفظه. (دشتي).

(**قوله: فإن لم يتأتى**) أي: لم يمكن المتصل. وذلك إذا لم يكن ما يتَّصل به الضَّمير.

هذا وذكر من أسبابِ عدمِ تأتي الاتصال خمسة، وبقي عليه أسبابٌ أخر ذكرها في (التصريح)، منها أن يرفع الضَّمير بمصدر مضاف إلى منصوب نحو:

بنصركم نحن كنتم ظافرين

أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع، نحو: عجبت من ضرب الأمير إياك.

فإن قالوا: يجوز ضربك الأمير. قلنا: ويجوز بنصرنا إياكم، فما كان جوابهم فهو جوابنا، أو أن يرفع بصفةٍ جرت على غير من هي له مطلقاً عند البصريين، وبشرط خوف اللَّبس عند الكوفيين، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، أو أن يحذف عامله، كقوله:

فإن أنت لم ينفعْكَ علمُك فانتسبْ لعلَّك تَهْدِيكَ القُرونُ الأوائلُ

أي: فإن ضللت لم ينفعك علمك، وأن يكون عامله حرف نفي، نحو ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] وأن يقع بعد واو المصاحبة، كقوله:

فَآلَيْتُ لا أنفكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً تكونُ وإياها بها مثلاً بَعْدِي

بأنْ تأخَّرَ عنه عامِله، ....

أبو طالب

(**قوله: بأن تأخر**) وجهُ عدمِ التأتي في هذهِ الصورةِ وما بعده امتناعُ اتصالِ الضَّميرِ المتصلِ إلا بعاملِه، أو بالضَّميرِ المتصلِ بعامله.

الناصية

أو أن يفصله متبوع، نحو ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] أو أن يلي إما المكسورة الهمزة المشددة الميم، نحو إما أنا وإما أنت أو يلي اللام الفارقة، كقوله:

إنْ وجــدْتَ الــصَّــديــقَ حَــقّــاً لإيَّــا ... كَ فـمـرْنـي فَـلَـنْ أزالَ مُـطِـيـعـا

أو أن يكون منادى، نحو: يا إياك ويا أنت، أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع، أن اتحدت رتبته، نحو ظننتني إياي وسيأتي، أو أن (يتقدم الضَّمير على عامله، نحو إياك نعبد أو) يتأخر عن عامله و(يلي إلا) لفظاً (نحو ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]) أو معنى، نحو إنما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق:

أنـا الـذَّائـدُ الـحـامـي الـذِّمـارَ وإنَّـمـا ... يـدافِـعُ عـن أَحْـسـابِـهِـم أنـا أو مِـثْـلـي

لأن أنا ولي إلا في المعنى؛ لأن المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا، أو مماثلي في إحرازِ الكمالات، ولما كان غرضه أن يحصر المدافعَ لا المدافعَ عنه، فصل الضَّمير وأخره، ولو وصله وقال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى: أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحسابِ غيرهم، وذلك غير مقصوده، ولا يصحُّ حمله على الضَّرورة؛ لأنه كان يصحُّ أن يقال: إنما أدافع عن أحسابهم أنا، على أن يكون أنا توكيداً وليست ما موصولة، وأنا خبر إن؛ إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظِ ما. وما نقل عن سيبويه من امتناعِ فصل الضَّميرِ بعد إنما، محمول على أنه لا يرى الحصر بإنما، وخولف في ذلك، والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود إذا منع أو من الذَّود، وهو الطَّرد يقال: رجلٌ ذائد، أي: حامي الحقيقة، والحامي هنا تفسير للذائد، وهو اسم فاعل من الحماية، وهي الدَّفع، والذِّمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم، وهو ما لزم الشَّخص حفظه مما وراءه، ويتعلق به، والأحساب جمع حسب بفتح السِّين. قال شمر: الحسب: الفعل الحسن للرجل، ولآبائه، مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم، ويعدونها عند المفاخرة، فالحسب بالسكون العدد، وبالتحريك: الشيء المعدود على القياس في مثله. انتهى. قاله التجاني في (تحفة العروس). (تصريح).

(**قوله: بأن تأخر عنه عامله... إلخ**) **فالأول**: نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] **والثَّاني**: نحو (إيّاك والشر)، بمعنى اتق نفسك عن الشَّر، فحذف (نفس) وصار (ك) منفصلاً، **والثَّالث**: نحو (أنا قائم)؛ فعامل (أنا) الابتدائية، وهي معنويةٌ غيرُ لفظيةٍ، وإنما انْفصل الضَّمير في هذه الثَّلاثةِ لعدمِ ما يتصل به، **والرَّابع**: نحو (إنما ضرب زيد أنا) وانفصاله لتأخره حتى يفيد الحصر، **والخامسُ**: نحو (زيد عمرو

أو حُذِفَ، أو كانَ معنوِيّاً، أو حُصِرَ، ....

أبو طالب

(قوله: أو كان معنوياً) أي سواء كان مبتدأ أو خبراً بناءً على كونِ العاملِ في كلٍّ منهما معنوياً، وأما على غيره فينبغي أن يعقب هذا القولُ بقولنا: أو كان خبراً أو مبتدأ، ووجهُ عدمِ الثّاني امتناعُ أن يصيرَ طرفُ الإسنادِ طرفاً لنسبةِ غيرِ الإسنادِ؛ وذلك لأن الضَّميرَ المتصلَ بعاملِه الاسم، إما مضافٌ إليه، أو منصوبٌ على المفعوليةِ. **(قوله: أو حصر)** أي: صار محصوراً فيه، وكثيراً ما يحمل الشارح في هذا الكتابِ لفظُ الحصرِ على وصفِ المحصورِ فيه، أي: الانفرادِ كما سيأتي غير مرةٍ، فالحصرُ كالاختصاصِ في استعماله في المعنيينِ، لكن الشارح حملَ الاختصاصَ فيما سبقَ من كلامِ المصنف على وصفِ المحصورِ، وحملَ كلامه على القلب، فكأنه زعمَ اختصاصَ الاختصاصِ بهذا المعنى، واشتراكَ الحصر بين المعنيينِ مع أن اشتراكَ الأولِ بين المعنيينِ أشهر. ثم المرادُ هاهنا ما كان محصوراً فيه بالتقديم نحو ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ أو بإلا، نحو ما ضربَ إلا زيد أو بإنما، لكن بشرطِ إرادة حصرِ الفعلِ في الفاعلِ، أو حصر فعلِ المفعولِ في الفاعلِ، نحو إنما ضرب زيداً أنا؛ إذ لو أريد حصر فعل الفاعلِ في المفعولِ يتأتى الاتصالُ، نحو إنما ضربته. ومثل ابن الناظم حصر الفعلِ في الفاعلِ بإنما، بنحو إنما قامَ ١٠، ثم قال: فإنك لو قلت: إنما قمتُ انقلبَ الحصرُ من جانبِ الفاعلِ إلى جانبِ الفعلِ، أقول: هذا منافٍ لما أجمعوا عليه من امتناعِ كونِ المحصورِ بإنما موصولاً بإنما، فالصوابُ في التعليلِ أن يقال: لو قلت: إنما قمتُ لم يصحّ هذا الكلامُ؛ لأن الكلامَ الدالَّ على قصرِ الصِّفةِ على الموصوف مثلاً، لا بد أن يدلَّ أولاً على إسنادِ تلك الصِّفةِ إلى عامٍّ مشتملٍ على المحصورِ فيه، ثم على نفيها عما سوى المحصورِ فيه، وإنما قمت لا يدلُّ على ذلك العامّ، بخلاف إنما قام أنا، فإن قامَ لما كان بصيغةِ الغائب، انتقل الذِّهنُ عنه أولاً إلى كلِّ ما يصلحُ إسنادُ القيامِ إليه، ثمَّ يختصُّ بالضَّميرِ المتكلِّمِ، فاحفظ ذلك.

الناصية

ضاربه هو) المراد: زيد ضرب عمراً، فلو حذِف (هو) وقيل: (زيد عمرو ضاربه) تخيّلَ السَّامع أنّ عمراً هو الضَّارِب، فـ(ضارب) صفة أسند إلى (هو)، ولكنَّها جرت على (عمرٍو) الّذي هو (غَيْرُ مَن هي له).

هذا، وفي (حاشية الدشتي) فالمتأخّر عنه عامله، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾، والمحذوفُ عامله نحو إياك والأسد، أي: احذر الأسد، فانفصل الضَّمير المستتر في احذر لحذف عامله، فصار إيّاك، والعامل المعنوي نحو أنا قائم؛ إذ العامل في أنا هو الابتدائية، والضَّمير المحصور نحو: ما ضربك إلّا أنا والأخير نحو (زيد عمرو ضاربه هو) فهو ضمير أسند إليه ضارب؛ لأنه فاعله وضارب جار على عمرو؛ لأنه خبر له مع أنه لزيد في المعنى؛ لأن المراد أن زيداً ضارب، فهنا يجب الإتيان بضميرين بعد الصِّفة ليعود أحدهما إلى مبتدئها، وهو عمرو، والثاني لمن هي له في المعنى، وهو زيد، ولا يمكن اتصال ضميرين بصفةٍ واحدةٍ، فانفصل أحدهما.

(قوله: أو حصر) أي: فيه قد يقال ما قبله محصور فيه أيضاً، وأجاب شيخ الإسلام بأن هذه مصطلح علماء المعاني، أما النُّحاة فإنما يكون الحصر عندهم بإنما أو ما وإلا.

أو أُسنِدَ إليه صِفَةٌ جَرَت عَلى غير مَن هي لَه ـ فُصِل، ويأتي المُنفَصِل مع إمكان المُتَّصِل في الضرورةِ كما سَيَأْتي.

أبو طالب

(قوله: أو أسند إليه صفة... إلخ) أي أسند إليه صفةٌ أثبتت في الظَّاهرِ على غيرِ ما ثبت له في الواقعِ نحو زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، وسيجيء تفصيلُ ذلك في بحثِ المبتدأ، والمرادُ بالصِّفةِ أعمُّ من الفعلِ وشبهِهِ، فيشملُ زيدٌ عمرٌو يضربُه هو، ومن المواضعِ التي لم يتأتَّ المتصل ما إذا فصل بينه وبين عاملِه بظاهرٍ، لغرضٍ نحوَ ضربتُ قائماً إياه، أو بضميرٍ غيرِ أخص غير مرفوع، نحو أعطيته إياك أو كان العاملُ حرفاً نحو ما هنَّ، أو كان تابعاً لغيرِ مجرورٍ، نحو اسكن أنت وضربتك أنت، وأما نحو مررت بك أنت، فقد عرفت أنه متصل لعدمِ صلاحيةِ الابتداءِ به، ما دام مجروراً.

(قوله: على غير من هي له) إيراد مَنْ دونَ ما تغليب.

(قوله: ويأتي المنفصل... إلخ) هذا إشارةٌ إلى جوابِ إيرادٍ ربما يورد على المصنف في هذ البيتِ، تقريره أن مفادَ المصرعِ الثاني مفهومٌ من قوله: في اختيار فيكونُ تكراراً له. وتقرير الجواب الذي أشار إليه الشارح هو أن ليس المرادُ بالاختيارِ الإمكانَ حتى يرد ذلك، بل إمكانه الغالبُ وهو النثر، يعني أن هذا الحكمَ مخصوصٌ بالنثرِ.

وأما في الضَّرورةِ أي: النظم، فقد يجيء المنفصلُ مع إمكانِ المتصلِ، والمراد بإمكان الاتصالِ رفعُ الموانعِ الحاصلةِ من غيرِ حيثيةِ النّظمِ، فلا يرد أن الاتصالَ غير ممكنٍ في البيتِ الآتي؛ لأن امتناعَه من جهةِ النظمِ، وقد سنحَ لي في سالفِ الزَّمانِ لرفع هذا التَّكرارِ جوابٌ آخر، وهو أن هذا الحكم، لما كان في صورةِ إمكانِ الاتصالِ بالإمكانِ الخاصِّ، وهو مركبٌ من إمكانٍ عامٍّ موجبٍ وسالبٍ، فأشار المصنف إلى الإمكانِ العامِّ السَّالبِ بقوله: وفي اختيارٍ؛ إذ معناه في وقتِ إمكانِ عدمِ الاتصالِ، أي: الانفصال، وإلى الموجبِ بقوله: إذ تاتى... إلخ إذ معناه وقت إمكانِ الاتصالِ، والآن لي فيه نظر، أما **أولاً**: فلأن الحكم يشملُ النَّظمَ والنَّثرَ، مع أنه مخصوصٌ بالثَّاني في الوضعِ، وأما **ثانياً**: فلأن مقتضى إرادةِ الإيجازِ أن يعبر بإمكانٍ واحدٍ هو قوله: في اختيارٍ، وأريد به الإمكانُ الخاصُّ سيما مع كونِ الإمكانِ حقيقةً فيه مجازاً في العامِّ، كما هو المشهور، ووافق فهم بعض مشايخنا في ذلك الزَّمانِ، مع ما سنح لي من البيانِ، إلا أنه حملَ قوله: وفي اختيارٍ، على الإمكانِ الموجبِ، وقوله: إذا تأتى، على الإمكانِ السَّالبِ بجعلِ فاعلِ تأتى مستتراً عائداً إلى المنفصلِ، وقوله: أن يجيء فاعلاً لقوله: وفي اختيار، ويرد عليه مع ما سبق جعلِ العبارةِ معقدةً، كما لا يخفى فالحقُّ في رفعِ التَّكرارِ ما أجابَ به الشارح.

(قوله: كما سيأتي) إشارة إلى ما سيذكره من قولِ الشَّاعرِ بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ... إلخ.

الناصية

(قوله: كما سيأتي) في شرح (وقد يُبيح الغيب فيه وصلاً) بعد قليل.

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

(وَصِلْ) على الأصلِ (أوِ افْصِلْ) للطُّولِ ....

أبو طالب

(قوله: للطول) أي: لأنْ طال الكلمةُ بالاتصالِ والمفعول له على هذا حصولي، فالغرض من الفصلِ رفعُ الطول، أو لأن يطول الكلام بالانفصالِ، والمفعولُ له على هذا تحصيليٌّ، فالغرضُ من الفصلِ إيجاد الطول؛ لفائدة من الفوائد المذكورةِ في علمِ المعاني، والظاهر أنَّ المرادَ هو الأولُ.

الناصية

(قوله: وصل أو افصل... إلخ) استثنى هذه الأبواب الثَّلاثة من القاعدة المتقدِّمة في قوله: وفي اختيار... إلخ، وقوله: أو افصل، أي: ائت بالضَّمير المنفصل بدلها؛ لأن هاء سلنيه لا يمكن فصلها؛ لأنها لا وجود لها مع الانفصالِ، والهاء الموجودةُ معه حرف غيبة، وقدم الوصل إشارة إلى رُجحانه مع الفعلِ الذي صرَّح به في عبارته.

وفي (التصريح): ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة، وهي أنه إذا تأتَّى اتصال الضَّمير لا يعدل إلى انفصاله (مسألتان) يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصالِ، وهما المشار إليهما في النَّظم بقوله:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

كـذاك خـلـتـنـيـه..... ......

(إحداهما) وهي الأولى في النَّظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتِّصالُ والانفصالُ (عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد النَّاظم بقوله:

وقـدِّمِ الأخـصَّ فـي اتِّـصـالِ ....

(وليس) المقدم (مرفوعاً) بأن كان منصوباً أو مجروراً (فيجوز حينئذ في الضَّمير الثاني (الوجهان) المتقدِّمان، وهما الاتصالُ نظراً إلى الأصلِ والانفصالُ هرباً من توالي اتصالين في فضلتينِ (ثم إن كان العامل) في الضَّميرين المذكورين (فعلاً غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح)؛ لكونه الأصل ولا مرجِّح لغيره، ولذلك اقتصر عليه سيبويه (كالهاء من) قولك لشخص في عبد: (سلنيه) أو ملكنيه، وكالكاف من قولك لعبدك: زيد سألنيك، ويجوز على مرجوح سلني إياه، وملكني إياه، وسألني إياك، ولكون الوصلِ أرجحَ لم يأت التنزيل إلا به، قال الله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧] كل ذلك من الوصلِ (ومن الفصل) قوله ﷺ: **«إن الله ملَّككم إيَّاهم»** ولو وصل لقال: ملككموهم، ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواوِ مع ثلاث ضمَّات (وإن كان) العامل في الضَّميرين (اسماً) وكان أول الضَّميرين مجروراً (فالفصل أرجح) لاختلاف محلَّي الضَّميرين، سواء أكان الاسم العامل مصدراً

ثاني ضميرَيْنِ أَوَّلُهُما أخَصّ، وغيرُ مرفوعٍ كما في ....

أبو طالب

(قوله: ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع) لثاني الضَّميرينِ هذين احتمالاتٌ ستةٌ؛ لأن الضَّميرَ الأولَ إن كان متكلماً فإما منصوبٌ أو مجرورٌ، وعلى التقديرين، فالثاني إما مخاطبٌ أو

الناصية

(نحو: عجبت من حبي إياه) فحب مصدر مضاف إلى فاعله، وهو ياء المتكلِّم، وإياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصلِ قوله) في الحماسة:

لئن كان حُبُّكِ لي كاذباً　　　لقد كان حُبِّيكِ حقّاً يقينا

اللام في لئن موطئة للقسم، وفي لقد جواب القسم، هذا هو المعتمدُ ولا التفات لغيره، وفي لي تقوية لعملِ المصدرِ في مفعوله؛ لكونه فرعاً عن الفعل في العملِ وحبكِ الأول بغير ياء، والكاف مضاف إليها من إضافة المصدرِ إلى فاعلِهِ، وحبيك الثَّاني بالياء وفيه الشَّاهد، فإنه أتى معه الضَّمير الثاني، وهو الكاف متصلاً، ولو فصله لقالَ حبي إياك أو كان الاسمُ العامل اسم فاعل، نحو عجبت من الموليك إياه، ومن الوصلِ قوله:

لا ترجُ أو تخشَ غيرَ اللهِ إن أذًى　　　واقيكَهُ اللهُ لا ينفكُّ مأمونا

فأتى بالضَّمير الثَّاني متصلاً، ولو فصله لقال: واقيك الله إياه (وإن كان) العامل في الضَّميرين (فعلاً ناسخاً) من باب ظن (نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل)؛ لأنه خبر في الأصلِ وحقُّه الفصل قبل وجود النَّاسخ فيترجَّح بعده، وهو المرادُ بقول الناظم: غيري اختار الانفصالا، كقوله:

أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاه وَقَدْ مُلِئَتْ　　　أَرْجاءُ صَدْرِكَ بِالأَضْغانِ والإِحَنِ

أخي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ، وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغالِ، لا منادى سقط منه حرف النِّداءِ لفساد المعنى، والأرجاء النَّواحي جمع رجاً كعصاً، والأضغان: جمع ضغن بكسرِ الضَّادِ المعجمة، وهو الحقد، والإحن بكسرِ الهمزةِ وفتح الحاء المهملةِ: جمع إحنة بكسرِ الهمزةِ وسكون الحاءِ، وهو الحقدُ أيضاً، فهو من باب عطفِ أحدِ المترادفين على الآخر، والشَّاهد في حسبتك إياه حيث فصل الضَّمير الثاني. (تصريح).

(قوله: لطول) بالتنوين، يعني: إذا اتصل الضَّمير طالت الكلمة، ففي مثال سلنيه إذا انفصل الضَّمير قصرت الكلمة، فيقال: سلني، ثم يقع بعدها إياه، وقوله: ثاني ضميرين مفعول لافصل. (دشتي).

(قوله: أوَّلُهما أخصّ) ضمير المتكلِّم أخصُّ من المخاطب والمخاطب أخصّ من الغائب. (دشتي).

(قوله: أولهما أخص) أي: أعرف، فلو لم يكن أعرف وجب الوصلُ في نحو: ضربونا، والفصل في نحو أعطاه إياك أو إياه، وأعطاك إياي أو إياك كما ستعرفه. (صبان).

(هاءِ سَلْنِيهِ) فقُل: سَلنيه، وسَلني إيّاهُ ....

أبو طالب

مغايب ولامحالة يكون منصوباً، وإن كان الأول مخاطباً فإما منصوبٌ أو مجرورٌ ولامحالة يكون الثاني منصوباً مغايباً، وإنما قلنا: إن الثاني لامحالة يكون منصوباً، لأن كونه مرفوعاً ومجروراً منافٍ للثانوية، والاتصالُ بالأولِ فإن المرفوعَ مطلقاً مقدمٌ على غيرِه، والمجرورُ لا يتصلُ بغيرِ عاملِه فيما نحن فيه.

ولهذا استغنى بعدمِ وقوعيةِ الأولِ عن عدمِ مرفوعيةِ الثاني بالثانويةِ عن عدمِ مجروريةِ الثاني، فإن المتبادَر من الثانويةِ الثانوية بلا فصلٍ، وإنما لم يقل بدل هذه العبارة ثاني ضميرينِ أولهما: أخصُّ وليس أحدهما مرفوعاً، كما قال بعضهم؛ لأن اشتمالها على التَّطويلِ محتمل للسَّلبِ الجزئي، فيشمل الحكم هاء نحو ضربته لذلك، والمراد بالضَّميرينِ في قوله: ثاني ضميرين، ما كان تثنية في الملاحظة، سواء كان في الواقعِ أيضاً كذلك أم لا، فلا يخرج هاء أعطيتكه مع أنه ثلاث ضمائر، ثانيها: أخصُّ وغير مرفوعٍ. ثم اعلم أن الفصلَ في ثلاثة أقسامٍ من السِّتةِ أرجح، وهي التي أولهما فيهما مجرورٌ في الثلاثة الأُخر تساوي الفصل والوصل، وإنما جُعل البيان بياناً للمثالِ مع أن الأولى جعله بياناً لقوله، وما يشبهه نظير ما فعله في بابِ سنين؛ لئلا يتوهم أن المرادَ بما يشبهه ثاني ضميرين في غير السُّؤال، وما يشتقُّ منه فيخرج عنِ الحكمِ نحو سألنيك وأمثاله، وأخرج بقوله غير مرفوع نحو: كنته وضربته، ولو قال: ولم يكن الثاني عينَ الأول، وأخرج بذلك نحو: خلتنيه لكان أولى.

الناصية

(**قوله: وغير مرفوع**) أي: فقط فلا يرد نحو حبيك في البيتِ الآتي؛ لأنه وإن كان في محل رفع هو في محلِّ جرٍّ أيضاً بالإضافة، فلو كان مرفوعاً، وجب الوصل إن كان العامل فعلاً نحو ضربته، أما إذا كان اسماً، ولا يكون حينئذ الضَّمير الأول المرفوع إلا مستتراً، فيجوز اتصالُ الثاني وانفصاله؛ نحو: أنا الضَّاربك، والضَّارب إياك، عند من يعرب الضَّمير مفعولاً لا مضافاً إليه.

أما عند من يعربه مضافاً إليه فيتعيَّن الوصل؛ إذ الضَّمير المنفصل لا يكون مجروراً. (صبان).

(**قوله: كما في هاءِ سَلْنِيهِ**) الضَّميرانِ كلاهُما مفعولانِ؛ لتعدية سل بنفسه إلى مفعولين، وأولهما أخصُّ من الثاني. (دشتي).

(**قوله: فقل سلنيه... إلخ**) أي: يجوز لك في هاء سلنيه الاتصال نحو: سلنيه، والانفصال، نحو: سلني إياه، وكذلك كلُّ فعلٍ أشبهه نحو الدِّرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، وظاهر كلام المصنِّف: أنه يجوز في هذه المسألة الاتصال والانفصال على السَّواء، وهو ظاهرُ كلامِ أكثر النَّحْويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتِّصال فيها واجبٌ، وأن الانفصال مخصوص بالشِّعر، كما سيأتي.

(وَ) كذا (**ما أَشْبَهَهُ**) نحو: الدرهم أَعْطَيْتُكَهُ وأعطَيتُكَ إيّاه (فِي) اتّصالِ وانفصالِ ما هو خبرٌ لكان، أو إحدى أخواتِها، نحو: (**كُنْتُهُ الخُلْفُ** ....

أبو طالب

(**قوله: وما أشبهه**) عطفٌ على المضافِ لا على المضافِ إليه، وإلا لاختص الحكمُ بالهاءِ.

(**قوله: في اتصال وانفصال**) أي: في اختيارِهما لا في وجوبِهما.

(**قوله: الخلف انتمى**) قيل: لا وجه لاختصاصِ الخلفِ بهذا، بل ينبغي أن يجريَ في نحو سلنيه أيضاً، قوله: وجه الاختصاصِ وجودُ وجه رجحانٍ لكلٍّ من الاتصالِ والانفصالِ فيما نحن فيه فقط، أما وجه رجحانِ الاتصالِ فهو تناسبُ الاتصالِ مع اتحاد الضَّميرينِ في المصداقِ، وأما وجه رجحانِ الانفصالِ فهو ما استدلَّ به سيبويه كما سيجيء.

الناصية

(**قوله: نحو الدرهم أعطيتكه**) (الشَّاهد) في الكافِ والهاءِ، فالكافُ غير مرفوع؛ لأنه منصوب لكونه مفعولاً لـ (أعطى) وهو أعرف مِن الهاء؛ لأنَّ المخاطب أعرف من المغايب (**قوله: في اتّصال وانفصال**) بكسر اللَّام بغير تنوين، وكذا اتصال؛ لكونهما مضافين إلى ما الموصول.

(**قوله: أو إحدى أخواتها**) أي: أخوات كان، سواء كان الاسم ضميراً كالمثال، أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غيرِ الاستثناءِ، أما فيه فيجب الفصلُ نحو زيد قام القومُ ليس إياه، ولا يكون إياه، فلا يجوز ليسه، ولا يكونه، كما لا يجوز إلاه، فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها، والظَّاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان؛ لأن خبرها يجب كونه فعلاً مضارعاً إلا في ندور وجزم في (شرح التسهيل) بأن ذلك خاص بكان، وأن الفصل متعين في أخواتها، وأن قولهم ليسي وليسك شاذ. (صبان).

(**قوله: الخلف**) أي: في الرَّاجح من الوجهين، كما يشير إليه قول الشَّارح الآتي ذكره، فلا خلافَ في جوازِهما (**قوله: انتمى**) أي: انتسب إلى النُّحاة الاختلاف فيما إذا وقع الضَّمير الثاني خبراً لكان، فقال بعضهم: إنه يقرأُ باتصال، نحو كنته وبعضهم بانفصال، نحو: كنت إياه. هذا، وفي (شرح ابن عقيل): إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصالُه وانفصاله، واختلف في المختار منهما فاختار المصنِّف الاتصال، نحو: كنته، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو: كنت إياه تقول: الصَّديق كنته وكنت إياه، وكذلك المختار عند المصنِّف الاتصال في نحو خلتنيه، وهو كل فعل تعدَّى إلى مفعولينِ، الثَّاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميرانِ، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال، نحو خلتني إياه، ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب، على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المُشَافِهُ لهم، قال الشَّاعر:

إذا قالتْ حَذَامِ فصدِّقوها ... فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ

كَـذَاكَ خِـلْـتَـنِـيـهِ وَاتِّـصَـالَا أَخْـتَـارُ غَـيْـرِي اخْـتَـارَ الِانْـفِـصَـالَا

أَنْتُمى كَذاكَ) الهاء مِن (خِلْتَنِيهِ) ونحوه فِي اتِّصالِه وانفصالِه خِلافٌ (وَاتِّصالاً أَخْتارُ) تبَعاً لِجَماعَة منهم الرُّمّانِي، إذ الأصلُ في الضميرِ الاختِصار، ولأنّه وارِدٌ في الفصيح، ....

أبو طالب

(**قوله: كذلك الهاء**) أي: ثاني ضميري خلتنيه اللذين أولهما غير مرفوعٍ وهو الهاء لا ثاني ضميرينِ منه، أولهما مرفوعٌ وهو الياء، كما في كنته، واعتبر كونُ الأولِ أخصَّ في خلتنيه دون كنته.

(**قوله: ونحوه**) مما كان ثاني الضَّميرينِ عين الأولِ في المصداقِ.

(**قوله: إذ الأصل... إلخ**) الاستدلالُ على هذا بما ذكرنا من التَّناسبِ أولى من الاستدلالِ بهذينِ الدَّليلينِ، لأن مفادَ الأولِ أعمُّ من المدعى، وهو ظاهر، ومفادُ الثَّاني أخصُّ لاختصاصه بنحو كنته، بل بنحوه إذا كان أول ضميريه مستتر.

الناصية

(**قوله: كَذاك الهاء مِن خِلْتَنِيهِ**) من كل ثاني ضميرينِ أولهما أخصُّ وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء، والمثال منه؛ لأن (خلت) من أفعال القلوب، والياء والهاء ضميران، أولهما الياء أخصُّ وأعرف من الهاء، والياء هو منصوب لا مرفوع (**قوله: ونحوه**) ممّا كان ثاني الضَّميرين مفعولاً ثانياً للنواسخ، أو خبراً لها.

(**قوله: في اتِّصالِه... إلخ**) فالأرجح عند الجمهور الفصل، وعند النَّاظم والرّماني وابن الطراوة الوصلُ وتوجيههما ما سبق، وكلاهما ورد. (تصريح).

(**قوله: واتصالاً اختار**) في البابين؛ لأنه الأصل قال الدَّنوشري: قال بعضهم هذا ما رجَّحه في الألفية، ورجَّح في (التَّسهيل) و(التَّفصيل)، وهو الفصلُ في باب ظنَّ، والوصل في باب كان، وفرق بأن الضَّمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنته، فإنه لم يحجزه إلا مرفوعٌ، والمرفوع جزء من الفعل، فكان الفعل مباشراً له، فهو شبيه بهاء ضربته، ولأن الواردَ عن العربِ من الانفصال في باب ظنَّ، والاتصالُ في بابِ كان أكثر، وإذا وردتْ مفاعيلُ أعلم الثَّلاثة ضمائرَ فحكمُ الأول، والثَّاني حكم باب أعطيت أن كان بعضها ظاهراً، وكان المضمرُ واحداً، وجب اتصاله، أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت، أو ثان وثالث فكظننت، فليتأمل.

(**قوله: تَبَعاً لِجَماعَة... إلخ**) في (التَّسهيل): الأرجح (عند النَّاظم والرَّماني وابن الطَّراوة الوصل) وقد صرَّح بذلك النظم، فقال: واتصالاً أختار، وحجته أن الأصلَ الاتصال وقد أمكن، وجاء به التنزيل، قال الله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٤٣] وورد به الشعر، كقوله:

بُـلِّـغْـتُ صُـنْـعَ امْـرِئٍ بَـرٍّ إخَـالُـكَـهُ إِذْ لـم تَـزَلْ لاكْـتِـسـابِ الـحَـمْـدِ مُـبْـتَـدِرا

قال ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لا يَكُنْهُ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» (غَيْرِي) أي: سيبويه، ولم يُصَرِّح به تأدُّباً (اخْتارَ الانْفِصالا) لِكونه في الصورتَيْنِ خبراً في الأصل، ولو بَقِيَ على ما كان لتَعَيَّنَ انفصالُهُ كما تقدَّم.

أبو طالب

(**قوله: قال ﷺ إن يكنه... إلخ**) روي أن النبي ﷺ وصف الدَّجال ذات يومٍ لعمرَ بن الخطابِ، ثم رأى عمر يوماً ابن صياد على ما وصفَ به النَّبي، وهو رجلٌ أعرابي، فأراد عمر أن يقتله لزعمه أنه كان دجالاً، فنهاه النبي ﷺ عن ذلك، وتكلَّمَ معه بهذا الكلامِ، واسم يكن في الموضعينِ لابن صيادٍ، والخبرُ لدجالٍ.

(**قوله: ولم يصرح... إلخ**) أي: بأن يقول: اختار سيبويه الانفصالا.

(**قوله: تأدباً**) أقول: وإشارةً إلى شهرةِ مذهبهِ بحيث يختارُ غير المصنف من كثيرٍ من العلماءِ، إذ المتبادرُ من الغيرِ العموم.

الناصية

هذا ووافق الناظم في (التَّسهيل) سيبويه على اختيارِ الانفصال في باب خلتنيه، قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوبٌ آخر؛ بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، وما اختاره النَّاظم هنا هو مختار الرّماني، وابن الطراوة، كما مرَّ.

(**قوله: قال ﷺ**) أي: لعمر بن الخطاب حينَ أراد قتل ابن صياد ظناً منه أنه الدَّجال، ولعل هذا الترديد منه عليه الصَّلاة والسَّلام قبل أن يعرف تفصيل حالِ الدَّجالِ (**قوله: إن يكنه... إلخ**) الشَّاهد في (يَكُنْه) و(لا يَكُنْه) حيث إنه اتصلَ الهاء بـ (كان) وهو خبر له، واسمه ضمير مستتر، فلم يقل: (إنْ يَكُن إياه) والمرادُ بالحديثِ أن هذا الرَّجل إن كان هو الدَّجَّال واقعاً، فلا تقدر على قتله؛ لأنه جرى في عِلم اللهِ تعالى أنّه يبقى حتّى يخرج، وإن لم يكنْ هو الدَّجَّال، فلا خير لك في قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمرُ بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي:

لئن كان إيَّاه لقدْ حالَ بَعْدَنا عن العهدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ

(تصريح) (**قوله: غيري... إلخ**) أي: وأما (غَيْرِي) سيبويه والأكثر فإنه (اخْتَارَ الانْفِصَالَا) فيهما.

(**قوله: لكونه في الصُّورَتَيْن**) أي: في صورةِ كونِ ثاني الضَّميرين خبراً لكان، وكونه مفعولاً ثانياً لخال، وكلاهما في الأصلِ خبران للمبتدأ، ولو بقيا على ما كانا، أي: على الخبريّة؛ لتعيّن انفصالهما لما تقدَّم من أن العامل في الضَّمير إذا كان معنوياً يجب انفصاله، وعامل الخبر معنوي. (دشتي).

(**قوله: لكونه... إلخ**) ردَّه الناظم في (شرح الكافية) بأنه يقتضي جواز انفصالِ الضَّمير الأول بل رجحانه؛ لأنه مبتدأ في الأصل، وهو ممتنعٌ بالإجماعِ، قال الرَّضي: وإنما وصل أولهما؛ لقربه من الفعلِ، وإن كان حق المبتدأ كذلك، ووافقه في (التَّسهيل) على باب ظنَّ لحجز الخبر عنه

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ   وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

(وَقَدِّمِ الأخَصَّ) وهو الأعرف على غيره ....

أبو طالب

(قوله: لكونه في الصورتين) إلى قولِه: لتعينِ انفصالِه، هذا الاستدلالُ راجعٌ إلى قياسينِ: **الأول**: أن هذا الضَّميرَ خبرٌ في الأصلِ، وكلُّ ضميرٍ يكون خبراً في الأصلِ لو بقي على ما كان لتعين انفصالُه، فهذا الضَّميرُ لو بقي على ما كان لتعين انفصاله، ثم جعل هذه النَّتيجةَ صغرى، وضمَّ إليها قولنا، وكلُّ ما لو بقي على ما كان لتعينَ انفصاله، فالأولى حمله على حكمِ الأصلِ عند الخروجِ عنه؛ لينتجَ أن هذا الضَّميرَ الأولى حملُه على حكمِ الأصلِ؛ أي: الانفصال عند خروجِه عنه إلى كونه معمولاً للناسخِ، ويمكن إرجاعه إلى قياسٍ واحدٍ بأن يقال: هذا الضَّميرُ لو بقي على ما كان لتعيَّن انفصالُه؛ لأنه خبرٌ في الأصلِ، وهو يقتضي الانفصالَ، وكلما لو بقي على ما كان لتعيَّن انفصاله، فالأولى حملُه على حكمِ الأصلِ، فهذا الضَّميرُ الأولى حملُه على حكمِ الأصلِ؛ الذي هو الانفصالُ هذا، فالإرجاع الأولُ وإن كان أطولَ، لكنه أظهرُ من العبارةِ، وعليك بتطبيقِ كلام الشرحِ على ما ذكرنا، ومن القاصرين من حملَه على القياسِ؛ لاستثناء المستثنى فيه، نقيض المقدَّم مِن الشَّرطيةِ المتصلةِ فاعترض عليه بأنه غير منتجٍ، ولو كان منتجاً لأنتج نقيض المطلوبِ.

(قوله: كما تقدم) أي: في قولِه أو كان معنوياً. (قوله: على غيره) أي: قدم كلاً من نوعي خصٍّ، وهو المطلقُ والمضافُ على ما يغايره من حيثُ انحطاطُ الرتبةِ، لا على ما يغايره مطلقاً، بلا يرد أن مفادَ هذا القولِ أمران متناقضانِ هو تقديمُ المتكلِّمِ على المخاطبِ، وعكس هذا.

الناصية

بمنصوب شبهِ الفضلةِ، فرجَع إلى أصل الخبر بخلافِ كنته، فلم يحجزه إلا ضمير رفع كجزء الفعل، فأشبه هاء ضربته فرجع إلى أصل الضَّميرِ من وصله بعامله.

(قوله: في الصُّورتين) صورة كونِ الضَّمير خبراً لبعض النَّواسخ، أو كونه ثاني ضميرينِ أولهما أخصُّ، وغير مرفوع.

(قوله: وَقَدِّمِ الأخص) من الضَّميرين في الأبوابِ الثَّلاثةِ على غير الأخص منهما وجوباً، كما في (الأشموني) دون غيرها، وضابطه أن يرفعَ أحدَ الضَّميرين في غيرِ بابِ كان، كضربونا فاسألونا، فيجب اتصالهما، وتقديم المرفوع، وإن كان أنقص لجبره بكونه كجزءِ العاملِ، فلا يحجز المنصوب عن الاتصالِ على أصل الضَّمير بلا معارض، بخلاف الأبواب الثَّلاثة، ونصَّ بهذا على أن جواز الأمرين مشروط بتقديمِ الأخصِّ؛ لأن قوله: وما أشبهه يصدق بأي شبه، ولو في غير ذلك. (خضري).

(قوله: وقدم الأخص... إلخ) من فوائده التَّنصيص على تقييدِ جوازِ الأمرين في بابِ سلنيه بتقديمِ الأخصِّ، وأنه إذا قدم غير الأخصِّ تعيَّن الانفصال، وأما مجرَّد قوله: وما أشبهه، فلا يفيده

(في) حال **(اتِّصالِ)** **الضَّمائِرِ** نحو: «الدِّرْهَم أعطَيتَكَهُ» ....

أبو طالب

(قوله: في حال اتصال الضمائر) إيراده جمعاً، لا لأن يشمل المتكلِّم وأخويه، أو المرفوعَ وأخويه، بل لتغليب الضَّمائر على الضّميرينِ، فإنَّ الضمائر المتصلةَ ذات فردين؛ لأنها إما ثلاثة أو أربعة، وللإشارةِ إلى أن كليةَ الحكمِ بوجوبِ تقدمِ الأخصِّ على غيرِه إنما هي فيما اجتمع ضمائر ثلاثة كانت أو أربعة، وأما فيما اجتمعَ ضميرانِ فلا لاحتمالِ كونِ أحدهما مرفوعاً، فإنه يقدم وإن لم يكن أخصَّ؛ لأن هذا الحكمَ بين ضميرينِ غيرِ مرفوعينِ، وإنما كانَ الحكمُ في الصُّورةِ الأولى كلياً؛ لأن الضَّمائر إن كانت ثلاثة فلا أقلَّ من أن يكونَ ضميرانِ منها غير مرفوعٍ، وإن كانت أربعة فثلاثة منها غير مرفوعٍ لا غير، فظهرَ مما ذكرنا أن كليةَ الحكم في الضَّمائر لا يلزمُ أن يكون بين كلا ضميرينِ منها، بل كليته في الجملةِ، والمرادُ باجتماعِ الضَّميرينِ أو الأكثرِ أعمُّ مما كان المرفوعُ من الضَّميرينِ أو الأكثرِ مستتراً، أم لا، ثم اعلم أن المرادَ بقولِه قدم الأخصَّ قدمه في التَّلفظِ، والمرادُ بقولِه في اتصالٍ، إما حال إرادةِ الاتصالِ، أو حال وقوعِه في الخارجِ، أو في

الناصية

صريحاً؛ لجواز أن لا يعتبر في الشَّبه تقديم الأعرف أفاده (سم). وإنما وجب تقديم الأخصِّ في حال الاتصال كراهة تقديم النَّاقص على القوي، فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنما قدموه على القوي في نحو: ضربتني لتقويه بتوغله في الجزئية بكونه فاعلاً؛ بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعاً. (صبان).

(قوله: وقدم الأخص... إلخ) قال السّنباطي: قول الناظم:

وقَـدِّمِ الأخَـصَّ فـي اتِّـصَـالِ ... وَقَـدِّمَـنْ مـا شِـئْـتَ فـي انْـفِـصَـالِ

معناه أن الضَّمير في الأبوابِ الثَّلاثةِ أعني: باب سأل، وباب كان، وباب خال يجب تقديم الأخصِّ من الضَّميرين فيها حيث اتصلا، ويجوز التَّقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما، فتقول على الحال الأول أعني: حال الاتصال: سلنيه، وكنته، وخلتنيه، وعلى الحالِ الثَّاني: سلني إياه، وكنت إياه، وخلتني إياه، وسلنيه إياي، وكنت إياه، وخلته إياي، ويلزم من ذلك ما قاله الموضِّح، وهو أنه يشترطُ لجوازِ الوجهينِ تقديم الأعرف، وأنه إذا تقدمَ غيرُه يجب الانفصالُ، كما يلزم مما قاله الموضِّح ذلك، فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر.

إذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع الشَّارح، فتأمل.

(قوله: في حال اتِّصال... إلخ) فقدم ضمير المتكلِّم على ضميرِ المخاطب، وضمير المخاطبِ على ضميرِ الغائب، كما في سلنيه، وأعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتنيك.

بتقديم التاء على الكاف، إذ ضمير المتكلِّم أخصّ مِن ضمير المخاطَب، والكاف على الهاء، إذ ضميرُ المخاطَب أخَصّ مِن ضمير الغائب.

أبو طالب

الذهنِ، فعلى الأولِ الأمر بالتَّقديم، إنما هو لرفعِ ضدِّ المأمورِ به لا للإبقاءِ، ولا لدفعِ الضدِّ، وعلى الثَّاني بالعكس، وعلى الثَّالثِ الأمر للأولِ بالنَّظرِ إلى الوجودِ الخارجيِّ، ولأحد الأخيرينِ بالنَّظرِ إلى مطلقِ الوجودِ، فاندفعَ بذلك ما يردُ عليه بسببٍ مِنَ الاتصالِ على الوجودِ الخارجيِّ والأمرِ على الرَّفعِ، كما هو المتبادرُ من الأمر، وحاصلُ الإيرادِ أن لا معنى لهذا الأمرِ، لكونِه أمراً بتحصيلِ الحاصلِ، أو إيجادِ الممتنعِ، ولتأخيرِ هذا الكلامِ عما قبلَه، مع أن الظاهر يقتضي العكسَ وجه يظهرُ بالتأمل.

(قوله: بتقديم التاء) إلى قوله: من ضميرِ المخاطبِ، أقول: هذا الكلامُ سهوٌ من قلمِ الشارح أما **أولاً**: فلأن المسألة من قولِه: وصل أو افصل إلى بحثِه عن نونِ الوقايةِ، إنما هي في ضميرينِ غير مرفوعينِ، وإلا للزِمَ جوازُ تقديمِ غيرِ مرفوع أخص على مرفوع غير أخص، في حالِ الاتصالِ، مع أن المرفوعَ مطلقاً لا يتأخرُ عن غيرِه، وأما **ثانياً**: فلأن مفادَ هذا الكلامِ أن تقدم أخص مرفوع على غيرِه؛ لكونه أخصَّ لا لكونه مرفوعاً، مع أن الأمرَ بالعكسِ.

الناصية

ولا يجوزُ تقديمُ الهاءِ على الكافِ ولا الهاءِ، ولا الكاف على الياء في الاتِّصال. (صبان).

(قوله: إذ ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب) وضمير المخاطب أخصُّ من ضميرِ الغائبِ، فإن اجتمعَ ضميران منصوبان أحدهما أخصُّ من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديمُ الأخصِّ، منهما فتقول: الدِّرهم أعطيتكه وأعطيتنيه، فتقدمُ الكافَ والياء على الهاء؛ لأنهما أخصُّ من الهاء؛ لأن الكافَ للمخاطب والياء للمتكلِّم والهاء للغائبِ، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتصالِ، فلا تقول: أعطيتهوك ولا أعطيتهوني، وأجازه قوم، ومنه ما رواه ابن الأثير في (غريب الحديث) من قولِ عثمان رضي الله تعالى عنه: (أراهمني الباطل شيطاناً) فإن فصلت أحدهما، كنت بالخيارِ، فإن شئت قدَّمتَ الأخصَّ فقلت: الدِّرهم أعطيتك إياه وأعطيتني إياه، وإن شئتَ قدَّمْتَ غيرَ الأخصِّ فقلت: أعطيته إياك، وأعطيته إياي، وإليه أشار بقوله:

.... وقَـدِّمَـنْ مَـا شِـئْـتَ فـي انْـفِـصَـالِ

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقِه، بل إنما يجوز تقديم غيرِ الأخصِّ في الانفصالِ عند أمنِ اللَّبسِ، فإن خيف لبس لم يجز، فإن قلت: زيد أعطيتك إياه، لم يجزْ تقديم الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك. (خضري).

(وَقَدِّمَنْ ما شِئْتَ) مِن الأخَصّ، أو غيره (فِي) حال (انْفِصالِ) الضمير عند أمْنِ اللّبس نحو: «الدرهم أعطيتُكَ إيّاهُ وَأعطيتُه إيّاكَ».

أبو طالب

(**قوله: وقدمن ما شئت... إلخ**) أي: قدمن في التلفظِ، والمرادُ من قولِه: في انفصالٍ، إما حال إرادةِ انفصالِ ضميرٍ لا بعينه، أو بعينِه، أو حال وقوعِ انفصالِه في الخارجِ أو في الذِّهنِ، فعلى **الأول**: التخييرُ إنما هو بين الرفعينِ بالراءِ لا غير، وعلى **الثاني**: التخييرُ بين الرفعينِ بالرَّاءِ، بحسب الوقوعِ في الخارجِ وبين الإبقاءِ والدَّفعِ بالدَّالِ بحسب الإرادةِ، وعلى **الثَّالثِ**: بين الإبقاءِ والدَّفعِ وعلى **الرَّابعِ**: بين الرفعينِ بحسبِ الوجودِ الخارجيِّ، وبين الإبقاء والدَّفعِ بحسبِ الوجودِ المطلقِ، فاندفع بذلكَ ما يرد عليه بسببِ حملِ الانفصالِ على الوجودِ الخارجيِّ، والتخيرُ بين الرَّفعين كما هو المتبادرُ من التَّخييرِ، وحاصلُ الإيرادِ هو أن لا معنى لهذا التَّخييرِ؛ إذ في حالِ وقوعِ انفصالِ الضَّميرِ في الخارجِ يتعين تأخيره، وتقديمُ ما يلاقيه وأورد الضَّمير مفرداً؛ لأن الانفصالَ لا يجوزُ إلا لواحدٍ.

الناصية

(**قوله: وقدمن ما شئت في انفصال**) أي: في حال انفصال ثاني الضَّميرين، وشرط ذلك أمن اللبسِ، فإن خيفَ وجبَ تقديمُ الفاعلِ منهما في المعنى، نحو: زيد أعطيتك إياه، ومن هذا تعلم أن الحديثَ الذي ذكره الشُّراح ليس من باب التَّخيير، بل تقديم الأخصِّ في الجملة الأولى منه واجب. وتقديم غيره في الجملة الأخيرة منه واجب، فافهم.

هذا وفي (التصريح): لو كان الضَّمير المتقدِّم على الضَّميرِ الثَّاني (غير أعرف) أي: غير أخص (وجب الفصل) لأنه مع الاتِّصال يجب تقديم الأخصِّ، فمع تقديم غير الأخصِّ يجب الانفصالُ، وهذا معنى قول النَّاظم:

وقَـدِّمَـنْ مـا شِـئْـتَ فـي انْـفِـصـالِ ....

(نحو أعطاه إياك أو) أعطاه (إياي) فإن كلاً من ضميري المخاطبِ والمتكلم أخصُّ من ضميرِ الغائبِ (أو أعطاك إياي) لأن ضمير المتكلم أخصُّ من ضميرِ الغائب، وأما قول عثمان رضي الله عنه: (أراهمني الباطل شيطاناً) فنادر، والأصل: أراهم الباطل إياي شيطاناً، والمعنى: أرى الباطل القوم أني شيطان، وأجاز المبرِّد، وكثير من القدماءِ تقديم غيرِ الأخصِّ مع الاتصال، نحو: أعطيتهموك، ولكن الانفصال عندهم راجح.

(**قوله: نحو الدرهم أعطيتك إياه... إلخ**) ونحو: سلني إياه وسله إياي والصَّديق كنت إياه وكان إياي، وهكذا إلى آخره. ومنه: إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم.

(**تنبيه**): حاصل ما ذكره أن الضَّمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لكان، أو إحدى أخواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخصُّ وغير مرفوعٍ، فخرج مثلُ الكافِ من نحو: أكرمتك،

وَفِـي اتِّـحَـادِ الـرُّتْـبَـةِ ٱلْـزَمْ فَـصْـلَا وَقَـدْ يُـبِـيـحُ الْـغَـيْـبُ فِـيـهِ وَصْـلَا

ولا يجوز في: «زيد أعطيتُكَ إيّاه» تقديم الغائب لِلّبْس.

(وَفي اتِّحادِ الرُّتْبَةِ) ....

أبو طالب

(**قوله: ولا يجوز في زيد... إلخ**) أي: إذا كان خالياً عنِ القرينةِ الخارجيةِ الرَّافعةِ للبس.

(**قوله: للبس**) هو بفتحِ اللَّامِ الاشتباه، وبالضَّمِ من لبس الثوب: إذا اكتساه، وقيل بالعكس.

الناصية

ودخل مثل الهاء من نحو قوله: وَمَنْعُكَهَا بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ، فإن الهاء ثاني ضميرين أولهما، وهو الكاف أخصُّ وغير مرفوع؛ لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه. (أشموني).

(**قوله: نحو الدرهم أعطيتك إياه... إلخ**)؛ إذ معلوم أن الدِّرهم هو الذي أعطِي إلى المخاطبِ، وليس المخاطب هو الذي أعطِي إلى الدِّرهم.

(**قوله: ولا يجوز في زيد أعطيتك إياه... إلخ**)؛ إذ المعنى (أعطيتك إلى زيدٍ) فلو قيل: (زيد أعطيته إياك) انقلب المعنى، وصار (أعطيت زيداً إليك).

(**قوله: لِلبْس**) أي: للالتباسِ بين المعطي والمعطى له، فإن قلت: زيد أعطيته إيّاك لا يعلم أن ـداً آخذ أو مأخوذ، وفيه أن تقديمَ الأخصِّ لا يرفع اللَّبس؛ لجواز أن يكون الأخصُّ المتقدِّم ـأخوذاً في المعنى؛ لصحَّة قولنا: زيداً أعطيتك إيّاه، وكان المخاطب عبداً للمتكلِّم، فأعطاه لزيد، فالمدارُ على القرائنِ الخارجية فقط. (دشتي).

(**قوله: وفي اتحاد الرتبة**) متعلق بباب سلنيه وخلتنيه؛ لأن من قيودِهما كون أحد الضَّميرين أعرفَ، فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد، أفاده (سم) (صبان).

(**قوله: وفي اتحاد الرتبة... إلخ**) قال (سم): أي: في باب سلنيه وخلتنيه؛ لأن من قيودِهما كون أحد الضَّميرين أخصَّ، فهذا محترزه، وكذا اقتصر (الأشموني) في التَّمثيل عليهما، ومقتضى ذلك أن بابَ كان يجوز فيه الوصلُ مع اتحاد الرُّتبة ككنتُني بضم التَّاء، وكنتَك بفتحها، ويكون الإخبارُ فيه على حدِّ:

.... وشِـعْـري شِـعْـري ....

كما سيأتي. (خضري). وربما يؤيده أن امتناعَ الوصلِ فيهما حينئذ، إنما هو لتوالي المثلين مع إبهام كون الثَّاني تأكيداً، وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضَّميرين وإعرابهما، ومنه في الغيبةِ حديث إن يكنه... إلخ، لكن فيه أن مسمى الضَّميرين في هذا مختلف، فيسوغه بخلاف ما قبله لما سيأتي أن كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمًّى واحد من خواصِّ أفعال القلوب، وأيضاً مرَّ عن (الأشموني) أن تقديمَ الأخص واجب في الأبوابِ الثَّلاثة، مع أنه يلزمه اختلاف الرُّتبة، إلا أن يراد تقديمه عند وجودِه، فليتأمل، ويحرَّر. (خضري).

أي: رُتبة الضميرَيْنِ - بأنْ كانا لمتكلِّمَيْنِ، أو مخاطَبَيْنِ، أو غائِبَيْنِ - **(الْزَمْ فَصْلا)** للثاني ....

أبو طالب

(قوله: أي رتبة الضميرين) أورد الضَّمير هاهنا تثنية؛ لأن اتحادَ الرُّتبةِ لا يمكن أن يتفقَ بين أكثر من الضَّميرين، فيما نحن فيه من مسألة غيرِ المرفوعِ الجائز الاتصالِ والانفصالِ عقلاً؛ لأن عددَ غيرِ المرفوعِ هذا لا يمكنُ أن يتجاوَز عن الثلاثة، واجتماعُ الثلاثة لا يمكن إلا في بابِ أعلم مما بين الأخيرينِ منها يتحقق الحمل، والأخيران في بابِ أعلم لا يخلوان من أن يكونا إما متحدين في الإفرادِ وأخويه أم لا، وعلى الثاني يمتنع تحققُ الحملِ بينهما ضرورة امتناعِ اتحادِ الواحدِ والكثيرِ، وعلى الثاني وإن أمكن اجتماع الثلاثة في نحوِ قولنا: زعم زيد أخاه عمرو قائماً فأعلمه إياه إياه، لكن الظاهر أن مثل هذا المثالِ مما لا يكادُ يستعمله العربُ، ولو سلمَ استعمالُه نادرٌ جداً، فإيرادُ التثنية للتغليبِ، وكذا الكلامُ فيما يزيدُ على الاثنينِ بالتأكيدِ نحو: زيدُ الدِّرهم أعطيته إياه إياه، على أن التأكيدَ خارجٌ عما نحنُ فيه لامتناعِ الاتصالِ فيه، كما سبق.

(قوله: للثاني) أي: لهما معاً لوجوب اتصالِ الأولِ.

الناصية

(قوله: أي رتبة الضَّميرين) وهو أن لا يكون فيهما أخصُّ بأن يكونا معاً ضميري تكلُّم أو خطابٍ أو غيبةٍ. **(قوله: بأنْ كانا لمتكلِّميْن... إلخ)** مثال الأول قول العبد لسيِّده: ملكتني إيّاي، والثَّاني قول السَّيد لعبده: ملكتك إيّاك، والثَّالث: قول السَّيِّد في عبده وهو غائب: ملكته إيّاه.

(قوله: الْزَمْ فَصْلا) نحو: سلني إياي، وأعطيتك إياك، وخلته إياه، ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولاخلتهه. (صبان).

(قوله: الزم فصلا) أي: على الصحيح كما يصرح به قول المرادي أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضَّميرين في التكلُّم، أو الخطاب، أو الغيبة مطلقاً، وهو ضعيف. اهـ. وقوله مطلقاً؛ أي: سواء اختلف ضمير الغيبةِ فيما يأتي أو اتفقا. (صبان).

(قوله: الْزَمْ فصلا) وفي (التَّصريح) وجب الفصل إذا اتحدت الرُّتبة، بأن يكونا لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب؛ لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف، وإلى ذلك أشارَ النَّاظِمُ بقوله:

وَفِـي اتِّـحَـادِ الـرُّتْـبَـةِ الْـزَمْ فَـصْـلَا ....

وذلك (نحو) قول العبدِ لسيدهِ: (ملكتني إياي و) قول السيد لعبده: (ملكتك إياك و) قول السَّيد إذا أخبر شخصاً أنه ملك عبده نفسه: (ملكته إياه) أن شرط جوازَ الاتصال تقدُّم الأخصِّ.

(قوله: للثاني) للمتكلمَيْنِ، نحو: (سَلني إيّاي) ولِلمُخاطَبيْن نحو: (أعطيتك إياك) وللغائِبَيْنِ نحو: (سألته إياه).

(وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فيهِ وَصْلا) وَلكِن لا مُطلَقاً بل (مَعَ) وجود (اخْتِلافِ ما) بَيْنَ الضميرَيْنِ، ...

أبو طالب

(**قوله: وقد يبيح**) هذا التقليلُ إنما هو لتقليلِ الحكمِ في نفسهِ، وإسناد الإباحة إلى الغيبِ مجاز؛ إذ المبيح هو المتكلم حقيقة.

(**قوله: بل مع وجود اختلاف**) ما متعلق بقوله: قد يبيحُ أو يبيح وإنما قدر لفظاً لوجودٍ؛ لئلا يشمل الاختلافُ ما هو بالاستعدادِ، كما بيَّن التثنيتين، المذكر والمؤنَّث. وليعلم أن قولَه: مع اختلافِ ما،

الناصية

(**قوله: وَقَدْ يُبِيحُ الغيْبُ. . . . إلخ**) أي: وقد يباح الوصلُ إن كان الاتحاد في ضميري (الغيبة واختلف لفظ الضَّميرين) تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، وهو مرادُ النَّاظم بقوله:

. . . . وَقَـدْ يُـبِـيْـحُ الـغَـيْـبُ فِـيْـهِ وَصْـلا

وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله):

لـوجـهـك فـي الإحـسـانِ بَـسْـطٌ وبـهـجـةٌ — أنـالـهـمـاه قَـفْـوُ أكـرمِ والـدِ

بسط: بمعنى بشاشة وطلاقة وجه؛ مبتدأ تقدم خبره في المجرورِ باللام قبله، وبهجة بمعنى حسنٍ وسرورٍ معطوف على بسطٍ، وأنال: فعل ماضٍ متعدٍّ لاثنين أولهما ضمير التَّثنية الرَّاجع إلى بسط وبهجة، وثانيهما ضمير المفرد الرَّاجع إلى الوجه، وأتى به متصلاً، والأكثر أنالهما إياه بالانفصال، وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضافٌ إليه، واحترز بالغيبة من ضميري المتكلِّم، وضميري المخاطب، فإنه لا يكادُ يصحُّ فيهما الاختلافُ المذكورُ لاتحادِ مدلولي الضَّميرين، فلا يقالُ: علمتناني، ولا علمتنينا، ولا ظننتكماك، وصحَّ الاختلاف في ضميري الغيبةِ؛ لصحة تعدد مدلوليهما، نحو جارية زيد أعطيتهاه وأعطيتهوها، واحترز باختلافِ لفظِ الضَّميرين من أن لا يختلف لفظهما فلابدَّ من الفصلِ، نحو: مال زيد أعطيته إياه. (تصريح).

(**قوله: وَقد يبيحُ الغيب**) أي: وجود ضمير غيبة. (**قوله: فيه**) أي: في اتحاد الرُّتبة.

(**قوله: وصلا**) قد اعتذر الشُّراح عن الناظمِ في عدم ذكره الشَّرط المذكور بأن قوله: وصلاً بلفظ التَّنكيرِ على معنى نوع من الوصلِ تعريض بأنَه لا يستباح الاتصال مع الاتحادِ في الغيبةِ مطلقاً، بل بقيد وهو الاختلافُ في اللَّفظ، من ذلك ما رواه الكسائي من قولِ بعضِ العربِ: هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها، الضَّمير الثَّاني للوجوه، وهي تمييز، فيلزم وقوع الضَّمير تمييزاً، فإما أن يجري على القولِ بأن الضَّمير العائد على النَّكرة نكرة، أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط في التَّمييز أن يكون نكرةً. (صبان).

(**قوله: بل مع وجود. . . إلخ**) ما هنا للإبهام، أي: مع وجود أيّ اختلاف بين الضَّميرين من تأنيثٍ، وتذكيرٍ، وإفرادٍ، وتثنيةٍ، وجمع، ويقال: إنه ابتداءُ بيتٍ من الألفيّةِ، وتمامه:

كأنْ يكون أحدهما مُثنّى والآخرُ مُفرَداً، ونحوه، نحو:

[لِوَجهِكَ فِي الإحسانِ بَسطٌ وَبَهجَةٌ] أنالَهُماهُ قَفْوُ أَكْرَمِ والِدِ

أبو طالب

ونحو ضمنت إياهم الأرض الضَّرورة اقتضت بيتاً من أبياتِ الكافيةِ، وموجودٌ في بعض نسخِ الألفيةِ، فإن بعضَ أبياتهما واحدةٌ فلاحتمالِ كونِ هذا البيتِ من أبياتِ الألفيةِ، ذكره الشارح، وشرحه كالبواقي.

(**قوله: كأن يكون... إلخ**) احتراز عما يكون أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً.

(**قوله: أنا لهماه قفو... إلخ**) أوله: لوجهك في الإحسان بسط وبهجة، قوله: في الإحسانِ أي: في وقتِه، وبسطُ الوجهِ كنايةٌ عنِ الفرحِ، والبهجة الموحدة التَّحتانية: الفرَحُ كما سبق، وأنالهما أي: أعطى البسطَ والبهجةَ للوجهِ والقفوِ، كالطبق المتابعة، وأكرم والد أي والد أكرم، أي: أنجب. من كلِّ والدٍ أو من كلِّ النَّاسِ، أو من كلِّ آبائه أو أكرم الوالدينِ؛ أي: الأب والأمُّ.

الناصية

مَعَ اخْتِلَاف مَا وَنَحْوُ ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرضُ الضَّرورَةُ اقْتَضَتْ

وفي (شرح الشيرازي): يقال هذا البيت:

مَعَ اخْتِلاف ما ونَحْو ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ الضَّرُورةُ اقْتَضَتْ

ليس لابن مالِك، وإنما شرحه الشَّارح استطراداً، فتخيّل بعض أنّه مِن (الألفية)، وربما احتمل كون هذا البيتِ صدراً بدون قصد، وبأنْ صدرت هذه العبارات مسجعاً بلا قصد، فَخَط عليها بعض كتّاب هذا الشَّرح، فتخيل أنه بيتٌ أورده الشَّارح. والعِلْم عندَ الله تعالى.

(**قوله: بل مع وجود... إلخ**) شرطَ النَّاظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما، كما في هذه الشَّواهد. قال: فإن اتفقا في الغيبةِ، وفي التَّذكير أو التَّأنيث، وفي الإفرادِ أو التَّثنية أو الجمع، ولم يكن الأول مرفوعاً، وجب كون الثَّاني بلفظِ الانفصال، نحو: فأعطاه إياه، ولو قال: فأعطاهوه بالاتصالِ لم يجز؛ لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع إيهام كون الثَّاني تأكيداً للأول.

وكذا لو اتفقا في الإفرادِ والتأنيثِ نحو: أعطاها إياها، أو في التَّثنية، أو الجمع نحو: أعطاهما إياهما، أو: أعطاهم إياهم، أو: أعطاهن إياهن، فالاتِّصال في هذا وأمثاله ممتنع. هذه عبارته في بعضِ كتبه. ثم قال: فإن اختلفا وتقاربت الهاءان، نحو: أعطاهوها وأعطاهاه ازداد الانفصال حسناً وجودة؛ لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء؛ إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهوها، وبالألف في نحو أعطاهاه بخلاف أنضرهموها، وأنالهماه، وشبهه. (صبان).

(**قوله: ونحوه**) كما إذا كان أحدُهما مذكّراً والآخر مؤنّثاً، نحو: السَّهم أصابهما. (دشتي).

(**قوله: وجهك في الإحسان**) أي: في وقت الإحسان. والبسطُ: البشاشةُ، والبهجةُ: الحسنُ، والقفو: الاتباع، والمراد أن ذلك وراثة من آبائِه وليس عارضاً فيه. (صبان).

(وَنَحْوُ) قول الفرزدق:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد (ضَمِنَتْ إيّاهُمُ الأرْضُ) في دهرِ الدَّهارِيرِ

أبو طالب

(قوله: ونحو قول الفرزدق) وقيل: قائله أمية بن أبي الصَّلتِ وليس بصحيحٍ، وهذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدمٍ لشأن قولِه، وفي اختيارِ لا يجيء المنفصل، وسببُ تأخيرِه ظاهر هنا (قوله: بالباعث الوارث. . . إلخ) حرمه:

الناصية

(قوله: لِوَجْهِكَ. . . . . . إلخ) هو من الطَّويل قوله في الإحسان، أي: في وقت الإحسانِ بسط، أي: بشاشة وترك تعبسٍ، وبهجة، أي: حسن وسرور، وهو عطفٌ على بسطٌ المرفوعِ بالابتداءِ والخبرِ، لوجهك.

(قوله: أنالهماه) جملة من الفعل والمفعولين: أحدهما هما الذي يرجع إلى البسط والبهجةِ، والآخر هو الضَّمير الذي بعده الذي يرجع إلى الوجهِ، وفيه الشَّاهد؛ لأن القياس أنالهما إياه بالانفصالِ فجاء متصلاً. وقوله قفو: مرفوع بالفاعليةِ مضاف إلى أكرم، وأكرم إلى والدٍ: من قفوت أثره قفواً، وقفواً؛ إذا اتبعته. المراد: أكرم الوالدين، أي: الآباء.

هذا، وقيلَ: (المعنى) يَظهَر في وجهك انبِساط وجَمال حال إحسانك إلى النَّاسِ، وقد أنال البسط والجمال وجهَك مُتابعةٌ مِنك لأكرم أب، يعني: مُتابعتكَ لأبيك جعلك منبسطَ الوجهِ جميله حالَ الإحسان (الشَّاهد) في اتِّصال ضميرينِ غائبَيْنِ بـ (أنال) ولكن الأول مُثنًّى، والثَّاني مفرد.

(قوله: وَنَحْوُ) نحو مبتدأ، والضَّرورة خبره، وهذا استدراكٌ من قولِ المصنِّف:

وفي اختيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِل إذا تأتى . . . .

ففي قولِ الفرزدقِ يمكن الاتِّصالُ، فيقال: ضمنتهم الأرض، لكن الضَّرورة في الشِّعرِ اقتضتِ الانفصال.

(قوله: بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ. . . إلخ) قاله الفرزدق. وما قيل: إنه لأمية بن أبي الصَّلت غير صحيحٍ. وقبله:

إنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءُ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورُ

وهما من البسيطِ. والفند بفتح الفاء والنُّون: الكذب. وأراد بالبيتِ الكعبةَ المشرفةَ، وبالسَّاعين: الطَّائفين. والباعث: الذي يبعث الأموات، ويحييهم، والباء فيه تتعلَّق بحلفت. والوارثُ: الذي يرجع إليه الأملاكُ بعد فناء الملاكِ. والأموات إما منصوبٌ بالوارثِ على أن الوصفين تنازعا فيه، وأعمل الثَّاني، وإما مجرور بإضافة الأول والثَّاني على حدِّ قوله: بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ. وضمنت بكسرِ الميم المخففة بمعنى تضمَّنت، أي: اشتملت عليهم، أو بمعنى كفلت كأنها تكفَّلت بأبدانهم.

(الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ) انفِصال الضمير مَعَ إمكان اتِّصالِهِ.

أبو طالب

إنـي حـلـفـت ولـم أحـلـف عـلـى فـنـدٍ فـنـاء بـيـت مـن الـسَّـاعـيـنَ مـعـمـورِ

الفندُ بفتحِ الفاءِ والنُّونِ: الكَذب، والفَناء بفتح الفاءِ: الزَّوال، والمرادُ بالبيتِ: الكعبة، يعني: حلفتُ أن هذا البيتَ المعمورَ من السَّاعينَ سيفنى ويخربُ، ويحتملُ أن يكونَ الفنَاء بكسرِ الفَاءِ أي السعة، أي حلفتُ في سعةِ البيتِ بالباعثِ... إلخ، والأموات إما منصوبٌ على المفعوليةِ لأحدِ المتنازعين، أو مجرورٌ بإضافةِ الثاني إليه، وضمنت أي: اشتملت، أو كفلت، وأضافت دهرَ الدَّهاريرِ مثل سلطانِ السَّلاطينِ للمبالغةِ، والدَّهاريرُ جمعُ دهرٍ على خلافِ القياسِ، وهو الزَّمانُ، وقيل: الأبدُ، والشَّاهد فيه واضحٌ.

الناصية

والأرض مرفوع به. وإياهم مفعوله، وفيه الشَّاهد حيث فصل الضَّمير المنصوب للضَّرورةِ، والقياس قد ضمنتهم. والدَّهر: الزَّمان، وقيل: الأبد. وقولهم دهر دهارير، أي: تشديد كليلة ليلاء، ويوم أيوم، وساعة سوعاء. والإضافة فيه مثل جرد قطيفة يقال: قطيفة جرد وجرداء إذا سحقت وبليت. هذا، وفي (شرح الجرجاوي) قوله بالباعث المحيي الباء حرف قسم، وجر الباعث مقسم به مجرور، وهو صفة أولى لموصوف محذوف، والجار والمجرور متعلِّق بحلفت في البيتِ قبله، أي: حلفت بالله الباعثِ والوارثِ الذي ترجع له الأملاكُ بعد فناءِ ملاكها صفةٌ ثانية، أو معطوف على الباعثِ بإسقاط حرف العطفِ للضَّرورة، أو مضاف إليه، وشرط إضافة المحلَّى بأل موجودٌ، وهو وصل أل بالمضافِ إليه، والأموات إما مجرور بإضافةِ الباعثِ أو الوارث إليه، وحذف نظيره من الآخر على حدِّ قوله:

.... بَـيْـنَ ذِراعَـي وجَـبْـهَـةِ الأَسَـدِ

وإما منصوب بالوارثِ على أن الوصفين تنازعاه، وأعمل الثاني وأضمر في الأوَّل، وحذف لكونه فضلة؛ أي: بالباعثِ إياهم، وقد حرف تحقيق، وضمنت بكسر الميم مخففة فعل ماض والتاء علامة التَّأنيث، ومعنى ضمنت تضمنت، أي: اشتملت عليهم، أو تكفلت بأبدانهم، أي: بحفظها، وهو إسناد مجازي، وإياهم: إيا ضمير منفصل مفعول به مقدم لضمنت مبني على السُّكون في محلِّ نصب، والهاء حرف دالٌّ على الغيبةِ، والميم علامة الجمع، والأرض فاعله مؤخر، والجملة في محلِّ نصب حال من الأموات، فهي حال من المضاف إليه لكونِ المضافِ مقتضياً للعمل فيه، أو من المفعول به وفي دهر زمن متعلِّق بضمنت، والدِّهارير: الشَّدائد، مضاف إليه. (يعني): حلفت بالله الذي يحيي الأمواتَ، وترجع إليه أملاكهم بعد فنائِهم، حال اشتمال الأرضِ لأبدانهم في زمنِ الشَّدائدِ، والمحلوف عليه في الأبيات بعد فانظره إن شئت. (والشَّاهد) في قوله: إياهم حيث أتى بالضَّميرِ منفصلاً، مع أن الواجبَ الإتيان به متصلاً، فيقول: ضمنتهم للضَّرورةِ.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ

(وَقَبْلَ يا النَّفْسِ) إذا كانت (مَعَ الفِعْلِ) مُتَّصِلَة به (الْتُزِمْ نُونُ وِقايَةٍ) سُمِّيَتْ بذلك، ......

أبو طالب

(**قوله: متصلة به**) أي: لا يتخلل بينهما شيءٌ ولو حرفُ الجرِّ، فالاتصالُ هاهنا أخصُّ مما سبقَ، واحترز بذلكَ عن نحوِ: مرَّ بي، وبي مرَّ.

الناصية

(**قوله: وَقبلَ يا النّفسِ**) أي: ياء المتكلِّم، مثل (أكرمني) دونَ غيرها من المضمراتِ.

هذا، وقد مضى في تقسيم الضَّمير بحسب مواقع الإعراب: (أن ياء المتكلِّم من الضَّمائرِ المشتركة بين محلَّي النَّصبِ والخفضِ) فتنصب بواحدٍ من ثلاثة: فعل، واسم فعل، وحرف، وتخفض بواحدٍ من اثنين حرف واسم، وهذه العوامل على قسمين: ما تمتنع معه نون الوقاية، وما تلحقه، فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال: وجوب، وجواز بتساوٍ، ورجْحان الثُّبوت، ورجْحان الترك (فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشَّبيه بالجرِّ، ولتقي ما بني على الأصل، وهو السُّكون من خروجٍ عن ذلك الأصلِ. (تصريح).

(**قوله: مَعَ الفعل**) مطلقاً، أي: ماضياً أو مضارعاً، أو أمراً متصرّفاً أو جامداً، كما مثل. (صبان) (**قوله: نون وقاية**) قيل: الظَّاهر أنها حرفٌ مبنيٌّ، فإن زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له. اهـ. وهو عجيب فإنها كلمةٌ مستقلةٌ بنفسها لم يبن منها مع غيرها كلمة، وقد ذكرها في (المغني) في أوجه النُّون المفردة، وقال: إنها تسمَّى نون العماد أيضاً، وذكرها المرادي في (الجنى الداني في حروف المعاني) وعبارته: النُّون له في الكلامِ مواضع كثيرة، وإنما أذكر هنا أقسام الذي يُعَدُّ من حروفِ المعاني، وهي أربعة أقسامٍ، ثم قال: الرَّابع: نون الوقاية، وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية، وهذا أمر ظاهرٌ، لكن قد يكبو الجواد. (تصريح).

(**قوله: نُونُ وِقَايَةٍ**) مكسورة نحو دعاني، ويكرمني، وأعطني، وقام القومُ ما خلاني، وما عداني وحاشاني، إن قدرتهن أفعالاً؛ وما أحسنني إن اتقيت الله، وعليه رجلاً ليسني، وندر ليسي بغير نون، كما أشار إليه بقوله: (وَليسِي).

هذا ونقل يس عن بعضهم أنه عدها في حروفِ المعاني، وأن المعنى الموضوعة له الوقاية، واستشكله الرّوداني بأن الوقاية ليست مدلول النُّون بل حاصلة به، كما تحصل بأي حرف لو فرض الحجز به. وقال الدَّنوشري: الظَّاهر أنها حرف مبني، وذِكْرُ (المغني) لها في أوجه النُّون المفردةِ يفيد أنها حرف معنى. (صبان).

قال المصنف: لأنّها تقِي الفعلَ مِن التِباسِهِ بالاسم المضاف إلى ياءِ المتكلِّم، إذ لو قيل في ضربني ضربي لالْتَبَسَ بالضَّرَب، وهو العسل الأبيض الغليظ، ومِن التباسِ أمرِ مُؤنثِهِ بأمرِ مذكَّرِه، إذ لو قلت: أكرمي بدل أكرمني قاصِداً مُذكراً لم يفهم المراد. وقال غيره: لأنها تَقِيهِ

أبو طالب

(**قوله: في ضربني ضربي**) هذا على سبيلِ المثالِ؛ إذ لا اختصاصَ للالتباسِ بهذا، بل يلزمُ في كلِّ اسمٍ على وزنِ فعلٍ وحروفه.

(**قوله: ومن التباس أمر مؤنثه... إلخ**) قيل: الأولى أن يقولَ: ومن التباسِ أمر مذكرهِ بأمر مؤنثه، لأن الأمرَ المؤنَّث هو الملتبس بهِ، والمقصودُ بالذَّاتِ من الواقِي إنما هو وقاية الملتبسِ به عن الالتباس في الملبس به. هذا بناءٌ على ملاحظَةِ الأمر المؤنَّث بِلا نونٍ مؤخراً عن الأمرِ المذكَّرِ المتصل بالنُّونِ، فالأولى ما ذكره الشارح.

(**قوله: لأنها تقيه... إلخ**) الباعِثُ على محافظةِ الفعلِ عن دخولِ الكسرِ؛ كراهتهم أن يدخل عليه ما يشبه الممنوعَ منه جداً، وهذا يشبهُ فتوى الفقهاءِ بكراهةِ تزويج الرَّجلِ من شابهت محارمَهُ كأمه وأخته.

الناصية

(**قوله: قال المصنف... إلخ**) أي: قال النَّاظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في أكرمني في الأمر، فلولا النُّون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر.

هذا وفي (الحمصي): وإنما سميت نون الوقاية؛ لأنها وقت محذورين في فعل الأمر، ولو اتَّصل بالياءِ دونهما، **أحدهما**: التباس ياءِ المتكلِّم، **والثَّاني**: التباس أمر المذكَّر بأمر المؤنثة، فلما صحبت النونُ الياءَ مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه، ومع اسم الفعل وجوباً؛ ليدل لحاقها على نصب الياء، ولحقت إن وأخواتها جوازاً لشبهها بالأفعال، وما ذكره شيخ الإسلام في تقديرِ الكسرة في نحو دعا ذكره الرضي، فإنه قال: ودخولها في نحو: أعطاني، ويعطيني إما طرداً للباب، وإما لكونِ الكسرةِ مقدرة على الألفِ والياء لولا النُّون، كما في: عطاي وقاضي.

(**قوله: لَالْتَبَسَ بالضَّرَب**) بتحريكِ الرَّاء، فيتخيَّل السَّامع أنه قال: عسل. (دشتي).

(**قوله: لم يفهم المراد**) فيتخيّل السَّامع أن المخاطبَ امرأة. (دشتي).

(**قوله: وقال غَيره**) أي: غير المصنفِ في وجهِ تسمية نون الوقايةِ، وهو مذهب الجمهور. (دشني).

(**قوله: لأنها تَقيهِ... إلخ**) أي: لأن نونَ الوقايةِ تقي الفعلَ من الكسرةِ على لامِ الفعلِ، والكسر في آخر الكلمةِ شبيه بالجرِّ، والفعلُ بريءٌ من الجرِّ، وهذا يلزم إذا اتصل الياء بالفعلِ، للزومِ كسرِ ما قبل الياء. (دشتي).

مِن الكسرِ المشبه للجرّ لِلزومِ كسرِ ما قبلِ الياءِ. (وَلَيْسِي) بِلا نون (قَدْ نُظِمْ) قال الشاعر:

عَــدَدْتُ قَــوْمِــي كَــعَــدِيــدِ الــطَّــيْــسِ إِذْ ذَهَــبَ الْــقَــوْمُ الــكِــرامُ لَــيْــسِــي

أبو طالب

(قوله: المشبه للجر) أي: في كونِه في آخرِ الكلمةِ وأما نحو الباءِ في أضرَّ بي؛ فقد خرج عن كونِهِ آخراً بالضَّميرِ الفاعلِ، الذي هو كالجزءِ، فكسره ليس مشبهاً للجرِّ.

(قوله: للزوم كسر ما قبل الياء) أي: ما لم يمنع مانعٌ كعصاي ومسلمي.

(قوله: بلا نون) أي: ندوره من هذه الحيثية فقط من غيرِ مدخليةِ كونِ خبر ليس ضميراً متصلاً، إذ هذا عند المصنف ليس منشأ للندورِ.

(قوله: عددت قومي... إلخ) قاله رؤبة، والعديدُ والطَّيسُ بفتحِ الطاءِ المهملةِ: الرَّملُ الكثيرُ، وقد يقالُ: طيلسٌ باللّامِ، وليسي أي: ليس الذّاهب إياي.

الناصية

(قوله: من الكسر) أي: الذي يدخل مثله في الاسم، وهو الكسر بسبب ياء المتكلم، أي: الكسر أخو الجر فَصِيْنَ عنه الفعل كما صِيْنَ عن الجرِّ. أما الكسرُ الذي ليس بهذه المثابة، فلا حاجة إلى صونه عنه، كالكسرِ قبل ياء المخاطبة والكسرِ للتخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنين، كذا في (شرح الجامع). قال زكريا: والتَّعليل المذكور ظاهرٌ في غيرِ المعتلِّ. أما فيه نحو دعا ورمى، فلا، فكان ينبغي أن يزاد، وألحقَ المعتلُّ بغيره طرداً للباب. اهـ. وكان ينبغي أن يزاد أيضاً، وتقي ما تتصل به غير الفعلِ من تغير آخره؛ ليشملَ التَّعليلُ نونَ الوقايةِ في غير الفعل. (صبان).

(قوله: وَلَيْسي بلا نون) إنما جازَ حذفُ النُّونِ فيها؛ لأنها لا تتصرفُ فأشبهتِ الحروفَ الآتي بيانها. (زكريا). **(قوله: إذ ذهب... إلخ)**. قاله رؤبة، وصدره:

عَــدَدْتُ قَــوْمِــي كَــعَــدِيــدِ الــطَّــيْــسِ ....

والعديدُ مثل العدد، يقال: هم عديدُ الثَّرى، والحصى في الكثرةِ، والطَّيْس بفتحِ الطَّاءِ المهملةِ وسكونِ الياءِ آخر الحروفِ، وفي آخره سين مهملة، وهو الرَّمل الكثير، وقد يسمَّى طيسلاً بزيادةِ اللَّام. قوله: إذ ظرفُ زمانٍ، والكرامُ صفةُ القوم. قوله: ليسي، أي: ليس الذّاهب إياي، فاسمُ ليس مستترٌ فيها، وخبرها الضَّميرُ المتصل به. والشَّاهد فيه حيث حذف منه نونَ الوقايةِ للضَّرورةِ مع لزومِها جميع الأفعالِ قبل ياءِ المتكلِّم، وحيث جاء خبرُ ليس؛ التي هي من أخواتِ كان مضمراً متصلاً على خلافِ القياسِ، ولكن لم يورد لذلك (المعنى) عددت قومي - حين ذهبوا وما ذهبت معهم - فكانوا بعدد (الطَّيْس) على وزن (فَلْس) أي: الرَّمل الكثير. (الشَّاهد) في مجيء (ليس) مع ياءِ المتكلِّم بلا نون وقاية، ولم يقل: (ليسني). (شيرازي).

(قوله: كغيره) أي: غير ليس.

وَلا يَجِيءُ في غيرِ النظم إلّا بِالنونِ كغيرِهِ من الأفعالِ كقولهم: «عليه رَجُلاً لَيْسَنِي» بالنون.

أبو طالب

(**قوله: عليه رجلاً**) أي: ليلزم رجلاً (**قوله: لمزيتها... إلخ**) ذلك لأنها لغير معنى الابتداءِ كالأفعالِ الناسخةِ، ولا تعلّق ما بعدها بما قبلها، ويؤيد المزية المذكورةَ على عدمِ دخولِها على الفعلِ، وإن اتّصل بها ما الكافّةُ، كما أن الفعلَ لا يدخلُ على الفعلِ.

(**قوله: كما سيأتي**) أي في بابِ إن، وهو قولُ الشاعر:

ألا لـيـتـمـا هـذا الـحـمـامُ لـنـا إلـى حـمـامـتِـنـا أو نِـصْـفـه فـقـدِ

الناصية

(**قوله: وعليه رجلاً ليسني**) قال بعضهم وقد بلغه أن إنساناً يهدده: (عليه رجلاً ليسني) حكاه سيبويه عن بعض العرب، فعليه اسم فعل بمعنى الأمر، ورجلاً مفعول به، وليس فعلٌ ماضٍ واسمه مستترٌ فيه عائد على رجلٍ، وياء المتكلّم خبره (أي: ليلزم رجلاً غيري). وهذا مبني على جوازِ إغراء الغائب، وهو شاذ؛ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر، بل بفعلٍ مقرونٍ بلامِ الأمرِ، كما أن النّهي بفعلٍ مقرون بلا، فكما أن أسماءَ الأفعالِ لا تكونُ نائبةً عن فعلٍ مقرونٍ بحرفِ النّهي، لا تكون نائبةً عن فعلٍ مقرونٍ بحرفِ الأمرِ؛ لأن الفعل والحرفَ مختلفا الجنسِ، فلا ينبغي أن ينوبَ عنهما الاسم. وما ذكره من لزومِ النّونِ في نحو: ما أحسنني، هو قولُ البصري، وهو مبني على أن أفعل في التّعجب فعل ماض. (وأما تجويز الكوفي في ما أحسني) بحذفِ نونِ الوقايةِ سماعاً، كما في (شرح الكافية) (فمبني على قولِه: إن أحسن ونحوه) في الوزنِ من أفعالِ التّعجبِ (اسم) بدليلِ تصغيرِه سمع ما أحيسنه ورد بأن التّصغيرَ فيه شاذٌ، وأما تجويزُ بعضِهم ليسي بحذف نونِ الوقايةِ من ليس لجمودِه، فلا يعوّل عليه. (وأما قوله) وهو رؤبةُ:

عَـدَدْتُ قَـوْمِـي كَـعَـدِيـدِ الـطَّـيْـسِ إِذْ ذَهَـبَ الـقَـوْمُ الـكِـرَامُ لَـيْـسِـي

بغيرِ نونٍ (فضرورةٌ أشارَ لها النّاظم بقوله: وليسي قد نظم) والعديدُ كالعددِ يقال: هم عديد الثّرى، أي: عدد الثّرى، والطّيس بفتحِ الطّاء المهملةِ وسكونِ الياءِ المثناةِ تحت، وفي آخرِه سين مهملة: الرّمل الكثير، وليس فعل ماضٍ، واسمه مستتر فيه وجوباً عائد على البعضِ المفهوم من القوم، وياء المتكلّم المتّصلة به خبره، وما ذكره من لزومِ نونِ الوقايةِ في الفعلِ مطلَقاً. هو ما أشار إليه النّاظم بقوله:

وَقَبْلَ يـا الـنَّـفْـسِ مَـعَ الـفِـعْـلِ الْـتُـزِمْ نُـونُ وِقَـايَـةٍ..............

(وأما نحو تأمروني وتحاجُوني) بتخفيفِ النّون في قراءةِ نافع (فالصّحيح) عند سيبويه (أن المحذوفَ نونُ الرّفع) والمذكورُ نونُ الوقايةِ، واختارَه ابن مالك؛ لأنّ نون الرفعِ عهد حذفها للجازمِ والنّاصب، ولتوالي الأمثالِ في نحوِ لتبلوُن، ولغيرِ ذلك نحو قوله:

وَلَـيْـتَـنِـي فَـشَـا وَلَـيْـتِـي نَـدَرَا وَمَـعْ لَـعَـلَّ اعْـكِـسْ وَكُـنْ مُـخَـيَّـرا

(وَلَيْتَنِي) بالنون (فَشا) أي كَثُرَ، وَذاع لِمَزِيَّتِها على أخواتِها في الشبه بالفعل، ....

أبو طالب

....

الناصية

أبـيـتُ أَسْـري وتـبـيـتـي تَـدْلُـكِـي ....

ولأَنَّ نونَ الرَّفعِ نائبةٌ عن الضَّمة، والضَّمة تحذف تخفيفاً في قراءةِ أبي عمرٍو، ونحو (يأمرْكم)، فحذفَ النُّون ليس من تفضيلِ الفرعِ على الأصلِ، وقيل: المحذوفُ نونُ الوقايةِ، وجزم به الموضِّح في (شذورِه)، وأسقطه من شرحِه، وهو مذهب الأخفشِ والمبرد، وأبي علي، وابن جني، وأكثر المتأخِّرين، واستدلُّوا له بأوجه: **أحدها**: أن نونَ الوقايةِ حصلَ بها التَّكرارُ والاستثقالُ، فكانت أولى بالحذفِ، **وثانيها**: أن نونَ الرَّفعِ علامةُ الإعرابِ فالمحافظةُ عليها أولى، **وثالثها**: أن نونَ الرَّفعِ لعاملٍ، فلو حذفت لزمَ وجودُ مؤثر بلا أثرٍ مع إمكانِه. (وأما اسم الفعل) المزيدُ على النَّظم نحو (دراكني وتراكني) بكسرِ الكافِ فيهما (وعليكني) بفتحها. (تصريح). فالأوَّل (بمعنى أدركني) بقطعِ الهمزةِ (و) الثَّاني (بمعنى اتركني و) الثَّالث بمعنى (الزمني) بوصلِ الهمزةِ فيهما.

(**قوله: وَلَيْتَني... إلخ**) أي: وأما ليت المشارُ إليها بقولِ النَّظم:

ولـيـتـنـي فـشـا................ ....

فنحو ﴿يَلَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ [الفجر: ٢٤] وإنما وجبتِ النُّونُ مع ليت لقوّةِ شبهها بالفعلِ؛ لكونِها تغيِّر معنى الابتداءِ، ولا تعلق ما بعدَها بما قبلها (وأما قوله): وهو ورقةُ بن نوفلٍ ابن عمِّ خديجة رضي الله عنها، لما ذكرت له خديجةُ عن غلامِها ميسرةَ ما رأى من رسول الله ﷺ في سفره، وما قاله بحيرا الرَّاهب في شأنهِ:

فَـيَـا لَـيْـتِـي إِذَا مَـا كَـانَ ذَاكُـمْ وَلَـجْـتُ وَكُـنْـتُ أَوَّلَـهُـمْ وُلُـوجَـا

بإسقاطِ نونِ الوقايةِ من ليتني (فضرورة عند سيبويه)، لأنه يوجب ليتني بإثباتِ نونِ الوقايةِ، (وقال الفراء يجوز) اختياراً (ليتني) بإثباتِ النُّونِ (وليتي) بحذفها. (تصريح).

(**قوله: بالنون**) أي: بثبوتِ نونِ الوقايةِ.

(**قوله: لِمَزيَّتها... إلخ**) دليل لكثرةِ مجيءِ النُّون مع ليت؛ لأنّ المصنِّف قال: (مع الفعل التزم نون وقاية) وليت حرف، فأشبهيَّة (ليت) بالفعلِ من باقي حروفِ المشبَّهة تلحقُها بالفعلِ في لحوقِ النُّون بها. (دشتي).

(**قوله: في الشَّبه بالفعل**) أي: حملاً على الفعلِ لمشابهتها له، أي: في المعنى، والعملِ، مع عدم المعارضِ الذي هو الجرُّ، وتوالي الأمثالِ.

يدل على ذلك سماع إعمالها مع زيادةِ ما كما سيأتي، وفي التنزيل: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النِّساء: ٧٣] (وَلَيْتِي) بلا نون (نَدَرا) أي: شذَّ، قال الشاعر:

كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتِي ... أُصادِفُهُ وأفقِدُ جُلَّ مالِي

أبو طالب

(قوله: أي شذ) يعني: المرادُ بالندورِ الشُّذوذ لا القلَّة، وبينهما عمومٌ من وجهٍ.

(قوله: كمنية جابر إذ قال ليتني... إلخ) قاله زيد الخيل، وسماه النَّبي زيدَ الخيرِ، وهو من المؤلَّفةِ قلوبُهم، توفي في آخرِ خلافةِ عمرَ وقبله:

الناصية

(قوله: يدل على ذلك) أي: على مزيةِ شباهتها بالفعلِ أنها تعمل مع زيادة مادون أخواتِها. (دشتي). **(قوله: كما سيأتي)** في بابِ (إن وأخواتِها) في شرحِ هذا البيت:

ووصل (ما) بذي الحروفِ مبطلُ ... إعمالَها وقد يبقى العملُ

قال الشَّارح هناك: (أما ليت) فيجوزُ فيها الإعمالُ، والإهمالُ، قال في (شرح التَّسهيل): بإجماع. (شيرازي).

(قوله: وفي التَّنزيل) في سورة النِّساء آية (٧٣) **(قوله: ندرا)** يفيدُ ظاهره أن قولَ النَّاظم: ندر معناه وقع ضرورة، والمناسب حمله على المتبادرِ أنه قليلٌ، فيصدق بوقوعه نثراً، كما هو أحدُ قولي النَّاظم، وإن كان قوله الثَّاني: أنه ضرورةٌ. (صبان).

(قوله: قال الشَّاعر: كمنية جابر... إلخ) تمامه:

.... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

قاله زيد الخيلِ الذي سمَّاه النَّبي ﷺ زيد الخيرِ، وهو من المؤلفة قلوبهم توفي في آخرِ خلافةِ عمر رضي الله عنه، وقبله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلاقَى ... أخَا ثِقَةٍ إذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

وهما من الوافرِ. ومزيدُ فتحِ الميمِ وسكونِ الزَّاي المعجمةِ وفتح الياءِ آخر الحروفِ، رجلٌ من بني أسدٍ كان يتمنَّى لقاءَ زيدٍ، فلما لَقيه طَعنه زيد فهربَ، وكذلك جابر كان عدوه يتمنَّى لقاءه، فلما لقيه طعنه فهربَ. فقال زيد الخيلِ حينئذٍ: تمنى... إلخ. والعوالي: الرِّماح، واحدها العالية. والمنية بضمِّ الميمِ: التَّمني مجرورةٌ بالكافِ. ولكنها في محلِّ النَّصبِ على أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: تمنَّى مزيد تمنياً كتمني جابر. وإذ ظرف بمعنى حين، والعامل فيه المصدرُ، والضَّمير في قال يرجع إلى جابر. قوله: ليتني أصادفه مقول القول، واسم ليت مضمرٌ متَّصل، وخبرها قوله: أصادفه.

والشَّاهد فيه حيث جاء بدون نونِ الوقايةِ للضَّرورةِ. ومعنى أصادفه: أجده. ومعنى أفقد: لا أجد. وروى الجوهريُّ جل مالي. ويروى: وأتلف بعضَ مالي. ويروى: وأغرم، وأفقدُ مرفوع على

(وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ) هذا الأمر فتَجْرِيدُها مِن النون كثيرٌ؛ لأنّها أبعدُ مِن الفعل لِشبهها بحرف الجرّ، وفي التنزيل: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، واتِّصالُها بها قليلٌ، قال الشاعر:

أبو طالب

تَـمَـنَّـى مَـزْيَـدٌ زَيْـداً فَـلاقَـى ... أَخَـا ثِـقَـةٍ إذا اخْـتَـلَـفَ الـعـوالِـي

ومَزْيَدُ كمَقْعَد قد تمنى لقاءَ زيدٍ، فلما لقيهُ طعنهُ زيدٌ فهربَ، والعوالي: الرِّماحُ، واحدها العاليةُ، واختلافُ العوالِي كنايةٌ عنِ الحربِ، والباقي ظاهر.

(قوله: أشبهها بحروف الجر) أي: في تعليقِ ما بعدها بما قبلها، كما تقول: اضرب زيداً لعله يتوبُ، كما تقول: ليتوبَ، والظاهر أن الحروفَ بصيغةِ الجمعِ غلطٌ، والصَّوابُ بلفظِ الإفرادِ.

الناصية

أنه خبر مبتدأ محذوف، والتَّقدير: وأنا أفقد. وهذا أصحُّ مما قيل: إنه عطف على أصادفه؛ لأنه يلزم أن يكون فقدَ بعضَ مالِه متمنِّياً. وقيل: أفقد منصوب؛ لأنه جواب التَّمني. قلت: هذا لا يتمشّى إلا الفاء فأفقد، ولكن إن قيل: نصب بإضمارِ أَن تقديره: ليتني أصادفه، وأن أفقد بعضَ مالي، فله وجه.

هذا، وقيل: جابر رجلٌ كان له عدو يتمنَّى لقاءه، فلما لقيه طعنَه ذلك العدو، فهربَ ذلك العدو. وكان رجلٌ اسمه (مزيد) وكان له عدو يتمنَّى لِقاءَه، فلما لَقِيه طعنه ذلك العدوُ فهرب منه مزيد، فكان (مزيد) يَتمنّى أن يَلقى ذلك العدوَّ، ويُفنِي مُعظَم مالِه في سبيلِ قتلِه، فالشَّاعر يقول: (تَمنّى مزيد) إنما هو كتمنِّي جابر؛ إذ قال جابر: ليتني أصادِف عدوي، وأفقد مُعظَم مالِي؛ لأجل قتلِه، ومزيد أيضاً يتمنَّى أنْ يَلقى عدوَّه، ويقتله، ولو بفناءِ معظمِ مالِه). (الشَّاهد) في مجيء (ليتني). (شيرازي).

(قوله: وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ. . . إلخ) أي: إن نصبها لعل المشار إليه في النَّظم بقوله: ومع لعل اعكس (فالحذف) لنونِ الوقايةِ، نحو ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] أكثر من الإثباتِ لها (كقوله) وهو حاتم ابن عدي الطّائي، وقيل: حطائط بن يعفر أخو الأسود النَّهشلي يخاطب امرأة عذلته على إنفاقِه ماله:

أَرِيْـنِـي جَـوَاداً مَـاتَ هَـزْلاً لَـعَـلَّـنِـي ... أَرَى مَـا تَـرَيْـنَ أَوْ بَـخِـيـلاً مُـخـلَّـدا

والمعنى: أريني جواداً مات لأجل الهزال، أو بخيلاً مخلداً لم يمت، لعلني أرى ما ترين، وحاصلُه أن إنفاقَ المالِ لا يميت الكريم لهزاله، ولا إمساكه يخلد البخيل في الدّنيا، (و) إثبات النُّون في لعلني (هو أكثر من) حذفِها في (ليتي. وغلط ابن النَّاظم) في (شرح النظم) في النَّقل (فجعل ليتي نادراً) مع أنه ضرورةٌ عند سيبويه كما تقدَّم. (و) جعل (لعلني ضرورة) مع أنه نادرٌ، بل كثير كما تقدم، وهو في الأولى تابع لأبيه في قولِه: وليتي ندرا ومخالف له في الثَّانية، وفي قوله: ومع لعل اعكس، وإنَّما كان الأكثرُ في لعلّ التَّجرد؛ لأنها شبيهةٌ بحروفِ الجرِّ في تعليقِ ما بعدها بما قبلها، كما في قولك: تب لعلك تفلح، بخلاف ليتَ فإنها شبيهةٌ بالفعلِ في تغييرِ معنى الابتداءِ، وعدمِ تعلقِ ما بعدَها بما قبلها. (تصريح).

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لِأَبْيَضَ مَاجِدِ

أبو طالب

(قوله: فقلت أعيراني... إلخ) أعيراني تثنيةٌ من الإعارةِ؛ أي: الإعطاءِ على نحوِ العاريةِ، والقدومُ بفتح القَاف بالفارسية (تبيشه) وأحطُّ بالحاءِ المهملة، أي: أنحت، والقبرُ: الغلافُ؛ لأنه يوارى ما فيه كالقبرِ، والمرادُ بالأبيضِ: السَّيفُ، وقيل: المرادُ بالحطِّ: الحفرُ، وبالقبرِ: قبرُ الميتِ، والأبيضُ الماجدُ: شخصٌ، ويؤيده روايةُ: لأكرم ماجدِ، والماجدُ على هذا مضافٌ إليه، وعلى الأولين وصفٌ، وقيل: أخط بالخاءِ المعجمةِ وهو غلطٌ.

الناصية

(قوله: لِشبهها بحرف الجرّ) لتعلُّق ما بعدَها بما قبلها، نحو: تُبْ لعلَّك تفلحُ، كما أنَّ حرفَ الجرِّ مع مجرورِه يتعلق بما قبلها من فعلٍ وشبهه.

(قوله: وفي التَّنزيل) سورةُ غافر آية (٣٦) **(قوله: واتصالها بها)** أي: اتصال النُّونِ بلعلَّ.

(قوله: قليل) ومع قلته هو أكثر من ليتي؛ نبَّه على ذلك في (الكافية)، وإنما ضعفت لعلَّ عن أخواتِها؛ لأنها تستعملُ جارة، نحو:

.... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وفي بعضِ لغاتِها لعن بالنُّونِ، فيجتمع ثلاثُ نوناتٍ، ولتعددِ المعارضِ فيها قوي على المشابهةِ بخلافِ أخواتِها الآتية، فإن المعارضَ فيها توالي الأمثالِ فقط. (صبان).

(قوله: واتصالها بها قليل) قال ابن الصَّائغ: لكنَّه أكثرُ من تجريدِ ليت، فقوله: اعكسْ، أي: في مطلقِ القلَّةِ. **(قوله: فقلت أعيراني... إلخ)** هو من الطَّويل. والقدومُ بفتحِ القافِ وضمِّ الدَّالِ المخففةِ، وهي الآلة التي يجر بها الخشبُ وانتصابُه على المفعوليةِ.

(قوله: لعلني) اسمه الضَّمير المتصل به، وخبره قوله: أحط بها قبراً، وفيه الشَّاهد حيث جاءت بنونِ الوقايةِ، والأشهر فيها بدون النُّونِ، كما في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] وهو في هذا الباب عكس ليت، ومعنى أحط: أنحت. وأراد بالقبرِ: الغلاف؛ لأن المرادَ من الأبيض: السَّيف. وسمي الغلاف بالقبرِ لمعنى المواراةِ، لأن الغلافَ يواري السَّيف كما أن القبرَ يواري الميت. والماجدُ من: مجدَ الشَّيء؛ إذا عظم. وقيل: إن أحط بمعنى أحفر. والقبرُ قبر الميت. والأبيض الماجد شخصٌ، وهو بعيدٌ، وإن كان له وجه إلَّا على. رواية من يروي: لأكرم ماجدٍ، فالماجدُ حينئذ اسم رجل. وإضافة أكرم إليه من قبيلِ: جرد قطيفةٍ وسحقِ عمامةٍ. فالماجد على هذه الرِّواية مجرورٌ بالإضافة، وعلى المشهورةِ صفة لأبيض مجرور بالتَّبعية، فافهم هذا، وقيل: (المعنى) فقلت: أعطِياني القدومَ عارية لَعَلّني أصنعُ به غِلافاً لِسيفي الأصيل، فَكَنّى عنِ الغِلاف بـ (القبر) وعن السَّيف بـ (الأبيض) وعن الأصيلِ بـ (الماجد). (الشَّاهد) في مجيء (لَعَلّني) مع النُّون.

فِـي الْـبَـاقِـيَـاتِ واضْـطِـرَاراً خَـفَّـفَـا مِـنِّـي وَعَـنِّـي بَـعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَـفَـا

(وَكُنْ مُخَيَّراً) في إلحاقِ النون وعَدَمِها (في الباقِياتِ) إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ، نحو:

وإِنِّـي عَـلـى لَـيْـلـى لَـزارٍ وَإِنَّـنـي [عـلـى ذاكَ فِـيـمـا بَـيْـنـنـا مُـسـتَـدِيـمـهـا

أبو طالب

(قوله: **وإني على ليلى... إلخ**) آخره: «على ذاكَ فيما بيننا مُسْتَدِيْمُها» قاله مجنون صاحبُ ليلى الأخيلية، وزار من زريت؛ أي: عتبت عليه، والزَّاري على الإنسانِ الذي هو لا يعده شيئاً، ويذكرُ

الناصية

(قوله: **في الباقيات... إلخ**) أي: في أخوات ليت ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السَّواء فتقول: إني وإنني، وكأني وكأنني، ولكني ولكنَّني؛ فثبوتها لوجودِ المشابهةِ المذكورةِ، وحذفها لكراهةِ توالي الأمثالِ، وفي (الصبان) أن هذا مبني على أنَّ المحذوفةَ في (إني) نون الوقايةِ؛ لأنها منشأ الثِّقل. وقيل: الأولى المدغمة؛ لأنها ساكنة، والسَّاكن يسرع إليه الإعلالُ. وقيل: الوسطى المدغمُ فيها؛ لأنها في محل اللَّامات التي يلحقها التَّغير، وبعضُ هذا الخلاف يجري في أنا، فقيل: المحذوفة الأولى، وقيل: الثَّانية، ولم يقلْ أحدٌ يعتدُّ به: إنها الثَّالثة؛ لأنها اسم، كذا في الروداني. (صبان).

وفي (التصريح): إن نصبها بقية أخواتِ ليتَ ولعل، وإليها أشارَ النَّاظم بقوله:

.... وَكُـنْ مُـخَـيـرا فِـي الـبـاقِـيـاتِ..........

(وهي إن) المكسورةُ (وأن) المفتوحةُ (ولكن وكان فالوجهانِ) على السَّواء، فالإثبات نظراً إلى شبهها بالأفعالِ المتعديةِ في عمل النَّصب، والرَّفع والحذف نظراً إلى كراهيةِ اجتماعِ الأمثالِ، فلما تعارضَ التَّوجيهانِ تساقطا، واستوى الأمرانِ (كقوله) وهو قيسُ بن الملوَّح:

وإنـي عـلـى لـيـلـى لـزَارٍ وإنَّـنـي عـلـى ذاك فـيـمـا بـيـنـنـا مـسـتـديـمـهـا

فأتى مع إنَّ بنونِ الوقايةِ ثانياً وجرَّدها منها أولاً، وزار خبر إن وهو بزاي، ثم راءٍ منقوص من زريت عليه زرايةً إذا عتبت عليه، والمعنى: وإني لعاتبٌ على ليلى، وإني مستديمها على ذلك العتبِ، وكقول امرئ القيس:

كَـأَنِّـيَ لَـمْ أَرْكَـبْ جَـوَاداً لِـلَـذَّةٍ ....

ويجوز كأنني، وكقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٣] وكقول الشَّاعر:

.... ولـكـنَّـنـي مِـنْ حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيْـدُ

(قوله: **وإني على ليلى... إلخ**)، المعنى: وإنِّي لَمُعاتِب على ليلى، وإنَّني على هذا العِتابِ في الأمرِ الذي بيني وبين ليلى أطلبُ دوامَ ذلك الأمرِ. (الشَّاهد) في مجيء (إني، وإنني) بلا نون، ومع النُّونِ في هذا البيتِ.

وقال الفَرّاء: عدم إلحاقِ النون هو الاختِيار (وَاضْطِراراً خَفَّفا) نون (مِنِّي وعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفا) مِن الشعراءِ فقال:

أيُّـهـا الـسَّـائِـلُ عَـنْـهُـمْ وعَـنِـي ... لَـسْـتُ مِـنْ قَـيْـسٍ ولا قَـيْـسٌ مِـنِـي

أبو طالب

عليه فعلَه، وقوله: وإنني... إلخ أي: إنني على الحالةِ التي بيننا مستديمٌ لتلكَ الحالةِ؛ أي: أطلب دوامَها.

(**قوله: أيها السائل عنهم... إلخ**) قائله عندي مجهولٌ، ومعناه كشهادتِه معلومٌ.

الناصية

(**قوله: وَاضْطِراراً خَفَّفَا**) وهو في غاية النُّدرةِ، والكثيرُ مني وعني بثبوتِ نون الوقايةِ، وإنما لحقتْ نونُ الوقايةِ من وعن لحفظِ البناءِ على السُّكون.

هذا، وإنما حافظوا عليه دونَ غيره كالبناءِ على الفتحِ والضَّمِّ؛ لأنه الأصلُ، ولهذا قال سيبويه: يقال في لد بالضم لدي بغير نون، وفي لد بالسكون: لدني بالنون. وفي (التَّصريح): إن خفضها حرفٌ فإن كان ذلك الحرف (من أو عن وجبت النُّون) قبل ياء المتكلِّم محافظة على بقاء السُّكون لأنه الأصلُ في البناءِ (إلا في الضَّرورة) فلا تلحقها النُّون، وإلى ذلك أشارَ بقولِه في النَّظم:

.... واضْطِراراً خفَّفا ... مِـنِّـي وعـنـي بـعـض مـن قـد سـلـف

كقوله:

أيُّـهـا الـسَّـائِـلُ عَـنْـهـم وعَـنِـي ... لَـسْـتُ مِـنْ قَـيْـسٍ ولا قَـيْـسُ مِـنِـي

بتخفيفِ نونِ من وعن، وقيس هو ابن عيلان بالعينِ المهملةِ، واسمه النَّأس بفتح النُّونِ وسكون الهمزةِ، وبالسِّين المهملةِ، ابن مضر بن نزار، واسم أخيه إلياس بالياءِ المثناة تحت.

(**قوله: من الشعراء**) أو من العربِ.

(**قوله: أيها السَّائل عنهم... إلخ**) قائله مجهول، كذا قاله صاحب (التُّحفة) وهو من المديدِ

(**قوله: أيها**) أي: منادى حذفت منه ياء النِّداء مبني على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ والهاء زائدةٌ لا دخل لها في النِّداء؛ لأنها تفيد التَّنبيه، والسَّائل صفة لأي، وصفة المنصوبِ محلّاً منصوبة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الإتباعِ اللَّفظية، وإنما اتبعت ضمة البناءِ مع أنها لا تتبع؛ لأنها وإن كانت ضمة بناء، لكنها عارضة فأشبهت ضمة الإعرابِ، فلذا جاز إتباعها، أفاده العلامة الصَّبان؛ لكنه قال: والمتجه وفاقاً لبعضهم أن ضمَّة التابع إتباع لا إعراب ولا بناء. وقيل: إن رفع التَّابعِ المذكورِ إعراب، واستشكل بعدمِ المقتضي للرَّفع، وأجيب بأن العامل يقدر من لفظ عامل المتبوع مبنياً للمجهول، نحو: يدعى وهو مع ما فيه من التَّكلف

والاختيارُ فِيهما إلحاقُ النون كَما هو الشائِع الذائِع، على أنَّ هذا البيت لا يُعرَف له نظيرٌ في ذلك، بَل ولا قائِل وما عدا هذَيْنِ مِن حروف الجّر لا تَلحَقُهُ النون، نحوُ: لِي، وَبِي، ....

أبو طالب

(**قوله: بل ولا قائل**) أي: بل لا يعرفُ له قائل يقول ذلك.

(**قوله: وما عدا هذين... إلخ**) اعلم أن ما لم يقبلِ النُّونَ من حروفِ الجرِّ ثلاثة أقسامٍ: **الأولُ**: ما لا يقبلها؛ لعدمِ قبولِه الياء، إما لعدمِ دخولِه على المعارفِ وهو ربَّ وواوه، أو لعدمِ دخولِه على الضَّميرِ وهو الكافُ ومذ ومنذ وواو القسمِ وتاؤه، **والثَّاني**: ما لا يقبلها لانتفاءِ فائدتها

الناصية

يؤدي إلى قطع المتبوعِ، وقيل: إن رفع التَّابع المذكور بناء؛ لأن المنادى في الحقيقةِ هو المحلَّى بأل، لكن لما لم يمكن إدخال حرف النداءِ عليه توصلوا إلى ندائِه بأي أي: مع قرنها بها التَّنبيه. ورده بعضهم بأن المراعى في الإعرابِ اللفظ، وأن الأوّل منادى، والثَّاني تابع له لا الحقيقة، وعنهم متعلّق بالسَّائل، والميمُ علامةُ الجمعِ، والضَّمير يرجعُ للقومِ المعروفين عنده، وعني: الواو لعطفِ، عن حرف جرٍّ، والياء ضمير مبني على السُّكون في محلِّ جرٍّ، والجار والمجرورُ متعلّق بالسَّائلِ محذوفاً بدلالَة الأوّل عليه، أي: أيها السَّائل عنهم، والسَّائل عني، ولست: ليس فعل ماضٍ ناقص من أخواتِ كان، والتاء اسمها مبني على الضَّم في محل رفع، ومن قيس جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها، وهو على حذف مضاف، أي: لست كائناً من قبيلةِ قيس، وهو يروى بالصَّرف على إرادةِ أبي القبيلةِ، وبعدمه للعلميةِ والتَّأنيث المعنوي على إرادةِ القبيلةِ نفسها، وقيس هذا هو أبو القبيلةِ من مضر واسمه الناس، بفتحِ النُّونِ وسكونِ الهمزةِ بعدها، وبالسِّين المهملةِ، وأما قيس فلقبه، ولا: الواو للعطف، لا نافية، وقيسُ بالمنعِ من الصَّرف مبتدأ لا اسم للا؛ لأنها إنما تعمل في النَّكرات، ومني جارٌّ ومجرور متعلّق بمحذوفٍ تقديره كائنٌ، خبره (يعني): يا أيها السَّائل إن أردت أن تعرف هل أنا من قبيلةِ قيس وقيس من قبيلتي أم لا، فاعلم أنّي لستُ من قبيلةِ قيسٍ ولا قيس من قبيلتي، بل كلٌّ منا من قبيلة مغايرة للأخرى. (والشَّاهد) في كلٍّ من قوله: عني ومني بالتَّخفيف؛ حيث حذفَ نونَ الوقايةِ منهما مع أنهما تلزمهما، فتقول: عني ومني بالتَّشديد شذوذاً.

(**قوله: الاختيار فيهما**) أي: في (مني) و(عني) (**قوله: في ذلك**) أي: في حَذْفِ نون الوِقايَةِ منهما (**قوله: بل ولا قائل**) أي: بل ولا يعرف له قائلٌ، فلا يكون مبتدأ، وفي (شرح الشيرازي) حتى احتملَ البعضُ كونه من مجعولاتِ بعضِ النُّحاة، فجعله لإثبات مُدَّعاه.

(**قوله: وما عدا هذَيْن... إلخ**). وفي (التَّصريح) إن كان الخافض لِياء المتكلِّم (غيرهما) أي: غير من وعن (امتنعت) نون الوقايةِ (نحو لي وبي) مما هو على حرفٍ واحدٍ (وفي) بتشديدِ الياء، مما

. . . .

أبو طالب

فيه بسكونِ آخرِه، وهو إلى وعلى وفي وحتى وحاشا وعدا وخلا، الثَّالثُ: ما لا يقبلها لوجودِ ما يضادُّ فائدتها فيه قبل دخولها وهو الكسر، وهو الباءُ واللَّام، فأشار الشارح إلى القسمِ الأخيرِ، بقوله: نحو لي وبي وإلى القسمِ الأوسط، بقوله: وكذا خلا . . . إلخ ولم يتعرضْ للقسمِ الأول، لبعدِه عن هذينِ القسمينِ لقبول النُّونِ، فعدمُ قبولهما لها يشعر بعدمِ قبولِه لها بالطَّريقِ الأولى.

الناصية

هو على حرفين، وعليّ مما هو على ثلاثة أحرفٍ (وخلاي، وعداي، وحاشاي بفتح الياءِ فيهن، وإنما امتنعت النُّون في لي وبي؛ لأنهما مبنيان على الكسرِ، وأما في فلأنه وإن كان مبنياً على السُّكون، فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياءِ المتكلِّم، بل تدغم الياءُ في الياءِ. وأما خلاي وعداي وحاشاي؛ فإن الألفَ لا تقبل التَّحريك، ومقتضى هذا التَّعليل أن لا تلحقهن نود الوقاية إذا قدرن أفعالاً، ولكنهم أجْرَوْا بابَ الفعلِ مجرًى واحداً، وحملوا المعتلَّ على الصَّحيح بخلافِ الحروفِ، فإنها لا حظَّ لها في ذلك، بل تفتح ياء المتكلِّم بعد الألفِ (قال) الأقيشر، واسمه المغيرة بن الأسودِ، لقب بالأقيشر؛ لأنه كان أحمرَ الوجهِ أقشر:

فـي فِـتْـيَـةٍ جَـعَـلُـوا الـصَّـلِـيْـبَ إِلَـهَـهُـمْ حَـاشَـايَ إِنِّـي مُـسْـلِـمٌ مَـعْـذُوْرُ

بعينٍ مهملة وذال معجمة، أي: مقطوع العذرةِ، وهي قلفة الذكر، ويقالُ فيه: مختونٌ من الختانِ، وهو قطع قلفة الذكر (وإن خفضها مضاف فإن كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الإثبات) لنونِ الوقايةِ محافظة على السُّكون. (ويجوز الحذف فيه قليلاً)؛ لأن لدن بمعنى عند وقط، وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما النُّون، فكذلك ما كان بمعناهما عند التَّحقيق. (ولا يختص) الحذف (بالضَّرورة) كما قال ابن مالك (خلافاً لسيبويه) لما سيأتي (وغلط ابن النَّاظم) في (شرح النَّظم) (فجعلَ الحذفَ في قد وقط أعرف من الإثبات) والصَّواب العكس، كما مرَّ (ومثالهما) أي: الحذفُ والإثباتُ في لدنٍ وقط، وقد ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] قرئ مشدّداً على الإثباتِ، (ومخففاً) على الحذف والتَّشديد، وهو الأكثرُ، وقرأ به من السَّبعة من عدا نافعاً وعاصماً من روايةِ أبي بكرٍ عنه، والتَّخفيف هو القليلُ، وقرأ به نافع، وأبو بكرٍ (و) روي (في حديثِ النَّار) بالإضافة (قطني قطني) بنون الوقايةِ (وقطي قطي) بحذفِها، والنُّون أشهر حفظاً للبناءِ على السُّكون (وقال) حميدُ بن مالك الأرقطُ:

قَـدْنـي مِـن نـصـر الـخُـبَـيْـبَـيـن قَـدِي . . . .

بإثباتِ نونِ الوقايةِ في الأولِ، وحذفها في الثَّاني. ولك أن تقول: لا شاهدَ فيه على ترك النُّون، ويكون أصله قد بإسكانِ الدَّال، ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة، وكسر الدَّالِ لالتقاءِ

وكذا خَلا، وعَدا، وحاشا، قال الشاعر:

[فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلَهَهُمْ] حَاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

أبو طالب

(قوله: وكذا خلا) غير السِّياق للإشعارِ بالفرقِ بينهما وبين ما ذكر قبلهما، حيث استعملا فعلاً أيضاً مع بقاءِ كونهما للاستثناءِ بخلافه.

(قوله: حاشاي إني... إلخ) أوله:

فـي فـتـيـةٍ جَـعَـلُـوا الـصَّـلِـيْـبَ إلَـهَـهُـم ....

قاله مغيرة بن الأسودِ، ولقب بالأُقيشر، أي: الأحمر؛ لحمرةِ وجهِهِ. وقوله في فتيةٍ، أي: هو في فتيةٍ، والصَّليب: الصنم، والمعذورُ بالعينِ المهملةِ والذَّال المعجمةِ المختون؛ أي: مقطوع العذرة، وهي قلفة الذكر؛ التي تقطع عندَ الاختتانِ، ويحتملُ أن يرادَ بالصَّليبِ عيسى عليه السلام، ,هذا الكلامُ دليلٌ على إسلامِ هذا الشَّخصِ، فإن النَّصارى لا يختنون، ووَرَدَ بدل المصرع الأول: من معشرٍ عبدوا الصَّليب سفاهةً.

الناصية

السَّاكنينِ لا لمناسبةِ الياء، قاله الموضح في (شرح الشَّواهد). والخبيبين: تثنية خبيبٍ بضم الخاءِ المعجمةِ وفتح الباءِ الموحدة وسكون الياءِ آخر الحروفِ، وهو من بابِ التَّغليبِ كالقمرين، وأرادَ بهما عبد الله بن الزُّبيرِ وأخاه مصعباً، وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب، وقيل: هما عبدُ الله وولده خبيب؛ الذي كان يكنَّى به، ويروى الخبيبين بكسرِ الباءِ على إرادةِ الجمعِ، وأراد بالثَّلاثةِ عبد الله وأخاه مصعباً وابنه خبيباً، وذلك مستفادٌ من قولِ النَّظم:

وفـــي لـــدنـــي لـــدنـــي قَـــلَّ وفـــي قـدني وقـطـني الـحـذفُ أيـضـاً قـد يـفـي

وعلم منه أن قد وقط بمعنى حسب؛ لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي؛ لكانت ياء المتكلِّم معهما منصوبة لا مخفوضة، وكانت نونُ الوقايةِ واجبةً لا جائزةً، ولو كانت قد حرفاً وقط ظرفاً لم تتصل بهما ياءُ المتكلِّم أصلاً. (وإن كان) المضاف (غيرهن) أي: غير لدنٍ وقط، وقد (امتنعت) نونُ الوقايةِ (نحو أبي وأخي) لعدمِ السُّكونِ (تصريح).

(قوله: حاشاي إني مسلم معذور) الشَّاعر يمدحُ إيمان نفسه وصلابته في الدِّين. (المعنى) في جماعةٍ من شباب النَّصارى الذين إلههم (الصَّليب) أنا قلت: (حاشاي) لا أعبد الصَّليب، فإني مسلم لا نصراني، ومعذور عَن عَمَلِكم. (الشاهد) في إضافةِ (حاشا) إلى ياءِ المتكلِّم من دون نونِ وقاية، فلم يقل: (حاشاني).

وَفِــي لَــدُنِّــي لَــدُنِــي قَــلَّ وَفِــي   قَــدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

(وَ) إلحاقُ النون (فِي) لَدُن فيُقال: (لَدُنِّي) كثير، وبه قرأ السِّتَّة مِن القُرّاءِ السَّبْعَة وَتَجْريدها فَيُقال: (لَدُنِي) بالتخفيف (قَلَّ) وبه قرَأ نافع (وَ) إلحاق النون (فِي قَدْنِي وَقَطْنِي) بِمعنى: حَسْبِي كثير، ....

أبو طالب

(قوله: كثير) ردٌّ على ابن الناظمِ، حيث توهم أن حذفَ النُّونِ فيها أكثرُ من الإثباتِ، وأعرف.

الناصية

(قوله: وفي لدني) متعلِّق بقل خبر لدني الثَّانية، وفي قدني متعلق بيفي خبراً لحذف، ولا يضرُّ تقديمِ معمولِ الخبرِ الفعلي على المبتدأ، كما مرَّ، وتعليقه بالحذفِ يرد عليه إعمالُ المصدرِ مؤخراً ومحلًّى بأل، والثَّاني قليل، وفي الأول خلاف، وأشار بقد، وأيضاً إلى قلةِ الحذفِ فيهما كلدني، فيفي من الوفاءِ بمعنى يأتي. (خضري).

(قوله: وبه قرأ الستة... إلخ) في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] أي: غير نافع.

(قوله: قلَّ) أي: لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها، ومنه قراءة نافع ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] بتخفيفِ النُّونِ وضم الدال، وقرأ الجمهورُ بالتَّشديدِ كما مرَّ. (صبان).

(قوله: وبه قرأ نافع) قيل: يجوزُ أن تكونَ المذكورة نون الوقايةِ؛ لأن حذف نونِ لدن لغةٌ. وأجيب بأن المحذوفة النُّون المتحركة الآخر، لا تلحقها نونُ الوقايةِ، كما مرَّ في كلام سيبويه؛ لأنها إنما يؤتى بها في مثل ذلك لتقي الآخر من الحركة، والمحذوفة النون السَّاكنة الآخر؛ التي تلحقها النُّون للمحافظةِ على سكونِ البناءِ الأصليِّ لا يحتملها ما في الآية لضمِّ دالِ ما فيها، وأما ما ذكره البعضُ تبعاً للدَّماميني من الجوابِ بأن نون لدن إنما تحذفُ إذا كان المضافُ إليه ظاهراً لا ضميراً، فيردُّه ما مر في كلامِ سيبويه من أنه يقال في لد بالضَّمِّ: لدي بغير نون، لصراحته في أنه يضاف إلى ياءِ المتكلِّمِ، فتأمل. (صبان).

(قوله: بمعنى حسبي) راجعٌ للأمرين قبله. احترز به عن قد الحرفيةِ، وقط الظَّرفية، فإن ياء المتكلِّم لا تتصل بهما، وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي على ما يأتي، فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتِّصال الياء بهما. اهـ. (زكريا) قال الروداني: والغالب عليهما إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون، وقد يبنيان على الكسر، وقد يعربان. (صبان).

(قوله: بمعنى حسبي) في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال: قدي وقطي بغير نون، كما تقول: حسبي. ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفي قال: قدني وقطني بالنون كغيرهما من أسماء الأفعال. (صبان).

و(**الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي**) قال الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي [لَيْسَ الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ]

أبو طالب

(**قوله: قدني من نصر... إلخ**) ما بعده:

لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحِيْحِ المُلْحِدِ ولا بوَتْنٍ بالحِجَازِ مُفْرَدِ

قاله حميد بن مالك، والخبيب بالخاءِ المعجمة علمٌ لابن عبدِ الله بن زبيرٍ، وأصله تصغيرُ خبٍّ بكسرِ الخاءِ وفتحها بمعنى الخداعِ المكارِ، والمرادُ بالخبيبين الخبيبُ وأبوه عبد الله أذيق له أبو خبيب. وقيل: المراد بهما: عبد الله وأخو مصعب تغليباً، والشَّحيحُ: البخيلُ، والملحدُ: المتجاوزُ عنِ الحقِّ، والوتنُ بفتحِ الواوِ وسكونِ التَّاءِ المثناةِ الفوقانيةِ بمعنى الواتنِ، أي: الدائم، وبهذا المعنى الوثن بالثاءِ المثلثةِ، والباقي واضحٌ.

الناصية

(**قوله: الحَذْفُ**) للنون (**قوله: قد يفي**) أي: يأتي. وأشار بقد إلى قلَّة الحذف، لكنه ليس من الضَّرورات على الصحيح. (صبان).

(**قوله: قدني من نصر الخبيبين قدي**) قيل: أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعباً على التغليب؛ لأن عبد الله كان يُكنى أبا خبيب. وقيل: خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله، قيل: على التغليب أيضاً، وفيه نظر. ويروى: الخبيبين بصيغة الجمع، على إرادة خبيب بن عبد الله، وأبيه وعمه مصعب بن الزبير. وقيل: على إرادة أبي خبيب عبد الله ومن كان على رأيه.

واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز أن الأصلَ قد بالسكون وحركت بالكسر لأجل الروي، فتكون الياء للإشباع لا للمتكلم. قال الروداني: أو إن الشَّاعرَ جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للإشباع. اهـ. وقد يقال: مشاكلة اللَّاحق للسَّابق ترجح احتمال الإضافة لياء المتكلم، قاله حميد بن مالك الأرقط، قاله الجوهري. وقال ابنُ يعيش: قاله أبو بجدلة، وبعده:

لَيْسَ الإمَامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ وَلا بوَتْنٍ بالحِجَازِ مُفْرَدِ

(**قوله: قدني**) يعني حسبي. وفيه الشاهد، حيث ألحق فيه النون تشبيهاً بقطني، وفي قوله: قدي أيضاً، حيث أضيف إلى ياء المتكلم بلا نون تشبيهاً له بحسبي، وأراد بالخبيبين خبيب بن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم أجمعين، وأباه عبد الله؛ لأنه كان يكنى بأبي خبيب. ويقال: أراد بهما عبد الله وأخاه مصعباً ابني الزبير بن العوام، وهو بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف. ويروى بصيغة الجمع على إرادة عبد الله، ومن كان على رأيه، وكلاهما تغليب. والشَّحيح: البخيل. والملحد: الجائر المائل عن الحق. ويقال: الملحد: الظالم في

وفي الحديث: «قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ» يُروى بِسُكونِ الطّاءِ وبِكسرِها مَع ياءٍ ودونها، ويُروى: قطني قطني، وقطّ قطّ.

أبو طالب

(**قوله: وفي الحديث قط قط. . . إلخ**) هذا مما رواهُ أنسُ بن مالكٍ عن النَّبي ﷺ أنه قال: «لا تزال جهنمُ تقول: هل من مزيد، حتى يضع ربُّ العزةِ قدمَهُ فيها، فتقول: قط قط بعزتك».

(**قوله: وكسرها**) أي مخففاً.

(**قوله: وقطّ قطّ**) بالتَّشديدِ.

الناصية

الحرم. والوَتْنُ بفتح الواو وسكون التاء المثناة من فوق وفي آخره نون بمعنى واتن، أي: ولا بدائمٍ ثابتٍ في أرض الحجاز مفرد.

ويقال للماء المعين الدائم الذي لا يذهب: واتن. وكذا واثن بالثاء المثلثة. (صبان).

(**قوله: وفي الحديث قط قط**) في (صحيح البخاري) مرفوعاً: «**لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد، حتى يضع ربُّ العزة قدمَه فيها، فتقول: قط قط وعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض**».

والمراد بوضع قدمه لازمه، وهو التجلي عليها بقهره وكبريائه، وقيل: ما قدمه لها؛ لما ورد أنه يخلق لها خلقاً؛ إذ ذاك، والله سبحانه وتعالى أعلم. (صبان).

(**قوله: يُروى بسكون الطاءِ**) بدون الياء، وبكسر الطاء مع الياء وبدونها، فهذه ثلاثة وجوه، ويروى قطي وقطني بفصل العاطف، وزيادة النون في الثاني، فهذا الرابع. ويروى أيضاً: قط وقط بفصل العاطف بدون النون والياء، فهذا الخامس. (دشتي).

(**قوله: مع ياء ودونها**) قيد للكسر فقط، لا للسكون والكسر، فتكون الروايات خمساً:

(١) سكون الطاء في كليهما بلا ياء.

(٢) كسر الطاء فيهما بلا ياء.

(٣) كسر الطاء فيهما مع الياء.

(٤) قطني قطني.

(٥) بتشديد الطاء فيهما بدون ياء. (شيرازي).

(**قوله: قطني قطني**) بنون الوقاية.

(**قوله: وقط قط**) بالتنوين.

العَلَمُ

اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا

الثاني من المعارف ـ العَلَم

وهو عَلَمُ شَخصٍ، وعَلَمُ جِنْسٍ، وبَدَأَ بالأَوَّلِ فقال: (اسْمٌ) جنس، وهو مبتدأ وصف بقوله: (يُعَيِّنُ المُسَمّى). ....

أبو طالب

(**قوله: وبدأ بالأولِ**) إنما حمل التَّعريفَ على علمِ تعريفِ الشَّخصِ فقط، مع أن الظاهر إمكانُ حمله على تعريفِ مطلقِ العلمِ؛ لأن المتبادرَ من التَّعيينِ ما هو بحسبِ المفهومِ والمصداقِ معاً، وعلم الجنسِ يعين المفهوم فقط دون المصداقِ، لا لأن علمَ الجنسِ مذكورٌ بعد هذا برأسه؛ لأنّ المذكورَ فيما بعد حكمه لا تعريفه.

(**قوله: وهو مبتدأ**) لا يخفى عليك أن حقَّ المعرفِ أن يوضعَ ويحكم عليه بالتَّعريفِ على ما سبقَ الإشارة إليه، وسيتضحُ هذا فيما سيأتي عند ذكرِ تقديمِ الخبرِ على المبتدأ إن شاء الله تعالى، الحقُّ أن اسم خبر مقدمٌ وعلمه مبتدأٌ مؤخَّرٌ لا بالعكسِ، مع أن كون المبتدأ نكرةً والخبر معرفةً مما تكلِّم في جوازِهِ، وقوله: وصف... إلخ إشارة إلى وجودِ المسوغِ للابتداءِ بالنَّكرةِ.

الناصية

(**قوله: العلم**) يطلق على الجبل والراية والعلامة، والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث؛ بدليل قولهم: لأنه علامة على مسماه. (صبان).

(**قوله: وهو علم شخص... إلخ**) العلم على نوعين: جنسي وسيأتي، وشخصي ومسماه العاقل، وغيره؛ مما يؤلف من الحيوان وغيره. وفي (حاشية الدشتي) فالأول: كزيدٍ وعمرٍو، والثاني: كأم عربط، ويأتي مفصّلاً في قوله: «ووضعوا لبعض الأجناس».

(**قوله: اسم... إلخ**) فاسم مبتدأ. ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفةٍ له. ومطلقاً حال من فاعل يعين، وهو الضمير المستتر، وعلمه خبر. أو صفة مفعول مطلق محذوف، أي: يعيِّن تعييناً مطلقاً. (صبان).

(**قوله: اسم جنس... إلخ**) يعني: حينما قال: (اسم) كان هذا جنساً شاملاً لثلاثةِ أمورٍ: (النكرة)، و(المعرفة) المقيدة بقيد، و(العلم) فبقوله: (يعين: المُسَمَّى) خرج النكرة؛ لأنه لا يَعني المسمَّى فـ (رجل) لا يعين المراد به، وبقوله: (**مطلقاً**) خرج المعرفة التي معرفيتها ليست بنفسها، بل بقيد.

(**قوله: يعين المسمى**) أي: خارجاً كعلم الشخص الخارجي، أو ذهناً كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي. أما على مذهب المصنِّف، فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف؛ لخروجه بقوله:

وهو فَصْل يُخرِجَ النكرات ....

أبو طالب

(قوله: يخرج النكرات) وكذا ما في حكمها كأعلامِ الأجناسِ، بل يخرجُ بهذا القيدِ ما سوى المعرفِ؛ لأن المعين في المعرفِ بالقيدِ إنما هو القيدُ لا المُقَيَّدُ، فقوله: مطلقاً قيدٌ تحقيقيٌّ توضيحيٌّ لا احترازيٌّ، وقد غفل الشارح عما ذكرنا، حيث نسبَ إخراج المعرفِ بالقيدِ إلى قوله: مطلقاً.

الناصية

يعين فيكون خاصاً بعلم الشَّخص، وكعلم الشَّخص الذهني، أعني: الموضوع لمعين ذهناً مُتَوَهَّم وجوده خارجاً، كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً في المستقبل، وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه، فإن المجموع لا وجودَ له إلا في ذهن الواضع، فقولهم: تشخص العلم الشَّخصي خارجي أغلبي أفاده (يس). والمراد بقوله: يعيِّن المسمَّى، أنه يدل على مسمًّى معين، لا أنه يحصل له التعيين. هذا، وفي (حاشية الحمصي) قال الشِّهاب القاسمي: فإن أراد في الألفية بقوله: اسم يعين المسمى... إلخ، تعريف علم الشَّخص فقط، فهو غير مانع لدخول علم الجنس، وإن أراد تعريف العلم مطلقاً، ففيه اعتراف بأن علم الجنس يعين المسمَّى مطلقاً، وإذا كان يعين المسمَّى فهو معرفة أيضاً، فيرد على قوله آخر الباب:

.... كـعـلـم الأشـخـاص لـفـظـاً وهـم عـم

فإن قيل: كلا الاعتراضين مدفوع؛ لأن المصنِّف لا يعلم أنه يعين المسمَّى مطلقاً؛ لقوله: كعلم الأشخاص لفظاً، وهو عم.

قلنا: ثبت بالدليل أنه يعين المسمَّى مطلقاً، كما يأتي آخر الباب، وقال الزرقاني: هذا التعريف لا يشمل علم الجنس؛ لأن تعيين هذا تعيين مطلق، وذاك تعيين مثل تعيين ذي الأداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة، أو الفرد الحاضر، كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتي.

فإن قيل: هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر، فإنهما يعينان مسمّاهما تعييناً مطلقاً، فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع، أو الغلبة كما قال الشارح، وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى، ولم يغلب في بعض الأفراد دون بعض لعدم وجود ذلك. اهـ.

(قوله: يخرج النكرات) كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلاً وكشمس وقمر، فإنهما وإن عيَّنا فردين لكن ذلك التعيين لأمرٍ عرض بعد الوضع، وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى. وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما. ودخل نحو زيد مسمًّى به جماعة، فإنه باعتبار كلِّ وضع يعيِّن مسماه والشُّيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع، وهو أمر عارض. ولا يخرج بقوله: مطلقاً؛ لأنه وإن احتاج في تعيين مسماه إلى قرينة من وصفٍ أو إضافة أو نحوهما، لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصلِ الوضعِ كبقية المعارف.

تَعيِيناً (مُطْلَقا) فَصْل يُخرِجُ المُقيَّداتِ إمّا بِقَيْدٍ لفظيٍّ، وهو المُعرَّف بِالصِّلَةِ، وأل، والمضاف إليه، أو مَعْنَوِيّ، وهو اسم الإشارة، ....

أبو طالب

(قوله: تعييناً مطلقاً) أقول: لقوله: مطلقاً، احتمالاتٌ ستةٌ: **الأول والثاني**: أن يكون مقولاً حالاً عنِ الفاعل، والمعنى اسمٌ يعين المسمَّى في كلِّ وقتٍ يكون هذا الاسمُ مقولاً، أي: منطوقاً به، أو في بعضِ أوقاتِ كونه مقولاً، **الثالث والرابع**: أن يكون تعميماً وعدماً للقيد حالاً عن الفاعلِ أو وصفاً لمصدرٍ محذوفٍ، **الخامسُ والسَّادسُ**: أن يكون قيداً عدمياً حالاً أو وصفاً لما ذكر، وأما كونه حالاً عن المفعولِ بمعنى من المعاني الثلاثة فغير محتملٍ، كما لا يخفى على المتأمل، وعلى الاحتمالِ الأولِ ينتقض التَّعريفُ عكساً بنحو حاتم؛ إذ قد يستعمل في جوادٍ غير معينٍ، وعلى الثاني والثالث والرابع ينتقض طرداً بنحوِ غلام زيد والرَّجل، وعلى الخامسِ ينتقض عكساً بنحوِ: جاء زيدٌ الفاضل، فتعين السَّادس، ولهذا اختاره الشارح، ويكون الجوابُ عن هذه الانتقاضاتِ، فتدبر.

(قوله: وهو اسم الإشارة والمضمر) فاسم الإشارةِ والمضمرُ الغائب يعينان المسمَّى بقيدٍ معنويٍّ يستفادُ من الإشارةِ الحسيةِ أو المعنويةِ، والمضمرُ المخاطبُ والمتكلم يعينانه بقيدٍ معنويٍّ يستفاد من المواجهةِ والتكلُّمِ.

الناصية

(قوله: تعييناً مطلقاً) يريد أنّ قول المصنف: (مطلقاً) صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محذوف.

(قوله: فَصْل يُخرِجُ المُقيَّداتِ) أي: المعارف التي تعينها بقيد بخلاف العلم، فإن تعيُّنه مطلق بغير قيد. وفي (التصريح) خرج بذكر الإطلاق ما عدا العلم من المعارف، فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعييناً مطلقاً، بل هو (تعيين مقيد) إما بقرينة لفظية أو معنوية؛ (ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلاً إنما يعيِّن مسمَّاه ما دامت فيه أل، فإذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذي إنما يعيِّن مسماه بالصلة، ونحو أنا وأنت، وهو إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة، فإنَّ أنت مثلاً موضوع للمخاطب المعين، من حيث هو مخاطب، فإذا جعل صالحاً لكل شخص من المخاطبين، فهو غير معرفة مجازاً، قاله الشاطبي.

(قوله: وهو المعرف بالصلة... إلخ) نحو الذي ضربك مات، فـ (الذي) معرفة، ولكن بقيد (ضربك)؛ إذ لولا (ضربك) لما عُرِّف، و(أل) مثل (نصرك العالم) فـ (العالم) معرفة، ولكن بقيد (أل) ولولا (أل) لم يُعَرَّف، والمُعَرَّف بالمضاف إليه، مثل (غلام زيد) فـ (غلام) معرفة لإضافته إلى (زيد) ولولا الإضافة لم يُعَرَّف **(قوله: وأل)** ولو للعهد الذهني؛ لأن المراد بمدخولها الحقيقة، وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين.

(قوله: وهو اسم الإشارة... إلخ) أما اسم الإشارة فتعيّنه بالإشارة العمليّة الحسّية حين الاستعمال، وأما الضمير فالغائب بسبق ذهن السامع، والمخاطب بخطاب المتكلّم المحسوس،

والمُضمَر. وخبر قوله (اسم) قوله: (عَلَمُهُ) أي: عَلَم لذلك المسمى ....

أبو طالب

(**قوله: أي علم المسمى**) رد لمن قال بعوده إلى قوله: اسم، قبلَ اعتبارِ تقييدِهِ بوصفِه من قبيلِ إضافةِ القَسمِ إلى المقسمِ، أو إلى الشَّخصِ المستفادِ من قولِ المصنف كعلم الأشخاصِ إذ لا يخلوانِ عن تعسف مع إمكانِ حملِ المسمَّى على الشَّخصِ، فإن الحقَّ أنه هو المسمَّى وما يحصل منه في الذِّهنِ هو الاسمُ واللفظُ اسم الاسم.

الناصية

وضمير المتكلِّم بتكلُّم المتكلم، فكل ذلك أمور غير لفظية. وفي (التصريح): نحو هذا إنما يعين مسماه ما دام حاضراً، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين، قال الشاطبي: فإن ذا مثلاً وضع لشخص مفرد قريب، فهو باعتبار الحال والمحل معرفة، وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة. اهـ. (وكذا الباقي) من المعارف فنحو: يا رجل لمعين إنما يعين مسماه بالقصد، والإقبال، ونحو: غلامي وغلام زيد وغلام هذا، وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل، إنما يعين مسماه بالمضاف إليه، فإذا فارقه فارقه التعيين.

(**قوله: وهو اسم الإشارة... إلخ**) فاسم الإشارة مَعرفيّته بالإشارة؛ وَلِذا لو قال (هذا) ولم يؤشر إلى شيء لما عرِف مراده، والمضمَر مَعرفيته بسبق ما يرجِع الضمير إليه، ولولا ذلك لم يعرَفِ المراد من الضمير.

(**قوله: قوله علمه**) ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخراً، واسم يعين المسمَّى خبراً مقدماً، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً؛ لكون المبتدأ ملتبساً بضميره. والتقدير: علم المسمَّى اسم يعين المسمَّى مطلقاً، أي: مجرداً عن القرائنِ الخارجيةِ.

(**قوله: أي عَلَم لذلك المسمى**) وهو العلم الشخصي (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكرين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل، وهو أيضاً أبو قبيلة من عامر، وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون، وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، قال أبو عبيدة: وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى. اهـ. (و) الثاني (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة، والأحياء جمع حي (كقَرَن) بفتح القاف والراء، وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قَرَن بن ردمان بن ناجية بن مراد، وإليه ينسب أويس القَرَنيّ رضي الله عنه. ومن قال: إنه منسوب إلى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها، (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن، (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، والبغال كدلدل، والحمير

وَقَــــرَنٍ وَعَـــــدَنٍ وَلَاحِـــــقِ وَشَــــدْقَــــمٍ وَهَــــيْــــلَــــةٍ وَوَاشِــــقِ

(كَجَعْفَرٍ) لرجلٍ (وَخِرْنِقا) لامْرَأةٍ من العرب (وَقَرَنٍ) بفتح القاف والراء لقبيلة من بني مُراد، ومنها أُوَيْس القَرَني (وَعَدَنٍ) لِبَلَدٍ بساحِل بحر اليَمَن (وَلاحِقٍ) لفَرَس (وَشَدْقَمٍ) لِجَمَل (وَهَيْلَةٍ) لِشاة (وَواشِقٍ) لِكَلْب.

أبو طالب

(قوله: كجعفر... إلخ) مثل بهذه الأمثلةِ إشارةً إلى أن علم الشَّخص يمكن أن يكون لأنواعِ الحيواناتِ وغيرها، وهاهنا بحثٌ شريفٌ، وهو أن مسمّى علم الشَّخصِ لا يمكن أن يكون من الزمانياتِ؛ لأن تشخص كل زماني في كل آنٍ بوجودٍ مشتملٍ على سلسلة مركبة من أحد شقي كلِّ

الناصية

كيعفور، وكلاهما كان للنبي ﷺ (والإبل) اسم جمع (كشدقم) علم فحل من فحولة الإبل كان للنعمان بن المنذر، وإليه تنسب الإبل الشدقمية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة علم بقرة، وفي المثل: باءت عرار بكَحْل، بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضاً، وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعاً، فباءت كل منهما بالأخرى، فصار مثلاً يضرب لكل مستويين، (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب، وذكر في النظم سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب فقال:

.... كــجــعــفــرٍ وخــرنــقــا

.... ــرنٍ وعــــدنٍ ولاحــــقٍ وشــــدقــــمٍ وهــــيــــلــــةٍ وواشــــقٍ

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]. (تصريح).

(قوله: كجعفر... إلخ) مثال للمذكر العاقل الواحد (جَعفر) وللمؤنث العاقلة الواحدة (خِرنق) ولجماعة (قَرَن) وللبلد (عَدَن) ويعني: العاقل مذكراً ومؤنثاً بقية الأمثلة.

(قوله: لرجل) أي: مخصوص، وكذا يقال فيما بعد، وهو منقول عن اسم النهر الصغير.

(قوله: وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الأرنب.

(قوله: لامرأة من العرب) وهي أخت طرفة بن العبد لأمه (قوله: ولاحق لفرس) أي: لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما. (تصريح).

(قوله: وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة، وبعضهم بالمهملة، وهو الذي يقتضيه صنيع (القاموس) وذكر شيخنا فيه الوجهين. وقوله: لجمل، أي: للنعمان بن المنذر. (صبان).

(قوله: وواشق لكلب) قال في (التصريح): ذكر في النظم سبعة أعلام وثامنها علم الكلب، وفي ذلك موازاة لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]. كما مر. (صبان).

وَاسْمـاً أَتَـى وَكُـنْـيَـةً وَلَـقَـبَـا   وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِـبَـا

(واسْماً أتى) العَلَم، وهو ما ليس كُنية ولا لَقَباً (وَكُنْيَةً) وهي ما صُدِّرَ ....

أبو طالب

متناقضينِ، ولا يمكن اتحاد سلسلتينِ من تلكَ السَّلاسلِ للزومِ اختلافهما في بعضِ الأجزاءِ لا محالة، فالعلم إما موضوعٌ للشيءِ الموجود مع جميعِ تلك السَّلاسلِ؛ من حيث هو مجموعٌ أو له مع كلِّ واحدةٍ منها أو له مع واحدةٍ معينةٍ منها، أو له في ضمنِ أيها كان، فعلى الأولِ يلزمُ عدمُ الاستعمالِ علم شخصٍ فيما وضع له أبداً؛ إذ تلك السَّلاسلُ غير قاراتِ الذاتِ، وعلى الثَّاني والرَّابع يلزم أن يكون وضعُه عاماً إما مع خصوصِ الموضوعِ له أو عمومه، ووضعُ العلمِ لا بد أن يكونَ خاصّاً، وعلى الثَّالثِ يلزمُ أن لا يكونَ استعمالُه في غيرِ ذلكَ الموجودِ المعيّنِ استعمالاً فيما وضع له، والجواب: أن تلك الأعلامَ موضوعاتٌ لذلك الشَّيءِ مع جميعِ تلك السَّلاسلِ، باعتبارِ كونها قاراتٍ في الملاحظةِ، وهي وإن كانت غير قاراتٍ بحسبِ وجودِها الخارجيِّ الزماني، لكنها قاراتٌ بحسب وجودِها الدَّهري، فلا يلزمُ محذورٌ، وقيل: التَّشخصُ المعتبرُ في علمِ الشَّخصِ هو التَّشخصُ بحسبِ العرفِ لا بحسبِ الحقيقةِ، فلا إشكال.

(**قوله: أتى العلم**) أي: مطلقاً لا علم الشَّخصِ فقط؛ لأن علمَ الجنسِ أيضاً ينقسم بتلك الأقسامِ، فإبرازُ الفاعلِ للإشارة إلى ذلك.

(**قوله: وهو ما ليس... إلخ**) الأولى أن يقول: وهو ما ليس مصدراً بأبٍ ولا أم، ولم يشعر بمدحٍ أو ذمٍّ؛ لأن الكنيةَ واللقبَ لم يعلم بعد.

الناصية

(**قوله: وَاسماً أتَى... إلخ**) المراد به هنا ما ليس بكنية، ولا بلقب، أي: بخلافه في تعريف العلم، فإن المراد به ما قابل الفعل والحرف. ويطلق أيضاً الاسم، ويراد به ما قابل الصفة. وقوله: ما ليس أي: علم ليس... إلخ. (صبان).

(**قوله: وكنية**) قال الدنوشري: والكنية بضم أوله وكسره، وجمع الأولى كُنى بالضم، والثانية كِنى بالكسر. انتهى، وقال الرضي: والكنية من كنيت، أي: سترت وعرضت كالكناية سواء؛ لأنه يعرض بها عن الاسم، وهي عند العرب يقصد بها التعظيم، والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية، فإنه لا يعظم المكنى بها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطبها بأسمائها، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كأبي الحسن لأمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه، وقد يكنى في الصغر تفاؤلاً لأن يعيش، ويصير له ولد اسمه ذلك. (حمصي).

(**قوله: وهي ما صدّر**) أي: علم مركب تركيباً إضافياً صدر فلا انتقاض بنحو: أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمًّى بهما؛ لأن المركب الإضافي في الأول جزء العلم، لا هو والثاني لا إضافة

بأبٍ أَوْ أُمٍّ، وقيل بابنٍ أو ابْنَةٍ مِن (كَنَّيْتُ) أي: سترتُ كالكناية، والعربُ يقصدُ بها التَّعظيم (وَلَقَباً) وهو ما أشعر بمدحٍ أو ذمٍّ قال الرّضي: ....

أبو طالب

(**قوله: كالكناية**) أي: الكنيةُ كالكنايةِ في كونِها من كنيت، أي: سترتُ، أو في كونِها مصدرةً بأبٍ أو أمٍّ، أو كالكنايةِ المصطلحةِ عند أربابِ علم البيانِ، من ذكر أحدِ المتلازمينِ وإرادة الآخرِ؛ إذ المرادُ بذكرِ الكنيةِ هو التَّعظيمُ اللازمُ لها في عرفِ العربِ، كما قال، والعربُ تقصدُ بها التَّعظيمَ.

(**قوله: وهو ما أشعر... إلخ**) اعلم أن كلاً من الكنيةِ واللقبِ على ضربينِ: **أحدهما**: ما كان وضعُه قبلَ اتّصافِ معناهُ العلميِّ بمعناه الأصليِّ للتفاؤلِ أو التطيرِ، **والثاني**: ما كان وضعُه بعد اتصافِه به.

الناصية

فيه أفاده الشنواني، وفي (التصريح): كل مركب إضافي في صدره أب أو أم كأبي بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهما، (وأم كلثوم) بنت النبي ﷺ، زاد الإمام الفخر الرازي في العلم الجنسي وابن أو بنت؛ كابن دأية للغراب، وبنت الأرض للحصاة. انتهى.

(**قوله: بأب أو أم**) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة، كما ذكره سم. (صبان).

(**قوله: وهو ما أشعر... إلخ**) أي: بحسب وضعه الأصلي لا العلمي؛ إذ بحسب وضعه العلمي لا إشعار له إلا بالذات، كذا قال جَمْعٌ من أرباب الحواشي، والمتجه عندي أنه يشعر بحسبه أيضاً، وإن كان المقصود بالذات الدلالة على الذات إذاً لإشعار الدلالة الخفية، وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ما ذكر، ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعاً. ثم رأيت في (التصريح) عن بعضهم وفي كلام السيد ما يؤيده. وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الأسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى، نحو أبي الخير وأبي جهل. وأجيب بأن ما وُضِعَ للذات أولاً، فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدّر أو لم يصدر، ثم ما وُضِعَ ثانياً وصدر فهو الكنية، أشعر أو لم يشعر، ثم ما وُضِعَ ثالثاً وأشعر فهو اللقب. فالإشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور إليه في الموضوع أولاً، والإشعار وعدمه غير منظور إليه في الموضوع ثانياً، كذا نقل عن (سم). والأقرب عندي من هذا وجهان: **الأول**: أن الاسم هو الموضوع أولاً للذات، واللقب الموضوع لا أو لاً لها مشعراً بالرفعة أو الضَّعة فبينهما التباين، وأن الكنية ما صدرت بأب أو أم سواء وضعت أو لا، أشعرت أو لا فتجامع كلاً منهما، وتنفرد فيما وضع لا أولاً، ولم يشعر وإنما كان هذا أقرب من ذاك لشمول اللَّقب عليه ما وضع ثانياً، وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثاً، وصدر وعدم شمولها على ذاك ما ذكر، فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة، وهو خلاف المقرر؛ ولأن اشتراط كون وضع الكنية ثانياً، واللقب ثالثاً مع كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم، حيث جعلوا بعض الكنى من

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

الأسماء، كما في أم كلثوم، فقد قالوا: اسمها كنيتها. **الثاني**: ما قيل: إنه يصح اجتماع الثلاثة، والفرق بينها بالحيثية، وإنما كان هذا أيضاً أقرب من ذاك؛ لما مر، وفي الروداني أن المفهوم من كلام الأقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائناً ما كان، والكنية ما وُضِعَ بعد ذلك، وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أو لا، واللقب ما وضع بعد ذلك أيضاً، أي: بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم، ولم يصدر بأب أو أم فهي متباينة. اهـ. ويرد عليه أيضاً أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم، فتأمل.

(قوله: ما أشعر) قال اللقاني: عبَّر بما؛ ليتناول المفرد والمركَّب، فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه، فيصدقان في نحو أبي الخير، واللقب في نحو كرز، والكنية في نحو أبي بكر، وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين، ثم إشعار اللقب بما ذكر نظراً لأصله، كما صرحوا به. واعلم أن ظاهر تقسيمه أن الأقسام متباينة، ويلزمه أن محمداً وأحمد ومنصوراً ألقاب لأسماء، واللّازم منتف بالاتفاق، والذي يظهر أن الاسمَ ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائناً ما كان، وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم إن كان مشعراً بمدح أو ذم أو مصدراً بأب أو أم فلقب أو كنية، وعلى هذا يصحُّ ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير إفريقية في تلقيبه بأبي القاسم مع النهي، فأجاب بأنه اسمه لا كنيته، فاستحسن منه الجواب، فليتأمل.

وقوله: فبينه وبين كل منهما تباين، قال الشهاب: لقائل أن يمنعه فإن نحو محمد علماً يصدق عليه حد اللَّقب، فإنه أشعر بالمدح؛ لأنه في الأصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له؛ لكثرة خصاله الحميدة، فإن صرحوا بالتباين فيحتاج إلى تأويل حد اللقب، بحيث يخرج مثل ذلك، وإلا فلا مانع من دعوى العموم بينهما، اللهم إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وإن أشعر به باعتبار ملاحظة الأصل، فيكون المراد بقولهم: ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الإشعار، فتأمل. ثم رأيت الرضي عبر بالقصد لكن فيه أمران، **الأول**: أنه قد يقصد بمحمد ذلك، **والثاني**: أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد، وقال في (حواشي النكت) بعد أن ذكر أن قضية تفسيرِ اللقب بما أشعر إلى آخره: كون نحو محمد لقباً، وأنه لا مانع من ذلك، وليس في كلامهم ما ينافيه، وأن اعتبار الإشعار بحسب الأصل لا يلزم منه كون كل علم لقباً؛ لأن المراد الإشعار بوجه قريب متبادر، وأن كلام الرضي يخرج ذلك عن حدِّ اللَّقب ما نصه: قلت: إخراجه مطلقاً ممنوع؛ إذ قد يقصد به ذلك، ولا مانع من كون الشيء لقباً بالنسبة لمسمًّى، وليس بلقب بالنسبة لآخر على أنه يجوز أن لا يريد الرضي القصد بالفعل، بل بحسب الصلاحية وما من شأنه، فليتأمل. انتهى.

والفرق بينه وبين الكُنية مَعنًى أنّ اللّقب يُمْدَحُ المُلَقّبُ به أو يُذَمُّ بمعنى ذلك اللفظ، بخِلاف

أبو طالب

(**قوله: والفرق بينه... إلخ**) يعني: أن الفرقَ بينهما من حيث إفادةُ المعنى المقصودِ منهما، والغرضِ الباعثِ على وضعِهما أي: المدح والذم في اللّقبِ والتّعظيمِ في الكنيةِ هو أن إفادةَ المقصودِ من اللقبِ يحصلُ بواسطةِ نفسِ المعنى المنقولِ عنه، بعد إيهامِ ثبوتِه للمعنى المنقولِ إليه وإفادةُ المقصودِ من الكنيةِ لا يحصلُ بنفسِ ذلك المعنى، بل بعدمِ التّصريحِ بالاسمِ، وبما قررنا لا يرد على هذا الكلامِ ما أورد عليه في هذا المقامِ.

الناصية

وفي (حواشي المطول) للفنري في الكلام على تعريف المسند إليه بالعلمية، ما لفظه: لأن اللّقب علم يشعر بمدحٍ أو ذم مقصود منه قطعاً، وأما الكنية فهو علم صدر بأب أو أم، وما سواهما من الأعلام يسمى اسماً، والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية، فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم، كأبي الفضل وأبي جهل لا يضر، وقوله: ثم إشعار اللقب... إلخ، قال الشهاب: قال السيد في حواشي العضد): قوله يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الأصلي؛ لأن ذلك قد يقصد تبعاً، وقوله لأصلي أي: أصل اللُّغة. هذا وفي (التصريح): اللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته بفتح لضاد المعجمة والقياس كسرها، وإنما فتحت تبعاً للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنيء من الناس، فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع، تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة، وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة، وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة، وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبقَ إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره، فلقب به، وكانوا يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قَومٌ هُمُ الأَنفُ وَالأَذْنَابُ غَيرُهُمُ ... وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنفِ النَّاقَةِ الذَّنَبا

صار اللّقب مدحاً، والنسبة إليه أنفي، فمرجع الكنية إلى اللفظ، وإن أشعرت بالتعظيم، ومرجع اللقب إلى المعنى (والاسم ما عداهما، وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الأبهري في (حواشي العضد) بين الاسم واللقب، فقال: الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة، واللقب يقصد به الذات مع الوصف، ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم، أو الإهانة.

(**قوله: أنّ اللّقب يُمْدَحُ المُلَقّبُ به... إلخ**) أي: يذم الشخص، ويمدح بسبب معنى لفظ اللقب، فإذا لقب رجل بقفّة مثلاً يراد أنه مثل القفة في قبح المنظرِ، وإذا لقّب بالعلّامة يراد أنّه كثير العلم، عبارة (التصريح): اعلم أنه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ، واللقب المقصود به التعظيم أن التعظيم في اللّقب بمعناه، وفي الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم؛ لأن بعض

الكُنية فإنَّه لا يُعَظَّمُ المُكَنّى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإنَّ بَعضَ النفوسِ تَأنَفُ أنْ تُخاطَبَ بِاسْمِها.

(وَأَخِّرَنْ ذا) أي: اللَّقَب ....

أبو طالب

(قوله: تأنف أن تخاطب) تأنف بضم التاء والفاء من التّأنيفِ، وهو الاجتنابُ، وأن تخاطبَ بفتحِ الهمزةِ أو بكسرها، أي: تجتنب من أن تخاطبها باسمها، أو تجتنب من استماعِ خطابِ من خاطبها إن خاطبها باسمها، وتخاطب إما بصيغةِ المجهولةِ الغائبة، أو المعلومِ المخاطبِ.

(قوله: أي اللقب) أي لا مطلق العلمِ، وفيه إشارةٌ إلى وقوعِ لفظِ ذا في موقعِه الذي هو القريب.

الناصية

النفوس تأنف أن تخاطب باسمها، وقد يقصد بها التفاؤل كتكنية الصغير تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد، أفاده الروداني.

(قوله: تَأنَفُ) أي: تجتنب، وتستنكف.

(قوله: أي: اللقب) تقول: جاء زيد زين العابدين، ولا يجوز: جاء زين العابدين زيد. وفي (حاشية الحمصي): قال الزرقاني: قد نصَّ ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْمَسِيحُ عِيسَى﴾ [آل عِمرَان: ٤٥] فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى، فإنه يقع على عدد كثير، ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء؛ لأنها أشهر من أسمائهم. انتهى.

ولما نقل هذا الجلال السيوطي في (نكته) قال عقبه: ففي هذا تخصيص لإطلاق وجوب تأخير اللقب، وقدح لما علل به الرضي. انتهى. والذي علل به الرضي كون اللقب أشهر؛ لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتي به أولاً لأغنى عن الاسم، وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى، بعد أن نقل أن اللقب تقدم في الآية الشريفة ما نصه: ولك أن تجيب بأنا لا نسلم أنه من ذلك الباب، بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى، فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره، ومحل قولهم: إن اللَّقب لا يقدم على الاسم إذا كان اللقب تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه، أو به، ويرشدك إلى ذلك قولهم: إن اللقب يعرب بدلاً أو عطفَ بيان على الاسم، وأما إذا كان اللقب محكوماً به على الاسم، أو بالعكس، فليس من محل الامتناع في شيء، ويمكن إجراء ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عِمرَان: ٤٥] ليس بدلاً، ولا عطفَ بيان، بل خبرٌ ثانٍ. انتهى. وأقول: لا يخفى أن المقصود في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النِّسَاء: ١٧١] الإخبار عن المسيح بأنه ابن مريم لا بأنه عيسى، فالظاهر الذي لا ينبغي غيره أن عيسى بدل منه، أو عطف بيان عليه، لا خبر، والظاهر في اسمه المسيح إنما هو الإخبار عن اسمه بأنه عيسى، وكان الأصل تأخير المسيح ويكون نعتاً، ونعت المعرفة إذا قدم أعرب على حسب العوامل، وأعربت المعرفة بدلاً منه، أو عطف بيان عليه، كما قرر في محله.

(إنْ سِواهُ صَحِبا) والمُرادُ به الاسم كما وُجِد في بعضِ النُّسَخِ إنْ سِواها، وصَرَّحَ به في التّسهيل، وعلَّله في شرحه ....

أبو طالب

(قوله: والمراد به... إلخ) هذا بقرينةِ أن المسألة في تأخيره عنه، ولا يبعد أن يفهمَ هذا من لفظ سوى بحمله على الفردِ الكاملِ من المغاير، فإن مغايرة الكنيةِ عن اللقبِ أقل من مغايرةِ الاسمِ له؛ لاشتراكِهما في إفادة المسمَّى مع زيادة.

(قوله: كما وجد... إلخ) وفي بعضِ النُّسخِ: وذَا اجْعَلَ آخِراً إذا اسماً صَحِبَا.

الناصية

هذا ويوجد في بعض النسخ بدل قوله:

.... وأخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِـــبَـــا

.... وَذَا اجْـعَـلْ آخـراً إذا اسْـمـاً صَـحِـبَـا

وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم.

(قوله: إنْ سواهُ) يعني: الاسم كما عليه الشارح، وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً، ويؤيده تعليله الآتي بأن الغالب... إلخ، لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضاً؛ لجريانه فيها، ولا يدل على التخصيص قول المصنف: وإن يكونا مفردين، كما سيأتي للشارح لما يأتي عن (سم) ومحل وجوب تأخير اللَّقب عن الاسم إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر، وإلا أخر منهما ما قصد المتكلم الحكم به. (صبان).

(قوله: والمراد به الاسم) يعني: إنّ المراد بقوله سواه هو الاسم، وإن كان ظاهره يشمل الاسم والكنية؛ لأن كليهما سوى اللقب، ولو قال: سواها، كما في بعض النسخ كان أوضح؛ لأن ضميرَ المؤنثِ يرجع إلى الكنية، فالمعنى: وأخر اللقب إن صحب سوى الكنية، أي: صحب الاسم. وفي (حاشية الخضري) لو قال:

.... وأخِّـــرَنْ ذا إنْ سِـــوَاهَـــا صَـــحِـــبَـــا

لما ورد عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم، والله أعلم.

(قوله: وعلله) أي: علَّل المصنف في (شرح التسهيل) لزوم تأخير اللقب إذا ذكر مع الاسم أنه إذا قدّم على الاسم توهم السامع أن المرادَ معناه الأصلي، مثلاً إذا لقّب زيد ببطّة، فقلت: رأيت بطةَ زيد يتوهم السامع أن مرادك أنك رأيت ذلك الطَّير، بخلاف قولك: رأيت زيداً بطة. قال الزرقاني: هذا التعليل يقتضي وجوب تأخير اللقب عن الكنية، وكذا تعليل الرضي صرح بالأول في (النكت). انتهى.

بأنَّ الغالِبَ ....

أبو طالب

(قوله: بأن الغالب أن اللقبَ منقولٌ) لا اختصاصَ لهذا باللقبِ؛ فإنَّ الكنيةَ دائماً منقولةٌ عن المركبِ الإضافيِّ، والاسم غالباً منقولٌ عن الأعلامِ وغيرها، فلا يتم التَّعليلُ، ويمكن الاعتذارُ عنه بالتَّكلف.

الناصية

ومقتضى التعليل الأول أن الكنية التي من أفراد اللقب كأبي الخير كاللقب المحض، فتؤخر عن الاسم وجوباً، ومقتضى التعليل الثاني عدم وجوب ذلك.

(قوله: بأنَّ الغالِبَ... إلخ) في (التصريح): لأن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان، كبطة، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره؛ ولأن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح والذم والنعت لا يقدم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه (كزين العابدين) أو أنف الناقة، وهذا مراد الناظم بقوله:

.... وأخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِـبَـــا

(وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما:

أَنَــا ابْــنُ مُــزَيْــقِــيَــا عَــمْــرٍو وجَــدِّي أَبُــوهُ مُــنْــذرٌ مَــاءُ الــسَّــمَــاءِ

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو، ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف، وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو، وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا أو بدل منه، وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن، وكان يلبس كل يوم حلتين، فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانياً، وأن يلبسهما غيره، ومنذر أحد أجداده لأمه، وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة، وماء السماء لقب منذر، واختلف في سبب جريانه عليه، فقيل: لحسن وجهه، وقيل: إن أمه كان يقال لها: ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج، وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين، نسيب الجهتين. (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب، فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) أعرابي إخباراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

أَقْـــسَـــمَ بِـــاللهِ أَبُـــو حَـــفْـــصٍ عُـــمَـــرْ
مَـــا مَـــسَّـــهَـــا مِـــنْ نَـــقَـــبٍ وَلَا دَبَـــرْ
فَـــاغْـــفِـــرْ لَـــهُ الـــلَّـــهُـــمَّ إِنْ كَـــانَ فَـــجَـــرْ

فقدم الكنية وهي أبو حفص على الاسم، وهو عمر، وسبب إنشا ذلك أن قائلها قال لعمر رضي الله عنه: إن ناقتي قد نقبت فاحملني، فقال له عمر: كذبت، وأبى أن يحمله، وحلف على ذلك،

أنَّ اللَّقَب منقولٌ مِن اسم غيرِ إنسانٍ كَبَطَّة وَقُفَّة، فلو قُدِّم ....

أبو طالب

(**قوله: من اسم غير إنسان**) لا وجه لتخصيصِه بغير الإنسانِ، اللهم إلا أن يرادَ بالتوهمِ التوهمُ الفاحشُ.

(**قوله: كبطة وقفة**) البَطَّةُ كالمرَّة: الدبة، أو إناء كالقارورةِ، أو واحدُ البطِّ وهو طائر يسمى بالفارسية (أردك)، والقُفَّة بضمِّ القافِ وتشديدِ الفاءِ: ما تجعل المرأةُ فيه قطتها، وهي مأخوذةٌ من

الناصية

فأنشده ذلك، يقال: نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع؛ إذا رق خفه، ودبر البعير؛ إذا حفي، فكأنه تفسير له، ويقال: فجر؛ إذا حنث في يمينه. وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ رضي الله عنه:

وَمَـا اهْـتَـزَّ عَـرْشُ اللهِ مِـنْ أَجْـلِ هَـالِـكٍ سَـمِـعْـنَـا بِـهِ إِلَّا لِـسَـعْـدٍ أَبِـي عَـمْـرِو

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو، وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم في أكحله، فتألم قليلاً، ومات منه، فقال رسول الله ﷺ: «**اهتز العرش لموت سعد بن معاذ**» فنظمه حسان رضي الله عنه. وتقول: جاءني أبو عبد الله بطة، وبطة أبو عبد الله، وفي نسخة من (الخلاصة) ما أي: شيء، وهو قوله:

.... وَأَخِّـرَنْ ذا إِنْ سِـوَاهُ صَـحِـبَـا

وذلك (يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة) لأنَّ سوى اللقب يشمل الاسم والكنية، فكأنه قال: وأخر اللقب إن صحب الاسم، أو الكنية، فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك)، بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها؛ كما تقدم، وفي نسخة أخرى من (الخلاصة):

.... وذا اجْـعَـلْ آخِـراً إِذَا اسـمـاً صـحـبَـا

فالإشارة بذا إلى اللقب، وهي أصرح في المراد، ولكن قال المرادي: وما سبق أولى؛ لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية. انتهى. ولك أن تقول: أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية، فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم، وأما كونها أولى فممنوع؛ لأنها تفهم غير الصواب.

(**قوله: إن اللقب... إلخ**) وقيل: لأنه لو قدم ضاعت فائدة الاسم؛ لأنه يفيد فائدة الاسم وزيادة، ولأنه يشبه الصفةَ، وهي متأخرةٌ عن الموصوف، وقوله: في الأغلب احتراز عن نحو: زين العابدين.

(**قوله: فلو قدم... إلخ**) يؤخذ منه أنه إذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه، وهو كذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] أفاده (يس).

لتَوَهَّم السّامِع أنّ المُرادَ مُسَمَّاهُ الأصلي، وذلِك مأمونٌ بتأخيره، فلم يُعْدَل عنه، وَشَذَّ تقديمه في قوله:

بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرُهُمْ نَسَباً [بِبَطْنِ شريان يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّئْبُ]

أبو طالب

الخشبِ والقار، أو بمعنى الشَّجرةِ اليابسةِ، أو ما ارتفع من الأرضِ وصلب، أو الرَّجلُ الصَّغيرُ، أو الرجلُ القصيرُ الضَّعيفُ.

(قوله: لتوهم السامع... إلخ) أقول: فيه نظر، أما أولاً؛ فلأن هذا التوهم لزوالِه بالاسم، مما لا بأس به، وأما ثانياً فلاستلزامِ ذلك أن لا يجوزَ استعمالُ اللقبِ وحده، ويمكنُ الجوابُ عنِ الأولِ بالتكلُّفِ، وعن الثَّاني بالتزامِه عند اللَّبسِ.

(قوله: بأن ذا الكلب) ما قبلَه وبعده هكذا:

الناصية

(قوله: وذلك) التوهم مأمون بتأخير اللقب. **(قوله: فلم يعدل عنه)** أي: عن لزوم تأخ اللقب، وإن لم يقع هذا التوهّم فصارت قاعدة كلية. وقوله يعدل بصيغة المجهول.

(قوله: بأن ذا الكلب... إلخ) قبله:

أبْلِغْ هُذَيْلاً وَأبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهَا عَنِّي حَدِيثاً وَبَعْضُ القَوْلِ تكذِيب

بِأنَّ ذَا الكَلْبِ.................... إلخ

قالتهما جنوب أخت عمرو ذي الكلب. وقيل: ريطة بنت عاصم، والأول هو الأصح، وهما من قصيدة من البسيط ترثي بها أخاها عَمْراً أولها:

كُلُّ امْرِئٍ بِمِحَالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبُ وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأيَّامَ مَغْلُوبُ

ومحال الدهر بكسر الميم: كيده ومكره. **(قوله: مكروب)** أي: مغلوب. وهذيلاً مفعول أبلغ، ومن موصولة، ويبلغها صلتها، والضمير ترجع إلى هذيل اسم قبيلة. وحديثاً مفعول ثانٍ لأبلغ الأول، ويقدر مثله لأبلغ الثاني. والتقدير: أبلغ هذيلاً عني حديثاً، وأبلغ من يبلغها عني حديثاً. والواو في (وبعض القول) للحال.

(قوله: بأن) يتعلق بقوله: حديثاً، والأظهر أنه بدل منه. وذا الكلب اسم أن وهو لقب عمرو أخي جنوب. وفيه الشاهد؛ حيث قدم اللقب على الاسم **(قوله: نسباً)** تمييز والباء في (ببطن شريان) في محل النصب على الحال والتقدير عمراً كائناً ببطن شريان، وكان عمرو قد دفن فيه. وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها: شجر يعمل منه القسي. وقوله: يعوي حوله الذئب، جملة وقعت صفة لبطن شريان.

. . . .

أبو طالب

كُلُّ آمْرِئٍ بِمَحَالِ الدَّهْرِ مكذوبُ ... وكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُها ... عَنِّي حَدِيثاً وبَعْضُ القَوْلِ تَكْذِيبُ

بأَنَّ ذا الكَلْبِ عمراً خَيْرُهم نَسَباً ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّئْبُ

قالته جنوبُ أخت عمرو ذي الكلبِ في مرثيتهِ، والمحالُ بكسرِ الميم والحاءِ المهملةِ: الكيدُ والمكرُ، والمكذوبُ المغلوبُ، وغالبَ أي نازع للغلبةِ، وهذيل قبيلةٌ من العربِ، والضَّميرُ المنصوبُ لهذيلٍ، وحديثاً مفعولٌ ثانٍ لأبلغ الأول، ويقدر مثله للثاني، وقوله: وبعض القولِ أي: والحالُ أن بعضَ أقوالِ هذيلٍ مكذوبٌ؛ أي: كذبٌ، وقوله بأن متعلقٌ بقولِه حديثاً، أو بدل منه، وذا الكلبِ لقبُ عمرٍو، وقوله: ببطن شريان متعلّق بمقدر حالٍ عن عمرٍو، وهو موضعٌ دفنَ فيه عمرو، وشريان بكسرِ الشِّينِ: شجرٌ يعملُ منه القسي، وقوله: يعوي. . . إلخ جملة وقعت صفةً لبطنِ شِريان، وعواءُ الذِّئبِ أي: صوته؛ كناية عن كثرةِ الغنمِ وغيرها من مستحفظيها من الذِّئابِ، وقيل: بطن: القبيلة، والظَّرفُ متعلّق بقولِه: نسباً.

الناصية

(**قوله: بأن ذا الكلب**) أي: صاحب الكلب، والباء متعلقة بأبلغ في البيت قبله وهو:

ابْلِغْ هُذَيْلاً وأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُها ... عَنِّي حَدِيثاً وَبَعْضُ القَوْلِ تكذِيبُ

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها:

كلُّ امرئٍ بمحالِ الدَّهْرِ مَكْرُوبُ ... وكلُّ مَنْ غَالَبَ الأَيَّامَ مَغْلُوبُ

وقوله: ببطن شريان بكسر الشين المعجمة وفتحها: اسم موضع دفن فيه عمرو. والشريان: شجر يتخذ منه القسيّ، وببطن خبر أنّ إذا نصب خيراً على النعتية لعمرو، وخبر ثان إذا رفع على الخبرية.

هذا، ويحتمل أن خيرهم خبر أن وببطن شريان متعلق بمحذوف حال من عمرٍو، أي: عمراً كائناً ببطن شريان، وجملة يعوي إما حال ثانية من عمرٍو، أو صفة لبطن شريان، فالأعاريب خمسة. (يعني): أخبر هذه القبيلة بنفسك أو أخبر إن لم يمكنك من يخبرها عني حديثاً، وبعض قول المخبر يكذب، أي أخبر سواء كان بعض قولك: تصدق فيه أم تكذب، على حد قولهم: زيد وإن لم يحمل السلاح شجاع، أي: زيد شجاع حمل السلاح أم لا، فأنت كذلك تخبر صدقوك أم كذبوك بأن عمراً الملقب ذا الكلب، الموصوف بكونه خيرهم حسباً مدفون في بطن شريان حال كونه يعوي حوله الذيب. (والشاهد) في قوله: ذا الكلب عمراً، حيث قدم اللقب على الاسم، وهو قليل.

وأمّا الكُنيَة فيجوزُ تقديمُه عَلَيها والعَكس ـ كذا قالوه، لكِنْ مُقتضى التَّعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضاً ـ فتأمّل، نعم تقديمها على الاسم وعكسه سَواء.

أبو طالب

(قوله: فتأمل) وجهه الإشارةُ إلى احتمالِ أن يكونَ مذهب المصنف في هذا الكتابِ هو ما يقتضيه تعليلُه من وجوبِ تأخيرِ اللَّقبِ عن كلٍّ من الاسمِ والكنيةِ، حيث أورد الضَّميرَ في سواه مذكراً، مع إمكان تأنيثه.

الناصية

(قوله: وأما الكنية. . . إلخ) ظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله: سواه، الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: أبو عبدِ الله زينُ العابدين، أو اللقب على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبد الله.

هذا، وقال السنباطي: ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا اجتمعتِ الثلاثة، وتقدمت الكنية عليها. فإنه في هذه الحالة يجب تقديمها على اللَّقب، ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه؛ لأنه يلزم تقديم اللقب على الاسم، وهو غير جائز كما تقدم. انتهى. ومثله في (شرح القطر) للفاكهي.

(قوله: لكن مقتضى التعليل المذكور) وهو أن التقديم يوجب تَخَيُّل السامع أنّه اسم، لا لَقَب.

(قوله: امتناع تقديمه) أي: اللقب على الكنية أيضاً؛ لأن التوهم المذكور آتٍ هنا أيضاً. (دشتي).

(قوله: فتأمل) إشارة إلى أن اشتباه اللَّقب بالاسم موجودٌ لا محالة إذا اجْتمع اللَّقب مع الكُنية فقط، سَواء تقدم عليها أم لا (مع) أنّ الكنية مِن جهة صدارَتها بابن ونحوه مُمَيَّزة عن الاسم واللقب، فلا يوجِب التقديم أو التأخير عنها رفعاً للاشتباه. (شيرازي).

(قوله: فتأمَّل) وجهه على ما ذكره المحشي أبو طالب أن هذا الإشكال لا يرد على المصنف، فإن الضمير في سواه يعود إلى ذا، أي: اللقب، وسوى اللَّقب يشمل الاسمَ والكنيةَ كليهما فيندفع.

(قوله: نعم تقديمها) أي: الكنية، فتقول: أبو الحسن عليّ، أو عليّ أبو الحسن.

هذا وفي (الصبان): ومن تقديم الاسم عليها قوله:

وَمَا اهْـتَـزَّ عَـرشُ اللهِ مِـنْ أَجْـلِ هَـالِـكٍ ... سَـمِـعْـنَـا بـه إلَّا لـسَـعْـدٍ أبـي عَـمـرو

وكذلك يفعل بها مع اللقب، ولا ترتيب بين الكنية وغيرها، فمن تقديمها على الاسم قوله:

أَقْـسَـمَ بِـاللهِ أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ ... مَـا مَـسَّـهَـا مِـنْ نَـقَـبٍ وَلَا دَبَـرْ

هذا، وذهب قوم كابن الصائغ والمرادي إلى تأخير اللَّقب عن الكنية، وأبقوا قوله: سواه على ظاهره من العموم.

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

(وَإِنْ يَكُونا) أي: الاسم واللّقب (مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ) ....

أبو طالب

(**قوله: أي الاسم واللقب**) أي: لا الاسمُ والكنيةُ، ولا الكنيةُ واللقبُ؛ وذلك لأن الكنيةَ مركبٌ إضافيٌّ دائماً.

الناصية

(**قوله: وَإِنْ يَكُونا أي الاسم واللّقب... إلخ**) كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم، وهو جواز الإتباع والقطع، (و) جاز (وجه آخر، وهو إضافة الأولى إلى الثاني) إن لم يمنع مانع، كما إذا كان الاسم مقروناً بأل كالحرث قفة، أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدي، فلا يضاف الأول إلى الثاني، نصَّ على ذلك ابن خروف. وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصحيح، والإتباع أقيس، والإضافة أكثر. (تصريح).

(**قوله: مفردين**) أي: غير مضافين. (دشتي). وفي (الصبان) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب، كما أن المراد به في باب الإعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والأسماء الستة، وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة، وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به. وأما طلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي.

(**قوله: فأضف**) قال في (التصريح): إلا لمانع ككون الاسم أو اللقب بأل كالحرث كرز، هارون الرشيد، فتمتنع الإضافة، كما نص عليه ابن خروف. اهـ. وفيه أن (أل) في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل، وعبد الأمير، فتأمل.

بقي أن قوله هنا: فأضف حتماً، يقتضي اطّراد الإضافةِ في المتحدين معنى وقوله في الإضافة:

ولا يُضافُ اسمٌ لما به اتَّحَدْ ....

يقتضي منعها لنا، ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله، وقد ذكروا هناك من جملة ما ورد، ويجب تأويله إضافة الاسم إلى اللقب، فبين الكلامين تنافٍ قطعاً، كما في (الحفني) وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبق الإضافة الواردة مع تأويلها الآتي، فيرجع إلى ما هناك من قصره على السماع، لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته، فتأمل.

هذا، ولا يخفى أن الإضافة بالتأويل الآتي في الشرح تخرج عن إضافة الاسم إلى اسم اتحد به في المعنى؛ لأنها على التأويل الآتي تكون من إضافة المسمَّى إلى الاسم، فمعنى الاسم الأول الذات دون الثاني؛ لأن المقصود منه لفظه، فمعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات، فلا تنافي بين قوله هنا: فأضف حتماً وقوله فيما سيأتي:

الأوَّلَ إلى الثاني (حَتْماً) عند البَصريِّين ....

أبو طالب

(**قوله: الأول إلى الثاني**) وجه هذا التَّقديرِ الإشارةُ إلى أن قوله: أضف محتملٌ لسبعةِ معانٍ: **الأول**: إضافةُ الأولِ إلى الثَّاني وإفرادُ الثَّاني، **الثاني**: عكسه نظير إضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفِها، **الثَّالث**: كالثاني، لكن بإضافةِ الأولِ أيضاً إلى شيءٍ آخر، **الرَّابع**: إفرادُ الأولِ وإضافةُ الثَّاني إلى غيرِ الأولِ، **الخامسُ**: إضافةُ الأولِ إلى غير الثَّاني وإفرادُ الثَّاني، **السَّادس**: إضافةُ الأولِ إلى غيرِ الثَّاني وإضافة الثَّاني إلى غيرِ الأولِ، **السَّابع**: إضافةُ الأولِ إلى الثَّاني وإضافة الثَّاني إلى شيءٍ آخر، والمرادُ هو الأول.

الناصية

ولا يُضافُ اسمٌ لما بِهِ اتَّحَدْ معنى ....

وإن ذكره شيخنا والبعض (**قوله: الأول للثاني**) أي: الاسم إلى اللقب (**قوله: حَتْماً**) أي: على تأويل الأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والثاني بالاسم غالباً، وقد يعكس إذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز، وبهذا يندفع اتحاد معنى المتضايفين؛ لاختلافه بهذا التأويل، وجعل الزمخشري إضافةَ الاسمِ إلى اللَّقبِ لفظيةً؛ لتقدير انفكاكها كإضافة الوصف إلى معموله؛ إذ المعنى على البدلية أو البيان، فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية إسقاطي. (خضري).

(**قوله: حَتْماً**) إن لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتي بيانه.

(**قوله: عند البَصريِّين**) وفي (التصريح) جمهور البصريِّين يوجبُ هذا الوجهَ وهو الإضافةُ (و) وجوب الإضافة (يرده النظر) من جهتي الصِّناعة، والسماع، أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد، فإضافة أحدِهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، واللازم باطل، فالملزوم مثله لوجوبِ مغايرةِ المتضايفين، (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير إضافة، وإلا لقالوا: عينين بالياء. وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمَّى إلى الاسم، فمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة جاءني مسمًّى هذا الاسم، وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم؛ لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه إنما هو المسمَّى، فلزم أن يقصد بالثاني مجرَّد اللفظ، وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً، وإلى وجوب الإضافة في المفردين وجواز الإتْباع في غيرهما، أشار الناظم بقوله:

وَإنْ يكونا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حال الإضافة على القول بالجواز فهو مشترك الإلزام، فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب.

نحو: «هذا سَعيدُ كُرْزٍ» أي: مُسَمّاه، كما سَيأتي فِي الإضافة، وأجازَ الكوفيُّون الإتْباع،

أبو طالب

(قوله: سعيد الكرز) بضمِّ الكافِ وسكونِ الرَّاء المهملةِ مخففاً أو مشدداً مع الفتحِ معناه: اللئيمُ الحاذقُ.

(قوله: أي مسماه) يعني: أن المضافَ إلى الكرزِ في الحقيقةِ تابع سعيدٍ لا نفسه، فلا يلزمُ إضافةُ الشَّيءِ إلى نفسِه.

الناصية

(قوله: نحو هذا سعيد كرز) يتأولون الأول بالمسمَّى، والثاني بالاسم، أي: غالباً، وإلا فقد يعكسون كما في كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه إلا ذلك **(قوله: كرز)** - بضم فسكون - بمعنى: الخرج و - بضم ففتح مشددة - له معانٍ كثيرة منها: الغني اللئيم، والحاذق، وغيرهما **(قوله: أي مُسَمَّاه)** أي: مسمّى كرز، وذلك حذراً من إضافة الشيء إلى نفسه، فإن سعيداً وكرزاً علمان لشخص واحد، فلهذا قدّروا مضافاً غير سعيد، وهو صفته، فالتقدير: هذا سعيد مسمَّى كرز، أي: موسوم بكرز. (دشتي).

(قوله: كما سيأتي في الإضافة) بقوله: «ولا يضاف اسم لما به اتحد»... وفي (شرح الشيرازي): أشكل على البصريِّين في لزوم إضافة الاسم إلى اللقب، إذا كانا مفرَدَيْن إشكالان (أحدهما): الاسم واللّقب كِلاهما معرفة، فكيف يضاف المعرفة، مع أنَّ الإضافةَ ليست إلّا في النكرة؟ (ثانيهما): أنّ المُراد مِن الاسم واللَّقب شخص واحد، ولا يجوز إضافة الشَّيء إلى نفسه، لا يقال: (محمّدُ رسولِ الله) بإضافة (محمّد) إلى (رسول). (والجواب عنهما): أنّا نُقَدِّر (مُسَمّى) فنقول: المراد (هذا سعيد مُسَمَّى كرز) فـ (مسمَّى) صفةٌ لـ (سعيد)، وأُضيف إلى (كرز)، ثم حذف (مسمَّى) وبَقي المضاف إليه على جَرِّه، إذاً فَلَم يضَف - واقعاً - سعيد إلى (كرز) حتى يَرِد الإشكالان، وإنَّما المُضاف مَحذوف وهو (مُسمّى). وأشار بقوله: (كما سيأتي في باب الإضافة) إلى هذا البيت:

وَلا يُضافُ اسْمٌ لِما بِهِ اتَّحد مَعْنًى وَأَوِّل موهِماً إذا وَرَدْ

حيث قال في شرحه: نحو «هذا سعيد كرز» أي: مسمّى هذا اللقب.

(قوله: وأجازَ الكوفيون... إلخ) أي: بأن لا يضاف أحدهما إلى الآخر، ويكون الثاني معرباً بإعراب الأول بدلاً، أو عطفَ بيانٍ.

(قوله: وأجاز الكوفيون) أي: وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله، وهذا المذهب هو الحق، وجرى عليه في التسهيل.

(قوله: الإتباع) أي: مَجِيء اللّقب تابعاً - في الإعراب - للاسم على أنه بدل منه، أي: بدل كل من كل، أو عطف بيان، نحو هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ. والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، نحو: مررت بسعيدٍ كرزاً وكرز، أي: أعني كرزاً، وهو كرز.

واختاره في الكافية، والتسهيل. ومَعلوم على الأوَّل أنّ جَوازَ الإضافة حيثُ لا مانِعَ من ألْ نحو: «الحارِثُ كُرْزٍ» **(وإلّا)** أي: وإنْ لم يكونا مُفرَدَيْنِ ـ بأنْ كانا مُركَّبَيْنِ كـ «عَبْدُ الله زَيْنُ العابِدينَ» أو الأوَّل مُركَّباً والثاني مُفرداً كـ «عَبْدُ اللهِ كُرْزٌ» أو عَكْسه كـ«زَيْدٌ أَنْفُ النّاقةِ» ـ **(أتْبِع)**

أبو طالب

(قوله: أي وإن لم يكونا مفردين) يعني: أن هذا معطوفٌ على الشَّرطِ لا على الجزاءِ، وإلا لصار مفيداً لمذهبِ الكوفيين من جوازِ الوجهينِ، وساكتاً عما إذا لم يكونا مفردين.

(قوله: أنف الناقة) هو لقبُ جعفر بن قريعٍ لقب به؛ لأن أباه نحر ناقةً فقسم بين نسائِه، فأرسلت جعفراً أمه لأخذ نصيبها منها، وقد قسمت النَّاقة، ولم يبق إلا رأسها وعنقها، فقال أبوه: شأنك به، أي: هذا نصيبك، فأدخل جعفرٌ يده في أنفِ رأس الناقةِ وجره، فلقب به، وقد مدح بنوه بهذا اللقبِ، فقال المادح:

قَـوْمٌ هُـمُ الأَنْـفُ والأَذْنَـابُ غَـيْـرُهُـمُ ... ومَـنْ يُـسَـوِّي بـأَنْـفِ الـنَّـاقَـةِ الـذَّنـبـا

الناصية

(قوله: نحو «الحارثُ كُرْز») إذ في الواقع ليس الاسم مضافاً حتى لا تدخله (ألْ) بل المضاف هو (مُسمّى) المُقَدَّر **(قوله: وإلا . . . إلخ)** ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً، والوجه خلافه، كما صرح به الرَّضي لجواز كون المضاف إليه مركباً كغلام عبد الله بخلافِ المضافِ. **(قوله: أيْ وإنْ لم يكونا مُفرَدَيْن)** امتنعتِ الإضافة للطول وحينئذ أتبع . . . إلخ.

(قوله: بأنْ كانا مُركَّبَيْن. . . إلخ) أي: فالإضافة ممتنعة في الأقسام الثلاثة، وهو واضح إلا إذا كان الأول مفرداً، والثاني بخلافه كزيد زين العابدين. وقال اللقاني موجهاً لمنع الإضافة؛ لأنها لا تكون إلا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كـ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]: فلا يجوز بين مركبين إضافيين، ولا بين مركب ومفرد، ولو قيل بجوازها في ذلك نظراً لإفراد المعنى، كما في: هذا حب رمانك، لكان له وجه.

(قوله: بأنْ كانا. . . إلخ) أي: بأن كان اللقب وما قبله من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة **(أو كان الأول مفرداً)** عن الإضافة **(والثاني مضافاً كزيد زين العابدين)** أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بأن كان الأول مضافاً، والثاني مفرداً (كعبد الله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي، وهو في الأصل خرج الراعي، فالأقسام ثلاثة.

(قوله: كعبد الله. . . إلخ) عبد الله و(زيد) اسمان، و(زين العابدين) و(كرز) و(أنف الناقة) ألقاب. و(أنف الناقة) لقبُ ولدٍ كان ذَبَحَ أَبوه ناقةً، وقَسَّمَها بَيْن نِسائه فبعثته أُمُّه لِيأخذ حِصَّتها، ولم يكن بقي مِنَ الناقة غير رأسِها، فلم يتمكَّن من حَمله لثقله عليه، فأدْخل إصبعه في أنْفِها، وجَعَل يجره، فلقب بهذا. (شيرازي).

الثاني (الَّذِي رَدِفَ) الأول له في إعرابه على أنّه بَدَلٌ، أوْ عطفُ بَيانٍ، ويجوزُ القَطْعُ [عن التبعية] إلى الرفع والنصب بتقدير هو أو أعني؛ إنْ كان مجروراً، وإلى النصب إنْ كان مرفوعاً، وإلى الرفع إن كان منصوباً، كما ذكره في «الكافي».

أبو طالب

(**قوله: أتبع الثاني**) لفظ أتبع أمرٌ من بابِ الإفعالِ لا الافتعالِ كما توهم، يعني: اجعل الثَّاني تابعاً للأولِ لا لغيره فافهم.

(**قوله: ويجوز القطع... إلخ**) هذا الكلامُ مشعرٌ بعدمِ جوازِ القطعِ إلى مثل إعرابِه قبل القطعِ، وهو كذلك إلا عندَ ذكرِ المبتدأ والفعلِ، وقد تقدَّم نظيرُ ذلك في قولِ المصنف هو ابن مالك.

الناصية

(**قوله: أتبع الثاني... إلخ**) أي: فإن شئت أتبعت الثاني للأول في إعرابه إما بدلاً من الأول بدل كلٍّ من كلٍّ (أو عطف بيان) على الأول (أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبراً لمبتدأ محذوف أو نصبه مفعولاً) به (لفعل محذوف) فتقول على الإتباع: جاءني عبدُ الله زينُ العابدين برفعهما، ورأيت عبدَ الله زينَ العابدين بنصبهما، ومررت بعبدِ الله زينِ العابدين بجرهما، وإن شئتَ قطعت من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع والنصب، فالرفع بتقدير هو، والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز، وهكذا حكم الكنية، وما قبلها من الاسم واللقب إتْباعاً وقطعاً، إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة، واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين، فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافاً والآخر مفرداً فحكمهما ما سبق. (تصريح).

(**قوله: أتْبع**) الثاني... إلخ، أي: بالنسبة لامتناع الإضافة، فلا ينافي جواز القطع الآتي، هذا والمختار جواز الإضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة، كما صرَّح به الرضي؛ لأنه كغلام عبد الله فالإضافي في صورتي كون الأول مفرداً، والإتْباع في صورتي كونه مركباً. (خضري).

(**قوله: أتبع الذي ردف**) أي: تبع الإتباع، الأول اصطلاحي، والثاني لغوي، فليس في كلامه طلب تحصيل الحاصل الذي هو عبث. وهذا الأمر كناية عن منع الإضافة، فلا ينافي ما صرح به الشَّارحُ من جواز القطع. وأتبع جواب إن الشرطية المدغمة في لا، وحذف الفاء للضرورة. (صبان).

(**قوله: ردف الأول**) أي: جاء عقيب الأول. وهو اللقب للاسم في الإعراب بياناً أو بدلاً (**قوله: أو عطف بيان**) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (**قوله: ويجوز القطع... إلخ**) أي: ولك القطع على ما تقدم؛ وكذا إن كانا مفردين، ومنع من الإضافة مانع كأل نحو الحارث كرز، وككون اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدي، قاله في (التصريح). (صبان).

(**قوله: إنْ كان مَجروراً... إلخ**) أي: الأول مجروراً، وكذا قوله: «مرفوعاً ومنصوباً» فالمجرور، نحو: مررت بعبد الله كرزاً، أو كرز بالرفع والمرفوع نحو: جاءني عبد الله كرزاً، والمنصوب نحو: رأيت عبدَ الله كرزٌ بالرفع. وفي (شرح الشيرازي): تقول - مثلاً -: (جاء عبدُ الله

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

(وَمِنْهُ) أي: ومِن العَلَم عَلَم (مَنْقُولٌ) إلى العَلَمِيَّة بعد استعماله في غيرها مِن مَصْدَر (كَفَضْلٍ وَ) اسم عَيْنٍ نحو: (أَسَدْ) وصِفَة كحارِث، وفعل ماضٍ كشَمَّرَ لِفَرَس، ومُضارع

أبو طالب

(قوله: **أي ومن العلم**) أي: لا من اللقبِ، ولا من علم الشَّخصِ بخصوصه.

(قوله: **من مصدر**) متعلق بمقدرٍ مبين للغيرِ، أو بقوله: منقولٌ.

الناصية

كرز، وكرزاً) الأول لِلإتْباع، والثاني بتقدير (أعني كرزاً) على أن يكون مفعولاً لأعني. وتقول: (رأيت عبد الله كرزاً، وكرزٌ) الأول بالإتْباع، والثاني بتقدير (هو كرز) على أن يكون خبراً لـ (هو) وتقول: (مررت بعبدِ الله كرزٍ، وكرزاً، وكرزٌ) الأول لِلإتْباع، والثاني بتقدير (أعني) والثالث بتقديرِ (هو).

(قوله: **أيْ ومِن العَلَم**) أي: بعض العلم.

(قوله: **منقول. . . إلخ**) أي: مَنقُولٌ عن شيء سبق وضعه له فيه قبل العلمية، أي: قبل النوع الحاضرِ من العلميةِ، فيتناولُ الحدُّ ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة في نوعٍ آخر من العلمية كأسامةَ علماً لشخص، فهو من المنقول، كما قاله الشنواني، وغيره.

(قوله: **بعد استعماله. . . إلخ**) أي: بعد ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إما أن يكون (من اسم) جامد، والاسم الجامد (إما) أن يكون (لحدث) أي: مصدر (كزيد) فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة، (وفضل) وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلاً، (أو) يكون (لعين) أي: ذات (كأسد) فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة، فإنه في الأصل الفحل من البقر، (وإما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (إما الفاعل كحرث) فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين، فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن، (أو لمفعول كمنصور) فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومحمد) فإنه في الأصل اسم مفعول من حمَّد بتشديد الميم الثلاثي المزيد، (وإما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل، وذلك الفعل (إما ماض كشمر) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام، أو أمر كاصمت لبرية، قال الرضي: وكسر الميم منه. والمسموع في الأمر الضم؛ لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند النقل. اهـ. وإما أن يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلاً بواحد من صيغ الحروف، قاله الفخر الرازي في (شرح المفصل). (تصريح).

(قوله: **في غيرها**) أي: في غير العلمية، واللام في العلمية لتعريف الحضور، فالحدّ متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامةَ.

كَيَزيد، وَأمر كَاصْمِت لِمَكان (وَ) مِنه (ذُو ارْتِجالٍ) لم يسْبق له استِعمال في غير العَلَمِيَّة، أو سَبَقَ وجُهِل ....

أبو طالب

(قوله: لم يسبق له استعمال في غيرِ العَلَميَّة) النَّفي متعلق بالقيدِ **(قوله: وجهل)** أي: استعمالُه السَّابقُ، فيجوز أن يكون علمٌ واحدٌ منقولاً بالنسبةِ إلى بعض مرتجلاً بالنِّسبةِ إلى بعضٍ آخر.

الناصية

(قوله: من مصدر) بيان لغيرها. أي: ذلك المنقول عنه مصدر (كَفَضْل) **(قوله: وصفة... إلخ)** واسم فاعل كحارث. واسم مفعول كمسعود، وصفة مشبهة كسعيد **(قوله: لفرس)** قال الدنوشري: هو غير مقصور عليه، فقد ذكر الموضح في (شرحه على الألفية) أنه علم لرجل أيضاً... اهـ.

(فائدة) قال الرضي: وسيبويه جعل أبا جاد وهوّازاً وحطياً بياء مشددة عربيات، فهي إذاً منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات أعجمياتٍ، فلا تنصرف للعجمة والعلمية، وإنما جعل الأول عربية؛ لأن أبا جاد مثل أبي بكر، وجاد من الجواد، وهو العطش وهواز من هوز الرجل أي: مات وحطي من حط يحط، قال المبرد: يجوز أن تكون كلها أعجميات، قال السيرافي: لا شك أن أصلها أعجمية؛ لأنها قد يقع بها تعليم الخط السرياني، وقرشات يدخلها التنوين، كما في عرفات، وتعريفها من حيث كونها علامة للفظ إذا ركبتها مع العامل نحو: اكتب كلمون، أي: هذا اللفظ، وهذه الجملة.

(قوله: كاصمت) اصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الأمر الضَّمُّ؛ إما لأن مضارع فعل يجيء عند بعضهم مكسور العين ومضمومها، قال ابن الحاجب: وإما لأن الأعلام كثيراً ما يغير لفظها عند نقلها، وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهي.

(قوله: ذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشِّعر، أي: ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل. فمعنى كونِ العلمِ مرتجلاً أنه ابتُدئَ بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير علم، قاله الدماميني.

هذا، وفي (التصريح): (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار، قيل: كأنه مأخوذ من قولهم: ارتجل الشيء؛ إذا فعله قائماً على رجليه من غير أن يقعد ويتروى، (وهو) في كلام سيبويه على وجهين: **أحدهما**: ما لم تقع له مادّة مستعملة في الكلام العربي، قالوا: ولم يأت من ذلك إلا فقعس، وهو أبو قبيلة من بني أسد، وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، ولم يستعملوا مادّة (ف ق ع س) في غير هذا الموضع، **والثاني**: (ما) استعملت مادته، لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الأمر علماً) وهذا الثاني هو الكثير. ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علماً (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن، وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير، وذكر سيبويه أنه من الود من مادّة ودد، فأصل همزته الواو، واستعملت هذه

قولان (كَسُعادَ وأُدَد) ومِنه ما ليس بمَنقولٍ ولا مُرْتَجل.

أبو طالب

(قوله: قولان) أي: الأمر أنَّ المرادَ فيهما مذهبانِ لا مذهبٌ واحدٌ مخير بينَ الأمرين. ومنقسمٌ بالقسمينِ. **(قوله: كسعاد وأدد)** الأولُ علم امرأةٍ، والثَّاني علمُ رجلٍ.

(قوله: ومنه ما ليس بمنقول) هذا بناءٌ على أن المعتبرَ في المنقولِ هو الوضعُ التَّعييني، وأما إذا اكتفى فيهِ بمجردِ الوضعِ تعييناً أو تعيناً، فهو منقولٌ جداً.

الناصية

المادّة في الود والودود وغيرهما (وسعاد) علماً (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات، واستعملت مادّة (س ع د) في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك. ثم المرتجل قسمان: قياسي وشاذ، فالقياسي ما له نظير في أبنية الأسماء، والشاذ ما لا نظير له، **فالأول**: نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف، فإن نظيرها نزوان، وسرحان، وندمان، وجعفر، وعنبس، **والثاني**: نحو محبب وموهب وموظف ومكوزة وحيوة **(قوله: ذُو ارْتِجَالٍ)**؛ إذ لا واسطة على المشهور. وفي (التصريح): وما ذكره من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور، وهو في ذلك تابع للنَّاظم في قوله:

وَمِنْــهُ مَـنْـقُــولٌ كَـفَـضْـلٍ وَأَسَـدْ وَذُو ارْتِـجَـالٍ كَـسُـعَـادَ وَادد

(وعن سيبويه: الأعلام كلها منقولة) لأن الأصل في الأسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفاً أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود، كما سيأتي.

(قوله: لم يسبق له استعمال في غير العلمية) وفي (الصبان): أورد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء، ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتجل؛ إذ لا يشترط في العلمية الاستعمال، كما هو ظاهر قول التفتازاني: العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته، وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كأسامة علماً لشخص.

ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة، كما مر. قال البعض: فكان الأولى أن يقول: ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره. اهـ. وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمَّى به شخص بعد تسمية آخر به، فيكون هذا أيضاً غير جامع، فتأمل.

(قوله: وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى المرة من الودّ، فالهمزة بدل من واو، كما في أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل.

(قوله: ما ليس بمنقول ولا مرتجل) أما الأول؛ فلأن النَّقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه له، وأما الثاني، فلأنه سبق له استعمال في غير العلمية، والتحقيق أنه منقول بوضع تنزيلي؛ لأن غلبةَ استعمالِ المستعملين بمنزلة الوضع منهم، كما ذكره (سم) في الآيات البينات.

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا

قال في «الارتشاف»: وهو الذي عَلَمِيَّتُهُ بالغَلَبة (وَ) مِنه (جُمْلَةٌ) كانت في الأصْلِ مُبتدأ

أبو طالب

(**قوله: ولا مرتجل**) وذلك لسبقِ استعمالِه في غيرِ العلميةِ، وأما اللفظُ المهملُ الموضوعُ المعينُ بالوضعِ التَّعييني، فهو داخلٌ في المرتجلِ؛ لعدمِ اشتراطِ الوضعِ التَّعييني فيه.

(**قوله: فتحكى**) أي: إعرابه السَّابق.

الناصية

(**قوله: وهو الذي علمِيته - بالغلبة**) بأنْ يستعمل اسم في شيء كثيراً لا بعنوان العلمية، بل بالإضافة أو الوصفية، أو مصحوب (أل) ثم بكثرة الاستعمال يصير علماً لذلك الشيء، كمدينة الرسول، والطيبة، والعقبة كما يأتي في المعرَّف بأداة التعريف في قوله: (وقد يكون علماً بالغلبة). وفي (الأشموني) ذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول، ولا مرتجل، وعن سيبويه أن الأعلام كلها منقولة؛ لأن الأصل في الأسماء التنكير، ولا يضر جعل المعنى الأصلي للاسم الذي يتوهم أنه مرتجل، وعن الزجاج كلها مرتجلة. والمرتجل: هو ما استعمل من أول الأمر علماً ،كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأُدَد) علم رجل (**قوله: وَمِنه**) أي: من العلم. (المنقول).

(**قوله: وجملة... إلخ**) عطف على منقول، أي: ومنه جملة ومنه ما ركب... إلخ، ومقتضاه أنهما قسمان للمنقول مع أنه شامل لهما، وللمضاف إلا أن يجعل من عطف الخاص اهتماماً به، أو يخص المنقول المتقدم بالمفرد؛ لأنه الأصل، والجملة هي المركَّب الإسنادي بضمِّ الكلمة إلى أخرى، على وجه يفيد، وأما المزجيُّ فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلاً ثانيتهما منزلة تاءِ التأنيثِ مما قبلها في أن الإعراب على الثانية، والأولى تلزم حالة واحدة، كبعلبك ومعديكرب، والمراد بالإعراب المذكور ما يشمل المحلى ليدخل نحو خمسة عشر وسيبويه على لغة بنائه، وما ركِّب من الظُّروف والأحوال، كصباح مساء، وشغر بغر، بفتح الجُزْأَيْنِ للبناء، فكل ذلك من المزجيِّ والإضافي كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها في أن الإعراب على الأولى، والثانية ملازمة لحالة واحدة، قال (يس): ولم تسم العربُ بمركَّب غير هذه الثلاثة، فلذا اقتصر عليها. وقال شيخ الإسلام: ولا يرد ما ركب من حرفين كأنما، أو حرف واسم كيا زيد أو حرف وفعل كقد قام؛ لأنها تُحكى كالجملة، وأما المركب التَّوصيفي كزيد القائم فملحق بالمفرد. اهـ. (خضري).

(**قوله: فتحكى... إلخ**) أي: يكون الثاني الذي ردف الأول تابعاً للأول في إعرابه على أن يكون الثاني بدلاً أو عطف بيانٍ، وفي (شرح الشيرازي): (الحكاية) - المراد منها هنا - هو تكرار جملة حتى تصير علماً، بحيث كلَّما قيل تلك الجملةَ انسَبَق الذِّهن إلى المراد مِنها، لا إلى معناها، وتلك الجُملة قد تكون - في الأصلِ - مبتدأً أو خبراً، مثل «زيد منطلق» إذا صار علماً لشخص،

وخبراً أو فعلاً وفاعلاً فَتُحْكى كـ «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» و«تَأَبَّطَ شَرّاً» (وَ) مِنه (ما بِمَزْجٍ رُكِّبا) بأن أُخِذَ

أبو طالب

(قوله: ومنه ما بمزج) تقديرُ لفظِ منهُ لما سبقَ نظيره غير مرةٍ، مع الإشارةِ إلى أنه معطوفٌ لا مبتدأ، خبره قولُه: ذا أن بغير ويه.... إلخ.

(قوله: بأن أخذ... إلخ) هذا تعريفٌ للتركيبِ المزجيّ بالمعنى الأعمِّ، أي: الذي ليسَ بين أجزائِه نسبةٌ أصلاً، وهذا شاملٌ للتضمني والصَّوتي والمزجي بالمعنى الأخصِّ، وهو ما لا يكون بين أجزائه نسبة، ولا يشتملُ على صوتٍ وحرفٍ مقدرٍ، وفي مثال الشَّارح إشارةٌ إلى هذا الشُّمولِ،

الناصية

وقد تكون - في الأصلِ - فعلاً وفاعلاً ومفعولاً مثل «تأبَّطَ شراً» أي: جعل تحت إبطه شَرّاً؛ الّذي صار علماً لِشخص وَرَدَ مَجْلِساً، وكان تحت إبطه شرٌّ من حيةٍ، أو عقربٍ، أو نحوهما، فقيل أولاً: (تأبَّطَ شراً)، ثم في مقام آخر قيل فيه (هذا تأبَّط شراً)، وهكذا كُرِّرَت هذه الجملة عليه، حتى صارت بحيث كلَّما تكلَّم أحدٌ منها انسَبَقَ إلى الذهن ذلك الرجل دون الْتِفات إلى معناها.

هذا، وذكر في (التصريح) أن هذا النوع مبني و(حكمه لحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به، أي: على الأصح فهو معرب تقديراً، لكن قال السيد في (حواشي المتوسط) ما نصه: جعل الشارح مثل تأبط شراً علماً من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل، والحق أن الجملة، من حيث إنها جملة قبل جعلها علماً مبنية، بل عدت قسماً رابعاً من مبنيّ الأصل، وإن كانت أجزاؤها معربةً، وإذا جعلت علماً فقد صار المجموع اسماً واحداً مستحقاً لأن يجري الإعراب على آخره، كبعلبك لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شراً مشغولاً بالإعراب المحكي للدلالة على القضية، امتنع ظهور الإعراب فيه لفظاً فصار إعرابه تقديرياً، فيكون من المعربات التقديرية، لا من المبنيات، لكن الحكاية تقتضي التعذر. اهـ.

فكأن الشارح تبع كلام صاحب (المتوسط) وقال الرضي: والمركب قبل العلمية، إن كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعرابٍ معيَّنٍ لفظاً أو تقديراً، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعيَّن، وكذا يبقي الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين، إن كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معرباً، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبنيّاً كما في الفعلية، وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب، وكذا في نحو: أزيد وهل زيد ولزيد؛ إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة في الظاهر. قال سيبويه: المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف كالعامل، وكذا كل اسم معمول للحرف نحو: إن زيداً وما زيد ومن زيد، إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، ثم قال: وإن لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الإعراب، ولا معينه، فالحكاية لا غير نحو المسمَّى بما قام وقد قام وكلما وإذما وكان ولعل ونحوها. انتهى.

(قوله: بمزج) أي: مع مزج أي: بغير إضافة ولا تبعية، بل بطريق الامتزاج والاختلاط، كأنهما كلمة واحدة.

اسمان وجُعِلا اسماً واحِداً، وَنُزِّل ثانيهما مِن الأوَّل بِمَنزلَةِ تاءِ التأنيث مِن الكَلِمة.

أبو طالب

فبأخذِ الاسمين خرج الإسنادي المركَّبُ من غير الاسمينِ، وبالتنزيلِ سائر الإسناديات، والإضافيُّ والتوصيفيُّ. **(قوله: منزلة تاء التأنيث)** أي: في لزومِ فتحِ ما قبلها وحذفها عند النِّسبةِ والتَّرخيمِ.

الناصية

(قوله: وَنُزِّل ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع إلى الاسمين. وقوله بمنزلة تاء التأنيث مما قبلها أي: في فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب عليها. واعترض اللَّقاني هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معديكرب، ولا نحو سيبويه، ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الإعراب غير المحلى عليها، ولو جعل وجهة لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الإعراب الثلاثة وجريان حركات الإعراب ولو محلاً لم يتجه هذا الاعتراض. وقد يؤيِّد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث؛ التي قد يكون ما قبلها ساكناً، كما في بنت وأخت دون هاء التأنيث. فتأمل. (صبان).

(قوله: بمَنزلَةِ تاءِ التأنيث مِن الكَلِمة) أي: بمنزلة جزئها.

(قوله: بمنزلة تاء التأنيث) مما قبلها في أن ما قبله مفتوحُ الآخرِ ما لم يكن ياء، ولكل من جُزْأَيْه حكم يخصه، فحكم الجزء (الأول أن يفتح آخره) كما يفتح ما قبل تاء التأنيث وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله، كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) لبلدين والأصل قبل التركيب بعل وبك، وحضر وموت، فامتزجا وصارا كالكلمةِ الواحدةِ، وحكمهما أن يفتحَ آخر أولهما (إلا إن كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والإعلال (كمعديكرب) لرجلٍ (وقالي قلا) لمكان وكسر الدال من معدي شاذ، والقياس فتحها كمرمى ومسعى، (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (أن يعرب بالضمة) رفعاً (والفتحة) نصباً وجراً إعراب ما لاينصرف للتَّركيب والعلميَّة (إلا إن كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الأشهرِ عند سيبويه، أما البناء فلأنه اسمُ صوتٍ، وأما الكسر فعلى أصل التقاءِ السَّاكنين، وذلك (كسيبويه وعمرويه)، واختار الجرمي أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، فلا يدخله خفض ولا تنوين، قال أبو حيان: وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماعٍ وإلا لم يقبل؛ لأن القياسَ البناء لاختلاط الاسم بالصوت، وصيرورتهما اسماً واحداً. انتهى. وإلى هذا التَّفصيل الإشارة بقول الناظم:

.... ذا إن بــغــيــر ويــه ثــم أعــربــا

(تصريح). **(قوله: من الكلمة)** أي: ليس له استقلال في المعنى، كما ليس لِتاءِ التأنيثِ معنًى مستقلٌّ كبعلبك، فـ (بعلبك) أصله (بعل) ومعناه: الزوج، الرَّب، وغيرهما، و(بك) ومعناه: الدَّق، ثم مزجا وَصار المجموع اسماً لبلدٍ بلُبْنان، والجزء الأوَّل مِنه مَبنيٌّ على الفتحِ. وجزؤه الثاني مُعرَبٌ بإعراب ما لا ينصرف - رفعاً بالضمة، ونصباً وجراً بالفتحة - تقول: (خَرِبَتْ بعلبكُّ) بالضَّمِّ، و(رأيتُ بعلبكَّ) و(مررت ببعلبكَّ). (شيرازي).

(ذا) أي: المُرَكَّب تركيب مَزْج (إنْ بِغَيْرِ) لَفظِ (وَيْهِ تَمَّ) كبعلبك (أُعْرِبا) إعرابَ ما لا ينصرف، وقد يُضاف، وقد يُبنى كخمسة عشر، فإنْ خُتِمَ بوَيْه بُني لأنّه مُرَكَّب مِن اسم وصَوْتٍ

أبو طالب

(قوله: وقد يضاف) أي: قد يضافُ هذا المركبُ إلى غيره، نحو هذا خمسة عشر، وفيه إشارةٌ إلى كسره بالجرِّ في هذا الوقتِ.

(قوله: وقد يبنى) أي: جزؤه الثاني، وأما جزؤه الأول فبناؤه ضروريٌّ، وكذا قوله: أعربا، وأما الإضافةُ فهي بالنِّسبةِ إلى الكلِّ، فتأمل.

الناصية

(قوله: إعراب ما لا ينصرف) على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتحِ، ما لم يكن آخره ياء كمعديكرب، فيبنى على السكون.

(قوله: وقد يضاف) الجزء الأول إلى الثاني، فيكون الثاني مجروراً بالإضافة - إن كان مُفرَداً - في الحالاتِ الثلاثِ، تقول: (خَرِبَتْ بعلبك، ورأيت بعلبك، ومررت بعلبك) بالجرِّ في الجميع.

(قوله: وقد يضاف) صدره إلى عجزه فيخفض العجز، ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رامَ هرمز. ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أن الفتحة لا تظهر في المعتلِّ، نحو معديكرب، وقد يمنع العجز من الصرف مطلقاً مع جريان الأول بوجوه الإعراب. اهـ. دماميني بإيضاح وزيادة من (الهمع). (صبان).

(قوله: وقد يبنى) ما تم بغير ويه على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر؛ أي: تشبيهاً بصنف آخر من المزجي والمركب العددي، فلا يقتضي كلامه أن العددي ليس من المزجي، كما زعمه البعض تبعاً لغيره. ولا ينافيه تعريفه السابق؛ لأن المراد بالإعراب فيه ما يشمل الإعراب المحلي، كما مر، لكن قال (يس): إذا كان العددي من المزجي، ورد أنه إذا سُمِّي به يحكى، كما صرح به اللقاني، والناظم لم يذكر الحكاية في المزجي. اهـ. وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم، وأن المصنف لم يذكر الحكاية في المزجي؛ لأن كلامه في المزجي غير العددي. (صبان).

(قوله: فإن ختم بويه. . . إلخ) فيكون الجزء الثاني مفتوحاً في الحالات الثلاث **(قوله: فإنْ خُتِمَ بوَيْه. . . إلخ)** أي: أما المركَّبُ المزجيُّ المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر؛ لما سلف من كون الكسر الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. وأما أصل البناء؛ فلأن ويه اسم صوت، وهو مبني لما سيأتي في بابه، فيبنى سيبويه تغليباً لجانب الصوت؛ لأنه الآخر.

(قوله: فإن ختِم بويه. . . إلخ) في الرضي: فإن كان في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء، فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائِهِ مراعاةً للأصل، ويجوز إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف، وقد يجوز أيضاً إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيهاً بالمضاف، والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً، كما

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

مُشْبِهٍ للحرف في الإهمال، وبِناؤُهُ على الكسر على أصلِ الْتِقاءِ الساكِنَيْنِ، وقد يُعرَب إعرابَ ما لا ينصرف (وَشاعَ في الأعْلامِ) المُرَكَّبة ....

أبو طالب

(**قوله: في الإهمالِ**) أي: الإهمال عن العملِ.

(**قوله: المركبة**) التقييدُ بهذا، لأن المرادَ بالإضافةِ إضافةُ جزءِ العلمِ إلى جزئه الأخيرِ، لا إضافةُ الكلِّ إلى غيره، وذلك لا يتأتى بدونِ التَّركيبِ، وهذه الإضافةُ في الكُنيةِ على سبيلِ اللزومِ، وفي غيرِهِ على سبيلِ الشُّيوعِ.

الناصية

جاءت في معديكرب، فيجيء في المضاف إليه الصرف، والمنع، ولا تستنكر إضافة الفعلِ والحرفِ، ولا الإضافة إليهما خروجاً بالتسميةِ عن معناهما المانع من الإضافة.

هذا هو القياس على ما قيل، وإن لم تسمع في نحو سيبويه الإضافة. انتهى. قال الشهاب: قوله: فإن كان في الجزء الأخير، أي: مما تركيبه للعلمية، وقوله: إضافة صدر المركب قضيته أن نحو جاء ويه، يقال فيه: قام جاء ويه، ورأيت جاء ويه، ومررت بجاء ويه تأمل. (تصريح).

(**قوله: لأنه مركب من اسم وصوت... إلخ**)؛ أي: كان الجزء الثاني (وَيْه) مثل (سيبويه) (ويه) اسمٌ لصوتِ النائح، واسم الصوت مهمل لا معنى له كالحرف.

(**قوله: لأنّه مُرَكّب... إلخ**)؛ أي: كالحروف المهملة؛ التي لا عاملة ولا معمولة مثل الحروف المقطعة. (**قوله: وبناؤه على الكسر**) في الحالاتِ الثلاثِ.

(**قوله: وقد يعرب... إلخ**) أي: بضمّ الهاء في حال الرفع، وفتحه في حالَتَي النَّصب، والجرِّ. قال في (أقرب الموارد): «ومَن أعربه (يعني: سيبويه) إعرابَ ما لا ينصرف ثَنّاه وجَمَعَه فقال: السيبويهان، والسيبويهون، وأما مَن لم يعربْه، فإنَّه يقول في التثنية: (ذَوا سيبويه و(كلاهما سيبويه) وفي الجمع (ذوو سيبويه) و(كلهم سيبويه)». (شيرازي).

(**قوله: وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ المركبة... إلخ**) لأن الأكثرَ فيها الكنى، وهي مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) في أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب، والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة إلا أن التنوين ملازم للسكون، والمضاف إليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب (كعبد الله) مما المضاف إليه مجرور بالكسرة، والمضاف معرب بالحركات (وأبي قحافة) مما المضاف إليه مجرور بالفتحة والمضاف معربٌ بالحروفِ، (وحكمه أن يجري) الجزء (الأول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعاً ونصباً وجرّاً (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثاني) وهو المضاف إليه (بالإضافة) دائماً، وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله:

(ذُو الإضافَه كَعَبْدِ شَمْسٍ) وهو عَلَمٌ لأخي هاشِم بن عبد مناف (وَأَبِي قُحافَه) وهو عَلَم لِوالِد أبي بكر، قيل: وإنَّما أتى بمثالَيْن ....

أبو طالب

(قوله: ذو الإضافة) أي: ذو حكايةِ علم الإضافةِ.

الناصية

وَجُـمْـلَـةٌ وَمَـا بِـمَـزْجٍ رُكِّـبَـا ذَا إنْ بِـغَـيْـرِ وَيْـهِ ثـم أُعْـرِبَـا

وشـاع فـي الأعـلام ذو الإضـافـة .... (تـصـريـح)

(قوله: في الأعلام... إلخ) قال الرضي: وإن كان الجزء الثاني قبل العلمية معرباً مستحقاً لإعرابٍ معين لفظاً، أو تقديراً، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين، وكذا يبقى الجزء الأول على حالِهِ من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية، كما في المضاف والمضاف إليه، نحو عبد الله، والاسم العامل عمل الفعل نحو: ضربت زيداً، وحسن وجهه، ومضروب غلامه، كل ذلك احتراماً لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول الذي هو كبعض الكلمة، وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية؛ من تعاقب الإعراب عليها، ويراعى الأصل في الصرف وتركه، وذكر لهذا أحكاماً، منها ما نصه: ويجوز في التوابع مع متبوعاتها إجراؤها مجرى معديكرب في وجهي التركيب والإضافة إلا عطف النسق، فإن حرف العطف مانع منهما، ونقل قبل ذلك عن (سم) أن المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف كالعامل، وقوله لخصوص الإعراب، قال الشهاب القاسمي: أي في الجزء الثاني وقوله أو عمومه، أي: في الأول، ولا يخفى أن المراد بالإعراب العام هو جنس الإعراب الكلي، المتناول لسائر أنواعه بحسب العوامل. (تصريح).

(قوله: في الأعلام المركبة) قال السنباطي: أي إن المركب الإضافي إنما هو غالبٌ بالنسبة إلى الأعلامِ المركبةِ لا إلى جميع الأعلام، أي: إلى الأسماء المركبة المضافة، وذلك لا يخالف كون أكثر الأعلام الاسم فقوله حينئذ؛ لأن الأكثر فيها الكنى، أي: في الأعلام المركبة، فليتأمل. (س).

(قوله: كَعَبْدِ شَمْسٍ وَ) كنية مثل (أبي قَحَافَة) وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين؛ أي: لأنهم أجروا على كلمتيه أحكامهما قبل العلمية فأعربوا الجْزأيْنِ، وأعطوا جزأه الأخير حكم العلم، فمنعوا صرفَ أوبر، وهريرة في بنات أوبر، وأبي هريرة، وقالوا: جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع أن الموصوف بابن مجموع المركب، قاله ابن هشام وغيره. (قوله: وأبي قحافة) اسمه عثمان والد الصِّديق صحابي مثله رضي الله تعالى عنهما، ولا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة إلا أبو قحافة، وابنه أبو بكر، وبنته أسماء، وابنها عبدُ الله بن الزبير رضي الله عنهم. (خضري).

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّْ

ـ وإن كان المثال لا يُسأل عنه كما قال السيرافي ـ لِيُعَرِّفَكَ أنّ الجُزءَ الأوّل يكون كُنية وغيرها ومُعْرَباً بِالحَرَكاتِ والحُرُوفِ، وأنَّ الثاني يكون مُنصرِفاً وغيره.

(وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْناسِ) لا لِكُلِّها ....

أبو طالب

(**قوله: لا يسأل عنه**) أي: عن المصنف أو عنِ المثالِ لم صارَ واحداً أو متعدداً.

(**قوله: ليعرفك أن الجزء الأول... إلخ**) في هذهِ العبارةِ حزازةٌ، والصَّوابُ أن يقولَ صدر كنية أو يقول: ليعرفك أن ذا الإضافة يكون كنيةً، وغيرها، وجزؤه الأول يكون معرباً بالحركات، انتهى، ولهذا نسبه إلى القيل.

(**قوله: لا لكلها**) إشارة إلى أن تقديمَ المفعولِ الثَّاني على الأولِ لقصدِ الحصرِ أيضاً، وقيل: إشارةٌ إلى أن مطلقَ الوضعِ أيضاً ليس لكلِّ الأجناسِ، كما أن الوضعَ العلمي أيضاً كذلك، وعبارة المصنف توهم العمومَ في مطلقِ الوضعِ، أقول: هذه الإشارةُ تستفاد من هذا التَّقديرِ، في هذا الوضعِ بخصوصه؛ إذ لو قدره بعد قوله: علم لم يفد ذلك، وقيل: إشارةٌ إلى أن الإيجابَ للبعضِ في ضمنِ السَّلبِ عن البعضِ، لا في ضمنِ الإيجابِ للكلِّ، وفيه ما فيه.

الناصية

(**قوله: وإن كان المثال لا يُسأَل عنه**) أي: لا يقال: لم مثَّلت بمثالين، وأيُّ فائدة في التَّكرار؟ بل المثالُ حرٌّ للممثِّل، ولكنا نحمله على وجود فائدة فيه، فنقول: إن التَّكرار لبيان أن الجزء الأوَّل في الأعلام الإضافيةِ قد يكون كنية، كأبي، وقد يكون غير كنية، كعبد، وأيضاً قد يكون الجزء الأوَّل معرباً بالحركاتِ كعبد وقد يكون معرباً بالحروف كأبي، وإن الجزء الثاني قد يكون منصرفاً، كشمس، وقد يكون غير منصرف، كقحافة.

وفيه أن الكنية أبو قحافة مركبة، لا الجزء الأول فقط، كما قال. (دشتي).

(**قوله: ليعرفك**) على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركاتِ كعبد، وبالحروف كأبي، وأن الجزء الثاني يكون منصرفاً، كشمس، وغير منصرف كقحافة.

(**قوله: ووضعوا**) أي: العرب، وإسناد الوضع إليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم، وإلا فالواضع على الأصحّ هو الله تعالى.

وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي، فلا يقاس على ما ورد منه.

(**قوله: لبعْض الأجْنَاسِ**) التي لا تؤلف غالباً، كالسباع، والوحوش، والأحناش؛ أي: الذباب، والحية، وكل ما يصطاد من الطير والهوام، وحشرات الأرض، وهي صغار دوابها كما في (القاموس). (صبان).

(عَلَمْ) بالوقف عَلى السُّكون عَلى لُغَة رَبيعَة (كَعَلَمِ الأشخاص لَفْظاً) ....

أبو طالب

(قوله: ومن دخول الألف واللام) أي: المؤثرة منها، وهو عطفٌ على قولِه من الصَّرفِ، وقوله ونعتُه عطفٌ على الصَّرفِ، وقولُه: ويبتدأ به عطفٌ على قوله: فيأتي عنه الحال، وإنما ذكرَ لفظُ من في قوله: من دخولِ الألفِ واللامِ دون قولِه: ونعته بالنَّكرةِ؛ لئلا يتوهَمَ كونُ الأولِ معطوفاً على قولِه: سبب آخر، ولا يتوهم هذا في الثَّاني، والمرادُ بقولِه: ويأتي منه الحال، ويبتدأ ما كان بلا ندور، ومن غيرِ تخصيصٍ فلا يرادُ أن النكرةَ قد يتصفُ بها.

الناصية

(قوله: عَلَمْ) عوضاً عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه، وهو الألفة.

(قوله: على لغة ربيعة) فإن قبيلة ربيعة يقفون على المنصوب المُنوَّن. ويُسكِنُونَه، والأصل أنْ يقول (عَلَماً)؛ لأنّه مفعول (وضعوا) ولكنه جرى على لُغَةِ ربيعة للسَّجع. (شيرازي).

(قوله: كعلم الأشخاص) صفة لعلم لا حال منه؛ لتنكيره ولفظاً تمييز لمعنى الكاف؛ أي: مثله من جهة اللَّفظ أو نصب بنزعِ الخافضِ.

(قوله: كَعَلَمِ الأشْخَاصِ... إلخ) أي: من جهة الأحكام اللَّفظية، فإنه يمتنع من دخول (أل) عليه، فلا يقال: الأسامة كما لا يقال: الزيد (و) يمتنع (من الإضافة) فلا يقال: أسامتكم، كما لا يقال: زيدكم، إلا إن قصد فيهما الشِّياع في المسألتين؛ لأن المانعَ من ذلكَ اجتماعُ معرفين مختلفين على معرفٍ واحدٍ، وذلك مأمون بالشِّياع، (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين، فلا يجر بالكسرة، ولا ينون (إن كان ذا سبب آخر) مع العلميَّة (كالتأنيث) اللَّفظي (في أسامة وثعالة) وكزيادة الألف والنون في حمار قبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علماً على ضرب من الكَمْأَةِ (وابن آوى) بالمد، وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثَّعلب، ودون الكلب، وفيه شبه من الذئب، وشبه من الثَّعلب، طويل المخالب، والأظفار، صياحه يشبه صياح الصبيان، قاله الكمال الدّميري.

فإن قلت: وزن الفعل في المضافِ إليه، والعلمُ: هو مجموعُ المضافِ والمضافِ إليه. قلت: أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً وحده، قاله الدَّماميني، ويمتنع وصفه بالنَّكرة، فلا يقال: أسامة مفترس بل المفترس (ويبتدأ به ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثلين) السابقين، وهما أسامة أجرأُ من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً، (ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون الآخر) كما أن النَّكرة، نحو رجل كذلك، فظهر من كلامه أولاً أن علم الجنس مرادفٌ في المعنى لاسم الجنس المعرف بأل الجنسية، وآخراً أنه لا فرقَ بين علمِ الجنسِ واسمه النَّكرة من حيث المعنى.

وإنَّما الفرقُ بينهما من جهة التَّعريف، وعدمه، وقد يقال: لمَّا عاملوا أسداً معاملة النَّكرة، وأسامة معاملة المعرفة دلَّ ذلك على افتراق مدلوليهما، وإلا لزم التحكم، فبالأثر يُستدلُّ على المؤثِّر، والفرق

فيأتي مِنه الحال، ويَمْتَنِعُ مِن الصَّرف مع سببٍ آخَر، ومِن دُخول الألِف واللام عليه، ونَعْتِه بالنكرة، وَيُبْتَدأُ به (وَهْوَ عَمّْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

أن الصورةَ الذِّهنيةَ لها حضورٌ من حيث استحضارها في الذهن؛ ليطابق بها شخصٌ ما، وعموم من حيثُ هي كلية مجرَّدة عن اللَّواحق، فاللَّفظ الموضوع لها؛ من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد، وهي من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة، والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد، وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها، والحاصل أن أسداً موضوعٌ للحقيقةِ الذِّهنيةِ من حيث هي هي، من غيرِ اعتبارِ قيدٍ معها أصلاً، وأسامة موضوع للحقيقةِ باعتبارِ حضورها الذهني؛ الذي هو نوع تشخُّص لها مع قطعِ النظرِ عن أفرادها، وينقسم علم الجنس إلى اسم، وكنية، ولقب، وذلك مستفادٌ من قول النظم:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ

(تصريح) **(قوله: لَفْظاً)** يعامل مع لفظه معاملةَ العلَميَّةِ، فلا يضاف؛ أي: ما دامت علميته فإن نُكِّر جازتْ إضافته، وكذا يقال فيما بعده، ولا يدخل عليه حرف التَّعريف؛ ولا ينعت بالنَّكرة، ويبتدأ به، وتنصب النَّكرةُ بعده على الحالِ، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة، ووزن الفعل في بنات أَوْبر وابن آوى، والزيادة في سبحان علم التَّسبيح، وكيسان علم على الغدر. (صبان). **(قوله: فيأتي منه الحال... إلخ)** للزوم أن يكون ذو الحال معرفةً.

وفي (شرح الشيرازي): هذه الخمسة (صيرورته ذا حال) (كونه مِن أسباب منْع الصَّرف) منعه مِن دخول (أل) عليه، منعه من أن يُؤتى له بصفة نكرة (أن يصير مبتدأً) كلها من خصائِص العَلَم، وحيث إنَّ (عَلَمَ الجنس) قِسْم مِن العَلَم كان فيه هذه الخمسة. مثلاً (ثعالة) علم لجنس الثعلب، لا يقال: (الثعالة)، ولا يصحُّ وصفها بالنَّكرة، فلا يقال: (ثعالة ماكِرة شَرٌّ مِن النمر) بل يقال: (ثعالة الماكِرَة)، وتصير مبتدأً كالمثالِ الآنفِ، ويُؤتى لَها بحال يقال: (ثعالة ماكرة - بالنَّصب - شَرٌّ مِن النمر) مع أنه لا يؤتى بالحال للنَّكرة، وتمنَع من الصَّرف لِلعَلَمِيَّة، والتاء.

(قوله: ومِن دُخول الألِف واللَّام عليه) أي: لعدمِ جوازِ دخوله على المعرفة إن كانت مؤثِّرةً.

(قوله: ونَعْتِه بالنكرة) لكونه علماً ومعرفة **(قوله: ويبتدأ به)** أي: بلا مسوّغ، وكذا يقال فيما بعده **(قوله: وَهْوَ)** أي: العلم الجنسي، كالعلم الشخصي من حيث اللَّفظ **(قوله: عمّ)** فعل ماضٍ كما أشار إليه الشَّارح بالعطفِ لا أفعل تفضيل، حذفت همزته ضرورةً؛ لاقتضائه العموم في المفضل عليه، وهو علم الشَّخص، وليس كذلك.

معنىً، أي: مدلُولُه شائع كمدلُولِ النكرة لا يخص واحداً بِعَينِه؛ ولذلك قال في شرح التسهيل: إنّه كَاسْم الجنس.

أبو طالب

(**قوله: معنى**) أي مصداقاً، وتحقيقُ ذلك أن علمَ الجنسِ ما وضع للماهية الحاضرةِ في الذِّهنِ كاسم الجنسِ المعرفِ بلامِ الجنسِ؛ إذ لا فرقَ بينهما إلا بالإفرادِ والتركيبِ، فمدلوله من حيث الموضوعُ له مبينٌ، ومن حيثُ استعمالُهُ في أفرادها شائع معينٌ. (**قوله: كاسم الجنس**) في الاستعمالِ.

الناصية

هذا، وقد يقال: معنى قولِ النَّاظم: وهو عم؛ أي: أعم استعمالاً؛ أي: إن علمَ الشَّخصِ لا يستعمل إلا في الفرد المعيَّن، وعلمَ الجنسِ يُستعمل في الفردِ المعيَّن، والفردِ المبهمِ والماهية، فتقول: هذا أسامةُ، أو إن رأيتَ أسامةَ ففرَّ منه، أو أسامةُ أجرأُ من ثعالة.

(**قوله: معنى**) أي: من جهة المعنى، وفي (حاشية الدشتي) أي: إنه علمٌ لفظاً، وأما معنى فهو عامٌّ شاملٌ للأفرادِ مثل النكرات، بخلافِ علمِ الشَّخص؛ الذي مدلوله خاصٌّ لواحدٍ بعينِهِ.

(**قوله: كمدلول النكرة**) أي: فهو نكرةٌ معنى كما هو ظاهر المتن، ونصَّ عليه المصنِّف في (شرح التسهيل) لكن تعقبه المرادي بأنَّ تفرقةَ الواضعِ بين اسمِ الجنسِ، وعلم الجنس في الأحكامِ اللَّفظيةِ تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً. وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق، أي: بين علم الجنس واسم الجنس؛ الذي هو النَّكرة على ما مر. ولمَّا لمْ يبيِّنْ سيبويه معنى اسم الجنس؛ اتكالاً على ظهوره عندهم، عبر بالإشارة، واشتهر عن كثيرٍ من العلماءِ الفرقُ بين الثلاثةِ بما حاصله: أن علم الجنس موضوعٌ للحقيقةِ المعينةِ ذهناً باعتبار حضورها فيه، بمعنى أن الحضور جزء مفهومه أو شرط على القولين، والصَّحيح عندي منهما الثاني، وإن اقتصر البعضُ على الأول؛ لأن التعيُّنَ سواءً كان شخصياً، كما في علم الشخص، أو ذهنياً كما في علم الجنس أمر اعتباري كما صرحوا به، فلو كان جزءاً داخلاً في مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصياً، أو جنسياً أمراً اعتبارياً؛ لأنَّ المجموعَ المركَّب من الوجودي والاعتباري اعتباري، وأن دلالة لفظِ زيدٍ مثلاً على مجرَّد الذات تضمُّن لا مطابقة، وكل من اللَّازمين في غاية البعد إن لم يكن باطلاً، واسمُ الجنسِ موضوعٌ للحقيقةِ المعينة ذهناً، لا بهذا الاعتبار والنَّكرة موضوعة للفرد المنتشر. والذي يختارُه العقلُ، ويميل إليه أن اسم الجنس كالنَّكرةِ موضوعٌ للفردِ المنتشر. (صبان).

(**قوله: لا يخص واحداً بعينه**) أي: فلا يختص به واحدٌ دون آخر، ولا كذلك علم الشَّخص لما عرفت. وهذا معنى ما ذكره الناظم في باب النَّكرة والمعرفة من (شرح التسهيل) من أن أسامةَ ونحوه نكرةٌ معنى معرفة لفظاً، وأنه في الشِّياع كأسد، وهو مذهب قوم من النحاة. (أشموني).

(**قوله: ولذلك**) أي: لكون مدلولها عاماً قال المصنف إنه كاسم الجنس مثل الرجل والشجر.

مِـنْ ذَاكَ أُمُّ عِـرْيَـطٍ لِـلْـعَـقْـرَبِ   وَهـكَـذَا ثُـعَـالَـةٌ لِـلـثَّـعْـلَـبِ

(مِنْ ذاكَ) أعلامٌ وُضِعَتْ للأعْيانِ، نحو: ....

أبو طالب

(قوله: وضعت للأعيان) أي: لماهية أفرادها الأعيان، وكذا قوله: الموضوع للمعاني، والمرادُ بالأعيانِ الجواهر وبالمعاني الأعراض.

الناصية

(قوله: مِنْ ذَاك) الموضوع علماً للجنس. **(قوله: أعلام وضِعَتْ للأعْيان... إلخ)** وهي ثلاثة أنواع: أحدها - وهو الغالب - أعيان لا تؤلف للواضع (كالسباع) جمع سبع، وهو ما له ناب (والحشرات) جمع حشرة، وهو صغارُ دوابِّ الأرض، فالسباع (كأسامة) للأسدِ، وكنيته أبو الحارث (وثعالة) للثعلب، وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة، وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله:

ـــنْ ذَاكَ أُمُّ عِـرْيَـطٍ لِـلْـعَـقْـرَبِ   وَهَـكَـذَا ثُـعَـالَـةٌ لِـلـثَّـعْـلَـبِ

(و) النوع (الثاني أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه، وفي (المحكم) لابن سيده: ما أدري أي هيّ بن بيّ هو معناه، أي: الخلق هو وهو من أسماء الأضداد؛ لأن المجهولين مستصعبة خفية لا هينة بينة، وقيل: هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام، ويقال أيضاً للذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة، وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء) بفتح الدَّال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدوداً (للأحمق)؛ لأن العرب إذا حَمَّقُوا إنساناً قالوا له: يا أبا الدغفاء، ولدها فقاراً، أي: شيئاً لا رأس له ولا ذنب، والمعنى: كلفها ما لا تطيق ولا يكون، قال الموضح في (حواشي التسهيل): كأن العربَ جعلتْ هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته، وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه، بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان (علماً) للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصبُ مسمَّاه، ثم استعملوه مكان يسبح، وصار بدلاً من اللفظ بالفعل، والمعنى: براءةُ اللهِ من السُّوء، قاله ابن إياز، ورد جعله علماً؛ لملازمته للإضافة، قاله الموضح في (الجامع الصغير) (وكَيْسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف، وبالسين المهملة علماً (للغدر) بفتح الغين المعجمة، وعليه قوله:

إِذَا مـا دَعَـوْا كَـيْـسَـان كَـانَـتْ كُـهُـولُـهُـمْ   إِلَـى الـغَـدْرِ أَسْـعَـى مِـنْ شَـبَـابِـهِـمِ الـمُـرْدِ

وقال ابن جني في (المُبْهِج): والدليل على أنهم سمّوا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان أنهما غيرُ منصرفينِ، والسبب الواحد، وهو الألف والنون حاصل، فلا بد من حصول العلمية، (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة، وكسر الراء علماً (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله:

وَمِـثْـلُـهُ بَـرَّةُ لِـلْـمَـبَـرَّهْ كَـذَا فَـجَـارِ عَـلَـمٌ لِـلْـفَـجْـرَهْ

(أُمُّ عِرْيَطٍ) فإنّه عَلَمٌ (لِلْعَقْرَبِ) أي: لِجِنْسها (وهَكَذا ثعالَةٌ) فإنّه عَلَمٌ (لِلثَّعْلَبِ) أي: لِجِنسه (وَمِثْلُهُ) أي: مثل عَلَمِ الجنس المَوْضُوع لِلأعيان عَلَم جنس موْضُوع للمعاني نحو: (بَرَّةُ) عَلَم (لِلْمَبَرَّه) وسُبْحانَ ....

أبو طالب

(قوله: فإنه علم للعقرب) وتقديرُ لفظِ علم بقرينةِ ظهوره في قوله: علم للفجرة، وتقديرُ قوله: فإنه للإشارةِ إلى أن قوله: علمٌ ليس تابعاً لأُمِّ عريطٍ، بل خبر لمحذوفٍ، والجملة جواب عن السُّؤالِ عن سببِ الحكم، وللإشارةِ إلى هذا صدره بالفاءِ التعليلية، فإن حمله على هذا أولى من كونِه بدلاً، أو عطف بيانٍ كما لا يخفى. (قوله: أي لجنسها) يعني: أن اللام في العقربِ للجنسِ وجزءٌ للموضوعِ له، وقيل: إشارةٌ إلى أن قوله: للعقربِ مقدر بمضافٍ.

(قوله: فإنه علم للثعلبِ) و(قوله: أي لجنسه) كرر ذلك مع كونِه معلوماً مما سبقَ ليتطابقَ المصرعان في العبارةِ؛ ولئلا يتوهم أن وجه التَّشبيهِ غير كونه علم جنس.

(قوله: علم للمبرة) قدر لفظِ العلمِ دون قوله؛ فإنه للمطابقِ مع المصرعِ الآتي في العبارة والحوالة على ما تقدَّم من التَّقديرِ والتَّفسيرِ لقوله: ومثله.

(قوله: وسبحان للتَّسبيح، وقوله: ويسار، للميسرةِ)، كان ذكر المثالين عقيبَ مثالي المصنف لأن يلتفت النَّفس إلى ما في مثالي المصنف من المطابقةِ البديعيةِ؛ التي هي الجمع بين الضِّدين؛ فإن البرَّة والمبرةَ كسبحان والتَّسبيح من المأمور به، وفجار وفجرة كيسَار وميسرة، من المنهي عنه؛

الناصية

فَقُلْتُ امْكُثِي حتَّى يَسَارِ لَعَلَّنا نحجُّ معاً قالتْ وعَاماً وقابِلَهْ

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علماً (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علماً (للمبرة) بمعنى البر، وقد اجتمعا في قول النابغة:

أنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم:

ومثله برَّة للمبره كذا فجار علماً للفجره

(تصريح). (قوله: أم عريط) بكسر المهملة وسكون الراء وفتح التحتية كنية العقرب، واسمها شبوة، ومما جُرِّبَ للدغتها وَضْعُ خنفساء مشقوقة عليها، أو دَهْنُها بما في جوف العقرب.

(قوله: أيْ لِجنْسها) أي: لجميع العقارب لا لعقرب خاص.

(قوله: ثعالة) بالتنوين للوزن، وكنيته أبو الحصين.

(قوله: فإنه علم للثعلب) وأسامة وأبو الحارث للأسد، وذؤالة وأبو جعدة للذئب.

(قوله: برة) بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث، والمبرة بفتحتين: البر؛ أي: الإحسان.

عَلَمٌ لِلتَّسبِيح، و(كَذا فَجارِ) بالبناء على الكسر كحذامِ (عَلَمٌ لِلْفَجْرَة) بسكون الجيم، ويسارِ للمَيْسَرَة.

أبو طالب

وذلك لأن تكثيرَ المثالِ بلا فائدة ظاهرةٍ يبعث النَّفس، لالتفاتها إلى المعاني الخفية، وقيل ذلك إشارةٌ إلى أن العلمَ لكلٍّ من المأمورِ به والمنهي عنه، قد يكون علماً للمصدرِ الميميِّ، وقد يكون علماً لغيرِهِ لا أنَّ الأول مخصوصٌ بالأولِ، والثَّاني بالثَّاني كما يوهمه كلام المصنف.

(**قوله: بسكون الجيم**) أي: لا بفتحها، فإنه بالفتحِ جمعُ فاجرٍ. (**قوله: للميسرة**) وهي القمارُ.

الناصية

(**قوله: عَلَمٌ لِلتَّسبيح**) قال الرضي: ولا دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً، فلا يكون علماً، وإذا قطع فقد جاء منوناً في الشِّعر، كقوله:

سُبْحَانَه ثُمَّ سُبْحَاناً يَعُودُ لَهُ ... وقَبْلنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وقد جاء باللام كقوله: سبحانك اللهم ذو السبحان. قالوا: دليل علميته قوله:

.... سُبحان مَنْ عَلْقَمة الفاخِرِ

ولا مانع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهو مراد للعلم به، وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلبِ أحوالِه أعني: التجرُّد عن التنوين، كقوله:

.... خَالَطَ مِنْ سَلْمى خياشيمَ و فَا

وقوله: لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً، قال الشهاب: قد يقال: لا يمنع من علميته؛ لأنه إنما يضاف بعد قصد تنكيره، كعلم الشَّخص إلا أن يقال: إضافة الأعلام قليلة، فيبعد كونه علماً مع أنَّ أكثرَ أحوالِهِ الإضافةُ. (**قوله: فجار**) مبتدأ مبني على الكسر كحذامِ وعلم خبره، وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور، والتاء لتأنيثِ الحقيقة لا للوحدة. (خضري). (**قوله: كحذام**) أي: مكسوراً في الحالاتِ الثلاثِ. (**قوله: عَلَمٌ للفَجْرَة**) بمعنى الفجور، وهو الميل عن الحق. وقد جمعهما الشَّاعر في قوله:

أنَّا اقتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

ومثله كيسان علم على الغدر. ومنه قوله:

إذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَت كُهُولُهم ... إلى الغَدْرِ أدنى مِن شَبَابِهِم المُرْدِ

وكذا أم قشعم للموت، وأم صبور للأمر الشديد. فقد عرفت أن العلم الجنسي يكون للذوات والمعاني، ويكون اسماً وكنية. (أشموني).

(**قوله: للمَيْسَرَة**) هي اللعب بالقمار لا خلاف الميمنة؛ لأنها اسم عين لا معنى، والكلام في المعنى. وقيل: هي الوسعة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

اسم الإشارة

الثالث من المعارف ـ اسم الإشارة

وأَخَّرَهُ في التسهيل مِن الموصول وَضْعاً مع تصريحه بأنَّه قَبله رُتبةً، وَحَدُّهُ كما قال فيه: ما دَلَّ عَلى مُسَمّى، وإشارَة إليه.

أبو طالب

(قوله: وآخره في التسهيل) هذا إشارةٌ إلى تحسين وضع المصنف في هذا الكتابِ، وتعريض لسوءِ وضعه في التَّسهيلِ، حيث عمل فيه بخلاف علمه، فكأن ذلك الوضعَ قد صدرَ عنه غفلةً عما اعتقده.

(قوله: ما دلَّ على مسمَّى وإشارة إليه) وهذا بخلافِ سائر الأسماءِ لدلالتها على المسمَّى فقط، وهذا التَّعريف أولى من تعريفِه بما دلَّ على الإشارة إلى المسمَّى؛ لأنه بالجنسِ القريبِ والفصلِ

الناصية

(قوله: اسم الإشارة) هو ما وضع لمشار إليه حساً بالأصبع ونحوه، فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر، فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية، أو التبعية على الخلاف في ذلك؛ وترك النَّاظم تعريفه بالحد اكتفاءً بحصر أفراده بالعد، وهي إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، فهذه ثلاثة (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث)، فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة، وكل واحد من هذه الستة؛ إما قريب المسافة أو بعيدها، فهذه اثنتا عشرة تحصلت من ضرب اثنين في ستة، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة، والمخاطب بالإشارة يكون واحداً مذكراً، أو مؤنثاً، أو اثنين مذكرين، أو مؤنثين، أو جماعة ذكوراً، وإناثاً فهذه ستة تتنوع الثماني عشرة المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة تصير ثماني عشرة في ستة، فالمجموع مئة وثمانٍ. (تصريح).

(قوله: وأَخَّرَهُ... إلخ) أي: في ترتيب أبواب الكتاب.

(قوله: وحده) أي: عرفه.

(قوله: كما قال فيه) أي: كما قال المصنِّف في (التسهيل).

(قوله: ما دل... إلخ) أي: اللفظ الدال على معنى مع الإشارة إليه، فمدلوله مركب من نفس المعنى والإشارة إليه منضمّاً. ولو قال: ما دلَّ على شيء والإشارة إليه لكان أحسن؛ إذ على تعريفه لا يتحقق المسمى قبل الإشارة ليشار إليه؛ فإن الإشارة إذاً جزءُ المسمَّى، فافهم.

(قوله: ما دل على مسمى... إلخ) فلو أشرت إلى (زيد) وقلت: (ذا فَعَل كذا) دَل على ذلك الرجل الذي اسمه (زيد) مع الإشارة إليه، وهذا بخلاف ما لو قلت: (زيد فعل كذا) فإنّه يدل على

بِــذَا لِــمُــفْــرَدٍ مُــذَكَّــرٍ أَشِــرْ   بِـذِي وَذِهْ تِـي تَـا عَـلـى الأُنْـثَـى اقْـتَـصِـرْ

(بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ) ....

أبو طالب

وهذا بالفصلِ وحده، والمرادُ بالمسمَّى ما صار مسمًّى بوضعِ هذه الأسماءِ له؛ إذ الحقُّ اتحادُ الموضوعِ له، والمستعمل فيه فيها، أو المرادُ بدلالته على المسمَّى دلالته عليه في بعض استعمالاتِه، أو المرادُ بالمسمَّى أعمُّ من المسمَّى ومن فردِ المسمَّى فلا ينتقضُ عكس التَّعريفِ، بما إذا استعملَ في الإشارةِ إلى ما ليس له اسمٌ خاصٌّ، وقد علم مما ذكرنا أن الواو في قوله: وإشارة إليه، للعطفِ على المفعولِ لا على الفاعلِ، ولا بمعنى مع.

(**قوله: بذا لمفرد مذكر**) تقديمُ الظَّرفينِ على الفعلِ للضَّرورةِ ولحصرِ الفعلِ المقيدِ بكلٍّ منهما في الآخرِ، وتقديمُ الظَّرفِ الأولِ على الثَّاني؛ لتقديم الآلةِ على غيرها بحسب الرُّتبة، فالظرفانِ متعلقان بالفعلِ الآتي، لا أن الثاني متعلق بمقدرٍ كما قيل.

الناصية

المُسَمّى بلا إشارة، أو قلت (زيد جاءني أمس وهو فعل كذا) فـ (هو) تؤشر فقط على (زيد) من دون دلالة عَلى المُسَمّى. (شيرازي).

(**قوله: ما دل على مسمى**) قال الدنوشري: جنس يشمل النكرة والمعرفة، وقوله: وإشارة إليه فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة، والاعتراض بأن المضمرات، وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد، فلا يكون مطرداً؛ لأن المضمر يشار به إلى ما عاد عليه، والمظهر إن كان نكرة كان إشارة إلى واحدٍ من الجنس، غير معيَّن، وإن كان معرفة، فإلى واحد معين يدفع بأن المراد بالإشارةِ الحسِّيَّة وما ذكر من الأسماءِ المنقوضِ بها ليس كذلك، وإنما لم يقل في الحدِّ وإشارة إليه حسِّية؛ لأن مطلقَ الإشارةِ حقيقة في الحسيةِ دونَ الذِّهنية والاعتراض بلزومِ الدور، حيث أخذَ لفظُ الإشارةِ في كلٍّ من المعرِّفِ والمعرَّف يندفع بأن الإشارة في قولنا: اسم الإشارةِ جزءُ المحدودِ، ولا يلزم من توقفِ المحدودِ على الحدِّ توقفُ جزءِ المحدودِ أيضاً عليه؛ إذ ربما تكونُ معرفةُ ذلكَ الجزءِ ضروريةً أو مكتسبةً بغيرِ ذلك الحدِّ. انتهى. من الدَّماميني. (حمصي).

(**قوله: بِذا لِمُفْرَد... إلخ**) وفي (التصريح) للمفرد المذكر في القربِ أربعة (ذا) بألفٍ ساكنةٍ وذاء بهمزةٍ مكسورةٍ بعد الألفِ، وذائه بهاءٍ مكسورةٍ بعد الهمزةِ المكسورةِ، وذاؤه بهاءٍ مضمومةٍ بعد همزةٍ مضمومةٍ قال:

هَــذَاؤُهُ الــدَّفْــتَــرُ خَــيْــرُ دَفْــتَــرِ   فــي كَــفِّ قَــوْمٍ مَــاجِــدٍ مُــصَــوِّرِ

عاقل، أو غيره ....

أبو طالب

(قوله: عاقل أو غيره) هذا مفهومٌ من تنكيرِ قولِه لمفردٍ مذكرٍ.

(قوله: وته كذه) أي: في الوجوه الثلاثة.

الناصية

يروى بكسرِ الهاءِ وضمِّها، وفي كتابِ أبي الحسنِ الهيثم: إنما حركتِ الهاء فيهما للضَّرورةِ، والأصلُ فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين، لا زائدة خلافاً للكوفيين، وهو ثلاثي الأصلِ، حذفت لامُه على الأصحِّ لا عينه، وعينه مفتوحةٌ لا ساكنةٌ على الأصحِّ (وللمفرد المؤنث) في القربِ (عشرة خمسة مبدوءة بالذَّال، وخمسة مبدوءة بالتاء (وهي ذي وتي) بكسرِ أولهما وسكون ثانيهما (وذِه وته) بإشباع الكسرة (وذه وته باختلاسٍ) وهو اختطافُ الحركةِ من الهاءِ والإسراعُ بها لا تركُ الإشباعِ (وذه وته) بالإسكانِ للهاءِ (وذات وتا) بضمِّ التَّاء من ذات، قال الموضح في (الحواشي التسهيلية): الإشارة ذا والتَّاء للتَّأنيث، وهي التاء في امرأة ونحوه. مما فيه تاءُ الفرقِ وليس بصفةٍ. انتهى. (تصريح).

(قوله: بذا) تقديمُ الجارِ والمجرورِ للحصرِ الإضافيِّ، أي: بالنِّسبة إلى الصِّيغِ المذكورةِ في المتن. فالمعنى بذا لا بغيرِهِ من الصِّيغِ الآتية، فلا ينافي أنه يُشار إلى المفردِ المذكّرِ، بغير ذا مما ذكره الشَّارح. وزاد في (التَّسهيل): للبعيدِ آلك بهمزةٍ ممدودةٍ فلام. قال الدَّماميني: وينبغي أن يكون كلٌّ من الذَّالِ والهمزة أصلاً، ليس أحدهما بدلاً من الآخرِ لتباعدِ مخرجيهما، ويُسألُ عن هذا في بابِ النِّداءِ عند ذكرِ (آ) في حروف نداءِ البعيدِ، فيقالُ: في أيِّ موضعٍ يكون (آ) اسماً. اهـ. باختصارٍ.

واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصلِ لا ثنائي، وألفه زائدة لبيان حركة الذَّال، كما يقوله الكوفيون، ولا ثنائي وألفه أصلية مثل ما، كما يقول السيرافي؛ لغلبةِ أحكامِ الثُّلاثي عليه من الوصفيةِ والموصوفيةِ والتَّثنيةِ والتَّصغيرِ، ولا شيء من الثُّنائي كذلك. وأصله ذيي بالتَّحريكِ بدليلِ الانقلابِ ألفاً حذفت لامُه اعتباطاً، وقلبت عينُه ألفاً لتحركِها وانفتاحِ ما قبلها. وقيل: ذوي؛ لأن بابَ طويت أكثرُ من بابِ حييت. وقيل: ذيي بإسكانِ العينِ، والمحذوف العين، والمقلوب ألفاً اللام؛ لأن حذف السَّاكنِ أهون من حذفِ المتحركِ. وردّ الأول بحكاية سيبويه إمالة ألفهِ ولا سببَ لها هنا إلا انقلابها عن الياءِ مع كونِ الحذفِ أليقَ بالآخرِ، فلا يقال: يحتملُ أن المحذوفَ الواوُ والمقلوبَ الياءُ، والثَّاني بأن الحذف أليقُ بالآخر. (صبان).

(قوله: لمفرد) قيل: اللام بمعنى إلى، ومقتضاه أن الإشارةَ لا تتعدَّى باللامِ، وهو ما يفيده صنيع (القاموس)، والمرادُ المفرد حقيقة أو حكماً كالجمعِ والفريقِ. قال في متن (الجامع): قد يستعارُ لغيرِ المفردِ ماله نحو ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: ٦٨]؛ أي: الفارضُ والبكرُ. ولك أن تقول: المرجعُ ما ذكر فهو مفردٌ حُكماً. (صبان).

(أَشِرْ بِذِي وَذِه) بسكون الهاء، وَذِهِ بالكسر، وذهي بالياءِ و(تي) و(تا) وَتِه كذِه (عَلى الأُنْثى اقْتَصِرْ) فأشِر بها إليها دون غيرِها.

أبو طالب

(قوله: على الأنثى اقتصر) تقديرُ هذا المصرعِ اقتصر على الإشارةِ إلى الأنثى، مشيراً بذي وذه... إلخ، ولفظ الاقتصار هاهنا يفيد انحصار الإشارة بالألفاظِ المذكورةِ في الإشارةِ إلى الأنثى، وأما عكسُ هذا الحصرِ فغيرُ مفهومٍ من الكلامِ، وتقديمُ الظَّرفينِ هاهنا لمجردِ الضَّرورة لعدم إفادتهما للحصرينِ المقصودين.

(قوله: فأشر بها إليها دون غيرها) الضَّمير الأول لألفاظِ الأنثى، والثَّالث للأنثى ولألفاظها، فعلى الأول يكون هذا الكلامُ إشارةً إلى أن كلامَ المصنف مفيد لهذا الحصر، ووجهُ تفريعِه عليه واضحٌ، وعلى الثَّاني يكونُ إشارةً إلى حصرٍ غير المستفادِ من كلام المصنف، والتَّفريع ليس على كلام المصنف، بل على تتميمِ الشارح لما ذكره من ألفاظ الأنثى؛ إذ التَّتميم دليلٌ على أن لا لفظَ للأنثى، سوى ما ذكر، فيدلُّ على أن الإشارةَ إلى الأنثى منحصرةٌ في الإشارةِ بهذهِ الألفاظِ، لكن الأولَ أقربُ وأظهرُ.

الناصية

(قوله: مذكر) أي: حقيقة أو حكماً، نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] وقيل: التَّذكير؛ لأن الله تعالى حكى قول إبراهيم، ولا فرقَ في لغته بين المذكَّر والمؤنَّث؛ لأن الفرقَ بينهما خاصٌّ بالعربِ. (صبان).

(قوله: بِذِي وَذِهْ) وته بسكونِ الهاءِ وبكسرِها أيضاً بإشباع، وباختلاس فيهما، وقد يقال: ذاء بهمزةٍ مكسورةٍ بعد الألفِ، وتائه بهاءٍ مكسورةٍ بعد الهمزةِ، أي: المكسورةِ أيضاً. وروي ضمهما معاً أيضاً، كما في (التصريح). (صبان).

(قوله: بذي) بقلب ألفِ ذا ياء، وذه بقلب ياء ذي هاء، وتي بقلب الذال تاء والألف ياء. وعلى هذا قياس البقيةِ، نقله الروداني. (صبان).

(قوله: وتِي) و(تا) وذات على الضَّمِّ، وهي أغربها، واسم الإشارةِ ذا، والتاء للتَّأنيث (شنواني).

(قوله: وته كذه) أي: بسكونِ الهاءِ وبكسرِها.

(قوله: عَلَى الأُنْثَى) المفردة، أي: حقيقة، أو حكماً كالفرقة والجماعة.

(قوله: على الأنثى) أي: حقيقةً أو حكماً كالمذكر المنزل منزلة الأنثى (قوله: اقْتَصِرْ) فلا يشارُ بهذه العشرةِ لغيرها، كما حكاها في (التسهيل).

(قوله: فأشر بها... إلخ) أي: بهذه الأربعة الأخيرة إلى الأنثى دون غيرها.

هذا وقال الدَّنوشري: إنما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة؛ لأن أفرادَ المؤنثِ أكثرُ من أفرادِ المذكرِ، فناسب أن يدلَّ على الأكثرِ بالألفاظِ الكثيرةِ، وفيه نظر، فليتأمل. انتهى.

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

(وَذانِ) تَثنِية ذا بحَذْفِ الألِف الأولى لِسكونها وسُكون ألِفِ التَّثنِيَة، يُشارُ بها للمُثَنّى المُذكَّر المُرتَفِع و(تانِ) تَثنِية تا بحَذْفِ الألِف لِما تَقَدَّم يُشارُ بها (لِلمُثَنّى) المُؤَنَّث (المُرْتَفِعْ)

أبو طالب

(قوله: **تثنية ذا**) أي: لا تثنية ما فيه ذال، سواءً لما سيذكر، وكذا قوله تثنية تا.

(قوله: **بحذف الألف الأولى**) أي: التي كانت في أصل ذان.

الناصية

ويجاب عن النَّظر الذي لم يبين وجهه، وكأنه لظهورِه عنده، وهو عدم تسليمِ أن أفرادَ المؤنثِ أكثرُ، بأنه قد وردَ في السُّنة ما يؤيدُ كونه أكثر من كونِ كلِّ مؤمنٍ له في الجنةِ مؤمنتان من نساء الدُّنيا، وكونِ أكثر أهلِ النَّار النِّساء. (حمصي).

(قوله: **وذان تثنية ذا. . . إلخ**) أي: مثنَّى (ذا) يكون (ذاان) بألف أصلية، وألف للمثنَّى، فلما اجتمع ألفان ساكنانِ حذفتِ الأولى لِلخِفَّة. (قوله: **بحَذفِ الألِف الأولى**) التي هي جزءُ الكلمةِ، فالألف ذان ألف التَّثنية لا ألف ذا، وحذفت لالتقاء السَّاكنين بين الألفين، ولا يمكن حذفُ العلامة.

(قوله: **للمُثنّى المُذكَّر المُرتَفِعْ**) نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ﴾ [طه: ٦٣] بالألفِ وتشديدِ نونِ أن (لساحرانِ مؤول)، وتأويله إما على حذفِ اسم إن ضمير شأنٍ على حدِّ: إن يك زيد مأخوذ، واللامُ داخلةٌ على مبتدأ محذوفٍ، والأصلُ إنه هذانِ لهما ساحرانِ، أو على أنَّ إن بمعنى نعم، وهي لا تعملُ شيئاً؛ لأنها حرفُ تصديقٍ فلا اسم لها ولا خبر، أو على أنه جاء على لغةِ خثعم فإنهم لا يقلبونَ ألف المثنى ياء في حالتي النَّصبِ والجرِّ، أو على أنَّ الألفَ الموجودةَ ألف المفردِ وألف التثنية، حذفت لاجتماعِ الألفينِ، وألف المفردِ لا تقلبُ ياءً، أو على أنه جيء به على أوَّلِ أحوالِه، وهو الرَّفع كما في اثنانِ قبل التَّركيبِ، أو على أنَّ إن نافيةٌ بمعنى ما، واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون، أو على أنه مبني؛ لدلالته على معنى الإشارة، واختاره ابن الحاجب. (تصريح).

(قوله: **للمثنى المذكر المرتفع**) اعترض بأنه إن أريد بالمثنى اللفظ الذي هو صيغة التَّثنية، ورد عليه أنه نفس ذان وتان، وحينئذٍ يختلُّ الكلام. وإن أريد به المعنى الذي هو الاثنان، ورد عليه أن الارتفاعَ وصف اللفظ لا المعنى، ويجاب باختيار الشِّق الثاني، وتقدير مضاف عقب المرتفعِ، أي: المرتفع داله، أو الأول وتقدير المضاف قبل المثنى أي: لمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان، أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لكليِّه. والمرادُ المثنَّى صورة المرتفع محلاً، فلا يقال: اسم الإشارة مبني فلا يثنى ولا يرفع. هذا هو الأصحُّ. والظَّاهر أن الاسمين مبنيان على الألفِ والياء، كما في: يا رجلانِ ولا رجلين. واعلم أنه لا يثنى من أسماء الإشارةِ إلا ذا وتا،

وَبِـأُولَـى أَشِـرْ لِـجَـمْـعٍ مُـطْـلَـقَـا   وَالـمَـدُّ أَوْلَـى وَلَـدَى الـبُـعْـدِ انْـطِـقَـا

وإنّما لم يُثَنَّ مِن ألفاظ الأُنْثى إلا تا، حذراً من الالتِباس (**وَفي سِواهُ**) أي سِوى المُرتَفِع، وهو المُنتَصِب والمُنخَفِض (ذَيْنِ) للمُذكَّر و(تَيْن) لِلمُؤنَّث (**اذْكُرْ تُطِعْ**) النُّحاة.

(**وَبِأُولى أشرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقا**) ....

أبو طالب

(**قوله: حذراً من الالتباس**) أي: من التباسِ بعضها بعد التَّثنيةِ بتثنية ذا، وهو ما فيه ذال وبعضها بتثنية تا، وهو ما فيه تاء، ولا يجوز إبقاءُ الياءِ والهاءِ فيما فيه ذلك؛ لأن الهاءَ والياءَ بلا هاء مبدلة من الألفِ والياء مع الهاءِ عارضةٌ، والتَّثنية كالجمعِ تردُّ الأشياءَ إلى أصولها، وهاهنا نظر أما **أولاً**: فلجوازِ أن لا تكون الهاءُ والياء مبدلتين عنِ الألف وعدم كون الياءِ مع الهاءِ عارضةً، وأما **ثانياً**: فلعدم مضرةِ بعضِ تلك الالتباساتِ، وهو الالتباسُ بتثنيةِ تا؛ لعدم تغيير المعنى، وأما **ثالثاً**: فلعدمِ لزومِ الرَّدِّ إلى الأصلِ في المعرباتِ ككساءٍ وكساءات، فكيف في المبنياتِ المغايرةِ مع المعرباتِ في كثيرٍ من الأحكام.

(**قوله: وفي سواه**) تقديمُ الظَّرفِ والمفعولِ هاهنا مفيدٌ للحصرِ.

(**قوله: النحاة**) إشارةٌ إلى أن المسألة اتفاقية.

الناصية

وأورد عليه ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، لأن المرجعَ اليد والعصا، وهما مؤنثانِ. وأجيبَ بأن التَّذكير لمراعاةِ الخبرِ ذكره في (المغني). (صبان).

(**قوله: لِما تَقَدَّم**) أي: لالتقاءِ السَّاكنينِ.

(**قوله: وإنّما لم يُثنّ. . .إلخ**) أي: لم يثن ذي وذه وتي وذه وذهي وته لئلا يلتبس تثنية ما أوّله الذال بذان تثنية المذكرِ، وما أوّله التاء بتان تثنية المؤنّثِ. (دشتي). (**قوله: حذراً من الالتباس**) أي: اشتباه بعضِها بَعْدَ التَّثنيةِ بتثنيةِ (ذا) وهو كلُّ ما فيهِ الذّالُ (ذي وذه وذهي) واشتباه بعضها الآخر بتثنيةِ (تا)، وهو كل ما فيه التَّاء (تي، تا، ته) وذلك لِزوالِ الياءِ والهاءِ فيما فيه هذان، كذا قالوا. (شيرازي).

(**قوله: وفي سواه**) أي: في حالِ إرادةِ سواه؛ أي: سوى المرتفع.

(**قوله: وبأُولى أشر. . . إلخ**) قال اللقاني: أي: لجمع المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، لا لجمع ذين وتين؛ لأن أولاء ليس بجمعٍ وإن أطلق عليه مجازاً.

(**قوله: مطلقاً**) حال من جمعٍ، وهو نكرة بلا مسوّغ من المسوغات الآتية في باب الحال، فيكون مجيء الحالِ منه من القليلِ.

هذا؛ وقال الحمصي: إنه حمل قول النّاظم: مطلقاً على معنى أنه يشار به إلى أي جمع كان مذكراً كان أو مؤنثاً، من غير تعرضٍ لكونه لعاقلٍ أو غيره، وقيل: معناه أنه يشار به إلى ما ذكر، ولا

سَواء كان مُذكَّراً أم مُؤَنَّثاً عاقلاً أم غيره، والقصرُ فيه لُغَة تَمِيم (وَالمَدُّ) ....

أبو طالب

(**قوله: سواء كان... إلخ**) هذا إذا كان مطلقاً حالاً للجمعِ، ويحتمل أن يكون والعيش منصوب بالعطفِ على المنازلِ، والأيام عطفُ بيان على أولئك أو نعت له، والمخاطب بالإشارةِ مذكرٌ، ولا يخفى ما في ذلك من الزِّيادةِ على قولِ النظمِ:

بِـذا لـمـفـردٍ مـذكـر أشر ... بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

... إلخ.

حالاً عن الأولى؛ أي: سواء كان مقصوراً أو ممدوداً، وهذا أنسب بقوله: والمد أولى، ولا يبعد أن يكون حالاً عن كليهما بتأويلِ كلٍّ واحدٍ.

الناصية

يختصُّ بعاقلٍ ولا غيره، وعلى هذا مشى ابن النَّاظم؛ لأن قوله بذا لمفرد... إلخ مطلق في العاقل وغيره، فإذا تضمَّن ذلك إطلاقه في المذكر والمؤنثِ من مسمَّى المفردِ والمثنَّى، فإطلاقُ الجمعِ يتضمَّن ذلك أيضاً، إلا أن قصده لهذا الإطلاقِ يوهم التَّساوي، وزعم الجوهري، وتبعه ابن هشام أن الإشارة إلى غيرِ العاقل قليلة، بخلاف ذا وذي ونحوهما، ولعل النَّاظم لا يلتزم ذلك معتمداً على وروده في القرآنِ، وعادته الاعتماد عليه، والاحتمال الأول أولى؛ لوجهين:

أحدهما: أن الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يعقل، أو لما لا يعقل كلام في وضعٍ لغوي لا تعلق له بالنحو، فالظَّاهر أن النَّاظم لم يقصده؛ إذ كلام النَّحوي في اللغةِ خروجٌ عن صناعتِه إلى ما ليس منها، وكلامهم في معاني الألفاظِ في الغالبِ إنما يكون لما يعرضُ لهم من بناءِ القوانينِ على النَّقل اللغوي، نحو قول الناظم: إن لحاقَ اللّام في ذلك يدل على البعدِ وتركها على القربِ، فمثل هذا ينبني عليه من القياسِ أن الكاف واللام يلحقانِ اسمَ الإشارةِ قياساً إذا قصدتَ الإشارةَ بها إلى البعيدِ، أو لأن كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبطِ القوانينِ مثل كلامِهم في حروفِ الجرِّ، وقلما يتكلَّم النَّحوي في معاني اللغةِ على غير هذين المقصدين.

والثاني: أن عادةَ النَّاظمِ إذا نصَّ على الإطلاقِ أن يذكره في مقابلةِ تقييد له، والذي تقدَّم له هنا إنما هو التَّقييد بحسبِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وإلى ذلك يصرف الإطلاق، وما سواه تعسف.

(**قوله: لغة تميم**) أي: أهلِ نجدٍ من بني (تميم) وقيسٍ وربيعة وأسد، ذكر ذلك الفراء في (لغات القرآن) ولم يخصه بتميم، كما قاله الموضح في (حواشي التَّسهيل) ومن خطه نقلت، والأكثر مجيئه للعقلاء، (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية:

ذُمَّ الـمَـنَـازِلَ بَـعْـدَ مَـنْـزِلَـةِ الـلِّـوىٰ ... والـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أُولـئـكَ الأَيَّـامِ

لُغة الحِجاز، وهو (أَوْلى) مِن القَصْر، وحينَئِذٍ يُبنى عَلى الكَسْر لالْتِقاء السَّاكنَيْن.

أبو طالب

. . . .

الناصية

فأشار بأولئك للأيامِ، وهي مما لا يعقل، وذُمٌّ: أَمْرٌ مِنْ ذَمَّ يذم، ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاءِ السَّاكنين والفتح للتَّخفيف، والضَّم للإتباع، والمنازل مفعولٌ به، وبعد متعلِّق بمحذوفِ حالٍ من المنازل، على تقدير مضاف بين الظَّرف ومجروره، والتَّقدير: كائنة بعد مفارقةِ منزلة اللوى، واللوى ممدود، وقُصِرَ للضَّرورةِ. (تصريح).

(قوله: لغة الحجاز) وبه جاء التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١١٩]

(قوله: أولى من القصر) فيه أن المدَّ والقصرَ من خواصِّ المعربِ عند النُّحاة وأولى مبني، والجوابُ أنه جرى على عرف اللُّغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. ووزن الممدود فعال، وقيل: فعل كهدى زيد في آخره ألف، فانقلبت الثانيةُ همزةً، ووزن المقصور فُعَل اتفاقاً، وألفها أصل لعدم التَّمكن، وقيل منقلبة عن ياء لإمالتها وتنوين الممدودِ لغةً. قال ابن مالك: والجيدُ أن يقال: إن صاحبَ هذه اللغةِ زاد نوناً، كنونِ ضيفن. وبناء آخره على الضَّم لغة، وكذا إشباعُ الهمزةِ أوله وإبدالُ أولهِ هاءً مضمومة، وإبداله هاء مفتوحةً تليها واو ساكنةٌ، كذا في (التسهيل) وشرحه، وتكتب مقصورة وممدودة بواوٍ قبل اللام؛ لئلا يلتبس بإليك جاراً ومجروراً، وتكتب ألفُ المقصورةِ ياء. (صبان).

(قوله: وحينَئِذٍ) أي: على قراءة المد.

هذا؛ وقال الزَّرقاني: قال النَّبلي: وإنما قالوا: أولاء ممدوداً وأولى مقصوراً، وإن كانت المبنياتُ لا توصف بمدٍّ ولا قصر، بالنَّظر إلى أن لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة. انتهى. قال الرَّضي: وقد يقصر أُولي فيكتب بالياء؛ لأن الألفَ مجهولة الأصل فحمل على الياء؛ لاستثقالِ اكتنافِ ثقيلين للكلمة وهما الضَّمة في الأول والواو في الآخر؛ ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضُّحى بالياء، مع أن أصلهما واو، ومن ثَمَّ يثني بعض العرب الأُوْلى من هذا الجنس كله بالياء، وإن كان ألفه واواً أيضاً، وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء، فيقال: هلاء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أولاء، وربما تشبع الضَّمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار، وأما قولهم: هولاء على وزنِ توراب، فليس بلغةٍ، بل هو تخفيفُ هؤلاءِ بحذفِ ألفِ ها وقلب همزةِ أولاءِ واواً. (حمصي).

(قوله: لالتقاء الساكنين) وهما الألفُ والهمزةُ الأخيرةُ على القاعدةِ المتبعةِ في التقاءِ السَّاكنينِ، وهي التَّحريكُ بالكسرِ. (دشتي).

(وَلَدى) الإشارة إلى ذي (الْبُعْدِ) زَماناً أو مَكاناً، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ولدى البعد) أي: بعد المشارِ إليه قليلاً أو كثيراً، على رأي النَّاظم أن له مرتبتين، كما سيأتي. (قوله: ولدى الإشارة... إلخ) وهي المرتبةُ الثَّانية من مرتبتي المشار إليه على رأي النَّاظم أي: تبعاً لبعض النُّحاةِ، وعُزِيَ لسيبويه وهو الرَّاجح؛ لأنه سيأتي أن ترك اللام لغة التَّميميين، والإتيان بها لغةُ الحجازيين، فلو كانت المراتبُ ثلاثاً كما عليه الجمهور، للزم أن التَّميميين لا يشيرون إلى البعيدِ، والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط. (صبان).

(قوله: وَلَدى الإشارة... إلخ) وفي (التصريح) إذا كان المشارُ إليه بعيداً لحقته كاف حرفية؛ لأن أسماءَ الإشارةِ لا تضاف، وهذه الكافُ (تتصرف تصرف الكافِ الاسميةِ غالباً) ليتبين بها أحوالُ المخاطبِ من الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، كما يتبين بها لو كانت اسماً فتفتحُ للمخاطبِ وتكسرُ للمخاطبةِ، وتتصلُ بها علامةُ التَّثنية، والجمعين، فتقول: ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) أن تفتح في التذكيرِ وتكسر في التأنيثِ، ولا يلحقها دليلُ تثنيةٍ ولا جمعٍ، ودون هذا أن تفتح مطلقاً، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٢] في البقرة، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢] في المجادلة (ولك) مع إلحاقِ الكافِ (أن تزيد قبلها لاماً) مبالغة في البعدِ، وهذه اللام أصلها السُّكون كما في تلك، وكسرت في ذلك لالتقاءِ الساكنينِ، أو فرقاً بينها وبين لام الجرِّ من نحو ذا لَك بفتحِ اللامِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ولـدى الـبُـعْـدِ انْـطِـقَـا بـالـكـافِ حـرفـاً دون لامٍ أو مـعـه

(إلا في التثنيةِ مطلقاً) من غير تقييدٍ بلغةٍ دون أخرى، وسواءٌ في ذلك تثنية المذكرِ والمؤنَّثِ (و) إلا (في الجمعِ في لغةٍ من مده) وهم الحجازيون، وفي لغة بعضٍ من قصره، وهم التَّميميون (و) إلا (فيما سبقته ها) التَّنبيه بألف غيرِ مهموزةٍ، وإلى الاستثناءِ الأخيرِ أشارَ النَّاظم بقوله:

والـلَّامُ إنْ قـدَّمـتَ هَـا مُـمْـتَـنِـعَـهْ ....

وبنو تميم لا يأتون باللامِ مطلقاً لا في مفردٍ ولا في مثنى، ولا في جمع، حكاه الفراءُ عنهم، وتقييدُ الجمعِ بلغة من مده احترازاً من لغة من يقصره غير التَّميميين، كقيس وربيعة وأسد، فإنهم يأتون باللَّام قال شاعرهم:

أُولالـك قَـوْمـي لـم يَـكُـونـوا أُشَـابَـةً وهَـلْ يَـعِـظُ الـضِّـلّـيـل إلَّا أُولالـكـا

والإشابةُ بضمِّ الهمزةِ وبالشِّين المعجمةِ، والباءِ الموحدةِ، واحدةُ الأشائبِ، وهم الأخلاطُ من الناسِ، والضِّليل بكسر الضَّاد المعجمة، وتشديد اللام الكثير الضَّلال، وما ذهب إليه من أن اسم

أوْ ما نُزِّلَ مَنزِلَته لِتَعظِيم أو لِتَحقير (انْطِقا) مَعَ اسم الإشارَة، ....

أبو طالب

(قوله: **لتعظيم أو تحقير**) البعدُ قد يحصلُ بكثرةِ ارتفاعِ الشَّيءِ عن الشَّيءِ، وقد يحصل بكثرةِ انحطاطِه عنه، والأول يوجب التَّعظيم، والثاني مورثٌ للتحقيرِ.

(قوله: **مع اسم الإشارة**) لما كان هذا المصرعُ محتملاً لتركيبينِ: **الأول**: ما أفاد أن اللامَ ممتنعةٌ إن قدمت هاء التنبيه على اسمِ الإشارةِ، **الثَّاني**: ما أفاد أن الهاء ممتنعةٌ إن قدمت اللَّام على كافِ الخطابِ. أشار بهذا التَّقدير إلى أن الأولى الحملُ على الأولِ أما لفظاً؛ فلخلوه عن كثرةِ

الناصية

الإشارةِ له مرتبتان قربى وبعدى لا غير، تبع فيه النَّاظم، وخالفه في (شرح اللمحة) فقال: والمشار إليه إما قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها، فالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد، ولمثناه ذان للقريب، وذانك بتخفيف النون للمتوسط، وذانّك بتشديدِها للبعيد، ولجمعه أولاً للقريب يمد ويقصر، وأولاك بالقصرِ للمتوسطِ، وأولئك بالمدِّ للبعيدِ، وللمفردِ المؤنَّثِ ذي وتي للقريب، وتيك للمتوسطِ، وتلكَ للبعيدِ، ولمثناه تان للقريب، وتانك بالتخفيف للمتوسط، وتانك بالتَّشديدِ للبعيدِ، ولجمعه أُوْلى للقريب، وأولاك للمتوسط، وأولئك للبعيد. انتهى.

وقد يتجوز في اسم الإشارةِ بالنِّسبةِ إلى المرتبةِ، وبالنسبةِ إلى المسمَّى فالأولُ نيابةُ ذي البعيد عن ذي القربِ نحو ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البَقَرَة: ٢]، والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين، وهما للجمع فالأول ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البَقَرَة: ٦٨] أي: بين الفارضِ والبكرِ، والثاني كقولِ لبيد:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيْدُ

ولا ينوبُ ما للاثنينِ أو للجماعةِ عما للواحدِ. (تصريح).

(قوله: **أوْ ما نُزِّل مَنزلَته**) منزلة البعدِ الزَّماني، والمكاني.

(قوله: **لِتَعظيم**) مثل أن تشير إلى معلمكَ وهو جالسٌ عندك بالإشارةِ البعيدةِ، فتقول: ذاك تأدباً؛ لأنَّك تفرضُه عند نفسِك عالياً وتفرض نفسك دانياً، فكأنك بعيدٌ عنه. قال الزَّرقاني: قال الرَّضي: وكذلك يجوز الإتيانُ بلفظِ البعيدِ مع أنَّ المشارَ إليه شخصٌ قريب، نظراً إلى عظمِ المشيرِ أو المشارِ إليه؛ وذلك لأنه يجعل بعد المنزلةِ بمنزلة بعد المسافةِ؛ كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم لكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يُوسُف ٣٢] ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البَقَرَة: ٢] من بابِ عظمةِ المشار إليه، أو المشير. انتهى. وقوله: من باب عظمةِ المشارِ إليه أو المشير، أي: هما معاً كما هو الظَّاهر.

(قوله: **أو لِتَحقير**) مثل أن تشيرَ إلى شخصٍ حاضرٍ، وتريد تحقيره، وتفهم أنه لدنو رتبته بعيدٌ عنك. (دشتي) (قوله: **مع اسم الإشارة**) سَواء كان (ذا) أم (تا) أم مُثنّاها، أم كان (أولاء).

بِـالـكَـافِ حَـرْفـاً دُونَ لَامٍ أَوْ مَـعَـهْ   والـلَّامُ إِنْ قَـدَّمْـتَ هَـا مُـمْـتَـنِـعَـهْ

(بِالكاف) حال كونه (حَرْفاً) لِمُجَرَّد الخطاب (دُونَ لام أَوْ مَعَهْ) فقل ذاك أو ذلك، واختار ابن الحاجِب أنَّ ذاك ونحوه للمُتَوَسِّط (واللام إِنْ قَدَّمْتَ) على اسم الإشارة (ها) لِلتَّنبيه فهي (مُمْتَنِعَهْ) نحو:

[رَأَيْـتُ بَـنِـي غَـبْـرَاءَ لا يُـنْـكِـرُوْنَـنـي]   ولا أَهْـلُ هٰـذاكَ الـطِّـرافِ الـمُـمَـدَّدِ

أبو طالب

الحذفِ وعن كونِ الجزاءِ مع أنه جملةٌ اسميةٌ بلا فاء، وأما معنى فإن اللامَ معهودٌ بالذكرِ بخلافِ الهاءِ، فالأولى جعله مبتدأً دونَ الهاء.

(**قوله: فهي ممتنعة**) لم يجعل ممتنعة خبراً عن اللّامِ؛ إذ كون الجزاءِ ملفوظاً أولى من كونه مقدراً.

(**قوله: ولا أهل هذاك. . . إلخ**) أوله:

رَأَيْـتُ بَـنِـي غَـبْـرَاءَ لا يُـنْـكِـرُونَـنـي   . . . .

قاله طرفةُ بْنُ العبدِ، ورأيت أي: وجدتُ، والغبراء: الأرضُ؛ لأنها ذاتُ غبارٍ، والمرادُ ببني غبراءَ اللصوص، وقيل: الفقراء، وقيل: الأضياف، وقيل: مطلق أهلِ الأرضِ، ولا ينكرونني، أي: لا يجهلونني أي: يعرفونني، وأهل الطّراف: الأغنياء، والطِّراف بالكسرِ: الخيمة، والبيت من الأدم، أي: مما على وجهِ الأرضِ من الخشبِ والحشيشِ، والمرادُ بمعرفتِهم أنه ترحَّم عليهم.

الناصية

(**قوله: بالْكَاف حَرفاً**) غير كاف الضَّمير الذي هو اسم. وألف انطقا مبدلةٌ من نونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، وحرفاً حال من الكافِ، أي: انطقن بالكافِ محكوماً عليه بالحرفيةِ، وهو اتفاق. ونبه عليه؛ لئلا يتوهم أنه ضميرٌ، كما هو في نحو غلامِك، ولحق الكاف للدَّلالة على الخطاب، وعلى حال المخاطبِ من كونه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، فهذه ستةُ أحوالٍ تضرب في أحوالِ المشار إليه وهي ستة، كما تقدَّم، فذلك ستة وثلاثون يجمعها الجدول الآتي. واعلم أنك إذا ضربت السِّتة والثلاثين في مرتبتي القربِ والبعدِ، كان الحاصل اثنين وسبعين، وعلى اعتبارِ التوسط يكون المجموع مئة وثمانية المتعذر منها ثلاثون؛ ولأن إشارات القريبِ التي هي ستة باعتبار أحوالِ المشار إليه، لا تتعدد بحسبِ أحوالِ المخاطب؛ إذ لا يلحقها كافُ الخطابِ فيسقط ثلاثون، والممتنعُ منها اثنا عشر، وهي ما اجتمعَ فيها الكافُ واللام، والجائز منها ستٌّ وستون، فمن جدولها منهم كالشُّراح لم يستوعب أقسامها الجائزة، ومن لم يجدولها كصاحب (التَّصريح)، بل اكتفى بالتَّصوير العقلي لم يبين المتعذر منها، والجائز والممتنع.

وهذا جدول كافل بجميعِ ذلك. والصِّفر الموضوع في الأسطرِ السِّتة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدلُّ على المخاطبِ بالإشارة، وذلك في جميع صورِ القريبِ.

. . . .

أبو طالب ــ

. . . .

الناصية ــ

جدول المحشي:

	مراتب المشار إليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار إليه	قريب	ذا	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار إليه	قريب	تا	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشار إليه	قريب	ذان	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشار إليه	قريب	تان	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار إليه	قريب	أولى	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار إليه	قريب	أولى	.	.	.	.	.	متعذر
	متوسط	أولاك	أولاك	أولاكما	أولاكما	أولاكم	أولاكن	جائز
	بعيد	أولالك	أولالك	أولالكما	أولالكما	أولالكم	أولالكن	جائز

(صبان)

(قوله: لمجرد الخطاب) أي: لا ضميرَ وإلا لأضيف اسم الإشارةِ إليها؛ إذ لا يتصل الضَّميرُ إلا بعامله، ولو أضيفَ لحذفتِ النون من ذينك وتينك، مع أنه لا يقبل التَّنكيرَ بحالٍ لمصاحبة الإشارةِ الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطبِ على الأفصحِ كالكاف الاسمية، وقد تفرد

....

أبو طالب

....

الناصية

إما مفتوحة في الأحوالِ كلها، أو مفتوحة في المذكرِ ومكسورةً في المؤنثِ جمعاً أو غيره، ففيها ثلاثُ لغاتٍ، وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما، وللضَّمير في إياك إياكما... إلخ. ولا أرأيتَ بفتحِ التَّاء بمعنى أخبرني نحو ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب ملتزمٌ إفراده استغناء بتصرفِ الكاف، وليست هي الفاعل والتاء حرفٌ خلافاً للفراء؛ لأنها ليست من ضمائرِ الرَّفع مع صحَّة الاستغناء عنها، بخلاف التاء، ولا يستخبر بهذا التركيب إلا عن حالةٍ عجيبةٍ، فلا بد بعده من استفهام بينها إما ظاهرٌ كأرأيت زيداً ما صنع، أو مقدر كالآية، أي: لم كرمته؟ وقوله: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء: ٦٢] كلام آخر، والمنصوب بعده إما بنزعِ الخافضِ، أي: أخبرني عن زيد وعن الذي؛ لأن هذا من موردِ السّماع أو مفعول به على حذف مضاف، أي: أخبرني خبر زيد، كما اختاره الدَّماميني. وقد يحذف نحو ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ...﴾ [الأنعام: ٤٠] إلخ ولا محل لجملة الاستفهام؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال، كما صرَّح به الرَّضي بناء على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت، فيطلب مفعولاً واحداً مع أنه انسلخ عن معنى الرُّؤية أصلاً إلى طلبِ الإخبارِ. (خضري).

(قوله: لمجرد الخطاب) فلا موضعَ لها من الإعرابِ، وهذا لا خلافَ فيه كما رأيت، وهي لغة تميم فلا يأتون باللّامِ مطلقاً لا في مفردٍ، ولا في مثنى، ولا في جمع، كما في (التَّوضيح) وشرحه للشَّيخ خالد. (صبان وخضري).

(قوله: أَوْ مَعَهْ) وهي لغةُ الحجازِ. ولا تدخلُ اللَّامُ على الكافِ مع جميعِ أسماء الإشارةِ، بل مع المفردِ مطلقاً، نحو ذلك، وتلك. ومع أولى مقصوراً نحو أولاك وأولى لك. وأما المثنَّى مطلقاً وأولاء الممدود، فلا تدخلُ معهما اللام. (أشموني).

(قوله: أن ذاك... إلخ) ظاهرُ كلامِ المصنِّف أنه ليس للمشارِ إليه إلا رتبتان قربى وبعدى كما قررناه، والجمهور على أنه له ثلاث مراتبَ قربى ووسطى وبعدى، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه لام ولا كاف كذا وذي وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام نحو ذلك. (خضري).

(قوله: واللام) مبتدأ خبره ممتنعة، وجواب الشَّرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه. وما أشار إليه الشُّراح تبعاً للمكودي من أن ممتنعة خبر مبتدأ محذوفٍ مع الفاءِ، والجملة جوابُ الشَّرطِ وجملة الشَّرطِ وجوابه خبر المبتدأ ممنوع، كما تقدَّم بيانه في قولِ المصنفِ:

....

أبو طالب______________________________________

....

الناصية______________________________________

والأمـرُ إن لـم يـكُ لـلـنـونِ مَـحَـل .... إلـــــــخ

كذا قال البعض، وهو مبني على ما ذكره هناك من الضَّابط، وقد أسلفنا هناك أن صاحب (المغني) جوز الوجهين في قول ابن معطي:

الـلـفـظُ إن يُـفِـدْ هُـوَ الـكـلام ....

وأن ذلك الضَّابط محمول على السَّعة، فاعرفه. (صبان).

(قوله: فهي ممتَنِعَه) عند الكل، أي: على الأصح عند أبي حيان وغيره. فلا يجوز اتفاقاً هذالك، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك؛ كراهة كثرة الزَّوائد، وقيل: لا يجمع بين الكافِ وها التَّنبيه في مثنى أو جمع، وعليه المصنف في شرح (التَّسهيل) والقولان ذكرهما في (الهمع) وأفهم كلامه أن (ها) التَّنبيه تدخل على المجردِ من الكاف، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء، وعلى المصاحبِ وحدها نحو هذاك، وهاتيك، وهاذانك، وهاتانك، وهؤلائك، لكن هذا الثَّاني قليل. ومنه قول طرفة الآتي. (أشموني).

(قوله: رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ... إلخ) قاله طرفة بن العبد. وهو من قصيدتِه المشهورةِ إحدى المعلقاتِ السَّبع، من الطَّويل.

قوله: رأيت فعل ماضٍ وفاعله، وبني أي: أهل، مفعوله منصوبٌ وعلامة نصبه الياءُ المكسورُ ما قبلها تحقيقاً، المفتوحُ ما بعدها تقديراً؛ لأنه ملحق بالجمعِ المذكرِ السَّالم، وغبراء بالمد، أي: الأرض مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصَّرف لألف التأنيث الممدودة، وأراد بأهل الأرضِ الفقراء الذين لصقوا بالأرض من شدة الفقرِ، ولا نافية، وينكرونني فعل مضارع مرفوع لتجردِه من النَّاصب والجازمِ، وعلامةُ رفعه ثبوتُ النُّونِ نيابة عن الضَّمةِ والواو فاعله، والنُّون للوقاية، والياءُ مفعوله، والجملة في محل نصبِ حالٍ من بني غبراء إن كان رأيت بمعنى أبصرت، وإن كانت بمعنى علمت فتكون مفعولاً ثانياً لها، ولا الواو للعطفِ لا نافية، وأهل بالرَّفع معطوفٌ على الواوِ في لا ينكرونني، وقد وقع الفصلُ بالمفعولِ، وهذاك ها حرفُ تنبيهٍ وذا اسم إشارةٍ مضاف إليه مبني على السُّكون في محلِّ جر، والكاف حرف خطاب مبني على الفتحِ لا محل له من الإعرابِ. والطراف بكسر الطَّاءِ المهملة، أي: البيت من الجلدِ بدل أو عطفُ بيانٍ أو نعتٌ من اسمِ الإشارة، والممدد: المنبسط، صفة للطراف، وكنى بتمديده عن عظمِه،

وَبِهُنَا أَوْ هٰهُنَا أَشِرْ إِلَى دَانِي المَكَانِ وَبِهِ الكَافَ صِلَا

وتَمْتَنِع أيضاً مع التثنية والجمع إذا ما مُدَّ (وَبِهُنا أو هَهُنا أَشِرْ إلى دانِي المَكانِ) ....

أبو طالب

(قوله: إذا ما مد) قيدٌ للجمعِ، وأما إذا قُصِرَ فدخولُ اللّامِ عليه قليل.

الناصية

وأراد بأهلِ هذاك الطّراف الممدد: الأغنياء (يعني): لما أفردتني العشيرة، أي: المذكورة في البيت قبل هذا أبصرت أو علمت الفقراء الذين لصقوا بالأرضِ من شدةِ الفقرِ، لا ينكرون إنعامي عليهم، ورأيت الأغنياء أيضاً لا ينكرون ما ذكر لاستطابتهم صحبتي، والمراد: هجرني الأقارب، ووصلني الأباعد الفقراء لطلبِ المعروفِ، والأغنياء لطلبِ العُلا، وفي بعضِ نسخ الشّارح: لا يعرفونني، وعليه فهو ذمٌّ للفقراءِ والأغنياء؛ إذ المعنى أن الفقراءَ كانوا يعرفونني عند شدةِ غنائي؛ لكثرة إكرامي لهم، وكذا الأغنياء؛ لطلب العلا، فلما افتقرتُ صار لا يعرفني الفقراءُ للؤمِهم وقبحهم، ولا الأغنياء خوفاً من أن يعطوني شيئاً؛ وهذا لشحِّهم وعدم كرمهم. (والشّاهد) في قوله: هذاك حيث أتى بالكافِ وحدها، ولم يأت باللام في اسمِ الإشارةِ المتقدم عليه حرف التّنبيه الذي هو ها، وهو جائز، وأما إتيان الكافِ واللام في اسمِ الإشارةِ المتقدِّم عليه الهاء، فإنه لا يجوز، فلا تقول: هذالك؛ لئلا تلتبس بك الجار والمجرور، وعند عد الشكل، أو لكراهيةِ كثرةِ الزّوائد؛ أو لأن ها تدل على قرب المشارِ إليه واللامُ على بعدِه، وهو منتقضٌ بالكاف.

(قوله: وتمتنع) أي: اللّام مع التّثنية، فلا يقالُ: ذا لك وتان لك.

(قوله: إذا ما مُدَّ) قيدٌ للجمعِ فلا يقال: أولاءلك ويجوزُ أولالك. (دشتي).

(قوله: وبهنا... إلخ) تقديمُ المعمولِ المفيدُ لحصرِ الإشارةِ إلى المكانِ في هذه الألفاظِ، إنما هو من حيث كونه ظرفاً للفعل فإنه من هذه الحيثية، لا يشار إليه إلا بها، فلا ينافي صلاحيةَ أسماءِ الإشارةِ المتقدمة لكلِّ مشار إليه، ولو مكاناً وقع غير ظرفٍ أفاده. (يس). واعلم أن هنا ملازمة للظّرفيةِ أو شبهها، لكن شبه الظّرفية فيها ليس خصوص الجرِّ بمن، كما في عند ولدن وقبل وبعد، بل الجر بمن أو إلى كما في أين، قاله الدّماميني.

ومثل هنا ثم كما في (شرح الجامع). قال: ولذا غلط من زعم أن ثَمَّ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] مفعول لرأيت، بل مفعوله محذوفٌ إما اختصاراً، أي: وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصاراً، أي: وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان. (صبان).

(قوله: وَبِهُنَا) المجردةِ من ها التّنبيه. (قوله: أَوْ هٰهُنَا) المسبوقة بها.

(قوله: أَشِرْ إلى داني الْمَكانِ... إلخ) يشارُ إلى المكانِ القريبِ بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التّنبيه. (أو هاهنا) مقرونة بها التّنبيه نحو ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] و) يشار (للبعيد) بألفاظ

أي: قَرِيبِهِ (وَبِهِ الكافَ) المُتَقَدِّمَةَ (صِلا ....

أبو طالب

(قوله: أي قريبه) أي: المكانِ القريب.

الناصية

(بهناك) مجردة عن ها التَّنبيه. (أو ههناك) مقرونة بها التَّنبيه من غير لام، (أو هنالك) بضمِّ الهاء وتخفيف النون وباللامِ المكسورة (أو هنا) بفتح الهاءِ وتشديدِ النونِ، وأصلها هنن بثلاثِ نوناتٍ أبدلت الثَّالثة ألفاً؛ لكثرةِ الاستعمال (أو هنا) بكسرِ الهاءِ وتشديدِ النونِ والكلام فيها، كالتي قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها، قاله السِّيرافي، وأنشد لذي الرمة:

هَنَّـا وهِـنَّـا ومِـنْ هَـنَّـا لَـهُـنَّ بِـهَـا ... ذَاتُ الـشَّـمـائِـلِ والأيْـمَـانِ هَـيْـنُـومُ

(أو هنت) بفتحِ الهاءِ والنُّونِ المشددةِ وسكون التاء، وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء السَّاكنة، فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاءِ السَّاكنينِ، وقد تكسر هاؤها (أو ثم) بفتح المثلثةِ وتشديدِ الميمِ وبنيت على الفتحِ للتَّخفيفِ ولم تكسر على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ، لاستثقالِ الكسرةِ مع التَّضعيفِ، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٦٤]) وهي ملازمةٌ للظَّرفيةِ، فلا تخرج عنها إلا إلى حالة شبيهة بها نحو: جئت من ثم؛ لأن الظَّرفَ والجارَّ والمجرورَ أخوان، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه لا مفعول مطلق على الصَّواب، وإذا قلنا بمذهب الجمهورِ فإن المراتبَ ثلاث، فيشارُ إلى المكانِ القريبِ بهنا، وإلى المتوسطِ بهناكَ، وإلى البعيدِ بهنالك، وأخواته وعند النَّاظم مرتبتان أشار إليهما بقوله:

وبِـهُـنَـا أو هـهـنَـا أشِـرْ إلـى ... دانـي الـمـكـانِ وبـه الـكـافَ صِـلَا

فـي الـبـعـدِ أو بـثَـم فُـهْ أو هَـنَّـا ... أو بـهـنـالـك انـطـقـنْ أو هِـنَّـا

(تصريح) (قوله: داني المكانِ) أي: المكان الداني، أو الداني منه، فهي خاصة بالمكان لكن في (التسهيل) أن هناك وهنالك وهنا بالتَّشديد قد يُشارُ بها للزَّمان، نحو ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠] أي: في يوم نحشرهم، وقوله:

وإذَا الأُمُـوْرُ تَـشَـابَـهَـتْ وتَـعَـاظَـمَـتْ ... فَـهُـنَـاكَ يَـعْـتَـرِفُـونَ أَيْـنَ الـمَـفْـزَعُ

أي: في وقت تشابهِ الأمور. (خضري).

(قوله: أي: قريبه) نحو ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

(قوله: وبه الكاف صلا) ظاهرهُ مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف، وليس كذلك، بل هذه تلزم الفتحَ والإفراد، كما نقله (سم) عن أبي حيان، وابن هشام، وغيرهما. (صبان).

(قوله: المتقدمة) أي: كاف الخطابِ.

فِــي الْــبُــعْــدِ أَوْ بِــثَــمَّ فُــهْ أَوْ هَــنَّــا أَوْ بِــهُــنَــالِــكَ انْــطِــقَــنْ أَوْ هِــنَّــا

في البُعْدِ) فقل هُناك وههُناك (أَوْ بِثَمَّ) بفتح الثاء المُثَلَّثة (فُهْ) أي: انْطِقْ، ويُقال في الوقف «ثَمَّه» (أو هَنّا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو بِهُنالِكَ انْطِقَنْ) ولا تقل ها هنالك (أَوْ هِنّا) بكسر الهاء وتشديد النون.

أبو طالب

(قوله: ولا تقلْ ههنالك) فيه إشارةٌ إلى أنَّ الهاءَ في هنالك جزءٌ للكلمةِ لا للتثنية.

الناصية

(قوله: أو بثم) وقد تلحقُها وقفاً هاء السَّكت، وقد يجري الوصلُ مجرى الوقفِ.

وقد تلحقها تاء التأنيث كرُبَّت، كذا رأيته في غير موضعٍ، ومقتضى التَّشبيه بربت جواز فتح التّاء وإسكانها.

(قوله: بفتح الثّاء المثلثة) وشد الميم، وقد تلحقُها تاءُ التَّأنيثِ ساكنةً ومفتوحةً كربت وهاء السَّكت وقفاً، وقد يجري الوصلُ مجراه لا الكافُ ولا هاء التَّنبيه، وهي هنا ملازمان للظَّرفية، أو شبهها، وهو الجرُّ بمن أو إلى كما في أين لا خصوصَ من، كما قاله الدَّماميني؛ ولذا غلطَ من زعمَ أنَّ ثم مفعولُ رأيت في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، بل الصَّواب أن الفعل إما منزلٌ منزلة اللازم؛ أي: وإذا وقعتْ رؤيتك، ثم أي: في ذلك المكانِ، أو حذفَ مفعولُه، أي: وإذ رأيتَ الموعودَ به ثمَّ (قوله: فه) بضمِّ الفاء أمر من فاه يفوه؛ إذا نطق. (خضري).

(قوله: أي: انطق) في البعيد بِثَمَّ، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٦٤] أي: في المسلك الذي سلكه موسى وقومه، وهو ما بين الماءين ووسط البحرِ. الآخرين: أي: فرعون وقومه قرّبناهم من بني إسرائيل، وأدنينا بعضهم من بعضٍ حتى لا ينجو منهم أحد. (صبان).

(قوله: أو هنا) هي والمكسورة تصحبها ها والكاف، كما في (همع الهوامع). (صبان).

(قوله: أوْ بِهُنَالِكَ) أي: بزيادةِ اللامِ مع الكافِ. (صبان).

(قوله: انْطِقَنْ) على لغةِ الحجازِ، كما تقول ذلك نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١] أي: على أنها في الآيةِ للمكانِ كما عليه أبو حيان. وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية للزمانِ المذكورِ قبل في قوله: ﴿إِذْ جَآءُوكُم...﴾ [الأحزاب: ١٠] الآية. (صبان).

(قوله: ولا تقل ها هنالك) أي: ولا يجوزُ ههنالك، كما لا يجوز هذالك على اللغتين.

(قوله: أَوْ هِنّا) بالكسرِ والتَّشديدِ، قال الشّاعر:

هَــنَّــا وَهِــنَّــا وَمِــنْ هُــنَّــا لَــهُــنَّ بِــهَــا ذَاتَ الــشَّــمَــائِــلِ وَالأَيْــمَــانِ هَــيْــنُــومُ

تروى الأولى بالفتحِ، والثّانية بالكسرِ، والثّالثة بالضّم بتشديد النونِ في الثّلاث، وكلها بمعنى،

تنبيه: ذَكَرَ المُصَنِّف في نُكَتِه عَلى مُقدَّمَة ابن الحاجِب أنّ هُنالِك يأتي للزّمان، مثل: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠].

أبو طالب

(**قوله: هنالك تبلو**) إذ المراد به الإشارةُ إلى يومِ القيامة.

الناصية

وهو الإشارة إلى المكانِ، لكن الأوليان للبعيدِ، والأخيرة للقريب، وربما جاءت للزّمان، ومنه قوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

(**قوله: وربما جاءت**) ظاهره رجوعُ الضَّميرِ للأخيرةِ، وأرجعه بعضهم إلى الثَّلاثة، وعبارةُ (الجامع): وقد يستعارُ غير ثم للزّمان. (أشموني).

(**قوله: ما أسلفت**) أيْ: في ذلك الزّمانِ، يقصدُ يوم القيامةِ، سورة يونس عليه السلام آية (٣٠).

الْمَوْصُولُ

مَوْصُولُ الأسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي   وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

الرابع من المعارف ـ الموصول

وهو قسمان: حَرْفِيٌّ، واسْميٌّ. فالحرفي ما أُوِّلَ مع صِلَتِه بمصدر، وهو: أنْ، وأنّ، ولو، وما، وكي، ولم يَذْكُرْه المصنف هُنا؛ لأنّه لا يُعَدُّ مِنَ المَعارِف، وذَكَرَه في الكافية استِطْراداً.

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: الموصول**) وهو في الأصلِ اسمُ مفعولٍ من وصل الشَّيء بغيره؛ إذا جعله من تمامه لا يتمُّ معناه إلا بالصِّلة.

(**قوله: الموصول**) أي: الاسميّ بقرينةِ عدمِ ذكره الحرفي لا الأعم؛ لئلا يلزم التَّرجمة لشيء والنَّقص عنه؛ ولأن الكلام في المعارف. وأل فيه معرفة لا موصولة لانسلاخِ مدخولها عن الوصفيةِ. (صبان). (**قوله: وَهُوَ**) في الاصطلاحِ.

(**قوله: وهو قسمان... إلخ**) اعترضَ هذا الضَّابط بشموله همزة التَّسوية. وأجيب بأن المؤوَّل بالمصدرِ ما بعدها لا هو معها، أو يدّعى عدّها من الموصولاتِ الحرفيَّة، وفي كلٍّ من الجوابين نظر، وإن أقرهما البعضُ وغيره، أما الأولُ؛ فلأنَّ المؤولَ بالمصدرِ في الموصولات الحرفية أيضاً ما بعدها؛ لتصريحهم بأنها آلة في السبك والمسبوك ما بعدها، وأما الثاني فتلاعب بارد، والأقرب أن فيه حذفاً، والتقديرُ: كلُّ حرفٍ مصدري.

هذا، ومقتضى كلامه حرفية الذي المصدرية، وهو أيضاً مقتضى كلام (التَّوضيح) وهو الظَّاهر، ونقل في (التَّصريح) عن الرضي أنه قال: لا خلاف في اسميةِ الذي المصدرية على القولِ بمجيئها مصدرية. (صبان).

(**قوله: أول**) أي: بالقوةِ والصَّلاحيةِ، وإن لم تؤوّل بالفعلِ. (صبان).

(**قوله: أول**) أي: رجع، وضمن معنى فسر، قال اللقاني: أي: صحَّ أن يؤولَ، وإن لم يؤولْ.

(**قوله: مع صلته**) أي: ما اتصل به، فالمراد الصِّلةُ اللغويةُ، فلا يقالُ: العلم بالصِّلةِ متأخرٌ عن العلمِ بالموصولِ، ففي التَّعريفِ دورٌ أفاده اللقاني. (صبان).

(**قوله: مع صلته**) قال اللقاني: الفعلُ لم يحتج إلى عائدٍ، قال الرضي: ولا يحتاج إلى عائدٍ، ولا أن تكون صلته جملة خبرية على قولِ الأكثرِ، نحو: أمرتك أن قم، وبعضهم يقدرُ القولَ فيه حتى يصير خبرياً، أي: أمرتك بأن قلت لك قم. انتهى. قال الزّرقاني: ظاهرُ قوله: ولم يحتج إلى

فأنْ تُوصل بِالفِعلِ المُتَصَرِّفِ ماضِياً أو مضارِعاً أوْ أمْراً، وأمّا ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] و﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] فهي مُخَفَّفةٌ مِن المُثَقَّلَة، وأَنَّ تُوصَل باسمها وخَبَرِها، وإنْ خُفِّفَتْ فكذلِك، لكن اسمها يُحْذَف كما سَيأتي.

أبو طالب

....

الناصية

عائدٍ أنه يجوز الإتيان به، وليس كذلك، والجوابُ أن غير المحتاجِ إليه مستغنى عنه، وما استغنى عنه لا يجوز الإتيانُ به، تأمل. اهـ. (حمصي).

(قوله: أن) المفتوحةُ الهمزةِ المشددة النونِ، وتوصل بجملة اسمية، وتؤولُ مع معموليها بمصدرٍ، فإن كان خبرها مشتقاً فالمصدرُ المؤول من لفظه، وإن كان جامداً أول بالكون، وإن كان ظرفاً أو مجروراً أول بالاستقرارِ وحكم الفعل في التَّصرفِ، والجمود حكم الاسمِ فيهما، قاله في (المغني)، وحكم المخففة من الثَّقيلة حكم المشددةِ في ذلك. (تصريح).

(قوله: وأن) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ، أي: الناصبة للمضارِع، وتوصل بفعل متصرفٍ ماضٍ، خلافاً لابن طاهر في دعواه أن الموصولة بالماضي غير الموصولة بالمضارِعِ، مستدلاً بأنها لو كانت النَّاصبة لحكم على موضعِه بالنَّصب كما حكم على موضعِه بالجزمِ بعد إن الشرطية، ولا قائل به. وأجاب ابن هشام بأن الحكمَ على موضعِ الماضي بالجزم بعد إنَّ الشَّرطية؛ لأنها أثرت في معناه القلب إلى الاستقبالِ، فأثرت الجزمَ في محله بخلافِ أن المصدرية، أو مضارعاً، أو أمراً على قول سيبويه في هذا وصححَ، واستدلَّ عليه بدخولِ حرفِ الجرِّ في قولهم: كتبت إليه بأن قم؛ لأن حرفَ الجرِّ ولو زائداً لا يدخلُ إلا على اسمٍ أو مؤوّلٍ به. وقال أبو حيان: لا يقوى عندي وصلها بالأمرِ؛ لأمرين:

أحدهما: أنها إذا سبكت والفعلُ بمصدرٍ فات معنى الأمر المطلوب.

والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا يجوزُ ذلك ولو كانت توصل به لجاز.

وأجاب ابن هشام عن الثَّاني بأن عدمَ الجوازِ إنما هو من عدمِ صحَّةِ تعلقِ الإعجابِ ونحوه بالإنشاءِ، وكان ينبغي له أن لا يسلم مصدريَّة كي؛ لأنها لا تقعُ فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضةً بلامِ التَّعليلِ، وعن الأولِ بأنَّ فواتَ الأمرِ لا يضرُّ كفوات المضي والاستقبال. وبحث الدَّماميني في هذا الجوابِ عن الأولِ بأن فيه تسليمَ فواتِ الأمرِ عند السَّبكِ، وهو قابل للمنع، ففي (الكشاف) ما يفيد أن معناه عندَ السَّبكِ مصدرٌ طلبي، حيث قال في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] أي: بالأمرِ بالإنذارِ، فعلى هذا يقدر في نحو: كتبت إليه بأن قم، ولا تقل: كتب إليه بالأمرِ بالقيامِ والنَّهي عن القعودِ، فلا يفوتُ معنى الطَّلبِ، وعلى تقدير التَّسليمِ فلا نسلم أن فواتَ الأمرِ كفواتِ المضي والاستقبالِ؛ لأن السَّبكَ مفوّت للأمرِ بالكليةِ، لعدمِ دلالةِ اللفظِ حينئذ عليه بوجه

وَمَا: تُوصَل بالماضي والمُضارع، وبِجُمْلَةٍ اسمِيَّةٍ بِقِلَّةٍ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

بخلافهما؛ لدلالةِ المصدرِ على مطلقِ الزَّمانِ التزاماً. وفي الجوابِ عن الثَّاني بأنا إذا جعلنا أن الموصولةَ بالأمرِ مؤوّلة مع صلتها بمصدرٍ طلبي، كما مرَّ، لم يكن مانعٌ من تعلق نحو الإعجابِ به؛ إذ التقديرُ: أعجبني الأمر بالقيام. ثم قال: ويتجه أن يقال: لم يقم دليلٌ للجماعةِ على أن الموصولةَ بالماضي والأمر هي النَّاصبة للمضارعِ، لا سيما وسائرُ الحروفِ النَّاصبةِ لا تدخل على غيرِ المضارعِ، فادعاء خلافِ ذلك في أن من بين أدواتِ النَّصبِ خروج عن النَّظائرِ. ولا دليلَ لهم أيضاً على أن التي يذكرُ بعدها فعل الأمرِ والنَّهي موصولٌ حرفي؛ إذ كلُّ موضعٍ تقع فيه كذلك محتملٌ لأن تكون تفسيرية أو زائدة، **فالأولُ** نحو: أرسلت إليه أن قم أو لا تقم. **والثَّاني** نحو: كتبت إليه بأن قم أو لا تقم، زيدت فيه أن؛ كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر، والمعنى: كتبت إليه بقم أو بلا تقم أي: بهذا اللفظ، فالباء إنما دخلت في الحقيقةِ على اسمٍ، فتأمل.

(فائدة): في (حاشية السيوطي) على (المغني) عن ابن القيمِ أن فائدة العدولِ عن المصدرِ الصَّريحِ إلى أن والفعل ثلاثة أمور:

دلالتهما على زمانِ الحدثِ: من مستقبل في نحو: يعجبني أن تقومَ، وماض في نحو: أعجبني أن قمت، والدَّلالة على إمكانِ الفعلِ دونَ وجوبِه واستحالتِه، والدَّلالة على تعلقِ الحكمِ بنفسِ الحدثِ، تقول: أعجبني أن قدمت، أي: نفس قدومِك، ولو قلت: أعجبني قدومُك لاحتملَ أن إعجابَه لحالة من أحوالِهِ كسرعته لا لذاته.

ثم نقل عن ابن جني فرقينِ: أنَّ أن والفعلَ لا يؤكدُ بهما الفعلُ، فلا يقالُ: ضربت أن اضرب، ولا يوصفانِ، فلا يقال: يعجبني أن تضربَ الشَّديدَ بخلافِ المصدرِ الصَّريح فيهما. اهـ. أقول: بقي أمران: **أحدهما**: سد أن والفعل مسدَّ الاسم والخبر في نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾ [البَقَرَة: ٢١٦]. بناء على نقصانِ عسى، ومسد المفعولينِ في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العَنكبوت: ٢] **ثانيهما**: صحةُ الإخبارِ به عن الجثةِ بلا تأويل عندَ بعضهم في نحو زيدٍ، إما أن يقول: كذا، وإما أن يسكتَ لاشتمالِه على الفعلِ والفاعلِ والنسبةِ بينهما بخلاف المصدرِ الصَّريح. (صبان).

(قوله: وما) وتكون زمانية، أي: يقدر الزَّمان قبلها وغير زمانية، وتوصل بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفاً ناقصاً، بدليل وصلها بدام، وندر وصلها بجامدٍ كخلا وعدا، وتوصل أيضاً على الأصحِّ بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرة به، نحو ما أن نجماً في السَّماء، فالتقدير ما ثبت أن نجماً في السَّماء. قال في (المغني): وعدلت عن قولِ كثيرٍ: ظرفية، إلى قولي: زمانية؛ لتشملَ

وَكَيْ: تُوصَل بالمُضارع فقط.

وَلَو: تُوصَل بالماضِي والمُضارِع، وأكثَرُ وُقوعِها بَعْدَ وَدَّ ونحوه.

أبو طالب

....

الناصية

نحوَ ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٠] فإن الزَّمان المقدرَ هنا مخفوضٌ، أي: كل وقت إضاءةٍ لهم، والمخفوض لا يسمَّى ظرفاً، وجعل الأخفش كما في (المغني) ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدثِ مقدراً عائدها، فمعنى: أعجبني ما قمت: أعجبني القيام الذي قمته. (صبان).

(**قوله: وكي**) أي: النَّاصبة للمضارعِ، وتقرن بلامِ التَّعليلِ لفظاً أو تقديراً، وتوصل بالمضارعِ خاصة. (صبان).

(**قوله: ولو**) وتوصل بالماضي والمضارعِ المتصرفين، قال ابن هشام: ولا يحفظُ وصلها بجملةٍ اسمية. قال الدَّماميني: قلت: قد جاء في قوله تعالى: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزَاب: ٢٠] فلو هذه مصدرية وقعت بعدها أن وصلتها، كما وقع ذلك بعد لو الشَّرطية، وقد ذهب كثير إلى أن ما بعدها رفع بالابتداءِ، والخبر محذوفٌ، أي: ثابت، فمقتضى هذا القولِ جعل ما بعد لو المصدريةِ كذلك، فتكون قد وصلت بالجملةِ الاسميةِ على هذا الرَّأي، نعم، ينبغي أن تقيد الاسمية بهذا النَّوعِ، ولا تؤخذُ على الإطلاقِ، فتأمله. اهـ. ملخصاً.

والغالبُ وقوعها بعد مفهم التمني، كودَّ وأحبَّ. ومن خلافِ الغالبِ:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الفَتَى وَهوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

(صبان) (**قوله: ولم يَذْكُرْه**) أي: الموصول الحرفي؛ لأنه في مقامِ بيانِ المعارفِ، وهي لا تكون إلا أسماء. (دشتي).

(**قوله: وذَكَرَه في الكافيةِ... إلخ**) أي: ذكر المصنف في (الكافية) الموصولَ الحرفي طرداً لبابِ الموصولِ الاسمي، وفي ضمنها. (دشتي).

(**قوله: ماضياً... إلخ**) فالأولُ نحو: ﴿أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المَائدة: ٨٠] والثاني نحو: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٨] والثَّالث نحو: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي﴾ [لقمَان: ١٤]. (**قوله: وأمّا... إلخ**) أي: لا يرد على قولنا من اختصاصِ أن بالفعل المتصرّف دخولها في الآيتين على الفعلِ غير المتصرِّفِ؛ لأن أن فيهما مخفّفةٌ من المثقّلة. (دشتي). (**قوله: فهي مخففة مِن المُثَقَّلَة**) وليس فيهما (أنّ) مصدرية حتى يشكل بأنّها كيف دخلت على (ليس) و(عسى) وهما فعلانِ جامِدان غير متصرِّفين. (شيرازي).

(**قوله: وأنْ تُوصَل باسمها وخَبَرِها**) يعني: أنّ صلةَ أنّ اسمها وخبرُها: نحو (أعجبني أنك عالم) أي: أعجبني كونك عالماً، أو عجبت من أن زيداً قائمٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العَنكبوت: ٥١].

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: وأن توصل... إلخ**) أي: وتؤولُ بمصدرِ خبرِها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالكون إن كان جامداً وظرفاً؛ كبلغني أنك زَيْدٌ، وفي الدَّار، أي: بلغني كونك زيداً... إلى آخره، أو يقال في الجامد: بلغني زيديتك؛ لأن ياءَ النَّسبِ مع التَّاء تفيدُ المصدريةَ كالفروسيةِ أفاده الإسقاطي، وكذا يقال في المخففة، إلا أن اسمها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ خبره الجملة، والمصدر يؤخذ مما بعد الفعل الجامد، ويضافُ لما يناسبه، كأن يقال في الآية الأولى: وعدم كون شيء للإنسانِ إلا سعيُهُ، وفي الثَّانية وكون أجلهم متوقعاً... (خضري).

(**قوله: وإنْ خُفِّفَتْ فكذلِكَ**) أي: إنها بعد تخفيفها أيضاً يكون لها اسم وخبر، والجملة صلتها

(**قوله: كما سيأتي**) في باب إن وأخواتها في شرحِ هذا البيت:

وإن تـخـفـف أنَّ فـاسـمـهـا اسـتـكـن... إلـخ

(**قوله: ولو: تُوصَل بالماضِي والمُضارِع**) يعني: صلتها الماضي والمضارع. أي: المتصرفين لا بالأمرِ ولا بالاسميةِ، كما قاله ابن هشام، وأما نحو: ﴿يَوَدُّواْ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] فالمشهورُ أن تقديرَه لو ثبت أنهم... إلخ، وبحثَ الدَّماميني أنه يقدّر لو أنهم بادون ثابت، كما قدره جمع بعد لو الشَّرطية في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾ [الحُجرات: ٥] كما سيأتي هنا، فتكونُ المصدرية توصل بخصوصِ هذا النَّوع من الاسميةِ، فتأمله. اهـ.

والغالب أنها لا تقعُ إلا بعد مفهم التَّمني كود وأحب، ومن غير الغالبِ قوله:

مـا كـانَ ضَـرَّكَ لـو مَـنَـنْـتَ ورُبَّـمـا مَـنَّ الـفـتـى وهـو الـمَـغِـيْـظُ الـمُـحْـنَـقُ

(خضري) (**قوله: بالماضي والمضارع**) فالماضي نحو (عجبت مما ضربت) والمضارعُ نحو: (يعجبني مما تضرب).

(**قوله: وأكثرُ وُقوعِها بعدَ وَدَّ ونَحوه**) من الأفعال التي تدلُّ على المحبةِ والتَّمني، كقولك: أحببت لو تقدَّم، ويعجبني لو تكتبُ.

(**قوله: وبجملة اسمِية**) أي: إذا لم تصدرْ بحرف مصدري نحو: ما أَنَّ نجماً في السماء؛ لأنها حينئذ فاعل بمحذوف هو صلة ما، أي: ما ثبت أن نجماً... إلخ، وقيل: أن وصلتها مبتدأ حذف خبره، أي: ثابت. (خضري).

(**قوله: وبجملة اسمية بقلة**) نحو: عجبت مما زيد قائم، ولا أصحبكَ ما زيد قائم، وهو قليلٌ، وأكثر ما توصل الظَّرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلا، نحو: لا أصحبكَ ما لم

وأما (مَوْصُولُ الأسْماءِ) فَيَذْكُره بِالعَدّ: فَلِلْمُفرَدِ المذكر (الَّذي) وفيها لُغات: تخفيف

أبو طالب

(قوله: وأما موصول الأسماء) لا يخفى أن قوله موصولُ الأسماءِ من كلامِ المصنف، وقد جعله الشارح جزءاً لكلام نفسه، وهذا وإن كان من دأبِ الشارح في مواضعَ عديدةٍ من هذا الكتابِ، لكن لا يخفى عليك أنه غيرُ مستحسنٍ ثم إن هذا المصرع يمكن أن يركب بتركيباتٍ خمسةٍ، أحسنها ما خطر ببالي من أن التَّقديرَ موصولُ الأسماء المذكر منه الذي، الأنثى منه التي؛ ليكون قوله: موصول مبتدأ مضافاً، والمذكر مبتدأ ثانياً، والذي خبره، والجملة خبراً لقولِه: موصولُ الأسماءِ، وكذا قوله: الأنثى التي، وبعد هذا في الحسنِ ما ركب به الشارح بجعلِ المقدرِ خبراً ظرفاً للمبتدأ المؤخَّرِ وسائر تراكيبه، ينبغي أن يطرح خلف قاف.

(قوله: بالعد) أي: بالتَّعدادِ لا بالحد، أو بسببِ عَدِّهِ على المعارف.

الناصية

تضرب زيداً، ويقلُّ وصلها أعني المصدرية الظَّرفية بالفعل المضارعِ الذي ليس بمنفي بلم، نحو: لا أصحبكَ ما يقومُ زيد. (خضري).

(قوله: وبجُملَةٍ اسمية) وبظرفيةٍ مصدريةٍ، نحو: لا أصحبكَ ما دمت منطلقاً؛ أي: مدة دوامِك منطلقاً، وغير ظرفية نحو: عجبت مما ضربت زيداً، وتوصل بالماضي، كما مثل، والمضارع، نحو: لا أصحبُك ما يقوم زيدٌ، وعجبت مما تضرب زيداً، ومنه ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]. (خضري).

(قوله: كي) أي: المجرورةُ باللامِ لفظاً، أو تقديراً.

(قوله: بالمُضارعِ فقط) نحو: (أتيتك كي تكرمني) أي: لإكرامِك.

(قوله: وأما مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ) وهو كلُّ اسمٍ افتقرَ إلى الوصلِ بجملة خبريةٍ، أو ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ تامين، أو وصفٍ صريحٍ، وإلى عائدٍ أو خلفه قاله الموضح في (شذوره)، (وهو ضربان نصٌّ) في معناهِ لا يتجاوزه إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظٍ واحدٍ (فالنص ثمانية).

(قوله: موصول الأسماء) مبتدأ، والذي مبتدأ ثانٍ حذف خبرُه تقديره منه، والجملةُ خبر المبتدأ الأول. (صبان). **(قوله: مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ)** ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خلفه، وجملة صريحة، أو مؤوّلة، كذا حده في (التَّسهيل). **(قوله: فللمفردِ المذكرِ)** عاقلاً كان أو غيره، قال الرّوداني: والعجبُ كيف لا يتحاشون عن لفظِ المذكرِ أيضاً، وقول بعضهم: إنهم أرادوا بالمذكرِ ما ليس بمؤنثٍ لا يدفع البشاعة اللفظية، فهو كقول القائل: المرادُ بالعاقلِ العالم مجازاً لعلاقة اللزوم. (صبان).

(قوله: فَيَذْكُرُهُ بالعَدّ) أي: يعدها المصنفُ واحداً بعد واحدٍ.

(قوله: فَلِلْمُفرَدِ المذكر) أي: حقيقة أو حكماً كالفريقِ. وقوله: المذكر، أي: حقيقةً أو حكماً كالفرقةِ، وكذا يقالُ فيما بعد. ولم يقل المصنفُ: الذي للمذكرِ اكتفاء بعلمه من قوله: الأنثى التي.

الياءِ، وتشديدِها، وحذفِها مع كسرِ ما قبلها، وسكونه. وَعَدَّها بعضهم مِن الموصولات الحرفية، وَضَعَّفَه في الكافية، وللمُفرَدَةِ (الأُنْثَى الَّتي) وفيها ما في الّذي مِن اللُّغات (وَاليا)

أبو طالب

(**قوله: لا تثبت**) هذه الصِّيغة بحسبِ العقلِ تحتمل ستَّ عشرةَ صيغة، والصَّحيحة منها ست أربع بضمِّ الأول، وهي الغائبة المجهولة نفياً أو نهياً، والمخاطب المعلوم كذلك من أثبت واثنتان منها بفتحِ أوله، وهما الغائبة المعلومة نفياً أو نهياً من ثبت.

الناصية

وفي (التصريح) للمفرد المذكر الذي للعالم بكسرِ اللام، وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجرِّ، فالعالمُ المنزهُ عن الذُّكورةِ والأنوثةِ (نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٧٤]، والعالمُ المذكرُ نحو: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزُّمَر: ٣٣] وغيرُ العالمِ نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

(**قوله: الذي**) يكتب الذي والتي بلامٍ واحدةٍ لكثرةِ كتابتهما، وإن كان الأصل كتابتهما بلامين، كما هو القياسُ في كتابةِ اللفظِ المبدوء بلامِ المحلَّى بأل كاللبن، ويكتب الذين جمعاً بلامٍ واحدةٍ لتلك الكثرةِ، وللفرقِ بين رسمهِ ورسم اللذين مثنى في الجرِّ والنَّصب، لا الرَّفعِ لحصول الفرقِ فيه بالألفِ في المثنى دون الجمعِ، ولم يعكس لسبقِ المثنَّى، فيكون أحقَّ بالأصلِ من اجتماعِ اللَّامين، فافهم.

هذا، وقيد الفنري في (حواشي المطوّل) كتابةَ الذين جمعا بلامٍ واحدةٍ بلغة لزوم الياءِ مطلقاً، دون لغةِ من ينطق به بالواو رفعاً، ووجه ذلك بأن لزومَ حالةٍ واحدةٍ يوجب الثّقل، فخفف بحذف إحدى اللامين. (صبان).

(**قوله: تخفيف الياءِ... إلخ**) فهذهِ أربع لغاتٍ (الذيْ) بسكونِ الياءِ (الذيّ) بتشديدِها (اللّذْ) بسكونِ الذال، (اللّذِ) بكسرِها. (**قوله: وسكونه**) أي: سكونِ ما قبل الياءِ وهو الذالُ.

(**قوله: وعدها بعضُهم**) على وجهٍ حكاه الفارسي في (الشيرازيات) عن يونس، وأنه جعل منه ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورىٰ: ٢٣] قاله الموضحُ في (الحواشي)، ومن أوضحِ الدَّلالةِ على ذلك قول أبي دهبل الجمحي:

يا لَيْتَ مَنْ يَمْنَعُ المعروفَ يَمْنَعُه ... حَتَّى يذوقَ رِجَالٌ مُرَّ ما صَنَعُوا

وليتَ رِزْقَ رجالٍ مِثْلُ نائِلِهم ... قُوتٌ كقُوْتٍ ووسعٌ كالذي وسعُوا

وعلى القولِ به، فقال الرَّضي: لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح يأباه. (تصريح).

(**قوله: من الموصولات الحرفية**) أي: بقوله بالمصدر وخرّج عليه ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] فأجيبُ عنه بأنه يحتملُ أن الأصل كالذين حذفت النُّون على لغةٍ، أو أن الأصل كالخوضِ الذي خاضوه، فحذف الموصوف والعائد، أو أن الأصلَ كالجمع الذي خاضوا، فأفرد أولاً باعتبار لفظِ الجمعِ، وجمع ثانياً باعتبار معناه، واستشكل اللقاني القولَ بأنها تكون موصولاً

الّتي في الّذي والّتي (إذا ما ثُنّيا لا تُثْبِتِ) بِضَمّ أوّلِه ....

أبو طالب

(**قوله: بضمِّ أوله**) أخرج بذلك الأخيرتين لإيهامهما أن لزومَ الحذفِ عقليٌّ، ولا يمكن غيره لا عرفيٌّ، فإن أحد السَّاكنين المجتمعين إذا كان ألفاً، فيلزم عند العقلِ حذف أحدهما؛ لامتناعِ التَّكلم بهما معاً، مع أن اللزومَ هاهنا عرفي لإمكان فتحِ الياءِ ووجه الإيهام أن الفعلَ اللازمَ يوهمُ أن معناه ثابت أو منفي لنفسه، لا لأمرٍ خارجٍ، وقد مرَّ تحقيقُ ذلك في أوائل هذه الحاشية، ولك أن تحملَ

الناصية

حرفياً باقترانها بأل؛ لأنها بجميعِ أقسامِها من خواصِّ الاسم، وأقره شيخنا والبعضُ. ولصاحبِ هذا القول دفع الإشكالِ بمنع أنها بجميعِ أقسامِها من خواصِّ الاسمِ، بدليل أن أل الموصولة تدخلُ على غيرِ الاسمِ، فليكن مثلها أل في الذي، فتأمل. (صبان).

(**قوله: التي**) عاقلةً كانت أو غيرها، فالأولُ نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، والثاني نحو: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] فأوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة. ولك في ياءي الذي والتي وجهان: الإثبات، والحذف، فعلى الإثباتِ تكون إما خفيفةً فتكون ساكنةً، وإما شديدةً فتكون إما مكسورةً أو جارية بوجوه الإعرابِ، وعلى الحذفِ فيكون الحرفُ الذي قبلها إما مكسوراً، كما كان قبل الحذف، وإما ساكناً، فهذه الخمس لغات في الذي والتي. (تصريح). (**قوله: التي**) مقتضاه أن التي مبتدأ ثانٍ خبرُه محذوف، والجملةُ خبر المبتدأ الأول الذي هو الأنثى، وهو غير متعين لجواز أن يكون التي خبر الأنثى، والمعنى الأنثى للذي: التي، أي: مؤنث الذي: التي، فتأمل. (صبان).

(**قوله: من اللغات**) وهي ستُّ لغات، إثبات الياء، وحذفُها مع بقاءِ الكسرةِ وحذفها مع إسكانِ الذالِ أو التّاءِ، وتشديدها مكسورة ومضمومة. والسَّادسة: حذف الألفِ واللّامِ، وتخفيف الياء ساكنةً. (أشموني). (**قوله: إذا ما ثنيا**) وكذا إذا جمعَ ولم يذكره لمجيئه في قوله: جمع الذي: الألى، الذين؛ ولأن سقوطَ الياءِ إذا جمع على قياسِ جمع المنقوصِ كالقاضين، فلا حاجةَ لذكرِه. قيل: كان عليه أن يقولَ في غير تصغيرٍ؛ لأنك تقول في التَّصغير: اللذيان، واللتيان، بإثبات الياءِ، والجوابُ أنه إنما حكم على لفظِ الذي والتي المكبرين. (صبان).

(**قوله: لا تثبت**) بضمِّ التاءِ الأولى على أنه مسندٌ لضميرِ المخاطبِ، ولا ناهية، والياءُ مفعولٌ مقدم، وهو المناسب لقوله: أَوْلِهِ العلامة. ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشَّرط؛ إذ ليس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية، وأما جعله بفتحِ التَّاءِ على أنه مسند إلى ضميرِ الياءِ، والياءُ مبتدأ، ففيه أنه مع عدم مناسبته، كان الواجبُ حينئذٍ رفعَ تثبت لتجرده عن النَّاصبِ والجازم، ولا ضرورة خصوصاً عند النَّاظم. اهـ. (يس) مع زيادة، والمرادُ لا تجز ثبوتها، فلا يقتضي كلامه امتناع حذف الياء في حالة الإفراد. (صبان).

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ   وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

لِلفَرْق بَيْن تَثنية المُعْرب وتَثنية المَبْنِي (بَلْ ما تَلِيهِ) الياء، وهو الذّال والتّاء ....

أبو طالب

الضَّمَّ أوله على معناه اللغويِّ، أي: الوصلُ والباءُ فيه بمعنى مع، وإضافته إلى قوله: أوله من قبيل قوله تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ اَلَّيْلِ وَاَلنَّهَارِ﴾ [سَبَإ: ٣٣] والضَّمير المضافُ إليه للياء، والمعنى لا تثبت الياء مع وصله بهذا الموصول في أوله، أي: في أولِ أمره؛ الذي كان في حال الإفرادِ، وفائدته الإشارةُ إلى أن الحذفَ عام في جميعِ اللغاتِ غير مختصٍّ بلغةِ من حذفَها حالَ الإفرادِ، فافهم.

(قوله: وهو الذال والتاء) أي: لا الذّال والتّاء أو الياء الأولى عند من شدَّدها، فإنه يحذف المشدَّدة.

الناصية

(قوله: لِلفَرْق بَيْن تَثنيةِ المُعرب... إلخ)، أي: بين تثنية المبني، كالذي وذا (و) تثنية (المعرب؛ كالقاضي وفتى، (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذي والتي والألف من ذا وتا، وأثبتوه في القاضي، وفتى، ففرقوا بين المعرب والمبني في التَّثنيةِ (كما فرقوا) بينهما (في التَّصغيرِ؛ إذ قالوا) في تصغيرِ الذي والتي وذا وتا: (اللذيا واللتيا وذيا وتيا، فأبقوا) الحرف (الأول) وهو اللامُ الأولى من اللذيا واللتيا، والذال من ذيا، والتاء من تيا (على فتحه) الذي كان قبلَ التَّصغيرِ (وزادوا ألفاً في الآخر) في الألفاظِ الأربعةِ (عوضاً عن ضمةِ التَّصغير) التي تكون في أولِ المصغرِ، ومن العربِ من يقولُ اللذيا واللتيا بضمِّ اللام، فيجمع في التَّصغير بين الضَّمةِ والألفِ، وما ذكره الموضح هنا تبعاً للنَّظمِ، من أن اللذانِ واللتانِ تثنية الذي والتي، مخالف لقولِ النَّاظم في (شرح التسهيل): إنَّ العربَ استغنت بتثنيةِ اللذ دون الياءِ، واللت كذلك عن تثنيةِ الذي والتي بالياءِ، فإنَّ العربَ لم تثنهما. اهـ. وعلى تقديرِ تسليمِ ما هنا، فلا يختصُّ حذفُ الآخرِ بتثنية المبني، بل قد يحذف الآخر في تثنيةِ المعربِ نحو: عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء، حكاه الفراءُ عن العربِ. (تصريح).

(قوله: للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبني) فإنّ الموصولاتِ مَبنِيّات، ولو لم يُحذف مِنها شيء لَدى التَّثنية، كانت مثل الأسماءِ المُعرَبةِ الّتي لا تتغيَّر عند التَّثنية. وفي (حاشية الدشتي): فإن الاسمَ المعربَ إذا ثنّي يخفضُ ياؤه، ولو كان محذوفاً في المفردِ نحو: قاضٍ، فإن تثنيته قاضيان بخلافِ المبني، فيحذفُ الياء من تثنيته سواء ذكر في مفردِه أم لا.

(قوله: بل ما تليه) تصريحٌ بما علم مما قبله، و(بل) للانتقالِ لا للإضرابِ، و(ما) واقعةٌ على ما قبلَ الياء، وهو الذال والتّاء والضَّمير المستتر في تليه عائد على الياء، كما أشار إليه الشارح بقوله: الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضَّمير لا على ما، فالصلة جارية على غير ما هي له، ولم يبرز لأمن اللبس. (صبان).

(أوْلِهِ الْعَلامَهْ) أي: عَلامَة التثنية، فتفتح الذال والتاء لأجْلِها.

(والنُّونُ) منهما إذا ما ثُنِّيا (إنْ تُشْدِدْ) مع الألِف، وكذا مَع الياء كما هو مذهب الكوفيِّين، واخْتارَهُ المصنف (فَلا مَلامَهْ) عليك لِفِعْلِكَ الجائِز، نحو: ﴿والَّذانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الَّذينِّ﴾ [فُصِّلَت: ٢٩].

أبو طالب

(**قوله: فلا ملامة عليك**) فيه إشارة إلى أن قوله: إن تشدد معلوم لا مجهول، بخلاف قوله: شددا.

الناصية

(**قوله: أوْلِهِ الْعَلَامَهْ**) يعني: الحرف الّذي تعقبه (الياء) وهو الذَّال في (الذي) والتَّاء في (الّتي) اجعل علامة التَّثنية بعد الحرفِ الذي قبل الياء، وهي الدَّال والتَّاء لا بعد الياء، فتقول: الذان والتان. (دشتي).

(**قوله: أي علامة التثنية... إلخ**) أي: الدَّالة على التثنية، وهي الألف في حالة الرَّفع والياء في حالتي الجر والنصب، تقول: اللذان واللتان واللذين واللتين، وكان القياسُ اللذيانِ واللتيانِ واللذيينِ واللتيينِ بإثبات الياء، كما يقال: الشَّجيان والشَّجيين في تثنية الشَّجي وما أشبهه، إلا أن الذي والتي لم يكن ليائِهما حظ في التَّحريك لبنائهما، فاجتمعت ساكنة مع العلامةِ، فحذفت لالتقاءِ السَّاكنين. (أشموني). (**قوله: لأجْلِها**) أي: العلامة.

(**قوله: والنون إن تشدد فلا ملامه**) أي: النُّون المزيدة، قال الفارسي: هي الثَّانية؛ لئلا يلزم الفصل بين ألفِ التَّثنيةِ ونونها. وقال أبو حيان: هي الأولى؛ لئلا يكثرَ العمل بإسكانِ الأولى وإدغامها.

(**قوله: وَالنون منهما إذا ما ثنيا... إلخ**) وفي (التَّصريح) حيث ثني الموصول واسم الإشارة، فجمهور العربِ يخفف النون فيهما، (وتميم وقيس تشددُ النُّون فِيهما تعويضاً من المحذوفِ) منهما، وهو الياءُ في الذي والتي والألف في ذواتا (أو تأكيداً للفرق) بين تثنيةِ المبني والمعربِ، الحاصل بحذفِ الياءِ والألفِ، وإلى التَّشديد والتَّعويض أشار الناظم بقوله:

والـنـون إن تـشـدَّد فـلا مـلامـهْ ....

والـنـونُ مـن ذيـن وتـيـن شـددا أيـضـاً وتـعـويـض بـذاك قـصـدا

(ولا يختصُّ ذلك) التَّشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين، بل يكون فيها وفي حالتي الجرِّ والنَّصبِ (خلافاً للبصريين) في زعمِهِم أن التَّشديد مختص بحالةِ الرَّفعِ (لأنه قد قرئ في السبع ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا الَّذينِّ﴾ [فُصِّلَت: ٢٩] ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتينِّ﴾ [القَصَص: ٢٧] بالتَّشديد) فيهما في حالتي النَّصب في اللذين والجر في هاتين (كما قرئ) في حالةِ الرَّفع ﴿وَالَّذانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النِّسَاء: ١٦]، ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القَصَص: ٣٢] بالتَّشديد فيهما، فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم (وبلحارث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرَّفع تقصيراً للموصول لطوله بالصِّلة؛ لكونهما كالشَّيء الواحد (قال) الفرزدق:

وَالنُّـونُ مِـنْ ذَيْـنِ وَتَـيْـنِ شُـدِّدَا   أَيْـضـاً وَتَـعْـوِيـضٌ بِـذَاكَ قُـصِـدَا

(والنُّونُ مِنْ) تَثنية اسْمَي الإشارَة (ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أيْضاً) نحو: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القَصص: ٣٢] ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القَصص: ٢٧] (وَتَعْوِيضٌ بِذاكَ) التَّشديد عن الياءِ المَحْذوفة في المَوْصُول والألِف المَحْذوفة في اسْمِ الإشارَة (قُصِدا) وقد يُحذَفُ النون مِنَ اللَّذيْنِ وَاللَّتَيْنِ كقوله:

أَبَـنِـي كُـلَـيْـبٍ إنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّـذا   [قَـتَـلا الـمُـلُـوكَ وَفَـكَّـكـا الأَغْـلالا]

وقوله:

هُـمـا الـلَّـتـا لَـوْ وَلَـدَتْ تَـمِـيـمُ   [لَـقِـيـلَ فَـخْـرٌ لَـهُـمُ صَـمِـيـمُ]

أبو طالب

(قوله: أبني كليب... إلخ) ما بعده:

....   قَـتَـلا الـمُـلُـوكَ وفَـكَّـكَـا الأَغْـلالا

وأَخُـوهُـمَـا الـسَّـفَّـاحُ ظَـمَّـأَ خَـيْـلَـهُ   حَـتَّـى وَرَدْنَ جِـبَـى الـكُـلابِ نِـهَـالا

قاله الفرزدق، وقيل: الأخطل، والهمزة للنداءِ، وبني كليب قبيلة، وأصل السَّفاح من كثر سفكه للدِّماء، وهو لقب أبي العباس أول خلفاء بني عباس؛ لكثرة سفكِه دماء بني أمية رحمهم الله تعالى، وظمأ بتشديدِ الميم، أي: كثر عطشه، والجبى بفتح الجيم والباء الموحدة وآخره ألف: ما حول الحوضِ، وبكسرها: ما اجتمع في البئر من الماءِ، وهو المرادُ والكلابُ بضمِّ الكافِ: اسم ماء، ونهال بكسر النُّون: جمع نهل، جمع ناهل، وهو العطشان والريان، وهو من الأضدادِ، والمراد هاهنا هو المعنى الأول، والباقي واضحٌ. (قوله: هما اللتا لو ولدتْ تميمُ) آخره:

....   لَـقِـيـلَ فَـخْـرٌ لَـهُـمْ صَـمِـيـمُ

قاله الأخطل، أي: هما المرأتان اللتانِ لو ولدتهما قبيلة تميم لقيل: تلك الولادة صميم؛ أي: خالصٌ لهم، وروي بدل الصميم عميم أي: عامّ، والباقي واضحٌ.

الناصية

أَبَـنِـي كُـلَـيْـبٍ إنَّ عَـمَّـيَّ الـلَّـذا   قَـتَـلا الـمُـلُـوكَ وفَـكَّـكَـا الأَغْـلالا

أراد اللذان، فحذف النون، وهو مرفوعٌ على الخبريةِ؛ لأن بني منادًى بالهمزةِ، وكليب بالتَّصغير أبو قبيلة، وهو كليب بن يربوع، وعمَّي بالتثنية هما: هذيل بن هبيرة التَّعلبي، وهذيل بن عمران الأصغر، كان أخاه لأمه، الأغلال: جمع غل، وهو حديد يجعل في العنق مِن الأسارى وغيرهم، وأراد الفرزدق بذلك الافتخارَ على جريرٍ، فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوكَ، وخلصا الأسارى من أغلالِهم، (وقال) الأخطل:

هـمـا الـلَّـتـا لـو وَلَـدَتْ تـمـيـمُ   لَـقِـيـلَ: فَـخْـرٌ لـهـمُ صَـمِـيـمُ

. . . .

أبو طالب

(قوله: وتبلي الألى... إلخ) ما قبله:

فتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا ... قَدِيماً وتَبْلِيْنا المَنُونُ وما تَبْلَى

قاله أبو ذؤيب الهذلي، والخطوبُ كضروبٍ: جمع خطبٍ، وهو الأمر العظيم، وتملت أي: استمعت، وتبلينا معلومٌ من الإبلاء، وهو الإفناء، وكذا ما نبلي وتبلي، والمنون فاعل تبلينا، وهو

الناصية

أرادَ اللتان فحذفَ النُّون، وهو مرفوعٌ على الخبرية للمبتدأ، وهو هما، وتميمُ قبيلة، وصميم بمعنى خالص، والمعنى: هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص. ولقب هذا الشَّاعر بالأخطلِ، لكبر أذنه، واسمه غياث بن غوث التَّغلبي، وكان نصرانياً، وجاز حذفُ النُّون في اللذانِ واللتانِ لعدمِ الإلباسِ (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نونِ (ذان وتان للإلباس) بالمفردِ ولعدمِ الطولِ. (وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات) الإثبات والحذف والتَّشديد (وفي نون الإشارة لغتان) الإثباتُ والتَّشديدُ (ولجمع المذكر العاقل كثيراً أو لغيره)، أي: لغيرِ العاقل (قليلاً الألى) على وزن العلى، ويُكتبُ بغيرِ (و)، قاله الموضحُ في (شرح اللمحة) (مقصوراً) على الأشهرِ. كقوله:

أَبَتْ بَنِي عَمِّي الأُلَى يَخْذُلُونَنِي ... عَلَى حِدْثَانِ الدَّهْرِ؛ إِذْ يَتَقَلَّبُ

(وقد يمد) كقوله:

أبى اللهُ لِلشُّمِّ الألاءِ كأنَّهُم ... سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا

وهي في هذين البيتين للعاقل، ومن وقوعها للعاقل قوله:

تُهَيِّجُنِي لِلوَصْلِ أَيَّامُنا الأُلَى ... مَرَرْنَ عَلَيْنَا والزَّمَان وَرِيْقُ

(تصريح) **(قوله: منهما)** أي: من مثنى الذي والتي.

(قوله: إن تشدد) الياء من الذي والتي، والألفُ من ذا وتا، وضامر الياء المحذوفة.

(قوله: مع الألف وكذا مع الياء) أي: في حالَتي النَّصب، والجرِّ.

(قوله: فَلَا مَلَامَهْ) على مشدودها، وهو في الرَّفع متفق على جوازِه، وأما في النَّصب، أي: والجرِّ، فمنعه البصري، وأجازه الكوفي، وهو الصَّحيح. (صبان).

(قوله: واللذان... إلخ) سورة النساءِ آية (١٦) وقد قرئ ﴿وَالَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦] قراءة سبعية، وكذا فذانِّك **(قوله:** ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت: ٢٩])، ضبطه البعض بسكون الراء؛ لأن من يشدد النُّونَ يسكن راء أرنا، وهذا مستحسنٌ لا واجبٌ؛ لأن التلفيقَ من قراءتين جائز إذا لم يختل المعنى والإعراب كما هنا شُدِّدا أيضاً مع الألف باتفاقٍ، ومع الياءِ على الصَّحيحِ. وقد قرئ ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]. **(قوله:** ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]) بالتَّشديد فيهما. (صبان).

....

أبو طالب

الموت، ومفعول ما نبلى محذوفٌ عائد إلى المنون، وفاعل قوله: وتبلى أيضاً عائد إلى المنونِ، وقوله: يستلئمون، أي: يلبسون اللَّأْمَةَ؛ وهي الدِّرع، وقوله: على الألى أي: حال كونِهم راكبين على خيول إناث، ترى أنت تلك الخيول يوم الرَّوع والخوفِ، كالحِدءِ وهو بكسرِ الحاءِ وفتحِ الدَّالِ المهملتينِ طائر معروفٌ، والقُبل بضمِّ القافِ وسكون الباءِ، الذي في أعينه قبل بفتحتين؛ أي: حالة كأن صاحبها ينظر إلى عظمِ حاجبه، والحول بالكسرِ والفتحِ: حالةٌ في العينينِ كأن صاحبها ينظر إلى عرضِ أنفه، والباقي ظاهر، ووجه الشَّبه أن الفرس إذا خاف صارت عيناه كمن له قبل أو حول.

الناصية

(**قوله: نحو** ﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]) و(**قوله:** ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]) الشَّاهد فيهما تشديدُ النُّون بقراءة غير مشهورةٍ.

(**قوله: وتعويض**) مبتدأ خبره قصد، وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى الحصرِ؛ لأن المعنى ما قصد بذاك إلا التَّعويض، فهو على حدّ: شيءٌ جاء بك، أي: ما جاء بك إلا شيء، وفائدة هذا الحصرِ الردُّ على القولِ الضَّعيفِ. قال (سم): ينبغي على أن التَّشديد للتعويضِ أن لا يجوز التَّشديد في المصغرِ؛ لعدمِ الحذفِ منه فلا تعويض. اهـ. وإنما لم يعوضوا في يدين ودمين؛ لأن الحذفَ فيهما ليس للتَّثنيةِ بخلافِ ما نحن فيه، فحصل الفرق. (صبان).

(**قوله: قَصداً**) يعني: قصد بالتَّشديدِ في الموصولِ واسم الإشارةِ أنه عِوض عن ياء (الَّذي والَّتي) وألف (ذا) التي حذِفَتْ للتَّثنية على الأصحِّ. وهذا التَّشديدُ المذكورُ لغة تميم وقيس. وألف شددا وقصدا للإطلاقِ. انتهى حكم تثنيةِ الذي والتي.

(**قوله: وقد تحذف النون... إلخ**) قال في (التَّوضيح) وشرحه: وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرَّفعِ تقصيراً للموصولِ لطولِه بالصلة؛ لكونهما كالشَّيء الواحدِ.

(**قوله: كقوله**) الفرزدق.

(**قوله: أبني كليب إنّ عمي اللذا... إلخ**) الهمزةُ للنداءِ وبني منادى، والغُلّ بالضمِّ: حديد يجعل في العنقِ. اهـ. مع حذف (المعنى) يا قبيلة بني كُلَيْب إنّ عَمَّيَ الاثنَيْن هما اللذان قتلا الملوكَ، وفكّا الأغلالَ عن أَسراء المُلوك، المراد بذلك بيان شَجاعَتِهما وقُدْرَتِهما. (الشَّاهد) في مَجِيء (اللّذا) بحذفِ النُّون. (شيرازي).

(**قوله: هما اللتا لو ولدت تميم... إلخ**) (المعنى): يمدحُ الشَّاعرُ امْرأتينِ يقول فيهما: هما المرأتانِ اللّتانِ لو كانت قبيلةُ بني تميم المُهِمَّة هي التي وَلَدَتهما، لَكانَ فخراً عظيماً لتلكَ القبيلةِ أنهما منها. (الشَّاهد) في مجيء (اللّتا) بحذفِ النُّون.

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

(جَمْعُ الّذِي الألى) للعاقِل وغيره، ونَدَرَ مَجِيئُها لجمع المُؤنَّث، واجتمع الأمران في قوله:

وَتُبْلَى الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى ... تَراهُنَّ يَومَ الرَّوْعِ كَالحِدَأ القُبْلِ

وفي قوله كغيره جمع تسامح ولِلّذي أيْضاً (الّذينَ) لِلعاقل فقط وهو بالياء (مُطْلَقا) رفعاً

أبو طالب

(**قوله: تسامح**) أي: بالنِّسبة إلى ألى فقط، ولهذا قدم هذا الكلام على قوله الذين.

الناصية

(**قوله: الألى**) يلزمه أل فلا يشبه بإلى الجارة، ولهذا يكتب بغير واو كما في (التَّصريح) عن ابنِ هشامٍ، بخلافِ أولى الإشارية، فتكتبُ بواوٍ بعد الهمزةِ؛ لعدم أل فيها، فتشتبه بإلى الجارة. (صبان).

(**قوله: واجتمع الأمرانِ**) أحدُ الأمرين استعمالُ أولى في العاقلِ، وغير العاقلِ، والثَّاني استعماله في المذكرِ والمؤنَّث فاجتمعا في هذا البيت؛ لأن أولى الأوّل للمذكرِ العاقلِ، وهو الشَّباب المذكورُ في الشِّعر قبله بدليلِ يستلئمون، والثاني للمؤنثِ غير العاقلِ، وهو الخيلُ، إذ الاستلآم على الشَّيء هو الرُّكوب مدرعاً عليه، فالمرادُ هو الخيلُ، والخيلُ غير عاقل، وأما تأنيثُ الخيلِ فبدليل تراهن. (دشتي).

(**قوله: وتبلى**) الضَّمير راجع إلى المنونِ في البيت قبله، وهو الموت، ويستلئمون يلبسون اللأمة، وهي الدِّرع، وعلى الألى حال، أي: حالة كونِهم على الخيولِ الألى... إلخ. والرَّوع بالفتحِ: الفزعِ، والمراد: الحربُ، والحِدَأ كعِنَبٍ جمع حدأة كعنبة، وهي الطَّائر المعروفُ. والقبلُ بضمِّ فسكون جمع قبلاء كحمراء، وهي التي في عينها قبل بفتحتين، أي: حول. قاله العيني. (صبان).

(**قوله: وتُبْلى الألى... إلخ**) قبله:

فَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا ... قَدِيماً فَتُبْلِينَا المَنُونُ وَمَا نُبْلِي

قالهما أبو ذؤيب خويلد الهذلي. وهما من قصيدةٍ طويلة من الطَّويل. الفاء للعطفِ، وتلك مبتدأ، وخطوب خبره، وهو جمع خطب، وهو الأمر العظيم.

(**قوله: قد تملت**) أي: استمتعت شبابنا، وقديماً نصب على الظَّرفِ.

(**قوله: المنون**) أي: المنية مرفوعٌ؛ لأنه فاعل تبلينا، من الإبلاء، وهو الإفناء، وثلاثيه بَلِيَ يبلى بِلاء بكسر الباءِ، ومفعول وما نبلي محذوف، أي: وما نبليها، أي: نحن ما نقدر على إبلاء المنون كإبلائها إيانا. ويجوزُ أن تكون هذه الجملة حالاً.

(**قوله: وتبلى**) بضمِّ التَّاء من الإبلاء، وفاعله مستتر فيه، وهو المنون.

ونصباً وجراً، ولم يُعرَب في هذِهِ الحالة مع أنَّ الجمع مِن خَصائِص الأسْماء؛ لأنّ الّذِينَ ـ كما سبق ـ لِلعُقَلاءِ فقط، والّذي عامٌّ له ولغيره، فلم يَجْرِيا عَلى سَنَن الجُمُوع المُتَمَكّنة، وقد يُستَعمل الذي بمعنى الجمع كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧] **(وَبَعْضُهُمْ بِالواوِ رَفْعاً نطقا)** فقال:

أبو طالب

(قوله: على سنن الجموع المتمكنة) أي: مع مفرداتِها، فإن سننها ما مر في شرحِ قوله: عالمون.

الناصية

(قوله: الألى يستلئمون) مفعوله، أي: الذين يلبسونَ اللأمة، وهي الدِّرع، وفيه الشّاهد حيث أطلق الأُلى على الذين، وفي قوله على الألى أيضاً، حيث أطلقه على اللاتي؛ لأن المعنى على الخيول اللاتي تراهن يوم الرَّوع بفتح الراء، أي: يوم الحرب. ومحل على الألى النَّصب على الحال.

(قوله: كالحدأ) في محلِّ النَّصبِ على أنه مفعولٌ ثانٍ لترى، وهو بكسر الحاءِ وفتح الدَّال وفي آخرِه همزة جمع حدأة، وهي الطَّائرُ المعروف كعنب وعنبة.

والقبل بضم القاف، وسكون الباء الموحدة، وهي التي في أعينها قبل بفتحتين، وهو الحول. قال الأصمعي: وفي (العين) الحولُ والقبل، يقال: حَوِلَتْ عينُه تحول حولاً، وأحولت إحوالاً. وقبلت تقبل قبلاً، وأقبلت قبالاً. فالحول أن تكونَ كأنها تنظر إلى الحجاجِ. والقبلُ كأنها تنظر إلى عرضِ الأنف. والحجاجُ بفتحِ الحاءِ وكسرِها، وبعدها جيمان بينهما ألفٌ، وهو العظمُ الذي ينبت عليه الحاجب.

هذا وقيل: (المعنى) وتُفْني الجَماعة الّتي يَلبسون ثيابَ الحربِ على أفراسٍ، تَرى أنت تلك الأفراسَ يوم الحَربِ كالطائرِ المسمّى بـ (الحِدَأةِ)، وجمعها (حدأ) هذا الطَّائر الذي تكون عينه كعين الأحْوَل: مَن جَمَع نَظَر عَينيه عَلى طَرفَيْ أَنْفِه. وهذا التَّشبيه كِناية عَن ثَقْبِ نظرِ تلك الأفراسِ، وَحِذْقِها. (الشَّاهد) في مجيء (أُلى) للعاقلِ في الأوّلِ، ولغيرِ العاقلِ في الثَّاني.

(قوله: وفي قوله... إلخ) أي: قولُ المصنفِ: «جمع الذي الألى» مسامحةً، كما أن غير المصنفِ أيضاً ارتكبَ هذه المسامحة؛ وذلك لأن الألى ليس بجمعٍ، بل اسمُ جمعٍ لعدمِ وجود مفردٍ من لفظه. (دشتي).

(قوله: تسامح)؛ إذِ الجمعُ يكون مِن لفظِ المفردِ، و(ألى) ليس مِن لفظِ (الّذي)، وَإنّما هو بمعنى جمع (الّذي) مثل (أُلو) الذي هو بمعنى جمع (صاحب). وفي (حاشية الصبان) من المعلوم أن الألى اسمُ جمعٍ لا جمعٌ، فإطلاقُ الجمعِ عليه مجاز، أي: بالحذفِ والتَّقديرُ اسم جمع الذي، أو بالاستعارةِ لعلاقة المشابهةِ بالجمعِ الحقيقي في إفادةِ كل التَّعدد. ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوي، وحينئذ لا تجوز.

(قوله: وللذي أيضاً) وقد يستعملُ أيضاً جمعاً للتي كما في قوله في البيتِ على الألى تراهن.

(قوله: لِلعاقِل فقط) وإن كان لغيرِهِ منع كسائرِ الأوصافِ من نحو: قائمٌ وداخلٌ وخارجٌ، فإنها عامة للعاقلِ وغيره، وتجمع إن كانت للعاقلِ وإلا فلا، ويكون جمعها على سنن الجموع قطعاً.

نَـحْـنُ الَّـذُونَ صَـبَّـحُـوا الـصَّـبـاحـا يَـوْمَ الـنُّـخَـيْـلِ غـارَةً مِـلْـحـاحـا

أبو طالب

(قوله: نحن الذون. . . إلخ) بعض من هذا البيت؛ هكذا:

نـحـنُ قَـتَـلْـنـا الـمَـلِـكَ الـجَـحْـجَـاحـا دهــراً فَــهَــيَّــجْـنَـا بِــهِ أَنْــوَاحــا

الناصية

والحق أن الجمع غير جار على سنن الجموع، لكن لا من الحيثية التي ذكرها الشَّارح، بل من حيث إن الذي ليس علماً ولا صفةً، والتَّثنية جاريةٌ على ما حقه أن يكونَ على سننِ تثنيةِ المبنياتِ، فإن المبنيَّ لا حظَّ له من الحركةِ، فياؤه ساكنةٌ وحقُّها الحذفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ كما تقدَّم. وإثباتُ الياءِ حق المعرباتِ لا حقّ المبنياتِ، كذا في الرَّوداني. ولك منع الرَّد بأن الذي ليس صفةً كما اعترف به بعد، فكيف يقاسُ على سائرِ الأوصافِ، فتأمل. وإنما اختصَّ الذين بالعقلاء؛ لأنه على صورةِ ما يختص بهم كالزيدين والعمرين. والمرادُ بالعقلاءِ العقلاء حقيقةً أو تنزيلاً، كما في (شرح الجامع). ومثل للثَّاني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] بتنزيل المشركينَ الأصنامَ منزلة من يعقل. (صبان).

(قوله: وهو بالياءِ مطلقاً) في الأحوالِ الثلاثةِ، وهي مبنية، وإن كان الجمعُ من خصائصِ الأسماءِ؛ لأن الذين مخصوصٌ بأولي العلم، والذي عام، فلم يجر على سننِ الجموعِ المتمكنةِ بخلاف المثنى، فإنه جار على سننِ المثناةِ المتمكنةِ لفظاً، ومعنى. (تصريح).

(قوله: في هذِهِ الحالةِ) أي: حالة الجمعِ. **(قوله: مع أنَّ الجمع. . . إلخ)** فكان ينبغي أن يعربَ لتقربهِ من الاسميةِ حينئذٍ، كما أعربت تثنيته لذلك، لكن الجمعَ هنا ليس على قاعدةِ الجموعِ المعربةِ لاختلافِ معنى المفرد مع معنى الجمع. (دشتي).

(قوله: لأنّ الّذِينَ. . . إلخ) قال بعض الفضلاءِ: وأيضاً الذي عام، واللذان خاص بمن يعقل. اهـ. وهو خطأ؛ إذ لم يقل أحد باختصاصِ المثنى بمن يعقل، وأيضاً من شرطِ التَّثنية الإعرابُ، ومعلومٌ أن الذي ليس كذلك. (تصريح).

(قوله: عام له ولغيره) فهما كالعالم والعالمين، أي: في اختصاصِ الجمع بالعقلاءِ وعموم المفرد لهم ولغيرهم؛ أي: فيكونُ الذين اسم جمع كالعالمين، وهو مبنيٌّ على خلافِ التَّحقيقِ كما مرَّ بيانه. (صبان). **(قوله: فلم يجريا على سنن الجموع)**، أي: لأن مفردهما ليس بعلم ولا صفةٍ، ولا يكفي في كونهما على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل، ولا تغليبه على غيرِه، ولا حاجة في إثبات المخالفةِ إلا أن شأنَ الجمعِ أن يكونَ واحده أعمَّ من نفسِه.

(قوله: فلم يَجْرِيا. . . إلخ) أي: الذين والذي على طريقةِ الجموعِ المعربةِ.

(قوله: عَلى سنَن الجُمؤع المُتَمَكِّنَة) الجمعُ المُتمكن مِن الإعرابِ؛ الذي يختلفُ في حالِ الرَّفعِ عن حالي النَّصبِ والجرِّ، هو الجمعُ الذي كان جمعاً لنفسِ معنى المفردِ، مثلاً (زيدون) جمع لمعنى

....

أبو طالب

لا كَـــذِبَ الــيَـــوْمَ ولا مِـــزَاحــا   نَـحْـنُ الـلَّـذون صَـبَّـحُـوا الـصَّـبَـاحـا

يَـــوم الـــنُّـــخَـــيْـــلِ غَـــارَةً مِـــلْـــحَـــاحـــا

قيل: قالته ليلى الأخيلية في قتلِ دهرِ الجعفيِّ، والجِحْجَاح كغِرْبَال بالحاء المهمَلةِ بين الجيمين السَّيد، ودهر علم للملكِ بدل منه، أو عطفُ بيانٍ، وهيجنا بصيغة المتكلِّم، أي: حركنا، وأنواح

الناصية

(زيد)، وليس (الذين) هكذا، فإنّه يستعَمَلُ جمعاً للعقلاءِ فقط، ومفرَده: (الّذي)، يُستعملُ في العاقلِ وغيره؛ ولِذا صارَ (الّذين) مَبنيّاً بالياءِ في الحالاتِ الثَّلاثِ.

(قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧]) تمامُ الآيةِ ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧] . . . إلخ، ولو لم يكن المرادُ مِن (الّذي) الْجَمع لَما رَجَعَ إلَيه ضميرُ الجمع في (بنورهم، وتركهم). (شيرازي).

(قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧]) فيه أن الذي في الآية ليس بمعنى الجمعِ بدليل إفرادِ صلته، بل أريدَ به الجنسُ المطلقُ على الماهية العارية عن الوحدةِ والتَّعدّدِ. (دشتي).

(قوله: وَبَعْضُهُم) وهم هذيلٌ أو عقيلٌ، كذا بالشَّكِّ في (التصريح) أيضاً، وعقيل بالتصغير.

(قوله: بالواو رفعاً نطقا) وهل هو حينئذ معرب أو مبني جيء به على صورة المعربِ قولان؛ الصَّحيح الثاني؛ إذ هذا الجمعُ ليس حقيقياً حتى يعارض شبهَ الحرفِ لاختصاصِ الذين بالعقلاءِ، وعموم الذي للعاقلِ وغيره؛ ولأن الذي ليس علماً، ولا صفةً؛ ولهذا لم تتفق العربُ على إجرائه مُجرى المعربِ بخلافِ التَّثنيةِ، ولعلَّ وجه الأولِ أنه على صورةِ الجمعِ الذي هو من خصائص الأسماءِ، فيعارضُ **(قوله: بالواو رفعاً)** ورأيت الذين، ومررت بالذين بالياء جراً ونصباً، وهي حينئذ معربة؛ لأن شبه الحرفِ عارضه الجمع، وهو من خصائصِ الأسماءِ (وهي لغة هذيل أو عقيل) بالتَّصغير فيهما و أو للشَّك. قال شاعرهم:

نَـحْـنُ الـلَّـذون صَـبَّـحُـوا الـصَّـبَـاحـا   يَـوْمَ الـنُّـخَـيْـلِ غَـارةً مِـلْـحَـاحـا

فنحنُ مبتدأ واللذون خبرُه، والنُّخيلُ تصغيرُ نخلٍ بالنُّونِ والخاءِ المعجمةِ موضع بالشَّام، وغارة مفعول لأجله، وهو اسم مصدر أغار، والقياسُ إغارة، والملحاح بكسرِ الميمِ من ألح السَّحاب دامَ مطره. (تصريح). **(قوله: صبحوا الصَّباحا)** أي: صبحوهم، أي: أتوهم في الصَّباحِ، وذكر الصَّباح تأكيد لانفهامه من صبحوا، والنَّخيل بالتَّصغيرِ موضع بالشَّام، والغارة اسمُ مصدرٍ من الإغارة على العدوِّ مفعول له، أو بمعنى مغيرين حال. والملحاح بكسر الميم: الشَّديد الدَّائم. هذا ملخص ما في (التصريح) والعيني. ويكتب اللذون على هذه اللغةِ بلامين لمشابهتِه المعرب الذي تظهر معه أل كما في (يس)، وقد مرت المسألة عن الفنري بتعليلٍ آخر قريباً. (صبان).

....

أبو طالب

جمع نوحٍ وهو ذكر نعوتِ الميتِ للبكاء عليه، وما كذب أي: هذا البيانُ، والمزاحُ بالزَّاءِ المعجمةِ الظَّرافة وبالمهملة الافتخار والتَّكبُّر، ونخيل تصغير نخلٍ، ويوم النُّخيلِ اسم لعدةِ مواضعَ، والمراد هاهنا موضع بالشَّام، والغارةُ اسم من الإغارةِ على العدوِّ، والمِلحاحُ بكسرِ الميمِ من ألح؛ أي: أصرَّ، والمرادُ به الشَّديد.

الناصية

(قوله: نَحنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا... إلخ) قاله رجلٌ من بني عقيل جاهلي، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي. وقيل: قاله رؤبة، وقال الصَّنعاني: قالته ليلى الأخيلية في قتلِ دهرِ الجعفي:

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا ... دَهْراً فَهَيَّجْنَا بِهِ أَنْوَاحَا

لا كَذِبَ اليَومَ وَلا مُزَاحَا ... قَوْمِي اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يَومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

والجحجاحُ بفتحِ الجيمِ وسكونِ الحاءِ المهملةِ بعدها جيم أيضاً، وبعد الألفِ حاء مهملة أيضاً، ومعناه السيد. وقوله دهراً عطف بيانٍ للجحجاحِ أو بدلٌ منه. والأنواح جمع نوحٍ. **(قوله: لا كذب)** بفتحِ الكافِ وكسرِ الذال، والمزاحُ المزحُ بالزاي المعجمةِ. وقال أبو حاتم: بالرَّاء المهملةِ من مرحَ؛ إذا بطَرَ.

(قوله: نحن) مبتدأ وخبره اللذون صبحوا، وفيه الشَّاهد فإنه أجراه مُجرى المذكَّر السَّالم، حيث رفعه بالواو في حالةِ الرَّفعِ، وهذه لغة هذيلٍ. وقيل: لغة بني عقيل. والتَّشديد في صبحوا ليس للتَّكثيرِ من صبحته؛ إذا أتيته صباحاً، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: نحن الفرسان اللذون صبحوهم صباحاً؛ أي: في وقتِ الصَّباحِ، فانتصابه على الظَّرفيةِ، وكذا يوم النُّخيلِ نصب على الظَّرفيةِ، وهو بضمِّ النونِ وفتحِ الخاءِ المعجمةِ تصغير نخل في الأصلِ، وهو اسمٌ لعدةِ مواضعَ. وأراد به الشَّاعر موضعاً بالشَّام مسمًّى بنُخَيْلٍ. والغارةُ اسمٌ من الإغارةِ على العدوِّ، وانتصابه على التعليلِ. ويجوز أن يكون حالاً، والتَّقديرُ: مغيرين. والملحاحُ بكسرِ الميم: من ألح السَّحاب؛ إذا دام مطره، وألحَّ السائل؛ إذا ألحف، وأراد غارة شديدة لازمةً. هذا وفي (شرح شواهد ابن عقيل):

(قوله) نحنُ ضميرٌ منفصلٌ مُبتدأ مبني على الضَّمِّ في محلِّ رفعٍ، واللذون اسمٌ موصولٌ خبره مرفوع بالمبتدأ، وعلامةُ رفعِه الواو نيابةً عن الضَّمة؛ لأنَّه ملحقٌ بجمعِ المذكَّرِ السَّالم، والنُّون عوضٌ عن التَّنوينِ المقدر في الاسمِ المفردِ، وقيل: إنه مبني على النونِ كالذين جيء به على صورةِ المعرب إجراء للبابِ على وتيرة واحدة، فحينئذ النون ليست عوضاً عن شيء، وجملة صبحوا صلة الموصول لا محل لها من الإعرابِ، والعائدُ الضَّمير في صبحوا، ومفعوله محذوف تقديره الأعداء، والصَّباحا ظرفُ زمانٍ متعلق بصبحوا وألفه للإطلاقِ، وهو بتشديدِ الباءِ الموحدةِ من صبحته؛ إذا أتيته صباحاً، فليس التَّشديدُ فيه للتكثيرِ. والصَّباح: هو من طلوعِ الفجرِ أو الشَّمسِ إلى الزَّوالِ،

بِـالـلَّاتِ والـلَّاءِ الَّـتِـي قَـدْ جُـمِـعَـا   والـلَّاءِ كَـالَّـذِيـن نَـزْراً وَقَـعَـا

(بِاللّاتِ) واللّائِي واللّوائِي (وَاللاءِ) واللّواتِي (التِي قَدْ جُمِعا، واللّاءِ كالّذينَ نَزْراً) أي: قَليلاً (وَقَعا) قال:

أبو طالب

. . . .

الناصية

وقيل: من أول نصفِ الليلِ الأخير إلى الزوالِ، واليوم من طلوعِ الفجر إلى غروبِ الشَّمسِ كما هو في الشَّرع، وأحد قولين في اللغة، والقول الآخر: من طلوعِ الشمس إلى غروبها، وذكر الصَّباح تأكيد لانفهامه من صبحوا، والنُّخيل بضمِّ النون وفتح الخاء المعجمةِ مضافٌ إليه، وهو تصغير نخلِ موضع بالشَّام، وغارة، أي: هجوماً اسمُ مصدر، والمصدرُ الإغارةُ مفعول لأجله، أي: لأجلِ الإغارةِ، ويجوز أن يكون حالاً من الضَّميرِ في صبحوا، أي: مغيرين ومِلحاحاً بكسر الميم وسكون اللام، أي: شديد الإيذاء صفة لغارة يعني نحن الفرسان اللذون أتوا الأعداء وقت الصَّباح، في الوقعةِ المسماةِ يوم النخيلِ لأجلِ الهجومِ عليهم الشَّديد الإيذاءِ، أو حال كوننا هاجمين عليهم هجوماً شديد الإيذاء. (والشاهد) في قوله اللذون، حيث أتى فيه بالواو في حالة الرَّفع على لغة هذيل، وقيل: بني عقيل، وهو قليلٌ، والكثير الإتيان بالياء رفعاً ونصباً وجراً.

(**قوله: باللات**) الباء بمعنى على أو للآلة (**قوله: باللَّات وَاللَّاءِ**) بإثبات الياءِ وحذفها فيهما، (**قوله: الَّتي قَد جُمِعَا**) التي مبتدأ، وقد جمع خبره، وباللَّات متعلق بجمع، أي: التي قد جمع باللاتي، واللائي نحو: ﴿وَٱلَّـٰتِى يَأۡتِينَ ٱلۡفَـٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء: ١٥] ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤] وقد تقدَّم أنها تجمعُ على الأُلى، وتجمع أيضاً على اللواتي بإثبات الياء وحذفها، وعلى اللاء ممدوداً ومقصوراً، وعلى اللا بالقصرِ واللاتِ مبنياً على الكسرةِ، أي: معرباً إعراب أولاتِ، وليست هذه بجموعٍ حقيقةً، وإنما هي أسماءُ جموعٍ. (أشموني). (**قوله: الَّتِي قَدْ جُمِعا**) يعني: أن هذه الخمسة جموعٌ للمؤنثِ، فالتَّقدير قد جمع التي باللَّات، وما بعده.

(**قوله: كالَّذِينَ**) أي: استعمل اللاء في المذكَّر مثل الذين، وفي (التصريح) قد يتقارض الألى واللائي، فيقع كل منهما مكان الآخر. (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح:

مَحَا حُبُّها حبَّ الأُلى كُنَّ قَبْلَها   وَحَلَّتْ مكاناً لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

فأوقع الألى مكان اللّائي (أي: حب اللاتي) بدليل عود ضمير المؤنَّث عليها، (وقال) رجل من بني سُليم:

فَما آباؤُنا بِأَمَنَّ مِنْهُ   عَلَيْنا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورا

أبو طالب

(قوله: فما آباؤنا... إلخ) قاله رجلٌ من بني سُليم؛ أي: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهدِ بأكثر امتناناً من هذا الممدوحِ، والشَّاهدُ واضحٌ.

الناصية

فأوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها، والألى بمعنى الذين، والذين أشهر منها؛ فلذلك عدل الموضح، فقال: (أي: الذين) إذ لا فرق بينهما، والمعنى: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد، بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح، وإلى تقارضهما أشار النَّاظم بقوله:

والَّلاء كالَّذين نَزْراً وَقَعا ....

(قوله: وَاللَّاء كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا) واللَّاء مبتدأ، ووقع خبره، وكالذين متعلِّق به، ونزراً أي: قليلاً حال من فاعل وقع، وهو الضَّمير المستتر فيه، والألفُ للإطلاق، والمعنى: أن اللاء وقع جمعاً للذي قليلاً، كما وقع الأُلى جمعاً للتي، كما تقدَّم.

هذا وقال شيخنا: فيكون اللاء مشتركاً بين جمع الذي، والتي كالألى. اهـ. وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز أو يفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللائي بقلته؛ التي صرّح بها المصنِّف، ويؤيده تقديمهم احتمال المجازِ على احتمالِ الاشتراك، فتأمل.

(قوله: واللاء كالذين) قال شيخنا: يحتمل أن يريد أن اللاء وقع موضعَ الذين، ويحتمل أن يريدَ أنه كالذين في أنه يزاد فيه الياء والنون، فيقال: اللائين، كما قال الشَّاعر:

وإنَّا مِنَ الَّلائينَ إن قدروا عَفَوْا ... وإن أَتْرَبُوا جادُوا وإن تَرِبُوا عَفَوْا

وسمع اللاؤون رفعاً، كما سمع اللذون رفعاً. اهـ. ولتبادر الأول جرى عليه الشارح. (صبان).

(قوله: فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمنّ منه... إلخ) قاله رجل من بني سليم. وهو من الوافرِ. ومعناه: ليسَ آباؤُنا الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوحِ. الفاء للعطف إن تقدمه شيء، وما بمعنى ليس. وقوله بأمن منه خبره، والباء زائدة، والضَّمير في منه يرجع إلى الممدوح.

(قوله) فما الفاءُ بحسب ما قبلها، وما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وآباؤنا اسمها ومضاف إليه، وبأمن الباء زائدة، وأمن خبرها، وهو اسم تفضيل، أي: بأكثر إنعاماً، ومنَّةً، أي: الممدوح، وعلينا متعلِّق بأمن، واللاء اسم موصول بمعنى الذي صفة لـ (آباؤنا) مبني على الكسرِ في محل رفع، وفيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو جائز عند بعضهم، وقد حرف تحقيق ومهدوا بتخفيف الهاء، أي: بسطوا وفرشوا فعل ماضٍ وفاعله، والحجور جمع حجر بكسرِ الحاء المهملة وفتحها، وهو ما بين يديك من ثوبِك مفعوله والألف للإطلاقِ، والجملةُ صلة الموصولِ

وَمَــنْ وَمَــا وَأَلْ تُــسَــاوِي مَــا ذُكِــرْ وَهــكَــذَا ذُو عِــنْــدَ طَــيِّــئٍ شُــهِــرْ

(وَمَنْ) تُساوي ما ذُكِرَ مِنَ الّذي والّتي وفروعهما، أي: تُطْلَقُ على ما تُطْلَقُ عليه بلفظٍ واحِدٍ، وهي مُخْتَصَّةٌ بالعالِمِ، ....

أبو طالب

(**قوله: ومن تساوي ما ذكر**) وجه تقديرِ الخبرِ لمن واضح، والمرادُ بالمساواةِ إما الاتحادُ في نفسِ الذَّاتِ وطرفاها إما لفظ من وصحَّ لفظ من مثلاً باعتبارِ استعماله في معاني ما ذكر، أو معاني من، ومعاني ما ذكر كل لنظيره، أو المجموع للجموع، وإما الاتحاد في الغيرِ؛ الذي هو الموضوع له، وطرفاها ألفاظ من، وألفاظ ما ذكر كل لنظيره، أو المجموع للجموع، وإما الانطباق وطرفاها ألفاظ من، ومعاني ما ذكر أو بالعكسِ، وعلى التَّقديرين إما كل لنظيرهِ، أو الجموع للجموعِ، فالاحتمالات تسعة، وعبارة المصنف محتملة لما سوى الأول، إلا إذا قدِّر ما ذكر بقولنا، وقد قصدَ ما ذكرته أو نحو ذلك، والمرادُ بما ذكرَ الإفرادُ والتَّثنية والجمعُ من المذكَّرِ والمؤنَّث على الأولِ والمفردِ والمثنَّى، والمجموعُ منها على الثاني، إذ ليس المفهومُ من المتنِ إلا ذلك، فلا يرد عليه لزوم التَّساوي في العاقليَّة وغيرها، وقِس عليه حال ما وأل، ففي قوله: تساوي ضمير يعود إلى الثلاثة فاعل له ومفعوله إما محذوف، أو قوله: ما ذكر وليس الفاعلُ ما ذكرَ، والمفعول ضمير محذوفاً عائداً إلى الثلاثة؛ إذ الذَّوق السَّليم يحكم بخلافه.

(**قوله: أي تطلق على ما تطلق... إلخ**) المستتر في الفعلينِ معاً إما عائد إلى من، أو الأول فقط عائد إليه، والثَّاني إلى ما ذكر، وعلى التَّقديرين فمتعلقُ الباء إما الأول أو الثاني، لكن الأولى أن يكون المتعلق هو الأول، وهذا من تفسير الشَّيء باللَّازم، ولا يخفى إمكان حمله على كلٍّ من الاحتمالاتِ التّسعة.

الناصية

لا محل لها من الإعرابِ، والعائد الضَّمير في مهدوا (يعني) فليسَ آباؤنا الذين أصلحوا شؤوننا، وجعلوا حجورهم لنا فراشاً، بأكثر منّةً وإنعاماً علينا من هذا الممدوح، بل الممدوح أكثر منّة علينا منهم. (والشاهد) في قوله اللاء حيث أطلقه على جماعة الذكور موضع الذين، وهو قليل، والكثير إطلاقه على جماعةِ الإناثِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطّلاق: ٤]. (**قوله: تساوي ما ذكر**) أي: تساوي كلاً مما ذكر سابقاً، أي: تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر. (صبان).

(**قوله: بلفظ واحد**) للمذكرِ والمؤنثِ مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يُؤۡمِنُ بِهِۦ﴾ [يونس: ٤٠] ﴿وَمَن يَقۡنُتۡ مِنكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣١] ويجوز اعتبار المعنى نحو: ﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ﴾ [يونس: ٤٢] ومنه قوله:

تـعشّ فَـإنْ عَـاهَـدْتَـنِـي لَا تَـخُـونُـنِـي نَـكُـنْ مِـثْـلَ مَـنْ يَـا ذِئْـبُ يَـصْـطَـحِـبَـانِ

(صبان) (**قوله: وهي مختصة بالعالم**) بكسرِ اللامِ، أي: العاقل، وأمْثِلَة (مَن) تقول: (مَنْ ضربك) و(مَن ضرباك) و(مَن ضربوك) و(مَن ضَرَبَتْك) و(مَن ضَرَبَتاك) و(مَن ضَرَبْنَك).

وتكون لغيره إنْ نُزِّلَ بمنزلته، نحو:

أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَناحَهُ　　لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيرُ

أبو طالب

(قوله: أسرب القطا... إلخ) ما قبله:

شَكَوْتُ إلى سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي　　فقُلْتُ ومِثْلي بالبُكاءِ جَدِيْرُ

الناصية

(قوله: وتكون لغيره) أي: غير العالم على سبيلِ التَّطفل. وفي (حاشية الدشتي): تكون من لغيرِ العالم أن ننزّل غير العالمِ بمنزلة العالم، أي: بأن تتصور غير العالم في نظرك عالماً كما في من يعير في الشِّعرِ، فإن الشَّاعر بخطابِهِ بطير القطا فرضها مِن ذوي العقول. (دشتي).

(قوله: إنْ نُزِّلَ بمنزلتِه) أي: مجازاً بالاستعارةِ أو مرسلاً؛ لعلاقة الجزئية، وإليه أشار بقوله: تغليباً عليه؛ لأن التَّغليبَ مجازٌ مرسل، علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا، أو لعلاقة المجاورة وإليه أشار بقوله: أو اقترن به... إلخ، هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته. (صبان).

(قوله: أن ننزل... إلخ) قال الدَّماميني؛ وهذا التَّنزيل أعم من أن يكون من المتكلِّم، أو من غيره، كما في قوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ...﴾ [القصص: ٥٠] الآية، وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيءٌ من ذلك الكلامِ، شأنه أن لا ينسب نفياً ولا إثباتاً إلا إلى العقلاء، أجري عليه حكم العاقلِ، وأما كونُ المعتقِد لذلك المتكلِّم والمخاطب أو غيرهما، فلا مدخلَ له فيما نحن فيه البتة.

(قوله: بمنزلته) أي: منزلةِ العالم (نحو) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥] وقوله، وهو العباس بن أحنف:

أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ　　لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيْتُ أَطِيْرُ

فأوقع من على سربِ القطا، وهو غير عاقلٍ (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجرٍ الكندي:

ألا عِمْ صَباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي　　وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخَالي

فأوقع من على الطَّلل وهو غير عاقلٍ، وعم فعل أمر معناه الدُّعاء، أصله أنعم، حذفت منه الألفُ والنُّون تخفيفاً، وصباحاً منصوب على الظَّرفية، ومن عادةِ تحياتِ العربِ في الصَّباح عم صباحاً، وفي المساءِ عم مساءً، فكأنهم قالوا: أنعمَ الله في صباحِك ومسائِك، ويعمنَ أصلُه ينعمن حذفت منه النُّون الأولى، والنُّون السَّاكنة في آخرِه للتَّوكيدِ، ومن فاعل يعمن، والعُصُر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصَّاد الزَّمان، ويجمع في القلةِ على أعصرٍ، وفي الكثرةِ على عصور، والخالي نعته. (فدعاء الأصنام) في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف ٥] (ونداء القطا) في قوله:

أَسرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعيرُ جَنَاحَهُ　　......................

أو اخْتَلَطَ به ....

أبو طالب

وما بعدُه:

فكُلُّ قَطَاةٍ ما تُعرني جناحها يَعِشْنَ بذُلٍّ والجَناحُ كَسِيْرُ

السِّرب كجِبر: الجماعة من القَطا، والقطا: القمري، ومثله السُّربة بضمِّ السِّين، والهمزةُ في أسربه للنداء، وقوله: يعشن بذل... إلخ دعاء عليهم لعدم إعارتهم الجناح إياه، والباقي واضح.

الناصية

(و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطَّلل البالي (سوّغ ذلك)، وهو وقوعُ من على الأصنامِ لما كانت عندهم مدعوةً، وعلى السِّرب والطَّلل لما كانا مناديين، ولا يدعى وينادى إلا العاقل، قال الدَّنوشري: وأما نداء غيره نحو: يا جبال، ويا أرض، ونحوهما، فليس بالأصالةِ. (تصريح).

(قوله: أسرب القطا) الهمزة للنداءِ، والسِّرب: القطيعُ من كل شيء، وهويت بكسرِ الواو من بابِ رضي، وأما هوًى يهوى كرمى يرمي فبمعنى سقط. فنداؤه السِّرب وطلب إعارة الجناح منه يقتضي تشبيهه بالعالم. (صبان).

(قوله: أَسِرْبَ القَطَا هَلْ مَن يُعِيرُ جَنَاحَهُ... إلخ) قاله العباس بن الأحنف. وتمامه:

.... لَعَلِّي إلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

وهو من قصيدة من الطَّويل. والسِّرب بكسرِ السِّين وسكون الرَّاء المهملتينِ وفي آخره باء موحدة، وهو الجماعةُ من القطا. ومثله السُّربة بالضَّمِّ، والهمزةُ فيه حرف نداءٍ، وهل للاستفهام، مَن مبتدأ. ويعير جناحه في محلِّ الرَّفع خبره، وفيه الشَّاهد حيث أطلقَ من على غيرِ العاقلِ؛ لأنه لما نادى سربَ القطا كما ينادى العاقل، وطلب منها إعارةَ الجناحِ لأجل الطيرانِ، نحو محبوبته التي هو متشوقٌ إليها، وباكٍ لأجلها، نَزَّلَها منزلةَ العقلاء. ويروى:

هَلْ مِنْ مُعِيْرٍ جناحَه ....

فلا شاهد فيه، فافهم. (المعنى) يا جماعة القَطا ـ والقطا: طائرٌ معروفٌ ـ هل منكم من يعطِيني جناحَه عاريَة، حتّى أطِير إلى الّتي تريدها نفسي. (الشَّاهد) في مَجيء (من) لِلْقَطا، وهو غير عاقل، ولكنّه نزلَ مَنزلة العاقل إنْ خوطِب، ومعلوم أنه لا يوجد الخطّاب إلى غيرِ العاقلِ.

(قوله: أو اخْتَلَطَ)، أي: اختلطَ غيرُ العالمِ بالعالمِ.

(قوله: أو اختلط به... إلخ) أي: في حالِ اختلاطِ العاقلِ بغيره. قال في (المغني) يغلبون على الشَّيء غيره لتناسب بينهما، كما في الأبوين للأبِ والأمِّ، والمشرقين والمغربينِ إلا أن يراد مشرقا الصيف والشِّتاء ومغرباهما، والخافقين للمشرقِ والمغربِ، وإنَّما الخافق المغرب، ثم تسميته خافقاً مجاز؛ لأنه مخفوق فيه، أي: مغروب فيه، والقمرين للشَّمس والقمر، كما في تغليبِ المخاطبين على

تَغْلِيباً للأفضلِ، نحو قولِهِ تَعالى: ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨] أوِ اقْتَرَنَ به في عُمُومٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

الغائبين في: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] بعد قوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]؛ لأن لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا، والمذكر على المؤنث حتى عدت منهم في ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] بناء على أن من تبعيضية. والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الأعراف: ١١]، ولهذا عد جماعة الاستثناء متصلاً، والذين آمنوا بشعيب عليه السلام في: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨] بعد قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ [الأعراف: ٨٨] فإنه عليه الصَّلاة والسَّلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، والمخاطبين على الغيب، والعقلاء على غيرهم في ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] بعد قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا﴾ [الشورى: ١١] وإلا لقال: يذرؤكم وإياها، ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجَعل. اهـ. مع اختصار، وبعض زيادة من الدَّماميني. (صبان).

(**قوله: تَغْلِيباً للأفضل**) وهو العالم على غير الأفضل، وهو غير العالم، أي: بفرض غير العالم كالمعدوم. وفي (التَّصريح) بأن يجتمع غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]) فإنه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والأصنام) فإن الجميع لا يخلقون شيئاً، ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الحج: ١٨] فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها. ﴿وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨] فإنه يشمل الآدميين والجبال والشَّجر والدَّواب وغيرها، وأفرد الشَّمس والقمر والنجوم والجبال والشَّجر والدَّواب بالذكر في الآيةِ لشهرتِها، واستبعاد السُّجود منها (ونحو ﴿مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥] فإنه يشمل الآدمي والطائر). ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون العاقلُ أكثرَ من غيره كالمثالِ الأول، أو أقل منه، كالمثالِ الثاني أو مساوياً له كالمثالِ الثَّالثِ؛ ولذلك أعاد لفظَه نحو في الأمثلةِ الثلاثةِ (**قوله**: ﴿يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]). (الشَّاهد) في إطلاقِ (من على أهل الأرض والسَّماء) مع أن العاقل وغير العاقلِ مجتمعٌ في السماء وفي الأرضِ.

(**قوله: أو اقترن به... إلخ**) أي: اقترنَ غير العالمِ بالعالمِ، أي: جمع بينهما في عموم من كلِّ دابةٍ الشَّاملة للعالمِ وغيره، ثم فصَّلَ، وقسَّم ذلك العمومَ بمن في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى﴾ [النور: ٤٥] فاستعملَ من في من يمشي على بطنه في غير العالم. وفي (شرح الشيرازي) أو اقترنَ غير العاقلِ بالعاقلِ في عُمومٍ، يعني: كان عمومٌ شاملاً للعاقلِ، وغير العاقلِ، ثم جاء (من) وفصل حكم كل واحدٍ مِن العاقل، وغيره فحينئذ تأتي (من) لغيرِ العاقلِ؛ لأجلِ اقترانِه بالعاقلِ في العمومِ.

فُصِّلَ بِمن، نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ [النُّور: ٤٥] لاقتِرانِهِ بالعالِم في كل دابَّة.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: أو اقْتَرَنَ به**) أي: غير العاقلِ به أي: العاقل، ولم يعبر بالاختلاطِ بدل الاقتران تفنناً لتعبيرِ المعنى بالاختلاط في هذه الآية الثَّانيةِ أيضاً، أو لحمله العموم في صورة التَّغليب على الكل المجموعي، وفي هذه الآية على الكلِّ الإفرادي؛ فافهم. (صبان).

(**قوله: فصل بمن**) أي: الجارة هذا هو الأوجه؛ لأنها المتقدمة في الذّكر والأقرب إلى عبارته؛ لأنه لو كان مراده الموصولة لقال: بها بالإضمارِ؛ لأن الكلامَ فيها وفي (التصريح) بمن الموصولة. (صبان).

(**قوله: نحو ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى﴾** [النُّور: ٤٥] **. . . إلخ**) فيه أنه يحتمل أن تكون من نكرة موصوفة، إلا أن يقال: هذا مثالٌ، والمثال لا يضرُّه الاحتمالُ، ويظهر أن من الوسطى للاقترانِ والتَّغليب معاً؛ لشمولِها الإنسان والطَّائر، واقترانهما في العمومِ السَّابقِ.

هذا، وفي (التَّصريح): وقوع من على غير العالِم (أن يقترن) غير العاقل (به)، أي: بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه، ومن يمشي على أربعٍ لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قولهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النُّور: ٤٥] فأوقع من على غير العاقلِ لما اختلط بالعاقلِ، ولكنَّ الاختلاطَ فيها على ضربينِ: اختلاط فيما وقعت عليه من، وهو من يمشي على رجلين، فإنه يشملُ الآدمي والطَّائر كما تقدم، واختلاطٌ في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه، ومن يمشي على أربع، فإنه ما اختلط بالعاقل في عمومِ كل دابةٍ؛ لأن الدَّابة لغة اسم لما يدبُّ على الأرضِ عاقلاً كان أو غيره، بدليلِ ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنفال: ٥٥] ﴿إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾ [سبأ: ١٤]، ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفةً بالجملة بعدها، والتَّقدير: فمنهم نوع يمشي على بطنِه، ومنهم نوع يمشي على رجليه، ومنهم نوع يمشي على أربع على حدو. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] قال الموضح في (شرح الشذور) ويجوزُ في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها، والتَّقدير: ومن النَّاس ناس يعبدون الله. اهـ. (تصريح).

(**قوله: نحو فمنهم من يمشي على بطنه**) سورة النور آية (٤٥). (الشَّاهد) في مَجيء (مَن) لِلحَيَّة التي تمشي على بطنِها مع أنها غير عاقل؛ إذ اقترنت الحية بالإنسانِ في عموم (كل دابَّة). (شيرازي).

(**قوله: لِاقْتِرانِهِ. . . إلخ**) أي: غير العالم بالعالم دليل لصحة الاستعمال.

(وَما) أيضاً تُساوي ما ذُكِرَ مِن الّذي والّتي وفُرُوعهما، وهي صالحة لِما لا يَعْلَم ولِغيره ـ كما قال في شرح الكافية ـ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وما) الموصولة (فإنها) في أصل وضعها (لما يعقل وحده نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦]) أي: الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له)، أي: لما لا يعقل (مع العاقل نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١] فإنه يشمل العاقل وغيره (و) تكون لأنواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفورٍ وعبارة ابن مالك تبعاً للفارسي: ولصفاتِ من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك، نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣]. وكلا التَّعبيرين متكلم فيه، أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل، فهذا مستغنى عنه بقوله: لما لا يعقل، وأما الثَّاني، فلأنه لا يصح أن يقال انكحوا الطيب أو الطيبة؛ لأن النِّكاح إنما هو للذَّوات لا للصِّفات، نقله الموضح في الحواشي، وتكون ما (للمبهم أمره) من الأشخاصِ (كقولك: وقد رأيت شبحاً) بفتح الموحدةِ وبالحاء المهملةِ لا ندري أبشر هو أم مدر (انظر إلى ما ظهر) وكذا لو علمت إنسانيته، ولم تدر أذكر هو أم أنثى، قاله ابن مالك في (شرح التَّسهيل)، أم مدر (انظر إلى ما ظهر) وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى، قاله ابن مالك في (شرح التَّسهيل) آخذاً من قولِه تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ [آل عمران: ٣٥]، وللبحثِ فيه مجال.

(قوله: أيضاً تُساوي ما ذُكِرَ... إلخ) من الموصولاتِ التي ذكر من أول الباب إلى هنا، فما تأتي للمذكرِ والمؤنثِ، والمفرد والمثنى والجمع (تصريح)، العالم وغيره. (دشتي).

(قوله: تساوى... إلخ) لما بين المختص بالمفردِ وغيره من الموصولِ، وهو الثَّمانية المتقدمة الذي والتي ومثناهما، والذين، والألى، واللات، واللاء، شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره، وهو ستة من وما وأل وأي وذو وذات، فكلُّ واحدٍ منها يساوي الثمانية في الاستعمالِ. (خضري).

(قوله: لما لا يعلم) أي لغير العالم نحو ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] وتستعمل في غيره قليلاً إذا اختلط به نحو ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١] (صبان). (قوله: لما لا يَعْلَمُ) أي: موضوعة لغيرِ العالمِ. قال في (التَّلويح) كون ما لغير العقلاء قولُ بعضِ أئمةِ اللغةِ، والأكثرون على أنها للعقلاءِ وغيرهم. اهـ. قال في (شرح الجامع) روى ذلك، أي: كونها لغير العقلاءِ عن النَّبي ﷺ كما في كثيرٍ من كتبِ الأصولِ وغيرها، أن ابن الزِّبعرى لما سمع قولَه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] قال: لأخصمن محمداً، فجاء إلى النَّبي ﷺ فقال: أليس قد عبدت الملائكة، أليس قد عبد المسيح، فيكون هؤلاء حصب جهنم؟ فقال له النبي ﷺ: «**ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل**». اهـ. وهذا إن صح كان نصاً في المسألة. (صبان).

(قوله: ولغيره) الضَّمير لغير العالمِ، وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه إما على طريق الاستعارة، أو المجاز المرسل، وإن لم يشر الشَّارح إلا إلى الثاني. (صبان).

خِلافُ مَن لكِن الأوْلى بها ما لا يَعْلَم، نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦] ولِهذا ذَكَرَ كَثيرٌ أنّها مُختَصَّة بِما لا يَعْلَم عَكس مَن، وذلِكَ وهم، ومِن وُرُودِها في العالِم ....

أبو طالب

(قوله: وهم) هذا بفتح الهاء أي: غلط، لا بسكونها فإنه وهم.

الناصبية

(قوله: خلاف من) التي كانت مختصةً بالعاقلِ فقط.

(قوله: لكِن الأوْلى بها... إلخ) أي: بما يعني مع أنها للعالمِ وغيره، لكن الأولى بها، والأنسب أن تستعمل فيما لا يعلم. **(قوله:** ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصَّافات: ٩٦]**)**. (الشاهد) في مجيء (ما) لغيرِ العاقلِ، وهو ما يعمل فيه الإنسانُ من خشبٍ وحجرٍ وفلزٍ ويجعله صنماً.

(قوله: ولِهذا) أي: لكونِ الأنسبِ بها ما لا يعلم توهَّم كثير أنها خاصة بما لا يعلم.

(قوله: وذلك وهم) وقوع في الاشتباهِ بين الأولوية والاختصاصِ. (دشتي).

(قوله: ومن ورودها في العالم) أي: في صفاتِ العالمِ نحو: (﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: ٣]) وحكى أبو زيد: سبحان ما يسبح الرَّعد بحمده:

وســبــحــانَ مــا ســخــركــنَّ لــنــا

وقيل: بل هي فيها لذواتِ من يعقل. وتستعمل في المبهمِ أمره كقولك - وقد رأيت شبحاً من بعد -: انظر إلى ما أرى؛ وتكون بلفظٍ واحدٍ كمن. (أشموني).

(قوله: في العالم) أي: في ذوات العالم ملحوظاً فيها الصِّفات غير المفهومة من الصِّلة كالبكارة والثيوبة في المثال الأول؛ لأنه لما كان الملحوظ فيها الصِّفات، وهي من غير العالم كان كأنها مستعملةٌ في غير العالم، وإنما قلنا: أي في ذوات... إلخ؛ لأن ما في الأمثلةِ ليست واقعة على الصِّفات نفسها؛ إذ النِّكاح في المثالِ الأولِ لا يتعلق إلا بالذَّات والتنزيه في المثالين الأخيرين للذات، وإنما قلنا: غير المفهومة من الصِّلة؛ لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل في العالم، نحو: جاءني من قام ملحوظٌ فيه الصِّفة المفهومةُ من صلته لوجوبِ ملاحظةِ الصِّلة. وعبارة (الكشاف) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: ٣] ما نصه، وقيل ما ذهاباً إلى الصفة، ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء. اهـ. قال السعد في حواشيه عليه: التفرقة، أي: بين من وما إذا أريد الذات، أي: لا مع ملاحظة الصِّفة، أما إذا أريد الصِّفة، أي: لوحظت مع الذاتِ نحو: ما زيد أفاضلٌ أم كريمٌ، وفي الموصولةِ نحو أكرم ما شئتَ من هؤلاءِ الرِّجالِ القائم والقاعد، فما كمن بحكمِ الوضعِ على ما ذكره المصنِّف، أي: الزمخشري والسكاكي وغيرهما، وإن أنكره البعض. والمعنى هاهنا انكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكرِ والثَّيب، إلى غير ذلك من الأوصافِ. اهـ.

ويوجد في بعض نسخِ الشَّارح بعد ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: ٣]، أي: الطَّيب، والمتبادرُ منه أن المرادَ الصفة المفهومة من الصلة، وليس كذلك، كما مر، فالجيد سقوطه كما في غالب النسخ. (صبان).

قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النِّساء: ٣].

(وَأَلْ) أيضاً (تُساوِي ما ذُكِرْ) مِن الّذي والّتي وفروعهما، وتَأْتي للعالِم وغيره - أي: على السَّواء - كما يُفْهَم مِن عِباراتِهم، وَفُهِمَ مِن كلامِه أنّها مَوْصُولٌ اسمي، ....

أبو طالب

(قوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ﴾ [النّساء: ٣]) قيل: أي عدداً طابَ لكم، فلا يكونُ للعاقلِ.

(قوله: وفهم من كلامه) أي: حيث أدرجه في الموصولاتِ الاسميةِ.

الناصية

(قوله: ﴿فَانكِحُوا﴾ [النّساء: ٣]) فإن المراد بما في الآية النساء، وهنّ ذوات العقول.

(قوله: وأل... إلخ) قال اللقاني: قال الرضي: كان حق الإعراب أن يدور على الموصول، فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية، نقل إعرابها إلى صلتِها عارية، كما في إلا الكائنة بمعنى غير. انتهى. وأقول: يشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبني الأصل، وهو مع ذلك معرب، وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الأصل، وهو مع ذلك غير معربٍ ولا مخلص من ذلك إلا بأن يدعى ن اللام نزلت مع الوصفِ منزلة الكلمةِ الواحدة، فكأَنَّ المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل، رفي الرضي إشارة إليه، قال: إن أصل الضَّارب والمضروب الضَرَبَ والضُرِبَ، فكرهوا دخول اللام لاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنىً على صورةِ الفعلِ، أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفيةِ مع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل في صورةِ الاسمِ الفعل المبني للفاعل في صورة اسمِ الفاعل، والمبني للمفعولِ في صورة اسم المفعول؛ لأن المعنيينِ متقاربانِ، إذ معنى زيد ضاربُ زيدٌ ضَرَبَ، أو يضرب وزيد مضروب، أي: ضُرِبَ أو يُضْرَبُ. (حمصي).

(قوله: تساوي ما ذكر... إلخ) أمثلتها نحو (الضَّارب) (الضاربان) (الضاربون) (الضاربة) (الضاربتان) (الضاربات) بمعنى: الّذي هو ضاربٌ، اللّذان هما ضاربان، الّذِينَ هم ضاربون، الّتي هي ضاربة، اللتان هما ضاربتان، اللاتي هن ضاربات. (شيرازي).

(قوله: أي: على السواء) فليس أرجح للعالِم مثل (مَن) ولا أرجح لغير العالِم كـ (ما). (شيرازي).

(قوله: أنها موصول اسمي) لِعَدِّها في المَوْصُولات الاسميَّة، وهو الصحيح، وعليه سيبويه والجمهور لدخولها على المضارع كما سيأتي، ولعود الضمير عليها في: أفلح المتقي ربه، وهو لا يعود إلا على اسم، ولا يصح عوده على موصوفٍ محذوفٍ كما قال به المازني؛ لأن الموصوف لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بفي، كما مر، أو كان النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبَا: ١١] أي: دروعاً سابغات، وليس هذا واحداً منها، وقد يقال: هو من الثالث كما في (الصبان).

هذا والدليل على اسميتها أشياء:

وهو كذلك بِدَلِيلِ عَوْدِ الضمير عَلَيها في نحو قولهم: «قَدْ أَفْلَحَ المُتَّقِي رَبَّهُ» وقال المازِني: مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ. ....

أبو طالب

(قوله: **نحو قولهم**) لقائلٍ أن يقول: لعلَّ الضَّمير عائد إلى موصوفٍ محذوفٍ.

الناصية

الأول: عود الضَّمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه. وقال المازني: عائد على موصوفٍ محذوفٍ. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورةٍ، وليس هذا منها.

الثاني: استحسان خلو الصِّفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الكريم، فلولا أنها اسم موصول، قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوفِ.

الثالث: إعمالُ اسمِ الفاعلِ معها بمعنى المضي، فلولا أنها موصولة واسمُ الفاعلِ في تأويلِ الفعلِ، لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها. **الرَّابع**: دخولها على الفعل في نحو:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرضَى حُكومَتُهُ ....

والمعرفة مختصة بالاسم. (خضري وأشموني).

(قوله: **عود الضَّمير عليها**) أي: والضَّمير لا يعود إلا على الأسماء.

(قوله: **في نحو قولهم: قد أفلح المتقي ربه**) الشَّاهد في عود ضمير (رَبَّه) إلى (ألْ) مِن (المتقِي) وعود الضَّمير دليل الاسمية؛ إذِ الحرفُ لا يَعُود إليه ضمير.

(قوله: **وقال المازني: موصول حرفي**) استدلَّ على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو: مررتُ بالضَّارب، فالمجرورُ ضاربٌ ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعرابِ. قال الشَّلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف، قولك: جاء القائمُ، فلو كانت اسماً لكان فاعلاً، واستحقَّ قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصِّلة لا يسلطُ عليها عامل الموصول. وأجاب في (شرح التَّسهيل) بأن مقتضى الدَّليل أن يظهر عمل عامل الموصولِ في آخر الصِّلة؛ لأن نسبتها منه نسبة عجزِ المركبِ منه، لكن منع من ذلك كون الصِّلة جملة، والجمل لا تتأثَّر بالعواملِ، فلما كانت صلة الألفِ واللَّام في اللفظِ غير جملة جيء بها على مقتضى الدَّليل لعدمِ المانعِ. انتهى. هذا ولأن لحذف الموصوف مظانٌّ، أي: مواقع، وهي ثلاثةٌ: كون النَّعت صالحاً لمباشرةِ العاملِ، وكون المنعوتِ بعض اسم سابقٍ مخفوض بمن أو في، نحو: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعاً، ومنا ظعن، ومنا أقام، أي: فريق، وفينا سلم، وفينا هلك، لا يحذف في غيرها إلا لضرورة كقوله:

.... تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

أي: بكفي رجلٍ، وليس هذا منها قد يقال: هو من الأول؛ لأن النَّعت صالحٌ لمباشرةِ العاملِ. (صبان). (**قوله: وقال المازني**) ومن وافقه في أحدِ قوليهِ.

وَرُدَّ بأنّه لَوْ كان كذلِك لانْسَبَكَ بالمصدر، وقال الأخْفَش: حَرفُ تَعريفٍ.

(وهكذَا) أي: كَمَنْ وَما بَعْدَها في كونها تُساوي الّذي والّتي وفروعهما (ذُو عِنْدَ طَيٍّ ...

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَرُدَّ. . . إلخ) وفي (التصريح) ويرده أنها لا تؤولُ بالمصدرِ، وأن الضَّميرَ يعودُ عليها في نحوِ قولهم: قد أفلح المتقي ربه. والضَّمير لا يعودُ إلا على الأسماءِ، وأجاب المازني عن الثاني بأن الضَّمير يعودُ على موصوفٍ محذوفٍ ورد بأن لحذف الموصوفِ مظان، لا يحذف في غيرها إلا لضرورةٍ، وهذا ليس منها. (تصريح).

(قوله: ورد) بأنه لم يوجد موصول حرفي إلا وهو مؤول بالمصدر بأنها لو كانت كذلك لأولت مع ما بعدها بمصدر، وذلك باطل هنا.

(قوله: ورد) بأنها لو كانت كذلك لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعولِ، بمعنى الحالِ أو الاستقبال لإبعادها لهما عن شبهِ الفعلِ، كالتَّصغيرِ، وبدخولها على الجملةِ.

(قوله: لا نسبك بالمصدر) ولكان (الضارب) معناه: الضَّرب.

(قوله: وقال الأخْفَش) وهو ثاني قولي المازني، وحجتهما أنَّ العامل يتخطاها نحو: جاء الضَّارب، كما يتخطاها مع الجامد، نحو: جاء الرَّجل، وهي مع الجامدِ معرفةٌ اتفاقاً، فتكونُ مع المشتقِّ كذلك، ويجابُ بالفرقِ بأنها مع المشتقِّ داخلةٌ على الفعلِ تقديراً؛ لأن المشتقَّ في تقدير الفعل، فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير، وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدَها لكونها على صورةِ الحرفِ، ويدلُّ على كونِها اسماً أن الوصف يعمل معها بلا شرطٍ ولو كانت معرفة، لكانت مبعدة من شبه الفعلِ، فلا يكون الوصفُ معها عاملاً، وأجاب الأخفشُ بالتزامِه، فذهب إلى أن اسم الفاعلِ لا يعمل مع أل. (تصريح).

(قوله: ذو. . . إلخ) أي: استعمالُ ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره، وأشهر لغاتهم فيها: أنها تكون بلفظٍ واحدٍ للمذكَّر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً، فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: جاءني ذات قامت، وفي جمع المؤنث: جاءني ذوات قمن، وهو المشار إليه بقوله: وكالتي أيضاً لديهم. . . البيت.

هذا؛ وقال الرضي: في ذو الطائية أربعُ لغاتٍ، أشهرها ما مر، أعني عدم تصريفها أصلاً مع بنائها، والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه، ومجموعه في الأحوال الثلاثة، وذات مضمومة للمفرد المؤنث، ومثناه، ومجموعه، والثَّالثة كالثَّانية، إلا أنه يقال لجمعِ المؤنثِ: ذوات مضمومة في الأحوالِ كلها. والرَّابعة: تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع إعراب جميعِ تصريفاتِها حملاً على

قَدْ شُهِرْ) كما نقله الأزهري، نحو:

[فَــإِنَّ الــمَــاءَ مَــاءُ أَبِــي وَجَــدِّي] وَبِــئْــرِي ذُو حَــفَــرْتُ وَذُو طَــوَيْــتُ

أبو طالب

(**قوله: وبئري ذو حفرت... إلخ**) ما قبله: فإن الماءَ ماءُ أبي وجدي، قاله سنانُ بن عجلٍ الطَّائي، وطويت البئر، أي: بنيتها بالحجارةِ، والباقي واضحٌ.

الناصية

التي بمعنى صاحب، وكل هذه لغات طائية. اهـ. والمصنف ذكرَ الأولى، وكذا الثَّالثة بنوعِ تأويل بأن يجعل في كلامه حذف، والتَّقدير: وكالتي واللتين لديهم... إلخ.

(**قوله: قَدْ شُهِرْ**) عنهم بناؤها على سكونِ الواو. وقال الدَّنوشري: عبارة السُّيوطي في (همع الهوامع) وذو في لغة طيئ إلى أن قال: وهي مبنية على الواو، وهذا قد ينافي عبارة الشُّراح، إلا أن يقال: معنى كلام السّيوطي أنها ملازمةٌ سكون بدليل مقابلته بقوله: وقد تعرب، وكلامه على حذفِ مضافٍ، أي: على سكونِ الواو. (حمصي).

(**قوله: فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وَجَدِّي... إلخ**) هذا البيت من قولِ سنان بن الفحل الطَّائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في (حماسته)، وقد استشهدَ به الأشموني في بابِ الموصول (رقم ١٠١) وابن هشام في توضيحه (رقم ٥١) اللغة: «ذو حفرت» أي: التي حفرتُها «وذو طويت» أي: التي طويتها، وتقولُ: طويت البئر طياً؛ إذا بنيت بالحجارةِ عليها.

المعنى: إنه لا حقَّ لكم في ورودِ هذا الماءِ؛ لأنه ماء كان يرده أبي وجدي من قبلُ، وكان خاصّاً بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئرُ أنا الذي حفرتها، وأنا الذي بنيت دائرها؛ فأنا أحقُّ النَّاس بورودِها.

الإعراب: «إن» حرف توكيدٍ ونصبٍ «الماء» اسم إن، منصوبٌ بها، وعلامة نصبه الفتحةُ الظاهرةُ «ماء» خبر إن مرفوع بها، وعلامة رفعه الضَّمة الظاهرة، وماء مضاف، وأبٌ من قوله «أبي» مضاف إليه، وعلامة جره كسرةٌ مقدرةٌ على ماقبل ياءِ المتكلِّم منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، وأب مضافٌ وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السُّكون في محلِّ جرٍّ، «وجدي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب، والمعطوف على المجرور مجرور، وجد مضاف، وياء المتكلِّم مضاف إليه «وبئري» الواو حرف عطف وبئر، إما مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وبئر مضاف، وإما معطوف على اسم إن منصوب بفتحةٍ مقدرةٍ على ما قبل ياءِ المتكلِّم أيضاً. (وبئرٌ) مضافٌ وياء المتكلِّم على كلِّ حال مضاف إليه «ذو» اسم موصول بمعنى التي خبر المبتدأ، أو معطوف على خبر إن، وعلى كلِّ حالٍ فالاسم الموصولُ مبني على السُّكون في محلِّ رفعٍ، فإن قدرت قوله «بئري ذو طويت» مبتدأ وخبراً، فقد عطفت الواو جملة على جملة، أي: عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها، وإن قدرتَ قوله: «بئري» معطوفاً على اسم إن، وقوله: «ذو» معطوفاً على خبرِ إن فقد عطفت الواو مفردين على مفردين عاملهما واحدٌ، وقوله: «حفرت» فعل

ويقال: رأيت ذُو فَعَلَ، وذُو فَعَلا، وذُو فَعَلَتْ، وذُو فَعَلَتا، وذُو فَعَلُوا، وذُو فَعَلْنَ، وبعضهم يُعرِبُها ـ ....

أبو طالب

....

الناصية

وفاعل، والجملةُ منهما لا محلَّ لها من الإعرابِ صلة الموصولِ، والعائد ضميرٌ منصوبٌ بحفر محذوف، تقديره: وبئري ذو حفرتها «وذو» الواو حرف عطفٍ، وذو: اسم موصول معطوفٌ على الاسمِ الموصولِ السَّابق، «طويت» فعلٌ وفاعلٌ، وجملتها لا محلَّ لها من الإعرابِ صلةُ الموصولِ السَّابقِ، والعائد ضميرٌ منصوبٌ بطويت محذوفٌ والتَّقدير: وبئري ذو طويتها.

الشَّاهد فيه: قوله: «وبئري ذو حفرت»، «وذو طويت» حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي؛ وذلك لأن البئرَ مؤنثةٌ في المعنى، وإن لم يكن في لفظِها علامة دالة على التَّأنيث، فهي مثلُ زينب وهند ونحوهما من كلِّ مؤنث من غير تاء ولا ألف، ومثل هذا الشَّاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً، قول منظور بن سحيم الفقعسي:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ ... عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وأُبْكِي الْبَوَاكِيا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مَنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيا

يريد: فحسْبي من الذي عندَهم، وكذلك قولُ قوالِ الطَّائي، وهو شاعرٌ من شعراءِ آخرِ الدَّولةِ الأمويةِ:

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً: ... هَلُمَّ؛ فَإِنَّ الْمَشْرِقِيَّ الْفَرَائِضُ

يريد: قولا لهذا المرءِ الذي جاء ساعياً، والسَّاعي: الذي يتولى جمع الصَّدقات، ويعمل في أخذها ممَّن تجب عليهم؛ فيؤديها إلى الإمام الذي يوزعها في مصارفِها التي نصَّ عليها الكتاب الكريم.

ومن هذه الشَّواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفردِ المؤنث، سواء أكان من ذوي العقلِ أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلفين، دلَّ هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحدٍ لكل ما يطلق عليه الاسمُ الموصول.

(**قوله: ويقال رأيت ذو فعل... إلخ**) أي: الّذِي فَعَلَ، واللَّذان فَعَلا، والّذِينَ فَعَلوا، والّتي فَعَلَتْ، واللَّتان فَعَلَتا، واللّاتي فَعَلْنَ. وفي (الدشتي) المرادُ أنّ ذو هذه مبنية لا تتغيّر باختلافِ العواملِ، وأنها لا تثنّى، ولا تجمعُ ولا تذكرُ ولا تؤنثُ، كما في الأمثلة.

(**قوله: وبعضهم يعربها... إلخ**) استشكل الإعراب بقيامِ سببِ البناءِ، وعدمِ معارضٍ له.

(**قوله: وبعضهم يعربها**) بالحروفِ الثلاثةِ إعراب ذي بمعنى صاحب، أي: بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً، أي: في حالِ الرَّفعِ يقول: (ذُو) وفي حال النصب (ذا) وفي حالِ الجَرِّ (ذِي) وخصَّ بعضهم الإعرابَ بحال الجرِّ قال: لأنه المسموع، كما في (التصريح).

وَكَالَّتِيْ أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ ... وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

ذَكَرَه ابنُ جِنِّي، كقوله:

[فَإِمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم] ... فَحَسْبِيَ مِن ذي عِنْدَهُمْ ما كَفانِيا

(وَكَالَّتي أَيْضاً لَدَيْهِمْ) ....

أبو طالب

(قوله: فحسبي من ذي... إلخ) ما قبله هكذا:

ذَهَبْتُ إِلىٰ الشَّيْطانِ أَخْطبُ بِنْتَه ... فَأَدْخَلَها مِنْ شِقْوَتي في حِبالِيا

فأنقذني منها حِمَاري وجُبَّتي ... جَزَى الله خيراً جُبَّتي وحماريا

ولَسْتُ بهَاجٍ في الثَّرى أهْلَ مَنزلٍ ... على زَادِهِم أبكي وأُبكي البَوَاكيا

وإمَّا كرامٌ مُعْسِرون فعُذْرُهم ... وإمّا لئامٌ فادَّخرتُ حَيَائيا

وعِرْضِيَ أبقى ما ادّخرتُ ذخيرةً ... وبطني طويتُ كطَيِّ ورائيـ

وإما كِرامٌ.................. .... إلـخ

قاله منظور الفقعسي في هجو امرأته، وقد كان حلق شعر رأسها، فرفعته إلى الوالي، فأخذه الوالي وضربه وحبسه لهذا العمل، فدفع جبَّته وحمارَه إلى الوالي، فأنجاه وسرحه، وقوله: ورائي المرادُ به الجلد الذي كان ظرفاً للدبس والسَّمن ونحوهما، ويسمَّى بالفارسيةِ (خيك) وشرح مراده يؤدي إلى التَّطويل.

الناصية

(قوله: ذَكَرَه ابنُ جنِّي) في كتابه (المحتسب) وهو مشكلٌ، فإنَّ سببَ البناء قائم، ولم يعارضه معارضٌ.

(قوله: فإما كرام... إلخ) بالياءِ على الإعرابِ، وبالواوِ على البناءِ، تقدَّم في الأسماء الستةِ.

(المعنى) فإما أشْخاصٌ كُرَماء، وأصحابُ أمْوالٍ لَقيتُهُم، فَيَكفِينِي مِن الّذي عِندَهُم ما كَفانِي.

(الشاهد) في مَجِيءِ (ذُو) بمعنى الّذي في حال الجرِّ بالياء.

(قوله: وَكَالَّتي... إلخ) قال الفراء في (لغات القرآن): وربما قالوا: هذان ذوا تعرف، وهؤلاء ذوو تعرف، ويجعلون مكان التي ذات، ويرفعون التاء على كلِّ حال، وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف، وفي جمعِها هؤلاء ذوات تعرف. اهـ. (و) ابن السَّراج وابن عصفورٍ وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذاتُ للمفردة وذواتُ لجمعها مضمومتين) على أنهما موصولانِ مستقلان مرادفان للتي واللاتي، قال في (التسهيل): وقد ترادفُ التي واللاتي ذاتُ وذواتُ مضمومتين مطلقاً، وقال في النَّظم:

أي: لدى بَعضِهِم كما ذكره في شرح الكافية (ذاتُ) مَبْنِيَّة على الضَّم نحو: «والكَرامَة ذاتُ أكْرَمَكُم الله بَهْ» وقد تُعرَب إعراب مُسلِمات.

أبو طالب

(**قوله: والكرامة ذات... إلخ**) أولُ هذا الكلامِ هكذا «الفضل ذو نعمكم الله به» ولفظُ به في الفقرةِ الثَّانيةِ بفتحِ الباءِ وسكونِ الهاءِ للوقفِ، وأصله بها حذفتِ الألفُ ونقل حركة الهاءِ إلى الباءِ.

الناصية

وكـالـتـي أيـضـاً لـديـهـم ذات ومـوضـع الـلاتـي أتـى ذوات

(كقوله) وهو رجلٌ من بني طيئ، كما قال الفراءُ في (لغات القرآن): سمعنا أعرابياً من طيئ يسألُ، ويقول: (بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامةُ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ) فبنى ذات على الضَّم، ونقل حركة الهاء الأخيرةِ إلى ما قبلها، وحذف الألفَ فسكنت الهاء، وبالفضلِ متعلّق بمحذوفٍ؛ أي: أسألكم بالفضلِ أو نحوه، والكرامة بالخفضِ معطوفة على الفضلِ، وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ﴾ [النحل: ٧١] قاله الموضح في (الحواشي). (تصريح).

(**قوله: أي لدى بعضهم**) أي: بعض طيئ ألحق بذو تاء التَّأنيثِ مع بقاء البناءِ على الضَّمِّ، أي: بعد قلبِ الواوِ ألفاً، ومفادُ عبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة، بل أصلها ذو، ومفاد عبارة غيره كالغزّي أنها صيغة مستقلة، فتأمل. وقوله: مع بقاء البناءِ على الضَّمِّ ينبغي حذف لفظ بقاء؛ لاقتضائه أن ذو مبنية على الضَّمِّ، مع أنها مبنية على السُّكون. وفي (التوضيح): وحكى إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة، وصاحبات، أي: مع التَّنوين لعدم الإضافةِ، كما في (التصريح)؛ وحكى إعراب ذات إعراب جمعِ المؤنثِ السَّالم، كما في (الهمع) و(شرح ابن عقيل) على النظم، فيكون في ذات ثلاث لغات. (صبان).

(**قوله: مبنية على الضَّمِّ**) أي: مضمومة في الحالاتِ الثَّلاثِ.

(**قوله: والكرامة... إلخ**) حكى الفراء: بالفضلِ ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به ليس بشعر كما توهم، أي: أسألكم بالفضلِ. وبه الأخيرةِ بفتح فسكونٍ أصله بها نقلت حركة الهاءِ، إلى الباءِ بعد سلبِ حركتها، فسكنت الهاء، وحذفت الألف لالتقاءِ السَّاكنين.

(**قوله: ذات أكرمكم الله به**) أي: الّتي أكرمكم الله بها. (الشَّاهد) في مَجيء (ذاتُ) بمعنى (الّتي).

(**قوله: وقد تعرب إعراب مسلمات**) صريحة أن هذا لذات المفردةِ، وهو نعم يوهم كلامه أن ذات لا تنصب أيضاً في (الهمع) على أن الشَّارح ثقة، فليس لنا أن نقول: لم يقل أحد بذلك في (الارتشاف) كما في (التَّصريح) ومرَّ عن الرضي بالفتحةِ أصلاً، وليس كذلك، بل حكاه أبو حيان.

(**قوله: إعراب مسلمات**) أي: رفعاً بالضَّم، ونصباً وجراً بالكسرِ، تقول: (جاءَتْ ذاتُ نَصَرَتني) بالضَّمِّ و(رأيت ذاتِ نصرتني، ومررت بذاتِ نَصَرَتْني) بالكسرِ فيهما.

(وَمَوْضِعَ اللَّاتي أتى) عِند بَعضِهم (ذَواتُ) مَبنِيَّة على الضَّم، نحو:

[جَـمَـعْـتُـهـا مِـن أنْـيُـقٍ مَـوارِقِ] ذَواتُ يَـنْـهَـضْـنَ بِـغَـيْـرِ سـائِـقِ

أبو طالب

(قوله: ذوات ينهضن... إلخ) أوله «جمعتها من أنيقٍ مَوارِقٍ» أي: جمعت هؤلاء النوقَ، وهي وأنيق جمعُ ناقةٍ، وأصلُ أنيقٍ: أنوق، ثم جُعل أونق ثم أنيُق، والموارقُ: جمعُ مارقةٍ، من مرقَ السَّهمُ؛ إذا جاوزَ القوسَ وبعدَ عنها بسرعةٍ، والمرادُ بها هاهنا سريعةُ السَّيرِ، والسَّائق من يجعلُ الناقةَ سائرة بالسَّوقِ، والباقي واضحٌ.

الناصية

(قوله: وَمَوْضِعَ اللَّاتِ... إلخ) أي: تأتي ذوات بمعنى اللات للجمعِ المؤنثِ.

(قوله: أتى ذَوَات) جمعاً لذاتٍ ظاهر كلام النَّاظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي، يقال: ذو على الأصلِ، وحكى ابنُ عصفور تثنية ذو وذات وجمعهما. قال النَّاظم: وأظن أن الحاملَ له على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأضربت عنه لذلك، لكن نقل الهروي وابن السَّراج عن العربِ ما نقله ابنُ عصفورٍ.

(قوله: جمعتها) أي: النُّوق المتقدمة في البيت قبله، والأينق: جمع ناقة، وأصلها نوقة قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأصل أينق: أنوق، قدمت الواو لتسلم من الضَّم، وقلبت ياء مبالغة في التَّخفيفِ. والموارق: جمعُ مارقة، أي: سوابق. وقوله: ذوات ينهضن بدل أو نعت على مذهبِ الكوفيين المجوِّزين تخالف النَّعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً في المدح والذم، أو خبر لمحذوف، أي: هن ذوات... إلخ. ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات أضيف إلى الفعلِ بمعنى المصدر؛ أي: ذوات نهوض كقولهم: اذهب بذي تسلم؛ أي: بوقت ذي سلامة. وقوله بغير سائقٍ بالهمزِ من السَّوق. (صبان).

(قوله: جَمَعْتُها مِنْ أيْنقٍ موارِق... إلخ) قاله رؤبة. أي: جمعت النوق المذكورة فيما قبله. والأينقُ بسكونِ الياءِ آخر الحروفِ، ثم النُّون المضمومة جمع ناقةٍ، وأصلها نوقة، فتجمعُ على أنوق في القلة، فاستثقلت الضَّمة على الواو، فقدمت الواوُ فصار أونق، ثم قلبت الواو ياء فصار أينق. وتجمع على أيانق جمع الجمع، والموارقُ: جمع مارقة، من مرقَ السَّهم من الرمايا شبهت هذه الأينقُ بالسِّهام؛ التي تمرق من الرمايا في سرعة مشيها وجريها وسبقها، وروي سوابق: جمع. سابقة. وقوله: ذوات موصولةٌ بمعنى اللاتي، وفيه الشَّاهد فإنه جمع ذات لغة جماعة من طيئ، وأكثرهم يستعملون ذو الموصولة بلفظٍ، واحد للمفردِ والتَّثنيةِ والجمعِ والمذكرِ والمؤنَّثِ. وقوله: ينهضن صلةُ الموصولِ. قوله: بغيرِ سائقٍ من السّوق، فافهم.

(المعنى): جَمَعت أنا هذه الجِمال مِن ناقاتٍ سريعاتٍ، اللّاتي يَقُمْنَ بأنفسهن من دونِ حاجةِ سائقٍ يَجُرُّ لِجامَهُنّ. (الشَّاهد) في مَجيء (ذَوات) بمعنى اللاتي.

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

وقد تُعرَب بإعراب مُسلِمات.

تتمة: قد تُثَنّى ذُو، وتُجْمَع، فيقال: ذوا، وذوَيْ، وَذوُو، وذوِي. ويقال في ذاتُ: ذاتا، وذَواتا، وذَواتُ.

(وَمِثْلُ ما) ....

أبو طالب

(قوله: تتمة قد تثنى ذو... إلخ) اعلم أن ذو مطلقاً موصولاً، أو بمعنى الصاحب، أصله بالواوين المفتوحة والسَّاكنةِ قلبت الأولى ألفاً، وحذفت وضمتِ الذَّال لأجلِ الواوِ، والثَّانية، وفروعه مشتقةٌ عن أصلِه، فأصولها بالواوين؛ إلا أنه فيما سوى المفردِ والتَّثنيةِ المؤنثينِ قلبت الأولى ألفاً وحذفت كما في رمتا، وفي المفردِ المؤنَّثِ قلبت الثَّانيةُ أولاً ألفاً وحذفت الأولى؛ لئلا يلتبس بجمعِه، وأما تثنيته فيجوز أن يتبعَ المفرد في حذفِ الواوِ الأولى بعد قلبِ الثَّانيةِ ألفاً، ويجوزُ أن تبقى بحالها وقلب الثانيةِ ألفاً، قال الله تعالى ﴿ذَوَاتَىٓ أُكُلٍ خَمۡطٖ﴾ [سبأ: ١٦].

الناصية

(قوله: وقد تُعرَب بإعرابِ مُسلِماتٍ) في التَّصريحِ: حكي في ذاتٍ وذواتٍ (إعرابهما) بالحركاتِ (إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات)، حكى الأولُ أبو حيان في (الارتشافِ)، وحكى الثَّاني أبو جعفر بن النَّحاسِ الحلبي، وإذا أعربا نُوِّنا لعدمِ الإضافةِ فتقول: جاءني ذات قامت، ورأيت ذاتا قامت، ومررت بذات قامت، بالحركاتِ الثَّلاثِ مع التنوين، وتقول: جاءني ذوات قمن بالرَّفعِ والتَّنوين، ورأيت ذوات قمن، ومررت بذوات قمن بالكسرةِ مع التَّنوينِ جراً ونصباً، قاله الموضح في (الحواشي).

(قوله: قد تثنى ذو... إلخ) أي: قد يتفق على خلافِ ما ذكر من أنها لا تثنى ولا تجمع. وفي (حاشية الخضري) منهم من يثنيها ويجمعها، فيصرفها تصريف ذي بمعنى صاحب من إعرابِ جميعِ تصاريفها حملاً عليها، كذا في (الرَّضي) ومقتضاه أن ذات تعرب بالحركاتِ الثَّلاثِ، وأن يقال في تثنيتها: ذواتا وذواتي بواو بعد الذَّال، كما في التي بمعنى صاحبة، وأنَّ ذوات تعربُ كجمعِ المؤنثِ كالتي بمعنى صواحباتِ على هذه اللغةِ. (خضري).

(قوله: ومثل ما) خبر مقدم عن ذا، وهو إما مرفوع لفظاً، أو مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ رفعٍ؛ لأن الإضافةَ إلى المبني تجوزُ البناءَ، كما سيأتي، وقرئ بهما في السَّبع قوله تعالى: ﴿مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] و**(قوله: ما استفهام)** من إضافةِ الدَّال للمدلول، فهي على معنى لامِ الاختصاصِ، لا بيانية، ومن عطف عليه، وحذف منه استفهام لعلمه منه.

فيما تَقَدَّم (ذا) الواقِعَة (بَعْدَ ما اسْتِفْهامِ أوْ مَنْ) أُخْتها (إذا لَمْ تُلْغَ في الكلامِ) بأن تكون زائدة،

أبو طالب

(قوله: بأن تكون. . . إلخ) تفسيرٌ للمنفي، وإشارة إلى شمولِهِ للمذهبينِ في ذا الخاليةِ عن المعنى، الواقعةِ بعد من، أو ما إذ قد قال بعضهم: إنها زائدة بعدهما، وقال آخرون: إنها مضمومةٌ

الناصية

(قوله: وَمِثْلُ ما) الموصولة فيما تقدَّم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظٍ واحدٍ. (صبان).

(قوله: ومثل ما ذا) لعلَّ التَّشبيهَ بما دون من مثلاً لموازنتها ذا، ولخفتها باختتامها بالألفِ، فتدبر. (صبان).

(قوله: فيما تَقَدَّم) من كونها مساويةً للأسماء الموصولة مفرداً وتثنيةً وجمعاً، مذكراً ومؤنثاً، عالماً وغيرَ عالم. (صبان).

(قوله: بَعْدَ ما استفهام) باتفاقٍ. (قوله: أَوْ) بعد (مَن) استفهامٌ على الأصحِّ، ففي المتنِ حذف من الثَّاني لدلالةِ الأولِ، لكنَّ في صنيعِ الشَّارح تحريكُ من مع سكونها في المتنِ. (أشموني).

(قوله: إذا لَمْ تُلْغَ) ذا (في الْكَلَامِ) والمرادُ بإلغائها أن تجعلَ مع ما، أو من، اسماً واحداً مستفهما به؛ أي: أو مع ما اسماً واحداً موصولاً، أو نكرةً موصوفةً، فصور التركيب ثلاثة، ويقال له: الإلغاء الحكمي، وإلغاؤها الحقيقي جعل ذا زائدة، وما استفهامية، على رأي النَّاظم تبعاً للكوفيين المجوّزين زيادة الأسماءِ، قالوا: وذلك المجموع المجعولُ اسماً واحداً مستفهماً به، مخصوصٌ بجوازِ عمل ما قبله فيه نحو: أقولُ ماذا؟ ذكره الدَّماميني نقلاً عن المصنفِ وغيره، وكذا في الرَّوداني وغيره، فما ذكره البعضُ من عدمِ عملِ ما قبله فيه توهماً منه أنه كبقيةِ أسماءِ الاستفهام غير صحيحٍ. ويظهر أثر الإلغاءين في نحو: سألته عماذا؟ فتثبت الألف مع الجار على تقديرِ الإلغاء الحكمي، وتحذف معه على تقديرِ الحقيقي، قاله الشيخ يحيى، هذا فقد قيل: يظهر أثر الأمرين في البدل من اسمِ الاستفهامِ وفي الجوابِ، فتقول عند جعلك ذا موصولاً: ماذا صنعت أخيرٌ أم شرٌّ بالرَّفعِ على البدليةِ من ما؛ لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمتَ أزيد أم عمر، وقال الشَّاعر:

عَـــدَسْ مــــا لِـــعَـــبَّـــادٍ عَـــلَـــيْـــك . . . . إلــــخ

وتقول عند جعلهما اسماً واحداً: ماذا صنعت أخيراً أم شراً، ومن ذا أكرمت زيداً أم عمراً، بالنَّصب على البدلية من ماذا أو من ذا؛ لأنه منصوبٌ بالمفعوليةِ مقدماً، وكذا تفعل في الجوابِ نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البَقَرَة: ٢١٩] قرأ أبو عمرٍو برفع العفو على جعلِ ذا موصولاً، والباقون بالنَّصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]. (صبان).

(قوله: بأن تكون زائدة) بين ما ومدخولها، فكأنك قلت: ما صنعت؟ والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الأسماءِ، وسكت عن إلغاءِ ذا مع من لمنع أبي البقاءِ وثعلب وغيرهما، أن تكون من وذا مركبتينِ، وخصُّوا جواز ذلك بما وذا؛ لأن ما أكثر إبهاماً فحسُن أن تجعلَ مع غيرها كشيء

أو يصير المجموع للاستفْهام، ولم تكن للإشارَة كقوله:

أبو طالب

بهما، ثم وُضع المجموعُ للاستفهامِ بوضعٍ على حدة بعد تجريد من وما عن المعنى، ووجه الشّمول أن الملغى ما كان خالياً عن المعنى، سواء كان جزءاً لما له المعنى أم لا.

(**قوله: ولم تكن للإشارة**) هذا عطفٌ على قوله: لم تلغ.

الناصية

واحدٍ؛ ليكون ذلك أظهرَ لمعناها، ويجوزُ على قولِ الكوفيين بزيادةِ الأسماءِ كون ذا زائدة، ومن مفعولاً في نحو: من ذا ضربت، وظاهر كلامِ جماعةٍ أنه يجوز أن تكون من وذا مركبتين، قاله في (المغني)، وهو ظاهر قول النَّظم:

ومـثـلُ مـا ذا بـعـد مـا اسـتـفـهـام أو مـن إذا لـم تُـلْـغَ فـي الـكـلام

(تصريح) (**قوله: أو يصير المجموع للاستِفهام**) أي: بأن يتقدّمها استفهام بما، باتفاقٍ من البصريين (أو بمن على الأصحِّ) عندهم؛ لأن كلاً منهما للاستفهامِ، وأجاب المانعُ بالفرقِ بأن ما تجانس ذا لما فيها من الإبهام، بخلاف من فإنها لا إبهام فيها؛ لاختصاصها بمن يعقل، فلا مجانسة بينهما، وكلا التّعليلين ضعيف، أما الأول: فلأن بقيةَ أدواتِ الاستفهامِ كما في الإبهام فلا خصوصيةَ لإلحاقِ من دونها، وأما الثاني فلأن ما مختصةٌ بما لا يعقل، كما أن من مختصةٌ بمن يعقل، إلا أنْ يقالَ: إن ما لا يعقل أوسعُ دائرةً ممن يعقل، والمرجع في ذلك إلى السَّماع وكلاهما مسموعٌ، فالأولُ (كقولِ لبيد) بن ربيعة العامري:

ألا تـسـألانِ الـمـرءَ مـاذا يـحـاولُ أنـحـبٌ فَـيُـقْـضـى أم ضَـلالٌ وبـاطـلُ

أنشده سيبويه، فما مبتدأ، وذا اسمٌ موصولٌ خبر، وجملة يحاول صلته، والعائدُ محذوفٌ، ويحاول يطلبُ، والنَّحب بفتح النُّونِ وسكون الحاءِ المهملةِ، أصله المدة، والوقت، يقال: قضى فلانٌ نحبَه؛ إذا مات، والمراد به هنا النَّذر، والمعنى: ألا تسألانِ المرء ما الذي يطلبُه ويحاولُه باجتهاده في الدُّنيا، أنذرٌ أوجبَه على نفسِه فهو يسعى في وفائِه، أم هو في ضلالٍ وباطلٍ. (و) الثاني نحو (قوله) وهو أميةُ بن أبي عائذٍ الهذلي، كما قال ابن مالك، أو أمية بن أبي الصَّلت، كما قال العيني:

ألا إن قـلـبـي لـدى الـظَّـاعـنـيـنَ حـزيـنٌ فـمـن ذا يُـعَـزِّي الـحَـزيـنـا

أنشده ابن مالكٍ، فمن مبتدأ، وذا اسم موصول خبره، وجملة يعزي الحزينا صلته، والظَّاعنين جمع ظاعنٍ من ظعنَ إذا سارَ. (والكوفي لا يشترط) في موصوليةِ ذا تقدمَ من ولا ما الاستفهاميتينِ.

(**قوله: ولم تكن للإشارَة**) عطفٌ على قولِ المصنِّفِ «لم تلغ». (دشتي).

(**قوله: ولم تكن للإشارة**) لأنها إذا كانت للإشارةِ تدخل على المفردِ (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني)، والمفردُ لا يصلحُ أن يكون صلةً لغيرِ أل. (تصريح).

ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ [أَنَحْبٌ فَيُقْضى أمْ ضَلالٌ وباطِلُ]

أبو طالب

(**قوله: ألا تسألان المرء... إلخ**) آخره... أنحب فيقضى أم ضلال وباطل. اللّام في المرءِ للعهدِ، وماذا يحاول أي: أي شيءٍ الذي يطلبُ باجتهادِه في الدنيا، والنَّحب بفتح النُّونِ وسكونِ الحاءِ المهملةِ النذر، أي: أَطَلَبُهُ للدنيا منذور يجب الوفاءُ به، أم ضلال وباطل، وفي بعضِ النُّسخ

الناصية

(**قوله: ولم تكن للإشارة**) قال اللقاني: لا يخفى أن ذا مشترك بين الإشارةِ والموصوليةِ كما في الرَّضي، وقد نصَّ الأصوليون على صحةِ إطلاقِ المشترك على معنييه معاً، حقيقةً على الصَّحيحِ، وعلى هذا فاشتراطُ المصنفِ أن لا تكونَ ذا للإشارةِ إنما تبنى على المرجوحِ؛ إذ لا استحالةَ في اجتماعِ معرفتينِ على شيءٍ واحدٍ باعتبارينِ مختلفينِ. انتهى. ويجابُ بأن اشتراطَ المصنفِ ما ذكرَ ليسَ لما ذكر، بل لما أشارَ إليهِ المصنفُ، وصرَّحَ به الشَّارحُ من دخولِها على المفرد، وهو لا يصلحُ صلة لغير ألْ. (تصريح).

(**قوله: ولم تكن للإشارَةِ**) زادَ البعضُ تبعاً لشيخِنا شرطاً آخرَ، وهو أن لا يكونَ بعدها اسمٌ موصولٌ نحو ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٥] ولا حاجة إليه للاستغناءِ عنه بقوله: إذا لم تلغ في الكلامِ؛ لأنها في هذه الحالةِ ملغاةٌ، فتكونُ مع من مبتدأ والذي خبر. وفي الدَّماميني أن الإلغاءَ يترجَّحُ في هذهِ الحالةِ أيضاً ولا يتعينُ؛ لأنه يحتملُ أن تكونَ ذا موصولةً، والذي تأكيدٌ له أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ... إلخ. وفي (البيضاوي) أن من مبتدأ، وذا خبر، والذي بدل. اهـ. وفي (الأشموني) يشترطُ لاستعمالِ ذا موصولةً مع ما سبق أن لا تكون مشاراً بها نحو: ماذا التَّواني؟ وماذا الوقوف؟ وسكت عنه لوضوحِه. (**قوله: ألا تَسألانِ المرءَ... إلخ**) قاله لبيد العامري. وهو من قصيدةٍ من الطَّويلِ. وكلمة ألا كلمة تنبيهٍ، وما استفهامية مبتدأ وذا خبرها، ويجوزُ العكسُ على الخلافِ. وفيه الشَّاهد، فإن ذا فيه بمعنى الذي، والجملة بعدها صلتُها؛ وذلك لأنه تقدَّمَها استفهامٌ بما، وهذا بالاتفاق. ومعنى يحاول: يطلب، والعائد فيه محذوف؛ أي: يحاوله. وقال الدَّماميني: يجوزُ في البيتِ كون ماذا اسماً واحداً مبتدأ، خبره يحاولُ، والرَّابط محذوفٌ، أي: يحاوله لجواز مثل هذا في الشعر، أو مفعولاً ليحاول، ونحب خبرٌ محذوفٌ، أي: هو نحب.

(**قوله: يحاول**) أي: يطلب. والنَّحب في الأصلِ: المدةُ، يقال: فلان قضى نحبَه؛ أي: مدة حياته، وأراد به هنا النَّذر. والمعنى: ألا تسألانِ المرء ماذا يطلبه باجتهادِه في أمورِ الدنيا، أنذرٌ أوجبَه على نفسِه فهو يسعى في قضائه، أم هو ضلالٌ باطلٌ؟! (المعنى) ألا تَسألانِ أيُّها الرَّجلانِ عن هذا الرَّجلِ، ما الذي يريد بهذا الطَّمع وجَمْع المالِ، هل نذرَ أن يجمَع المالَ فيريد قضَاء نذرِه، أم هذا الحرص ضَلالٌ وباطلٌ. (الشَّاهد) في مَجِيءِ (ذا) بمعنى (الذي) بعد (ما) الاستفهاميةِ فِي (ماذا يحاوِل) أي: ما الّذي يحاوِله، وحُذِفَ ضمير العائدِ.

بخِلاف ما إذا أُلْغِيَتْ كقولك: «لِماذا جِئْتَ»؟ أو كانت للإشارَة كقولك: «ما ذا التَّواني»؟
وَلَم يَشْتَرِطِ الكُوفِيُّونَ تَقَدُّمَ ما أوْ مَن مُستَدِلِّينَ بقوله:

[عَـدَسْ مـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إمـارَةٌ أمِـنْـتِ] وَهـذا تَـحْـمِـلِـيـنَ طَـلِـيـقُ

أبو طالب

الظِّلال بالظَّاء المعجمةِ المكسورةِ، بمعنى الظِّل، وهو كناية عن المعدومِ والباطلِ.

(**قوله: ما ذا التواني**) رأيت في حاشية كتابٍ غير معتبرةٍ أن هذا جزءٌ من بيتٍ هو هكذا:

مَا ذَا التَّـوَانـي الّـذي أَحْـسَـسْـتُ فِـي بَـدَنِـي أَمِـنْ هُـمُـومِ فِـرَاقٍ أَمْ مِـنَ الـمَـرَضِ

والتَّواني: الوهن.

(**قوله: وهذا تحملين طليق**) ما قبله:

الناصية

(**قوله: بخِلاف ما إذا ألغِيتْ**) في (التَّصريحِ) إلغاؤها على وجهينِ: أحدهما حكمي، والآخر حقيقي، فالحكمي ما ذكره بقوله: (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت) فيصيران اسماً واحداً من أسماء الاستفهام في محلٍّ نصبٍ على المفعوليةِ المقدمة بصنعت، والتقدير: أي شيء صنعت (كما قدرها كذلك)، أي: مركبة مع ما إلا أنهما في محل جر (من قال) لسائلٍ عن شيء (عماذا تسأل)، والتقدير: عن أي شيء تسأل؟ (فأثبت الألف) من ما (لتوسطهما) في اسم الاستفهام بالتَّركيب، ولولا ذلك لحذفت الألف؛ لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتَطرفها نحو ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] فرقاً بين ما الاستفهامية والموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣] وخصت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف، وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد، والإلغاء الحقيقي ما ذكره بقوله. ويجوز الإلغاء عند الكوفيين، وابن مالك على وجه آخر، وهو تقديرها.

(**قوله: كقولك لماذا جئت**) فـ (ذا) مُلغاة، ومجموع (ماذا) بمعنى الاستفهام فقط.

(**قوله: كقولك ماذا التواني**) فـ (ذا) اسم إشارة، والمعنى: ما هذا التَّواني؟ أي: الكسلُ.

(**قوله: ولم يشترط الكوفيون... إلخ**) أي: في كونِ ذا موصولاً كما شرطنا أن يكون بعد ما أو من. وفي (حاشية الصبان) فإن لم يتقدَّم على ذا ما ومن الاستفهاميتان، لم يجزْ أن تكونَ موصولةً، وأجازه الكوفيون تمسكاً بقوله: عَدَسْ... إلخ.

(**قوله: عَدَسْ... إلخ**) قاله يزيد بن مفرغ الحميري. وهو من قصيدةٍ من الطَّويلِ هجا بها عباد ابن زياد بن أبي سفيان، وملأ البلادَ من هجوه، وكتبه على الحيطانِ. فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفارِه، ففسدتْ أنامله، ثم أطالَ سجنه، فكلَّموا فيه معاوية، فوجه بريداً، يقال له: حمحام فأخرجه، وقدمت له فرسٌ من خيلِ البريدِ فنفرت، فقال: عدس ما لعباد عليك إمارة... إلخ.

وَأجِيبَ عنه بأنّ هذا طَلِيق جُملة اسمية، ....

أبو طالب

عَـدَسْ مـا لـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إمَـارَةٌ أمـنـتِ ....

قاله يزيد بن مفرغ الحميري، وهو من قصيدةٍ هجا بها عباد بن زياد بن أبي سفيان وملأ البلادَ من هجوه، وكتبه على الحيطان والجدران، فلما ظفر عليه عباد ألزمه محوَ ما كتبه على الجدرانِ بأظفاره ففسدت بذلك أنامله، ثم قيده في السِّجنِ، وطال سجنه، فذكرَ جماعة أحواله عند معاوية، فوجَّه بريداً يقال له: حمحام، فأخرجه من السِّجن وقدمت له فرس، أو بغلة من خيل البريد فنفرت، وقال عدس... إلخ وعدس أصله صوت يزجر به البغلُ، وقد يسمى البغل والفرس به، كما هو المراد منه هاهنا، فالتقدير يا عدس، وإمارة أي: تسلط، وباقي الكلام فيه ظاهر.

الناصية

ويقال: قدمت له بغلة وهو الأظهر. قوله: عَدس بفتح العين، والدَّال والسِّين المهملات، وهو في الأصلِ صوت يزجر به البغل، وقد يسمّى البغلُ به، وتقديره: يا عدسُ، حذف منه حرف النِّداء. وقوله إمارة بكسرِ الهمزةِ؛ أي: أمر وحكم، وارتفاعه على الابتداءِ، وخبره قوله: ما لعباد. قول أمِنْت جملة كاشفةٌ لمعنى الجملةِ السَّابقةِ.

(**قوله: وهذا**) بمعنى الذي، وفيه الشَّاهد على رأي الكوفيين، فإنهم قالوا: هذا هنا موصول وقال البصريون: هو اسم إشارة فلا يقع موصولاً، وتحملين حال، والتَّقدير: وهذا طليق محمولاً. وعلى قولهم: هذا مبتدأ، وطليقٌ خبره، وتحملين صلة الموصولِ، والعائد محذوف: أي: والذي تحملينه طليق، أي: مطلق من الحبسِ.

(**قوله: عدس**) اسم صوتٍ يزجر به البغلُ، وقد يسمَّى به البغلُ. والإمارة بالكسرِ: الحكم. والبيت من قصيدةٍ هجا بها الشَّاعر عباد بن زياد بن أبي سفيان، وقد كتب هجوه على الحيطانِ، فلما ظفر به ألزمه محوَه بأظفارِه ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه، فكلموا فيه معاوية فوجه له بريداً فأخرجه، وقدمت له بغلةٌ فنفرت، فقال ذلك. (عيني). باختصار.

هذا وقِصَّة الْبَيْت: أنّ الشَّاعر هَجا (عَبّاداً) فسَجَنَه عَبّاد، فلما أخرِجَ مِن السِّجن قُدِّمَتْ له بَغلة لِيَرْكَبَها، فَنَفَرَت البغلةُ، وأنشد الشَّاعرُ هذا الْبَيْتَ. (المعنى): يا عَدَس ليس لِعَبَّاد عَلَيْكَ إمارةٌ وحكمٌ، فقد أمِنْتَ مِنه، والَّذي تَحْمِلهُ رجل أُطْلِق مِن السِّجن، وليس مِنَ السُّجَناء. (الشاهد) في مجيء (هذا) بمعنى (الّذي) مع أنّه ليس قبله (مَن) أو (ما) الاستفهامِيَّتان. (شيرازي).

(**قوله: وَهذا تَحْمِلينَ طَلِيقٌ**) فذا موصول، وتحملين صلته، ولو كان اسم إشارة لكان مبتدأ، وطليق خبره، فلم يبق لتحملين محلٌّ من الإعرابِ. (دشتي).

(**قوله: وَأجيب عنه... إلخ**) توضيح الجواب: أنا إذا جعلنا ذا اسم إشارة أيضاً، لا تبقى جملة تحملين بلا محل لكونها حالاً.

وتَحْمِلِينَ حال، أي: محمُولاً.

وقال الشيخ سِراج الدِّين البَلقيني: يجوز أنْ يكون مِمّا حُذِفَ فيه المَوْصُول مِن غير أنْ يُجْعَل هذا مَوْصُولاً، والتقدير: هذا الّذي تَحْمِلِينَ، على حَدِّ قوله:

أبو طالب

(قوله: **وقال الشيخ سراج الدين... إلخ**) أقول: لقوله: وهذا تحملين طليق احتمالان آخران الأول: أن يكون هذا مفعولاً لقوله: تحملين، وطليق خبر عن محذوفٍ يدلُّ عليه المفعول، الثاني:

الناصية

هذا، وفي (التَّصريح) أن هذا اسمٌ موصولٌ مبتدأ، ولم يتقدَّم عليه ما ولا من، وتحملين صلته، والعائد محذوفٌ، وطليقٌ بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أي: والذي تحملينه طليق. وعندنا) معشر البصريين (أن هذا اسم إشارة) على أصله لا موصول؛ لأنَّ ها التَّنبيه لا تدخل على الموصولات، وهو مبتدأ (وطليق) خبره، وهي (جملة اسمية، وتحملين حال) من فاعلِ طليق المستتر فيه متقدِّمة على عاملها (أي: وهذا طليق محمولاً لك)، وعَدَس بفتح العين والدَّال والسِّين المهملات؛ اسم صوتٍ لزجرِ البغل، وعباد هو ابن زياد بن أبي سفيان، وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان، فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره، ففسدت أنامله، ثم أطال سجنه فكلّموا فيه معاوية، فأمر بإخراجه، فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت، فقال: عدس ما لعبّادٍ عليك إمارة... البيت.

وإمارة بكسر الهمزة أي: أمر، ولا تختص ذا الإشارية بذلك عند الكوفيين، بل جميعُ أسماءِ الإشارةِ يجوز أن تستعمل عندهم موصولات، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] قالوا: إن تلك موصول، وبيمينك صلة؛ أي: وما التي بيمينك، وعندنا أن بيمينك حالٌ من المشارِ إليه، ومن الموصولاتِ عندهم الاسم المحلَّى بالألفِ واللام نحو قوله:

لَعَمْرك أنت الليثُ أكرم أهْله ... وأقعد مِنْ أفْنائه بالأصائلِ

كأنه قال: أنت الذي أكرم أهله، فأكرم صلة اللَّيثِ، ومنها الاسمُ المضافُ نحو قوله:

يا دارَ مَيَّة بالعلياءِ فالسَّنَدِ ....

فبالعلياء صلة لدار ميَّة، ومنها النَّكرة الواقعةُ بعدها جملة، نحو: هذا رجل ضربته، فضربته عندهم صلةٌ لرجلٍ، ولم يثبت البصريون شيئاً من ذلك، قاله أبو حيان في (النُّكت الحسان في غاية الإحسان).

(قوله: **وتحملني حال**) أي: وحذف الضَّمير العائد على ذي الحال كالحذفِ من الصّفة، والخبر، وقيل: جملة تحملين خبر، ورد بأنه ليس المرادُ الإخبارَ بأنه محمول. (تصريح).

(قوله: **وقال الشَّيخ سِراجُ الدِّين البَلقيني**): حاصل ما قال: أنّ هذا اسم إشارة، وطليق خبره، وأما جملة تحملين، فهي صلةٌ لموصولٍ محذوف. (دشتي).

فَوَاللَّهِ ما نِلْتُمْ وما نِيلَ مِنْكُمُ بِمُعْتَدِلٍ وِفْقٍ وَلا مُتَقارِبِ

أي: ما الّذي نِلْتُم؟! قال: ولم أرَ أحداً خَرَّجَهُ ـ أي: وهذا تحملين طَليق ـ على هذا انْتَهى. وهو حَسَن، أوْ مُتَعَيِّن.

أبو طالب

أن يكون هذا مبتدأ، وكلٌّ من تحملين بحذف الرَّابط، وطليق خبره، وهذا على هذين اسم إشارة أيضاً، ولم يتعرَّض للجوابِ بهذين الاحتمالين؛ لأن المسندَ في كلِّ كلامٍ ينبغي أن يكون دالّاً على ما هو المقصودُ منه، والمقصود من هذا القولِ تبشير البغلة باستخلاصِ صاحبها عن يدِ عبادٍ، وهذا مدلولٌ لطليق لا لتحملين، إذ الحمل لا ينافي عدمَ الاستخلاصِ.

(قوله: فوالله ما نلتم. . . إلخ) لفظُ نلتم، ونيل إما من النيل، أي: الوصولُ، والمرادُ به وصولُ العطاءِ، أو من النَّوالِ بمعنى العَطاءِ، ولفظ نلتم معلومٌ على الأول، ومجهولٌ على الثَّاني، والمرادُ أن إعطاءكم لغيركم ليس معادلاً ولا قريباً بالمعادل، لإعطاء غيركم إياكم، بل إعطاؤُكم كثير، وإعطاؤهم يسير، والمرادُ أن كلاً من الإعطاءين ليس معتدلاً، أي متوسطاً ولا قريباً به، بل إعطاؤكم في طرفِ الإفراط، وإعطاؤهم في طرف التَّفريطِ، والباعث على تقديرِ الموصولِ التَّنصيصُ على ثبوتِ الإعطاءَيْن بأنفسهما، ونفي اعتدالهما كما هو المرادُ، ولو لم يقدر لتُوُهِّمَ تعلق النَّفي بالقد والمقيد معاً، وهو خلاف المقصود.

(قوله: هو حسن) الضَّمير عائد إلى التَّخريج أو القول المستفاد مما ذكره، والمراد أنه إن صحَّ الجوابُ عن الكوفيين بالجواب الأول، فجوابُ الشَّيخ حسن، وإلا فجوابه متعين. يعني لا جواب عنهم بغير جوابه، أو المرادُ أنه إن صحَّ الجوابُ عنهم بغيرِ ما أجاب به الشَّيخ، فجوابه حسنٌ، وإلا فهو متعينٌ، وقيل: المرادُ أن قول الكوفيين بعدم الاشتراطينِ صحَّ، فحملُ البيت على ما ذكره الشَّيخ حسن، وإلا فمتعين، وعلى هذا يكون هذا الكلاَمُ تعريضاً بالجوابِ الأولِ.

الناصية

(قوله: فوالله ما نلتم. . . إلخ). (المعنى): فوالله ليس الأمرُ الّذي بلغتموه، وليس الأمرُ الَّذي بلغه النَّاس منكم أمْراً مُعْتَدِلاً موافِقاً متَقارِباً بَعْضه إلى بعضٍ. (الشَّاهد) في حَذفِ المَوْصول بعد (ما) النافيةِ مرتين، وتقديرُهما: ما الّذي نلْتم وما الذي نيلَ مِنكم. (شيرازي).

(قوله: أيْ ما الّذِي نِلْتُ) لضرورةِ تقديرِ الموصولِ؛ ليكون مبتدأً لقوله: بمعتدل، فإنه خبر قطعاً، ولا يوجد قبله في البيت ما يصلح لأن يكون مبتدأ، فإن ما في الموردين نافية، والحرف لا يصلح للابتداء، فلزم تقدير الموصول بعد ما. (دشتي).

(قوله: على هذا) أي: على هذا الوجه من الإعراب.

(قوله: وهو حسن أوْ مُتَعَيِّن) يعني: أن قول البلقيني إما حسن كالقول الأوَّل، أو نقول: إن غيره باطل، فقوله متعين. (دشتي).

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

(وَكُلُّها) أي: كل المَوْصُولات (تَلْزَمُ بَعْدَها صِلَهْ عَلى ضَمِيرٍ) يُسَمّى العائِد (لائِقٍ)

أبو طالب

(**قوله: أي كل الموصولات**) أي: لا كل المساويات.

(**قوله: يسمى العائد**) فيه إشارةٌ لطيفةٌ إلى اعتبار كونِه غائباً؛ إذ لم يعهد العائد في غير الغائب، ولكن قد يجيء غير غائب إذا كان الموصولُ بحسب المعنى، كذلك لنكتة، كما قال مولانا أمير

الناصية

(**قوله: كل الموصولات**) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة.

(**قوله: تلزم بعده صلة**) تتصل بها؛ لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة.

هذا، وقال في (التسهيل): وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركاً فيها أو مدلولاً بها على ما حذف... إلخ. فالاشتراك فيما إذا ناسبت الصِّلةُ جميعَ ما قبلها من الموصولاتِ، والدّلالة فيما إذا لم تناسب إلا واحداً منها، والقسم الأول داخل تحت قول الشَّارح: ملفوظة، والثاني داخل تحت قوله: أو منوية.

(**قوله: تَلْزم بَعْده صلة**)؛ لأن الصِّلة من كمال الموصول ومنزَّلة منزلة جزئه المتأخِّر، وكما لا تتقدَّم الصِّلة على الموصولِ لا يتقدم معمولها عليه، لأنه جزؤها، وأما نحو ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يُوسُف: ٢٠] ففيه متعلق بمحذوفٍ دلَّ عليه صلة أل، والتَّقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزَّاهدين، وتتميز الموصولاتُ الاسميةُ عن الموصولاتِ الحرفيةِ بأن الاسمية لا بد لها من صلة. (تصريح).

(**قوله: بعده**) ويجوزُ الفصلُ بينه وبينها بالجملةِ القسميةِ، والنِّدائيةِ، والاعتراضية كما في (الهمع) والدماميني. (صبان).

(**قوله: صلة**) تعرفه، ويتم بها معناه إما ملفوظة، نحو: جاء الذي أكرمته، أو منوية كقوله:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الألى عرفوا بالشَّجاعةِ بدلالة المقام. وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوزُ تقديمُ الصِّلة، ولا شيء منها على الموصولِ، وأما نحو ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يُوسُف: ٢٠] ففيه متعلّق بمحذوفٍ دلَّت عليه صلة أل لا بصلتها، والتَّقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزَّاهدين، ويشترط في الصِّلة أن تكون معهودة، أو منزلة منزلة المعهود، وإلا لم تصلح للتَّعريف، فالمعهودة نحو: جاء الذي قام أبوه، والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرضِ التَّهويل والتَّفخيم، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

(**قوله: يسمى العائد**) لعوده إلى الموصول، ثم الموصول إن طابق لفظه معناه، فلا إشكالَ في مطابقةِ العائدِ لفظاً ومعنى، وإن خالفَ لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظِ مذكراً، وأريد به غير ذلك

بالمَوْصُول، مُطابِق لَهُ إفْراداً وتَذْكِيراً وغيرهما (مُشْتَمِلَهْ) ....

أبو طالب

المؤمنين علي رضي الله عنه: (أنا الذي سمتني أمي حيدرَه) والنكتةُ فيه مطابقته لقولِ مرحب حيث قال: (أنا الذي سمتني أمي مرحبه). (**قوله: لائق بالموصول**) أي: بلفظه.

(**قوله: مطابق له**) لم يذكره بكلمة التَّفسير؛ لئلا يتوهَّم أن اللياقةَ المعتبرةَ إنما هي تلك المطابقة دون كونه غائباً.

الناصية

نحو من وما، ففي العائدِ وجهان: مراعاة اللفظ، وهو الأكثرُ نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الانعام: ٢٥] ومراعاةُ المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] ما لم يحصلْ من مطابقةِ اللفظِ لبس نحو: أعط من سألتْك، ولا تقل: من سألك، أو قبح، نحو: من هي حمراء أمك، فيجبُ مراعاة المعنى، ولم يعضد المعنى سابق، فيختار مراعاة المعنى كقوله:

وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هِي رَوْضَةٌ تَهِيْجُ الرِّياضُ قُبْلَها وَتَصَوَّحُ

وقد يخلف الضَّمير في الرَّبط الاسم الظَّاهر، نحو:

.... وأنت الذي في رحمةِ اللهِ أطمعُ

الأصل: في رحمته. و:

سعادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سعادا ....

أي: حبها.

(**قوله: مطابق له... إلخ**) المراد المطابقةُ أعمَّ من أن تكون لفظاً ومعنى، كما في الموصولات الخاصَّة، أو لفظاً فقط أو معنى فقط كما في المشتركةِ غير أل، على ما مرَّ. هذا، ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاةِ اللفظ كثيراً وعكسه قليلاً، بل قيل بمنعه. ومراعاة اللفظ، ثم المعنى، ثم اللفظ كما مرَّ ذلك.

(**قوله: مُطابق لَهُ إفْراداً... إلخ**) أي: في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعهما بخلاف الحرفيّة، فإن صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل: إن قول النَّظم:

وكلُّها يلزمُ بعده صِلَه على ضَميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَه

يعم الموصولات الاسمية والحرفية. (**قوله: وغيرهما**) أي: تثنية، وجمعاً، وتأنيثاً.

(**قوله: مُشْتَمِلَهْ**) ليحصل الرَّبط بينهما، وربما خلفه اسم ظاهر، كقوله:

سُعَادُ التِي أضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا ....

وقوله:

.... وَأَنْتَ الَّذي في رَحْمَةِ اللهِ أطْمع

كما سبقت الإشارة إليه، وهو شاذٌ فلا يقاسُ عليه.

ويجوز في ضَمير مَن وما مُراعاة اللَّفظ والمعنى.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: مراعاة اللفظ) هو الأكثرُ، نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ومن الثَّاني ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢] ويجري الوجهان في كلِّ ما خالف لفظه معناه كأسماء الشَّرطِ والاستفهام، إلا أل الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها، وجوز أبو حيان مراعاة لفظِها إذا لم تقع خبراً ولا نعتاً كجاء الضَّارب للواحدِ وغيره، وتجب مراعاةُ المعنى إذا حصل باللفظِ لبس كأعطِ من سألتك لا من سألك، أو قبح كـ: جاء من هي حمراء، ولا تقل: هو؛ لأن الخبر مؤنث، ويترجح إذا عضده سابق، كقوله:

وإن مــن الــنِّــسوان مــن هــي روضــة . . . .

كما في (التصريح)، أي: فيجوز من هو روضة بلا قبحٍ؛ لأن التَّاء للوحدة لا للتَّأنيثِ، كما لا قبح في زيد علامة، فتدبر. وفي (شرح الشيرازي):

(تنبيه): الموصولُ إن طابق لفظه معناه فلا إشكالَ في العائدِ، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه، وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس، فإن لزم لبس نحو: أعطِ من سألتك لا من سألك؛ وجبت مراعاةُ المعنى.

(قوله: مراعاة اللفظ والمعنى) فيجوزُ أن يكون الضَّمير العائد إليهما مفرداً مذكراً رعايةً للفظِهما، وأن يكون مطابقاً للمعنى المراد منهما، فيختلف باختلافِ المعنى. هذا وقال الشيرازي: أما مراعاةُ اللّفظِ فنحو (مَن أهانَكَ أحْسِن إلَيْه) و(ما رأيته اسْتُرْهُ)، وأما مُراعاةُ المعنى فبأنْ يُؤتى بالضَّميرِ العائدِ على (مَن) و(ما) موافِقاً لِلمرادِ مِنهما، سَواء كان مذكراً أم مؤنثاً، مُثنّى أم مجموعاً، وقد مَرَّ أمثلة لِكِلَيهما، وقد جَمَعَهما قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤]. (الشَّاهد) في مُراعاة اللّفظ في ﴿مَن كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] ومراعاة المعنى في ﴿وَمَنْ عَمِلَ﴾.

(قوله: مراعاة اللفظ. . . إلخ) قد يجتمع الأمران قال: في (الكشاف) في سورة النِّساء في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النّساء: ١٣] إلى قوله: ﴿مُّهِينٌ﴾ [النّساء: ١٤] قيل: يدخله وخالدين حملاً على لفظِ من ومعناه، يعني: أنه أفرد الضَّمير في يدخله باعتبارِ لفظِ من، وجمع الوصفَ الواقع حالاً من ضمير يدخله المنصوبِ باعتبارِ معناه، ولعلَّ الحكمة في جمعِ الوصفِ أولاً بذلك الاعتبار، وإفراده ثانياً باعتبار اللفظِ ما في صيغة الجمعِ، من الإشعارِ بالاجتماعِ المستلزمِ للتأنس زيادة في النَّعيم، وما في الإفرادِ منَ الإشعارِ بالوحدةِ المستلزم للوحدةِ زيادة في التَّعذيب، كما ذكره المولى أبو السُّعود، وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله، ونسبه لنفسه، ونحو ما قاله أبو

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

(وَجُمْلَةٌ) خَبَرِيَّة خالِية مِن مَعنى التَّعجُّب مَعْهُود مَعناها غالباً ....

أبو طالب

(قوله: من معنى التَّعجب) أي: خالية منه. من حيث إنه جملة، فلا يشكل بنحو قولنا: زيد الذي يقال فيه أحسن به، أو نعم الرَّجل، أو المراد من خلوّها من معنى التَّعجب الخلو عن إفادته بالتَّبع، فلا يرد عليه أن قيد الخبرية يغنيه عن هذا.

(قوله: غالباً) قيد لكونها معهودة؛ وذلك لأنها قد لا تكون معهودةً، كما في قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

الناصية

السُّعود ما نقله عنه تلميذه المقري، وذكر ابن لبٍّ أنه عرض ذلك على شيخِه ابن الحفار، فأجابَ بأنه تعالى لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة، وقال: يدخله والضَّمير المنصوبُ في يدخله، وإن كان مجموعاً في المعنى، فهو في اللفظِ مفردٌ، والمفردُ من حيث هو مفرد لا يصحُّ أن يكون في جناتٍ متعددة معاً، فجاء خالدين لرفعِ هذا الإيهامِ اللفظي، فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية، وإن كان المعنى صحيحاً. أما الآية الثانية: فذكر فيها ناراً مفردة، فناسبها الإفراد في (خالداً). (حمصي).

(قوله: وجملة... إلخ) خبر مقدم عن الذي، أي: الشَّيء الذي يوصل به جملة... إلخ وهذا مستأنف لبيان الصِّلة ما هي.

(قوله: خبرية) أي: محتملة للصِّدق والكذب في ذاتها، وإن قطع بأحدهما بالنَّظر لقائِلها، ومنها الجملة القسمية نحو ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النِّساء: ٧٢] وإن كان القسم إنشاء؛ لأن المقصود جوابه وهو خبر، وكذا الجملة الشَّرطية إذا كان جوابها خبراً كجاء الذي إن قام قمت، والمرادُ خبرية أصالة؛ إذ هي الآن لا حكم فيها لعدمِ قصد نسبتها، فليست كلاماً فضلاً عن كونِها خبراً، وكذا جملة الصِّفة والحال والخبر.

(قوله: خبرية) وهي المحتملة للتَّصديق والتَّكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها؛ لأن الموصول وضع وصلة إلى وصفِ المعارفِ بالجملِ، نحو جاء الرَّجل الذي قام أبوه، ومن شرط الجملة المنعوتِ بها أن تكون مخبرية. اهـ. (تصريح).

(قوله: خالية من معنى التَّعجب) احترازٌ من جملةِ التَّعجبِ، فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه، وإن قلنا: إنها خبرية.

(قوله: معهود معناها غالباً) بأن يعلمه المخاطب، ويعلم تعلقه بمعين أما صفة النَّكرة فالشَّرط فيها علم المخاطب بها فقط، هذا هو الفرقُ بينهما، ومنه يعلم وجه تعرفِ الموصولِ بصلته دون النَّكرة بصفتها، قيل: محل اشتراط العهدِ إذا أريد بالموصولِ معهود فإن أريد به الجنس، أو الاستغراقُ فالشَّرط كون صلته كذلك، وفي (الرَّوداني) بعد كلامٍ: والتَّحرير أن المراد بكون الصِّلة

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

معهودة أن تكون معروفة للسَّامع، سواء كان تعريفها تعريف العهدِ الخارجي نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أو تعريف الحقيقةِ أي: من حيث هي نحو: المعطي خيرٌ من الآخذ، أو تعريف الحقيقةِ في ضمن بعضِ الأفرادِ، نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١]، أو في ضمنِ جميعِ الأفرادِ نحو: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] بناء على أن أل موصولة، أو الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك، فالصّلة في الجميع معهودة، والعهدُ خارجي في الأولِ وذهني في غيره، وأما نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] فالظَّاهر أنه من تعريفِ الحقيقةِ في ضمن كل فردٍ، ويحتمل العهد الخارجي، أي: الذي يعرف في الخارجِ أنه غشيهم، فإن المعهود خارجاً يجوز أن يكون مجملاً، كما يكون مفصلاً، فظهر أن العهدَ في الجميعِ، وأن استثناءَ مقام إرادة الجنسِ، أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح. (صبان).

(قوله: مَعْهُود مَعناها غالباً) أي: معلومٌ عند المخاطبِ والسَّامعِ معنى تلك الجملة ومضمونها؛ لأن معرفة الموصول بمعرفة صلته.

ثم قال: ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بأن قضيته أن الموصولَ واقعٌ على مخصوصٍ معين، وهو خلافُ ما اشتهر من أن الموصولَ من صيغِ العمومِ خصوصاً، وكونها معهودة شرط، قاله الدَّنوشري؛ وقد يجاب عن هذا الإشكالِ بأن المرادَ بوقوعه على مخصوص معين أن تعينه إنما هو باعتبار الصلة، وذلك لا ينافي كونه عامّاً، أي: شاملاً لكل ما اتصف بالصِّلة، فليتأمل ذلك فإنه دقيق. (حمصي).

(قوله: مَعْهُود. . . إلخ)، أي: للمخاطبِ لأنك إنما تأتي بالصِّلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصِّلة (إلا في مقام التَّهويل والتَّفخيم) وهو التَّعظيم (فيحسن إبهامها)؛ لذلك، (فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه (والمبهمة نحو ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٧٨])، أي: البحر ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] أي: الذي غشيهم أمر عظيم، والمرجع في ذلك إلى الموصول، فإن أريد به معهود، فصلته معهودة نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ [البقرة: ١٧١] وإن أريدَ به التَّعظيم أبهمت صلته نحو ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠].
(ولا يجوز) في الصِّلة (أن تكون) جملة (إنشائية) وهي ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل: جاء العبد الذي بعتكه قاصداً إنشاء البيعِ، (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تأخّر وجود معناها عن وجودِ لفظها أمراً كانت أو نهياً (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل: جاء الذي اضربه أو لا تضربه؛ لأن كلاً من الإنشاء

(أَوْ شِبْهُها) وهو الظرف والمجرور إذا كانا تامَّيْنِ (الّذي وُصِلْ) المَوْصُول به (كَمَنْ عِنْدِي) والّذي

أبو طالب

(قوله: إذا كانا تامين) المراد بالتام: ما كان مستقراً ذا فاعل، وذا ضمير عائد إلى الموصول؛ إذ لو كان لغواً لم يقم مقام عامله فلم يفهم منه، والمعمول بلا عاملٍ ناقص، ولو لم يكن له فاعلٌ كان ناقصاً أيضاً ولو منضماً إلى الموصول؛ نحو: زيد الذي به أو عنده، ولو لم يكن له الضَّميرُ المذكورُ كان ناقصاً أيضاً ولو منضماً إلى الموصولِ، نحو: جاء الذي عندكَ مال، أو بك داء، وعلى الأول فأصل الصِّلة نفس المتعلِّق، فافهم.

الناصية

والطَّلب لا خارجي له، فضلاً عن أن يكون معهوداً، فلا يصلح لبيان الموصول، ومن ثم امتنعَ الوصل بالتَّعجبية، وإن كانت خبرية، فلا يقال: جاء الذي ما أحسنه! لما في التَّعجب من الإبهام المنافي للبيان، فتكون مستثناة من الخبرية، كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية، فيجوز الوصل بها نحو ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢] وقيل: لا استثناء فيهما، أما التَّعجبية فلأنها إنشائية؛ نظراً إلى حالةِ الاستعمالِ، وأما القسمية فلأن الوصل، إنما هو بجملةِ الجوابِ، وهو خبري، وجملة القسم إنه جيء بها لمجرد التَّأكيد، ولا يجوزُ الوصل بجملة مستدعية كلاماً قبلها، فلا يقال: جاء الذي لكنه قائم أو حتى أبوه قائم؛ لأن فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك، واستعمال حتى من غير تقدُّم مغيًا، وأجاز الكسائي الوصل بالأمر، والنهي، والمازني بالدُّعاء بما لفظه الخبر، نحو: جاء الذي يغفر الله له، و(صاحب الإفصاح) بنعم وبئس، وهشام بليت ولعل وعسى، هذا حكم الجملة. (تصريح).

(قوله: أو شبهها) في حصولِ الفائدةِ **(قوله: وهو الظَّرف)** المكاني، قال الزَّرقاني: قيد بذلك؛ لأن الكلامَ في الظرف المتعلِّق بمحذوف وجوباً، وذلك المكاني دون الزَّماني، وأما إذا كان الكون خاصاً فيقع ظرفُ الزَّمانِ صلة إذا كان الظَّرف قريباً، نحو: نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفاً، فإن كان الظرف بعيداً من زمن الإخبار، ولم يحذف العامل، فلا تقول: نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، قاله الكسائي، انظر (شرح التَّسهيل). (حمصي).

(قوله: وهو الظَّرف والمجرور. . . إلخ) فيه أنهما هنا متعلقانِ بفعل، فتكون الصِّلة حينئذٍ جملة، فلا حاجة لقوله أو شبهها إلا أن يقال: مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها أو بشبهها الجملة المقدرة، كما في الدَّماميني. والمرادُ بالتَّام ما يفهم عند ذكر متعلقه العام، وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة، كما قاله الدَّماميني، ومثل له بأن يقال: اعتكف زيد في الجامع وعمرو في المسجد، فتقول: بل زيد الذي في المسجد وعمرو الذي في الجامع. وبالنَّاقص ما لا يفهم عند ذكره متعلّقه الخاص لعدمِ القرينة عليه، وبهذا التَّحقيق يعلم ما في كلام البعض. (صبان).

(قوله: إذا كانا تامين) أي: يكون متعلّقهما إمّا من أفعال العُموم، أو فعلاً خاصّاً معلوماً للمخاطب، أمّا أفعال العُموم فكما يمثل الشَّارح الآن، وأمّا الفعلُ الخاصُّ المَعْلُوم فكما لو قال

في الدَّار (الّذي ابْنُهُ كُفِلْ) ويَتَعَلَّقُ الظَّرْف والمجرور الواقِعانِ صِلَة باسْتَقَرَّ مَحذُوفاً وجُوباً.

أبو طالب

. . . .

الناصية

قائل: (اعتكف زيد فِي الدَّارِ، وعمرو في المسجدِ)، ثم قيل له: (بل زيد في المسجد) فوقوع (في المسجدِ) بعد ذلِكَ الكلام يُفيد أن مُتعلّق الجار والمجرور هو (اعتَكَفَ). (شيرازي).

(**قوله: إذا كانا تامَّيْن**) المرادُ بالتامِّ فيهما ما يفهم بمجرَّد ذكره ما يتعلَّق هو به (نحو) جاء (الذي عندك و) جاء الذي في الدَّار وتعلقهما.

(**قوله: كَمَنْ عندي الذي ابنُهُ كُفِلْ**) فعندي ظرفٌ تامٌّ صلة من، وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي. وإنما كان الظَّرف والمجرور التامان شبيهين بالجملةِ؛ لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلِّقين بفعل مسندٍ إلى ضميرِ الموصولِ، تقديره: الذي استقر عندك، والذي استقر في الدَّار. وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما، وهو الظَّرف والمجرور النَّاقصان، نحو: جاء الذي اليوم والذي بك، فإنه لا يجوز لعدمِ الفائدةِ. (صبان).

(**قوله: كمن عندي. . . إلخ**) المثال الأوَّل للظرف (عندي)، والثَّاني للجار والمجرور (في الدار)، والثالث للجملة الاسمِية (ابنه كفِل) ابنه: مبتدأ، وكفل: خبره.

هذا، وقال في (المغني): قال ابن يعيش: وإنما لم يجز في الصِّلة أن يقال: إن نحو جاء الذي في الدَّار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حدّ: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرَّفع لقلة ذلك، واطراد هذا، ولي فيه بحث؛ إذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقرٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف إذا طالت الصِّلة لفظاً، نحو: جاء الذي في الدَّار النفيسة؛ لانتفاء العلة حينئذ، وظاهر إطلاقهم يخالفه.

ولعل هذا وجه عدول الدَّماميني عن تعليلِ المنعِ بما ذكره ابن يعيش إلى تعليله بأن شرط الحذف من الصِّلة أن لا يصلح الباقي للوصل، وهو مفقود هنا لصلاحيةِ الباقي، وهو الجار والمجرور للوصل، فليتأمل. (صبان).

(**قوله: محذوفاً وجوباً**) أي: حذفه وجوبي، لا تَعَلقه بـ (استقرَّ) إذ قد يتعلقان بفعل خاص معلوم، كما مَثَّلْنا. (**قوله: باستقر محذوفاً وجوباً**) وبذلك أشبها الجملة بخلافِ الناقصينِ، نحو: جاء الذي مكاناً، والذي بك؛ إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذِّكر، نحو: جاء الذي سكن مكاناً، والذي مرَّ بك. هذا، وظاهر هذا الصَّنيع أن متعلق التامين أبداً عام ومتعلق الناقصين أبداً خاص، وقال الشِّهاب القاسمي: فالظَّرف التام بأن يفيد مع قطع النظر عن ملاحظة متعلقه يصحُّ الوصل به، ثم إن كان متعلقه عاماً وجب حذفه، أو خاصاً وجب ذكره، والناقص ما لا يفيد، كذلك لا يصحُّ الوصل به عاماً كان متعلقه أو خاصاً، فإن صرَّح به صحَّ الوصل به إن أفاد بأن كان خاصاً، وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاصّ لا يغني عن اشتراطِ التمامِ، فليتأمل. (حمصي).

وَصِــفَــةٌ صَــرِيــحَــةٌ صِــلَــةُ أَلْ   وَكَــوْنُــهَــا بِــمُــعْــرَبِ الأَفْــعَــالِ قَــلّْ

(وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أي: خالِصَةُ الوَصْفِيَّة كاسمَي الفاعل والمفعول (صِلَةُ أَلْ) بِخلاف غير الخالِصَة، ....

أبو طالب

(قوله: وصفة صريحة) لم يقل: والصِّفةُ الصَّريحةُ بلام التَّعريفِ؛ لئلا يتوهَّم أن كلَّ صفةٍ صريحة كذلك، فإنَّ اسم التَّفضيلِ مثلاً لا يصلح أن يقع صلةً.

الناصية

(قوله: وصفة. . . إلخ) نقل (يس) عن الزَّمخشري في (المفصل) والسعد في (المطوّل) أن الوصف مع مرفوعِه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة، وجعله في (التوضيح) شبه جملة، وهو الظَّاهر، ولعلَّ مراد القائلِ بأنه جملة أنه جملة في المعنى. (قوله: أي خالصة الوصفية) لكونها في تأويل الفعلِ، ، ولم تغلب عليها الاسمية؛ لأن فيها معنى الفعل؛ ولذلك عملت عمله، وصحَّ عطفه عليها وعطفها عليه نحو ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾ [الحديد: ١٨] ونحو:

أَمّ صــبــيّ قــد حَــبَــا أَوْ دارج

وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصَّريحة (بالألف واللَّام) وإلى ذلك يشير قول النَّظم:

وَصِــفَــةٌ صَــرِيــحَــةٌ صِــلَــةُ أَلْ   ....

(كضارب ومضروب) اتفاقاً (وحسن) على قول ابن مالك، ونصه: وعنيت بالصِّفة المحضة أسماء الفاعلين، واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين. انتهى. وصحح الموضح في (المغني) أن أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف. (تصريح).

(قوله: كاسمي الفاعل والمفعول) أي: اللذين أريد بهما الحدوث، فإن أريد بهما الثُّبوت كالمؤمنِ والصَّانعِ كانت أل الدَّاخلة عليهما معرفة؛ لأنها حينئذ صفة مشبهة. اهـ. (يس).

(قوله: صِلَة أَلْ) الموصولة. والمرادُ بها هنا اسم الفاعلِ واسم المفعولِ، وأمثلة المبالغةِ، وفي الصِّفة المشبهة خلاف وجه المنع أنها لا تؤوَّل بالفعل؛ لأنها للثُّبوت، ومن ثم كانت أل الدَّاخلة على اسمِ التَّفضيلِ ليست موصولة بالاتفاق. (صبان).

(قوله: صلة أل) يعني: صلة (أَلْ) الموصولة يجب أن تكون صفةً صريحةً لا غير، تقول: (الضَّارب، المضروب) بمعنى: الّذي هو ضارب، والذي هو مضروب.

هذا والصِّفة الصَّريحة مع أل اسم لفظاً فعل معنى، ومن ثم حسن عطف الفعلِ عليها نحو ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤] ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] وإنما لم يؤت بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعلِ ما هو على صورة المعرفةِ الخاصةِ

وهي الّتي غَلَبَ عَلَيْها الاسمِيَّة كالأبْطَح (وَكَوْنُها) تُوصَل (بِمُعْرَبِ الأفعالِ) وهو فعل المضارع (قَلّْ) ومِنه:

أبو طالب

(**قوله: كالأبطح... إلخ**) فإن أصله شيء ذو رمل، ثم خصّص بمكانٍ ذي رملٍ، والمرادُ به مكة ونواحيها.

(**قوله: توصل بمعرب... إلخ**) إشارةٌ إلى أن قوله: بمعربٍ متعلّقٌ بمقدرٍ خبر للكونِ، والضّمير المجرور لأل، لا أن الباءَ فيه زائدة، ويكون هو نفسه خبراً له، والضّمير المجرورُ للصّلةِ؛ للزومِ وجودِ الباء الزّائدة في الإثبات، وتوهم أن مطلقَ الصّلة قل أن يكون مضارعاً.

الناصية

بالاسم، فراعوا الحقين، أي: حق الموصولية، فأدخلوها على ما هو في معنى الجملة، وحق المشابهة الصُّورية، فأدخلوها على مفرد لفظاً. (صبان).

(**قوله: التي غلبت عليها الاسمية**) أي: بسبب كثرة استعمالها في الذّات بقطعِ النّظر عن الصّفة. (صبان).

(**قوله: كالأبطح**) مذكر بطحاء، فإنه في الأصل صفة لكلّ مكان منبطح، ثم صار علماً لمكان مكة، وغلب عليه العلمية، حتى إنه عند إطلاقه ينتقل الذّهن إلى ذلك المكان لا إلى معناه الأصلي. وفي (التّصريح) أن الأبطح يقال: لكل مكانٍ منبطحٍ من الوادي، ثم غلب على الأرضِ المتسعة، (وأجرع) مذكر جرعاء، فإنه في الأصلِ وصف لكلِّ مكانٍ مستو، ثم غلبَ عليه الاسمية، فصار مختصاً بالأرض المستوية ذات الرَّمل التي لا تنبت شيئاً، (وصاحب) فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على صاحب الملك، (وراكب) فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره، وعلى رأس الجبل. قال الشّاطبي: والدّليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصّفات ولا تتحمل ضميراً. انتهى. فلا توصل بها أل لعدمِ شبهها بالفعل. (تصريح).

(**قوله: وَكَوْنُهَا**) أي: صلة أل (**قوله: وكونها**) مصدر كان النّاقصة، وهو مبتدأ، والضّمير المضاف إليه اسمه في محلّ جرٍّ باعتبار الإضافة، ومحل رفع باعتبارِ اسميةِ الكونِ، والجارُ والمجرورُ خبره من حيث النُّقصان، وقل خبره من حيث الابتداء.

(**قوله: توصل**) اختياراً (**قوله: بمعرب الأفعال**) بحث الدّماميني أن أل إذا وصلت بجملة مضارعيةٍ أو غير مضارعيةٍ كان لها محل من الإعراب، وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصحُّ حلوله محلها من رفع أو نصبٍ أو جرٍّ، وأن قولهم: جملة الصّلة لا محل لها من الإعراب ليس على إطلاقه. ورأيت بخطِ الشّنواني عازياً لـ(سم) ما نصه: يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة إنما يكون لها محل إن صح حلول المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد مفرداً حقيقة. أما

مـا أنْـتَ بِـالْـحَـكَـمِ الـتُّـرْضَـى حُـكُـومَـتُـهُ [ولا الأَصِـيـلِ ولا ذي الـرَّأيِ والـجَـدَلِ]

أبو طالب

(**قوله: ما أنت بالحكم الترضى... إلخ**) ما قبله:

يـا ذا الـخَـنَـا ومَـقَـالِ الـزُّوْرِ والـخَـطَـلِ يـا أَرْغَـمَ اللهُ أَنْـفـاً أَنْـتَ حَـامِـلُـه

الناصية

إذا كان مفرداً صورة جملة حقيقة، فلا يكون للجملة التي يصحُّ حلولها محلها. وقد بين الرَّضي أن صلة أل المفرد: اسم صورة، فعل حقيقة. اهـ.

وكذا قال الشّمني، وزاد: أو يقال: محل ذلك إذا كان إعراب ذلك المفرد بالأصالة وإعراب الاسم بعد أل عارية منها، كما مرَّ. (صبان).

(**قوله: قَلْ**) قد اضطرب اختيار الشَّيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك، وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: وكونها بمعربِ الأفعال قل، ومنه قوله: ما أنت بالحكم... إلخ كما سيأتي (ابن عقيل).

(**قوله: ومنه**) قول الفرزدق خطاباً لرجلٍ من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان:

مـا أنـت بـالـحَـكَـمِ الـتُّـرضَـى حُـكُـومـتُـه ولا الأَصِـيْـلِ ولا ذِي الـرَّأي والـجَـدَلِ

فأدخل أل على ترضى، وهو فعل مضارع مبني للمفعول، وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضَّرورة) بل أشار إلى قلته بقوله في النَّظم:

.... وكـونـهـا بـمـعـربِ الأفـعـالِ قَـلّْ

وهو اختيار ثالث في المسألة فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً، والجمهور يمنعونه ويخصُّونه بالضَّرورة، فالقول بالجواز على قلة قول ثالث، والمدرك مختلف، فابن مالك يرى أن الضَّرورة ما يضطر إليه الشَّاعر، ولم يجد عنه مخلصاً، ولهذا قال: لتمكنه من أن يقول المرضي، والجمهور يرون أن الضَّرورة ما جاء في الشِّعر، ولم يجئ في الكلام، سواء اضطر إليه الشَّاعر أم لا، فلم يتواردا على محلٍّ واحد، والحكم بفتحتين: المحكَّم بين الخصمينِ للفصلِ بينهما، والأصيل: الحسيبُ، والجدل بفتحتين: شدة الخصومة. كما سَيَأتي. (تصريح).

(**قوله: مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ... إلخ**) قاله الفرزدق لرجل أعرابي من بني عذرة، دخل على عبد الملك بن مروان ليمدحه فرآه جالساً، ورأى بصحبته جريراً، والفرزدق، والأخطل، فمدحه ومدح جريراً معه، وهجا الفرزدق والأخطل.

(**قوله: ما**) نافية تميمية ملغاة، وأنت: أن ضمير منفصل مبتدأ مبني على السُّكون في محل رفع، والتاء حرف خطاب مبني على الفتحِ لا محل له من الإعراب، وقيل: إن أنت بجملتها هي الضَّمير، وبالحكمِ الباء حرفُ جرٍّ زائدٍ، والحكم: بفتحتين، أي: المحكم بين الخصمين للفصل بينهما خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

. . . .

أبو طالب

وما بعده:

. . . . ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

قاله الفرزدق مخاطباً لرجلٍ من بني عُذرة، هجاه بحضرةِ عبد الملكِ بن مروانَ، فلفظ: يا، محذوف المنادى، قال في الشّواهد أي: يا قوم، **أقول**: بل المنادى المحذوف الرَّجل المذكور، والإرغام بالرَّاء المهملةِ والغين المعجمةِ: إلصاقُ الشَّيءِ بالرُّغام وهو التُّراب، وإرغام الأنفِ كنايةٌ عن الإذلال، وأنفاً أنت حامله، أي: أنفك، والخنا بالخاءِ المعجمةِ كعصا: الفحش، والخطل بالخاءِ المعجمةِ وفتح الطَّاء المهملةِ: المنطقُ الفاسدُ المضطربُ، والحكمُ بفتحتين: من يحكمُ بين الخصمين؛ لدفعِ التَّنازع بينهما، والأصيل: النَّجيب، والرأي: الفكرُ، والجدلُ: الشَّديدُ العداوةِ، قيل: تُرضى مجهولٌ من أفعل لسلامتِه عن الحذفِ والإيصالِ، **أقول**: هذا غلط، والصَّواب أنه من فعل؛ لأن الحكومةَ مرضي عنها، لا ما وقع عليه الإرضاء، فافهم.

الناصية

حرف الجر الزَّائد، ويجوز أن تكون الباء أصلية، والخبر محذوفاً يتعلّق به الجار والمجرور، تقديره: كائن، ويصح أن تكون ما نافية حجازية تعمل عمل ليس، وأن من أنت اسمها، وبالحكمِ خبرها، والباء زائدة فهو منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركةِ حرف الجرِّ الزائد، والتُّرضى أل اسم موصول بمعنى الذي صفة للحكم مبني على السُّكون في محل رفع على إعرابه الأوّل؛ لأن قوله بالحكم مرفوع تقديراً، وفي محل نصب على إعرابه الثالث؛ لأنه منصوب تقديراً، وفي محل جر على إعرابه الأوّل والثّاني، والثالث نظراً للظاهر، ويجوز إدغام لام أل الموصولة في التّاء وعدمه بخلافِ لام أل الحرفية نحو: الضَّارب، فإنه يجب إدغامها تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، وترضى بالبناءِ للمجهولِ فعل مضارع. وحكومته، أي: حكمه وقضاؤه نائب عن فاعلِه ومضاف إليه، والجملة صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، والعائدُ الضَّمير في حكومته، ولا الأصيل، أي: الحسيب، ولا ذي، أي: صاحب، معطوفان على قوله: الحكم باعتبار الظَّاهر فقط، فالأصيل مجرور وعلامة جره الكسرة الظَّاهرة، وذي مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرةِ؛ لأنه من الأسماء الخمسة، والرأي، أي: العقلُ والتَّدبيرُ مضاف إليه والجدل بفتحتين، أي: شدة الخصومة معطوف على الرأي: (يعني) ما أنت يا أيها الأعرابي الذي هجوتنا ومدحت غيرنا محكَّم بين خصمين حتى يقبل قولك فيما حكموك فيه، ولا أنت بالحسيبِ الشَّريف النَّسب، ولا بصاحب العقلِ والتَّدبير، ولا بصاحب شدة في الخصومةِ والمنازعةِ، فكيف تهجونا وتخفضنا وتمدح وترفع غيرنا؟ (والشاهد) في قوله: الترضى، حيث وصل أل الموصولة بالفعلِ المضارع، وهو شاذٌّ.

وليس بضرورة عِند المُصنف. قال: لِأنّه مُتَمَكِّنٌ مِن أن يقول «المرْضي»، وَرُدَّ بأنّه لو قاله لَوَقَعَ في مَحذُورٍ أشدّ مِن جِهَة عَدَم تأنيث الوَصف المُسنَد إلى المُؤَنَّث، أمّا وصلها بالجُملة الاسمية نحو:

أبو طالب

(**قوله: ورد... إلخ**) أورد عليه النَّاظرون إليه، بأنه غير واردٍ، لعدمِ لزومِ تأنيثِ ما أسند إلى المؤنَّثِ اللفظيِّ، وجزموا بأنه لا مفرَّ للرادِّ عن هذا الإيرادِ. **أقول**: إن مرادَ الرَّاد أن المرضي لكونه مذكراً لم يصلح؛ لأن يصير بدلاً لترضى المؤنث؛ إذ لعل الشَّاعر أتى بالفعل مؤنثاً لا مذكراً؛ لعلة موجبة لذلك، ولو عندَ البلغاءِ، فكيف يمكنُ قطعاً إيراد بدله مذكراً وهذا القدر كافٍ في مقامِ المنع، فافهم لم لا يجوز أن يكون قوله: من جهةٍ فضلاً عليه للأشد، ويكون محصلُ الرَّدِّ أن مفسدة التَّبديلِ بالمرضي ليس عدم التأنيثِ فقط، حتى تقول: إن هذا ليس بمفسدةٍ، بل يلزمُ على تقديرِه محذورٌ أشدُّ من ذلك، وهو تخفيفُ الياءِ المشدَّدة؛ لأنا نقول: هذا مع بعدِه عن تلكَ العبارةِ غايةَ البعدِ، مما لا معنى له؛ إذ تخفيف الياء في البيت مما لا محذور فيه؛ لأن حذفَ حروف زيادته لاستقامة الوزن مما هو شائع في الأبيات من غير محذور.

الناصية

(**قوله: وليس بضرورة... إلخ**) دفع دخل: وهو أن الشَّاعر هنا وقع في الضَّرورةِ، ولا يصح الاستدلال بالضَّرورة، فأجاب المصنِّف عنه في بعضِ تحقيقاته بأن الشاعر يمكنه أن يبدل الفعل المجهول باسم المفعول، هذا وفي (حاشية الصبان) مذهب المصنِّف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به، بل قد يجوزُ في الاختيارِ، وفاقاً لبعض الكوفيين في الجواز اختياراً لا في القلة لعدمِ قولهم بها. والذي يظهر لي أن بعضهم المذكور يقول بالقلَّة أيضاً، وإن لم يصرِّحْ بها؛ إذ يبعد غاية البعدِ أن يقول بكثرته اختياراً، فيكون الخلاف على قولين فقط.

ثم رأيت في كلام الرّوداني ما يؤيده وفي (التصريح) أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسألة؛ لأن بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً، والجمهور يخصونه بالضرورة، فالقول بالجواز، أي: اختياراً على قلة قول الثالث. اهـ. وتبعه على ذلك البعض.

(**قوله: قال: لأنه متمكن من أن يقول المرضي**) يعني: قال ابن مالِك: هذا البَيْت دَليل على جَواز دُخُول (أل) الموصولة على المُضارع، وليس دخولها لِضَرُورة الشعر؛ إذ كان الشاعر يستطيع أن يدخِلَها على الوصف، ويقول: (المرضي. وقيل: إن الشَّاعر هنا يمكنه بسهولة أن يقول: المرضي حكومته، فعدوله إلى المضارع يدل على الجواز، ولا يردُ أنه كان يجب تأنيث المرضي فينكسر الوزن؛ لأنه على تأويل الحكومة بالحكم، وفي (التصريح) ما يفيد أن بعض الكوفيين

مِــنَ الْـقَــوْمِ الــرَّسُــولُ الــلــهِ مِــنْــهُــم [لَــهُــم دانَــتْ رِقَــابُ بَــنــي مــعَــدِّ]

أبو طالب

(قوله: من القوم... إلخ) «لهم دانت رقاب بني معد» أي: أنا من القومِ معد كأشد علم أحد أجداد النبي ﷺ وهو معد بن عدنان، وأما القولُ بأن أل هذا أصله الذين حذف عجزه، أو بأن الرسول بالمعنى الوصفي، لكنَّ المرادَ منه هذا الفردُ المعهودُ، وكون متعلق منهم نائباً عن فاعله ففيه تعسفٌ، وقوله: دانت، أي: خضعت وذلت.

الناصية

يجيزه بكثرة، فتكون المذاهب ثلاثة، واستبعده الصَّبان، وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلالاً.

(قوله: ورد... إلخ) يعني: أنّ دفع المصنِّف مردود بأن الشَّاعر لا يمكنه أن يقول: المرضي، وذلك للزوم تبعية اسم المفعول لنائب فاعله، وهو الحكومة، وهي مؤنثة، فيلزم عليه إذاً أن يقول: بالمرضاة ومن دون تغيير في وزن الشِّعر ولا في معناه، فلا ضرورة إذاً.

هذا، وفي (شرح الشيرازي) لو قال: (المَرضي) كان مذكراً مع أنه مسنَد إلى (حكومته) وهي مؤنَّث (إذن) فلأجل ضَرورة الشِّعر دَخَلَتْ (أل) الموصولةُ على المُضارعِ.

(قوله: مِن القوْم الرسول... إلخ) (قوله) من القومِ، وهم قريش جار ومجرور ومتعلِّق بمحذوفٍ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا كائن من القومِ، والرسول أل اسم موصول بمعنى الذين صفة للقومِ مبني على السُّكون في محل جر، ورسول مبتدأ مرفوعٌ بالابتداءِ، ولفظُ الجلالةِ مضاف إليه، ومنهم جار ومجرور متعلِّق بمحذوفٍ تقديره: كائن خبر المبتدأ، والميم علامة الجمع والجملة صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعرابِ، والعائدُ الضَّمير في منهم، والرسول هو إنسان ذكر حر بالغ من بني آدم أُوحِيَ إليه بأحكام، وأمر بتبليغها، وكما يقال له: رسول، يقال له: نبي أيضاً، كسيد الخلائق سيدنا محمد ﷺ، فإن لم يؤمر بالتَّبليغ كان نبيّاً فقط كسيدنا الخضر على القول بنبوّته عليه السلام، ولهم أي: القوم متعلق بدانت، ودانت، أي: خضعت وذلت فعل ماض والتاء علامة التأنيث، ورقاب جمع رقبة فاعله، والمراد بالرقبة الذات بتمامها مجازاً مرسلاً من إطلاق الجزء وإرادة الكل، وإنما خصها بالذكر؛ لأن الذّل يظهر فيها. وبني: هم جميع العرب مضاف إليه، وهو مضاف لمعد بفتح المِيم وتشديد الدَّال، وهو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وجملة لهم دانت رقاب بني معد إما معطوفة على الجملةِ قبلها بحذف العاطفِ، فهو عطف جملة فعلية على اسمية، وإما مستأنفة، والغرضُ منها بيانُ شرف هؤلاء القوم. (يعني) أنا من قريش الذين رسول الله محمد ﷺ منهم، ولهم خضعت وذلَّت جميع العرب؛ الذين هم أولاد معد بن عدنان. (والشَّاهد) في قوله رسول الله منهم، حيث وصل أل الموصولة بالجملةِ الاسميةِ، وهو شاذٌّ أيضاً.

أَيٌّ كَـمَـا وَأُعْـرِبَـتْ مَـا لَـمْ تُـضَـفْ   وَصَـدْرُ وَصْـلِـهَـا ضَـمِـيـرٌ انْـحَـذَفْ

فَضَرُورَةٌ بالاتِّفاق (أيٌّ كَما) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فضرورة باتفاق) في (الأشموني): شذَّ وصل أل بالجملة الاسمية **(قوله: أيٌّ)** تستعملُ موصولة خلافاً لثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى محتجاً بأنه لم يسمع: أيهم هو فاضل جاءني، بتقدير الذي هو فاضل جاءني (ويرده قوله) وهو غسان بن عُلة:

إذا مـا لـقـيـتَ بـنـي مـالـك   فـسـلِّـم عـلـى أيُّـهـم أفـضـلُ

وجه الرَّد منه أن أيهم مبنية على الضَّمِّ وغير الموصولة لا تبنى، ولا تصلح هنا، وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة، وهو المدعى، وهي الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديراً إلى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور) وابن الضَّائع بالضَّاد المعجمة، والعين المهملة، فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة، وجعلا من ذلك ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] فأي عندهما موصولة، ويعلم بمعنى يعرف، والتَّقدير: وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه، ومذهب الجمهور أن أيا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على أنها مفعول مطلق، ويعلم على بابه، وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بأي، والتَّقدير: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أي انقلاب (و) أي الموصولة (لا يعمل فيها إلا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩] خلافاً للبصريين) في الاستقبالِ والتَّقديم. قال في (التَّسهيل) ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين. وقال أبو حيان في (شرح التَّسهيل) (وسأل الكسائي) في حلقة يونس (لم لا يجوز أعجبني أيهم قام) فمنع من ذلك، فقيل له: لمه، فلم يلح له وجه المنع (فقال: أي كذا خلقت). اهـ. أي كذا وضعت قال ابن السَّراج موجهاً قول الكسائي بالمنع ما معناه: إن أياً وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يعجبني أيهم يقوم، فكأنك قلت: يعجبني الشَّخص الذي يقع منه القيام كائناً من كان، ولو قلت: أعجبني أيهم قام لم يقع إلا على الشَّخص الذي قام، فأخرجها ذلك عما وضعت له من العمومِ، وإنما اشترطَ كون العاملِ فيها متقدماً مع كونه مستقبلاً؛ لأجل الفرقِ بين الشَّرطية والاستفهاميةِ، وبين الموصولة؛ لأن الشَّرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر، والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول: أية وأيان وأيتان وأيون وأيات. (تصريح).

(قوله: كما) وحكى ابن كيسان أن أهلَ هذه اللغة يثنونها ويجمعونها، يقال: أيان وأيتان وأيون وأيات بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنَّى والجمع. ولك أن تصرح بالمضافِ إليه كأن تقول: أيتهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن، وعلى هذه اللغةِ لا تكون أي من المشترك. وفي

فيما تَقَدَّم، وقد تُستعمَل بالتاء للمُؤنَّث (وَأُعْرِبَتْ) لِما تَقَدَّم في المُعرَبِ والمَبْنِيّ ....

أبو طالب

(**قوله: وأعربت**) إلى آخر البيتِ يمكن استخراج أحكامِ الأقسامِ الأربعةِ من هذا البيتِ بوجهين:

الأول: أن يكونَ جملة قولِه وصدر وصلها حالاً عن فاعل المنفي، والمعنى أنها معربةٌ وقت كونها

الناصية

صرف أية وأيات، ومنع صرفهما للتَّأنيث والتَّعريف بنية الإضافة لمعرفة الذي هو شبه العلمية خلاف. قال الروداني: والجمهور على الصرف، أي: لأن التَّعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم. (صبان).

(**قوله: فيما تقدم**) يعني: في مَجِيئها بمعنى (الّذي) و(الّتي) وفروعهما أمثِلتها (أحْسِن لأي أساء إليك) و(لأي أساءا) و(لأيِّ أساؤوا) و(لأيِّ أساءَتْ) و(لأي أساءَتا) و(لأي أسَأْنَ) بمعنى: أحْسِن لِلّذِي أساءَ إليك، ولِلَّذَيْن أساءا، ولِلّذِينَ أساؤوا، ولِلّتي أساءَتْ، ولِلَّتَيْنِ أساءَتا، ولِلاتي أسأْنَ.

(**قوله: وقد تستعمل... إلخ**) قال أبو موسى إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء فيقال: أحْسِن لأية أساءت.

(**قوله: وَأُعْرِبَتْ**) دون أخواتها. (شيرازي)

هذا، وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظاً، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً، وهو راد الناظم بقوله:

وَأُعْـــرِبَـــتْ مَـــا لَـــمْ تُـــضَـــفْ   وَصَـــدْرُ وَصْـلِـهَـا ضَـمِـيـرٌ انْـحَـذَفْ

(نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩] وقوله: على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيهاً بالغايات؛ إذ كان بناؤها بسببِ حذفِ شيءٍ، وخولف في ذلك، قال الزَّجاج: ما تبين أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت. اهـ. وزعم المانعون أن أياً في الآيةِ استفهامية، وأنها مبتدأ وأشد خبره، ثم اختلفوا في مفعول ننزع، فقال الخليل: محذوف، والتَّقدير لننزعن الذين يقال فيهم: أيهم أشد، وقال يونس: المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها، وقال الكسائي والأخفش: المفعول كل شيعة، ومن زائدة. ورد الموضح ذلك في (المغني) بما يطول ذكره وبالبيت السَّابق، (وقد تعرب حينئذ) أي: حين إذ أضيفت، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً. (كما رويت الآية) وهي أيهم أشد (بالنصب) وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب، (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه: وهي لغة جيدة. (تصريح).

(**قوله: لما تقدم في المعرب والمبنى**) من أنَّ سَبَبَ البِناء عارَضَه ما يَقْتَضِي الإعراب، وهو لزوم الإضافةِ، والإضافة مِنْ عَلامات المُعرَب. (شيرازي).

(ما) دامَتْ (لَمْ تُضَفْ) لَفظاً ....

أبو طالب

غير مضافةٍ في حالِ حذف صدر صلتها بأن كانت مفردةً في حالِ الحذفِ أو في حالِ الذكر، أو مضافة في حالِ الذكرِ، وأما وقت كونها مضافة في حال الحذف فمبنية، **الثَّاني**: أن تكون الجملة عطفاً على الجملةِ المنفيةِ بتقديرِ فعلٍ على طريقةِ مجازِ الحذفِ والعطفِ على نحو المعيَّة، والتَّقدير: ما لم يك تضاف، وحذف صدر صلتها، والاستخراج على طبقِ الأولِ، وإنما حمله الشارح على القسمِ الأول لقلةِ مؤنته، وهذا البيتُ من مطارحِ أنظارِ المبتدئين.

الناصية

(**قوله: لِما تَقَدَّم في المعرب والمبني**) من أنّ أيّ مستحقة للبناءِ لشبهها الحرف، لكن لزومها للإضافة عارض ذلك الشَّبه فأعرب. (دشتي).

(**قوله: ما دامَتْ لَمْ تُضَف... إلخ**) يعني: أنها معربةٌ بشرطِ أن لا يجتمعَ هذان الأمرانِ وهما الإضافة، وحذف صدر الصِّلة، فإذا اجتمعا بنيت نحو: أحب أي الرجلين يكرمني، بضم أيّ بناء، وهي واحدة من الحالات الأربعة لأي، والثلاثة الأخر: **إحداها**: ما إذا أضيفت، وذكر صدر صلتها نحو: أبغضني أيهما هو أشقى، **والثانية**: ما إذا لم تضف وحذف صدر الصِّلة نحو: أحب أياً من الرّجلين قام، **والثَّالثة**: ما إذا لم تضف وذكر صدر الصِّلة، نحو: أكرم أيّاً من الرجلين هما في الدَّار، وأيّ في هذه الحالاتِ الثَّلاث معربة. (دشتي).

(**قوله: ما دامَتْ لم تضف**) أي: مدة انتفاء إضافتها المقيدة أخذاً من واو الحال، بحذف صدر صلتها بأن ينتفيا معاً نحو: أيّ هو قائم، أو تنتفي الإضافة دون الحذف، نحو: أي قائم، أو ينتفي الحذف دون الإضافة، نحو: أيهم هو قائم، فهذه الصُّور الثَّلاث منطوق عبارته على قاعدة أن النفي إذا توجه إلى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معاً، وانتفاء المقيد فقط، وانتفاء القيد فقط. أما إذا أضيفت وحذف الصَّدر فتبنى، وهذه صور المفهوم، والشَّارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوقِ لقلته. ووجه البناء في الأخيرة قيام موجبه، وهو الشَّبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصِّلة، فكأنه لا إضافة. ومن أعربها في هذه الصُّورة أيضاً لم يقل بهذا التَّنزيل. ووجه إعراب الثَّلاث الأول وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثَّالثة، والتَّقديرية في الأوليين لقيام التَّنوين، فيهما مقام المضاف إليه، ولم ينزل التَّنوين في الثَّانية منزلة الصَّدر لضعفه عن ذلك، ولأنَّ قيام التَّنوين مقام المضاف إليه معهود، كما في كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدأ. (صبان).

(**قوله: لَفظاً**) إشارة إلى أن أي كما ذكر لازمة للإضافة دائماً، إلّا أنها قد تنقطع عن الإضافةِ لفظاً فقط، وهي مضافة آنذاك معنى.

(وَ) الحال أنَّ (صَدْر وَصْلِها ضَميرٌ) [وذلِكَ الضَّمِير] مُبتدأ (انْحَذَفْ) بأنْ كانَتْ مُضافَةً وصَدْرُ صِلَتِها مَذكُوراً، أو غير مُضافَةٍ وصَدْرُ صِلَتِها مَحذُوفاً أو مَذكُوراً، فإنْ أضِيفَتْ وحُذِفَ صَدرُ صِلَتِها بُنِيَتْ، قيل: [بِناؤُها في هذه الحالة] لِتَأكِيد مُشابَهَتِها الحرف مِن حَيْثُ افْتِقارُها إلى ذلك المَحذُوف.

أبو طالب

(**قوله: والحال أن صدر... إلخ**) اعلم أن أي مستلزمة لأن تكون صلتها جملة اسمية مصدرة بالعائد المسمَّى بصدرِ صلةٍ لفظاً ورتبةً، فلا يكون إلا مبتدأ، وإلى هذا أشار بتقديرِ قوله مبتدأ، فلا يجوز جاءاهم إياه زيد ضارب.

(**قوله: من حيث افتقارها إلى محذوف**) أي: إلى تصور لفظ صدر الصِّلة، فإن معنى اللفظِ المحذوف لا يتصور إلا بعدَ تصورِ لفظهِ، بخلافِ معنى اللفظِ المذكورِ، فافتقارها عندَ ذكرِ صدرِ الصِّلة إنما هو إلى تصورِ معنى الصِّلة فقط، وعند حذفه إلى تصور معناها؛ مع تصورِ لفظِ صدر

الناصية

(**قوله: وصدر وصلها ضمير**) ظاهره التَّقييد بالضَّمير. ويحتمل أن يقال: إن الاسم الظَّاهر كذلك نحو: جاء أيهم ضاربه، أي: جاء أيهم زيد ضاربه في مقام عهد فيه أن زيداً ضرب واحداً من الجماعة (سم). ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبي حيان أنها إذا وصلت بظرف، أو مجرور، أو جملة فعلية أعرب إجماعاً. (صبان).

(**قوله: وذلِكَ الضَّمير**) الذي نسميه بالعائدِ، ولكن حيث إن العائد في أي يقع في بدء جملة الصلة يسمّى صدر الصِّلة أو صدر وصلها.

(**قوله: بأن كانت مضافة... إلخ**) بيان للحالات الثلاثة التي تعرب فيها. وقال الشيرازي: إن (أي) إمّا مُضافة لفظاً أوْ لا. وفي كِلتا الصُّورتينِ إما صدْرُ صِلتِها مَذكور أو مَحذوف، وإليك أمثِلتها: (**الأوّل**) أُضِيفتْ، وصدر صلتها مذكور نحو (أيّكم هو عالِم؟) (**الثّاني**) لم تضف لفظاً، وحُذِف صدر صلتها، نحو (أي منكم عالِم) (**الثّالث**) لم تُضَف لفظاً، وصدر صلتها مذكور، نحو (أيّ مِنكم هو عالِم) (**الرّابع**) أُضِيفَت وحُذِف صدر صِلتها، نحو (أيّكم عالِم؟)، والمشهُور بَيْنَ النُّحاة، أنّ (أيّ) في الثّلاثة الأوَل مُعْرَبَة، يصير مضموماً في حال الرّفع، ومفتوحاً في حال النّصب، ومكسوراً في حال الجرّ، وفي الرّابع تكون مَبْنيّة، مَضمومة في الحالاتِ الثّلاثِ.

(**قوله: بنيت**) على الضَّمِّ للإشارة به؛ لكونه أقوى الحركاتِ إلى أن للكلمة حالة إعراب، وأصل التَّحرك لالتقاءِ السَّاكنينِ. (**قوله: لِتَأكيد مُشابَهَتِها الحرف... إلخ**) إنما كانت هذه المشابهة تأكيد الوجود شبه فيها كما في كلِّ موصول، وهو افتقارها إلى الصِّلة.

(**قوله: إلى ذلك المَحذوف**) إنما اختصَّ هذا الشَّبه بصورةِ حذف صدر الصلة؛ إذ الافتقار إنما يحصل عند فقد ما يفتقر منه؛ ولهذا يقال لفاقد المال فقيراً مع احتياج الغني إليه أيضاً. (دشتي).

قُلت: وهذه العِلَّةُ مَوْجُودَةٌ في الحالة الثانية، فيلزم عَلَيْها بناؤُها فيها على أنّ بَعْضَهم قال به قِياساً ـ نَقَلَه الرَّضِيّ، وهو يَرُدُّ نَفْيَ المُصنف في الكافية الخلاف في إعرابها حينئذٍ. ثُم بِناؤُها عَلى الضَّم لِشبهِها بقبلُ وبعدُ؛ لأنّه حُذِفَ مِن كل واحدٍ ما يُبَيِّنُهُ، ومِثالُ بنائِها في الحالَةِ الرَّابِعَةِ ....

أبو طالب

الصِّلة، فلا يرد عليه أن أيّ محتاجة إلى صدرِ صلتها مطلقاً، فلا وجهَ لتخصيصِ الافتقارِ بما إذا كان محذوفاً، ولا أن احتياجها إلى صدرِ الصِّلة جزء احتياجها إلى الصِّلة، فلا وجه لعدمِ افتقار على حدة.

(**قوله: فيلزم عليها بناؤها فيها**) أي: فيلزم بناء على هذه العلة بناء، أي: في الحالة الثانية، وقيل: بل هذا اللزوم في هذه الحالةِ بالطريقِ الأولى لاحتياجه إلى لفظِ المضافِ إليه، ولعطف معارضته للافتقارِ إلى الصِّلة، وهي الإضافة، فإن الإضافةَ عند كونِ المضافِ إليه ملفوظاً أقوى منها عند كونِه محذوفاً، ولا يبعد أن يقال: إن افتقارَ أي في هذهِ الحالةِ أولاً إلى لفظِ المضافِ إليه افتقارٌ عرضي، وثانياً إلى لفظِ صدرِ الصِّلةِ، ومعنى الصِّلة افتقارٌ ذاتي، والافتقارُ المشبه للحرفِ الافتقار الأولي الذاتي، فسقط اعتراضُ الشارح، وما ذكره القيل في تقويته من الوجهينِ.

(**قوله: على أن بعضهم... إلخ**) لما زعم المعلل أنَّ تعليله مساوٍ للمدعي، وزعم أنه ينبغي أن يكون مساوياً له، فاعترض الشارح على زعمه الأول بقوله: وهذه العلَّة موجودةٌ، وعلى زعمه الثَّاني بقوله: على أن... إلخ.

الناصية

(**قوله: في الحالة الثانية**) وهي: ما إذا لم تضف وحذف صدر الصلة.

(**قوله: فيلزم عَلَيْها**) أي: يلزم على هذه العلة أن تكون أيّ: مبنيةً في الحالة الثانية أيضاً؛ لحذف صدر الصِّلة. (**قوله: بناؤها فيها**) أي: بناء أيّ: في الحالة الثانية.

(**قوله: قال به... إلخ**) أي: بالبناء في الحالة الثانية قياساً على الحالة الأولى. وفي (شرح الشيرازي) قياساً على الحالةِ الرَّابعةِ.

(**قوله: وهو يَرُدُّ... إلخ**) أي: نقل الرَّضي القول ببنائها في الثَّانية، يرد قول المصنِّف بأنها في الثَّانية معربة بلا خلاف؛ لأن قول الرضي يثبت الخلاف في إعرابها حينئذ.

(**قوله: نفي المصنف... إلخ**) يعني: قول المصنف في (الكافية)، لا خِلاف في إعرابِ أي في الحالاتِ الثَّلاث، الأول يردهُ نَقْل الرَّضِيّ بناءَها في الحالةِ الثَّانيةِ. (**قوله: لأنّه**) الضَّمير للشأنِ.

(**قوله: لأنه حذف... إلخ**) فكما حُذِفَ مِن (قبل) و(بعد) المُضاف إليه فيهما الذي بدونه لا يُعرف المراد من (قبل) و(بعد) كذلك حذف من (أي) المضاف إليه الذي بدونه لا يَظْهَر المُراد مِن (أيّ). (**قوله: ما يُبَيِّنُهُ**) وهو صدر الصلة في أي، والمضاف إليه في قبل وبعد.

(**قوله: في الحالَةِ الرَّابِعَة**) وهي حالة الإضافة، وحذف صدر الصِّلة إذ التقدير أيّهم هو أشدّ.

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ذَا الحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي

قراءة الجُمْهُور: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩] بالضَّم.

(وَبَعْضُهُمْ) كالخليل، ويونس (أَعْرَبَ) أيّاً (مُطْلَقاً) وإنْ أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صِلَتِها، وقد قُرِئَ شاذاً في الآيَةِ السَّابقَةِ بالنَّصب، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾) تمامُها ﴿عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ (الشَّاهد) في ﴿أَيُّهُمْ﴾ حيث إنّها في الحالة الرَّابعة، أُضِيفَتْ، وصدر صلتها ضمير مَحذوف؛ إذ تقديره: (أَيُّهُمْ هوَ أَشَدّ)، وقد قُرئ بضم الياء مع أنّه مفعول لـ «ننزعن» ولَوْ كانت مُعرَبة لصارت بالفتحِ. (شيرازي).

(قوله: **بالضم**) بناءً مع أنها مفعول لننزعنّ.

(قوله: **وَبَعْضُهُمْ**) أي: بعض النُّحاة، وهو الخليل ويونس ومن وافقهما. (قوله: **أَعْرَبَ أيا... إلخ**) وتأولا الآية: أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدَّرٍ، والتقدير: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ الذي يقال فيه: أيهم أشد. وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العملِ؛ لأن التعليقَ عنده غير مخصوص بأفعال القلوبِ، واحتج عليهما بقوله:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضمِّ أي؛ لأن حروف الجرِّ لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق. وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشَّرط ابن إياز، وقال: نصَّ عليه النقيب في (الأمالي). ويحتمل أن يريد بقوله: وبعضهم إلى آخره، أن بعضِ العربِ يعربها في الصُّور الأربع، وقد قرئ شاذاً ﴿أَيَّهُم أَشَدُّ﴾ بالنَّصب على هذه اللغة.

هذا وقيل: فالمفعول على قول الخليل محذوف، وأي مبتدأ فضمته إعراب، وأشد خبر، والجملة نائب فاعل يقال، وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسدَّ المفعول. وبقي رأي ثالث للأخفشِ والكسائي، وهو جعلها استفهاميةٌ، والمفعول كل شيعة، ومن زائدة بناء على قولهما: إنها تزاد في الإيجاب، وجملة الاستفهام مستأنفة (شرح الجوامع). (صبان).

(قوله: **مطلقاً**) حال من المفعولِ المحذوفِ، أي أعرب أياً حال كونه مطلقاً عن التَّقييد بما مر، أو المراد إعرابها إعراباً مطلقاً. (خضري).

(قوله: **وإن أضيفت... إلخ**) أي: سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف، وهو قولُ الخليلِ ويونس والأخفش والزَّجاج والكوفيين، وإليه أشار النَّاظم بقوله: وبعضهم أعرب مطلقاً. (تصريح). (قوله: **بالنَّصب**) لكونها مفعولاً.

وأُوِّلَتْ قراءَةُ الضَّم على الحِكايَة، أي: الَّذين يقال فيهم ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩].

(وَفِي ذا الْحَذْفِ) أي: حَذف صدر الصِّلَة الَّذي هو العائِد (أَيّاً غَيْرُ أَيٍّ) مِن بَقِيَّةِ المَوْصُولات (يَقْتَفِي) أي: يَتْبع، ولكن بِشَرْطٍ ليس في أيّ، أشارَ إليه بقوله: ....

أبو طالب

(قوله: الذي هو العائد) يعني أن اقتفاءَ غير أي لأي في حذفِ صدرِ الصِّلة، إنما هو في حذفِه من حيث كونه عائداً مطلقاً، لا من حيث كونه عائداً صدر صلةٍ بخصوصه، إذ العائد في الموصولاتِ لا يجب أن يكون صدرَ صلةٍ.

(قوله: ولكن بشرط) دفع لما قد يتوهَّم من أن ما في المصرع الآتي شرطانِ متعاطفانِ جزاؤهما قوله، فالحذف نزر.

الناصية

(قوله: وأولَتْ قراءَةُ الضَّم... إلخ) أي: نقل القول فمفعول ننزعن (الذي يقال) المقدَّر، وأيهم نائب الفاعل ليقال.

(قوله: أي الذي يقال فيه أيهم أشد) فإذا قُدِّرَ (يقال فيهم) يصير (أيّهم) نائبُ فاعلٍ لـ (يقال) ونائب الفاعلِ مرفوعٌ.

(قوله: وَفي ذَا الْحَذْف) المذكور في صلة أي، وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ أخذ كونه عائد من قوله: ضمير، وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصلها.

(تنبيهان): **الأول**: ذكر غير النَّاظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أخر:

أحدها: أن لا يكون معطوفاً نحو: جاء الذي زيد وهو فاضلان. **ثانيها**: أن لا يكون معطوفاً عليه، نحو: جاء الذي هو وزيد قائمان، نقل اشتراط هذا الشَّرط عن البصريين، لكن أجاز الفراء وابن السَّراج في هذا المثال حذفه. **ثالثها**: أن لا يكون بعد لولا، نحو جاء الذي لولا هو لأكرمتك.

الثَّاني: أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه، فلا يجوز جاء اللذان قام، ولا اللذان جنَّ. (صبان).

(قوله: أَيّاً غَيْرُ أيٍّ... إلخ) أي: غير أي مبتدأ، ويقتفي خبره، وأياً مفعول مقدم. وأصل التركيب غير أي من الموصولاتِ يقتفي أياً، أي: يتبعها في جواز حذفِ صدر الصِّلة.

(قوله: يَقْتَفي) تقدير البيت: ويقتفي غير أيّ أيّاً في ذا الحذف.

هذا، وفي (شرح الشيرازي) في حَذف العائِد بَقِيَّةُ المَوْصُولات غير أيٍّ، تَتبَع (أيٍّ) أيْ: يُحذَفُ العائِد الَّذِي يقال له: صدر الصِّلة مِن باقي المَوْصُولات أيضاً. (قوله: ولكن بشَرْط... إلخ) يعني: يشترط في حذف عائد غير أي شيء لم يشترط في أي، وهو طول الصِّلة.

هذا وقال الدنوشري: الفرق بين أي وغيرها أن ملازمتها للإضافةِ لفظاً، ومعنى قائم: مقام طول الصّلة، والطُّول يستدعي التَّخفيف، فجاز الحذف عنده. انتهى. وقضيته أن صلتها لم تطل

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

(إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) أي: يُوجَد طَويلاً نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي: الذي هُوَ في السماء إله (وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ) الوَصْل (فَالحَذْفُ) للعائِد (نَزْرٌ) ....

أبو طالب

(قوله: أي يوجد طويلاً) يعني أن بابَ الاستفعالِ في هذهِ المادةِ لوجود الشَّيءِ على الصِّفةِ لا للتحولِ الموهمِ، للزومِ وجود الصِّلة أولاً غير طويلة، ثم صيرورتها طويلة.

(قوله: نحو وهو الذي في السماء ... إلخ) الظَّرف متعلق بإله لكونه بمعنى المعبود بالحقِّ، والاستطالة باعتبار اشتمال الصِّلة على المتعاطفين، ولعلَّ تكرارَ لفظِ إله؛ لئلا يتوهم أن ألوهيته في مجموعِ السَّماء والأرض باعتبار ألوهيته في واحدٍ منهما.

الناصية

بالإضافةِ، وهو كذلك؛ لأن المضافَ إليه ليس من أجزاء الصِّلة، ويؤيده قول الرضي لحصول الاستطالة في نفسِ الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصِّلة. انتهى. وبه يعرف ما في قول الحفيدِ، وإنما اشترط في صلة غير أي الطّول بخلافها؛ لأن الطولَ ملازم لها، فاشتراطه تحصيل لحاصل. انتهى. وهو مشكل؛ لأنه يظهر عليه أنه لا يشترط في كثرة الحذفِ فيها طول الصِّلةِ.

(قوله: إن يستطل) أي يعدّ طويلاً، فالسين والتّاء لعدّ الشيء كذا كاستحسنه، أو يُطل بالبناء للمجهولِ، أي: يطيلها المتكلِّم، فهما زائدتان، فزيادتهما لا تتوقف على بنائِه للفاعلِ كما توهمه البعضُ، ولم يشترط طولُ الصِّلة في أي؛ لملازمتها للإضافة لفظاً أو نية، فالطُّول بالإضافةِ لازم لأي، فكان مغنياً عن اشتراطِ طول الصِّلة، لكن يقبح: يعجبني أي قائم، وإن جازَ لعدم الطولِ لفظاً، نقله ابن خروف، وغيره عن سيبويه.

(قوله: أي يوجد... إلخ) نحو ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، أي: بالذي هو قائل لك، ومنه ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي: هو في السماء إله. (قوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]) فإله خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفي السَّماء متعلق بإله؛ لأنه بمعنى معبود، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظَّرف أو فاعلاً بالظرف لخلوّ الصِّلة حينئذ من العائد على الموصول، ولا يحسن جعل الظَّرف متعلقاً بفعل هو صلة، وإله الأول والثاني بدلين من الضَّمير المستتر فيه، وفي الأرض معطوف على ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾؛ لتضمنه الإبدال مرتين مع اتحاد المبدل منه، وهو ضعيف، وقيل بامتناعه، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفي الأرض إله مبتدأ وخبراً؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلوّ الصِّلة من عائد إن عطف، كذا في (التَّصريح) والرُّوداني عليه و(المغني). وذكرت ذلك موضحاً في (حاشيتي عقد النامي على الحل ص ١٠٣) فانظره. (الشّاهد) في حذفِ الضَّمير العائدِ في حال أن الصِّلَة طَويلة، وهي (هُوَ في السَّماءِ إله).

(قوله: فالحذف نزر) إلا في لا سيما زيد؛ فإنهم جوّزوا إذا رفع زيد أن تكون ما موصولة،

أي: قَليل، كقوله:

مَن يُعْنَ بِالحَمْدِ لا يَنطِقْ بما سَفَهٌ [وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالكَرَمِ]

أبو طالب

(قوله: من يعن بالحمد... إلخ) آخره:

الناصية

وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً باطراد لتنزيلهم لا سي منزلة إلا الاستثنائية، وهي لا يصرح بعدها بجملة، فإذا قيل: لا سيما زيد الصَّالح، فلا استثناء لطولِ الصِّلة بالنَّعت، ذكر ذلك في (المغني).

(قوله: أي قليل) لا يقاسُ عليه، قال في (التَّصريح): لا يكثر الحذف للضَّمير المرفوعِ (في صلة غير أي) عند البصريين (إلا إن طالت الصِّلة) إما بمعمولِ الخبرِ، أو بغيره، سواء تقدَّم المعمول على الخبرِ، نحو ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزّخرُف: ٨٤] أو تأخر نحو قولهم: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً، حكاه الخليل، ويستثنى من اشتراطِ الطُّول لاسيما زيد؛ فإنهم جوّزوا في زيد إذا رفع أن تكون ما موصولة، وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوباً، والتَّقدير لا سيّما الذي هو زيد، فحذف العائد وجوباً، ولم تطل الصِّلة وهو مقيس وليس بشاذ، وذلك لأنهم نزلوا لا سيما منزلة إلا الاستثنائية، فناسب أن لا يصرَّح بعدها بجملة فإن قلت: لا سيما زيد الصَّالح؛ فلا استثناء لطول الصِّلة بالنَّعت كقوله:

.... ولاسِيَّما يومٌ بِدَارةِ جُلْجُلِ

فيمن رفع يوم، والتَّقدير: ولا سيّما الذي هو يوم، وحسن حذف العائد طول الصِّلة بصفةِ يوم، وهو بدارة، قاله الموضح في (المغني)، وإلى اشتراط الطُّول أشار النَّاظم بقوله:

.... وفي ذا الحذف أيا غير أي يقتفي

إن يستطل وصل.................. ....

(وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعَام: ١٥٤] بالرَّفع، وشذت قراءة ابن أبي عبلة، والضَّحاك، ورؤبة بن العجاج ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٦] برفع بعوضة، أي: الذي هو أحسن، والذي هو بعوضة (و) شذَّ **(قوله)**:

من يُعن بالحَمْدِ لم يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ولا يَحِدْ عَنْ سَبِيْلِ الحِلْمِ والكَرَمِ

أي بما هو سفه، ويعن بالبناءِ للمفعول، من قولهم: عُنيت بحاجتك، أُعنى بها بضم أولهما، ويَحِد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل، والمعنى: من يعتنِ بحصول الحمد، ويرغب في حمد الناس له، فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه، ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذفِ العائدِ المرفوعِ استطالة الصِّلة، و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما، وتبعهم النَّاظم إلا أنه جعله قليلاً فقال: وإن لم يستطل فالحذف نزر، (ويجوز حذف) العائد (المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألفِ واللامِ)

أي: بما هو سَفَهٌ (وَأَبَوْا) أي: امتَنَع النُّحاة مِن تَجْوِيز (أَنْ يُخْتَزَلْ) أي: يُقْطَع العائد،

أبو طالب

.... ولا يحد عن سبيل الحلم والكرمِ

من يعن فعل شرطٍ مجهولٌ، وهذا لما قالوا من أن فاعل العناية ليس إلا الله تعالى؛ لأنها إيجادُ القصدِ في النَّفسِ لا مطلق القصدِ كالنية والعزم، ولفظُ القصدِ، وإيجاد القصدِ فيها إنما هو من فعل الله تعالى، والسَّفه الفاحش، ولا يَحِد ك: لا يَبع مِنْ حَادَ، أي: مَالَ، والمعنى: إن من قصد أن يحمده النَّاس ويحمدوه، يجب عليه أن لا ينطق بكلامٍ فاحشٍ، أي: متجاوزٍ عنِ الحقِّ، وأن لا يميلَ في أخلاقه وأفعاله عن طريقِ الحلمِ والكرمِ.

(قوله: من تجويز أن يختزل) تقدير المضافِ إشارة إلى أن الاختزالَ لما كان قائماً بالعائد لا بالنحاة، فلا يصحُّ امتناعُ النُّحاةِ عنه؛ إذ امتناعُ الشَّيءِ إنما هو عما يقومُ بذلك الشَّيءِ لا عما يقوم بغيره.

الناصية

فالفعل (نحو ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧٧] أي: يسرونه ويعلنونه، ولا يتعين في «ما» هذه أن تكون موصولاً اسمياً؛ لجوازِ أن تكون موصولاً حرفياً، والتَّقدير: يعلم سركم وعلانيتكم، بدليل أنه قد جاء مصرحاً به في مكان آخر هو ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعَام: ٣]. قيل: وشرط جوازُ حذفِ العائدِ المنصوب أن يكون متعيناً للرَّبط كما مثل، فلو كان غير متعين لم يجز حذفه؛ نحو: جاء الذي أكرمته في داره، فإن العائد أحدهما لا بعينه، قاله ابن عصفور وغيره، قال الموضح في (الحواشي) وفيه نظر، فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوباً ولا مجروراً. انتهى. (تصريح).

(قوله: مَنْ يُعْنَ بالْحَمد... إلخ) هو من البسيط **(قوله: من)** موصولة في محل الرَّفع على الابتداءِ، ولا ينطق خبره مجزوم؛ لتضمن المبتدأ معنى الشَّرط، ويعن بضمِّ الياء آخر الحروف، وسكون العين، وفتح النُّون من قولهم: عنيت بحاجتك بضمِّ أوله أعنى بها. والمعنى من يعتني بحصول الحمد، أي: من يرغب في حمدِ النَّاس له فلا يتكلَّم بالذي هو سفه، أي: كلام فاحش. وما في بما موصولة، وصدر صلتها محذوف، أي: بما هو سفه، أي: بالذي هو سفه. وفيه الشَّاهد حيث حذف العائد المرفوع بالابتداء مع عدمِ طول الصِّلة، وهو ضعيف.

(قوله: ولا يحد) بالجزم عطفاً على لا ينطق من حادَ عن الطَّريق يحيد حيوداً وحيدة وحيدودة: إذا مال، وعدل عنه.

هذا، وقال يس: لا دليل في البيتِ لجوازِ كون من نكرةً موصوفةً، ويعن قال الدَّنوشري: مجزوم بمن الشَّرطية، وزعم العيني أن من موصولة، وفيه نظر.

(قوله: أي: امتَنَع النُّحاة... إلخ) يعني: إن شرطَ جوازِ حذفِ العائدِ في غير أي، عدمُ صلاحية الباقي من الصِّلة بعد حذف العائد بالنَّظر إلى المعنى، ومساس نقص، وحاجة؛ لتدلَّ الحاجة إلى وجودِ محذوفٍ هناك، فيكون الاحتياجُ قرينة على المحذوفِ، وأما إذا كان الباقي

إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ   وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

أي: يُحذَف (إن صَلُحَ الْباقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلٍ) كأنْ يكون جُملة، أو ظرفاً، أو مجروراً تامّاً؛ لأنه لا يُعْلَم أَحُذِفَ شيءٌ منه أمْ لا.

أبو طالب

(قوله: أي يقطع العائد) أي: يُحذف فسر الاختراعَ بالانقطاعِ لبيان معناه، ثم فسر الانقطاعَ بالحذفِ إشارةً إلى أن المرادَ منه هاهنا افتراقُ العائد عن لباسِ اللفظِ والوجودِ، لا عنِ الاتصالِ بالصِّلة مطلقاً.

(قوله: لأنه لا يعلم... إلخ) فإن قلت: لا حاجة إلى هذا العلم، فإن الموصولَ محتاجٌ إلى صلةٍ كاملةٍ، وهي حاصلة، قلت: لعلَّ المحذوف مقصود لنكتةٍ مهمة، فعدم العلمِ به موجب لفواتها.

الناصية

صالحاً لكونها صلة، فلا يجوز حذفه لعدم دليل على المحذوفِ. هذا، وفي (التصريح) يجوز حذف العائد المرفوع بشرطين (إذا كان مبتدأ) غير منسوخٍ، وكان مخبراً عنه بمفرد، فلا يحذف في نحو (جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول، أو كانا قائمين (لأنه غير مبتدأ) فإنه في الأول فاعل، وفي الثَّاني نائب عن فاعل، وفي الثَّالث منسوخ، فهو فاعل مجازاً، والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا) يحذف في نحو: جاء الذي هو يقوم أو هو في الدَّار؛ لأن الخبر غير مفرد؛ لأنه في الأول جملة فعلية، وفي الثَّاني جار ومجرور، (فإذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاصِ (لم يدل دليل على حذفه إذ الباقي بعد الحذف) للضَّمير جملة أو شبهها، وكل منهما (صالح لأن يكون صلة كاملة)؛ لاشتماله على ضميرٍ مستتر في الفعل، وفي الجار والمجرور.

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

............وأبـوا أن يـخـتـزل   إن صلـح الـبـاقـي لِـوَصْـلٍ مُـكْـمِـلِ

(بخلاف الخبر المفرد) فإنه لا يصلح للوصلِ على حدته، ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها، فأي (نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩]) فأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو أشد، وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد، وهو أشد.

(قوله: العائد) المذكور، أي: الذي هو صدر الصِّلة، والأكثر فائدة جعل الضمير عائداً على العائدِ مطلقاً، سواء كان صلة أو لا، كما صنع ابن عقيل، فلا يجوز حذف الهاء من ضربته في قولك: جاء الذي ضربته في داره؛ لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل. (صبان).

(قوله: كأن يكون جملة... إلخ) أي: بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها؛ لأنه والحالة هذه لا يدرى أهناك محذوف أم لا؛ لعدم ما يدل عليه، ولا فرق في ذلك بين صلة أي

فــي عَـائِـدٍ مُـتَّـصِـلٍ إِنِ انْـتَـصَـبْ بِـفِـعْـلٍ اوْ وَصْـفٍ كَـمَـنْ تَـرْجُـو يَـهَـبْ

(وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلي في عائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ) وكان ذلك النصب (بِفِعْلٍ) تامّاً

أبو طالب

(قوله: وكان ذلك النصب) إشارة إلى أن عدمَ تعلقِ الظَّرفِ بقوله: متصل البعدِ عنه مع وجودِ الأقرب، وللزومِ سقوطِ حرفِ الشَّرطِ عن الصَّدارة، ولعدمِ شمولهِ لنحو الذي أعطيتكه، أو أنا معطيكه زيد، لأن المتبادرَ من الاتصالِ ما هو بلا واسطةٍ.

الناصية

وغيرها، فلا يجوز: جاءني الذي يضرب، أو أبوه قائم، أو عندك، أو في الدَّار، على أن المراد هو يضرب، أو هو أبوه قائم، أو هو عندك، أو هو في الدَّار، ولا يعجبني أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار كذلك، أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفرداً أو خالياً عن العائدِ نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مَريَم: ٦٩] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرُف: ٨٤] جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف. (صبان).

(قوله: أن يكون جُملة. . . إلخ) بيان لما إذا كان الباقي صالحاً؛ لأن يكون صلة فالجملة، نحو: جاء الذي يكرمني، والظَّرف، نحو جاء الذي عندي، والمجرور، نحو: جاء الذي في الدَّار. (دشتي).

(قوله: وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ) أي: عند النحاة، أو العرب.

هذا، وأشار بقوله:

والحذف عندهم كثير منجلي ..... إلى آخره

إلى العائدِ المنصوبِ، وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعل تام، أو بوصف نحو: جاء الذي ضربته، والذي أنا معطيكه درهم، فيجوز حذفُ الهاء من ضربته، فتقول: جاء الذي ضربته، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدَّثِر: ١١] وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفُرقان: ٤١] التَّقدير: خلقته وبعثته، وكذلك يجوز حذف الهاء من معطيكه، فتقول: الذي أنا معطيك درهم، ومنه قوله:

ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فاحْمَدَنْهُ بِهِ فما لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ

تقديره: الذي الله موليكه فضل، فحذف الهاء، وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما الوصف، فالحذف منه قليل، فإن كان الضَّمير منفصلاً لم يجز الحذف، نحو: جاء الذي إياه ضربت، فلا يجوز حذف إياه، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف، وهو الحرف، نحو: جاء الذي إنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء، أي: لأنها عمدة والحرفُ لا يستقل بدونها. نعم قد تحذف تبعاً للحرف، نحو ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ

كان أو ناقِصاً (أَوْ وَصْفٍ) غير صِلَة الألف واللام، فالمنصوب بالفعل (كَمَنْ تَرْجُو) أي:

أبو طالب

(قوله: تاماً كان أو ناقصاً) ردٌّ لبعضِ الشَّارحين، حيث خصصه بالتامِّ غافلاً عن أن مذهب المصنف هو العموم.

الناصية

﴿تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمون أنهم شركائي، وربَّ شيء يجوز تبعاً لا استقلالاً، فإن قدر تزعمونهم فلا إشكال، وكذلك يمتنع الحذف؛ لأنه كالعوضِ عن مصدره، ولاسيما على قولٍ: إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص؛ لأنه كالحرفِ في أن منصوبه عمدة، ولا يستقلُّ هو بدونه البصريين، إنه لمجرد الزّمان لا حدث له أصلاً، نحو: جاء الذي كأنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء. (خضري).

(قوله: عندهم) متعلِّق بكثير. (قوله: كثير منجلي) خبران للحذف. وقوله: في عائد متعلق بكثير، ومنجلي على سبيل التَّنازع، هذا هو الظَّاهر. وفي كلامه من عيوب القافية التَّضمين، وهو تعلقها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد، كما قاله بعضهم. (صبان).

(قوله: كثير) لأن الأصلَ في العمل للفعل، فكثر تصرفهم في معموله بالحذف.

(قوله: في عائِدٍ... إلخ) في شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها (شراح الألفية) و(النكت) وفيها نزاع أشرنا له في (حاشية الألفية) منها أن لا يؤكد؛ ولهذا رد الفارسي على الزَّجاج في ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] قال في (الإغفال): لأن القصدَ باللام التَّأكيد والحذف ينافيه، قال المصنِّف في (الحواشي): وهذا دأب الفارسي، والذي نهج له هذا الطَّريق الأخفش، زعم أنه يجوز في: الذي رأيته زيد رأيت بالحذفِ، وأن الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد؛ لأنك من حيث أكدت أردت الطّول، ومن حيث حذفت أردت الاختصار، فبنى على هذا ما لا يحصى، وكذا صنع ابن جني، ويبقى النَّظر في هذا، فإن خبر إن يحذف نحو: إن مالاً، وإن ولداً، أو إن إبلاً، وإن شاء، وذلك في (الفصيح). انتهى.

وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء مخالفون لسيبويه، فانظر كلامه، قال في الحواشي: قول الأخفش في الصِّلة صحيح؛ لأن المقتضى للحذف هو الطُّول، وإلا فلم لا حذف في خبر المبتدأ لولا الطُّول، وإلا ففيه ما في الخبر من التهيئة، فإذا كنت قد فررت من الطُّول، فكيف تؤكد، ولا تنافي بين حذف الشَّيء لدليل وتأكيده؛ لأن ما حذف لدليل بمنزلة الثَّابت، فقول الزَّجاج في غاية الحسن. (حمصي).

(قوله: متصل) في مفهومه تفصيل، فإن كان انفصال الضَّمير لمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتَّقديم، أو لكونه بعد أداة الحصر امتنع حذفه، وإن لم يكن لذلك جاز نحو ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الحج: ٣٥] بناء على تقدير العائد منفصلاً؛ لأنه أرجح، أي: رزقناهم إياه على أنه سيأتي عن الرَّوداني أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال، وعليه يخرج القسم الأول، ويدخل الثَّاني. (صبان).

تَأمَل لِلهِبَة (يَهَبْ) أي: ترجوه، وكقوله:

[فأطْعَمتُهُ مِنْ لَحمِها وَسَنامِها] شَواءً وَخَيْرُ الْخَيْرِ ما كانَ عاجِلُه

أبو طالب

(قوله: وخير الخير ما كان عاجله) أقول: ليس عاجله بتاءِ التأنيثِ كما توهم، بل مضاف إلى ضميرِ الخيرِ، وأصله الخير: العاجل، ثم جعلَ عاجلَ الخيرِ، ثم عاجله: المكان المرجع، والعاجلُ

الناصية

(قوله: إن انتصب بفعل أو وصف) فإن قلت: قد نصوا في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أنه يجوز أن يكون التَّقدير يزعمونهم شركائي، وهذا لا إشكال فيه، وأن يكون التَّقدير: تزعمون أنهم شركائي، وعلى هذا فقد صحَّ حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف. قلت: الذي اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضَّمير، ولم يعتمد الضَّمير بالحذف، ورب شيء يجوز تبعاً لغيره، ولا يجوز مستقلاً، مثاله حذف الفاعل في نحو: زيداً ضربته، تبعاً للفعل، وحذف الفاء في نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عِمرَان: ١٠٦] تبعاً للقول. اهـ. دماميني. (صبان).

(قوله: تاماً كان أو ناقصاً) إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً. . . إلخ فيه أن النَّاظم لا يراه، كما صرَّح بذلك قاله (يس) أو اكتفاء بالتَّمثيل، كما هي عادته.

(قوله: أو وصف) أي: تام أيضاً ليخرج، نحو: جاء الذي أنا كائنه.

(قوله: غير صلة الألف واللام) أما منصوبُ صلة أل، فلا يجوز حذفه إن عاد إليها؛ لدلالتهم ذكر الضَّمير على اسميتها الخفية، وعند حذفه يفوت الدَّليل، فإن عاد إلى غيرها جاز حذفه، نحو: جاء الذي أنا الضَّارب، أي: الضَّاربه، وبذلك يقيد إطلاقه الآتي أيضاً، أما: جاء رجل أنا الضَّارب، أي: الضَّاربه، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالتَّقييد؛ لأن المحذوف غير عائد للموصول والكلام في حذف عائده. (صبان).

(قوله: أي ترجوه) أو هذا الذي بعث الله رسولاً، أي: بعثه، و﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، أي: عملته. ونحو قوله تعالى: ﴿ما عملت أيديهم﴾ في قراءة الكوفيين إلا حفصاً بالحذف، أي: ﴿عَمِلَتْهُ﴾ [يس: ٣٥] كما في قراءة الباقين. قال الأصفهاني شارح (اللمع): لم يأت في القرآن إثبات العائد اتفاقاً إلا في ثلاث آيات: كـ ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥] ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ [الأنعَام: ٧١] ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ﴾ [الأعرَاف: ١٧٥] (شرح الجوامع). هذا، وضمير (ترجوه) ضمير متصل ومنصوب بالمفعولية لفعل تامّ هو (ترجو)، أي: ليس من الأفعالِ النَّاقصة.

(قوله: وخير الخير ما كان عاجله) (المعنى) فأطعمت أنا ذلك الضَّيف مِن لحم الجَمل وسنامِها مشوياً - لأنّ الشَّوْيَّ يَصِير بِسرعة - وخَيْر الخَيْرِ ما كان عاجلاً، والشَّويُّ أسرع مِن بَقِيَّة أقسام الطَّبخ. (الشَّاهد) في حَذْفِ العائِدِ المُتصلِ بالفعلِ النَّاقص (كان) والمنصوب به؛ لأنّه خبر له.

أي: ما كائنه عاجِلهُ ـ كذا قال المصنف خِلافاً لِقوم ـ والمنصُوب بالوَصْف ليس كالمنصُوب بالفعل في الكثرة، كقوله:

ما اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ [فَاْحْمَدَنْهُ به فما لدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ ولا ضَرَرُ]

أبو طالب

هو المارُّ بسرعةٍ، ولهذا توصف به الدُّنيا، والمعنى: إن خيرَ الخيرِ خيرٌ كان عاجل الخيرِ إياه، يعني: أن الخيرَ العاجلَ هو خيرُ الخيرِ.

(قوله: خلافاً لقوم) حيث خصَّصوه بالتامِّ.

(قوله: ما الله موليك فضل) تمامه:

الناصية

(قوله: خلافاً لقوم) في الفعل النَّاقص فمنعوه فيه، وعليه فالعائد في مثال خير الخير هو اسم كان المستتر، وهو ضمير مرفوع يعود إلى الموصول، وعاجله منصوب خبراً له. هذا وفي (شرح الشيرازي): قال المصنف: العائد المنصوب بالفعل يحذَف كثيراً. وَجَعَل الفعل مطلقاً، مع أنَّ مذهب قَوم مِن النُّحاة أن هذا الْحكم مختَص بالفعل التَّام دُونَ الفعل النَّاقص، مثل (كان) وأخواتها.

(قوله: والمنصوب بالوصف. . . إلخ) ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك، أي: في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي الأصل فيه الفعل، وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف. (صبان).

(قوله: في الكثرة) بل هو قليل جداً، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع من العربِ، وقال ابن السَّراج أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جداً، وعلى هذا فيشكل قول النظم:

. . . . والحَذْف عِنْدَهم كثيرٌ مُنْجَلِي

في عائدٍ مُتَّصل إن انتصب بفعلٍ أو وصف. . . . .

فسوى بين منصوب الفعل والوصفِ في كثرة الحذفِ. (تصريح). **(قوله:**

ما الله موليك فَضْلٌ فَاحْمَدَنْه به فما لدى غَيْرِه نفعٌ ولا ضَرَرُ)

قاله أبو الفتح.

(قوله) ما اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي مبتدأ مبني على السكون في محلِّ رفع، وهي لغير العاقل، ولفظ الجلالة مبتدأ، ومُوليك، أي: معطيك خبره، ومضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأوّل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو يعود على اللهِ، ومفعوله الثَّاني العائد على ما محذوف، والجملة من المبتدأ، والخبر صلتها، وفضل خبر ما، أي: الذي الله موليكه فضل، أي: خير، وإنما قدرنا الضمير متصلاً مع أن الراجح انفصاله؛ لأن الكلام في المتصل، ومنه يعلم أن

أي: الذي الله مُولِيكَه فضل، فلا يجوز حَذفُ المُنفَصِل كـ«جاءَ الّذي إيّاهُ ضَرَبْتُ» ولا المنصُوب بغير الفِعل والوَصْف كالمنصُوب بالحرف كـ «جاءَ الذي إنّه قائم»، ولا المنصوب بصلة الألف واللام كـ«جاءَ الذي أنا الضّارِبُهُ» ذَكَرَه في التسهيل ....

أبو طالب

..............فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

مولي بضمِّ الميمِ وكسر اللامِ، أي: المُعْطِي، وأصله: موليكه، والباقي ظاهر.

الناصية

المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال، كما قاله الرَّوداني، وفاحمدنه الفاء واقعة في جواب شرط مقدر تقديره: وإذا كان كذلك، واحمدنه: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التَّوكيد الخفيفة، وهي حرفٌ مبني على السُّكون، لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعوله، والحمد هو الثناء، وبه، أي: بسبب الفضل متعلق باحمدنه. وفما الفاء للتَّعليل، وما نافية تميمية ملغاة لا عمل لها، ولدى ظرفُ مكانٍ بمعنى عندَ متعلِّقٌ بمحذوف تقديره: يحصل خبر مقدم، وغيره غير مضاف إليه، وهو مضافٌ إلى الهاء، ونفع مبتدأ مؤخَّر، ولا الواو للعطفِ، ولا نافية، وضرر معطوفٌ على نفعٍ، وإنما بطلَ عملُ لا لعدمِ التَّرتيبِ (يعني) الشيء الذي الله معطيكه خير، وإذا كان كذلك فأثنِ عليه بسببه؛ لأنه ما نفعٌ ولا ضررٌ يحصل من عندِ غير الله تعالى، بل النَّافع والضَّار حقيقة هو الله وحده. (والشَّاهد) في قوله: موليك، حيث حذف منه الضَّمير المتصل المنصوب بالوصف العائد إلى الموصولِ، وهو قليل، والكثيرُ حذفه مع الفعلِ التَّام، نحو قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدّثر: ١١] و﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]؟ والتَّقدير: خلقته وبعثه، فإن كان الضَّمير منفصلاً نحو جاء الذي إياه ضربت، أو متصلاً منصوباً بغيرِ الوصفِ وهو الحرف نحو جاء الذي إنه منطلق، أو متصلاً منصوباً بفعل ناقصٍ نحو: جاء الذي كانه زيد، لم يجز الحذفُ.

(**قوله: أي الذي الله موليكه**) قدَّر الضَّمير متصلاً، وإن كان الأرجح تقديره منفصلاً؛ لأن صورة المسألة أن يكونَ كذلك، وهو مثال، فيكفي فيه الاحتمال؛ ولذا قال العيني: تقديره موليكه أو موليك إياه. (تصريح).

(**قوله: أي الذي الله موليكه**) قدر الضَّمير متصلاً مع أن الرَّاجح انفصاله؛ لأن الكلام في المتصل، ومنه يعلم أن المرادَ بالمتصل، هنا ما ليس واجبَ الانفصالِ، قال الرّوداني. (صبان).

(**قوله: كـ جاء الذي إياه ضربت**) أي: وجاء الذي لم أكرم إلا إياه، فلا يجوزُ حذفُ العائد؛ لأنه لو حذف في الأول لتبادر إلى الذّهن تقديره مؤخراً، فيفوت الغرض من تقديره، وهو الحصرُ أو الاهتمامُ، ولو حذف في الثَّاني لتبعه في الحذف إلا، فيتوهم نفي الفعلِ عن المذكورِ، والمرادُ نفيه عن

....

أبو طالب

....

الناصية

غيره قاله ابن هشام في (شرح بانت سعاد). ويؤخذُ من العلَّة ما قدمناه من أن محلَّ منع حذف المنفصل، إذا كان انفصاله بسببِ التَّقديمِ أو الحصر، فلو كان لغرض لفظي جاز حذفه، نحو ﴿فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الطُّور: ١٨] أي: آتاهم إياه. ولا يقدر متصلاً لما مرَّ من أن انفصال ثاني الضَّميرين المتحدين غيبة المختلفين في الإفراد والتَّذكير، وفروعهما مع الفصلِ بينهما بحرفٍ أو حرفين أحسن من اتصالِه، فالمناسبُ حمل القرآنِ عليه، وبهذا تعرف ما في كلام البعضِ، فتأمل. (صبان).

(قوله: كجاء الذي إياه ضربت)؛ لأنه منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل، ومفوت لما قصد به من التَّخصيص عند البيانيين، والاهتمام عند النَّحويين، وإنما حذف منفصلاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البَقَرَة: ٣] والأصل رزقناهم إياه؛ لأن تقديره متصلاً يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة، وهو قليل.

(قوله: كجاء الَّذي إنَّه قائم) أو كأنه أسد؛ لأنَّ اسم إن وكأن المشددتين لا يحذف إلا شذوذاً. وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة، وهو إن، والثَّاني ما يغيرها، وهو كأن. (تصريح).

(قوله: كجاء الذي إنه قائم) فالهاء مِن (إنّه) منصوب بـ (إنّ) الحرف المُشبّه بالفعلِ، لا يُحذَف لا يقال: (جاءَ الّذي إن قائم)

(قوله: كـ (جاء الّذي أنا الضّاربُهُ)) لأن الوصفَ صلة الألفِ واللامِ واسمية أل خفية، والضَّمير إذا كان مذكوراً يدل على اسميتها نصاً، فإذا حذف فات هذا المعنى، وهم بصدد التَّنصيص على اسميتها، قاله قريب الموضح في حاشيةِ هذا الكتاب، وهو سهوٌ؛ لأن العائدَ المنصوب ليس عائداً على أل في هذا المثال، حتى يدل على اسميتها نصاً، وإنما هو عائد على الذي، كما يفيده العطف بأو، والعائد إلى أل إنما هو الضَّمير المرفوع المستتر في الوصف، والتَّحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بأل إن كان عائداً على غير أل، كالمثال المذكور جاز حذفه، وإن كان عائداً على أل، نحو: جاءني الضَّاربه زيد، امتنع حذفه لما تقدم من التَّعليل، وشذ قوله:

ما المستفزّ الهوى محمودَ عاقبةٍ ... ولو أُتِيحَ له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

فحذفَ العائدَ إلى أل المنصوبِ بالوصفِ، وما نافية، والمستفز بالسِّين المهملةِ والفاء والزَّاي بمعنى المستخفّ اسم ما، والمحمود خبرها إن كانت حجازية، وأتيح بالبناءِ للمفعولِ بتاء مثناة فوق، فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدّر، والمعنى: ليس المستفز الهوى محمودَ عاقبةٍ، ولو قدر له صفو خالص من الكدرِ. (تصريح).

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِـوَصْـفٍ خُـفِـضَـا ۞ كَـأَنْـتَ قَـاضٍ بَـعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَـضَـى

(كَذاكَ) يجوز (حَذْفُ ما بوَصْفٍ) بمعنى الحال والاستقبال (خُفِضا) بإضافَتِهِ إلَيه (كَأَنْتَ قاضٍ)

أبو طالب

(قوله: بإضافته إليه) احترازٌ عن نحوِ: جاءَ الذي أنت مارٌّ به، فإن جرَّ هذا الضَّمير، وإن كان بسبب الوصفِ؛ أي: بسببِ صيرورةِ ما بعده معمولاً للوصفِ، إلا أنه خارجٌ عن هذا الحكم.

الناصية

(قوله: كجاء الذي أنا الضَّاربه) فلا يقال فيه: (جاء الّذي أنا الضّارِبُ) بحَذْفِ الضمير. ومذهب الجمهورِ أن منصوبَ صلةِ أل لا يجوز حذفه. وعبارة (التّسهيل) وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام.

نعم، هذا مقابلٌ لما قبله، ويمكن حملها على منصوب صلةِ أل العائد إلى غيرها، فلا ينافي كلام الجمهور، ولا يعارضه التَّعبير بقد؛ لأن التَّقليل نسبي فاندفع ما للبعض. وفي (الأشموني) إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والعطف عليه خلافٌ أجازه الأخفشُ والكسائيُّ، ومنعه ابن السَّراج وأكثر المغاربة؛ واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه؛ نحو هذه التي عانقت مجردة، أي: عانقتها مجردة، فإن كانت الحالُ متقدِّمة نحو هذه التي مجردة عانقت، فأجازها ثعلب ومنعها هشام. وهذا شروعٌ في حكمِ حذفِ العائدِ المجرورِ، وهو على نوعين: مجرور بالإضافةِ ومجرورٌ بالحرفِ. وبدأ بالأول فقال: كذاك. . . إلخ.

(قوله: ذَكَرَه) أي: المنصوب بصلةِ الألفِ واللامِ، وأما سائر الأمثلةِ فداخلة في كلامه هنا.

(قوله: كَذَاكَ) أي: مثل حذف العائدِ المنصوبِ المذكورِ في جوازه وكثرتهِ **(قوله: يجوز. . . إلخ)** أي: يجوز حذف العائدِ (المجرور بالإضافةِ إن كان المضافُ) الجار للعائدِ (وصفاً) ناصباً للعائد تقديراً، بأن كان اسم فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ (غير ماض) خلافاً للكسائي. (تصريح).

(قوله: ما يوصف. . . إلخ) أي: ناصب للعائدِ محلاً باعتبارِ أنه في المعنى مفعوله؛ لاستيفائه شروط عمله، وإن كان جاراً له محلاً أيضاً باعتبارِ الإضافةِ، والمرادُ بالوصفِ هنا خصوصُ اسمِ الفاعل، فلا يجوزُ حذفُ العائدِ المخفوضِ باسمِ المفعولِ؛ نحو: جاء الذي أنت مضروبه، قاله في (التَّصريح)، وظاهره ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين، نحو: جاء الذي أنت معطاه، والذي تميل إليه نفسي جواز حذف مخفوضه. لا يقال: إذا اشترط في الوصفِ الخافض كونه ناصباً محلاً، كان هذا مكرراً مع قوله: والحذف عندهم. . . إلخ؛ لأنا نقول: المراد بالمنصوب فيما مرَّ المنصوب فقط، لا المنصوب والمجرور باعتبارين. (صبان).

(قوله: بإضافته إليه) أي: خفض بإضافة الوصف إلى الضَّمير، وضمير إليه يعود إلى الموصول في قوله: «ما بوصف».

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا المَوْصُولَ جَرْ ... كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ

الواقِع (بَعْدَ) فِعْلِ (أَمْرٍ مِنْ قَضى) إشارَة إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] أي: قاضيه، فَلا يجوز الحَذفُ مِن نحو: «جاءَ الّذي أنا غُلامُه أو مَضرُوبُه أو ضارِبُه أمسِ».

(كذا) يَجوزُ حَذفُ الضميرِ (الّذي جُرَّ بِما) ....

أبو طالب

(**قوله: يجوز حذف الضمير**) غير لفظ العائد إلى الضَّميرِ؛ لأن المحذوفَ هاهنا هو العائد مع الحرفِ بخلاف ما سبق.

الناصية

(**قوله: بعد أمر من قضى**) أي: بعد فعل أمر مشتق من قضى بقصرِ الممدودِ للضَّرورة على تقدير المصدرية، أو من مادة قضى فعلاً ماضياً على تقدير الفعلية، قاله الشَّيخ خالد. (صبان).

(**قوله: إشارة إلى قوله تعالى**) في سورة طه آية (٧٢) ﴿قَاضٍ﴾ تقديره (قاضيه) قاضي: وصف وبمعنى الحالِ أضيف إلى الهاء؛ ولِذا حُذِف الهاء.

(**قوله: فاقض ما أنت قاض**) والأصل: فاقض الذي أنت قاضيه، فحذفَ العائدَ على ما، وهو موصول اسمي، قال الموضح في (الحواشي): وما هذه تحتملُ أن تكون مصدرية؛ أي: اقضِ قضاءك، أو مدة قضائك بدليل ﴿إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢]. انتهى. ولكنه هنا حاول شرحَ قول النَّظم:

كذاكَ حذف ما بوصف خفضا ... كأنت قاضٍ بعد أمرٍ مِنْ قضى

(بخلافِ جاء الذي قام أبوه)؛ لأن المضافَ الجار للعائدِ ليس بوصف (أو) جاء الذي (أنا أمس ضاربه)؛ لأن المضاف وصف ماض، وهو لا يعمل على الأصح، وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه؛ لأن الوصف اسم مفعول، وإنما لم يجز حذفه فيهن؛ لأنه ليس منصوباً تقديراً.

(**قوله: فلا يجوز الحذف... إلخ**) لعدمِ كونِ المضاف وصفاً في غلامه، ولكون الوصف بمعنى الماضي في مضروبه، وضاربه بدليل أمس.

هذا، وفي (الصبان) أما المجرورُ بإضافةِ غير وصف، نحو: جاء الذي وجهه حسن، أو بإضافة وصف غير عامل، نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه؛ لأنَّ الحذفَ إنما هو لكونِ المجرورِ منصوباً محلاً، وهو فيما ذكر غير منصوب محلاً.

(**قوله: مِن نحو (جاءَ الّذي أنا غُلامُه... إلخ) أمسِ**) قيد لـ (مضروبه) ولـ (ضاربه)، أما عدمُ جوازِ الحذفِ مِن (غلامه) فلأنّه مجرور بإضافةِ الاسمِ، لا الوَصْفِ، وأمَّا مِن (مضروبه) و(ضاربه)؛ فلأنه للماضي لا للحال، أو الاستقبالِ. (شيرازي).

(**قوله: كذا... إلخ**) حل معنى أشار به إلى وجه الشَّبه لا حل إعراب، وإلا فكذا خبرٌ مقدَّم، والذي مبتدأ مؤخر.

أي: بِمثلِ الحرفِ الذي (المَوْصُولَ جَرّْ) لَفظاً ومَعْنىً ومُتَعَلَّقاً (كَمُرَّ بالَّذي مَرَرْتُ) به (فَهْوَ بَرّْ)

أبو طالب

(قوله: أي بمثل الحرف) يعني أن قوله: بما مقدر بمضاف، والموصول عبارةٌ عن الحرفِ لا المضاف، إذ لا يمكن أن ينجرَّ الموصول والعائد بحرفٍ واحدٍ، وقسم من المجرورِ بالاسمِ قد سبق، وما سواه من نحو: جاء غلام الذي غلامه قائمٌ، ممتنع الحذفِ.

(قوله: لفظاً ومعنى ومتعلقاً) لابد في هذا المقامِ من بيان أمرين: الأول: أن المرادَ بالمماثلة اللفظية اتحادُ اللفظينِ في الحروفِ، والحركاتِ، والسَّكناتِ، وبالمعنوية اتحاد المعنيين في نوعٍ من أنواع فوائد

الناصية

(قوله: كَذا يَجوزُ حَذفُ الضَّمِير... إلخ) قال اللقاني: قال الرَّضي: وينجر بحرف جر متعين، وإنما شرط التَّعين؛ لأنه لا بدّ من حذف الجار أيضاً؛ إذ لا يبقى حرفُ جرٍّ بلا مجرور، فينبغي أن يتعيَّن حتى لا يلتبس بعد الحذفِ بغيره، كقوله تعالى: ﴿أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [الفرقان: ٦٠] أي: تأمرنا به، أي: بإكرامه، وقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] أي: بإظهاره، قال:

فقلتُ له: لا والَّذي حَجَّ حَاتِمٌ ... أَخُونُكَ عَهْداً إنَّني غَيْرُ خَوَّانِ

ثم قال: وربما يحذف المجرور، وإن لم يتعيَّن، نحو: الذي مررت زيد، أي: مررت به، وإن احتملَ مررت معه أو له، أو نحو ذلك. انتهى. وهذا يخالفُ طريقةَ المصنِّف بلا خفاء. انتهى. وقال الزَّرقاني: قال الرضي: ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التَّدريج، وهو أن يحذف حرفُ الجرِّ أولاً، حتى يتَّصل الضَّمير بالفعل، فيصير منصوباً فيصحُّ حذفه، ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معاً؛ إذ ليس حذفُ حرفِ الجرِّ قياسياً في كل موضع، والمجوز له هنا استطالة الصِّلة، ومع هذا المجوز فلا بأسَ بحذفِها مع المجرورِ بها. انتهى. (حمصي).

(قوله: الذِي جر) وليسَ عمدةً ولا محصوراً.

هذا، وحاصله أن شروطَ حذفِ العائدِ المجرورِ بالحرفِ باطرادٍ سبعة: ثلاثة تؤخذ من قولِ المصنفِ بما الموصول جر، وهي جرُّ الموصولِ بالحرفِ، وأن يكون الجارُّ له موافقاً لجارِّ العائدِ لفظاً ومعنى، كما يدل على ذلك كلام الشَّارح الآتي، وزاد المصنف أربعةً: وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصوراً، وأن يتَّحدَ متعلقا الحرفين لفظاً ومعنًى، أما حذفه في نحو ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به، فسماعي.

(قوله: جر) من الحروفِ مع اتحاد متعلَّقي الحرفين لفظاً، ومعنًى، أيْ: يكون حرف الجرِّ الّذي جَرّ (الموصول) وجَرَّ (العائِد) واحداً لفظاً، ومعناهُما واحداً، فلا يكون - مثلاً - أحدهما بمعنى السَّببيَّة، والآخر للإلْصاقِ، ومتعلَّقهما أيضاً واحداً، فلا يكون أحدهما مُتَعَلقاً بفعل، والآخر مُتَعَلقاً بفعل آخر، والمثالُ المذكورُ (مرَّ بالّذي مررت به) (الذي) و(الهاء) حرف الجرِّ الداخلُ عليهما واحد

أي: مُحْسِن، فإن جُرَّ بغير ما جرَّ المَوْصُول لَفظاً كـ «مررتُ بالذي غَضبت عَلَيه» أو معنىً كـ«مررتُ بالذي مررتَ به عَلى زيد» أو مُتعلِّقاً كـ «مررتُ بالذي فَرِحْتَ به» لم يَجُزِ الحَذف.

أبو طالب

معاني اللفظين، وبالمتعلقية اتحادُ المتعلقين في المعروضيةِ لذلك النَّوع من الفوائد، **الثاني**: أن الباءَ في قولِه: فرحت به للإلصاقِ لا للتعديةِ المغيرةِ لمعنى الفعلِ، كما هو المتبادرُ، وإذا عرفتَ هذين الأمرين، فلا يخفى عليك اندفاعُ ما يرد على الشارح من أن المثالَ الأولَ والثاني غير صالحٍ لخصوصِ ما مثلا له؛ لاشتمالِ الأولِ على المغايراتِ الثلاثة، والثاني على المغايرتين الأخيرتين.

(قوله: أو متعلقاً... إلخ) اقتصر الشارح في أمثلة الفاقدِ للمماثلة على أقسام ثلاثة، عدمُ مماثلتها أقلُّ من أربعةٍ باقيةٍ، إشارة إلى أن حكمَ تلك الثلاثة ثابتة للأربعةِ الباقية بالطَّريق الأولى.

الناصية

لفظاً وهو: الباء، وكلاهما بمعنى التَّعديةِ، وكلاهُما متعلقان بفعلٍ واحدٍ هو (المرور). (شيرازي).

(قوله: لفظاً) أي: مادةً لا هيئةً، فلو كان أحدهما ماضياً، والآخر مضارعاً، أو فعلاً، والآخر اسم فاعل لم يضر. (صبان).

(قوله: ومتعلقاً) سواء اتفق المتعلقان لفظاً، ومعنًى أو معنى فقط، أم اختلفا نوعاً، واتحد مادةً؛ لأن الضَّمير عبارة عنِ الموصولِ أو الموصوفِ به، فلا بدَّ أن يكون الجارُّ لهما متحداً من جهة المعنى والمتعلَّق، فإذا حذف الجارّ والمجرور كان في الكلامِ ما يدل عليهما، وذلك معنى قول النَّظم:

كذا الذي جرّ بما الموصول جر ....

(قوله: كمر بالذي مَرَرْتُ به) أي: يجب أن يكون الحرفُ الذي جر الضَّمير مماثلاً للحرفِ الذي جرَّ الموصولَ من حيث اللفظ، والمعنى، والمتعلق.

هذا ومنه ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] فالموصولُ وهو ما مجرور بمن التَّبعيضيةِ وهي متعلقة بيشرب قبلها، والعائدُ المحذوفُ مجرورٌ بمن التَّبعيضية، وهي متعلقة بتشربون، والتَّقدير: ويشرب من الذي تشربون منه، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنًى، ومتعلقاً، (و) قوله، وهو كعب بن زهير:

لا تَرْكَنَنَّ إلى الأَمْرِ الذي رَكَنَتْ أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

فالموصوفُ بالموصولِ وهو الأمرُ مجرور بإلى المعدية، وهي متعلّقة بتركنن، والعائدُ المحذوفُ مجرورٌ بإلى المعدية، وهي متعلقة بركنت، والتَّقدير: لا تركنن إلى الأمرِ الذي ركنت إليه، فاتفق الحرفان لفظاً ومعنًى ومتعلقاً، وأقيم الموصوفُ بالموصولِ مقامَ الموصولِ؛ لأنه نفسه في المعنى،

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

ويعصر بمهملات بوزنِ ينصر، لا ينصرف للعلمية، ووزن الفعلِ، وهو أبو قبيلةٍ من باهلة، وحكم المضافِ للموصولِ كذلك، نحو: مررت بغلام الذي مررت، أي: به، ومثال اتفاقهما معنًى فقط حللت في الذي حللت به، فيجوز حذفُ الضَّميرِ المجرور بالباءِ؛ لأنها بمعنى في كذا قالوا، وفيه نظر؛ لأنه لا يعلم نوع المحذوف، ومثال اختلافِ المتعلقين لفظاً، واتحادهما معنًى؛ نحو ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] أي: به؛ لأن اصدع في معنى مرْ على خلاف في هذه والتي قبلها، ومثال اختلاف المتعلقين نوعاً، واتحادهما مادة قوله:

وقد كنت تخفي حُبَّ سَمراء حِقبةً   فَبُحْ لانَ منها بالذي أنت بائحُ

أي: به، أنشده أبو الفتح. (تصريح).

(**قوله: فَهْوَ بر**) فالجار للضَّمير والموصولِ حرف واحد هو الباء، وكلا الباءين للإلصاقِ، وكلاهما متعلقان بمر. (دشتي).

(**قوله: فإن جر بغير ما جر الموصول... إلخ**) في المثالِ الأوَّلِ الحرفُ الداخلُ على الموصول (باء) والداخلُ على الضَّمير (على)، وفي الثَّاني (الباء) الدَّاخلة على الموصولِ بمعنى الإلْصاقِ، والباءُ الدَّاخلةُ على الضَّمير بمعنى السَّببيَّة، ومعناه: مررتُ بالذي مررتَ بسببهِ على زيدٍ، وفي الثَّالث الباء الدَّاخلة على الموصولِ متعلقها (مررتُ) والباء الدَّاخلة على الضَّمير متعلقها (فرحت). (شيرازي).

(**قوله: كـ (مررتُ بالّذِي غَضِبت عَلَيه) لاختلاف الجارين**)؛ لأن أحدهما على والآخر باء.

(**قوله: كـ (مررتُ بالّذي مررتَ به عَلى زيد) لاختلاف الحرفين في المعنى**) فإن الباء الأول للإلصاق، والثاني للسَّببية؛ إذ المعنى مررت بالشَّخصِ الذي مررت أنت بسببه على زيد. (دشتي).

(**قوله: كـ (مررتُ بالّذي فَرِحْتَ به) لاختلافهما في المتعلق**)؛ فإن متعلَّق بالذي مررت، ومتعلَّق به فرحت، وقوله: (لم يجز) جزاء للشَّرط، وهو قوله: فإن جُرَّ. (دشتي).

(**قوله: لم يجز الحذف**) أي: حذف العائدِ في هذه الأمثلة، وكذلك نحو جاء الذي مررت به، ومررت بالذي مر به، ومررت بالذي ما مررت إلا به، ورغبت في الذي رغبت عنه، وحللت في الذي حللت به، ومررت بالذي مررت به، تعني بإحدى الباءين السَّببية، والأخرى الإلصاقِ، وزهدت في الذي رغبت فيه، وسررت بالذي فرحتَ به، ووقفت على الذي وقفت عليه، تعني: بأحد الفعلينِ الوقف، والآخر الوقوف. (صبان).

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

أَلْ حَـرْفُ تَـعْـرِيـفٍ أَوِ الـلَّامُ فَـقَـطْ   فَـنَـمَـطٌ عَـرَّفْـتَ قُـلْ فِـيـهِ الـنَّـمَـطْ

الخامس من المعارف ـ المعرف بأداة التعريف

أي: بآلَتِهِ. (أَلْ) بِجُملتها هل هي (حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَمِ اللام فَقَطْ) فيه خِلاف: فالخليل على

أبو طالب

(قوله: بجملتها) الجملة بمعنى المجموع من حيث المجموع، والباء فيها للآلة، والمعنى: إن أل حرفُ تعريفٍ بواسطةِ ملاحظة الواضعِ مجموعها، من حيث هو مجموع ووضعها للتَّعريفِ، والحاصل: أن الحكم ثابت لمجموع أل من حيث هو مجموع لا من حيث بعض أجزائِه، وهذا بخلاف ما إذا قيل في الجملةِ؛ فإنه يدل على ثبوتِ الحكم لبعضِ الأجزاءِ، وإنما قيد أل هذا القد لئلا يتوهَّم أن مقابل قوله: أو اللام فقط كون كل من الألفِ واللَّامِ حرف تعريف.

(قوله: هل هي... إلخ) إشارة إلى أن أو في قوله: أو اللام للشَّكِّ لا للتَّقسيمِ.

(قوله: فقط) قيل الفاء في فقط للتزيينِ **أقول**: الظاهر أنها جزائية لأن ما بعدها لا يصلح أن يقع شرطاً، والتَّقدير هاهنا إذا لاحظت اللامَ حرف تعريفٍ انته، ولا تلاحظ معها الهمزة، أو فهو حسب فهو قيد اللام، ولا يبعد أن يكون قيد الأطراف، الشَّكُّ يعني: أن لهذا الشَّكّ طرفين لا أكثر.

الناصية

(قوله: المعرف بأداة التعريف) هذا أولى من التَّعبيرِ بأل لجريانه على كلِّ الأقوال الآتية، ولصدقه بأم عند حمير، لكن لا حاجةَ لإضافتها للتَّعريف؛ لأن أداة الشَّيء ما يحصله، والأنسب بباقي المعارف؛ حيث لم يقل فيهن: المعرف بالعلمية مثلاً أن يقول: ذو الأداة والمقام بعينها، قيل: إن كانت الباءُ سببيةً، فقوله: أل حرف تعريف تبرع منه لزيادته على التَّرجمةِ، أو بمعنى مع فلا زيادة. (خضري).

(قوله: أو اللام) أو لتنويعِ الخلافِ، وتفصيله إلى قولينِ لا للتَّخيير، واللَّام مبتدأ حذف خبره؛ لدلالة ما قبله، أي: حرف تعريف، وهكذا كل ما توسَّط فيه الخبر كزيد قائم وعمرو، فإن تأخر الخبر، وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين، فللأول أو الثاني أو مخير فيه أقوال، فإن صلح لأحدهما فهو له، وخبر الآخر محذوف نحو: زيد وهند قائم أو قائمة، وهذا كله في أو التَّنويعية؛ لأنها يجب معها المطابقةُ كالواو، كما في (المغني) أما التي للشَّك ونحوه، فلا حذف معها؛ لأنها للأحدِ الدَّائر، كما أفاده (يس). (خضري).

(قوله: فقط) الفاء قيل: زائدةٌ لتزيينِ اللَّفظ، وقط بمعنى حسب. وقيل: في جوابِ شرط مقدر، وقط بمعنى انته، فيكون اسم فعل، أو حسب، أي: إذا عرفت ذلك فانته عن طلبِ غيره، أو فهو حسب أي: كافيك. (صبان).

(قوله: فيه خِلاف... إلخ) قال الموضح في (شرح القطر): والمشهورُ بين النحويِّين أن المعرف أل عند الخليلِ، واللام وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفورٍ الأول عن ابن كيسان، والثَّاني عن بقية

الأوَّل، ورَجَّحَه المُصَنف في شرح الكافية والتسهيل، فالهمزة همزة قطع وسيبوَيْه والجُمهور

أبو طالب

....

الناصية

النَّحويِّين، ونقله بعضهم عن الأخفشِ، وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرِّف أل قال: وإنما الخلافُ بينهما في الهمزةِ أزائدةٌ هي أم أصليةٌ، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه، وتلخص في المسألةِ ثلاثةُ مذاهبَ، **أحدها**: أن المعرِّف أل والألف أصل، **والثَّاني**: أن المعرِّف أل والألف زائدة، **والثَّالث**: أن المعرف اللَّام وحدها. انتهى. وأسقط مذهباً رابعاً، وهو أن المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة، للفرقِ بينها وبين همزةِ الاستفهام، وهو مذهب المبرّد، ولكلٍّ منهم حجَّة تعضده، فحجة الأول فتحُ الهمزةِ، وأنهم يقولون: الحمر بنقلِ حركةِ همزة أحمر إلى اللام قبلها، فيثبتونها مع تحركِ ما بعدها، ويثبتونها في القسم، والنداء، والتَّذكر، يقولون: ألي، كما يقولون: قدي، ويثبتونها مسهلة في نحو «آلذاكرين» وحجة الثَّاني سقوطها في الدَّرج، وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف، وأما ثبوتها مع الحركة، فالحركة عارضة فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسمِ والنداءِ نحو هاالله لأفعلن، ويا ألله؛ فلأن أل صارت عوضاً عن همزةِ إله، وأما قولهم في التَّذكر إلي، فلما كثرت مصاحبة الهمزةِ للام نزلا منزلة قد، وأما آلذَّاكِرِينَ فلالتباس الاستفهامِ بالخبر، وحجة الثَّالث أنها ضد التَّنوين الدَّال على التَّنكير، وهي حرفٌ واحدٌ ساكنٌ، فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسِها، وإنما خالفت التَّنوين ودخلت أولاً؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيراً، فحصنت من الحذفِ بذلك، وإنما كانت لاماً؛ لأن اللَّام تدغم في ثلاثةِ عشرَ حرفاً، وإذا أظهرت جازَ، وحجة الرَّابع أنها جاءت لمعنى، وأولى الحروفِ بذلك حرف العلَّة، وحركت لتعذرِ الابتداءِ بالسَّاكن، فصارت همزةً كهمزة التكلُّمِ والاستفهامِ، وأن اللَّام تغير عن صورتها في لغة حمير، قال الزَّجاج في حواشيه على (ديوان الأدب): حمير يقلبون اللام ميماً إذا كانت مظهرة، كالحديثِ المروي، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصَّوم والسَّفر، وإنما الإبدال في البر فقط، وربما وقع في أشعارهم قلب اللَّامِ المدغمة، كقوله: وا مسلمة. انتهى. وأراد بالحديثِ المروي قوله ﷺ: «**ليس من البرِّ الصِّيامُ في السفر**» والنَّاظم في النَّظم اقتصر على قولين فقال:

أل حـــرفُ تـــعـــريـــفٍ أو الـــلَّام فـــقـــط ....

(تصريح). **(قوله: فالهمزة همزة قطع)** فلا تُحذفُ في دَرْج الكلام.

(قوله: همزة قطع) أي: أصلية بدليل فتحها، وهمزةُ الوصلِ مكسورةٌ إلا لعارضٍ؛ ولثبوتها مع تحركِ اللَّام في نحو الحمر بنقلِ حركةِ همزة أحمرَ إلى اللَّام، إلا أنها وصلتْ في الدَّرج؛ لكثرة الاستعمال.

ـ كما قال أبُو البَقاء في شَرْح التَّكْمِلَة ـ على الثاني، فالهمزة اجْتُلِبَتْ للنُّطْقِ بالساكن، وَجَزْمُ المُصنف في فصل زِيادَة همزة الوَصْل بأنَّ همزة ألْ وَصْلٌ يُشْعِرُ بترجيحه لِهذا القَول، ......

أبو طالب

(**قوله: يشعر بترجيحه**) لم يقل: يصرح لاحتمالِ الجزمِ المذكورِ لترجيحهِ القول الآخر لسيبويه.

الناصية

(**قوله: بأن همزة أل همزة وصل**) أي: زائدة بعد الوضع للنطق بالسَّاكن، ولا مدخل لها في التعريف، وإنما لم تحرك اللَّام وتستغني عنها؛ لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر، وفتحها بلام الابتداء، وضمها لا نظير له، ونقل في (التسهيل) عن سيبويه أن المعرف أل بجملتها كالأولِ، لكن الهمزةَ على هذا زائدةٌ للوصلِ، معتد بها في الوضع، بمعنى أنها جزء الأداة، وإن كانت زائدة فيها كأحرفِ المضارعةِ، وليست زائدة عليها حتى تنافي الاعتدادَ بها في الوضعِ. وتظهر ثمرة الخلافِ في نحو: من القومِ، فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً؛ للاستغناءِ عنها، وعلى غيره موجودة، إلا أنها حذفت لكثرةِ الاستعمالِ، وعن المبرد أن المعرفَ الهمزة، وزيدت اللَّام لفرقها من همزة الاستفهام فالأقوالُ أربعةٌ: اثنان أحاديان، واثنان ثنائيان.

(**قوله: فالهمزة اجْتُلِبَتْ... إلخ**) أي: جيء بها لكونِ اللَّام ساكنةً، وعدم إمكان الابتداءِ بالسَّاكن.

(**قوله: وَجَزْمُ المُصنف**) بسكون الزاي وضمِّ الميم مبتدأ، وخبره يشعر. قال في (حاشية الدشتي) يعني: بما أن ذلك الفصل انعقدَ لزيادةِ همزةِ الوصلِ، والمصنفُ ذكر همزة أل في ذلك الفصل، وجزم هناك بأنها همزة وصل، ينتج ذلك بأنّ همزةَ أل زائدة.

(**قوله: بأن همزة أل وصل**) فتُحْذَف في دَرْجِ الكَلامِ.

(**قوله: يشعر بترجيحه لهذا القول**) لشيئين: **الأول**: هو أن المعرف يمتزج بالكلمة، حتى يصير كأحد أجزائها، ألا ترى أن العامل يتخطاه، ولو أنه على حرفين لما تخطاه، وأن قولك: رجل والرَّجل في قافيتين لا يعد إيطاءً، ولو أنه ثنائي لقام بنفسه. **الثَّاني**: أن التَّعريف ضد التَّنكير وعلم التَّنكيرِ حرف أحادي، وهو التَّنوين، ليكن مقابله كذلك، وفيهما نظر؛ وذلك لأن العامل يتخطَّى ها التَّنبيه في قولك: مررت بهذا، وهو على حرفين، وأيضاً فهو لا يقومُ بنفسِه، ولا الجنسية من علامات التَّنكير، وهي على حرفين فهلا حمل المعرف عليها، وفي (الأشموني) وقول الأول أقرب لسلامتِه من دعوى الزِّيادة فيما لا أهلية فيه للزِّيادة، وهو الحرفُ، وللزومِ فتحِ همزته، وهمزة الوصل مكسورةٌ، وإن فتحت فلعارض كهمزة ايمن الله، فإنها إنما فتحت لئلا ينتقل من كسرٍ إلى ضمٍّ دون حاجز حصين، وللوقف عليها في التَّذكر، وإعادتها بكمالها، حيث اضطر إلى ذلك كقوله:

وَلِسيبوَيْه قولٌ آخَر: أنّها بجُملتها حَرْفُ تعرِيف، والألِفُ زائِدَة (فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ) ....

أبو طالب

(قوله: ولسيبويه قول آخر... إلخ) قيل: هذا القول مستلزمٌ لكونِ همزةِ أل زائدة وغير زائدة، وليس هذا إلا اجتماعَ النقيضينِ، **أقول**: معنى الزِّيادة أن للمزيدِ عليه كون لم يكن الزَّائد معه في هذا الكونِ، وذلك الكون إما في زمانِ تصوُّرِ اللفظِ قبل الوضعِ أو عندَ الوضعِ، فالأول كزيادة ألفِ ضاربٍ، والثَّاني كزيادةِ تاء ضاربةٍ، فزيادة همزة أل على هذا القولِ باعتبارِ الكونِ الأول، وعدم زيادتِه باعتبارِ الكونِ الثَّاني، فإنه دقيقٌ.

(قوله: فنمط) هذا مروي بالرَّفعِ، وجهه أنَّ المشتغلَ عنه العامل الواقعَ قبلَ فعلِ الطلبِ إذا أُريدَ منه بيانُ الحكمِ، وعموم المطلوبِ منه؛ فرفعه راجحٌ، بل واجبٌ أن المعنى مثلاً أن نمطاً يرادُ تعريفه مقولٌ فيه النَّمط، فسقطَ ما قيل من أن الأولى أن يكونَ (نمط) منصوباً بمقدَّر يفسره ما يناسبه، وهو قوله: قل، والتَّقدير: اذكر نمطاً؛ وذلك لوقوعِهِ قبل فعل الطَّلب.

الناصية

يَـا خَـلِـيـلَـيَّ ارْبَـعَـا وَاسْـتَـخْـبِـرَا الْـ ... ـمَـنْـزِلَ الـدَّارِسَ عَـنْ حَـيٍّ حِـلَالِ

مِـثْـلَ سَـحْـقِ الْـبُـرْدِ عَـفَّـى بَـعْـدَكَ الْـ ... ـقَـطْـرُ مَـغْـنَـاهُ وَتَـأْوِيـبُ الـشَّـمَـالِ

وكقوله:

دعْ ذَا وَعَـجِّـلْ ذَا وَأَلْـحِـقْـنَـا بِـذَا الـ ... ـشَّـحْـمِ إِنَّـا قَـدْ مَـلِـلْـنَـاهُ بَـجَـلْ

(قوله: ولسيبويه قول آخر) على ما نقلهُ عنه في (التَّسهيل) وشرحه، فقال فيه: إن الهمزةَ عند سيبويه زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع لا أصلية، كما يقول الخليلُ: فسيبويه مع حكمِه بزيادتها يعتد بها، كاعتداده بهمزةِ أسمع ونحوه، بحيث لا يعدّه رباعياً، فيعطى مضارعه من ضمِّ الأولِ ما يعطى مضارع الرُّباعي للاعتدادِ بهمزتِه، وإن كانت همزةُ وصلٍ زائدة؛ فلذا لا يعد أداة التَّعريف اللام وحدها، مع القولِ بأن همزتها همزةُ وصلٍ زائدة. انتهى.

بهذا يندفع قول اللقاني في صحةِ هذا القولِ من جهة المعنى نظر؛ إذ لا معنى؛ لأن أل بجملتها معرفة إلا أنها موضوعة للتَّعريف، وذلك بالضَّرورةِ منافٍ لكونِ الهمزةِ زائدةً. انتهى.

ويندفع أيضاً بأن الزِّيادة التي تنافي الأصالةَ الزِّيادة على الشيء لا فيه، بدليل حروفِ المضارعةِ وسين الاستفعالِ، ونحو ذلك.

(قوله: إنّها بجُملتها حَرْف تعريف... إلخ) توجيه ذلك أنّ الموضوع للتَّعريفِ في الأصلِ هو اللام فقط، إلّا أن كثرة استعمالِ الألفِ الزائدة معها أوجب لزومَ الألفِ، بحيث لو لم تذكر معها لم تفدِ التَّعريفَ وحده. (دشتي).

أي: أَرَدْتَ تعريفه (قُلْ فِيهِ النَّمَطْ) وهو ثَوْبٌ يُطْرَحُ على الهَوْدَجِ، والجَمع «أنماط».

أبو طالب

(قوله: أي أردت تعريفه) لما ورد على ظاهرِ هذا المصرعِ أن مثالَ معناه أن نمطاً، قلت فيه: النَّمط قل فيه النَّمط، وهذا مما لا محصل له، وأجاب عن هذا بعضهم بأن عرفت بمعنى: أردت تعريفَه، فأشار الشارح إلى دفعِ الإيراد، وضعفِ الجوابِ بأن قوله: عرفت، بمعنى قوله: أردت تعريفه من غيرِ حاجةٍ إلى تقديرِ حرفِ الشَّرطِ، مع كونِه خلافَ الأصلِ، واستلزامه القول بحذفِ الفاءِ في قوله: قل، **أقول**: يحتمل أن يكونَ مرادُ ذلك المجيب بتقديرِ حرفِ الشَّرطِ، أن وصفَ قوله: نمط علة لحكمة كالشَّرطِ الواقعِ علَّةً للجزاءِ لا أن حرفَ الشَّرطِ مقدَّر في الكلامِ، فيؤول جوابه إلى ما ذكره الشَّارحُ. ومن العجائب ما قيل في هذا المقامِ لدفعِ هذا الاعتراضِ، من أن قوله: عرفت بكسرِ الرَّاءِ فعل أمرٍ، وتاؤه جزء لقولِه قل، على أن يكونَ مضارعاً مجزوماً جواباً للأمرِ، ثم أقول: بناء هذه الأجوبةِ على أن يكونَ المرادُ من هذا المصرعِ ما هو الظاهر منه من أن الحكمَ الاسمُ المرادُ تعريفه مطلقاً، أو باللامِ يعرفُ باللامِ، ولا يخفى عليك أن هذا من إظهارِ الفاضحاتِ، أو توضيحِ الواضحاتِ، والحقَ أن المرادَ من هذا المصرعِ الإشارةُ إلى أن الاسمَ المرادَ تعريفُه باللامِ، قد يعرف بها بقلبِ اللامِ، بحرف ما بعدها، وإدغامها فيه، ولا حاجةَ في دفعِ الإيراد إلى تلكَ التَّكلفاتِ، وليعلمْ أن لامَ التَّعريفِ تدغم في أربعةَ عشرَ حرفاً، وهي اللَّامُ والنُّون والتَّاء والثَّاء الفوقانيتان والدَّال إلى العينِ، وتظهر مع أربعةَ عشرَ أخر، ولما كان هذانِ اللامان متقابلينِ في الحكمِ، فينبغي أن يسميا باسمينِ متقابلينِ، فلهذا سميتِ الأولى شمسيةً والثَّانيةُ قمرية، وإنما اختصَّ هذانِ اللفظانِ بين المتقابلاتِ بالتَّسميةِ، إما لتشبيهِ الحروفِ الأول بالشَّمسِ، حيث إنها تخفي اللَّامَ، كما أن الشَّمس تخفي الكواكبَ، والحروف الثَّواني بالقمرِ لضدِّ ذلك، فكانت اللام المتصلةُ بالأولِ منسوبةً إلى الشَّمسِ، واللام المتصلة بالثَّاني منسوبة إلى القمرِ، وإما لأن اللامَ الدَّاخلةَ على لفظِ الشَّمسِ مدغمةٌ، واللام الدَّاخلة على لفظِ القمرِ غير مدغمةٍ، وإما لأن أكثرَ حروفِ الشَّمسِ من الحروفِ الأولِ، وأكثر حروفِ القمرِ من الحروفِ الثَّواني.

(قوله: وهو ثوب... إلخ) وقيل: ضربٌ من البسطِ، أي: الفرش كالحصرِ والغوالي، وقيل: جماعةٌ من النَّاسِ أمرهم واحد.

الناصية

(قوله: أي أردت تعريفه) اعترض بأنه لا فائدة فيه؛ لأنه في الوضوحِ غاية. وأجيب بأنه لما كانَ البابُ معقوداً للمعرفِ بالأداةِ قبح أن يذكر الأداةَ، ولا ينعطف على ذكر المعرفِ بها، وبأنه قصد الإشارة إلى محلِّ أداةِ التَّعريفِ، وأنه مخالف لمحل أداة التَّنكير. والنمط يطلق على نوع من البسطِ، وعلى الجماعةِ الذين أمرهم واحد، وعلى الطَّريقة، وعلى غير ذلك، ونمط مبتدأ سوغَ الابتداءَ به الوصف بالجملةِ بعده. وقوله: قل فيه: النَّمط خبر، والنمط مقول القولِ، وصحَّ نصبه بالقولِ مع أنه مفرد؛ لأنَّ المرادَ لفظه. (صبان).

واعلَم أنّ ألْ يكون لاسْتِغراق أفراد الجِنْس؛ ....

أبو طالب

(قوله: واعلم أن ال... إلخ) أقول: أقسام ال ترتقي إلى اثني عشرَ قسماً، ثمانية منها للتَّعريفِ، وهي ما كان لحقيقةِ الجنسِ ولمجازِه، ولاستغراقِ الأفراد، ولاستغراقِ الصِّفاتِ، وللعهدِ الذِّهني، والخارجيِّ والحضوريِّ والذِّكري، ثلاثة منها زائدة: اللازمة، والزائدة غير اللَّازمة اللَّمحية، والزَّائدة غير اللَّمحية، وواحدة منها للموصولية، وقد يقسمُ الخارجيُّ إلى ما يفيدُ كونَ ما بعدها معهوداً بين المتكلِّم والمخاطب فقط، أو بينهما وبين غيرهما، ويسمَّى الأول أيضاً ذهنياً، والثَّاني خارجياً، وعلى هذا يصيرُ أقسامها ثلاثة عشر، هذا لكن أجناسها بحسبِ الوضع ثلاثة، كما قيل: **الأول**: ما وضع للمعلومِ المعهودِ في الخارجِ، ويدخل تحته ما للعهدِ، سوى العهدِ الذِّهني بالمعنى الأول، **الثَّاني**: ما وضعَ للحقيقةِ، ويدخل تحته لام الجنسِ والاستغراقِ والعهد الذِّهني بذلك المعنى، **الثَّالث**: ما وضعَ للموصوليةِ، وهو شامل لإفراده، وأما أل الزائدة فهي داخلة تحت أحدِ الأقسامِ الثلاثة.

الناصية

(قوله: لاستغراق أفراد الجنس... إلخ) أي: لشمولِ الحكمِ لجميعِ أفراد الجنسِ نحو: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فحكمُ القطعِ شاملٌ لجميعِ أفرادِ السَّارقِ والسَّارقة، ويصحُّ وضع كلّ محلها حقيقة، فيقالُ: كل سارق وسارقة فاقطعوا من غير تجوّز. (دشتي). وفي (الأشموني) أن اسم الجنسِ الدَّاخلِ عليه أداة التَّعريفِ قد يشار به إلى جميعِ الأفرادِ على سبيلِ الشُّمول، إما حقيقة، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] أو مجازاً نحو: أنت الرَّجل علماً وأدباً، فالأداة في الأولِ لاستغراقِ أفراد الجنسِ؛ ولهذا صح الاستثناء منه، وفي الثَّاني لاستغراقِ خصائصه مبالغة.

ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرةٍ دخل عليها كل، وقد يشار به إلى نفس حقيقتهِ الحاضرة في الذِّهن، من غير اعتبارٍ لشيء مما صدق عليه من الأفرادِ، نحو: الرَّجل خير من المرأةِ، فالأداة في هذا لتعريف الجنس، ومدخولها في معنى علم الجِنسِ، وقد يشار به إلى حصَّة مما صدق عليه من الأفرادِ معينة في الخارج؛ لتقدُّم ذكرها في اللَّفظ صريحاً أو كنايةً، نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] فالذكر تقدم ذكره في اللَّفظ مكنياً عنه بما في قولها: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] فإن ذلك كان خاصاً بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] أو حسّه نحو القرطاس لمن فوّق سهماً، فالأداةُ لتعريفِ العهدِ الخارجي، ومدخولها في معنى علم الشَّخص، وقد يشار به إلى حصةٍ غير معينة في الخارج بل في الذِّهن، نحو قولك: ادخل السُّوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارجِ. ومنه ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] والأداة فيه لتعريفِ العهدِ الذِّهني، ومدخولها في معنى النَّكرة، ولهذا نعت بالجملةِ في قوله:

إنْ حَلَّ مَحَلَّها كُلّ على سَبِيلِ الحقيقة، ولاسْتِغراق صِفات الأفراد إنْ حَلّ على سَبِيل المَجاز

أبو طالب

(**قوله: على سبيل المجاز**) أي: مجاز الحذفِ، فإن قولنا: أنت الرَّجل بمعنى أنت كلُّ صفاتِ الرَّجلِ، واستغراقُ الصِّفاتِ كناية عن كمالِ الفردِ في الجنسِ.

(**قوله: إلى الماهية**): أي: إليها إما حقيقة؛ كقولنا: الرَّجل خيرٌ من المرأةِ، أو مجازاً؛ كقولنا: أنت الرَّجلُ، بمعنى أنت حقيقة الرَّجلِ، وهذا في الكناية كما سبق.

الناصية

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلى اللَّئيمِ يَسُبُّنِي ....

(**قوله: لاستغراقِ أفراد الجنس**) أي: آحاده، ولو كان مدخول أل جمعاً على ما حققه التَّفتازاني في شرحي (التلخيص).

(**قوله: إن حل محلها كل... إلخ**) نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] فإنه لو قيل: وخلق كل إنسانٍ ضعيفاً، لكان صحيحاً على جهةِ الحقيقةِ (تصريح) وفي (الدشتي) كقولك لشخصٍ: أنت الرَّجل، تريد في ادعائك مدحاً أنّه جامعٌ لجميعِ صفات الرَّجل، وأنه كلّ الرَّجل، ومعلوم أن كل هنا مجاز؛ لعدمِ وجودِ جميعِ الصِّفاتِ في هذا الشَّخص وأي شخص غيره. (دشتي).

(**قوله: ولاستغراق صفات الأفراد... إلخ**) مثل (زيد الرجل) بمعنى: كلُّ رجلٍ - حيث يَصحُّ وضع (كل) محلها مَجازاً؛ إذ ليس المُراد حقيقةً: أنّه كل رَجل، بل المراد: أنّه جَمَع صِفات الرّجُوليّة... إلخ. (شيرازي). (**قوله: إن حل... إلخ**) نحو: أنت الرجل علماً وأدباً، أي: كل رجل من جهةِ العلمِ والأدبِ، وفيه أن هذا ليس مستغرقاً لخصائصِ الرِّجال، بل للوصفين المذكورين فقط، ويجاب بأن المراد بالخصائص عند التَّقيد بصفة خصائص تلك الصِّفة، أي: جميع أحوالها وأصنافهم، وعند الإطلاقِ خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ. (صبان).

(**قوله: إن حَلَّ... إلخ**). أي: فهي لشمول خصائص الجنسِ مبالغة، نحو: أنت الرَّجل علماً، فإنه لو قيل: أنت كل رجل علماً لصحَّ على جهةِ المجازِ على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرِّجال من جهةِ كمالك في العلمِ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبةِ الكمالِ، وفي الحديث: «**كل الصَّيد في جوف الفرا**» وقال ابن هانئ:

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ أن يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ

فإن قيل: هذا الضَّابط يصدق على أل في الاستغراق العُرفي، نحو: جمع الأمير الصَّاغة، أي: صاغة بلده أو مملكته، فإن كلاً تخلف الأداة فيه مجازاً، وليست فيه لشمولِ الخصائص، بل لشمولِ بعض ما يصلح له اللفظ، وهو صاغة بلد الأمير، أو صاغة مملكته دون من عداهم، أجيبَ بأن الكلامَ في أل المعرفةِ، وأل في الصَّاغة موصول على الأصحّ.

ولِبَيان الحَقيقة؛ إنْ أُشِيرَ بها وبمصحُوبِها إلى الماهِيَّة، مِن حَيْثُ هي هي، ولِتعريف العَهْدِ الذِّهنِي، والحُضُوري، والذِّكْرِي ....

أبو طالب

(**قوله: من حيث هي**) أي: من حيثُ هي هي، اعلم أن للماهية في قوةِ الخيالِ مكانين؛ **الأول**: ما هو مكانٌ لها نفسها فقط، **الثّاني**: ما هو مكان لها ولما يكتنفها، فإذا لوحظت من مكانه الأول،

الناصية

(**قوله: ولبيان الحقيقة**) والماهية من حيث هي (نحو ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ [الأنبياء: ٣٠]) أي: من حقيقةِ الماءِ المعروفِ، وقيل: المني ﴿كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] والفرقُ بين المعرفِ بأل هذه، واسم الجنس النَّكرة، هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك أن ذا الألف واللّام يدل على الحقيقةِ بقيد حضورها في الذِّهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد، قاله الموضح في (المغني). (تصريح).

(**قوله: ولبيان الحقيقة... إلخ**) نحو: الرجل خير من المرأة، أي: حقيقة الرَّجل خير من حقيقةِ المرأةِ، وهذا لا ينافي خيرية بعض أفرادِ حقيقة المرأةِ، لخصوصيات فيه من بعضِ أفراد حقيقةِ الرَّجل، ومن هذا القسم أل الدَّاخلة على المعرفات، نحو: الإنسان حيوان ناطق، ومنه: والله لا أتزوّج النّساء، ولا ألبس الثِّياب، فهي هنا لتعريفِ حقيقة مدخولها، وهو هنا جمع وأقله ثلاث، فلا بد في الحنثِ من أقله كما يقول الشَّافعية؛ بناءً على أن معنى الجمعِ باق مع أل الجنسية، وليس مسلوباً بها، ومنهم من حنثَ بواحدةٍ اعتباراً بالجنسيةِ دون الجمعية، بناءً على زواله معها، فليست أل في المثالِ للاستغراقِ، وإلا لتوقف الحنثُ على تزوّجِ نساء الدنيا ولبس ثيابها، قال التَّفتازاني في (تلويحه): فإن نواه الحالفُ لم يحنث قط، ويصدق ديانة وقضاء؛ لأنه حقيقة كلامه، وقيل: ديانة فقط؛ لأنه نوى حقيقة لا تثبت إلا بالنِّية، فصار كأنه نوى المجاز. (صبان).

(**قوله: وبمصحوبها**) أي: بمدخولها.

(**قوله: إلى الماهِيَّة**) مِثل (الإنسان خيرٌ من البقر) أيْ: هذه الحقيقةُ خير مِن تِلك الحَقيقة.

(**قوله: مِن حَيْثُ هي هي**) أي: من حيث إنها ماهية وذات، لا من حيث أفرادها الخارجية، نحو: الرَّجل خيرٌ من المرأة؛ إذ المرادُ أنّ ذات الرَّجل وخلقته الأصلية خيرٌ من خلقةِ المرأة، لا أن أفراد الرَّجلِ خير من أفرادِ المرأة، وإلّا فكم من امرأةٍ خيرٌ من رجلٍ.

(**قوله: ولتعريف العهد الذهني**) أي: باعتبارِ ما فيه من الحقيقةِ، وإلا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجاً ولا ذهناً، وفي (شرح الشيرازي) العَهد الذِّهني نحو (ادخل السُّوق)؛ حيث إنّ (ألْ) تُشِير إلى المَعْهودِ في ذهن المُخاطب، والعهدُ الحضوري كما لَوْ كان رجلٌ عند المتكلِّم، فقال لآخَر: (أعني الرجل) بمعنى: هذا الرَّجل الحاضِر، والعهدُ الذّكري (نحو اشتَرَيْت فرساً، ثم بعتُ الفرس)، فـ (ألْ) تشير إلى (فرساً) الذِي ذُكِرَ سابِقاً. هذا وفي (الدشتي) العهدُ هو العلمُ بشيء

وَقَــدْ تُــزَادُ لَازِمــاً كَــالــلَّاتِ والآنَ وَالَّــذِيــنَ ثُــمَّ الــلَّاتــي

(وَقَدْ تُزادُ لازِماً) بأنْ كان ما دَخلَتْ عليه مُعَرَّفاً بغيرها ....

أبو طالب

أي: أخذت منه إلى الذِّهن استحقت أن يحكم عليها بأنها نفسها فقط، بأن يقال هي هي، وإذا لوحظت من مكانِه الثَّاني استحقت أن يحكم عليها بأنها نفسها مع ما يكتنفها بأن يقال هي قائمة مثلاً، فقولهم من حيث هي هي كناية عن ذاتِ الماهية.

(**قوله: بأن كان... إلخ**) تفسير للزِّيادةِ اللَّازمةِ، ولهذا أخره عن قولِه لازماً لا للزِّيادة مطلقاً، فلا ينتقضُ بقوله: وطبت النَّفس وأمثاله.

الناصية

سابقاً، فالذِّهني، نحو قولك: طلعت الشَّمس لوجود الشَّمس في ذهن السَّامع، والحضوري كقولك في رجلٍ حاضرٍ عندك: ما بال الرَّجل لا يتكلَّم، والذِّكري كقولك: رأيت رجلاً، فأكرمتُ الرَّجل.

(**قوله: ولتعريف العَهْدِ الذِّهنِي**) أي: العلمي، وهو أن يتقدَّم لمصحوبها علم نحو ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦] ﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]؛ لأن ذلك معلومٌ عندهم (تصريح) (**قوله: والحضوري**) وهو أن يكون مصحوبها حاضراً نحو ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي: اليوم الحاضرُ، وهو يوم عرفة، وفي بعض النُّسخ إسقاط حضوري، وإثبات على مكانِه ومثله باليوم أكملت (**قوله: والذِّكْري**) بكسر الذَّال المعجمة، وهي التي يتقدَّم لمصحوبها ذكر (نحو) ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥]، ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٦] وفائدتها التَّنبيه على أنَّ الرسول الثاني هو الرسول الأول؛ إذ لو جيء به منكراً لتوهم أنه غيره؛ ولذلك لا يجوز نعته، والذِّكر باللسانِ ضد الإنصات وذاله مكسورةٌ، وبالقلب ضد النِّسيان وذاله مضمومة، قاله الكسائي، وقال غيره: هما لغتان بِمعنى حكاه الماوردي في تفسيرِ سورةِ البقرةِ.

(**قوله: وَقَدْ تُزادُ لازماً**) أي: زيادة لازمة لا يجوز حذفها. وفي (التصريح): قد ترد أل زائدة، أي: غير معرفة وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع، كما سيأتي.

هذا، وقال اللّقاني: أي: ليس المرادُ بالزَّائدِ الصَّالح للسقوط؛ إذ اللازم لا يصلحُ للسُّقوط.

(**قوله: وَقَدْ تزاد... إلخ**) فيه إشارةٌ إلى أن ضميرَ تزاد راجعٌ إلى لفظة (أل) في قول المصنف أل حرف... إلخ، ومن زعم كالبعضِ أن هنا استخداماً فقد سها؛ لأن المرادَ بأل وضميرها واحد وهو لفظ أل، وعدم اعتبارنا في الضَّمير الحكم على المرجعِ بأنه حرفُ تعريفٍ، لا يقتضي الاستخدامَ، فلا تغفل. والمرادُ بزيادتها، كما قاله النَّاصر اللقاني كونها غير معرفة لا صلاحيتها للسُّقوط؛ إذ اللازمُ لا يصلحُ له، وبهذا يندفعُ اعتراضُ الدَّماميني على القول بزيادة أل في السَّموءل واليسع، بأن العلم مجموع (أل) وما بعدها، فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر، ومثل هذا لا يقال بأنه زائد. (صبان).

(كاللّات) اسم صَنَم كان بمكة ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: لازماً**) حال من ضمير تزاد غير أنه ذكر بعدما أنث إشارة إلى جوازِ الأمرينِ، فالتَّأنيث باعتبارِ الكلمةِ أو الأداةِ، والتَّذكيرُ باعتبار الحرفِ أو اللفظِ، وكذا سائرُ الحروفِ، ويصحُّ جعله صفةً لمفعولٍ مطلق محذوفٍ، أي: زيداً لازماً، مصدر زاد زيداً وزيادة.

هذا، وتزاد (لازِماً) وغير لازمٍ، فاللازمُ في ألفاظٍ محفوظةٍ، وهي الأعلام التي قارنت أل وضعها كاللات... إلخ، وغير اللازمِ على ضربينِ اضطراريٌّ، وغيره، وقد أشارَ إلى الأولِ بقوله: (وَلِاضْطِرارٍ... إلخ) وأشارَ إلى الثَّاني بقوله: (وَبَعْضُ الاعْلَامِ... إلخ).

(**قوله: بأنْ كان ما دَخَلَتْ عليه... إلخ**) بيان للزِّيادة، فإنَّ مدخولها وهو لات وآن معرفان بالعلميةِ قبل دخول أل، فلات علم لصنمٍ، وآن علم لوقت خاصٍّ، وهو الوقت الحاضر. (دشتي).

(**قوله: معرفاً بغيرها**) كالعلمِ والموصولِ وباقياً على تنكيرِه كالتَّمييزِ. (صبان).

(**قوله: كَاللَّاتِ**) والعُزَّى على صنمين، وقيل العزَّى اسم لشجرةٍ كانت لغطفانَ، والقولان حكاهما الخازنُ، والسَّموءلُ واليسعُ علمي رجلينِ: **الأول**: علم شاعر يهودي، **والثاني**: علم نبي، قيل: هو يوشع بن نون فتى موسى عليهما الصَّلاة والسَّلام. واختلف فيه فقيلَ: هو أعجمي، وأل قارنت ارتجاله، وقيل: عربي، وأل قارنت نقله من مضارعِ وسع، واستشكل الثَّاني بأنهم نصّوا على أن لا عربي من أسماءِ الأنبياء إلا شعيباً وهوداً وصالحاً ومحمداً. وأجيب بأن المرادَ العربي المصروفُ لا العربيُّ مطلقاً، وبأن المراد العربي المتفق على عربيته، واستشكلَ الأول بأن أل كلمةٌ عربيةٌ، فكيف تقارن الوضع العجمي. وأجيب بأن الواضعَ الله تعالى، ولا مانع من أنه تعالى يضمُّ العربي إلى العجمي. وأورد عليه أن الأعلامَ خارجةٌ من محلِّ الخلافِ؛ فإن الواضعَ لها الأبوان اتفاقاً، ولك أن تقول: إنما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي، أما أسماء أولاد الأنبياء وأصحابهم، فيمكنُ أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي إلى ذلك النبي نحو: ﴿ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ﴾ [مَريَم: ٧] ﴿وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ﴾ [الصَّافات: ١١٢] ﴿ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [آل عِمرَان: ٤٥] واليسعُ من هذا القبيلِ، كذا في الرَّوداني مع بعضِ زيادةٍ، وهو صريح في أن اليسعَ غير مصروفٍ، وبه يعرف ما في قول البعض أنه مصروفٌ لوجود أل، وإن كانت زائدةً، وضعف سم استشكال الأولِ بما مر بأنه يتوقف في أن أل ليست في لغة العجمِ. (صبان).

(**قوله: كاللّات**) مُعَرَّف بالعَلَميةِ فـ (أل) زائِدَة لازِمَة. هذا، وفي التَّصريحِ أن اللات والعزى علمان مؤنثان لصنمينِ، فاللاتُ كانت لثقيف بالطَّائفِ، وعن مجاهدٍ: كان رجلاً يلت السَّويق

(وَالآنَ) اسم لِلْوَقْتِ الحاضِر، وهو مَبْنِيٌّ لِتَضَمُّنِه مَعنى ألْ الحُضورِية، ....

أبو طالب

....

الناصية

بالطائفِ، وكانوا يعكفون على قبرِه فجعلوه وثناً، وكانت تاؤه مشددةً فخففت، والعزى كانت لغطفانَ، وهي شجرةٌ، وأصلها تأنيث الأعز، وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليدِ فقطعها، فخرجت منها شيطانةٌ ناشرة شعرها، داعية ويلها، واضعة يدها على رأسِها، وجعل يضربها بالسَّيف حتى قتلها، وهو يقول:

يـا عـزَّ كُـفْـرانَـكَ لا سُـبْـحـانَـك إنِّـي رأيـتُ اللهَ قَـدْ أهـانَـك

ورجعَ فأخبرَ رسول الله ﷺ بذلك، فقال رسولُ الله ﷺ: «**تلك العزَّى ولن تُعْبَدَ أبداً**». (تصريح).

(قوله: والآن) اعلم أنه اختلفَ في الآن، فالجمهورُ على أنه علم جنسٍ للزمانِ الحاضرِ، ثم اختلفوا في سببِ بنائه، فقال الزَّجاج: تضمنه معنى الإشارةِ، فإنه بمعنى هذا الوقتِ، وقيل: شبه الحرفِ في ملازمةِ لفظٍ واحدٍ؛ لأنه لا يثنَّى ولا يجمعُ ولا يصغَّر، بخلافِ حينٍ ووقتٍ وزمانٍ ونحوها، وقيل: غير ذلك وغير الجمهور، على أنه اسمُ إشارةٍ حقيقة للزَّمانِ، كما أن هناك اسمُ إشارةٍ حقيقة للمكانِ، وعليه الموضحُ، أفاده الرَّوداني.

(قوله: اسم لِلْوَقْتِ الحاضِر) أي: للزمنِ الحاضرِ بناء على أنه معرفٌ بما تعرفت به أسماءُ الإشارةِ لتضمُّنهِ معناها، فإنه جعل في (التَّسهيل) ذلك علة بنائه، وهو قول الزَّجاج، أو أنه متضمِّن معنى أداةِ التَّعريفِ؛ ولذلك بُني، لكنه ردَّه في شرح (التَّسهيل)، أما على القول بأن الأداةَ فيه لتعريفِ الحضورِ، أي: للعهدِ الحضوري كهي في قولك: هذا الرَّجل، أي: الحاضر فهي معرفةٌ لا زائدةٌ، وفتحته حينئذٍ إعرابٌ، وهو ملازمُ النَّصب على الظَّرفيةِ، وقد يجر بمن كما روي من الآن بالجرِّ، قال في النُّكت: وهذا قول لا يمكنُ القدح فيه، وهو الرَّاجح عندي، والقولُ ببنائِه لا توجد له علَّة صحيحة. اهـ. هذا، وقال يس: ليست زيادةُ أل في الآن مبنيةً على أنه متضمِّن حرفَ التَّعريفِ فقط، ليراد أنَّ هذا القولَ ضعفه النَّاظم في شرحِ (التَّسهيل) فسقطَ ما ذكره الجلال في النُّكت.

(قوله: وهو) يعني: الآن. **(قوله: معنى أل الحضورية)** وهو معنى يَجِب أنْ يُوضع لَهُ حَرف، وقد سبقَ في أوّل الكِتاب أنه يُسَمّى (الشَّبَه المَعنَوِيّ).

(قوله: لِتَضمنه مَعنى ألْ الحُضُورية) أو لتضمُّنهِ معنى حرفِ الإشارةِ الذي كان يستحقُّ الوضعَ، قاله ابن مالكٍ، وقال الفارسي: لتضمنه حرفَ التَّعريفِ، وأل فيه زائدةٌ (وفاقاً للزَّجاجِ والنَّاظم) في قوله:

وقـد تـزاد لازمـاً كـالـلَّاتِ والآن والـذيـن ثـم الـلاتـي

(تصريح).

قيل: وهذا مِن الْغَرِيب لِكَوْنهم جَعَلُوه مُتَضَمِّناً معنى أل الحُضُورِيَّة، وجعلُوا أل المَوْجُودَة فيه زائدة، وَبُنِي على الحركة لالْتِقاءِ الساكنَيْنِ، وكانَتْ فتحةً؛ ليكون بِناؤُهُ على ما يَسْتَحِقّه الظُّرُوف (وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتي) جَمْع الَّتي. وهذا على القَوْل بأنَّ تعريفَ المَوْصُولِ بالصِّلَةِ، وأمَّا على القَوْلِ بأنَّ تَعريفه باللَّام ....

أبو طالب

(قوله: قيل وهذا من الغريب) أي بالغين، أقول: بل هو من القريبِ بالقافِ؛ لأن الآن موضوع لحدٍّ ما بين الزَّمانينِ، ولامحالة يكونُ غير منقسم، ثم استعمل في أجزاءٍ قليلةٍ من أواخرِ الماضي، وأوائل المستقبل حاضرة عندَ المتكلِّم مجازاً، بواسطة أل الحضورية، ثم أريد الإشعار بالمبالغةِ في قلة تلك الأجزاءِ؛ لئلا يفوت العلاقة المجازية، فاحتيج إلى زيادةِ كلمةٍ زائدة دالَّةٍ على المبالغةِ، فوجدوا أحقَّ الكلماتِ بذلك اللَّام الزَّائدة، من حيث إن زيادتها على الكلمةِ لا يزيدها على أصلها لما سيأتي، فلما زادوها حصل التَّكرارُ، فحذفوا الحضوريةَ دون الزائدة؛ لأن لذلك أثراً يبقى عندَ الحذفِ دون هذا.

(قوله: جمع التي) إشارة إلى عدمِ اشتمال أمثلة المصنف على التَّكرارِ، وإنما حملَ هذا على ـوصولِ، دون ما سبقَ ليتصل الموصولان.

الناصية

(قوله: قيل وهذا مِن الْغَرِيب) فإن تضمنه معنى أل يقتضي أن يكون أل جزءاً لازماً له، وهذا ينافي زيادته. (دشتي).

(قوله: وجعلوا أل الموجودة فيه زائدةٌ) أي: فلم يجعلوا (الْ) الموجودة فيه حُضُورية، ولا يخفى ما فيه من الغَرابةِ للحكمِ فيه بتضمُّنِ الكلمةِ معنى حرفٍ موجودٍ فيها لفظه، وإلغاء هذا الحرفِ الموجودِ لفظه.

(قوله: لالْتِقاءِ السّاكِنَيْنِ) النُّون والألف المتولِّدة مِن مَدِّ الهمزةِ. (قوله: على ما يَستحِقّه الظُّرُوف) إذ الأصلُ في الظُّروفِ البناء على الفتحِ كقبل، وبعد، والجهات السِّت.

(قوله: والذين) المناسبُ لما أسلفه الشَّارح في نظيريه أن يقول: والموصولات كالذين... إلخ، وحكمه بلزومِ أل في الذين واللاتي، ونحوهما مبني على لغةِ أكثرِ العربِ، وإلا فقد قال في (التَّسهيل) وقد يقال لذي ولذانِ ولذين ولتي ولتان ولاتي. اهـ. (صبان).

(قوله: وَالَّذِينَ ثمّ اللّاتي) وبقية الموصولاتِ مما فيه أل بناءً على أن الموصول يتعرف بصلته، فتكون الألفُ واللام زائدة، وهو مذهب قومٍ، واختاره المصنف.

(قوله: وهذا) أي: كون أل زائدة مبني على القولِ بأن تعريفَ الموصولِ بالصلةِ؛ ليستغني عن التَّعريفِ بأل.

(قوله: وأما على القول... إلخ) أي: وذهب قوم إلى أن تعريف الموصولِ بأل إن كانت فيه نحو الذي، وإلا فبنيتها نحو من وما إلا أيا؛ فإنها تتعرف بالإضافةِ، فعلى هذا لا تكون أل زائدة.

وَلِاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

إنْ كانَتْ فيه وبِنِيَّتِها إنْ لم تكن فَلَيْسَتْ زائِدَة، (وَ) تُزاد زائدة غير لازِمَة بأنْ دَخَلَت (لاضْطِرارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ) في قولِ الشّاعر:

[وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً] ولقد نَهَيْتُكَ عَن بَناتِ الأَوْبَرِ

أبو طالب

(قوله: ولقد نهيتك... إلخ) أوله «ولقد جنيتك أكْمُؤاً وعساقلا» قوله: جنيتك، أصله: جنيت لك، فحذفَ الجارَ، وأوصلَ الفعلَ إلى الكافِ، وأكمُؤ كأفلُس، واحدهُ كَمأة، كَضَرْبَة، وهو مهموزُ اللامِ لا ناقصٌ، اسم نبتٍ مشهور، وعساقل جمع عُسْقُولٍ كعُصْفُورٍ: نوعٌ من الكمأةِ، وأصله على وزنِ فعاليل، ثم حذفت مدته تخفيفاً للضّرورةِ، وبنات أوبر: كمأةٌ صغيرةٌ مزغبة، على لونِ الأرضِ، وهو أردأ الكمأة، والباقي ظاهر.

الناصية

(قوله: إنْ كانَتْ فيه) أي: إن كانت أل فيه نحو الذين والتي، ومقدرة إنْ لم تكن فيه نحو: من وما.

(قوله: وَبِنِيَّتِها... إلخ) ظاهرُه شمولُ ذلك لـ(أل) الموصولةِ، فتكون معرفة بنية أل المعرفةِ ولا مانع منه. (صبان).

(قوله: ولاضطرار) أي: وغير لازمٍ لاضطرارٍ فحذفَ المقابلَ اكتفاءً بدليلِه. (صبان).

(قوله: كبنات الأوبر) التَّمثيل به مبني على أنَّ بناتَ أوبرٍ علم، كما في الشَّرحِ، لا على أنهُ جمع ابن أوبر كبناتِ عرسٍ جمع ابن عرسٍ أو بنت عرسٍ، تفرقة بين جمعِ العاقلِ وغيره؛ لأنه إذا كان جمعاً دخلته أل المعرفة؛ لأنه حينئذٍ نكرةٌ، فحكم البعضِ على بناتِ الأوبرِ في كلامِ المصنفِ بأنه جمعُ ابن أوبرٍ غير سديدٍ، إلا أن يكونَ كلامه باعتبارِ ما قبل العلميَّة. (صبان).

(قوله: ولقد جنيتك) أي: جنيت لك، فهو على الحذفِ والإيصالِ، وحَسَّنَهُ مُوازَنَةُ نَهَيْتُكَ، والأكمؤ، جمعُ كمءٍ: واحد الكمأة، فهو على خلافِ الغالبِ من كونِ التَّاء في الواحدِ، والعساقلُ: جمعُ عُسْقُولٍ كعُصْفُورٍ، نوع من الكمأةِ، وأصلُ عساقلَ: عَسَاقِيل كَعَصَافِيْر، فحذفت المدة للضَّرورة قاله العيني وزكريا، وفي شرحِ الدَّماميني للمغني: أن العسَاقلَ: الكمأةُ الكبارُ البيضُ، وأن بناتَ أوبرٍ: كمأةٌ صغارٌ مزغبةٌ على لونِ التُّراب. (صبان).

(قوله: وَلَقَدْ جنَيْتك... إلخ) أنشده ابن جني، وهو من الكاملِ. الواو للقسم، واللّامُ للتَّأكيدِ، وقد للتَّحقيقِ. (صبان). (قوله: جنيتك) أي: جنيت لك، من جنيتُ الثَّمرة أجنيها، فحذفَ الجارَّ توسعاً.

(قوله: أكمؤاً) مفعول جنيت، وهو بفتحِ الهمزةِ، وسكونِ الكافِ، وضمِّ الميمِ، وفي آخره همزةٌ جمعُ كمءٍ على وزنِ فَلْس، وهو واحد كَمْأَةٍ على وزنِ فعلة على العكسِ من بابِ تمرٍ وتمرةٍ. (صبان).

(قوله: وعساقلاً) عطفٌ عليه، جمع عسقولٍ بضمِّ العينِ وسكونِ السِّينِ المهملتين، وهو نوعٌ من الكمأةِ، وأصله عساقيل، فحذفتِ المدَّة للضَّرورةِ. وبناتُ الأوبرِ: كمأة صغارٌ مزغبةٌ على لونِ التُّرابِ،

أراد به: بَنات أوْبر، وهو ضَرْبٌ مِن الكَمْأة (كَذا وَطِبْتَ النَّفْسَ) في قول الشاعر:

رأيتُك لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ (يا قَيْسُ) عن عَمْرِو

أبو طالب

(قوله: وطبت النفس) هذا جزءٌ من بيتٍ ذكره الشارح، قاله رشيدُ بن شهابٍ اليشكري، والخطابُ لقيسِ بن مسعودٍ، ورأيتك متكلم بمعنى: أبصرتك، وكلمة أن زائدة، وعرفت مخاطب،

الناصية

وهي أردأ الكمآتِ. وفيه الشَّاهد، حيث زاد الألفَ واللَّامَ في الأوبرِ للضَّرورةِ، إذ أصله بنات أوبرِ (يعني): ولقد جنيتُ لكَ من النَّباتِ المسمَّى بالكمأة، ما كان منه صغيراً طيباً، وكبيراً طيباً، لأجل أن تأكلَ منهما لا من غيرهما، ولقد نهيتُكَ عن أكلِ بناتِ الأوبرِ، فلأي شيءٍ تأكل منها، ثم تتشكّى. (والشَّاهد) في قوله: بنات الأوبر، حيث زادَ فيه الألف واللَّام زِيادةً غير لازمةٍ، وهو علم للشِّعرِ، وقال المبرد: إنه ليس بعلمٍ، بل هو نكرةٌ فالألفُ واللامُ عنده غير زائدةٍ، بل معرفةٌ فحينئذٍ لا شاهدَ فيه.

(قوله: أراد به) أي: أراد الشَّاعر ببناتِ الأوبرِ: بناتِ أوبرِ المعروف بدونِ اللَّامِ، فاللَّامُ زائدة. (دشتي).

(قوله: أراد به بنات أوبر) لأنه علمٌ على ضربٍ من الكمأةِ رديء، كما نص عليه سيبويه، وزعَم المبردُ أن بنات أوبرِ ليس بعلمٍ، أي: بل نكرة، وعليه فمنعه من الصَّرفِ إذا جردَ من أل للوزنِ والوصفيَّةِ الأصليَّة؛ لأن أوبرَ في الأصلِ وصفٌ بمعنى كثير الوبرِ، والاسمية على الوصفيةِ الأصليةِ لا يخرجها عن منعها الصَّرفَ كأسود للحيةِ، وأدهم للقيدِ. ومنعه على الأولِ للوزنِ والعلميَّة؛ لأن جزءَ العلمِ في حكمه، فأل عنده غير زائدةٍ بل معرفةٌ. (صبان).

(قوله: وهو ضَرْبٌ مِن الكَمْأَة) وهي الكبارُ البيضُ؛ التي يقال لها شحمةُ الأرضِ، وماؤها شفاءٌ للعينِ كما في الحديث الصَّحيحِ. وبنات أوبر: جمع ابن أوبر، كما يقالُ في جمعِ ابن عرسٍ: بناتُ عرسٍ؛ لأن ابناً إذا كان جزءَ علمٍ لغيرِ عاقلٍ، يجمع على بناتٍ، بخلاف ما إذا كان لعاقلٍ فيجمعُ على بنين، وهو علمٌ على كمأةٍ صغيرةٍ رديئةِ الطعم على لونِ التُّراب، بها زغب، وهي أوّل الكمأة، وقيل: إن بناتَ أوبر نبتٌ صغيرٌ يطلع بأرضِ الشَّامِ أبيض، يؤكل يشبه القلقاس، أو اللفت، ويضربُ بها المثلُ في الخسة، يقال: بنو فلانٍ بنات أوبر، (قوله: كذا) خبرٌ عن قولِه: وطبت.

(قوله: كَذَا) من الاضطراري زيادتها في التَّمييزِ، ويلحق بذلك ما زيد شذوذاً في الأحوالِ، نحو: ادخلوا الأول فالأول، وجاؤوا الجماء الغفير، أي: ادخلوا واحداً فواحداً، وجاؤوا جميعاً (سندوبي).

(قوله: في قول الشاعر) فإن النَّفس هنا تمييز، والأصلُ طبت نفساً.

(قوله: رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا... إلخ) قاله رشيدُ بن شهابٍ اليشكري، وما قيل: إنه مصنوعٌ غير صحيحٍ. وهو من قصيدةٍ من الطَّويلِ، والخطابُ لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المرادُ من قوله: يا قيسُ عن عمرو، وهو بمعنى: أبصرتك، فلذلك اقتصر على

وَبَعْضُ الأَعْلامِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلا

أراد نفساً، وقوله (السَّرِي) مَعناه الشريف، تَمَّمَ به البَيْت.

(وَبَعْضُ الأَعْلامِ) ....

أبو طالب

والمراد بالوجوه: الأنفس أو الأعيان، أي: لما عرفت أعياننا وساداتنا، وصددت: مخاطب أي: أعرضت، وطبت النَّفس، أي: طابت نفسك عن عمرٍو الذي قتلناه، وكان عمرو حميمَ قيسٍ، فاللام في النَّفسِ زائدة؛ لكونه تمييزاً.

(**قوله: أي لأجل ملاحظة. . . إلخ**) لما كان اللمح موضوعاً للإشارةِ بالجفونِ، والمراد به هاهنا الإشارةُ العقلية، فسره بالملاحظةِ والأجل النفع، وتقديره للإشارة إلى أن لامَ اللمحِ للنَّفعِ، والمرادُ بالملاحظةِ ملاحظةُ السَّامعِ ذلك الوصف حاصلاً في المعنى المنقول إليه حقيقةً، أو تفاؤلاً، أو تطيراً.

الناصية

مفعولٍ واحدٍ. وكلمةُ أن زائدةٌ، والمرادُ بالوجوهِ الأنفس أو الذوات أو الأعيان منهم، يقال: هؤلاء وجوه القومِ، أي: أعيانهم وساداتهم. (**قوله: صددت**) جوابُ لما، أي: أعرضت.

(**قوله: وطبت النفس**) أي: طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه. وكان عمرو حميم قيس. وفيه الشَّاهد حيث ذكر التميزَ معرفاً بالألفِ واللامِ، وكان حقه أن يكونَ نكرةً، وإنما زادها للضَّرورةِ.

(**قوله: عن عمرو**) يتعلَّق بطبتَ، والتَّقديرُ: عن قتلِ عمرو هذا، وقصة البيتِ: قتل جَماعةٌ رجلاً اسمه (عَمْرو) وكان صديقُه (قيس) يريدُ أخْذَ ثأرِه مِنَ القاتِلِينَ، فلما رآهم خَشِيَ مِن قوتِهم وبأسهم وفر مِنهم، وكان قَلْباً مَسرُوراً بقتلِ عَمْرٍو. (المَعنى) رأيتك - يا قيسُ - لَمَّا أنْ رأيت كِبارَنا وَسادَتَنا فَرَرْتَ مِنا، والحالُ أنكَ طَيب النَّفسِ (يا قيس) عن قتلِ عَمْرٍو (الشَّاهد) في دُخول (ألْ) على (النَّفسِ) لضرورةِ الشِّعرِ، وأصله: طِبْتَ نفساً. (شيرازي).

(**قوله: أراد نفساً**) أي: أراد طبت نفساً؛ لأن التَّميز واجب التَّنكيرِ خلافاً للكوفيين. قيل: لا يتعين ذلك لجوازِ أن تكونَ النَّفسُ في البيتِ مفعولَ صددتَ، وتمييزُ طبتَ محذوفٌ، أو لا تميز له.

(**قوله: السَّري**) نعت قيسٍ، ونعت المنادى المفردِ إذا كان مقروناً بأل يجوز فيه الرَّفع نظراً للفظِ المنادى، والنصب مراعاة لمحله (تمرين).

(**قوله: وبعض الأعلام**) أي: وافهم قوله: وبعض الأعلام، أن جميعَ الأعلامِ المنقولةِ ما يقبلُ أل لا يثبتُ له ذلك، وهو كذلك، فلا تدخلُ على نحوِ محمدٍ وصالحٍ، ومعروفٍ؛ إذ البابُ سماعيٌّ. وخرجَ عن ذلك غير المنقولِ كسعاد، وأدد، والمنقول عما لا يقبل (أل) كيزيدَ ويشكرَ، فأما قوله:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً ....

المَنْقُولة (عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ ما) أي: لأجْل مُلاحَظة الوَصْف الذي ....

أبو طالب

....

الناصية

فضرورةٌ سهلها تقدُّم ذكرِ الوليدِ. ثم **(قوله: للمح)** إن أراد أن جوازَ دخولَ أل على هذه الأعلامِ مسببٌ عن لمحِ الأصلِ، أي: ينتقلُ النَّظرُ من العلميةِ إلى الأصلِ، فيدخل أل. (أشموني).

(قوله: المنقولة) أيْ: الّتي كانت في الأصلِ لِمَعنى، ثم صارت أعلاماً.

(قوله: عليه دخلا) الضَّمير لأل، وذكر باعتبارِ أنها لفظٌ أو حرفٌ، وهذا أحسنُ من جعل الألفِ للتَّثنيةِ عائدة على الألفِ واللام المفهومينِ من أل.

(قوله: للمح) أي: ملاحظة ما، أي: المعنى الذي قد كان هو، أي: ذلك البعض، كما ذكر الشَّارح، فالصِّلة جاريةٌ على غيرِ من هي له، وضميرُ عنه يرجع إلى ما. (صبان).

(قوله: لِلَمْحِ ما) أي: للإشارةِ إلى الوصفِ الذي نقل إلى العلميَّةِ. (دشتي).

(قوله: لِلَمحِ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل أل من مصدرٍ كالفضلِ، وَصفة مثل الحَارِثِ) وَاسم عين مثل (النُّعمان فإنه في الأصلِ اسم للدَّم) بتخفيفِ الميم، ومنه سميت شقائقُ النُّعمانِ لشبه لونها في حمرتهِ بالدم. فإن قلت: في كلامِ الموضح مخالفتان لكلامِ ابن مالك في شرح (التسهيل): **الأولى**: أنه جعل المنقولَ عن مصدرٍ، والمنقول عن اسمِ عين في مرتبةٍ واحدةٍ، وجعلهما ابن مالك في مرتبتين، فقال ما حاصله: وأكثر وقوعها على منقولٍ من صفةٍ، ويليه دخولها على منقولٍ من مصدرٍ، ويليه دخولها على منقولٍ من اسمِ عينٍ، **والثانية**: أنه مثل بالنُّعمانِ لما فيه (ال) للمحِ الصِّفة تبعاً للنَّظمِ في قوله:

وبــعــضُ الاعــلامِ عــلــيــه دخــلا ... لــلــمــحِ مــا قــد كــان عــنــه نــقــلا
كــالــفــضــلِ والــحــرثِ والــنُّــعــمــانِ ... فَــذِكْــرُ ذا وحَــذْفُــه سِــيَّــانِ

فتكون أل فيه غير لازمةٍ، ومثل به ابن مالك في شرحِ (التَّسهيل) لما قارنت الأداة نقله، فتكون لازمةً، فالجوابُ عن الأولى بأنها من اختياراتِ ابن مالك، بل قيل: إنها من عندياته فلا يتابعُ عليها، وعن الثَّانية: بأنه يمكنُ أن يكون سمي بنعمانَ مجرداً من (أل) كقوله:

أيــا جَــبَــلَــيْ نُــعْــمَــانَ بــاللهِ خَــلِّــيــا ... نَــسِــيْــمَ الــصَّــبــا يَــخْــلُــص إلــيّ نَــسِــيْــمــهــا

ومقروناً بها فلا مخالفة، (والباب كله سماعي) يقتصرُ فيه على الوارد. (فلا يجوز في نحو محمدٍ وصالحٍ ومعروفٍ) أن يقال فيها: المحمد، والصالح، والمعروف حال العلمية؛ لأنه لم يسمع، واللغة لا تثبت بالقياسِ (ولم يقع) دخول أل (في نحو: يزيد ويشكر) علمين؛ لأن أصله الفعلُ، وهو لا يقبل (أل) غير الموصولةِ له، فأما قوله:

كَالْفَضْلِ وَالحَارِثِ والنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

(قَدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا كَالْفَضْلِ) يُسَمّى به مَن يَتَفَأَّلُ بأنه يَعيش، ويَصِيرُ ذا فَضْل (وَالحارِثِ) يُسَمّى به مَن يَتَفَأَّلُ بأنه يعيش، ويَحْرُثُ (وَالنُّعْمانِ فَذِكْرُ ذا) أي: ألْ (وَحَذْفُهُ) ....

أبو طالب

(**قوله: كالفضل**) الوصفُ الملحوظُ إما عين المنقولِ عنه، أو جزءٌ منه، أو خارجٌ عنه، فلهذا مثل المصنف بثلاثة أمثلة.

(**قوله: والنُّعمان**) وهو بضمِّ النُّونِ، وأصله اسم للدم، ويقال للشّقائق النُّعماني؛ لأنه كالدَّم في الحمرةِ، ثمَّ صار علماً لابن منذرٍ، ودخول اللّام فيه إمّا لملاحظةِ الحمرةِ في وجههِ حقيقة، أو تفاؤلاً؛ ولكونه محتملاً للأمرين لم يتعرض الشارح لبيانه.

(**قوله: فذكر ذا وحذفه**) أضاف الذكر إلى اسم الإشارةِ، والحذف إلى الضَّمير؛ لأن الذّكر منسوب إلى اللّام، ومدخوله معاً والحذف إلى اللّام فقط.

الناصية

رأيتُ الوليدَ بنَ اليَزيدِ مُباركاً شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله

(فضرورةٌ) دخولِ أل على اليزيد (سهلها تقدُّم ذكر الوليدِ)، وأل في الوليدِ للمحِ الصِّفةِ. (تصريح).

(**قوله: قَدْ كانَ عَنْهُ**) الضَّمير يعود إلى الموصولِ. (دشتي).

(**قوله: قد كان عنه نقلا**) أيْ: حين كانت أوْصافاً كانت تدخلها (ألْ)، فلما صارت أعلاماً بَقِيَتْ (ألْ) فيها. (**قوله: يُسَمَّى به... إلخ**) بصيغةِ المجهولِ، وكذا يتفاءل (الذي) يسمِّي بالفضلِ المولود الذي يؤمل أن يعيشَ فاضلاً، كمن يسمِّي ابنه بالحسنِ، يأمل أن يعيش حسناً، فيستفاد من ال هنا معناها العهدي. (دشتي).

(**قوله: والنُّعمانِ**) النُّعمان: اسم للدَّمِ يمكن أن يكون لمحاً للحربِ والقتلِ، كما هو ديدنُ الجاهليّةِ.

(**قوله: والنّعمان**) وهو في الأصلِ اسمٌ من أسماء الدَّمِ، ثم نُقِل وصارَ علماً لشخصٍ.

(**قوله: والنعمان**) أي: الذي لم يقارن ال وضعه للعلميَّةِ، أما هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب، كما في (الشمني) فليس مما لمح، ولهذا لم يسمع بدونها، وعليه يحتمل تمثيل المصنفِ في شرح (التّسهيل) لما قارنت (ال) وضعه بالنُّعمانِ. وأما قوله:

أيا جبلَيْ نعمانَ باللهِ خلّيا نَسِيمَ الصّبا يخلُص إليَّ نَسِيمُها

فليس مما نحن فيه بالكليَّةِ؛ لأن نعمانَ فيه بالفتحِ كما في يس عن الشمني. وفي (القاموس) و(الصحاح) وغيرِهما ما يؤيدُه اسمٌ لوادٍ في طريقِ الطّائفِ يخرج إلى عرفات، ويقال له: نعمان الأراكِ، وبه يعرف ما في كلامِ المصرِّح الذي تبعه شيخنا، والبعضُ من الخللِ هذا، وفي تمثيله

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلَبَهْ مُضَافٌ اوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ

بالنسبة إلى التَّعريف (سِيّانِ).

(وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بالغَلَبَهْ مُضَافٌ) كابْن عباس، وابْن عُمَر، وابْن مَسعُود للعَبادِلَة (أَوْ

أبو طالب

(قوله: بالنسبة إلى التعريف) أي: لا بالنسبةِ إلى اللمحِ أو التَّنوينِ أو غيرهما (قوله: مضاف) ذكره بالتَّبعِ لمصحوبِ أل، ولما كان المضافُ مصحوبَ أل اسم يصير، وعلماً خبره لا بالعكسِ، لم يَرِدْ أَنَّ هذه المسألةِ خارجة عن ما نحن فيه. (قوله: للعبادلة) هي جمعُ عبد الله.

الناصية

بالنُّعمانِ نظر؛ لأنه مثل به في شرح (التَّسهيل) لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمةٌ، والتي للمحِ الأصلِ ليست لازمة. (صبان).

(قوله: سِيَّان) يعني: سواءً ذكر (أَلْ) أَمْ لا فهو مَعْرفةٌ للعَلَمِيَّة؛ إذ لا فائدةَ مترتبة على ذكره، وإن أراد أن دخول أل سببٌ للمحِ الأصلِ، فليسا بسببين لما يترتب على ذكره من الفائدةِ، وهو لمحُ الأصلِ. نعم هما سيان من حيث عدمُ إفادةِ التَّعريفِ، فليحمل كلامُه عليه. قال الخليلُ: دخلت أل في حرثٍ، والقاسمِ، والعباسِ، والضَّحاكِ، والحسنِ، والحسينِ؛ لتجعله الشيء بعينه. (أشموني).

(قوله: وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً... إلخ) تقديرُ البيتِ هكذا، وقد يصيرُ مضاف ومصحوب أل علماً بسبب غلبة استعمالهما في شخصٍ، أو شيء كابن عباس، فإنَّ معناه الأصلي ولد عباس، فكل ابن لعباسٍ يصدق عليه ذلك، إلا أن كثرةَ استعمالِه في الولدِ الخاصِّ منه صيّرته علماً له، وهكذا العقبة فإنها في الأصلِ لكلِّ مرتفعٍ جبلي، إلا أنَّ كثرةَ استعمالِها في عقبةٍ مخصوصةٍ، وهي أيلة جعلتها علماً لها. (دشتي).

(قوله: وَقَدْ يَصيرُ عَلَماً... إلخ) أي: من المعرفِ بالإضافةِ أو الأداةِ ما غلب على بعضٍ من يستحقه حتى التحق بالأعلامِ الشَّخصية في أحكامها، وصار علماً اتفاقياً (فالأول) وهو المعرفُ بالإضافةِ (كابن عباسٍ، وابن عمر بن الخطابِ، وابن عمرو بن العاصِ، وابن مسعودٍ) قيل: والصَّوابُ ذكر ابن الزُّبير مكانَ ابن مسعودٍ؛ لأن ابن مسعودٍ مات قبل إطلاقِ اسم العبادلة، وهو من الطبقةِ الأولى، قيل: وهذا إنما يردُ على من قال: غلبت عليهم العبادلةُ دون من قال: (غلب على العبادلةِ دون من عداهم من إخوتهم)، فليتأمل. (والثَّاني) وهو المقرونُ بالأداةِ (كالنَّجم) فإنه في الأصلِ يتناولُ كلَّ نجمٍ، ثم صار علماً (للثريا) فقط، وأصلها قبل التَّصغير ثروى من الثروة، أي: كثرة الكواكبِ؛ لأن كواكبها سبعةٌ فصغرت، فصارت ثريوى، فقلبت الواوُ ياء، وأدغمت الياء في الياءِ، فصارت ثريا، قاله الفخر الرازي، (والعقبة) فإنها في الأصلِ اسمٌ لكلِّ طريقٍ صاعدٍ في الجبلِ، ثم اختص بعقبةِ منى؛ التي تضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرةُ العقبةِ، قاله الشَّاطبي، وقيل: عقبة أيلة. (والبيت) فإنه في الأصلِ

مَصْحُوبُ أَلْ كَالعَقَبَهْ) لأَيلَة، والمدينة للطَّيبة، والكِتاب لكتاب سيبويه. ثم الذي صارَ عَلَماً بِغَلَبَة الإضافَة، لا تُنْزَعُ مِنه بنِداءٍ ولا بغيره، كما قال في شرح الكافية.

أبو طالب

(قوله: للأيلة) الأيلة بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ المثناةِ التَّحتانيةِ: اسمُ جبلٍ بين مكَّة ومدينة بقربِ مدينةٍ اسمها تيسع، وعقبة تيسع مشهورةٌ، وأما بكسرِ الهمزةِ فاسمُ قريةٍ من باخرن.

(قوله: والذي صار علماً) هذه المسألة ذكرت مقابلةً لمسألةِ مصحوبِ ال إذا صار علماً، ولذا قيده بالعلم وأراد بالغيرِ في قولِه ولا بغيرِه السَّبب المختفي سببيته للحذفِ، فلا يرد عليه أن عدمَ نزعِ الإضافةِ بالندا غير مختصٍّ بالعلمِ، وأن نزعَ الإضافةِ قد يحصلُ لغيرِ الندا، كما في حالِ النّسبةِ، فلا وجه لنفي سببية الغيرِ عموماً.

(قوله: بغلبة الإضافة) لفظُ الغلبة إما بمعنى الفاعلِ، أو بمعنى المفعولِ، وعلى التَّقديرين إما مضافٌ إلى الإضافةِ أو منون، وفاعلُ الغلبةِ العلم، ومفعولها الإضافة.

الناصية

يتناول كلَّ بيتٍ، ثم اختص بالبيتِ الحرامِ (والمدينة) لطيبة مدينةِ رسولِ الله ﷺ، (والأعشى) فإنه في الأصل لكلِّ من لا يبصرُ ليلاً، ثمَّ غلبَ على أعشى همدان ونحوه، وإلى ذلكَ أشار النَّاظم بقوله:

وقد يصيرُ علماً بالغلبةِ مضاف ....

ومصحوبُ أل كالعقبةِ. (تصريح). **(قوله: وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً)** على بعضِ مسمياته.

(قوله: وقد يصير... إلخ) قال ابن هشام: ذكره في بابِ العلمِ أحسن، فيقال: العلمُ ضربان؛ علم بالوضعِ، وعلم بالغلبةِ؛ لأن النَّوعين المضاف، وذا أل يكونانِ حينئذٍ مذكورين في مركزهما، بخلاف ذكرِ المضافِ هنا، فإنه استطراد. **(قوله: بالغلبة)** عليه، وهي أن يغلبَ اللفظُ على بعضِ أفرادِ ما وضع له، وهي تحقيقية إن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه، وإلا فتقديرية. **(قوله: وابن مسعود)** وفي (الصبان): الصَّواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو بن العاص، لموت ابن مسعود قبل إطلاق اسم العبادلة على الأربعة، وليس بشيء؛ لأنه إنما يرد لو قال الشَّارح: غلب اسمُ العبادلةِ على فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ، وابن مسعودٍ بعد أن كان جَمعَ عبد الله أياً كان، وهو إنما قال: غلبت هذه الأعلام الأربعة على العبادلة، أي: الأشخاصِ الأربعة الذين سمِّي كلٌّ منهم بعبدِ الله، بحيث صارت لا تطلق إلا عليهم دون من عداهم من إخوتهم، فابن مسعودٍ مثلاً صار علماً بالغلبةِ على عبد الله بن مسعود دون من عداه من إخوته، غاية الأمرِ أن الشَّارح استعملَ لفظ العبادلةِ في كلامِهِ بالمعنى الوضعي لا الغلبي، ولا محذور فيه. **(قوله: للعبادلة)** (العَبَادِلَة) جمع (عبدِ الله) وهؤلاءِ الأربعةُ أسماؤُهمْ (عبد الله)، وغلبَ عليهم لهذه الإضافةِ؛ حتَّى صارَ عَلَماً لهم دون إِخْوَتِهِم.

(قوله: أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ) العهدية، أي: بحسبِ الأصلِ، وإلا فهي الآن زائدة، ولا يخفى أن أل العهديةَ تدخل على كلِّ فردِ عهد بين المتخاطبين على البدلِ، فمصحوبها كل فردِ عهد بينهما

وَحَــذْفَ أَلْ ذِي إِنْ تُــنَــادِ أَوْ تُــضِــفْ أَوْجِــبْ وَفِــي غَــيْــرِهِــمَــا قَــدْ تَــنْــحَــذِفْ

(وَحَذْفَ أَلْ ذِي) مِن الاسم الّذي كان عَلَماً بغَلَبَتِها ....

أبو طالب

(قوله: **نحو يا أعشى**) هو علم لشاعرٍ.

الناصية

كذلك مثلاً. لفظُ العقبةِ المعرف بأل العهديةِ وضع في الأصلِ؛ لأن يستعملَ في كلِّ فردٍ عهد بينهما على البدلِ، فخصصته الغلبة بعقبة أيلة، فسقطَ بهذا التَّحقيقِ ما اعترض به النَّاصر، وسكتوا عليه من أن اللفظَ الذي يستحقُّه كلّ فردٍ من الأفرادِ بالوضعِ هو المجردُ من أل لا المقرون بها؛ لأن المستحقَّ له الفرد المعهودُ بين المتخاطبين دون من عداه. فافهم ذلك، والله تعالى الموفق. (صبان).

(قوله: **كالعقبة**) أصلها كل طريقٍ صاعدٍ في الجبلِ، يشق سلوكه، ثم اختصَّ بعقبةِ منى؛ التي يقال فيها جمرة العقبة، قاله الشَّاطبي، وقيل: بعقبةِ أيلة عند مصر. (خضري).

(قوله: **والمدينة لطيبة... إلخ**) فإن حقهما الصِّدق على كلِّ مدينةٍ، وكل كتابٍ، لكن غلبت المدينة على مدينةِ رسولِ الله ﷺ، والكتابُ على كتابِ سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أطلقا، لم يتبادر إلى الفهمِ غيرهما.

(قوله: **لا تُنْزَع مِنه... إلخ**) أي: لا تنزع الإضافة مما صار علماً بغلبة الإضافةِ، بمعنى أن أحكامَ الإضافةِ الإعرابية باقية بعد على حالِها لا تزول بعلميته، فإذا وقعَ منادى ينصبُ لكونِه منادى مضافاً، ولا يبنى لكونه مفرداً معرفة. (دشتي).

(قوله: **لا تنزع منه... إلخ**) إذ لا يعرضُ في استعمالِه ما يدعو إلى ذلك، أي: إلى نزعه عن الإضافةِ؛ لأنه ينادى ويضاف معها، فيقالُ: يا بن عباسٍ، وهو ابن عباسنا، كذا قيل، وفيه أنَّ المضافَ إن كان تمامَ العلمِ ناقض ما تقدَّم في بابِ العلمِ عند قولِ المصنفِ:

وإن يَــكُــونــا مُــفْــرَدَيْــنِ فــأضِــفْ .... إلــخ

من أن العلم الإضافي لا يضاف، وإن كان المضاف إليه فقط، ورد أمران: **الأول**: أن المضافَ لا بدَّ أن يكونَ كلمةً مستقلّةً وهو هنا جزء كلمةٍ؛ لأنَّ العلمَ مجموعُ المتضايفينِ، فكلٌّ منهما كالزاي من زيدٍ، ويمكنُ الجوابُ عن هذا برعايةِ الأصلِ. **الثَّاني**: أن القصدَ ليس توضيحَ مسمَّى المضافِ إليه فقط بالإضافة، بل توضيح مسمَّى العلمِ بتمامه بها، ويمكن الجوابُ عن هذا أيضاً بأن إضافةَ المضافِ إليه يحصلُ بها المقصودُ من توضيحِ مسمى العلم، فتدبر منصفاً. (صبان).

(قوله: **وحذف أل ذي... إلخ**) أي: (أل) التي تدخلُ على العلمِ. وفي (الصبان) اعترض تخصيصُ حذفِ أل للنِّداءِ، والإضافةِ بهذه بأن ال لا تجامع الإضافة، وكذا النِّداء إلا ضرورةً، كما سيذكره المصنف بقوله:

(إنْ تُنادِ أوْ تُضِفْ أَوْجِبْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وبـاضـطـرارٍ خـصَّ جَـمْـعَ يـا وأل ....

وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه لا تباشر حرفَ النِّداءِ، حتى يرد أن أل مطلقاً لا تباشر، بل مرادُه أن ال هذه لا تثبتُ مع حرفِ النِّداء أصلاً، حتى لا يتوصل لنداءِ ما هي فيه بأي أو ذا كما يتوصل لنداءِ ما أل غيرُها فيه بذلك، فلا تقول: يا أيها النَّابغة، ولا يا ذا النَّابغة، كما تقول: يا أيها الرَّجل، ويا ذا الرجل، لكنَّ هذا الجوابَ إنما ينفعُ بالنسبةِ إلى النداءِ دون الإضافةِ، كما لا يخفى. وقد يقال: إنما خصَّ هذه لدفعِ توهمِ أنها لكونها في الحالةِ الرَّاهنةِ زائدة تجامع النداء والإضافة.

هذا، وقال في (الهمعِ): أل فيما غلب بها لازمة، ويجب حذفها في النِّداءِ والإضافةِ، وقلّ حذفها في غيرهما، وأما ما غلب بالإضافةِ فلا يفصلُ منها بحالٍ. ولو قارنت اللام نقل علم كالنضرِ والنُّعمانِ، أو ارتجاله كاليسع والسَّموءل، فحكمها حكم ما غلبَ بها من اللزومِ، إلا في النِّداء والإضافةِ. قال ابن مالك: هذا النَّوع أحقُّ بعدمِ التجردِ؛ لأن الأداةَ فيه مقصودة في التَّسميةِ قصد همزةِ أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنها مزيدة للتعريفِ، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها، إلا أن الغلبةَ مسبوقةٌ بوجودِها، فلم تنزع. اهـ. مع حذف. وقال في (التَّسهيل): ومثله ما قارنت الأداةُ نقله أو ارتجاله. اهـ. قال ابن عقيل في شرحه عليه: أي: مثل الذي فيه ال من العلمِ بالغلبةِ في نزعِ أل منه، حيث تنزعُ أل من العلمِ بالغلبةِ كالنِّداء. اهـ. وسنذكر كلامَ الرّوداني. ومن الحذفِ للنداءِ فيما قارنت الأداة نقله قول خالد بن الوليد:

يـا عـزَّ كُـفْـرَانَـكَ لا سُـبْـحَـانَـك إنِّـي رأيـتُ اللهَ قـد أهَـانَـك

فإن عز مرخم عُزَّى. نعم قد يقالُ: أل المقارنة لوضعِ العلمِ جزءٌ منه كالجيمِ من جعفر، كما مر عن الدَّماميني، وهذا يمنعُ من تجويزِ حذفها عند النِّداءِ والإضافةِ، إلا أن يقالَ كونها في صورةِ المعرفةِ التي لا تجامع النداءَ والإضافة، اقتضى حذفها عندهما فاعرفه. ولولا قولُ الشَّارح، كما تقدَّم لجعلنا قوله، كما هي في نحو اليسع متعلقاً بالنفي، فتأمل.

(قوله: أوْجِبْ) لأن أصلَها المعرفة، وصارت الآن زائدةً، فلم تكن بمنزلةِ الحرفِ الأصلي اللازمِ أبداً، كما هي في نحو اليسع، كما تقدَّم. (صبان).

(قوله: أَوْجِبْ) لأن حرفَ النِّداءِ والإضافةِ لا يجامعانِ ال هذه، كما أشار إليه النَّاظم بقوله:

وحـذف ال ذي أن تـنـاد أو تـضـف أوجب.....................

(نحو يا أعشى باهلة) بموحدةٍ قبيلة من قيسِ بن عيلانَ بعين مهملةٍ (و) يا (أعشى تغلب) بفتحِ

نحو: «يا أعْشى» و«هذِهِ مَدِينَةُ الرَّسُولِ ﷺ» **(وَفِي غَيْرِهِما)** أي: غَيْرِ النِّداءِ والإضافَة **(قَدْ تَنْحَذِفْ)** أل بِقِلَّة، نحو: «هذا عَيُّوقُ طالِعاً».

أبو طالب

(قوله: أي غير الندا والإضافة) يعني: أنَّ مرجعَ الضَّمير تقديريٌّ.

(قوله: هذا عيوق) طالما كان حذف اللام من هذا المثال؛ لئلا يتوهم بالتباسِ الخبرِ بالمشارِ إليه، والعيوق: اسم كوكب من الثَّوابتِ، وقيل: اسم ملكٍ بيدهِ أمر المياه، وأراد هذا المعنى من قال بالفارسيةِ (ذان تشنكان هنون بغيوق ميرسد أوزار العطش زيبابان كربلا).

الناصية

التَّاء المثناةِ الفوقانية، وسكونِ الغينِ به، فنزل ذلك منزلةَ المكسورِ (ومن العرب من لا ينزل هذا) السَّاكن (منزلة المكسور) ويجعله هابطاً من الإمالة.

(قوله: نحو يا أعشى وهذه مدينة الرسول) (الأعْشى) هو الّذِي لا يرى باللَّيل، ثُمّ صارَ علماً لأَعْشى هَمْدان، فَلما نُودِيَ حُذِفَتْ مِنه (الْ)، وكذلك حُذِفَت من (المدينة) لإضافَتِها إلى (الرَّسُول) ﷺ والمُضاف والمُنادى لا يكونانِ مع (ألْ). (شيرازي).

(قوله: هذا عيوق طالعاً) حكاه ابن الأعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل، كقيوم بمعنى قائم، اشتقاقُه من عاق يعوقُ، كأنه عاق كواكبَ وراءَه من المجاوزةِ، ويجوز أن يكونَ سموه بذلك؛ لأنهم يقولون: الدبرانِ يخطب الثريا، والعيوق يعوقه عنها؛ لكونه بينهما، قاله الفخرُ الرَّازي. (و) سمع من كلامِهم أيضاً (هذا يوم إثنين مباركاً فيه) حكاه سيبويه، ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرِّد في جعله أل في الإثنين، وسائر الأيامِ للتعريف، فإذا زالت صارت نكراتٍ، والصَّحيحُ عند الجمهورِ أن أسماءَ الأيامِ أعلامٌ تُوُهِّمَتْ فيها الصِّفة، فدخلت عليها أل كالحرث، ثم غلبت فصارت كالدبران. هذا وقد قيلَ: (العَيّوق) هو الّذي لا يَعتَني بشيء مِنْ (عاقَ يَعُوقُ)، ثم صارَ عَلَماً لِنَجْمٍ مُعَيَّن حذف منه اللّام من دونِ سببٍ من نداءٍ أو إضافة.

الابْتِدَاءُ

هذا باب الابتداء

وقَدَّمَ أحكامَ المُبْتَدَأ على الفاعِل تبعاً لسيبوَيْه، وبعضهم يُقَدِّمُ الفاعل، وذلك مَبْنِيٌّ على

أبو طالب

(**قوله: هذا باب الابتداء**) المراد بالابتداءِ هاهنا إما المبتدأ أو التَّجرد عن العواملِ، والثَّاني أولى من وجوه: **الأول**: حملُ اللفظِ على الحقيقةِ، **الثَّاني**: صيرورةُ جميعِ ما في هذا البابِ داخلاً في الأحكامِ، حتى ما في البيت الأول، **الثَّالث**: عدمُ لزومِ ذكر المبتدأ بدونِ الخبرِ المحتاجِ تصحيحه إلى التَّكلف.

الناصية

(**قوله: هذا باب الابتداءِ**) أي: هذا شروعٌ في الأحكامِ التَّركيبية. والتَّركيبُ المفيدُ إما جملة اسمية، ومنها اسمُ الفعلِ مع مرفوعِه، والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر. أو فعلية ومنها الجملة النِّدائية، ولم يقل: المبتدأ والخبر؛ لأن الابتداءَ يستدعي مبتدأً، وهو يستدعي خبراً أو ما يسدُّ مسده غالباً، على ما ستعرفُه، فأطلقَ الابتداءَ، وأرادَ ما يلزمه مباشرةً أو بواسطة، ففي التَّرجمةِ به تأديةٌ للمقصودِ مع الاختصارِ والإشارةِ إلى عدم تلازم المبتدأ والخبرِ، فلا يقال: ترجم لشيء ولم يبيّنه وبين شيئاً ولم يترجمه. نعم قد يقال: هذه النُّكتةُ حاصلةٌ لو قالَ: المبتدأ فلم لم يترجمْ به، ويمكن أن يجابَ بأنه آثر التَّعبير بالابتداءِ على التَّعبيرِ بالمبتدأ للإشارةِ في التَّرجمة إلى أنه العامل، فتأمل. وقدَّم باب المبتدأ على بابِ الفاعلِ لما قيل: إنه أصلُ المرفوعاتِ لأنه مبدوءٌ به. وقيل: الفاعل؛ لأن عامله لفظي. وقيل: كلٌّ أصلٌ. قال الدَّماميني: تظهر فائدةُ الخلافِ في نحوِ زيد جواباً لمن قام، فعلى الأول يترجَّح كونه مبتدأ محذوفَ الخبرِ، وعلى الثَّاني يترجَّح كونه فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ، وعلى الثَّالث يستوي الوجهانِ، ثم اعترض بأن استحسانَ مطابقةِ الجوابِ للسُّؤالِ في الاسميةِ والفعلية، يقتضي ترجُّح كونه مبتدأ محذوف الخبرِ مطلقاً، وأجاب بأن جملة من قام اسمية في الصُّورة، فعلية في الحقيقة. وبيان ذلك أن قولك: من قام أصله أقام زيدٌ أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد؛ لأن الاستفهامَ بالفعلِ أولى لكونه متغيراً؛ فيقع فيه الإبهام، ولما أُريد الاختصارُ وضعت كلمة من دالة إجمالاً على تلك الذَّوات المفصلةِ، ومتضمنة لمعنى الاستفهامِ، وبهذا التَّضمن وجبَ تقديمُها على الفعلِ، فصارت الجملة اسمية في الصُّورة لعروض تقدّم ما يدل على الذَّاتِ فعلية في الحقيقةِ، فإن أجبت بالفعلية نظراً إلى جانبِ الحقيقة، فالمطابقةُ حاصلةٌ معنى، وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى الصُّورة، فالمطابقة حاصلة لفظاً، فإذاً لا ترجيحَ بمجردِ المطابقةِ؛ لوجودها في الصُّورتين، فبقي التَّرجيحُ بأصالةِ الفاعلِ، أو المبتدأ سالماً،

القولَيْنِ في أنّ أصلَ المَرفُوعات هل هو المُبتَدَأُ أوِ الفاعِل؟ وَجْهُ الأَوَّل: أنّ المُبتَدَأ مَبْدُو به الكلام، وأنّه لا يَزُول عَن كَوْنِه مُبتدأ وإنْ تأخَّر، والفاعل يَزُول فاعِلِيَّته إذا تَقَدَّم، وأنّه عامِل ومَعمُول، والفاعل مَعمُول ليس غيره. ....

أبو طالب

(قوله: في أن أصل المرفوعات) الأصل هاهنا بمعناه اللغوي، أي: ما يبتنى عليه الشَّيء.

(قوله: مبدو به) أي: بحسب الرُّتبة في جميعِ الأحوالِ، أو بحسبِ اللفظِ في الأكثرِ.

(قوله: وأنه لا يزول... إلخ) أي: لا يزولُ المبتدأ عنِ المبتدئيةِ بالتأخيرِ في الأكثرِ ويزول الفاعلُ عن الفاعليةِ بالتَّقديمِ دائماً.

(قوله: وأنه عامل ومعمول... إلخ) أي: المبتدأ عامله بالمبتدئيةِ والفاعلُ معمول بالفاعليةِ، وليسَ بعاملٍ بها، وإن كان عاملاً بغيرها؛ فلا يرد عليه نحو: جاء ضارب عمراً.

الناصية

فتدبر. اهـ. وفيه نظر؛ لأن مقتضى قولهم: همزةُ الاستفهامِ يليها المسؤول عنه أن أصل من قامَ أزيد ثم أم عمرو أم خالد؛ إذ المسؤول عنه بمن قام القائم لا القيام، فاعرفه. (صبان).

(قوله: تبعاً لسيبويه) وابن السراج، حيث ذهب إلى أن المبتدأ هو الأصلُ لا الفاعل، وإلى ذلك ذهب الجرجاني؛ لأن أصلَ الكلامِ إنما هو الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ، وذهبَ بعضُ المتأخرين إلى أن كلَّ واحدٍ منهما أصل، قال بعضهم: ولم أره منصوصاً. انتهى. قال أبو حيان: وهذا الخلافُ مما لا ثمرة له، ونازعه الدَّماميني.

(قوله: وذلك) يعني: تقديمُ أيٍّ من المبتدأ والفاعلِ في الذِّكرِ.

(قوله: وَجْهُ الأوَّل) أي: وجه كونِ المبتدأ أصلاً في المرفوعاتِ أمورٌ ثلاثة:

الأول: أنه يقع في أولِ الكلامِ، فله الشَّرف المكاني.

والثَّاني: أنه ثابتٌ على الابتدائيةِ، سواءٌ تقدَّم على الخبرِ أو تأخَّر عنه، نحو: زيد في الدَّار، وفي الدَّار زيد.

والثَّالث: أنه عامل ومعمول في آن واحدٍ؛ لأنه عامل في الخبرِ، ومعمولٌ للابتدائيةِ، بخلافِ الفاعلِ في الأمور الثَّلاثة؛ لعدم جوازِ تقدمه على عامله، وإنه إذا تقدم على عامله يزول فاعليته ويصير مبتدأ، وأنه معمول فقط وليس بعاملٍ. (دشتي).

(قوله: إن المبتدأ مبدوء به في الكلام... إلخ) فـ(زيد قائم) و(قائم زيد) في كِلَيْهما (زيد) مُبتدأ، أما (ضَرَبَ زيد) و(زيد ضَرَبَ) فـ(زيد) في الأول فاعل، ولكنه في الثَّاني لما تقدَّم على الفِعلِ صار مبتدأ و(ضَرَبَ) خبرُه. (شيرازي).

(قوله: وإنه عامل ومعمول... إلخ) المبتدأ معمول لِلابتِدائِيَّة، وعامل في الخبرِ، والفاعلُ معمولٌ للفعلِ، ولا يعمل هو في شيءٍ.

وَوَجْه الثاني: أنّ عامِلَهُ لَفظِيٌّ، وهو أقوى مِن عامِلِ المُبتَدأ المَعنَوِيّ، وأنّه إنّما رُفِع لِلْفَرق بينه وبين المَفعُول، وليس المُبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفَرقِ بَيْنَ المَعانِي.

ثُمَّ المُبتَدَأ اسمٌ مُجَرَّدٌ ....

أبو طالب

(**قوله: أن عامله لفظي**) أي: لا معنوي فلا بأس بكونه تقديرياً.

(**قوله: وهو أقوى... إلخ**) أي: عامله من حيث كونه لفظاً أقوى، والمرادُ بعاملِ الفاعلِ والمبتدأ ما يجعلهما فاعلاً ومبتدأ لا مطلقاً، فلا يشملُ العواملَ المزيدة الدَّاخلة عليهما، فلا يرد أن العاملَ في المبتدأ قد يكون لفظياً نحو: بحسبك درهم، ولا يحتاج في دفعه إلى القولِ بالكليةِ والجزئيةِ.

(**قوله: وأنه إنما رفع للفرق**) أي: للفرقِ بينه وبين ما يمكن أن يلتبسَ به الفاعل، مما هو في كلامٍ يكون الفاعلُ جزءاً منه، وهو المفعولُ الحقيقيُّ أو الحكميُّ، ولقائلٍ أن يقولَ: نصب المفعول إنما هو للفرقِ بينه وبين الفاعلِ؛ لأن الفارقَ ينبغي أن يكونَ في المتأخرِ الحاصل منه اللبس.

(**قوله: وليس المبتدأ كذلك**) أي: كالفاعلِ فيما ذكرنا، والمفروق عنه هاهنا هو الخبر.

(**قوله: للفرقِ بين المعاني**) أي: المعاني الكائنة في كلامٍ يكون هذا الإعراب فيه، والمراد بالمعاني ما يكون مقتضياً للإعرابِ.

(**قوله: ثم المبتدأ اسم مجرد... إلخ**) قال بعض العرفاءِ لتلامذتِه: هل عرفتم قول النُّحاةِ: إن المبتدأَ اسمٌ مجردٌ عن العواملِ اللفظيةِ أم لا، فإن لم تعرفوا فاعلموا أن المبتدأ هو الواجبُ المجرد

الناصية

(**قوله: ووَجْه الثاني**) أي: وجه كون الفاعل أصلاً أمرانِ:

الأول: أن عامله لفظيٌّ، وهو الفعل وشبهه، والأصلُ في العاملِ أن يكون لفظياً.

والثّاني: أن الفاعل إنما رفع للفرقِ بينه وبين المفعول، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني. (دشتي).

(**قوله: إن عامله لفظي... إلخ**) فعاملُ المبتدأ هو الابتِدائيّة، وهي أمر مَعنَوِيٌّ، بِخِلافِ العاملِ في الفاعلِ فإنه الفعلُ، وهو لفظِيٌّ.

(**قوله: والأصل في الإعراب... إلخ**) فإعرابُ الفاعلِ على الأصلِ، وإعرابُ المُبتَدَأ على غيرِ الأصلِ.

(**قوله: المبتدأ اسم... إلخ**) أي: صريحٌ (أو بمنزلته، والمعنى أنه حال في محله، هذا ولم يُعرِّف الابتداء مع أنه المترجم به لقصدِ تعريفِه عند قوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا، وكأنه لم يعكس؛ لعدم قصدِ الابتداءِ بالذَّاتِ من الترجمةِ، بل المقصودُ بالذَّاتِ منها المبتدأ ومرفوعه.

عن العَوامِلِ اللّفظِيّة ....

أبو طالب

عن أن يكون مسبوقاً بعامل أي علة، فإنه عامل في كلِّ العواملِ، وعلَّة لجميعِ العللِ المسند إليه إيجادُ جميع ما عداه، **أقول**: لا شكَّ في أن أمثالَ هذه العباراتِ إن صدرت عن معادنِ العلمِ وينابيع الحكمةِ فقصدوا منها هذه المعاني العالية أولاً وبالذَّاتِ، وإن صدرت عن غيرهم، فهو كلام في غايةِ العلوِّ والرِّفعَةِ قد جرى بلسانِهم من غيرِ شعورٍ بمعانيه العالية، وكان التَّقييد باللفظيةِ، أي: الموجودةُ مع العلمِ أنه تعالى مجرد عن العواملِ (مطلوب)، ليكون إشارةً إلى تجردِه المطلقِ بأبلغِ وجهٍ، فإن العواملَ المعنوية أي المعدومة ليست موجودةً، فضلاً عن أن تكونَ عاملةً، وكذا تقييدها بغير المزيدة، فإن العواملَ المزيدةَ لما كانت عاملةً بحسبِ اللفظِ، والظاهر فقط فهي كناية عن الحوادثِ المؤثرةِ في صفاتِه الإضافية، وعن المتجاوزين عن حكمةِ المؤثرين في أمرِهِ ونهيه، فإن كلَّ ذلك إنما هو بحسب الظاهر عند العقلِ القاصرِ، وأما بحسبِ الحقيقةِ فلا تأثير له في حكمه تعالى بوجهٍ من الوجوهِ، فلا ينافي تجرده المطلق.

الناصية

(قوله: مجرد عن العوامل اللفظية) اعترضَ عليه بأن التَّجرد نفي للوجودِ من حيث المعنى، واللامُ في العواملِ للاستغراقِ، فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كلُّ عاملٍ لفظي، ونفي الكلية يوجب نفي العمومِ لا عموم النَّفي، فلا يفيد نفي الحكمِ عن كلِّ فردٍ، بل عن جملةِ الأفرادِ فيصدقُ عند عدمِ بعضِ العواملِ، ووجودِ البعضِ؛ لأن التَّجردَ عن شمولِ الوجودِ كما يكونُ بشمولِ العدمِ يكون بالافتراقِ أيضاً، وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا كان التَّجرد بمعنى السَّلب البسيط، ولا نسلم ذلك، بل هو سلبٌ على وجهِ العدولِ؛ إذ النِّسبة إيجابية كقولك: الجمادُ لا حي، وإثباتُ التَّجرد عن جميعِ العواملِ بأن لا يوجدَ فيه عاملٌ على سبيلِ عمومِ النَّفي لا نفي العموم، فيكون المعنى هو اسمٌ لم يوجد فيه عامل لفظيٌّ، وعلى تسليم أن التَّجردَ بمعنى السَّلب البسيط، فيفيد نفي العموم، وهو يحتملُ شمولَ العدمِ والافتراق، فيعين أحدهما وهو الأول بالدَّليل الخارجي؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٖ﴾ [لقمان: ١٨]. ويمكن أن يقالَ: اللام في العواملِ للجنسِ لا للاستغراقِ، فتبطلُ معنى الجمعية، أي: المبتدأُ هو الاسمُ المجرَّدُ عن ماهيةِ العواملِ اللفظيةِ، فلا يردُ ما ذكر أصلاً، وقال الدَّنوشري: يريد بقولِه: مجرد عن العواملِ اللفظية لفظاً، أو تقديراً ليخرج نحو: زيد، جواباً لمن قال: من قام؟ إذ التَّقدير: قامَ زيدٌ فزيدٌ، وإن كان مجرداً عن العواملِ اللفظية لفظاً، فليس مجرداً تقديراً، أو اشتراطُ التَّجردِ عن العواملِ اللفظيةِ مبني على غير مذهبِ من يقول: إنهما ترافعا، أي: كل منهما رفعَ الآخرَ على مذهبه، يزادُ أيضاً غير الخبرِ. (تصريح).

(قوله: مجرد. . . إلخ) أوردَ على التَّقييد به أنه يخرجُ اسم إن ولا التبرئة، مع أنه يجوزُ رفع صفتِه على المحلِّ فهو مبتدأ وليس عارياً. وأجيب بأنه باعتبار الرفعِ عارٍ؛ لأن الحرفَ كالعدمِ

. . . .

أبو طالب

ثم **أقولُ**: القسمُ الأول من المبتدأ إشارة إليه تعالى من حيث جلاله الأجل، والقسم الثَّاني منه إشارة إليه تعالى من حيث جماله الأجمل، فإنه تعالى بجمالِه رفع المهيئات القائلة بالإيجاد التي اكتفى بإيجادها عن إيجادِ ما لم يقبلِ الوجودَ، وهذا الكلامُ يقتضي بسطاً لا يليقُ بهذا المقام، فلنرجع إلى ما كنا بصددِ بيانِه، فنقول: المرادُ بالاسمِ ما يقابلُ الفعلَ والحرفَ، لا ما يقابلُ الوصفَ، كما يوهم من ذكرِ الوصفِ بعدَه، ويتبادرُ من تعريفِ الجامي حيث قال: هو الاسمُ المجردُ عن العواملِ اللفظيةِ مسنداً إليه، أو الصِّفة الواقعة بعدَ حرفِ النَّفي، أو ألف الاستفهامِ رافعة لظاهرٍ، بل ما يقابلُ الوصفَ هو الاسمُ المقدرُ الموصوفُ لقوله: مخبراً عنه، وهذا التَّعريفُ أحسن من تعريفِ الجامي من وجوهٍ: **الأول**: إنه يشتملُ على حسنِ المطابقةِ، وإيهامِ التَّضادِ جميعاً بخلافِ تعريفه؛ إذ الاسمُ في تعريفِه، لو حملَ على ما يقابلُ الوصفَ كما هو الظاهر، فقد اشتملَ على الأولِ فقط، ولو حملَ على ما يقابلُ الفعلَ والحرفَ، فقد اشتملَ على الثَّاني فقط، **الثَّاني**: أإنه أخصرُ من تعريفِه، كما لا يخفى على من يعد حروفَ التَّعريفينِ، بل لا يخفى مطلقاً، **الثَّالث**: أن تعريفه لا يشملُ أقساماً من المبتدأ إلا بالتَّكلفِ، وذلك نحو: بحسبك درهم، و﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ [مَريَم: ٤٦] كيف جالسٌ الزَّيدان وغيرُ قائمِ العُمَران، والقائم هو المنطلقُ، بخلافِ هذا التَّعريف، فإنه يشملها بلا تكلفٍ، **الرَّابع**: أنه لعدمِ تقيده بِالمكتفى به يشمل لنحوِ: زيد لا قاعد أبوه، أو أقائم ابنه، بخلاف هذا التَّعريفِ، **الخامس**: أن هذا التَّعريف يدل صريحاً على تجرُّدِ القسمِ الثاني عن العواملِ، كما يدلُّ على تجردِ القسمِ الأولِ، بخلاف تعريفه فإنه لا يدلُّ على ذلك، كما لا يخفى.

فإن قلتَ: هذا التَّعريف أيضاً منقوضٌ بما لا ينتقضُ به تعريف الجامي، أما جمعاً فبخروج نحو: غير قائمِ الزَّيدان، حيث لم يجرد عن العواملِ اللَّفظيةِ، وأما منعاً فبدخولِ نحو: ضاربٌ الزَّيدانِ، بلا تقدُّمِ نفي، ولا استفهام.

قلت: أما نحو المثالِ الأولِ فالمبتدأ هو الغيرُ؛ لكونه بمعنى المغاير أضيف إلى ما بعدَه لا الوصف المضاف إليه، وهذا خارجٌ عن تعريفِ الجامي، حيثُ اشترطَ تقديم النَّفي والاستفهام دون

الناصية

باعتبارِه، وإنما يعتد به إذا اعتبرَ النَّصبُ، كذا نقل شيخنا السُّؤال والجواب، وأقرهما وتبعه البعض، وفي الجوابِ تسليمٌ أنه مبتدأ، والذي يظهرُ لي منعه بدليل ما سيأتي في بابي إن، ولا، من أن رفع الصِّفة على المحلِّ مبني على القولِ بأنه لا يشترطُ في مراعاةِ المحلِّ بقاء المحرز، أي: الطَّالب لذلك المحلِّ لعدمِ المحرز هنا، وهو الابتداء، وإذا عدمَ الابتداءُ عدمَ المبتدأ، وحينئذ لا يردُ الاعتراضُ من أصله، فتأمل. (صبان).

غير المَزيدَة مُخْبَرٌ عنه، أوْ وَصْف رافِع ....

أبو طالب

هذا التَّعريفِ، وأما نحو المثال الثاني فإن كان جائز الاستعمالِ، فوجبَ دخولُه في التَّعريفِ، وإلا فلا يدخلُ فيه ضرورة اعتبارِ جوازِ الاستعمالِ في قيودِ التَّعاريفِ، فإن قلت: ينتقضُ كلا التَّعريفينِ بمدخولِ ربَّ وواوه، فإن الظاهر كما قيل: إنه مبتدأ ما بعده خبره، مع أنه غير مجرد عن العواملِ اللفظيةِ غير المزيدةِ، قلت: إن كان رب وواوه محتاجاً إلى المتعلق، كما هو رأي بعضٍ، فمدخوله في موضعِ المفعولِ لمتعلّقه كمدخولِ أخواتِه لا مبتدأ، وإن كان مستغنياً عن المتعلقِ فهو كالحرفِ الزائد من حروفِ الجارَّةِ في الاستغناءِ عن المتعلَّقِ، فيمكن إدخاله في هذا التَّعريفِ بتكلفٍ قليلٍ، وفي تعريفِه بتكلُّفٍ كثيرٍ، فافهم. وفي بعضِ النُّسخ قوله: أو وصفٌ بالرّفعِ على أن يكونَ عطفاً على قولِه: اسم، ولا شكَّ في أنه غلط صدر عن قلم النَّاسخين.

(قوله: مجرد) أي: مجرد ما دامَ مجرداً، فلا ينتقض التَّعريف بأسماءِ النَّواسخِ، والمرادُ بالتَّجردِ أعمُّ من العدمِ الأصليّ والطارئ، لا الثاني فقط كما توهّم، فلا ينتقض بما صارَ مبتدأ في أول معموليته.

(قوله: غير المزيدة) حال عن العواملِ أو وصفٌ لها باعتبارِ تعريفِ الغيرِ بإضافته إلى ما له ضدّ واحد.

(قوله: مخبراً عنه) حالٌ عن المستترِ في قوله مجرد، وإنما غير سياق الوصفيةِ إلى الحاليةِ في هذا القيدِ لفائدتين. **الأولى**: الإشارة إلى أن هذا القيدَ ليس كما تقدمه في الاشتراكِ بين قسمي المبتدأ، **الثانية**: التَّصريحُ بنصبِ قوله: وصفاً، وعطفه على هذا القيد دون الاسمِ إشارة إلى بعضِ الفوائد؛ التي ذكرنا في محسناتِ هذا التَّعريف.

الناصية

(قوله: عن العوامل) أل للجنس، وقوله اللفظية نسبة إلى اللفظِ نسبة المفعولِ إلى المصدرِ إن أُريد باللفظِ التَّلفظ. أو الجزئي إلى الكلي إن أُريد الملفوظُ، والمرادُ اللفظيةُ تحقيقاً أو تقديراً؛ لتدخل العواملُ المقدرةُ. وقوله: غير المزيدة، أي: وشبهها كرب، ولعلَّ الجارة، والقيدانِ للإدخالِ، كما هو شأن قيدِ القيدِ. (صبان).

(قوله: مخبراً عنه) أي: محدثاً عنه، فالإخبار لغويٌّ لا مذكورٌ بعده خبره الاصطلاحي للزومِ الدَّورِ لأخذِ الخبرِ حينئذٍ في تعريفِ المبتدأ، وأخذ المبتدأ في التَّعريفِ الآتي للخبر.

(قوله: أو وصفاً... إلخ) عطفٌ على (مخبراً عنه)، وفي ذلك تصريحٌ باشتراطِ العرف في الوصفِ أيضاً، فيخرجُ نحو ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] على أنا لا نسلم أنه رافع لمكتفٍ به، كما قاله الرَّوداني، وهو ظاهر. والمرادُ الوصفُ ولو تأويلاً؛ ليدخل: لا نولك أن تفعل؛ لأن نول وإن

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

كان مصدراً بمعنى التَّناول، إلا أنه هنا بمعنى المفعول، أي: ليس متناولك هذا الفعل، أي: لا ينبغي لك تناوله، فنولك مبتدأ، وأن تفعل نائب فاعله. وقول المصرحِ ومن تبعه كالبعضِ: أن تفعل فاعله غير صحيحٍ، كما في الروداني. وقال أبو حيان: نولك مبتدأ، وأن تفعل خبره، وأورد على التَّعريفِ أنه غير جامعٍ؛ إذ لا يشملُ أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، فإن أقلَّ مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً، ولا غير قائم الزَّيدان، فإن غير مبتدأ، وليس مخبراً عنه، ولا وصفاً رافعاً، وأجيب عن الأولِ بأن المعرفَ المبتدأ الاطرادي، وهذا سماعي لا يقاسُ عليه، وإنما لم يخبروا عنه؛ لأنه ليس في المعنى مبتدأ؛ إذ المعنى: قل رجل يقول ذلك. وقيل: لأن صفةَ النَّكرةِ بعده أغنت عن الخبرِ في الإفادة، على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل، وعن الثَّاني بأن المبتدأ مضافٌ للوصفِ الرَّافعِ، والمضافُ والمضافُ إليه كالشَّيء الواحدِ، وبأن الوصفَ وإن خفض لفظاً في قوةِ المرفوعِ بالابتداءِ، وكأنه قيل: ما قائم الزَّيدان. (صبان).

وفي (التَّصريح) مخبراً عنه أو وصف. . . إلخ، قال الدَّنوشري: قد يقال: إن هذا الحدَّ غير جامع لجميعِ أفرادِ المحدودِ؛ إذ نحو: أقل رجل يقولُ كذا أقل فيه مبتدأ، وليس مخبراً عنه ولا وصفاً رافعاً لمكتفى به، وكذلك غير قائم الزَّيدان قائم فيه ليس مخبراً عنه ولا وصفاً. . . إلخ، وقيل: أو وصف ليس معطوفاً على قوله: مخبر عنه لفسادِ المعنى، وإن عطفَ على قوله: اسم، فإنه للتَّنبيه على اعتبارِ التَّجردِ شرطاً فيه أيضاً، فلينظر على ماذا عطف، فتأمل. انتهى.

وأقول: هذا عجيب، فقد قال الشِّهاب القاسمي: إن قيل: الأولى أن يقول: أو رافع لمكتفى به، ويسقطُ قوله أو وصفٌ، وإن كان ذلك إنما يطردُ في الوصفِ فقد يأتي في غيره نحو: لا نولك أن تفعلَ، فقد أعربوا نولك مبتدأ، وأن تفعل فاعله أغنى عن الخبرِ، وقالوا: أقل رجلٍ يقول ذلك، فجازَ ذلك؛ لأنه في معنى: قل رجل، فهنا لا وصفٌ ولا فاعلٌ، وقالوا: غير قائم الزَّيدان، فلتحرر عبارته لدخول هذه الأشياء، قلت: إذا أُريدَ الوصفُ، ولو بالتأويل يشملُ نولك، وغيرُ قائم، وأما أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، فقد صرَّح في (التَّسهيل) بأن صفة النَّكرة بعده مغنية عن خبره، وأشارَ لقولٍ آخر أنها تجعل خبراً. انتهى. هذا، وقال اللقاني: قوله: أو وصف رافع لمكتفى به. لقائل أن يقول: يدخل فيه نحو ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]؛ إذ قوله وصفٌ معطوفٌ على اسم، ولم يشترطْ فيه التَّجرُّد كما في الاسمِ، وقد يجابُ بأن التَّجردَ منه مرادٌ، وإن لم يصرِّح به، إلا أن يقالَ: المرادُ لا يدفع الإيراد، فتأمل. وقد يجاب بأن مرفوعَ لاهيةٍ غير مكتفى به، كما تأتي الإشارةُ إليه. انتهى.

لِمُكْتفى به، فالاسْمُ يَعُمُّ الصَّرِيحَ والمُؤوّل، ....

أبو طالب

(قوله: لمكتفى به) الأحسن أن يكونَ بصيغةِ اسمِ الفاعلِ لا اسمِ المفعولِ، والمرادُ به المكتفى به عن المتممِ للكلامِ لا عن الخبرِ، وإلا لزمَ الدور لأخذه هذا الوصفَ في تعريفِ الخبرِ، كما سيجيء، وبما قررنا لا يرد عليه نحو: أضاربٌ الزَّيدان عمرو؟ أفي الدَّارِ قائماً؟

(قوله: فالاسم يعم الصَّريح والمؤوّل) أشار بهذا إلى إدخال نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وتسمع بالمعيدي في التَّعريف.

الناصية

ويندفعُ ما أوردَ من أصلِه بجعله معطوفاً على مخبرٍ عنه، أي: محكوم عليه بأنه كذا وكذا، وقال شيخُنا العلامةُ الغنيمي: يصحُّ عطفُ قوله: أو وصف، على اسم، وحذف مجرد عليه لدلالةِ الأولِ عليه، كما حذفَ أو بمنزلته، كما أشارَ إليه الشَّارح، وكان ينبغي له أن يشيرَ إلى حذفِ مجردٍ، وكأنه لوضوحه لم يشر إليه، ويصحُّ عطفه على مخبرٍ، وعلى كلّ فلا يردُ قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] إن سلم أنه رافع لمكتفى به، فافهم. وقوله: رافع، قال الشّهاب من حيث إنه وصف مخرج الحسن وجه؛ إذ هو وصف رافع لوجه، وهو مكتفى به؛ لأن الحسن قائم مقام موصوفِه وهو الشيءُ، لكن رفعه له من حيث إنه مبتدأ لا من حيث إنه وصف، ووجه ذلك أن وجه مسند إلى الحسنِ والحسن مسندٌ إليه، فيكون ارتفاع وجه بالحسن؛ لكونه مسنداً إليه لا لكونه وصفاً وإلا كان الأمرُ بالعكسِ، بأن يكون الحسنُ مسنداً ووجهه مسند إليه، كما في: أقائم الزَّيدان؟ ونحوه، تأمله. (حمصي).

(قوله: لِمُكْتفى به) أي: رافع لاسم يغني عن الخبرِ.

(قوله: فالاسْم يعمُّ الصَّريح والمُؤوّل) فالأول: كزيدٌ قائم، والثَّاني: نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فإن تصوموا فعل مؤولٍ بالاسم؛ إذ التأويل: صومُكم خير لكم. هذا، وفي التَّصريحِ، فالصَّريح (نحو) قول من يعتقدُ السَّامع عدم إيمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل: المرادُ بهذا الإسنادِ التَّعظيم، والإقرار، لا الإخبار، وهذان الوجهانِ نقلهما أبو البقاء (والذي بمنزلته) أي: بمنزلة الاسم الصَّريح، وهو المصدر المنسبك من أن والفعل، نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأن تصوموا مبتدأ، وهو بمنزلة الاسم الصَّريح؛ لأنه في تأويل صومكم، وخبره خير لكم، (و) المصدر المتصيد من الفعلِ، نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فأنذرتهم مبتدأ، وهو في تأويلِ مصدرٍ، وأم لم تنذرهم معطوف عليه، وسواء خبر مقدم، والتَّقدير: إنذارك وعدمه سواءٌ عليهم، وصحَّ الإخبار به عن الاثنينِ؛ لأنه في الأصلِ مصدرٌ بمعنى الاستواءِ والمصدر يقع على القليلِ والكثيرِ، ومنع الفارسي في الحجةِ، وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ

والقَيْدُ الأوَّل يُخْرِجُ الاسمَ في باب كان، وإنّ، والمفعولَ الأوَّلَ في باب ظَنَّ، ....

أبو طالب

(قوله: والقيد الأول... إلخ) قيل: خصص الشارح المخرجات هاهنا أولاً بالمعمولاتِ دون أن يقول بدل.

(قوله: يخرج... إلخ) قولنا: يخرج ما ليس كذلك، وثانياً: المعمولات الأول دون الثَّانية، والثَّالثة، وثالثاً: المعمولات الأول بمعمولاتِ الأبواب الثلاثة دون ما سواها، ولا وجه لشيءٍ من تلك التَّخصيصاتِ؛ إذ هذا التَّعريف كما يخرجُ ما ذكره يخرجُ ما ليسَ بمعمولٍ كالأسماءِ المعددة، وما كان معمولاً غير أول بأسره كالأخبارِ النَّواسخِ مثلاً، وما كان معمولاً أولاً غير ما ذكره كأسماءِ حروفِ النَّفي وأفعالِ المقاربةِ، وأول مفعول باب أعلم أقول: أما وجه التَّخصيصين الأولينِ، فلإخراج غير ما خصصَ به الإخراجُ بالكنايةِ؛ التي هي أبلغ من التَّصريحِ لأنَّ ما خصص به الإخراجُ أقرب إلى المبتدأ من غيرِه، وخروج الأقربِ مستلزمٌ لخروجِ الأبعدِ بالطَّريقِ الأولى، وأما وجه التَّخصيصِ الثَّالث؛ فلأنه قسم النَّواسخَ ثلاثة أقسامٍ، **الأول**: ما عمل رفعاً ونصباً، وأشار إليه بباب كان، فيدخلُ فيه أسماء أفعالِ المقاربةِ وما ولا، **والثَّاني**: ما عمل عكسَ ذلكَ وأشار إليه باب أن، فيدخل فيه اسمُ لا المشبه بإن، **والثَّالثُ**: ما عمل نصبين، وأشار إليه ببابِ ظنَّ، ويدخلُ فيه ما ألحقُ بأفعالِ القلوبِ كجعلٍ وصير ونحوهما، وأما مفاعيلُ أعلم فثانيها داخلٌ في بابِ ظنَّ؛ لأنه هو في الأصلِ، والباقيان خارجانِ بالكنايةِ كما سبق، فالتَّخصيصُ الأخيرُ في الحقيقةِ تعميمٌ في صورة التَّخصيصِ.

(قوله: يخرج الاسم... إلخ) لم يقل بدله يخرج المعمول الأول في أبواب كان وإنَّ وظنَّ، مع أنه أخصر؛ لأن المعمولَ الأولَ لظنَّ إذا كان مبنياً للفاعلِ هو الفاعلُ، والمقصود هو والمفعولُ

الناصية

وسواه خبراً؛ لأن ما في حيز الاستفهامِ لا يتقدم عليه. وأجيب بأن الاستفهامَ هنا ليس على حقيقتهِ، بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدرُ المنسبكُ من الفعلِ المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ، وهو في تأويلِ سماعك، وقبله أن مقدرة، والذي حسن حذف أن من تسمع ثبوتها في أن تراه، قاله الموضح في (شرح الشُّذور)، والفرق بين هذا والذي قبله أن السَّبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطرد؛ لأن السَّبك بدونِ وجودِ حرفٍ مصدري مطرد في باب التَّسوية، شاذ في غيرها. (تصريح).

(قوله: والقيدُ الأول) يعني: قوله «مجرَّدٌ عن العواملِ اللفظيةِ»؛ لأن اسمَ كانَ والمفعول الأول لظنَّ، وإن كانا اسمينِ مخبراً عنهما، لكنهما ليسا مجردين عن العاملِ اللفظي. (دشتي).

(قوله: يخرج الاسم... إلخ) لأنّ عاملها لفظيٌّ. وهو (كان) و(إنّ) و(ظنّ). (شيرازي).

والثاني يُدْخل نحو: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ»، على أن شَيْخَنا العَلّامَة الكيافِيجي يَرى أنّه خَبَرٌ مُقَدَّم، وأنَّ المُبتدأ دِرْهَمٌ؛ نَظَراً إلى المَعنى، ....

أبو طالب

الأول، ثم المرادُ بالمفعولِ الأولِ ما صدق عليه المفعولُ الأول في الجملةِ، فيشملُ النائب في بابِ ظنَّ، وأما مفعوله الثَّاني إذا كان الأول نائباً، فإن اعتبر ثانويته بالنَّظرِ إلى كونِ النَّائب في الأصلِ مفعولاً أولاً فخروجه عن كونِه مفعولاً أولاً ظاهر، وكذا إن لم يعتبر ذلك، لأن المرادَ بالأولِ ما كان عددياً.

(**قوله: والثاني يدخل**) أراد بالقيدِ في الكلامِ مطلقاً لا ما يكون قيداً للاسمِ فقط، فلا يَرِدُ أَنَّ الصَّواب أَنْ يقول: بدل لفظِ الثَّاني هكذا وبتقييدِ العواملِ بغير المزيدة، وبدل قوله: الثَّالث والثَّاني.

(**قوله: نظراً إلى المعنى**) أي: للنَّظرِ إليه، أو ناظراً إليه، ووجه اقتضاءِ المعنى لما ذكره، هو أن الدِّرهم اسمٌ، وقوله بحسبك لكونِه معنى كافيك وصفٌ، والمعتبر في المسندِ إليه هو الذَّات، وهي مستفادةٌ من الاسمِ وفي المسند الصِّفة، وهي مستفادة من الوصفِ، ولا قرينة توجبُ تأويل الاسمِ بالوصفِ، وبالعكسِ فينبغي أن يحملَ على ظاهرِ المعنى، أقول: هاهنا أربعةُ احتمالاتٍ: **الأول**: أن تكون إضافة هذا الوصفِ غير مفيدةٍ للتَّعريفِ والاسم الواقعُ بعدَه معرفةٌ، **الثّاني**: أن تكون الإضافة كذلك والاسم نكرة، **الثَّالث**: عكس الثَّاني، **الرَّابع**: عكس الأولِ. ودليل الكافيجي يجري

الناصية

(**قوله: والثاني**) يعني غير المزيدةِ، فإنّ بحسبك مبتدأ، وهو مجردٌ عن العاملِ غير المزيد، فإن عامله وهو الباء زائدةٌ.

(**قوله: نحو بحسبك درهم**) فـ (حسبك)، مُبتدأ، و(درهم) خبره، والمبتدأ دخل عليه العاملُ اللّفظِيّ وهو باء الجرّ، ولكن لا بأس به؛ لأنّ الباء زائِدة. (شيرازي).

(**قوله: نحو بحسبك درهم**) ونحو ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] لا فرق في ذلك بين الوصفِ وغيره، فخالق وحسبك مبتدآن، وإن كانا مجرورين بمن، والباء الزائدتين؛ (لأن وجود) الحرفِ (الزَّائد كلا وجود، ومنه) أي: من المبتدأ المجرور بحرفٍ زائدٍ (عند سيبويه) قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦] فأيكم مبتدأ، والباء زائدة فيه، والمفتون خبره، ولم يعكس؛ لأن صيغةَ مفعولٍ لا تكون عنده بمعنى المصدر، وعند الأخفش بالعكس، فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر، وبأيكم خبر مقدم، والباء بمعنى في لا زائدة، والمعنى على الأول أيكم المفتون، أي: المجنون، وعلى الثاني الفتنة بأيكم، أي: الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفورٍ قوله ﷺ: «**ومن لم يستطع فعليه بالصوم**» فالصَّوم مبتدأ مؤخر، وعليه خبر مقدم، والباء زائدة في المبتدأ، وقيل: عليه اسم فعل وفاعله مستترٌ فيه، والصَّوم مفعولٌ به، والباء زائدة في المفعول، وحجة **الأول**: أن

والثالث يُخْرِجُ أسْماءَ الأفعال، ....

أبو طالب

في الأول، بل يقوى أيضاً بأن الإخبار عن النَّكرةِ بالمعرفةِ غير جائزٍ في الإخبارِ، ويمكنُ أن يجري في الثَّاني والثَّالث، ويجعل حديث الاسمِ والوصفِ الذي هو قرينه على التَّعيين مجوزاً؛ لتقدم الخبر على المبتدأ؛ إذ تقديمه عليه عندَ كونِهما معرفتين أو نكرتين غير جائزٍ إلا مع القرينةِ، وأما في الرَّابع فلا يجري دليله؛ لامتناعِ الإخبارِ عن النَّكرةِ بالمعرفةِ كما مرَّ، فالحقُّ أن مذهب الكافيجي متعينٌ في الأولِ وراجحٌ في الأوسطينِ، وأما في الرَّابعِ فالمتعين هو المذهب الجمهور، هذا كله عند فقدِ القرينةِ، وأما مع وجودِها فلا إشكال.

(**قوله: والثالث يخرج أسماء الأفعال**) المرادُ بالثَّالث قوله مخبراً عنه مع قوله أو وصفاً؛ إذ هما قيد واحد مرددٌ فيه، والمرادُ بالأسماءِ الأفعال، هي على المشهورِ فيها من كونها لا معمولة، وأما على بعضِ المذاهبِ الأخر فتخرجُ عن القيدِ الأولِ، وقد سبقَ تلك المذاهب في باب المبنيات، وقيل: خروجها عن القيد الأول على المشهور أيضاً؛ لأن التجرد عن العواملِ اللفظيةِ مشعر بعدم التَّجردِ عن العواملِ المعنوية وهي مجردةٌ عن العواملِ مطلقاً. أقول: التَّجردُ عن العواملِ اللفظيةِ أعمُّ من عدمِ التَّجردِ عن العواملِ المعنوية، ووجوبُ كونِ المبتدأ مشتملاً على العاملِ المعنويِّ، مما لا يجب أن يشعرَ به في تعريفِه، فالحقُّ ما ذكره الشارح.

الناصية

الجزاء الغائب شاذٌّ؛ فإن عليه إذا كان اسم فعل يكون نائباً عن ليلزم، والشَّيء الواحدُ لا يقومُ مقام شيئينِ مختلفي الجنس، وهما لام الأمرِ والفعل، ورُدَّ بأن ذلك إذا كان المرادُ به الغائب، والمرادُ هنا المخاطب، وإنما جيء بالضَّمير غائباً على لفظِ من وإلا فهو للمخاطب في المعنى، قاله أبو إسحاق الجزري في نقده على (مقرب) ابن عصفورٍ، **والثَّاني**: وهو الذي يشبه الزَّائد نحو:

.... لَـعَـلَّ أَبِـي الـمِـغْـوَارِ مِـنْـكَ قَـرِيْـبُ

ونحو: رب رجل صالح لقيته، فمجرورُ لعل ورب في موضع رفع بالابتداء، لأن لعل ورب أشبها الحرفَ الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء. (تصريح).

(**قوله: نحو بحسبك درهم**) أي: مما يلي حسبك فيه نكرة، فإن وليها معرفة نحو: بحسبك زيد، فالمعرفة هي المبتدأ، وحسبك الخبر؛ لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة وإن تخصص بها. قال النَّاظم: ولا يخبر بمعرفة عن نكرة، وإن تخصصت إلا في نحو: كم مالك، وخير منك زيد عند سيبويه، وفي النسخ، نحو ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] وأيده سم وغيره، واكتفى ابن هشام في الإخبار بمعرفةِ عن المبتدأ النَّكرةِ بتخصيصه، وجعل حسب مبتدأ، سواء وقعَ بعده نكرة أو معرفة؛ لأن الباءَ لا تزاد في الخبرِ في الإيجابِ. والذي عليه الجمهور كما في (المغني) أنه لا يخبر عن

وبِقَيْد الوَصْف بكونِهِ رافِعاً لِمُكْتَفى به يُخْرِجُ قائِماً مِن: «أقائمٌ أبُوهُ زيد».

أبو طالب

(**قوله: وبقيد الوصف... إلخ**) لم يقل: بدله والرَّابع؛ لئلا يتوهَّم أن قوله: (مُكْتَفًى به) قيد لكلٍّ من المتعاطفين.

(**قوله: يخرج قائماً... إلخ) أقول:** قائم في المثالِ إما خبر عن زيدٍ وأبوه فاعله، أو خبر عن (أبوه)، والجملةُ خبر عن زيدٌ، أو مبتدأ، وأبوه فاعلٌ له، وزيد بدلٌ من الضَّميرِ المضافِ إليه،

الناصية

النَّكرة بالمعرفة، وإن تخصصت مطلقاً، وهل المجرور بحرفِ الجرِّ الزائدِ أو شبهه مرفوع تقديراً، ولا محذور في اجتماعِ إعرابين لفظي وتقديري من جهتين مختلفتين، أو محلاً، ولا يختص المحلي بالمبنيات، قولان. واعلم أن زيادةَ الباءَ في نحو: بحسبك سماعية، بخلاف زيادة من.

(**قوله: على... إلخ**) على هنا للاستدراكِ، يعني: مضافاً إلى أنّ عامله زائدٌ، ولا مانع من كونه مبتدأ، يرى شيخنا الكافيجي أنه خبر مقدم؛ لأن المبتدأ كما ذكر مخبر عنه، والمخبر عنه في هذه الجملةِ الدِّرهم؛ لأن المقصود من هذه الجملةِ هو بيانُ حال الدِّرهم أنه كاف لا بيان حال بحسبك. (دشتي).

(**قوله: يَرى... إلخ**) كما هو الصَّواب (همع الهوامع).

(**قوله: نظراً إلى المعنى**) إذِ المَعنى: درهم يكفيك، وليس المعنى: يكفيك دِرهمٌ، فالدِّرهم مقدم في المعنى.

(**قوله: والثَّالث**) وهو قوله مخبر عنه؛ لأن أسماء الأفعالِ، وإن كانت أسماء مجردة عن العواملِ اللفظيةِ، إلا أنها مخبر بها لكونها بياناً لحالِ فاعلها. (دشتي).

(**قوله: يخرج أسماء الأفعال**) أي: بعد التركيبِ، والأسماء قبل التركيبِ.

(**قوله: يخرج أسماء الأفعال**) كـ(صَهْ) و(مَهْ) بمعنى: اسكت وَكفّ عن الكلامِ، وغيرهما، فإنّها لا يدخلها عامل لفظِيّ، ولكنها لا تصيرُ مُخبَراً عنه، فلا يُؤتى لها بخبرٍ، والمبتدأُ هو الذي يكونُ له خبرٌ.

(**قوله: وبقيد الوصف... إلخ**) إذِ الوصفُ (قائم) رفع (أبوه) ولكن لا يَصِحُّ الاكتفاءُ به، بل يلزمُ ذكر (زيد) حتى يعرَف مَرجِع ضميرِ (أبوه).

(**قوله: يُخْرِجُ قائِماً... إلخ**) فإن مرفوعه غير مستغنى به، لاحتياج الضَّمير إلى مفسر يسبقه، فيكون زيدٌ مبتدأ وقائم خبراً مقدماً، وأبوه فاعلاً، أو أبوه مبتدأ ثانياً، وقائم خبراً عنه مقدماً، والجملة خبر زيد. وجوّز بعضهم كون قائم مبتدأ ثانياً، وأبوه فاعلاً أغنى عن الخبرِ، والجملة خبر زيدٍ بناءً على أن المرادَ باستغناءِ الوصفِ بمرفوعِه استغناؤُه عن الخبرِ لا مطلقاً. وبحث فيه بعدمِ اعتمادِ الوصفِ؛ لأن الاستفهامَ في المثالِ داخلٌ في الحقيقةِ على زيدٍ لا عليه، وقد يمنع، فتأمل. نعم يظهر لي أن محل المنع إذا لم يعلم المرجع، أما إذا علم كأن جرى ذكر زيد، فقيل: أقائم أبوه، فلا منع؛ لأن التَّركيب

مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـاذِرٌ خَـبَـرْ   إِنْ قُـلْـتَ زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْـتَـذَرْ

إذا عَلِمْتَ ذلك فنزِّلِ المِثال على هذا الحَدّ، وقل: (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعاذِرٌ خَبَرْ) عنه (إِنْ قُلْتَ

أبو طالب

والمثالُ على الأخيرِ داخلٌ في المعرفِ والتَّعريف، فالمرادُ منه على أحدِ الأولين؛ فإن قلت: قائم على الأولين خبرٌ، والخبرُ ليس مجرداً عن العواملِ اللفظيةِ؛ لأن عامله المبتدأ كما سيجيء، فهو خارجٌ عن قيدِ التَّجرد، قلت: كأن الشارح أراد أن يعرف المبتدأ على وجهٍ يشملُه على المذاهبِ الرَّاجحةِ فيه، ولا يخرجُ هذا المثالُ عن قيدِ التَّجردِ على جميعِ المذاهبِ الرَّاجحة، بل عنِ القيدِ الأخيرِ، فإن قلتَ: لهذا المثالِ احتمالٌ آخر هو أن يكونَ قائم مبتدأ، وأبوه فاعل له، والجملة خبر عن زيد، قلت: الجملةُ المركبة عن الوصفِ والفاعل ذات محل من الإعراب.

(**قوله: فنزل المثال... إلخ**) أي: مثال المصنف للمبتدأ، اعلم أن كلَّ مثالٍ يحتمل عموماتٍ باعتبارِها يصير أعمّ من الحدِّ الممثل له، ويشتملُ على خصوصاتٍ باعتبارِها يصيرُ أخصّ منه، فإذا أريد انطباقه على الحدِّ يحتاج إلى التَّنزيلِ عن مرتبته إلى مرتبةِ الحد، ولما كان التَّنزيل من النزولِ القابلِ للصُّعودِ، والمتعارف توصيفُ العامِّ بالصَّاعد والخاصِّ بالنَّازلِ، فالظاهر أن مرادَه بالتنزيلِ إنما هو باعتبارِ الأولِ، لكن يحتمل أن يكونَ المرادُ بالاعتبارِ الثاني، أو كلا الاعتبارين مجازاً أو تغليباً.

(**قوله: مبتدأ زيد... إلخ**) قدم هذا المصرع مع أن شأنه التّأخير؛ لكونِه بمنزلةِ الجزاءِ، وذلك لوجهينِ: **الأول**: أنه في صورةِ التَّأخير يلزمه الفاءُ، وهو يخلُّ بوزنِه، **الثاني**: أن المقصود بالذَّاتِ بيانُ المبتدأ والخبرِ لا المثال.

الناصية

حينئذٍ بمنزلة: أقائم أبو زيد، ويشعر بهذا تعليلهم. واعلم أن قولهم: الوصف مع مرفوعه ولو اسماً ظاهراً من قبيلِ المفردِ يستثنى منه الوصفُ الواقعُ مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبرِ، وكذا الوصفُ الواقع صلةً لأل الموصولةِ على قولٍ، كما مرَّ؛ لأنه في قوةِ الفعل في الصُّورتين. (صبان).

(**قوله: مِن أقائمٌ أبُوهُ زيد**) لأن مرفوعَ الوصفِ وهو أبوه لا يكتفى به؛ لنقصِ الكلامِ بدونِ زيدٍ، فقائمٌ ليس بمبتدأ، وإنما هو خبر مقدَّم. (دشتي).

(**قوله: فنزل المِثال...إلخ**) أي: فطبّق أنت مثالَ المصنفِ، وهو زيد عاذر على هذا التَّعريفِ للمبتدأ.

(**قوله: فنزل المثال... إلخ**) أيْ: هذا التَّعريف الَّذي قلناه لِلمبتدأ بأنّه قِسمان (إمَّا) اسمٌ مُجَرَّدٌ عن عواملَ لفظيةٍ غير مزيدةٍ ومُخبَراً عنه، أوْ وَصْفاً رافِعاً لاسمٍ مكتفى به.

(**قوله: وقل مبتدأ زيد... إلخ**) عاذِر، أيْ: قابلِ العُذر، يعني: زيد يقبلُ عُذر مَنِ اعْتذرَ إليه، فـ(زيد) مبتدأ؛ لأنه اسمٌ، ومُجَرَّدٌ عن العواملِ اللّفظيةِ، ومُخبرٌ عنه؛ لأنَّ (عاذر) خبره.

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ والثَّانِي فَاعِلٌ أغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

زَيْدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ) لانْطباقِ الحَدِّ عليه (وَأَوَّلٌ مُبتَدَأٌ وَالثَّانِي فاعِلٌ) أو نائِبٌ عنه (أَغْنى) المُبتدأ عن الخبر (فِي) كُلِّ وَصْف اعتَمَدَ على اسْتِفهام، وَرَفَعَ ظاهِراً أو مُضْمَراً بارِزاً نحو: (أسارٍ ذانِ).

أبو طالب

(قوله: لانطباق الحد عليه) متعلقٌ بقولِه قل، أو بالنِّسبةِ بين قولِه مبتدأ زيد، وعلى الأولِ المفعول له تحصيليٌّ، وعلى الأخيرين حصولي.

الناصية

(قوله: لانْطباقِ الحَدِّ عليه) فإن زيدٌ اسمٌ مجردٌ عن العواملِ اللفظيةِ غير المزيدةِ مخبر عنه بقوله عاذر.

(قوله: وَأَوَّل) أي: من الجزأين.

(قوله: وأول) سوغَ الابتداءَ به قصد التَّقسيم، أو كونه قريناً للثَّاني المعرف. (صبان).

(قوله: أو نائِب عنه) إذا كان الوصفُ اسم مفعول.

(قوله: أغْنى المُبتدأ عن الخبرِ) المبتدأ مفعولٌ لأغنى وفاعله ضميرٌ يعود إلى فاعل. هذا؛ وقال في (التَّسهيل): لشدةِ شبهه بالفعلِ؛ ولذا لا يصغرُ، ولا يوصفُ، ولا يعرفُ، ولا يثنى، ولا يجمع، إلا على لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة).اهـ.

(قوله: أغنى المُبتَدَأ عن الخبر) أي: عن أن يكون له خبر، فلا اعتراض باقتضاءِ كلامه أن له خبراً أغنى عنه المرفوع، مع أنه لا خبرَ له أصلاً؛ لأنه بمعنى الفعل، والفعلُ لا خبرَ له. (صبان).

(قوله: في كل وصف) لا فرقَ بين أن يكون بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ أَوْ لا، بخلافِ عمله النَّصب كما يأتي، ولا بين أن يكون ملفوظاً أو مقدراً، نحو: أفي الدار زيد وأعندك عمرو على أحدِ احتمالات؛ إذ يحتمل كون المرفوعِ مبتدأ مؤخراً، أو فاعلاً لمبتدأ محذوفٍ تقديره: كائن مثلاً، أغنى هذا الفاعل عن الخبرِ، فالجملة اسميةٌ أو فاعلاً لاستقر مثلاً محذوف، فهي فعليةٌ أو فاعلاً للظَّرفِ، فهي ظرفيةٌ كذا في المغني. (صبان).

(قوله: أسَار ذانِ) الرَّجلان. ومنه قوله:

أقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا ....

وقوله:

أمُنجِزٌ أَنْتُمُو وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ أَمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ

(قوله: أسارٍ ذانِ) يعني: أيَسِيرُ هذانِ؟ فـ (سار) مُبتدأ وصفِيّ؛ لأنه اسم فاعلٍ اعتمد على همزةِ الاستفهام، وَرَفع اسماً ظاهِراً هو (ذانِ)، واكتفى به، أي: صارَ الكلامُ به تامّاً.

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

(وَقِسْ) عَلى هذا المثال نحو: «كيفَ جالِسٌ الزَّيْدانِ» و«أَمَضْرُوبٌ العَمْرانِ» ولا يَجوزُ كونه مبتدأ إذا رَفَعَ ضميراً مُستَتِراً نحو: قاعدٌ في «ما زَيْدٌ قائِمٌ ولا قاعِدٌ» (وَكَاسْتِفْهامٍ) في اعْتِمادِ الوَصف عليه (النَّفْيُ) نحو:

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما [إذا لَمْ تَكُونا لِي عَلى مَنْ أُقاطِعُ]

أبو طالب

(**قوله: وقس على هذا المثال**) أي على كلٍّ من الهمزةِ والوصفِ والاسم، فالمقيس من الهمزةِ اسم الاستفهام، والمقيسُ على الوصفِ المذكور اسمُ المفعولِ، والمقيسُ على الاسمِ المذكورِ النَّائبُ عن الفاعلِ، وقد أشار الشارح إلى ذلك في المثالينِ وللاسمِ المرفوعِ مقيس آخر من جهةِ كونِه مثنى، هو الجمعُ، فالأولى أن يؤتى بالاسم في أحد المثالين جمعاً؛ ليشير إلى ذلك أيضاً، ولم يمثل للضَّميرِ البارزِ اعتماداً على الشِّعرِ الآتي.

(**قوله: نحو كيفَ جالسُ الزَّيدان**) لفظُ كيف حالٌ عن فاعلِ الوصفِ.

(**قوله: خليلي ما واف... إلخ**)، آخره «إذا لم تكونا لي على من أقاطع» خليلي: منادى مثنى مضاف إلى الياءِ بحذفِ حرفِ النِّداء، وأقاطع أي: أهجره وأتركه، أي: إذا لم توافقاني في تركِ من أتركه فلستما وافيين بشرطٍ لي معكما.

الناصية

(**قوله: وقس على هذا**) أي: الوصفِ المذكورِ في المثالِ، ولو قال: على هذين المبتدأين، كما فعل المكودي والمرادي لكان أكثر فائدة. (صبان).

(**قوله: وَقِسْ على هذا**) ما أشبهه من كلِّ وصفٍ اعتمد على استفهامٍ ورفع مستغنى به، ثم لا فرق في الوصفِ بين أن يكونَ اسم فاعلٍ، أو اسم مفعولٍ، أو صفة مشبهة، ولا في الاستفهامِ بين أن يكون بالهمزةِ أو بهل، أو كيف أو من أو ما. ولا في المرفوعِ بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً. (صبان).

(**قوله: نحو كيف جالس... إلخ**) فـ (جالس) وصف اعتمد على (كيف) الاستفهامِيّة، ورفعَ اسماً ظاهراً هو (الزَّيدان) وهو فاعل للوصفِ، وكذلك (مضروب) وصف اعتمد على همزةِ الاستِفهامِ، ورفع اسماً ظاهِراً هو (العَمْران) وهو نائبُ الفاعلِ للوصفِ (أمّا مثال) رَفْعه ضميراً بارزاً، فنحو (أمضروب أنتَ؟). (**قوله: إذا رفع ضميراً مستتراً... إلخ**) أيْ: (ولا قاعد هو) وإنّما لم يقل (نحو قائم) لأنه خبرٌ لِـ (ما) فلا يكون مبتدأً من أجلِ أنّ عاملَه لفظِيٌّ.

(**قوله: في (ما زَيْدٌ)... إلخ**) لأن فاعلَه ضميرٌ مستتر يعود إلى زيد.

(**قوله: وَكَاسْتِفْهام... إلخ**) أي لا بدّ للوصفِ المذكورِ، وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفي أو استفهامٍ) عليهما، وهل ذلك شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، قولان؛

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

أرجحهما الثاني، قاله في (المغني)، والنَّفي يشمل النفي بالحرفِ، وبالفعلِ وبالاسمِ فالنفي بالحرفِ. نحو قوله:

خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على مَنْ أقاطعُ

فما نافيةٌ، ووافٍ مبتدأ، وأنتما فاعل سدَّ مسدَّ الخبرِ، وفيه رد على الزَّمخشري وابن الحاجبِ حيث شرطا أن يكون المرفوعُ اسماً ظاهراً، قاله الموضح في (شرحِ الشُّذورِ)، وجوابه أنَّ المرادَ بالظُّهورِ ضد الاستتارِ، والنفي بالفعلِ نحو: ليس قائمٌ الزَّيدانِ، فقائمٌ اسم ليس، والزَّيدان فاعل بقائم سدَّ مسدَّ خبر، قاله ابن عقيل، (و) النفي بالاسمِ نحو: غيرُ قائمِ الزَّيدانِ، فغير مبتدأ، وقائم مضافٌ إليه، والزَّيدان فاعل بقائم سدّ مسدّ خبر غير؛ لأن المعنى ما قائمٌ الزيدان، فعومل غير قائم معاملة ما قائم، قاله ابن عقيل أيضاً، والنَّفي في المعنى كالنفي الصَّريح، نحو: إنما قائم الزَّيدان؛ لأنه في قوة قولك: ما قائم إلا الزَّيدان، (والاستفهام) يشملُ الاستفهامَ بالحرفِ وبالاسمِ فالاستفهامُ بالحرفِ، نحو قوله:

أقاطنٌ قَوْمُ سلمى أم نَوَوْا ظعناً إن يَظْعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

فقاطنٌ مبتدأ من قطنَ بالمكانِ إذا أقام به، وقوم سلمى فاعلٌ سدَّ مسد الخبر، والظَّعن: السَّير، والاستفهامُ بالاسمِ نحو: كيف جالس العمران، وإنما لم يجعل المرفوع بالوصفِ خبراً فيهن؛ لأن الوصفَ قائمٌ مقامَ الفعلِ، والفعلُ لا يخبر عنه، فكذا ما قامَ مقامه، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى في أسارٍ ذانِ

وقس وكاستفهام النفي. . . . .

(قوله: وكاستفهام النفي) أي: ولو معنى نحو: إنما قائمٌ الزَّيدان، لأنه في قوّة قولك: ما قائم إلا الزَّيدان، كذا في (التصريح) ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفي في الاعتماد، وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كافٍ هنا، فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدأ، وإن اعتمد على المخبرِ عنه، كما في (المغني). قال في (التَّصريح): وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل، أو في الاكتفاءِ بالمرفوعِ من الخبرِ، قولان، أرجحهما الثَّاني كما في (المغني). (صبان).

(قوله: النَّفيُ) الصَّالح لمباشرةِ الاسمِ حرفاً كان وهو ما ولا وإن، أو اسماً وهو غير، أو فعلاً وهو ليس، إلا أن الوصفَ بعد ليس يرتفع على أنه اسمها، والفاعل يغني عن خبرها. وكذا ما الحجازية، وبعد غير يجر بالإضافةِ، وغير هي المبتدأ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبرِ. (صبان).

و«غيرُ قائِمٍ الزَّيدان» و«ما مَضرُوبٌ العَمْران» ....

أبو طالب

(**قوله: وغير قائم الزيدان**) بيانُ هذا قد تقدَّم في شرحِ التَّعريفِ.

الناصية

(**قوله: خَليليَّ ما وافٍ بعهْدِيَ أَنْتُما... إلخ**) لم أقف لهذا الشَّاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦) وابن هشامٍ في أوضحه (رقم ٦٤) وفي الشُّذور (رقم ٨٤). اللغة: (واف) اسم فاعل من الوفاءِ، وفعله وفى يفي، مثل وعى يعي، من باب ضرب يضرب، والوفاء: أن تحافظ على المودةِ، فتكون صديقاً لأصدقاءِ صديقك، وحرباً على أعدائه (أقاطع) فعلٌ مضارعٌ من المقاطعةِ، وهي الهجر.

المعنى: يقول لصديقينِ له: إنكما إن لم تكونا لي على من أهجره، وأقطع حبل مودته، فإنكما لا تكونان قد قمتما بما يستلزمه الوفاءُ بعهودِ المودةِ.

الإعرابُ: (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياءِ المفتوحِ ما قبلها تحقيقاً، والمكسور ما بعدها تقديراً؛ لأنه مثنى، وخليليَّ مضافٌ، وياء المتكلم مضافٌ إليه، مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ جرٍّ، وأصله الأول: يا خليلان لي؛ فحذفتِ النُّون للإضافةِ، ثم حذفت اللام للتخفيفِ، ثم تغير حرف إعرابه؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نصب، وهذا قبل الإضافةِ من نوعِ النَّكرةِ المقصودةِ، كما هو ظاهرٌ (ما) حرف نفي، مبنيٌّ على السُّكونِ لا محلَّ له من الإعرابِ (واف) مبتدأ مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرةٌ على الياءِ المحذوفةِ للتخلُّصِ من التقاءِ السَّاكنينِ (بعهدي) الباء حرفُ جرٍّ، وعهد: مجرورٌ بالباءِ، وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على ما قبلَ ياءِ المتكلِّم منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة، وعهد مضاف، وياء المتكلم مضافٌ إليه، مبنيٌّ على الفتحِ في محل جرٍّ. (أنتما) ضميرٌ منفصلٌ فاعل بواف؛ الذي وقع مبتدأ، وقد أغنى هذا الفاعل عن خبر المبتدأ، (إذا) ظرفٌ لما يستقبلُ من الزَّمان خافضٌ لشرطِه منصوبٌ بجوابه، (لم) حرفُ نفي وجزم وقلب (تكونا) فعل مضارعٌ ناقصٌ، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النونِ، وألف الاثنين اسم تكون مبنيٌّ على السُّكون في محل رفع (لي) جار ومجرور متعلِّق بتكونُ (على) حرف جرٍّ (من) اسمٌ موصولٌ، مبني على السُّكون في محل جرٍّ بعلى، والجارُّ والمجرورُ متعلِّق بمحذوف خبر تكون (أقاطع) فعلٌ مضارع، مرفوع بالضَّمة الظاهرةِ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملةُ من الفعلِ والفاعل لا محلَّ لها صلةُ الموصولِ وهو من، والعائدُ إلى الموصولِ ضميرٌ منصوبٌ بأقاطع، محذوفٌ، والتَّقدير: على من أقاطعه، وجواب إذا محذوفٌ يدل عليه سابق الكلامِ، والتَّقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما واف بعهدي أنتما.

الشَّاهد فيه: (ما وافٍ أنتما) حيث اكتفى بالفاعلِ الذي هو قوله: أنتما عن خبرِ المبتدأ، الذي هو قوله: واف؛ لكون هذا المبتدأ وصفاً - أي: اسم فاعلٍ - معتمداً على حرفِ النَّفي؛ الذي هو (ما).

(وَقَدْ) قال الأخفشُ والكُوفِيُّون (يَجُوزُ) كون الوصفِ مُبتَدَأً وَلَهُ فاعلٌ يُغْنِي عَن الخَبَر ......

أبو طالب

(قوله: **وقد قال الأخفش**) إشارة إلى أن لفظَ قد للتَّحقيقِ لكونه داخلاً على الماضي تقديراً، لا للتَّقليلِ كما هو الظاهر، ومستند هذا القولِ قولُ الشَّاعرِ:

الناصية

(قوله: **وغير قائم الزيدان**) مثال للنفي الاسمي فالمبتدأ في الحقيقة هو قائمٌ؛ لأن غير يعربُ بإعرابِ المضاف إليه. وفي (شرح الشيرازي) قائم وصف رفع اسماً ظاهِراً (الزيدان) وهو فاعله، واعتمد على النفي (غير).

(قوله: **وما مَضْرُوبٌ العَمْران**) مثال لما كان الوصفُ المبتدأ اسم مفعولٍ. وفي (شرح الشيرازي) (مضروب) وصف رفع اسماً ظاهِراً (العَمْران) وهو نائبُ الفاعلِ، واعتمد على النفي (ما).

(قوله: **وَقَدْ قال الأخفشُ... إلخ**). اعلم أن المذاهبَ ثلاثة، كما في (الهمع): مذهب البصريين وهو منعُ الابتداءِ بالوصفِ المذكورِ من غير اعتمادٍ، كما هو صريح ابن عقيل و(التَّوضيح) وغيرهما، لا جوازه بقبح، كما قيل، ومذهب الكوفيين والأخفش جوازه بلا قبحٍ، ومذهب المصنف جوازه بقبح، كما صرَّح به في (التَّسهيل) وذكره ابن عقيل بقوله: وزعم المصنِّف... إلخ، فكان الأولى حمل المتنِ عليه بجعل قد كنايةً عن القبحِ والمسوغُ للابتداءِ حينئذٍ عمله في المرفوعِ، ولا يرد أن شرط العملِ عند المصنف الاعتماد؛ لأنه معتمد على المسند إليه، وهو كاف في العملِ؛ لأن اعتماده أعمُّ من اعتمادِ الابتداء، كما مر. وأما الأخفشُ والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتماداً أصلاً، كما في (التَّصريح). هذا، وفي (شرح التَّوضيح) إذا لم يتقدم على الوصفِ نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافاً للأخفش والكوفيين) في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غيرِ أن يتقدمه نفي أو استفهام (ولا حجة لهم في نحو) قول بعض الطائيين:

(خبيرٌ بَنُو لَهْبٍ) فلا تَكُ مُلْغِياً مَقالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

خلافاً للنَّاظم في شرح (التَّسهيل) (وابنه) في شرح (النظم) (لجوازِ كون الوصفِ) وهو خبير (خبراً مقدماً) وبنو لهب مبتدأ مؤخراً (وإنما صح الإخبار به) أي: بخبير مع كونه مفرداً (عن الجمعِ) وهو بنو لهب (لأنه) أي خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدرِ كصهيل، والمصدر يخبر به عن المفردِ والمثنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته (فهو على حدِّ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]). ولهب بكسر اللامِ وسكون الهاءِ حي من الأزدِ، فإن قلت: إذا جوز الأخفش كون الوصفِ مبتدأ من غير أن يعتمدَ على نفي أو استفهام، فما سوغ الابتداءَ به وهو نكرة، قلت: عمله في المرفوع بعده، وسيأتي أن العمل من جملة المسوغات، فإن قلت: العملُ مشروطٌ بالاعتماد وقد تخلف هنا، قلت: الأخفشُ لا يشترطُ في عمل الوصفِ اعتماده على شيء كما حكاه المسبلي عنه، وإلى موافقة الأخفشِ والكوفيين أشار النَّاظم بقوله:

وَالـثَّـانِ مُـبْـتَـدأً وَذَا الْـوَصْـفُ خَـبَـرْ   إنْ فِـي سِـوَى الإِفْـرَادِ طِـبْـقـاً اسْـتَـقَـرّْ

من غير اعتماد على نَفْي ولا اسْتِفهام (نَحْوُ فائِزٌ) أي: ناجٍ (أَوْلُو الرَّشَدْ) بفتحَتَيْن أي: أصحاب الهُدى (والثاني) وهو ما بعدَ الوَصْف (مُبْتَدا) مُؤَخَّر (وَذا الوَصْفُ) بالرفع (خَبَرْ) عنه

أبو طالب

فـخـيـرٌ نـحـنُ عِـنْـدَ الـنَّـاسِ مِـنْـكُـمْ   ....

إذ لو كان خير خبراً مقدماً، لفصل بين اسم التَّفضيلِ ومعموله بالأجنبي.

(قوله: بالرَّفع) دفع لما قد يتوهَّم في بادئ النَّظرِ من كونِ لفظِ إذ بمعنى الصَّاحب، ولا يبعد أن تكونَ باؤه للسَّببية، أي: بسببِ رفعِ الوصفِ للضَّميرِ المستترِ فيه، فيكون إشارة إلى ما سيصرح به من تعليلِ الحكمِ المذكورِ.

الناصية

....   وقـــد يـجـوزُ نـحـو فـائِـزٌ أولـو الـرَّشَـدْ

(قوله: من غير اعتماد... إلخ) ويكون المسوّغ للابتداءِ به، مع أنه نكرة عمله في المرفوعِ بعده لاعتمادِه على المسند إليه، وهو المرفوع، وأما تعليل المصرِّح، وتبعه شيخنا والبعض بأن الأخفش والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد، فمقتضاه عدمُ الاعتمادِ هنا، وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم، فالتعليل بعدمِ اشتراطِ الاعتمادِ لا يأتي على مذهبِ المصنف؛ لأنه مع كونِه يجوز ابتدائية الوصفِ من غير اعتمادٍ على نفي أو استفهامٍ، يشترط في عمله الاعتماد الأعم، كما سيأتي في باب إعمال اسم الفاعل، فتأمل. (صبان).

(قوله: نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ) (فائز) مُبتَدأ وصفيٌّ. و(أولو) فاعله مُغنِيهِ عن الخبر، أُضيف إلى (الرَّشَد) وهو قليلٌ جداً خلافاً للأخفشِ والكوفيين، ولا حجة في قوله:

خَـبِـيـرٌ بَـنُـو لِـهْـبٍ فَـلَا تَـكُ مُـلْـغِـيـاً   مَـقَـالَـةَ لِـهْـبِـيٍّ إِذَا الـطَّـيْـرُ مَـرَّتِ

لجواز كونِ الوصف خبراً مقدماً على حدِّ: ﴿وَالْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

(قوله: بفَتحَتَيْن) فتح الراء والشِّين.

(قوله: والثَّاني مبتدأً) بإبدالِ الهمزةِ ألفاً، ثم حذفها لالتقاءِ السَّاكنينِ.

(قوله: وهو ما بعدَ الوَصْف... إلخ) وفي (التصريح) إذا رفع الوصف ما بعده، فله ثلاثة أحوالٍ: وجوب الابتدائيةِ، ووجوب الخبرية، وجواز الأمرين؛ وذلك أنه إن لم يكن المرفوعُ اسماً ظاهراً، قاله الموضح في (شرح الشذور) وجوابُه: أن المرادَ بالظُّهورِ ضد الاستتار، يجوز أن يكونَ أخواك مبتدأ مؤخراً، وقائم خبراً مقدماً؛ لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد، (وإن طابقه) أي طابق الوصفَ ما بعده (في غير الإفراد) وهو التَّثنية والجمع (تعينت خبريته نحو: أقائمان أخواكَ، وأقائمون إخوتك بالتاءِ الفوقانية، وأقيام الزَّيدون، فالوصفُ فيهن خبر مقدَّم والمرفوعُ بعده مبتدأ

مُقَدَّمٌ عليه (إنْ فِي سِوى الإفْرادِ) وهو التَّثنِيَة والجمع السّالِم (طِبْقاً) أي: مُطابقاً لِما بعده (اسْتَقَرّْ) هذا الوصف نحو: «أقائِمان الزَّيدان» و«أقائِمُون الزَّيدُون».

أبو طالب

(**قوله: وهو التثنية والجمعُ**) لهذا التَّفسيرِ فوائد: **الأولى**: أن المرادَ بالإفرادِ ما يقابلُ التَّثنيةَ والجمع لا ما يقابلُ المركبَ أو المضافَ أو الجملةَ أو المتعددَ، **الثَّانية**: أن المرادَ به ما يقابلهما جميعاً، لا ما يقابلُ أحدهما فقط، **الثَّالثة**: أنَّ المرادَ به ما يقابلُ التَّثنيةَ والجمعَ السَّالمَ لا مطلقَ الجمعِ.

(**قوله: استقر هذا الوصف**) جعلَ الفاعلَ الوصفَ دون الاسمِ مع أن الظاهر أن يكونَ فاعل مطابق هو المتأخر، لتأخرِ هذا الوصفِ عن الاسمِ رتبة لكونه خبراً عنه؛ ولأن تثنية الوصفِ وجمعَه لأجلِ مطابقته للاسم لا لذاتِه بخلافهما في الاسمِ، ولأن كلَّ وصفٍ مؤخر عن الاسمِ في الوجودِ وإن تقدَّم عليه بحسبِ اللفظِ والرُّتبةِ.

(**قوله: تجرد من علامة. . . إلخ**) وجه التَّجردِ أنه لو لم يجرد لزمَ أن يكونَ للعاملِ فاعلان، أما في الفعلِ فلأن تلكَ العلاماتِ أنفسها فواعل، وأما في الوصفِ فلأنها، وإن لم تكنْ فواعلَ إلا أنها أدلة على استتارِ الفاعلِ فيه، فإنه لا يثنى ولا يجمع إلا بسببِ استتارِ ضميرٍ لهما فيه.

الناصية

ؤخر، ولا يجوزُ أن يكون الوصفُ فيهنَّ مبتدأ، والمرفوعُ فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبرِ؛ لأن الوصفَ إذا رفع ظاهراً كان حكمُه حكمَ الفعل في لزومِ الإفرادِ على اللغة الفصحى، ويجوزُ ذلك على غيرِها، ومسألة جمع التكسيرِ نصَّ عليها الشَّاطبي (وإن طابقه) أي: الوصف ما بعده (في الإفرادِ) تذكيراً وتأنيثاً (احتملهما) أي: الابتدائية والخبرية على السواءِ (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك، فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، ويجوزُ أن يجعلَ المرفوع مبتدأ مؤخراً، والوصف خبراً مقدماً، فإن رُجِّح الأولُ بأن الأصلَ في المقدَّمِ الابتداءُ؛ عورض بأن الأصلَ في الوصفِ الخبرية، فلما تعارضَ الأصلانِ تساقطا، وإلى هذا التَّفصيلِ أشارَ النَّاظمُ بقوله:

والثاني مبتداً وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقاً استقر

(**قوله: خَبَرٌ عنه**) عن الثَّاني.

(**قوله: وهو التثنية والجمع**) أي: سواء كان جمع تصحيحٍ، أو جمع تكسيرٍ، وقيل: جمعُ التَّكسيرِ كالمفردِ. (صبان).

(**قوله: مطابقاً**) أشار به إلى أن الطِّبق بمعنى المطابق كالمثل والشِّبه، بمعنى المماثل والمشابه، وأنه حالٌ من فاعل استقر، وليس الطَّبق مصدراً بمعنى المطابقة، حتى يرد أن حاليةَ المصدرِ سماعية، وحتى يقال: الأولى جعله تمييزاً محولاً عن فاعل استقرّ، أي: استقر طبقه، أي مطابقته، فما ذكره البعضُ تبعاً للمعربِ غير صحيحٍ فلا تغفل. (صبان).

ولا يجوز كَوْن الوَصْف مُبتدأً وَما بعده خبره؛ لِأنّه إذا أُسْنِدَ إلى الظاهِر تَجَرَّدَ مِن عَلامة التَّثنية والجمع كالفعل، فإنْ تَطابقا في الإفراد نحو: «أقائِمٌ زَيْدٌ» جاز كون ما بعد الوصف

أبو طالب

(**قوله: جاز كون الوصف... إلخ**) وذلك لاحتمالِ أن يكونَ الوصفُ حاملاً للضَّميرِ أم لا، فإن الحاملَ للضَّميرِ المفردِ والخالي عن الضَّميرِ سيان في اللفظِ، والحاصلُ أن للوصفِ مع المرفوعِ

الناصية

(**قوله: اسْتقر**) أي: استقرَّ الوصفُ مطابقاً للمرفوعِ بعده: يعني: إذا كانَ الوصفُ، وفاعله غير مفردَيْنِ، بأنْ كانا مثنيينِ، أو جمعَيْنِ جمع السَّالم، فيكون الوصفُ خبراً مقدماً، والاسم الذي بعده مبتدأ مُؤَخَّراً نحو أقائمان الزَّيدان، وأقائمون الزَّيدون فـ (قائمان) و(قائمون) خبرٌ مقدَّمٌ و(الزَّيدان) و(الزيدون) مبتدأٌ مؤخَّر.

(**قوله: ولا يجوز كَوْن الوَصْفِ مبتدأ... إلخ**) فإن شرط ابتدائية الوصف رفعه للظَّاهر، وعند التَّطابق هو رافع للضَّمير؛ لأن الوصف حين يرفع الاسمَ الظَّاهر خالٍ عن الضَّميرِ نحو: أقائمٌ الزَّيدانِ؟ كما أن الفعل إذا كان فاعله اسماً ظاهراً يخلو عن الضَّميرِ، فتقول: قام الزَّيدان، وقام الزَّيدون، ولا تقول: قاما الزَّيدان؛ فلذلك إذا تطابقَ مع ما بعده يدلُّ على أنه رفعَ الضَّمير، فلا يصلحُ للابتداءِ. (دشتي).

(**قوله: وما بعده خبره**) أو فاعلاً أغنى عن الخبرِ، إلا على لغةِ أكلوني البراغيث.

(**قوله: لأنه إذا أسند إلى الظاهر... إلخ**) يعني: إذا كان الاسم الظَّاهِر الذي بعد الوصفِ فاعلاً للوصفِ، وجب أن يَتَجَرَّد الوصفُ عن الضَّميرِ، وحيث لم يَتَجَرَّد عن الضَّميرِ عُلِمَ أنّه مُبتدأ مؤخَّر، لا فاعلٌ للوصفِ، كما أنَّ الفعلَ إذا كان فيه ضميرٌ، لا يكون الاسم الّذي بعده فاعلاً له، مثل (ضربت أنت) فـ (أنت) ليس فاعلاً لـ(ضرب)، وإنّما الفاعل (التاء) و(أنت) تأكيدٌ له.

(**قوله: فإن تطابقا في الإفراد**) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفردُ وغيره، نحو: أجُنُبٌ زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، كما سيأتي.

(**قوله: فإن تطابقا في الإفراد... إلخ**) هذا مفهوم المتنِ، ومثله في جواز الأمرين، كما في (الهمع) و(النكت) كونُ الوصفِ يستوي فيه المفردُ والمثنى والمجموعُ كجنبٍ وجريحٍ، نحو: أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون، أو جمع تكسيرٍ مع مثنى أو مجموعٍ لا مع مفرد، لما يأتي نحو: أقيام الزيدان أو الزَّيدون، فالجملةُ ستُّ صورٍ، لكن في (التصريح) عن الشَّاطبي أن جمع التَّكسيرِ كالتَّصحيحِ في امتناعِ الفاعليةِ. (خضري).

(**قوله: جاز كون ما بعد الوصفِ... إلخ**) لاحتمالِ خلوه عن الضَّميرِ وإسناده إلى الظَّاهر.
هذا، وقال الدنوشري: محلُّ جوازِ الوجهينِ إذا لم يوجدْ مانعٌ من أحدِهما، ففي نحو: أطالع

فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وكونه مُبتدأً مُؤخَّراً، والوَصْف خَبَراً مُقدَّماً، ....

أبو طالب

بعده أربعة احتمالاتٍ: **الأولى**: أن يتطابقا في الإفرادِ، **الثَّاني**: أن يتطابقا في غير الإفرادِ، **الثَّالث**: أن يتخالفا بأن يكونَ الوصفُ مفرداً، وما بعده غير مفرد، وقد عرف أحكام تلك الثلاثة مع أمثلتها **الرابع**: أن يتخالفا بعكس الثالث ولا وجود له.

الناصية

الشمس تتعين ابتدائية الوصفِ، ولا يجوزُ أن يكون خبراً؛ لأنه كان يجب تأنيثه حينئذٍ لإسنادِه إلى ضميرِ المؤنّثِ، وتتعين ابتدائية الوصفِ أيضاً في نحو ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى﴾ [مَريَم: ٤٦] للزوم الفصل إذا جعلته خبراً بينه وبين معموله، إلا أن يقدر للجارِّ متعلق، وينتقض أيضاً بنحو: أقائم عندك هند، فإن الوصفَ مبتدأ لا خبر. انتهى. (تصريح).

(قوله: جازَ كون ما بعد الوصفِ فاعلاً... إلخ) أي: جازَ الأمران نحو: أقائم زيدٌ وما ذاهبة هند، لكن الأرجح الأول وهو كونُ الوصفِ مبتدأً وما بعده فاعلاً؛ لأن الأصل عدم التقديمِ والتأخير، بل يتعين في صورتين لمانع فيهما من الثاني، وهما: أحاضرٌ القاضي امرأة، ونحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَتَإِبْرَهِيمُ﴾ [مَريَم: ٤٦] بناء على الظَّاهرِ من عدم تقديرِ متعلَّق للجارِّ والمجرور، والمانع من الثَّاني في الصُّورة الأولى لزومُ عدم تطابقِ المبتدأ والخبرِ، وفي الثَّانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو أنت. وقد يتعيَّن الابتداءُ لمانع من الفاعليةِ نحو: أفي داره زيد؛ إذ يلزمُ على الفاعليةِ عودُ الضَّميرِ على متأخر لفظاً ورتبة. وأما: أفي داره قيام زيدٍ، فمنعه الكوفيون مطلقاً، أما على الفاعلية فلما مر، وأما على الابتداءِ؛ فلأن الضَّمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحقُّ للتقديم هو المبتدأ، وأجازه البصريون على الابتداءِ للسماعِ؛ ولأن ما هو من تمامِ مستحق التَّقديمِ مستحقٌّ للتقديم، ثم جوازُ الوجهينِ في نحو: أقائم أنت، مذهبُ البصريين. وأوجب الكوفيونَ ابتدائيةَ الضَّميرِ، ووافقهم ابن الحاجبِ، واحتجوا بأنَّ الضَّمير المرتفع بالفعلِ لا ينفصل عنه، لا يقال: قام أنا، ويجابُ بأنه إنما انفصلَ مع الوصفِ، لئلا يجهل معناه؛ لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعلِ فإنه يكون بارزاً كقمتُ وقمتُ؛ ولأن طلبَ الوصفِ لمعمولهِ دون طلبِ الفعلِ؛ فاحتمل معه الفصلُ، ولأن مرفوعَ الوصفِ سدَّ في اللفظِ مسدَّ واجب الفصل، وهو الخبرُ بخلافِ فاعلِ الفعلِ، كذا في (المغني).

واعلم أن صور المطابقةِ وعدمها تسع بالفوقية: ثلاثة في المطابقة، وهي أقائم زيد، أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون، وحكم الأولى جواز الأمرين، وحكم الأخيرتين تعين كونِ الوصفِ خبراً مقدماً. وست في عدمها، أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، أقائمان زيدٌ، أقائمون زيد، أقائمان الزيدون، أقائمون الزيدان، وحكم الأوليين من السِّت تعين كونِ الوصفِ مبتدأ وما بعده فاعلاً،

والجمع المُكَسَّر كالمُفرد، وكَذا الوصف المُطْلَق على المُفرد والمُثنّى والجمع بصيغة واحِدة، نحو: «أجُنُبٌ الزَّيدان».

أبو طالب

(قوله: والجمع المكسر كالمفرد) أي: كالمفردِ المطابقِ لما بعدَه في جوازِ الوجهينِ؛ لأن اعتبارَ الضَّميرِ وعدمَ اعتبارِه ممكنٌ في هذا الجمعِ، وقيل: المعنى كالمفردِ المخاطبِ لما بعده في وجوبِ كونِه مبتدأ، وما بعده فاعلاً له، وهو غلط لما ذكرنا، وكذا الوصفُ غيرُ المتصرِّفِ، ولإمكان اعتبار أنواعِ الضَّمائر فيه، واعتبار خلوِّه عن الضَّميرِ، ولا يخفى عليكَ أن الجمعَ المكسرَ مطابقٌ لما بعده في الجمعيةِ، وأما الوصفُ المذكورُ فيمكن أن يكونَ مع ما بعده بوجهين من الوجوهِ الثلاثة، إلا أنه جائز في كلا الوجهينِ.

الناصية

وحكم الأربع الأخيرةِ الفسادُ. وإذا فصلت الجمع إلى صحيحٍ ومكسرٍ كانت الصُّور اثنتي عشرة صورة، إذا علمت ما تلوناه عليك، ظهر لك أن قولَ شيخنا: والبعض حاصل الصُّورِ سبعة بالموحدةِ قصور. بقي شيء آخر وهو أنه أوردَ على تجويزِ كونِ الثَّاني مبتدأ مؤخراً، أن تأخيره يلبس بالفاعلِ، وقد منعوا تأخيره في زيد قام لذلك، وأجيب بأن اللازمَ على تأخيرِ المبتدأ في: أقائمٌ زيدٌ، إجمال لا إلباس، بخلافِ اللازم على التَّأخير في: زيدٌ قام، ولئن سلّم أنه إلباس فليس فيه كبير ضررٍ؛ لأن الجملةَ اسميةٌ على كلِّ حالٍ بخلافه في: زيد قام، فافهم. (صبان).

(قوله: وكونه... إلخ) أي: ما بعد الوصف مبتدأ إذا قدر ضمير في الوصفِ، فلا يصحُّ الوصفُ للابتداءِ لرفعه الضَّمير.

(قوله: وكذا الوصف المُطْلَق... إلخ) أي: الوصف الذي يطلقُ على الثَّلاثة من دونِ تغييرٍ، تقول: أجنب زيد، وأجنب الزّيدان، وأجنب الزَّيدون، فيجوز فيه الوجهان اللذان ذكرا في المفرد والجمع المكسَّر، أي: أن يكونَ الوصفُ مبتدأ، وأن يكون خبراً مقدماً. (دشتي).

(قوله: والجمعُ المُكَسَّر كالمُفردِ... إلخ) في جوازِ الأمرين نحو: أقائمٌ الرِّجال؟ فلك أن تقولَ: إنّ قائم مبتدأ، والرّجال فاعله قائم مقام الخبر، وإنّ الرجال مبتدأ مؤخّر، وقائم خبره؛ لتقدير ضمير فيه. اهـ. (دشتي). وفي شرح الشيرازي في جوازِ كونِ الوصفِ مبتدَأ وصفياً، وما بعده فاعله سَدّ مَسَدَّ الخبرِ، وجوازُ كونه خبراً مقدماً، والاسم الّذي بعده مبتدأٌ مؤخرٌ، مثل: (أقائِمٌ الرِّجال؟).

(قوله: نحو أجنب الزَّيدان) فـ(جنب وصفٌ يطلق على المفردِ، وعلى المُثَنّى، وعلى الجمعِ بنفس هذه الصِّيغة، يقال: (زيد جنب) و(الزيدان جنب) و(الزيدون جنب)، فهذا الوصفُ يجوز فيه الوجهانِ من الإعراب: أن يكون مبتدأ وصفياً وما بعده فاعلاً سدَّ مَسَدَّ الخبرِ، وأن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأً مُؤَخراً. (شيرازي).

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا

(وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدا) وهو كونه مُعَرًّى مِن العَوامل اللَّفظية، وقيل: جَعْلُ الاسم أوَّلاً لِيُخْبَرَ عنه (كَذاك رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدا) وحده ـ وهو الصحيح الذي نَصَّ عليه سيبَوَيْه ـ لِأنّه طالِبٌ

أبو طالب

(قوله: وهو كونه معرى... إلخ) لم يقل: وهو تعريته مع أنه أخصر للإشعارِ، بأن المرادَ بالعراءِ العراء الأصلي لا الطارئ، ولا يبعد أن يكون مراده بالكونِ الكون التام، ووجهُ اختيارِ هذه العبارة على قولنا: تعريتُه مع اختصارِه هو الإشارة إلى أن الابتداءَ أمرٌ وجوديٌّ لا عدميٌّ، كما يتوهَّم من كلامهم، فلا يرد أن العدميَّ كيف يؤثر وجوداً، قال الشَّاعر:

ذات نـــايـــافـــتـــه ازهـــشـــتـــي نـــجـــش جـــون تـــوان دكـــه شـــودهـــســـتـــي نـــجـــش

(قوله: وقيل جعل الاسم أولاً) كأن هذا القائل عدل عن تفسيره المشهور الذي ذكره الشارح إلى هذا إفراداً عن المفسدةِ المذكورةِ، وكأن مراده جعلُ رتبة الاسمِ أولاً، فيشملُ عاملَ المبتدأ المؤخَّر، لكنْ لا يخفى عليكَ أنه لا يشملُ عاملَ القسمِ الثَّاني من المبتدأ، فالصَّوابُ أن يقال: جعل الاسم أولاً للإخبارِ حتى يشمله؛ إذ المرادُ بالأولِ أجزاء الكلامِ.

(قوله: وحده) هذا القيد لإخراجِ القولِ بأنه الابتداءُ والمبتدأ معاً، وللإشارةِ إلى وجهِ الشَّبه حتى لا يرد أن هذا التَّشبيهَ خالٍ عن وجهِ الشَّبهِ.

الناصية

(قوله: ورفعوا) أي: جمهور البصريين، أي: حكموا بذلك أو سيبويه وموافقوه، ولك أن تقول: ليس في عبارتِه ما يقتضي أنهم حكموا بأن رفعَ المبتدأ بالابتداءِ؛ إذ غاية مفادِها أنَّ العربَ رفعوا المبتدأ، وأن رفعهم إياه حاصلٌ بالابتداءِ، أي: بحسبِ ما فهم سيبويه وموافقوه، ونظيرُ عبارتِه قولُك: رفع العربُ الفاعلَ بالفعلِ، فافهم. (صبان).

(قوله: وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً... إلخ) وفي (التصريح): ارتفاعُ المبتدأ بالابتداءِ، وهو التَّجردُ عنِ العواملِ اللفظيةِ للإسنادِ، وارتفاعُ الخبرِ بالمبتدأ عند سيبويه، وإليه ذهب النَّاظم فقال:

ورفـــعـــوا مـــبـــتـــدأ بـــالابـــتـــدا كـــذاك رفـــعُ خـــبـــر بـــالـــمـــبـــتـــدا

فإذا قلت: زيد أخوك، فزيد مرفوعٌ بالابتداء، وأخوك مرفوع بزيدٍ، وصحَّ رفعه به، وإن كان جامداً؛ لأن أصلَ العملِ للطلبِ، والمبتدأ طالبٌ للخبرِ من حيث كونه محكوماً به له طلباً لازماً، كما أن فعل الشَّرطِ لما كان طالباً للجوابِ عمل فيه عند طائفة، وإن كان الفعلُ لا يعملُ في الفعلِ، واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو: القائم أبوه صاحبُك، فلو كان رافعاً للخبرِ لأدّى إلى رفع شيئين، لم يكن أحدهما تابعاً للآخر، وأجيب بأن الجهة مختلفة؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون

لَه، وقيل: بالابتداءِ؛ ....

أبو طالب

(قوله: وقيل بالابتداء والمبتدأ) أي: بمجموعِهما، قيل: المرادُ بهذا الابتداءِ كون الخبرِ مجرداً عنِ العواملِ، فتركب عامل الخبرِ منه، ومن المبتدأ تركب من المتناقضينِ، أقول: المرادُ بهذا الابتداءِ تجريد الخبرِ عنِ العواملِ اللفظية المستقلَّةِ، والمبتدأ على هذا الرأي ليس عاملاً مستقلاً، بل جزء العامل، فلا يلزم محذورٌ، ونظر بعض إلى ظاهر ما يستفادُ من الابتداءِ، فأجاب بأن المرادَ بهذا الابتداء هو تجريدُ المبتدأ لا تجريد الخبرِ، والصَّوابُ أن الابتداءَ على تقديرِ كونِه عاملاً في الخبرِ مطلقاً، إنما هو تجريدُ الخبرِ لا تجريد المبتدأ، ويشعرُ بذلكَ بعضُ كلماتِ القومِ، ويظهرُ لمن له أدنى تأملٍ في ذلك.

الناصية

الفاعل محكوماً عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له. (تصريح) **(قوله: وهو... إلخ)** لا يخفى عليك أن الابتداءَ هو فعل المتكلِّم، فمن قال: زيد قائم يصحُّ أن تقول: إنه ابتداء بزيد؛ لأنه أخلاه وعرّاه عن العاملِ اللفظي لم يبتدئ بعاملٍ لفظي، وابتدأ بزيدٍ، كما يصحُّ أن تقول: إنه ابتدأ بزيدٍ؛ لأنه جعله أول كلامه، وهذا معنى الوجهين في كلام الشَّارح. (دشتي).

(قوله: وهو كونه معرى... إلخ) هذا معنى الابتداء اصطلاحاً، وقيل: هو كون الاسم أولاً، ليخبر عنه بثان، ولو في الرُّتبة، وأما لغةً فهو الافتتاحُ، فمن فسره بالاهتمامِ بالشَّيء، وجعله أولاً لثانٍ، أرادَ لازمَ المعنى معه؛ لأنَّ الاهتمامَ لازم اللغوي والاصطلاحي. (خضري).

(قوله: كونه مُعَرَّىً... إلخ) قال الدنوشري: هذا صادقٌ على الوصفِ القائمِ بالفعلِ المضارعِ مثلاً، في نحو: يقوم، فيقتضي أن يكون ابتداءً؛ لأنه تجردٌ للإسنادِ. (حمصي).

(قوله: كذاك) أي: كرفعِ المبتدأ بالابتداءِ رفعُ الخبرِ بالمبتدأ في الانتسابِ إليهم، فكذلك خبرٌ مقدمٌ، ورفع مبتدأ مؤخَّر، وبالمبتدأ ظرف لغو متعلّق برفع، ويحتملُ أن كذاك حالٌ وما بعده مبتدأ وخبرٌ، والأول أقربُ. (صبان).

(قوله: لأنّه طالِبٌ لَه) أي: لأن المبتدأ محتاجٌ إلى الخبرِ، فيطلبه ويؤثر فيه الرَّفعَ.

(قوله: وقيل) وهو قول ابن السَّراج وصحَّحه أبو البقاء، وحجة من قال به أن الابتداء رفع المبتدأ، فيجب أن يرفع الخبر؛ لأنه مقتضٍ لهما، فهو كالفعلِ لما عمل في الفاعل عمل في المفعولِ، ويرده أنه لم يوجد في العواملِ اللفظيةِ. (تصريح).

(قوله: وقيل بالابتداء... إلخ) أي: لأن الابتداء يستلزمهما معاً، فعمل فيهما كالفعل في الفاعل، ما يعمل رفعين بدون اتباع، فكيف بالمعنوي الضَّعيف ولا يرد المبتدأ في نحو: القائم أبوه ضاحكٌ؛ لأن رفعه الفاعل بجهة شبههِ الفعل، لا بكونه مبتدأ، فلم تتحد جهتهما، وأما المبتدأ المتعددُ الخبرِ، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ فمجموعهما الخبرُ، لكن ظهر الرفعُ في أجزائه لتعذره فيه، ونحو كاتب شاعر مؤول بالمفردِ، أي: متصفٌ بذلك، فتدبر. (خضري).

لأنّه اقْتضاهما فعمل فيهما. وَرُدَّ بِأنّ أقوى العَوامِلِ ـ وهو الفعل ـ لا يعمل رفعَيْنِ، فما ليس أقْوى أوْلى، وقيل: بالابتداء والمُبتدأ، وقال الكوفيون: تَرافَعا، أي: كل واحِدٍ مِنهما رَفَعَ الآخَر، ..

أبو طالب

(**قوله: وقال الكوفيون ترافعا**) ردّ عليهم بوجوه: **الأول**: إنه مشتملٌ على الدَّورِ، **الثَّاني**: إن المبتدأ مرفوع قبل ذكر الخبر، فيلزم وجودُ المعلولِ قبلَ وجودِ العلَّةِ، **الثَّالث**: إن الخبرَ إذا كان مشتقاً يعمل الرَّفع في فاعلِه، فلو عمل الرَّفع في المبتدأ أيضاً يلزم أن يعملَ رفعين، مع أن الفعلَ الأقوى لا يعمل الرَّفعين، والجوابُ عن الأولِ والثَّاني بأن المتكلِّم إذا أراد التَّكلمَ بمبتدأ وخبر تصور أولاً معنى المبتدأ، مجرداً عن المبتدئية، ثم معنى الخبرِ مجرداً عن الخبرية، ثم لاحظهما معاً، وعند هذا يعملُ كلٌّ منهما في الآخر، أي: يجعلُ الآخر موصوفاً بوصفه، فإذا تلفظ بهما صارَ لفظُ كلٍّ منهما بواسطة معناه معمولاً لمعنى الآخر فالفاعلُ في الحقيقةِ إنما هو المعنى دون اللفظِ، وإنما نسب العاملية إلى اللفظِ على سبيلِ المجازِ، وأما المعمولُ فهو كلٌّ من المعنى واللفظِ، لكن الأوَّلَ بالذَّاتِ، والثَّاني بالعرضِ، وهكذا الحال في جميعِ المعمولاتِ، والعوامل حتى المزيدة منها، فبالنَّظر إلى العملِ في المعنى لزمَ الدّور على مذهبهم، لكن لا بأس به، لكونه دوراً معيّاً، وأما بالنظر إلى العمل في اللفظ فلا دور بوجه من الوجوهِ، والجواب عن الثَّالث بأن عمل الرفعين هاهنا ليس أول قارورة كسرت في

الناصية

(**قوله: لأنه اقتضاهما**) أي: استلزمهما؛ لأن الابتداءَ يستلزمُ مبتدأ، والمبتدأ يستلزم خبراً، أو ما يسد مسدَّه (صبان).

(**قوله: لأنّه اقتضَاهُما. . . إلخ**) أي: الابتداءُ يطلب المبتدأ والخبر كليهما، فإن المتكلم الذي يبتدأ باسمٍ إنما يفعل ذلك ليخبر عنه بشيء، فكما أن ابتداءه يقتضي المبتدأ يقتضي الخبر أيضاً، فالابتداءُ يؤثر فيهما فيرفعهما. (دشتي).

(**قوله: ورد. . . إلخ**) اعترضَ بأن من العواملِ اللفظيةِ ما يعملُ رفعين بدون اتباعٍ، وهو المبتدأ المتعددُ الخبرِ، وأجيب بأن الخبرَ المتعددَ في المعنى متحد، وهو لا يظهر في نحو: زيد عالمٌ شجاعٌ، إلا أن يقال: هو في تأويلِ زيد متصف بالعلمِ والشَّجاعة. (صبان).

(**قوله: لا يعمل رفعين**) بدون إتباعٍ.

(**قوله: فما ليس أقوى**) وهو الابتداءُ مع أنه معنويٌّ وضعيف في العملِ أولى بأن لا يعملَ رفعينِ. (دشتي).

(**قوله: وقيل. . . إلخ**) أي: ذهب المبرد إلى أن الابتداءَ رافعٌ للمبتدأ، وهما رافعان للخبرِ، وهو قول بما لا نظير له، أي: من اجتماعِ عاملين على معمولٍ واحدٍ، وأجيب بأن العاملَ عنده مجموعُ الأمرينِ لا كلّ منهما، فالعامل واحد، قاله الدَّماميني. (صبان).

وله نظائِر في العَرَبِيَّة.

أبو طالب

الإسلام؛ لوقوعه في نحو: ضربَ عمرو زيداً حسن بإضافة المصدر إلى المفعول على مذهبِ من قال: إن المبتدأ عامل في الخبرِ، وكذا في عاملِ المرفوعِ المتبوعِ بتابع على المشهور، بل يوجد في هذا عمل أكثر من رفعين كما لا يخفى، لكن الظاهر استثناء العمل في التَّوابع عن ذلك.

(**قوله: وله نظائر في العربية**) منها قوله تعالى ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] حيث أعمل كلاً من أيا وتدعوا في الآخر، وهذا إشارة إلى الجوابِ الذي بيناه مفصلاً عن الاعتراضين الواردين عليهم، وليعلم أن نسبة العمل إلى المعاني إنما هو قول تقريبي؛ لأن العاملَ حقيقةً هو المتكلِّم، وتلك العواملُ علاماتٌ لا مؤثراتٌ كما لا يخفى.

الناصية

(**قوله: بالابتداء والمبتدأ**) وحجة من قال به: أن الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ، فقوي بالمبتدأ كما قوي حرفُ الشَّرطِ بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة، وهذه الأقوالُ الثلاثةُ عن البصريين.

(**قوله: ترافعا**) أي: رفع كلٌّ منهما الآخر لطلبِ كلٍّ منهما صاحبه، قياساً على عملِ كلٍّ من اسمِ الشَّرطِ، والفعلِ المجزومِ به في صاحبه نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] وقد يفرق باتحادِ العَمل في المقيسِ واختلافه في المقيس عليه، وهو قياسٌ مع الفارقِ لاختلافِ جهةِ العملِ في هذين. هذا وأعدلُ هذه المذاهبِ مذهبُ سيبويه، وهو الأولُ، وهذا الخلافُ لا طائل تحته، أي: لا يترتب عليه فائدةٌ، ومنعه بعضهم بأنك إذا قلت: زيد قائمٌ، وعمرو جالس، وأردت جعلَه من عطفِ المفرداتِ يكون صحيحاً عن القولِ بأن العاملَ في الجزأين الابتداءُ بخلافِه على بقيةِ الأقوالِ؛ للزومِ العطفِ على معمولي عاملينِ مختلفينِ. (صبان).

(**قوله: ترافعا**) فرفع كلٌّ منهما الآخر، وحجتهم أن كلَّ واحدٍ منهما يفتقر إلى الآخرِ، فكان كلٌّ منهما عاملاً في صاحبه، كما أن أياً الشَّرطية عاملةٌ في الفعل بعدها، وهو عاملٌ فيها في نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]. (تصريح).

(**قوله: ترافعا**) قال الدَّنوشري: قال بعضهم: ورد على الكوفيين في زعمهم أنهما ترافعا، بأن حقَّ العامل أن يكون قبل المعمولِ فيه، وحق المعمولِ فيه أن يكون بعدَ العاملِ فيه، فينتجُ من هذا أنَّ حقَّ كلِّ واحدٍ منهما أن يكون متقدماً متأخراً، قالوا: ويلزمهم أن لا ينصبَ المبتدأ إذا دخلت عليه إن. (حمصي).

(**قوله: وله نظائِرُ في العَرَبِيَّة**) منها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] فأياً منصوبٌ بـ ﴿تَدْعُواْ﴾ على المفعوليةِ، وتدعو معمول لأي؛ لكونه أداة الشَّرطِ، وتدعو فعل الشَّرطِ. (دشتي).

وَالـخَـبَـرُ الـجُـزْءُ الـمُـتِـمُّ الـفَـائِـدَهْ كَـالـلَّـهُ بَـرٌّ والأَيَـادِي شَـاهِـدَهْ

(وَالخَبَرُ) هو (الْجُزْءُ المُتِمُّ الفائِدَهْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: والخبر... إلخ) لم يكتفِ بالإشارةِ بقوله وعاذر خبر إلى تعريفه، كما اكتفى بالإشارة في المبتدأ اهتماماً بمحطِّ الفائدةِ، وتوطئة إلى تقسيمه إلى مفردٍ وجملة، سم. (صبان).

(قوله: والخبر هو الجزء... إلخ) قال اللقاني: إن قلت يلزم من هذا التَّعريف الدور؛ إذ الخبرُ يتوقف على المبتدأ، والمبتدأ يتوقف على الخبرِ؛ لأن من تعريفِه مخبرٌ عنه، وهو مشتقٌّ من الخبرِ كما تقدم، قلت: لا يلزم؛ إذ المرادُ من الخبرِ الإخبارُ اللغوي، فإن قلت لا يصدقُ على نحو: النارُ حارةٌ، مما هو معلومٌ البتة ضرورة، ولا على نحو:

أنـا أبـو الـنَّـجْـمِ وشِـعـري شِـعـري ....

مما كان الخبرُ فيه عين المبتدأ. قلت: يصدق؛ إذ الفائدة في الأولِ حاصلة بأصلِ الوضعِ، وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده، ثم اعلم أن التَّعريفَ المذكورَ منتقضٌ بنحو: ذاهبة من قولك: زيد جاريته ذاهبةٌ؛ إذ لا تحصلُ الفائدة به مع مبتدئه؛ لاشتمالِه على ضميرِ الغائبِ. انتهى. ويمكنُ أن يُجابَ عن الدّورِ بغير ما ذكره على ما قرره الشِّهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريفِ العلمِ. (حمصي).

(قوله: والخبر هو الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه كما في صورة الإخبارِ بالظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ (الفائدة) التَّامة (مع مبتدأ غير الوصفِ المذكورِ) في قوله: أو وصف رافع لمكتفًى به.

(قوله: المتم الفائدة) أي: المحصل لها فلا اعتراض باقتضاءِ كلامِه حصولها قبله بالمسند، والمسند إليه، وإنما هو متمٌّ لها، أي: زيادة فيها فلا يصدقُ الحدُّ إلا بالفضلةِ، والمرادُ المتمُّ الفائدةَ، ولو بواسطةِ شيء يتعلَّق به، فدخل نحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]. وأورد أن التَّعريف غير جامعٍ لخروجِ خبر المبتدأ الثَّاني في نحو قولك: زيدٌ أبوه قائم؛ إذ لا يحصلُ به مع مبتدئِه فائدةٌ؛ إذ الجملةُ الواقعةُ خبراً غير مقصودِ إسنادها بالذاتِ، ولذلك قالوا: إن النِّسبة فيها من قبيلِ النِّسبةِ التَّقييديةِ لا التَّامةِ، فمعنى: زيدٌ أبوه قائمٌ، زيد قائم الأبِ، وأيضاً لا بد في إفادةِ هذه الجملةِ من تقدّم المرجعِ، وغير مانعٍ لشمولِه نحو: يضربُ في قولك: زيد يضربُ أبوه؛ لحصول الفائدةِ به مع مبتدئِه مع كونِه ليس خبراً، بل جزء خبر. وأجيب عن الأولِ بأن المرادَ المتمُّ الفائدةِ، ولو بحسبِ الأصلِ. والجملة الواقعة خبراً خبرها قبل جعلها خبراً كذلك، ومن حيثُ نفسُ الإسنادِ، وتوقفُ الإفادةِ على المرجعِ من حيث الضَّميرِ. وعن الثَّاني، بأن المرادَ الفائدةُ المطلوبةُ، والفائدةُ

مَعَ مُبتدَأ غير الوَصْف (كاللهُ برٌّ) أي: مُحْسِن لِعِبادِه (وَالأيادِي) أي النِّعم (شاهِدَهْ) له.

أبو طالب

(**قوله: والمراد به**) أي: بالخبرِ المفردِ لا بمطلقِ المفردِ، وذلك ظاهر لمن تدبر (**قوله: ما للعوامل... إلخ**) أقول: هذا التَّعريف غير مانعٍ لشمولِه نحو: يضرب في (زيد يضرب) وغير جامع لخروج نحو هؤلاء في (القوم هؤلاء) ويمكن الجواب عن الأول بأن يجعل إضافة قوله على لفظه بيانية وعن الثَّاني بأن يراد بالتَّسلط التَّسلط على ذات اللفظِ، مع قطعِ النَّظر عن الموانعِ، فافهم.

الناصية

التي أفادها يضربُ وحده غيرُ الفائدةِ المطلوبةِ التي يفيدها جملة: يضرب أبوه. واعلم أنه استشكلَ وقوعُ الاستدراكِ خبراً في نحوِ: زيدٌ وإن كثر ماله لكنه بخيل، مع وقوعِه في كلامهم، وخرجه بعضهم على أن الاستدراكَ خبرٌ عن المبتدأ مقيداً بالغايةِ، وبعضُهم جعل الخبرَ محذوفاً، والاستدراكُ منه كذا في الشِّهاب على البيضاوي. (صبان).

(**قوله: مع مبتدأ**) خرج به فاعلُ الفعلِ، ونائبه نحو زيدٌ من قولِك: قام زيدٌ (فإنه) وإن حصلت به الفائدةُ، لكنه ليس مع المبتدأ، بل مع الفعلِ، ومثله فاعلُ اسمِ الفعلِ نحو: هيهات العقيق (و) خرج بقولِه غير الوصفِ فاعل الوصفِ المذكورِ ونائبه، نحو: الزَّيدان من قولك: أقائم الزَّيدان؛ فإنه وإن حصلت به الفائدة، لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصفِ المذكورِ، بل هو مبتدأ هو الوصفُ المذكورُ، فلا يكونُ الزَّيدان خبراً، بل فاعل سدّ مسدَّ الخبرِ، وسلم الحدُّ بعد ذلك للخبرِ بخلاف قول الناظم:

والخبر الجزء المُتِمُّ الفائدهْ ....

فإنه يرد عليه فاعل الفعلِ وفاعل الوصفِ. هذا، وفي (حاشية الحمصي) فإنه لم يسلم فيه الحدُّ للخبرِ، وقد أجبنا عن النَّاظم في الحواشي، وقال الشِّهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله: والخبرُ الجزءُ المتمُّ الفائدةِ، أي: مع المبتدأ بقرينةِ ما علم من أولِ البابِ إلى هنا، من أن الخبرَ يصاحبُ المبتدأ دون غيره، فاندفعَ ما قد يردُ عليه من أن التَّعريفَ يشملُ كلاً من فعل الفاعلِ مثلاً، والمراد مع المبتدأ غيرُ الوصفِ، بقرينةِ قوله: فاعل أغنى، فإنه دلَّ على أن الوصفَ لا خبر له.

(**قوله: غير الوصف**) المذكور بدلالة المقامِ والتَّمثيل بقوله:

.... كَاللهُ بَرٌّ والأيَادي شَاهِدَهْ

(صبان). (**قوله: غير الوصف**) إذِ الاسم الَّذي يكون بعد المُبتدإِ الوصفي ليس خبراً، وإنّما هو فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ. فالفاعلُ هو المتممُ لِلفائِدةِ لا الخبر.

(**قوله: كالله بر**) أي: محسن، والأيادي جمع أيدٍ جمع يد بمعنى النّعمة مجازاً. هذا، وفي (شرح الشيرازي) فـ (الله) مبتدأ و(بر) خبره، و(الأيادِي) مبتدأ و(شاهدة) خبره - الأيادي جمع (يَدٍ) والمُرادُ به نِعَمُ الله تَعالى، والمَعنى: اللهُ مُحْسِنٌ لِعبادِه ونِعَمُهُ تَشْهد له بإحْسانه.

وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

(وَمُفْرَداً يَأْتِي) الخبر، والمُراد به ما لِلْعَوامِلِ تَسَلُّطٌ على لفظهِ فَيَشْملُ ما لا مَعْمُول له كـ «هذا زَيْدٌ»، وما عَمِلَ الجرّ كـ «زَيْدٌ غُلامُ عَمْرٍو»، أوِ الرَّفع كـ «زَيْدٌ قائِمٌ أَبُوهُ»، أوِ النَّصب كـ «هذا ضارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً» (وَيَأْتِي جُمْلَهْ) بشرط أَنْ تكون ....

أبو طالب

(قوله: فيشمل ما لا معمول له... إلخ) الخبر له عامل لامحالة فلا ينقسم باعتبار ذلك، وأما بالنسبة إلى المعمول، فينقسم إلى قسمين، وأحدهما إلى أقسام ثلاثة، والغرضُ من هذا التَّقسيم أن مصداق هذا التَّعريف هو الخبر المفرد (مطلوب)، سواء كان لفظاً واحداً فقط أو من طابق بلفظٍ أو بألفاظٍ أخر، فالمرادُ بالمعمولِ ما له دخل في تكثيرِ اللفظِ، وهو المعمول الظاهر دون المستتر، وإنما قدم ما لا معمول له على خلافِ ما هو المتعارفِ ترقياً مما هو أقل لفظاً إلى ما هو أكثر فأكثر؛ لكونه أنسب بالمفردِ اللغوي.

(قوله: بشرط أن تكون) هذا إشارة إلى أن تعليق الحكم بالوصفِ هاهنا للإشعار بالعلية.

الناصية

(قوله: ومفرداً) حالٌ من فاعلِ يأتي.

(قوله: وَمُفْرَداً يَأتي) الخبرُ، وهو الأصلُ، أي: الغالبُ أو السَّابقُ؛ لأنه جزءُ الجملةِ، والجزءُ سابقٌ على الكلِّ، والمرادُ بالمفردِ هنا ما ليس بجملة كبر وشاهد. (صبان).

(قوله: والمرادُ به) أي: بالمفرد هنا ما للعواملِ تسلّط على لفظِه، فليس المرادُ منه ما يقابل المركبَ ليخرجَ المضاف والمضاف إليه واسم الفاعل وفاعله، بل ما يقابل الجملة، وهي التي لا يؤثّر العامل في لفظها، نعم قد يتسلَّط العامل على محلِّها كما إذا كانت خبراً للمبتدأ أو نواسخه. (دشتي).

(قوله: فَيَشْمُلُ... إلخ) أي: بناءً على ما ذكرنا من المرادِ بالمفردِ، فالمفرد بهذا المعنى يشملُ هذه الأمورَ لتسلّطِ العاملِ عليها. (دشتي).

(قوله: كهذا زيد... إلخ) ففي المِثال الأوّل (زيد) خبر ولا معمول له، وفي الثَّاني (غلام) خبر وعَمِلَ الجرّ في المُضاف إليه وهو (عمرو) على قَوْلٍ، وفي الثَّالث (قائم) خبرٌ، وَعَمِلَ الرفع في (أبوه) لأنّه فاعل لقائم، وفي الرَّابع (ضارب) خبر، وعمل النَّصب بأن لا يرفع رفعَيْنِ.

(قوله: ويأتي جملة) لم يقلْ وظرفاً وجاراً ومجروراً، لما سيفيده كلامه من أنهما لا يخرجانِ عن المفردِ والجملةِ. واعلم أن الجملة أعمُّ من الكلامِ؛ لأنه لا يشترطُ أن يكونَ إسنادها مقصوداً لذاته بخلاف الكلامِ، وقيل: ترادفه. (صبان).

(قوله: وَيَأتي جُملَة) وهي كالفعلِ مع فاعله، نحو: زيدٌ قامَ وزيدٌ قام أبوه، أو مبتدأ مع خبرِه نحو: زيد أبوه قائمٌ.

(حاوِيَةً معنى) المُبتدأ (الذي سِيقَتْ لَهُ) أي: اسماً بمعناه يَرْبُطُها به لاستقلال الجُملة، وهو

أبو طالب

(قوله: معنى المبتدأ) تقدير لفظ المبتدأ؛ لئلا يتوهم أن اللّام في قوله سيقت له للتّعليلِ، والمرادُ بالذي سيقت له ما ذكر الجملة لأجله، سواء كان مبتدأ أم لا.

(قوله: أي أسماء) إشارةٌ إلى أن المرادَ بالمعنى ذو المعنى.

الناصية

(قوله: ويأتي جملة) أي: غير ندائية ولا مصدرة بلكن، أو بل، أو حتى، بالإجماعِ، كذا في النّكتِ، لكن في (الشّهاب على البيضاوي) واستشكل وقوعُ الاستدراكِ خبراً في نحو: زيدٌ وإن كثرَ مالُه لكنه بخيلٌ، مع وروده في كلامهم، وخرجه بعضهم على أنه خبرٌ عن المبتدأ مقيداً بالغايةِ، وبعضهم قال: الخبرُ محذوفٌ والاستدراكُ منه. اهـ. هذا؛ ولا فرقَ في الجملةِ بين أن تكونَ خبريةً أو إنشائيةً على الصَّحيحِ بخلاف النَّعتِ، فلا يصحُّ بالإنشائيةِ. والفرقُ أن الغرضَ من النعتِ تمييز المنعوتِ للمخاطب، ولا يميز له إلا بما هو معلومٌ عنده قبل الخطابِ، والإنشائيةُ ليست كذلك؛ لأن مدلولها لا يحصلُ إلا بها. لكن إذا وقعت الجملةُ الإنشائيةُ خبراً، طلباً كانت أو غيره، لم تكن خبريتها عن المبتدأ باعتبارِ نفسِ معناها، لقيامه بالطَّالبِ والمنشئ لا بالمبتدأ، بل باعتبارِ تعلقِ معناها بالمبتدأ؛ فإذا قلت: زيد اضربه، فطلبُ الضَّربِ صفة قائمةٌ بالمتكلِّم، وليس حالاً من أحوالِ زيدٍ إلا باعتبارِ تعلقه به، وبهذا الاعتبارِ كانت الجملةُ خبراً عنه، فكأنه قيلَ: زيدٌ مطلوبٌ ضربه، أو مستحقٌّ؛ لأن يطلب ضربه، وبه أيضاً صحَّ احتمالُ الكلامِ للصدقِ والكذبِ. هذا خلاصةُ ما نقله الدَّماميني عن بعض المتأخرين، وقال: هو في غايةِ الحُسنِ. (صبان).

(قوله: حاوية معنى الذي... إلخ) أي: مشتملةٌ على ما يدلُّ على معنى المبتدأ. (صبان).

(قوله: الّذِي سِيقَتْ لَه) أي: سيقت هذه الجملةُ لذلك المبتدأ. (دشتي).

(قوله: الّذِي سِيقَتْ) خبراً (لَه) ليحصلَ الرَّبط، وذلك بأن يكونَ فيها ضميره لفظاً كما مثل، أو نية نحو: السَّمن منوان بدرهم، أي: منوان منه، أو خلف عن ضميرِه، كقولها: زوجي المس مسّ أرنبٍ، والرِّيح ريح زرنبٍ، قيل: أل عوض عن الضَّميرِ، والأصلُ مسه مس أرنبٍ وريحه ريح زرنبٍ، كذا قاله الكوفيون وجماعةٌ من البصريين، وجعلوا منه ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ۝٤١﴾ [النازعات: ٤٠-٤١] أي: مأواه، والصَّحيح أن الضَّمير محذوف، أي: المسُّ له أو منه، وهي المأوى له، وإلا لزم جواز نحو: زيدٌ الأب قائم، وهو فاسد. اهـ. (أشموني).

(قوله: أيْ: اسماً بمعناه) بمعنى المبتدأ يربطُ الجملة بالمبتدأ.

(قوله: لاستقلال الجُملة) علة لاحتياجِ الجملة إلى الرَّابطِ، فإن استقلالَ الجملةِ يوهم أنها أجنبيةٌ عن ذلك المبتدأ، فيحتاج إلى رابطٍ ليفهم أنها خبر له. (دشتي).

(قوله: وهو) أي: الاسمُ الذي بمعناه.

إِمَّا ضَمِيرٌ مَوْجُود كـ «زيدٌ قامَ أبُوهُ» أو مُقَدَّر كـ «البُرُّ قَفِيزٌ بِدِرْهَمٍ» أي: مِنه، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وهو إما ضمير موجود... إلخ**) بأن يكون فيها ضميرٌ يشمل ضميره الذي عطف هو كـ أو ملابسة على شيء في الجملةِ بالواوِ خاصة؛ لأنها لمطلق الجمعِ، فالاسمانِ معها أو الأسماء كمثنى أو جمعٍ فيه ضميرٌ، نحو: زيد قام عمرو وهو أو وأبوه، والذي في نعت أو بيانِ شيء فيها نحو: زيدٌ ضربت رجلاً يحبه، أو ضربت عمراً أخاه، فإن قدرت أخاه بدلاً امتنعت المسألة، بناءً على المشهورِ أنَّ عاملَ البدلِ ليس عامل المبدل منه، بل مقدر، فكأن الضَّمير من جملة أخرى، ومن ثم امتنع حسن الجاريةِ الجارية أعجبتني هو؛ لأن هو بدلُ اشتمالٍ.

(**فائدة**): قد يكونُ الضَّمير الذي في الجملةِ لغير المبتدأ، ويحصل به الرَّبطُ لقيامه قيام ظاهر مضاف لضميرِ المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٤] بناءً على قولِ النّاظمِ، كالكسائي الأصلِ يتربص أزواجهم، فجيء بالنُّونِ مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهنّ، فامتنعَ ذكر الضَّمير؛ لأن النُّون لا تضاف كسائر الضَّمائرِ، وحصل الرَّبط بالضَّمير القائم مقام الظَّاهر المضاف إلى ضميرِ المبتدأ. وقيل: يقدَّر أزواج قبل الذين، وقيل: يقدر أزواجهم قبل يتربصن. وقيل: يقدر بعدهم بعدَ يتربصْن، كذا في (المغني). (صبان).

(**قوله: كزيد قام أبوه**) فـ (زيد) مبتدأ، وجملةُ (قام أبوه) خبرُه، والرَّابط بين المبتدأ وجُملة الخبرِ هو الضَّمير في (أبوه). وقال الدَّماميني بعضُ المحققينَ على أنه لا إسنادَ للجملةِ من حيث هي جملة إلى زيد، بل القيامُ في نفسه مسند إلى الأبِ ومع تقييده مسندٌ إلى زيدٍ، وأما المجموعُ المركبُ من الأبِ والقيام والنسبة الحكمية بينهما، فلم يسندْ إلى زيدٍ، ولذلك يؤوّلون: زيد قام أبوه بأنه قائمُ الأبِ، وقولهم: الخبرُ الجملة بأسرها توسع. اهـ.

(**قوله: كالبر قفيز بدرهم**) (البُرُّ) هو الحِنطَةُ، و(القفيز) الكيلُ، تقدير المثالِ: (البُرّ قفيز منه بدرهم) فـ (البُرُّ) مُبتدأ، وجُملة (قفيز منه بدرهم) خبره، والرّابِط ضميرٌ (منه) الْمُقَدَّر. وكقراءة ابن عامرٍ في سورة الحديدِ: ﴿وكلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] وهي تشكل على ما نقله الدَّماميني من منع البصريين حذف الضَّميرِ العائدِ على لفظِ كل إذا كان مبتدأ. قال: ونصَّ ابن عصفورٍ على شذوذِ قراءة ابن عامرٍ. وسلك الأدب ابن أبي الرَّبيعِ، فقال: جاء في الشِّعرِ وفي قليلٍ من الكلامِ كقراءة ابن عامر. وحكى الصفارُ عن الكسائي والفراء إجازة ذلك. اهـ. قال في (المغني) ولم يقرأ ابن عامر برفعِ كل في سورةِ النساءِ، بل بنصبهِ كالجماعةِ مناسبة للفعلية قبله، والفعلية بعده. (صبان).

أو اسمٌ أُشِيرَ به إلَيه نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] ويُغنِي عن الرَّابِطة تكرارُ المُبتدأ بلفظِه، كـ ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] أو عُمُومٌ في الخبر يدخل المبتدأ تحته،

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: أو اسمٌ أُشيرَ به إلَيْه) أي: أشيرُ بذلك الاسمِ إلى المبتدأ، فذلك في الآية إشارةٌ إلى المبتدأ، وهو لباسٌ.

(قوله: نحو ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]) (لِباسُ) مبتدأ أضِيفَ إلى (التَّقْوى) وجُملةُ (ذلِكَ خَيْر) مبتدأ، وخيرٌ خبر لِـ (لِباس)، والرَّابِط (ذلِكَ) الّذي يشيرُ إلى المُبتدأ، هذا على قراءةِ من رفع لباس، وأن ذلك مبتدأ أما على قراءةِ النَّصب عطفاً على (لباساً) وهي سبعية أيضاً، أو الرفع على أنه بدلٌ أو عطفُ بيانٍ، أو نعتٌ كما جوَّزه الفارسي، وتبعه أبو البقاءِ وجماعة بناءً على أن النَّعت قد يكونُ أعرفَ من المنعوتِ، فالخبرُ مفردٌ. **(قوله: تكرار المبتدأ بلفظه)** وأكثر ما يكون في مواضعِ التَّفخيمِ أفاد أن وضع الظَّاهر موضِع الضَّمير قياسي في التَّفخيمِ وغيره، وإن كان فيه أكثر، قال الأخفش: وإن لم يكن بلفظِه الأول، فعنده يكفي إعادة المبتدأ بمعناه فقط، وجعلَ منه آية ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾ [الأعراف: ١٧٠]. . . إلخ، فالرابط إعادةُ الذين يمسكون. . . إلخ بلفظِ المصلحينَ؛ لأنه بمعناه، ورد بأن الذين مجرور عطفاً على الذين يتقون لا مبتدأ، ولئن سلم فالرَّبط عموم المصلحين، أو محذوفٌ، أي: منهم، أو الخبر محذوفٌ، أي: مأجورون، بدليل لا نضيع. . . إلخ كما في (المغني). واشترط سيبويه كونه بلفظه الأول، وخصَّه بمواقع التَّفخيمِ، وبنحو: أما العبيدَ فذو عبيد، وفي غير ذلك خاص بالشِّعر. اهـ. (تصريح) بزيادة. **(قوله: بلفظه)** قال أبو الحسن: أو بمعناه نحو: زيدٌ جاءني أبو عبد الله، إذا كانَ أبو عبد اللهِ كنيةً له.

(قوله: ما الحاقة) ما استفهامية مبتدأ ثان سوغه العموم؛ لأنها نكرة عند الجمهورِ، وأما عند ابن كيسان فمعرفة، والحاقة بعدها خبرها، والجملةُ خبر الأول، والرَّابط إعادةُ المبتدأ بلفظه. (خضري)، وفي (الدشتي) فما الحاقةُ جملة لكونِ ما مبتدأ، والحاقة خبراً له، والجملة خبر للحاقة الأولى، والرَّابط هي الحاقةُ الثَّانية لكونها تكراراً للمبتدأ بلفظه.

(قوله: أو عموم في الخبرِ. . . إلخ) نحو: زيد نعم الرَّجل، أي: لأن الأصحَّ أن أل في فاعلِ نعم استغراقية، فتشمل زيداً أما على كونها عهديةً، فالرابط إعادةُ المبتدأ بناءً على ما قاله الأخفش، ومن الرَّبط بالعمومِ قوله:

ألا لـيـتَ شِـعْـري هَـلْ إلـى أُمِّ مـالِـكٍ ... سَـبـيـلٌ فَـأمَّـا الـصَّـبْـرُ عـنـهـا فـلا صَـبْـرا

وقوله:

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠].

(وَإِنْ تَكُنْ) الجُملة (إِيّاه مَعْنىً ....

أبو طالب

(قوله: وإن تكن... إلخ) أي: إن يكن لفظ الجملة مصداقاً للمبتدأ، فقوله معنى بمعنى مصداقاً وهو تمييز لذاتٍ مقدرة تقديره: إن تكن الجملة شيئاً منه، أي: من المبتدأ، وكذا إذا كان مصداقُ الجملةِ عينَ مصداقِ المبتدأ وجوداً، كالواقعة خبراً عن ضمير الشّأن، فإن المرادَ بضميرِ الشّأن فرد من أفراد ما في الواقعِ الذي هو مصداقُ الجملةِ.

الناصية

نَـأمَّـا الـقِـتَـال لا قـتَـالَ لَـدَيْـكُـم ....

فالصبر والقتال مبتدأ، وجملة لا صبر ولا قتال خبر، ربطت بعمومِ النكرةِ المنفيةِ، ويحتملُ إعادة المبتدأ بلفظه، ويرد على الرّبطِ بالعمومِ أنه يستلزمُ جوازَ: زيد ماتَ الناس، وعمرو لا رجل هنا، قال سم: ولا مانعَ منه أخذاً مِن هذا الكلامِ إلا أن يوجدَ نصٌّ بخلافه. (خضري). وفي (حاشية الدشتي): فالمبتدأ في الآية هو الموصولُ اسم إنّ وجملةُ الخبر ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠] ومعلوم أن المؤمن الذي يعملُ الصّالحات من جملة ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾، والخبر أعمُّ من المبتدأ، وشامل له. (دشتي).

(قوله: نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾... إلخ) في سورة الكهف آية (٣٠)، (إنّ) حرف مُشبه للفعلِ، وجملة ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ اسْمها، وجملة ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ خبرها، والرابط عمومُ ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ الذي يدخل فيه ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ لأنّ المؤمنَ الصّالح مِمّن أحسن عملاً. (شيرازي).

(قوله: وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعةُ خبراً عن المبتدأ. (قوله: وإن تكن الجُملة إياه معنى... إلخ) أي: جملة الخبرِ نفس المبتدأ في المعنى، فجملة الله حسبي عين منطوق المتكلِّم، أي: كلامه. هذا، وقال يس: قال النّاظم في شرح (التّسهيل): الجملة المتحدةُ بالمبتدأ معنى كل جملة مخبر بها عن مفردٍ يدلُّ على جملةٍ كحديثٍ وكلام، ومنه ضمير الشّأن. اهـ. وبه يسقط الاعتراضُ المشهورُ بأنه إن أريد بكونِ الجملةِ نفس المبتدأ الاتحاد في الماصدق، ولو باعتبارِ قصد المتكلِّم دون الوضعِ، فكلُّ مبتدأ وخبر كذلك أو في المفهوم فباطل؛ لأنه يؤدي إلى إلغاءِ الجملِ. اهـ. وهذا يدلُّ على أنَّ المراد بالشّأنِ القصة والحديث، وأنَّ المرادَ بخبرهِ لفظُ الجملةِ كما في: منطوقي الله حسبي، لا أن المرادَ بالشّأنِ الحالةُ والصّفة، وبخبره مضمونُ الجملةِ، وإن نقله البعضُ عن البهوتي وأقره.

ومما يؤيد ذلك قولهم: خبر ضمير الشّأنِ لا يكون إلا جملةً؛ إذ لو لم يكن المرادُ بالشّأنِ القصّة والحديث، بل الحالةُ والصّفة لصحَّ الإخبار عنه بالمفردِ، بأن يقال: هو الأحدية مثلاً، فتنبه. (صبان).

وَالْـمُـفْـرَدُ الـجَـامِـدُ فَـارِغٌ وَإِنْ   يُـشْـتَـقَّ فَـهْـوَ ذُو ضَـمِـيـرٍ مُـسْـتَـكِـنّْ

اكتفى) المُبتدأُ بها (كَنُطْقِي) أي: مَنْطُوقِي (الله حَسْبِي وَكَفى).

(وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجامِدُ) والمُراد به ـ كما قال في شرح الكافية ـ ما ليس صِفة يتضمَّن معنى فعلٍ وحروفه ....

أبو طالب

(قوله: والمراد به) أي: بالمفرد الجامدِ، أو بالخبرِ المفردِ الجامد، فالموصولُ على الأولِ عبارةٌ عن الاسمِ المفردِ، وعلى الثَّاني عبارةٌ عن الخبرِ المفرد.

(قوله: ما ليس صفة) المرادُ بالصِّفة هاهنا ما دل على ذاتٍ ما، مأخوذة مع بعض صفاته، وهي ملزومة يتضمنها معنى فعل، فإما أن يتضمن حروف هذا الفعلِ، أو حروف فعل آخر، أو لم يتضمن

الناصية

(قوله: اكتفى) أي: المبتدأ بها، والمعنى: أنه لا ضميرَ فيها، لا أنه مستغنًى عنه مع إمكان الإتيان به. (صبان).

(قوله: كنطقي الله حسبي) الحكم على الخبرِ في هذا المثالِ ونحوه بأنه جملةٌ إنما هو بحسبِ الظَّاهرِ، أما في الحقيقةِ فمفردٌ كما قاله المرادي؛ لأن المقصودَ بالجملةِ لفظها، فالمعنى منطوقي هذا اللفظ، والمرادُ بالنُّطقِ المنطوق، والإضافة في نطقي للعهد. (صبان).

(قوله: كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي مبتدأ، وجملة الله حسبي خبرٌ عنه، ولا رابطَ فيها؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى. والمراد بالنُّطقِ المنطوق، ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. وقوله عليه الصلاة والسلام: «**أفضل ما قلته أنا والنَّبيون من قبلي لا إله إلا الله**».

(قوله: وكفى) فاعله ضميرٌ مستترٌ، وهو من بابِ الحذفِ والإيصالِ، والأصل: وكفى به حسيباً؛ لأن الأكثر في فاعلِ كفى أن يجرَّ بالباءِ الزائدةِ. اهـ. خالد مع زيادةٍ. (صبان).

(قوله: والمفرد... إلخ) مبتدأ خبرُه جملة الجامد فارغ حذف رابطها، أي: الجامدُ منه، وليس الجامدُ صفة للمفردِ؛ لئلا ينافي عودَ الضَّميرِ في يشتق عليه، وعوده إليه بدون صفتِه خطأ عند الشَّاطبي؛ لقول سيبويه: إنهما كالشَّيء الواحد، لكنَّ الأصحَّ جوازه عند القرينة، إلا أنه لا ضرورة إليه؛ لأن حذفَ الرَّابطِ كثير. (خضري). **(قوله: والمُراد به)** أي: بالجامدِ.

(قوله: ما ليس صفة... إلخ) الصِّفة المُتَضَمِّنة معنى الفعلِ وحروفِه كاسْمي الفاعِلِ والمفعولِ، والمصدرِ ونحوها مثلاً: (ضاربٌ) صفة فيها معنى الفعلِ، وهو (الضَّربُ) وفيها حروفه (ض - ر - ب).

(قوله: يتضمَّن معنى فعل وحروفه) كرجل وحجر، نحو: هذا حجر، ومقابله المشتق، نحو: ضارب ومضروب، ففيهما معنى الفعل وحروفه.

(فارغٌ) أي: خالٍ من الضمير عند البصريِّين؛ لِأنّ تَحَمُّلَ الضمير فَرْعٌ عن كونِ المُتَحَمِّلِ

أبو طالب

حروف فعل أصلاً، وما ليس بوصف، فإما أن يتضمن معنى فعلٍ مع تضمنه حروف ذلك الفعل، أو فعل آخر، أو بدونِ تضمنه حروف فعلٍ، وإما أن لا يتضمن معنى فعلٍ مع تضمنه حروفَ فعل ما، أو بدون ذلك، فضمير قوله وحروفه عائد إلى نفس الفعلِ المذكورِ، وللتعريف اثنا عشر احتمالاً، أربعة منها مفقودة، ثلاثة من الصِّفة وواحد من غيرها، أو ثمانية منها موجودة، ثلاثة من الصِّفة وخمسة من غيرها، ويسمَّى واحد من تلك الثمانيةِ مشتقاً والبواقي جامدة، ولا يخفى عليك أمثلتها.

(**قوله: لأن تحمل الضَّمير**) إلى قوله: في معناه إشارة إلى قياس اقتراني، تقديره: أن تحمل الضَّمير فرع أي حاصلٌ عن كونِ المتحملِ صالحاً لرفع ظاهر على الفاعلية، وكل ما هو حاصل عن كونِ متحمله صالحاً لذلك، فهو شيءٌ مقصود على الفعلِ، أو ما هو في معناه، ولا يبعد أن يقرأ قوله: فرغ بالغين المعجمة فعلاً ماضياً من الفراغِ، ويكونُ هذا الكلامُ إشارةً إلى قياسٍ استثنائي تقديره: لو كان الجامدُ متحملاً للضَّميرِ لزم أن يفرغ، أي: يخلو التَّحمل للضَّمير عن صلاحيةِ رفعِ متحمله للظَّاهر على الفاعلية، وفراغ التَّحمل عنها باطل؛ لأن التَّحمل مستلزمٌ لرفعِ الضَّمير على الفاعلية، وهو مستلزمٌ لتلك الصَّلاحية، متحملٌ الجامد للضَّمير أيضاً، كذلك بيانُ الملازمةِ أن

الناصية

(**قوله: فارغ**) أي: على الصَّحيح خلافاً للكوفيين في قولهم بتحمله الضَّمير، ومحل الخلاف الجامد الذي ليس في تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع، فمتحمل اتفاقاً، والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق، في نحو: هذا زيد؛ لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً عندهم أصلاً، فلا بد من تأويله بمعنى كلي، وإن كان في الواقع منحصراً في شخصٍ، فيؤول زيد في نحو: هذا زيد بصاحب هذا الاسم، حتى عند من لا يشترط في الخبرِ أن يكون مشتقاً، كذا في شرح (الجامع). وقوله: والمناطقة، أي: جمهورهم، وإلا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئي الحقيقي.

(**قوله: أيْ خال من الضَّمير... إلخ**) أي: فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: هذا زيد وهذا أسدٌ، وهذا صاحبٌ، فليس في شيء منها ضميرٌ يعود على المبتدأ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

والمُفْرَدُ الجامِدُ فارغ ....

(**قوله: لأنّ تَحَمُّلَ الضَّميرِ... إلخ**) وفي حاشية الشيخ يس يستفادُ من تحمله ضميره وجوب مطابقته له، قال في (الارتشاف): والمبتدأ والخبر بالنسبةِ إلى التَّذكيرِ والتَّأنيثِ إن كان المبتدأ هو الخبر من جهةِ المعنى، فتجوزُ المخالفةُ بحسبِ اللفظِ، نحو: الاسمُ كلمة وفاطمة هذا الرجل؛ إذا كان اسمه فاطمة، فإن كان غير صفةٍ فالموافقة، وقد يخالفُ إن كان التَّأنيث غير حقيقي كقوله:

والعين بالإثمد الجادي مكحول

صالِحاً لِرَفْعِ ظاهِرٍ عَلى الفاعِلِية، وذلكَ مقصورٌ على الفِعل، أو ما هو بمعناه. وذهب الكوفِيُّون إلى أنَّه يتحمَّلُه (وَإنْ يُشْتَقَّ) الخبر المُفرَد، ....

أبو طالب

الصَّلاحية رفع الظَّاهر على الفاعلية مقصورة على الفعلِ، أو ما هو في معناه. هذا ويمكن حمل هذا الدَّليل على قياساتٍ أخر لا يليق ذكرها بهذا المختصر، والضَّمير الأول في قوله: أو ما هو في معناه للموصول، والثَّاني للفعلِ، والمرادُ بمعنى الفعل معناهُ الالتزامي المعبر عنه بالعامل في الفاعل، فيشمل المصادرَ والمشتقات وأسماءَ الأفعالِ، ولما لم تكن الصَّلاحية المذكورة علة تامة لتحملِ الضَّميرِ، فلا يرد عليه أنه يقتضي جوازَ تحمُّل المصدرِ للضَّميرِ، وليس كذلك.

الناصية

أي: عضو أو شيء مكحول، أو جامد، فلا يكون إلا على التَّحقير، نحو: هذا الرجل امرأة، أو على التَّكبير، نحو: هذه المرأة رجل، وبالنِّسبة إلى الإفراد والجمع، فإن كانا مفردي اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو: زيد قائم إلا إن كان المبتدأ ذا أجزاء، فتجوزُ المخالفة حيث سمع نحو: هذا الثوب أخلاق، وهذه البرمة أعشار، ولا يقاسُ عليه، فيقالُ: هذا الرَّجلِ أعضاء، وإن كان منقسماً إلى أعضائه، وإن كان عكسه، والخبرُ يقبل التَّثنيةَ والجمعَ، وهو جامدٌ فلا يجوزُ إلا على نحو قولكَ: هذا الرَّجل أسدٌ، فتقول: الرجال رجلٌ واحد، تريد أنهم على قلبِ رجلٍ واحدٍ، وعلى مذهبِ واحدٍ، أو مشتق، فالمطابقة نحو: الرِّجال قيام، ولا يكون مفرداً إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظِ دون المعنى. وقيل: إن أريد بالجمعِ كله جاز إفراد الخبر، نحو:

....وهُـــنَّ صـــديـــقُ

أي: وكل واحدة منهن صديقٌ، وإن لم يقبل تثنية ولا جمعاً كأفعل التفضيل، فإن كان بمن فهو من معنى الجمعِ، أو مضافاً إلى جامدٍ اسم جمعٍ جاز نحو هؤلاءِ أول حزبٍ، وأحسنُ قبيلٍ، أو غيره، لم يجز أن تقول: هؤلاء أول رجلٍ، بل أولُ الرِّجال، أو إلى مشتقٍّ فمجيزٌ بلا تأويلٍ نحو: هؤلاء أول طاعم، ومجيزٌ بتأويلِ حذفِ اسم جمع، أي: أول حزبِ طاعمٍ، أو على معنى الفعلِ، أي: أولُ من طعَّمَ، وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى، والخبر صفة جاز أن يفرد نحو: الجيش منهزم، أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد، وإن كان مجموعَ اللفظِ، مفرَد المعنى، فحكمُه حكمُ ما هو مفرد اللفظِ والمعنى. اهـ. باختصارٍ.

(قوله: ذلِكَ) أي: صلاحيةُ رفع الظَّاهر على الفاعلية منحصر بالفعلِ، وما هو بمعناه من مشتقَّاته.

(قوله: وإنْ يُشْتَقَّ الخبر المُفرَد) وهو ما أشعر بمعنى الفعلِ الموافقِ له في المادةِ بالنَّظر إلى القياسِ الاستعمالي كقائم، فإنه دالٌّ على معنى قام، وإذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله: وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو: زيد قائم) والزَّيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهنداتُ قائمات، فالخبرُ في ذلك كله متحملٌ

أوْ يُؤَوَّل بمُشتَقّ كـ«هذا أسَد» أي: شُجاع (فَهْوَ ذُو ضَمِيرِ ....

أبو طالب

(قوله: أو يُؤَوَّل بمشتق) أي: تأويلاً شائعاً، فلا يرد عليه أن كل جامدٍ يمكن أن يُؤَوَّل بمشتقّ.

الناصية

لضميرٍ مستترٍ عائدٍ على المبتدأ، والألف في قائمان، والواو في قائمون، حرفان دالان على التَّثنيةِ والجمعِ، كما في الرَّجلان والزَّيدون. (تصريح).

(قوله: وإن يشتق الخبر المفرد) بمعنى يصاغ من المصدرِ؛ ليدل على متصفٍ به، كما صرَّح به في شرح (التسهيل).

(قوله: وَإنْ يُشْتَقَّ. . . إلخ) هذا هو المشتق بالمعنى الأخصِّ، وهو المرادُ هنا، أما المشتقُّ بالمعنى الأعمِّ، فهو ما أخذ من المصدرِ للدَّلالة على ذات وحدث، وهو بهذا المعنى يتناولُ أسماءَ الزَّمانِ والمكانِ والآلةِ، فلا تصحّ إرادته هنا؛ لخلو الثَّلاثةِ المذكورةِ من الضَّمير. والمرادُ بالمصدرِ ما يشمل المستعمل والمقدر، ليدخل نحو ربعة من الصِّفات التي أهملت مصادرها. واستظهر بعضهم أن نحو ربعة ليس مشتقاً أصلاً، بل أُجْرِيَ مُجْرَىٰ المشتقِّ؛ لكونه بمعناه كما قاله المصنف في نحو شمردل بمعنى طويل. (صبان).

(قوله: كهذا أسد أي شجاع) فأسَد جامِد؛ لأنّه ليسَ فيه معنى الفعلِ وحروفه، ولكنَّ المقصودَ به (الشجاعُ) الذي هو مشتقٌّ؛ لأنه صفةٌ مشبَّهةٌ.

(قوله: هذا أسد، أي: شجاع) وعمرو تميمي، أي: منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال، أي: صاحب مال. ففي هذه الأخبارِ ضميرُ المبتدأ. ويرتفع بها الظَّاهر إذا جرت على غير من هي له، كما يرتفع بالمشتقات، نحو: زيد أسد أبوه، قاله الفارضي.

(قوله: أيْ: شُجَاع) عند جمهور البصريين، فإن أُريد به التَّشبيه على إضمارِ الكافِ، أو أنه نفس الأسدِ مبالغةً، فلا يتحملُ ضمير المبتدأ عندهم، وذهب الكسائي من الكوفيين، والرماني من البصريين ومن وافقهما، إلى أن الجامدَ يتحمل ضميرَ المبتدأ مطلقاً، سواء أوِّل بمشتقٍّ أم لا. (تصريح).

(قوله: فهو ذو ضميرٍ) أي: واحد. نعم إن تعدد المشتق، وجعل الخبر المجموع نحو: الرُّمان حلوٌ حامضٌ، ففيه خلاف: قيل: إنه واحدٌ تحمله معنى المجموعِ المجعولِ خبراً، وهو مزٌّ؛ لأنه لا يجوزُ خُلُوُّ الخبرَيْنِ من الضَّمير؛ لئلا تنتقض قاعدةُ المشتقّ، ولا انفراد أحدِهما به؛ لأنه ليس أولى من الآخرِ، ولا أن يكونَ فيهما ضميرٌ واحدٌ؛ لأن عاملين لا يعملان في معمولٍ واحدٍ، ولا أن يكون فيهما ضميران، لأنه يصير التَّقدير كله حلو، وكله حامضٌ، وهو خلافُ الغرضِ، وقيل: واحدٌ مستتر في الأول، لأنه الخبرُ في الحقيقةِ، والثَّاني كالصِّفة، والتَّقدير الرُّمان حلو فيه حموضة. وقال الفارسي: واحدٌ مستترٌ في الثَّاني؛ لأن الأول بمنزلةِ الجزءِ من الثَّاني، والثَّاني هو تمامُ الخبرِ. وقال

مُسْتَكِن) أي: مُستَتِر فيه.

هذا إذا لم يَرفَع ظاهِراً، فإن رَفَعَه لم يتحمَّل وإنْ جَرى على مَن هو لَه، وإلا فله حُكمٌ

أبو طالب

(**قوله: هذا إذا**) أي: هذا الحكم ثابتٌ إذا لم يرفع.

(**قوله: فإن رفعه... إلخ**) قيل: يمكن فهمُ هذا الحكمِ من البيتِ الآتي، بحمل الإبراز على إخراج الضَّميرِ عن الاستتارِ، إلى الضَّمير البارز، أو إلى الاسم الظاهر **أقول**: الإبراز إنما يستعملُ في المعنى الأول في عرف النُّحاةِ، ولو سلم ذلك فلا يشمل البيتُ نحو: أقائم أبوه زيد، إلا أن يريد بقوله: (تلا) أعمَّ من اللفظي والتقديري.

(**قوله: وإن جرى**) لفظُ إن حرفُ شرطٍ عطف على الجملة الشَّرطية السَّابقة.

الناصية

أبو حيان: اثنانِ تحملهما جزءا الخبر، ولا يلزمُ أن يكون كلٌّ منهما خبراً على حدته؛ لأن المعنى أنه ذو طعم بين الحلاوةِ والحموضةِ الصِّرفتين. قال أبو حيان: وتظهرُ ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما اسمٌ ظاهرٌ نحو: هذا البستانُ حلوٌ حامضٌ رمانه. فإن قلنا: لا يتحمل إلا أحدهما تعين أن يكون الرُّماذ مرفوعاً به، وإن قلنا: يتحملُ كلٌّ كان من بابِ التَّنازعِ كذا في (الهمع)، ومحلُّ كونِ الخبرِ المشتقِّ ذا ضمير إذا لم يرفع الظَّاهر، وإلا كان فارغاً؛ لأنه لا يرفع فاعلينِ نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه. (صبان).

(**قوله: مستكن**) أي: وجوباً إلا لعارضٍ يقتضي البروز كالحصرِ في نحو: زيد ما قائم إلا هو، والجريان على غيرِ من هو له في نحو: زيد عمرو ضاربه هو، ومذهب سيبويه جواز الإبراز، كما يؤخذ من تجويزه في نحو: مررت برجلٍ مكرمك هو، أن يكون فاعلاً، وتوكيداً للضَّميرِ المستترِ. (صبان).

(**قوله: أي: مستتر فيه**) يرجع إلى المبتدأ والمشتق بالمعنى المذكورِ هو اسمُ الفاعلِ واسم المفعولِ والصِّفة المشبهة واسم التَّفضيلِ. وأما أسماء الآلةِ والزمان والمكان، فليست مشتقة بالمعنى المذكور، فهي من الجوامدِ، وهو اصطلاحٌ. (صبان)

(**قوله: هذا إذا لم يرفع ظاهراً**) أي: لم يكن بعد ذلك الخبرِ المُشتَقِّ اسم ظاهِر، قد رَفَعَه الخبرُ نحو: زيد قائم، فقائمٌ متحمل لضميرٍ يعود إلى المبتدأ؛ لأنه لم يرفع ظاهراً. أيضاً، وكذا ما احتمل أن يكون مفرداً أو جملة من الظَّرفِ والجارِّ، والمجرور نحو: زيد عمرو في داره هو أو عنده هو، وهل يجوزُ وضع الظَّاهر موضعه عند الإبهام؟ قال أبو حيان: نعم. وخالفه المرادي.

(**قوله: فإن رَفَعَه... إلخ**) أي: إن رفعَ الخبرُ المشتقُّ اسماً ظاهراً، فلا يمكنه أن يتحمّل الضَّمير نحو: زيدٌ قائم أبوه، فقائم فارغٌ عن الضَّمير لرفعه أبوه، وإنما الرَّابط هو الضَّميرُ البارز. (دشتي).

(**قوله: فإن رفعه... إلخ**) أي: رفع المشتقُّ الاسمَ (الظَّاهر نحو: زيد قائم أبوه) أو رفع الضَّمير البارز نحو: زيدٌ قائم أنت إليه، فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ؛ لأنه لا يرفعُ فاعلين (ويبرز

وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلَا مَـا لَـيْـسَ مَـعْـنَـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلَا

ذكره بقوله: (وَأَبْرِزَنْهُ) أي: الضمير وُجُوباً (مُطْلَقاً) ....

أبو طالب

(قوله: أي الضَّمير) فسر المرجع للإشارةِ إلى أنه مطلق الضَّمير لا الضَّمير الذي هو الرَّابط، كما هو الظاهر، فلا يرد على المصنف أن هذه المسألة إنما تتصور في الضَّمير الذي لم يكن رابطاً، والمصنف جعلها جارية في الضَّمير الرَّابط.

(قوله: وجوباً) قيده به دون الجواز إذ لا قائل بأن الإبراز (مطلوب) جائز حتى يحمل كلامه عليه، فإن قلت: لم لا يجوز أن يحمل الأمر على الجوازِ بالمعنى الأعمِّ حتى يطابق ما اختاره في الكافية من مذهب الكوفيين، قلت: غير جائز، فإن من قال: إن الأمر لمطلق الطَّلبِ لا يجوزُ أن يستعملَ في استعمالٍ واحدٍ إلا في أحد فرديه.

الناصية

الضَّمير المتحمل) بفتح الميمِ وينفصل (إذا جرى الوصف) الواقع خبراً (على) مبتدأ (غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحَال (نحو: غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد؛ لأنه هو الضارب للغلام، وذلك (إذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لأنه المضروبُ، وقد جرى الوصفُ ،هو ضاربه على الغلام لفظاً؛ لأنه خبر عنه، فلو لم يبرز الضَّمير المستتر في ضاربه؛ لتوهم السَّامع ن الغلام بحسب ظاهرِ الإسنادِ إليه هو الضارب لزيد، وانقلب المعنى، فوجبَ إبرازُ ضميرِ الفاعل دفعاً لهذا اللبس، فإن كانت الهاء لزيدٍ فقد جرى الوصفُ على من هو له لفظاً ومعنى، واستغنى عن إبرازِ الضَّمير. (تصريح).

(قوله: لم يتحمل) ضميراً، وذلك نحو: زيد قائم غلاماه، فغلاماه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميراً، وحاصل ما ذكر أن الجامدَ يتحمل الضَّمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إن أوِّل بمشتقٍّ، وأن المشتقَّ إنما يتحمل الضَّمير إذا لم يرفع ظاهراً، وكان جارياً مجرى الفعل نحو: زيدٌ منطلق أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً نحو: هذا مفتاحٌ، وهذا مرمى زيد. (ابن عقيل).

(قوله: وإن جَرى على مَن هُوَ لَه) يعني: كانت الصِّفة صفةً للمبتدأ الذي هي خبر عنه (وإلّا) يعني: كانت صفة لغيرِ المُبتدأ الّذي هي خبر عنه. (شيرازي). **(قوله: وإنْ جَرى... إلخ)** كما في مثال: زيد قائم أبوه، فقائم جار على أبوه، ومعنى جريانه عليه استناده لفظاً إليه، وهو كذلك؛ لأن أبوه فاعل له، وهو له يعني: قائم لأبوه؛ لأن أبو هو القائم لا غيره، فقائم جار، أي: مسند إلى من هو له، ومع ذلك لم يتحمَّل ضميراً، فكيفَ به إذا لم يجر على من هو له، كما يأتي. (دشتي).

(قوله: وأبرزنه) يوهم كلامه أن وجوبَ الإبراز خاصٌّ بضميرِ الخبرِ المفرد، مع أنه يجب في الجملة أيضاً نحو: زيدٌ عمرٌو ضَرَبَه هو لوجودِ المحذورِ فيها. (صبان).

سَواء أُمِنَ مِنَ اللّبس أمْ لم يُؤمَن (حَيْثُ تَلا) أي: وقع ذلِكَ الوَصف بعد (ما) أي: مُبتدأ (لَيْسَ مَعْناه) أي: معنى ذلِك الوصف (لَهُ) أي: لِلمُبتدأ (مُحَصَّلا) بل كان مُحَصّلاً لغيره،

أبو طالب

(**قوله: سواء أمن اللبس**) أي: لبس الجاري على غيرٍ من هو له بالجاري على من هو له.

(**قوله: ذلك الوصف**) لم يرجع هذا الضَّمير إلى المشتقِّ كما هو الظاهر، بل إلى الوصفِ الأعمِّ؛ ليشمل الحكم المؤوَّل بالمشتقِّ أيضاً.

(**قوله: أي مبتدأ**) هذا التَّفسير للاحترازِ عن مثل: غلامُ زيدٍ قائم. (**قوله: بل كان محصلاً لغيره**) إشارة إلى أن النَّفي متعلق بالقيدِ فقط، وهو الظَّرف بقرينة تقديمه على عامله، وبهذا يخرجُ نحو: ما زيد قائمٌ، والمراد بالغيرِ ما أسند إليه تلك الجملة، فيخرجُ عنه مثل: ما زيد قائم بل عمرو.

الناصية

(**قوله: سَواء أُمِنَ مِنَ اللَّبس**) نحو: غلام زيدٍ ضاربه هو، فضاربه وصف في المعنى لزيد؛ لأنه هو الضَّارب للغلامِ، وذلك (إذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام)؛ لأنه المضروبُ، وقد جرى الوصفُ وهو ضاربه على الغلامِ لفظاً؛ لأنه خبر عنه. (تصريح).

(**قوله: أمْ لم يُؤمَن**) نحو: غلام هند ضاربته (هي) فتاء التَّأنيث في ضاربته تدلُّ على أن الوصفَ في المعنى لهند، وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها، إلا أن البصري التزمَ الإبراز مطلقاً طرداً للباب، وجرى على ذلك النَّاظمُ فقال:

وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلا ... مـا لَـيْـسَ مَـعْـنـاه لَـهُ مُـحَـصَّـلا

(تصريح). (**قوله: حيث تلا**) الخبرُ مثله الحال، والنعت، والصلة، كركبَ عمرو الفرسَ طارده هو، ومر زيد برجل ضاربه هو، وبكر الفرسُ الراكبه هو، وكذا إذا وقعتِ الثَّلاثة جملة فعلية، فالفعلُ كالوصفِ المفردِ في الثَّلاثةِ والخبرِ حكماً وخلافاً، كما في (الهمع). (**قوله: أي معنى ذلك**) أي: معنى الخبرِ هذا من الصُّور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو: زيدٌ قائم (أبوه)، فالهاء في أبوه هو الضَّمير الذي كان مستكناً في قائم. ولا ضمير فيه حينئذٍ؛ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً، هذا وقد عرفت من مفهوم قوله: ما ليس... إلخ أنه لا يجب الإبراز في: زيد هند ضاربته، ولا هند زيد ضاربها، ولا زيد عمرو ضاربه، تريد الإخبارَ بضاربية عمرو؛ لجريان الخبرِ على من هو له، بل يتعيَّن الاستتارُ في هذا الأخير لما يلزم على الإبراز من إيهام ضاربية زيد. (صبان).

(**قوله: بل كان محصلاً لغيره... إلخ**) وهو المرادُ بهذا البيتِ، سواء أمن فيه اللبسُ أم لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبسُ: زيد هند ضاربها هو، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضَّمير: زيد عمرو ضاربه هو، فيجب إبراز الضَّمير في الموضعينِ عند البصريين، وهذا معنى قوله: وأبرزنه مطلقاً، أي: سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، وأما الكوفيون، فقالوا: إن أمنَ اللبسُ جاز الأمران،

أي: كان وصفاً جارِياً على غير مَن هو له كـ«زيدٌ عمرٌو ضارِبُهُ هُوَ» و«زَيدٌ هِندٌ ضارِبُها هُوَ»

أبو طالب

(قوله: **أي وصفاً جارياً... إلخ**) تعريض بالمصنف، حيث عبر عن هذه العبارةِ الموجزةِ الواضحةِ الوافيةِ، بتلك العبارةِ الطّويلةِ المغلقةِ غير الوافية إلا بالتّكلف.

(قوله: **كزيد عمرو ضاربه**) هو مثال لما لم يؤمن من اللَّبس، وصوره خمسة؛ لأنها لا تجري

الناصية

كالمثال الأول، وهو: زيد هند ضاربها، فإن شئت أتيت بهو، وإن شئت لم تأت، وإن خيف اللَّبس، وجب الإبراز كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأت بالضَّمير، فقلت: زيد عمرو ضاربه، لاحتمل أن يكون فاعلُ الضربِ زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضَّمير فقلت: زيد عمرو ضاربه هو، تعين أن يكون زيدٌ هو الفاعل، واختار المصنف في هذا الكتابِ مذهب البصريين؛ ولهذا قال: وأبرزنه مطلقاً، يعني سواء خيفَ اللبسُ أو لم يخف، واختار في غير هذا الكتابِ مذهب الكوفيين، وقد وردَ السَّماع بمذهبهم، فمن ذلك قوله:

قَـوْمِـي ذُرَى الـمَـجْـدِ بَـانُـوهَـا وَقَـدْ عَـلِـمَـتْ ... بِـكُـنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنَـانٌ وَقَـحْـطَـانُ

التّقديرُ: بانوها هم، فحذفَ الضَّمير لأمنِ اللبسِ. (ابن عقيل).

(قوله: **بل كان مُحَصّلاً لغيره... إلخ**) أي: لغير المبتدأ، مع أنه جار على المبتدأ لفظاً؛ لأنه خبره، فضاربه في المثال جار على عمرو؛ لأنه خبرٌ لعمرو، مع أن الضَّارب في الواقعِ هو زيد بإرادة المتكلم، ولما كان ظاهر إسناد ضارب إلى عمرو، يوهم أن عمراً هو الضارب، والواقع خلافه، لزم إبراز الضَّمير، والمراد به في المثال هو ليعود إلى الضارب الحقيقي، أعني: (زيد) وأما فيما لا يتوهم فيه ذلك؛ لعدم اللبس كما في المثال الثاني؛ للعلم بأن ضارب ليس لهند؛ لتأنيث هند وتذكير ضارب، فالإبراز هناك طرداً للبابِ.

ولا يخفى عليك أنه كيف يمكن جريانُ وصفٍ على غير من هو له، أليس إسنادُ شيء إلى شيء اتحادهما معنى؟ وأليس الألفاظُ في خدمة المعاني؟ فالصَّحيح أن يقال: إن الوصف في المثالين وما ماثلهما جارٍ على من هو له ببيان إن ضاربه، وهو مبتدأ وخبر، وهما متحدان في مرادِ المتكلِّم، فالوصفُ جارٍ على من هو له، والجملة خبرٌ لعمرو، ويشهد لذلك مثاله الثّاني؛ إذ لو كان ضاربه خبراً لهند، لكان مطابقاً لمبتدئه، أعني: (هند) في التّذكير والتّأنيثِ، والعجب من ذهولِ الفحولِ، والجوادُ قد يكبو. (دشتي).

(قوله: **أي: كان وصفاً جارياً على غير من هو له**) أيْ: كانَ الوصفُ خبراً لمبتدأ، وكانَ المقصودُ به غير المبتدأ.

(قوله: **كزيد عمرو ضاربه هو... إلخ**) فضارب في المثالينِ جارٍ على عمرو في المثالِ الأولِ،

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّْ

وأجازَ الكُوفِيُّون الاستِتار إذا أمِن اللَّبْس، واخْتارَه المُصنف في الكافية.

(وَأَخْبَرُوا) عن المُبتدأ (بِظَرْفٍ) ....

أبو طالب

إلا في ضميرين غائبين مساويين في الإفراد والتَّذكيرِ وفروعهما، ولفظ الضَّمير الغائب لا يزيد عن خمسةٍ، وهذا المثال للوصفِ المتعدِّي، وأما مثال اللازم فنحو: زيد وعمرو قائم به هو.

(**قوله: وزيد هند ضاربها**) هو مثال لما أمن من اللَّبس، وصوره ترتقي إلى مئة واثنتين وثلاثين صورة حاصلة من ضرب ما للضَّمير الأول من الاحتمالاتِ الاثني عشر؛ فيما للضَّمير الثاني من الاحتمالاتِ الأحد عشر، ولا يخفى عليك أمثلتها.

(**قوله: وأجاز الكوفيون... إلخ**) جعل الكوفيون سبب أصل الإبراز هو الفرقُ بين التَّعبيرِ عن الجاري على من هو له، وبين التَّعبير عن الجاري على غير من هو له، وسببُ وجوبِه دفع الالتباسِ، وأما غيرهم فجعلوا سبب الوجوبِ هو الفرق المذكور.

(**قوله: عن المبتدأ**) هذا احترازٌ عن حملِ الإخبارِ على ما يقابلِ الإنشاء، وإرادة نحو: ما في الدار زيد، على أن يكون زيد فاعلاً للظَّرفِ من هذا الكلام.

الناصية

وعلى هندٍ في الثَّاني؛ لأنه خبرهما على قولهم: مع أنّ الضَّارب واقعاً في المثالين هو زيد، وعلى ما قلنا فضاربه أو ضاربها مبتدأ، وهو خبره، وهو يعود إلى زيد، فضارب جار على من هو له. هذا، وفي (شرح الشيرازي) ففي المثالِ الأوّل (زيد) مبتدأ أوّل، (عَمْرو) مبتدأ ثانٍ، (ضارب) خبر لعَمْرو، ولكنّ المقصودَ أنّ زيداً هو الضَّاربُ، فهو خبر (لعَمْرو) وصفةٌ (لزيد) (هو) ذلِك الضميرُ الذي كان مُستَتِراً في (ضارب) ظهر لِيعْلَمَ أنّ الضَّاربَ (زيدٌ) لا (عمرو). وفي المثالِ الثَّاني (ضارب) خبر (لهند) مع أنه صفة لزيدٍ، فهو الّذي ضرب هنداً، لا أنّ هنداً هي الّتي ضربت زيداً، و(هو) فاعلٌ لـ (ضارب) ظهر لذلك، (وإنّما) جاء الشَّارح بمثالَيْنِ، الأوّل: للّذي يشتبه فيه الأمر - مَنِ الضارب وَمَنِ المضروب - إذا لم يظهر الضَّمير، والثاني: للّذي لا يشتبه فيه الأمر إذا لم يظهر الضَّمير، قال في الثَّاني: (زيد هند ضاربها) بدونِ (هو) عُلِمَ أن زيداً هو الضَّارب، إذ لو كانَتْ هند هي الّتي ضربت، لقال: (ضارِبته).

(**قوله: إذا أمِن اللَّبْس**) كما في المثال الثَّاني.

(**قوله: بظرف**) أي: تام يحصل بالإخبار به فائدةٌ أخذاً من تعريف الخبر السَّابقِ. والمراد بالظَّرف ما يعم المكاني والزّماني الواقع خبراً عن غير جثة، أو عنها مع الفائدةِ، وقصره على المكاني كما فعل البعض قصور. (صبان).

نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] (أَوْ بِحَرْفِ جَرّ) ....

أبو طالب

(قوله: أسفل منكم) أي: والرَّكب مكاناً أسفل من مكانكم، فظرفية أسفل باعتبارِ خلافتِه عن الظَّرف، وهكذا الحالُ في ظرفيةِ جميعِ الجهاتِ السِّتِّ.

الناصية

(قوله: والركب أسفل منكم) قال اللقاني: أي: في مكان أسفل من مكانكم، فهو أفعل تفضيل، بدليل من وصف المكان، ثم أقيم مقامه. انتهى. (تصريح).

(قوله: أوْ بحرْفِ جَر... إلخ) في (التَّصريح)، وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكاناً، ولا زيديك لعدم الفائدة، ويتعلقان بمحذوف وجوباً، ثم قيل: الخبر نفس الظَّرفِ والمجرور وحدهما، والمصحح لذلك تضمنها معنى صادقاً على المبتدأ، وقيل: هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر، واختاره الرَّضي، والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضحِ تبعاً لطائفة (أن الخبر في الحقيقةِ متعلقهما المحذوف) لا هما ولا مع متعلقهما، واختلف في تقديره، فقال الأخفش والفارسي والزَّمخشري: تقديره: كان أو استقر، وحجتهم أن المحذوفَ عاملٌ النَّصبَ في لفظِ الظَّرف ومحل المجرور، والأصل في العاملِ أن يكون فعلاً، (و) الصَّحيح عند جمهور البصريين (أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم أن المحذوفَ هو الخبر في الحقيقةِ، والأصلُ في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكلٌّ من الفريقين استند إلى أصلٍ صحيحٍ، ورجح الاسم بوقوعِ الظَّرفِ والمجرور في موضعٍ لا يصلح للفعل، نحو: أما في الدَّار فزيد، ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]؛ لأن أما لا تفصل من الفاء إلا باسمٍ مفردٍ، أو جملة شرط دون جوابه؛ ولأن إذا الفجائية لا تليها الأفعال على الأصحِّ، وقال الموضحُ في (المغني): والحق عندي أنه لا يترجَّح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى. انتهى. وإليه يرشد قول الناظم:

وأخبروا بظرفٍ او بحرف جرّْ ... ناوين معنى كائنٍ أوِ استقرّْ

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروفٍ إلى أنه لا تقدير، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: النَّاصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر، إذا كان عينه نحو: زيد أخوك، وينصبه إذا كان غيره نحو: زيد عندك، وقال الكوفيون: النّاصبُ لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ. قال في (المغني): ولا معمول على هذين القولين. (و) على القولِ بأن لهما متعلقاً محذوفاً، فالصَّحيح (أن الضَّمير الذي كان فيه انتقلَ منه إلى الظَّرفِ والمجرورِ)، وسكن فيهما (كقوله) وهو جميلُ بن عبد الله:

فَإنْ يَكُ جُثْماني بِأرْضٍ سِوَاكُمُ ... فَإنَّ فُؤادي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

وجه الدَّلالة منه أن أجمع مرفوعٌ لا يصلحُ أن يكونَ توكيداً لفؤادي ولا للدَّهر؛ لأنهما منصوبان، ولا للضَّمير المحذوف مع الاستقرارِ؛ لأن التَّوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إن على محله من

مع مَجرُورِه كـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] حال كَوْنِهم (ناوينَ) أي: مُقَدِّرينَ له مُتَعَلّقاً اسم فاعل

أبو طالب

(قوله: حال كونهم) فيه إشارةٌ إلى أن قوله وأخبروا بصيغةِ الماضي. **(قوله: ناوين)** أي: مقدرين، وقد عرفت الفرقَ بين النِّية والتَّقدير، ولم يقل المصنفُ هكذا مقدرين كائناً أو استقراراً إشارة إلى أن العامل هاهنا لضعفه وشدةِ احتياجهِ إلى الظَّرف، كأنه صار بمعنى لا لفظ له أصلاً.

الناصية

الرفع على الابتداء؛ لأن الطَّالب للمحل قد زال بدخول الناسخ، وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيداً للضَّمير المنتقل إلى الظرف، وهو المطلوب، ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو الدهر، فإنه جائز في الضَّرورة، وقيل: لا ضمير في الظَّرف والمجرورِ مطلقاً تقدم أو تأخر، وإن الضَّمير حذف مع المتعلق، وزعم ابن خروف أنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ، أما إذا تقدَّم عليه فلا ضمير فيه، واستدلَّ على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجازَ أن يؤكدَ، وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر. انتهى. ولك أن تقول: إنما امتنعَ جوازُ الإتباع للفصلِ بالأجنبي، ولا يلزمُ منه عدمُ وجودِ المتبوعِ فلا يتم التَّقريب.

(قوله: مع مجروره) لأن الخبرَ مجموعهما لا الحرف وحده، فأطلق الجزءَ على الكلِّ. هذا، وفي (الصبان) لو قال: ومجروره لكان أولى، لاقتضاء عبارته أن المجرورَ قيد للخبرِ الذي هو حرف الجرِّ، كما هو شأن الحال والنعت، لا جزء منه. هذا، وقد حقق الرَّضي أن المحل، أي: محل النَّصبِ بالمتعلق المحذوفِ بناءً على أنه الخبر، أو بالمتعلقِ الملفوظِ به في نحو: زيد جالسٌ في الدَّار، وذهبت بزيدٍ. أو الرَّفع بالمبني للمجهولِ في نحو: مُرَّ بزيد إنما هو للمجرورِ فقط؛ لأن الجارَ لتوصيلِ معاني الأفعالِ وما في حكمها إلى الأسماءِ، كالهمزةِ والتَّضعيفِ في: أذهبت زيداً وفرحته، لكن هذا الذي حققه، لا يقتضي أن الإخبارَ في الظَّاهر الذي أراده المصنفُ بالمجرورِ فقط، فتفريع البهوتي على كلامِ الرَّضي أن الخبرَ المجرور فقط، وأن المصنفَ أطلقَ الجارَّ، وأراد المجرورَ مجازاً؛ لعلاقة المجاورة غلط، وإن نقله البعضُ وأقره. وقال السَّيد في حواشي (الكشاف) المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر، وللمجرور فقط في اللغو نحو ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ومرَّ بزيد. اهـ. ومراده بالمحل الذي للمجموعِ في الخبر الظَّرفي محل الرَّفع، بناء على أن الجارَّ والمجرورَ هو الخبرُ، فلا ينافي ما للرَّضي، فتنبه. والحاصل أن محلَّ المجموعِ في المستقر تارة يكونُ رفعاً؛ إذا كان خبراً وتارة يكون نصباً، إذا كان حالاً مثلاً، وتارة يكون جراً إذا كان صفة لموصوف مجرور، ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعاً كما في مُرَّ بزيد بالبناء للمجهول، وتارة يكون نصباً كما في مررت بزيد، ولا يكون جراً، فاحفظ ذلك.

(قوله: أي مقدرين له متعلقاً) حذف وجوباً، وانتقل الضَّمير الذي كان فيه في الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ، وزعم السِّيرافي أنه حذف معه، ولا ضمير في واحد منهما، وهو مردودٌ بقوله:

أو فعلاً هو الخبر في الحقيقة، ولا يكون إلا كائِناً، أو اسْتَقَرَّ، أوْ ما فيه (**مَعْنى كائِنٍ أو اسْتَقَرْ**) كثابِتٍ وَوُجِدَ ونحوهما.

أبو طالب

(**قوله: ولا يكون إلا... إلخ**) أورد عليه بأنه مستلزمٌ لكون الشَّيء خبراً لنفسه، أو التَّسلسل مع لزومِ عدمِ المتعلق خبر في الحقيقةِ، وأجيب بأن الكائن المقدر تام لا ناقصٌ، ولا يخفى على الألمعي المتوقِّد أن هذا الجوابَ لم ينشأ من الفكرِ الصَّحيح؛ إذ لا شك أن الكائن فيما نحن فيه

الناصية

فَـإنْ يَـكُ جُـثـمـانِـي بِـأرْضٍ سِـواكـمُ   فَـإنّ فُـؤادِي عِـنْـدَكِ الـدَّهْـرَ أَجْـمَـعُ

(**قوله: هو الخبر في الحقيقة**) وقيل: الظَّرفُ أو الجار والمجرور، وقيل: المجموع واختاره الرَّضي وابن الهمام. والقائل بالأول نظر إلى أنَّ العاملَ هو الأصلُ، وأن معموله قيدٌ له، والقائلُ بالثاني نظر إلى الظَّاهر، والقائل بالثَّالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. قال الرّوداني: حاول بعضهم جعل الخلاف لفظياً، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقي، ثم الخلاف في المتعلّق بالكونِ العامِّ، أما المتعلّق بالكون الخاصِّ، فالخبرُ ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليلٍ اتفاقاً. واعلم أن كلاً من الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ قسمان: لغو ومستقَر، بفتح القاف، فاللغوُ ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصّاً، والمستقر ما حذف عامله عاماً كان، ولا يكون إلا واجب الحذفِ، أو خاصّاً واجب الحذفِ، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو جائزه، نحو: زيد على الفرس، أي: راكبٌ. وقيل: المستقر ما متعلقه عامٌّ، واللغو ما متعلقه خاصٌّ، وعليه اقتصر الدَّماميني وهو مقتضى قول (المغني): لا ينتقل الضَّمير من المحذوفِ إذا كان خاصّاً إلى الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ. اهـ. وسمِّي اللغوُ لغواً؛ لخلوهِ من الضَّمير في المتعلق، والمستقر مستقراً، أي: مستقراً فيه؛ لاستقرارِ الضَّمير فيه. (صبان).

(**قوله: ولا يكون إلا كائناً أو استقر**) أو ما في معناهما لا خصوص هذا اللفظ، قاله سم.

(**قوله: أو ما فيه... إلخ**) أي: أن المتعلّق المنوي إما من قبيلِ المفردِ، وهو ما في (مَعنَى كَائِن) نحو: ثابت ومستقر (أو) الجملة وهو ما في معنى (استقرَّ) وثبتَ، والمختارُ عند الناظمِ الأول، ولهذا قدمه هنا، واختار بعضهم الثَّاني، وذهب ابن هشام إلى تساويهما ما لم يقتضِ المقام أحدهما، فإذا كان المعنى على الحالِ قدر الاسم، أو المضارع، أو على الاستقبال قدر المضارع، أو على المضي قدر الماضي، قال: فإن جهلت المعنى فقدر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنةِ كلِّها، وإن كان حقيقة في الحال. اهـ. قال الدَّماميني: كيف يقدر مع الجهلِ ما هو ظاهرٌ في الحال، فالمخرج مِن العهدةِ أن لا يقدم على تقدير شيء معين، بل يردّد الأمرَ، ويقال: إن أُريد الماضي قدر كذا، وإن أريد الحالُ قدر كذا، وإن أريدَ المستقبلُ قدر كذا. (صبان).

فرع: يجب حذف هذا المُتَعَلّق، وشَذّ التَّصريح به في قوله:

أبو طالب

يدل على وجود شيء في شيء، أو بشيء أو على شيء، أو نحو ذلك مما كان مفاده وجود النِّسبة؛ الذي هو معنى الكون النَّاقص لا وجود نفس الشَّيء، أو وجود وصفه الذي هو معنى للكونِ التَّام، فالحقُّ في الجوابِ تسليم كونِ المتعلّق العامِّ مطلقاً ناقصاً على سبيلِ الحقيقةِ كما في الكونِ أو على سبيلِ المجازِ، كما في باقي المتعلقاتِ العامة، والقول بأنه يكون المخبر عنه في الحقيقةِ هو أسماء هذه المتعلّقاتِ لا أنفسها، وإنما نسبوا الخبر إليها باعتبارِ اللفظِ والعمل، وهذا المعنى وإن كان خلاف ما قاله القوم إلا أنه كلامٌ حق يظهر وجهه بالتَّأمل الصَّادق، وفي كلامِ بعض النُّحاة ما يؤيد ذلك. والحاصل أن النِّسبة صالحة لأن تقع متعلقة للظَّرف وشبهه، والظَّرف في قولنا: زيدٌ قائمٌ في الدَّارِ، إن كان متعلقاً بالخبر، فهذا الكلامُ ينبغي أن يكون مع من علم ثبوت القيامِ لزيد، وجهل مكان القيامِ وإن كان متعلقاً بالنسبة، فينبغي أن يكون مع من جهل كلا الأمرين، فافهم.

الناصية

(**قوله: أو ما فيه معنى كائن**) من ظرفيةِ الدال في المدلول، والمراد كائنٌ وما في معناه من كلِّ وصف عام المعنى، ولو بمعنى الماضي؛ لأن الوصف بمعنى الماضي يعمل في الجار والمجرورِ اتفاقاً، وفي الظَّرف على الأصحِّ، وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة، وإلا كان الظَّرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر، وهكذا إلى ما لا نهاية له، نقله الشمني عن السَّعد. واعلم أن الأصلَ تقديرُ المتعلّق مقدماً على الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ كسائرِ العواملِ مع معمولها، وقد يعرضُ ما يقتضي تقديره مؤخراً نحو: إن في الدَّار زيداً؛ لأن إن لا يليها مرفوعها، ونحو: في الدَّارِ زيد، على تقديره فعلاً؛ لأن الخبرَ الفعلي لا يتقدَّم على المبتدأ، أما على تقديره وصفاً، فيستوي الوجهان؛ لأن رجحانَ تقديره مؤخراً بكونه في الحقيقةِ الخبر، والأصل في الخبرِ أن يتأخَّر عن المبتدأ يعارضه أن المتعلّق عاملٌ، والأصل في العاملِ أن يتقدَّم على المعمولِ. هذا ما انحطَّ عليه كلام ابن هشام في (المغني). (صبان).

(**قوله: يجب حذف هذا المتعلق**) أي: في قول المصنّف:

.... نـاويـن مـعـنـى كـائـنٍ أو اسـتـقـر

لكن لا بقيد عمومِه المفهوم من هذه العبارةِ، ليكون لقولِ الشراحِ حيثُ كان عاماً فائدة. واعترضَ البعضُ تبعاً لشيخنا على الحصرِ، بأنه قد يجبُ حذفُ المتعلّقِ الخاصِّ نحو: يوم الجمعةِ صمت فيه، والأمثال، نحو: الكلاب على البقرِ، أي: أرسل، وهو سهوٌ عن كونِ موضوعِ الكلامِ متعلّق الخبر الظرف، أو الجار والمجرور، كما يصرِّح به قوله المذكور، هذا وإنما يجب حذف المتعلّق المذكورِ، حيث كان استقراراً عاماً كما تقدَّم، فإن كان استقراراً خاصّاً نحو: زيدٌ جالسٌ عندك، أو نائمٌ في الدَّارِ، وجب ذكره؛ لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ.

[لَـكَ الْـعِـزُّ إنْ مَـوْلاكَ عَـزَّ وَإنْ يُـهَـنْ] فَـأَنْـتَ لَـدى بُـحْـبُـوحَـة الْـهُـوْنِ كـائِـنُ

ثم إنْ قُدِّرَ اسم فاعِل، وهو اخْتِيارُ المُصنف، ....

أبو طالب

(قوله: فأنت لدى... إلخ)، أوله:

لـك الـعـز إن مـولاك عـز وإن يُـهَـنْ ....

العز بمعنى العزيز ضد الذَّليل وإن يهن مجهولٌ من الإهانة، وبحبوحة الشَّيء: وسطه، والضَّمير في يهن إلى المولى، والمرادُ به الحليف أو الناصر.

الناصية

(قوله: لك العز إن مولاك عز... إلخ) هو من الطَّويل والعروضُ والضَّربُ مقبوضانِ.

(قوله: لك العز...) لك جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوفٍ تقديره يحصل خبر مقدَّم، والعز، أي: الشِّدة والقوّة مبتدأ مؤخَّر، وإن حرفُ شرطٍ جازم ومولاك، أي حليفك وناصرك فاعل بفعلِ الشَّرطِ المحذوفِ؛ الذي يفسره الفعلُ المذكورُ، والكاف مضاف إليه، وجواب الشَّرط محذوف أيضاً؛ لدلالة ما قبله عليه، أي: إن عزَّ مولاكَ فلك العزُّ، وعزَّ، أي: اشتدّ وقويَ فعل ماضٍ وفاعله يعود على المولى، وإن الواو للعطف، وإن حرف شرط جازم، ويهن بالبناءِ للمفعولِ من الإهانة فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بإن فعلِ الشَّرطِ، وأصله يهان، فلما دخلَ الجازمُ حذفَ الحركَة، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقائهما، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يرجع على المولى، ويحتمل أنه بالبناءِ للفاعلِ مضارع هانَ يهونُ إذا ذلَّ وضعفَ، وهو أنسبُ بقولِه: عز. وفأنت الفاءُ رابطة للجوابِ، وأن ضمير منفصل مبتدأ، والتَّاء حرفُ خطابٍ، ولدى: أي: عند ظرف مكان متعلِّق بكائن، وبحبوحة بضمِّ الباء الموحدة، أي: وسط مضاف إليه وهي مضافٌ، والهون بضمِّ الهاءِ، أي: الحقارةُ والذُّلُّ مضاف إليه، وكائن خبر المبتدأ، والجملة في محل جزم بإن جواب الشَّرطِ (يعني): القوّة تحصل لك إن كان ناصرك قوياً، وإن كان ضعيفاً وقعت في وسط الذلِّ، أي: صرت ذليلاً (ومعناه) إنك تقوى بقوّة النَّاصر، وتضعف بضعفه. (والشاهد) في قوله: كائن حيث صرح به شذوذاً، لأن الخبرَ إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً يكون كلٌّ منهما متعلقاً بمحذوفٍ واجب الحذفِ، نحو: زيد عندك، وزيد في الدَّار، والأصل: زيد استقرَّ عندك، واستقرَّ في الدَّارِ، أو مستقر فيهما، وقد صرَّح ابن جني بجوازِ إظهاره؛ لكونه أصلاً.

(قوله: ثم إن قدر اسم فاعل... إلخ) الخلاصة: الخبرُ إذا كان (اسم فاعل) لا يكون جملةً. إذ اسم الفاعِل حَتّى مع فاعله في حُكم المُفرَدِ، وإن كان (فعلاً) فالخبر جملة؛ إذِ الفعل مع فاعله جُملة، والمصنفُ اخْتارَ في الخبرِ الّذي هو ظرفٌ أو جارٌّ وَمَجرورٌ أنْ يكون مُتَعَلّقهما دائِماً (اسم فاعل)؛ إذ لَوْ كان الخبرُ بعد (أمّا) أو (إذا) الفجائِيَّة لا يجوز تقدير الفعل بعدهما، وابنُ الحاجب اخْتارَ أن يكونَ مُتَعلّقهما دائِماً (فعلاً)؛ إذ لَوْ كان الخبرُ صِلَة للمَوْصُول، وجبَ أنْ تكونَ الصِّلة

لِوُجُوب تقديره اتِّفاقاً بعد أمّا وإذا المُفاجأة لامْتِناع إيلائهما الفعل، فهو مِن قَبيل المُفرَد، وإنْ

أبو طالب

(قوله: فهو من قبيل المفرد) أي: الخبر، أو المتعلق المحذوف، أو كل من الظَّرفِ والحرفِ، وكذا قوله فهو من قبيلِ الجملةِ، ولم يقل فهو مفرد، فهو جملة؛ لأن كون الشَّيء يدل على أنه فرد ضعيف من هذا الشَّيء، بخلافِ قولنا هذا الشَّيء، ولا يخفى عدمُ ظهورِ كون هذا الخبرِ مفرداً، والجملةُ من حيث اللفظ كما لا يخفى.

الناصية

جملةً، فيجبُ تقديرُ الفعلِ حتى تصيرَ جُملة، هذا وفي حاشية الدشتي اختلفوا في أن الأصل في المتعلِّق للظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ، هل هو اسمُ الفاعلِ أو الفعل، فاختارَ المصنفُ الأول بدليلِ وجوب تقديره باتفاق النُّحاةِ بعد إذا المفاجأة، وأمّا لعدمِ دخولهما على الفعلِ، واختار ابن الحاجبِ الثَّاني، أي: الفعل بدليلِ وجوبِ تقديره في الصِّلة للزومِ أن تكون جملةً، وعلى الأول فالخبرُ مفردٌ وعلى الثَّاني جملة.

(قوله: بعد أما وإذا المفاجأة) بإضافة الدَّال إلى المدلولِ نحو أما عندك فزيد، وخرجت فإذا في الباب زيد؛ لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهرٌ ولا مقدرٌ، وإذا تعيَّن تقدير اسم الفاعلِ في بعضِ المواضعِ، ولم يتعيَّن تقدير الفعلِ في بعضِ المواضعِ، وجبَ ردُّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سننٍ واحدٍ. هذا فوجوبُ كونِ المتعلّقِ اسم فاعل بعد أما وإذا، إنما هو لخصوصِ المحل، كما أن وجوبَ كونه فعلاً في نحو: جاء الذي في الدَّار، وكل رجل في الدار فله درهم، كذلك لوجوبِ كونِ الصلةِ وصفة النَّكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة. على أنَّ ابن جني سأل أبا الفتحِ الزَّعفراني: هل يجوز: إذا زيداً ضربته؟ فقال: نعم، فقال ابن جني: يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل، ولا يليها إلا الأسماء، فقال: لا يلزم ذلك؛ لأن الفعلَ ملتزمُ الحذفِ، ويقال مثله في أما، فالمحذورُ ظهورُ الفعلِ بعدهما لا تقديره بعدهما؛ لأنهم يغتفرون في المقدراتِ ما لا يغتفرون في الملفوظات. سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدراً، لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه؛ إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ، فيكون التقديرُ: أما في الدَّار فزيد استقر، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل. لا يقال: إن الفعلَ وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم؛ إذ رتبة العاملِ قبل المعمول؛ لأنا نقول: هذا المعمول ليس في مركزه؛ لكونه خبراً مقدماً. (صبان).

(قوله: لامتناع إيلائهما الفعل) أما في أما؛ فلأنها مقدرة بأداة الشَّرط وفعله، أي: أعني مهما يكن، والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل؛ لأن أداة الشَّرط لا يليها من الأفعالِ إلا فعلُ الشَّرطِ ثم جوابه. وأما في إذا؛ فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصحّ فرقاً بينها وبين إذا الشَّرطية.

قُدِّر فعلاً، وهو اخْتِيارُ ابنِ الحاجب، لِوُجُوب تقديره في الصِّلة فواضِح أنَّه مِن قَبِيل الجُملة، ولا يَخفى أنّ إجْراء الباب على سَنَنٍ واحِد أوْلى مِن الإلحاق ببابٍ آخَر.

واعْلَم أنْ اسمَ الزّمانِ يكون خبراً عن الحَدَث، نحو: «القِتالُ يَوْمَ الجُمُعَة» ....

أبو طالب

(قوله: فواضح أنه... إلخ) إنما خص الوضوحَ بهذا القسمِ؛ لأن في الحكمِ بإفرادِ الوصفِ مع فاعله إذا لم يكن مبتدأ مع كونِ الفعلِ مع فاعله جملة خفاء، قال بعضهم: إن ذلك لبعدِ الوصفِ عن الفعلِ باشتراكه بين الغائب وأخويه في الصِّيغة، **أقول**: هذا مع غاية ضعفِه مستلزمٌ لإفراد نحو: أضارب الزّيدان، مع أنه جملة اتفاقاً، والحق في ذلك ما خطرَ ببالي من أن الجملةَ والكلامَ لفظانِ مترادفانِ، كما ذهب إليه القدماءُ، ولا فرق بينهما إلا بأن الجملة تطلق مجازاً على مفردٍ لو سلب ربطه بغيره عنه لصارَ جملة بخلاف الكلام، وهذا مختصٌّ بالفعلِ مع الفاعلِ، إذ الوصفُ المذكورُ بعد السَّبب المذكورِ ليس بجائز الاستعمال، وظهر من هذا أن خلافَ المتقدمينِ مع القدماءِ في معنى الجملةِ يمكن أن يكون لفظياً، فاغتنمْ بهذا التَّحقيق.

(قوله: ولا يخفى أن إجراء الباب... إلخ) أي: باب الظَّرفِ والحرفِ المستقرين الواقعينِ خبراً للمبتدأ، وهذا الكلام إشارةٌ إلى تأييدِ مختار المصنف.

(قوله: أولى من إلحاقه... إلخ) أي: من إلحاقِ بعضِ أفراده، والظاهر أن يقول بدل هذا قولنا أولى من إجرائه على سننٍ مختلفةٍ، إلا أنه بدله بما ذكره لكونه ملزوماً له في هذه المسألة، ويمكن أن يجعل ما جعله دليلاً واحداً دليلين، بأن يقال إجراء البابِ على سننٍ واحد؛ أولى من إجرائه على سننٍ مختلفةٍ، وعدم إلحاق الباب ببابٍ آخر أولى من إلحاقه به، فافهم.

(قوله: واعلم أن اسم الزمان... إلخ) لما ذكر المصنف أنهم أخبروا عن المبتدأ بالظَّرفِ والحرفِ يمكن أن يتوهم أنَّ هذا الإخبار عن كل مبتدأ بكل ظرفٍ وحرفٍ، فدفع المصنف هذا

الناصية

(قوله: ولا يخفى أن إجراء الباب... إلخ) (معناه) - كما فسَّره المُكرَّرات -: إنّ إجراءَ الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ إذا كانا خبريْنِ على بابِ الخبريةِ، والأصلُ في الخبرِ الإفرادُ لا الجُملة، أوْلى مِمّا فعله ابن مالِك مِن إلْحاقِهما ببابَيْ (أمّا) و(إذا)، وأوْلى مِمَّا فعله ابنُ الحاجِبِ مِن إلحاقهما ببابِ الصِّلَة. (شيرازي). (قوله: وَلا يَخفى أنَّ إجْراء الباب... إلخ) ردٌّ للقولينِ يعني: أنه إذا جعلنا بابَ الظَّرفِ وشبهه باباً مستقلاً، وقلنا بجوازِ تعلقهما بكلٍّ من الفعلِ واسم الفاعلِ، حسبما يقتضي المقام، كان الباب على سننٍ واحدٍ وطريقةٍ واحدةٍ، وهو خير من أن نلحقه ببابِ أما وإذا، أو ببابِ الموصولِ، فالأصلُ في المتعلّق اقتضاءُ المقام. (دشتي).

(قوله: يكون خبراً عن الحدث) يعني أنَ ظرفَ الزَّمانِ يناسبُ أن يكون خبراً عن الحدثِ، أي: المصدر؛ لأن الأحداث متجددة؛ لأنها بمعنى وقوعِ فعلٍ وحدوثِه بعدَ العدمِ، فتوجد وتنعدم بخلافِ

لأن الأحداث مُتَجَدِّدَة، ففي الإخْبار عنها به فائِدة، وهي تخصِيصها بزمان دُونَ زمان.

أبو طالب

التَّوهم ببيانِ عدمِ جوازِ الإخبارِ عن الذَّاتِ باسمِ الزَّمانِ، ولم يتعرض لجوازِ الإخبارِ عن الحدثِ به، فلهذا تعرض الشارح لبيانِ جوازِه بهذا الكلام، فإن قلت: قد لا يجوز الإخبار عن الحدثِ باسم الزَّمانِ، بل عن مطلقِ المبتدأ بسائرِ أقسام الأخبارِ، وقد يجوز الإخبار عن الذَّاتِ باسمِ الزَّمانِ وبالجملة فالإخبار عن كل مبتدأ بكلِّ خبرٍ قد يجوز، فلم خصص عدم الجوازِ إلا عند الإفادة بما ذكره المصنف؟ قلت: هذا الإخبار غير جائز في الغالبِ، لكونه غير مفيد في الأكثر، فينبغي أن يجعل الغالب فيه أصلاً، ويستثنى منه النَّادر بخلاف سائر الإخبارات، فإنه بعكس ذلك، فينبغي أن يعمل فيه ذلك، لكن لم يستثن منه اعتماداً على ما هو المعلومُ من عدمِ جوازِ عديم الفائدة، وأما جواز واجداً لفائدة، فربما يتوقف على أمرٍ آخر بعد الفائدة؛ لأنها علة ناقصةٌ للجوازِ، فبانتفائِها ينتفي الجوازُ، وأما وجودها فغير مستلزمٍ لوجوده؛ لذلك احتيجَ فيما نحن فيه إلى الاستثناءِ.

(قوله: لأن الأحداث متجددة) أقول: مدار أصل الإفادة على الجهلِ، ومدار كثرتِها على غرابةِ الحكمِ وهما يتوقفان غالباً على أمرين: **الأول:** أن يكونَ الحكم حداً، وتعريفاً للمحكومِ عليه أو

الناصية

الذَّواتِ مثل الإنسان، والحيوانِ، وزيد، فإنها ثابتةٌ، والزَّمان أيضاً غير ثابتٍ، مثل: يوم الجمعةِ أو شهر كذا، وبمقتضى الاتحادِ بين المبتدأ والخبرِ يناسبُ أن يكون اسمُ الزَّمانِ خبراً للحدث، نحو: القتالُ يوم الجمعة. (دشتي).

(قوله: يكون خبراً عن الحدث) أي: خبراً عن المعنى منصوباً، أو مجروراً بفي نحو: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة غير الدَّائم كما مثله، فلا يقال: طلوع الشَّمس يوم الجمعة؛ لعدمِ الفائدةِ، قال الدنوشري: قال الرَّضي: ويكون ظرفُ الزَّمانِ خبراً عن اسم العين مطلقاً بشرط حدوثه، ثم ينظر فإن استغرقَ ذلك المعنى جميع الزَّمان، أو أكثره، وكان الزَّمان نكرةً رفع غالباً نحو: الصومُ يومٌ، والسيرُ شهرٌ؛ إذا كان السَّير في أكثره؛ لأنه باستغراقِه كأنه هو، ولا سيما مع التَّنكيرِ المناسبِ للخبريةِ، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر بوجوه: في نحو الصوم في يوم أو يوماً خلافاً للكوفيين، ثم قال: وإن كان الزمان معرفة عن الصَّوم نحو: يوم الجمعة، لم يكن إلا الرفع غالباً، كما في الأول عند البصريين، ثم قال: فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفاً أو منكراً، فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقاً من الفريقين، نحو: الخروج يوماً أو في يوم والسير يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة، وأما قوله: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فجاز لتأكيد أمر الحج، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر. انتهى.

وفيه بعض اختصار لكلام الرضي، وقد نقله اللقاني، وقال: انتهى ما أردناه من كلامه، وأطال ذيل الكلام في هذه المسألة لما يشتمل على فوائد، فعليك بمطالعته.

وَلَا يَــكُــونُ اسْــمُ زَمَــانٍ خَــبَــرا عَــنْ جُــثَّــةٍ وَإِنْ يُــفِــدْ فَــأَخْــبِــرا

(وَلا يَكُونُ اسمُ زَمانٍ خَبَرا عَنْ) مُبتَدَأ (جُثَّةٍ) فلا يُقال: «زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَة» (وَإِنْ يُفِدْ)

أبو طالب

مشتملاً على التَّجددِ بتجديد أحدِ طرفيه، أو كلا طرفيه، كما في الإخبار عن الذَّاتِ بغير اسمِ الزَّمانِ أو عن الحدثِ به أو بغيره. **الثَّاني**: أن يكونَ طرفاه على تعين معتبرٍ عند أهل العرفِ، فعدم إفادةِ الإخبارِ عن الذَّات باسم الزَّمانِ لانتفاء الأمرِ الأول، وعدم إفادة الإخبارِ عن النَّكرةِ لانتفاءِ الثَّاني.

(**قوله: ولا يكون اسم زمانٍ**) أي: ظرفُ زمانٍ، سواء كان بتقدير في أو بذكره، فيشمل نحو: زيد في يوم الجمعةِ. ومن العجائبِ ما يتوهم في هذا المقام من أن المرادَ باسم الزَّمانِ ما دلَّ على زمانٍ، ولا يكون ظرفاً، إذ ليس هذا إلا أضغاثَ الأحلامِ، فافهم.

الناصية

(**قوله: ففي الإخْبار عنها به**) أي: عن الأحداث باسم الزمان (**قوله: وهي تخصيصُها بزمان دُونَ زمان**) يعني: إن الفائدة المرادة للمتكلِّم هنا تخصيص الأحداث بزمان دون زمان، ففائدة قولنا: القتال يوم الجمعة تخصيص القتال بيوم الجمعة دون غيره من الأيّام. (دشتي).

هذا، وقال اللقاني: إن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين؛ نوعاً يشبه المعنى في نجدده وقتاً دون وقت، ونوعاً يقطع فيه بتقدير المضاف، فالأول كالورد، والثاني كقولهم: اليوم خمر، وقضيته أن الأول لا ضرورة فيه إلى تقدير مضاف، وهذا هو التحقيق، فليتأمل. (حمصي). (**قوله**:

ولا يــكــون اســم زمــان خــبــرا عَــنْ ....

مُبتَدأ جثة) أي: ذات كزيد وعمرو، فإن إسناد شيء إلى شيء يقتضي الوحدة بينهما، ولا يمكن اتحاد الذات الثابت الوجود مع الزمان المتجدد الوجود.

هذا، وقال الصبان: إن التقييد باسم الزمان والجثة نظراً للغالب من أن اسم الزمان إنما يفيد الإخبار به عن المعنى لا عن الجثة، وأن ظرف المكان يفيد الإخبار به عن كليهما، فإن لم يفد الإخبار بالزمان عن المعنى، نحو: القتال زماناً أو حيناً، وبالمكان عن الجثة، أو المعنى، نحو: زيد أو القتال مكاناً امتنع.

هذا محصل ما ذكره الشاطبي، قال (سم): وهو حسن جداً، ومن المعنى الزمان، نحو: الجمعة اليوم، ومثل الخبر: الحال والصِّفة والصِّلة. وما ذكره المصنف مبني، كما استظهره (سم) على مذهب من يشترط تجدد الفائدة، أما على مذهب من لا يشترط تجددها، فيجوز.

واعلم أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرفع غالباً إن استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة نحو: الصوم يوم والسير شهر، أي: زمن الصوم يوم. . . إلخ. وقد ينصب ويجر

الإخْبارُ به ـ بأنْ كان المُبتَدَأُ عامّاً والزّمانُ خاصاً، أوْ كان اسمُ الذّاتِ مِثل اسمِ المَعنى في

أبو طالب

(قوله: بأن كان المبتدأ) فإن قلت: الاختصاصُ لمقيدِ هذا الإخبار بما ذكره الشارح، بل ربما كان زيد يوم الجمعة أيضاً مفيداً، قلت: غرض الشارح بيان المفيد في الأكثرِ، وهو ليس إلا ما ذكره.

(قوله: أو كان اسم الذات مثل اسم المعنى... إلخ) أي: في التَّجدد، أي: في ملاحظةِ جهته التي هي التَّجدد، يعني أن لكل من اسمِ الذَّات واسم المعنى جهة تعدد وجهة دوام وبقاء، فإذا لوحظ من جهته الأولى كان هذا الإخبار منه مُفيداً، وإن لوحظ من جهته الثَّانية كان غير مفيد، إلا أن الغالب في الحدثِ ملاحظته من جهته الأولى، وفي اسم الذَّات بالعكسِ، فيدخل فيما ذكره الشارح، نحو قولنا: أرسطو في عهد إسكندر.

الناصية

بفي، فإن لم يستغرق الجميع أو الأكثر، أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفي غالباً، نحو: الخروج يوماً أو في يوم والصَّوم اليوم أو في اليوم، وقد يرفع، ومنه ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البَقَرَة: ١٩٧] وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه إن كان المكان نكرة، نحو: المسلمون جانب، والمشركون جانب، ويجوز جانباً، فإن كان معرفة ترجح نصبه على رفعه، نحو: زيد أمامك، وداري خلف دارك بالنصب، ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها بعد اسم مكان، كما علمت من التمثيل؛ خلافاً للكوفيين، ويجب نصب غير المتصرف كفوق.

ثم اعلم أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملاً كاليوم الجمعة أو السبت أو العيد؛ لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود، ومنه: اليوم يومك، لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به، ويتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد إلى الخميس، وأجاز الفراء وهشام النصب. ويتعين رفع أسماء الشهور في نحو: أول السنة المحرم، والوقت الطيب المحرم، أفاده في (الهمع). وقوله: وأن ظرف المكان المتصرف إذا أخبر به عن اسم عين... إلخ، الظاهر أن اسم المعنى كاسم العين في ذلك، فتدبر. (صبان).

(قوله: فلا يقال زيد يوم الجمعة) لعدم الفائدة.

هذا، ولا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة، بل يجوز أن يكون مبنياً على اعتبار الوضعية؛ لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المظنة، بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه، وتقصد إفادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين؛ لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها، ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة، ولا أن يُسأل عن وجودها في ذلك الزمان، ولا أن تقصد إفادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد، وبخلاف تلك باعتبار الأمكنة؛ لأن وجودها يعم الأزمنة، ولا يعم الأمكنة؛ فلذا أفاد الإخبار بالأمكنة دون الأزمنة. (حمصي).

وُقُوعِه وَقْتاً دُونَ وقْت (فَأخْبِرا) ك: نحن في شَهْرِ كذا والوَرْدُ في أيّارَ.

أبو طالب

(قوله: **والورد في أيار**) الورد بفتحِ الواوِ وسكون الرَّاء المهملة معروف، وأيار ـ كفرار ـ الشَّهر الثَّالث مِن الشُّهور الرُّومية، أولها قبل تحويلِ الشّمسِ إلى الجوزاءِ بأيام، وهذا الحكم صادق في بعض الأقاليم.

الناصية

(قوله: **وإن يفد الإخبار به**) أي: باسم الزمان عن الذات.

هَذا، واعلم أن الفائدة تحصل بأحدِ أمورٍ ثلاثة:

الأول: أن يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بفي، ك: نحن في يوم طيب أو شهر كذا.

الثاني: أن تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتاً فوقتاً نحو: الرطب شهرَيْ ربيع.

الثالث: تقدير مضاف هو معنى نحو: اليوم خمر. إذا علمت ذلك ظهر لك أن نحو: الرطب شهري ربيع، لا يحتاج إلى تقدير المضاف لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم في (تسهيله)، لكن يدفع عنه الاعتراض. (صبان).

(قوله: **بأنْ كان المبتدأ عاماً والزمان خاصاً**) إما بالإضافة (نحو: نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ، وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم؛ إذ لا يختص بمتكلم دون آخر، وفي شهر كذا خبر، وهو خاص بالمضاف إليه، وإما بالوصف، نحو: نحن في زمان طيب (وأما نحو: الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف، والمنع من الصَّرفِ للعلميَّةِ والعُجمة؛ لأنه شهرٌ رومي، (واليوم خمر، والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (و) التأويل فيهما واجب بتقدير مضاف، كما قاله الفارسي، و(الأصل خروج الورد) في أيار (و) اليوم (شرب خمر و) الليلة (رؤية الهلال)، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى، لا عن اسم الذات، والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها، هو اختيار ابن الطراوة وجماعة، ووافقهم الناظم فقال:

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرا ... عن جثةٍ وإن يفدْ فأخْبِرا

والصحيح المنع مطلقاً، وما ورد من ذلك فيؤول. (تصريح).

(قوله: **والزمان خاصاً**) قال الدنوشري: وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص، فالمخصوص مجهول، فيفيد الإخبار. من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى. (حمصي).

(قوله: **فأخبِرَا**) بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة، كما في قولهم: الهلال الليلة، والرطب شهري ربيع، واليوم خمر وغداً أمر، وقوله: أَكُلَّ عَامٍ نعم تحوونه، أي: طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم، فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة. هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب قوم منهم الناظم في (تسهيله) إلى عدم تقدير مضاف؛ نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتاً بعد وقت، وهذا الذي يقتضيه إطلاقه، كما تقدم. (صبان).

وَلَا يَجُوزُ الْابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ   مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

(ولا يَجُوزُ الابْتِدا بِالنَّكِرَهْ ما) دام الابْتِداءُ بها ....

أبو طالب

(قوله: ما دام الابتداء بها) دفع لما قد يتوهَّم من كونِ قوله لم تفد بصيغةِ المؤنَّثِ وعود ضميرٍ إلى النَّكرة، وذلك لأن النَّكرة قد تكون مفيدة بدلالتها على ما وضعت له، لكن لا يجوز الابتداء بها، لعدم فائدة ذلك.

الناصية

(قوله: كنحن في شهر كذا) كذا إشارة إلى شهر من الشهور كشعبان مثلاً، وهذا مثال لما إذا كان المبتدأ عامّاً والزمان خاصاً، فإن الإنسانَ المتكلم مع غيره ذوات ثابتة باقية في كل شهر، وشهر شعبان مثلاً خاص بمدة معينة.

(قوله: والورد في أيار) مثال للقسم الثاني؛ إذ الورد مثل الزمان في كونه متجدداً؛ لأنه يأتي في فصل وينعدم بعده، كما أن شهر أيّار كذلك. وفي (شرح الشيرازي) فـ(نحن) - جُثّة - مُبتدأ و(في شَهر كذا) - جار وَمَجرور - خبر له، وإنّما جاز مع أنّ الخبر اسم زمانٍ؛ لأنّ (نحن) عامّ، والزمانُ خاصّ، فقد يكون الإنسانُ في هذا الشَّهر، وقد يكون في شَهْرٍ آخَر، وقد يكون في شَهْرٍ ثالثٍ، وهكذا. و(الوَرْد) - جُثَّة - مُبتدأ و(في أيّار) - جار وَمَجرور - خبر له، وإنّما جازَ؛ لأنّ (الورد) عامّ، كما يُحْتَمَل أنْ يكون في شَهْرِ أيّار، كذلك يُحْتَمَل كونه في غير أيّار، فَذِكر (أيّار) بالخصوص له فائدة.

هذا، وقال الدنوشري: لو قيل: نحن شهر كذا، أو يوم كذا، أو عام كذا بدون في: هل يجوز أو لا فيه تردد. انتهى.

أقول: قد تعرض المصنف في (الحواشي) لهذه المسألة، فانظر حاشيتنا على الألفية، وفي (الارتشاف) وذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبراً عن الجثة من غير تفصيل، سواء كان الظرف منصوباً أم كان مجروراً بفي، ثم قال: وإذا وصفت الظرف، ثم جررته بفي حذار وقوعه خبراً للجثة، نحو: نحن في يوم طيب، ونحن في يوم صائف. انتهى.

ويستفاد منه أنه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدأ عاماً، وكلام الشراح يوهم خلافه، ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف، وانظر وجه اشتراط الجر بفي. (حمصي).

(قوله: وَلَا يَجُوز... إلخ) أي: لا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً (إلا إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يلح للإخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص، أو عطف بيان عليه، وظاهر كلامه أن التقديم له دخل في التسويغ، والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، صرح بذلك في (المغني)، فالظرف نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] والمجرور

(لَمْ يُفِدْ) لِأَنّه لا يُخْبَرُ إلا عن مَعرُوف؛ فإن أفادَ جاز الابتداء.

أبو طالب

(**قوله: لم تفد**) وهذا إما لعدمِ فهم المراد منها هل هو الماهية من حيث هي، أو من حيث جميع الأفراد، وفرد غير معين أو غير ذلك، وإما لفهم مراد لكن عارياً عن الفائدة؛ لانتفاء ما ذكرنا من الشَّرطين.

(**قوله: إلا عن معروف**) لم يقل: إلا عن معرفة؛ لأن المرادَ أعم منها، يعني إلا عن معين بتعيين يعتبره أهل العرف.

الناصية

نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البَقَرَة: ٧] فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان، وسوّغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين، بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه، وهو الضَّمير، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا يجوزُ الابتدا بالنَّكره ... ما لم تفدْ كعند زيد نَمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل في الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معاً (ولا) يجوز (عند رجل ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للإخبار عنه. (تصريح).

(**قوله: ولا يجوز الابتدا بالنكرة**)؛ لأن معناها غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية. ولا يرد مجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى؛ لتخصصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه، كذا قالوا، ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم خبرها، أي خبر كان، نحو: قائم رجل، ولم يقولوا بذلك مع أنه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل بالحكم أثر الحكم، فيكون الحكم على غير مختص؛ ولذا اختار الرضي أن الفاعل كالمبتدأ، فتأمل.

والكلام في النكرة المخبر عنها، كما يرشد إليه التَّعليل السابق، لا التي لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها، وإن كانت نكرة محضة، كما سيأتي عن الدماميني.

ثم ما ذكره مبني على اشتراط تجدد الفائدة، أما من لا يشترطها، فيجوز عنده الابتداء بها مطلقاً.

ويمكن أن يقال: منعه هنا من الابتداء بالنكرة، وسابقاً من الإخبار باسم الذات عن الجثة، باعتبار الكلام المعتدّ به عند البلغاء، لا مطلق الكلام، فيكون كلامه جارياً على القولين. (صبان).

(**قوله: لأنه لا يخبر. . . إلخ**) أي: لأنه محكوم عليه، فلا بدَّ من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ؛ لأنّ الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السَّامع فيه، فينفر عن الإصغاءِ لحكمه المذكور بعده لا يقال: (رجل قام) و(امرأة ماتت) ونحو ذلك؛ لعدم الفائدة، هذا وتخصيصُ النَّكرة بالذِّكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقاً؛ لأن الغالبَ عدم إفادة الابتداء بالنكرةِ.

وتحصيلُ الفائِدة بأمور: «أحَدُها» ـ أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ، وهو ظرفٌ، أو مَجرورٌ مُختص (كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ) و«في الدَّارِ رَجُلٌ».

أبو طالب

(**قوله: وهو ظرف أو مجرور**) إنما قيده بهذا، لأنه لا يجوز تقديم ما سواهما من أخبار هذا المبتدأ عليه، ولأن الفائدة المصححة إنما تحصل بالتَّعريف، وهو لا يمكن فيما سواهما من أخباره.

(**قوله: مختص**) أي: معين، وقيل: أي: منفرد بالمبتدأ وهو خطأ.

(**قوله: كعند زيد نمرة**) قيل: وجه إفادة مثل ذلك أن قبلَ ذكر المبتدأ يعلم من الخبرِ أن المبتدأ الآتي؛ مما يصلح أن يكون موصوفاً باستقراره عند زيد مثلاً، وهذا في قوة أن يكون المبتدأ موصوفاً، مثل قولنا: نمرة موصوفة بصحة كونها عند زيد، أقول: لا يخفى ضعف هذا الوجه؛ لأنهم إن أرادوا

الناصية

(**قوله: لأنّه لا يُخْبَرُ إلّا عن مَعرُوف**) أي: إن المخبر عادة لا يخبر عن حال أحد أو شيء إلّا أن يكون ذلك الشَّيء معروفاً عند السامع، لا عن مجهول؛ لعدم الفائدة في الإخبار عن المجهول. (دشتي)

(**قوله: فإن أفاد جاز... إلخ**) يعني: أنهم لم يعتنوا بتعديد الأماكن؛ التي يسوغ الابتداء فيها بالنَّكرة، وإنما ذكروا ضابطاً كلياً، وهو أنه متى حصلت الفائدة جاز الإخبارُ عن النَّكرةِ (دماميني) وفي (يس): لا يخفى أن الخبر والحال أخوان، وسيأتي أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة، ولم يتعرض المصنف والشَّارح لمثله هنا، ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوّغ مذ ومنذ إذا وقعا مبتدأين، كما سيأتي في حروف الجرّ فاحفظه.

(**قوله: وتحصل الفائدة بأمور**) أي: بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنفِ إلى نيف وثلاثين موضعاً، أو أكثر من ذلك.

(**قوله: وهو ظرف... إلخ**) الحق في (شرح التَّسهيل) بهما الجملة كقصدك غلامه رجل، ويشترطُ في الثَّلاثة الاختصاص بأن يكون كل من المجرور وما أضيف إليه الظَّرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للابتداء كما مثل، فلا يجوزُ عند رجل مال ولإنسان ثوب وولد له ولد رجل؛ لعدم الفائدة، قال في (المغني): ومن هنا يظهر أنه لا دخل للتَّقديم في التَّسويغ، وإلا لجاز ذلك، بل المسوغ هو الاختصاصُ، واشترط التَّقديم لدفع توهم الوصفية. اهـ. وقد يقال: لا يلزم من منع ذلك كونه لا دخل له؛ لجواز كونه جزء علة هنا، وإن كان علة تامة في الفاعل لاختصاصِ كل بابٍ بأحكامٍ، ولما مرَّ من الفرق، فتدبر. (خضري).

(**قوله: وهو ظرف... إلخ**) بأن يكون الظَّرف مضافاً إلى المعرفةِ كعند زيد نمرة، أو كان المجرور معرفة، نحو: في الدار رجل، فلا يصح عند رجل نمرة، أو في دار رجل. (صبان).

(**قوله: كعند زيد نمرة**) هي اسم لبردة من صوفٍ تلبسها الأعراب. (غزي).

وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

(وَ) الثَّاني: أنْ يَتَقَدَّمَها اسْتِفهام، نحو: (هَلْ فَتىً فِيكُمْ)؟

أبو طالب

أن هذه الفائدة مما حصل قبل الحكم بغير الحكم، كما هو الظاهر فهو من ضرورة كونها من لوازم الحكم، وإن أرادوا أنها مما حصل عند الحكم بالحكم فسلم، لكن لا نسلم حصولها من تلك الأخبار (مطلوب) كما هو المراد، بل إذا اشتمل الحكم على غرابة، ولو سلم فلا يختص حصولها بصورة تقديم تلك الأخبار، بل تحصل (مطلوب) قدم الأخبار أم لا، فإن الحكم يجب أن يكون مفيداً، سواء كان سبب إفادته مقدما عليه أو مقارناً معه، فالأولى أن يقال: وجهها إرادة الحصر أو الاهتمام بشأن خصوصية الخبر المفهومين من تقديمه، ونمرة بفتح النون وكسر الميم: اسم كساء، وسبع.

(قوله: نحو هل فتى فيكم) وجه إفادته هو إظهار المتكلم المخاطب عدم علمه بكون فتى في المخاطبين، والجهل بوجود فتى في جماعة لا يخلو عن غرابة.

الناصية

(قوله: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ) وفي الدار رجل، وقصدك غلامه إنسان، قيل: ولا دخل للتقديم في التسويغ، وإنما هو لما في التَّأخير من توهم الوصف. فإن فات الاختصاص نحو: عند رجل مال، ولإنسان ثوب امتنع؛ لعدم الفائدة. (صبان).

(قوله: كعند زيد نمره... إلخ) المثال الأوّل للظَّرف، والثَّاني للجار والمجرور، فـ (عند زيد) ظرف ومختصّ؛ لأنَّه خَصَّه بزيد، وحيث تَقَدَّمَ هذا الخبر الظَّرف جاز أنْ تصير (نَمِرَة) مبتدأ وهو نكرة، و(في الدَّار) جار ومجرور مختص؛ لأنه خصه بالدَّار المعينةِ، وحيث تقدَّم الخبر، جاز أن يصير (رجل) مبتدأً، وهو نكرة. (شيرازي).

(قوله: أنْ يَتَقَدَّمَها اسْتِفهام) أي: تتلو استفهاماً، نحو ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ومثله في النَّظم بقوله: وهل فتًى فيكم، فإله وفتًى مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما وقوعهما في حيزِ الاستفهامِ، وبذلك تحصل الفائدة؛ لأن الاستفهام سؤال عن غير معينٍ يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص، وفيه ردّ على ابن الحاجبِ، حيث قال في (شرح منظومته): إن الاستفهام المسوّغ للابتداءِ هو الهمزة المعادلة بأم، نحو: أرجلٌ في الدَّار أم امرأةٌ.

(قوله: استفهام) أي: سواء كان بغير الهمزة مع أم كما مثله أم بهما، نحو: أرجل في الدار أم امرأة، خلافاً لابن الحاجب في قصره على الثَّاني، وإنما كان مسوغاً؛ لأن الإنكاري منه بمعنى النفي، فتحصل به فائدة العموم، والحقيقي سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فكان السؤالُ عن جميع الأفراد، فأشبه العموم الحقيقي في حصول الفائدة، أفاده المصرح. (خضري).

(قوله: نحو هل فتى فيكم) فـ (فتًى) نكرةٌ جاز أنْ يصير مبتدأ لِتَقَدُّمِ (هل) الاسْتفهامية عليه.

والثَّالث: أنْ يَتَقَدَّمَها نَفيٌ، نحو: «إنْ لَم تَكُنْ خَلِيلَنا (فَما خِلٌّ لَنا)».

(وَ) الرَّابع - أنْ تكُون مَوْصُوفَة بوَصْف إمّا مَذكُور، ....

أبو طالب

(قوله: إن لم تكن خليلنا) قدر هذا الشرط لمكان الفاء في قوله فما خل لنا، ولأن إفادته تحصل من عمومه، وليس تلك النكرة نصاً في العموم إلا إذا قيد الجملة بالشرط، فإنها تكون نصاً فيه بحسب فهم العرف، وقد علم من هذا وجه عدم تقدير الشَّرط من جنس المستفهم عنه.

(قوله: فما خل لنا) وجه إفادته مثل ما ذكرنا في الاستفهام.

الناصية

(قوله: أنْ يَتَقَدَّمَها نَفْيٌ) أي: تتلو نفياً نحو: ما رجل قائم، ومثله في النَّظم بقوله: فما خل لنا، فرجل وخل مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي عليهما، وبذلك تحصل الفائدةُ؛ لأن النَّكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النَّكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية.

(قوله: فَمَا خلٌّ لَنا) خِلٌّ نكرة جاز الابتداءُ به؛ لتقدُّم (ما) النَّافية عليه.

(قوله: أنْ تكُونَ مَوْصُوفَة... إلخ) نحو ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾ [البَقَرَة: ٢٢١] فعبد مبتدأ وهو نكرة، وسوّغ الابتداء به وصفه بمؤمن؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفةِ، وقال ابن الحاجب: المسوغ للابتداءِ بالنَّكرةِ في هذه الآية، إنما هو معنى العموم، وخيرٌ خبر المبتدأ، ومثله النَّاظم بقوله: رجل من الكرام عندنا. (تصريح). (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوفُ، نحو: السمن منوان بدرهم، ونحو: ﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٤] فمنوان وطائفة مبتدآن، وسوّغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفاً بصفة محذوفة. (أي: منوان منه، وطائفة من غيركم) بدليل ﴿يَغۡشَىٰ طَآئِفَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٤]، وفيه رد على ابن مالك، حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحالِ، كما قاله في (المغني) (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصِّفة (كالحديث: **«سوداء ولود خير من حسناء عقيم»**) فسوداء بالمد مبتدأ، وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أي: امرأة سوداء) فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، وولود صفة ثانية لامرأةٍ، وخير خبر المبتدأ. (تصريح).

(قوله: أن تكون موصوفة بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدَّار، وامتناع إنسان في الدَّار لوصف المبتدأ في الأول، وعدمه في الثَّاني مع أن المعنى متحد فيهما. ويمكن الفرق بأن في الأول نكتة الإجمال، ثم التَّفصيل بخلاف الثاني. ثم رأيت (سم) نقل بهامش (الدَّماميني) عن شيخه السيد الصفوي، ما نصه: تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد في بعض المواضع، وحكموا باطرادِ الحكمِ لتلك النكتة، وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع. وعلى هذا اندفع الإيراد؛ لأن الحكم بعدم صحة إنسان وصحة حيوان ناطق لا لأمر معنوي فيهما، بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر أثرها في موضع آخر طرداً للباب، فافهمه ينفعك في مواضع. (صبان).

نحو: (رَجُلٌ مِنَ الكِرامِ عِنْدَنا) أو مُقَدَّر، نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» ....

أبو طالب

(**قوله: ورجل من الكرام عندنا**) توصيف المبتدأ على أربعة أوجه؛ لأنه مع وصفه إما بلفظين مذكورين كليهما، أو الموصوف فقط، أو الصفة فقط أو بلفظ واحد ومثل المصنف للأول والشارح للثلاثة الأخر، ووجه الإفادة في توصيف المبتدأ ظاهر.

(**قوله: شر أهر ذا ناب**) هذا مما قاله رجل حين نبح كلبه، ثم صار مثلاً لقوي أدركه العجز في حادثة، واعلم أن للكلب نباحين معتاد وغير معتاد، والأول يصدر منه عند إدراكه أمراً غريباً يسر صاحبه أو يضره، والثاني مما جرب أن صدوره عنه علامة إصابة صاحبه في مكروه وشر في المستقبل؛ ولهذا يتطير به، فإن كان نباح كلب هذا الرجل حين قوله هذا القول نباحاً معتاداً يصح أن يقصد بهذه العبارة حصر الإهرار بالشر دون الخير، وجعل تقديم المسند إليه لقصد الحصر، ويصح أن يقصد بالتنكير التعظيم، وقصد انحصار الإهرار بالشر العظيم دون الحقير، فالحصر بدون التوصيف أو معه مصحح للابتداء بالنكرة، وإن كان غير معتاد فتعين الحصر الثاني ظاهراً؛ إذ الأول موقوف على توهم المخاطب غير ما حكم به المتكلم، والظاهر أن المخاطب بهذا الخطاب من سمع صوت هذا الكلب، ويعرف أنه علامة شر لا خير، فالمصحح إنما هو الأمر الثاني، وقيل: وجه إفادة هذا المثال لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ، أقول لقول هذا القائل ثلاثة احتمالات:

الناصية

(**قوله: رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا**) (رجل) نكرة جاز الابتداء به؛ لأنّه وصف بـ (مِنَ الكِرام) و(عندَنا) خبره.

(**قوله: أو مقدر**) نحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٤] أي: وطائفة من غيركم بدليلِ ما قبله، وقولهم: السّمن منوان بدرهم، أي: منه. ومنه قولهم: شرّ أهرّ ذا ناب؛ أي: شر عظيم، أو معنى نحو: رجيل عندنا؛ لأنه في معنى رجلٍ صغيرٍ، ومنه: ما أحسن زيداً؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيداً، فإن كان الوصف غير مخصصٍ لم يجز، نحو: رجل من الناس جاءني؛ لعدم الفائدة. (صبان).

(**قوله: شرّ أهرّ ذا ناب**) أي: جعل الكلب هاراً، أي: مصوّتاً مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر. واعلم أن المهرَّ للكلبِ بالنباح المعتادِ قد يكون خيراً، كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شراً كما إذا كان مجيء عدو، والمهر له بنباحِ غير معتادٍ يتشاءم يكون شراً لا خيراً، فعلى الأول يصحُ القصر بالنِّسبة إلى الخير، فمعناه: شر لا خير أهر ذا ناب، وعلى الثَّاني لا يصحُ القصر فيقدر وصف حتى يصحَّ القصر، فيكون المعنى: شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب، وهذا مثل يضرب لرجلٍ قوي أدركه العجز في حادثة.

أي: عظيمٌ على أَحَدِ التَّقدِيرَيْنِ، وكذا إنْ كان فيها مَعنى الوَصْف نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدنا» أي: رجلٌ حَقيرٌ عِندَنا، أو كانت خَلَفاً مِن مَوْصُوفٍ كـ «مُؤمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

أبو طالب

الأول: أن قولهم: شرٌّ أهر ذا ناب لما استعمل في موضع ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ علم أنهما مترادفان، وشر نُفي. الثاني فاعل نكرة، ويخصص بتقديم الفعل عليه، فحمل ما يرادفه عليه في ذلك. **الثاني**: أن استعماله في موضعه يدل على أن المراد به الحصر أيضاً، ولا يكون فيه شيء من أدوات الحصر، فعلم أن الشر فيه مؤخر في الأصل، فقدم للحصر، فحمل الشر في الحال عليه في الأصل. **الثالث**: أنه لما استعمل في موضعه على أن أصله هو، فحذف إرادة الحصر، وعوض عنها تقديم المسند إليه المفيد للحصر، فأصل الشر فاعل نكرة، فحمل في الحال عليه في الأصل، وكل من الوجوه الثلاثة في غاية التكلُّف والتعسُّف.

(قوله: على أحد التقديرين) وهو أن يكون التنكير للتعظيم، والمعنى: شر عظيم.

الناصية

(قوله: على أحد التقديرين) (ذا ناب) ـ هنا ـ يعني: الكَلْب (أهَرَّ) أيْ: جَعلَه يصوِّت ويَنْبَح. (المعنى) شَرٌّ عظيم، جَعَلَ الكَلْبَ يَنْبَح، والتَّقدير الآخر: أن يكونَ المرادُ: ما أهرَّ الكلب إلّا شَرٌّ، فليس فيه (عظيم) صِفَة مُقَدَّرة، فعليه لا يجوز الابتداء بـ (شرّ). (شيرازي). **(قوله: على أحد التّقديرَيْنِ)** أي: على تقدير أن يكون القائل لهذا المثل في مقام بيان أهمية الشرِّ الذي أهر الكلب، وخطره، فالتَّقدير شر عظيم، وأما على تقدير أن يكون في مقام بيان أن الذي أهره لم يكن خبراً كقدوم الضيف، بل كان شراً، فالتَّقدير: شرٌّ أهر ذا ناب لا خيرٌ، ولا تقدير للصِّفة فيه. (دشتي).

(قوله: وكذا إن كان فيها... إلخ) أي: في النكرة بأن لا يقدر في الكلام، بل يستفاد من نفس النكرة بقرينةٍ لفظيةٍ كالتَّصغير في رجيل جاء؛ لأنه في معنى رجل صغير أو حالية كالتَّعجب في ما أحسن زيداً أي شيء عظيم، ثم اعتبارُ الوصفِ المخصص يقتضي صحة حيوانٌ ناطق هنا دون إنسانٌ هنا، وهو كذلك، وإن كان بمعناه؛ لأن الموصوف مظنةُ الفائدة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال.

هذا، والفرقُ بين الموصوف تقديراً، والموصوف معنى أن استفادة الوصف في الأول من مقدر، وفي الثّاني من النَّكرة المذكورة بقرينةٍ لفظيةٍ كياء التَّصغير، أو حالية كما في التَّعجب. وقد يصح في المعنوي التَّصريح بالوصف، كما في صورة التصغير، فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الأول يصح التَّصريح معه بالوصف بخلاف الثاني، فيه نظر.

(قوله: كـ مؤمن خير من كافر) تقديرُه: (رجل مؤمن) فـ (حُذِفَ) رجل، وبَقِيَت الصِّفَة خَلَفاً من المَوصوف، وجاز الابتداءُ بها مع أنّها نكرة؛ لأنّها خلف عن (رجل) وهو في الواقِع مبتدأ موصوف.

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

(وَ) الخامِس ـ أنْ تكونَ عامِلة فيما بعدَها، نحو: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ).

(وَ) السّادِس ـ أنْ تكونَ مُضافَة، نحو: (عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ).

أبو طالب

(قوله: ورغبة في الخبر خير) و(قوله: عمل بر يزين) وجه الإفادة فيهما ظاهر.

(قوله: كان يكون... إلخ) ذكر الشارح أولاً للمقيس على ما ذكره المصنف سبعة مواضع وجه الإفادة في الأولين منها أي التعجب والدعاء هو كونها موصوفاً بمعنى الوصف، أي: قولنا عظيم بقرينة أن مقامهما مقام المبالغة، وقيل: الوصف في الدعاء هو قولنا من قبلي، وفيه تكلف، وفي الثالث العموم الفرضي، وفي الرابع إفادة الحصر إذ قول السائل من عندك في قوة قولنا أرجل عندك أم امرأة، أو أرجل عندك أو أكثر فقول المجيب رجل في قوة قولنا: رجل لا امرأة أو لا أكثر، وفي الخامس العموم الواقع، وفي السادس والسابع مثل ما في الأولين؛ فإن قولنا فإذا أسد في قوة قولنا أسد مرئي دفعة، أي: بلا تقدم خطوره بالبال، وقولنا: ونجم قد أضاء بتقدير قولنا نجم قارن حكمه السرى، ثم ذكر موضعين آخرين وجه الإفادة في الأول غرابة ثبوت الخبر للمبتدأ، وفي الثاني عموم المبتدأ المفهوم من قرينة خارجية كما سيجيء بعيد هذا، وهذه تسعة وجوه، وتكون مع التسعة السابقة في المتن والشرح ثمانية عشر وجهاً، وقد ذكرت وجوه أخر حتى ارتقى وجوه الإفادة إلى نيف وثلاثين وجهاً، وقيل: مرجع الجميع إلى التخصيص والتعميم، وقال بعض المحققين مدار

الناصية

(قوله: أنْ تكونَ عامِلة... إلخ) أي: عاملة عمل الفعل كالحديث: **«أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة»** فأمر ونهي مبتدآن، وسوَّغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما؛ لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله، ومثله الناظم بقوله:

ورغبة في الخير خير ....

(قوله: رغبة في الخير) فرغبة مصدر وعامل في الجار والمجرور؛ لكونه متعلقه ومفعوله بالواسطة. وفي (حاشية الخضري): قيل: ليس الظَّرف معمولاً لرغبة، بل وصف لها، فهو مما قبله، والصَّواب خلافه؛ لأنها مصدر رغب في الشيء، أي: أحبه فتعدى بفي، والمجرور في محل نصب بها قطعاً.

(قوله: أنْ تكونَ مُضافَة) لأن المضافَ عاملٌ في المضافِ إليه الجرَّ (كالحديث **«خمس صلوات كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة»**) فخمس مبتدأ، وسوّغ الابتداء به كونه عاملاً في المضافِ إليه، ومثله الناظم بقوله: عمل برّ يزين، ولا بدّ في هذه المسوغات من مراعاةِ معنى صحيحٍ مقصودٍ، وإلا وردَ على الظَّرف والمجرورِ عند النَّاس درهم، وفي الدُّنيا رجل، وعلى النَّفي ما حمار ناطق، وعلى الاستفهام هل امرأة في الأرض، وعلى الموصوف رجل ذكر واضح، وعلى العملِ

(وَلْيُقَسْ) على ما ذُكِر (ما لَمْ يُقَلْ) بأنْ يجوز كُلّ ما وُجِدَ فيه الإفادَة، كأنْ يكون فيها

أبو طالب

صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكره من التَّخصيصات المحتاج توجيهها إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: رجل قائم لعدمها أقول: يعني أنهم ينبغي أن أحالوا مواضع الفائدة إلى نفس المتكلم، فإنه يعلمها بالرجوع إلى وجدانه من غير نظر، فيما ذكروه، وهذا كلام حق لا شبهة فيه، فكان تعرضهم لتلك الوجوه بناءً على كونها ذوات فائدة في الغالب وقصد التمرين للمبتدئ لمعرفة مواضعها حتى يقيس ما لم يذكروا من تلك المواضع على ما ذكروه، وليعلم أن أمثلة تلك الوجوه إما غير داخلة تحت نوع داخل تحت قواعدها، وإما داخلة تحته، فتكرار بعض من تلك الوجوه إنما هو لبيان القسمين، وبعض أنواع ما له نوع توضيحاً لمواضع الإفادة.

الناصية

شرب ماء نافع، وغلام إنسان موجود، فهذه كلها لا تصلحُ لأن تكونَ أمثلةً لحصول الفائدة، مع أنها مشتملةٌ على المسوّغاتِ المذكورةِ.

(**قوله: وليقس**) أي: على ما أشير إليه سابقاً من الأمورِ المسوغةِ ما لم يقل من بقية المسوّغات. والإشارةُ بالكافِ في قوله: كعند زيد نمرة، إلى بقية أمثلة تلك الأمور، فلا تكرار. أفاده (سم) (صبان).

هذا، وقال اللقاني على قوله (وليقس): فيه إشارة إلى أن الصور المقيس عليها هي صور حصول الفائدة، فكان الأولى أن يقول أولاً بأن يخبر عنها بمختص بالباء، لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر.

(**قوله: وَلْيُقَس على ما ذُكِر... إلخ**) أي: ما أشبهها في المعنى، فيقاسُ على ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، (نحو: قصدك غلامه رجل و) على ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] نحو (كم رجلاً في الدار و) على ما رجل في الدار نحو قوله:

لولا اصطبارٌ لأوْدَى كلُّ ذي مِقَةٍ ... لما استقلَّتْ مَطاياهُنَّ للظَّعَنِ

(و) على ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١] نحو (رجيل في الدار) بالتَّصغير، وعلى العاملة النَّصب، أو الجر العاملة الرفع، نحو: قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد، وإنما قيست عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) في التَّقديم في الاختصاصِ بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أإله (و) لشبه (تالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل في ما رجل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (بـ) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن؛ لأن التَّصغيرَ وصف في المعنى بالصِّغر، هكذا ثبت في بعض النسخ، وفيه لف ونشر مرتب، وهو أخص من قول النَّاظم:

.... وليقس ما لم يقل

معنى التَّعَجُّب كـ«ما أَحْسَنَ زَيْداً!» أو تكُون دُعاءً، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ [الصَّافات: ١٣٠] و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطفّفين: ١] أو شَرْطاً كـ«مَن يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ» أَوْ جواب سُؤالٍ كـ رجلٌ لِمَن قال: مَنْ عِنْدَكَ؟ أو عامَّة كـ«كُلٌّ يَمُوتُ» أَوْ تالِيَةٌ لإذا الفُجائِيَّة، نحو: «خَرَجْتُ فَإذا أَسَدٌ بِالبابِ» أَوْ لِواوِ الحال كقوله:

أبو طالب

(قوله: كما أحسن زيداً) أي: على أن يكون ما غير موصولة بأن يكون موصوفة بمقدر أو استفهامية، إذ على تقدير كونها موصولة لكانت معرفة.

(قوله: أو عامة) أي: يكون المبتدأ نكرة عامة، وكذا قوله أو تاليه.

(قوله: كخرجت إذا أسد بالباب) أقول: لفظ إذا للمفاجأة بمعنى الفجأة أي: وصول الشَّيء دفعة من غير خطورة بالبال، وظرفية باعتبار خلافته عن مضاف هو الزمان أو المكان على خلاف فيه، وتقدير قولنا: خرجت فإذا أسدٌ بالباب: خرجت، فوصلت زمان فجأتي لرؤية كون الأسد

الناصية

ولم يذكر مسوّغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعاً للنظم، ومن ذلك التَّسويغ بالنعت، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾ [النّمل: ٤٧] ذكره الموضح في (شرح بانت سعاد).

(قوله: كأن يكون فيها معنى التعجب) نحو: عجب لزيد. وقوله:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتي فِيكُم عَلى تِلْكَ القَضِيةِ أَعْجَبُ

ونحو: قائم الزَّيدان، عند من جوزه فيكون فيه مسوغاً، كما في نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌۢ﴾ [قٓ: ٤] فقد بان أن منعه عند الجمهورِ ليس لعدم المسوِّغ، بل لعدمِ شرطِ الاكتفاءِ بمرفوعه، وهو الاعتمادُ.

(قوله: كما أحسن زيداً) ما هنا نكرةٌ؛ لكونها بمعنى شيء عظيم، وليست موصولة، والمجوز للابتداءِ بها كونها للتَّعجب.

(قوله: أو تكون دعاء) أي: لشخص أو عليه.

(قوله: نحو سلام على آل ياسين... إلخ) الأوَّل للدُّعاءِ له، والثَّاني للدّعاء عليه.

(قوله: كمن يقم أقم معه) (مَن) نكرة جاز الابتداءُ بها؛ لكونها بمعنى الشَّرط.

(قوله: لمن قال من عندك) التقدير: رجل عندي، وليس التقدير عندي رجل إلا على ضعفٍ؛ لأن الجواب يسلك به سبيل السُّؤال، قاله المصنف في (شرح التَّسهيل). قال (سم): هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفةِ والنَّكرةِ في السُّلوك بالجوابِ سبيل السُّؤال، ويؤيده كلام غيره. (صبان).

(قوله: أو عامَّة) أي: شاملة لجميع الأفراد شمولاً جمعياً لا بدلياً، كشمول النَّكراتِ المتعارفة. (دشتي).

(قوله: نحو خرجت فإذا أسد بالباب) وقوله:

سَرَيْنا وَنَجْمٌ قَدْ أضاءَ فَمُذْ بَدا　　　[مُحَيَّاكَ أخْفى ضَوْءُهُ كُلَّ شارِقِ]

وقد تُوجَد الإفادَة دون شيءٍ مِمّا ذُكِر، ....

أبو طالب

بالباب أو مكانها، والمعنى: فوصلت زماناً أو مكاناً، فأجاب فيه عند هذا الوصول رؤية كون الأسد بالباب، فلفظ إذا متعلق بقولنا: وصلت لا خرجت. **(قوله: سرينا ونجم... إلخ)** تمامه:

.... قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا　　　مُحَيَّاكَ أخْفى ضَوْءُهُ كُلَّ شارِقِ

سرينا بالسين المهملة أي: سرنا ليلاً، ومحياك اسم مفعول من التفعيل، والمراد منه الوجه، وضوءه فاعل أخفى، وكل مفعوله، والشارق: المضيء.

(قوله: دون شيء) لفظ دون بمعنى غير، وفصله عما سبقه للإشارة إلى كثرة تلك المواضع، ولا يبعد أن يكون بمعنى الأدون أي الأضعف باعتبار أن الإفادة فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبتدأ بنفس المبتدأ، أو بقيده، أو بقرينة مقالية، وفي هذين الوجهين قد حصلت بالخبر في الأول، وبالقرينة الحالية في الثاني، ولا خفاء في كونهما مما سبق.

الناصية

حَسِبْتُكَ فِي الوَغَى بُرْدَيْ حُرُوبٍ　　　إذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقَا

بناء على أن إذا حرف، كما يقول النّاظم تبعاً للأخفش، لا ظرف مكان، كما يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري، وعلى هذين القولين تكون هي الخبر، والمسوغ وصفه في المثال بقوله بالباب، وفي البيتِ بقوله: لديك كذا قيل، وهو ظاهر في البيت على القولين؛ لكون المبتدأ فيه اسم معنى، وأما في المثال، فلا يظهر على القولِ بأنه ظرفُ زمانٍ؛ لكون المبتدأ فيه اسم عين، إلا أن يقدر مضاف هو معنى، أي: رؤية أسد أو وجود أسد.

(قوله: أوْ لِواو الحال) أي: تالية لواو الحال، أي: لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيداً لما قبلها، وعلل في (المغني) إفادة الابتداء بالنكرة في أول الجملة الحالية، وبعد إذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية، ولا مفاجأة الأسد مثلاً عند الخروج، وبه يتضح التعليل الأول.

(قوله: سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ... إلخ). قوله سرينا: أي: سرنا ليلاً فعل ماض وفاعله، ونجم الواو للحال من الفاعل، ونجم أي: كوكب مبتدأ، ويجمع على أنجم ونجوم، وقد حرف تحقيق وأضاء، أي: أنار وأشرق فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على النجم، فهو لازم ويستعمل متعدياً، فيقال: أضاءه غيره، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وفمذ الفاء زائدة لتزيين اللفظ ومذ، أي: حين ظرف زمان مبني على السُّكون في محل نصب متعلق بأخفى، وبدا، أي: ظهر فعل ماض، ومحياك بكسر الكاف، أي: وجهك فاعله، ومضاف إليه، وجملة بدا في محل جر بإضافة مذ إليها

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

كقوله: «شجرةٌ سجدتْ، وتَمْرَةٌ خيرٌ مِن جَرادَةٍ».

(وَالأَصْلُ فِي الأَخْبارِ أَنْ تُؤَخَّرا) لِأَنَّها وَصْف في المعنى لِلْمُبتَدآت، فَحَقُّها التأخير

أبو طالب

(قوله: تمرة خير من جرادة) قاله عمر بن الخطاب حين أصاب أهل حمص جراداً كثيرة، وقد كانوا محرومين، فسألوا كعبَ الأحبارِ عما وجب عليهم من الكفارة، فأوجب عليهم بكل جرادة درهماً، فرأى عمرُ أنهم لو كفروا بذلك لكان كفارتهم دراهم كثيرة لا تسع وسعتهم لها، فقال ذلك، يعني كل تمرة خير من كلِّ جرادة عند الله، فالتَّصدق بها يكفر ذنباً أصابه كل جرادة عند الله.

الناصية

وأخفى، أي: حجب، وستر فعل ماض وضوءه مصدر ضاء لغة في أضاء فاعله ومضاف إليه، وكل مفعوله وهو على حذف مضاف، أي: ضوء كل شارق، أي: طالع أو مضيء مضاف إليه، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: كل نجم طالع، أو كل كوكبٍ مضيءٍ، وجملة أخفى في محلِّ رفع خبر ثان لمبتدأ، أو في محلِّ نصب حال من الضَّميرِ المستتر في أضاء. (يعني): سرنا ليلاً، والحال أن نجماً قد انار وأشرق، فحين ظهر وجهكِ يا أيتها المحبوبة، حجب وستر نوره نور كلِّ نجمٍ طالعٍ، أو كل كوكبٍ مضيء. (والشاهد) في قوله: ونجم، حيث سوّغ الابتداء به، وهو نكرة وقوعه في أول الجملة الحالية، وإنما كان هذا مسوّغاً؛ لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيداً لما قبلها.

(قوله: كقوله: شجرة... إلخ) فإن الخبر في المثالين أتى بخبرٍ عجيب يستفيد السامع اطلاعاً جديداً، وهو المراد بالفائدة.

(قوله: شَجَرَة سَجَدَت)؛ لأنه خِلاف المعتاد؛ ولِذا كان في الابتداء بالنَّكرة فائِدة (وَتمْرَة خير مِن جَرادَة)، حَكَمَ به عُمَر بن الخَطّاب عندما أصابَ حجّاج في حالِ الإحْرام جَراداً كثيراً، فَسألوا كَعْبَ الأحبار، فأوْجَبَ عليهم في كلِّ جَرادَة دِرهماً، فقال عمر لهم: أرى دراهمكم كثيرةً، أعطُوا عن كلِّ جَرادة تمرة (وتمرة خير مِن جَرادَة)، فـ (تمرة) مع أنّها نكرة جازَ الابتداءُ بها؛ لأنه حكمٌ عامٌّ على الطَّبيعَةِ، يعني: طَبِيعَة التمرةِ خير مِن طَبيعَة الجَرادَة - كما قيل - (قوله: تمرة خير من جرادة) يعني: أي: تمرة كانت والحكم ليس مقتصراً بتمرة دون تمرة. وهذا القول نقل عن ابن عباس في تعيين فدية الجرادة، إذا قتله محرم يعني: أن فديته أيّ تمرة كانت (نعمة).

(قوله: والأصل في الأخبار... إلخ) أي: الأرجح والأغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع، ثم فصل ذلك مقدماً للجواز؛ لأن الأصل عدم غيره، وأتبعه بوجوب التأخر بقوله: فامنعه لجريانه على أصلِ التأخرِ دون أصل الجواز، وأخر وجوب التَّقدم بقوله: ونحو عندي درهم... إلخ لمخالفته الأصلين معاً. أفاده (الصَّبان).

كالوَصْف (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ) لَها على المُبتَدَآت (إذْ لا ضَرَرا) حاصِلٌ بذلك. وفُهِمَ مِن كلامِه أنّ الأصْلَ في المُبتَدَآت التَّقدِيم.

أبو طالب

(**قوله: حاصل بذلك**) إشارة إلى أن لا لنفي نوع من الضَّرر لا لنفي جنسه مطلقاً، كما هو المتبادر من المتن.

(**قوله: وفهم من كلامه**) اعتذار عن ترك المصنف ذكر الأصل في المبتدأ.

الناصية

هذا، واعلم أن للخبر في نفسه حالتين: التقدم والتأخر، والأصل منهما التَّأخر بقطع النَّظر عن كونه واجباً أو جائزاً، ولهما ثلاثة أحكام: وجوب التَّأخر، وامتناع التَّقدم، والعكس، وجواز التَّأخر والتَّقدم، وهذا هو الأصل من الثَّلاثة؛ إذ الأصل عدم الموجب والمانع، قاله اللقاني.

(**قوله: لأنها وصف... إلخ**) أو لأن الخبر يشبه الصِّفة، من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له، دال عَلَى الحقيقة، أو على شيء من سببيه، ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التَّأخير، أي: حالتها المتسببة في وجوب... إلخ، أي: التي هي سبب في وجوب تأخير الصِّفة، وتلك الدَّرجة والحالة هي ما حوته الصِّفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفاً وتنكيراً، ومتابعته في إعرابه المتجدد أيضاً، فهي تابعة للموصوف من كل وجه توسعوا فيه، وجوزوا تقديمه. (صبان).

(**قوله: كالوَصْف**) الاصطلاحي التَّابع.

(**قوله: وجوزوا التقديم**) أي: لم يمنعوه، وليس المرادُ بالجوازِ استواء الطَّرفين لما علمت من أن التَّأخير هو الأصل الرَّاجح، وهذا ذكر لأول أحوال الخبر الثلاثة: جواز التَّقديم والتَّأخير، ومنع التَّقديم ووجوبه، وسيأتيان، وبدأ بالأول؛ لأنه الأصلُ من الثَّلاثة كما مر عن اللقاني، ثم بالثاني؛ لأنه على الأصل من جهة التأخير، ومخالفته له من جهة الوجوب، ثم بالثَّالث لمخالفته الأصل من كل وجه. (صبان).

(**قوله: إذ لا ضررا**) الأحسن والأنسب بقول المصنف: فامنعه حين... إلخ أن إذ ظرفية لا تعليلية. (صبان).

(**قوله: حاصِل بذلك**) أي: بالتقديم. فَنقولُ في (زيد جاهلٌ): (جاهلٌ زيد). (دشتي).

(**قوله: حاصل بذلك**) نحو: تميمي أنا، ومشنوء، أي: مبغوض من يشنؤك.

(**قوله: وفهِمَ مِن كلامِه... إلخ**)؛ لأنه قال: الأصل في الخبر التأخير، ومفهومه أن الأصل في المبتدأ التَّقديم. (دشتي).

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْءَانِ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَانِ

(فامْنَعْهُ) أي: تقديم الخبر (حينَ يَسْتَوِي الجُزْءانِ عُرْفاً ونُكْراً) بشرط أنْ يكُونا ....

أبو طالب

(قوله: بشرط أن يكونا) إشارة إلى أن الحال علة للحكم (قوله: كقوله بنونا... إلخ) ما بعده:

.... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

القرينة على كون (بنوناً) خبراً مقدماً لا مبتدأ؛ هو أن المراد تشبيه بني البنين لا بالعكس، وفيه بحث، فإن قوله: (بنونا) بمعنى الكائنون كبنينا، فبقي الالتباس بحاله إذ لم يعلم أن المراد أن الحكم على بني أبنائنا بالكائنين كبنينا، أو بالعكس والجواب أنه متى اشتبه المبتدأ والخبر من حيث المعنى، فيجعل ما اشتمل على معنى الوصفية الظاهرة خبراً والآخر مبتدأ.

هذا، وقيل هذا البيت من باب عكس التشبيه، فبنونا مبتدأ، فلا شاهد في البيت لما نحن فيه.

هذا ما قيل في هذا المقام. أقول: الظاهر أن غرض الشّاعر من هذا البيت ليس ما فهموه من

الناصية

(قوله: فامنعه حين يستوي الجزءان... إلخ) يعني: المبتدأ والخبر، أي: على مذهب الجمهور، فقد نقل الدّماميني عن قوم منهم ابن السّيد أنهم أجازوا في نحو: صديقي زيد؛ كون زيد مبتدأ، وكونه خبراً، ولم يبالوا بحصول اللبس نظراً إلى حصول أصل المعنى، فعلم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافاً كتقديم المفعول على الفاعل في نحو: ضرب موسى عيسى، فحصل الجواب عما ذكره شيخنا، والبعضُ من التّوقف في ذلك، فاحفظه. (صبان).

(قوله: عُرْفاً وَنُكْراً) أي: في التّعريف والتّنكير، والمراد؛ الاستواء في جنس التعريفِ بأن يكون كل منهما معرفة، وإن كان أحدهما أعرف من الآخر، قيل: هذا ما عليه النُّحاة، وذهب أهل المعاني إلى تعين الأعرف، للابتداء، ولعلَّ المراد بالنُّحاة جمهورهم لما مر قريباً عن الدَّماميني، ولقول (المغني): يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتينِ أو متفاوتتين، هذا هو المشهورُ، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتقُّ خبر وإن تقدم.

والتَّحقيق أن المبتدأ هو الأعرف عند علمِ المخاطبِ بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط، والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفاً. اهـ. بإيضاح من الشّمني. ثم قال (المغني): فإن علمهما، وجهل النسبة، يعني: واستويا تعريفاً، فالمقدم المبتدأ، يعني: وتقدم أيهما شئت.

ثم قال: ويستثنى من المتفاوتتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى، فيتعين للابتداء لمكان التّنبيه إلا مع الضّمير، فإن الأفصح جعله المبتدأ، وإدخال التنبيه عليه، فتقول: ها أنا ذا وسمع قليلاً: هذا أنا، وما حكاه من أن المشتق خبر، وإن تقدم هو رأي الفخر الرازي، قال: لأنه

(عادِمَيْ بَيانِ) ....

أبو طالب

التشبيه، بل مراده بقوله: بنونا وبنوهن هو البنون بالواسطة، وغرضه أن يقول: إن أولادنا أولادنا من جانب الأب والأم معاً؛ لأنّا أنكحنا بناتنا أبناءنا أي أقاربنا، وأما أولاد تلك النسوة فبنوهن من جانب الأم فقط، لا من جانب الأب؛ لأنهن أنكحن بناتهن أبناء الرجال الأباعد، وعلى هذا أيضاً تعين أن يكون بنونا وبنوهن مبتدأ، ولا شاهد فيه لما نحن فيه، ومما يناسب ذكره في هذا المقام هو

الناصية

الدال على المعنى المسندِ إلى الذات، والذَّات هي المسند إليها، فيكون الدال عليها هو المبتدأ. فإذا قلت: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد، فزيد مبتدأ، والمنطلق خبره فيهما، قال صاحب (التَّلخيص): ورد بأن المعنى الشَّخص الذي له الصِّفة صاحب الاسم، فالصِّفة جعلت دالة على الذات، ومسنداً إليها، والاسم جعل دالاً على أمر نسبي ومسنداً. قال بهاء الدين السُّبكي: وقد يقال الدَّال على الوصفية، إنما هو منطلق، أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذي، فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد. اهـ.

وقد يعكر على النقل السَّابق عن أهل المعاني قول (المطول) و(المختصر) الذي يقدم، ويجعل مبتدأ؛ هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذَّات به، والذي يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به، فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه، وجهل اتصافه بأنه أخوك، قلت: زيد أخي، وإذا عرف أن لك أخاً وجهل عينه واسمه قلت: أخي زيد. قال: ويتضح هذا في قولنا: رأيت أسوداً غابها الرّماح، ولا يصحُّ رماحها الغاب. اهـ.

أي: لأن الأسود لا بد لها من الغاب، فيكون معلوماً، فاعرف ذلك.

والاستواء في نوع التَّنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة، أو نكرة مسوغة، وإن اختلف المسوغ، فلا يؤثر الاستواء في جنسِ التنكيرِ مع كون أحدهما فقط نكرة مسوغة، هذا ما يدل عليه كلام الشَّارح، وقيل: المراد الاستواء في جنسِ التنكيرِ كالتَّعريف، فنحو رجل صالح حاضر؛ خارج بقوله: عادمي بيان؛ لأن الصفة قرينة لفظية مبينة، وهذا أحسن. (صبان).

(قوله: عادمي بيان) حال من فاعل يستوي، والبيان بمعنى المبين، أي: قرينة تبين المراد نحو: صديقي زيد، فالمجهول للسَّامع هو الذي يجعل خبراً في مثل ذلك على ما مر، وأفضل منك أفضل مني، أي: لكوني دونك أو مساويك.

(قوله: عادِمَيْ بَيانِ) أي: لا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان (نحو: زيد أخوك) فإن كلاً من هذين الجزأين صالح؛ لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلافِ الغرضِ، فإذا عرف السَّامع زيداً بعينه، واسمه، ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب، وأردت أن تعرفه ذلك

. . . .

أبو طالب

الفرق بين المبتدأ والخبر، فنقول: الفرق بينهما لفظي ومعنوي؛ أما اللفظي فمن وجوه يختص كل منها بصورة الوجه **الأول**: أن المعرفة مبتدأ والنكرة خبر، وهذا في صورة اختلافهما تعريفاً وتنكيراً (مطلوب) أو في غير الاستفهام، **الثاني**: أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر، وهذا في صورة تساويهما مع فقدان القرينة على التعيين، **الثالث**: أن الاسم مبتدأ والوصف خبر، وهذا في صورة اختلافهما اسماً ووصفاً، وأما المعنوي فهو أن اللّفظ الدَّال على مفهوم أخذه المتكلم مسلم الثبوت لمصداقه،

الناصية

قلت: زيد أخوك، ولا يصحُّ لك أن تقول: أخوك زيد، وإذا عرف أخاً له، ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول: زيد أخوك، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: إن كان أحدهما مشتقاً فهو الخبر، وإن تقدم نحو: القائم زيد، وقيل: إن كان أحدهما أعرف؛ فهو المبتدأ، نحو: هذا زيد، وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائيةِ المقدم، نحو: الله ربنا، قاله في (المغني)، (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فإن كلَّ واحدٍ من هذين الوصفين صالح؛ لأن يخبر عنه الآخر؛ لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائيته، فينعكس المعنى؛ لعدم القرينة، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فَـامْـنَـعْـهُ حِـيـنَ يَـسْـتَـوِي الـجُـزْآنِ ... عُـرْفـاً ونُـكْـراً عَـادِمَـيْ بَـيَـانِ

(تصريح) (**قوله: عادمي بيان**) قال ابن هشام في (الحواشي): اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد، كقولك: الأسد زيد، وتارة للنحوي، نحو: عالم أفضل منك، وتارة للمحقق المتأمل للمعاني، نحو «**ذكاة الجنين ذكاة أمه**» فإن المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين، وإنما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف إليه الخبر، والذي دلنا على إرادة التَّقديم والتَّأخير ليس ما ذكره بعضهم من أن الثاني أعرف، وأن الأعرف مع غيره كالمعرفة والنَّكرة؛ لأن الأعرف وغيره يصلحان للابتداء، بخلاف المعرفة والنكرة، وإنما الذي دلنا على ذلك أنا إن لم نقدر محذوفاً لزم أن ذكاة الجنين إذا وجدت تذكية للأم، والإجماع خلافه، والولد لا يسمى جنيناً بعد أن ينفصل إلا مجازاً، والأصل عدمه وإن قدرنا مثلاً مضافاً للخبر لزم مجاز الحذف، والتَّعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين، ونحن وإن لزمنا مجاز التَّقديم والتَّأخير، لكن مجاز خير من مجازين، ومجازنا أسهل من مجازهم. انتهى المقصود منه.

وقال الراعي في (الأجوبة المرضية على الأسئلة النَّحوية): إن هذا مبني على قاعدة ابن مالك، ومن قال بقوله:

نحو: «زيدٌ صَدِيقُكَ» لِلالْتِباس، فإنْ كان ثَمَّةَ قَرينَةٌ جاز كقوله:

أبو طالب

إنما يحصل من القرائن كالفروق اللفظية وغيرها، وإذا حصل من غيرها فإن طابق مقتضى الفروق اللفظية، وإلا فاتركها، واعتمد عليها. وسبب تعيينه أحد المفهومين لأخذه مسلم الثبوت لمصداقه، أما نفس إرادته فإنه بنفس إرادته قد يرجِّح أحدَ المتساويين على الآخر، وأما اعتقاده بأن المخاطب

الناصية

فَالْزَمْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفاً ونُكْراً عَادِمَيْ بَيانِ

وهو غير مُسَلَّم عند المحققين، بل يجوز أن يكون الأول مبتدأ، والثاني خبراً عنه، وبالعكس يجاب عما أورده ابن هشام بأن ما تحرز منه لا صورة له في الخارج، فيحترز منها؛ لأنه لا يطلق عليه جنين إلا وهو في البطن لا بعد خروجه، وإذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لأمه، وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه، وقال أيضاً: إن النَّصب من تغيير الرواة، وإنهم اختلفوا في توجيهه، فقيل: على نزع الخافض إما الباء أو الكاف، ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر، وتقدير الكاف أبعد مع النصب لفقدِ الدلالة على التَّشبيه بالحرفِ، إنما ذلك في الرفع نحو: زيد زهير أو حاتم، أي: مثل زهير، ولم يسمع زيد زهيراً بنصب زهير على معنى التَّشبيه، ولم يسمع المرور والديار على معنى الديار، ويعرب المنصوب خبر المبتدأ، ويمكن أن يوجه النَّصب بأنه على المخالفة، كما هو مذهب الكوفيين. انتهى ملخصاً. وفيه كلام يأتي قريباً. (حمصي).

(قوله: نحو: زيد صديقك)؛ إذ لو قيل (صديقك زيد) صار (زيد) خبراً، و(صديقك) مبتدأً لِصَلاحِيّته لِلابتداء به؛ لأنّه معرفة بالإضافَةِ.

(قوله: للالتباس) بين المبتدأ والخبر؛ لصلاحية كلٍّ واحد منهما أن يكون مبتدأً وخبراً.

(قوله: لِلالْتِباس) علة لا منعه، أي: لالتباسه بالمبتدأ، قال اللقاني: أي: اكتسائه بصورةِ المبتدأ في ذهن السامع، وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلِّم يظن أن السَّامع يعتقد أن الخبر مبتدأ، ويشك أنه يعتقده؛ إذ الخوف يستعمل بمعنى الظن، أو الشَّك، وعلى هذا التَّقدير لا يرد نحو قولك: زيد رجل صالح؛ إذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السَّامع معه أنه مبتدأ، بل يتردد فيه، وفي أنه خبر مقدم، كما ذهب إليه سيبويه.

(قوله: فإنْ كان ثَمَّةَ قَرينَةٌ) لفظية أو معنوية فالأولُ، نحو: (رجل صالح حاضر) فإن القرينَة اللفظية، وهي الصِّفة قاضية على النَّكرة الموصوفةِ بالابتدائيةِ تقدمت أو تأخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن القرينة المعنوية، وهي التَّشبيه الحقيقي قاضية بأن (أبو يوسف) مبتدأ؛ لأنه مشبه، وأبو حنيفة خبره؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر، وقوله:

بَنُونا بَنُو أبْنائِنا [وَبَناتُنا   بَنُوهُنَّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ]

أبو طالب

علم أن لهذا المفهوم مصداقاً في ظرف الحكم دون ذلك المفهوم، وأما كون الأول ذا مصداق أشهر من كون الثاني كذلك، وأما غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن، وبهذا التحقيق الذي ذكرنا حصل لك ما هو كاف، فاطرحن غيره مما ذكروه خلف قاف، واعلم أن كل لفظ موضوع له مفهوم ومصداق، ولو فرضنا في جانب المبتدأ بالذات هو المصداق، وبالتبع هو المفهوم، وفي جانب الخبر بالعكس، وهذا مراد من قال: إن المعتبر في جانب المسند إليه هو الذات، وفي جانب المسند هو الوصف، فافهم.

الناصية

بَنُونا بَنُو أبنائنا وبناتُنا   بنوهُن أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ

فإن قرينة التَّشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء، فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخَّر، وبنو تأخير مقدم، والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا، هذا عن حقيقةِ التَّشبيه، ويضعف أن يكون على عكسِ التشبيهِ للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، فلا شاهد فيه حينئذ، وبناتنا مبتدأ أول، وبنوهن مبتدأ ثان، وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والأباعد نعت الرجال. اهـ. (تصريح).

(قوله: فإنْ كان ثَمَّةَ قَرِينَةٌ) تبين المراد نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) جاز التقديم، فتقول: حاضر رجل صالح، وأبو حنيفة أبو يوسف، للعلم بخبرية المقدم، أما في نحو: حاضر رجل صالح، فلتعين المبتدأ والخبر من عدمِ الاستواءِ. وأما في نحو (أبو حنيفة أبو يوسف) فللقرينة المعنوية الدَّالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس، وكونه من التَّشبيه المقلوب نادر، فلا التفاتَ إلى احتماله، قال في (المغني): اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، وبه صرح الأشموني.

(قوله: كقوله) لظهور أن القائل في مقام بيان حال أحفاده وأسباطه، أعني: بني أبنائه وبني بناته، وأنهم كبنيه في الحبِّ لهم، فبنو أبنائنا مبتدأ، وبنونا خبر. (دشتي).

(قوله: بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنا... إلخ) استشهد به النُّحاة على جواز تقديم الخبر مع كونه مساوياً للمبتدأ لقيام قرينة على تعيينِ كلٍّ منهما؛ لأنه من المعلوم أن المراد تشبيه بني الأبناء بالأبناء، لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء.

(قوله) بنونا خبرٌ مقدَّم مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضَّمة؛ لأنه ملحق بجمعِ المذكرِ السَّالم، والنُّون المحذوفة؛ لأجل إضافته للضَّمير وهو نا، عوض عن التَّنوين في الاسم المفرد؛ إذ أصله بنون لنا، فحذفت اللام للتَّخفيف، والنُّون للإضافة، فاتصل الضَّمير به، وبنو مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وأبناء مضاف إليه، وهي مضافة لنا، وبناتنا الواو للعطف، وبناتنا مبتدأ أول ومضاف إليه، وبنوهن مبتدأ ثان، والهاء مضاف إليه مبني على الضَّم في محل جرٍّ، والنون علامة جمع

كَـذَا إِذَا مَـا الْـفِـعْـلُ كَـان الْـخَـبَـرَا أَوْ قُـصِـدَ اسْـتِـعْـمَـالُـهُ مُـنْـحَـصِـرا

(كَذا) يَمتَنِع تقديم الخبر (إذا ما الفِعْلُ) الرَّافع لِضمير المُبتَدَأ المُستَتِر ....

أبو طالب

(قوله: يمتنع تقديم الخبر) لما كان الامتناع يشمل الامتناع الذاتي دون الممنوع، ومنع تقديم هذه الأخبار أشد من منع ما سبقه، حيث لا يقدم مع القرينة ولا مع عدمها، فكأنه ممتنع لذاته أشار إلى ذلك بتقدير يمتنع لا أمنع، مع أن الثاني هو الموافق لما سبق.

الناصية

النسوة، وأبناء خبر عن المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني، وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول، والرابط الضَّمير في بنوهن، والرِّجال مضاف إليه، والأباعد جمع أبعد صفته. (يعني): أن أولاد أبنائنا ينسبون إلينا كأولادنا، وأما أولاد بناتنا، فلا ينسبون إلينا، بل إلى آبائهم الأجانب. (والشاهد) في قوله: بنونا بنو أبنائنا، حيث أجاز النحويون في هذا ونحوه تقديمَ الخبرِ على المبتدأ، مع أنه يمنع تقديمه إذا كان مساوياً للمبتدأ في التعريف، كما هنا لوجود القرينة المعنوية، وهي ظهور أن القصد تشبيه بني الأبناء بالأبناءِ لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء؛ لأن القوي لا يشبه بالضَّعيف، بل الضَّعيف هو الذي يشبه بالقوي، وقيل: إنه لا تقديم في البيت ولا تأخير، وأنه جاء على عكس التَّشبيه مبالغة بأن تجعل البنين مشبهين ببني البنين، وعليه فلا شاهد فيه حينئذٍ، لكنه نادر الوقوعِ مخالف للأصول، نعم إن دل المقام على ذلك فلا مخالفة لها.

(قوله: إذا ما الفعل) قال الروداني: مثله اسم الفعل، فلا يتقدَّم في نحو: زيد هيهات. اهـ. قيل: ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام، نحو: ما زيد قائم، وأزيد قائم؛ لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر، وقيل: لا يمتنع، والفرق أن ضررَ اللبسِ في الفعل أشد؛ لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية، لو قدم بخلافِ الوصفِ، وعدم الامتناع، هو ما يدل عليه قول الشارح سابقاً، فإن تطابقا في الإفراد جاز الأمران، نحو: أقائم زيد، وما ذاهبة هند. (صبان).

(قوله: إذا ما الفعل... إلخ) فيه حذف لدليلٍ ولغيره وقلب، فالأول حذف شرط إذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا، **والثاني**: حذف نعت الفعل، وأما **الثَّالث**: فلأن المحدث عنه الخبر، والأصل كذا إذا كان الخبر فعلاً مسنداً لضمير المبتدأ المستتر، فامتنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبينه الشَّارح، ولك جعل إذا لمجردِ الظَّرف متعلقة بالمنع المفهوم من كذا، فلا تحتاج لجواب. (خضري).

(قوله: إِذَا مَا الْفِعْلُ) من حيث الصُّورةُ المحسوسةُ، وهو الذي فاعله ليس محسوساً، بل مستتراً. (أشموني).

(كانَ) هو (الخَبَرا) نحو: «زيدٌ قامَ» لِالْتِباس المُبتَدَأ بالفاعِل، فإنْ رَفَعَ ضَميراً بارِزاً ....

أبو طالب

(قوله: كان هو) إظهار اسم كان لرفع ما قد يتوهم من أن تقدير كلام المصنف كذا إذا ما الفعل وفاعله كان خبراً، بناء على أن الخبر هو الجملة، ووجه الرد أن لا حاجة إلى ذلك؛ لأن الخبر في الحقيقة هو الفعل فقط في هذه الصورة.

الناصية

(قوله: كَانَ الْخَبَرَا) لإيهام تقديمه والحالة هذه، أي: كون الخبر فعلاً في الصورة فاعلية المبتدأ، أي: فيفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام، وتقوي الحكم بتكرار الإسناد، لكن حقق السَّيد كما في الدَّماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام، وعليه فلا يفوت إلا التقوي، والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم، أي: الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال، فلا يرد أن من كلامهم مختاراً وعميراً، والأول: يحتمل اسم الفاعلِ واسم المفعولِ، والثاني: يحتمل تصغيرَ عَمْرو تصغير عُمَر، ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ؛ لانتفاء العلة، فيجوز عمراً زيد ضرب. (صبان).

(قوله: نحو: زيد قام) فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد، ولا يجوز التَّقديم، فلا يقال: قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخراً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون زيد فاعلاً لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل. (خضري).

(قوله: لِالْتِبَاس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر، وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم، فلو قدم والحالة هذه، وقيل: قام أو يقوم زيد لالتبسَ المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما إذا كان الخبر صفة (نحو: زيد قائم أو) كان فعلاً رافعاً لظاهر، أو لضميرٍ بارزٍ، فالأول: نحو: زيد (قام أبوه و) الثاني نحو: (أخواك قاما) على اللغة الفصحى، فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه، فتقول: قائم زيد، وقام أبوه زيد، وقاما أخواك، وهذا التَّقييد لا بد منه في قول الناظم:

كـذا إذا مـا الـفـعـلُ كـان الـخـبـرا ....

(تصريح). وفي (حاشية الخضري): فلا يقال في نحو: زيد قام قام زيد، أي: لئلا يتوهم أن زيد فاعل لا مبتدأ، فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية، وكذا تقوي الحكم بتكرر إسناد الجملة إلى الظَّاهر بعد إسنادِ الفعلِ لضميره، لكن نقل الدَّماميني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيد التَّجدد لا الدَّوام، وعليه فلا يفوت إلا تقوى الحكم، والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل، ونصب المفعولِ، وإبراز الضَّمير إذا جرى الوصف على غيرِ ما هو له، ويؤخذ من هذا التَّعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ، وهو الأصح كعمراً زيد ضرب؛ إذ لا إيهام فيه، فلا يلزم من منع تقديم العامل منع تقديم المعمول، أفاده الصبان.

جازَ التقديم، نحو: «قاما الزَّيْدان» و﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]. كذا قيل،

أبو طالب

(قوله: جاز التقديم) فيه أنه يلتبس بالبدل عن الفاعل، وسيأتي أن الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً جائز في هذه الصورة، وحملت الآية على البدل.

الناصية

(قوله: لالتباس المبتدأ... إلخ) قال اللقاني: يرد عليه أن نحو: أقائم زيد، يجوز في زيد منه أن يكون فاعلاً ومبتدأ، وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس. انتهى.

وقال الدنوشري: مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتأكيد للفاعل، نحو: أنا قمت، وقوله: وكان فعلاً كونه فعلاً ليس بقيد، بل هو اسم فعل كذلك نحو: زيد هيهات. انتهى.

قال بعض الفضلاء: ولا يشكل على هذا قولهم: في نحو: نعم رجلاً زيد إن زيداً مبتدأ والجملة قبله خبر؛ لأن اللبس مأمون لكون فاعل نعم لا يكون إلا معرفاً بأل، أو مضافاً إليه.

قال الشهاب القاسمي: فإن قلت: لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية، مع أنه لا يختلف المعنى قلت: يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام، والثَّانية التجدد والحدوث، انتهى. (تصريح).

(قوله: فإن رفع ضميراً بارزاً... إلخ) أي: فإن كان الخبر ليس فعلاً في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارزٍ، أو اسمِ ظاهر، نحو: الزَّيدان قاما، والزيدون قاموا، وزيد قام أبوه، جاز التَّقديم، فتقول: قام الزَّيدانِ، وقاموا الزَّيدون، وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحمل على الأكثرِ راجحٌ، قاله في (شرح التسهيل).

هذا؛ وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو: الزيدان قاما، فيجوز أن تقدم الخبر، فتقول: قاما الزيدان، فيكون الزيدان مبتدأ مؤخراً، وقاما خبراً مقدماً، ومنع ذلك قوم، إذا عرفت هذا فقول المصنف:

كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرا ....

يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

(قوله: جاز التَّقديم) لعدم الالتباس بكون الفاعل، وهو الضَّمير البارز مشخَّصاً معلوماً، فيعلم أن الاسمَ الظاهرَ مبتدأ، وليس بفاعلٍ.

(قوله: نحو قاما الزيدان) فيجوز أن يقال: (الزيدان قاما)؛ لأنَّ (الزيدان) لم يكن فاعلاً، وإنّما الفاعل كان (ألِف) قاما و(الزيدان) كان مُبتَدَأً مُؤَخَّراً فَتَقَدَّم. (شيرازي).

واعْتَرَضَه والدي في حاشِيَتِهِ على شرحِ ابنِ النّاظِم بأن الألِفَ تُحذَف لالْتِقاء السّاكِنَيْنِ، فيقع اللّبْس بالفاعِل.

أبو طالب

(قوله: واعترضه. . . إلخ) الظاهر أن اعتراضه إنما هو على ما يماثل المثالين من موارد التقاء الساكنين؛ إذ في غيرها لا لبس بالفاعل، نحو: قاما زيدان.

(قوله: فيقع اللبس) بالفاعل، أي: بحسب اللفظ فقط دون الخط، وهذا القدر كاف في مقام الاعتراض.

الناصية

(قوله: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الانبياء: ٣]) (الشاهد) في ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ الّذي ليس فاعلاً لـ (أَسَرَّ) وإنّما فاعله (الواو) المتصلة به؛ ولذا يجوز ـ أدبيّاً ـ تقديم ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾؛ لأنّه مبتدأ لا مَحالَة قُدِّمَ أمْ أُخِّر. (شيرازي).

(قوله: بأنّ الألِف) أي: ألف التَّثنية في قاما عند التلفظ لعدم الفرق بين قولنا: قام الزيدان، وقاما الزَّيدان في اللفظ، وإن اختلفا في الكتابة.

(قوله: تحذف لالتقاء السَّاكنين) أي: والالتباس في النطق بحذف الألف يدفعه الوقف والخط، وتقديم الخبر أكثر من لغة: أكلوني البراغيث. (خضري).

فلا يحمل عليها، واحتمال كون الظاهر بدلاً خلاف الظاهر؛ ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ﴾ [المائدة: ٧١] ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الانبياء: ٣] إن كثيراً والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان. (خضري).

(قوله: فيقع اللبس بالفاعل) يعني: في مثل (قاما الزيدان) في التلفظ يحذَف ألِف (قاما) ويكون مثل (قامَ الزيدان) فلو قدَّم (الزيدان) وقع اللَّبْس أيضاً.

(قوله: أو قصد استعماله. . . إلخ) أي: وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصراً، نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]؛ إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ. فإن قلت: المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا. قلت: هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإنما. وأما قوله:

. . . . وَهَلْ إلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

فشاذ، وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ، نحو: لزيد قائم، كما أشار إليه بقوله: (أَوْ كَانَ. . . إلخ). (صبان).

(أوْ قُصِدَ اسْتِعْمالُهُ) أي: الخبر **(مُنْحَصِرا)** يعني: مَحصُوراً فيه كـ«إنّما زيدٌ شاعِرٌ» و«ما زيدٌ إلا شاعِرٌ» أي: ليس غيره، فلا يجوز التقديم لِئَلّا يُتَوَهَّم عَكسُ المَقصُود، وَشَذَّ:

أبو طالب

(قوله: يعني محصوراً فيه) هذا التفسير لإحدى فائدتين: الأولى أن قوله: منحصراً بكسر الصّاد من الانحصار بمعنى الانفرادي، أي: وصف المقصور عليه الثانية أنه بالفتح من ذلك بمعنى كون الشيء مقصوراً عليه، ولم يكتف على التقديرين بتقدير قوله: فيه عن لفظ المحصور؛ لئلا يوهم على الأول عكس المقصود، وأما لفظ المحصور فيه، فلا يستعمل إلا بإرجاع ضميره المجرور إلى الموصوف، وليخرج على الثاني نحو: ما زيد راكباً إلا قائم، وكذا نحو: زيد قائم أبوه لا قاعد، لكن الظاهر أن المراد بقوله منحصراً المنحصر (بإلا أو إنما) دون غيرهما وحينئذ لا حاجة إلى هذا الإخراج، ولم يقل: أي: محصوراً فيه؛ لئلا يتوهم أنه تفسير لمعناه الحقيقي. **(قوله: فلا يجوز التقديم)** أي: تقديم المحصور فيه في الحصر بإلا بشرط بقاء إلا في مقامه، وفي الحصر بإنما بلا شرط.

(قوله: وشذ) أي: شذَّ تقدم المحصور فيه مع إلا في الحصر بإلا.

الناصية

(قوله: منحصراً) يروى بكسر الصاد، وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ، وأما الخبر فمحصور فيه، ويمكن دفعه بتقدير مضاف، أي: منحصراً مبتدؤه فيه، وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر، فلا يظهر في الحصر بإنما. ويروى بفتحها، أي: منحصراً فيه على الحذف والإيصال، وهو أقرب من الكسر إلى المقصود، وإن ضعف بأن الحذف، والإيصال سماعي، فقد يمنع كونه سماعياً. (صبان).

(قوله: كإنما زيد شاعر) الحصر إضافي، وكذا في: وما زيد إلا شاعر، فلا يقال: (إنّما شاعِر زيد)؛ لأنه يصير المعنى حِينَئِذٍ الشاعر هو زيد فقط، وليس غيره شاعراً، بعد ما كان المعنى أوّلاً: زيد عَمَله الشعر فقط، ولا عَمَلَ لَه غير الشعر. (شيرازي).

(قوله: كـ (إنّما زيدٌ شاعِر») أي: ليس زيد غير الشاعر بمعنى أنه لا عمل له غير الشعر، فإذا قدم الخبر، وقيل: إنما شاعر زيد، أو قيل: ما شاعر إلّا زيد توهم عكس المقصود، أي: توهم أن الشاعر منحصر في زيد، ولا يوجد شاعر غير زيد، والحال أن القائل لا يريد ذلك. (دشتي).

(قوله: وَشَذَّ. . . إلخ) أي: تقدم الخبر المحصور فيه على المبتدأ، وإن كان المقصور معلوماً لوقوع المحصور فيه بعد إلا. (دشتي).

(قوله: وشذ. . . إلخ) لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظاً، والأصل: وهل المعول إلا عليك، وهل النصر إلا بك، ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعاً على الفاعلية بالجار والمجرور قبله؛ لاعتماده على الاستفهام؛ لأن إلا مانعة من ذلك، فكما لا يقال: هل إلا قام زيد، لا يقال: هل إلا في الدار زيد من باب أولى.

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لَامِ ابْتِدا   أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدا

[فيا رَبِّ هَلْ إلّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجى   عَلَيْهِم] وَهَلْ إلّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

وإنْ لم يُوهِمْ عَكْسَ المَقصُود (أوْ كانَ) الخبر (مُسْنَداً لِذي) أي: لِمُبْتَدَأٍ فيه (لام ابْتِدا) نحو: «لَزَيْدٌ قائِمٌ» فلا يجوز التَّقديم؛ لأنّ لَها صَدْرَ الكَلام، ....

أبو طالب

(**قوله: وهل إلا... إلخ**) ما قبله:

فيا رب هل إلا بك النَّصر يرتجى   عليهم ....

قاله الكميت بن زيد، وضمير الجمع للأعداء، والمعول مصدر ميمي بمعنى الاعتماد، وإنما لم يوهم عكس المقصود؛ لأن ما بعد إلا يكون محصوراً فيه قدم على الآخر أو أخر، وقيل: مثل هذا المثال يفيد حصر كل من الجزأين في الآخر، فيفيد هذا التقديم خلاف المقصود.

(**قوله: لأن لها صدر الكلام**) الأولى أن يقول: لأن للمبتدأ صدرَ الكلامِ ليناسب قوله، ولو ...كه، ولا يرد عليه أن صدارتها لا توجب امتناع تقديم الخبر لجواز دخول اللام في الخبر المقدم، ...ذلك لأن اللام في الجملة الاسمية الغير المدخولة للنواسخ لا يدخل إلا على المبتدأ.

الناصية

(**قوله: وَهَلْ إلّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ**). بعض شطر بيت، صدره:

فَيا رَبِّ هَلْ إلّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى   عَلَيْهِمْ ....

قاله الكميت بن زيد، شاعر مقدم من شعراءِ مضر، كان في أيام بني أمية، ولم يدرك الدولة العباسية، وهو من قصيدة طويلة، من الطويل، يرثي فيها زيدَ بن علي وابنَه الحسين بن زيد، ويمدح بني هاشم. ومعناه: ما النصر على الأعداء يرتجى إلا بك، ولا المعول، أي: الاعتماد في الأمور إلا عليك. (صبان).

(**قوله: فيا رب**) الفاء بحسب ما قبلها، ويا حرف نداء، ورب منادى منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، وهل حرف استفهام وهو إنكاري.

(**قوله: فلا يجوز التقديم**) أي: فلا يجوز تقديم الخبر على اللّام، فلا تقول: قائم لزيد؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وأما قوله:

خالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خالُهُ   يَنَلِ العَلَاءَ وَيُكْرِمُ الأَخْوَالا

فشاذ أو مؤول. وقيل: اللام زائدة، وقيل: اللام داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهو أنت. وقيل: أصله لخالي أنت أخرت اللام للضرورة. (صبان).

وَلَوْ تركه لَفُهِمَ مِمّا بَعدَه (أوْ) كان مُسنَداً لِمُبتدأٍ (لازِمِ الصَّدْرِ) ....

أبو طالب

(قوله: **ولو تركه لفهم... إلخ**) هذا مبني على التَّعميم الذي ذكره في لازم الصدر؛ إذ لو حمل على لازم الصَّدر بنفسه كما هو المتبادر منه لم يفهم هذا منه لا يقصد مدخول لام الابتداء ممتنع الصدر للزوم صدارتها، فكيف يشمله قوله لازم الصَّدر؛ لأنا نقول المراد بلازم الصَّدر ما كان لازم الصَّدر بالنسبة إلى الأجزاء المستقلَّة للكلام.

الناصية

(قوله: **ولو تركه**) أي: المسند لذي لام ابتداء.

(قوله: **لفهم مما بعده**) وهو قوله لازم الصدر؛ لأن المبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء لازم الصدر، وقد بين المصنف حكمه في البيت الآتي، ويمكن الفرق بينهما بأنّ مراده هناك لزوم الصَّدر بنفسه لا بحرف. هذا وفي (شرح الشيرازي): إذ لامُ الابتداء لها صَدرُ الكلام، وقد ذَكَرَ فيما بعد أنَّ ما له الصَّدر لا يؤخر، فَعُلِمَ مِنه أنّ لامَ الابتداءِ لا تُؤَخّر.

(قوله: **أو كان مسنداً لمبتدأ... إلخ**) أي: مستحقاً للتصدير إما بنفسه، بأن يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيداً) فما مبتدأ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التَّعجب، وأحسن زيداً خبره، (ومن في الدار) فمن اسم استفهام مبتدأ، وفي الدار خبره، (ومنْ يقم أقم معه) فمن اسم شرط، وهو مبتدأ ويقم خبره على الأصح، وقيل: الجواب، وقيل: هما، (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدأ، وهي خبرية، وعبيد مضاف إليه، ولزيد خبر كم، فالخبر في هذه الأمثلةِ واجبُ التَّأخير، وهو في الأول فعل ماض، وفي الثاني جار ومجرور، وفي الثالث فعل مضارع، وفي الرَّابع جار ومجرور، والمبتدأ فيها لازمُ الصدرِ. وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: أو لازم الصدر (أو مشبهاً به) أي: بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتيني فله درهم) فالذي مبتدأ، وهو اسم موصول، ويأتيني صلته، وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير، (فإن المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وإبهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتيني (وكونه) أي: الفعل الذي بعده (سبباً لما بعده) وهو جملة الخبر، كما أن الشَّرط سبب للجوابِ، (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتفيد التَّنصيص على أن استحقاق الدرهم سبب عن الإتيان، فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك، واحتمل الإقرار، (أو) يكون مستحقاً للتصدير (بغيره)، وذلك الغير الذي له الصَّدر (إما) أن يكون (متقدماً عليه) أي: على المبتدأ (نحو: لزيد قائم) فزيد مبتدأ، وقائم خبره، وهو واجب التأخير؛ لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء، وهي مانعة من تأخيره (فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصَّدر وجب تقديمه، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

أَوْ كَـانَ مُـسْـنَـداً لِـذي لَامِ ابْـتِـدا ....

بنفسه، أو بسببٍ (كَمَنْ لِي مُنْجِدا) وَفَتى مَنْ وافِدٌ (وَ) إذا كان المُبتدأُ نَكِرَةً، والخبرُ ظَرفاً، أَوْ

أبو طالب

(**قوله: بنفسه**) المراد بلازم الصدر بنفسه ما لنفسه دخل في لزوم الصدر، لا ما كان نفسه علة تامة له، فلا ينتقض بما وقع مضافاً إليه من لازم الصَّدر بنفسه، ويحتمل أن يراد به المعنى الثاني، ويقال بعدم سقوطه عن الصَّدارة بالإضافة، بناء على أن المضاف مع المضاف إليه في حكم الكلمة الواحدة.

(**قوله: وفتى من وافد**) فلفظ فتى مبتدأ مضاف إلى مَنْ الاستفهامية، المقتضية للصدر، ووافد، أي: معتمد.

الناصية

هذا وقال اللقاني: مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ، وفي (المغني) مقتضى كلام جماعة الجواز، وفي (أمالي ابن الحاجب): لام الابتداء يجب معها المبتدأ. انتهى.

وفيه أيضاً للام الابتداء الصدرية، ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ، نحو: لقائم زيد. (تصريح).

(**قوله: بنفسه أو بسبَب**) أي: إما بنفسه كاسم الشَّرط والاستفهام، وما التَّعجبية، وكم الخبرية أو بغيره كالمضاف لما ذكر ك: غلام مَنْ عندك، وغلام من يقم أضربْه، ومال كم رجل عندك، فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه، ويكون الشَّرط الجواب حينئذ للمضاف لا لمن؛ لأنها خلعته عليه، كما قال الناصر الطَّبلاوي، ومقتضى ذلك أن الجازم حينئذ المضاف لا من لكن استظهر الروداني عكسه. ومن لازم الصَّدر ضمير الشَّأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى: كنطقي الله حسبي، كما في (التسهيل) وكذا كلُّ ما يغير معنى الكلامِ كالعرضِ والتَّمني والنَّفي والنَّهي وغير ذلك، كما في (الرضي) إذ لو أخر ذلك لتحير السَّامع، هل هو راجع لما قبله، أو لما سيرد، ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه، فيقدم لينبني عليه الكلام من أول الأمر. (خضري).

(**قوله: كمن لي منجدا... إلخ**) مثال للمبتدأ المضاف إلى لازم الصدر. وفي شرح الشيرازي (المُنجِد) المُعِين، (مَن) الاسْتفهامية مُبتدأ، ولي خبر، ومنجداً حال، ولا يجوز تقديم الخبر على من، فلا تقول لي: من منجداً و(فتى) مُبتدأ.. (مَن) مضاف إلَيه (وافِد) على وزن (ضارب) خبر، في المثالِ الأوَّل نفس المبتدأ لازِم الصدر، وفي المثال الثاني أضِيف المُبتدَأ إلى لازم الصَّدر، فلو قدمَ الخبر على المُبتدَإ، كان مَعناه التَّقدُّم على ما لَه الصَّدر أيضاً. (شيرازي).

(**قوله: وإذا كان المبتدأ نكرة... إلخ**) أي: أو جملة كقصدك غلامه رجل، وإنما وجب ذلك؛ لئلا يتوهم كون المؤخر نعتاً؛ لأن حاجة النكرة المحضة إلى التَّخصيص ليفيد الإخبار عنها أقوى من الخبر، وكذا كل ما أوقع في لبس ك: عندي أنك فاضل؛ إذ لو أخر الخبر وهو عندي لالتبست أن المؤكدة بالتي بمعنى لعل، وأما قوله:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

مَجرُوراً، أو جُملة ـ كما قال في شرح التسهيل (نَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلي وَطَرْ) وقَصدَكَ غُلامُهُ رَجُلٌ، فاعْلَم أنَّه (مُلْتَزَمٌ فِيه تَقَدُّمُ الخَبَرْ) لِأنّه المُسَوِّغُ للابتداء بالنَّكرة.

أبو طالب

(**قوله: وقصدك غلامه رجل**) لا يقصد في صورة التقديم يلتبس المبتدأ بالبدل عن الضَّمير المضاف إليه في الخط، وبالبدل عن المضاف في اللَّفظ والخط؛ لأنا نقول: إبدال النكرة عن المعرفة غير جائز إلا إذا كانت النكرة مخصصة.

الناصية

عِنْدِي اصْطِبَارُ وأمَّا أنَّنِي جَزِعٌ   يَوْمَ النَّوى فَلِوَجْدٍ كَادَ يَبْرِينِي

فإنما أخر الخبر، وهو لوجد لعدم اللبس إذ المكسورة، والتي بمعنى لعل لا يقعان بعد أما.

(**قوله: أو مجروراً أو جملة**) أيْ: إضافة (أوْ جملة).

(**قوله: نحو عندي درهم**) اعترض بأن هذا معلوم من قوله سابقاً: ك:عند زيد نمرة، وأجيب بأن ذكره هناك من حيث توقف الابتداء بالنَّكرةِ عليه، وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه. (صبان).

(**قوله: نحو عندي درهم... إلخ**) مثال لما كانت الجملة خبراً. وفي (شرح الشيرازي): (عندي) ظرف خبر مُقدم (دِرْهَم) مبتدأ مؤخّر، وهو نكرة، ولوْلا أنَّ خبره ظرف ومُقَدَّم لَما جاز الابتداءُ بالنكرةِ، (لي) جار ومجرور خبر مُقدّم (وطر) - بمعنى الحاجَة - مُبتدأ مؤخر وهو نكرة، ولولا أنَّ خبره جار ومجرور ومُقدَّم لَما جاز الابتداءُ بالنكرةِ - (قَصَدَكَ) فعل، والكاف مفعوله (غلامه) فاعله أُضِيفَ إلى (الهاء) الرَّاجِع إلى (رجل) ورجل مبتدأ مؤخَّر، وجملة (قَصَدَكَ غلامه) خبر مُقَدَّم، ولَوْلا أن الخبر جملة، ومُقَدَّم لَما جازَ الابتداء بالنكرة. (شيرازي). (**قوله: فاعْلَم**) جواب إذا كان... إلخ.

هذا (وأما تأخيره) أي: الخبر عن المبتدأ (في الأمثلة) الثلاثة (الأول) بضم الهمزة (بوقع في إلباس الخبر بالصفة)؛ لأنّ النَّكرة تطلب الظرف والمجرور، والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً، فلو تأخر الخبرُ فيها لتوهم أنه صفة؛ لأن الجملةَ وشبهها بعد النكراتِ صفاتٌ، فالتزم التقديم دفعاً لهذا الإلباس، وإليه أشار الناظم بقوله:

وَنَحْوُ عِنْدي درهمٌ ولي وَطَرْ   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

(وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩]؛ لأن النكرة) وهي أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها للظَّرفِ (فكان الظاهر في الظَّرف) وهو عنده (أنه خبر) لأجل (لا صفة) ثانية وفي (الكشاف) أن تقديم المبتدأ هنا واجب؛ لأن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن السَّاعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم.

(**قوله: لأنّه المُسَوِّغُ**) أي: لأن تقدم الخبر هو المجوز للابتداء بالنكرة هنا.

كَـذَا إِذَا عَـادَ عَـلَـيْـهِ مُـضْـمَـرُ مِـمَّـا بِـهِ عَـنْـهُ مُـبِـينـاً يُـخْـبَـرُ

(كَذا) يجب تقديم الخبر (إذا عادَ عَلَيْهِ) أي: على مُلابِسِهِ (مُضْمَرُ مِمّا) أي: مِن مُبتدأ (بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ) ....

أبو طالب

(**قوله: أي على ملابسه**) الأَوْلى: أن يقال: إن بدل أي التفسيرية، ويعم للفظ ما الموصولة بين المبتدأ ومتعلقة حتى يشمل الصور الثلاث للإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً، **الأولى**: ما ذكره الشارح، **الثانية**: أن يكون في ملابس المبتدأ ضمير للخبر نحو: رجل صاحب غلامه، **الثالثة**: أن يكون في ملابس المبتدأ ضمير لملابس الخبر، نحو: في الدار غلام صاحبها، وسيجيء لهذا زيادة توضيح في تعليقاتنا على امتناع توسط خبر أفعال الناقصة ووجوبه.

الناصية

(**قوله: لأنه المسوغ للابتداء بالنكرة**) رفعاً لإيهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت: درهم عندي، ووطرٌ لي، ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ، وأن يكون نعتاً له؛ لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص؛ ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر؛ ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها، نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]. (صبان).

(**قوله: كذا**) أي: مثل التزام تقديم الخبر فيما مرَّ يلتزم تقدمه إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ الذي بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبيناً، أي: مفسراً للضَّمير العائد إليه من المبتدأ فمبيناً حال من الضَّمير في به لبيان الواقع، فصل بينها وبين صاحبها بأجنبي للضَّرورة. قال ابن غازي: هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغني عنه، وعما بعده أن يقول:

كَـذا إذا عَـادَ عَـلَـيْـهِ مُـضْـمَـرُ مِـن مُـبْـتَـداً وَمـا بِـهِ يُـصـدرُ

(صبان). (**قوله: كَذا يجب تقديم الخبر... إلخ**) أي: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد على جزء الخبر ضمير، وذلك الضمير يعود من مبتدأ مخبر عنه بذلك الخبر، فالضَّمير في المبتدأ، ويرجع إلى جزء أي كلمة في الخبر، فلو تأخَّر الخبر عاد الضمير إلى المتأخِّر، فالضَّمير في به يرجع إلى الخبر، وفي عنه يرجع إلى المبتدأ. (دشتي).

(**قوله: إذا عاد عليه**) قد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف، أي: عاد على ملابسه يستثنى من ذلك ما إذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ، فإن أمكن صحَّ تأخير الخبر جوازاً، نحو: عمراً علمه نافع، أو وجوباً نحو: عمراً علمه نفع عند البصريين، وبعض الكوفيين، ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين، كما في (التسهيل) و(الهمع). وأما قول البعض: الأولى: إبقاء المتن على ظاهره إلى آخر ما قال فغير مستقيم، فتأمله. (صبان).

(**قوله: أيْ: على مُلابسه**) الملابس: المخالط، أي: جزئه؛ لأن الجزء مخالطٌ مع الكلِّ.

نحو: «في الدّارِ صاحِبُها» إذ لَوْ أُخِّرَ عادَ الضَّمير عَلى متأخّرٍ لفظاً ورُتبةً.

تنبيه: عِبارة ابن الحاجِب في هذِه المسألة «أوْ لِمُتَعَلّقه ضميرٌ في المُبْتَدَأ» قال المصنف

أبو طالب

(قوله: عاد الضمير إلى متأخر... إلخ) الإضمار قبل الذكر ثلاثة أقسام، **الأول**: ما كان لفظاً ورتبة، وهو غير جائز إلا في المستثناة؛ التي نذكرها في آخر بحث الفاعل، **الثاني**: ما كان بحسب اللفظ فقط، **الثالث**: ما كان بحسب الرتبة فقط، وهما جائزان مطلقاً ومثالهما نحو فيها صاحب الدار،

الناصية

(قوله: مضمر مما... إلخ) يعني: إذا اتَّصل بالمُبتدأ ضمير راجع إلى بعض أجزاءِ ومُتَعَلّقاتِ الخبرِ وجبَ تقديمُ الخبرِ؛ لِئَلّا يرجع الضَّمير على المتأخِّر لفظاً ورتبة. (شيرازي).

(قوله: نحو في الدار صاحبها) فلو قدمَ المُبتدأ، وقيل: (صاحِبها في الدار) يكون الدَّار متأخراً عن (الهاء) لَفظاً ورُتبَة، ولا يجوز، أمَّا مع التقديم يكون الضَّمير راجِعاً على شَيءٍ مُتَأخِّر رتبة فقط ولكنّه متقدم لفظاً. (شيرازي).

(قوله: إذ لو أخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) أي: وهو غير جائز هنا اتفاقاً بخلافه في نحو: ضرب غلامه زيداً، فإن فيه خلافاً. والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضَّمير اشتركا في العامل في الثاني دون الأول. (صبان).

(قوله: أو لمتعلقه) بكسر اللام، أي: كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية ممتنع معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو: على الله عبده متوكل (ضمير) كائن (في) جانب (المبتدأ) راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أخّر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً، ومعنًى، (مثل على التمرة مثلها زبداً) فقوله: مثلها، أي: مثل التمرة مبتدأ، وفيه ضمير لمتعلق الخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر، وهو قوله: على التّمرة والتّمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكلّ.

(قوله: أوْ لِمُتَعَلّقه) أي: يعود ضمير متصل بالمبتدأ (على بعض) متعلق الخبر كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] فأقفالها مبتدأ مؤخّر، و(على قلوب) خبر مقدم ولا يجوز تأخيره؛ لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب، وهي متأخرة في الرتبة؛ لأنها بعض متعلق الخبر؛ لأن الخبر على الصَّحيح المتقدّم هو الاستقرار، والجار والمجرور متعلق به، ومتعلق الخبر رتبته التأخير، فيعود الضَّمير على متأخر لفظاً ورتبة (و) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر، نحو: (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح، وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر، مولى المهدي يخاطب امرأة:

أَهَابُكِ إجْلالاً ومَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولكنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيْبُها

فملء خبر مقدم، وحبيبها مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر؛ لئلا يعود الضَّمير على عين وقد أضيف إليها الخبر، وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز، وإنما الخبر

في نُكَتِه على مُقَدَّمَةِ ابن الحاجِب: هذه عِبارةٌ غَلِقَةٌ على المُتَعَلِّم، ولو قال: «أوْ كانَ في المُبتَدَأ ضميرٌ له» كفاه. انتهى.

وأنتَ ترى ما في عِبارَةِ المُصَنف هُنا مِن الغِلاقَة، وكثرةِ الضّمائِرِ المُقتَضِيَةِ للتعقيدِ، وعُسْرِ الفَهْم، وكان يُمكِنُه أنْ يقول كما في الكافِية:

وَإنْ يَعُدْ بِخَبَرٍ ضَمِيرُ ... مِن مُبتَدا يُوجِبْ لَهُ التَّأخِيرُ

أبو طالب

وفي الدار صاحبها، فإن قلت: الذكر إنما ينسب إلى اللَّفظ، فما معنى انتسابه إلى الرتبة قلت: الذكر أو مساق للوجود ووجود بعض الأعراض إنما هو بوجود معروضاتها فإن ذكر رتبة لفظ المرجع بذكر نفس ذلك اللَّفظ وآخر عن الضَّمير كان الإضمار من القسم الأول، وإن ذكرت بذكر بلفظ آخر مقدَّم على الضَّمير كان من القسم الثالث، والأَوْلى أن يُجعل قولنا: لفظاً ورتبةً، تمييزاً للنسبة الإضافية، أي: لنسبة القبل إلى الذكر لا لنسبة الذكر إلى مفعوله، فلا يحتاج تصحيحه إلى تكلف.

الناصية

المضاف لا غير، وقول الخطيب التبريزي: إن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

كَذا إذا عَادَ إلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيْناً يُخْبَرُ

ويوجد في بعض النُّسخ الحالة الثالثة جواز التَّقديم والتأخير، وذلك فيما فقد فيه موجبهما، كقولك: زيد قائم؛ فيترجح تأخيره على الأصل، ويجوز تقديمه لعدم المانع، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... وجَوَّزُوا التَّقديمَ إذ لا ضَرَرا

(**قوله: أوْ كانَ في المُبتَدَأ ضمير له**) أي: أو كان لِمُتعلق الخبر ضمير في المُبتدأ، والعِبارة في متنِ (الجامي) في مجموعتنا النورية المجلد الأول صفحة ٣٣٨.

(**قوله: من مبتدأ يوجب له التأخير**) أي: يوجب لِذلك المبتدأ التأخير.

(**قوله: يجب التقديم**) أي: يلتزم تقدم الخبر. (**قوله: إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا**) بأن يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه. (**قوله: يستوجب**) أي: يستحق التصدير، أي: في جملته فلا يرد نحو: زيد أين مسكنه. هذا، وفي (التَّصريح) بأن يكون الخبر (لازمَ الصدرية) بنفسه (نحو: أين زيد) أو بغيره إما مقدماً عليه نحو: لقائم زيد (أو) متأخراً عنه، وذلك إذا كان الخبر (مضافاً إلى لازمها)، أي: الصَّدرية (نحو: صبيحةَ أيِّ يوم سَفَرُك) فصبيحة خبر مقدم، وأي اسم استفهام مضاف إليه، وسفرك مبتدأ مؤخر، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

كَذا إذا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا ....

كَـذَا إِذَا يَـسْـتَـوْجِـبُ الـتَّـصْـدِيـرا   كَـأَيْـنَ مَـنْ عَـلِـمْـتَـهُ نَـصِـيـرا
وَخَـبَـرَ الْـمَـحْـصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدا   كَـمَـا لَـنَـا إِلَّا اتِّـبَـاعُ أَحْـمَـدا

(كَذا) يَجبُ التقديم (إذا) كان الخبر (يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا) كالاستِفهام (كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرا، وَخَبَرَ) المُبتَدَأ (المَحْصُور) فيه (قَدِّمْ أَبَدا كَما لَنا إلا اتِّباعُ أحْمَدا) إذ لو أُخِّرَ، وقيل: ما اتِّباعُ أَحْمَدَ إلا لَنا، أَوْهَمَ الانْحِصار في الخبر.

أبو طالب

(قوله: المحصور فيه) عدل بتقدير قوله فيه عن الإضافة البيانية المستغنية عن تقدير هذا الظَّرفِ إلى اللَّامية المحتاجة إليه؛ ليخرج عن المقصود، نحو: ما زيد قائم إلا في الصباح.

(قوله: أوهم الانحصار) أوقع السامع في غلط هو الانحصار في الخبر؛ فإنه من الوهم بفتحتين بمعنى الغلط، لا من الوهم بسكون الهاء بمعنى القوة المعروفة، فلا يرد عليه أن الأولى أن يقول: أفاد الانحصار.

الناصية

(قوله: كَأَيْنَ مَنْ عَلِمتَهُ نصِيرا) وصبيحة، أي: يوم سفرك، أي: ابتداء سفرك؛ لأنه المظروف في الصَّبيحة، ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها، فيكون صبيحة بالنَّصب، ويقل فيها الرَّفع كما علم مما أسلفناه، وبهذا يعرف ما في كلامِ البعضِ من الخللِ.

(قوله: كأين من علمته نصيرا) يعني: أين الشَّخص الَّذي كان ناصراً لي، ف (أين) اسم اسْتفهام خبر مقدّم (مَن) الموصولة مبتدأ مؤخَّر. وجملة (عَلِمتَه نَصيرا) صِلَة المَوْصول **(قوله: وخبر المحصور)**، أي: المحصور فيه، كما صرح به الشارح، فهو على الحذف والإيصال. (صبان).

(قوله: الْمَحْصُورِ) فيه بإلا، أو بإنما. (صبان). **(قوله: وخبر المحصور)** الأولى، والخبر المحصور؛ لأنه هو المحصور في المبتدأ هنا لا العكس، إلا أن يجعل من إضافة الموصوف للصفة، أو فيه حذف وإيصال كما مر أي خبر المبتدأ المحصور فيه. (خضري).

(قوله: وَخبر المُبتَدَأ الْمَحْصُور) بإلا لفظاً، نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد ﷺ، فلنا: خبر مقدم، واتباع أحمدا مبتدأ مؤخر (أو) يقترن بإلا (معنى نحو: إنما عندك زيد) فعندك خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، وهو محصور فيه، والمعنى: ما عندك إلا زيد، وشمل ذلك قول الناظم:

وخـبـر الـمَـحْـصُـور قـدم أبـدا   ....

(تصريح). **(قوله: قَدِّمْ أَبَدَا)** على المبتدأ.

(قوله: ما لَنَا إِلَّا اتِّباعُ أحمدا) معناه: لسنا إلّا تابِعين لأحمد، و(ما اتباعُ أحمد إلّا لَنا) معناه: ليس لأحمد أتباع إلّا نحن، وكم الفرق بين المعنيَيْنِ؟ **(قوله: كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدا)**، وإنما عندك

وَحَـذْفُ مَـا يُـعْـلَـمُ جَـائِـزٌ كَـمَـا تَـقُـولُ زَيْـدٌ بَـعْـدَ مَـنْ عِـنْـدَكُـمَـا

(وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ) مِن المُبتدأ والخبر (جائِزٌ) فحذف الخبر ....

أبو طالب

(**قوله: من المبتدأ والخبر**) أي: لا من الخبر وحده، كما هو المتبادر مما سبق.

الناصية

زيد لما سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر، بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود، والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بأنه لو أخِّر لانعكس المعنى المقصود، فلا بد من تقدير مضاف، أي: لنظير ما سلف.

هذا، ويجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها، نحو: عندي أنك فاضل؛ إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة، وأن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل؛ ولهذا يجوز ذلك بعد أما كقوله:

عِـنْـدِي اصْـطِـبَـارٌ وَأَمَّـا أَنَّـنِـي جَـزِعٌ يَـوْمَ الـنَّـوَى فَـلِـوَجْـدٍ كَـادَ يَـبْـرِيـنِـي

لأن إن المكسورة ولعلَّ لا يدخلان هنا. اهـ. (صبان).

(**قوله: أَوْهَمَ الانْحِصار في الخبر**) أي: أوهم أن المراد أنّ اتباع أحمد منحصر بنا، فلا يجوز نغير المسلمين اتّباعه، وهذا خلاف المراد. (دشتي).

(**قوله: ما يعلم**) أي: بعينه، فلا يكفي علمه إجمالاً بأن يعلم أن في الكلام حذفاً. (صبان).

(**قوله: من المبتدأ والخبر**) كما هو موضوع المقام، أما المبتدأ الرَّافع لمستغنى به، فلا يحذف هو ولا مرفوعه، كما نقله (يس) عن الشاطبي. وخرج أيضاً فاعل الفعل ونائب الفاعل، فلا يحذفان وإن علما، واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر، فقيل: الأحسن حذف الخبر؛ لأن الحذف تصرف وتوسع، والأحق بذلك الخبر، فإنه يقع مفرداً مشتقاً وجامداً، وجملة اسمية وفعلية وظرفية؛ ولأن الحذف أليق بالأعجاز، وقيل: الأحسن حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة. (صبان).

(**قوله: جائز**) أي: غير ممتنع، فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر، كما سيأتي تفصيله. (صبان).

(**قوله: فحذف الخبر**) جوازاً نحو: (خرجت فإذا الأسد).

فالأسد مبتدأ، وخبره محذوف جوازاً (أي: حاضر)؛ لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرَّعد: ٣٥]) فظلها مبتدأ، وخبره محذوف جوازاً الدلالة ما قبله عليه (أي: كذلك) أي: دائم، (ويقال: من عندك؟ فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازاً لدلالة خبر من عليه (أي: عندي) وإليه أشار الناظم بقوله:

.... كـمـا تـقـول زيـد بـعـد مـن عـنـدكـمـا

وَفِـي جَـوَابِ كَـيْـفَ زَيْـدٌ قُـلْ دَنِـفْ   فَـزَيْـدٌ اسْـتُـغْـنِـيَ عَـنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

(كَما تقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ) قَوْل السّائِلِ (مَنْ عِنْدَكُما وفي جَوابِ) قول السّائِلِ (كَيْفَ زَيْدٌ) ....

أبو طالب

....

الناصية

ويقال: ما عندك؟ فتقول درهم، أي: درهم عندي، فيقدر الخبر متأخراً، قال ابن مالك: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السُّؤال، والمقدم في السُّؤال هو المبتدأ، فيكون هو المقدم في الجواب؛ ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل: عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب. انتهى.

فإن قلت: إذا قدر الخبر متأخراً؛ فما سوّغ الابتداء بدرهم. قلت: كونه جواباً بالاستفهام (وأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فُصِّلَت: ٤٦] (ويقال: كيف زيد) فتقول في الجواب: (دنف) بكسر النون فلنفسه، وعليها، ودنف إخبار لمبتدآت محذوفة جوازاً للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه، وإساءته عليها وهو دنف) أي: مريض من العشق، وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السَّابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه، وأن الضَّمير معلوم من العائد عليه في السؤال، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَفِـي جَـوَابِ كَـيْـفَ زَيْـدٌ قُـلْ دَنِـفْ   فـزيـدٌ اسـتُـغْـنِـيَ عَـنْـهُ إِذْ عُـرِفَ

(تصريح). **(قوله: كما تقول... إلخ)** لم يقل: تقولان؛ ليوافق عندكما لاحتمال أن المجيب أحد المسؤولين فقط. (صبان).

(قوله: كَمَا تقولُ زيْدٌ) من غير ذكر الخبر.

(قوله: بَعْدَ) ما يقال لك (مَن عِندَكمَا) والتقدير: زيد عندنا. وإن شئت صرحت به. ولو كان المجاب به نكرة، نحو: رجل قدر الخبر أيضاً بعده. قال في (شرح التسهيل): ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل إلا على ضعف، أي: خلاف الأولى، كما أفاده (سم). (صبان).

(قوله: كيف زيد) قال الدنوشري: قال بعضهم: كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته، كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقاً، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان، وكانت فتحة للخفة، والأظهر أنها اسم مجرد عن الظرفية مطلقاً بدليل إبدال الاسم الصَّريح منها، كقولك: كيف زيد أصحيح أم سقيم؟ ويكون خبراً في نحو: كيف زيد؟ ويقدر بالصِّفة، ويجوز في نحو: كيف زيد جالس؟ رفع جالس، وكيف حال من ضميره ونصبه، وكيف هي الخبر، وجالساً حال من ضمير كيف؛ لأنها بمعنى الصفة، وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح

وَبَعْـدَ لَـوْلَا غَـالِـبـاً حَـذْفُ الـخَـبَـرْ حَـتْـمٌ وَفِـي نَـصِّ يَـمِـيـنٍ ذَا اسْـتَـقَـرّْ

احْذِفِ المُبتَدَأ، و(قُلْ دَنِفْ) أي: مَريض (فَزَيْدٌ) المُبتَدَأ (اسْتُغْني عَنْهُ إذْ عُرِفْ).

(وَبَعْدَ لَوْلا) ....

أبو طالب

(**قوله: وبعد لولا**) هذا متعلّق بقوله: حتم على ما يظهر من كلام الشارح، ولا يبعد أن يكون متعلقاً بمقدر تقديره: والمبتدأ الواقع بعد لولا، لكن الأول أولى لقلة مؤونته.

الناصية

ابن القواس على ألفية ابن معطي، وهي في نحو: كيف جاء زيد؟ حال مقدرة بالجار والمجرور، والتقدير: على أي حالة، وعلى أي هيئة جاء، وأجاز الكوفيون المجازاة بها. انتهى باختصار.

هذا، وعبارة الدماميني: اعلم أن في كيف ثلاث عبارات: **إحداها**: أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال، فمعناها في أي حال على أن الظَّرفية مجازية، كما في زيد في حالة حسنة، وهذه عبارة سيبويه، فموضعها عنده نصب دائماً. **الثانية**: أنها اسم يستفهم به عن الأحوالِ، فمعناها على أي حال، وهذه عبارة السيرافي والأخفش، فموضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره. **الثَّالثة**: أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها، فمعناها ما نعت زيد، وهذه عبارة ابن المصنف، والمراد بالوصف عليها اللفظ الدَّال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى، وإلا اتحد هذا بالقولِ الثاني.

ثم اعترض القول الأول والثاني بأمور، ثم قال: وأما القول الثالث فلا إشكال عليه البتة. ثم ذكر أن كيف قد تسلب معنى الاستفهام، وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم: انظر إلى كيف يصنع زيد، أي: إلى الحال التي يصنعها، ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها. اهـ. ملخصاً. (صبان). (**قوله: قلْ دَنِفْ**) بغير ذكر المبتدأ.

(**قوله: دنف**) قال الدَّنوشري: الدنف: المشرف على الهلاك، ويجوز فتح نونه، فيكون مصدراً لا يثنى ولا يجمع، تقول: رجلان دنف، وقوم دنف، ونسوة دنف، وإن كسرت النُّون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث، تقول: رجلان دنفان، وقوم دنفون، وامرأة دنفة، ونساء دنفات، وقد أدنفه المرض فهو مدنف، وتوسعوا فقالوا: أدنفت الشَّمس؛ إذا أشرفت على الغروب، وهذا تشبيه. (حمصي).

(**قوله: أي مريض**) من العشق أو غيره مرضاً ملازماً، كما في (القاموس) وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف، وأنها في محل رفع، أما على قول سيبويه: إنها ظرف كأين، وأن المعنى في أيِّ حال، فيكون الجواب في صحة مثلاً قاله (يس).

(**قوله: اسْتُغْنِيَ عَنْهُ**) لفظاً (إِذْ) قد (عُرِفْ) بقرينة السُّؤال، والتَّقدير: هو دنف، وإن شئت صرحت به. وقد يحذف الجزآن معاً إذا حلا محل مفرد، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤] أي: فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملةِ التي قبلها، وهي فعدتهن ثلاثة أشهرٍ عليها. (أشموني).

الامتِناعِيَّة (غالِباً) أي: في القِسم الغالِب مِنها، إذْ هي على قِسمَيْنِ: قِسمٌ يَمْتَنِع فيه جوابها بمُجرَّد وجود المُبتدأ بعدَها ....

أبو طالب

(قوله: الامتناعية) احتراز عن لولا التَّحضيضية المختصة بالدخول على الأفعال.

(قوله: غالباً) هذا إما مفعول المقدر بتقدير موصوف، أي: أعني قسماً غالباً منها، أو بدل بعض من قوله بعد لولا، لكن بتقدير مضاف، والأصل بعد قسم غالب منها حذف المضاف والموصوف، وأقيم الوصف مقامهما، أو حال عن المستتر في قوله: حتم.

(قوله: أي في القسم الغالب فيه) إشارة إلى أن المراد بالغالب الذي يكون تحت قاعدة لا ما صار غالباً بلا قاعدة تضبطه.

(قوله: بمجرد وجود المبتدأ) الظاهر أن يقول هكذا: قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد نسبة الخبر الوجود إلى المبتدأ... إلخ، وقسم يمتنع لنسبة خبر غير الوجود إليه... أو يقول في الأول، كما قال في الثاني، وقسم يمتنع باتصاف المبتدأ بغير الوجود، ووجه عدوله إلى ما ذكره هو الإشارة إلى الخلاف الواقع في المبتدأ بعد القسم الأول هل له خبر محذوف أم لا حاجة له إلى الخبر والاتفاق الواقع على المبتدأ بعد القسم الثاني؛ في أنه مما لا بد له من الخبر بدليل كونه إذاً خبر في اللفظ في بعض الصور، وهذا مما يقود المشهور إلى تقدير الخبر لما وقع بعد القسم الأول، وقيل: ما وقع

الناصية

(قوله: وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم، وتقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جائز على ما قال التفتازاني: إنه الحق. وقال ابن هشام في (شرح بانت سعاد): إن كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقاً؛ وإلا جاز. (صبان).

(قوله: الامتناعية) خرج التَّحضيضية؛ إذ لا يقع بعدها المبتدأ، كما صرح به الناظم في قوله: وأولينها الفعلا. (صبان).

(قوله: غَالباً) أي: في غالب أحوالها، وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق، حاصله أن الوجوب منصب على الحذف، والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا، وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق، وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب. (صبان).

(قوله: إذْ هي على قِسْمَيْن) اعلم أن معنى لولا الامتناع، أي: امتناع جوابها، فتارة يمتنع الجواب لوجود المبتدأ الذي بعده لا لشيء آخر، نحو: لولا علي لهلك عمر، فامتنع هلاك عمر لوجود علي، وهذا هو الغالب في استعمال لولا، وأخرى يمتنع الجواب لإسنادِ خبر إلى المبتدأ الذي بعدها، واستعمالها بهذا النحو قليل، نحو: **«لولا قومكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتُ الكعبة»** فامتناع هدم الكعبة لكون القوم حديثي عهد، لا لنفس وجود القوم الذي هو المبتدأ. (دشتي).

وهو الغالِب، وقِسمٌ يَمْتَنِع لِنسبة الخبر إلى المُبتَدأ، وهو قليل، فالأوَّل (حَذْفُ الخَبَرْ) منه (حَتْمٌ) نحو: «لَوْلا زَيدٌ لأتَيْتُكَ» ....

أبو طالب

بعد القسم الأول فاعل لمقدر، والأصل: لولا وجود زيد لكان كذا، والأقرب عندي إنما هو هذا القول.

(**قوله: وهو الغالب**) عرّفه ونكّر قوله قليل فيما سيأتي لتقدم ذكر الأول دون الثاني.

(**قوله: حتم**)؛ وذلك لأن النفي عند فقد القرينة يتوجه إلى وجود ما بعده فإذا أريد ذلك أطلق النفي ليدل عليه، وإذا دل عليه كان ذكره عبثاً يجب الاحتراز عنه.

الناصية

(**قوله: حَذْفُ الْخَبَرْ... إلخ**) أي: وجوباً، وذلك بأن يكون الخبر (كوناً مطلقاً والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية، والمرادُ بالكون الوجود، وبالإطلاق التَّقييد بأمر زائد على الوجود، وإيضاح ذلك أن يقال: إن كان امتناع الجواب لمجرد وجوب المبتدأ، فالخبر كون مطلق (نحو: لولا زيد لأكرمتك) فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فزيد مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، وهو كون مطلق (أي: لولا زيد موجود) وإن كان امتناع الجواب المعني زائد على وجود المبتدأ، فالخبر كون مقيد، كما إذا قيل: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت، تريد: لولا إحسان زيد إليَّ هلكت، فالهلاك ممتنع لإحسان زيد، فالخبر كون مقيد بالإحسان، وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود زيد منع من الإكرام، فصحَّ الحذف لتعيين المحذوف، وإنما وجب لسدِّ الجواب مسده وحلوله محله، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: وبعد لولا غالباً حذف الخبر... حتم. (فلو كان) الخبر (كوناً مقيداً) بمعنى زائدعلى الوجود (وجب ذكره إن فقد دليله كقوله: لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل، فزيد مبتدأ، وجملة سالمنا خبره، وهو كون مقيد؛ لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة، ولا دليل يدل على خصوصيتها، فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطاباً لعائشة رضي الله عنها: «**لولا قومكِ حديثو عهد بكفر، لبنيتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيم**» وحكاه في (المغني) بلفظ: «**لولا قومكِ حديثو عهد بالإسلام لهدمتُ الكعبة**» فقومك مبتدأ، وحديثو خبره، وهو كون مقيد بالحداثة. اهـ. (تصريح). وفي (ابن عقيل) إن هذا الذي ذكره المصنِّف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلاً، هي طريقة لبعض النحويين، والطريقة الثانية أن الحذف واجب دائماً، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول، أي: كما أول قوله ﷺ لعائشة: «**لولا قومكِ... إلخ**» كما سيأتي. والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كوناً مطلقاً، أو كوناً مقيداً، فإن كان كوناً مطلقاً وجب ذكره، نحو: لولا زيد لكان كذا، أي: لولا زيد موجود، وإن كان كوناً مقيداً، فإما أن يدل عليه دليل أو

أي: مَوْجُودٌ، والثاني: حَذْفُهُ جائِز ....

أبو طالب

....

الناصية

لا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، نحو: لولا زيد محسن إليَّ ما أتيت، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه، نحو أن يقال: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: لولا زيد لهلكت، أي: لولا زيد محسن إليَّ فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبته، وقد اختار المصنف، وكذا الرماني وابن الشجري والشلوبين هذه الطريقة في غير هذا الكتاب، وهو الحق، وشواهدها كفلق الصبح. اهـ. (سندوبي).

(قوله: أي موجود) حذف موجود وجوباً للعلم به، وسدَّ جوابها مَسَدَّه، أي: فهو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر، نحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥] أي: لأذن لكم في الفتح، وإن لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معاً؛ لأن القرينة تجعله في قوة المذكور، والمراد بسدّ الجواب مسده قيامه مقامه، وحلوله محله كما يؤخذ من (التصريح). (صبان).

(قوله: حَذْفُهُ جائِز... إلخ) أي: جاز الوجهان، وهما ذكر الخبر وحذفه (إن وجد الدليل) الدال عليه (نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم) فحموه: خبر أنصار، وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها؛ إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي - المعري - في وصف السيف:

يذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ ... فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا

فيمسكه: خبر الغِمد، وهو كون مقيد بالإمساك، والمبتدأ دال عليه؛ إذ من شأن غمد السيف إمساكه، ويذيب معناه: يسيل، والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف، فاعل يذيب، وكل عضب مفعوله، وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة، وهو السَّيف القاطع، والغمد بكبير الغين المعجمة: غلاف السيف، والإسالة: إيجاد السيلان، والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب، قاله الموضح في (شرح الشواهد). والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف، فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه. انتهى.

وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك، وإليه أشار في النظم بقوله: غالباً. (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلاً بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي: المقيد (مبتدأ، فيقال) في: لولا زيد سالمنا ما سلم: (لولا مسالمة زيد إيانا، أي: موجودة) ويقال في لولا أنصار زيد حموه ما سلم: لولا حماية أنصار زيد إياه، أي: موجودة، (ولحنوا المعري) في قوله: فلولا الغمد يمسكه، قال الموضح في (المغني): وليس يعني التلحين بجيد لاحتمال تقدير: يمسكه بدل اشتمال من الغمد، على أن الأصل أن يمسكه، ثم

إذا دَلَّ عليه دليل بِخلاف ما إذا لم يَدُلّ نحو: «لَوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بالإسْلامِ لَهَدَمْتُ الكَعْبَةَ، وَجَعَلْتُ لَها بابَيْنِ».

أبو طالب

(**قوله: إذا دل عليه دليل**) نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: لولا أنتم صددتمونا بقرينة قوله تعالى: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ﴾ [سبأ: ٣٢].

(**قوله: نحو لولا قومك**) هذا مروي عن النبي ﷺ مخاطباً لعائشة، والحديث هكذا: «**لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة باباً، وجعلتها بابين**». الحديث: الجديد، والعهد: العلم، أو الزمان وإضافة قوله (حديثو) إليه من إضافة المميز إلى التمييز، وقوله (بالإسلام) متعلق بالعهد على المعنى الأول وبقوله: (حديثو) على المعنى الثاني، والمعنى على ما خطر ببالي أنه إن لم يكن قومك جديداً إسلامهم لهدمت الكعبة التي بنيت على باب واحد، وبنيتها على بابين، أي: جعلت بابها القديم باباً، والمستجار وهو الذي في مقابله باباً آخر، لكن لما كانوا جديدي الإسلام ولم يستقر دين

الناصية

حذفت أن، فارتفع الفعل، أو تقدير يمسكه جملة معترضة، أي: بين المبتدأ والخبر المحذوف. انتهى. وفي الاحتمال الأول نظر، فقد قال الموضح نفسه في (شرح شواهد ابن الناظم) في:

مــــن لــــدُ شـــــولاً........... ....

قدره سيبويه من لد أن كانت، واعترض عليه في تقديره أنه يلزم منه حذف بعض الاسم، وبقاء بعضه هذا كلامه، ومن خطه نقلت، وبهذا يعترض أيضاً على الدماميني في قوله، ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، والأصل: فلولا أن الغمد يمسكه، فحذفت وارتفع الاسم بعدها. انتهى. ولا يجوز أن يكون يمسكه حالاً من الخبر المحذوف؛ لأنهم لا يذكرون الحال بعد لولا؛ لأنها خبر في المعنى، نقله الموضح في (المغني) عن الأخفش، وأقره.

(وقالوا: الحديث) المتقدم (مروي بالمعنى) لا باللفظ، قال ابن أبي الربيع: لم أر هذه الرواية، يعني: بهذا اللفظ من طريق صحيح، والروايات المشهورة في ذلك: «**لولا حدثان قومك**»، «**لولا حداثة قومك**»، «**لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية**»، ونحو ذلك، نقله المرادي عنه في (شرح النظم)، وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ، هو الصحيح عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، وقيل: هو مرفوع بلولا، وسيأتي. (تصريح).

(**قوله: إذا دل عليه دليل**) أي: سواء كان من أجزاء كلام لولا، كما مثل أو من غيرها، كقولك في جواب هل زيد محسن إليك: لولا زيد، أي: محسن إليَّ لهلكت.

(**قوله: «لوْلا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ»... إلخ**) مثال لعدم حذف الخبر لعدم وجود قرينة، والمثال للحذف عند وجود القرينة، كما إذا أردت أن تضرب رجلاً فمنعك زيد، فتقول: لولا زيد لضربتك، أي: لولا زيد منعني لضربتك. (دشتي).

تتمة: كلَوْلا فيما ذُكِر لَوْما. صَرَّحَ به ابن النّحَّاس.

أبو طالب

الحق في قلوبهم، خفت أن لو فعلت ذلك لانقلبوا إلى كفرهم الأصلي، والمستجار: موضع بالركن اليماني مقابل باب البيت، قد انشق لدخول فاطمة بنت أسد منه في البيت لولادة علي رضي الله عنه فيه لتشريف البيت بها.

الناصية

(**قوله: لولا قومك حديثو عهد**) أي: قريبو زمن، والخطاب لعائشة، وممن روى هذه الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه، فما نقل عن ابن أبي الربيع من أنه لم يقف على ورودها من طريقٍ صحيحٍ فيه ما فيه هذا، والمشهور في الروايات: «**لولا حدثان قومك**»، «**لولا حداثة قومك**»، «**لولا أن قومك حديثو عهد**»، ورد بأنه يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث أو غالبها، على أنه إنما يتم لو لم يكن رواة الحديث عرباً، أما إذا كانوا عرباً وهو الظاهر، فلا لقيام الحجة بلسانهم. اهـ. (سم). وفي (حاشية المغني) للدَّماميني: أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النَّحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك في استدلاله بها، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها؛ لأن الأصل عدم التبديل، لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها، والتَّحرِّي في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة. والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظنّ كافية في مثل تلك الأحكام، بل في الأحكام الشَّرعية، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظَّاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب، أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف، كما قاله ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك، ثم دون ذلك البدل، ومنع من تغييره، ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السَّابق في استدلالهم للتأخر. اهـ. باختصار.

هذا والمعنى: لَوْلا أن قومك يا عائشة جَدِيداً أسلموا، ولا يتحمَّلون أن يَرَوْا تغييراً في الكعبة لهدمت الكعبة، وجعلت لَها بابَيْنِ باباً للدخول، وباباً للخروج، ولكنِّي لو فعلت ذلك قالوا: هذا أمر غريب لم يفعله الأنبياء السَّابقون، فَلِمَ فعله محمد ﷺ؟ (الشَّاهد) في (حَدِيثو) وهو خبر بعد (لَوْلا)، وإنّما لم يحذَف لِعَدَم قرينةٍ تدلّ عليه لو حذِف، فلو حذف الخبر، وقيل: (لَوْلَا قَوْمك لَهَدَّمت الكعبة) كانَ المعنى: (لَوْلَا قومكِ موجودون) وهذا خِلاف المقصود؛ إذ وجود القَوْمِ ليس مانِعاً عن هَدْمِ الكعبةِ، وإنّما المانِع أنّهم جَدِيدو عَهْدٍ بالإسْلام. (شيرازي).

(**قوله: كلولا فيما ذكر لوما كما صرح به ابن النَّحّاس**) فبعد (لوْما) - عند ابن النّحّاس - غالباً يحذَف الخبر، وذلِك إذا كان الخبر (موجود) ونحوه من أفعالِ العمومِ، وفي غيرِ الغالِب، وهو فيما كان الخبر مِن أفعال الخصوص لا يجوز الحَذف إذا لم يدلّ عليه قرينة، وإذا دَلَّ جاز الحَذْف

(وَفِي) المُبْتَدَأ الواقِع (نَصَّ يَمِينٍ ذا) أي: حَذْف الخبر وُجُوباً (اسْتَقَرْ) نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ كَذا» أي: قَسَمي، فإنْ لم يكن نَصّاً في اليَمِين لَمْ يَجِب الحَذْف.

أبو طالب

(قوله: لم يجب الحذف) كعهد الله؛ فإنه يستعمل قسماً، كعهد الله لأفعلنَّ، وغير قسم كعهد الله يجب الوفاء به، فإنه عند استعماله قسماً لا يجب حذف خبره أيضاً، والمراد بالعهد العلم أو الشرط.

الناصية

وعَدَمه. **فالأوَّل** نحو: (لَوْما زيد لَجِئْت) أيْ: لَوْما زيد مَوْجود، **والثاني** نحو: (لَوْما زيد جَبان لَفَعَلت كَذا) **والثَّالث**: نحو: (لَوْما زيد لهلكت) في جواب سائِل: هل زيد محسِن إلَيك؟. (شيرازي).

(**قوله: وَفي المُبْتَدَأ الواقِع... إلخ**) أي: يكون المبتدأ صريحاً في القسم بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو: لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم؛ إذا عاش زمناً طويلاً، ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة، أي: وحياتك (لأفعلن، وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن، وهو البركة، أي: وبركة اللهِ (لأفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوباً (أي: لعمرك قسمي وأيمن الله يميني)، وإنما وجب حذفه لسدِّ جوابِ القسم مسدَّه (فإن قلت: عهد الله لأفعلن، جاز إثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به؛ لأن عهد الله غير ملازم للقسم؛ إذ يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمي عمرك، فيكون من حذف المبتدأ) والأول أولى؛ لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل، أو من الأعجاز والأواخر، فالحمل على الأواخر أولى؛ لأنها هي محل التغيير غالباً؛ ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظاً وتقديراً، أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء. وفي التقدير على شيء آخر، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

.... وفـي نـص يـمـيـن ذا اسـتـقـر

(تصريح). (**قوله: نص يمين**) من إضافة الصِّفة إلى الموصوف. (**قوله: حذف الخبر وجوباً**) للعلم به. أي: من كون ما ذكر نصّاً في اليمين، وسدَّ جواب القسم مسده. (صبان).

(**قوله: استقر**) إظهاره الكون العام ضرورة، أو مراده بالاستقرار الثبات، وعدم التزلزل، فيكون خاصاً على حدِّ ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]. (صبان).

(**قوله: لعمرك**) أي: حياتك التزموا فتح عينه في القسم تخفيفاً لكثرة استعماله فيه، وإن صحَّ في غيره الفتح والضم، أفاده الدماميني. (صبان).

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

(وَ) كذا يجب الحَذْف إذا وَقَعَ المُبْتَدَأُ ....

أبو طالب

(قوله: وكذا يجب الحذف إذا وقع المبتدأ) لم يقل إذا وقع الخبر، مع أن الظاهر أن قول المصنف بعد واو قيد للخبر لا للمبتدأ، فإنه الواقع بعد الواو دون المبتدأ ليطابق قوله: نص يمين في المقيد فإنه نص في كونه قيداً للمبتدأ، ولهذه العلَّة جعل الظرف الآتي أيضاً قيداً للمبتدأ، وأما الظرف السابق على النص فلم يجعله قيداً للمبتدأ؛ لأنه كالنص في كونه قيداً للخبر، لكونِ الخبر مذكوراً في الكلام دون المبتدأ، فعلى هذا يعدّ في قوله: بعد واو مبني على الضَّم بتقدير بعد المبتدأ، وقوله: واو مرفوعٌ على أن يكون فاعلاً للظرف، وقيل في توجيهِ هذا الكلام: إن المراد بوقوع المبتدأ بعد الواو وقوع تماميته بعدها بناء على أن ما بعد الواو من تتمة المبتدأ بحسب المعنى، ولا يخفى ما فيه من التعسف.

الناصية

(قوله: نحو لعمرك لأفعلن) أصله: لعمرك قَسَمي لأفعلن (لعَمرُك) مُبتَدأ، وهو نَصٌّ فِي اليمين؛ إذ لا يستعمل في غير اليمين. (قسَمِي) خبره، وجب حَذفه لكونه معلُوماً. (شيرازي).

(قوله: فإنْ لم يكن نَصّاً في اليمين) أي: صريحاً في القسم، نحو: عهد الله لأفعلنّ؛ لم يجب الحذف لجهل السّامع بأن مراده أن عهد الله في ذمتي، أو شرط علي، أو أن عهدَ اللهِ قسمي؛ فالخبرُ مجهولٌ عند السامع بخلاف الصَّريح؛ إذ المعلوم هناك أن الخبر قسمي. (دشتي).

(قوله: فإن لم يكن نصاً في اليمين) أي: فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين، نحو: عهد الله لأفعلن، وعهد الله عليّ لأفعلن.

(قوله: فإن لم يكن نصاً في اليمين) لعدم ملازمته له، فقد يستعمل في غيره، نحو: عهد الله يجب الوفاءُ به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه، قاله المصرّح، وأقره شيخنا والبعض، وفيه أن قولهم: لعمرك كذلك، نحو: لعمرك طويل، أو مبارك فيه، والأقرب عندي أن المراد بالنَّص الظَّاهر لغلبة استعمال لعمرك في اليمين بخلاف عهد الله، وبحمل إثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره فيه، ونفى الفقهاء صراحة عمر الله، وعهده على نفي كونه يميناً معتداً به شرعاً على الإطلاق، يجمع بين كلام أهلِ العربية، وقول الفقهاء: عمر الله، وعهد الله، كل منهما كناية لا تنعقد به اليمين، إلا إذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة، وبالعهد استحقاقه لإيجاب ما أوجبه علينا، بخلاف ما إذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به؛ لأنهما يطلقان على هذا، كما رأيته بخط الشنواني، نقلاً عن (سم). (صبان).

(قوله: وكذا يجب الحذف... إلخ) أي: يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو، وهي نصٌّ في المعية، نحو: (كل رجل وضيعته) بالضَّاد المعجمة، وهي الحرفة، سميت بذلك؛ لأن صاحبها يضيع بتركها (و) إلى ذلك أشار الناظم بقوله:

(بَعْدَ واوٍ) قد (عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ) وهو المُصاحَبَة (كَمِثْلِ كُلِّ صانِعٍ وَما صَنَعْ) أي: مُقْتَرِنان، فإنْ لم يكن الواوُ نَصّاً في المَعِيَّة لم يَجب الحَذْف، نحو:

أبو طالب

(قوله: قد عينت) زاد لفظ قد لإفادة التأكيد إشارة إلى أن النصّ في المعية شرط للحذف.

(قوله: كمثل كل صانع... إلخ) قيل: مثل هذا المبتدأ، مما لا حاجة له إلى الخبر؛ لأنه بمعنى كل صانع مع ما صنع. (قوله: أي مقترنان) العلَّة أن يقدر الخبر مقرون بصيغة المفرد؛ لأن المقصود بالحكم هو ما قبل الواو فقط، فتأمل. (قوله: وكل امرئ... إلخ) أوله:

تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الذي يَشْعَبُ الفَتَى ....

قاله الفرزدق، تمنوا: فعل ماض، ويشعب، أي: يفرق وتعدية التمني بإلى باعتبار تضمُّنه معنى الوصول، أو الانتهاء، ووجه عدم تصريح المثال بالمعية أن المرء من حيث هو مرء لا يستلزم المارنة للموت بخلاف الصانع مع صنعته، وفيه كلام.

الناصية

وبَعْدَ واو عينت مَفْهُوم مع كمثلِ كلّ صانعٍ وما صَنَع

فكل مبتدأ وصانع مضاف إليه، وما صنع معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، أي: مقرونان، وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع، ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاماً تاماً (ولو قلت: زيد وعمرو أردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه) أي: الخبر اعتماداً على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب، (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق:

تَمَنَّوْا لِيَ الموتَ الذي يَشْعَبُ الفَتَى وكلُّ امْرِئٍ والموتُ يَلْتَقِيَانِ

فآثر ذكر الخبر، وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق، وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر، والبيت ضرورة. (تصريح).

(قوله: بعد واو) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة. (صبان).

(قوله: عينت مفهوم مع) أي: كانت ظاهرة فيه؛ إذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية، كأن يقال: كل صانع وما صنع مخلوقان، أفاده (سم). (صبان).

(قوله: كُل صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ) وكل رجل وضيعته، تقديره مقرونان إلا أنه لا يذكر للعلم به، وسد العطف مسده. (صبان).

(قوله: وما صنع) الأظهر أن ما مصدرية؛ لأن الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع. (صبان).

(قوله: فإن لم تكن الواو نصاً) أي: ظهوراً بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية، بل لمجرد التشريك في الحكم نحو: زيد وعمرو للمصاحبة لا نصاً، أي: ظهوراً كما في بيت الشارح ومثاله؛ لأن

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا

[تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الذِي يَشْعَبُ الفَتى] وَكُلُّ امرِئٍ وَالمَوْتُ يَلْتَقِيانِ

(وَ) كَذا إذا كان المُبْتَدَأ مَصدَراً، ....

أبو طالب

(قوله: لا يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ) وذلك لعدم إرجاع ضميره إليه.

(قوله: قد أضمرا) قيل: هذا القول يدل على أن الحكم بالإضمار المتوقف على العلم به، متقدم على العلم بعدم الصلاحية، ما كان علة للإضمار ومعلولاً لعدم صلاحية عود ضمير الحال إلى

الناصية

ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر، وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية؛ لأن الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية، كما قاله الشنواني. قال: ولو قيل: كل امرئ والموت، أي: معه لم يكن كافياً، وبذلك التحقيق يعلم ما في كلام البعض، فافهم. (صبان).

(قوله: لم يجب الحذف) بل يجوز إن دل دليل عليه وإلا امتنع، فلو قلت: زيد وعمرو وأردت مقترنان جاز حذفه؛ لأن الاقتصار على المتعاطفين يفيد معنى الاصطحاب، وجاز ذكره؛ لأن الواو ليست نصاً فيه بخلاف قائمان مثلاً؛ لعدم دليله. (خضري).

(قوله: تمنوْا لِيَ الْمَوْتَ... إلخ) قاله الفرزدق، وهو من الطويل. (قوله: يشعب) أي: يفرق والجملة صفة الموت. وقوله: وكل امرئ كلام إضافي مبتدأ، والموت عطف عليه، ويلتقيان خبره. وفيه الشاهد، حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدأ المعطوف عليه بالواو؛ لأنها هاهنا ليست صريحة في المصاحبة فلم يجب الحذف. وإذا كانت صريحة فيها، فلا يجوز إظهاره، نحو: كل ثوب وقيمته؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام مع، وسدَّا مسدَّ الخبر. (المعنى) تلك الجَماعة تَمَنَّوْا لِيَ الْمَوْت الّذي يبَدّد الشبابَ، والحال أنّ كل امرئ يلتقِي بالموت. (الشاهد) في ذكْر (يَلْتَقيان) وهو خبر لعدم كَوْن واو (وَالْمَوْت) نَصاً في المُصاحبة، بَلْ لِمُجَرَّد العَطْف.

(قوله: إذا كان المبتدأ مصدراً) عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده، لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور، أو إلى مؤوّل به. (صبان).

(قوله: مصدراً) أي: صريحاً عند جمهور البصريين، وقيل: ولو مؤوّلاً كأن ضربت العبد مسيئاً، ولا بد من عمله في اسم يرجع إليه الضمير المحذوف مع الفعل، وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور، وذلك الضّمير المحذوف هو صاحبها، كما سيبينه الشّارح. (خضري).

(قوله: مصدراً) صريحاً (عاملاً في اسم مفسر) بكسر السين (الضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذي حال) نعت الضمير (لا يصح كونها) أي: الحال (خبراً عن المبتدأ المذكور نحو: ضربي زيداً قائماً) فضربي مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعوله، وقائماً حال من ضمير يفسره زيد، هذه الحال لا يصح جعلها خبراً عن ضربي؛ لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام،

أو مُضافاً إلى مَصدر، وهو (قَبْلَ حالٍ لا) ....

أبو طالب

المبتدأ، لا ما كان معلولاً للإضمار، والمعلول لا يتقدم على العلة، والجواب أن أضمر بمعنى يضمر، أو المراد بقوله: لا يكون خبراً خبراً آخر غير ما أضمر، أو أخبر بدلاً مما أضمر، فافهم.

الناصية

فلا يقال: ضربي قائم، وإما مصدراً مؤولاً نحو: أن ضربت أو أن تضرب زيداً قائماً على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافاً إلى المصدر المذكور، نحو: أكثر شربي السويق ملتوتاً) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مصدرٍ عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصحُّ كونها خبراً عنه، (أو) مضافاً (إلى) شيء (مؤول بالمصدر المذكور نحو: أخطب ما يكون الأمير قائماً) فأخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر، وهو ما والفعل، أي: أخطب كون الأمير قائماً (وخبر ذلك) كله في الأمثلة السابقة (مقدر بإذ كان) إن أريد الماضي (أو إذا كان) إن أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) فيكون الخبرُ ظرفَ زمانٍ متعلقاً بمحذوف. والتقدير: حاصل إذ كان أو إذا كان، فحاصل خبر وإذ أو إذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر، وقائماً وملتوتاً حالان من الضَّمير المستتر في كان، وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين: **أحدهما**: التزام تنكيره، فإنهم لا يقولون: ضربي زيداً القائم، **والثاني**: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديثِ: **«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»**، قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش) واختاره الناظم في (التسهيل) لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربي زيداً قائماً ضربه قائماً) وفي: أكثر شربي السويق ملتوتاً شربه ملتوتاً، وفي أخطب ما يكون الأمير قائماً كونه قائماً، فالمصدر الثاني هو الخبر، وفاعله محذوف، والهاء المضاف إليها مفعوله، وهي صاحبة الحال، وهذا وإن كان أقل حذفاً من الأول غير مرضي عند سيبويه، وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم؛ ولأن تقدير الظَّرف يناسب الحال، قال ابن عصفور: وإنما صح للحال أن تسدَّ مسدَّ الخبر؛ لأنها بمنزلة الظرف في المعنى، ألا ترى أنه لا فرق بين ضربي زيداً قائماً، وضربي زيداً وقت قيامه، فكل منهما سدَّ مسدَّ الخبرِ، وكل منهما على معنى في، والظرف يسدُّ مسدَّ الخبر، فكذا الحال. انتهى.

وقيل: الخبر نفس الحال كما قيل به في الظَّرف، وقيل: الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصفِ عن الخبرِ، والصَّحيح أن الخبرَ محذوفٌ وجوباً لسدِّ الحال مسدَّه، كما نبه عليه الناظم بقوله:

وقبلَ حالٍ لا يكونُ خبرا ... عن الَّذي خبرُه قد أُضمِرا

(**قوله: وهو قبل حال**) أي: مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربي زيداً مع عصيانه على جعله حالاً من ضميرِ زيدٍ.

كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً وَأَتَمّْ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ

يَصْلُحُ أَنْ (يَكُونُ خَبَرا عَنِ) الْمُبتَدَأ (الَّذي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرا) فالمصدر (كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً) فَمُسِيئاً حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ المَحْذُوف وُجُوباً، والأَصْل حاصِلٌ إذا كانَ، أَوْ إذا كانَ مُسِيئاً، فَحُذِفَ حاصِلٌ ثُمّ الظرف.

أبو طالب

(قوله: والأصل حاصل إذا كان مسيئاً) في هذه القاعدة أربعة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين، وهو ما ذكره الشارح من البيان، وجعل كان تامة، والظرف متعلقاً بالخبر، والحال قيداً لمدخول الظَّرف، لا للمبتدأ، ويرد عليهم القول بكثرة الحذف مع إمكان

الناصية

(قوله: لا يصلح أن يكون خبراً) بحسب ذاتها كالمثال الأول، أو قصد المتكلم كالمثال الثاني، ولهذا قال الشراح: إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ، فاندفع الاعتراض بأن المثال الثاني تصلح الحال فيه للخبرية، واعترض الراعي المثال الأول بأنه يصحُّ الإخبار عن الضرب بكونه مسيئاً على وجه المجاز. وأجيب بأن المراد لا تصلح على وجه الحقيقة، وقد يقال: لا حجر في المجاز حتى يجب إضمار الخبر، ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية، إلا أن يقال: لا تصلح على وجهِ المجازِ بحسب قصد المتكلم. والحاصل أن المثال الأول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها، ولا مجازاً بحسب قصد المتكلم، فاعرف ذلك. (صبان).

(قوله: عن الذي خبره قد أضمرا) أي: وإن صلحت أن تكون خبراً عن غيره، فليس الشرط أن لا تصلح للخبرية أصلاً؛ فلهذا قال: عن الذي... إلخ، فالقصد منه الإشارة إلى ما ذكر لا إلى كون الخبر مضمراً؛ لأنه معلوم من قوله وقبل حال؛ لأن المعنى، ويحذف الخبر وجوباً قبل حال. وقوله: قد أضمرا، أي: قدر. (صبان).

(قوله: كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئاً) لعدم صلاحية مسيئاً أن يكون خبراً عن ضربي؛ لأن الضرب ليس بمسيء وإنما المسيء هو العبد. (دشتي).

(قوله: إذ كان) أي: عند إرادة المضي أو إذا كان، أي: عند إرادة الاستقبال. قاله الدماميني والسيوطي وغيرهما. وفي (الرضي) أن إذا هنا للاستمرار، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] وقال الروداني: بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار، ولو قال: يقدر وقت كان أو حين كان لكان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ واحد. اهـ. ورأيت بخط الشنواني أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بإذا؛ لأنها تأتي للاستمرار. (صبان).

(قوله: فحذف... إلخ) أي: حذفت جملة كان التي هي الخبر مع الظرف المضاف إليها؛ للعلم بها، أي: مع الظرف، أي: من كون المراد الإخبار عن المصدر، أو ما أضيف إليه بالكون

(وَ) المُضاف إلى المَصدر، نحو: (أَتَمّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالْحِكَمْ) فَأَتَمّ مُبتدأٌ مُضافٌ إلى مصدرٍ، ومَنُوطاً حالٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبر، وتقديره: كما تَقَدَّم، ....

أبو طالب

الاستغناءِ عنها بما سنذكر، والقول بالحذف الغير الثابت في كلامهم، وحمل كان على ما يخالف الظاهر في هذا المقام من كونه ناقصاً.

الثاني: مذهب الكوفيين، وهو أن التقدير: ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل الحال قيداً للمبتدأ، ويلزمهم فوات دلالته على الحصر، المراد منه، بالاستقراء، فإن اسمَ الجنسِ المعرف المطلق إذا كان مجرداً عن القرينة الدالة على إرادة الخصوص إنما يتبادر منه العموم، لا مطلق اسم الجنس المعرف.

الثالث: ما ذهب إليه البعض من أن ذلك المبتدأ؛ مما لا حاجة له إلى الخبر لكونه بمعنى الفعل، فإن المعنى ما أضرب زيداً إلا قائماً، وفيه أنه قياس مع الفارق.

الرابع: ما أفاده الرضي من أن التقدير: ضربي زيداً يلابسه، أو يلابسني قائماً، أو يلابسنا قائمين، وهذا هو الصواب.

الناصية

مقيداً بحال من أحوال من تعلق به المصدر، أو ما أضيف إليه، وسد الحال مسدها، أي: مع الظرف. والحاصل أن الحال قامت مقام إذ كان؛ لأن في الحال معنى الظرفية؛ إذ معنى لقيت زيداً راكباً: لقيته في وقت الركوب، وإذ كان سدَّ مسدَّ المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة، كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة، فالحال سدت مسد الخبر في الظاهر مباشرة، والخبر في الحقيقة بواسطة. (صبان). (**قوله: ثُمّ الظرف**) وهو إذا وإذ.

(**قوله: والمضاف إلى المصدر**) أي: صريحاً كان كما مثله أو مؤولاً كأخطب ما يكون الأمير قائماً، أي: أخطب كون الأمير، أي: أكوانه إذا كان قائماً.

(**قوله: أتم تَبييني الحقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمْ**) إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ، أي: جعل حالاً من ضميره، وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه؛ لأنه لو جعل جارياً على المبتدأ بأن قصد إيقاعه على معنى المبتدأ، وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ، وجعل منوطاً حالاً من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال؛ إذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر، بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات، وقصد المتكلم، فيجب رفعه على الخبرية. (أشموني).

(**قوله: فأتم مبتدأ**) وتبييني مضاف إليه، والحق مفعول لتبييني، ومنوطاً حال سدَّت مسدَّ خبرِ أتم، والتقدير: أتم تبييني الحقَّ إذا كان، أو إذ كان منوطاً بالحكم.

(**قوله: كما تقدم**) أي: أتم تبييني الحقَّ حاصل إذا كان منوطاً بالحكم.

وَخَرَجَ بتَقْييدِ الحال بعَدَم صَلاحِيَّتها لِلْخَبرِيَّة ما يَصْلُحُ لَها، فالرَّفْعُ فيه واجِبٌ، نحو: «ضَرْبِي زيداً شديدٌ».

أبو طالب

(**قوله: ما يصلح لها**) أي: حال يصلح للخبرية، وذلك فيما أمكن أن يكون صداقَ الضَّمير المستتر في الحال هو نفس المبتدأ، فهل يصلح عقلاً أن يقع الحال حالاً عن فاعل كان أو يلابس المقدر، وأن يقع خبراً عن المبتدأ، والمراد اجتماع الصَّلاحيتين على مذهب البصريين، فلا يَرِدُ أَنَّ الاجتماع لا يمكن على جميع المذاهب الأربعة.

الناصية

(**قوله: ما يصلح لهما**) لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ، فإنه يتعين رفعه خبراً، فلا يجوز ضربي زيداً شديداً، وشذ قولهم: حكمك مسمطاً، أي: حكمك لك مثبتاً، كما شذ زيد قائماً، وخرجت فإذا زيد جالساً فيما حكاه الأخفش، أي: ثبت قائماً وجالساً. ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف؛ إذ كان، أو إذا كان؛ لما عرفْتَ مِنْ أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة. (صبان).

(**قوله: ما يَصْلُحُ لَها**) أي: لصلاحيةِ الحالِ للخبرية (فالرفع) لشديد (واجب) لأنه وصف للضرب لا لزيد، وقيل: إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار، وهو مشكل غايته أن يكون راجحاً، كما في زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم، وأجازوا حكمه: (حكمك مسَمَّطاً) بضم الميم وفتح السين المهملة، وتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة، أي: مثبتاً، وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية، ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي: حكمك لك مثبتاً) أي: نافذاً، وشذوذه من وجهين: **أحدهما**: النصب، مع صلاحية الحال للخبرية، **والثاني**: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، وإنما صاحب الحال ضميرُ المصدرِ المستتر في الخبر، ولا يصح أن يكون الحال من الكافِ المضافِ إليها في حكمك؛ لأن الذوات لا توصف بالنفوذ، وأشذ منه قراءة بعضهم، كما في (التصريح) ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يُوسُف: ٨] بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية، فعصبة حال من ضمير الخبر، والتقدير: ونحن نجتمع عصبة. (تصريح).

(**قوله: فالرفع فيه واجب**) أي: عند عدم قصد المتكلم جعله حالاً من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر، فإن قصد ذلك وجب النصب، وذكر الخبر بأن يقال: ضربي زيداً؛ إذ كان شديداً أو ضربه شديداً، كما نقله شيخنا. (صبان).

(**قوله: فالرَّفْعُ فيه واجِبٌ**) للخبرية، قال اللقاني: يعني: فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة، فيتوهم أنه خبر لا حال، فالواجب الرفع إن قصد أنه الخبر، وذكر الخبر إن قصد أنه حال، بأن يقال: ضربي زيداً إذا كان شديداً، أو ضربه شديدٌ، وهذا أولى من كلامه.

(**تنبيهان**):

تنبيه: يجب حَذْف المُبتدأ في مَواضِع: «أَحَدُها» إذا أُخْبِرَ عنه بنعتٍ مقطوع كـ «مَرَرْتُ بزَيْدٍ الكَرِيمُ» كما ذَكَرَهُ في آخِرِ النَّعت.

أبو طالب

(قوله: بنعت مقطوع) سواء كان مقطوعاً لأجلِ صيرورةِ إفادةِ معناه من المدح أو غيره قصداً، أو لأجل عدم صلاحيته بحسب اللفظ أن يكون نعتاً.

الناصية

الأول: يجوز عند البصريين أن يكنى عن المصدر الذي سَدَّ الحال مسدّ خبره قبل الحال نحو: ضربي زيداً هو قائم.

الثاني: قد يسدُّ الحال مسد الخبر في غير هذه المسألة، وذلك إذا أتي بمبتدأ ومعطوف عليه، بواو بعده فعل، أو وصف لأحدهما واقع على الآخر على ما يلابسه نحو: زيد والريح يباريها، وزيد والمنية شارب بعقارها، فإن ذلك جائز بدليل قوله:

اعْلَمْ بِأَنَّكَ وَالمَنِيَّةُ شَارِبٌ بِعقَارِهَا ....

خلافاً لمن منعه، وخرجه البصريون على أن الخبر محذوف، والتقدير: يجريان يباريها، فيباريها في موضع نصب على الحال، واستغني به عن الخبر لدلالتها عليه، وقال الكوفيون: تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطراده في زيد، والمنية شارب بعقارها، وأجاب الدماميني بإمكان تقديره: يلتبسان، وهذا لا يجوز في موضع، ولو كان العطف بالفاء، أو ثم لم يجزِ اتفاقاً أو بدون عطف جاز اتفاقاً. (تصريح).

(قوله: نحو: ضربي زيداً شديد) فـ (شديد) حال؛ لأنّه بيان كيفية الضرب، ويصلح أنْ يكونَ خبراً لـ (ضربي) فلا يجوز (ضربي زيداً شديداً) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب، وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر؛ إذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة، فيتوهَّم الخبرية، والقصد الحالية، كذا قيل، وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو: أتم تبييني... إلخ، مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر، فتأمل.

(قوله: يجب حذف المبتدأ في مواضع) عدها الشارح في هذا الكتاب أربعة، وبقيت أشياء في (الهمع) وغيره منها المبتدأ المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما في: لاسيما زيد برفع زيد، ومنها: المبتدأ المخبر عنه بجار ومجرور مبيِّن لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل، نحو: سقياً لك، ورعياً لك، فلك خبر مبتدأ محذوف وجوباً ليلي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر، كما كان يلي الفعل، أي: وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني الدنوشري عن (الرضي)، وعندي أنه إنما يحتاج إليه إذا كان المجرور ضمير المخاطب، كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل

«الثاني» إذا أُخبِرَ عنه بمَخْصُوصِ نِعْمَ ....

أبو طالب

....

الناصية

أمر أو بدله لشخص، والخطاب بغيره لشخص في جملة واحدة. أما نحو: سقياً لزيد ورعياً لعمرو، فالظاهر أن اللّام لتقويةِ العاملِ، ومدخولها معمول لمصدر، فاحفظ هذا التحقيق. (صبان).

(قوله: إذا أخبرَ عنه) أي: عن ذلك المبتدأ، فالكريم خبر لهو المقدر.

(قوله: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو: الحمد لله الحميدُ، أو ذمّ نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين، أو ترحم نحو: مررت بعبدك المسكينُ) برفع الحميد، وعدو، والمسكين على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً، والتقدير: هو الحميد، هو عدو المؤمنين هو المسكين، وإنما وجب حذفه؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كما فعلوا، في النداء؛ إذ لو أظهروا النَّاصبَ لأوهم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذفِ مجرى النصب، واحترز بقوله: لمجرد مدح... إلخ، من أن يكون النعت للإيضاح أو التخصيص، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كإظهار الناصب، وإضماره. (تصريح).

(قوله: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع... إلخ) قال أبو علي: إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح، والذم، والترحم، حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع؛ للتنبيه على شدَّة الاتصال بالمنعوت، وقيل: للإشعار بإنشاء المدح أو الذم، أو الترحم، كما فعلوا في النداء **(دماميني)** بتصرف، وتسمية المقطوع نعتاً باعتبار ما كان.

(قوله: كمررت بزيد الكريم) برفع (كريم) على أن يكون التقدير (هو الكريم).

(قوله: إذا أخبر عنه بمخصوص نعم) وبئس المؤخر، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقدماً نحو: زيد نعم الرجل، فهو مبتدأ لا غير، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب. (صبان).

(قوله: إذا أخبر عنه بمخصوص... إلخ) إنما وجب حذفه؛ لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم، فجرى مَجرى الجملة الواحدة. (صبان).

(قوله: إذا أخبرَ عنه بمَخصُوص نِعْمَ) أي: أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) في إفادةِ المدح (أو بئس) في إفادةِ الذَّم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أي: عن نعم وبئس (نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرَّجل عمرو إذا قدرا) أي: زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوباً كأن سامعاً سمع نعم الرجل أو بئس الرَّجل، فسأل عن المخصوص بالمدح، أو الذم من هو، فقيل له: هو زيد أو

كـ«نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» كما ذَكَرَه في باب نِعمَ. «الثالث» إذا أُخبِرَ عنه بمَصْدَرٍ بَدَل مِن اللّفظ

أبو طالب

(قوله: بدل من اللَّفظ بفعله) أي: بدل من التلفُّظ بفعله فاللَّفظ بمعناه المصدري، والظرف متعلِّق به.

الناصية

هو عمرو، وأما إذا قدرا مبتدأين، وخبرهما الجملة قبلهما، أو محذوف على رأي ابن عصفور، فليسا مما نحن فيه (فإن كان) المخصوص (مقدماً) على نِعْمَ أو بِئْسَ (نحو: زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أي: فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره، والرابط بينهما العموم الذي في الرجل (ومن ذلك) أي: من حذف المبتدأ وجوباً (قولهم من أنت زيد) بالرفع، فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوباً (أي: مذكورك زيد، وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد)؛ لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات؛ ولأن زيداً ليس بكلامٍ لعدمِ تركيبه، وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة، كما جاء عكسه، وهو إطلاق الكلمة على الكلام، والمعنى على التقديرين أن شخصاً ذكر زيداً، وهو ليس أهلاً لذكره، فقيل له: من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه، فالرفع على ما مرَّ، والنصب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: من أنت تذكر زيداً، ومن ثم قال ابن ظاهر في الرفع، التقدير: مذكورك زيد؛ ليكون المقدر في الرَّفع من لفظِ المقدَّر في النصبِ، والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب، نصَّ عليه سيبويه، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله، وتحقير المخاطب وإذلاله. (تصريح).

(قوله: كنعم الرجل زيد) التقدير: نِعم الرجل هو زيد، فـ (زيد) المخصوصُ بالمدحِ صارَ خبراً لـ (هو)؛ ولِذا وجب حَذْفه.

(قوله: إذا أخبرَ عنه بِمَصْدَر) أي: أخبر عنه (بمصدر جيء به) أي: بالمصدر (بدلاً) أي: عوضاً (من اللفظ بفعله) أي: بفعل المصدر، والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضاً عن تلفظهم بالفعل، نحو: سمع وطاعة، وقوله:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالحَيِّ عَارِفُ

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوباً (والتقدير: أمري حنان وأمري سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النَّصب بفعل محذوف وجوباً؛ لأنها من المصادر التي جيء بها بدلاً من اللَّفظ بأفعالها، ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها، أو جعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة وجوباً حملاً للرفع على النصب، وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة، والمعنى: إني أحن عليك، أيُّ شيء جاء بك ههنا، ألك قرابة أم معرفة بالحي، وإنما قالت له ذلك خوفاً من إنكار أهل الحي عليه فيقتلونه. (تصريح).

بفعله كـ (صَبْرٌ جَمِيلٌ) أي: صَبْرِي. «الرابع» إذا أُخْبر عنه بصرِيح القَسَم، نحو: «في ذِمَّتي لأفعَلَنَّ» أي: يَمِينٌ ـ ذَكَرَهُما في الكافِية.

أبو طالب

(قوله: بصريح القسم) أي: بما يدل صريحاً على المعمولِ على القسمِ، ولو بالقرينة، فإن قولنا: في ذمتي بنفسه يحتمل أن يكون معمولاً للقسم وغيره، كما تقول: في ذمتي ألف درهم لعمرو، فالنَّص هاهنا غير النّصّ في المبتدأ، والقرينة هاهنا قوله: لأفعلن.

الناصية

(قوله: إذا أخبر عنه بمصدر) مرفوع جيء به بدلاً من اللَّفظ بفعله نحو: سمع وطاعة، أي: أمري سمع وطاعة. ومنه قوله:

وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

أي: أمري حنان، أي: رحمة. وقول الراجز:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى

أي: أمرنا صبر جميل. (أشموني).

(قوله: بَدَلاً مِن اللَّفظ. . . إلخ) أي: من التلفّظ بفعله فإن الأصل: صبرت صبراً جميلاً، فبدِّل بصبري صبرٌ جميلٌ، فحذف صبري للعلم به.

(قوله: بدلاً من اللفظ بفعله) أي: بواسطة؛ لأن الأصلَ: أسمع سمعاً وأطيع طاعةً، حذف الفعل اكتفاء بدلالةِ مصدرهِ عليه، ثم عدل إلى الرفع؛ لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاءً للحالةِ الفرعيةِ حكمَ الحالةِ الأصليةِ؛ التي هي حالة النصب؛ إذ يجب فيها حذف الفعل، أفاده زكريا. (صبان).

(قوله: كصبر جميل) فـ (صبر) صارَ خبراً بَدَلاً عن التَّلَفُّظ بالفِعل؛ إذ الْمَعنى: أَصْبر جَميلاً، فَبَدَلاً مِن (أَصْبِرُ) جاء المصدر (صَبْر) خبراً عن مبتدأ، فهذا المبتدأ واجِبُ الحَذْف. (شيرازي).

(قوله: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو) ما حكاه الفارسي من قولهم: في ذمتي لأفعلن، ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لسد جواب القسم مسدّه، والتقدير: في ذمتي يمين، وكذا ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم.

(قوله: أي يمين) أي: أو عهد أو ميثاق، أي: متعلق ذلك، وهو مضمون الجواب؛ لأنه الذي يستقر في الذّمة لا اليمين والعهد، وإنما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه، وسدّ مسدّه لكونه واجبَ التأخيرِ، والجواب في محله. (خضري).

(قوله: ذكرهما في الكافية) أيْ: الثَّالث والرَّابع، أمَّا الأوَّل والثاني، فَذَكَرَهُما في بابَي (النَّعت) و(نِعمَ وبئس) مِنَ (الألْفِية).

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرا

(وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ) أي: بِخَبَرَيْن (أَوْ بِأَكْثَرا) مِن اثْنَيْن ....

أبو طالب

(**قوله: باثنين أي بخبرين**) أي: لا بلفظين مطلوب سواء كانا خبرين أم لا، فيخرج نحو: زيد هو أسد.

الناصية

(**قوله: وَأَخْبَرُوا باثْنَيْنِ.... إلخ**) لأن الخبر محكوم به، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر. ثم تعدد الخبر على ضربين: **الأول**: تعدد في اللفظ والمعنى: (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرا) ونحو ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦] وقوله:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله:

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الأَعَادِي فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه. **والثاني**: تعدد في اللَّفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، نحو: هذا حلو حامض، أي: مز، وهذا أعسر أيسر، أي: أضبط. وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لأبي علي، هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في (شرح الكافية)، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب فيه العطف، وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له، إما حقيقة نحو: بنوك كاتب وصائغ وفقيه. وقوله:

يداكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرتَجَى وَأُخْرَى لأَعْدَائِهَا غَائِظَه

وإما حكماً، كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾ [الحديد: ٢٠]. (أشموني).

(**قوله: أي: بخبرين**) أي: مع كون كل مفرداً أو جملة أو شبه جملة، أو مع الاختلاف. وفي (المغني): زعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعين عنده في نحو: زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر، ومثله عنده، وعند غيره نحو: زيد رجل صالح أو يفعل الخبر؛ لعدم إفادة الإخبار بالأول وحده، ويجوز عنده وعند غيره في نحو: زيد كاتب شاعر، خبراً ثانياً، وكونه صفة لكاتب. اهـ. بتصرف.

ثم قال: وأجاز الفارسي في ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] كون خاسئين خبراً ثانياً؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفةً لما لا يعقل. اهـ. وأما نحو: زيد يقرأ يكتب، فمن تعدد الخبر لا غير.

(عَنْ) مُبْتَدَأ (واحِدٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: عن مُبتَدأ واحِدٍ)؛ لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأخبروا باثنين أو بأكثرا ... عن واحد..........

سواء اتفقا إفراداً أو جملة أو اختلفا، فالأول (نحو: زيد شاعر) أي: ناظم (كاتب) أي: ناثر يعني: أنه ينظم الكلام وينثره، والثاني نحو: زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير هو للثاني) من الخبرين (أو) يدعي (أنه) أي: المبتدأ (جامع للصفتين) الشِّعر والكتابة (لا الإخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى، نصَّ على ذلك ابن عصفور في (المقرب) و(شرحي الجمل) (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) في (شرح النظم) من قوله، وهو طرفة على ما قيل:

يداكَ يدٌ خيرُها يُرْتَجى ... وأخرى لأعْدائِها غائِظَهْ

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة (لأن يداك في قوّة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته؛ لأن التحقيق أن العطف ليس من التعدد، وقول أبيه في (التسهيل): بعطف وغير عطف منتقد عليه، (و) ليس من تعدد الخبر لفظاً. ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضاً (من نحو قولهم: الرمان حلو حامض)، بل من تعدد الخبر لفظاً لا معنى (لأنهما بمعنى خبر واحد، أي: مُزٌّ)، وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملاً على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معاً، ألا ترى أن المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة، ولكنه بينهما، (ولهذا) أي: ولأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الأول (على الأصح) لأن العطف يقتضي المغايرة، فلا يقال: الرمان حلو وحامض، خلافاً للفارسي في أحد قوليه، (و) يمتنع أيضاً (أن يتوسط المبتدأ بينهما)، وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين، قاله في البديع، فلا يقال: حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان، وليس الثاني بدلاً؛ لأنه ليس المراد أحدهما، بل كلاهما، ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه، ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفاً للأول على معنى حلو فيه حموضة، والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد، نحو: مررت بالضارب العاقل، ورُدَّ بأن الصفة كالفعل، وهو لا يوصف، ولو صح هذا أي: الرد لم يصح التصغير، وهو جائز بلا خلاف، قاله الموضح في (شرح بانت سعاد): ولا خبر مبتدأ محذوف؛ لأن المراد أنه جمع الطعمين، وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما، أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها، وصاحب (البديع) ثانيها، والفارسي ثالثها، وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما، أو تحمل أحدهما في نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه.

سَواءٌ كان الاثنان فِي المَعنى واحِداً كـ: الرُّمّانِ حُلوٌ حامِضٌ، أي: مُزٌّ، أم لم يكن (كَهُمْ سُراةٌ شُعَرا) ونحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً تعين رفع رمانه بالثاني، وإن قلنا: إنه يتحمل، فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به، (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضاً (من نحو ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنعام: ٣٩]؛ لأن الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله، والأصل: (والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم)، فحذف المبتدآن، وبقي خبراهما، فعطف أحدهما على الآخر.

(قوله: سواء كان الاثنان. . . إلخ) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الإخبار، كما في الدماميني. (صبان).

(قوله: كالرُّمَّانُ حُلوٌ حامِضٌ) فحلو وحامض، وإن كانا كلمتين، ولكنهما في المعنى واحد؛ لأن الطعمين إذا اجتمعا في طعامٍ واحدٍ يسمى مزّاً بخلاف سراة، وشعراء، فإنهما بمعنيين.

(قوله: أي: مز) يعني: أن الموجود في الرمان هو المزازة، وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين، وليس فيه طعم الحلاوة، وطعم الحموضة؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان، فليس المعنى هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر، مع أنه جامع للصفتين؛ إذ كل من الصِّفتين الصِّرفتين موجودة في زيد، قاله الناصر اللَّقاني، واعترضه في (التوضيح) فمنع أن يكون من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم: حلو حامض في معنى الخبر الواحد؛ بدليل امتناع العطف، وأن يتوسط بينهما مبتدأ. قلت: وفي الاعتراض نظر، أما ما قاله فليس بشيء؛ إذ لم يصادم كلام الشارح، بل هو عينه؛ لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى، وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ، كما قدمته، فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر. (صبان).

(قوله: كهمْ سَرَاةٌ) أي: شرفاء، فـ (سراة) و(شُعَراء) خبرانِ عن (هم) وهُمَا فِي المعنى اثنان، كما أنّ لفظهما اثنان. (شيرازي).

(قوله: سراة) بفتح السين، وقد تضم، أصلها سرية، جمع سري على غير قياس؛ إذ قياس جمع فعيل المعتل اللام أفعلاء كنبي وأنبياء، وتقي وأتقياء، وزكي وأزكياء.

وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم؛ لأن قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم؛ لأن ما قالوه في فعيل الصَّحيح اللَّام، وما نحن بصدده من فعيل معتلها، وقيل: هو اسم جمع. (صبان).

مَــنْ يَــكُ ذا بَــتٌّ فَــهــذا بَــتِّــي مُــقَــيِّــظٌ مُــصَــيِّــفٌ مُــشَــتِّــي

أبو طالب

(قوله: من يك ذا بت) قاله رؤبة، ومن شرطية، وقيل: موصولة وجزم يكن للضرورة، والبت بفتح الباء الموحدة، وتشديد التاء المثناة من فوق: الكساء المربع الغليظ، وقيل: طيلسان من خز، والمقيظ من القيظ، وهو شدة الحر، ومصيف من الصيف، والمشتي من الشتاء أي: بتي هذا يكفيني في الأوقات الثلاثة.

الناصية

(قوله: من يك ذا بت... إلخ) قاله رؤبة.

(قوله) من شرطية مبتدأ، ويك فعل مضارع مجزوم بمن فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للشّعر، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره، هو يعود على من وذا، أي: صاحب خبرها منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وبت بفتح الباء الموحدة وتشديد التاء المثناة فوق مضاف إليه، وهو طيلسان من خز ونحوه، وقيل: كساء غليظ مربع، ويجمع على بتوت كفلس وفلوس، وجملة يك في محلٍّ رفع خبر المبتدأ، وهو من الشرطية وجوابها محذوف، تقديره: فأنا مثله؛ لأن هذا بتي... إلخ، فحذف المسبب وهو فأنا مثله، وأقام السبب مقامَه، وهو فهذا بتي، فلا يرد حينئذٍ أن شرط الجواب أن يكون مسبباً عن الشّرط. وقوله: فهذا بتي ليس مسبباً عنه، وفهذا الفاء للتعليل، وها حرف تنبيه، وذا اسم إشارة مبتدأ، وبتي خبره ومضاف إليه، ومقيظ مصيف مشتي بضمِّ الميم فيها على صيغة اسم الفاعل، أخبار عنه أيضاً على الأصحّ، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البُرُوج: ١٤-١٦]. وقيل: يقدر لكل واحد مبتدأ، أي: وأنا مقيظ، وأنا مصيف، وأنا مشتي، والقيظ: هو شدة الحر، وهو الفصل الذي سمته العالم بالصيف، ودخوله عند حلول الشمس رأس السرطان، والصّيف هو الفصل الذي سمته الناس بالربيع، ودخوله عند حلول الشمس رأس الحمل، والشّتاء هو الفصل الذي يكون دخوله عند حلول الشمس رأس الجدي، وبقي الفصل الرابع، وهو الربيع الذي سموه بالخريف، ودخوله عند حلول الشّمس رأس الميزان. (يعني) من يك صاحب طيلسان يحفظه من الحر والبرد، فأنا مثله؛ لأن هذا طيلسان يكفيني لقيظي وصيفي وشتائي، فاحفظ به أيضاً نفسي من الحرارة والبرودة. (والشاهد) في قوله: فهذا بتي... إلخ، حيث تعددت فيه لفظاً ومعنى الأخبار التي ليست في معنى خبر واحد، نحو: هذا حلو حامض، أي: مز بغير عطف، فيقدر لها مبتدآن عند بعضهم، وهو خلاف الأصحّ، كما مر، والأصح عدم التقدير، سواء كانت في معنى خبر واحدٍ أم لا، أو كانت بعطف أو بدونه، أو تعددت لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، وسواء كانت من جنس واحد، كأن يكون الخبران مثلاً مفردين أو جملتين أم لا؛ كأن يكون الأوّل مفرداً والثاني جملة؛ لأن الخبر محكوم به، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر؛ ولأن الخبر كالنعت، وهو يجوز تعدده، نحو: جاء زيد العالم العلامة الفهامة الدراكة الذكي.

ويجوز الإخبار باثنَيْنِ عن مبتدأَيْنِ، نحو: «زيدٌ وعَمْرٌو كاتِبٌ وشاعِرٌ».

ولَمّا فَرَغَ المُصَنفُ عن ذِكرِ المُبتدأ، وَما يَتَعَلَّقُ به شَرَعَ في نَواسِخِه، وهي سِتّة.

أبو طالب

(قوله: ويجوز... إلخ) أي: يجوز ذلك على طريق اللَّف والنشر، فلا يرد أن ذكر هذا الحكم من توضيحِ الواضحاتِ، ثم إن كان قرينة عمل بها، وإلا فعمل بطريق اللَّفِّ والنشر المشوش، وإن كان المبتدآت والأخبار أكثر من اثنين، ولا قرينةَ فبطريق اللف والنشر المشوش المرتب، وأما إن أريد الإخبار عن كل من المبتدأين بكل من الخبرين، فيقصد زيد وعمرو كاتبان وشاعران، فافهم.

الناصية

(قوله: نحو زيد وعمرو كاتب وشاعر) فـ (كاتب) خبر لزيد، و(شاعر) لعمرو (شيرازي)، وفي (الدشتي) فكلا الخبرين خبران عن المبتدأ الأول، كما أنهما خبران عن الثاني أيضاً.

هذا؛ ولم يتعرض الشّارح كالناظم لتعدد المبتدأ، وهو قسمان:

أحدهما: أن يجرد كل من المبتدآت عن إضافته لضمير ما قبله، ويؤتى بعد خبر المبتدأ الأخير بالروابط، نحو: زيد عمرو هند ضاربته في داره من أجله، والمعنى: هند ضاربة عمراً في داره من أجل زيد.

الثاني: أن يضاف كل من المبتدآت غير الأول لضمير ما قبله، نحو: زيد عمه خاله أخوه قائم، والمعنى: أخو خال عم زيد قائم. (صبان).

كَانَ وَأَخواتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

الأول ـ كان وأخواتها

(تَرْفَعُ كانَ المُبْتَدَا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كان وأخواتها) أي: نظائرها في العمل، ففيه استعارة مصرحة أصلية، وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب؛ ولذا اختصت بزيادة أحكام. وإنما كانت أم الباب؛ لأن الكون يعمّ جميع مدلولات أخواتها. ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل، ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضَّم لا الفتح. (صبان).

(قوله: ترفع كان المبتدأ) أي: تجدد له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين، وهو الصَّحيح لاتِّصال الضَّمير بها، وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء؛ ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين، لكانت ناصبة غير رافعة، ولم يعهد فعل كذلك، وتسميته حينئذ مبتدأ إنما هو باعتبار ما كان، و(أل) في المبتدأ للجنس لا للاستغراق؛ فإن منه ما لا ينسخ بها، وهو خمسة لازم التَّصدير كاسم الشرط، والاستفهام، إلا ضمير الشأن، ولازم الحذف كالنعت المقطوع، ونحوه مما مرَّ، واللازم لصفة واحدة كطوبى للمؤمن، وويل للكافر، وكايمن في القسم واللازم للابتداء بنفسه كأقل رجل يقول ذلك، ولله درك، وما التعجبية، فإن هذه الأشياء جرت مجرى الأمثال فلا تغير عما وردت، وبغيره كمصحوب لولا، وإذ الفجائية، فإنهما لا يصاحبان غير المبتدأ. (خضري).

(قوله: تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا) إذا دخلت عليه تشبيهاً بالفاعل، ويسمَّى (اسمها) حقيقةً، وفاعلها مجازاً (وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول، ويسمَّى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازاً؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد، كضرب زيد عمراً، هذا مذهب البصريين. وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء، فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني، ثم اختلفوا في نصبه، فقال الفراء: تشبيهاً بالحال؛ لأنها شبيهة بقام، وقال بقية الكوفيين: منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريِّين؛ لوروده مضمراً، ومعرفة، وجامداً، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال، وعورض بوقوعه جملة، وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك، وأجيب بأن الجملة تقع موقع

حال كَوْنِه (اسْماً) لَها (وَالخَبَرْ تَنْصِبُهُ) ....

أبو طالب

(**قوله: حال كونه اسماً**) جعل قوله اسماً مع جموده حالاً لا بدلاً، أو عطف بيان؛ لأن الاسمية لا تثبت لاسمها قبل الرفع، وجعله تابعاً يوهم ذلك.

الناصية

المفعول به كالمحكية بالقول، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] وكذلك شبهها كمررت بزيد، ودخلت الدار، وإلى اختيار مذهب البصريين، أشار الناظم بقوله:

تــرفـعُ كــانَ الــمـبـتـدا اسْـمـاً والـخـبـر تنصِبُه ....

وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلاً، وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل، وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقاً) من غير شرط، سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية أو لا (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها، كما سيأتي (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس، نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] وأمست خلافاً ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] وأضحى يمزق أثوابي، و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] وأبيت ريان الجفون، وصار السِّعر رخيصاً، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: ٨].

(**قوله: اسماً**) الظاهر، وليس، لا يتقدم عليهما، ولا أين مازال زيد؛ لأن ما النافية تلزم الصدر عند البصريِّين، فتزدحم مع أنه معمول لمحذوف، كما يشير له حلٌّ بعضهم، أي: ويسمى اسماً لها، وقد يجعل حالاً، أي: حال كونه اسماً لها، أي: مسمى بذلك، كما عليه الشارح.

(**قوله: والخبر تنصبه**) أي: غير الطلبي في الجمع، وشذ قوله:

وَكُــونِــي بــالــمَــكَــارِمِ ذَكِّــرِيْــنــي ....

أو هو بمعنى: تذكريني، وغير الفعل الماضي في صار، وما بمعناها، ودام وزال وأخواتها بخلاف البقية، نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، وغير اسم الاستفهام في دام وليس، والمنفي بما، فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين ليس زيد؛ لأن خبر دام الاستفهام بخلاف المنفي بغير ما نحو أين ما يزال زيد وغير المنفي، ككيف كان زيد.

واعلم أنه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا الباب اقتصاراً، أي: بلا دليل، ولا اختصاراً، أي: به عند الجمهور إلا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل، والخبر صار كالعوض عن مصدرها؛ إذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد والعوض لا يحذف، أي: وأما حذفهما في: إن خير فخير، كما سيأتي، فتبع لكان لا بالاستقلال، وأجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقاً، والمصنف في ليس فقط، حكى سيبويه ليس أحد، أي: هنا أفاده في (الهمع) مع زيادة. (خضري).

كَـكَـانَ ظَـلَّ بَـاتَ أَضْـحَـى أَصْـبَـحَـا أَمْـسَـى وَصَـارَ لَـيْـسَ زَالَ بَـرِحَـا

خبراً لَها (كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ، كَكان) فيما ذُكِر (ظَلَّ) بمعنى: أقامَ نَهاراً و(باتَ) بمعنى: أقامَ لَيْلاً، و(أَضْحى) و(أَصْبَحا) و(أَمْسى) بمعنى دَخَلَ في الضُّحى، والصَّباح، والمَساءِ (وَصارَ) بمعنى تَحَوَّلَ و(لَيْسَ) ....

أبو طالب

(قوله: **بمعنى أقام نهاراً**) هذا التفسير وسائر تفاسيره هاهنا من تفسير الشَّيء بما يشاركه في الجزء، كتفسير الإنسان بالفرس، بل كتفسير زيد بالفرس، فافهم.

الناصية

(قوله: **وَالْخَبَرْ تَنْصِبُه**) باتفاق، ويسمى خبرها، أي: وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء: هو شبيه بالحال، وبقية الكوفيين حال حقيقة، وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع، وهل يقال: سدّت الحال مسدّه، والبصريون شبيه بالمفعول، وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامداً.

وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً. فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول، وفي التعليق، وأما الظرف وشبهه، فليسا الخبر على الأصحِّ إنما الخبر متعلقهما المحذوف، وهو اسم مفرد، قاله الدماميني (صبان).

(قوله: **ككان**) خبر مقدم عن ظل، وما عطف عليه بحذف العاطف في غالبه.

(قوله: **فيما ذكر**) أي: في العمل المذكور لا في المعنى. ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها، أي: بمدلول خبرها التضمني، وهو الحدث في زمان صيغها. (ظَلَّ) ومعناها: اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً. (صبان).

(قوله: **نهاراً**) أي: ماضياً، ومثل ذلك كله يقال فيما بعده.

(قوله: **بمعنى تحول**) من صفة إلى صفة.

(قوله: **بمعنى تحول**) أي: فهي موضوعة له، وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث، فبطريق اللزوم لموضوعها، فحصل الفرق أفاده (سم). (صبان).

(قوله: **وليس**) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين، فخفف بالسكون؛ لثقل الكسرة على الياء، ولم تقلب الياء ألفاً؛ لأنه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف؛ لأنه أسهل من القلب، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفةِ الفتحِ، بل كان يلزم القلب، ولو كانت بالضَّمِّ لقيل فيها: لست بضمِّ اللام، وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم: لُست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين.

وحكى الفراء لِست بكسر اللام، كذا في (الهمع) مع زيادة من الدماميني.

وهو لِنَفْيِ الحال، وقيل: مُطلَقاً، و(زالَ) بمعنى انْفَصَلَ، والمُرادُ بها ....

أبو طالب

....

الناصية

(فائدة) ذكر في (التسهيل) أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها، وحذف خبرها قال الدماميني. حكى سيبويه ليس أحد، أي: هنا. اهـ. وقد بسط المسألة صاحب (الهمع) فقال: قال أبو حيان: نصَّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، أما الاسم؛ فلأنه يشبه الفاعل، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف؛ لأنه إن روعي أصله، وهو خبر المبتدأ جاز حذفه، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول، فكذلك، لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ لأنه في معناه؛ إذ القيام مثلاً كون من أكوان زيد والأعواض لا يجوز حذفها، قالوا: وقد يحذف في الضرورة. ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً، وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس، فأجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرةً عامةً تشبيهاً بلا، وإلى هذا ذهب الفراء أيضاً. اهـ. وكتب (سم) على قوله: ولا حذف خبرها، انظر هل هذا يخالف ما يأتي في نحو إن خير فخير من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها، فقد جوزوا حذف الخبر هناك، أو هذا مخصوص بذاك، أو بحذف الخبر وحده، فليحرر. اهـ. اصبان).

(قوله: وهو لنفي الحال) أي: هو عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بزمن بحسبه. (صبان).

(قوله: لنفي الحال) أي: لانتفاء الحدث في الحال، ويرد عليه أنه فعل ماض وزمن الفعل الماضي ماض، ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال في الدلالة على المضي، عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود وفي المعنى. (صبان).

(قوله: وقيل مطلقاً) أي: للماضي، والحال، والاستقبال، نحو (ليس زيد قائماً) قيل معناه: ليس الحال قائماً، فلا يجوز أنْ يقال: (ليس زيد قائماً غداً، أوْ أمسِ)؛ لأنَّه لِنَفْي الزّمان الحاضِر، وقيل: معناه مطلق غير مقيد بالزمان الحاضر، فيجوز أنْ يقال: (ليس زيد قائماً الآن)، ويجوز (غداً) ويجوز (أمس).

(قوله: والمُرادُ بها... إلخ) في (التصريح) وإنما اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً، فمعنى: ما زال زيد قائماً هو قائم فيما مضى، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز ما زال زيداً لا قائماً، كما يجوز ما كان زيدٌ إلّا قائماً، هذا قول البصريين، وصحَّحه أبو البقاء.

الّتي مُضارِعُها يَزالُ لا الّتي مُضارِعُها يَزُول، أو يَزِيل، وكذلك (بَرِحا) بمعنى زالَ، ومنه البارِحَة لِلَّيْلَةِ الماضِيَة

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: لا الّتي مُضارعُها يَزُول) فإنه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين أيضاً؛ لأنه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول: زلْ عن مكانك، أي: انتقل عنه (ومنه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فَاطِر: ٤١]) أي: تنتقلا ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فَاطِر: ٤١] أي: انتقلتا (ومصدره الزوال) أي: الانتقال بخلاف زال ماضي يزال، فإن وزنه فعل بكسر العين؛ لأنه من باب علم يعلم، ولا يوصف بتعدّ ولا قصور، وليس له مصدر، وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعاً آخر وهو يزيل، فيكون مشتركاً بين التام والناقص، بل قال الفراء: غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين، بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقاً بين التام والناقص. وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل، فعلى هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو. (تصريح).

(قوله: أو يزيل) بفتح الياء (فإنه فعل تام متعد إلى مفعول) واحد، ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميَّز (تقول: زل ضانك من معزك، أي: ميز بعضها من بعض، ومصدره الزيل) بفتح الزاي: لأنه من باب ضرب يضرب ضرباً.

هذا، وفي (شرح الشيرازي) معلقاً على قول الشارح يزول أو يزيل، فإنهما فِعْلان موجبان لا مَنفِيان، أمّا (زال يزول) فبمعنى: انتقل عن مكانه الأوّل، يقال: زالَت الشّمس، أي: انتَقَلَت عن مَكانِها الأَوّل. وأمّا (زال يزيل) فبمعنى التميز، يقال: زال زيد الحنطة عن الشّعير، أيْ: مَيَّزَ الحِنطَة عن الشعير، وَكلا الفعليْنِ موجبان، إذا دخل عَلَيهما النفي صارا منفيَّيْنِ بِخلاف (زال يزال) فإنَّه منفيّ بمعنى انْفَصَل، وإذا دخل عليه أداة النَّفْيِ صارَ موجباً؛ إذِ النفي في النفي إثبات، المثال: (ما زال زيد جواداً) أيْ: ما انْفصل عن جوده، بل استمر عليه.

(قوله: ومنه الْبَارِحَة) أي: من مادة برح فالبارحة اسم فاعل منه، ومعناها الليلة الزائلة، أي: الماضية. (دشتي).

(قوله: لليلة الماضية) لأنّها زالت، وأما (برِح) بمعنى غضِب، وبمعنى: مَرَّ عن يَمينك فهما موجبان، إذا دخل عليهما النفي صارا منفيَّيْن، المِثال: (ما برِح عَمْرو بَخِيلاً) أي: ما انْفصل عن بخله، بل اسْتمر عليه.

فَـتِـئَ وانْـفَـكَّ وهَـذِي الْأَرْبَـعَـهْ   لِشِبْهِ نَفْيٍ أوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

و(فَتِئَ وانْفَكَّ. وهذي الأَرْبَعَهْ) الأَخِيرَة ....

أبو طالب

(قوله: فتئ) هذا مهموز اللّام، وقد يقلب همزته ألفاً. **(قوله: الأخيرة)** استنبط هذا القيد من قرب اسم الإشارة.

الناصية

(قوله: فَتِئَ، وَانْفَك) بمعنى: زال، فإذا دخل عليهما النفي صارا لِلإثْبات؛ لأنّ نفي النفي إثبات، نحو (ما فَتِئَ زيد كريماً، وما انْفَكَّ عمرو بَخِيلاً) أيْ: اسْتَمَرَّا على الكَرم والبخل. (شيرازي).

(قوله: وهذي الأربعة) أي: موادها، فاندفع ما قيل: إن هذه الأربعة أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي. (صبان).

(قوله: وهذي الأربعه... إلخ) وفي (التصريح): مثالها بعد النفي بالحرف ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فنبرح مضارع برح، واسمه مستتر فيه وجوباً، وعاكفين خبره، ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه، ولكنه حاول التّنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي:

فـقـلـت يـمـيـنُ الله أبـرحُ قـاعـداً   ولـو قَـطـعُـوا رأسـي لـديـكِ وأوصـالـي

(إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعاً، وكونه جواب قسم، وكون النافي لا، وهذه الشروط مستفادة من الآية، والبيت ويمين يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره، أي: يمين الله قسمي وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله، فحذف حرف الجر أولاً فوصل الفعل بنفسه، ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله، ولا أبرح جواب القسم، وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ولو قطعوا رأسي لا أبرح، ومثالها بعد النفي بالاسم للنفي قوله:

غَـيْـرُ مُـنْـفَـكٍّ أسـيـرَ هَـوًى   كُـلُّ وانٍ لـيـسَ يَـعْـتَـبِـرُ

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله:

لـيـس يـنـفـكُّ ذا غـنـى واعـتـزازٍ   كـلّ ذي عـفَّـةٍ مـقـلٌّ قـنـوعُ

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله:

شَرْطُ إعْمالِها أنْ تَكُونَ (لِشِبْهِ نَفْيٍ) وهو النَّهْيُ، والدُّعاء (أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ).

أبو طالب

(قوله: لشبه نفي) الأَولى أن يؤخره عن النَّفي، فكأن تقديمه لئلا يصير مقامه مقام الإضمار والصبر تركه لمحض الضرورة.

الناصية

قلَّما يبرحُ اللبيبُ إلى ما يُورِثُ الحمدَ داعياً أو مجيبا

فإن قلما خلع منه معنى التقليل، وصير بمعنى ما النافية، ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال أستغفر الله، أي: لا أزال، قاله الفراء، ووجهه أن من أبى شيئاً لم يفعله، والإباء مستلزم للنفي، ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء، قاله الموضح في (الحواشي)، ومثالها بعد النهي قوله:

صاحِ شمِّر ولا تزلْ ذاكِرَ المو ت فنسيانُه ضلالٌ مبينُ

صاح مرخّم صاحب، على غير القياس، وشمر بكسر الميم أمر، ولا نهي، واسم تزل مستتر فيها وجوباً تقديره أنت، وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة:

ألا يا اسْلمي يا دارَ ميّ على البِلى ولا زال منهلاً بجرعائِكِ القَطْرُ

فالقطر اسم زال مؤخر، ومنهلاً خبرها مقدم، والأصل: ولا زال القطر منهلاً بجرعائك، وألا حرف استفتاح، ويا حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لـ: ألا الاستفتاحية، لما فيها من معنى التنبيه، واسلمي فعل أمر من السلامة، وهي البراءة من العيوب، ومعناه الدعاء لدار ميّ بالسلامة، ومي: اسم امرأة وليس ترخيم مية، كما قد يُتَوَهَّمُ، وعلى للمصاحبة، أي: اسلمي مع بلائك، والمنهل: السائل بشدة، والجرعاء تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئاً، والقطر: جمع قطرة المطر. وهذا البيت خاتمة كتاب (الصحاح) لما فيه من الدعاء بالسَّلامة من العيوب وباستمرار النفع به، وإنما قام النَّهي والدُّعاء بلا مقام النفي؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وترك الفعل نفي. (تصريح).

(**قوله: شرط إعمالها... إلخ**) لأن المقصود من الجملة الإثبات، والأربعة متضمنة للنفي، ونفي النفي إثبات.

(**قوله: لشبه نفي**) قدمه على النفي جبراً لضعفه.

(**قوله: وهو النَّهْيُ والدُّعاء**) مثال الأول لا تزل فاسقاً، والثاني نحو: لا زلت مرزوقاً، وللنفي، نحو: ما زال زيد مهموماً. (دشتي).

(**قوله: وهو النهي والدعاء**) ظاهر إطلاقه الدُّعاء عدم تقييده بلا، وهو المتجه عندي، وإن نقل المصرح عن (الارتشاف) تقييده بلا، فيدخل صدر قول الشاعر:

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَما

(وَمِثْلُ كانَ دامَ) بمعنى بَقِيَ واسْتَمَرَّ؛ لكن بِشَرْط أنْ يكُونَ (مَسْبُوقاً بِما) المَصْدَرِيَّة الظَّرفِيَّة (كَأَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَماً) وقد يُستَعْمَل بعضُ هذه الأفعال بمعنى بعضِها، فتُسْتَعْمَل كان،

أبو طالب

(**قوله: بمعنى بقي واستمر**) الاستمرار يطلق في الزمانيات، والبقاء في غيرها، فلهذا يقال: الله تعالى الباقي دون المستمر؛ لأنه من السرور الممتنع على الله تعالى.

الناصية

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زلـ ـتُ لَكُم خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ

بناء على ورود لن للدعاء كما في البيت، ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل في كل قيل، ومثلهما الاستفهام الإنكاري.

(**قوله: أَوْ لنَفْي مُتبَعه**) سواء كان النفي لفظاً، نحو: ما زال زيد قائماً ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] وقوله:

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذا غِنًى وَاعْتِزَازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعُ

أو تقديراً نحو ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وقوله:

فَقُلْتُ يَمِينَ الله أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رأسي لَدَيْكِ وأوْصَالِي

(أشموني). (**قوله: أو لنفي متبعه**) أمَّا النَّفي فقد ذكرنا أمثِلَته (وأمَّا النهيُ) فنحو (لا يزال، ولا يبرح، ولا يَفْتَأ، ولا يَنْفَكّ زيد جَواداً) (وأمَّا الدّعاء) فإمّا دعاء له، أوْ عليه (فالأوَّل) نحو (لا زِلت، ولا بَرِحْتَ، ولا فتِئْتَ، ولا انْفَكَكْتَ موفقاً لِلخَيْرات) والثاني نحو: (لا زلتَ، ولا برحت، ولا فتئت، ولا انفككتَ مريضاً). (شيرازي).

(**قوله: وَمِثْلُ كَانَ**) في العمل المذكور. (**قوله: دام**) أي: الناقصة أما التامة، كما في ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] فلا تعمل العمل المذكور. (صبان).

(**قوله: بِمَا المصدرية الظرفية**) (مَصْدَرِيَّة)؛ لأنها تُؤَوّل بالمَصْدَر (ظرفية)؛ لأنها بمعنى الْوَقْت، و(دامَ) بعد دخول (ما) عليها تكون لِتَعْيين الوقت لِلْفعل الّذي كان قبلها؛ ولِذا وجب أن يكون ما قبلها جملة دائماً، ومثال المصنِّف مَعناه: أعطِ دِرهماً في زمان كَوْنِكَ مُصيباً، فـ (التاء) اسمُها، و(مُصيباً) خبرها، و(دِرهماً) مفعول لِـ (أعطِ). (شيرازي).

(**قوله: الظرفية**) أما لو كانت مصدرية فقط، فلا تعمل العمل المذكور نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً، أي: دوامك صحيحاً، فدام تامة بمعنى بقي، وصحيحاً حال، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. (صبان).

وظلَّ، وأضْحى، وأصْبَحَ، وأمسى؛ بمعنى صارَ، نحو: ﴿وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا﴾ [النبأ: ١٩] و﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

تتمة: أُلْحِقَ بصار أفعالٌ بمعناها، وهي: آضَ، ورجع، وعاد، واسْتَحال، وقعد، وحار، وجاء، وارْتَدَّ، وتَحَوَّل، وغَدَا، ورَاح - ذَكَرَهَا في الْكَافِيَة.

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كأعط... إلخ) أي: كأعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً له، ففي الكلام تقديم وتأخير وحذف. (صبان).

(قوله: ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به، فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين. (صبان).

(قوله: كَأَعْطِ ما دمت مصِيباً دِرْهَمَا) أي: مدة دوامك مصيباً، ونحو ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] فما مصدرية ظرفية، ودمت: دام اسمها، وحياً خبرها، والدليل على مصدرية ما، وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان، (أي: مدة دوامي حياً، وسميت ما هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة، فأصل ما دمت حياً مدة ما دمت حياً، فحذف المضاف، وهو المدة، وناب المضاف إليه، وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية، كما ناب المصدر الصَّريح عن ظرف الزمان، كجئتك صلاة العصر، أي: وقت صلاة العصر، قاله في (المغني) وأطلق الناظم ما، واعتمد على المثال فقال:

ومثل كان دام مسبوقاً بما ... كأعطِ ما دمت مصيباً درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية، لم تعمل دام بعدها العمل المذكور، فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال، نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً، أي: يعجبني دوامك صحيحاً، ولو لم تذكر ما أصلاً فأحرى بعدم العمل، نحو: دام زيد صحيحاً، فدام فعل ماض تام بمعنى بقي، وزيد فاعله، وصحيحاً حال من زيد، ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

(قوله: ألحق بصار أفعال... إلخ) أي: مثل صار في العمل، أي: على خلاف في ذلك ما وافقها في المعنى من الأفعال، وهي أحَدَ عشر فِعلاً، عملتْ عمل الأفعال الناقصة من رفعِ الاسمِ، ونصبِ الخبرِ؛ لأنها بمعنى (صارَ) تقول: (آضَ زيد غَنِيّاً) أيْ: صار غنياً، وهكذا بقية الأَمْثِلَة.

واعْلَم أنَّ هذه الأفعال على أقسام: ماضٍ له مُضَارِعٌ، وأمرٌ، ومَصْدَرٌ، وَوَصْفٌ، وهو كان وصَار وما بينَهما، وماضٍ لَه مُضَارِعٌ دونَ أمر وَوَصْف دون مَصدر، وهو زَال وأخَوَاته، وماضٍ لا مُضارِعَ له ولا أمر ولا مَصدر ولا وَصف، وهو ليس، ودام.

أبو طالب

(**قوله: ماض له مضارع وأمر ومصدر**) هذا إشارة إلى ردٍّ من أنكر المصدر للأفعال الناقصة.

(**قوله: مضارع دون أمر... إلخ**) أي: ماض له من الأفعال مضارع دون أمر، ومن الأسماء له وصف دون مصدر، ولهذا لم يقل: له مضارع ووصف دون أمر ومصدر.

(**قوله: وهو زال**) فالزوال مصدر لزال التَّامة، وكذا الدوام.

الناصية

(**قوله: وما بينهما**) وهي سبعة: (كان)، (ظلّ)، (باتَ)، (أضحى)، (أصبح)، (أمسى)، (صارَ)، وإلَيك تصاريفها:

(كان، يكون، كن، كوناً، كائن).

(ظَلَّ، يَظَلُّ، ظَلّ، ظَلّاً، ظالٌّ).

(بات، يَبيتُ، بِت، بَيْتُوتَةً، بائِت).

(أضحى، يضحي، أضح، إضْحاءً، ومضحٍ).

(أصبح، يصبح، أصبح، إصباحاً، ومصبح).

(أمسى، يمسِي، أمس، إمساءً، وممسٍ).

(صارَ، يصير، صر، صيراً، وصائر). (شيرازي).

(**قوله: وهو زال وأخواته**) الثلاثة (بَرِح، انفك، فتىء) وإليك تصاريفها الناقصة (زال، يزال، زائِل)، (بَرح، يبرَح، بارِح)، (انفكّ، ينفك، مُنفكّ)، (فَتِيءَ، يَفْتَأ، مُفتِيء). (**قوله: وهو ليس... إلخ**) (فإنها لا يستعمل منها أمر) لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريِّين. (**قوله: وهو ليس**) باتفاق؛ لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها. (**قوله: ودام**) عند الفراء، وكثير من المتأخرين؛ لأنها صلة لما الظرفية، وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه، قاله أبو حيان في (النكت الحسان).

أما يدوم ودُمْ ودائم ودوام فمن تصرفات التامة.

(**قوله: ودام**) قال الشهاب: المراد به أن يثبت بقية المشتقات عاملة عمل المصدر، وحينئذ فلا إشكال، وذكر أن ما قاله اللقاني ليس هو لمعنى المصدر، كما هو في غاية الوضوح، قال علي: إنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر.

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

(وَغَيْرُ ماضٍ مِثْلَهُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَغَيرُ ماضٍ) وهو المضارع، والأمر، والمصدر، واسم الفاعل، فالمضارع نحو ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٠] فأك كان وأصله أكون، حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف، واسمه مستتر فيه وجوباً، وبغياً خبره، وأصله بغوياً اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الباء، وقلبت الضمة كسرة (والأمر نحو ﴿كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠] أصله قبل اتصال الواو كون، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن، فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو، فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين، والواو اسمه وحجارة خبره، ومثله ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عِمرَان: ٧٩] ولو مثل به لكان حسناً (والمصدر كقوله):

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومِه الفتى وكونك إيَّاه عليك يَسِير

كونك مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه، وهو كاف المخاطب وإياه خبره من جهة نقصانه، والأصل وكونك فاعله فحذف المضاف، وانفصل الضمير، وفيه رد على أبي البقاء في زعمه أن المنصوب بعد مصدر كان حال؛ لأن الضَّمير لا ينتصب على الحال، ويسير خبره من جهة ابتدائيته، والبذل بالذال المعجمة: العطاء، والباء متعلقة بساد، وعليك متعلِّق بيسير مقدم من تأخير، واسم الفاعل كقوله:

وما كلُّ من يُبدي البشاشةَ كائناً أخاك إذا لم تُلْفِهِ لك مُنْجِدا

فكائناً خبر ما الحجازية، واسمه مستتر فيه جوازاً، تقديره هو، وأخاك خبره، والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه، وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين، وفي التنزيل ﴿أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصَّافات: ٦٩] ومنجداً بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافاً للعيني، واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه، قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مطير الأسدي:

قَضَى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلاً أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ

فزائلاً اسم فاعل زال الناقصة، واسمه مستتر فيه تقديره أنا، وجملة أحبك خبره.

(قوله: مِثْلَهُ) أي: مثل الماضي (قَدْ عَمِلا) العمل المذكور. (قوله: مثله) حال من فاعل عمل مقدّم على عامله لتصرفه، أو نعت لمفعول مطلق محذوف، أي: عملاً مثل عمل الماضي، ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه، فلعله غير متفق عليه.

قَدْ عَمِلَا إنْ كانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا) نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٠]، ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾ [الإسرَاء: ٥٠]، «وَكَوْنُكَ إيَّاهُ ....

أبو طالب

(قوله: وكونك إياه) هذا بعضٌ من بيتٍ هو كذا:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومِه الفتى وكونك إيَّاه عليكَ يسيرُ

ساد من السيادة، وإياه إما عائد إلى الباذل والحليم المفهومين من البذل والحلم، وإما عائد إلى فاعلهما، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: إنْ كانَ غَير الماضي مِنْهُ اسْتُعمِلَا) يعني: أن ما تصرّف من هذه الأفعالِ يعمل غير الماضي منه عمل الماضي. وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق، ودام على الصَّحيح، وقسم يتصرَّف تصرُّفاً ناقصاً، وهو زال وأخواتها، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر، وقسم يتصرَّف تصرُّفاً تاماً وهو باقيها.

(قوله: لم أك بغيا) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم، وواوه لالتقاء الساكنين، ونونه للتَّخفيف، فلم يبق من أصول الكلمة إلا فاؤها. وأصل بغياً بغوياً، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، وقلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها، وأدغمت الياء في الياء، كذا في (التصريح). ولعلَّ وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل؛ أن فعيلاً لا يستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إلا إذا كان بمعنى مفعول، والظاهر أن بغياً هنا بمعنى فاعل. وأما فعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث باطراد إذا كان بمعنى فاعل.

(قوله: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون، حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فصار كن، فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو، فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين، قاله في (التصريح) قال الروداني: إن قيل: لم لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين في نحو ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٠] بحذف النون؟ قلنا: لما كان المقتضي لحذف النون ليس واجباً، بل هو أمر جائز، وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة، بل هي ثابتة في التقدير، فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا، فإنه لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها لفظاً وتقديراً، فزال موجب حذف الواو لفظاً وتقديراً، فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتضٍ.

(قوله: وكَوْنُكَ إياهُ... إلخ) (كون) مصدرٌ، أضيف إلى اسمه، و(إيّاه) خبره، (كائِناً) وصفٌ، اسمُ فاعلٍ، اسمه ضمير (هو) مستتر فيه راجع إلى مضاف إليه المصدر، و(أخاك) خبره، هذه أمثلةُ (كان). وأمّا (ليس) فتصاريفه في الماضي فقط؛ ولذا مَثل له بمثال حتى يعلَم أنّ له تصاريفَ في الماضي (لست) التاء اسمه (زائلاً أُحِبُّك) خبره، و(زائلاً) اسم فاعل لـ (زال) واسمه ضمير (أنا)

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

كائناً أخاكَ» و«لَسْتُ زَائِلاً أُحِبُّكِ» (وَفي جَميعها تَوَسُّطَ الْخَبَرْ) بينَ الْفعلِ والاسْمِ (أجِزْ) وخالَفَ ابن مُعطٍ في دَام، وَرُدَّ بقوله:

أبو طالب

(قوله: **كائناً أخاك**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

وما كلُّ مَنْ يُبدي البَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ إذا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

البشاشة بفتح الباء الموحدة طلاقة الوجه، والمنجد: المعين، والباقي واضح.

(قوله: **لست زائلاً أحبك**) هذا بمعنى بعضٍ من بيتٍ، قاله الحسين بن مطير، وهو وما بعده هكذا:

قَضَى اللهُ يا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زائلاً أُحِبُّكَ حَتَّى يُغْمِضَ العَيْنَ مُغْمِضُ

لَحُبُّكِ بَلْوى غَيْرَ أَنْ لا يَسوءُني وإن كان بَلْوى أَنَّنِي لَكَ مُبْغِضُ

قضى أي: حكم وقدر، والإغماض: إطباق الجفن، والمغمض اسم فاعل، والمراد منه إما صاحب العين أو الموت، أو من يغمض عيني الميت، وبالجملة أراد بما بعد حتى وقت الموت، والبلوى كدعوى المساءة والضر، ولا يسوءني، أي: لا يحزنني وإن في: وإن كان وَصْليّة، وجملة إن مستأنفة سيقت جواباً للسؤال عن سبب عدم المساءة بذلك يعني: أن ذلك لأني مبغض لأمرِ يحزنك، ويسوءك لا لأمر يحزنني ويسوءني.

(قوله: **بين الفعل والاسم**) أي: لا بين الاسم، ومعمول الخبر.

الناصية

مُستتِر فيه، وجُملة (أُحِبُّك) - فعل، وفاعل، ومفعول - خبر لِـ (زائلاً). وقسْ عَلى هذه الأمثِلة، أمثلَة بَقيةِ الأفعال. (شيرازي).

(قوله: **لَسْتُ زائِلاً أُحِبُّكِ**) مثال لزال وصفاً، و(لست) هو النفي الذي شرط عمل زال، ومثال لليس أيضاً لغير صيغة المفرد المذكر، إشارة إلى أنّ ليس غير منحصر في المفرد المذكر، بل يجري في جميع صيغ الماضي. (قوله: **وَفي جميعها**) أي: جميع هذه الأفعال حتى ليس وما دام.

(قوله: **تَوسُّطَ الْخَبَر. . . إلخ**) ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافاً إلى ضميرٍ يعودُ على شيء في الخبر، نحو: كان غلام هند بعلها، وليس في تلك الديار أهلها، لما عرفت. ومن المانع خوف اللبس نحو: كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا نحو ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥] وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها لما عرفت أيضاً. (صبان).

(قوله: **أجِزْ**) إجماعاً لم يكترث بالمخالف في دام، وليس لغلطه في هذه المخالفة، كما سيذكره الشّارح، فلهذا حكى الإجماع، والشّارح أبقى الجواز في كلامِ المصنِّفِ على ظاهره من استواء

لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ [بادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ]

وبعضهم في ليس، وَرُدَّ بقوله:

أبو طالب

(قوله: لا طيب للعيش... إلخ) الطِّيب كالفيل: اسم لما تطيبه النفس، والتنغيص بالغين المعجمة، والصاد المهملة: التكدر، ونقصان الوصول بالمراد، والادِّكار افتعال من الذكر، قلبت داله المعجمة بالدال المهملة بعد قلب تائه بالدال، والهرم: كبر السِّنِّ، والباقي ظاهر.

الناصية

الطرفين؛ لقوله بعد محلُّ جواز توسُّط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب، كما في: ليس في تلك الدار صاحبها. (صبان).

(قوله: أجزْ) فقل: (كان قائماً زيد) و(ظل كريماً عمرو) و(ما زال عالماً تقي)، و(ما فتئ جاهلاً بكر)، وهكذا باقي الأفعال. (قوله: أجز) خلافاً لابن درستويه في ليس، ولابن معطي في دام، نصَّ عليه في ألفيته، قيل: ولم يعرف لغيره، والصَّحيح الجواز من غير استثناءٍ، وعليه قول الناظم:

وفي جَمِيْعِهَا توسّط الخَبَر أَجِزْ ....

قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرُّوم: ٤٧] فحقاً خبر كان مقدم، ونصر المؤمنين اسمها مؤخر، ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها إذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧] بنصب البر على أنه خبر ليس مقدم، وأن تولوا اسمها مؤخر، فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه، ويؤخذ من كلام (المغني) أن رفع البر ضعيف، كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف، فإنه قال: واعلم أنهم حكموا لأنَّ وأنْ المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضَّمير، فلهذا قرأت السَّبعة ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثِيَة: ٢٥] بالنصب.

(قوله: وخالف ابن معطي... إلخ) أي: منع توسط خبر ما دام، وهو وهم؛ إذ لم يقل به غيره. ونقل صاحب (الإرشاد) خلافاً في جواز توسط خبر ليس، والصواب: إن كان المراد منه نفي الخلاف كما قد يتبادر، ورد أن المثبت مقدم على النافي، إلا أن يقال: المخالفة الشاذة وجودها كالعدم، فلا ينبغي اعتبارها. (صبان).

(قوله: وخالف ابن معطي... إلخ)لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري. (صبان).

(قوله: لا طيب للعيش) أي: الحياة، وبحث شيخ الإسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع، وأعمل الثاني، وهو منغصة، وأضمر في الأول، وهو دامت، بل يلزم على الإعراب الأول الفصل بين العامل، وهو منغصة، والمعمول، وهو بادِّكار، بأجنبي، وهو لذاته. (صبان).

(قوله: لا طيب للعيش... إلخ) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائلٍ معيَّنٍ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٧)، وابن هشام في أوضحه (رقم ٧٦) والأشموني (رقم ١٨٥)

[سَلي إنْ جَهلتِ النَّاسَ عَنِّي وعَنْهُمُ] ولَيْسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُولُ

أبو طالب

(**قوله: وليس سواء. . . إلخ**) ما قبله:

سلي إن جهلتِ الناسَ عنا وعنهم . . . .

الناس مفعول لقوله: سلي، وسواء خبر ليس قدم على اسمه، والباقي واضح، وقائله: قيل: الحلَّاج، وقيل: السموءل اليهودي.

الناصية

اللُّغة (ادكار) أي: تذكر، وأصله اذْتكار، ثم قلبت التَّاء دالاً، فصار اذدكار، ثم قلبت الذَّال المعجمة دالاً مهملة، فصار اددكار، ثمَّ أُدغمت الدَّال في الذَّال، ويجوز أن تقول: اذكار ـ بذال معجمة مشددة ـ على أن تعكس في القلب، فتقلب الدَّال ذالاً، ثم تدغم الذَّال في الذَّال (الهرم) الشيخوخة وكبر السِّنِّ.

المعنى: إن الإنسان لا يهنأ بالُه، ولا تستريح خواطرُه، ولا يطيب له العيش إذا كان كثيرَ التَّذكرِ للموتِ، وما يصيبه من الكبر والضَّعف.

الإعراب: (لا) نافية للجنس تعمل عمل إن (طيبَ) اسم لا مبني على الفتحِ في محلٍّ نصبٍ (للعيش) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا (ما) مصدرية ظرفية (دامت) دام: فعل ماض ناقص، مبنيٌّ على الفتح لا محلَّ له، والتَّاء علامة على تأنيث المسند إليه (منغصة) خبر دام مقدَّم على اسمه، منصوب بالفتحة الظاهرة (لذاته) لذات: اسم دام مؤخَّر، مرفوع بالضَّمة الظَّاهرة، ولذات مضاف، والهاء ضمير الغائبِ العائد إلى العيش مضاف إليه، مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلٍّ جر (بادكار) الباء حرف جر، ادكار: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظَّاهرة، والجار والمجرور متعلِّق بادكار، وادكار مضافٌ، و(الموت) مضاف إليه، مجرور وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة (والهرم) الواو حرف عطف، الهرم: معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة.

الشَّاهد فيه: **قولُه**: (ما دامت منغصة لذاته) حيث تقدَّم خبر دام، وهو قوله: منغصة، على اسمها، وهو قوله: لذاته؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم، وهذا البيت يرد على ابن معط؛ الذي ذهب إلى أن خبر دام لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي البيت وجوه أخرى من الإعراب والتَّخريج، لا تليق بهذه اللمحات الوجيزة.

(**قوله: وبعضهم. . . إلخ**) أي: وخالف بعضهم في ليس.

(**قوله: سَلي إنْ جَهِلْت الناس. . . إلخ**) قاله السموءل بن عادياء الغساني اليهودي يخاطب امرأة خطبها هو وآخر، فمالت للآخر، فخاطبها بهذا البيت، من جملة قصيدة.

وقد يُمنَع مِن التوسُّط ـ بأنْ خِيفَ اللّبس، أو اقْترن الخبر بإلّا، أو كان الخبر مُضافاً إلى ضميرٍ يَعُود إلى مُلابِس اسم كان، ....

أبو طالب

(**قوله: أو كان الخبر مضافاً... إلخ**) وجه المنع لزوم الإضمار قبل الذكر، وله في هذا المقام أربعُ صورٍ:

الأولى: أن يكون في الخبر ضمير نفس الاسم، نحو: كان زيد ضارباً.

الناصية

(**قوله: سلي**) أي: استعلمي، فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السكون، والياء فاعله، وإن حرف شرط جازم، وجهلتِ: جهل فعل ماض مبني على فتحٍ مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض؛ كراهة توالي أربع متحركات فيما هو، كالكلمة الواحدة في محلّ جزم بإن فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محلٍّ رفع، ومفعوله محذوف تقديره: حالنا وحالهم، والناس مفعول لقوله: سلي، وهو اسم جمع واحده إنسان من غير لفظه، ويطلق على الجن والإنس، لكن غلب استعماله في الإنس، وعنا متعلق بسلي، وعنهُمُ الواو للعطف، وعنهُمُ متعلق بسلي محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، والميم علامة الجمع والواو للإشباع وجواب لشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، أي: فسلي... إلخ. وقيل: إن سلي المذكور، هو الجواب وترك الفاء منه للشِّعر، وفليس الفاء للتَّعليل، وليس فعل ماض ناقص من أخوات كان الناقصة، وسواء؛ أي: متساويين، خبرها مقدم، وعالم اسمها مؤخر، وجهول معطوف عليه، والمبالغة في جهول ليست مقصودة، وإنما صحَّ الإخبار بسواء عن عالم وجهول؛ لأنه اسم مصدر بمعنى الاستواء؛ فلذلك صحَّ وقوعه خبراً عن اثنين (يعني): استعلمي من الناس عنا، واستعملي عنهم إن جهلت حالنا وحالهم؛ لأن العالم بالشيء والجاهل به ليسا متساويين. (والشاهد) في قوله: فليس سواء عالم وجهول؛ حيث وسط الخبر بين ليس واسمها، وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن درستويه، والبيت حجة عليه، وجواز التوسط إذا لم يلزم عليه عود الضَّمير على متأخِّر لفظاً ورتبةً، كما مثل، ونحو: ليس في داره زيد، ويجب التوسط، ولا يجوز تقديم الاسم على الخبر إذا لزم عليه عود الضَّمير على متأخِّر لفظاً ورتبةً، نحو: ليس في الدار صاحبها، ويجب تأخيره وتقديم الاسم عند عدم ظهور الإعراب، نحو: ليس عدوّي رفيقي، فلا يجوز تقديم رفيقي على أنه خبر؛ لأنه لا يعلم ذلك لما ذكر، ويمتنع عند الأكثر تقديم خبر ليس عليها نحو: قائماً ليس زيد، وأجازه البعض.

(**قوله: وقد يمنع من التوسط... إلخ**) الحاصل أن للخبر أحوالاً ستة: وجوب التأخير نحو: ما كان زيد إلا قائماً، وكان صاحبي عدوّي، ووجوب التوسط نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، ووجوب التقديم على الفعل، نحو: أين كان زيد، ووجوب التأخير أو التوسط، نحو: هل كان زيد

وقد يَجب بأنْ كان الاسم مُضَافاً إلى ضميرٍ يَعُود إلى مُلابِس الخَبَر.

أبو طالب

الثانية: أن يكون في ملابس الخبر ضمير نفس الاسم، نحو: كان زيد صاحب غلامه أو صاحباً لغلامِه.

الثالثة: أن يكونَ في نفسِ الخبر ضميرُ ملابس الاسم نحو كان أبو هند أو الضارب لهند محبها.

الرابعة: أن يكون في ملابس الخبر ضميرُ ملابس الخبر أو ضميرُ ملابس الاسم، نحو: كان ضارب هند أخاها أو أخاً لها، وكان الضارب لهند أخاها أو أخاً لها، وقد علم مما مثلنا أن الأقسام تسعة يمكن في بعضها رفع الإضمار قبل الذكر بتأخير المرجع دون بعض آخر. ولا يخفى عليك أن هذا الإضمار قبل الذكر من حيث اللَّفظ فقط، لا من حيث الرتبة، ولا محذور فيه، فلا يصير مانعاً من التقديم، ولهذا لم يجعلْ ذلكَ موجباً لتقديم المبتدأ على الخبر في بحث تقديم المبتدأ.

(**قوله: بأن كان الاسم مضافاً... إلخ**) وجه الوجوب لزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وهو مثلُ ما سبقه في الصُّور، والأقسام، والشرط إلا في القسم الأول فإنه غير متصوَّر هاهنا، لكن هذا الوجه محفوظ عن المناقشة السَّابقة، والأمثلة - هاهنا - كان أخا أحد صاحبه، وكان في الدار

الناصية

قائماً، وجوب التوسط أو التقديم، نحو: كان غلام هند بعلها، ونحو: ما كان قائماً إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخراً عن ما، كما قاله (سم)، جواز الثلاثة، نحو: كان زيد قائماً. (صبان).

(**قوله: بأن خيف اللبس**) وذلك فيما لم يظهر الإعراب، ولم يكن قرينة على المُراد مثل (صار عدوي صَدِيقِي) فلو قدم الخبر انقلب المَعنى.

(**قوله: أو اقترن الخبر بإلا**) مثل (ما كان زيد إلا قائماً) وذلك لتغير المَعنى لو قيل: ما كان قائماً إلّا زيد. (**قوله: أو كان الخبر مضافاً إلى ضمير يعود على ملابس اسم كان**) مثل (كان زَوْج زينب محبها) فـ (زوج) اسم كان أضيف إلى (زينب)، و(محب) الخبر أضيف إلى ضميرٍ راجع إلى (زينب) وهو ملابس اسم كان، أيْ: مربوط به، وفي (الدشتي) نحو: كان غلام هند مبغضها، فلو قدم الخبر عاد الضَّمير إلى المتأخر.

(**قوله: وقد يجب**) أي: توسط الخبر، كذا في (التسهيل) و(شرح الكافية) وتوزع في ذلك بأنه لا مانع في ذلك من التَّقديم، نعم إن كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري، ومنه ما دام وجب التوسط؛ لعدم جواز التقدم؛ ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله: وآتيك ما دام في الدار صاحبها، وبقي صور يجب فيها التوسط، منها أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: ليس قائماً إلا زيد، فانظر (النكت). (حمصي).

(**قوله: بأن كان الاسم مضافاً... إلخ**) مثل (كان في الدار صاحِبها) فـ (صاحِب) اسم كان أضيف إلى الضَّمير الراجع إلى (الدَّار) وهو مُلابِس الخبر، أيْ: مَربوط بالخبر.

هذا؛ وتقديمُ الخبر على هذه الأفعال إلَّا ما يُذكَرُ جائز (وَكُلٌّ) مِن النُّحاة (سَبْقَه دامَ حَظَرْ) أي: مَنَع؛ لأنّها لا تَخلُو مِن وُقُوعِها صِلة لـ «ما» و«ما» لها صَدرُ الكلام، ومثلها كلُّ فعلٍ قارَنَه حرفٌ مَصدَرِيٌّ، وكذا قَعَدَ، وجاء - كما ذكَرَهُ ابن النّحاس.

أبو طالب

صاحبها، كان شخصاً صاحب غلامه أو مالكاً لعبده، كان أخا أحد صاحب غلامه، كان محباً لزيد صاحب غلامه، كان أخا أحد محب لغلامه، كان محباً لأحد محب لغلامه.

الناصية

وفي (الدشتي) نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، ففي الدار خبر، ولو تأخر عن الاسم، وهو صاحبها عاد الضّمير في صاحبها إلى المتأخّر. **(قوله: هذا)** أي: خذ ذا.

(قوله: وتقديم الخبر... إلخ) أي: يجوز أن تقول: (قائماً كان زيد) و(عالماً صار جعفر) و(أميراً أصبح بكر) وهكذا باقي الأفعال. **(قوله: جائز)** عند البصريين إذا عريت مما يوجب التَّقديم، أو التَّوسط، أو التأخير بدليل ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠] ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان، وقد تقدما عليها، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، قاله ابن مالك في (شرح التسهيل) وسبقه إلى ذلك الفارسي، وابن جني، وغيرهما من البصريِّين، وهو غير لازم، فإن البصريين أجازوا زيداً عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن أما لا يليها فعل، قاله الموضح في (الحواشي). (تصريح).

(قوله: وكل من النحاة) أي: كل النحاة أو العرب منع سبق خبر دام عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها، نحو: لا أصحبك قائماً ما دام زيد فمسلم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها، نحو: لا أصحبك ما قائماً دام زيد، وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها، فتقول: لا أصحبك ما قائماً دام زيد، كما تقول: لا أصحبك ما زيداً كلمت. (خضري).

(قوله: سَبْقَهُ) أي: سبق الخبر، سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله. ودام في موضع النصب بالمفعولية. **(قوله: أيْ مَنَع)** اتفاقاً؛ لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه، ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب، إن قلنا: إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها، وإن قلنا: يفصل إذا لم يكن عاملاً، وهو اختيار ابن عصفور، فإن قلنا بعدم تصرف دام، فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في ليس، وإن قلنا بتصرفها؛ فينبغي أن يجوز قطعاً، قاله الموضح في حواشيه، وحكى الناظم الاتفاق على المنع، فقال:

.... وكُـلٌّ سَـبْـقَـهُ دامَ حَـظَـرْ

كَـذَاكَ سَـبْـقُ خَـبَـرٍ مَـا الـنَّـافِـيَـهْ فَـجِـئْ بِـهَـا مَـتْـلُـوَّةً لَا تَـالِـيَـهْ

(كَذَاكَ) مَنَعُوا (سَبْقَ خَبَرٍ) بالتَّنوين (مَا النَّافِيَهْ) ....

أبو طالب

(قوله: بالتنوين) أي: لا بالإضافة، ووجهه ظاهر.

الناصية

(تصريح). **(قوله: وما لها صدر الكلام)** فلو قدم الخبر على الفعل كان مقدماً على ما لَه الصَّدر، وذلك غير جائِز، فلا يقال: أعطِ مصيباً ما دمت دِرهماً. **(قوله: ومثلها)** مثل دام كل فعل كذلك، نحو: يعجبني أن تكون عالماً، فلا يجوز أن يقال: عالماً أن تكون.

(قوله: قارنه حرف... إلخ) نحو (كي يكون زيد قائماً قمت) فـ (كي) حرفٌ مَصدريٌّ قارَنَ (يكون)؛ ولِذا لا يجوز تقدُّم الخبر على الفعل، فلا يقال: (قائماً كي يكون زيد قمت).

(قوله: وكذا قعد وجاء) اللّذان بمعنى (صار) في عدم تقدم خبرها عليها، فلا يقال: (كافراً قعد بكر) أوْ (مسلماً جاء جابر). **(قوله: كَذاكَ مَنَعوا... إلخ)** أي: إذا نفي الفعل بما النافية (جاز توسط الخبر بين النافي)، وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقاً) سواء كان النفي شرطاً في العمل أم لا نحو: ما قائماً كان زيد، ونحو: ما قائماً زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين؛ لأنها من ذوات الصدور، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

كـذاك سـبـق خَـبَـر مـا الـنَّـافـيـه ....

(وأجازه بقية الكوفيين) بناء على أنها لا تستحق التصدير قياساً على أخواتها. (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب) بدليل أنه لا يجوز ما زال زيد إلا قائماً، كما لا يجوز كان زيداً إلا قائماً، ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها؛ من التصدير اعتباراً بأصل الوضع. (وعمم الفراء المنع في) جميعِ (حروفِ النفي، ويرده قوله) وهو المعلوط القريعي:

وَرَجِّ الـفـتـى لِـلْـخَـيْـرِ مَـا إنْ رَأَيْـتَـهُ عـلـى الـسِّـنِّ خَـيْـراً لا يَـزَالُ يَـزِيْـدُ

فقدم معمول الخبر على لا النافية، والأصل: لا يزال يزيد خيراً، ورجِّ: أمرٌ من الرَّجاء، والفتى: الشاب، يقال: فتي فهو فتى بالقصر، والسن هنا: العمر، وخيراً مفعول يزيد يعني أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيراً، كلما زاد عمره فرجِّه للخير، وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية، وزيدت إن بعدها لشبهها في اللَّفظ بما النافية، وجزم به في (المغني) ويحتمل أن تكون زائدة، وإن شرطية وجوابها محذوف. وسيأتي. (تصريح)

(قوله: كذاك سبق... إلخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين؛ لا بإضافة، وما مفعوله، أي: سبق الخبر على ما النافية، مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع، بقطع النظر عن وصفه بالإجماع، لما سيأتي.

سَوَاءٌ كانَتْ شَرْطاً في عَمَلِ ذلك الفعل أمْ لَمْ تكن (فَجِئْ بِها مَتْلُوَّةً) أي: مَتبُوعَة (لا تَالِيَهْ) أي: تابِعة، لأَنَّ لَها صدراً، فإنْ كان النفي بغير ما جازَ التقديم، صَرَّحَ به في الكافية ......

أبو طالب

(قوله: لا تالية أي تابعة) لما كان قوله متلوة نكرة في الإثبات وغير مفيدة للعموم، كما هو المراد عقبه بقوله: لا تالية المفيدة لعموم نفي كونها تالية المستلزم؛ لكونها متلوة بالنسبة إلى جميع أجزاء الكلام، وأشار الشارح إلى ما ذكرنا بتفسير التالية بالتابعة المطلقة، مع أن تفسير المتلوة يغني عن ذلك.

الناصية

(قوله: ما النافية) مثلها همزة الاستفهام، وكذا إن النافية عند الرضي، وجعل السيوطي إن كلا. (صبان). **(قوله: سواء كانت)** أي: ما النافية شرطاً في عمل ذلك الفعل؛ كالأربعة الأخيرة، أم لم تكن كسائر الأفعال.

هذا وفي (حاشية الصبان): لا فرق في ذلك، أي: في امتناع تقديم الخبر على ما النافية، بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان، فلا تقول: قائماً ما كان زيد، ولا قاعداً ما زال عمرو.

قال في (شرح الكافية): وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها. ووافق ابن كيسان البصريِّين في ما كان ونحوه، وخالفهم في ما زال ونحوه؛ لأن نفيها إيجاب، أي: الكلام بدخولها صار إيجاباً؛ لأن مدخولها للنفي، وهي للنفي، ونفي النفي إيجاب، فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير. وأجاب ابن هشام عن دليلِ ابنِ كيسان بأن نحو (ما زال زيد قائماً) نفي باعتبار اللَّفظ إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقديم نظراً إلى اللَّفظ، والاستثناء المفرغ نظراً إلى المعنى. ولما كان التقديم أمراً راجعاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللَّفظ، والاستثناء أمراً راجعاً إلى المعنى؛ لأنه إخراج من معنى الأول؛ نظر فيه إلى المعنى. (صبان).

(قوله: فجئ بها) أي: بما النافية مقدمة؛ لأن لها صدر الكلام.

(قوله: فإن كان النفي بغير ما... إلخ) أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم، نحو: قائماً لم يزل زيد، وقاعداً لم يكن عمرو، وعالماً غير صائر زيد. قال في (شرح الكافية) عند الجميع، واستدل له بقول الشاعر:

ورَجِّ الْـفَـتَـى لِـلْـخَـيـرِ مَـا إنْ رَأَيْـتَـهُ ... عَـلَـى الـسِّـنِّ خَـيْـراً لَا يَـزَالُ يَـزِيـدُ

أراد: لا يزال يزيد على السن خيراً، فقدم معمول الخبر، وهو خيراً على الخبر، وهو يزيد مع النفي بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً، لكنه حكى في (التسهيل) الخلاف عن الفراء. قلت: ومن شواهده الصَّريحة قوله:

مَـهْ عَـاذِلِـي فَـهَـائِـمـاً لَـنْ أَبْـرَحَـا ... بِـمِـثْـلِ أَوْ أَحْـسَـنَ مِـنْ شَـمْـسِ الـضُّـحَـى

وَمَـنْـعُ سَـبْـقِ خَـبَـرٍ لَـيْـسَ اصْـطُـفِـي وَذُو تَـمَـامٍ مَـا بِـرَفْـعٍ يَـكْـتَـفِـي

(وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي) أي: أُخْتِيرَ وِفاقاً لِلكوفيِّين، والمُبَرِّد، وابنِ السَّرَّاج، وأكثرِ

أبو طالب

(**قوله: خبر ليس**) يمكن أن يُقرأ بالتنوين بحذف المضاف إليه، وبالإضافة بحذف المقدَّم عليه.

(**قوله: والاختلاف في فعليتها**) المراد بالاختلاف ما بسببه وقع الاختلاف؛ لأن نفسَ الاختلاف حادثٌ بعد الحكم، فكيف يصير سبباً له؟.

الناصية

الثاني: أفهم أيضاً جوز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو: ما قائماً كان زيد، وما قاعداً زال عمرو، ومنعه بعضهم، والصحيح الجواز.

الثالث: قوله: كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه؛ لما عرفت من الخلاف. (أشموني).

(**قوله: وَمَنْع سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفي**) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق، والفاعل محذوف، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله، وهو خبر، وليس في محلٍّ نصب بالمفعولية، واصطفى جملة في موضع رفع خبر المبتدأ. والتقدير: منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي، أي: اختير.

هذا وخبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس كما عرفت، أي: من قوله وليس في محلٍّ نصب بالمفعولية؛ إذ لو كان خبراً مضافاً إلى ليس، لقال في محل جرٍّ بالجر بالإضافة، وإلا توالى خمس حركات، وذلك ممنوع. (صبان).

(**قوله: ومنع سبق خبر... إلخ**) الخلاف في غير ليس الاستثنائية؛ إذ لا يتقدم عليها الخبر إجماعاً، ومثلها لا يكون في الاستثناء، وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام، وليس والمنفي بما، وهو كذلك، فتقول: قائماً كان زيد. نعم إن رفع الخبر اسماً ظاهراً نحو: كان زيد كريماً أبوه، امتنع تقديمه بدون مرفوعه؛ لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، كما في الفارضي وغيره، فإن قدم مرفوعه، فالظاهر الجواز.

قال الرضي: فإن كان معمول الخبر منصوباً، وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو: ضارباً كان زيد عمراً؛ لأن منصوبه ليس كجزئه، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز بلا قبح، نحو ضارباً كان زيد اليوم، أو في الدار؛ إذ الظروف يتوسع فيها. اهـ.

ثم رأيت المسألة بتفاصيلها الثلاثة في (التسهيل). ووقع الخلاف إذا كان الخبر جملة اسمية، نحو: كان زيد أبوه فاضل، أو فعلية، نحو: كان زيد يقوم أبوه، والأصحُّ جواز تقدمه كما في (التسهيل).

المُتأخِّرينَ. قال في «شرح الكافية»: قياساً على عَسى؛ فإنّها مِثلها في عَدَم التَّصَرُّف والاختِلاف في فِعلِيَّتها، وقد أجْمَعُوا على امْتِناعِ تقديمِ خبرها، انتهى. وفَرَّق ابنه بينهما بأنّ

أبو طالب

(قوله: وفرق ابنه. . .إلخ) حاصل اعتراض ابن الناظم أن الناظم زعم أن علَّة صدارة عسى ما ذكره من عدم التَّصرف وغيره، وهذه موجودة في ليس، فيجب قياسه على عسى في ذلك، مع أن علَّة صدارة عسى ليس ما ذكره، وإنما هي تضمنه معنى لعل، وهو غير موجود في ليس فلا يصح قياسه في ذلك؛ إذ القياس إثبات حكم شيء لشيء مشترك مع الشيء الأول، في علَّة حكمه، فعلى ما قررنا كلامُه لا يرد عليه شيء، من إيراد الشارح، وإنما يرد ذلك عليه لو حكم بعدم صحة قياس ليس على شيء مطلقاً أو بعدم اقتضائه للصدارة، وهو قد حكم بعدم صحة قياسه على عسى بخصوصه وأين هذا من ذلك، وكأن الشارح حمل قوله بخلاف ليس على معنى أن ليس ليس متضمناً لما له الصدر، فاعترض عليه بذلك، وقد عرفت مراده، وإن نظرت عبارة ابنِ النَّاظمِ ظهر لك اندفاع إيراد الشارح بوجه آخر.

الناصية

هذا، واختلف النَّحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها في غير الاستثناء، أما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعاً، ومثلها لا يكون فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج، وأكثر المتأخرين، ومنهم المصنف، إلى المنع. وذهب أبو علي الفارسي وابن بَرْهان إلى الجواز، فتقول: قائماً ليس زيد، واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يرد من لسانِ العربِ تقدُّم خبرِ ليس عليها، وإنما وردَ من لسانهم ما ظاهرُه تقدُّم معمولِ خبرِها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصروفاً، وقد تقدم على ليس، قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل. (صبان).

(قوله: فإنّها مِثلها) أي: إن ليس مثل عسى في أمرين: **أحدهما**: أن كليهما غير متصرفين، **وثانيهما**: اختلاف النحاة في فعليَّتهما، فذهب بعض إلى أنهما حرفان؛ حملاً لليس على ما النافية، وعسى على لعل. (دشتي).

(قوله: في عدم التصرف. . . إلخ) فليس لها مضارع، ولا أمر، ولا مصدر، ولا وصف، وهكذا (ليس)، و(عسى) مختلف فيه، هل هي فعل أمْ لا؟ وهكذا (ليس) اختلِف في فعلِيّتها، وحيث أجمع علماء العَرَبِيَّة على عدم جواز تقديم خبر (عسى) عليها، كذلك نقِيس عليها (ليس) فنقول: (لا يجوز تقديم خبرِها عَلَيها). (شيرازي).

(قوله: على امْتِناع تقديمِ خبرها) أي: خبر عسى، فإذا كان ليس مثلها امتنع تقدّم خبرها أيضاً

(قوله: وفَرَّق ابنه) ابن المصنف.

عسى مُتَضَمِّنَة مَعنى ما لَه الصَّدر، وهو لَعَلَّ، بخلاف ليس. قلت: ليس أيضاً مُتَضَمِّنَة مَعنى ما لَهُ صدرُ الكلام، وهو ما النّافِية، وذهب بعضُهم إلى جَواز التَّقديم مُستَدِلّاً بتقديم مَعمُولِه في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وأُجِيبَ بِاتِّساعِهِم في الظرف.

أبو طالب

(قوله: باتساعهم في الظرف) الاتساع في الظروف الثلاثة أقسام: **الأول**: الاتساع من حيث المكان بأن يستعمل في مكانه الأصلي وغيره، وهو المراد بالتوسع المجوز المتقدم كما فيما نحن فيه، **الثاني**: الاتساع من حيث المعنى بأن يستعمل في المعنى الظرفي، وما يشبهه، وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو هذا في ملكي، **الثالث**: الاتساع من حيث الآلة بأن يستعمل مع آلة الظرفية، أي: معنى في وبدونها، وهو المراد بالتوسع المجوز لنحو ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] ودخلت الدار على كونهما مفعولاً بهما.

(قوله: سوى المكتفي بالمرفوع) إنما أرجع الضمير إلى التَّعريف لا إلى المعرف، مع أنه

الناصية

(قوله: إلى جواز التقديم) أي: تقديم خبر (ليس) على نفسها؛ لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، أي: غالباً فلا يرد نحو: زيداً لن أضرب. وإنما امتنع تقديم أضرب؛ لضعف عامله بخلاف: زيداً، قاله زكريا. (صبان).

(قوله: مُستَدِلّاً. . . إلخ) بأن ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ [هود: ٨] معمول لمحذوف، أي: ألا يعرفون يوم يأتيهم، وجملة ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] حال مؤسسة، وإن زعم البعض كشيخنا أنها مؤكدة، وبأن يوم في محلِّ رفع بالابتداء، وفتحته بناء لإضافته إلى الجملة، وليس مصروفاً عنهم خبره، وضمير ليس على هذا لليوم، وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح؛ من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها؛ لدلالتها على الأحداث، كما سيأتي. (صبان).

(قوله: في قوله تعالى ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ [هود: ٨]. . .إلخ) (يوم) متعلق بـ (مصروفاً) ومَعمول له، و(مصروفاً) خبر (ليس) واسمها ضمير مستتر فيها، راجع إلى العَذاب. (الشاهد) في تقدم (يوم) وهو معمول الخبر على نفس (ليس)، فيكون تقديم الخبر جائزاً بطريق أوْلى.

(قوله: وأجيب باتساعِهم في الظرف) يعني: أن الآية لا دلالة لها على المطلوب؛ لأن يومَ ظرف، والظروف متسعة يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها. (شيرازي).

(قوله: وأجيب. . . إلخ) أجيب أيضاً بأن معمول الخبر هنا ظرف، والظروف يتوسع فيها أيضاً، فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في فعليتها، فليسَ أولى بذلك؛ لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها.

هذا، وقال الروداني: فيه أنه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس إذا كان ظرفاً أو عديله، وليس كذلك لإطلاقهم المنع. اهـ. وقد يقال: لا لزوم؛ لأن معمول المعمول للناسخ دون

تتمة: مِن الخبر ما يجب تقديمُهُ على الفعل كـ «كم كان مالُكَ» وما يجب تأخيره عنه كـ «ما كانَ زيدٌ إلَّا في الدَّارِ».

(وَذُو تَمام) ....

أبو طالب

الأظهر؛ لكونه أقرب، ولصيرورة الناقص مذكوراً بتعريفه أيضاً كالتاء؛ وذلك لأن الشيء إذا كان ذا ضد واحدٍ، فجنسه المقرون بغير فصله كان تعريفاً لضده، وإنما غير ما يكتفي بالمكتفي؛ لئلا يتوهم

الناصية

المعمول للناسخ، ولا يلزم من تجويز انتقال الضَّعيف عن رتبته انتقال القوي عن رتبته، فافهم. (صبان).

(قوله: وأجيب... إلخ) يعني: الظرف فيه وُسعَة عند عُلَماء العربية، يَغْتَفِرُون في الظرف ما لا يغتفرونَه في غير الظَّرف، وتقدم (يوم) لعله مِن أجل كونه ظرفاً؛ لا لأن التَّقديم مطلقاً جائز. (شيرازي).

(قوله: كـ: كم كان مالك... إلخ) فـ (كم) لكونه صدرياً وجب تقدمه، و(في الدار)؛ لكونه محصوراً فيه وجب تأخره (قوله: كـ (ما كانَ زيد إلّا في الدّار»؛ لكون الخبر محصوراً فيه، ولو تقدم لتوهم عكس المراد. (دشتي).

(قوله: وذو تمام... إلخ) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع، والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضاً، فتسمية هذه الأفعال ناقصة؛ لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل: لنقصانها عنها بتجرُّدها من الحدث.

قال المحققون كالرضي: أي: من الحدث المقيد؛ لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر، حتى ليس وحدثها الانتفاء. فإذا قلت: كان زيد قائماً، أو ليس زيد قائماً، فكأنك قلت: في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام. وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام، فيكون في الكلام إجمال، ثم تفصيل، وعليه فتعمل في الظرف، وقيل: لا تدل على الحدث أصلاً، بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه. وممن قال به المحقق الشريف، وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني: المسند في باب كان هو الخبر، وكان قيد له، ولقول المنطقيين: إنَّ كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع، فلا تعمل في الظرف، وهو مشكل عندي فيما له مصدر؛ إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث، اللهم إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها، ثم رأيته مسطوراً، لكن يرد الإنكار:

.... وكـونـك إيَّـاه عـلـيـك يـسـيـرُ

من هذه الأفعال (ما بِرَفْعٍ يَكتَفِي) عن المَنصُوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البَقـرَة: ٢٨٠]

أبو طالب

من المضارع الدال على الاستمرارات التام ما لم ينصب (مطلوب)، فالناقص ما ينصب في الجملة، فخرج التام الناصب لغير الخبر كالحال، والتمييز، ونحوهما، عن تعريف التام، ودخل في تعريف

الناصية

إلا أن يدعي أنه مصدر التامة، وأن التقدير: وكونك تفعله، أي: المذكور قبل من البذل والحلم، على أن الجملة حال، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول.

واعلم أن أقرب ما قيل في لأضربنه كائناً ما كان: أن ما نكرة خبر كائناً، واسمها الضمير المستتر فيها، وكان تامة صفة لما، أي: لأضربنه حالة كونه كائناً شيئاً كان، أي: كائناً أيَّ شيء وجد. (صبان).

(قوله: من هذه الأفعال) أي: من أفعال هذا الباب، أي: التام منها.

(قوله: يَكتَفِي) أي: يستغني بمرفوعه عن منصوبه، كما هو الأصل في الأفعال، ويسمى مرفوعه فاعلاً، ولا يكون ذلِكَ إلا إذا كان الفعل بمعنى أحد الأفعال اللّازمة غير المتعدية؛ ولذا ذكر الشارح بعد كل مثال، المعنى اللّازم الّذي جاء الفعل الناقص له. (شيرازي).

(قوله: عن المَنصُوب) هذا هو الصحيح عند ابن مالك، وإليه أشار بقوله في النظم:

وذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي ....

وتبعه في (التوضيح) وهو مخالف لمذهب سيبويه، وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً لم سُمِّي ناقصاً، فعلى الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه، وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث، وتجرد للدلالة على الزمان، واستدل ابن مالك على بطلانِ مذهبِ الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على (التسهيل)، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، فكان بمعنى حصل، نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البَقـرَة: ٢٨٠] أي: وإن حصل ذو عسرة، وأمسى بمعنى دخل في المساء، وأصبح بمعنى دخل في الصباح، نحو ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الرُّوم: ١٧] أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح، ودام بمعنى بقي نحو ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هُود: ١٠٧] أي: بقيت، وبات بمعنى عرَّس، وهو النزول ليلاً نحو قول عمر رضي الله عنه: أما رسول الله ﷺ فقد بات بمنى، أي: عرس بها، (وقوله) وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون، وفاقاً لابن دريد، لا ابن حجر الكندي خلافاً لمن زعمه:

وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذي العَائِرِ الأرْمَدِ

أي: حضر «ما شاءَ اللهُ كانَ» أي: وجد «ظلَّ اليَوْم» أي: دامَ ظله «باتَ فُلَانٌ بِالْقَوْمِ» أي:

أبو طالب

الناقص، ولا يرد عليه بعد هذا التغيير خروج الناقص المحذوف خبره عن تعريفه ودخوله في تعريف التام؛ لأن المقدر كالمذكور وغير الرفع بالمرفوع؛ لأن العامل طالب للمعرب، وإنما الإعراب كالقرينة على ذلك.

الناصية

أي: وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور، وهو القذى في العين تدمع له، وقيل: الرمد، والأرمد صفة له مخصصة على الأول، وكاشفة على الثاني (وقالوا: بات بالقوم أي: نزل بهم ليلاً، و) ظل بمعنى دام واستمر، نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي: دام ظله، و) أضحى بمعنى دخل في الضحى، نحو (أضحينا، أي: دخلنا في الضحى)، وصار بمعنى انتقل، نحو: صار الأمر إليك، أي: انتقل، وبمعنى رجع نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورىٰ: ٥٣] أي: ترجع، وبرح بمعنى ذهب، نحو ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠] أي: لا أذهب، وانفك بمعنى انفصل، نحو: فككت الخاتم فانفك، أي: انفصل، وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر، وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (إلا ثلاثة أفعال، فإنها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلاً (وهي فتئ وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤوّل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

.... والنَّقْص في ... فتئ ليس زال دائِماً قفي

وذهب أبو حيان في (نكته) إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن، وذهب أبو علي في (الحلبيات) إلى أن زال تكون تامة، نحو: ما زال زيد عن مكانه، أي: لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر، نحو:

.... وإنَّما يَجْزي الفتى ليس الجَمَلْ

(تصريح). **(قوله: أي: وجد)** تفسير كان في المثال الأول بحضر، وفي الثاني بوجد من تفسير الشيء بجزئيات معناه؛ مراعاة للأنسبية والأوضحية، فلا ينافي أن كان التامة التي ليست بمعنى كفل، أو غزل، معناها ثبت.

هذا وقال الراغب: كان في الآية ناقصة، أي: وإن كان ذو عسرة غريماً لكم، فحذف الخبر لدلالة السياق عليه. واعلم أن الكون مصدر لكان مطلقاً إلا التي بمعنى كفل، فمصدرها الكيانة كالحراسة، قاله الدماميني. (صبان).

(قوله: ظل اليوم، أي: دام ظله) في (التسهيل) أن ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال، ومثل الدماميني الأول بنحو: لو ظلّ الظلم هلك الناس، والثاني بنحو: ظل الليل، وظل النبت. (صبان).

وَمَـا سِـوَاهُ نَـاقِـصٌ وَالـنَّـقْـصُ فِـي ... فَـتِـئَ لَـيْـسَ زَالَ دَائِـمـاً قُـفِـي

نَزَلَ بِهم ليلاً ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الرُّوم: ١٧] أي: حين تدخلون في المَساءِ والصباح، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هُود: ١٠٧] أي: ما بَقِيَتْ.

(وَما سِواهُ) أي: سِوى المُكتَفي بالمَرفُوع (ناقِصٌ) يَحتاج إلى الْمَنصُوب (وَالنَّقْصُ في فَتِئَ) و(لَيْسَ) و(زالَ) ....

أبو طالب

(قوله: وأما زال التي مضارعها... إلخ) هذا موضع لعدم ذات الشيء، أو صفته، وذلك لعدمِ ثبوتِ صفةٍ لنفس هذا الشَّيءِ على قياسِ كان.

الناصية

(قوله: بات فلان بالقوم) وكذا يقال: بات القومَ متعدياً بنفسه، أي: أتاهم ليلاً، أي: نزل بهم ليلاً، ونحو: ظل اليوم، أي: دام ظله، وأضحينا، أي: دخلنا في الضُّحى، ومنه قوله:

إذا الـلـيـلـةُ الـشَّـهْـبَـاءُ أضـحَـى جَـلـيـدُهَـا ... .

أي: بقي جليدها حتى أضحى، أي: دخل في الضحى. ويقال: صار فلان الشيء بمعنى: ضمه إليه، وصرت إلى زيد: تحولت إليه، وقالوا: برح الخفاء، وانفك الشيء بمعنى انفصل، وبمعنى خلص

(قوله: أي: ما بقيت) وتأتي دام التامة بمعنى سكن، ومنه الحديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم» أي: الساكن. هذا، وفي (شرح الشيرازي): (حضر) (وجد) (دام) (نزل) (دخل) (بقي) كلها أفعال لازمة لا تتعدى بنفسها إلى المفعول به، ولما صارتِ الأفعالُ الناقِصةُ بهذه المَعاني صارت مثلها أيضاً لازمة، واكْتفت بالفاعل فقط. (قوله: أي: سوى المكتفي بالمرفوع) من أفعال الباب.

(قوله: ناقص) أي: يستعمل ناقصاً.

هذا، وما أوهم خلاف ذلك يؤوّل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

.... والـنَّـقْـص فـي ... فـتـئ لـيـس زال دائِـمـاً قُـفـي

وذهب أبو حيان في (نكته) إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن، وذهب أبو علي في (الحلبيات) إلى أن زال تكون تامة، نحو: مازال زيد عن مكانه، أي: لم ينتقل عنه، وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر، نحو:

.... وإنَّـمـا يَـجْـزي الـفـتـى لـيـسَ الـجَـمَـلْ

(تصريح). (قوله: في فتئ) أي: لا بفتح التاء، أما مفتوحها فيجيء تاماً بمعنى كسر وأطفأ، يقال: فتأته عن الأمر: كسرته، والنار فتأتها: أطفأتها، حكاه المصنف في (شرح التسهيل) عن الفراء، وذكره صاحب (القاموس) ثم قال: عن ابن مالك في كتابه (جمع اللغات). (صبان).

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إِلَّا إذا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّْ

الّتي مُضارِعها يَزال (دائِماً قُفي) أي: تُبع، وأمَّا زالَ الّتي مُضارِعُها يَزُول فإنّها تامَّة، نحو: «زَالَتِ الشَّمْسُ».

(وَلَا يَلي الْعَامِلَ) بالنصب، أي: لا يقع بعده (مَعْمُولُ الْخَبَرْ) سَوَاءٌ تقدَّم الخبر على

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: التي مضارعها يزال**) التي هي من أفعال الباب.

هذا، وإنما قيدت زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزيل، فإنه فعل تام متعد، معناه ماز، يقولون: زل ضأنك عن معزك، أي: مز بعضها من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر معناه: الانتقال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: ٤١] ومصدره الزوال. الثاني: إذا قلت: كان زيد قائماً، جاز أن تكون كان ناقصة فقائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها، وإذا قلت: كان زيد أخاك، وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة. (صبان). (**قوله: نحو: زالت الشمس**) بمعنى: انتقلت.

(**قوله: ولا يلي العامل... إلخ**) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره. قاله في (التصريح). قال (سم) ويفهم منه جواز نحو: زيد كان طعامك آكلاً، وبه صرح الدماميني؛ لأن الاسم مستتر، وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل. اهـ.

واعلم أن مثل هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه، فلو قيل: جاء عمراً يضرب زيد لم يجز؛ لأن سبب المنع إيلاء الفعل معمول غيره، فلا يختصُّ بفعلٍ دون فعلٍ، نقله (يس) عن المصنف. وزيد في مثاله فاعل جاء، وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع إلى زيد.

هذا، وفي (الدشتي) المراد بالعامل هنا الأفعال الناقصة، أي: لا يقع معمول خبرها بعدها بلا فصل. (**قوله: معمول الخبر**) مطلقاً عند جمهور البصريين، سواء تقدم الخبر على الاسم، نحو: كان طعامك آكلاً زيد خلافاً لابن السراج، والفارسي، وابن عصفور، أم لم يتقدم، نحو: كان طعامك زيد آكلاً، وأجازه الكوفيون مطلقاً تمسكاً بقوله:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ.......................... إلـخ

كما سيأتي. (**قوله: سواء تقدم الخبر على الاسم**) أي: وتقدم المعمول أيضاً على الخبر كما مثل، أما إذا تقدم الخبر عليه، فإنه يجوز إجماعاً نحو: كان آكلاً طعامك زيد، وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] واعلم أن نحو: كان زيدٌ آكلاً طعامك،

الاسم أمْ لا، فلا يقال: «كانَ طَعامَك زيدٌ آكِلاً» خِلافاً للكوفيين، ولا «كانَ طَعامَك آكِلاً زيدٌ» خِلافاً لأبي عَلِي، فإنْ تقدَّم الخبر على الاسم وعلى معموله، نحو: «كانَ آكِلاً طَعامَك زَيدٌ» فظاهرُ عِبارَةِ المُصنفِ أنّه جائز؛ لأنّ مَعمُول الخبر لم يَلِ العامل، وبه صَرَّحَ ابنُ شقير مُدَّعِياً فيه الاتِّفاق، وصرَّح أيضاً بجواز تقديم المَعمُول على نفس العامِل (إلّا إذا ظَرْفاً أتى)

أبو طالب

....

الناصية

يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة؛ لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظٍ، وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده: مثلاً إذا قدمت كانت، فإن ذكر بعده زيدٌ، فإما أن يتقدم الخبر أو معموله، وإن ذكر بعده آكلاً، فإما أن يتقدم الاسم أو المعمول، وإن ذكر بعده طعامك، فإما أن يتقدم الاسم، أو الخبر، وقس على ذلك، وكلها جائزة عند البصريِّين إلا كان طعامك زيداً آكلاً، وكان طعامك آكلاً زيد، وآكلاً كان طعامك زيد، كما يؤخذ من كلام الناظم (صبان).

(**قوله: فلا يقال... إلخ**) عند البصريين؛ إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي، ويتحصل من هذه المسألة أربع وعشرون صورة، ذكرها المرادي في (شرح التسهيل).

(**قوله: خلافاً للكوفيين**) فجوزوا وقوعَ معمولِ الخبرِ بعد الفعلِ الناقصِ إذا كان الاسم مقدماً على الخبر.

(**قوله: ولا كان طعامك... إلخ**) عند سيبويه.

(**قوله: خلافاً لأبي علي**) حيث جوز ذلك إذا تقدم الخبر على الاسم.

(**قوله: فإن تقدم الخبر على الاسم... إلخ**) توضيح كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم، وقدم الخبر على المعمول، جازت المسألة؛ لأنه لم يل كانَ معمول خبرِها، فتقول: كان آكلاً طعامك زيدٌ، ولا يمنعها البصريون، فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز.

(**قوله: أنه جائز**) أي: باتفاق كتقديم المعمول على الفعل، نحو ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

(**قوله: وبه صرح ابن شقير**) وابن السراج والفارسي من البصريِّين؛ لأن الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه، فتبعه بخلاف تقديمه وحده، وجمهور البصريين على المنع مطلقاً، والكوفيون على الجواز مطلقاً، (**قوله: وصرَّح أيضاً**) أي: صرَّح ابن شقير أيضاً بجواز تقديمِ معمولِ الخبر على نفس العامل، أي: على نفس الأفعال الناقصة، نحو: كتابك كان كاتباً زيد، ويفهم ذلك من عبارة المصنف أيضاً.

ومُضْمَرَ الشَّأنِ اسْماً انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أنَّهُ امْتَنَعْ

المعمولُ (أوْ حَرْفَ جَرٍّ) فإنّه يَجُوز أن يلِي العامِل، نحو: «كانَ عِندَكَ زيدٌ مُقِيماً» و«كان فيك زيدٌ راغباً».

(وَمُضْمَرَ الشَّأنِ اسْماً) لِلْعامل ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: إلّا إذا ظَرْفاً أتَى**) أي: معمول الخبر.

(**قوله: أوْ حَرفَ جَرْ**) مع مجروره فإنه حينئذ يلي العامل اتفاقاً، نحو: كان عندك أو في الدار أو جالساً زيد، أو جالساً زيد للتوسع في الظرفِ، والمجرورِ. (**قوله: أو حرف جر**) أو مانعة خلوّ، فيجوز الجمع؛ إذ يجوز أن يقال: كان عندك في الدار زيد جالساً.

(**قوله: وَمُضْمَرَ الشَّأنِ... إلخ**) أي: بعد ما علمت من أن معمول الخبر لا يلي الفعل الناقص، فإذا رأيت جملةً ظاهرها كذلك، أي: إن معمول الخبر واقع بعد الفعل الناقص، فلا بد من تأويل، وهو أن تقدّر ضميراً للشأن؛ ليكون اسماً للفعل الناقص، فعلى هذا يكون ذلك المعمول معمولاً لخبر المبتدأ، وذلك الاسم المتوهم أنه اسم للفعل الناقص مبتدأ، فالمعمول معمول لخبر المبتدأ لا لخبر الفعل الناقص، وجملة المبتدأ، والخبر مع معموله خبر للفعل الناقص. (دشتي).

(**قوله: ومضمر الشأن**) مفعول مقدَّم لانْوِ، وهو من إضافة الدَّال إلى المدلول، وقوله: اسماً حال من مضمر، أي: حالة كونه محكوماً باسميته لكان، فيفيد أن كان الشأنية ناقصة، وهو الأصح؛ لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال، أو في الأصل نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ونحو: أشهد أن لا إله إلا الله، وقيل: تامة فاعلها الضمير، والجملة مفسرة له، وقيل: واسطة.

(**فائدة**): قال في (المغني): ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه: **أحدها**: عوده على ما بعده لزوماً، فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له، ولا شيء منها عليه. **ثانيها**: أن مفسره لا يكون إلا جملةً مصرحاً بجزأيها عند جمهور البصريِّين، **ثالثها**: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه. **رابعها**: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه. **خامسها**: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث، ويذكر باعتبار الشأن مثلاً، ويؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة، وتأنيثه حينئذٍ أولى، ولمخالفة القياس من الأوجهِ الخمسةِ لا يحسن الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثم ضعف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] إن اسم إن ضمير الشأن، فالأولى كونه ضمير الشَّيطان، ويؤيده قراءة وقبيلَه بالنصب؛ إذ ضمير الشأن لا

(انوِ إنْ وَقَعْ) لكَ مِن كلام العَرَب (مُوهِمُ) أي: مُوقِعٌ في الوَهْم، أي: في الذهن (ما اسْتَبَانَ) لكَ (أنَّهُ امْتَنَعْ) وهو إيلاء العامِل معمول الخبر، وهو غير ظرفٍ ولا مجرورٍ كقوله:

[قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بِما كانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

أبو طالب

(قوله: بما كان إياهم... إلخ) أوله:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حول بُيُوتِهِم ....

الناصية

يعطف عليه، واحتمال كونه مفعولاً معه مرجوح هنا، فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه، وضعف قول كثير من النحاة: إن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشأن، فالأولى أن يعاد على غيره، إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الصَّافات: ١٠٤] إن تقديره: أنك، وفي: كتبت إليه أن لا تفعل إنه يجزم على النهي، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على أنك. اهـ. بتلخيص وبعض زيادة، وأن على الجزم تفسيرية، وعلى النَّصب مصدرية، وعلى الرفع مخففة. (صبان).

(قوله: إنْ وَقَعَ لكَ مِن كلام العَرَب... إلخ) أيْ: إذا تخيلت - في بعضِ كلامِ العربِ الفصيحِ - أنَّ معمول الخبر صارَ عَقِبَ الفعل مباشَرَة، مع أنَّه ليس ظرفاً ولا مجروراً، فقل: بأنَّ الاسم ضمير شأن مستتِرٍ في الفعل، حتّى يكون الضمير المُستتر فاصلاً بين الفعل، وبين معمول الخبر، فلا يكون محذورٌ. (شيرازي). (قوله: ما اسْتبانَ لكَ) بقوله: ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر.

(قوله: قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ... إلخ) قاله الفرزدق يهجو به قوم جرير بالفجور والخيانة، وشبههم بالقنافذ في مشيهم ليلاً للسرقة.

(قوله) قنافذ بالذال المعجمة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: قوم جرير قنافذ، أي: كالقنافذ، فهو تشبيه بليغ، أو استعارة مصرحة؛ لأنه حذف المشبه، وذكر المشبه به، وهي جمع قنفذ بضم القاف، وبضم الفاء أو فتحها، وبالذال المعجمة، والقنفذ: حيوان معروف يقع على الذكر والأنثى، فيقال: هو القنفذ وهي القنفذ، وهو من الحيوانات التي تنام نهاراً وتصحو ليلاً؛ لتبحث عما تقتاته، ويضرب به المثل في السُّرى، فيقال: هو أسرى من قنفذ، وهدّاجون بتشديد الدال المهملة، وبالجيم من الهدجان، وهو مشية الشيخ الضعيف، صفة القنافذ مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هم يعود على قوم جرير، وحول منصوب على الظرفية المكانية متعلق بهدّاجون على أنه مفعوله، وإنما عمل لأنه من أمثلة المبالغة، وهي تعمل عمل الفعل بطريق الحمل عليه، ويقدر مثل حول في قنافذ؛ لأنه في معنى مشاة مثلاً، أو يقدر مثله في الاستقرار؛ الذي هو متعلق كاف التشبيه المحذوفة، فهو من باب التنازع، وبيوتهم بيوت مضاف إليه، وهو مضاف للهاء، والميم علامة

فاسْم كان ضمير الشأن مُستَتِرٌ فيها، وعَطِيَّة مُبتَدَأ خبره عَوَّدا، وإيّاهم مفعول عَوَّدا، والجُملة خبر كان ....

أبو طالب

القنافذ بحذف حرف التشبيه جمع قنفذ كبرثن، وهو بالفارسية خاربشت، فجمع ما نسب إليه بالواو والنون خلاف القياس، وهداج كعطار مبالغة من الهدجان، وهو مشية الشيخ، قاله الفرزدق في مدح قوم بأنهم يتفقدون بالليل قاصديهم، ولا ينامون عمن نزل بهم بسبب أن إعطاء العطية بالنازلين فيهم عودهم على ذلك، وعود فلان بمعنى صيَّر الشَّيءَ عادةً، وقيل: هجا به جريراً وضمائر الجمع تعود إلى رهطه، والمراد بالعطية أو بجرير يعني أنهم أي: رهط جرير كالقنافذ سائرون في الليل حول بيوتهم بالفجور؛ بسبب أن كان أبو جرير عودهم على ذلك، والقنفذ يضرب به المثل في السير بالليل.

الناصية

الجمع. وبما الباء حرف جر وهي للسببية، وما اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محلِّ جر، وما قيل في قوله: حول، يقال مثله في قوله: بما، وكان فعل ماض ناقص، وإياهم: إيا ضمير منفصل مفعول أوّل لقوله عوّدا مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة، والميم علامة الجمع، ومفعوله الثاني محذوف تقديره به، وعطية وهو أبو جرير أو عمه اسم لكان، وعوّدا فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على عطية، وألفه للإطلاق، وجملة عوّدا في محلٍّ نصب خبر كان، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ الضَّمير المستتر في قوله: عوّدا، وجملة كان صلة لا محلَّ لها من الإعراب، والعائد محذوف، وهو الضمير في به المحذوفة كما مر (ومراد الشاعر) هجو قوم جرير بالفجور والخيانة، يقول: هم شبيهون بالقنافذ في مشيهم ليلاً، وإنهم يمشون حول بيوتهم مشية الشيخ الكبير حتى لا يشعر بهم من أرادوا خيانته، وإنهم اكتسبوا هذه الصفة القبيحة من عطية أبي جرير؛ لأنه علمهم إياها، وعوّدهم عليها.

(والشاهد) في قوله: كان إياهم عطية عوّدا، حيث ولي كان معمول خبرها، وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور على رأي الكوفيين؛ لأنهم يجوّزون: كان طعامك زيد آكلاً؛ لأن معمول المعمول عندهم معمول للعامل، فليس بأجنبي منه حتى يلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وأجاب البصريون المانعون لذلك؛ لأن معمول المعمول عندهم ليس معمولاً للعامل فهو أجنبي منه، فيلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، بأن في كان ضمير الشأن محذوفاً هو اسمها، والتقدير بما كان هو، أي: الشأن وإياهم مفعول أول، لقوله: عوّدا مقدم عليه، ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلي عليه لجوازه عندهم، والمفعول الثاني محذوف، أي: به، وعطية مبتدأ، وجملة قوله: عوّدا في محلٍّ رفع خبره، والرابط الضمير المستتر في عوّدا، والجملة من المبتدأ، والخبر في

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

(وَقَدْ تُزَادُ كَانَ) ....

أبو طالب

....

الناصية

محل نصب خبر كان، ولا تحتاج هذه الجملة الواقعة خبراً إلى رابط؛ لأن الاسم ضمير الشأن فهي عينه، وجملة كان صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره به، وبأن اسمها ضمير مستتر فيها عائد على ما، وقد مر إعراب الباقي إذا علمت عائد الموصول، فاعلم أن رابط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ محذوف، تقديره به وبأن كان زائدة، فلا اسم لها ولا خبر وبأنه لضرورة الشِّعر، فلا اعتبار به، وأما إن كان المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً جاز إيلاؤه كان عند البصريين والكوفيين؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، نحو: كان عندك زيد مقيماً، وكان فيك زيد راغباً.

(قوله: وقد تزاد كان) أي: لا تعمل الرفع والنصب، بل لا تعمل شيئاً أصلاً، كما هو مذهب الفارسي والمحققين، ونسب إلى الجمهور، وهو الأصحُّ، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها، وهو الكون إن لم يكن ظاهراً أو ضميراً بارزاً، ومعنى زيادته على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها، فكان زائدة على المذهب الأول، لا تامة، ولا ناقصة، وعلى الثاني تامة. فقول المصنف: وقد تزاد كان، أي: لا بقيد التَّمام، أو النقصان فاعرفه.

ثم هي باقية على دلالتها على الزمان الماضي على المشهور؛ ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية، وفعل التعجب؛ لكونه سلب الدَّلالة على المضي. وقال الرضي: لا، بل هي لمحض التأكيد، فالدالة على الزمن الماضي، كما في نحو: ما كان أحسن زيداً كالزائدة لا زائدة حقيقةً، وتبعه حفيد الموضِّح، وبنى على ذلك أن الحكمَ بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوّز. وفي كلام شيخنا السيد: أنها قد تزاد مجردة عن الزَّمان؛ لمحض التأكيد، وقد تزاد دالَّةً على الزمان الماضي، كما كان أصح... إلخ، ولا تدل على الحدث اتفاقاً على ما أفاده البعض، وهو عندي مشكل؛ لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعاً، بل صريحه دلالتها على الحدث؛ إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدثِ، عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط، فلا تكن من الغافلين.

واعلم أن زيادة كان كثيرة في نفسها، فالتقليل المستفاد من قول الناظم، وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها، أفاده (يس).

(فائدة) قال في (المغني): يجوز في كان من نحو ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها، والظرف متعلّق بها على التمام، وباستقرار محذوف

بلفظ الماضي (في حَشْوٍ) أي: بين أثناءِ الكلام، وشَذّ زِيادَتها بلفظ المُضارِع نحو:

أبو طالب

(قوله: بين أثناء الكلام) الأثناء: جمع ثني، وهو جعل الشَّيء اثنين، ثم أطلق على المجعولِ كذلك، فالمراد بالأثناء الأجزاء.

الناصية

مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا إن قدرت الناقصة شأنية، فالاستقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ. وكان في ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١] تحتمل الأوجه الثلاثة، لكنها على النقصان لا تكون شأنية؛ لأجل الاستفهام وتقديم الخبر؛ لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان، وللمبتدأ على الزيادة. اهـ. مع زيادة من الشمني. (صبان).

(قوله: بلفظ الماضي) لتعين الزمان فيه دون المضارع، وفي (التصريح): ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية، وفعل التعجب، لكونِه سلبَ الدَّلالة على المضي (نحو: ما كان أحسن زيداً) فكان زائدة بين المبتدأ وخبره (و) قد تزاد بين الفعلِ ومرفوعِه نحو (قول بعضهم: لم يُوجدْ كان مثلُهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تأكيداً للمضي، وقال الدنوشري: نازعَ الرَّضي رحمه الله في كونها زائدة مطلقاً لدلالتها على معنى، وفي نحو:

.... عـلـى كـانَ الـمُـسَـوَّمَـةِ الـعِـرَابِ

ادعاء الزيادة واضح، فتأمل. اهـ. وقال اللقاني: زيادتها إما بأن لا تفيد شيئاً إلا محض التَّأكيد، وهو معنى زيادة الكلمة في كلامِ العرب كقوله: على كان المسومة العراب.

وإما بأن تدل على الزَّمانِ الماضي، ولم تعمل: نحو ما كان أحسن زيداً، قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا، والأولى أن يقالَ: سميت زائدة مجازاً؛ لعدم عملها، وإنما جاز أن لا نعملها مع أنها غير زائدة؛ لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلقِ، لا لدلالتها على الزَّمان الماضي؛ لأن الفعلَ إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، فإذا جردتها عنه لم يبق إلا الزَّمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً، وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها، أي: كان الكون وهو مذهب سيبويه، وذهب أبو علي إلى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا. اهـ. المقصود منه. (خضري).

(قوله: في حَشْو) أفهم قوله في حشو أنها لا تزاد في غيره، أي: الأول والآخر للاعتناءِ بهما، وهو كذلك خلافاً للفراء في إجازته زيادتها آخراً.

(قوله: أي بين أثناء الكلام) أي: لا في الابتداء؛ لأن البداءة تكون باللوازم، والأصول، والمجردة للزَّمان كالزائدة، فلا يليق لها الصَّدر.

أَنْــتَ تَــكُــونُ مَــاجِــدٌ نَــبِــيــلُ [إذا تَــهُــبُّ شَــمْــأَلٌ بَــلِــيــلُ]

واطَّرَدَتْ زيادتها بين ما وفعل التَّعجُّب (كَما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) ....

أبو طالب

(**قوله: أنت تكون ماجد نبيل**) ما بعده (إذا تهب شمأل بليل) قالته أم عقيل ابن أبي طالب وهي ترقصه، والنبيل من النبل بالضَّم أي: الفضل، وكذا النبالة كالشَّرافة، وشمأل كجعفر، وكثيراً ما يقرأ بالألف: ريح تفوح من جانب القطب الكائن في جهة بنات النعش، وقد يطلق بالألف على نفسِ تلك الجهةِ، وأما بكسر الشِّين فمقابلُ اليمينِ، والبليل: المبلول، والدليل على زيادةِ تكون رفع الماجد.

الناصية

(**قوله: أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبيلُ... إلخ**) قالته أم عقيل، كوكيل أخي عليّ ولدَيْ أبي طالبٍ، كانت تقول له ذلك، وهي تلاعبه وترقصه في صغره. (**قوله: أنت**) أن: ضمير منفصل مبتدأ، والتاء: حرف خطاب، وتكون زائدة، وماجد، أي: كريم، خبر أوّل للمبتدأ، ونبيل من النبل بضم النون أو النبالة، وهما الفضل، وجمعه نبلاء كشريف وشرفاء، خبر ثان له، وإذا ظرف لما يستقبل من الزّمان مضمن معنى الشّرط، وتهب بضم الهاء شذوذاً، وقياسه الكسر كعفت يعفت، وقل يقل أي: تهيج فعل مضارع وشمأل كجعفر، أي: ريح تأتي من ناحية القطب الشَّمالي فاعل تهب، ويقال فيه: شأمل بتقديمِ الهمزة كجعفر أيضاً، وشمل بسكون الميم كفلس وشمل بتحريكها كسبب وشمال كسحاب، وهو الأكثر، فاللغات خمس وبليل كقتيل، أي: مبلولة من الندى، أو بالّة لما تمر عليه لرطوبتها، صفة لقوله: شمال، وجملة تهب فعل الشَّرط، وهو إذا وجوابها محذوف لدلالةِ ما قبله عليه، أي: فأنت تكون.... إلخ. (يعني): أنت يا عقيل يا ولدي، وأخا علي كرم الله وجهه كريم شريف، فاضل ذكي ناجب، وقت هيجان الرِّيح من ناحية القطبِ الشَّمالي مبلولة من النَّدى، أو بالّة لما تمر عليه لرطوبتها، أي: إذا هبت هذه الرِّيح، فأنت موصوف بما ذكر، والمرادُ وصفه بذلك على الدَّوام جرياً على عادتهم من قصد التَّأبيدِ في مثل هذا التَّقييد. (والشاهد) في قوله: أنت تكون ماجد حيث زادت تكون بين المبتدأ وخبره، وهي بلفظ المضارع، وهو قليل؛ لأنه يشترط في زيادة كان أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون في حشو لا غيره للاعتناءِ به خلافاً للفراء في إجازته زيادتها آخراً، وأن يكون الزّائد هي لا غيرها من أخواتها، خلافاً لأبي علي في إجازته زيادة أصبح وأمسى، وخلافاً لبعضهم في إجازته زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص.

(**قوله: واطَّرَدَتْ زيادتها.... إلخ**) المثال الأول: (ما) أداة تعجب (أصح) فعل التَّعجب زيد بينهما (كان)، والمثال الثَّاني: (الذي) موصول (أكرمته) صلته، زِيدَ بينهما (كان)، والمثال الثَّالث: (رجل) موصوف (كريم) صفته، زِيدَ بينهما (كان) والمثال الرابع (يوجد) فعل (مِثْلُكَ) مرفوعه، أيْ: فاعله، زِيدَ بينهما (كان)، والمثال الخامس (زيد) مبتدأ (قائم) خبره، زِيد بينهما (كان). (شيرازي).

وبينَ المَوْصُول والصِّلة كـ «جاءَ الّذي كانَ أكرَمْتُهُ»، والصِّفة والمَوْصُوف كـ «جاءَني رَجُلٌ كانَ كريمٌ»، والفعل ومرفوعه، نحو: «لم يُوجَدْ كان مِثلُكَ» والْمُبتدأ وخبره، نحو: «زيدٌ كانَ قائمٌ» وشَذَّ بين الجارِّ ومَجرُورِه، نحو:

[جِيادُ بَنِي أبي بَكرٍ تَسَامى]   عَلى كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

أبو طالب

(قوله: على كان المسومة العراب) أوله (جياد بني أبي بكر تَسَامى)، الجياد جمع جواد، وهو الفرس النفيس، وتسامى أصله تتسامى من السمو، وهو العلو، والمسومة: الخيل التي جعلت عليها علامة وتركتْ في المرعى، والعراب كقتال: العربية.

الناصية

(قوله: وبين الموصول والصلة) وبين نعم، وفاعلها كقوله:

وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أَزورُهَا   وَلَنِعْمَ كانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتالِ

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: وَلدت فاطمة بنت الْخُرْشَب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلُهم. أشموني.

(قوله: وشذت... إلخ) استدراك على إطلاق قوله في حشو، فإنه يوهم أنها تزاد قياساً حتى بين الجار والمجرور، واستفيد منه أن زيادتها فيما سبق قياسية، وهو الذي أيده (سم) وفي (شرح ابن عقيل) على النَّظم أنها سماعية، فيما عدا التعجب، وهو المفهوم من قول الدماميني، وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس. اهـ. وبهذا علم أن نقل شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها، فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب. اللهم إلا أن يكون له قولان. (صبان).

(قوله: جياد بَني أبي بكْر... إلخ) لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء، من الوافر، ويروى: سراة بفتح السين المهملة، أي: سادات مبتدأ، وهي جمع سري، وجمع فعيل على فعلة غير قياسي، قال العيني: ولا يعرف جمع فعيل على فعلة غير سرى وسراة. اهـ. أي: وإنما يجمع فعيل على أفعلة قياساً، نحو: رغيف وأرغفة، وأما سراة بضم السين فجمع سار، كرام ورماة، وقاضٍ وقضاة وسراة، ويجمع على سروات مضاف، وبني مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديراً نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السَّالم، والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وبني مضاف، وأبي مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وأبي مضاف، وبكر مضاف إليه، وتسامى فعل مضارع؛ إذ أصله: تتسامى، أي: تتعالى، فحذفت منه إحدى التاءين تخفيفاً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على سراة، والجملة في محلِّ رفع خبر المبتدأ، وعلى حرف جر، وكان زائدة والمسومة بضم الميم وفتح السين المهملة، وفتح الواو المشددة مجرور بعلى، وهي صفة أولى

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ   وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

وغير كان لا يُزاد، وشذَّ زِيادَة أمسى وأصبح، كقولهم: «ما أصبحَ أبْرَدَها!» و«ما أَمسى أدْفأها!».

(وَيَحْذِفُونَها) مع اسْمها (وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ) وحدَه (وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ) الشَّرْطِيَّتَيْنِ (كَثيراً ذا)

أبو طالب

(**قوله: ما أصبح أبردها... إلخ**) لا يخفى ما في زيادة أصبح في قوله ما أبردها!، وزيادة أمسى في قوله (ما أدفأها!) من المناسبة.

(**قوله: وحده**) أي: لا منضماً مع عوض عما حذف، كما في صورة حذف كان وحدها، كما يأتي بعيد هذا.

الناصية

لموصوف محذوف تقديره: على الخيل المسومة، أي: المجعول عليها سومة بالضم، أي: علامة لتترك في المرعى، والعراب بكسر العين المهملة، أي: العربية صفة ثانية لها، وهي خلاف البراذير التي هي الخيل التركية، ويروى المطهمة الصلاب، أي: المتناسقة الأعضاء الشداد. (يعني): أن سادات أولاد أبي بكر لا يستعلون، ولا يركبون إلا على الخيل الجيدة المعلمة العربية. (**والشاهد**) في قوله: على كان المسوّمة، حيث زاد كان بين على ومجرورها شذوذاً.

(**قوله: وغير كان لا تزاد... إلخ**) أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد، وهو كذلك إلا ما شذَّ من قولهم: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، روى ذلك الكوفيون. وأجاز أبو علي زيادةَ أصبح وأمسى في قوله:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا   أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ

(صبان). (**قوله: أبردها... إلخ**) الضميران للدنيا، كما قاله زكريا، أيْ: ما أبرَدَها، وما أدفاها ما في المثالين للتعجب، وأبرد وأدفى فعل التعجب.

(**قوله: وَيَحذِفونَهَا**) أي: كان إما وحدها أو مع الاسم، وهو الأكثر؛ لأن الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد. (صبان).

(**قوله: مع اسمها**) ضميراً كان أو ظاهراً. (**قوله: وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وحدَه**) دالّاً عليها.

(**قوله: بعد إن ولو الشرطيتين**)؛ لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام فيخفف بالحذف، وخصَّ ذلك بإن ولو دون بقية أدوات الشرط؛ لأن إن أم أدوات الشَّرط الجازمة، ولو أم أدوات الشَّرط غيرِ الجازمةِ، كما أن كان أم بابها، وهم يتسعون في الأمهات ما لا يتسعون في غيرها، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

الحذفُ (اشْتَهَرْ) كقوله: «المَرْءُ مَجْزِيٌّ بِعَمَلِهِ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ» أيْ: إنْ كان عَمَلُه خَيْراً، وقوله:

أبو طالب

(**قوله: المرء مجزي بعمله**) في بعض الكتبِ: الناس مجزيون بأعمالهم، وقيل: هذا حديث.

(**قوله: إن خيراً فخير**) وتمامه: إن شراً فشر، وفي كل من الفقرتين أربعة أوجه نصب الجزء الأول، ورفع الثاني وبالعكس، ونصبهما ورفعهما، والأول أقوى لخلوصه عن كثرة الحذف، وإبقاء الاسم، وحذف الخبر فإنه ضعيف، كما سيأتي، والثاني أضعف لاشتماله على كلا الأمرين، والأخيران متوسطان لاشتمال كل منهما على أحد الأمرين، الأول على الأول، والثاني على الثاني.

الناصية

وبَــعْــد إن ولَــو كَــثِــيــراً ذا اشْــتَــهَــرْ ويَــحْــذِفُــونَــهــا ويُــبْــقُــون الــخَــبَــرْ

أي: حذفُ كان واسمه. (مثال إن) والغالب فيها أن تكون تنويعية (قولك: سر مسرعاً إن راكباً وإن ماشياً) أي: إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً، وقوله:

لا تَــقْــرَبَــنَّ الــدَّهْــرَ آلَ مُــطَــرِّفٍ إنْ ظــالِــمــاً أبــداً وإنْ مَــظْــلُــومــا

أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً، وقال أبو حيان: يمكن أن لا يكونا من إضمار كان، وإنما انتصبا على الحال، وإن بقية إما، وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية، (ومثال لو) قوله ﷺ لبعض أصحابه: «**التمس ولو خاتماً من حديد**» أي: التمس شيئاً، ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد، وقوله:

لا يَــأْمَــنِ الــدَّهْــرَ ذُو بَــغْــيٍ ولَــوْ مَــلِــكــاً جُــنُــودُهُ ضَــاقَ عَــنْــهــا الــسَّــهْــلُ والــجَــبَــلُ

كما سيأتي. (تصريح). (**قوله: وبعد إن**) الظرف متعلق باشتهر، وكثيراً الأحسن أنه حال من فاعل اشتهر، ولا تكرار في الجمع بين الكثرة والشهرة؛ لأنه لا يلزم من إحداهما الأخرى. قال في (التصريح) والغالب في أن هذه أن تكون تنويعية. (صبان).

(**قوله: ولو**) أي: المندرج ما بعدها فيما قبلها، فلا يجوز ألا حشف ولو تمراً، وإنما كثر حذفها بعدهما؛ لأن (إن) أم أدوات الشَّرط العاملة، و(لو) أم غير العاملة، كما أن كان أم بابها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لم يتوسعوا في غيرها، قاله في (التَّصريح). (صبان).

(**قوله: المرء... إلخ**) قال شيخنا: والبعض لفظ الحديث: «الناس مجزيون بأعمالهم»... إلخ. اهـ. وقال شيخنا السيد: المرء مجزي بعمله ليس حديثاً، وإن صحَّ معناه قاله القليوبي، ولذلك حكاه الحافظ في (الهمع) بلفظ قيل، وكذا غيره. اهـ. وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقاً، ويؤيده تعبير صاحب (التوضيح) بقوله: وقولهم: النَّاس مجزيون بأعمالهم... إلخ، وكذا في (همع السيوطي) فيما رأيته من نسخه، وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم... إلخ يكون الشَّارح رواه بالمعنى. (صبان).

لا يـأمَـنِ الـدَّهْـرَ ذُو بَـغْـيٍ وَلَـوْ مَـلِـكـاً ... [جُـنُـودُهُ ضـاقَ عَـنـهـا الـسَّـهْـلُ وَالْـجَـبَـلُ]

أبو طالب

(قوله: **لا يأمن الدهر... إلخ**) ما بعده: (جنوده ضاق عنها السهل والجبل) البغي: الظلم، والسهل: الأرض المستوي ضد الجبل، والمراد بالدهر: حوادثه، وغدراته.

الناصية

(قوله: **بعمله**) أي: بجنس عمله؛ لأن العمل ليس مجزياً به، بل عليه، قاله الناصر، أو الباء بمعنى على. (صبان).

(قوله: **إن خيراً فخير**) بتقدير: إن كان عمله خيراً، فيكون خير جَزائه أو برفعهما، أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر.

وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان.

والثالث: نصبهما على تقدير إن كان عمله خيراً، فهو يجزى خيراً.

والرَّابع: عكس الأول، أي: رفع الأول ونصب الثاني. وهذا الرابع أضعفها، والأول أرجحها، وما بينهما متوسطان.

هذا، وإنما كان أضعف؛ لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر. ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منهما، واشتماله على شيئين مطردين، وهما إضمار كان واسمها بعد إن، وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء، وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما، واشتماله على أحد المطردين، ومقتضى هذا أنهما متساويان، وبه قال الشلوبين، وقال ابن عصفور: رفعهما أحسن من نصبهما، ووجه بأن الحذف في الرفع أقل منه في النصب. وقال الدماميني: الرفع ضعيف من جهة المعنى؛ لأن معنى إن كان في عملهم خير غير مقصود؛ لأن مراد المتكلم إن كان نفس عملهم خيراً، لا أن كان لهم أعمال منها خير، وقد يدفع بأنه على التَّجريد مثل ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصّلت: ٢٨] قاله (سم). ونحو هذا المثال قال الدماميني: نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف، أي: إن كان قتل بسيف، فقتله أيضاً بسيف. وحكى يونس: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح، أي: إن لا يكن المرور بصالح، فالمرور بطالح، وذلك لقوةِ الدَّلالة على الجار بتقدم ذكره، لكن هذا مما يسهل الحذف، لا مما يوجب الاطراد، فلا يقال منه إلا ما سمع، هذا مذهب سيبويه، ونص المصنف على اطراده. اهـ. ببعض حذف. (صبان).

(قوله: **لا يَأمَنِ الدَّهْر... إلخ**) هو من البسيط. المعنى: لا يأمن غدرات الزمان صاحب بغي وظلم، ولو كان ملكاً له جنود كثيرة، بحيث ضاق عنها السهل والجبل، لم أقف لهذا البيت على نسبةٍ إلى قائلٍ معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥) وابن هشام في أوضحه (رقم ٩٥).

أي: وَلَوْ كان الباغي مَلِكاً، وَقَلَّ بعد غيرهما كقوله:

مِـــنْ لَـــدُ شَـــوْلاً فَـــإلَـــى إتْـــلائِـــهـــا

أبو طالب

(قوله: من لد شولاً) هذا مصرع هكذا:

مـــن لـــد شـــولاً فـــإلـــى إتـــلائـــهـــا

ولم أجد منه إلا هذا المصرع، وهو رجز أنشده سيبويه من حرف جر ولد مخفف لدن، وشولاً بفتح الشِّين مصدر شالت الناقة بذنبها؛ أي: رفعته للضِّراب، قال سيبويه: التقدير كانت شولاً،

الناصية

اللغة: (بغي) هو الظلم ومجاوزة الحد (جنوده ضاق عنها السهل والجبل) يريد أنه كثير الجند والأعوان. **الإعراب**: (لا) ناهية (يأمن) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السُّكون، وحرك بالكسر للتخلُّص من التقاء السَّاكنين (الدهر) مفعول به ليأمن تقدم على الفاعل (ذو) فاعل يأمن، مرفوع بالواو نيابة عن الضَّمة؛ لأنه من الأسماء السِّتة، وذو مضاف و(بغي) مضاف إليه (ولو) الواو عاطفة على محذوفٍ ستعلمه، لو: شرطية، غير جازمة (ملكاً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، كان المحذوفة هي فعل الشَّرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: لا يأمن ذو البغي الدهر لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه، ولو كان ملكاً فلا يأمنه (جنوده) جنود: مبتدأ، وجنود مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه (ضاق) فعل ماض (عنها) جار ومجرور متعلق بضاق (السَّهل) فاعل ضاق، والجملة من ضاق وفاعله في محلٍّ رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محلٍّ نصب صفة لملك (والجبل) الواو حرفُ عطفٍ، الجبل: معطوف على السَّهل.

الشَّاهد فيه: قوله (ولو ملكاً) حيثُ حذف كان مع اسمها، وأبقى خبرها، وهو قوله: «ملكاً» بعد لو الشرطية، وقد بين لك تقدير الكلامِ في إعرابِ البيتِ.

(قوله: أي ولو كان الباقي ملكاً) أي: ولو كان صاحبَ البغي ملكاً ذا جنود كثيرة، وقولهم: ألا حشف ولو تمراً، وفيهما رد على أبي حيان، حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها، ولا أعم فإن الملك أعلى مما قبله والتمر، أعم من الحشف (وتقول) فيما إذا كان ما بعد لو مندرجاً فيما قبلها لا أعم، ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم: (ألا طعام ولو تمراً) فإن الطعام أعمُّ من التمر (وجوَّز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها، وبقي اسمها. (تصريح).

(قوله: وَقَلَّ بعد غيرهما) أي: قل الحذف المذكور، وهو حذف كان واسمها (دون إن ولو) الشَّرطيتين.

(قوله: مِنْ لَدُ شَوْلاً... إلخ) هذا من الرجز المشطور، أنشده سيبويه في (كتابه) وهو مثل المثل بين العرب.

أي: من لَدُنْ كانَتْ شَوْلاً، وحَذْفُ كان مَعَ خبرها وإبقاءُ الاسم ضَعِيفٌ، وعليه: «إنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ» بالرَّفع، أي: إنْ كانَ في عَمَله خيرٌ.

أبو طالب

وقيل: شالت شولاً، وقيل: الشول: جمع شائلة على غير القياس، وهي الناقة التي جف لبنها وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أو ثمانية أشهر، وإتلاء كإكرام مصدر أتلت الناقة، أي: جعلت ولدها عقيبها، وهذا مثل يمثل بين العرب.

(قوله: **أي إن كان في عمله**) إنما قدر الخبر ظرفاً لا كالاسم ومقدماً؛ لأن اسمه نكرة مخصصة.

الناصية

(قوله: **من حرف جر، ولد بفتح اللام وضم الدال**) لغة أولى في لدن من أحدَ عشرَ لغة، والعشرة الباقية هي فتح اللام وتثليث الدال مع نون ساكنة، وضم اللام وفتحها مع سكون الدال وكسر النون، ولدى بفتحتين مقصوراً، ولد مثلث اللام مع سكون الدال، ولدنا بفتح اللام، وسكون الدال وبعد النون ألف، وهو ظرف مكان بمعنى عند لكنه هنا مستعمل في الزمان مبني على الضّم في محلٍّ جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، وشولاً بفتح الشِّين المعجمة وسكون الواو، وفي آخره لام منوّنة خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير علمت كذا وكذا من لد أن كانت الناقة شولاً، أي: من زمن كونها شولاً، وهذا تقدير سيبويه، (واعترض) بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي، وصلته وإبقاء معمولها، وهو ممنوع على أنه لا يجوز حذف إن وحدها على الراجح (وأجيب) بأنه حلَّ معنى أتى فيه، بأن فراراً من قلة إضافة لد إلى الجملة، وحل الإعراب من لد كانت بحذف أن، والشول: جمع شائلة على غير قياس؛ إذ القياس جمعها على شوائل، والشائلة: هي الناقة التي جف لبنها، وارتفع ضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية، فإلى: الفاء زائدة، وإلى حرف جر وإتلائها بكسر الهمزة وسكون التاء الفوقية، مصدر أتلت الناقة؛ إذا تلاها ولدها، أي: تبعها مجرور بإلى ومضاف إليه، وهو متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وهو علمت (يعني): علمت كذا وكذا من زمن كون الناقة جف لبنها، وارتفع ضرعها بعد أن مضى لها سبعة أشهر أو ثمانية من نتاجها إلى زمن تبعية ولدها لها.

(**والشاهد**) في قوله: من لد شولاً، حيث حذف كان مع اسمها بعد لد شذوذاً، وقيل: لا شاهد في البيت؛ لأن شولاً مفعول مطلق لفعل محذوف لا خبر لكان، والتقدير: من لد شالت الناقة شولاً واسم الفاعل منه شائل، وهو يجمع على شوّل كراكع وركع، والشائل: هي الناقة التي تشول بذنبها لطلب اللقاح، والمعنى عليه: علمت كذا وكذا من زمن رفعت الناقة ذنبها لطلب اللقاح رفعاً إلى وقت تبعية ولدها لها، وهذا القول الثاني، وإن كان أقل كلفة من تقدير سيبويه، لكن اعترض بأنه يلزمه حذف عامل المصدر المؤكد لعامله، وهو ممتنع، قال ابن مالك:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ

(وَبَعْدَ أَنْ) المَصدَرِيَّة (تَعْوِيضُ مَا عَنْها) بعد حذفها (ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ) الأصل لِأَنْ كُنْتَ بَرّاً، فحُذِفَتِ اللَّام لِلْاختصار، ثم كان له فانفصل الضمير، وزيدَت ما

أبو طالب

(قوله: للاختصار) لعلك تقول قد حذف هاهنا ثلاثة أحرف، وزيد أربعة أحرف، فيكون تطويلاً لا اختصاراً. أقول: جوابه يظهر بالتأمل، فتأمل.

الناصية

.... وحَذْفُ عامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ

لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته، والحذف مناف لذلك، فالوجه مع سيبويه.

(قوله: أيْ: من لَدُنْ كانَتْ شَوْلاً) قدره سيبويه من لد أن كانت شولاً، أتى في التقدير بأن لقلة إضافة لدن إلى الجمل، واعترض بأنه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وإبقاء معمولها، وهو ممنوع، وإن جاز حذف أن وحدها خِلافاً لما يوهمه كلام البعض. وأجيب بأنه حل معنى لا حل إعراب، وحل الإعراب من لد كانت، وإن كانت إضافة لد إلى الجملة قليلة، وقدره بعضهم من لد شالت شولاً، فجعل شولاً مصدراً لا جمعاً، وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه. (صبان).

(قوله: وحَذْفُ كان... إلخ) أي: بعد أن، وحذف فعل ناصب بعد الفاء، وكلاهما قليل غير مطرد، ولذلك لم يذكره سيبويه.

هذا وأما حذف الخبر وحده، فنص في (المغني) في بحث الحذف على أنه لا يجوز؛ لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان. (تصريح).

(قوله: إن خير فخير) بالرفع فيهما بتقدير: إنْ كان خيرَ عَمَله، فيكون خير جَزائه، هذا الكلام له قِراءات أربَعَة وإعرابات أربَعَة. كما مر ذكرها. (شيرازي).

(قوله: وبعد أن المصدرية) الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل.

(قوله: بعد حذفها) وحدها، ويبقى اسمها وخبرها. (قوله: ارتكب) يوهم خروجه عن القياس، وليس كذلك؛ لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو: يومئذٍ قياساً، فهذا أولى. (صبان).

(قوله: ارْتُكِب) وجوباً عند الجمهور؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، كما لا يجوز حذفهما معاً، فلا يقال: أنْ أنت براً، قاله الفارضي، وأجازه المبرد أما كنت منطلقاً انطلقت، ولم يسمع هذا العمل إلا في ضمير المخاطب، وأجاز سيبويه أما زيد ذاهباً ذهبت. (صبان).

(قوله: كَمِثْلِ أما أنتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فأن مصدرية، وما عوض عن كان، وأنت اسمها وبراً خبرها، والأصل لأن كنت براً، فحذفت لام التعليل؛ لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان فانفصل الضَّمير المتصل بها، ثم عوض عنها ما، وأدغمت فيها النون، ومنه قوله:

لِلتعويض، وأُدغِمَتِ النون فيها للتَّقارُب، ومثله:

أبـا خُـرَاشَــةَ أمَّــا أنْــتَ ذَا نَــفَــرٍ [فَـإنّ قَـوْمِـيَ لَـمْ يـأكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ]

أبو طالب

(قوله: أبا خراشة. . . إلخ) ما بعده:

. . . . فـإن قـومـي لـم يـأكـلـهـم الـضَّـبـعُ

قاله عباس بن مرداس السلمي، وهو من المؤلفة قلوبهم، وأبا خراشة منادى بحذف حرف النداء، والنفر بفتح النون والفاء العسكر والقوم، وقيل: الفاء في فإن زائدة، وقيل: رابطة لما بعدها بسبب الأمر المستفاد من السابق؛ لأن المعنى تنبه يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم، فإن قومي معروفون لم تأكلهم الضَّبع، أي: السنة المجدبة من القلة، والضعف، والجدب: القحط، وقيل: المراد به حيوانٌ يسمى بالفارسية الكفتار.

الناصية

أَبَـا خُـرَاشَــةَ أمــا أنْــتَ ذَا نَــفَــرٍ . . . .

كما يأتي. (أشموني). **(قوله: فاقترب)** الفاء زائدة دخلت تشبيهاً بفاء الجواب؛ لأن الأول: سبب، والثاني مسبب.

(قوله: الأصل لأن كنت براً) أي: الأصل الثاني، والأصل الأول: اقترب؛ لأن كنت براً فقدمت العلة على المعلول، ثم حذفت اللام. . . إلخ، ما قال الشَّارح، وزيدت الفاء لما مر. (صبان).

(قوله: فحذفت اللام. . . إلخ) أي: وصلة الموصول الحرفي قد تحذف، نحو ما أن حراء مكانه، أي: ما ثبت أفاده (يس). **(قوله: ثم كان له)** أي: لذلك الاختصار. هذا وقال الدنوشري: قد يقال: من أين جاء الاختصار، وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت، فليتأمل.

(قوله: فانفصل الضمير) الذي هو اسم كان. **(قوله: زيدت ما للتعويض)** من كان فصار أن ما أنت.

(قوله: للتقارب) في المخرج فصار أما أنت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبـعـد أن تـعـويـض مـا عَـنْـهـا ارتـكـبْ . . . .

(تصريح). **(قوله: أبا خراشة. . . إلخ)** قاله العباس بن مرداس السلمي الصحابي من المؤلفة قلوبهم، يخاطب به أبا خراشة، وهو كنية لشاعر من شعراء قيس وأحد فرسانها، وأحد أغربة العرب، واسمه خفاف بن ندبة، وهي اسم أمه، وهو صحابي أيضاً.

(قوله) أبا منادى حذفت منه يا النداء، أي: يا أبا منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وخراشة بضم الخاء المعجمة، وحكي كسرها، وتخفيف الراء المهملة وبعد الألف شين معجمة، مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث اللَّفظي، وقوله: أما أنت ذا نفر، أصل هذا التركيب افتخرت عليَّ

تتمة: تُحذَف كان مع اسمها وخبرها، ويُعَوَّضُ عنها ما بَعدَ إنِ الشرطية، وذلك كقولهم:

أبو طالب

. . . .

الناصية

لأن كنت ذا نفرٍ، فقدمت للاختصاص لام العلة، ومدخولها على المعلول المحذوف لدلالة المقام، ثم حذفت هذه اللام؛ لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال، فانفصل الضَّمير المتَّصل بها، وهو تاء المخاطب لحذف عامله، فصار أن أنت ذا نفر، ثم عوض عن كان ما الزائدة، فصار أن ما أنت ذا نفر، ثم قلبت النون ميماً، وأدغمت الميم في الميم، فصار أما أنت ذا نفر.

ولم يسمع هذا العمل إلا في ضمير المخاطب، لا في ضمير المتكلم، ولا في الاسم الظاهر، والقياس جوازهما، وتقول في الإعراب حينئذٍ أن مصدرية، وهذا عند البصريِّين، وذهب الكوفيون إلى أنها شرطية بدليل الفاء؛ لأنهم يجيزون فتح همزة إن الشرطية، وما زائدة عوض عن كان المحذوفة التي جملتها صلة أن لا محل لها من الإعراب، وأنت: أن ضمير منفصل اسم لكان مبني على السكون في محلِّ رفع، والتاء حرف خطاب، وذا: أي: صاحب خبرها منصوب، وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، ونفر بفتحتين مضاف إليه. وقيل: العامل نفس ما لنيابتها عن كان، فالاسم، والخبر لها وأنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام العلَّة المحذوفة تقديره: لكونك، وهو متعلق بافتخرت، والنفر: الجماعة، وهو في الأصل جماعة الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وقيل: إلى سبعة بدخول الغاية، وفإن الفاء للتعليل، والمعلل محذوف؛ لدلالة المقام عليه أيضاً، تقديره: لا تفتخر عليَّ، وقيل: إنها زائدة فدخلت تشبيهاً بفاء الجواب؛ لأن الأوّل سبب والثاني مسبب، وأن حرف توكيد، وقومي اسمها ومضاف إليه. والقوم جماعة الرجال ليس فيهم امرأة، وواحده رجل وامرؤ من غير لفظه، والجمع أقوام، وقد تدخل النساء تبعاً؛ لأن قوم كل نبي رجال ونساء، ويذكر القوم ويؤنث، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وتأكلهم تأكل فعل مضارع مجزوم بلم، والهاء مفعوله مقدماً، والميم علامة الجمع، والضبع بفتح الضاد المعجمة وضم الباء الموحدة فاعله مؤخراً، والجملة في محل رفع خبر إن، والضبع: حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية، والأكل ترشيح، وقيل: لا تشبيه، بل المراد به الحيوان المعروف، ويكون الكلام كناية عن ضعف قومه؛ لأن القوم إذا ضعفوا غالت فيهم الضباع (يعني): يا أبا خراشة؛ لكونك صاحب جماعة كثيرين كبيراً وعزيزاً فيهم افتخرت عليَّ، لا تفتخر عليَّ بذلك، فإني أيضاً مثلك صاحب جماعة وعزيز قوم باقين موفرين لم تأكلهم السنون المجدبة، والضباع لضعفهم.

(والشاهد) في قوله: أما أنت ذا نفر، حيث حذف كان وحدها بعد أن المصدرية، وعوض عنها ما الزائدة، وهذا الحذف واجب؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، كما لا يجوز حذفهما معاً، فلا يقال: إن أنت ذا نفر، وأجاز المبرد الجميع، فقال: أما كنت مطلقاً انطلقت.

«افعَلْ هذا إمَّالا» أي: إن كنتَ لا تفعلُ غيره، ذَكَرَهُ في شرح الكافية.

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: تحذف كان) أي: وجوباً **(قوله: مع اسمها وخبرها)** جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط؛ لأن لا من الخبر، فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه. (صبان).

(قوله: ويعوض عنها ما) قضيته أنها ليست عوضاً عن اسمها وخبرها أيضاً، فيكونان حذفاً بلا تعويض.

(قوله: بعد أن الشرطية) نقل في (التصريح) عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض، فإذا قيل لك: لا تأتِ الأميرَ؛ فإنه جائز أن تقول: أنا آتيه وإن، ومنه قالت: وإنِن.

(قوله: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره) فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر الظاهر أن لا جزء من الخبر، أي: وجواب الشَّرط محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه.

هذا، وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد إن الشَّرطية من غير تقدير لكان كما في ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مَريَم: ٢٦] ولا داخلة على فعل الشَّرط، واستحسن هذا غير واحد؛ لأنه أقل تكلفاً، وضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشَّرط المنفي بلا، وبأن الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضياً لفظاً، أو معنى، والشَّرط على زعمه مستقبل، وجواب الشَّرط على كل محذوف لدلالةِ افعل قبله عليه، والتقدير: فافعل هذا. (صبان).

(قوله: كقولهم: افعل هذا إما لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره) فما عوض عن كان واسمها، وأدغمت نون إن فيها لتقارب مخرجيهما (ولا) هي (النافية للخبر) وهو تفعل، وجوابُ الشَّرط محذوف لدلالةِ ما قبله عليه، تقديره: فافعله. قال الجاربردي: تقول: اخرج فإذا امتنع، تقول: إما لا فتكلم، أي: إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم.

هكذا ذكر في بعض شروح (المفصل) وهو يدل على أن الهمزة من إما مكسورة، وقال بعض شراح (الشافية) أما بفتح الهمزة قال: معنى أما لا: هو إن كنت لا تفعل ذلك افعل هذا، أي: لأن كنت فحذف اللام، ثم حذف كان، فصار الضَّمير المتصل منفصلاً، وزيد ما عوضاً من الفعل المحذوف، وقلبت النون ميماً، وأدغمت في الميم. اهـ. كلام الجاربردي في باب الإمالة، وهو عجيب، فإن صيرورة الضَّمير المتَّصل منفصلاً إنما هو في أما أنت لا في أما لا، والحذف في هذا الوجه، والذي قبله واجب، وفيما قبلهما جائز، قاله الخضراوي. وحكى الكوفيون أنه يقال: لا تأت الأمير فإنه جائر، فتقول: أنا آتيه وإن، أي: وإن كان جائراً، فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض، وعليه قوله:

قَـالـتْ بـنـاتُ الـعَـمِّ يـا سَـلْـمـى وإنْ ... كـان فـقـيـراً مـعـدمـاً قـالـتْ وإنْ

أي: وإن كان فقيراً معدماً، ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين.

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفُ مَا الْتُزِمْ

(وَمِنْ مُضارِعٍ لِكانَ) ناقِصةً، أو تامَّةً (مُنْجَزِمْ) بالسكون لم يَلِهِ ساكن، ولا ضمير مُتَّصِل

أبو طالب

(**قوله: بالسُّكون**) قيل: لا حاجة إلى هذا التقييد؛ لأن قوله لم يله ساكن. . . إلخ مستلزم لذلك أقول: كان هذا التقييد؛ لأن الاتِّصال بالشَّيء حقيقة إنما هو بجزئه الأخير، والضمير البارز للفاعل

الناصية

(**قوله: ومن مضارع. . . إلخ**) متعلِّق بتحذف. والحاصل أن نون مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة، والخامس: أن يكون وصلاً لا وقفاً. (صبان). (**قوله: وَمِنْ مُضارع. . . إلخ**) أي: من الأمور المختصة بها كان (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفاً وصلاً لا وقفاً، نص على ذلك ابن خروف، وإلى الجواز أشار الناظم بقوله:

ومِنْ مُضارِعٍ لِكانَ منجزمْ   تُحذف نونٌ وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متَّصل (بأكن) نحو ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا﴾ [النساء: ٤٠] أصلهما أكون وتكون بالرفع، فحذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف، ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعاً، بخلاف ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۗ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨] لانتفاء الجزم فيهما؛ لأن الأول مرفوع، والثاني منصوب (و) بخلاف نحو ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعۡدِهِۦ قَوۡمٗا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩] لأنَّ جزمه بحذف النون بالعطف على يخل المجزوم في جواب الأمر، وإنما لم تحذف نون تكون فيهن؛ لأنها محركة في الأولين بحركة الإعراب، وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف، بخلاف ما إذا كانت ساكنة، فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها، وامتداد الصوت بها، فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعراباً مثلهن، وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو «إن يكنه فلن تسلط عليه») فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضَّمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فلا يحذف معها بعض الأصول (و) بخلاف نحو ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٣٧] فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالساكن) وهو لام التَّعريف، فالنون مكسورة لأجله، فهي متعاصية عن الحذف؛ لقوتها بالحركة، قاله الموضح في (شرح القطر) (وخالف في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب، (فأجاز الحذف)، ولم يعتد بالحركة العارضة؛ لالتقاء السَّاكنين (تمسكاً بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الأسدي:

فإنْ لَمْ تَكُ الْمِرآةُ أبدتْ وَسَامَةً   فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرآةُ جبهةَ ضَيْغَمِ

فحذف النون مع ملاقاة السَّاكن، والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية، فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسناً، فتسلَّى بأنه يشبه الضَّيغم، وهو الأسد، والوسامة بفتح الواو الحسنُ والجمالُ

(تُحذَفُ نُونٌ) تَخفيفاً، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠] بِخِلَاف غير المَجْزُوم، والمَجزُوم بالحَذف والمُتَّصل بساكن، أو ضمير (وَهْوَ حَذْفٌ) بالتنوين (ما الْتُزِمْ) بل جائز.

أبو طالب

كجزء أخير للفعل؛ لأنهما كالكلمة الواحدة، فاعتبر اتِّصال الشيء بالفعل بالنسبة إليه، والمتَّصل به يحتمل الحركة والسكون، نحو: ليضربان، وليضربا زيداً، فدفع هذا الاستلزام بذلك.

الناصية

(و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي:

فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُهُ ... ولَاكِ اسْقِني إن كان ماؤكَ ذا فَضْلِ

فحذف نون لكن ضرورة، واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة، وأصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للسَّاكنين، قاله في (المغني). وقيل: هذه أبيات تتضمن أن النَّجاشي عرض له ذئب في سفره، فحكى أنه دعا الذئب إلى الطَّعام، وقال له: هل لك من أخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير منّ ولا بخلٍ، فقال له الذئب: دعوتني إلى شيء لم تفعله السِّباع قبلي من مؤاكلة بني آدم، ولست بآتيه ولا أستطيعه، ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه.

(**قوله: بالسكون**) بأن لم تكن تثنية ولا جمعاً مذكراً ولا مخاطبة؛ فإن الجزم فيها بحذف النون.

(**قوله: تحذف نون**) هي لام الفعل تخفيفاً.

(**قوله: تحذف نون**) أي: لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة.

(**قوله: نحو ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾... إلخ**) في القراءتين، أي: قراءة الرفع على التمام، والنصب على النقصان، بخلاف نحو ﴿مَن تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ﴾ [يونس: ٧٨]، ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]، «**إن يكنه فلن تسلط عليه**»، ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وخالف في هذا أخيراً يونس، فأجاز الحذف حينئذ تمسكاً بقوله:

فإنْ لَمْ تَكُ المِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ المِرآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وحمل على الضَّرورة، قال النَّاظم: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة؛ لإمكان أن يقال: فإن تكن المرآة أخفتْ وسامةً، وقد قرئ شاذاً ﴿لم يك الذين كفروا﴾.

(**خاتمة**) إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب نافٍ، فالمنفي هو الخبر نحو: ما كان زيد عالماً، فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو ما كان زيد إلا عالماً، فإن كان الخبرُ من

فَصْلٌ فِي مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهاتِ بِلَيْسَ

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

الثاني من النواسخ

ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

(**إِعْمَالَ لَيْسَ**) وهو رفعُ الاسمِ، ونصبُ الخبر (**أُعْمِلَتْ ما**) النافية عِند أهلِ الحِجاز،

أبو طالب

(**قوله: المشبهات بليس**) أي: في إفادة النفي والدّخول على المبتدأ والخبر والعملِ، والأولان علةٌ للثّالث.

(**قوله: إعمال ليس**) لم يقل: إعمال كان مع أن الباب منسوب إليه إشعاراً بأنها تعمل لمشابهتها بليس فيما ذكر، وهو إما مرفوعٌ على الابتدائيةِ، وما بعده خبره، والتَّقدير: (إعمال ليس أعملت وإعمالاً مثله)، وإما منصوبٌ على كونه مصدراً لمحذوف يفسره المذكور، أو على كونه بمعنى المعملِ به مفعولاً ثانياً لما بعده، وقد أخطأ من قرأه بفتح الهمزةِ، جمع العمل جمعاً منطقياً مراداً به الرَّفع والنَّصب، ووجه خطئه واضح.

(**قوله: وهو رفع الاسم ونصب الخبر**) إشارة إلى أن عمل ليس رفع الاسم، ونصب الخبرِ مطلقاً، سواء قدم المرفوع على المنصوبِ أو أخر، ولهذا احتاج المصنف إلى قولهِ مع بقاء النَّفي،

الناصية

الكلماتِ الملازمةِ للنَّفي، نحو: يعيج، لم يجز أن يقترن بإلا، فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء: ما كان زيدٌ إلَّا يعيج. ومعنى يعيج: ينتفع، وحكمُ ليسَ حكم ما كان في كل ما ذكر، وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب، فلا يقترن خبرها بإلا، كما لا يقترن بها خبر كانَ الخالية من نفي؛ لتساويهما في اقتضاءِ ثبوتِ الخير، وما أوهم خلافَ ذلك فمؤوّل.

(**قوله: بخلاف غير المَجزوم**) نحو (يكون) فلا يقال فيه: (يكو)، والمَجزوم بالحَذف نحو (لم يكونوا) أصله (يكونون) حذِفتْ نونه الثانية لِلْجزمِ، فلا تحذف نونه الأولى للتَّخفيف، لا يقال: (لم يكووا)، والمتَّصل بساكنٍ نحو (لَمْ يَكن الَّذينَ)؛ حيث إنَّ بَعدَ النّون (اللّام) وهي ساكِنَة؛ إذِ الألِف تَسقط في الدَّرج، فلا يقال: (لم يك الّذين) والمتَّصل بضميرٍ، نحو (لم يكنه) لا يقال فيه: (لم يكه).

(**قوله: وَهْوَ**) أي: حذف النون من كان.

(**قوله: المشبهات بليس**) وإن شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى، وهو النفي. والمثبت لإعمالهما عمل ليس هو الاستقراء، وتلك المشابهة علّة إعمال العرب إياها عمل ليس، لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس، وتلك المشابهة جامع القياس؛ إذ لا قياس مع النصِّ، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللُّغة، وهو ممتنع ساقط جداً، نعم قال (سم): إنما يظهر التَّعليل

نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] (دُونَ) زِيادة (إنْ) النافية، فإنْ وُجِدَت فلا عَمَل لها، نحو:

أبو طالب

وترتيب زكن، وقيل: إشارةٌ إلى أنها أعملت قسماً من إعمال ليس، ورفع الاسم ونصب الخبر دون القسمِ الآخر من إعماله، وهو نصبُ الخبرِ ورفع الاسمِ.

(**قوله: دون زيادة أن**) أي: وقتاً غير وقت زيادة إن معها، وهذا إشارة إلى أن ليس دون متعلقاً بقوله: أعملت على أن يكونَ المراد أن ما أعملت إعمال ليس، وإن النافية لم يعمل إعمالها، والمرادُ بالزيادةِ التأخر في الوجودِ في ضمن الاشتمالِ على المعنى، أو في ضمنِ الخلوِّ عنه، وعلى الثَّاني فتقييده بالنافيةِ باعتبارِ أصل وضعها، وعلى التَّقديرين يفيد تأكيد النَّفي إما بالمطابقةِ أو بالالتزام.

الناصية

بمشابهتها ليس في المعنى، لو كان عمل ليس لما فيها من النفي، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها، وإنما أفردت عن باب كان؛ لأنها حروف، وتلك أفعال إن قلتَ: الفعلُ أقوى من الحرفِ، فهلَّا قدم عليها أفعال المقاربة. قلت: لأنها أظهر شبهاً ببابِ كان من حيثُ ظهور عملها الرفع والنصب كثيراً؛ لكثرة مجيء خبرها مفرداً بخلاف أفعال المقاربة، ومن حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملاً، بخلاف أفعال المقاربة. (صبان).

(**قوله: أعملت ما**) أي: عند البصريِّين، وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ، والمنصوب خبره على نزع الخافض، وهي وإن عند الإطلاق لنفي الحال كليس، كما في (الهمع).

(**قوله: عند أهل الحجاز**) وبلغتهم جاء التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ثم اختلف النحاة، فقال البصريون: عملت في الجزأين، وقال الكوفيون: عملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض، كذا قاله الشاطبي، وفيه نظر، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبر، ونصب بإسقاط الخافض.
وأهملها بنو تميم كما أهملوا ليس حملاً عليها، فقالوا: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، قاله في (المغني). قال سيبويه: وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء، (و) لا يعملها الحجازيون مطلقاً، بل (لإعمالهم إياها) عندهم (أربعةُ شروطٍ ذكر الناظم منه ثلاثة صراحةً، وواحداً ضمناً في قوله: وسبق حرف جر. . .إلخ)، فإنه تضمن أن شرط عملها أن لا يتقدَّم معمول خبرها، وهو غير ظرف على اسمها. وزاد قوم شرطين آخرين: أن لا تتكرر ما، نحو: ما ما زيد قائم، وأن لا يبدل من خبرها موجب بإلا، نحو: ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به، وتركهما المصنف؛ لأن الأول إن كان المراد منه أن لا تتكرَّر على أن الثانية نافيةٌ مؤسِّسة، فهو داخل في شرط بقاء النفي؛ لأن نفي النفي إزالة للنفي، وإن كان المراد منه أن لا تتكرَّر على أن الثانية نافية مؤكدة، فهو ضعيف، كما ستعرفه.

[بَنِي غُدانَةَ] ما إنْ أنْتُمُ ذَهَبٌ [وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ]

أبو طالب

(قوله: ما إن أنتم ذهب) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهب ولا صريفٌ ولكن أنتمُ الخَزَفُ

الناصية

والثاني له داخل في شرط بقاء النفي؛ لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه، مع أن ابن عقيل رجح في (شرحه على النظم) أن إبدال موجب من خبرها لا يبطل عملها، وعليه مشى الشَّارح في الاستثناء جاعلاً رفع البدل على محلِّ الخبر. وعبارة (المغني) إذا قلت: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به، جاز كون النَّصب على الاستثناء، أو البدل، فإن جئت بما مكان ليس بطلت البدلية؛ لأن ما لا تعمل في الموجب. اهـ.

قال الشاطبي: لا تعمل ما إلا بهذه الشروط بخلاف ليس، فإنها تعمل دون شرط منها، وأورد عليه (سم) أن إن لا تلي ليس، كما اعترف به بعد ذلك، يعني: ومقتضى عموم قوله: دون شرط منها؛ أن ليس تعمل، وإن وليها إن، مع أنها لا تلي ليس أصلاً، هذا مراد (سم) ولم يفهم البعض مراده، فقال ما قال.

هذا، وفي (شرح الشيرازي): إن هذه الشروط يشرحها الكتاب فيما يلي.

(قوله: دون زيادة إنْ النافية) أي: المزيدة لا النافية المؤكد بها كما يستفاد من قول الشُّراح: فمخرجة على أن إن نافية... إلخ، وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى، فلا يبطل عملها كما يصرِّح به كلام المصنف في (شرح التسهيل) واعتمده الدماميني والمرادي، وإن خالف في ذلك بعضهم كما مر، وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما النافية بما أخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل، فلينظر.

وإنما لم تعمل مع إن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها، وقيل: لضعفها عن تخطي إن، وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل. (صبان).

(قوله: فإنْ وُجدَت... إلخ) أي: إن وجدت إن مع ما بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم، فما حرف نفي مهمل، وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم. (صبان).

(قوله: فلا عمل لها) أي: لأن إن تبعد شبهها ليس لكونها لا تليها أصلاً، ولضعفِ ما عن تخطيها، أما إن النافية فلا تضر، بل تكون مؤكدة لما تأكيداً لفظياً بالمرادف بخلاف الزائدة، فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزيدة. (خضري).

(قوله: بني غدانة... إلخ) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائلٍ معينٍ، وقد أنشده الأشموني

. . . .

أبو طالب

بني غدانة بالغين المعجمةِ: حي من يربوع، وهو حي من العرب، وهو منادى بحذف حرف النِّداء، وما نافية، والذَّهب بفتح الذال المعجمة وفتح الهاء معروفٌ، والصَّريف: الفضة، والخزف: السّفال، وهو ما يعمل من الوحلِ من الظُّروف، ويطبخ بالنَّار، أي: ليس لكم عزة، بل أنتم حقيرون كالخزفِ.

الناصية

(رقم ٢١١) وابن هشام في (أوضحه) (رقم ١٠١) وفي الشذور (رقم ٩٠). اللغة: (غدانة) بضم الغين - حي من بني يربوع (صريف) هو الفضَّة (الخزف) الفخار الذي يعمل من الطين، ثم يشوى بالنار. المعنى: يقول: أنتم يا بني غدانة لستم من أفاضلِ الناسِ، وإنما أنتم من أراذلهم.

الإعراب: (بني) منادى بحرف نداءٍ محذوف، وأصله: يا بني، منصوب بالياء نيابةً عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكَّر سالم، وبني مضافٌ، و(غدانة) مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلميَّة والتَّأنيث (ما) نافية (إن) زائدة (أنتم) ضمير منفصل مبتدأ (ذهب) خبر المبتدأ (ولا) الواو حرفُ عطفٍ، لا: حرف زائد لتأكيد النَّفي (صريف) معطوف على ذهب (ولكن) الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك (أنتم) ضمير منفصل مبتدأ (الخزف) خبر المبتدأ.

الشَّاهد فيه قوله: (ما إن أنتم ذهب) حيث أهمل (ما) النافية، فلم يعملها، ولو أعملها لنصب بها الخبرَ، فقال: (ما إن أنتم ذهباً) وإنما أهملها بسببِ وجودِ (إن) الزائدة بعدها، وفي البيت رواية بالنَّصب على الإعمال (ما إن أنتم ذهباً)؛ ولكن ينبغي أن تقدر (إن) حينئذٍ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من (ما) لا زائدة، ولا نافية لنفي ما، فيصير الكلام إثباتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، فافهم ذلك.

(**قوله: ما إن أنتم ذهب**) برفع ذهب على الإهمال، وإنما لم تعمل حينئذ؛ لأنها محمولة على ليس في العمل، وليس لا يقترن اسمها بأن. (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهباً بالنصب فنخرج على أن إن نافية مؤكدة لما) لا مؤسِّسة؛ لأن نفي النفي إيجاب و(لا زائدة) كافة لما، وهذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين أن المقرونة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيداً، وهو مردود، فإن العرب قد استعملت أن الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية؛ لشبهها في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ، قاله المرادي، وغدانة بضم الغين المعجمة، وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حيٌّ من يربوع، والصَّريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة، والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء، قال الجوهري: هو الآجر، زاد في (القاموس): وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً. (تصريح).

(مَعَ بَقاء النَّفْيِ وَ) عدم انْتِقَاضِه بإلَّا، فإنِ انْتَقَضَ بها وَجَبَ الرفع، كقوله تعالى: ﴿مَآ

أبو طالب

(**قوله: مع بقاء النفي**) المرادُ به بقاؤه في الملاحظة لا في اللفظِ ولا في غيره، فإن الذهن بعد ذكر لفظ النفي، وقيل: ذكر الخبر لاحظ نفي خبر سيأتي عن الاسمِ؛ فإذا ذكر الخبر بدونِ الاستثناءِ بقي ذلك الملحوظ بحالِه، وإذا ذكر معه انتقض.

(**قوله: وعدم انتقاضه بإلا**) تفسير لبقاء النفي وأشار إلى أن المراد بالبقاء ليس مطلق البقاء ما ضمنَ عدم الانتقاضِ بالاستثناء، فلا يخرج عنه ما انتقضَ بغيره، نحو: ما زيد قائم، كلا، وقيل: لئلا يخرج عنه ما زيد لا قائم، أقولُ: المراد من هذا المثالِ نفي القيامِ عن زيدٍ، لا نفي القيامِ، وهو غير منقضٍ بوجه حتى يحتاج إلى الإدخال.

الناصية

(**قوله: مع بقاء النفي**) أي: نفي الخبر، فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها، نحو: ما زيد ضارباً إلا عمراً. (سم). (**قوله: وعدم انتقاضه**) أي: عن خبرها كما في (الشذور) ولا يضر نقضه عن معمول الخبر إجماعاً؛ لأنه ليس معمولاً لها، نحو: ما زيد قائماً إلا في الدار. (خضري).

(**قوله: وَعدم انْتِقاضِه... إلخ**) أي: (لا ينتقض نفي خبرها بإلا) فإن انتقض بطل عملها، كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القَمَر: ٥٠] وفي رسولٍ من قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤] فأما قوله:

وما الدهرُ إلا مَنْجَنوناً بأهله ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا

فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ، على حد ما زيد إلا سيراً، أي: ما زيد إلا (يسير سيراً، والتقدير) وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، فالدهر مبتدأ، ويدور خبره، ودوران مفعول مطلق، وعامله يدور فحذف، وأقيم المضاف إليه دوران مقامه، والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران: كونه لا يصح أن يكون خبراً عن الدهر، وكونه واقعاً بعد الإيجاب، والباعث على تقدير دوران أن منجنوناً لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً؛ لأنه اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء، فتارة يجعل السافل عالياً وتارة يعكس، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة، إلا أن تكون آلة لها نحو: ضربته سوطاً (و) كذا القول في:

.... وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا

فإنه في تقدير (إلا يعذب معذباً، أي: تعذيباً) والباعث على نصبه، وقوله بعد الإيجاب، والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم؛ لأن معذباً اسم مفعول، وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة، وهذا ظاهر على مذهب الأخفش، وأما مذهب سيبويه فلا؛ لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بصورة المصدر، وأجاز يونس النَّصب بعد الإيجاب، وهذا البيت يشهد له، والأصل عدم التأويل، وأنشده ابن مالك:

أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] (وَ) مع (تَرْتِيبٍ زُكِنْ) أي: عُلِمْ، وهو تَقَدُّم الاسم على الخبر، فلو تَقَدَّمَ الخبر، وهو غير ظرف ولا مَجرُورٍ وجب الرفع، ....

أبو طالب ________________________________

....

الناصية ________________________________

أرى الــدهــر إلا مــنــجــنــونــاً ....

وحكم بزيادة إلا، واعترضه في (المغني) وما ذكره من وجوب الرَّفع مطلقاً في الخبر المنتقض نفيه، هو قول الجمهور، **والثاني**: جواز النصب مطلقاً، وهو قول يونس، **والثالث**: جواز النصب بشرط كون الخبر وصفاً، وهو قول الفراء، **والرابع**: جواز النصب بشرط كون الخبر مشابهاً، وهو قول بقية الكوفيين، (ولأجل هذا الشَّرط أيضاً) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو: ما زيد قائماً بل قاعدٌ أولكن قاعد على أنه خبر لمبتدأ محذوف) أي: بل هو قاعدٌ أولكن هو قاعد (ولم يجز) في قاعد (نصبه بالعطف) على قائماً؛ لأنه واقعٌ بعد بل أو لكن، والواقع بعدهما موجَب بفتح الجيم، أي: مثبت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَرَفْـع مــعــطــوفٍ بــلــكــنْ أَوْ بِــبَــلْ مــن بــعــد مــنــصــوبٍ بــمــا الــزمْ حــيــثُ حَــلْ

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها، فيجوز على قوله: ما زيد قائماً بل قاعداً، بالنَّصب على معنى: بل ما هو قاعداً، نقله الموضح عنه في باب العطفِ من هذا الكتابِ.

(قوله: بإلا) خرج الانتقاض بغير، فلا يبطل العملُ عند البصريِّين، نحو: ما زيد غير قائم.

(قوله: وجب الرفع) خلافاً لمن أجازه، وهو يونس والشلوبين، وتبعهما المصنف في (التسهيل) و(سبك المنظوم).

(قوله: أي: علم) أي: من باب المبتدأ والخبر، فإنه علم منه أن حق المبتدأ التقدم، والخبر التأخر.

(قوله: فلو تَقَدَّم الخبر... إلخ) (كقولهم: ما مسيء من أعتب) فمسيء خبر مقدم، ومن أعتب مبتدأ مؤخر، وحكى الجرمي ما مسيئاً من أعتب على الإعمال، وقال: إنه لغة، والمعتب: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك، وقوله:

ومــا خُــذَّلٌ قَــوْمــي فَــأَخْــضَــعَ لِــلْــعِــدى ولــكِــنْ إذا أَدْعُــوهُــمُ فَــهُــمُ هُــمُ

فخذل بتشديد الذال المعجمة: جمع خاذل، خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر، فأما قوله، وهو الفرزدق:

فَــأَصْــبَــحُــوا قَــدْ أَعَــادَ اللهُ نِــعْــمَــتَــهُــمْ إِذْ هُــمْ قُــرَيْــشٌ وإذ مــا مِــثْــلَــهُــم بَــشَــرُ

بنصب مثلهم مع تقدمه، (فقال سيبويه: شاذ) ولا يكاد يعرف، (وقيل: غلط، وإن الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين)، فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين، فغلط فيها، وفيه نظر، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته، كما قال سيبويه، (وقيل): بشر خبر و(مثلهم مبتدأ،

نحو: «ما قائمٌ زيدٌ»، وكذا إنْ كان ظرفاً، كما هو ظاهر إطلاقه هنا، وفي التسهيل، والعُمْدَة وشرحهما، وصرح به في الكافية وشرحها مُخالِفاً به لِابْنِ عُصْفُور.

أبو طالب

....

الناصية

ولكن بني) على الفتح (لإبهامه مع إضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه، وإعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] في قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الأول، والفاعلية في الثاني، وأتى بنظيرين؛ لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل: مثلهم حال)؛ لأن إضافةَ مثل لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لبشر، ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال. وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ؛ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع، أو نادر، (أي: ما في الوجود بشر مثلهم) أي: مماثلاً لهم، قاله المبرد، ورُدَّ بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع، قاله في (المغني). وقيل: مثلهم ظرف زمان، تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر، قاله أبو البقاء. وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذا ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم. واسم الفرزدق: همام بن غالب، وقال ابن قتيبة: هميم بن غالب، ويكنى أبا فراس، واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق، فقال في (أدب الكاتب): الفرزدق: قطع العجين، واحدتها فرزدقة، ولقب به؛ لأنه كان جهم الوجه، وقال في كتاب (طبقات الشعراء): إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره، قال أبو محمد بن السيد: والأول أصح؛ لأنه كان أصابه جدري في وجهه، ثم برئ منه، فبقي وجهه جهماً، وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم:

إعـمـالَ لـيـس أعـمـلـت مـا دُونَ إن ... مـع بـقـا الـنَّـفـي وتَـرْتِـيـبٍ زُكـن

أي: علم. **(قوله: نحو ما قائم زيد)** أي: على جعل قائم خبراً، أما على جعله مبتدأ رافعاً لمكتفى به عن الخبر، فلا إشكال في بقاء العمل؛ لبقاء التركيب، والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف، أغنى عن خبر ما على ما تقدم، قاله شيخنا السيد.

(قوله: كما هو ظاهر إطلاقه) لا يقال: قوله: وسبق... إلخ يقيد هذا الإطلاق؛ لشموله نفس الخبر ومعموله، والتمثيل بالمعمول في قوله: كما بي... إلخ لا يخصص، والقاعدة حمل المطلق على المقيد؛ لأنا نقول: عادته إعطاء الحكم بالمثال، مع أن التَّعميم مبني على مذهب ابن عصفور، المخالف للجمهور، ومنهم المصنف.

(قوله: كما هو ظاهر إطلاقه) أي: المصنف؛ لأن شرط التَّرتيب من دونِ استثناء الظرف، وفي (الصبان): منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفاً أو مجروراً. قال في (شرح الكافية): من

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ العُلَمَا

(وَسَبْق) مَعمُولِ خبرِها على اسمِها، وهو غير ظرف ولا مَجرُور مُبطِلٌ لِعَمَلِها، نحو: «ما

أبو طالب

....

الناصية

النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها، وكان ظرفاً أو مجروراً، وهو اختيار أبي الحسن ابن عصفور، وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بأنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في (العمدة). فإن قيل: قد اغتفروا تقدم خبر إن وأخواتها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة؛ لأنها فرع الفرع؛ لأنها محمولة على ليس، وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف إن وأخواتها.

(قوله: وَسَبْق مَعمُول... إلخ) وفي (التصريح) لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلي:

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وما كُلُّ مَنْ وافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

والأصل: ما أنا عارف كل من وافى منى، فكل منصوبة على المفعولية بعارف، يقال: تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء، أي: تطلبت حتى عرفت، والمنازل مفعول فيه، وذلك أن مزاحماً لما اجتمع بمحبوبته في الحج، ثم فقدها، فسأل عنها، فقالوا له: تعرفها في منازل الحج من منى، فقال: أنا لا أعرف كل من وافى منى، حتى أسأله عنها، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز العمل للتوسع فيهما (كقوله):

بِأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً ... فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالي مُوالِيا

والأصل: فما من توالي موالياً كل حين، فما نافية، ومن توالي اسمها، ومواليا خبرها، وكل حين ظرف زمان منصوب بـ (مواليا)، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وسَبْقَ حَرْفِ جرٍّ أو ظرفٍ كما ... بي أنت مَعْنياً أجاز العُلَما

الأصل: ما أنت معنياً بي، وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل.

(قوله: مبطل لعملها) لأن هذه الأحرف ضعيفة العمل، فلا تقوى على أن يتصرف معها، ويؤخذ من العلّة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه، ومنع تقديم معمول الاسم عليه، فلا يقال: ما زيد طعامك آكلاً، ولا ما زيداً ضارب قائماً، للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبي، وإن تردد فيهما (سم) كذا في (يس)، واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر. وللنفس ميل إليه؛ لأن الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معاً، بخلاف تقدم معمول الاسم عليه.

وَرَفْـعَ مَـعْـطُـوفٍ بِـلَـكِـنْ أَوْ بِـبَـلْ   مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّْ

طَعامَكَ زيدٌ آكِلٌ» فإنْ تَقَدَّم وهو (حَرْفُ جَرٍّ أوْ ظَرْفٌ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً أجازَ) ذلِكَ (الْعُلَما) لِأنّ الظرف والمجرور يُغْتَفَرُ فيه ما لا يُغْتَفَر في غيره.

(وَرَفْعَ) اسم (مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ) خبر (مَنْصُوبٍ بِما الْزَمْ) ذلِكَ الرفع (حَيْثُ

أبو طالب

(**قوله: ورفع اسم**) تقديرُ الاسمِ والخبرِ في هذا المصرعِ؛ ليشتمل الكلامُ على حسنِ الإبهام، وقيل: تقدير الأول للاحترازِ عن الفعلِ المعطوفِ؛ فإن رفع لفظه قد يوجد في العطفِ بغير هذين الحرفين، نحو: ما زيد قائماً، ويكتب، وقد لا يوجد في العطفِ بهما هو ما فعلك ضرب، بل إن تقتل أو لكن أن تقتل وما زيد قائماً بل لم يضرب.

(**قوله: ذلك الرفع**) يعني: أن مفعول قوله: الزم ليس الرفع بما، بل مطلقاً لأن رفعه بالابتدائيةِ.

الناصية

وانظر: هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ للتوسع فيهما أو لا.

(**قوله: نحو ما طعامك زيد آكل**) (آكِل) خبر (ما) ولم يُنصَب لأنَّ (طعامَك) وهو معمول (آكِل) تَقَدَّم على الاسم (زيد).

(**قوله: فَإِنْ تَقَدَّمَ**) أي: معمول الخبر على الاسم، وكان المعمول حرفَ جرٍّ أو ظرفاً.

(**قوله: أو ظرْفٍ**) مدخولي ما مع بقاء العمل.

(**قوله: حَرْفِ جَرّ**) مع مجروره.

(**قوله: أو ظرف**) لا يبعد أن، أو مانعة خلو تجوز الجمع بالمفعولية، لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، كما مثل. ومنه قوله:

بِـأُهْـبَـةِ حَـزْمٍ لُـذْ وَإِنْ كُـنْـتَ آمِـنـاً   فَـمَـا كُـلَّ حِـيـنٍ مَـنْ تُـوالِـي مُـوَالِـيـا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل، نحو: ما طعامك زيد آكل. ومنه قوله:

وَقَـالـوا تَـعَـرَّفْـهَـا الْـمَـنَـازِلَ مِـنْ مِـنًـى   وَمَـا كُـلَّ مَـنْ وَافَـى مِـنًـى أنَـا عَـارِفُ

(**قوله: من بعد منصوب**) أي: أو مجرور بالباء الزائدة، ولا يجوز جره (سم).

(**قوله: مَنصُوب بمَا**) الحجازية.

(**قوله: ذلك الرفع**) ولا يجوز نصبه، أي: على رأي الجمهور، أما على رأي يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي، فالنصب جائز. (صبان).

(**قوله: الْزَمْ حَيْثُ حَلْ**) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، والتقدير: الزم رفعك، وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه. (صبان).

وَبَـعْـدَ مَـا وَلَـيْـسَ جَـرَّ الْـبَـا الْـخَـبَـرْ ۞ وَبَـعْـدَ لَا وَنَـفْـيِ كَـانَ قَـدْ يُـجَـرّْ

حَلٌّ) نحو: «ما زيدٌ قائماً لكِنْ قاعِدٌ» بالرفع، خَبَرَ مُبتَدَإٍ مَحذُوف، أيْ: لكن هو قاعد؛ لأنَّ المعطوف بهَذَيْنِ مُوجِبٌ ولا تعمل ما إلّا في المَنْفِيّ، فإنْ كانَ مَعطوفاً بغيرهما نُصِب.

(**وَبَعْدَما وَلَيْسَ جَرَّ**) حرف (**الْبَاءِ**) الزَّائِدة (**الْخَبَرْ**) نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ﴾ [الزُّمَر: ٣٧]،

أبو طالب

(**قوله: حرف الباء الزائدة**) لما أمكن أن يتوهم أن الباء الزَّائدة ليست بكلمة؛ لكونها خالية عن المعنى مع أن العامل اللفظي يجب أن يكون كلمة، أشار إلى دفعه بأنها حرف؛ لأنها موضوعة في الأصل للمعنى وهذا القدرُ كافٍ لكونها كلمة.

الناصية

(**قوله: موجب**) أي: على مذهب الجمهور، وأجاز المبرد كون بل ناقلة النفي إلى ما بعدها، فعليه يجوز ما زيد قائماً، بل قاعداً بالنصب، أي: بل هو ما هو قاعداً، أفاده اللقاني وفيه إشكال؛ لأن نقل النفي إلى ما بعد العاطف صير معطوفاً بلكن أو ببل إلى آخره. وإنما وجب الرفع لكونه خبرَ مبتدأ مقدَّر. ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر ما؛ لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب، تقول: ما زيد قائماً، بل قاعد، وما عمرو شجاعاً، لكن كريم، أي: بل هو قاعد، ولكن هو كريم. فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو، والفاء، جاز الرفع والنصب، نحو ما زيد قائماً، ولا قاعد. ولا قاعداً. والأرجح النَّصب.

(**تنبيه**): قد عرفت أن تسمية ما بعد (بل ولكن) معطوفاً مجاز؛ إذ ليس بمعطوف، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر، وبل ولكن حرفا ابتداء ما قبله غير منفي، فما وجه نصبه، وجوابه أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل، فالنصب متجه. (صبان).

(**قوله: فإن كان المعطوف... إلخ**) نحو: (ما زيد قائماً ولا قاعداً).

(**قوله: وبعد ما**) أي: عاملة أو مهملة ما لم يكن إهمالها لانتقاض النفي، فإن كان له لم تدخل الباء؛ لأن الكلام حينئذ إيجاب. (**قوله: وليس**) أي: غير الاستثنائية؛ لأنها بمعنى إلا، ومصحوب إلا لا يقترن بالباء، كذا في (التصريح)، وسيأتي عن ابن هشام ما يوافقه. (صبان).

(**قوله: جر البا الخبر**) بشرط عدم نقض نفيه بإلا كما تقدم، فلا يجوز ما زيد إلا بقائم، وقبوله الإيجاب، فلا يجوز ما مثلك بأحد، وأن لا يكون في الاستثناء، فلا يجوز قام القوم ليس بزيد، أو لا يكون بزيد، نقله (يس) عن ابن هشام. وكالخبر الاسم إذا وقع في موضع الخبر على قلة، كقراءة بعضهم: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧] بنصب البرّ، وهذه الباء لتأكيد النفي على مذهب الكوفيين، وهو الصحيح. وقال البصريون: لدفع توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام. وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها؛ لاتساع دائرة الكلام؛ إذ ربما لا يتمكن

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢] ولا فرق في ما بين الحِجازِيَّة والتَّمِيمِيَّة؛ كما قال في «شرح الكافية»، لِأَنَّ الباء إنّما دخلت لكون الخبر مَنفِيّاً لا لِكوْنه مَنصوباً، يَدُلُّ على ذلك دخولها في «لَم أَكُنْ بِقائِمٍ» وامْتِناع دخولها في نحو: «كُنتُ قائِماً».

أبو طالب

....

الناصية

المتكلم من نظمه أو سجعه، إلا بزيادة الحرف، ومحل المجرور بها نصب على الإعمال، وعليه يحمل ما ورد في القرآن؛ لأن خبر ما لم يقع في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً، ورفع على الإهمال.

(فائدة): قال في (التسهيل): وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها. قال الدماميني، وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم، والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس. ثم قال في (التسهيل): ويندر ذلك، أي: جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما، ثم قال: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس، أو ما وصف يتلوه سببي، نحو: ليس أو ما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه، أعطي الوصف ما له مفرداً، فينصب أو يجر على التوهم، ورفع به السببي، وهو أخوه في المثال أو جعلا مبتدأ وخبراً، فترفعهما، ويتطابق الوصف حينئذٍ والمبتدأ، فتقول: ولا ذاهبان أخواه، ولا ذاهبون إخوته. ولك أن تجعل الوصف مبتدأ، والسببي فاعلاً به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي. وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها، فتقول: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو، وإن جر بالباء، جاز على الأصحّ جرُّ الوصف المذكور، وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين. (صبان).

(قوله: ولا فرق ما بين الحِجازِيَّة والتَّمِيمِيَّة) أي: لا فرق في دخول الباء في خبر (ما) بين أن تكون حجازية، أو تميمية، كما اقتضاه إطلاقه، وصرَّح به في غير هذا الكتاب.

وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية، وتبعه على ذلك الزمخشري بناء منهما، على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وليس كذلك فإن المقتضي نفيه. اهـ. دماميني، أي: بدليل دخولها في نحو: أكن بقائم، وامتناعها في كنت قائماً، ولو كان دخول الباء لأجل النَّصب لدخلت على (كنت قائماً) أيضاً.

هذا، وقد نقل سيبويه ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم، فلا التفات إلى من منع ذلك، وفي (حاشية الدشتي): لا فرق في ما بين الحِجازيَّة والتَّمِيميَّة في دخول الباء الزائدة على خبرها، سواء كانت ما حجازية، أي: عاملة أو تميمية، أي: غير عاملة؛ لأن المدار لدخول الباء هو النفي، وهو موجود على كلا القولين. (دشتي).

فرع: يجوز في المعطوف على الخبر حينَئِذٍ: الْجَرّ والنَّصب.

(وَبَعْدَ لَا وَ) بعد (نَفْيِ كانَ قَدْ يُجَرّ) الخبر بالباء، نحو:

[وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ] لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوادِ بنِ قارِبِ

أبو طالب

(قوله: **نحو لا ذو شفاعة... إلخ**) هذا من بيت هو هكذا:

وكُنْ لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمُغْنٍ فتيْلاً عن سَوادِ بن قارِبِ

الناصية

(قوله: **يَدُل على ذلك**) أي: على أن الباء إنما تدخل على الخبر المنفي دخولها على خبر لم أكن لكونه منفياً وعدم دخولها على خبر كنت؛ لكونه موجباً، ولو كان لأجل النصب لدخلت على خبر كان. (دشتي).

(قوله: **حينئذ**) أي: حين دخولِ الباءِ الزائدةِ على الخبر، جرّ المعطوف حملاً على لفظ الخبر، ونصبه حملاً على محله، فالأوّل نحو: ليس زيد بقائم، ولا قاعد، والثاني: ما زيد بقائم ولا قاعداً. (دشتي).

(قوله: **وَبَعْدَ لَا**) النافية (قوله: **وبعد لا**) أي: عاملة عمل إن، أو عمل ليس.

(قوله: **وَبَعْدَ لا... إلخ**) أي: تزاد الباء بقلة في خبر لا، وفي الجزء الثاني من معمولي كل ناسخ منفي، كقوله، وهو سواد بن قارب يخاطب النبي ﷺ:

وكُنْ لي شَفِيعاً يَومَ لَا ذُو شَفاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوادِ بْنِ قَارِبِ

فأدخل الباء في مغن، وهو خبر لا وفتيلاً بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة، وهو مفعول مطلق، أي: بمغن إغناء ما كأحد الوجهين في ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النِّساء: ٧٧]، والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنياً عني شيئاً، فأقام الظاهر مقام المضمر، وكقول بعض العرب: لا خير بخير بعده النار، فزاد الباء في خبر لا التبرئة، إذا لم تجعل الباء بمعنى في، قاله ابن مالك، وقوله، وهو عمرو بن براق الأزدي:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلَى الزَّادِ لَمْ أكُنْ بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

فزاد الباء في أعجلهم، وهو خبر أكن، وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع، وهو شدة الحرص على الأكل، وأعجل بمعنى عجل، لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة:

دَعاني أخي والخَيْلُ بَيْني وبَيْنَه فلَمَّا دَعاني لم يَجِدْني بِقُعْدُدِ

فزاد الباء في قعدد، وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف، وسكون العين المهملة وضم الدال الأولى وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور في غير ذلك كخبر إن) المكسورة، ولكنّ وليت في قوله، وهو امرؤ القيس الكندي:

....

أبو طالب

قاله سواد بن قارب، وقد رأى النبي ﷺ وآله في المنام، فأسلم حين كونه غائباً عن النبي ﷺ ذهب إلى النبي ﷺ في المدينة، فخاطب النبي ﷺ بقصيدة منها هذا البيت، والفتيل: شق في نواة التمر، وهو مفعول لمغن بتقدير مضاف، أي: قدر فتيل، قال الله تعالى ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩] أي: يوم لا ذو شفاعة مغنياً لسواد بن قارب قدر فتيل.

الناصية

فَإِنْ تَنْأَ عَنْهَا حِقْبَةً لا تُلَاقِهَا ... فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالمُجَرِّبِ

فزاد الباء في المجرب وهو خبر إن، وتنأ من النأي وهو البعد، والهاء في عنها عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولاً:

خليلي مُرَّا بي على أم جُنْدبِ ... لنقضي حاجاتِ الفؤادِ المُعَذَّبِ

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة، وجمعها حقب، وتلاقها مجزوم؛ لأنه بدل من تنأ، قاله الموضح في (شرح الشواهد)، والمجرب بكسر الراء من التجربة، وهو الاختبار، وفي قوله:

وَلَكِنَّ أَجْراً لَوْ فَعَلْتِ بِهَيِّنٍ ... وَهَلْ يُنْكَرُ المَعْرُوفُ في النَّاسِ والأَجْرُ

فزاد الباء في هين، وهو خبر لكن المشددة، ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها، وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت، والأصل: ولكن أجراً هين لو فعلته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريراً وكليباً رهطه، ويرميهم بإتيان الأتن بالمثناة إناث الحمير، كما أن بني فزازة يرمون بإتيان الإبل:

يَقُولُ إذا اقْلَوْلَى عَلَيْهَا وأَقْرَدَتْ ... ألا لَيْتَ ذا العيش اللذيذ بِدَائِمِ

فزاد الباء في دائم، وهو خبر ليت، وذا اسمها، والعيش عطف بيان على ذا، أو نعت له، واللذيذ نعت العيش، واقلولى بالقاف: ارتفع، وأقردت بالقاف والراء: سكنت وذلت، وفي اليواقيت للزاهد: المقلولي: المتجافي المستوفز، وفي أثر: (إن عمر كان إذا سجد اقلولى) قال الفراء: هو أن يرفع مقعدته، ويتجافى قليلاً، وأنشد:

لما رأتني خَلَقاً مقلولياً ... .

أي: متجافياً عن النساء. والمقلولي أيضاً: الراكب على الشيء العالي عليه، ومنه هذا. ومعنى البيت: يقول الكلبي: إذا ارتفع على الأتان وسكنت له، ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم، ويروى:

.... ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

....

أبو طالب

....

الناصية

وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل، وهي هنا جحد، وعليه شراح (التسهيل) قال الكسائي: تأتي هل استفهاماً، وجحداً، وشرطاً، وأمراً، وتوبيخاً، وتقريراً، وبمعنى قد، واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية، فقال:

وبعد ما وليس جر البا الخَبَرْ وبعد لا ونفي كان قد يُجَرّ

(تصريح). (**قوله: ونفي كان**) أي: كان المنفية، أي: غير الاستثنائية، كما مر.

(**قوله: وَنَفْي كَانَ**) وبقية النواسخ، والمراد النواسخ غير إن وأخواتها، وغير كاد وأخواتها، **قَدْ يُجَرُّ** قليلاً.

(**قوله: فَكُنْ لِي شَفِيعاً. . . إلخ**) قاله سواد بن قارب السدوسي الصحابي رضي الله تعالى عنه، من قصيدة طويلة يخاطب بها النبي عليه الصلاة والسلام.

(**قوله**): فكن فعل أمر، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره أنت، ولي متعلق بـ (شفيعاً) و(شفيعاً) اسم فاعل من الشفاعة خبرها، ويوم، أي: وقت وحين ظرف زمان متعلق بشفيعاً أيضاً، ولا نافية حجازية تعمل كعمل ليس وذو، أي: صاحب اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة وشفاعة مضاف إليه، وبمغن الباء زائدة، ومغن، أي: نافع خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجر الزائد، وهو اسم فاعل ففاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على (ذو شفاعة)، وفتيلاً بفتح الفاء وكسر التاء المثناة فوق، أي: الخيط الأبيض الذي في شق النواة، منصوب على النيابة عن المفعول المطلق؛ إذ الأصل بمغن إغناء قدر فتيل، فحذف المضاف وموصوفه، وأنيب المضاف إليه مناب ذلك المحذوف، فانتصب انتصابه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] وعن سواد متعلق بمغن وفيه التفات من التكلم إلى الغيبة؛ لأن مقتضى قوله: فكن لي، أن يقول: عني، لكنه أقام المظهر مقام المضمر، وابن صفة لقوله: سواد وقارب مضاف إليه، وجملة (لا ذو). . . إلخ في محل جر بإضافة يوم إليها (يعني) فكن لي يا رسول الله شفيعاً في الوقت الذي لا ينفع فيه صاحب شفاعة نفعاً قليلاً جداً قدر فتيل النواة، وهو يوم القيامة الذي يقول فيه غير نبينا ﷺ: لا أسأله اليوم إلا نفسي، وأما نبينا ﷺ فيقول: «**أنا لها، أنا لها**» فيقول له المولى تبارك وتعالى: اَشْفَعْ تُشَفَّعْ.

(**والشاهد**) في قوله: بمغن، حيث أدخل الباء الزائدة في خبر لا، كما تدخل في الخبر المنفي بليس، وما، وهو قليل، وهذه الباء لتأكيد النفي عند الكوفيين، وهو الصحيح، وعند البصريين لدفع

و:

[وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ] لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ [إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ]

قال ابنُ عُصفُور: وهو سماع فيهما.

أبو طالب

(**قوله: لم أكن بأعجلهم**) هذا من بيت هو هكذا:

إذا مُدَّتِ الأيدي إلى الزَّادِ لم أكنْ بأعجلهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

قاله الشّنفرى الأزدي: مدت مجهول، وأجشعُ بالجيم والشِّين المعجمة: أحرصُ النَّاسِ على الأكل، والباقي واضح.

الناصية

توهم الإثبات؛ لأن السامع قد لا يسمع أول الكلام، وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها؛ لاتساع دائرة الكلام؛ إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف.

(**قوله: وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي... إلخ**) قاله عمرو بن براق الشنفرى الأزدى (**قوله: وإن**) الواو بحسب ما قبلها، وإن حرف شرط جازم، ومدت أصله مددت فحذفت حركة الدال الأولى فسكنت، ثم أدغمت الدال في الدال، فهو فعل ماض مبني للمجهول، ومبني على الفتح في محل جزم بإن فعل الشَّرط، والتاء علامة التأنيث، وحركت بالكسر لأجل التَّخلص من التقاءِ الساكنينِ، والأيدي جمع قلَّة ليد نائب عن فاعله وإلى الزاد، أي: الطعام. وقيل: الغنيمة متعلق بمدت، وجمعه أزواد، ولم أكن جازم ومجزوم، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره: أنا، وبأعجلهم، أي: بعجلهم، فأفعل التفضيل ليس على بابه بقرينة المدح الباء حرف جر زائد، وأعجل خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة حرف الجر الزائد، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، والجملة في محلِّ جزم جواب الشرط، وإذ تعليلية، وأجشع القوم، أي: جشع القوم، أي: الحريص على الأكل، أو الآخذ من الغنيمة منهم مبتدأ، ومضاف إليه وأعجل، أي: عجل، كما في (التصريح) خبره، فأفعل التفضيل فيهما على غير بابه أيضاً.

(يعني) وإن مدت أيدي القوم إلى الطعام ليأكلوه أو إلى الغنيمة؛ ليأخذوها لم أسرع إلى الأكل منه، أو إلى الأخذ منها؛ لأن الحريص من القوم من يُسرع فيما ذكر، وهذا وصف مذموم لا يفعله إلا من لا عقل له، والأقرب أن العبارة فيها قلب، فتدبر.

(والشاهد) في قوله: بأعجلهم، حيث أدخل الباء الزائدة في خبر أكن المنفية بلم، وهو قليل. (وفيه شاهد آخر) وهو استعمال صيغة أفعل التفضيل في غير التفضيل.

(**قوله: وهو سماع فيهما**) أي: جرّ خبر لا، وكان المنفية ليس بقياس، بل منحصر على السماع في البيتين. وقال الشيرازي: لا يجوز القِياس عليهما، فلا يقال: (ما كنت بأعلم منك) أوْ ليس.

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

(في النَّكِراتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا) النافية بشَرْطِ بقاءِ النفي والتَّرتيب، نحو:

تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلى الأرْضِ باقِيا ... [وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا]

أبو طالب

(**قوله: لا النافية**) أي: لا المسماة بها، فالقيد للاحتراز عن المسماة بالعاطفة والزائدة.

(**قوله: فلا شيء على الأرض... إلخ**) هذا من بيت هو هكذا:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى الله واقيا

تعزَّ بالعين المهملة والزاي المعجمة، أمر من تفعل، مشتق من العزاء، وهو الصبر والتسلية، أي: اصطبر على نوائب الدهر؛ إذ لا شيء من الحزن والفرح باقياً على الأرض، والوزر بفتحتين: الملجأ واقياً مما قضى الله تعالى، فإن قضاءه تعالى حتم لا يرد ولا يبدل بالجزع ولا بغيره، فلا بد من الصبر.

الناصية

(**قوله: في النكرات**) إنما اختص عمل لا بالنكرات؛ لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية، وكلاهما بالنكرات أنسب. اهـ. (سم) أما التي لنفي الجنس نصاً، فعاملة عمل إن، وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه وقع في أمثلة سيبويه، ما زيد ذاهباً ولا أخوه قاعداً.

وأجيب بأنه لا عمل لـ: لا، بل هي زائدة، والاسمان تابعان لمعمولي ما قاله المصرح. (صبان).

(**قوله: في النَّكِراتِ... إلخ**) أي: أما لا فإعمالها إعمال ليس قليل جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه، وعلى الإعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عملِ ما، ما عدا الشرط الأول، وهو أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة، ويشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو: لا أحد أفضل منك، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

في النَّكِراتِ أعملت كليسَ لا ... .

وأما قول النابغة:

.... لا أنا باغيا ... سِواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا

وقول المتنبي:

.... فلا الحَمْدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا

فمن النوادر، فإن قلت: كيف جعلته نادراً، وفي مثل سيبويه: ما زيد ذاهباً ولا أخوه قاعداً. قلت: لا عمل لـ: لا، بل هي زائدة، والاسمان تابعان لمعمولي ما، (والغالب) في لا (أن يكون خبرها محذوفاً حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد:

وأجاز في «شرح التسهيل» كابْن جِنِّي إعمالها في المَعارِف، نحو:

[وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ] لا أنا باغِيا سِواهَا [وَلا في حُبِّها مُتَراخِيا]

أبو طالب

(قوله: ولا أنا باغيا... إلخ) هذا من بيت هو مع ما قبله هكذا:

الناصية

مَنْ صَدّ عن نِيْرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراح

فبراح اسم لا، وخبرها محذوف، أي: لا براح لي (والصحيح جواز ذكره) أي: الخبر، كقوله:

تَعَزّ فلا شيء على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا

فتعزّ فعل أمر من التعزية، وهي التسلية، ومعناه: تَصَبَّرْ، ولا نافية للجنس هنا، وهي عاملة عمل ليس، وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة، وليس كذلك، نبه عليه في (المغني) وشيء اسمها، وعلى الأرض ظرف مستقر صفة لشيء، أو لغو متعلق بـ(باقياً)، و(باقياً) خبر لا، والأول أولى، وكذا القول فيما بقي، والوزر: الملجأ، والواقي: الحافظ (وإنما يشترط الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسمها بأن؛ لأن أن لا تزاد بعد لا أصلاً، فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها. (تصريح).

(قوله: كليس) حال من لا، أو مفعول مطلق، على معنى عملاً كعمل ليس. (صبان).

(قوله: بشرط بقاء النفي والترتيب) أي: بين اسمها وخبرها، ولم يقل: وعدم الاقتران بأن؛ لأنها لا تقترن بها أصلاً، فلا يحتاج إلى اشتراطه، وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف أو جار ومجرور، وأن لا تكون لنفي الجنس نصاً، ولا يرد البيت الآتي أعني تعز... إلخ؛ لأن التَّنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية، لا من نفس لا.

(قوله: بشرط بقاء النفي والترتيب) على ما مرَّ، أي: من البيان، قيل: ومن الخلاف، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم.

(قوله: تَعزَّ فلَا شيء... إلخ) هو أيضاً من الطويل. (قوله: تعزَّ)، أي: تسلَّ وتصبَّر فعل أمر من العزاء، مبني على حذف الألف نيابة عن السكون، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وفلا: الفاء للتعليل، ولا نافية حجازية تعمل عمل ليس، وشيء اسمها مرفوع بها، وعلى الأرض متعلق بـ(باقياً)، وباقياً، أي: ثابتاً، ودائماً، خبرها منصوب بها، ولا: الواو للعطف، ولا نافية حجازية أيضاً، ووزر بفتحتين، أي: ملجأ اسمها، ومما: من حرف جر، وما اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر، وهو متعلق بـ(واقياً) وقضى الله فعل ماض وفاعله، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: قضاء الله، وهو مفعول قضى وواقياً، أي: (حافظاً) خبر لا (يعني) تسلَّ وتصبر على ما أصابك من المصيبة أو المصائب؛ لأنه لا يدوم شيء على وجه الأرض، وليس هناك ملجأ يلتجئ إليه الشخص، فيحفظه مما قضاه وقدره عليه الله سبحانه وتعالى.

....

أبو طالب

بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فلمَّا تَبِعْتُها ... تولَّتْ وبَقَّتْ حاجَتِي في فُؤاديا

الناصية

(والشاهد) في لا، حيث أعملها عمل ليس في الموضعين، وجعل معموليها نكرتين على لغة أهل الحجاز دون تميم.

(قوله: وأجاز في شرح التسهيل... إلخ) ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أَنَا باغِيا ... سِواها ولا عنْ حُبِّها مُتراخِيا

وتردد رأي النَّاظم في هذا البيت، فأجاز في (شرح التسهيل) القياس عليه، وتأوله في (شرح الكافية) فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلما أضمر الفعل برز الضَّمير وانفصل. ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه. ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطاً، أي: حكمك لك مسمطاً، أي: مثبتاً، فجعل مسمطاً وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل باغياً بذلك، وعامله فعل أحق وأولى، هذا لفظه.

(قوله: نحو لا أنا باغياً سواها... إلخ) قبله:

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا ... تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيا

قالهما النابغة الجعدي، واسمه قيس بن عبد الله، وفد على النبي ﷺ وأسلم، وطال عمره في الجاهلية والإسلام، قيل: عاش مئتين وأربعين سنة، وقيل غير ذلك.

(قوله) بدت، أي: ظهرت: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، يعود على المحبوبة، وفعل منصوب بعامل محذوفٍ حال من الفاعل، أي: بدت حال كونها مظهرة أو فاعلة مثلاً فعل ذي ودٍّ لا مفعول لبدت؛ لأنه لازم لا يتعدى إلا بالهمزة، فيقال: أبديته، أي: أظهرته، وقيل: إنه مفعول لبدت إجراء اللازم مجرى المتعدي، وقيل: إنه منصوب بنزع الخافض، وهناك مضاف محذوف، أي: بدا فعلها كفعل... إلخ. وذي، أي: صاحب مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وودّ بتثليث الواو أي: محبة: مضاف إليه، وفلما: الفاء للعطف، ولما حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره، كما هنا، وهذا هو الصحيح، وقيل: إنها ظرف زمان بمعنى حين، وتبعتها بكسر الموحدة، أي: مشيت خلفها فعل ماض وفاعله ومفعوله، وتولت، أي: أعرضت: فعل ماض والتاء علامة التأنيث. وفاعله يرجع للمحبوبة، ومفعوله محذوف، أي: عني، وبقت بتشديد القاف، أي: تركت: معطوف

. . . .

أبو طالب

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغيا سواها ولا عن حُبِّها متراخيا

قاله عبد الله بن قيس. قوله بدت، أي: ظهرت المحبوبة، وفعلت فعلَ ذي ود، أي: مثل فعل من أحب عاشقه، والود: المحبة، فلما طمعتها، وطمعت في وصلها تولت، أي: أعرضت عني، وبقت بتشديد القاف من التبقية، أي: لم تقض حاجتي وأبقتها في فؤادي كما كان. وحلت سواد القلب، أي: وقعت سواد القلب، أي: حبه وعشقه، فإن العشق مرضٌ يحدث من السوداء، وكذا السُّويداء تصغير سوداء يطلق، ويراد به العشق، والباغي: الطالب، والمتراخي المتكاسل في الأمر، وقد نظم مثل مضمون البيت الأول من قال:

الناصية

على تولت، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعله، وحاجتي مفعوله، ومضاف إليه، والحاجة جمعها حاج بحذف الهاء، وحاجات وحوائج، وفي فؤاديا، أي: قلبي متعلق بقوله: بقت، وفؤاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، وألفه للإشباع، وجمعه أفئدة، وأصله فؤادي بسكون ياء المتكلم، فلما حركت للشِّعر تبعت بالألف.

(وقوله: وحلت): أي: نزلت معطوف على تولت أيضاً، وفيه ضمير مستتر فاعله، وسواد القلب، أي: حبته السوداء منصوب بنزع الخافض، ومضاف إليه، أي: حلت فيه، ولا نافية حجازية تعمل عمل ليس، وأنا: ضمير منفصل مبني على السكون في محلٍّ رفع اسمها، وباغياً، أي: طالباً خبرها، وهو اسم فاعل، ففيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: أنا فاعله، وسواها، أي: غيرها مفعوله ومضاف إليه، ولا: الواو للعطف، ولا نافية حجازية، واسمها محذوف دل عليه ما قبله، وفي حبها متعلق بمتراخياً، ومضاف إليه، ومتراخياً، أي: متوانياً خبرها، أي: ولا أنا متراخياً في حبها، ويحتمل أن لا الثانية مؤكدة للأولى، ومتراخياً معطوف على باغياً.

(يعني): ظهرت هذه المحبوبة حال كونها مبديةً فعل صاحب المودة والمحبة من كل ما يُطمع المحب، ويقوّي رجاءه، ولما طمعت وقوي رجائي، ومشيت خلفها بسبب ما أبدته؛ أعرضت عني، وتركت حاجتي في قلبي، فلم أقض منها وطراً، ونزلت وسكنت في سواد القلب، أي: نزل حبها وسكن في حبة القلب، ولست أطلب غيرها، ولا أتوانى في حبها.

(والشاهد) في لا في الموضعين، أو في الأولى فقط، كما علمت، حيث أعملها كإعمال ليس في المعرفة، وهو الضمير، وهذا مذهب أبي الفتح وابن الشجري مستدلين بهذا البيت، ومذهب الحجازيين أنها لا تعمل إلا بشرط أن يكون الاسم والخبر نكرتين، وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في (شرح التسهيل) القياس عليه، أي: إنها تعمل في المعارف كما تعمل في النكرات، وتأوّله في (شرح الكافية) كالحجازيين بأن أنا مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل مضمرٍ،

والغالِب حذفُ خبرها، نحو:

[مَـــن صَـــدَّ عَـــنْ نِـيـرانِـــهـــا] فـــأنـــا ابْـــنُ قَـــيْـــسٍ لا بـــراحْ

أبو طالب

لَقَدْ أَطْمَعَتْني بالتَّبسُّم وَصْلَها وبَعْدَ انْتظاري أَعْرَضَتْ وتَولَّتِ

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْماً عِطَاشاً غَمامةٌ فلمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وتَجلَّتِ

قوله: أبرقتْ، أي: أظهرت البرقَ، والغمامةُ: السَّحاب، وأقشعت، أي: تفرقت، وكذا قوله تجلت. **(قوله: فأنا ابن قيس لا براح)** هذا من بيت هو هكذا:

يـــا بُـــؤْسَ لِـــلْـــحَـــرْبِ الَّـــتِـــي تَـــرَكَـــتْ أَرَاهِـــطَ واســـتـــراحْ

مَـــنْ صـــدَّ عَـــنْ نِـــيَـــرانِـــهـــا فـــأنـــا ابْـــنُ قَـــيْـــسٍ لا بـــراحْ

الناصية

ناصب باغياً على الحال، تقديره: لا أرى باغياً، فلما حذف الفعل، وهو أرى برز الضَّمير وانفصل، وهذا على أن أرى بصرية، وإلا فأنا مفعول أوّل، وباغياً مفعول ثان، والأوّل أولى؛ لأن حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي، ويحتمل أن يجعل أنا مبتدأ، ويقدر بعده خبر ناصب باغياً على الحال، أي: لا أنا أرى باغياً وإنما قدر بعده؛ لأنه يجب تأخير الخبر الفعلي الرافع لضمير المبتدأ وهذا الوجه الثاني من باب سد الحال مسدّ الخبر العامل فيها؛ لدلالتها عليه.

(قوله: والغالب حذف خبرها) أي: الغالب على خبر لا أن يكون محذوفاً حتى قيل: إن ذلك لازم.

(قوله: فأنا ابن قيس لا براح) قاله سعد بن مالك جد طرفة، وهو من قصيدة من الكامل المرفل المضمر، فإن (سن لا براح) مستفعلاتن، مضمر مرفل.

(قوله: من صد) أي: أعرض، ومن شرطية، والضَّمير في نيرانها يرجع إلى الحرب.

(قوله: فأنا) مبتدأ، وابن قيس خبره، والجملة جواب الشرط. والشاهد في قوله: لا براح، حيث استعمل لا بمعنى ليس، والخبر محذوف أي لا براح لي، أي: ليس لي براح. قيل: يجوز أن يكون براح مبتدأ. ورد بأن لا الداخلة على الجملة الاسمية يجب إعمالها أو تكرارها، فلما لم تكرر علم أنها عاملة. وردَّ بأن هذا شِعر، فيجوز فيه أن ترد غير عاملة ولا مكررة. وردَّ بأن الأصل كون الكلام على غير الضَّرورة. (فإن قلت): ما موقع لا براح؟ قلت: مستأنفة، كأنه قال: أنا ابن قيس الذي عرفت بالشَّجاعة، فلا يحتاج إلى البيان، ثم قال على سبيل الاستئناف: لا براح لي.

ويجوز أن يكون حالاً مؤكّدة، كأنه قال: أنا ابن قيس ثابتاً في الحرب، نحو: زيد أبوك عطوفاً، فافهم. (المعنى): مَن أعْرَض عن نِيران تِلك الحرب، فأنا ابن قيس لا أَبْرَح، ولا أعرِضُ عنها (الشاهد) في حَذفِ خبر (لا) والتقدير (لا براح لي).

(وَقَدْ تَلي) أي: تَتَوَلَّى (لَاتَ) وهي: لا زِيدَتْ علَيها التاءُ لِتأْنِيثِ الكَلِمَة على المَشهُور

أبو طالب

البؤس بضم الباء الموحدة التَّحتانية: الشَّدة والضر، والمعنى: يا بؤس الحاصل للحرب الكذائي احضر فهذا وقتك، وفاعل تركت إما مقدر فيه عائد إلى الحرب، وأراهط مفعوله، أي: سقطت الأراهط أي: قتلتهم، وإما الأراهط والمفعول محذوف عائد إلى الحرب، أي: تركتها الأراهط ولم تتحملوها.

وبالجملة هذا القول كناية عن شدة الحرب، وأراهط جمع رهط، وهو الطائفة من الناس، ومن فاعل استراح، ونيران جمع نار، وضميرها للحرب، والبراح: الزوال، وقوله: فأنا ابن قيس جزاء لمقدر تقديره: فإذا استراح من أعرض عن نيرانها، فأنا ابن قيس لا زوال لي عن الحرب، ولا يبعد أن يكون في استراح ضمير عائد إلى التاركِ، والمفهوم من تركت على تقدير كون الأراهط فاعلاً له، ومن شرطية أو موصولة أو موصوفة مبتدأ، وقوله: فأنا ابن قيس جزاؤه وخبره، والتقدير: من أعرض عن نيران الحرب؛ فليعلم أني ابن قيس لا براح لي عنها.

(**قوله: أي تتولى**) في هذا التفسير إشارتان:

الأولى: تلي بصيغة المضارع من الولي لا بصيغة الماضي من التلو.

الثانية: إن معناه المراد هاهنا هو التصرف لا وقوع الشيء كما في غير هذا الموضع من هذا الكتاب؛ إذ لا معنى له هاهنا.

(**قوله: لتأنيث الكلمة**) لهذا القول معنيان: **الأول**: أن زيادة التاء فيها لأن يجعلها بها مؤنثاً، أي:

الناصية

(**قوله: وقد تلي**) من ولي الشيء يليه ولاية؛ إذا تولاه، ويشترط لإعمال لات وإن عمل ليس، ما اشترط في ما إلا الشرط الأول؛ لأن إن لا تزاد بعدهما، فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما، ويظهر قياساً على ما سبق في ما أن تأكيد إن النافية بإن نافية أخرى لا يبطل عملها، وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمي زمان، وقد للتحقيق بالنسبة للات، وللتقليل النسبي بالنسبة؛ لأن بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، فلا ينافي قول صاحب (التوضيح) وعملها، أي: لات إجماع من العرب، وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة إلى لات أيضاً يقال: الإجماع على الجواز، فلا ينافي قلة الوقوع. فإن قلت: إذا أجمعت العرب على إعمالها، فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش؟. قلت: معنى إجماع العرب على إعمالها كما في الروداني أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده، ومنصوب وحده، فهذا مراده بالعمل المجمع عليه، وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود، هل هو معمول لها أو لا. (صبان).

(**قوله: أيْ: تَتَوَلَّى**) يقال: فلان يلي أمر الصغار، أي: يتصدى لأمرهم، فمعنى تلي هنا ليس وقوع شيء بعد شيء، كما مرَّ علينا مراراً في هذا الكتاب، بل بمعنى: التولي والتصدي، أي: تتصدى لات وإن عمل ليس، يعني: تعملان عملها. (دشتي).

(وَإِنْ) بالكسر والسكون النافية (ذا الْعَمَلَا) أي: عَمَل ليس، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

أبو طالب

كالمؤنث للتوسع في الكلام كزيادتها على ربَّ، وثم لذلك، **والثاني**: أن زيادة التاء فيها؛ لأنها فرد من أفراد الكلمة ولفظ الكلمة؛ التي هي جنسها مؤنث، فجعل الفرد تبعاً للجنس ذا علامة التأنيث كما أنث، أو ذكر لفظ المناسبة مع ما يرادفه في ذلك، فالتعليل على المعنى الأول تحصيلي، وعلى الثاني حصولي، والأول أظهر. **(قوله: على المشهور)** مقابل المشار إليه قول من يقول: إنها كلمة برأسها.

(قوله: أي عمل ليس) أي: لا عمل لا كما قد يتوهم من قرب اسم الإشارة؛ وذلك لأن عملها لمشابهة ليس لا لمشابهة لا.

الناصية

(قوله: وهي لا زيدتْ.. إلخ) أي: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث، كما في ربت وثمت، قيل: ليقوى شبهها بالفعل، وقيل: للمبالغة في النفي، كما في نحو علّامة ونسّابة للمبالغة. وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء السَّاكنين بدليل: ربت وثمت، فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها. وقيل: أصلها ليس، قلبت الياء ألفاً، والسين تاء، وهو ضعيف. (أشموني).

(قوله: على المشهور) أمَّا غير المشهور فأقوال كثيرة، منها: أنّ التاء لِمبالغةِ النفي.

هذا، وخصّت بنفي الأحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت؛ لأن لا محمولة على ليس، وليس تتصل بها التاء، ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة، على أن قال صاحب (الكافي): لات فرع لا، ولا فرع ليس، وليس فرع ضرب، فهي في المرتبة الرابعة، وهي كلمتان عند الجمهور: لا النافية وتاء التأنيث، وحركت لالتقاء الساكنين، وقال أبو عبيدة وابن الطراوة: كلمة وبعض كلمة، وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين، وقيل: كلمة واحدة، وهي فعل ماضٍ، وعلى هذا هل هي ماضي يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي، أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفاً، وأبدلت السين تاء، كما قاله ابن أبي الربيع قولان حكاهما في (المغني). (وعملها إجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئاً، وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمعمول لفعل محذوف، وهذا أحد قولي الأخفش، وعنه أيضاً أنها تعمل عمل إن. (تصريح)

(قوله: ذا العملا) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله: إعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله:

فــي الــنَّـكــرات................ .... إلـــــخ

كما ظنه (سم) لكونه أقرب، فاعترض، وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وإن، وهو غير مسلم في إن لأنها تعمل في المعارف والنكرات، بل قيل باشتراط المعرفة.

(قوله: أي عمل ليس) أما لات فأثبتَ سيبويه والجمهورُ عملها، ونقل منعه عن الأخفش. وأما إن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريِّين، ومنعه جمهور البصريين.

إنْ هـو مُـسْـتَـوْلِـيـاً عَـلَـى أَحَـدٍ [إلَّا عَـلَـى أضْـعَـفِ الْـمَـجَـانِـيـنِ]

أبو طالب

(**قوله: إن هو مستولياً على أحدٍ**) آخره إلا على أضعف المجانين، ومعناه واضح.

الناصية

واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصَّحيح الإعمال، فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية. وجعل منه ابن جني قراءة سعيدِ بنِ جبيرٍ ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُم﴾ [الأعراف: ١٩٤] على أن إن نافية رفعت الذين، ونصبت عباداً أمثالكم خبراً ونعتاً. والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم، لكنتم بذلك مخطئين ضالِّين، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟. (صبان).

(**قوله: نحو** ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣]) بنصب حين على أنه خبرها، واسمها محذوف، وهي بمعنى ليس، ومناص بمعنى فرار (أي: ليس الحين حين قرار، ومن القليل قراءة بعضهم)، وهو عيسى بن عمر في الشَّواذ ﴿وَلَاتَ حينُ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣] (برفع الحين) على أنه اسمها، وخبرها محذوف، أي: ليس حين فرار حيناً لهم، وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس، ومرفوع ليس لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله، وقرئ أيضاً ﴿وَلَاتَ حينِ مَنَاصٍ﴾ [صٓ: ٣] بخفض حين، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفاً جاراً لاسمِ الزَّمان خاصة، كما أن منذ ومذ كذلك، فتحصل في حين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض، وفي الرفع ثلاثة أقوال: إما على الابتداء، أو على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل ليس، وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن، وفي النصب ثلاثة أقوال أيضاً، إما على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل إن، أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس، أو على أنه مفعول بفعلٍ محذوفٍ تقديره: لا أرى حين مناص، وفي الخفض وجه واحد، وعلى كل حال لا تعمل إلا في أسماء الزمان، كما يؤخذ من قول النظم:

.... ومـا لـلاتَ فـي سِـوى حِـيـنٍ عَـمَـلْ

(تصريح). (**قوله: إن هو مستولياً على أحد**) أنشده الكسائي. وهو من الوافر.

والشاهد في قوله: إن، فإنها نافية بمعنى ليس، وعملت عملها، وهو نادر.

(**قوله: هو**) اسمها ومستولياً خبرها، والاستثناء مفرغ. ويروى إلا على حزبه الملاعين. وفيه شاهد آخر، وهو أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل (المَعنى): ليس هو مسلَّطاً على أحدٍ من النَّاس إلّا على أضعفِ المَجانين، (الشاهد) في نصب (إنْ) النافية خبرها (مُستَوْلِياً) ورفع اسمها (هو).

وَمَـا لِـلَاتَ فِـي سِـوَى حِـيـنٍ عَـمَـلْ   وَحَذْفُ ذِي الـرَّفْـعِ فَشَـا وَالْـعَـكْـسُ قَـلّ

(وما لِلاتَ في سِوى حينٍ) وما رادَفَه كالسَّاعة والأوان (عَمَلْ) لِضَعْفِها (وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ) وهو الاسم، وإبْقاءُ الخبر (فَشا) كما تَقَدَّم (وَالْعَكْسُ) وهو حذفُ الخبرِ، وإبقاءُ الاسمِ (قَلّ) وَقُرِئَ شُذُوذاً ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: لهم، ولا يجوز ذكرهما معاً لضعفها.

أبو طالب

(قوله: والأوان هو مفرد) بمعنى الوقت، وجمعه آونة، ومن توهم أنه جمع آن فقد أخطأ.

(قوله: لضعفها) أي: ضعف لات؛ لكونها فرع، لا على ما عرفت، واختصاصها بالاختصاص بالعمل في الأزمنة؛ لكون الأزمنة لازمة لما يحتاج إليها دون العكس، فكأنها أقوى من غيرها، فيناسبها الأضعف للتعادل. (قوله: وهو الاسم) أي: الرفع في ذي الرَّفع مصدر مجهول، ومصداق ذي الرفع هو الاسم لا مصدر معلوم ومصداقه تلك الحروف. (قوله: وهو حذف الخبر) يعني: ليس المراد بالعكس عكس حذف ذي الرفع فقط، وهو ذكره مع قطع النظر عن ذكر ذي النَّصب وحذفه.

الناصية

(قوله: وما للات في سوى حين) وقول الشارح: وما رادفه... إلخ بقلة.

هذا، واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نَـدِمَ الـبُـغَـاةُ وَلاتَ سَـاعَـةَ مَـنْـدَمِ   والـبَـغْـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيْـهِ وَخِـيـمُ

وكلام المصنف محتمل للقولين، وجزم بالثاني في (التسهيل)، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه وإن وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر، والتقدير: لات أرى حين مناص، وإن وُجد مرفوعاً، فهو مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: لات حين مناص كائن لهم، والله أعلم. (ابن عقيل). (قوله: وما رادَفَه) من الظروف الزمانية المبهمة.

(قوله: لِضَعْفِها) أي: ضعف لات في العمل.

(قوله: فشا) أي: كثر؛ لأن الخبرَ محطُّ الفائدة. (قوله: فشا) فتقديره: ولات حين مناص، ولات الحين حين مناص، أي: وليس الوقت وقت فرار، فحذف الاسم وبقي الخبر. (صبان).

(قوله: كما تقدم) من قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ إذ حذِف الاسم (الحين) وَبَقِي الخبر (حين مناص). (شيرازي). (قوله: وَالْعَكْس قلْ) جداً. (قوله: ولات حين مناص) برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف، والتقدير: ولات حين مناص لهم، أي: كائناً لهم. (صبان).

(قوله: وَلَاتَ حِينَ... إلخ) سورة (ص) آية (٣) (تقديره): ولاتَ الحين حين مناص، فـ(الحِين) اسمها و(حينَ مناصٍ) خبرها (والشاهد) في نصب الخبر بـ(لات). (شيرازي).

(قوله: ولا يجوز ذكرهما) أي: الاسم والخبر لضعف لات عن العمل في معمولين.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ   غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

الثالث من النواسخ: أفعال المقاربة

وفي تَسْمِيَتِها بذلك تغليب، إذْ مِنها ما هو للشُّرُوع، وما هو لِلرَّجَاءِ.

أبو طالب

(قوله: إذ منها ما هو... إلخ) لا يخفى أن الشروع والرجاء المفهوم من هذه الأفعال مشتمل على معنى القرب، فلا تغليب.

الناصية

(قوله: أفعال المقاربة) لم يقل: كاد وأخواتها على قياس ما سبق؛ لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها، ولا دليل عليه بخلاف أمية كان؛ لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها؛ ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها، والمقاربة مفاعلة على غير بابها، والمراد: أصل القرب؛ لأن الفعل هنا من واحد كسافر، لا من اثنين كقاتل، أفاده (سم) وتبعه البعض وغيره. ولك أن تجعلها على بابها؛ لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر، وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع، وعلى قرب الاسم باللزوم. وهل عين كاد ياء أو واو قولان، واستدل لكونها واواً بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللُّغة أكود، لكنهم شذوا، فقالوا: أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين، فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكافِ عن مضارعِ مضمومها. (صبان).

(قوله: وفي تسميتها بذلك) أي: تسمية هذه الأفعال بأفعال المقاربة، مع أن جميعها ليس للقرب، بل بعضها للشروع وبعضها للرجاء، إنما هي من باب التغليب، أي: تغليب ما هو للمقاربة على ما هو للشروعِ والرجاءِ. (صبان).

(قوله: تغليب) أي: تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه، وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع، فلا ترد شهرة عسى؛ لأنها المشهورة فقط من نوعها، وهو أفعال الرجاء. وما قاله الشارحُ أولى من قولِ صاحبِ (التوضيح) من باب تسمية الكل باسم جزئه، لقول الناصر اللقاني: تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسمِ الجزءِ على ما تركب منه ومن غيره، كتسمية المركب كلمة. وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها، فتغليب، كالعمرين، والقمرين.

هذا، وقد قيل: إن في أفعال الرجاء، وأفعال الشروع أيضاً مقاربة. وممن أفاد ذلك النيلي؛ حيث قال: المقاربة تختلف، فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى؛ لأن رجاء الفعل دنوّ لتقدير نيله، وتارة تكون للأخذ فيه؛ لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه. اهـ.

وعلى هذا لا تغليب أيضاً؛ لأن الكل عليه أفعال مقاربة، ولو بطريق الاستلزام، أفاده الروداني. (صبان).

(كَكَانَ) فيما تَقَدَّم مِن العَمَل (كادَ) لِمُقارَبَة حصول الخبر (وَعَسى) لِتَرَجِّيهِ (لٰكِنْ نَدَرْ) أَنْ يَجِيءَ (غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ) والمُراد به اسمُ المُفْرَد كما صَرَّحَ به في شرح الكافية كقوله:

أبو طالب

(قوله: وكاد لمقاربة حصول الخبر) أي: كاد الكائن لها، تفسير لمعنى كاد، واحتراز عن كاد الذي مضارعه يكيد من الكيد، أي: المكر. **(قوله: لترجيه)** تفسير واحتراز من عسى الذي مضارعه يعسو من العسو، كالغدو بمعنى الشدة والضخامة واليبس، وكثرة الامتلاء. **(قوله: أن يجيء غير مضارع. . . إلخ)** فقوله: أن يجيء: فاعل ندر، وفاعله قول المصنف خير، وقوله غير مضارع حال من فاعل أن يجيء، وقوله: لهذين حال آخر عنه منه، وقدما على صاحبهما؛ لكونه نكرة.

الناصية

(قوله: ما هو للشروع) أي: التلبس بأول أجزاء الفعل.

(قوله: وما هو للرجاء) أي: رجاء الخير، يعني: الطمع في الخير محبوباً والإشفاق، أي: الخوف منه مكروهاً، ففي كلامه إطلاق الرجاء على الطمع والإشفاق، وهو تغليب كما قاله (يس): وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا...﴾ [البَقَرَة: ٢١٦] الآية، كما في (المغني). قال الدماميني: فالأولى للترجي، والثانية للإشفاق بحسب ما في نفس الأمر، أي: ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى؛ لأنه خير؛ لأن فيه إما الظفر والغنيمة الأولى لإشفاق المخاطبين نظراً إلى ما عندهم من الكراهة. والثاني: لترجيهم نظراً إلى ما عندهم من المحبة. (صبان).

(قوله: فيما تَقَدَّم) من رفعِ الاسمِ، ونصبِ الخبرِ.

(قوله: من العملِ) أي: لا في كل أحكامها، فإن الخبر لا يتقدم هنا، ويجوز حذفه إن علم بخلافه في باب كان في المسألتين على كلام في الثانية مرَّ، وسنذكره.

وأما توسط الخبر فجائز باتفاق، إذا لم يقترن بأن وعلى أحد القولين إذا اقترن بأن، وصححه ابن عصفور، كذا في (الهمع) والدماميني. ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه؛ كان دفع ذلك بالاستدراك. (صبان).

(قوله: كاد وعسى) أي: وأخواتهما الآتية **(قوله: لمقاربة حصول الخبر)** أي: قرب معناه من مسمَّى الاسم، وقربه منه لا يستلزم وقوعه، بل قد يستحيل عادة، كما في ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النّور: ٣٥].

(قوله: لكن ندر. . . إلخ). قال الدماميني نقلاً عن المصنِّف: وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيهاً على أصل متروك، وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ.

وقال الشمني: هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفرداً، وجملة اسمية وفعلية وظرفاً، فترك الأصل، والتزم كون الخبر مضارعاً. ثم نبه على الأصل شذوذاً في مواضع. (صبان).

[أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تُكْثِرَنْ] إنّي عَسَيْتُ صائِماً
[فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ] وَما كِدْتُ آيِباً [وَكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وَهْيَ تَصْفَرُ]

أبو طالب

(قوله: إني عسيت صائماً) هذا من بيت هو هكذا:

أَكْثرت في العَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً لا تكثرَنْ إِنّي عَسَيْتُ صائماً

قال أبو حيان: قائله مجهول، فسقط الاحتجاج به، ورد بأنه لو كان الأمر كذلك؛ لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من (كتاب سيبويه) لم يعلم قائلها، أقول: في ورود هذا الردِّ تأمل، والعذل بالعين المهملة المفتوحة، والذال المعجمة السَّاكنة الملامة، وملحاً أي: مصراً، ويحتمل أن يراد بالبيت أن لا تلم الناس عندي؛ فإني عسيت أن أكون صائماً، وسماع لوم الناس، وغيبتهم منافٍ للصوم، ويحتمل أن يراد به غير ذلك.

(قوله: وما كدت آيباً) هذا من بيت هو هكذا:

الناصية

(قوله: والمراد به... إلخ) أي: مراد المصنف بقوله: لكن ندر... إلى آخره، لكن في قوله: غير مضارع إبهام، فإنه يدخل تحته الاسم، والظرف، والجار والمجرور، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن عسى وكاد، بل الذي ندر مجيء الخبر اسماً، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبراً عن هذين. (ابن عقيل).

(قوله: لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِما) صدره:

أكثرت في العَذْلِ مُلِحّاً دائما ....

(قوله) أكثرت، أي: زدت فعل ماض وفاعله، وفي العذل بالذال المعجمة، أي: العتاب واللوم والتعنيف والتعذيب متعلق بأكثرت، وهو مصدر عذل من بابي ضرب وقتل، وملحاً بضم الميم وكسر اللام، أي: مقبلاً على الشيء مع المواظبة حال من التاء في أكثرت، وهو اسم فاعل من الإلحاح ودائماً، أي: مستمراً صفة لمصدر محذوفٍ واقعٍ مفعولاً مطلقاً لملحاً، أي: ملحاً إلحاحاً دائماً، ولا ناهية، وتكثرن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والمتعلق محذوف تقديره من العذل، وإني: إن واسمها وعسيت بفتح السِّين وكسرها، ولكن الفتح أشهر فعل ماض ناقص جامد غير متصرِّف دلَّ على الرجاء والطمع. وقيل: إنها حرف ترجٍّ كلعلّ، وقد تأتي تامة، كعسى أن يقوم زيد، فأن وصلتها في تأويل مصدر فاعل، وقد تأتي بمعنى الظن واليقين، والتاء اسمها وصائماً، أي: ممسكاً عن خطابك، أو سماع كلامك خبرها، والجملة في محل رفع خبر إن، وهي في قوّة التعليل؛ لقوله: لا تكثرن، أي: لأني... إلخ. (يعني): قد زدت يا أيها المعذب في تعذيبي، مع كونك

. . . .

أبو طالب

فـأُبْـتُ إلـى فَـهْـمٍ ومـا كـدتُ آيِـبـاً وكـم مِـثْـلِـهـا فـارقْـتُـهـا وهـي تَـصْـفـر

قاله تأبط شراً، واسمُه ثابتُ بن جابر، وأبت كقلت، أي: رجعت، وفهم كفلس: اسم قبيلة، وتصفر: من صفر الطّائر صفيراً؛ إذا صات، أي: كم مثل هذهِ القبيلةِ فارقتهم، وهم يشايعون ويصفِّرون من فراقي.

الناصية

فاعلاً لذلك مع المواظبة المستمرة، فاترك ذلك؛ لأني أرجو الإمساك عن خطابك، أو سماع كلامك **(والشاهد)** في قوله: صائماً، حيث استعمل خبر عسى اسماً مفرداً، وهو قليل، والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً؛ لأنه يقبل الحال والاستقبال.

هذا، وقال أبو حيان: هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحدٍ، فسقط الاحتجاج به.

وكذا قال عبد الواحد في (بغية الآمل): (قلت): لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من (كتاب سيبويه) لم يُعْلَمْ قائلها. وقد حرَّف ابنُ الشَّجري هذا الرَّجز، فأنشده:

قُـمْ قَـائِـمـاً قُـمْ قَـائِـمـا إنِّـي عَـسِـيـتَ صَـائِـمـا

وإنما قم قائماً صدر رجز آخر. وملحاً: حال من الإلحاح. ودائماً صفته. ولا تكثرن نهي مؤكد بالنُون الخفيفة. ويروى: لا تلحني بمعنى لا تلمني. والشَّاهد في عسيت صائماً، وذلك لأن الأصل أن يكون خبر عسى فعلاً مضارعاً، وقد جاء هاهنا مفرداً، وهو نادر.

(قوله: فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْت آيِباً) قاله تأبط شراً، واسمه ثابت بن جابر. وتمامه:

. . . . وَكَـمْ مِـثْـلِـهَـا فَـارَقْـتُـهَـا وَهْـيَ تَـصْـفـر

وهو من قصيدة من الطويل. **(قوله: فأبت)** بضم الهمزة، وسكون الباء الموحدة، أي: رجعت، فعل ماض وفاعله، وإلى فهم بفتح الفاء وسكون الهاء، أي: قبيلة جار ومجرور متعلّق به، وما الواو للحال من التاء في أبت، وما نافية، وكدت: كاد فعل ماض ناقص تدل على المقاربة، وهي من باب تعب، والتاء اسمها، وآيباً أي: راجعاً خبرها، وكم الواو للعطف، وكم خبرية بمعنى كثير مبتدأ، وكم مضاف، ومثلها، أي: شبيهتها بالجرّ تمييز لها مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظّاهرة فهو مجرور بالمضاف، وقيل: بمن مقدرة، وإنما صح جعل مثل تمييزاً مع أنه مضاف للضّمير، فيكون معرفة بالإضافة، وشرط التّمييز أن يكون نكرة؛ لأنه مما لا يتعرف بالإضافة، ولذلك نعتت به النكرة، وهو مضاف للضّمير في قوله تعالى: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧]. ويوصف به المفرد والمثنى والجمع تذكيراً وتأنيثاً، وهو صفة لموصوف محذوف، أي: وكم قبيلة مثلها، وجملة فارقتها من الفعل والفاعل والمفعول خبر كم، والرّابط الضّمير في فارقتها، فهو وإن لم يكن عائداً على المبتدأ، لكنه

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

عائد على مفسره، فكأنه عائد عليه؛ لأن المفسر عين المفسر، وهي الواو للحال من الهاء في فارقتها، وهي ضمير منفصل مبتدأ، وتصفر بفتح التاء والفاء مضارع صفر، من باب تعب؛ إذا خلا، أو بضمّ التاء وكسر الفاء من أصفر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هي يعود على الموصوف المحذوف، وهو القبيلة، والجملة في محل رفع خبر هي (يعني): فرجعت إلى هذه القبيلةِ بعد أن كنت بعيداً عن رجوعي لها غير مقارب لها، وكثير من القبائل المشابهة لها، قد فارقتها وهي خاوية العمران خالية من السُّكان (**والشاهد**) في قوله: وما كدت آيباً، وهو مثل الأول، وفي (التصريح) على قوله:

فـأبـتُ إلـى فـهـمٍ ومـا كـدتُ آيـبـاً ... وكـم مِـثْـلِـهـا فـارَقْـتُـهَـا وَهْـيَ تَـصْـفُـر

فأتى بخبر كاد مفرداً، وهو آيباً اسم فاعل من آب إذا رجع، ويروى: وما كنت آيباً، وأبت بضمّ الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت، وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة، وهو فهر بن عمرو بن قيس بن عيلان، وكم خبرية، ومثلها تمييز مجرور بالإضافة، والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة، وتصفر من صفر الطائر، والمعنى: فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعاً، وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر. (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤساً) فأبؤساً ـ جمع بؤس، ومعناه العذاب أو الشِّدة ـ خبر عسى وهو مفرد؛ لأنه ليس جملة، هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين، وقال الكوفيون: خبر يكون محذوفة، والتَّقدير: أن يكون أبؤساً، وقال الأصمعي: خبر يصير محذوفة، وقيل: مفعول به، والتَّقدير عسى الغوير يأتي بأبؤس، فحذف النَّاصب والجار توسعاً، وتلخص أن أبؤساً خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به، قال الموضح في (شرح الشواهد): والأحسن من ذلك كله أن يقدر يبأس أبؤساً، فيكون مفعولاً مطلقاً على حد ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣] أي: يمسح مسحاً. انتهى. وقال في (المغني): الصَّواب أنه مما حذف فيه كان، أي: يكون أبؤساً؛ لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي. انتهى. وسبقه إلى ذلك ابن جني، فقال في البيت: التَّقدير وما كدت أكون آيباً. انتهى. والغوير تصغير غار بالغين المعجمة، وأصل هذا المثل فيما قيل: إن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها، ومعه الرجال، وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه: عسى الغوير أبؤساً، يريد: لعل الشر يأتيكم من قبل العوير، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها، وكقول حسان رضي الله عنه:

مِـنْ خَـمْـرِ بَـيْـسَـانَ تَـخَـيَّـرْتُـهـا ... تِـرْيـاقَـةً تُـوشِـكُ فَـتْـرَ الـعِـظَـامْ

أنشده أبو محمد بن بري في (حواشي الصِّحاح) وقد يقال: إنه على حذف كان، أي: توشك أن تكون فتر العظام.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ... وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

والكثير مَجِيئُهُ مُضارعاً (وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ)، نحو:

عَسى الْكَرْبُ الَّذِي أمْسَيْتُ فيهِ ... يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

أبو طالب

(قوله: عسى الكرب الذي... إلخ) قاله هدبة بن خشرم العُذري، والمعنى واضح.

الناصية

(قوله: وَكَوْنُهُ) أي: كون المضارع الواقع خبراً بِدُون أن المصدرية.

(قوله: بعد عسى نزر) لأن المترجَّى مستقبل، فناسبه أن. وقيل: تجردها من أن خاص بالشِّعر، وإنما ساغ الإخبارُ بأن يقوم مثلاً مع أنه في تأويل مصدر، ولا يخبر عن الذَّات بالمعنى؛ لأنه على تقدير مضاف، أي: عسى حال زيد أن يقوم، أو عسى زيد ذا أن يقوم، أو على سبيل المبالغة، وقيل: المصدر المؤوّل قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل. وقيل: يقدر أن الإخبار إنما وقع أولاً بالفعل، ثم جيء بأن لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك، وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة. وقيل: المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب. وقيل: بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب. وعسى على هذين القولين تامة. وقيل: بدل اشتمال من المرفوع، وسدَّ هذا البدل مسدّ الجزأين، كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة ﴿وَلَا تَحسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ خَيۡرٞ لِّأَنفُسِهِمۡۚ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٨] بالتاء الفوقية وفتح السِّين، ولا محذور في لزوم البدل؛ لأنه المقصود بالحكم، ولا ينافيه كونه تابعاً فرب تابع يلزم، كتابع مجرور رب الظَّاهر عند الأكثر، ولم يجعل المبدل منه اسم عسى، وأول مفعولي تحسب؛ لأن المبدل منه في حكمِ المطروح. وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور، كذا في (المغني) وحواشيه، ولك أن تقول: نصَّ الزَّمخشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكمِ المطروحِ أنه مهدر، بل إن البدل مستقلٌّ بنفسه، لا متمم لمتبوعه كالنعت والبَيان، وحينئذٍ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى، وأول مفعولي تحسب؛ كما أن الفاعل في نحو: نفعني زيد علمه، هو المبدل منه لا بدل الاشتمال، فتأمل.

(فائدة): قال الشيخ اللقاني: عسى موضوعة للزمن الماضي، ولم تستعمل فيه، فلا تكون حقيقة، فهي في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان، وفي كلامه تعالى للعلم المجرد، فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي، فقول العلامة المحلي: لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع. وأجاب (سم) بأن مراده لم يعلم ثبوته، وما ذكره في عسى غير معلوم؛ إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم، وإن كان جائزاً؛ إذ المفهوم ـ كما قاله السيد الصفوي من (شرح المفصل) للشيخ ابن الحاجب ـ عدم وضع عسى للزّمان، لكنها لما وجد فيها خواصُّ الفعل قدر ذلك إدراجاً لها في نظمِ

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

أخواتها، ومنه يتحقق أن المراد الوضع التحقيقي أو التَّقديري. اهـ. ومن المعلوم أن الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازاً، وكونها في كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت، وإن قاله جماعة؛ لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين، كما هو نص سيبويه في لعل. وقال الرضي: إنه الحق كذا في (يس)؟ وقول اللقاني: عسى موضوعة للزَّمن الماضي، أي: للرجاء مع الزمن الماضي، وقول الصفوي، ومنه يتحقق أن المراد، أي: بالوضع في قولهم: الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي. (صبان).

(قوله: نَزْرٌ) أي: قليل. **(قوله: عَسَى الكَرْبُ. . . إلخ)** قاله هدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو مسجون بالمدينة، من أجل قتيل قتله.

(قوله) عسى فعل ماض ناقص، والكرب بفتحِ الكاف وسكون الراء، أي: الهم والحزن اسمها، والذي اسم موصول صفته مبني على السُّكون في محل رفع، وأمسيت. قال العلامة الصبان: روي بفتح التاء وضمها. اهـ. فالفتح على الخطاب، فيكون قد جرد من نفسه شخصاً وخاطبه؛ لأنه هو الذي كان مكروباً كما سبق، والضَّم على التَّكلم، وهي فعل ماض ناقص والتاء اسمها، وفيه جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: كائناً خبرها، وجملة أمسيت فيه، أي: صرت إليه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضَّمير في قوله: فيه، ويكون فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره: هو، يعود على الكرب، ووراءه، أي: خلفه ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره كائن، خبره مقدم ومضاف إليه، وفرج بفتح الفاء وبالجيم، أي: كشف للكربِ عن المكروبِ مبتدأ مؤخر، والجملة في محلٍّ نصب خبر يكون، وجملة يكون في محلٍّ نصب خبر عسى، وقريب صفة لفرج، ولا تعرب وراءه خبراً مقدماً ليكون، وفرج اسماً مؤخراً لها؛ لأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا فعلاً مضارعاً رافعاً لضمير يعود على اسمها، فلو جعل فرج اسماً ليكون الواقعة جملته خبراً لعسى، لزم عليه رفع خبر هذا الباب الاسم الظَّاهر، مع أن رفعه للظَّاهر قليل؛ لأنه أجنبي من الاسم، يقال: كاد زيد يموت، ولا يقال: كاد زيد يموت أخوه. ومن القليلِ قول الشاعر بعد عسى فرج يأتي به الله، وقيل: يجوز أن تكون يكون تامة، ويكون فاعلها ضمير الكرب، والجملة الاسمية حالاً، وقيل: إن الأحسن جعل وراءه متعلقاً بيكون، وفرج فاعلها، وإن كان قليلاً كما علمت لا ضمير الاسم؛ لأن القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب؛ لأنه حاصل. (يعني): أرجو أن الحزن الذي صرت إليه يكشفه الله عن قريب. (والشاهد) في قوله: يكون وراءه فرج قريب، حيث وقع خبراً لعسى

والكثير فيه اتِّصالُه بها، نحو: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] (وَ) خَبَرُ (كَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسا) فالكثير تجرُّدُه عَن أنْ، نحو: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] وَيَقِلُّ اتِّصالُه بها، نحو:

[رَسْم عَفى مِنْ بَعْدِ مَا قَدِ انْمَحَى] قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا

أبو طالب

(قوله: **قد كاد من طول البلى أن يمصحا**) ما قبله:

الناصية

مجرداً من أن، وهو قليل، والكثير اقترانه بها شعراً ونثراً، وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين، أنه لا يتجرد خبرها من أن إلا في الشِّعر.

(قوله: **والكثير فيه**) في خبر عسى، وفي (التصريح): وكذا في خبر (أوشك الاقتران بها) أي: بأن لأن عسى من أفعال التَّرجي، وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن، حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن خاص بالشِّعر. وأما أوشك فإنما يغلب معها الاقتران بأن، حيث جعلت للترجِّي أختاً لعسى. قال الشَّاطبي: والصَّحيح ما ذكره الشَّلوبين، وتلامذته: ابن الضَّائع، والأُبَّذي، وابن أبي الربيع، أن أوشك من قسم عسى الذي هو للرَّجاء، قال ابن الضَّائع: والدَّليل على ذلك أنك تقول: عسى زيد أن يحج، ولم يخرج من بلده، ولا تقول: كاد زيد يحج إلا وقد أشرف عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلده. انتهى كلام الشَّاطبي.

وأما إذا جعلت للمقاربة، كما ذهب إليه الموضح هنا تبعاً للناظم وابنه، فيشكل كون الغالب معها الاقتران، كالاقتران الغالب في عسى (نحو ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨] و) في أوشك نحو قوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

فإن يملوا خبر أوشك وهو مقرون بأن، وفيه رد على الأصمعي، إذ قال: لم يستعمل ماض ليوشك، والمعنى: أن من طبع الناس الحرص، حتى إنهم لو سئلوا في إعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك، والملل إذا قيل لهم: هاتوه.

(قوله: **فالكثير تجرده... إلخ**) أي: لدلالتها وضعاً على قرب الخبر، فكأنه مشروع فيه حالاً لا مستقبلاً، وقرن بها قليلاً نظراً لأصلها من استقبال خبرها، وإن كان قريباً، ومثلها في ذلك كرب.

(قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]) (**الشَّاهد**) في (يفعلون) خبر لـ (كاد) وهو بدون أنْ.

(قوله: **قد كاد من طول البلى أن يمصحا**) المَعنى: دار صارتْ باليَة مِن بعد ما امَّحىٰ أثرها، قد قَرُبَ من طول البلى أنْ يذهب أثرها بالكُلِّية (**الشاهد**) في (يَمْصَحا) خبر (كاد) اتصل بـ (أنْ) وهو قليلٌ.

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلا خَبَرُهَا حَتْماً بِأَنْ مُتَّصِلا
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

(وَكَعسى) في كونِها لِلتَّرَجِّي (حَرى) بالحاءِ المُهمَلَة (وَلكِنْ) اخْتَصَّتْ بأنْ (جُعِلا خَبَرُها حَتْماً بِأنْ مُتَّصِلا) فلم يُجَرَّدْ عنها لا في الشعر ولا في غيره، نحو: «حَرى زيد أنْ يقوم» (وَأَلْزَمُوا) خبر (اخْلَوْلَقَ أنْ) لِكونِها (مِثْلَ حَرى) في التَّرَجِّي، نحو: «اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أنْ تُمْطِرَ» (وَبَعْدَ أَوْشَكَ) كَثيرٌ اتِّصالُ الخبرِ بأنْ نحو:

أبو طالب

ربع عفاه الدَّهر طولاً فانمحى ....

الربع كحبر: المنزل، وعفاه أي: درسه وأبلاه، والمرادُ به منزل الحبيبِ وانمحى، أي: انهدم، والبلى بكسرِ الباءِ الموحدةِ التَّحتانية مقصور: الاندراس والزَّوال، ويمصح أي: يذهب آثاره من وجهِ الأرضِ بالمرة.

(قوله: اختصت بأن جعلا) المراد بالاختصاص هاهنا إما الانفراد، أو مبني على القلبِ.

الناصية

(قوله: في كونها للترجي) أي: في العمل، والدَّلالة على الرجاء.

(قوله: نحو حرى زيد أن يقوم) بمعنى: عسى زيد أنْ يقوم، ولا يجوز حرى زيد يقوم.

(قوله: وَألزمُوا خبر اخلَوْلَقَ... إلخ) للإشعار بأنهما للرجاء، ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن، وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل. (صبان).

(قوله: مثل حرى... إلخ) لأن الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال (نحو: حرى زيد أن يأتي، واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بأن؛ لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبراً عن الذَّات، وهو غير جائز، وأجيب بأنه من باب زيد عدل، أو على تقدير مضاف ما قبل الاسم أو قبل الخبر، والتَّقدير: حرى أمر زيد الإتيان، واخلولق أمر السماء الإمطار، أو حرى زيد صاحب الإتيان، واخلولقت السماء صاحبة الإمطار بكسر الهمزة، وكذا البواقي. (تصريح).

(قوله: اخلولقت السماء أن تمطر) أيْ: عسى أنْ تمطر السماء، ولم يقولوا: اخلولقت تمطر.

(قوله: كثر اتصال الخبر بأن) قال اللقاني: لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارضٌ فيها دون أختيها كاد وكرب؛ لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب، بخلاف كاد وكرب فللقرب، فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن، وضبط شيخنا السيد نقلاً عن البهوتي: أوشك في قوله: وبعد أوشك بسكون الكاف؛ لئلا ينتقل من الرَّجز إلى الكامل سهو ظاهر؛ لأن هذا إنما هو في أوشك في قوله: بعد عسى اخلولق أوشك.

وَلَـوْ سُـئِـلَ الـنَّـاسُ الـتُّـرَابَ لأَوْشَـكُـوا إذا قِـيـلَ هـاتُـوا أنْ يَـمَـلُّـوا وَيَـمْـنَـعُـوا

و(انْتِفاء أنْ) مِنْ خبرها (نَزْرا) نحو:

أبو طالب

(قوله: ولو سُئل الناس... إلخ) المعنى: أن نجعلَ النَّاس بمرتبة لو سُئل عنهم تراب، لقربوا أن يصيروا ملولين من ذلك السُّؤال. ويمتنعوا عن إعطاء إذا قيل: أعطوا الترابَ.

الناصية

(قوله: وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوشَكُوا... إلخ) هو من الطَّويل مقبوض العروض والضَّرب. (قوله: ولو) الواو بحسب ما قبلها، ولو حرف شرط غير جازم، فسرها بذلك ابن مالك وهو الأحسن، وفسرها سيبويه بأنها أحرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أي: حرف دال على ما كان سيقع وهو الجواب لوقوع غيره، وهو الشرط، وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لامتناع، أي: امتناع الجواب لامتناع الشَّرط، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة في ألسنة المعربين. وسُئل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والنَّاس نائب عن فاعله وهو مفعوله الأول، والتراب مفعوله الثَّاني، والجملة فعل الشَّرط لا محل لها من الإعرابِ، ولأوشكوا: اللام واقعة في جواب لو، وهو لا محلَّ له من الإعراب أيضاً، وأوشك: فعل ماض ناقص تدل على المقاربة، والواو اسمها، وإذا ظرف مستقبل مضمن معنى الشَّرط. وقيل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله محذوف للعلم به تقديره: لهم، وجملة قيل: فعل الشَّرط، وهو إذا وجوابها محذوف دل عليه ما قبله، والتَّقدير: فلأوشكوا... إلخ، وهاتوا: فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السّكون، والواو فاعله، والمفعول محذوف تقديره: التراب، والجملة في محل نصب مقول القول، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، ويملوا، أي: يسأموا ويضجروا فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة، والواو فاعله، والمتعلق محذوف تقديره من السُّؤال، والجملة في محل نصب خبر أوشك، فحينئذٍ قوله: إذا قيل: معترض بين اسم أوشك وخبرها، قصد به بيان السُّؤال في قوله: ولو سئل... إلخ، ويمنعوا وروي فيمنعوا معطوف على يملوا، ومفعوله محذوف، أي: الإعطاء (يعني) ولو سئل الناس التراب الذي لا قيمة له، وقيل لهم: هاتوا التراب لقربوا من السآمة والضجر، وعدم إعطاء الطالب ما طلبه، أي: إنهم عند السُّؤال قريبون من ذلك لما جبلت عليه الناس، وطبعت من الملل من السُّؤال، وعدم الإعطاء للسائل. (والشاهد) في قوله: أن يملوا حيث جاء خبراً لأَوْشَكَ مقروناً بأن وهو الكثير، والقليل حذفها منها، فهي كعسى. (وفيه شاهد آخر) وهو ورود أوشك بلفظ الماضي، وفيه رد على الأصمعي القائل: إنها لم تستعمل إلا بلفظِ المضارعِ.

هذا وفي (شرح العيني): المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سُئلوا أن يعطوا تراباً، وقيل لهم: هاتوا الترابَ لمنعوا ذلك التراب، وملوا.

وَمِـثْـلُ كَـادَ فِـي الأَصَـحِّ كَـرَبَـا وَتَـرْكُ أَنْ مَـعْ ذِي الـشُّـرُوعِ وَجَـبَـا

يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَـنِـيَّـتِـهِ فـي بَـعْـضِ غِـرَّاتِـهِ يُـوافِـقُـهـا

(وَمِثْلُ كادَ في الأَصَحِّ كَرَبَا) بِفَتْحِ الرَّاء، فالكثير تَجَرُّدُ خبرِها عن أنْ نحو:

أبو طالب

(**قوله: يوشك من فر... إلخ**) قاله أمية بن أبي الصَّلت، والمنية: الموتُ، والغرَّاتُ بالغين المعجمة وتشديد الراء المهملة: الغفلات، ويوافقها أي: يدركها.

الناصية

والتراب مفعول ثان لسئل. ولأوشكوا جواب الشَّرط، والضَّمير فيه اسمه، وخبره أن يملوا. وفيه الشَّاهد حيث جاء الخبر فعلاً مضارعاً مقروناً بأن كعسى غالباً. وفيه رد على الأصمعي وأبي علي، حيث أنكرا أوشك بصيغة الماضي. قال أبو علي: لا يقال أوشك ولا يوشك بفتح الشين، ذكره ابن قرقول في المطالع، وإذا قيل: معترض، وهاتوا مقول القول ومفعوله محذوف، أي: هاتوا التراب. (صبان).

(**قوله: نَزُرَا**) أي: قل.

(**قوله: يوشك مَن فر مِنْ مَنِيته... إلخ**) قاله أمية بن أبي الصلت الثقفي، وهو من قصيدة من المنسرح (**قوله: يوشك**) بضم المثناة التحتية وسكون الواو وكسر الشِّين المعجمة، أي: يقرب فعل مضارع ناقص، ومن: اسم موصول بمعنى الذي اسمها مبني على السُّكون في محل رفع، وفرَّ، أي: هرب فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ومن منيته، أي: موته متعلق بفر ومضاف إليه، وله متعلق آخر محذوف تقديره في الحرب مثلاً، وفي بعض متعلِّق بيوافقها، وغراته بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة، أي: غفلاته، مضاف إليه، وهو مضاف للهاء، والغرات جمع غرة بكسر الغين أيضاً، وجملة يوافقها، أي: يصادفها، ويقع فيها من الفعل والفاعل العائد على من، والمفعول العائد على المنية في محل نصب خبر يوشك (يعني) أن من هرب من الموت في نحو الحرب يقرب أن يصادفه، ويقع فيه في بعض غفلاته. (**والشاهد**) في قوله: يوافقها، حيث جاء خبراً ليوشك مجرداً من أن وهو قليل، والكثير اقترانه بها.

(**قوله: ومثل كاد... إلخ**) أي: في أنها للمقاربة، وفي أن الكثير تجردها من أن، وإن اقتضى كلام الشَّارح أن التَّشبيه في الثاني فقط. (صبان).

(**قوله: في الأصح**) مقابله شيئان مقتضى كلام سيبويه، حيث لم يذكر فيها إلا التَّجرد. ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشّروع، وسيذكر الشَّارح الأول، واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور. (صبان).

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: **كَرَبا بفَتْحِ الرَّاء. . . إلخ**) وفي التَّصريح، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن؛ لأنهما يدلان على شدةِ مقاربة الفعلِ ومداومته، وذلك يقرب من الشُّروع في الفعل، والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بأن غالباً، ويقل اقترانه بأن نظراً إلى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧١] وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي، وقيل: رجل من طيئ:

كــرب الــقــلــبُ مــن جــواه يــذوبُ حــيــن قــال الــوشــاةُ هــنــدٌ غــضــوبُ

فيذوب خبر كرب مجرد من أن، والقلب اسمها، والجوى: شدة الوجدِ، والوشاة: جمع واش من وشى به، إذا نمَّ عليه، وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكَّر والمؤنث والمعنى: كاد القلب يذوب، ويضمحل من شدة وجده وشوقه، حين قال الواشون: محبوبتك هند غضوب عليك. (ومن القليل قوله) يرثي ميتاً:

كـادَتِ الـنَّـفْـسُ أَنْ تَـفِـيْـظ عـلـيـهِ إِذْ غَـدا حَـشْـوَ رَيـطَـةٍ وبُـرُودِ

فأن تفيظ خبر كاد، وهو مقرون بأن وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت، وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم، ومشالة على لغة قيس، قاله أبو زيد وأبو عبيدة، قال: فاظ الميت يفيظ فيظاً؛ إذا قضى، قاله أبو الفرج بن سهيل، وغدا بمعنى صار، واسمه مستتر فيه يعود إلى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي، وحشو: خبر غدا، والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت، وبالطَّاء المهملة: الملاءة إذا كانت شقة واحدة، والبرود بضمِّ الموحدة: جمع برد، نوع من الثياب، والمراد بهما: الكفن. ويروى مذ ثوى بالمثلثة، بمعنى: أقام، (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمي:

سقاهـا ذوو الأحـلام سَجْلاً عـلى الظَّمـا وقـد كـربـتْ أعـنـاقُـهـا أن تَـقَـطَّـعـا

فإن تقطعا خبر كربت، وهو مقرون بأن، وفيه رد على سيبويه، حيث زعم أن خبر كرب لا يقترن بأن قاله الموضح في (شرح الشواهد). وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت إحداهما، وسقى يتعدى إلى اثنين أولهما الهاء المتصلة به، وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل: مدحت عروقاً، وسجلاً بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني، وهو الدلو المشغول بالماء، والأحلام بالحاء المهملة: العقول، والظما بالمشالة: العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد من أن) وفي نسخة وهو مردود بالسَّماع، والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده، منها أربعة أقسام، ما يجب فيه الاقتران، وهو حرىٰ واخلولق، وإليه الإشارة بقول الناظم:

كَـرَبَ الـقَـلْـبُ مِـنْ جَـواهُ يَـذُوبُ [حـيـنَ قَـالَ الْـوُشَـاةُ هِـنْـدٌ غَـضُـوبُ]

واتِّصالُه بها قليل، نحو:

أبو طالب

(**قوله: كرب القلب. . . إلخ**) آخره: حين قال الوشاةُ: هندٌ غضوبٌ، قاله كلحبةُ اليربوعي، والجوى: شدة العشقِ، ويذوب أي: يذهب ماؤه؛ لشدةِ حرِّ نارِ العشقِ، والوشاةُ جمع واشٍ، وهو النَّمام، وهند محبوبته، ويجوزُ عدمُ صرفه لوجهينِ.

الناصية

وكـعـسـى حـرى ولـكـن جـعـلا خَـبـرهـا حَـتْـمـاً بـأن مُـتَّـصِـلا

وألـزمـوا اخـلـولـق أن مـثـل حـرىٰ . . . .

وما يجب تجرده من أن، وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول النظم:

. . . . وتـرك أن مـع ذي الـشُّـروع وَجَـبـا

وما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران وعسى وأوشك، وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً:

وكـون بـدون أن بَـعْـدَ عَـسَـى نـزر . . . .

وثانياً بقوله: وبعد أوشك انتفا أن نَزُرا، وما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد، وهو كاد وكرب، وهو المشار إليه بقول الناظم أولاً:

. . . . وكـاد الأمـر فـيـه عـكـسـا

وبقوله ثانياً:

ومـثـل كـاد فـي الأصـح كـربـا . . . .

(**قوله: فالكثير. . . . إلخ**) لم يذكر سيبويه غيره.

(**قوله: كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ**) قاله كلحبة اليربوعي، وقيل: رجل من طيئ، وهو من الخفيف. (**قوله: كرب**) بفتح الراء من باب قتل، وبكسرها من باب سمع، وهو قليل فعل ماض ناقص يدل على المقاربة، والقلب اسمها، ومن جواه بالجيم، أي: شدة وجده وحزنه جار ومجرور متعلق بيذوب، والهاء مضاف إليه، وفعله من باب فرح، وجملة يذوب، أي: يسيل، من الفعل والفاعل المستتر جوازاً العائد على القلب في محل نصب خبر كرب، وهو مضارع ذاب ذوباً وذوباناً، وحين ظرف زمان سواء كان قليلاً أو كثيراً متعلق بيذوب، وهو يجمع على أحيانٍ، وقال فعل ماض والوشاة، أي: السَّاعون بالفسادِ بين المتحابين فاعله، والجملة في محلِّ جر بإضافة حين إليها، وهي جمع واش كقُضَاةٍ وقَاضٍ، وهند مبتدأ، وغضوب خبر. والجملة في محل نصب مقول القول، وهند اسم محبوبته، وهو يجوز فيه وجهان: الصَّرف والمنعُ، وهو أولى، فالمنع نظراً لوجود العلتين وهما العلمية

[سَقاها ذَوُو الأَحْلَامِ س "جْلاً عَلى الظَّما] وَقَدْ كَرَبَتْ أعْناقُها أَنْ تَقَطَّعَا

وقيل: لا تَتَّصِل به أصْلاً.

أبو طالب

(قوله: وقد كربت أعناقها... إلخ) ما قبله:

مَدَحْتُ عروقاً لِلنَّدى مَصَّتِ الثرى حديثاً فلم تهمم بأن تتزعزعا

سقاها ذوو الأحلام سجْلاً على الظما ....

قاله أبو زيد الأسلمي، والمرادُ بالعروقِ: عروقُ الأشجارِ والنباتاتِ، والنَّدى بفتحِ النونِ مقصوراً الرطوبة القليلة، يقال لها بالفارسية: (نم) أي لأخذ النَّدى، والمص بالفارسية (مكيدن) والثرى: التراب، والأحلام: العقولُ، والسِّجل بكسر السِّين المهملة، وسكون الجيم: الدلو، وقوله على الظَّما أي: العطش، في موضع الحال عن مفعول، وتقطعا أصله تتقطع، أي: انقطعت من اليبس الحاصل من شدة العطش.

الناصية

والتأنيث، والصَّرف نظراً لخفة اللفظ بسبب عدمِ نقله من المذكر للمؤنث، بخلاف زيد اسم امرأة لا اسم ذكر، فإنه يمنع من الصَّرف؛ لأنه بنقله حصل فيه ثقل، وهو منزل منزلة حرف رابع، فيكون كزينب، وبسبب عدم تحريكِ وسطه، بخلاف سفر فيمنع؛ لأن تحريك وسطه قائم مقام حرف رابع أيضاً، وبسبب كونه ليس أعجمياً، بخلاف جور اسم بلدة فيمنع؛ لأن العجمة بمنزلة تحريك الوسط، فتنزل منزلة حرف رابع، وقوله: غضوب كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث. **(يعني)** قرب قلبي يسيل من شدة وجده وحزنه، حين قال السَّاعون بالفساد بين المتحابين: هند محبوبتك غضوب عليك. **(والشاهد)** في قوله: يذوب، حيث جاء خبر الكرب غير مقرون بأن، وهو كثير، والقليل اقترانه بها، فهي مثل كاد خلافاً لسيبويه، فإنّه لم يذكر في كرب إلا تجرد خبرها من أن.

(قوله: واتِّصالُه بها قليل) يعني: أن إثبات أن بعدها قليل، ومنه قوله، وهو أبو زيد الأسلمي:

سقاها ذَوُو الأحلامِ سجلاً على الظما وقد كربتْ أعناقها أن تقطعا

(قوله: سَقَاهَا... إلخ) قاله أبو زيد الأسلمي، وهو من قصيدة من الطَّويل، والضَّمير في سقاها يرجع إلى العروق المذكورة في البيت الذي في أولها، وهو

مَدَحْتُ عُروقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثرى ....

(قوله) سقاها: سقى فعل ماض، والهاء العائدة على العروق المذكورة في البيت الذي في أول القصيدة مفعوله الأوّل، والعروق بضم العين المهملة وبالقاف آخره: جمع عرق بكسرها، وهو أحد

(وَتَرْكُ أنْ مَعْ ذي الشُّرُوعِ وَجَبا) لِأنّه دال على الحال، ....

أبو طالب

....

الناصية

عروق الجسد، وليس بمراد، بل المراد بالعروق قوم أراد الشَّاعر هجوهم بأنهم حديثون في الغنى والعطاء، وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء، لا بفتح العين بمعنى الفرس التي لحم عارضيها خفيف؛ لأنه لا يناسب الجمع في أعناقها؛ ولأن الشَّاعر مراده بالعروق قوم أراد أن يهجوهم كما مر قريباً، أفاد ذلك كله العلامة الصبان، وذوو، أي: أصحاب فاعل سقى مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضَّمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السَّالم، والنُّون المحذوفة لأجل إضافته لقوله الأحلام عوض عن التنوين في الاسم المفرد؛ إذ أصله ذوون للأحلام، فحذفت اللام للتَّخفيف والنون للإضافة والأحلام هي العقول، وهي جمع حلم بالكسر، وسَجلاً بفتح السِّين المهملة وسكون الجيم مفعول سقى الثَّاني، والسجل: الدلو العظيم ممتلئة، كما في (القاموس) وقيل: التي فيها ماء قل أو كثر، وعلى الظَّما بفتح الظَّاء المعجمة، أي: العطش جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسُّكون العارض لأجل الشعر، وهو متعلق بسقى، وعلى للتَّعليل، وقد: الواو للحال من الهاء في سقاها، وقد: حرف تحقيق، وكربت فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، وأعناقها اسمها ومضاف إليه. والأعناق جمع عنق وهو الرقبة، ونونه مضمومة للإتباع عند الحجازيين، وساكنة عند التَّميميين، وهو مذكر، والحجازيون يؤنثونه، فيقولون: هي العنق، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، وتقطعا فعل مضارع منصوب بأن، وأصله تتقطعا بتاءين، فحذفت إحداهما، كما في قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره هي يعود على الأعناق، وألفه للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره التَّقطع خبر كرب (يعني) أن أصحاب العقول سقوا، وأفاضوا على هؤلاء القوم، في حالة كونهم قريبين من تقطّع الأعناق، وهلاكهم مما هو حاصل لهم من غايةِ الفاقةِ والفقر سجال الكرم، وأجزلوا لهم العطايا، وأغدقوا عليهم بالنِّعم لأجل ظمئهم، واحتياجهم، فهم حديثون في اليسار والنِّعمة، طرأت عليهم بعد شدة الإعسار، فمقصود الشَّاعر هجوهم، كما ترى. **(والشاهد)** في قوله: أن تقطعا، حيث جاء خبر الكرب مقروناً بأن، وهو قليل، والكثير تجريده عنها، وفيه رد على سيبويه، فإنه زعم أن خبر كرب لا يقترن بأن كما سبق.

(قوله: وترك أن... إلخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنِّسبة إلى اقترانه بأن، وتجرده منها أربعة أقسامٍ ما يجب اقترانه، وهو حرى واخلولق، وما يجب تجرده وهو أفعال الشُّروع، وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك، وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب. (صبان).

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ
وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

وأنْ لِلاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) أي: يُغَنِّي لِلإبل (وَطَفِقْ) زيدٌ يدعُو، ويقال: طَبِقَ بالباء (كَذا جَعَلْتُ) أنْظِمُ (وَأَخَذْتُ) أَتَكَلَّمُ (وَعَلِقْ) زيد يفعل، وزاد في التسهيل «هَبَّ». قال في شرحه: وهو غريبٌ كـ «هَبَّ عَمْرٌو يُصَلِّي».

(وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكا وَكَادَ لا غَيْرُ) نحو:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥] (وَزَادُوا) لِأَوْشَكا اسمَ فاعِلٍ، فقالوا: (مُوشِكا) نحو:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنا أنْ تَعُودَا [خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابا]

أبو طالب

(قوله: وهو غريب) أي: ليس له صيغة سوى المفرد الغائب من الماضي، فيكون كالغريب في كونه بلا قبيلة وعشيرة.

(قوله: فموشكة أرضنا)... إلى آخره (خلاف الأنيس وحوشاً يبابا) قاله أبو سهم الهذلي، وموشكة إما نائب مناب توشك، أو خبر مقدم واسمه مستتر فيه، وأرضنا مبتدأ مؤخر، وخلاف بمعنى بعد، كما قال الله تعالى: ﴿خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] والأنيس بمعنى المؤانس، وحوشاً

الناصية

(قوله: وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشّروع وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة؛ لأنَّ أفعالَ الشُّروع للحالِ، وأن للاستقبال. (صبان).

(قوله: لأنّه) أي: ذو الشُّروع دال على الحال؛ لأن ذلك معنى الشروع. (دشتي).

(قوله: طبق بالباء) أي: المكسورة كما في (التَّصريح). (قوله: وزاد... إلخ) أي: عدّ الناظم في غير هذا الكتابِ من أفعال الشُّروع هب وقام، نحو: هب زيد يفعل، وقام بكر ينشد، أقول: يجب أن يعد منها شرع في نحو: شرع زيد يأكل. (صبان).

(قوله: وهو غريب) أي: كون هب من أفعال المقاربة ذي الشروع غريب في اللغةِ.

(قوله: وَاسْتَعملوا مضَارعاً لأَوْشكا) كما رأيت، أي: من قوله يوشك من فر... إلخ، وهو أكثر استعمالاً من ماضيها. (قوله: وَكَادَ لَا غَيرُ) أي: دون غيرهما من أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة الماضي. (قوله: يوشك... إلخ) تقدم إعرابه ومعناه قريباً (والشَّاهد) في قوله: يوشك حيث استعمل مضارعاً لأوشك، وهذا متفق عليه. (قوله: اسم فاعل) من أوشك معملاً عمله.

(قوله: فموشكة أرضنا أن تَعُودَا... إلخ) قاله أبو سهم الهذلي.

وحَكى في «شرح الكافية» استعمال اسم الفاعِل مِن كادَ، والجَوْهَريّ مُضارِع طفِق، قال في «شرح التسهيل»: ....

أبو طالب

حال بمعنى متوحشة وهو جمع وحش، يقال: بلد وحش، أي: قفر ويباب بفتح الياءِ المثناةِ التَّحتانية، وبعده الباء الموحدة بمعنى الخرابِ.

الناصية

(**قوله: فموشكة**) الفاء بحسب ما قبلها، وموشكة خبر مقدم، وهو اسم فاعل من أوشك، وأرضنا مبتدأ مؤخَّر ومضاف إليه، واسم موشكة ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الأرض، وهو وإن كان متأخراً في اللفظ لكنه متقدِّم في الرتبة، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، وتعودا، أي: تصير فعل مضارع منصوب بأن وألفه للإطلاق، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر تقديره: فموشكة أرضنا عودها خلاف... إلخ، خبره موشكة، واسم تعود ضميره مستتر فيها جوازاً تقديره: هي، يعود على الأرض، وخلاف، أي: بعد، كقوله تعالى: ﴿فَرِحَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ بِمَقۡعَدِهِمۡ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١] ظرف زمان متعلق بتعود، والأنيس، أي: المؤانس مضاف إليه، ووحوشاً بفتح الواو، أي: متوحشة وبضمها، أي: ذات وحوش فيكون على حذف مضافٍ خبر تعود. ويباباً بفتح الياء التَّحتية بعدها موحدتان بينهما ألف، أي: خراباً معطوف على وحوشاً بحذف حرفِ العطفِ للشِّعر، ويجوز أن يكون قوله: فموشكة مبتدأ، وأرضنا اسمها، وسد مسد خبرها من حيث الابتدائية، وأن تعود أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبرها من حيث النُّقصان. (يعني) أن أرض الشَّاعر قريبة من أن تصير بعد عمارتها بالمؤانس؛ الذي يأتنس به أهلها بعضهم ببعض متوحشة، أو ذات وحوش، وخراباً لا أنيس بها، أو يحتمل أن المعنى أن أرض الشَّاعر تصير كما ذكر مبالغة إذا فارقها مؤانسه ومحبوبه الذي كان يسكن قلبه إليه، وتزول عنه الوحشة باجتماعه عليه (**والشَّاهد**) في قوله: فموشكة حيث استعمل اسم فاعل من أوشك أيضاً، وهو نادر، وذكر ابن هشام أن بعضهم حكى لها مصدراً وهو إيشاك.

(**قوله: وحكى في شرح الكافية... إلخ**) وهي على التَّرتيب (كائِد) (يَطفق) (كارِب) (يَجعَل) (طَفقا) (كَوْدا).

(تنبيهان): الأول: أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب، وأنشدوا على الأول قوله:

أمُوتُ أسًى يَوْمَ الرِّجَامِ وإنَّني ... يَقيناً لَرَهْنٌ بالذِي أنا كائِدُ

وعلى الثَّاني قوله:

أبُنَيَّ إنَّ أباكَ كارِبُ يَوْمِهِ ... فَإذا دُعِيتَ إلى المَكارِمِ فَاعْجَلِ

والصَّواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة، كما جزم به ابن السِّكيت في (شرح ديوان كُثَيِّر)، اسم فاعل من المكابدة، غير جار على فعله؛ إذ القياس مكابد. قال ابن سيده: كابده مكابدة

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ   غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

ولم أرَهُ لِغيره، وجَماعةٌ اسمَ فاعلِ كَرَبَ، والكِسَائِي مُضارع جَعَلَ، والأخفش مُضارِع طَفِقَ، والمَصدر مِنه وَمِن كاد.

(بَعْدَ عَسى) و(اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثانٍ فُقِدْ) وهو الخبر، نحو:

أبو طالب

....

الناصية

وكباداً: قاساه، والاسم كابد كالكاهل والغارب، وأن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التَّامة، نحو قولهم: كرب الشِّتاء، أي: قرب، كما جزم به الجوهري وغيره. الثَّاني: حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضاً: أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه.

(**قوله: ولم أرَهُ لِغيره**) أي: لم أر مضارع طفق لغير الجوهري، أي: لم أسمع من غيره. (دشتي). (**قوله: وجَماعة**) أي: زاد جماعة.

(**قوله: والأخفش**) أي: زاد الأخفش مضارع طفق، والمصدر منه أيضاً، أي: طفوقاً، والمصدر من كاد وهو الكود أو المكاد. (دشتي).

(**قوله: بعد عسى... إلخ**) أي: لا بعد غير هذه الثلاثة، وكأنه لعدمِ السَّماعِ هذا، وعبارة (التصريح) وتختص عسى واخلولق وأوشك من بين أفعال هذا البابِ (بجواز) إسنادهن إلى أن يفعل حال كون أن يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة، وهذا معنى قول النظم:

بعد عسى اخلولق أوشك قد يردْ   غنى بأن يفعل عن ثان فقدْ

نحو ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٢١٦]

(**قوله: قدْ يَرِدْ غنى**) أي: بعد ما علمت من أنه لا بد لهذه الأفعال من اسم وخبر؛ لكونها من نواسخ المبتدأ والخبر، فقد يتّفق أن يقوم اسمٌ مؤوّلٌ مقام الاسم والخبر، والاسم المؤول هو أن والفعل بعدها، لأنّ أن ومدخولها في تأويلِ المصدرِ. (دشتي).

(**قوله: غنى بأن يفعل... إلخ**) اعلم أن مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعالٌ تامةٌ، وأن يفعل فاعلها ولا خبر لها، ومذهب النَّاظم أنها ناقصة، وأن يفعل سد مسد معموليها، كما سد مسد المفعولين في نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] وكلام الناظم محتمل لهما، ومعناه على مذهب الجمهور غنى بأن يفعل عن أن يكون لها ثانٍ لتمامها، وعلى مذهبه غنى بأن يفعل عن أول، وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء أن يفعل عنه؛ لوقوعه في محله بخلاف الثَّاني. والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه، والمناسب خلافه، ويلزم على مذهب النَّاظم أن (أن

«عَسى أنْ يَقُوم»، فأنْ والفعل مَوْضِع رفع بعَسى سَدَّ مَسَدَّ الجُزأيْنِ كَما سَدَّ مَسَدَّهُما في قوله تَعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العَنكبوت: ٢]. هذا ما اخْتاره المُصَنفُ مِن جَعْلِ هذه الأفعال ناقِصَة أبداً، وذهب جَماعةٌ إلى أنّها حينَئِذٍ تامَّة مُكْتَفِيَة بالمَرْفُوع.

أبو طالب

. . . .

الناصية

يفعل) في محل رفع ونصب، ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين في نحو: أعجبني كونك مسافراً. (صبان).

(**قوله: غِنًى بأن يفعل**) أي: يستغني بأن والمضارع. (**قوله: عن ثان**) من معموليها.

(**قوله: وهو الخبر**) يعني يأتي (أنْ يفعل) بعده الأفعال الثّلاثة في مكان اسمها وخبرها معاً.

(**قوله: كما سد مسدهما... إلخ**) أي: مسدّ الجزأين في الآية، فإن حسب من أفعال القلوب وينصب مفعولين، وله في الآية مفعول واحد، وهو أن يتركوا، فأن ومدخولها سد مسد المفعولين. (دشتي).

(**قوله: هذا**) أي: كون أن يفعل ساداً مسد الجزأين مبني على مذهب المصنف من كون هذه الأفعال ناقصة أبداً، ولا تكون تامة. وأما على قول جماعة من أنها حين فقد خبرها تامة، فلا يكون أن يفعل واقعاً مقام جزأين؛ لأن الفعلَ التّامَّ يكفيه مرفوع واحدٌ. (دشتي).

(**قوله: وذهب جماعة... إلخ**) نحو ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ [البَقَرَة: ٢١٦] واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل، فأن والمضارع في تأويل اسم مرفوع بالفاعلية، مستغنى به عن المنصوبِ الذي هو الخبر. وهذا إذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهرٌ، فإن كان نحو: عسى أن يقوم زيد، فذهب الشّلوبين إلى أنه يجب أن يكون الاسم الظّاهر مرفوعاً بيقوم، وأن ويقوم فاعل عسى وهي تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك، وتجويز وجه آخر، وهو أن يكون الاسم الظّاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها، وأن والمضارع في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسمِ الظّاهرِ، وجاز عوده عليه متأخراً لتقدمه في النية. وتظهر فائدة الخلاف في التثنيةِ والجمعِ والتّأنيثِ، فتقول على رأيه: عسى أن يقوم الزّيدان، وعسى أن يقوم الزّيدون، وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس، بتأنيث تطلع وتذكيره، وعلى رأيهم يجوز ذلك، ويجوز عسى أن يقوما الزّيدان، وعسى أن يقوموا الزّيدون، وعسى أن يقمن الهندات، وعسى أن تطلع الشّمس، بتأنيثِ تطلع فقط. وهكذا أوشك واخلولق. (أشموني).

(**قوله: إلى أنّها... إلخ**) أي: إن هذه الأفعال حين فقد الاسم الثاني منها تامة لا تحتاج إلى الثّاني؛ ليكون أن يفعل مغنياً عنه.

(**قوله: تامَّة مُكْتَفِيَة بالمَرفُوع**) أيْ: مثل الأفعال اللّازمة الّتي لا تَحتاج إلى منصوب، لا أنّها مُحتاجَة إلى المنصوب، ولكنْ (أنْ يفعل) سَدّ مَسَدّ الجزأين.

وَجَـرِّدَنْ عَـسَـى أَوِ ارْفَـعْ مُـضْـمَـرا بِـهَـا إِذَا اسْـمٌ قَـبْـلَـهَـا قَـدْ ذُكِـرا

(وَجَرِّدَنْ) مِن الضَّمير (عَسى) واخلَوْلَق، وأَوْشَك ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وجرّدن من الضمير عسى... إلخ) واجعلها مسندة إلى أن يفعل، وفي (التصريح): (وينبني على هذا) الأصل (فرعان أحدهما أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه) الفعل (في المعنى، وتأخر عنها أن والفعل، نحو: زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدِّم عليها (فتكون) عسى (مسندة إلى أن، والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة، وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير) العائد إلى الاسم المتقدمِ عليها، فيكون الضَّمير اسمها (وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبر) فتكون ناقِصة، وهذه لغة بني تميم، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وجَـرِّدن عـسـى أو ارفـعْ مُـضْـمَـرا بـهـا إذا اسـمٌ قَـبْـلَـهـا قـد ذُكِـرا

(ويظهر أثر) هذين التَّقديرين في حال (التَّأنيث والتَّثنية والجمع) المذكر والمؤنث. (فتقول على تقدير الإضمار) في عسى (هند عست أن تفلح) فهند مبتدأ، وعسى فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند، وأن تفلح في موضع نصبٍ على أنه خبرُ عسى، وعسى ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ، (والزيدان عسيا أن يقوما) فالزَّيدان مبتدأ، وعسى فعل ناقص، والألف المتصلة بها اسمها، وأن يقوما خبرها، وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ. (والزَّيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين أن يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى: هند (عسى) أن تفلح، والزَّيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن، فتقدر عسى خالية من الضَّمير (في) الأمثلةِ (الجميع) وهي تامة، وأن والفعل بعدها في موضعِ رفعٍ على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضع رفعٍ على الخبريةِ والمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضَّمير (هو الأفصح) وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحُجرَات: ١١]. والفرع (الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى، نحو: عسى أن يقوم زيد، جاز) الوجهان السَّابقان فيما إذا تقدم المسند في المعنى، وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخراً لا غير، وجاز أيضاً وجهان آخران: **أحدهما**: أنه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بأن (أن يقدر خالياً من الضَّمير) العائد إلى الاسم المتأخرِ (فيكون) الفعل (مسنداً إلى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامةً. (و) **الثاني**: أنه يجوز (أن يقدر) ذلك الفعل (متحملاً لضمير ذلك الاسم) المتأخِّر. (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعاً بعسى، وتكون أن والفعل

(أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا إذا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرا) فَقُلْ على التَّجريد ....

أبو طالب

....

الناصية

في موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدماً على اسمها، فتكون ناقصة، (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثَّاني، لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر، وأجازه أبو العباس المبرد وأبو سعيد السيرافي، وأبو عليٍّ الفارسي، ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في حال التَّأنيث والتَّثنية والجمع المذكرِ والمؤنثِ، فتقول على وجه الإضمار في الفعلِ المقرونِ بأن: (عسى أن يقوما أخواك) فأخواك اسم عسى مؤخر، وأن يقوما في موضعِ نصبٍ خبر عسى متقدم على اسمها.

(وعسى أن يقوموا إخوتك) فإخوتك اسم عسى وأن يقوموا خبرها (وعسى أن يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى، وأن يقمن خبرها (وعسى أن تطلع الشمس بالتَّأنيث لا غير) فالشَّمس اسم عسى وأن تطلع خبرها، وإنما وجب تأنيث الفعل؛ لأنه إذا أسندَ إلى ضميرٍ متصل وجب تأنيثه؛ لئلا يلتبس بالإسنادِ إلى الظَّاهر، (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدمُ الإضمارِ في الفعل عسى أن يقوم أخواك، وعسى أن يقوم إخوتك، وعسى أن تقوم نسوتك، وعسى أن تطلع الشمس، فالاسم المتأخِّر في هذه الأمثلةِ فاعل يقوم وتطلع، وعسى مسندة إلى أن، والفعل مستغنى بهما عن الخبر. ففي الأمثلةِ الثلاثةِ الأول (توحد يقوم)؛ لأنه مسند إلى الظاهر، وسيأتي أن الأفصح توحيده (و) في المثال الأخير (تؤنث تطلع أو تذكره)؛ لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التَّأنيث، وسيأتي أنه يجوز تذكيره وتأنيثه، لا يقال: إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوباً لكلٍّ من الفعلين، فلا يتأثر فيه ما تقدم، لأنا نقول: دعوى التنازع فيه ممنوعة؛ لأن أحد الفعلين جامد، وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامد وغيره. (تصريح). **(قوله: أَوِ ارْفَعْ مُضْمَراً بِهَا)** يكون اسمها، وأن يفعل خبرها.

(قوله: إذا اسم قبلها قد ذكرا) أي: لفظاً كما مثل أو رتبة، كما في: عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدأ مؤخراً، فيجوز حينئذ في عسى الوجهان رفعها المضمرِ، وتجريدها منه. قاله الشَّارح في (شرح التوضيح) قال: سم، ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدأ مؤخراً، أنه يلزم التباس المبتدأ بالفاعل، وقد تحرزوا منه كما مر في المبتدأ. (صبان).

(قوله: إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الأول: الزَّيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندان عسى أن يقوما، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخلولق وأوشك. (صبان).

(قوله: فَقُل على التَّجريد) أي: على تقدير الخلو من المضمر في عسى هند (عسى) أن تفلح، والزَّيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن، فتقدر عسى خالية من الضَّمير (في) الأمثلةِ (الجميع) وهي تامة، وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها، وهي ومرفوعها في موضعِ رفعٍ على الخبرية، والمبتدأ قبلها، كما مرَّ. (تصريح).

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

ـ وهو لُغَةُ أهلِ الحِجازِ ـ: «الزيدان عَسى أن يَقُوما» و«الزَّيدُون عَسَى أنْ يَقُومُوا» وعلى الإضمار «الزَّيدان عَسَيا أنْ يَقُوما» و«الزَّيدُونَ عَسَوْا أنْ يَقُومُوا».

(**وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ**) عَسَى إذا اتَّصَلَ بها تاءُ الضَّمير، أوْ نُونه، أوْ نا (**نحو: عَسَيْتُ**) عَسَيْنَ، عَسَيْنا (**وَانْتِقَا الْفَتْحِ**) بالقاف، أي: اخْتِيَارُه (**زُكِنْ**) أي: عُلِم إمَّا مِن تقديمِه الفتحَ على الكسرِ، وإمَّا مِنْ خارجٍ لِشُهْرَتِهِ، وبه قَرَأ القُرَّاء إلَّا نَافِعاً.

أبو طالب

(**قوله: بالقاف**) أي: لا بالفاء (**قوله: إما من تقديمه... إلخ**) أي: تقديم المصنف في هذا البيتِ الفتحَ على الكسرِ.

(**قوله: لشهرته**) أي: لشهرةِ القراءة به، أو لشهرةِ خفته وأولوية الخفيف.

الناصية

(**قوله: وهو لغة أهل الحجاز والأفصح**) وبه جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحُجرات: ١١].

(**قوله: وعلى الإضمار الزَّيدان... إلخ**) وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة تميم.

(**قوله: وعلى الإضمار**) أي: وعلى تقدير الإضمار في عسى (هند عست أن تفلح) فهند مبتدأ، وعسى فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند، وأن تفلح في موضعِ نصبٍ على أنه خبر عسى، وعسى ومعمولاها في موضعِ رفعٍ على أنه خبر المبتدأ (والزيدان عسيا أن يقوما)، فالزَّيدان مبتدأ، وعسى فعل ناقص، والألف المتصلة بها اسمها، وأن يقوما خبرها، وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين أن يقمن) كذلك. (تصريح).

(**قوله: والكسر**) لأن كسر سين عسي بوزن رضي لغة، فاحفظه.

(**قوله: وَانْتِقاء الفتح زُكِنْ**) انتقاء بالقافِ مصدر انتقى الشَّيء، أي: اختاره.

(**قوله: أي اختياره**) الفتح علم؛ لأنه الأصل، وعليه أكثر القراء في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢] استدل به بعضهم على أن عسى خبر؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الإنشاء، والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزَّمخشري، والمعنى: هل قاربتم أن تفسدوا في الأرض، بمعنى أتوقع إفسادكم. فأدخل هل مستفهماً عما هو متوقع عنده، والاستفهام للتقرير، وإثبات أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه، كذا في يس. وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة، فهي في معنى الخبر أفاده الصبان. وقال يس: إن قلت مدلول عسى إنشاء؛ لأنها للترجي، فكيف دخلت عليها «هل» التي تقتضي الاستفهام؟ فالجواب أن الكلام محمول على المعنى كما قال الزَّمخشري، والمعنى: هل قاربتم أن لا

إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

لِإنَّ أَنَّ لَـيْـتَ لـكِـنَّ لَـعَـلَّ كَـأَنَّ عَـكْـسُ مَـا لِـكَـانَ مِـنْ عَـمَـلْ

الرابع من النواسخ: إن وأخواتها

وهي الحُرُوف المُشَبَّهَة بالفعل في كَوْنِها رافِعَة وناصِبة، وفي اخْتِصاصِها بالأسماءِ، وفي

أبو طالب

(**قوله: وفي كونها رافعة... إلخ**) الوجهان الأولان هما المشابهةُ بمطلقِ الفعلِ، والثَّالث بالأفعالِ النَّاسخةِ، والأخيران بالأفعالِ الماضيةِ، وإن أمكن أن يكون في البعضِ مشابهةٌ بغير الأفعالِ الماضيةِ أيضاً، والمراد بالمشبه به في الأخير كون الفعل صاحب تلك الحروفِ، سواء كان الكل أصلاً كالثلاثي، أو البعض زائد كالخماسي، أو مطلقاً كالرباعي، فلا يرد عليه أن الفعل الخماسي المجرد غير موجود، لكن لا يخفى عليك أن هذا الوجه في غاية الضَّعف، إلا إذا ضم إليه الوجه السَّابق عليه، ويجعل المركب وجهاً آخر، وقيل: المراد بقوله: كعدد الأفعالِ عددُ صيغِ الأفعالِ، أي: الاثني عشر، فإنَّ جَمْعَ الثلاثة والأربعة والخمسة اثنا عشر كعدد صيغ الأفعال،

الناصية

نقاتلوا، بمعنى: أتوقع جبنكم عن القتال، فأدخل هل مستفهماً عما هو متوقع عنده ومظنون، وأراد بالاستفهام التقرير، وإثبات أن المتوقع كائن، وأنه مصيب في توقعه، وهذا من أحسن الكلام، وأحسن من قول من زعم أنها خبر لا إنشاء، مستدلاً بدخول الاستفهام عليها، وبوقوعها خبراً؛ لأن في قوله: إني عسيت صائماً، وهذا لا دليل فيه؛ لأنه على إضمار القول.

(**قوله: أيْ عُلِم... إلخ**) أي: علم إما من تقديم المصنف الفتح على الكسر بقوله والفتح والكسر، وإما مراده أن ذلك يعلم من الخارج. (دشتي).

(**قوله: لِشُهْرَتِهِ**) أي: الْفَتْح (**قوله: وبه**) أي: بالفتح.

(**قوله: إلّا نافعاً**) فقرئ بكسر سين عسيت في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ﴾ [محمّد: ٢٢].

(**قوله: وهي الحروف المشبهة... إلخ**) هذه خمسة أوْجُه لِشَباهَةِ هذه الحروفِ بالأفعالِ:

١- الفعل يرفع الفاعلَ وينصب المفعولَ، وهذه الحروفِ ترفعُ وتنصبُ.

٢- الفِعل لا يَدخل إلّا على الأسْماءِ، وهذه الحُرُوف لا تدخل إلّا على الأسماءِ.

٣- الأفعال النّاسِخة تدخل على المُبتَدأِ والخبر، وهذه الحروف أيضاً كذلك.

٤- الفعل الماضي مَبنِيٌّ على الفتحِ، وهذه الحروف أيضاً مَبنية على الفتح.

٥- الفعل، إمّا على ثَلاثةِ أحرفٍ (ضَرَبَ) أو أربعة (دَحْرَجَ) أوْ خَمْسَة (تدحرج) وهذه الحروف أيضاً، إنّما على ثَلاثة أحرُف (إنّ، أنّ، لَيْتَ) أو أربعة (كَأَنَّ، لَعَلّ) أو خَمسة (لكِنّ) لأنّها بالنّطق خَمسة (ل - ا - كِ - نْ - نَ). (شيرازي).

دخولها على المُبتدأ والخبر، وفي بنائِها على الفتح، وفي كَوْنِها ثُلاثية، وَرُبَاعِيَّة، وَخُمَاسِيَّة كَعَدَدِ الأفعال.

(لإنَّ) و(أنَّ) إذا كانَتا لِلتَّأكيد، والتَّحقيق ....

أبو طالب

وقيل: المشبه به في الأخير فعل الماضي والأمر، والمرادُ بعددِ الأفعالِ عدد حروفها منضماً إلى وزنِ نفسها فقط، ووزن المركب منها ومن غيرهما كالفاعلِ، ونون التَّأكيد.

(قوله: إذا كانتا للتأكيد والتَّحقيق) قَيَّدَ «إنَّ» المكسورة بما ذكر للاحتراز عما كان اسماً بكونه مصدراً منصوباً مضافاً بمعنى الأنين، أو مراداً به لفظه، أو حرفاً للجوابِ، كما قيل، أو فعلاً مستعملاً بتسعةِ أقسامٍ هي كونه كبعن ماضياً معلوماً أو مجهولاً، أو أمر من أنَّ بمعنى تعب، أو

الناصية

(قوله: في كونها رافِعة... إلخ) كما أن الفعل يرفع الفاعلَ وينصب المفعولَ، وكما أن الفعل يدخل على الاسم وهو الفاعل، وأن بعض الأفعالِ كالناقصةِ والمقاربةِ والقلوب، يدخل على المبتدأ والخبر، وكما أن فعل الماضي مبني على الفتح، وكما أن عدد حروفها مشابه لعدد حروف أكثر الأفعالِ، فإنها ثلاثية كـ: إنّ، ورباعية كلعل، وخماسية كلكن، كما أن ضرب ودحرج واكتسب كذلك. (دشتي).

(قوله: لأن وأن) لم يذكر النَّاظم في تسهيله أن المفتوحة نظراً إلى كونها فرع المكسورة، وهو صنيع سيبويه، حيث قال هذا باب الحروف الخمسة، هذا وإنما ذكر كأن مع أن أصلها أن المكسورة، أدخلت عليها الكاف التَّشبيهية، ففتحت الهمزةُ لانتساخِ هذا الأصلِ بإدخال الكافِ، وجعل المجموع كلمةً واحدةً بدليلِ عدمِ احتياجِ الكافِ إلى متعلقٍ، وعدمِ كونِ مدخولها في موضعِ جرٍّ عند الجمهورِ بخلافِ أن المفتوحةِ، فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطفِ بعدها على معنى الابتداءِ، كما يعطف بعد المكسورةِ، قاله في (الهمع). (صبان).

(قوله: للتأكيد) أي: تقوية النِّسبة وتقريرها في ذهن السَّامع إيجابية أو سلبية على الصَّحيح، وتوكيد النِّسبة تارة يكون لدفع الشَّك فيها، وتارة يكون لدفع إنكارها، وتارة يكون لا ولا، فالأول مستحسنٌ، والثاني واجب، والثَّالث لا ولا، قاله في (التَّصريح) فالثالث عربي إلا أنه غير بليغٍ؛ ولذا لم يذكره أهل المعاني، قاله الرُّوداني. قال سم: ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر، وهو لا يفيد التوكيد؛ لأن كون الشَّيء بمعنى الشيء، لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده، فاندفع ما لأبي حيان. (صبان).

(قوله: لِلتَّأكيد والتَّحقيقِ) أي: التَّثبيت لا ما إذا كانت المكسورةُ للجوابِ بمعنى نعم، والمفتوحة فعلاً ماضياً من الأنين. (دشتي).

و(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي، و(لَكِنَّ) لِلاستِدراك و(لَعَلَّ) للتَّرَجِّي ....

أبو طالب

قرب، أو كحب بكسر الحاء ماضياً مجهولاً، أو أمراً من الأنين، أو كقن من وأى بمعنى وعد، أو كونه مركباً من أن النَّافية وأنا مخففاً بالحذفِ والإدغام. ومُهْمَلاً بأربعة أقسامٍ أخر، هي كونه كعدن، واعلم أمراً، وكتن بحذف الهمزتين تخفيفاً مؤكداً بالنون، وكونه مركباً من أمرين كبع و رَ مِنْ رَأى وقَيَّدَ «أَنَّ» المفتوحة بما ذكر للاحترازِ بمن، أن يراد به اللفظ، وعن كونه فعلاً بأربعة أقسامٍ هي كونه ماضياً، أو أمر مفرداً وجمعاً مؤنثاً؛ كخفن وضعن، وقيود الحروفِ الأربعةِ والباقيةِ للاحترازِ عن أن يرادَ بها اللفظ، وعن كونِ كان مركباً من الكاف وأن، وعن كونه وكون لعل كدحرجَ، وعن كونِ لكن كضاربن، وعن كونه أمراً مؤنثاً مؤكداً بالنون.

(قوله: ولعل فيها إحدى عشر لغة) الأولى والثَّانية باللامِ والعينِ المهملةِ أو المعجمة واللام المشددة، الثالثةِ والرابعة كذلك لكن بالنُّونِ المشددةِ والخامسة والسَّادسة بالرَّاء المهملةِ والعينِ المهملةِ أو المعجمة، والنُّون المشددةِ، السَّابعة والثامنة بالعينِ المهملةِ، واللَّام المشددةِ والنُّون

الناصية

(قوله: للتمني) في الممكن والمستحيل لا في الواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء. وأما قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٩٤] مع أنه واجب، فالمرادُ تمنيه قبل وقته وهو الأكثر. أي: التَّمني في المستحيل. **(قوله: لكن لِلاستِدراك)** والتَّوكيد، وليست مركبة على الأصح. وقال الفراء: أصلها لكن إن، فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين. كقوله:

وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ ... وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون: مركبة من لا وإن والكاف الزَّائدة لا التَّشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

(قوله: للاستدراك) وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته، أو إثبات ما يتوهم منه نفيه، هذا هو التَّعريف السالم من التَّكلف، المحتاج إليه في تصحيح تعريفه بقولهم: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، وهو جعل نفيه بالجرّ عطفاً على ضمير ثبوته. هذا، وذكر شيخنا السيد عن الدَّماميني، ويس أن رفع التَّوهم ليس لازماً للكن، بل هو أغلبي فقط؛ لأنها قد لا تكون لرفع التَّوهم نحو: زيد قائم لكنه ضاحك، فالتَّعريفان المذكوران مبنيان على الغالبِ، وفسر بعضهم الاستدراك، كما في الرّوداني، بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها، مع التوهم أو لا، وهذا أعم. وفي حاشية (الدشتي): استدراك الكلام أن يعقب المتكلّم كلامه بما يكمله، ويرفع نقصه.

(قوله: للترجي) في المحبوبِ نحو: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] والإشفاقُ في المكروه نحو ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢] وقد اقتصر على هذين في شرح (الكافية) وزاد في (التَّسهيل) أنها تكون للتعليل والاستفهام، فالتَّعليل نحو: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]

و(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيه (عَكْسُ ما لِكانَ مِنْ عَمَلْ) ثابِتٌ، أي: نصبُ الاسم، ورفعُ الخبر ....

أبو طالب

المشددةِ، التاسعةُ باللامِ والعينِ المهملةِ المشددةِ والتَّاءِ، العاشرةُ باللامِ والهمزةِ والنُّونِ المشددةِ، والحادية عشرة بالهمزةِ المفتوحةِ والنُّون المشددةِ.

الناصية

والاستفهام نحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣﴾ [عَبَسَ: ٣] وتابع في الأول الأخفش، وفي الثاني الكوفيين، وتختصُّ لعل بالممكن، وليست مركبة على الأصحِّ، وفيها عشر لغات مشهورة. (صبان).

(**قوله: وكأن للتشبيه**) وهي مركبة ـ على الصَّحيح، وقيل: بإجماع ـ من كاف التَّشبيه وإن، فأصل كأن زيداً أسد، إن زيداً كأسد، فقدم حرف التَّشبيه اهتماماً به ففتحت همزة إن لدخول الجار. (صبان).

(**قوله: عكس ما لكان من عمل**) أشار بقوله: عكس ما لكان إلى ما لهذه الأحرف من الشَّبه بكان، في لزوم المبتدأ والخبرِ والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً؛ ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية؛ ولأن معانيها في الأخبار، فكانت كالعمدِ والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما. (صبان).

(**قوله: أي نصب الاسم ورفع الخبر**) أي: فتنصب المبتدأ اتفاقاً بشرطِ أن يكون مذكوراً غير واجبِ الابتداءِ أو التَّصدير، (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الأصحِّ عند البصريين، بشرطِ أن لا يكون طلبياً، (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفاً نحو: الحمد لله الحميدُ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو واجب الابتداء كايمن، أو واجب التَّصدير غير ضمير الشَّأنِ، كأي وكم لم تنصبه هذه الأحرف. ولو كان الخبر طلبياً نحو: زيدٌ اضربه، وأين زيد؟ لم ترفعه هذه الأحرف، إلا أن يكون الاستفهامُ جواباً، حكي من كلامهم: إن أين الماء والعشب؟ جواباً لمن قال: إن في موضعِ كذا الماء والعشب، قاله أبو حيان. وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبرِ، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به. قبل دخولهنّ وهو المبتدأ، ولكلٍّ من الفريقين حجة، فحجة البصريين أن لهذه الأحرف شبهاً بكان الناقصة في لزومِ دخولهنّ. على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوساً؛ ليكونَ المبتدأ والخبر معهن كمفعولٍ قدم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية. وحجة الكوفيين أنه لا يجوز إن قائم زيداً، ولو كان الخبر معمولها، لجازَ أن يليها، وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطفِ بالرفع قبل مجيء الخبر، وسيأتي. (تصريح). هذا، وفي (الصبان) أل في المبتدأ والخبر للجنس فإن من المبتدأ ما لا تنصبه؛ كلازم التَّصدير إلا ضمير الشَّأن، وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن، ومن الخبر ما لا ترفعه، كالطلبي والإنشائي. قال الدَّماميني: ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبئس خبريتان لا إنشائيتان؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النِّسَاء: ٥٨] ولقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ سَآءَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٩]. وسيأتي في ذلك كلام في باب نعم وبئس

كَـــإِنَّ زَيْـــداً عَـــالِـــمٌ بِـــأَنِّـــي كُـــفْءٌ وَلَـــكِـــنَّ ابْـــنَـــهُ ذُو ضِـــغْـــنِ

(كَإِنَّ زَيْداً عالِمٌ بِأَنِّي كُفْوٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ) أي: حِقْد.

أبو طالب

. . . .

الناصية

إن شاء الله تعالى. اهـ. أشار بقوله: وسيأتي. . . إلخ، إلى ما ذكره هناك، وسنذكره إن شاء الله تعالى من قول جماعةٍ كابن الحاجبِ: إن نعم وبئس لإنشاء المدح والذَّم، واعتراض الدَّماميني عليه بما هو متجه، ولمن يجعلهما للإنشاء تأويل الآيتين بإضمار القول، كما قيل به في قولِ الشَّاعرِ:

إِنَّ الـــذيـــن قَـــتَـــلْـــتُـــم أَمْـــسِ سَـــيِّـــدَهُـــم لا تَـــحْـــسَـــبُـــوا لَـــيْـــلَـــهـــم عـــن لَـــيْـــلِـــكُـــم نـــامـــا

أو جعلهما واردين على الاستعمالِ الثَّاني في نعم وبئس وشبههما، وهو استعمالهما أخباراً كما سيأتي في باب نعم وبئس. قال في (المغني): ينبغي أن يستثنى من منع الإخبارِ هنا بالطلبِ خبر أن المفتوحة المخففة، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَآ﴾ [النُّور: ٩] على القراءةِ بتخفيفِ النُّونِ بعدها جملة فعلية. وقولهم: أما أن جزاك الله خيراً على فتحِ الهمزة. اهـ. وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة إلا الاسم الذي هو ضميرُ الشَّأن، فإن حذفه كثير، وعليه خَرَّجَ المصنفُ حديث: «**إِنَّ مِنْ أَشدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القيامةِ المُصوِّرون**».

والتزم حذف الخبرِ في ليت شعري مردفاً باستفهام نحو: ليت شعري هل قام زيد؟ أي: ليت شعري جواب، أو بجواب هذا الاستفهامِ حاصلٌ. وقيل: جملة الاستفهامِ هي الخبر على تقديرِ مضاف، أي: ليت شعوري جواب هذا الاستفهام. وتختصُّ ليت أيضاً بجواز اتصال أن ومعموليها بها سادَّة مسدَّ معموليها، نحو: ليت أنك قائم، وقيل: الخبر محذوفٌ تقديره حاصل مثلاً، وقاس الأخفش لعل على ليت، فجوز لعل أن زيداً قائم.

(**قوله: كَإِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ**) أي: حقد. وقس الباقي على هذه اللغة المشهورة. وحكى قوم منهم ابن سيده: أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً، من ذلك قوله:

إِذَا ٱسْوَدَّ جُنْحُ الـلَّـيْـلِ فَـلْـتَـأْتِ وَلْـتَـكُـنْ خُـطَـاكَ خِـفَـافـاً إِنَّ حُـرَّاسَـنَـا أُسْـدا

وقوله:

يَـــا لَـــيْـــتَ أَيَّـــامَ الـــصِّـــبَـــا رَوَاجِـــعَـــا

وقوله:

كَـــأَنَّ أُذْنَـــيْـــهِ إِذَا تَـــشَـــوَّفَـــا قَـــادِمَـــةً أو قَـــلَـــمـــاً مُـــحَـــرَّفَـــا

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

(وَرَاعِ) وُجُوباً (ذَا التَّرْتِيبَ) وهو تَقَدُّمُ الاسم على الخبر لِأنّها غير مُتَصَرِّفة (إلّا في) الخبر (الَّذي) هو ظرف، أو مَجرُورٌ، فيجوز لَكَ أَنْ تُقَدِّمَه (كَلَيْتَ فيها) مُسْتَحِياً (أوْ) لَعَلَّ (هُنَا غَيْرَ الْبَذِي) أي: الّذي بَذِيَ بِمَعنى فَحشَ، وقد يجب تقديمُه في نحو: «إنّ في الدّارِ صاحِبَها».

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وراع ذا الترتيب) أي: المعلوم من الأمثلة السَّابقة لضعف العمل بالحرفية.

(قوله: لأنها غير متصرفة) أي: لا تتغيّر صيغها عما هي عليه، فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث، وغير المتصرّف ضعيف في العمل. (دشتي). وفي شرح (الشيرازي): فكما لا يَتقدَّم الخبر على نفسِ هذه الحروفِ، لا يَجوز تقدّمُه على الاسم أيضاً.

(قوله: إلا في الخبر الذي... إلخ) إن قلت: حيث توسع في الظَّرف والمجرور، فهلا جاز تقديمُ خبرها عليها نفسها إذا كان ظرفاً أو مجروراً. قلت: لم يجز؛ لأن لها الصدر كما في الحاجبية، قالو ليعلم من أول الأمرِ اشتمالُ الكلامِ على التَّأكيدِ أو التَّشبيه، أو الاستدراكِ أو التَّمني أو الترجي، سـ ـ أن المفتوحة فليس لها الصَّدر. فإن قلت: فحينئذ لِمَ لَمْ يجزْ تقدم خبرها عليها؟ قلت: يوجه بالحمـ على المكسورةِ، فإنها فرعها. فإن قلت: فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها، وإن كان ظرفاً أو مجروراً كما تقدَّم. قلت: يوجه بأن هذه أقوى؛ لأنها تشبه الأفعال لفظاً من حيث كونها على ثلاثة أحرفٍ فصاعداً، ومبنية على الفتح، ومعنى؛ لأنها بمعنى أكدت، وشبهت، وتمنيت... إلخ، ولأنها مشبهة بفعل متصرفٍ، وهو كان وما مشبَّهة بفعلٍ جامدٍ، وهو ليس والفعل المتصرِّف أقوى، سم باختصار، ووجه استثناء أن المفتوحة من لزومِ الصدرِ أنها تستدعي سبق بعضِ كلامها، فلا ترد لكن؛ لأنها تستدعي سبق كلامٍ تامٍّ، فلا ينافي صدارتها في كلامِها، فاعرفه. (صبان).

(قوله: فيجوز لك أن تقدمه) محلُّ جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غيرِ نحو: إن عند زيد أخاه، وليت في الدَّار صاحبها، أي: من كلِّ تركيب لابس فيه الاسم ضميراً يعود على شيء في الخبرِ، فيجب التَّقديم فراراً من عودِ الضَّميرِ على متأخرٍ لفظاً ورتبة. وقد يمتنع نحو: إن زيداً لفي الدَّارِ؛ لامتناع تقديمِ الخبرِ المصحوبِ باللام. وأما التَّمثيل لممتنع التقديم بنحو: إن صاحب الدَّار فيها، فنوقش بأنَ امتناعَ التَّقديمِ فيه مذهب الكوفيين، وأما البصريون فأجازوه؛ لأن الاسمَ وإن تأخر لفظاً متقدم رتبة، فكذا ما أضيفَ هو إليه. (صبان).

(قوله: كليت فيها مستحياً... إلخ) فـ(فيها) خبر ليتَ قُدِّمَ على اسمها (مُستَحِياً)؛ لأنّه جارٌّ وَمَجرور، و(هنا) خبرُ لَعَلَّ قُدِّمَ على اسمها (غَيْرَ البَذِي) لأنّه ظرفٌ، والظَّرفُ والجارُّ والمجرورُ يُغتَفَرُ فيهما ما لا يُغْتَفَرُ في غيرهما.

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

(وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ) وُجُوباً (لِسَدِّ مَصدَرٍ مَسَدَّها) بِأَنْ تقع فاعِلاً، ....

أبو طالب

(**قوله: لسد مصدر**) اللام للتَّوقيتِ أو للتَّعليلِ الحصولي إن كان المصدر بمعنى الماضي، أو للتحصيلي إن كان بمعنى المستقبلِ.

الناصية

(**قوله: غير البذي**) أي: فاحش اللسانِ للتوسع في الظُّروفِ والمجرورات. قال في العمدةِ: ويجب أن يقدر العامل في الظَّرفِ بعد الاسم كما يقدر الخبر، وهو غير ظرف. كما في قولهم: إن مالاً وإن ولداً. (صبان).

(**قوله: في نحو إن في الدَّار صاحبها**) (في الدار) خبر إنّ (صاحبَها) اسمها، وإنّما وجب التَّقديم لِئَلا يرجع الضَّمير على المُتأخِر لفظاً ورُتْبةً؛ إذ لو قيل (إنّ صاحِبَها في الدَّار) فالضَّمير راجِع إلى (الدَّار) المُتأخِّر لفظاً ورتبةً. (شيرازي).

(**قوله: وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ... إلخ**) أي: لوقوعِ مصدر محل إنّ، يعني: إذا طلب ما قبلها مفرداً، كما إذا كان قبلها فعل وطلب الفاعل، أو نائب الفاعل، أو طلب الفعل قبلها مفعولاً غير محكي، أي: ليس مفعولاً للقولِ بأن لم يكن الفعلُ السَّابقُ من مادةِ القولِ، والحاصلُ كلما وقع إن مع مدخولها موقع المفردِ، يلزم أن تكون مفتوحةً؛ لأن المفتوحة ـ مع اسمها وخبرها ـ مؤولة بالمصدرِ، وهو مفرد بخلاف المكسورةِ. (دشتي).

(**قوله: وجوباً**) أبقى الشَّارح الأمر هنا على ظاهرِهِ؛ لأن التَّأويل في الثَّاني، أعني: قوله: وفي سوى ذاك اكسر بجعله شاملاً للكسرِ الواجبِ، والجائزِ على طريقِ استعمالِ صيغةِ الأمر في حقيقتها ومجازها، أولى من التَّأويل هنا، وإبقاء الثاني على ظاهره.

(**قوله: لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا**) مع معموليها لزوماً، أيْ: فيما كان المصدر يحلُّ محلَّ (أنّ) ومَعمولَيها، وذلك إذا وقعتْ أنّ في محل يجب أنْ يكون فيه مُفرَد لا جملة، فَتأَوَّلْ (أنّ) مع مَعمولَيْها بالمَصدرِ حتّى يكون مفرداً لا جُملةً.

(**قوله: لسد مصدر**) هو مصدرُ خبرها إن كان مشتقاً، والكون إن كان جامداً، هذا، وإنما قال لسد مصدر، ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسرُ نحو: ظننت زيداً إنه قائم، فإن فيه واجبة الكسرِ لعدمِ سدِّ المصدرِ مسدها؛ إذ لا يصحُّ: ظنت زيداً قياماً.

(**قوله: لِسَدِّ مَصدَر... إلخ**) إنما عبر بالمصدر المفرد؛ لأن العبرة به بدليل أنها تكسر واقعة مع المفرد في نحو: حسب زيد إنه فاضل.

(**قوله: أن تقع فاعلاً... إلخ**) هذه سبعة مَواضِع ذَكَرَ الشَّارِح أنَّ فيها تُفْتَح همزةُ (إنّ) نَذكر أمْثِلَتَها فيما يلي.

أَوْ نائِباً عنه، أَوْ مفعُولاً غير مَحْكِية، أو مُبتَدأً، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بأنْ تقع فاعِلاً) نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] فـ ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] جُملة تُؤوّلُ بالمصدرِ (إنْزَالنا) وهو فاعل لـ (يَكفِ).

(قوله: أو نائباً عنه) أي: ولو لفعل مقدر نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥] أي: ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين أن المرفوعَ بعد لو فاعلُ ثبت مقدراً، واختاره المحققون. وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، ونحو: اجلس ما إن زيداً جالس، أي: ما ثبت بناء على أن ما المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الأصحُّ. فقول البعض: إن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل إجماعاً، فإن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر إجماعاً غير صحيح.

(قوله: أوْ نائِباً عنه) نحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] فـ (أُوْحِيَ) فعل مَجهول، نائِب فاعله جملة ﴿أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١] وهي تؤول إلى المَصدر (اسْتِماع نَفَرِ مِنَ الْجِنّ).

(قوله: أوْ مفعُولاً غير مَحْكِية) نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١] فـ ﴿تَخَافُونَ﴾ فعل وفاعل ومفعوله جُملة ﴿أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١] وهي تُؤَوّل إلى المصدرِ أي: إشراككم بخلافِ المحكيةِ بالقول، فإنها واجبة الكسرِ، كما سيأتي (قوله: أو مفعولاً) أي: به أو له نحو: جئت أني أجلك، أو معه نحو: يعجبني جلوسك وأنك تحدثنا، وتقع مستثنًى، نحو: يعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا مفعولاً فيه، ولا مفعولاً مطلقاً، ولا حالاً، ولا تمييزاً، كذا في الدّماميني وغيره.

(قوله: غيرَ مَحكِيَّة) أي: بالقولِ، وكان عليه أن يزيد: وغير خبر في الأصلِ ليخرج نحو: ظننت زيداً أنه قائم، إلا أن يقال: تركه لاستفادتهِ من التنبيه الآتي قريباً. (قوله: أوْ مُبتدَأً) نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] فـ ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ﴾ جارٌ ومَجرور خبر مُقدّم، وجُملة ﴿أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] مبتدأ مؤخرٌ، تُؤوَّل إلى المصدرِ، التقدير: رؤيتك الأرض خاشعة من آياتنا.

(قوله: أو مبتدأ) في الحال، أو في الأصل فالأول، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك الأرض من آياته. هذا مذهب الخليل، وقال المطرزي: اسم الحدث المرفوع بعد الظَرف فاعل عند سيبويه، وإن لم يعتمد الظَّرف على شيء، ومنه ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]. اهـ. والثاني: نحو: كان عندي أنك فاضل، والفرق بين قوله أولاً: أن تقع في الابتداء، وقوله هنا: أن تقع مبتدأ، أنها إذا وقعت في الابتداءِ تكون داخلة في أول جملةٍ

أَوْ خبراً عنِ اسْمِ مَعنىً غير قَوْلٍ، أَوْ مَجْرُورَةٍ، أَوْ تابِعَةٍ لِشَيْءٍ مِن ذلك (وفي سِوى ذَاكَ اكْسِرِ) وُجُوباً، وقد أفصَحَ عن ذلك السِّوى بقوله: ....

أبو طالب

(قوله: وقد أفصح عن ذلك السوى) أي كشف القناع عن وجههِ، أي: بينه وإدخال أل في لفظ سوى غريب.

الناصية

مستقلةٍ، وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، محتاج إلى الخبر، ومنه عند سيبويه ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾﴾ [الصَّافات: ١٤٣] ثم قيل: لا يحتاج لخبر لاشتمالِ صلتها على المسندِ، والمسند إليه، وقيل: له خبر محذوف، والتَّقدير: لولا كونه من المسبحين موجود. وذهب المبرد والزَّجاج والكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف، والتَّقدير: فلولا ثبت أنه كان من المسبحينِ على الخلافِ في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحُجرَات: ٥] قاله في (المغني).

(قوله: أَوْ خبراً عن اِسْمِ مَعنى) - أَيْ: عن مصدر - غير قول، نحو: (اعتِقَادِي أَنَّكَ جاهِل) ف (اعتقادِي) مَصدر مُبتدأ، خَبَرُه جُملة (أَنَّك جاهِل) وهي تُؤَوَّل إلى المَصدر (جَهْلُكَ)، (أَمَّا) إذا كانَ المُبتدأ هو (القول) انكسرت الهَمْزَة نحو: (قَوْلِي: إِنَّكَ جاهل) لأنه لا يؤوَّل بالمصدر، فلا يَتِم الكلام لو قيل: قَوْلِي جَهْلُكَ، كما لا يخفى.

(قوله: أو خبراً عن اسم معنى... إلخ) حاصله أن المخبر عنه إذا كان اسم معنى، فإما أن يكون قولاً أو غيره، وعلى كل إما أن يكون خبر إن صادقاً على اسم المعنى، أي: يصحُّ حمله عليه أَوْ لا. وتكلَّم الشَّارح على ثلاثةٍ، وسكت عما إذا كان قولاً، وخبرُ إن صادقاً عليه، نحو قولي: إنه حق لعلمِ وجوبِ كَسرِها بالأولى؛ لأنها إذا كانت تكسر مع واحدٍ من كونِ اسمِ المعنى قولاً، وصدق خبر إن عليه، فمعهما أولى. نعم، في صورةِ كون اسم المعنى قولاً إذا كانَ خبرُ إن قولاً، واتحد قائل القولين جاز الفتحُ والكسرُ، نحو قولي: إني أحمد الله كما سيأتي، فإن اختلف القائلُ وجب الكسرُ، نحو قولي: إن زيداً يحمد الله.

(قوله: أو خبراً عن اسم مَعنًى... إلخ) أي: تفتحُ أيضاً إذا كانت خبراً عن مصدرٍ نحو عون ولدك أنك تربّيه، إلا أن يكون المصدرُ المبتدأ قولاً نحو: قولُ زيد: إني عالم، فتكسر كما سيأتي، وأما إذا كانت خبراً عن اسم ذات فيأتي أنها تكسر حينئذٍ. (دشتي).

(قوله: أو خبراً عن اسم معنى غير قول) ولا صادق عليه أي على اسم المعنى (خبرها) أي: خبر إن (نحو اعتقادي أنه فاضل) فيجب فتحها؛ لأنها خبر اعتقادي، وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها؛ لأن فاضل لا يصدق على الاعتقادِ، وإنما فتحت لسدِّ المصدر مسدّها، ومسدّ معموليها، والتَّقدير: اعتقادي فضله، أي: معتقدي ذلك، ولم يجز كسرها على أن

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

تكون مع معموليها جملة مخبراً بها عن اعتقادي؛ لعدم الرَّابط؛ لأن اسم أن لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي؛ لأن خبرها غير صادق عليه، فهو يعود على غيره، فتبقى الجملة بلا رابطٍ (بخلاف قولي: إنه فاضل) فيجب كسرها؛ لأنها وقعت خبراً عن قولي، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى، والتقدير: قولي: هذا اللفظ لا غيره، أما إذا أريد أن جملة إن منصوبة بقولي: كانت من تتمة المبتدأ، فتحتاج إلى خبر، ولا يصح فتحها لفساد المعنى؛ لأن القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب كسرها أيضاً؛ لأن خبرها، وهو حق صادق على الاعتقادِ، ولا مانع من وقوعِ جملة إن ومعموليها خبراً عن المبتدأ؛ لأن اسمها رابط بينهما، ولا يصح فتحها؛ لأنه يصير اعتقادُ زيد كون اعتقاده حقاً؛ وذلك لا يفيد؛ لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ، وسكت عن القسم الرابع، وهو أن تقع خبراً عن قول، وخبرها صادق عليه، نحو قولي: إنه حق لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما، فمعهما أولى. (تصريح).

(**قوله: أو مجرورة**) بالحرفِ نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] أي: متلبس بحقية الله، أو الإضافة نحو ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أي: إن كان المضاف إليها مما لا يضافُ إلا إلى المفرد بدليل ما سيأتي، فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتحَ لا يجب عند كلٍّ إضافة؛ لوجوبِ الكسرِ إذا كان المضافُ إلى أن مما لا يضافُ إلا إلى الجملة كحيث، وجواز الفتحِ والكسرِ إذا كان مما يضافُ إلى المفردِ والجملة. (صبان).

(**قوله: أو مجرورة**) بالحرفِ نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾؛ لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفرداً (أو) تقع (مجرورة بالإضافة) إلى غير ظرف (نحو ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]) فمثل مضاف إلى أنكم تنطقون، وما صلة، أي: مثل نطقكم؛ لأن المجرورَ بالمضافِ حقه الإفراد، إذا لم يكن المضاف ظرفاً يقتضي الجملة، فإن كان كذلك كسرت، كما تقدم في حيث وإذ. (تصريح).

(**قوله: أو تابعة لشيء من ذلك**) وهي إما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] فأني فضلتكم معطوف على نعمتي، وهو مفعول به، والمعنى: اذكروا نعمتي وتفضيلي، أو مبدلة من شيء من ذلك نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فإن لكم بدل اشتمال من إحدى، والتقدير: إحدى الطائفتين كونها لكم، فهذه الأماكن الثمانية يجب فتح أن فيها؛ لأنها أماكن المفردات لا أماكن الجمل. (تصريح).

فَـاكْـسِـرْ فِـي الابْـتِـدَا وَفِـي بَـدْءِ صِـلَـهْ   وَحَـيْـثُ إِنَّ لِـيَـمِـيـنٍ مُـكْـمِـلَـهْ

(فَاكْسِرْ) «أَنَّ» إذا وَقَعَتْ (في الابْتِدا) ....

أبو طالب

(قوله: في الابتدا) أي: في مكانٍ ما يبتدأ به الكلامُ، وهو الكلمة من الكلامِ لا مكان ما يبتدأ به الكلمة، وهو الحرف الأول منها أو ما في حكمه، فلا يرد عليه وجوب الكسرِ في نحو: إنك ضارب واقع؛ لأن إن وقعت في ابتداء ما يسدُّ مسدَّ الكلمةِ، أي: المصدرِ، وذلك لأن الابتداءَ والانتهاء إنما ينسب إلى المركبِ بالنسبةِ إلى أجزائه الأولية لا الثانوية، ثم اعلم أن الشارح حمل

الناصية

(قوله: أو تابعة لشيء من ذلك) بأنْ تكُون (أنّ) ومَعمُوليها تابِعة لأحَد هذه السِّتّة بالعطفِ بالحروفِ، أوْ بعطفِ البَيان، أوِ البَدَل، أوِ النَّعتِ، ونحن نقتَصر على ذكر أمثِلَتِها بالتَّرتيب الّذي ذكرناه نحو (ما كَفاكَ عَطائي، وأنّك بخيل) (أُوحِيَ إِلَيَّ الْقُرآنُ، وَأَنَّهُ مِنْ عِند الله تعالى) (ألا تَخاف بَطشِي، وَأنّي قَوِيّ؟) (مِن كَرَمِكَ الضِّيافَة، وأنَّك تطفِئ الضِّياءَ لِضيُوفك) (اعتقادِي فقرك، وأنَّك جاهل) (عَجبتُ مِن بَطشِكَ، وأنَّك فقير)، وهناك مَوارِد أُخَر تُفْتَح فيها الهَمزة، أضْرَبْنا عن ذكرها مُسايَرَة مع الشَّرحِ.

(قوله: اكسر) أي: أدم الكسر في غير مواردِ سدِّ المصدرِ مسدها.

(قوله: وقد أفصح) أي: أوضح المصنفُ سوى ذلك، ولم يتركها مجملة.

(قوله: فَاكْسِر) إما حقيقة نحو ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ [الفتح: ١] أو حكماً كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] والواقعة بعد حيث، نحو: اجلس حيث إن زيداً جالس، والواقعة خبراً عن اسمِ الذاتِ نحو: زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ، نحو: جئتك إذ إن زيداً غائب. (صبان).

(قوله: في الابتدا) أي: ابتداء جملتها إما حقيقة بأن لا يسبقها شيء له تعلق بتلك الجملة، أو حكماً بأن يسبقها ذلك، ومن القسمِ الأول الواقعة بعد كلّا بناءً على قولِ الجمهورِ: إنها حرفُ ردعٍ وزجرٍ لا غير، حتى أجازوا أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت كلا في سورةٍ، فاحكم بأنها مكية، لأن أكثر ما نزل التّهديد والوعيد بمكة؛ لأن أكثر العتوِّ كان بها. وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية، ووافقه على ذلك الزّجاج وغيره، وعليه تكون من القسمِ الثاني. وقال النضر بن شميل: تكون حرف تصديقٍ كإن. وقال الكسائي: تكون بمعنى حقاً، وضعفت بأنه لم يسمع فتح إن بعدها، وهو واجب بعد حقاً، وما بمعناه قال مكي: وهي حينئذ اسم كمرادفها، ولتنوينها في قراءة بعضهم ﴿كَلَّاً سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢]. وقال غيره: اشتراك اللفظ بين الاسميةِ والحرفيةِ قليل مخالف للأصل، ومحوج لتكلف علة لبنائها، وخرجَ التنوين في الآيةِ على أنه بدل من حرفِ الإطلاقِ المزيد في رؤوس الآي، ثم وصل بنية الوقفِ أفاده في الهمع. (صبان). هذا، وفي الدشتي: وقوع إن في الابتداء له معنيان، وكلا المعنيين هنا مراد، **أحدهما**: أن تقع في

كـ ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العَنكبوت: ٥١]، «اجْلِسْ حَيْثُ إنَّ زَيْداً جالِسٌ»، «جِئْتُكَ إذا إنَّ زَيْداً أميرٌ» (وَ) إذا وَقَعَتْ (في بَدْءِ صِلَةْ) أي: أَوَّلَها ....

أبو طالب

الابتداءَ في كلامِ المصنف أعم من الحقيقي والحكمي؛ ليشمل ما بعدَ حيث وإذا ونحوهما فقوله وفي بدءِ صله يصير من عطفِ الخاصِّ على العامِّ، واعلم أن حيث وإذا ونحوهما لما كانت لازمة الإضافة إلى الجملة، فلم يأول ما بعدها بالمفردِ فلم يكن أن الواقع في ابتداءِ ما تضاف إليه ابتداءً للكلمةِ، بل للكلامِ فافهم.

الناصية

ابتداءِ الكلام، ومثل له ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾، **وثانيهما**: أن تقع موقعاً لا يصحُّ وقوع غير المبتدأ هناك، كما إذا وقع بعد حيث أو إذا الفجائية، فإنهما لا يدخلان إلّا على الجملةِ الاسميّةِ.

(**قوله: كأنا أنزلناه... إلخ**) تَعدّد المِثال لِبيان عَدَم الفرق بين أنْ لا يكون قبلها شَيءٌ كالمثالِ الأوَّل، أوْ كان قبلها شيءٌ كالمثالَيْنِ الآخرَيْنِ.

(**قوله: اجْلِسْ حَيْثُ... إلخ**) وجلست حيث إن زيداً جالس، أو لإذ (كجئتك؛ إذ إن زيداً أمير) لأن حيث وإذ لا يضافان إلا إلى الجمل، وفتح أن يؤدي إلى إضافتها إلى المفرد تالية (لموصول) اسمي أو حرفي (نحو) ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القَصَص: ٧٦] فما موصول اسمي ووجب كسر إن بعدها لوقوعها في صدر الصلة، وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلةِ، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل فإنه يجب فتحها، فإنها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله، والمبتدأ وخبره صلة الذي، وإنما وجب كسرها في نحو أعجبني الذي أبوه، أنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصّلة؛ لأنها خبر اسم عين، فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد، (و) بخلافِ (قولهم لا أفعله ما أن حراء مكانه) بفتح أن لوقوعها في حشو الصِّلة تقديراً (إذ التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت أن حراء مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول)؛ لأنها فاعل بفعل محذوف، والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظَّرفي، والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه، وحِراء بكسرِ الحاءِ المهملةِ وبالراء جبلٌ على ثلاثةِ أميالٍ من مكة، على يسار الذَّاهبِ إلى منى، قال القاضي عياض: يمد ويقصر، ويؤنث ويذكر، فعلى التّذكير يصرف، وعلى التَّأنيث يمنع، والتَّذكير بإرادة الموضع، والتأنيث بإرادة البقعة. (تصريح).

(**قوله: في بدء صلة**) أي: لموصول اسمي أو حرفي، وقد مثل الشّارح لهما، ومثل الصلة الصفة نحو: مررتُ برجل إنه فاضل. (صبان).

(**قوله: أي أولها**) بخلاف حشو الصِّلةِ، أي: بحسب اللفظِ فلا ينافي كونها في الصَّدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل، والمراد باللفظِ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشوِ لا أفعله ما أن في السماء نجماً. (صبان).

نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦] فإنْ لَمْ تَقَعْ في الأوّل لَمْ تُكْسَر، نحو: «جاءَني الّذي في ظَنّي أَنَّهُ فاضِلٌ» (وَحَيْثُ) وَقَعَتْ (إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةٌ) إكْسِرها نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ

أبو طالب

(قوله: جاءني الذي... إلخ) الظَّرف إما متعلق بقوله فاضل أو بمقدر على أن يكون خبراً عن جملةِ أن بناءً على كونها في موقع المبتدأ، أو على أن يكون جملة أن فاعلاً، والظاهر أن المرادَ هاهنا

الناصية

(قوله: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]) أي: تثقل، والاستشهاد مبني على أن ما موصولة، ويصح كونها نكرة موصوفة.

(قوله: نحو جاءني الذي... إلخ) فإن الصِّلة تبدأ من في ظنّي، وأن في وسط الصِّلة. وفي شرح (الشيرازي) فجُملةُ الصِّلة (في ظنّي أنّه فاضِل) وحيث لم تقع (أنّ) في أوَّلها لم تُكسَر، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما أن في السَّماء نجماً، إذ التَّقدير ما ثبت أن في السَّماء نجماً.

(قوله: وحيث وقعت... إلخ) أيْ: وقَعَتْ جواب قَسَم لم يُذكر فعله، يعني وقعت جواباً له سواء مع اللامِ، أي: ولا فرق معها بين وجودِ فعل القسمِ أو لا، أو دونها، أي: مع حذف فعلِ لقسمِ فلا تعارض. هذا ما يأتي من جوازِ الوجهينِ عند عدم اللامِ، وذكر فعل القسم، على أن من متح في هذه الصُّورة الآتية، لم يجعلها جواب القسمِ كما سيذكره الشَّارح، وكلامنا هنا فيما إذا كانت جواباً. فبان لك أن كلام المصنفِ والشارحِ شامل لثلاثِ صورٍ وإن لم يمثل الشَّارح إلا لصورتين، وأن قول البعضِ: الكلامُ هنا في قسمٍ لم يصرح بفعله بقرينة قول الشَّارح فيما يأتي، أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر، لأنه يلزم عليه عدم تعرضِ المصنف هنا، وفيما يأتي لحكم صورةِ ذكر فعل القسم مع ذكر اللام، وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى، ولا يشهد له أيضاً قول الشارح فيما يأتي، والتَّقييد... إلخ لما ستعرفه. هذا، وفي (التصريح): أن ابن كيسان حكى عن الكوفيينَ جواز الوجهينِ إذا حذف الفعل، ولم تذكر اللام نحو: والله إن زيداً قائم، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثالِ على الكسرِ، وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه، ولم يثبت لهم سماع بذلك. اهـ. وفي شرح (الجامع) أن القولَ بجوازِ الفتحِ في نحو هذا المثالِ لم يؤيده سماع وليس له وجه، بل هو غلط، وأطال في بيان ذلك كما نقله شيخنا، ولعدم سماع الفتح، حكى في (التوضيح) إجماع العرب على تعينِ الكسرِ في الصُّور الثلاث.

(قوله: وَحَيْثُ وَقَعَتْ... إلخ) يعني: إذا وقعت في جملة لا يتم القسم إلّا بها، ففي الآية الممثّل بها أو نحو: ﴿وَٱلۡعَصۡرِ ۝١ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ١-٢] دخلت على جملة أقسم الله سبحانه لأجلها فهي مكملة للقسم.

(قوله: لِيَمين مُكمِلَةْ) أي: جواباً لقسم لم يذكر فعله، أو ذكر وجاءت اللام، فالأول: (نحو ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان: ١-٣]) والثاني: نحو أقسمت إن زيداً لقائم؛ لأن

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ ـ ٣] (أَوْ حُكِيَتْ) هي وما بعدها (بِالْقَوْلِ) نحو: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢] فإنْ وَقَعَتْ بعده ولم تُحْكَ لَم تُكسَرْ (أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) أي: مُؤَمِّلاً.

أبو طالب

هو التركيبُ الأخيرُ؛ إذ الظاهر أنَّ المرادَ بالأولِ في قولِهِ: فإن لم تقع في الأولِ، الأولُ اللفظي والترتبي معاً، لا اللفظي فقط والفرق بين التَّركيب الأول والأخيرين إن المعنى على الأول أن الفضيلة المقيدة بكونها في ظني ثابتة لهذا الشَّخصِ، وعلى الأخيرين أن الفضيلة الثَّانية له حاصلٌ في ظني وبينهما فرق.

(قوله: لم تكسر) لأنها وقعت في ابتداءِ الكلمةِ الحكميةِ لا الكلام.

(قوله: اكسرها) أشار بتأخير تقديره عنِ الظَّرف إلى أن قوله: وحيث... إلخ جملةٌ مستأنفة لا معطوفة؛ لأن سياق العطف أن يقول بدلَ لفظِ إن هي أو تلك، كما وجده الذَّوق السليم؛ ولأنه لا

الناصية

جوابَ القسم يجب أن يكون (جملة نحو قوله: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢...﴾ [الدخان: ١-٢] إلخ فـ (إنّا) جوابٌ لِـ (والكتاب) والواو للقسمِ، ولم يُذْكَر فعله، أيْ: لم يقل: (أقسم بالكتاب).

(قوله: أو حكيت هي... إلخ) نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠] لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت، نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، ونحو أتقول أن زيداً عاقل، فإنها في الأول للتعليل، أي: لأنك فاضل، وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالاً) مقرونة بالواو أو لا، فالأول: (نحو ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]) فجملة أن ومعموليها في موضع نصب على الحال، والثاني نحو: جاء زيد إنه فاضل، ولم تفتح أن فيهما، وإن كان الأصل في الحال الإفراد؛ لأن أن المفتوحةَ مؤولة بمصدر معرفة، وشرط الحال التَّنكير، وأما ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فإنما كسرت إن لأجل اللام لا لوقوعها حالاً، على أن ابن الخباز قال في (الكفاية): يجب كسر إن بعد إلا نحو: ما يعجبني فيه إلا إنه يقرأ القرآن. اهـ. (تصريح).

(قوله: نحو ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]) فـ (إني مَعَكم) كلها مَقولٌ لـ (قال (قوله: ولم تُحْكَ) نحو: أخصك بالقول أنك فاضل)، فإنها وإن وقعت بعد القول إلا أنَّها ليستْ محكيّةً بالقول؛ إذا المراد: أتكلم معك فقط لا مع غيرك؛ لأنَّك رجلٌ فاضلٌ تليق بذلك، وليس المراد أني أقول: إنك فاضل، وإنما فتحت في المثال لكونها مجرورة محلاً باللام. (دشتي).

(قوله: ولم تحك... إلخ) بل أجري القول مجرى الظَّن، أي: بالفعل بأن عمل عمله، وجعل بمعناه بالفعل، فلا منافاة بين إيجاب الشَّارح الفتح في هذه الحالة، وبين تجويز المرادي الفتح

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

(وَكَسَرُوا) إنَّ إذا وَقَعَتْ (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قَلْبِيٍّ (عُلِّقا بِاللَّامِ) المُعَلِّقَة ....

أبو طالب

يصلح أن يكون معطوفاً على قوله في الابتداء، ولا على قولنا: (إذا وقعت) المقدر في كلامه، كما يظهر وجه التأمل. وإنما جعله المصنف مستأنفة تمييزاً بين واجب الكسرِ مطلقاً، وبين واجبِ الكسرِ لا مطلقاً، لكن لا يلائم على هذا حمل الابتداءِ في المتنِ على الأعمِّ كما فعله الشارح؛ لأن ما بعد إذا واجب الكسرِ لا مطلق، فتأمل.

(قوله: أي مؤملاً) تفسير لجملة: أن لا لخبرها فقط، وإلا لوجبَ أن يكون المفسر مرفوعاً، لا يقال: إن المكسورة لا يغير الجملة، فكيف يصحُّ هذا التفسير، قلت: هي لا تغيرها إلى المصدر لا

الناصية

والكسر عند صلاحية القول للحكاية به، ولإجرائه مجرى الظَّن، قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل، قال: لأن الحكاية بالقولِ مع استيفائهِ شروط إجرائه مجرى الظَّن جائزة. (صبان).

(قوله: أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ؛ لأن وقوع المصدرِ حالاً، وإن كثر سماعي، على أن السماع إنما ورد في المصدر الصَّريحِ لا المؤوّل؛ ولأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة النَّاصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة، ولا بدَّ من كونِ إن في ابتداءِ الحالِ، ليخرج نحو: خرجَ زيدٌ وعندي أنه فاضل. (صبان).

(قوله: أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حالٍ) أي: في صدرها، كما مر في الصِّلة والصِّفة، فتفتح في جاء زيد، وعندي أنه فاضلٌ، وسواء اقترن بالواوِ كما مثله أم لا، نحو ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] فكسرت، لأنها حال، ولأن في خبرها اللام ففيها موجبان، كبيت الشَّارح والآية، فإن قلت: لم لم تفتح في الحال مع أن أصله الإفراد، قلت: لأن مصدرها معرفة لإضافته للمسند إليه؛ ولأن مجيء المصدرِ حالاً مع كونه لا ينقاس لم يسمع إلا في الصَّريح لا المؤول. (خضري).

(قوله: وَكَسَرُوا) أيضاً. **(قوله: إذا وقعت من بعد فعل قلبي... إلخ)** أي: من أفعال القلوبِ، وقد علق عنها باللام نحو: أعلمت إن زيداً لقائم، وسنبين هذا في باب ظن، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيداً قائم، هذا ما ذكره المصنف، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر إن فيها: **الأول**: إذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية، نحو: ألا إن زيداً قائم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]. **الثاني**: إذا وقعت بعد حيث نحو: اجلس حيث إن زيداً جالس، **الثالث**: إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو: زيد إنه قائم... إلخ. ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع؛ لدخوله تحت قوله: فاكسر في الابتدا؛ لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها. (خضري).

(قوله: علقا باللام) أي: لام الابتدائية (نحو ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]) لأنها لو فتحت لزم تسليطُ العاملِ عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلامِ وما

(كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقى) وَكذا إذا وَقَعَتْ صِفَةً، نحو: «مررتُ برجلٍ إنَّه فاضِلٌ» أو خبراً عن اسمِ

أبو طالب

إنها لا تغيرها إلى المفردِ أصلاً يشهد بذلك وقوعها خبراً عن اسم الذَّاتِ، ووصفاً له، مع أن محل الخبر والصِّفة إنما هو الإفراد. فافهم.

الناصية

له صدر الكلام يمنعُ ما قبله أن يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظِ فرتبتها التقديم على إن، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله، ولم تؤخر إن لفوتها بالعملِ، وإنما فتحت في نحو: علمت أن زيداً لقعد؛ لأن اللام ليست للابتداءِ لدخولها على الفعلِ الماضي، وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة، قاله في (التصريح). هذا، واحترز عن غيرِ اللامِ من المعلقات الآتية.

(**قوله: كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقى**) اعلم أنّ اللام إذا دخلت على مفعُولِ (أفعال القلوب) عَلقتها عنِ العمل لفظاً لا مَعنى - كما سَيَجيء تفصيله في أفعال القلُوب - فـ (اعْلَمْ) مِن أفعال القُلُوبِ، دخلتِ اللّام على مَعمولِه (ذُو تقى) فَعَلَّقَتْها عن العمل، وصار (إنّ) الّتي بعدها مَكسُورَة. (شيرازي).

(**قوله: وَكذا إذا وَقَعَتْ صِفَةً**) لاسم عين (نحو: مررت برجل إنه فاضل) لأن الفتحَ يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وهي لا توصف بها إلا بتأويل، وذلك مفقود مع إن بخلاف الواقعة في حشو الصفة، فإنها تفتح نحو: مررت برجل عندي أنه فاضل، فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر. (تصريح).

(**قوله: نحو مررت برجل... إلخ**) فجُملة (إنه فاضِل) في المثال الأول صفة لـ (رجل) وفي الثاني خبر لـ (زيد)؛ ولِذا كُسِرَت همزتها.

(**قوله: أو خبراً عن اسم ذات**) غير منسوخ (نحو زيد إنه فاضل) لأن المصدر لا يخبر به عن أسماءِ الذَّوات، إلا بتأويل، وذلك ممتنعٌ مع إن أو منسوخٌ (ومنه) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: ١٧] فجملة إن ومعموليها خبر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، وما عطف عليه وهي أسماء ذوات، قيل: وبقي عليه الواقعة بعد كلا نحو ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦] والمقرون خبرها باللام من غير تعليقٍ نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧] والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والتَّابعة لشيء من ذلك نحو: إن زيداً فاضل، وإن عمراً جاهل؛ فإن في ذلك كله واجبة الكسرِ، والحق أن إن في ذلك كله ابتدائية، فهي داخلة في قوله أولاً: أن تقع في الابتداء. واقتصر النَّاظم على ستة مواضعَ، فقال:

فَاكْسِرْ فِي الابتدا وفي بَدْءِ صِلَة ... وحيثُ إن لِيَمِينٍ مُكْمِلَه

أو حكيت بالقَوْلِ أو حَلَّتْ مَحَل ... حال كزُرْتُه وإنِّي ذُو أَمَل

بَــعْــدَ إِذَا فُــجَــاءَةٍ أَوْ قَــسَــمِ   لَا لَامَ بَــعْــدَهُ بِــوَجْــهَــيْــنِ نُــمِــي

ذاتٍ، نحو: «زيدٌ إنّه فاضِلٌ» فإنْ وَقَعَتْ (بَعْدَ إذا فُجَاءَةٍ أَوْ) بعد (قَسَم ....

أبو طالب

(قوله: بعد إذا فجاءة... إلخ) هذا الحكم مخالف لما سبق من الشارح والمصنف في إذا والقسم، ويمكن رفع الخلافِ بوجهين: **الأول**: أن الحكمَ بوجوبِ الكسرِ بيانٌ لمذهبهما، وهو المذهب المشهور والحكمُ بالجوازِ بيان للمذهبِ النّادر، ولذلك قال بوجهين نُمِيَ، **الثّاني**: أن الأول: فيما إذا كان قرينة تدل على أن جملة إن كلَّ الجواب والمضاف إليه لا جزؤه، والثّاني فيما لم تكن تلك القرينة، بل يحتمل أن تكون كلا أجزاءَ لما ذكر، ويؤكد ذلك الوجه قوله: مكملة بالنِّسبة إلى جواب القسم، وقيل في الدَّفع إن الأول فيما كان مع اللامِ، والثّاني: فيما كان بدونه، وينافيه مثال الشارح للأول بلا لام، وقيل: الأول فيما ذكر فعل القسمِ، والثّاني: فيما حذف، ولا يخفى عليك أن الحذف والذكر لا يصيران منشأين للحكمين المذكورين.

الناصية

وكَــسَــروا مِــنْ بَــعْــد فِــعْــلٍ عــلــقــا   بــالــلام ....

(قوله: بعد إذا) حال من الضّمير في نمي الرَّاجع إلى همز إن.

(قوله: بَعْدَ إذا فُجاءَة) مع أنه مثل للزومِ الكسر في الابتداء بما إذا وقعت بعد إذا الفجائية، فتأمّل.

(قوله: فإنْ وَقعت... إلخ) أي: بعد إذا الفجائية نسبة إلى الفجاءة بضمِّ الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبغتة تقول: فاجأني كذا، إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدَّلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها، على سبيل المفاجأة، (كقوله):

وكُــنْــتُ أُرَى زَيْــداً كَــمَــا قِــيْــلَ سَــيِّــداً   إذا أَنَّــهُ عَــبْــدُ الــقَــفَــا والــلَّــهــازِمِ

أنشده سيبويه، ولم يعزه إلى أحدٍ، وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدّى إلى اثنين، وهما زيداً وسيداً، وما بينهما اعتراض، فإذا أنه: يروى بكسرِ إن وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة، أي: (فإذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامِها (والفتح على معنى) الإفراد؛ أي: (فإذا العبودية حاصلة) على جعلها مبتدأ حذف خبره (كما تقول: خرجت فإذا الأسد) أي: حاضر، وذهب قوم إلى أن إذا هو الخبر، فعلى هذا لا حذفَ، واللهازم: جمع لِهْزِمة بكسر اللام وبالزّاي، وهو طرف الحلقوم، وقيل: مضغة تحت الأذن، والمعنى: كنت أظن سيادته، فلما نظرت إلى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته. وقيل: المعنى كنت أظنه سيداً كما قيل، فإذا هو ذليل خسيس عبد البطنِ، وخصَّ هذين بالذكر؛ لأن القفا موضع الصَّفع، واللهازم: موضع اللكز.

(قوله: أو بعد قسم) ظاهر، أي: حقيقةً أو حكماً بأن كان مقدراً جائز الذكر، بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية.

لا لَامَ بَعْدَهُ) فالحكم (بِوَجْهَيْنِ نُمي) نحو: «خرجتُ فإذا أنَّكَ قائِمٌ»، فيجوز كسرها على أنها

أبو طالب

(**قوله: لا لام بعده**) الظاهر أن يكون قيداً للقسم، ويحتمل أن يكون قبلياً لكلٍّ من إذا والقسم، فإن اللام يدخل على الخبرِ، لكونه خبراً لإنَّ لا لكونه ما بعد، إذا الفجائية، حتى يَرِدَ أَنَّ ما بعد إذا الفجائية غير صالحٍ لدخول اللام، فتأمل.

(**قوله: بوجهين نمي**) لكن مع ترجيحِ الكسرِ على الفتح؛ لاستغنائه عن التَّقدير.

الناصية

(**قوله: لَا لام بعده**) إذ لو كان بعدَ القسم (لامٌ) وجب كَسْرُ همزة (إنّ) كقوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦] بكسر همزة (إنّهم).

(**قوله: نمى**) أي: همز إن بقطع النَّظر عن كونه مفتوحاً أو مكسوراً.

(**قوله: نُمِي**) أي: نُسِبَ إلى العربِ، أنهم في مثل هذه المَوارِدِ يَفتحون الهمزة ويكسِرونَها، هذا نظراً لموجب كل منهما؛ لصلاحية المقامِ لهما على سبيل البدل، وزاد بعضهم نظراً لموجب كل منهما موجب الكسر مع إذا اعتبار إن ومعموليهما جملة بلا احتياجٍ إلى تقدير خبرٍ، ومع فعل القسمِ اعتبار ذلك جملة جواب القسم، وموجب الفتحِ مع إذا اعتبار ذلك مفرداً مبتدأ مع تقدير الخبر، ومعَ فعل القسم اعتبار تقدير الخافض، كما سيبينه الشَّارح. (صبان). (**قوله: نحو (خرجت... إلخ»** كقوله، وهو رؤبة:

أو تَـحْـلِـفـي بِـرَبِّـكِ الـعَـلِـيِّ أَنِّـي أَبُـو ذَيَّـالِـكَ الـصَّـبِـيِّ

يروى بكسر إن وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه)، واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين، وأوجبه أبو عبد الله الطّوال (بتقدير على) وأن مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو تحلفي بإسقاط الخافض، وعلى هذا ليست جواباً للقسم؛ لأنها مفردٌ، وجواب القسم لا يكون إلا جملة، وإذا امتنع أن يكون جواباً للقسم كان الفعل إخباراً بمعنى الطلب للقسم لا قسماً؛ إذ الأصل في الجواب أن يكون مذكوراً لا محذوفاً (ولو أضمر الفعل) أي: فعل القسم، وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللَّام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر إجماعاً) من العرب، نحو: والله إن زيداً لقائم أو قائم (وحلفت إن زيداً لقائم)، وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل، ولم تذكر اللام، نحو: والله إن زيداً قائم، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثالِ على الكسرِ، وأن أبا عبد الله الطّوال منهم يوجبه، وهذا لا يقدح في دعوى الإجماعِ السَّابقةِ عن العرب، فإن الكوفيين ومنهم الطّوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع.

(**قوله: فيجوز كسرها... إلخ**) لأن (إذا) تضاف إلى الجملة.

(**قوله: نحو (خرجت... إلخ»** تقديره (خَرَجْت فإذا قِيامكَ) فـ(قيامكَ) مبتَدَأ خبره (إذا) والمَعنى: ففي زمان الخروجِ قِيامك، أو ففي مكان الخروجِ قِيامك - هذا لو قلنا بأنّ (إذا) اسم - وأمّا عَلى القَوْل بالحرفية، فالمَعنى: فإذا قِيامُكَ مَوْجودٌ.

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

واقعة مَوْقِعَ الجُملة، وفتحُها على أنّها مُؤَوَّلَة بالمَصدر، وكذلك «حَلَفْتُ أَنَّكَ كَرِيمٌ» (مَعْ) كونِها (تِلْوَ فا الْجَزا) نحو: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] يَجُوز كسرُها على مَعنى: فهو غفورٌ

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وكذلك) أي: يجوز الكسر على أنها واقعةٌ موقعَ الجملةِ، وجواب للقسم والفتح على جعلها مفعولاً لحلفت بالواسطة، والتقدير: حلفت على أنك كريم. (دشتي).

(قوله: مع تلو فا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها، كما في قوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١].

(قوله: تِلْوَ فا الْجَزا) أي: تقع بعد فاء الجزاء نحو: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ...﴾ الآية. قُرِئَ بكسر إن وفتحها، (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة، على معنى: فهو غفور رحيم، والفتح على تقدير أن ومعموليها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى: فالغفران والرحمة، أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة)، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين، فحذف المبتدأ أولى؛ لأنه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: فهو يؤوس). (تصريح). **(قوله: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾)** جواب ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ قُرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة، أي: فهو غفور رحيم، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف، أي: فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فالغفران جزاؤه، والكسر أحسن في القياس لعدم إحواجه إلى تقدير، قال الناظم: ولذلك لم يجئ الفتحُ في القرآن إلا مسبوقاً بأن المفتوحة أي: كقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣] وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ﴾ [الحج: ٤] بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة، فواجبة الكسر، نحو ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ﴾ [طه: ٧٤] ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠] ولذلك لم يفتح ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ إلا من فتح ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٤] ونافع ممن فتح أنه من عمل، وكسر فإنه غفور رحيم، كذا في البيضاوي.

(قوله: يجوز كسرها... إلخ)؛ إذ على التقدير الأوّل يكون جملة، والجملة يجب فيها كَسْر الهمزة، وعلى التقدير الثاني يكون مفرداً، ولا يكون مفرَداً إلّا إذا أوّل إلى المَصدر، ولا تأوّل لِلْمَصدر إلّا إذا فتِحَتْ همزتها. (شيرازي).

رحيمٌ، وفتحُها على مَعنى: فالمَغفِرَةُ حاصِلَةٌ.

(وَذا) أي: جَواز الكسرِ والفتحِ (يَطَّرِدُ في) كل مَوْضِع وقعت فيه إنَّ خبراً عن قولٍ وخبرها قولٌ، وفاعلُ القَوْلَينِ واحِدٌ (نَحْوُ خَيْرُ الْقَوْلِ إنِّي أَحْمَدُ) اللهَ، فالكسر على الإخْبار

أبو طالب

(قوله: يطرد) أي: يجوزُ على التَّساوي؛ وذلك لاستغناءِ كلٍّ من الوجهينِ.

الناصية

(قوله: يَجُوز كسرها... إلخ) جزاء الشَّرط جملة دائماً، ففي صورة الكسرِ جملة في اللَّفظ، وفي صورة الفتح جملة في التقدير كما ذكره الشَّارح. (قوله: خبراً عن قول) أي: ما بمعنى القول سواء كان من مادَّةِ القولِ، أو الكلام، أو نحوهما، وكذا يقال في قوله: وخبرها قول.

(قوله: خير القول) إنما كان المخبر عنه هنا قولاً؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه.

هذا وفي (الدشتي) ففي المثال خبر القول مبتدأ، والمبتدأ حقيقة هو القول؛ لأن خير بعض القول، وإني أحمد خبر، فكان إنّ خبراً عن قول، وخبر إن أيضاً قول؛ لأن الحمدَ من جملةِ الأقوال، وفاعل القولين واحد وهو المتكلم، فكأنه قال: خير قولي: حمدي الله.

(قوله: فالكسر على الإخْبار بالجملة) أي: على أن يكون خبر خير القول جملة، وعلى الكسر خبره مفرد مضاف.

(قوله: فالكسر على الإخبار بالجملة) لقصد الحكاية، أي: حكاية لفظ الجملة، أي: الإتيان بها بلفظها، وليس المراد أنها مقول القول، كما اتَّضح مما نقلناه عن (شرح التوضيح) للشارح وإن زعم شارح (الجامع) أنها مقول القول، ذلك كأنك قلت: خير القول هذا اللَّفظ، أما إذا انتفى القول الأول، فالفتح متعين، نحو: عملي أني أحمد الله، محل وجوب الفتح في هذا المثال إذا لم يرد بالعمل المعمول اللساني وهو المنطوق، وتجعل الإضافة للعهد، فإن كان كذلك جاز الكسر، وكان هذا التركيب مثل قولي: إني أحمد الله في جواز الوجهين وفاقاً لحفيد الموضح، وابن قاسم الغزي. وقال في (شرح الجامع) مؤيداً وجوب الفتح: إن البصريين يمنعون حكاية الجمل بما يرادف القول، كالكلام فما لا يرادفه مما أريد به معناه، كما في هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع، فعلى قواعدهم يجب الفتح في المثال حينئذ. اهـ. وأقره شيخنا والبعض، وفيه نظر؛ إذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر، بل من الإخبار بالجملة، فاعرفه. (صبان).

(قوله: على الإخبار بالجملة) ولم تحتج إلى رابط؛ لأنها عين المبتدأ، قال الشارح في (شرح التوضيح): ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله: أول ما أقول: إني أحمد الله، وخرج الكسر على أنه من باب الإخبار بالجملة، وعليه جرى أكثر النَّحويين، وقيل: الكسر على أن الجملة مقول القول محكية به، والخبر محذوف كأنك قلت: أول قولي، هذا اللَّفظ ثابت، وليس بمرضي، ثم أطال في

بالجُملة، والفتح على تقدير: خيرُ القَوْلِ حَمْدُ الله، وكذلِك يجُوز الوَجْهان إذا وَقَعَتْ مَوْضع التعليل نحو: ....

أبو طالب

....

الناصية

بيان ذلك، وعلل في (شرح الجامع) ردَّه بأن مفهوم الكلام عليه أن غير أول القول من بقيته غير ثابت، وليس مراداً اللهم إلا أن يدعى زيادة أول، والبصريون لا يجيزونها.

(قوله: والفتح) إذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول. قاله في (التصريح) ولا بد في كل حال من جعل أل للعهد، أي: قولي أو القول مني؛ لئلا يلزم الإخبار بخاص عن عام.

(قوله: حمد الله) أي: اللُّغوي بأي عبارة كانت.

هذا، فبالنظر إلى أنّه مَحكِي بالقول - مع الغض عن أنّ القول مُبتدأ في هنا - كسِرَتِ الهمزة، وبالنظر إلى أنّ القول هُنا مُبتدأ، والمَحكِيّ خبر عنه، والأصل في الخبر أنْ يكون مُفرداً فُتِحَتِ الهمزة، وفي المثال (إنّي أحْمَد) خبر عن (القَول) وخبر (إنّ) وهو (أحْمَدُ) قَول؛ لأنّه ليس فعلاً، بل هو قول وكلام، وفاعل القولَيْنِ واحِد؛ إذِ القائِل (خَيْر القول) هو الّذي يقول (أحمَد). (شيرازي)

(قوله: إذا وَقَعَتْ موضع التعليل) نحو ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨] من قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ أَنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور: ٢٨] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، أي: لأنه، وحرف الجر إذا دخل على أن لفظاً أو تقديراً، فتح همزتها، فهو تعليل إفرادي، وقرأ الباقون من السبعة (بالكسر على أنه تعليل مستأنف) بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: إنا كنا من قبل ندعوه، قيل لهم: لم فعلتم ذلك، فقالوا: إنه هو البر الرحيم، فهو تعليل جملي (مثل ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]) بكسر إن على أنه تعليل مستأنف. (ومثله) في جواز الوجهين (لبيك إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر إن وفتحها، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف، وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله الموضح في (شرح بانت سعاد) والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي، قاله في (الكشاف). (تصريح).

هذا، وسكت النَّاظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان:

الأول: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨-١١٩] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر، إما على الاستئناف، أو العطف على جملة إن الأولى، والباقون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨].

(وَبَعْدَ) إنّ (ذاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ) جوازاً (لامُ ابْتِداءٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

الثاني: أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية، نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل.

الثالث: أن تقع بعد أما نحو: أما أنك فاضل، فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً، كما تقول: حقاً أنك ذاهب، ومنه قوله:

أَحَقّاً أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ....

أي: أفي حقٍّ هذا الأمرُ؟

الرَّابع: أن تقع بعد لا جرم نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل: ٢٣] فالفتح عند سيبويه على أن جرمَ فعلٌ، وأن وصلتها فاعلٌ، أي: وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراءِ على أن لا جرم بمنزلة لا رجل، ومعناه لا بدَّ، ومن بعدها مقدرة، والكسرُ على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمينِ، فيقول: لا جرم لآتينك.

(**قوله: نحو** ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]) ففي الآية علة أننا ندعو الله أنه برّ رحيم. وفي (شرح الشّيرازي): تقديره: لأنّه هو البرُّ الرَّحيم، فوقعت (أنّ) في محل التّعليل. وزاد في الأوضح في مواضع جوازِ الوجهينِ أن تقع في موضعِ التّعليلِ، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور: ٢٨] قرئ بالفتحِ على تقديرِ لام العلّةِ، وبالكسرِ على أنه تعليلٌ مستأنفٌ مثل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. (**قوله: وبعد إن ذات الكسر**) الظّرف متعلق بتصحب قدم لإفادة الحصر، أي: لا بعد ذات الفتح، ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن، فالحصر إضافي، فلا ينافي أنها تصحب المبتدأ، وكذا خبره المقدّم، نحو: لقائم زيد على الأصحّ، قيل: والفعل نحو: ليقوم زيد ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢] ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] والمشهور أنها في ذلك لام القسم، وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية، إلا في باب إن. قاله في (المغني). (صبان).

(**قوله: تصحب الخبر لام ابتداء**) بشروطٍ أربعة: تأخره عن الاسمِ، وكونه مثبتاً، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفرداً أو مضارعاً، ولو مقروناً بحرف تنفيس خلافاً للكوفيين، أو ماضياً غير متصرفٍ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو جملة اسمية، وأول جزأيها أولى باللامِ،

أُخِّرَتْ إلى الخبر [ولم تدخل على الاسم] لِأنَّ القصد بها التأكيد، وإنّ لِلتَّأكيد؛ ....

أبو طالب

....

الناصية

فقولك: إن زيداً لوجهه حسن أولى من: إن زيداً وجهه لحسن، بل في البسيط أنه شاذ لعدم تقدم معمول الخبر عليه، خلافاً لابن النَّاظم بدليل: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١] وسميت لام الابتداءِ لدخولها على المبتدأ، أو على غيره بعد إن المكسورةِ العاملة فيما أصله المبتدأ. (صبان).

(**قوله: أُخِّرَتْ إلى الخبر**) أي: مع أن لام الابتداء ينبغي أن تدخل على الاسم؛ لأنه المبتدأ حقيقة تأخرت إلى الخبر؛ لئلا تجتمع أداتان للتَّأكيد.

هذا، وفي (الصبان) كان حق هذه اللَّام أن تدخل على أول الكلام؛ كما أن حق إن وأخواتها، ذلك لأن لها أيضاً الصدارة، إلا أن هذا لم يكن مانعاً من تقدم لام الابتداء بحسب الأصل؛ لجواز أن يكون تقدمها، كتقدم حرف العطف، وألا الاستفتاحية لا يفوت صدارة ما بعدها، فاندفع اعتراض البعض على قوله؛ لأن لها الصدر بأنه قد يعارض بأن إن وأخواتها لها أيضاً الصدر.

(**قوله: لأنّ القصد بها**) أي: باللَّام، نحو: إن زيداً لقائم، وتسمَّى اللام المزحلقة، والمزحلفة بالقاف والفاء، وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف، وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك؛ لأن أصل: إن زيداً لقائم؛ لأن زيداً قائم، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكِّدين، فزحلقوا اللَّام دون إن؛ لئلا يتقدم معمولها عليها، وإنما لم ندع أن الأصل: إن لزيداً قائم؛ لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول، قاله في (المغني). وإنما دخلت اللام بعد إن؛ لأنها شبيهة للقسم في التأكيد قاله سيبويه، وسميت لام الابتداء؛ لأنها تدخل على المبتدأ، وتدخل على غيره بعد إن المكسورة على أربعة أشياء: **أحدها**: الخبر، وذلك بثلاثة شروط؛ كونه مؤخراً عن الاسم، وكونه (مثبتاً، و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩] والجملة المصدرة بالمضارع، نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾ [النمل: ٧٤] والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما، نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] وإن زيداً لعندك، أما إذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللَّام؛ لأن معمولَ الفعلِ الماضي لا تدخل اللام عليه، خلافاً للأخفشِ، كما سيأتي، والجملة الاسمية على قلة، نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣] وليس نحن ضمير فصل خلافاً للجرجاني (بخلاف نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢] لتقدم الخبر (و) بخلاف، نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]) لنفي الخبر. (وشذ قوله) وهو أبو حرام بن غالب بن حارث العكلي:

. . . .

أبو طالب ______

. . . .

الناصية ______

وَأَعْـلَـمُ إِنَّ تَـسْـلِـيْـمـاً وتَـرْكـاً لَـلَا مُـتَـشَـابِـهَـانِ ولا سَـوَاءُ

من وجهين دخول اللام على الخبرِ المنفي، وتعليق الفعلِ عن العملِ، حيث كسرت إن، وكان القياس أن لا يعلق؛ لأن الخبر المنفي ليس صالحاً للّام، وسوغ ذلك كما قيل: إنه شبه لا بغير، فأدخل عليها اللَّام، والمعنى: إن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السَّواء، وكان حقه أن يقول: للاسواء ولا متشابهان، ولكنه اضطر فقدَّم وأخر، وسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة؛ فلذلك صح وقوعه خبراً عن اثنين (وبخلاف نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ﴾ [البَقَرَة: ١٣٢]) لأن الخبر ماض، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد؛ لأنه أشبه المبتدأ، وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله؛ لأنهما في حكم الاسم، وعلى الجملة الاسمية؛ لأنها مبتدأ وخبر، ولم تدخل على الخبر إذا تقدم؛ لئلا يتوالى حرفا توكيد، ولا إذا كان منفياً، لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا، وحمل الباقي عليه، ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم. (وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك: إن زيداً لنعم الرَّجل) مما سلب الدَّلالة على الحدث والزمان (و) إن زيداً (لعسى أن يقوم)؛ مما دل على الزمان، وانتقل إلى الإنشاء (لأن الفعل الجامد كالاسم). ووافق الشاطبي على الأول دون الثاني، والفرق لائح. (وأجاز الجمهور إن زيداً لقد قام؛ لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم، ومشابهُ المشابِهِ مشابهٌ، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللَّام للقسم لا للابتداء، خلافاً لصاحب (الترشيح) بالراء، وهو خطاب الماردي حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على قد، وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم، والتقدير: إن زيداً والله لقد قام، ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغَزْنِي بغين معجمة مفتوحة، وزاي ساكنة، فنون مكسورة، (وأما نحو: إن زيداً لقام) بدون قد ظاهرة (ففي الغُرَّة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (أن البصري والكوفي) اتفقا (على منعها إن قدرت) اللَّام (للابتداء لا للقسم). (والذي نحفظه) نحن، وهو المنقول في (المغني) (أن الأخفش) من البصريين، وهشاماً الضَّرير من الكوفيين (أجازاها على إضمار قد) ومنعها الجمهور، وقالوا: إنما هي لام القسم، فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة أن، كعلمت أن زيداً لقائم، والصَّواب عند الكسائي وهشام الكسر. اهـ. كلام (المغني). إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش، بل ذكر بدله الكسائي، ويشترط في الخبر أيضاً أن لا يكون جملة شرطية؛ لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقاً، وعلى الجواب خلافاً لابن الأنباري. (تصريح)، كما سيأتي.

فَكَرِهُوا الْجَمْع بينهما (نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ) أي: لَمُعِينٌ، و«إِنَّ زَيداً لأَبُوهُ فاضِلٌ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فَكَرِهُوا الْجَمْع بينهما) أي: بين حرفين لمعنى واحد، فزحلقوا اللّام إلى الخبر، أي: أخروا، ولم يزحلقوا إن؛ لأنها قويت بالعمل، وحق العامل التقدم، وإنما ادُّعي أن الأصل في: إن زيداً لقائم؛ لأن زيداً قائم، ولم يدَّع أن الأصل: إن لزيداً قائم؛ لئلا يفصل بين إن ومعموليها معاً بما له صدر الكلام، ولنطقهم باللّام مقدمة على إن في قولهم: لهنك؛ ولأن صدارتها بالنسبة لما قبل أن دون ما بعدها، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على إن ومعموليها، ولهذا كسرت في نحو ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] ودليل الثاني أن عمل إن يتخطاها، تقول: إن في الدار لزيداً، وإن زيداً لقائم، وأن عمل العامل بعدها يتخطَّاها، تقول: إن زيداً طعامك لآكل، كذا في (المغني).

هذا وأُورد عليه أمران: **الأول**: هلَّا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظي، وأجاب (سم) بأن التأكيد اللَّفظي إعادة اللفظ بعينه أو مرادفه، وذلك مفقود هنا، وفيه نظر، وإن أقره شيخنا والبعض وغيرهما، لوجود الترادف لاتحاد المعنى، كما صرح به الشارح، وقد عدُّوا من التَّوكيد اللَّفظي بالمرادف في الحروف قول الشاعر:

وَقُلْنَ على الفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبِ ... نَعَمْ جَيْرِ إِنْ كانَتْ أُبِيحَتْ دَعاثِرُه

وسيأتي هذا للشَّارح في باب التوكيد، فافهم. **الثاني**: أنهم جمعوا بينهما في: لهنك قائم، بإبدال الهمزة هاء سواء، قيل: إن اللام للقسم أو للابتداء؛ لأن كلاً منهما لتأكيد النسبة كإنّ وهنّ، وأيضاً اجتمع حرفا تأكيد في: لقد قام زيد، فإن قد لتحقيق النسبة، وهو التأكيد وحرفا تنبيه في: ألا يا ليتك تقوم، وقد يدفع إيراد لهنك بأن الاجتماع سهَّله زوالُ صورةِ ما لَهُ الصدرُ.

هذا، واقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة، وهو كذلك، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتِها، فمن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة، وأجازه المبرد، بإبدال همزته هاء، كما في الروداني. (صبان).

(قوله: نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ) فـ (وَزَرْ) خبر لِـ (إنّ) و(أبوهُ فاضِل) أيضاً خبر لِـ (إنّ) والمثالان الأوَّل لكون الخبر مُفرداً، والثاني لكونه جملةً.

هذا، وفي (الدشتي) مثل بمثالين للإشارة إلى أن لام الابتداء، كما تدخل على الخبرِ المفردِ، كذلك تدخل على الخبر إذا كان جملةً أيضاً، كما في المثال الثاني. (دشتي).

وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلَا مِنَ ٱلْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

(وَلَا يَلِي ذي اللَّام ما قَدْ نُفِيا) وشَذَّ قوله:

وأَعْلَمُ أنّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ... لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلا سَوَاءُ

أبو طالب

(قوله: للامتشابهان ولا سواء) أوله: وأعلم أن تسليماً وتركاً.

قيل: المرادُ بالتسليمِ السَّلامُ على النَّاسِ، وقيل: تحويلُ الأمورِ إليهم، ولولا الضَّرورة لوجبَ أن يقول: سواءان فيه.

الناصية

(قوله: ولا يلي) ليس المراد بالولي التبعية من غير فاصل، وإلا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللَّام وما نفي بأداة النفي مع أنه ممتنع، وإنما لم يلها؛ لأن غالب أدوات النفي مبدوءة باللَّام، فلو وليتها لزم توالي لامين، وهو مكروه، وحمل الباقي، وللتنافي بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات، وبين حرف النفي. (صبان).

(قوله: وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا) ذي: اسم إشارة في محلٍّ نصب على المفعولية، واللام بدل أو عطف بيان أو صفة، وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية، أي: لا تدخل هذه اللام على الخبر المنفي إلا ما شذَّ. (صبان).

(قوله: وَأَعْلَم إنَّ تَسْلِيماً... إلخ) قاله أبو حزام غالب بن الحارث العكلي. وهو من الوافر.

(قوله: واعلم) أي: أجزم: فعل مضارع، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا، وإن بكسر الهمزة لتعليق الفعل عنها باللَّام حرف توكيد، و(تسليماً) أي: على الناس، أو للأمر اسمها منصوب بها وتركاً، أي: للتسليم معطوف على (تسليماً) وللامتشابهان، أي: متقاربان، اللَّام لام الابتداء، ولا نافية، ومتشابهان خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، ولا سواء، أي: متساويان معطوف على متشابهان فهو خبر لإن أيضاً؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان؛ لأن نفي التشابه ينفي الاستواء بالأولى بخلاف عكسه، لكن أخره للشِّعر، وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء، فلذلك صح وقوعه خبراً عن اثنين. (يعني) وأجزم وأتيقن أن التسليم على الناس وتركه، أو تسليم الأمر لهم وتركه غير متساويين وغير متقاربين. (والشاهد) في قوله للا متشابهان، حيث أدخل اللَّام على خبر إن المنفي بلا، وهو شاذ؛ لأنها تدل على الثبوت والخبر منفي، وبينهما تضاد، وفيه شذوذ آخر، وهو تعليق الفعل باللام عن العمل حيث كسرت إن، وكان القياس أن لا يعلق بها لأن الخبر المنفي ليس صالحاً لها، وسوَّغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير، وأدخل عليها اللَّام. انتهى. (تصريح) قال العلامة الصَّبان: وقد يقال: كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع

(وَلا) يَلِيها (مِنَ الأَفْعَالِ ما) كان ماضِياً مُتَصَرِّفاً عارِياً مِن قد (كَرَضِيا) ويَلِيها إنْ كان غيرَ ماضٍ، نحو: «إنّ زيداً لَيَرْضى» ....

أبو طالب

....

الناصية

وجود موجبهما، وهو لام الابتداء، وإن كان وجودها هنا شاذاً إلا أن يقال: جعل ذلك شاذاً من حيث ترتبه على الشَّاذ... إلخ. أي: وهو دخول اللّام على خبر إن المنفي بلا.

(**قوله: وأعلم إن**) بالكسر تسليماً، أي: على الناس، وقيل: المراد تسليم الأمر وتركاً، أي: للتسليم للا متشابهان، أي: متقاربان، ولا سواء، أي: ولا متساويان، وكان حقه أن يقول: لا سواء ولا متشابهان، لكنه اضطر فقدم وأخّر، وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء، فلذلك صحَّ وقوعه خبراً عن اثنين، فقول البعض سواء في الأصل مصدر فيه مسامحة، قال في (التصريح): وتبعه غير واحد وفيه ـ أي: في البيت ـ شذوذٌ من وجهين: دخول اللّام على الخبر المنفي، وتعليق الفعلِ عن العملِ، حيث كسرت إن، وكان القياس أن لا يعلق؛ لأن الخبرَ المنفيَّ ليس صالحاً للّام، وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير، فأدخل عليها اللام. اهـ. (صبان).

(**قوله: من الأفعال**) بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض. (صبان).

(**قوله: ما**) كان ماضِياً مُتَصَرِّفاً... إلخ، فلا يقال: إن زيداً لرضي، أي: على أن اللّام للابتداء، فيقال: على أنها للقسم، وأجازه الكسائي وهشام، أي: على إضمار قد، كما في (المغني) وسيأتي. (صبان) في الشَّرح، وفي (الأوضح): بدل الكسائي: الأخفش، ويمكن الجمع، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت عليه: متصرفاً كان، نحو: إن زيداً ليرضى، أو غير متصرِّفٍ نحو: إن زيداً ليذر الشّر.

وظاهر كلامه جواز دخول اللّام على الماضي إذا كان غير متصرف؛ نحو: إن زيداً لنعم الرجل، أو لعسى أن يقوم، وهو مذهب الأخفش والفراء؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجيز ذلك، فإن اقترن الماضي المتصرف بقد؛ جاز دخول اللّام عليه، كما أشار إليه بقوله: (وَقَدْ يَلِيهَا... إلخ). (أشموني).

(**قوله: كرضيا**) أيْ: كـ (رَضِيَ) وألِفُهُ لِلإطْلاق مِن أجل القافية فـ (رَضِيَ) ماضٍ ومتصرِّف؛ لأنّ له مضارعاً ومصدراً، وأمراً، ووصفاً، وليس عليه (قد). (شيرازي).

(**قوله: نحو إنّ زيداً لَيَرْضَى... إلخ»**) فـ (يرضى) مضارع خبر لِـ (إنّ) دخلت عليه لام الابتداء، و(عَسى) فعل جامِد غير متصرِّف لا مضارع له، ولا غير المضارع دخلت عليه لام الابتداء، وهو خبر (إنّ). (شيرازي).

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا   لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا
وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ   وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

أو ماضِياً غير مُتَصَرِّفٍ، نحو: «إنّ زيداً لَعَسى أنْ يَقُومَ» (وَقَدْ يَلِيهَا) الماضي المُتَصَرِّف (مَعَ) كون (قَدْ) قبله (كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَما على الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا) أي: مُسْتَوْلِياً.

(وَتَصْحَبُ) اللّام (الْوَاسِطَ) بين الاسم والخبر (مَعْمُولَ الْخَبَرْ) ....

أبو طالب ________

....

الناصية ________

(قوله: غير متصرف) أي: تصرفاً تاماً، وإلا فقد جاء ليذر أمراً، نحو ﴿فَذَرْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٣] الآية.

(قوله: مع كون قد قبله)؛ لأن قد تقرب الماضي من الحال، فأشبه حينئذ المضارع، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم خلافاً لصاحب (الترشيح)، وقد تقدم أن الكسائيَّ وهشاماً يجيزان إن زيداً لرضي، وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قد، واللّام عندهما لام الابتداء، أما إذ قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط. ولو دخل على إن والحالة هذه، ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللّام، نحو: علمت إن زيداً لرضي. (صبان).

(قوله: كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَما) فـ (سَما) بمعنى: عَلا، ماض، متصرف، خبر لـ (إنّ)، واسمها (ذا).

(قوله: مستحوذا) أي: غالباً. (قوله: وَتَصْحَب اللام) أعني لام الابتداء أيضاً.

(قوله: الواسط) أي: المتوسط من وسط الشيء كوعد، أي: توسطه، وقوله: بين الاسم والخبر جرى على ظاهر المتن، ولو حمل الواسط على المتوسط بين الألفاظ الواقعة بعد إن لكان أولى ليدخل، نحو: إن عندك لفي الدار زيداً جالس؛ مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر، وقوله: معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال. والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به، والمفعول المطلق نحو: إن زيداً لضرباً ضارب، والمفعول له، نحو: إن زيداً لإجلالاً قادم، ونازع أبو حيان في الأخيرين.

(قوله: بين الاسم والخبر) أي: بين اسم إن وخبرها. هذا، وفي (الدشتي): كما أن اللّام تدخل على خبر إن، كذلك تدخل على معمول الخبر إذا كان المعمول واقعاً بين الاسم والخبر، بشرط أن يكون الخبر في تلك الجملة صالحاً لدخول اللام، بأن لا يكون ماضياً متصرفاً عارياً من قد مثلاً أو منفياً. (صبان).

(قوله: معمول الخبر)؛ لأنه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضاً تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحاً للام، نحو: إن زيداً لعمراً ضارب) وقد تدخل على الخبر، والحالة

إذا كان الخبرُ صالِحاً لِدُخُولِ اللّام، نحو: «إنّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ»، ....

أبو طالب

....

الناصية

هذه دون معموله، نحو ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١] وقد تدخل عليهما معاً، حكى الكسائي والفراء من كلام العرب: إني لبحمدِ اللهِ لصالح، وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج، وهو الصَّحيح كما امتنع دخولها على الخبر، إذا دخلت على الاسم المتأخر، أو على ضمير الفصل (بخلاف إن زيداً جالس في الدار) لتأخر المعمول، ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (إن زيداً راكباً منطلق)؛ لأن المعمول حال، ولم يسمع دخول اللّام عليه، ونصَّ الأئمة على منعه، ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه، وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بأن الحال لا تكون خبراً، وهي حال بخلاف الظرف، فإنه يكون خبراً وهو ظرف. اهـ. والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة، وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ، واللام تدخل على المبتدأ نحو: إن زيداً لطعامه مأكول (و) بخلاف (إن زيداً عمراً ضرب)؛ لأن الخبر غير صالح للّام، لكونه فعلاً ماضياً (خلافاً للأخفش) من البصريِّين، والفراء من الكوفيين (في هذه) المسألة الأخيرة، وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر؛ لكونه فعلاً ماضياً، فأما المعمول فاسم، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل. قال الموضِّح في (الحواشي): وينبغي أن يجري خلاف في إن زيداً طعامك قد أكل، فإن خطَّاباً يمنع دخول اللام على قد، وبعد، فالقول عندي قول الأخفش والفراء، بدليلِ إجازةِ البصريينِ زيداً عمرو ضرب، وزيداً أجله أحرز، مع قولهم: لا يتقدم الخبرُ إذا كان فعلاً، فأجازوا تقديم المعمولِ، وإن لم يجيزوا تقديم العامل؛ لأن المانعَ من تقديمِ العاملِ الالتباس، وذلك معنى خاصٌّ به دون المعمول فكذا هنا. اهـ. (تصريح).

(**قوله: إذا كان الخبر... إلخ**) أي: بشرطِ كون الخبرِ صالحاً لها. نحو: إن زيداً لعمراً ضاربٌ، فإن لم يكن الخبر صالحاً لها، لم يجز دخولها على معموله المتوسط، نحو: إن زيداً عمراً ضرب؛ لأن دخولها على المعمولِ فرع دخولها على الخبرِ، وبشرطِ أن لا يكون ذلك المعمول حالاً، فإن كان حالاً لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز: إن زيداً لراكباً منطلق. (أشموني).

(**قوله: نحو: إنّ زيداً لَطعامَك آكل**) فـ (زيد) اسم (إن) و(آكل) خبرها و(طعامَكَ) مفعول آكل توسط بينه وبين الاسم؛ ولذا دخلت اللّامُ عليه. و(آكل) صالح في نفسه لدخول اللام؛ لأنه ليس مَنفياً، ولا ماضِياً. (شيرازي).

ولا تدخل على المعمول إذا تأخَّر؛ كما أفهَمَه كلامُ المُصنف، ولا على الخبر إذا دخلت على المعمول المتَوَسِّط.

(وَ) تصحب ضمير (الْفَصْلِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ولا تدخل على المعمول إذا تأخَّر) فلا يجوز: إن زيداً ضارب لعمراً، أي: لأن المعمول من تمامِ الخبرِ، فإذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبرِ؛ لكونه في موضعه بخلافه مع التأخر، وكالمتأخِّر المتقدِّم على الاسمِ، فلا يقال: إن لعندك زيداً جالس. (صبان).

(قوله: كما أفهَمَه كلامُ المُصنفِ) لقوله: الواسط.

(قوله: ولا على الخبرِ إذا دخلت على المعمولِ المتَوَسِّط) فلا يقال: إن زيداً لغلامك لضاربٌ. وجوزه الأخفش والفراء محتجين بأن المانعَ قام بالخبر؛ لكونه فعلاً ماضياً والمعمول ليس كذلك، ورجَّحه الموضح قال: بدليل إجازة البصريين تقديمَ معمولِ الخبرِ الفعلي على المبتدأ، مع حكمهم بامتناعِ تقديمِ نفس الخبر؛ لأن المانعَ من تقديمه الإلباس، وذلك لا يوجد في المعمولِ.

(قوله: وتصحب ضمير الْفَصْل) أي: وهو الضَّمير المسمَّى عند الكوفيين عماداً؛ لأنه يعتمدُ عليه في تأدية المعنى، وضمير فصل عند البصريين؛ لأنه يفصلُ به بين الخبرِ والنَّعتِ، وإنما دخله اللام؛ لأنه مقو للخبر، لرفعه توهم السَّامع كون الخبرِ تابعاً له، فنزل منزلةَ الجزءِ الأولِ من الخبرِ، وقال ابن عصفور: لأنه اسم إن في المعنى (وذلك بلا شرط)، ولا التفاتَ لمن يجيز تقديمه مع الخبرِ، نحو: هو القائمُ زيد، على أن الأصلَ زيد هو القائم؛ فلذلك قال ابن عقيل: وشرط ضمير الفصلِ أن يتوسَّط بين المبتدأ والخبرِ، أو ما أصله المبتدأ والخبر نحو ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عِمرَان: ٦٢]) هذا (إذا لم يعرب هو) الدَّاخلة عليه اللام (مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ وما بعده خبر، والجملة خبر إن، فلا يكون ضمير فصل؛ لأن ضمير الفصلِ لا محلَّ له من الإعرابِ على الصَّحيحِ، والحاصل أن لام الابتداءِ تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء: اثنين مؤخرين، واثنين متوسطين، فالمتأخّران أحدهما الخبر، إذا لم يكن منفياً ولا ماضياً متصرفاً مجرداً من قد، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وبعد ذات الكسرِ تَصْحب الخبر ... لامُ ابتداءٍ نحو إني لوزر
ولا يلي ذي اللامَ ما قد نفيا ... ولا من الأفعالِ ما كرضيا
وقد يَليها مع قَدْ كإن ذا ... لقد سَما على العِدا مُسْتَحْوِذا

نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عِمرَان: ٦٢] ....

أبو طالب

....

الناصية

والثاني الاسمُ، وإليه أشار بقوله:

.... واسماً حل قبله الخبر

وأما المتوسطان فهما معمولُ الخبرِ وضمير الفصلِ، وإليهما أشار بقوله:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل ....

(تصريح). (**قوله: وتصحب ضمير الفصل**) قيل: هو حرفٌ لا محلَّ له من الإعرابِ، وعليه أكثر النُّحاة، كما في الرُّوداني، فتسميته ضميراً مجاز علاقته المشابهة في الصُّورة. وسمي ضمير الفصلِ؛ لفصله بين الخبرِ والصِّفة في نحو: زيد هو القائم، وعماداً لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباهِ بين الخبرِ والصِّفة. وقيل: هو اسمٌ لا محلَّ له من الإعراب، كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل: محله محل ما قبله. وقيل: محل ما بعده، ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاقِ القولينِ الأخيرين، وفي نحو: كان زيدٌ هو القائم محله رفع على أولهما، ونصب على ثانيهما، وفي نحو: إن زيداً هو القائم، بالعكس، وإنما يكون على صيغة ضمير الرَّفعِ مطابقاً لما قبله غيبة وحضوراً، وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال، أو في الأصلِ معرفتين، أو ثانيهما كالمعرفة في عدمِ قبولِ أل كأفعل من، وفي بعض هذه الشُّروط خلاف بسطه في (المغني) وفائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة، وتأكيدُ الحكمِ لما فيه من زيادةِ الرَّبط، وقصر المسندِ على المسند إليه. قال التَّفتازاني في حاشية (الكشاف): وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة، وإلا فتعريفُ الخبرِ بلامِ الجنسِ يفيدُ قصره على المبتدأ وإن لم يكن معه ضمير فصل، مثل: زيد الأمير، وعمرو الشَّجاع، وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر، وإن كان معه ضمير الفصل، نحو: الكرم هو التقوى.

وقال في (المطول): التحقيق أنه قد يكون للتَّخصيص، أي: قصر المسند على المسند إليه، نحو: زيد هو أفضل من عمرو، وزيد هو يقاوم الأسد. وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريَات: ٥٨] أي: لا رزاق إلا هو، أو قصر المسند إليه على المسند، نحو: الكرم هو التقوى، أي: لا كرم إلا التقوى. اهـ. قال الناظم: وجاز دخول لام الابتداء عليه؛ لأنه مقوّ للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، أي: إذا كان الخبر جملة اسمية. (صبان).

(**قوله: نحو** ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عِمرَان: ٦٢]) إذا لم يعرب هو مبتدأ فإن أعرب مبتدأ، كان جزءاً من الخبر، فتكون داخلة عليه، وكان غير ضمير فصل، كما في (التصريح).

وسُمِّيَ به لكَوْنِه فاصِلاً بين الصِّفة والخبر (وَ) تصحب (اسماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ) أَوْ مَعمُولُه، وهو ظرفٌ، أو مَجرورٌ، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢] و«إنّ فيكَ لَزَيْداً رَاغِبٌ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عِمرَان: ٦٢]) فهذا اسم إن، وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللّام والقصص خبر إن.

(قوله: وسُمِّيَ به) أي: سمي بالفصل لكونه فاصلاً، أي: مفرقاً بين الصفة والخبر؛ إذ لولاه لاشتبه الخبر بالصفة. (دشتي).

(قوله: لكَوْنه فاصِلاً بين الصِّفة والخبر) أيْ: يميز الصفة عن الخبر، فالضَّمير علامة أنَّ ما بعده خبر لا صِفة، ولو قيل: (إن هذا القصص) احتَمَلَ السامِع أن يكون (القَصَص) صفةً لِلاسم: (هذا)، ولكن الضمير (هو) عَلامة أنّه خبر **(قوله: وَتصحب اسماً حَل قَبْلَهُ الْخَبَرْ)** أي: تصحب اللّام اسمَ إن إذا تقدم الخبر على الاسم، أو تقدم معمول الخبر على الاسم.

وفي (التصريح): مما تدخل عليه اللام بعد إن (الاسم بشرط واحد، وهو أن يتأخر إما عن الخبر نحو ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النُّور: ٤٤] أو عن معموله، أي: الخبر إذا كان المعمول ظرفاً نحو: إن عندك لزيداً مقيم، أو جاراً ومجروراً (نحو إن في الدار لزيداً جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، منعه ابن عقيل في أول باب إن، فقال: لا يجوز أن يقال: إن بك زيداً واثق، وإن عندك لزيداً جالس، ثم قال: وأجازه بعضهم.

(قوله: وتصحب اسْماً) لإن.

(قوله: حل قبله الخبر) في هذا البيت إيطاء، لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثاني، وهو دافع للإيطاء على الأصح. هذا، وأشار بقوله: واسماً حل قبله الخبر إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو: إن في الدار لزيداً، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ [القَلَم: ٣] وكلامه يشعر أيضاً بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل، أو على الاسم المتأخر، ولم تدخل على الخبر، وهو كذلك، فلا تقول: إن زيداً لهو لقائم، ولا إن لفي الدار لزيد.

(قوله: وهو ظرف أو مَجرور) والحال أن الخبر المتقدم ظرف أو مجرور، أي: شرط دخول اللام، وكذا الحال في المعمول، كما في المثال. (دشتي).

(قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢]) (الهدى) اسم (إنّ) دخلت عليه اللّام؛ إذ الخبر (علينا) جار ومجرور مقدَّم على الاسم. **(قوله: وإنَّ فيك لزيداً راغِب)**، (زيداً) اسم (إنّ) دخلتْ عليه اللّام؛ لأنّ مَعمول الخبر (فيك) جار ومجرور مُقدَّم على الاسم، والخبر هو (راغِب).

تتمة: لا تدخل اللّام على غير ما ذُكِر، وسُمِعَ في مَواضِع خُرِّجَت على زِيادَتِها، نحو:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه [تَرْضى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه]

أبو طالب

(**قوله: أم الحليس... إلخ**) آخره: ترضى من اللحم بعظم الرقبة.

قاله رؤبة، والحليس كرجيل بالحاء والسين المهملتين، وشَهْرَبَةٌ: الفانية، ومن للبدل، وبعظم الرقبة، أي: بلحم عظم الرقبة.

الناصية

(**قوله: لا تدخل اللّام على غير ما ذُكِر**) أي: غير خبر إن، ومعموله الواسط، واسمها إذا حلّ قبله الخبر، قال الدنوشري: إلا في ضرورة، هكذا قالوا، لكنهم صرحوا فيما يأتي في بحث إن المكسورة المخففة أن اللّام التي بعدها عند إهمالها هي لام الابتداء، خلافاً لبعضهم، وهي داخلة على الخبر المبتدأ في نحو: إن زيداً لقائم، فالواجب تقييد إطلاقهم هنا بما قالوه هناك، فليتأمل. (حمصي).

(**قوله: سُمِعَ في مَواضِع... إلخ**) أي: أولت على أنها زائدة، وليست بلام الابتداء.

(**قوله: أُمُّ الحُلَيْسِ لعَجُوزٌ شَهْرَبة... إلخ**) قاله رؤبة. وقال في العباب: قاله عنترة بن عروس.

قوله: أم مبتدأ، والحليس بضمِّ الحاء المهملة وفتح اللّام وسكون المثناة التحتية، آخره سين مهملة مضاف إليه، وأم الحليس كنية امرأة، ولعجوز، أي: كبيرة في السِّنِّ، اللام لام الابتداء، وعجوز خبره، وهو لا يؤنث بالهاء عند ابن السكيت، ويؤنث بها، فيقال: عجوزة عند ابن الأنباري تحقيقاً للتأنيث؛ وجمعه عجائز وعُجُز بضمتين، وشَهْرَبَةٌ بفتح الشين المعجمة وسكون الهاء، وفتح الرَّاء المهملة، والباء الموحدة، وفي آخره هاء، ويقال أيضاً شهبرة بتقديم الباء على الراء، لكن يتعين الأول هنا لصحة القافية، أي: فانية أفناها الزمان لكبر سنها صفة أولى لعجوز، وصفة المرفوع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بالسكون العارض لأجل الشِّعر، وجملة ترضى من الفعل والفاعل العائد على العجوز، وما تعلق به في محلِّ رفع صفةٍ ثانية لعجوز أو خبر بعد خبر، وعليه فضمير ترضى عائد على أم الحليس، ومن اللحم متعلق بترضى، ومن تبعيضية إن قدر مضاف بين الباء وعظم، أي: ترضى ببعض اللحم بلحم عظم الرقبة، وعليه فقوله: بعظم الرقبة كلام إضافي بدل من قوله: من اللحم بدل كلٍّ من كلٍّ، فكأنه قال: ترضى بلحم عظم الرقبة؛ لأن المبدل منه في نية الطرح والرمي، أو بمعنى بدل، أو يقدر كما قيل مضاف بينهما أيضاً، أي: ترضى بدل اللحم بمرقة عظم الرقبة، وعليه فـ(بعظم) متعلق بترضى.

(يعني) أمُّ الحليس لكبيرة في السن، فانية ضعيفة أفناها الزمان وأضعفها لكبر سنها، ترضى بلحم عظم الرقبة، أي: تمتثل لذلك؛ لأنها لا تقدر على شراء اللَّحم لفقرها، أو تقدر ولكن لا

[يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَواذِلٌ]　　وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ

قال ابنُ النَّاظِم: وأحسن ما زيدَتْ فيه قوله:

أبو طالب

(قوله: ولكنني من حبها... إلخ) أوله: يَلُومُوني في حُبِّ ليلى عَواذل. والعواذل: اللَّائمات، والعميد: من عمده العشق، إذا هزَّه وكسره، أي: من حبها لمكسورٌ.

الناصية

يمكنها مضغه وإن كان ليناً، والكيفية أنها تضع عظم الرقبة في ماء، وتضعهما على النار حتى تخرج الدهنية، فتضع في الماء عيشاً، وتصبر حتى يلين إن لم يكن ليناً، ثم تأكل مع الرضا والامتثال.

(والشاهد) في قوله: لعجوز حيث أدخل عليه اللام، وهو خبر للمبتدأ شذوذاً، لما مر، وخرج على أن اللام زائدة، وقيل: إن اللام مدخلة على مبتدأ مقدر، والجملة في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول، والرابط الضمير المحذوف، فلا تكون اللام داخلة على خبر غير إن المكسورة. **(قوله:**

يلومُونَني في حُبِّ ليلى عَواذلي　　ولكنَّني من حُبِّها لَعَمِيْدُ)

ذكر النحاة أن قائل هذا البيت لا يعرف، ولا تحفظ له تتمة.

(قوله: يلومونني) أي: يعنفونني ويعذبونني فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضَّمة، والواو فاعله والنون للوقاية، والياء مفعوله، وفي حب متعلق بيلوم، وليلى مضاف إليه مجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصَّرف للعلمية والتأنيث اللفظي، وعواذلي بدل من واو يلومونني بدل كل من كل ومضاف إليه، ويصح أن تكون الواو في يلومونني حرفاً دالاً على الجمع على لغة أكلوني البراغيث، وعواذلي فاعله، وهي جمع عاذلة أو عاذل، ولا يضر تذكير الفعل؛ لأنه جمع تكسير وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث، ولكنني الواو للعطف، ولكن حرف استدراك على ما يتوهم من تأثير لومهم فيه، حتى يرجع عن حبها، والنون للوقاية والياء اسمها، ومن حبها متعلق بقوله: لعميد والهاء مضاف إليه، ولعميد، أي: معمود ومهدود بالحب، اللام لام الابتداء، وعميد خبرها، وروي لكميد من الكمد، وهو الحزن.

(يعني) يعنفني ويعذبني بسبب حبي لليلى عواذلي، ولكن تعنيفهم وتعذيبهم لي لم يؤثر فيَّ شيئاً، بل حبي لها هدني، وجرد شخصاً من الحب أوقع الهد؛ لأنه معنى من المعاني لا يقع منه ذلك.

(والشاهد) في قوله: لعميد حيث دخلت عليه لام الابتداء، وهو خبر للكن على رأي الكوفيِّين لا البصريين؛ لأنه ممنوع عندهم، وخرجوه على أن اللام زائدة، أو أن الأصل لكن أنا، فحذفت الهمزة وأدغمت النون في النون، فلا شاهد فيه حينئذٍ؛ لأن اللام داخلة على خبر المبتدأ لا خبر لكن، وهو بعيد، كما قاله بعضهم، أي: لأنه لو كان كذلك لقال: لكنا. وأوله الزمخشري، وهو

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقِّي الْعَمَلُ

إنَّ الخِلافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَةٌ وَخَلائِفٌ ظُرَفٌ لَمِمَّا أحْقَرُ

أي: لِتَقَدُّم إنّ في أَحَدِ الجزأَيْنِ.

(وَوَصْلُ ما) الزَّائدة (بِذي الْحُرُوفِ) المَذكُورَة في أوَّل الباب إلَّا لَيْتَ ....

أبو طالب

(قوله: إن الخلافة... إلخ) الدَّميم بالدال المهملة من الدَّمامة، أي: الحقارة، والخلائف: جمع خليفة، وظرف كقفل: جمع ظريف، وما في لما استفهامية، والمعنى: إن الخلافة بعد تلك الخلفاء لحقيرة محتقرة، مع أن بعضَ الخلفاء الذين بعدهم خلائف ظرف، ليسوا أحقر من الخلفاء في عصرهم، ولكنهم بالنسبة إلى تلك الخلفاء محتقرون.

(قوله: في أحد الجزأين) أي: الجزأين من الكلام؛ الذي هو مجموع هذا البيت، الظاهر أن يكون الظرف متعلقاً بالتقدم، ولا يبعد أن يكون موضع الحال عن إن، بل هذا أحسن.

(قوله: ووصل ما... إلخ) وصل ما بإن المكسورة والمفتوحة، مفيدٌ للحصر الأول؛ لقصر الموصوف على الصِّفة، والثاني للعكس، وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] كما في (القاموس).

الناصية

الأقرب بأن الأصل لكن إنني، فنقلت حركة الهمزة إلى نون لكن، ثم حذفت الهمزة، فاجتمع أربع نونات فحذفت الأولى، فصار لكنني، فاللام داخلة على خبر إن لا خبر لكن.

(قوله: إن الخِلَافَةَ بَعْدَهُمْ لَذَمِيمَة) المَعنى: الخِلَافَة بعدَ أولئِك الخُلَفَاء مذمُومَة، وخُلَفَاء ظُرَفاء أحْقَر مِنْ أولئِكَ الخُلَفَاء (الشاهد) في دخول اللام على الخبر في المَوضِعَيْنِ (ذَمِيمَة) خبر (إنَّ) و(مما أحقر) خبر (خَلائِف) وحسن هذه الزِّيادَة تقدُّم (إن) على (ذَمِيمَة) ممّا جعل دخول اللّام عليها وفق القِياس (شيرازي).

(قوله: أي: لِتَقَدُّم إنّ في أَحَدِ الجُزأَيْن) أي: أحد جزأي الشِّعر، وهو الجزء الأول، فإن اللام زيدت في الجزء الثاني من البيتِ على خبر المبتدأ، فمن حيث إنها دخلت على غير خبر إن فهي زائدة، ومن حيث ذكر إن في الجزء الأول، وهو إن الخلافة، فذكر اللّام حسن، ومناسب. (دشتي).

(قوله: ووصل ما الزائدة) فخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية، نحو: إن ما عندك حسن، وإن ما فعلت حسن، وتكتب مفصولة من إن بخلاف ما الزائدة، واعلم أن إنما وأنما يفيدان الحصر، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] أي: ما يوحى إليّ إلا قصر الإله على الوحدة، فالحصر الأول من قصر الصِّفةِ على الموصوف قصر قلب، نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد إيحاء الإشراك إلى نبينا ﷺ، حيث أصروا عليه،

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

والثاني من قصر الموصوفِ على الصِّفة، قصر قلب أيضاً، والإتيان به مبالغة في الردِّ، وإلا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد، والاعتراض على إفادة إنما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصرَ من اللفظ المصرح به، ولا يضرُّ فواته بالتأويل، كفوات التأكيد؛ لأنه أمرٌ تقديري.

ثم قيل: الحصر من اجتماع إن وهي للإثبات، وما وهي للنفي، فصرف الإثبات للمذكور، والنفي لغيره. وقيل: لاجتماع مؤكدين إن وما الزائدة، واعترض هذا بأن اجتماع مؤكِّدين لا يستلزم الحصر، وإلا لوجد في إن زيداً لقائم مثلاً، والأول بأنه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بإن وأن زائدة.

وقد يجاب عن اعتراض الثاني بأن اجتماع مؤكِّدين على وجه تركهما أقوى لشدَّة التَّلاصق فيه، وعن اعتراض الأول بأن ما هذه نافية أصالة، لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة؛ بدليل عدم ذكر منفيها.

هذا ما ظهر لي فاعرفه واعترض في (المغني) الأول أيضاً بأن إن ليست للإثبات، بل لتوكيد الكلام إثباتاً نحو: إن زيداً قائم، أو نفياً نحو: إن زيداً ليس بقائم. قال الشمني: فيه بحث؛ لأن إن لتوكيد النِّسبة التي بين اسمها وخبرها، وهي لا تكون إلا ثبوتاً، وإن كان نفس خبرها نفياً (صبان).

(قوله: بذي الحُرُوفِ المَذكورَة. . . إلخ) أي: الحروف المشبهة بالفعل المتقدمة (إلا عسى ولا) فإن ما لا تتصل بهما وتتصل بإن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل، (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية، قال في (المغني): وتسمَّى ما الكافة عن لعمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة، فمثال إن وأن نحو ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فإن في الأولى مكسورة، ومدخولها جملة فعلية، وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] ومثال لعل قوله:

. . . . لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا

ومثال لكن قوله:

. . . . ولَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلِ

(بخلاف قوله):

فواللهِ ما فَارَقْتُكم قَالِياً لَكُم (ولكنَّ ما يُقْضَى فسَوْفَ يكُونُ)

(مُبْطِلُ إعْمالَها) لِزَوال اخْتِصاصِها بالأسْماءِ؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) في الجميع، حَكى الأخفش «إنَّما زيداً قائمٌ» وقِسْ عليه البَواقي،

أبو طالب

. . . .

الناصية

فما اسم موصول لا زائدة في موضع نَصْب على أنها اسم لكن، ويقضى صلتها، وجملة فسوف يكون خبرها، ودخلت الفاء في خبرها؛ لأن ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم، فلذلك دخلت الفاء في الخبر، كما تدخل في الجواب، نص عليه ابن مالك، ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة بخلاف، وليس بجيد، والمعتمد إثباتها، وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها (إلا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الأصح خلافاً لابن أبي الربيع وطاهر القزويني، فإنهما أجازا: ليتما قام زيد.

(قوله: مبطل إعمالها) أي: وجوب إعمالها فلا ترد ليت. **(قوله: لزوال اختصاصها)** أي: الحروف المشبهة؛ وذلك لأن من جملة أسباب إعمالها كونها مختصة بالاسم كالفعل، فإذا وصلت بما فقد دخلت على الحرف، فزال ذلك الاختصاص. (دشتي). **(قوله: لزوال اختصاصها بالأسماء)** أي: لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدّخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك: أي: ما عدا ليت ووجوب الإهمال هو مذهب سيبويه، والجمهور نحو إنما زيد قائم، وكأنما خالد أسد، ولكنما عمرو جبان، ولعلّما بكر عالم (صبان). **(قوله: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾** [النساء: ١٧١] الشاهد في رفع (الله) إذ لو عَمِل إنما لَنُصِبَ. **(قوله: وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ)** وتجعل ما ملغاة. **(قوله: وقد يبقى العمل)** قد للتَّقليل بالنِّسبة لغير ليت، وللتَّحقيق بالنسبة لليت؛ لأن إعمالها كثير بل أوجبه بعضهم، كما سيأتي، ففي كلامه استعمال المشترك في معنييه (صبان).

(قوله: حَكى الأخفش. . . إلخ) قال الدَّماميني: ظاهر كلام الزَّجاجي في (الجمل) أنه مسموع من العرب، وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء: ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائم، ولعلما بكراً قائم، فيلغي ما وينصب بإن، وكذلك أخواتها. هذا كلامه. اهـ. وللمصنف ومن وافقه أن يقول: يكفي في صحة الإعمال الاختصاص بحسب الأصل، ولا يضر. (صبان).

(قوله: حَكى الأخفش) والكسائي عن العرب سماعاً. **(قوله: إنما زيداً قائم)** بنصبِ زيد.

(قوله: وقِسْ عليه البواقي) في (التصريح): وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع **(في البواقي مطلقاً)** أي: في بقية أخوات إن الأربعة، وهي أن المفتوحة، وكأن، ولعل، ولكن وقوفاً مع السَّماع ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش (أو يسوغ) للقياس على ما سمع في إنما (مطلقاً) في بقية أخواتها الأربعة؛ إذ لا فرق، ذهب إلى ذلك الزَّجاج، وابن السَّراج، والزمخشري، وابن مالك، (أو) يسوغ

هكذا قال الناظم تبعاً لابنِ السَّرَّاج، والزَّجّاج، وأمّا لَيْتَ فيجوز فيها الإعْمال والإهْمال، قال في شرح التسهيل: بإجماع، وَرُوِيَ بالوَجْهَيْن:

أبو طالب

(قوله: وأما ليت. . . إلخ) وهذا لأن ليت أشبه بالفعل من أخواته؛ لما تقدم في بحث نون الوقاية.

الناصية

القياس (في لعل فقط) لأنها أقرب إلى ليت، حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ ﴿فأطلعَ﴾: إنَّ لعل ضمنت معنى ليت، ذهب إلى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي: في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت؛ لأن الكلام معهما صار غير خبر، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع، فهذه (أقوال) أربعة، وإلى هذه المسألة أشار النَّاظم بقوله:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُروفِ مُبْطِلُ ... إعمالها وقد يُبَقَّى العَمَلُ

(قوله: هكذا قال الناظم) أي: المصنف في (شرح التسهيل). ولذلك أطلق في قوله: وقد يبقى العمل، ومذهب سيبويه، أي والجمهور، وصححه ابن الحاجب كما في النكت المنع لما سبق من أن «ما» أزالت اختصاصها بالأسماء، وهيئتها للدخول على الفعل نحو ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقوله:

فوالله مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله:

أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ الْمُقَيَّدا

بخلاف ليت، فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، ولذلك ذهب بعض النَّحويين إلى وجوب الإعمال في ليتما، وهو يشكل على قوله في (شرح التسهيل): يجوز إعمالها، وإهمالها بإجماع (الأشموني). هذا وقد يقال: لم ينظر المصنف إلى هذا الخلاف لكونه واهياً، فحكى الإجماع.

(قوله: فيجوز فيها الإعمال والإهمال) أي: يجوز إعمالها استصحاباً للأصل، حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (إهمالها) حملاً على أخواتها (وقد روي بهما قوله) وهو النابغة الذبياني:

قالتْ ألا لَيْتَمَا هذا الحَمَامُ لنا ... إلى حَمَامَتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الإهمال، والنَّصب على الإعمال، وليس فيه رد على القائل بوجوب الإعمال؛ لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت، وهذا خبر مبتدأ محذوف، والحمام نعت هذا، ولنا خبر ليت، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصِّلة لطولها بالنَّعت، وقبل هذا البيت:

قالت ألَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنا [إلى حَمامَتِنا أو نِصْفُهُ فَقَدِ]

أبو طالب

(قوله: قالت: ألا ليتما... إلخ) قاله النابغة الذبياني في امرأة لها حمامةٌ واحدة، وقد رأت أفواج حمامٍ يطرف في الهواء، فعدّتها في حال الطيران وكن ستاً وستين، فتمنت أن تكون لها حمام بعدد تلك الحمامات، ونصفها مع حمامة نفسها لتصير عدد حماماتها مئة، فإلى في البيت بمعنى مع وأو بمعنى الواو، وقد بمعنى حسب، ويشبه بهذا حكاية مصنوعة مشتملة على الغزو، وهي أن

الناصية

واحْكم كَحُكْم فتاةِ الحي إذْ نظرتْ إلى حَمام شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

وبعده:

فحسَبُوه فألفوه كما ذكرت تِسْعاً وتِسْعِين لم ينقصْ ولم يزدِ

فكملت مئة فيها حَمامتها وأسرعتْ حسبةً في ذلكَ العددِ

والمعنى: كن حكيماً كفتاة الحي، وهي زرقاء اليمامة، قيل: وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام، وقِصَّتها أنها كان لها قطاة، ثم مرّ بها سِرْبٌ من القطا بين جبلين، فقالت:

ليتَ الحَمَامِ لِيَهْ إلى حَمَامَتِيَهْ

ونِصْفَهُ قَدِيَهْ تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد، فعده فإذا هو ست وستون قطاة، ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة، فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مئة، ووصف الحمام بصفة الجمع، وهو شراع، وشراع يحتمل أوله الإعجام، والإهمال وبصفة الإفراد، وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل، وحسبوه من الحساب وهو العد.

(قوله: قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا) قاله النابغة الذبياني. وهو من قصيدة من البسيط والضَّمير في (قالت) يرجع إلى الزرقاء: امرأة من بقية طسم وجديس يضرب بها المثل في حدة النظر قيل: كانت ترى من مسافةِ ثلاثةِ أيامٍ، ولها قصة ذكرناها في الأصل.

اللغة: «فقد» قد: اسم فعل معناه يكفي، أو اسم بمعنى كاف.

المعنى: تتمنى هذه المرأة ـ وقد رأت الحمام طائراً ـ أن يكون لها هذا الحمام ونصفه، منضماً كلُّ ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصرِ، قلما يُخطئ بصرُها على بعد المسافة، ورأت يوماً حماماً طائراً، فنظرت إليه، ثم قالت:

ليت الحَمَامَ لِيَهْ إلى حَمَامَتِيَهْ

أوْ نِصْفَهُ قَدِيهْ تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا

قال في «شرح الكافية»: وَرَفْعُهُ أَقْيَسُ.

(وَجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلى مَنْصُوبِ إنَّ ....

أبو طالب

حمامة جاءت إلى فوج قليل من الحمام، فقالت استهزاء بقلة عددهن: السَّلام عليكن أيتها الحمام اللَّاتي عددهن مئة، فقلن في جوابها: لا تستهزئي بقلتنا، فإن عددنا عدد لو زيد عليه مثله، ونصفه، وربعه، معك صار مئة، وهذا من ما يسأل الناس بعضهم عن بعض أن ماذا عددهم، فأجيبوا بأنه ستة وثلاثون، وقد نظم هذا باللغة العجمية هكذا: جمع مار اطعنه قلت مزن جونكه ما اهليم وبيحد سيشويم ما ونصف ونصف نصف جونتو داخل ميشوي صد ميشويم.

الناصية

قالوا: ثم وقع الحمام في شراك صيَّاد، فحسبوه فوجدوه ستاً وستين حمامة، كما حزرته.

الإعراب: «قالتْ» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «ألا» أداة استفتاح «ليتما» ليت: حرف تمنٍّ ونصب، وما زائدة «هذا» ها: حرف تنبيهٍ، ذا: اسم إشارة مبني على السُّكون في محلِّ نصب اسم ليت، هذا على روايةِ نصبِ الحمام، فأما على رواية الرَّفع، فاسم الإشارة في محلِّ رفع مبتدأ «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوبٌ، أو بدل المرفوع مرفوعٌ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت على روايةِ النَّصبِ وخبر المبتدأ على رواية الرفع «إلى» حرف جر «حمامتنا» حمامة: مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف حال من اسم ليت، أو حال من الضَّمير المستكنِّ في الجار والمجرور، وحمامة مضافٌ، ونا: ضمير المتكلِّم مضاف إليه مبني على السُّكون في محلِّ جر «أو» حرف عطف بمعنى الواو، «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع، وإما بالنصب، ونصف مضاف، والهاء ضمير عائد إلى الحمام مضاف إليه، «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كاف، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ، والخبر في محلِّ جزم جواب شرطٍ محذوفٍ، والتَّقدير: إن حصل ذلك فهو كافٍ.

الشاهد فيه: قوله «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حينئذٍ عاملة، ويروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حينئذٍ مهملة، فدلت الرِّوايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب فيها أن تكفَّها عن العملِ، بل يجوز فيه وجهان: الإعمال والإهمال. (**قوله: وَرَفْعُهُ أَقْيَسُ**) أي: أَوْفَقُ بالقواعد.

(**قوله: وجَائِزٌ**) بالإجماع. (**قوله: وَجائز رَفْعُكَ... إلخ**) أي: بشرطين استكمال الخبر، وكون العامل (إن أو أن أو لكن) مما لا يغير معنى الجملة (نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]) فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر، وهو بريء (وقوله):

فَمَنْ يَكُ لم يَنْجُبْ أبوهُ وأُمُّهُ فإنَّ لنا الأمَّ النَّجيبةَ والأبُ

. . . .

أبو طالب______________________________________

. . . .

الناصية______________________________________

فعطف الأب على محلِّ الأم بعد استكمال الخبر، وهو لنا (وقوله):

وما قصرت بي في التَّسامي خؤولة ... ولكن عَمِّي الطَّيب الأصلِ والخالُ

فعطف الخال على محلِّ عمي بعد استكمال الخبر، وهو الطَّيب، هذا معنى قول الناظم:

وجائزٌ رَفْعُكَ مَعْطوفاً على ... مَنْصُوبِ إنّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا

وألحقت بإن لكن وأن . . . . . . وكون الرفع بالعطف على محلِّ الاسم هو قول بعض البصريِّين الذين لا يشترطون وجود المحرز، أي: الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين، وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على أن الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم، بل (على أنه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة، والتقدير: ورسولهُ بريء، ولنا الأب النجيب، والخال الطَّيب الأصل (أو) على أنه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك إذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد، فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء أي: بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور، وهو من المشركين، والأب معطوف على الضَّمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف، والخال معطوف على الضَّمير المستتر في الطَّيب لوجود الفصل بالمضاف إليه (لا) إن رفع ذلك. ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محلِّ رجلٍ في قولك: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة بالرفع؛ لأن الرافع) لمحلِّ رجلٍ الفعل وهو جاءني، وهو باق، ولا يمنعه عن العمل في محلِّ رجل الحرف الزائد؛ لأن الزائد وجوده كلا وجودٍ، والرفع لمحل الاسم (في مسألتنا) التي نحن فيها (الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ) وهو إن وأن ولكن، والعامل اللَّفظي يبطل عمل العامل المعنوي.

فإن قيل: إذا كان هذا من عطف الجمل، أو من العطف على الضَّمير عند المحققين، فما وجه اشتراط استكمال الخبر؟ وكون العامل إن أو أن أو لكن عندهم.

قلت: أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطفِ الجملِ، فلئلا يلزم العطف قبل تمامِ المعطوفِ عليه، وإذا كان من العطف على الضمير، فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل، فلئلا يلزم عطفُ الخبرِ على الإنشاءِ، وإن كان من العطف على الضَّمير، فلم يحضرني عنه جواب شاف (تصريح).

(قوله: وجائز رفعك معطوفاً على منصوب إن) ظاهره أن المعطوف عليه هو اسم إن، فيكون الرفع باعتبار محله قبل إن، بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحلِّ، ونسب إلى الكوفيِّين وبعض البصريين، وهو الأقرب إلى عبارة المصنف، وستأتي بقية الأوجه. ولو قال: رفعك تالي عاطف لكان جارياً على سائر الأوجه الآتية.

بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا) الخبر، نحو: «إنّ زيداً قائمٌ وعَمْرٌو» بالعطف على مَحَلِّ اسم إنّ، وقيل: على مَحَلِّها مع اسمها، ....

أبو طالب

(قوله: وقيل على محلها مع اسمها) فإن محلهما الرَّفع على الابتدائية، فإن إن زيداً قائم بمعنى زيد مؤكد ما سيأتي له من الحكم قائم.

الناصية

وفي (التسهيل): أن النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمي، والزجاج، والفراء، تقول: إن زيداً قائم الفاضل، أو أبو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع، قال: (سم) فيما كتبه بهامش (شرح التسهيل) للدماميني: هو ظاهر إن قلنا: إن الرَّفع على العطف على محل اسم إن، فإن قلنا: على الابتداء، وإنه من عطف الجمل، فالقياس امتناع ما عدا النسق، فليتأمل.

وقاس الرضي البدل، ومثل له بقوله: إن الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع.

وقيل: الرفع مخصوص بعطف النسق. قال في (الهمع): وهو الأصح. قال في (شرح الجامع): ولم يقيد العطف بالواو؛ لأن لا كذلك تقول: إن زيداً قائم لا عمراً أو لا عمرٌو. اهـ.

والظاهر أن الفاء وثم وأو وحتى كذلك (صبان). **(قوله: بعد أن تستكملا)** متعلق برفعك أي معطوفاً، لا بجائز خلافاً للمكودي لما فيه من الفصل بالمبتدأ، وهو أجنبي من الخبر (صبان).

(قوله: بعد أنْ تَسْتَكْمِلَا الخبر) أي: بعد أن تستكمل إن خبرها، فالخبر مفعول تستكمل والفاعل إن. **(قوله: إن زيداً قائمٌ وعمرٌو)** ونحو إن زيداً آكلٌ طعامَك وعمرو، ومنه:

فَمَنْ يَكُ لَم يُنْجِبْ أَبوه وَأُمُّه   فَإنَّ لَنَا الأمَّ النجيبَةَ وَالأَبُ

وليس معطوفاً حينئذ على محلِّ الاسم مثل: ما جاءني من رجلٍ وامرأةٌ بالرفع؛ لأن الرافعَ في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إما مبتدأ خبره محذوف، والجملة ابتدائية عطف على محلِّ ما قبلها من الابتداء، أو مفردٌ معطوفٌ على الضَّميرِ في الخبرِ إن كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل، نحو: إن زيداً قائم وعمرو تعين الوجه الأول. أي: كونه من عطفِ الجملِ، أي: عند الجمهور، وإلا فبعضهم يجيز العطف على الضَّمير المستتر بلا فصل بقلة، فعليه يجوز الوجه الثاني (أشموني). **(قوله: بالعطف على محل اسم إن)** فإن محله مرفوع لكونه مبتدأ في الأصل، وعلى هذا الوجه فالمعطوف مشمول لتأكيد إن لكون العطف على مدخولها، فيشملها حكمها المعنوي، وهو التوكيد، وإن لم يشملها الحكم اللَّفظي، وهو النصب (دشتي).

(قوله وقيل: على محلها مع اسمها) فلا يكون المعطوف على هذا الوجه مؤكداً بإن.

(قوله: وقيل: على محلها مع اسمها) أي: على محلِّ (إن زيداً)؛ لأن محل المجموع الرفع بالابتدائية.

وقيل: هو مُبتَدَأٌ حُذِفَ خبره لِدلالَة خبر إنّ عليه، ولا يَجُوزُ العَطف بالرفع قبل اسْتِكمالِ الخبر، وأجازَه الكِسائِيّ مُطلَقاً ....

أبو طالب

(قوله: وقيل هو مبتدأ) الفرق بين الأقوال الثلاثة أن تأكيد حكم المعطوف منصوص على الأول، ومحتمل على الثاني، ومنفي على الثالث؛ لأن ما قبل المعطوف عليه معتبر في المعطوف على القطع، وما بعده معتبر فيه على الاحتمال، ونفسه غير معتبر معه على القطع، هذا على ما هو الظاهر، وأما على التحقيق فالمراد بمحل إن مع اسمها أن يكون تقيد الاسم إن داخلاً في المعطوف عليه، والقيد الذي هو نفس إن خارجاً، كما يشهد به ما جوز الشارح في باب لا لنفي الجنس من العطف على محل لا مع اسمها، إذ لو كان الأمر هناك على ما هو الظاهر لزم أن يكون الحكم للمعطوف ثابتاً لا منفياً، وليس كذلك، وعلى هذا يكون المذهبان الأولان كلاهما منصوصين فيما ذكر، وإنما اختار الشارح هاهنا المذهب الأول لعدم المانع عن اختياره، وكونه أظهر، وهذا بخلاف العطف في باب لا لنفي الجنس لما سيجيء.

(قوله: وأجاز الكسائي... إلخ) مما يؤيد مذهبه قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ...﴾ [المائدة: ٦٩] إلخ، حيث رفع (الصابئون) قبل الاستكمال، وأما نظير تلك الآية في سورة البقرة، والحج، فلفظ الصابئين فيه بالياء، ويمكن حمل الآية على أنه مبتدأ محذوف الخبر، والجملة معترضة بين جملة إن، فافهم.

الناصية

(قوله: وقيل هو مبتدأ محذوف خبره) تقديره: (إن زيداً قائمٌ وعَمْرو قائم، فيكون من باب عطفِ الجملةِ على الجملةِ.

(قوله: لدلالة خبر إن عليه) أي: على خبره. **(قوله: وأجازه)** أي: العطف بالرَّفع قبل الاستكمال.

(قوله: وأجازه الكسائي... إلخ) أي: وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩] فعطف الصابئون بالرفع على محلِّ الذين آمنوا قبل استكمال الخبر، وهو من آمن بالله واليوم الآخر، وبقراءة بعضهم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٦] فعطف ملائكته بالرفع على محلِّ الجلالة قبل استكمال الخبر، وهو يصلون. (صبان).

(قوله: وأجاز الكسائي... إلخ) موضع الخلاف، حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعاً نحو إن زيداً وعمرو ذاهبان، فإن لم يتعين ذلك، نحو: إن زيداً وعمرو في الدار جاز اتفاقاً، قاله الموضح في (شرح بانت سعاد)، وهو مخالف لما أطلقه هنا، كذا في (التصريح) ومثل: إن زيداً وعمرو في الدار إن زيداً وعمرو قائم، وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح في (شرح بانت سعاد)، وحقق أن نحو: إن زيداً وعمرو في الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (صبان).

(قوله: مطلقاً) أي: سواء قبل الاستكمال، وبعده وسواء ظهر إعراب المعطوف عليه، أو خفي فالإطلاق في مقابلة التقييد السابق، والتقييد اللاحق، وإن جعله البعض في مقابلة اللَّاحق فقط (صبان).

والفرَّاء بشرط خَفاءِ إعرابِ الاسم.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: والفراء بشرط. . . إلخ) أي: سواء كان إعراب الاسم خفياً، أم ظاهراً، مثال الظاهر ظاهرٌ، ومثال الخفي يأتي في التَّعليقة التالية.

هذا، وفي (الصبان) وافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه، نحو: إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمرو عالمان تمسكاً ببعض ما سبق. قال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

(قوله: بشرط خفاء إعراب الاسم) أي: في تركيب خفي. . . إلخ، أي: لكونه مبنياً أو مقصوراً مثلاً. قال (سم): انظر لو خفي إعراب المعطوف دون المعطوف عليه. ويحتمل أنه عنده كذلك. وقال الروداني: قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ أن خفاء إعراب المعطوف كذلك، فيجوز عنده العطف بالرفع في إن زيداً والفتى ذاهبان. اهـ. (صبان).

(قوله: بشرط خفاءِ إعراب الاسم) إذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الإعراب أخذه من (التسهيل) واعترضه في حواشيه فقال: المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم، فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء، ويدخلان في نقل المؤلف. اهـ. فيجيز إن كان الاسم مبنياً (كما في بعض هذه الأدلة) المتقدمة، وهي ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾ [الأنفال: ٧٢] الآية.

هذا، وفي (التصريح) يمنع إن كان الاسم معرباً، كما في نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾ [الأحزاب: ٥٦] بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية، ومقتضى هذه العلة أنه يجيز إن الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي، فإن إعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقاً، لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً؛ لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ، وهو أيضاً عامل في الخبر، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً، وذلك ممتنع، ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء؛ لأن الرافع للخبر عندهما في باب إن هو رافعه في باب المبتدأ، إلا أنه مشكل إما على القول بالترافع، وهو المشهور عن الكوفيين، فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ، وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب إن، كما نقله الشاطبي عنهم؛ فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسألتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة، وهما الابتداء والمبتدأ، فما هربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبر إن، وخبر الصابئون محذوف (أي: والصابئون) والنصارى (كذلك) والأصل، والله أعلم ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢] (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه، فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر إن محذوفاً لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله:

خـلـيـلـيَّ هَـلْ طِـبٌّ فـإنِّـي وأنْـتُـمَـا وإنْ لَـمْ تَـبُـوحـا بِـالـهَـوَى دَنِـفَـانِ)

ثُمَّ الأصل: العطف بالنَّصب كقوله:

أبو طالب

. . . .

الناصية

فحذف خبر إن لدلالة خبر المبتدأ عليه، والتقدير: فإني دنف، أي: مريض وأنتما دنفان، والتوجيه الأول أجود؛ لأن الحذف من الثاني؛ لدلالة الأول أولى من العكس، قال الموضح في (شرح الشذور) (ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله:

. . . . فَــإِنِّــي وقَــيَّــارٌ بِــهـــا لَــغَــرِيْــبُ

والأصل: فإني لغريب وقيار غريب، ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الأول (لأجل اللام)؛ لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله:

أُمُّ الــحُــلَــيْــسِ لَــعَــجُــوزٌ شَــهْــرَبَــهْ

على أحد الوجهين المتقدمين، فيصح حينئذٍ التخريج الثاني، ويصير التقدير، فإني غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله: تعالى) إن الله (وملائكته) بالرفع، والتقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول، وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون)؛ لأنها للجماعة المشتركة، والله واحد لا شريك له (إلا إن قدرت) الواو للتعظيم للواحد مثلها في ﴿قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] فإنها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين، فيأتي التوجيه الأول أيضاً، ويصير التقدير: إن الله يصلي وملائكته يصلون.

فإن قلت: كلا التوجهين مشكل، فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، معنى؛ أما على التوجيه الأول؛ فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار، فلم يتطابقا، وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس؛ لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة، فلم يتطابقا أيضاً.

قلت: أجاب عنه في (المغني) فقال: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض. اهـ.

وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعاً، نحو: إنك وزيد ذاهبان، وأما نحو: إن زيداً وعمرو في الدار، فجائز باتفاق.

قاله الموضح في (شرح بانت سعاد): وهو مخالف لما أطلقه هنا (تصريح).

(**قوله: بشرط خِفاءِ إعراب الاسم**) بأن يكون مبنياً أو مقدر الإعراب، فالأول نحو إنك وزيد ذاهبان والثاني، نحو: إن موسى وزيد عالمان.

(**قوله: ثُمَّ الأصل**) أي: القاعدة الأصلية في المعطوف على اسم إن النصب، وما ذكر من جواز الرفع خلاف الأصل (دشتي).

إنَّ الـرَّبِـيـعَ الـجَـودَ وَالـخَـرِيـفـا يَـدا أَبِـي الـعَـبَّـاسِ وَالـصُّـيُـوفـا

أبو طالب

(**قوله: إن الربيع الجود**) الجود بفتح الجيم: المطر الغزير، والمراد بالفصول الثلاثة نفس تلك الفصول لا أمطارها، كما قيل، أما أولاً؛ فلأن مطر الصَّيف مضر في الأغلب، وأما ثانياً فلأن

الناصية

(**قوله: ثم الأصل... إلخ**) أي: قد أشعر قوله، وجائز أن النَّصب هو الأصلُ، والأرجحُ استكمال إن خبرها تعين النَّصب، أي: لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعلَ من عطفِ الجملِ، ومن تقدُّم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضَّمير في الخبر. قال (سم): لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدأ حذف خبره، ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها، لا العطف.

وأقول: مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرَّفع بالعطف على محل اسم إن، بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل. وقال الرضي: إنما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال؛ لأن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ، وفي خبر إن هو إن فيكون قائمان من قولك: إن زيداً وعمرو قائمان خبراً عن إن وعمرو معاً، فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد، ولا يجوز ذلك. اهـ. ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معاً، وبه صرح ابن هشام في (شرح بانت سعاد) كما سيأتي قريباً ومقتضى إطلاق الموضح وغيره، والتَّعليل السابق وبحث (سم) فيه شمول المنع لغير ذلك، نحو: إن زيداً وعمرو قائم، وهو الذي حققه الروداني. وصنيع الشارح فيما يأتي أقرب. (صبان).

(**قوله: كقوله: إن الربيع... إلخ**) المَعنى إنّ ربيعَ الجود، وخريف الجود، هما يدا أبي العباس، وكذلك صيف الجود هو يد أبي العباس، كناية عن أن يديه تجُودَانِ كمطرِ الربيعِ، والخريفِ، والصيفِ (الشاهد) في عطف (الخريفا) و(الصُّيوفا) على اسم (إن) وهو (الربيع)، والأول عُطِفَ قبل مَجيء الخبر (يَدا أبي العَبَاس) والثاني عطِفَ بعد تمام الخبر، وكلا المَعطُوفين نُصبا على الأصل من جواز العطفِ بالرفع على اسم (إنّ) بعد تمام الخبر (شيرازي). (**قوله: كقوله**) وهو رؤبة:

إنَّ الـربـيـعَ الـجَـوْدَ والـخَـرِيـفـا يَـدَا أبـي الـعَـبَّـاسِ والـصُّـيُـوفـا

فعطف الخريف بالنَّصب على الربيع قبل مجيء الخبر، وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنَّصب بعد مجيء الخبر، والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدَّال المطر الغزير، ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الأسود، والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن، والمراد بأبي العباس السَّفاح أول الخلفاء من بني العباس، وهذا من عكس التشبيه مبالغة؛ لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف، وحقيقة التشبيه أن تقول: يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوف (التصريح).

وَأُلْــحِــقَــــتْ بِــإِنَّ لَــكِــــنَّ وَأَنْ مِــــنْ دُونِ لَــيْــــتَ وَلَــعَـــلَّ وَكَـــأَنَّ

(وَأُلحِقَتْ بإِنَّ) المَكسورةِ فيما ذُكِر (لَكِنَّ) باتّفاقٍ (وَأَنَّ) الْمَفتُوحَة على الصَّحيحِ بشَرْطِ تَقَدُّم عِلْم عَلَيها. كقولِهِ:

أبو طالب

الفصول الثلاثة في التشبيه منزلة يدي أبي العباس، لا منزلة إعطائه، وهو بمنزلة إعطائه، فإنما هو مطرُ الرَّبيع والخريفِ وأثمار الصُّيوف، ثم هذا من عكس التَّشبيه للمبالغة، وأراد بالعباس أبا العباس السَّفاح أولَ خلفاءِ العباسيةِ، وسمِّي سفاحاً لكثرة سفحه وسفكه دماء بني أمية.

(**قوله: كقوله قيل**) الممثل له العطف بعد الاستكمال، والمثال للعطف قبله أقول: الممثل له العطف مطلقاً إشارةً إلى أن إن المفتوحة كالمكسورة في الحكمين الخلافي والاتفاقي، ولو سلم ذلك نقول: إن خبر إن محذوف بقرينة خبر المعطوف، فالعطف بعد الذكر التقديري، كما أن في الآية بعد الذكر اللَّفظي، ولهذا أيضاً مثل بمثالين، ويشهد بذلك أن التقدير: فاعلموا بغينا وبغيكم بتكرار لفظ البغي؛ لكون المعطوف عليه الضمير المجرور، وعلى هذا وإن كان ذلك من عطف الجملة على الجملة ظاهر، لكنه في الحقيقة عطف كل من الفردين على نظيره، وستسمع منا مثل ذلك في باب الاشتغال.

الناصية

(**قوله: فيما ذكر**) وهو العطفُ على اسمها بالرفع بعد استكمال الخبرِ.

(**قوله: باتفاق**) ولهذا قدم المصنف لكن على أن تقول: (أتى عَمْرٌو لكنْ زيداً لم يأتِ وجعفر).

(**قوله: وأن المفتوحة على الصحيح**) اختلف فيه دون إن، ولكن لعدم نقلهما الجملة إلى باب المفرد، فأشبها الحروف الزائدة للتَّأكيد بخلافها. (صبان).

(**قوله: بشرط تقدم علم عليها**) أي: وكان موضعها موضع الجملة؛ لأنها حينئذٍ بمنزلة المكسورة، وذلك بأن وقعت في محلِّ الجملة بحسب الأصل لسدِّها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه، وهما أصلهما المبتدأ والخبر، وخرج بذلك نحو: أعجبني أن زيداً قائم وعمراً، فيتعين النصب؛ لأنها ليست في موضع الجملة؛ ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن في نحو: علمت إن زيداً لقائم، وامتنع ذلك، في نحو: أعجبني أن زيداً قائم، كما قاله الدماميني نقلاً عن ابن الحاجب. (صبان).

(**قوله: كقوله: وإلا فاعلموا... إلخ**) (المعنى): وإنْ لم تَردُّوا علينا أسْرانا فإنَّا وأنتم جميعاً ظالِمُونَ مَادُمنا في التفرُّق. (الشَّاهد) في عطف (أنتم) وهو ضمير مرفوع على (نا) اسم (أنّ) المَفتوحة - إذ أصلُ (أنَّا) كان (إنّ نا) فحُذِفَت إحدى النونات للثِّقل، ثم أدغِمَت نون في نونٍ - قبل مجيء الخبر (بُغاة) مع تَقَدّم (اعْلَمُوا) على (إنَّ)، ولم يأتِ بالضمير المنصوب (إيَّاكم) (شيرازي).

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

أوْ مَعناه نحو: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] (مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) فلا يُعْطَفُ على اسمها إلَّا بالنَّصب، ولا يَجوزُ

أبو طالب

(**قوله: فاعلموا**)... إلخ، قبله.

إِذَا جُزَّتْ نَوَاصِي آل بَدْرٍ فَأَدُّوهَا وَأَسْرَىٰ فِي الوَثَاقِ

والجز بالجيم والزاء المعجمة: قطع النبات، والمراد هنا: قطع شعر الناصية، وهي أعلى الجبهة والعرب إذا أرادوا أن يعجزوا عدوهم من البطش أخذوا بشعر ناصيته، ولا يبعد أن يكون الجر بالراء المهملة بمعنى المد، بل هو الأنسب بما بعد، والنواصي: جمع ناصية، وأسرى كقتلى جمع أسير، والوثاق حبل يوثق، ويقيد به الأسير، والشقاق: العداوة، والمعنى: إذا أخذتم بنواصي أغرة جنود البدر، فادخلوها مع سائر أسرارهم في الوثاق، وإن لا تفعلوا ذلك فاعلموا أنا وأنتم ظالمون ما دمنا باقين في العداوة، قيل: لو كان البغاة من البغي بمعنى الظلم، فلا شاهد في البيت إذ لم يرد أنا بغاة، نعم فيه الشاهد لو كان من البغي بمعنى الطلب، وقيل: الأمر بالعكس، فتأمل حتى ينكشف لك الحق.

(**قوله: وأذان من الله... إلخ**) أي: إعلام من الله، والمراد بيوم الحج الأكبر يوم عرفة، أو عيد أضحى من سنة حجة فيها المسلمون والمشركون، وبعد تلك السنة لم يحج المشركون.

الناصية

(**قوله: أوْ مَعناهُ**) أي: معنى العلم؛ فإن الأذان في الآية بمعنى الإعلام، وهو من العلم.

(**قوله: أو معناه**) أي دال معناه كأذان في الآية الشريفة، أي: إعلام.

(**قوله: نحو ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ ورسولُهُ إِلَى ٱلنَّاسِ﴾ [التوبة: ٣] إلخ**) (الشاهد) في عطف (رسولُهُ) بالرَّفع على اسم (أنّ) المفتوحَة، وهو (الله) بعد ما فيه معنى العِلم وهو (أذان)؛ إذ إنه بمعنى (الإعلام) وقرئ شاذاً ورسوله بالنصب عطفاً على لفظ اسم إن، كما في (الفارضي).

(**قوله: فلا يعطف على اسمها... إلخ**) تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها، أي: معنى الجملة ذات الابتداء؛ لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند، وبعدها لتمني المسند للمسند إليه، أو ترجيه له، أو تشبيهه به. وقيل: لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء، فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء، لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطفِ الخبرِ على الإنشاءِ، ولا على أن العطف على الضَّمير في خبر إن، ولهذا قال في (متن الجامع): يرفع مطلقاً تالي العاطف إن نسق على صغيرِ الخبرِ، وبعد إن وأن ولكنّ إن قدر مبتدأ... إلخ، وكذا لا يتم على أن العطف على محلِّ الاسم.

هذا، وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر، وقد يتوقف فيه، فتأمل.

وَخُــفِّــفَــتْ إِنْ فَــقَــلَّ الْــعَــمَــلُ وَتَــلْــزَمُ الــلَّامُ إِذَا مَــا تُــهْــمَــلُ

الرَّفع لا قبلَ الخبرِ ولا بَعْدَه، وأجازَه الفَرَّاءُ بَعدَه.

(**وَخُفِّفَتْ إِنَّ**) المَكسُورَة (**فَقَلَّ الْعَمَلُ**) وكَثُرَ الإلْغَاءُ لزوالِ اخْتصاصِها بالأسْماء، وقُرِئَ بالعَمَلِ والإلغاءِ قَوْلُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هُود: ١١١] ....

أبو طالب

(**قوله: وإن كلاً... إلخ**) قُرئ إنْ بالتخفيف مع رفع ما بعده ونصبه والتشديد. والتنوين عوض عن المضاف إليه؛ أي: كل المختلفين في كتاب موسى، وقرئ لما بالتخفيف والتشديد، فإن قرئ

الناصية

ثم رأيت صاحب (المغني) صرح بأن كأن للإخبار، ورأيت الدماميني نقل قولاً آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه (صبان).

(**قوله: ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده**) فلا يقال: (ليت زيداً وعَمْرو عالمان) ولا (ليت زيداً عالم وعمرو)، وهكذا: في أختَيْها. (**قوله: وأجازه الفراء بعده**) صريح قول (الهمع) وأجازه، أي: الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقاً، وقبله بشرطه السابق، وهو خفاء الإعراب. (صبان).

(**قوله: وخففت إن**) أي: بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً، وأن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، ويستثنى الخبر المنفي؛ لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله (يس) عن ابن هشام (صبان).

(**قوله: فقل العمل**) إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيبويه، مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء؛ لأن المزيل هناك أقوى؛ لأنه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا، فإنه نقصان بعض الكلمة، ومحل ما ذكر إن وليها اسم، فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآتية، وجب الإهمال ولا يدعى الإعمال، وإن اسمها ضمير الشأن، والجملة الفعلية خبرها. قاله زكريا (صبان).

(**قوله: لزوال اختصاصها... إلخ**) فإنها إذا خففت دخلت على الجملة الفعلية أيضاً كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ أي: على قراءة تخفيف الميم، أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه؛ لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا. وإعرابه على التخفيف كل مبتدأ، واللام لام الابتداء، وما زائدة، وجميع خبر، ومحضرون نعته، وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثانٍ ومحضرون خبره، والجملة خبر الأول، وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، والمسوّغ للابتداء بجميع العموم، أو الإضافة تقديراً، والرابط على جعل جميع مبتدأ ثانياً إعادة المبتدأ بمعناه؛ لأنه على هذا بمعنى كل وعلى الأول بمعنى مجموع.

(**قوله: وإن كلاً لما... إلخ**) أي: على قراءة تخفيفِ الميم، أما على قراءة التشديد، فلا شاهد فيه؛ لما مرَّ، ولعل نصب كلاً حينئذٍ بمحذوف تقديره: أرى، ثم رأيته في (المغني). وإعرابه على

(وَتَلْزَمُ اللَّامُ) ....

أبو طالب

بالتخفيف مع الرفع، فإما نافية، ولما بالتشديد لا غير بمعنى إلا أو مخففة من المثقلة، ولما بالتخفيف على أن يكون لامه لام الموطئة، وما زائدة للتأكيد، والتقدير: وإن كل المختلفين، والله ليوفينهم، أي: ليأخذن منهم ربُّك أعمالهم من الحسن والقبيح، والإيمان والكفر أو بالتشديد على أن يكون مصدراً كدعوى بمعنى الملموم تأكيداً، أو بمعنى الحين، وإن قرئ إن بالتخفيف مع النصب، أو بالتَّشديد، فلما بأحد الوجوه المذكورة أخيراً، مع وجه آخر هو كونه مصدراً كضرب، أُجري عليه في الوصل حكم الوقف، هذا حاصل ما في بعض التفاسير.

الناصية

التَّخفيف كلا اسم إن واللام الأولى لام الابتداء، وما زائدة للفصل بين اللامين، أو موصولة خبر إن، وليوفينهم جواب قسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة ما، والتقدير: وإن كلاً للذين والله ليوفينهم.

قال في (المغني): لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط، وإنما جملة القسم مسوقةٌ لمجرد التأكيد، فلا يقال: جملة القسم إنشائية، والصِّلة لا تكون إلا خبرية. اهـ.

وقيل: ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف، وأقيم معموله، وهو جملة القسم مقامه، أي: وإن كلاً لخلق مقول فيهم: والله ليوفينهم، ولا حاجةَ لتقدير القول، كما علم مما مر عن (المغني) وكذا الإعراب على التخفيف مع تشديد النون. وأما تشديد النون والميم معاً، فقال ابن الحاجب: أحسن ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها، تقديره: لما يهملوا، واعترضه في (المغني) بأن لما تفيد توقع منفيها وإهمال الكفار غير متوقع.

وأجاب الدماميني بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم، فالكفار يتوقعون الإهمال، ولا يشترط في التوقع أن يكون من المتكلم. ثم قال في (المغني): والأولى عندي أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم... إلخ عليه ولتوقع التوفية. (صبان).

(قوله: وتلزم اللام) أي: عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي، فلا تنافي بين قوله: وتلزم اللام، وقوله: وربما استغني... إلخ، وينبغي كما بحثه الروداني أن محل لزوم اللام إذا قصد البيان، وأنه إذا قصد الإجمال لم تلزم؛ لأن الإجمال من مقاصد البلغاء.

هذا، ومذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء.

وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، قال الدماميني: حجته دخولها على الماضي المتصرِّف نحو: إن زيد لقام، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه، نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وكلاهما لا يجوز مع المشددة. اهـ. وقد يجاب بأن المخففة ضعفت بالتخفيف، فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة

أي: لامُ الابتداءِ في خبرها (إذا ما تُهْمَلُ) لِئَلّا يُتَوَهَّم كوْنُها نافِيَة ....

أبو طالب

....

الناصية

والسلام: «**قد علمنا إن كنت لمؤمناً**»، فعلى الأول يجب كسر إن، وعلى الثاني يجب فتحها، أي: لطلب العامل، ولا معلق لأن اللام الفارقة على الثاني ليست من المعلقات، وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة، مع أنها لا تلتبس بإن النافية حتى يحتاج للفرق.

وقد يقال: إنها دخلت بعد إن المكسورة للفرق، فلما دخل الفعل، فتحتِ الهمزةُ وأبقيت اللَّامُ، فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالب لفتح الهمزة، أو يقال: لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج إلى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة، والاستغناء عن اللام (صبان).

(**قوله: أي لام الابتداء... إلخ**) أي: بعد إن المكسورة المخففة (المهملة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وتلزم اللام إذا ما تهمل ....

حال كون اللام (فارقة بين الإثبات والنفي) في نحو: إن زيد لقائم بتخفيف إن، ورفع زيد، فلولا اللام لتوهم أن إن نافية، وأن المعنى: ما زيد قائم، فلما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينةٌ لفظيةٌ) بأن يكون الخبر منفياً (نحو: إن زيد لن يقوم) ومنه: إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة.

فيجب حينئذٍ ترك اللام كما في (المغني) لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح (كقوله): وهو الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيم من آلِ مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح، وتوهم النفي هنا ممتنع، وأباة جمع آب، كقضاة جمع قاض، من أبى إذا امتنع، والضيم الظلم، ومالك اسم قبيلة ولذلك قال: كانت، وصرفها مراعاة للحي، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ورُبَّما اسْتُغْني عنها إن بَدَا   ما نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدا

(تصريح) (**قوله: إذا ما تهمل**) أي: أو تعمل مع حصول اللَّبس بأن كان إعراب الاسم خفياً نحو إن هذا أو الفتى لقائم، كما يؤخذ من قولِ الشَّارحِ لعدم اللَّبس، وصرح به الدماميني.

(**قوله: لئلا يتوهم كونها نافية**) أي: أنها النافية. وفي شرح (الشيرازي) فلو لم تدخل اللام أوهم أنها نافية لأن (إنْ) النافية تدخل على الجملة الاسمية، مثالها الآية الآنفة، فـ (يُوَفِّيَنَّهُم) الخبر دخل عليها اللام.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

فإن لم تُهْمَل لم تَلزَم اللَّام (**وَرُبَّما اسْتُغْنِيَ عَنْها**) أي: عنِ اللَّام إذا أُهْمِلَتْ (**إِنْ بَدا**) أي: ظهر (**ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعْتَمِدا**) عليه كقوله:

[أنا ابْنُ أُباةِ الضَّيمِ مِنْ آلِ مالِكٍ] وَإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المَعادِنِ

أبو طالب

(**قوله: وإن مالك... إلخ**) أوله:

أنا ابنُ أباةِ الضَّيم من آلِ مالك ....

الناصية

(**قوله: فإن لم تهمل لم تلزم اللام**) ولهذا تُسمَّى اللَّام الفارقة، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمالِ لعدم اللَّبس. (**قوله: وربما استغني عنها**) ليس المرادُ بالاستغناءِ عدَم الاحتياجِ إلى اللام، حتى يعترض بأن التعبير بربما يقتضي أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة، بل المراد به ترك اللَّام، ولا شكَّ أنه مع القرينة يجوز ترك اللَّام وذكرها. (**قوله: إذا أهْمِلَتْ**) وذلك لأن الحاجة إليها لمكان الاشتباه بينها وبين إن النافية فإذا زالتِ الشُّبهة لظهورِ مرادِ المتكلِّم، والاعتماد عليه زالت الحاجة. (**قوله: أي ظهر**) أي: ظهرت قرينة تدل على أنّ المتكلِّم أراد (إن) المُخَففة لا النَّافية، واعتمد المتكلِّم على تلك القَرينَةِ. (**قوله: مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا**) على قرينة إما لفظية كقوله:

إن الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ ....

القرينة اللَّفظية فيه لفظ لا، فإنه يبعد معها أن يراد بأن النفي؛ إذ لو أريد ما ذكر لجيء بالإثبات بدلاً عن نفي النفي الصائر إلى الإثبات، وفيه أيضاً قرينة معنوية، وهي أنه لو أريد بأن النفي ونفي النفي إثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة، وفساده ظاهر. وينبغي أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية؛ لأن لا مبعدة للنفي لا مانعة منه، أو معنوية كقوله:

أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِك وإنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

القرينة هنا دلالة مقام المدح على أن الكلام إثبات، فلأجلها لم يقل كانت لكرام، وأما عدم قوله لكانت كرام، فلما مرَّ من امتناع أن يلي اللَّام فعل متصرِّف خال من قد، وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بإن العاملة دون المهملة يرده تصريح أبي حيان في (ارتشافه) باستوائهما في ذلك، وبأن اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام، فاعرف ذلك.

والأباة جمع آب، كقضاة وقاض، من أبى إذا امتنع. والضيم: الظلم. ومالك اسم قبيلة. ولهذا قال: كانت، وصرفها مراعاة للحيِّ، قاله المصرح.

(**قوله: أنا ابن أباة... إلخ**) قاله الطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، وهو من الطَّويل، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨) وابن عقيل (رقم ١٤٠) وابن هشام في (أوضحه) (رقم ١٤٦).

فلم يأت باللّامِ لِأمْنِ الالتِباس بالنَّافِية ....

أبو طالب

أباة بضم الهمزة جمع آبي كدعاة جمع داعي، والآبي: المانع، والضَّيم بفتح الضَّاد المعجمة الظلم، ومالك الأول: أبو قبيلة، ومالك الثاني نفس تلك القبيلة، ولهذا أنث الفعل وكرام المعادن، أي: نجباء الآباء.

الناصية

اللغة: «أباة» بضم الهمزة جمع آب، مثل قضاة جمع قاضٍ، وغزاة جمع غازٍ، ودعاة جمع داعٍ، ورماة جمع رامٍ، والآبي: اسم فاعل فعله أبى، ومعناه: امتنع (الضيم) الظلم «كرام المعادن» طيبة الأصول.

المعنى: يفخر بأنه من نسل قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحدٌ، وبأنهم كانوا قوماً كرام الأصول.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«أباة» مضاف إليه، وأباة مضاف، و«الضيم» مضاف إليه «من» حرف جر «آل» مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبرٌ ثانٍ للمبتدأ، وإما منصوبٌ على أنه حال من الخبرِ، وآل مضاف، و«مالك» مضاف إليه، «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب مخفَّف من المثقَّل مهمل غير عامل «مالك» مبتدأ، «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتَّاء علامة التأنيث، واسم كان ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى مالك باعتباره قبيلة، وجملة كانت.. .إلخ خبر المبتدأ «مالك». «كرام» خبر كان، منصوب بالفتحة الظَّاهرة، وكرام مضاف، و«المعادن» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وإن مالك ـ . . . إلخ» حيث خفف إن المؤكدة، وأهملها فلم ينصبْ بها الاسمَ، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً وبخبره، ولم يدخل اللّام في خبرِها؛ لتكون فارقةً بين النفي والإثباتِ، ولو أدخل اللام لقال: وإن مالك لكانت كرام المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاناً على انفهامِ المعنى ووضوحه؛ وذلك لأن البيت مسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حملت «إن» على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لما سيق البيت له؛ إذ يصير المعنى: وليست مالك كرام المعادن، فيتعين حمل «إن» على أنَّها المؤكدة؛ ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له، وقد ارتكن الشَّاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي ترشد إلى غرضه؛ فلم يأت باللام الفارقة.

ومن هنا تفهم أن القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية، تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إن».

(**قوله: لا من اللبس بالنافية**) لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو مراد المصنف بقوله:

وربـمـا اسـتـغـنـى عـنـهـا إن بـدا... ....

إلى آخر البيت. هذا، وفي (الدشتي) للعلم بأن الشاعر في مقام إثبات كرم المعدن لقبيلة مالك، لا نفيه لكونه في مقام المدح.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلَا ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلا

(وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلا تُلْفِيهِ) أي: لم تجده (غالِباً بِإِنْ ذي) المُخَفَّفة (مُوصَلا) بخلاف

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً**) للابتداء وهو كان وكاد وظن وأخواتها، وفي (التصريح): وإن وَلِيَ إن المكسورة المخففة من الثقيلة (فعلٌ) فشرطُه أن يكون ناسخاً، وربما تخلف. وشرط الناسخ كونه غير ناف، فخرج بذلك ليس، وغير منفي، فخرج بذلك زال وأخواتها، ونحو ما كان وغير صلة، فخرج بذلك ما دام، ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع إلا أنه (كثر كونه مضارعاً ناسخاً نحو ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦] وأكثر منه أي: من المضارع (كونه ماضياً ناسخاً) نحو ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ [الصافات: ٥٦] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] وتدخل اللام حينئذٍ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ، أما دخول إن على الناسخ؛ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل، فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية، ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفراً عليها؛ إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها، وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ، فكما تدخل على خبرها؛ لأنك إذا قلت: إن كان زيد لقائماً فمعناه: إن زيد لقائم، وأما كونه أكثر من المضارع؛ فلأن إن المشددة شبيهة به لفظاً ومعنىً، فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها، ويقاس على النوعين اتفاقاً، ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (تصريح).

(**قوله: غالباً**) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي، والمعنى: انتفى في غالب الأزمنة، أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلاً بإن إذا لم يكن ناسخاً، ومفهوم ذلك أن وجودَ الفعلِ الناسخِ موصلاً بإن لم ينتف في الغالب فيصدق بالكثرة، ولو جعل متعلقاً بالمنفيّ لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلاً بأن غالبي مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة، أفاده (سم). (صبان).

(**قوله: المخففة**) من الثقيلة. (**قوله: موصلا**) اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي، وثلاثية اللازم، وصل بمعنى اتصل، وإن كان وصل يستعمل متعدياً أيضاً، فقول البعض تبعاً لما نقله شيخنا عن الغزي: اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد. (صبان).

(**قوله: موصلا . . . إلخ**) أي: وجدته موصلاً بها كثيراً بشرط كونه غير ناف؛ ليخرج ليس وغير منفي؛ ليخرج زال وأخواتها، وغير صلة؛ ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصلِ نحو ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومع غير الناسخ على معموله فاعلاً كان، أو مفعولاً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً، فالفاعل

ما إذا كان ناسِخاً فيُوصَل بها. قال في «شرح التسهيل»: والغالِب كوْنُهُ بلفظِ الماضي نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البَقَرَة: ١٤٣]، وَقَلَّ وَصْلُها بالمُضارِع، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [القَلَم: ٥١] وَكَذا بغير النَّاسِخ، نحو:

أبو طالب

....

الناصية

بقسميه نحو: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه. والمفعول الظاهر نحو إن قتلت لمسلماً، وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك:

.... إنْ قَـتَـلْـتَ لَـمُـسْـلِـماً ....

قولك: وإن أهنت لإياه، لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، كما رأيت أو مستتراً، نحو: زيد إن ضرب لعمراً. (صبان).

(قوله: والغالب) أي: من كون مدخولها مضارعاً المفهوم من الأمثلة، أو من نحو: وإن يكاد... إلخ. والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر، ويقاس عليهما اتفاقاً، ونادر، وفي القياس عليه خلاف، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقاً. وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما ضعفت بالتخفيف، وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما، وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلي في الجملة، وكان الماضي أكثر لشبهها بعض الماضي، كقيل في عدد الحروف، والهيئة والبناء على الفتح، ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادراً، ولما انتفى الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر (صبان).

(قوله: والغالب... إلخ) أي: الغالب في الفعل الناسخ الذي تدخله إن المخففة كون ذلك الفعل ماضياً.

(قوله: وقل وصلها بالمضارع... إلخ) هذا من النادر، ولا يقاس عليه، نحو: إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافاً للأخفش والكوفيين، وأندر منه كونه لا ناسخاً ولا ماضياً؛ كقولهم: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه، تبع في هذا العزو (التوضيح) و(التسهيل) والذي في (الهمع) و(المغني) أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف إن المكسورة، ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية، واللام إيجابية بمعنى إلا؛ ولذلك رد عليهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هُود: ١١١] في قراءة من خفف إن ولما، وإن أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلاً بأرى محذوفاً، واللام بمعنى إلا كما هو رأيهم في مثلها، وما مزيدة للفصل بين اللامين، أو موصولة، أو نكرة على ما مر. ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الأخفش نظراً إلى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضاً على إن قتلت لمسلماً، وإن كان قياسهم عليه على وجه أن إن نافية، واللّام بمعنى إلا، وقياس الأخفش عليه على وجه أن إن مخففة، واللام لام الابتداء، فمراد الشارح خلافاً لمن ذكروا في مطلق القياس على: إن قتلت لمسلماً.

(قوله: وكذا بغير الناسخ) أي: كذا قل لحوقها بالفعل غير الناسخ.

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أبو طالب

(**قوله: شلت يمينك... إلخ**) آخره:

الناصية

(**قوله: شَلَّتْ يَمِينُك... إلخ**) أي: كقوله: وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مخاطباً عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل:

(شَلَّت يمينُك إن قَتَلْتَ لمسلماً) حَلَّتْ عليكَ عُقوبةُ المُتَعَمِّدِ

فأدخلت إن المخففة على قتلت، وهو فعل ماض غير ناسخ، وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار، ومعناه الدعاء، وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي: على إن قتلت لمسلماً إن قام لأنا، وإن قعد لزيد خلافاً للأخفش فإنه أجازه، كما قاله في (المغني)، وزاد هنا: والكوفيين، وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف إن المكسورةِ، ويدخلونها على نحو: قام وقعد،وذلك مخالفٌ لقاعدتهم، فإنهم لا يجيزون تخفيف إن المكسورة، ويَحملونَ ما ورد من ذلك على أن إن نافية بمنزلة ما، واللَّام إيجابية بمنزلة إلا قال في (المغني) في بحث اللام: وزعم الكوفيون أن اللَّام في ذلك كله بمعنى إلا، وأن إن قبلها نافية. اهـ.

ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود ﴿قَٰلَ إِن لَّبِثۡتُمۡ لقليلاً﴾ [المؤمنون: ١١٤] حكاها الأخفش في (معانيه) وقول امرأة من العرب: والذي يحلف به إن جاء لخاطباً، فدخلت على الماضي غير الناسخ، (وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً) بأن يكون مضارعاً غير ناسخ؛ إذ لا مشابهة بينهما (كقوله: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقاً. والحاصل أن للام بعد إن المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها، ووجوب تركها،وجواز الأمرين، **فالأول** نحو: إن زيد لقائم بالإهمال؛ حيث لا قرينة، **والثاني** نحو: إن زيد لن يقوم، **والثالث** نحو: إن زيداً قائم بالأعمال وما ذكره من أنها لام الابتداء، قال به سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين. وذهب الفارسي، وابن جني، وابن أبي العافية، وابن أبي الربيع إلى أنها غيرها اجتُلبت للفرق، وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل، ولا راجعاً إلى الخبر كالمفعول في نحو: إن قتلت لمسلماً، وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيءِ الواحد، وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي أن والمفعول كالجزء الثاني، فإن قتلت لمسلماً بمنزلة إن قتيلك لمسلم، ثم إن كان الفعل ناسخاً دخلت على الخبر الذي كان خبراً في الأصل كما مر، وإن كان غيرَ ناسخٍ دخلتْ على معمولهِ فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً، كان أو مضمراً منفصلاً كما مر، فإن اجتمع الفاعل والمفعول، فعلى السَّابق منهما ما لم يكن ضميراً متصلاً، فإن تقدم عليها فعل من أفعال القلوب، نحو: قد علمنا إن كنت لموقناً، فإن قلنا: اللام للابتداء كسرت إن، وإن قلنا: لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت وإلى دخولها على الفعل مطلقاً أشار الناظم بقوله:

وَإِنْ تُـخَـفَّـفْ أَنَّ فَـاسْـمُـهَـا اسْـتَـكَـنّْ   وَالْـخَـبَـرَ اجْـعَـلْ جُـمْـلَـةً مِـنْ بَـعْـدِ أَنّْ

(وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ) المَفتُوحَة (فَاسْمُها) ضمير الشأن (اسْتَكَنّ) أي: حُذِف، ولا يَبْطَلُ عَمَلها

أبو طالب

. . . .   حـلَّـت عـلـيـك عـقـوبـةُ الـمـتـعـمِّـد

قالته عاتكة بنت عم عمر بن الخطاب ترثي بها زبير بن العوام، والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل زبير، ولفظُ البيت إخبار أريد به الدُّعاء عليه، والباقي ظاهر.

الناصية

والـفِـعْـل إن لـم يـكُ نـاسـخـاً فـلا   تـلـفـيـه غـالـبـاً بـإن ذي مـوصـلا

(تصريح). **(قوله: شلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً. . . إلخ)** قالته عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كانت من المهاجرات. وهو من قصيدة من الكامل تَرثي بها الزبيرَ بنَ العوام رضي الله عنه. والخطاب لعمرو بن جرموز قاتل الزبير.

(قوله: شلت) بفتح الشين أخبار، ومعناه الدعاء. وفي (العباب): يقال: شَلَّت يمينه تشل. وشُلَّت على ما لم يسم فاعله، لغة رديئة.

والشاهد في قوله: إن قتلت لمسلماً؛ حيث ولي إن فعل، وليس هو من نواسخ الابتداء، وذلك أن إن المخففة إذا وليها فعل لم يكن في الغالب إلا من نواسخ الابتداء، وإذا كان من غيره يكون شاذاً فلا يقاس عليه، فلا يقال: إن قام لزيد خلافاً للأخفش، وحلَّت عليك، أي: وجبت (المعنى) يَبِسَتْ يدك اليمنى، إنَّكَ قَتَلتَ مُسلماً، وأحلّ الله عليْكَ عِقَابَ مَن قَتَل عَمْداً **(الشاهد)** في دخول (إن) المُخفّفة على (قَتَلتَ) وهو ماض غيرُ ناسخٍ، وهو قليل.

(قوله: ضمير الشأن) أي: فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور، فكان المناسب حذف القيد؛ ليجري في حل كلام المصنف على مذهبه. ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر:

فـي فـتـيـةٍ كَـسُـيُـوفِ الـهِـنْـدِ قـد عَـلِـمُـوا   أَنْ هـالِـكٌ كُـلُّ مَـنْ يَـحْـفَـى ويَـنْـتَـعِـلُ

(صبان). قال ابن الحاجب في (شرح المفصل): ولولا أن ضمير الشَّأنِ مقدَّر لم يستقم تقديم الخبر هنا، فالذي سوَّغ التَّقديمَ كون الجملةِ واقعةً خبراً لأكون إن بطل عملها، فصار ما بعدها مبتدأ وخبراً؛ لأنهم يعتبرون مع التَّخفيف ما يعتبرونه مع التَّشديدِ من امتناعِ تقديمِ خبرها. اهـ. باختصار.

(قوله: أي حذف) من اللَّفظ وجوباً، ونُوِيَ وجوده، لا أنها تحملته؛ لأنها حرف، وأيضاً فهو ضميرُ نصبٍ، وضمائر النَّصبِ لا تستكن. (صبان).

(قوله: ولا يَبْطُلُ عَمَلها) وجوباً؛ ليتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية؛ لأنها أكثرُ مشابهةً للفعل منَ المكسورةِ، (ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً) لا مظهراً (محذوفاً)

بخِلافِ المَكسُورَةِ لِأَنّها أشبهُ بالفعلِ مِنها، قاله في «شرح الكافية» **(وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنّ)** كقوله:

[فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا] أَنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

أبو طالب

(قوله: لأنها أشبه بالفعل منها) وذلك لأنها أشبهُ الأفعالِ الدَّاخلةِ على المبتدأ والخبر، في تأويل معموليتها بالمصدر دون المكسور، فإن كان زيد قائماً بتأويل كان قيامُ زيدٍ وعلمت زيداً فاضلاً بتأويلِ علمت فضلَ زيدٍ، ولا يخفى ضعفه. **(قوله: إن هالك كل من... إلخ)** ما قبله:

الناصية

لا مذكوراً سواء كان للشأن، أم لا عند ابن مالك؛ لأن إن المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في الضمير؛ لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف. وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن. (فأما قوله) وهو الشخص المسمَّى جنوب أخت عمرٍو ذي الكلب:

بأنكَ ربيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالا

فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشَّأن، وكونه مذكوراً، وعند ابن مالك من وجهٍ واحدٍ، وهو كونه مذكوراً. والرَّبيع ربيعان ربيع الشُّهور، وربيع الأزمنة، فربيع الشهور شهران بعد صفر، وربيع الأزمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة، والثاني ما تدرك فيه الثمار (تصريح).

(قوله: لأنها أشبه بالفعل منها) أي: إن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة؛ لأن لفظَها كلفظِ عض مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تُشبه إلا الأمر كجد، فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضَّعف، وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً؛ لتكون بذلك عاملةً كلا عاملة. ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص، ومن جهة وصليتها بمعمولها، ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص، فضعفت بالتخفيف، وبطل عملها بخلاف المفتوحة. (صبان).

(قوله: والخبر اجعل جملة) أي: إن حذف الاسم سواءً كان ضميرَ شأنٍ أَوْ لا على مذهبِ المصنفِ، فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملةً، وكونه مفرداً، وقد اجتمعا في قوله: بأنك ربيع... إلخ (صبان).

(قوله: من بعد أن) من وضع الظَّاهر موضع المضمرِ للضَّرورة (صبان).

(قوله: مِنْ بعدِ أن) نحو علمت أن زيد قائم فإن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها.

(قوله: كقوله في فئة كسيوف... إلخ) (المعنى): كنت أنا في جماعة من الشَّباب كانوا كسُيوفِ الهند في الحِدَّة، وسرعَة القطع ـ أيْ: شباباً متَحَمِّسِينَ ـ قد عَلِموا بأنَّهُ يَمُوت كل مَن هو حاف لا نِعال لَه، وكل مَن يَلبَس النِّعال ـ أي: الفقير والغنيّ ـ.

وقد يظهر اسمُها، فلا يجب أنْ يكونَ الخبرُ جُملةً، كقوله:

بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وَغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ [وَأَنْـكَ تَـكُـونُ هُـنَـاكَ الـثِّـمَـالا]

أبو طالب

وقـد غَـدَوْتُ إِلَـى الـحَـانُـوتِ يَـتْـبَـعُـنِـي شَـاوٍ مِـشـلٌّ شَـلُـولٌ شَـلْـشَـلٌ شَـوِلُ

فـي فِـتْـيَـةٍ كَـسُـيُـوفِ الـهِـنْـدِ قـد عَـلِـمُـوا ....

غدوت أي: صرت، والحانوت: دكان البائع، والمشلُّ: من شلَّ بيده شيئاً، وهو يذهب به، وشلول كثمود، وشلشل كجعفر، وشول كصرد، وإن كانت ألفاظاً مختلفة، لكن المراد بها ما يراد بالمثل فهي تأكيد له، وفي فتية في محلِّ الحال عن فاعل غدوت، أو عن مفعول يتبعني شبه الفتية بالسُّيوف في الحدةِ، ويحفى بالحاء المهملة؛ كيخشى، أي: يعري رجله عن النعل، وضده قوله: ينتعل، والمراد بالأول الفقراء، وبالثاني الأغنياء، والباقي واضحٌ. (**قوله: بأنك ربيع... إلخ**) ما قبله.

الناصية

(الشاهد) في مَجيء (أن) المُخففة، وخبرها بعدها جملةُ (هالِكٌ كُلُّ مَن يَحفى ويَنتَعِلُ) واسمها ضميرُ شأنٍ مُستَتِرٍ فيه، تقديره: أنّ الشَّأنَ هالكٌ... إلخ. (**قوله: بأنكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَريعٌ**) قبله:

لَـقَـدْ عَـلِـمَ الـضَّـيْـفُ وَالْـمُـرْمِـلُـونَ إِذَا اغْـبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَـبَّـتْ شِـمَـالا

هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي فيها أخاها عمر الملقَّب ذا الكلبِ، وقد أنشده ابنُ هشام في (أوضحه) (رقم ١٤٨) وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١) وقبل البيت المستشهد به قولها:

لَـقَـد عَـلِـمَ الـضَّـيـفِ وَالْـمُـرْمِـلُـونَ إِذَا اغْـبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَـبَّـتْ شَـمَـالا

اللغة: «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الرَّبيع: كثير النفعِ واصل العطاءِ، «وغيث مريع» الغيث: المطر، والمراد به هاهنا: الكلأ الذي ينبت بسببِ المطر، ومريع - بفتح الميم، أو ضمِّها - خصيب «الثمال» بكسر الثاء المثلثة - الذخر والغياث.

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، ويغيث الملهوف.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، وأن مخففة من الثَّقيلة، والكاف ضميرُ المخاطبِ اسم أن، مبني على الفتحِ في محلِّ نصبٍ، «ربيع» خبر أن، مرفوعٌ وعلامة رفعه الضَّمة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ مجرورٍ بالباء، وهي متعلقة بعلم في البيت السَّابق، «وغيث» الواو عاطفة، وغيث معطوف على ربيع «مريع» صفة لغيث «وأنك» الواو عاطفة، وأن: مخففة من الثَّقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسمها «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بتكون، أو بقوله الثمال الآتي؛ لأنه متضمِّن معنى المشتقِّ، والكاف حرف دالٌّ على الخطابِ «تكون» فعل مضارع ناقص،

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(وَإِنْ يَكُنْ) الخبرُ (فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعا) (فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ) بينهُما

أبو طالب

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمُرْمِلُونَ ... إذا اغبرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شَمَالا

قالته جنوب أخت عمرو ذي الكلبِ، والمرمل: من نفد ونفي زاده، واغبرَّ كاحمرَّ من الغبارِ، وفاعل هبت يعود إلى الرِّيح باعتبار حضور في الذِّهن، وشمالاً بفتح الشِّين تميز، ولا يبعد أن يكون هي فاعلاً للفعل عدل إلى النَّصب للضَّرورةِ، والغيث: المطر، والمريع: كثير النَّباتِ، والثمال بكسرِ

الناصية

مرفوع بالضَّمةِ الظَّاهرةِ واسمه ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره: أنت «الثمالا» خبر تكون منصوب بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وجملة تكون واسمه وخبره في محلٍّ رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ معطوفٍ بالواو على المصدر السَّابق المجرور بالباء.

والتقدير: لقد علم الضَّيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم، وبكونك سندَهم وملجأهم.

الشاهد فيه: قوله: «بأنك ربيع... وأنك تكون الثمالا» حيث خففت أن في الموضعين، وجاء اسميها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قوله: ربيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل، وإنما أصل الاسم أن يكون ضميرَ شأنٍ محذوفاً، ومثل هذا البيتِ قولُ الشَّاعرِ.

(**قوله: وانْ يَكُنْ الخبر**) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فِعلاً... إلخ).

(**قوله: دعا**) أي: ذا دعاء أي: قصد به الدعاء.

(**قوله: وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعاً**) أي: لم يكن فِعلاً جامداً مثل (عسى).

(**قوله: فالأحسن الفصل**) أي: للفرق بين المخفَّفة والمصدرية التي تنصبُ المضارعَ. ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية، ولا الفعلية؛ التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتجْ لفاصلٍ معها. وأفعل التفضيل ليس على بابه، كما يدل عليه تعبير الموضِّح بالوجوب، فعدم الفصل قبيح لكن ينبغي أن يكون محل قبحه إذا لم يكن هناك فارقٌ بين المخففة والمصدرية غير الفصلِ؛ كوقوع أن بعد العلم وإلا لم يقبحْ، كما في الروداني، ويظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى، وأن من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع، كما في:

أن تَهْبِطِينَ.................. .... (صبان)

(**قوله: بينهُما**) بين أن وخبرها، وهو الفعل المتصرِّف غير الدُّعاء. هذا وقال اللقاني: إن قيل ما السبب في الاحتياج إلى الفصل على الوجه المذكور، أجيب بأنه التمييز بين المصدرية والمخففة. ولمَّا

(بِقَدْ) نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] (أَوْ) حَرف (نَفْيٍ) ....

أبو طالب

الثاءِ المثلَّثة: الغياث للمستغيث، واغبرار الأفق وهب الشَّمال كناية عن حدوثِ اللَّيل الموجب لقصورِ أيدي الناس من تحصيل الرِّزقِ، في الأغلبِ.

الناصية

كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشَّرطية، نحو ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجن: ١٦] ولا التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع فارق آخر، وإن كانت الجملة غير ذلك احتيج إلى فاصل بالسِّين أو سوف أو قد، قال الرضي: أو بحرف نفي، نحو: علمت أن لم يقم، ولن يقوم وما قام وما يقوم؛ لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء لضعفها. انتهى.

وبه يعلم أن سكوت ابن هشام عن ما غير ظاهرٍ، وأنهم لم يسكتوا عن ذكر لو، بل عدوا مدخولها من الجملةِ الشَّرطية غير المحتاجةِ لفارق، لعدم اللَّبس، فتأمل. انتهى. وممن صرح بما أيضاً ابن مالك (يس). (**قوله: بقد**)؛ لأنها تقرب الماضي من الحال.

قوله: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣].

(الشاهد) في فصل (قَدْ) بين (أن) المخففةِ وبين خبرها (صَدَقْتَنا).

(**قوله: أو حرف نفي**) بلا قال الدنوشري: إن قلت: لا فائدة في الفصل بها؛ لوقوعها بعد المخففة والمصدرية، قلت: قال الرضي: قد تفصل لا بين المصدرية والفعل؛ لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها، نحو: جئت بلا مال، فإذا اتفق وقوعها بعد المخففة، فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية، وإن كانت بعد فعل الظَّنِّ جاز أن تكون مخففة ومصدرية، فلا التباس بينهما إلا في مثل هذا الوضع، أقول: ينتج ذلك أنهما شيئان؛ لأنها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز؛ لأن المصدرية لا تقع بعده، وبعد فعل الظَّنِّ لم تميز لاحتمال المصدرية، والمخففة بعده مع لا. انتهى.

أقول: وينتج أن الفصل لم يحصل به دفع الإلباس؛ لأنه إن تقدم على أن فعل اليقين أو ما نزل منزلته، فهي مخففة أو فعل ظنٍّ، فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية، فالمخففة إما أن لا تشتبه بالمصدرية أصلاً، ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملاً لهما، فلم يؤثر الفاصل شيئاً، وأيضاً جعلوا من الفاصل لا، وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال: إن الفاصل يحصل به في غيرِ لا تأكيد دفع الإلباس، وقال الزرقاني: قلت: لئلا يلتبس بأن المصدرية إن قيل: لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية، فالجواب ما قاله الحفيد: أن لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير، بخلاف الواقعة بعد المصدرية، فإنها زائدة نحو ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] فليحرر المقام (يس).

(**قوله: أو نَفْيٍ**) بلا أو لن أو لم فقط مثال لا (نحو ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تكونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قراءة من ضم نون تكون، وحسبت أن لا قام زيد، ومثال لن ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]

نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] (أَوْ) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] (أَوْ لَوْ) نحو: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤] (وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ) في كتبِ

أبو طالب

. . . .

الناصية

ومثالهم: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] ولو نحو ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ [الجن: ١٦] ﴿أَن لَّوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠] وهو كثير، والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفي، وكل منهما إما ماضٍ أو مضارع، فالمثبت إن كان ماضياً ففاصله قد، وإن كان مضارعاً ففاصله حرف التنفيس، والمنفي إن كان ماضياً ففاصله لا فقط، وإن كان مضارعاً ففاصله لن أو لم أو لا، وأما لو فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي، فتدخل على الماضي والمضارع، كما مثلنا. (تصريح).

(**قوله: نحو**: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]) أصله (أنْ لا يَرْجِع) فَفَصَل بين (أنْ) المخففة، وبينَ خَبَرِها (يرجع).

(**قوله: أوْ حرف تَنْفيس**) هو (السِّين) أو (سَوْف) الدَّاخِلتان على المضارعِ.

(**قوله: نحو** ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] (الشاهد) في فصل (السِّين) بين (أنْ) وبين خبرِها (يكون). أما فصل سوف فنحو قول الشاعر:

وَاعلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أنْ سَوْفَ يأتِي كُلُّ ما قُدِرا

حَيث فَصَلَ (سَوْف) بينَ (أنْ) وبينَ خبرِها (يَأْتي). (**قوله: نحو** ﴿أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [سبأ: ١٤]). (**الشاهد**) في فَصل (لَوْ) بينَ (أن) وبَينَ خَبرِها (كانوا).

(**قوله: وقليل ذكرُ لو . . . إلخ**) يعني: قليل من النحاة ذكروا أنَّ (لَوْ) أيضاً تَفْصل بينَ (أنْ) وبَينَ خَبَرها، وإن كان كثيراً في لسان العرب.

وأشار بقوله: فالأحسن الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل، كقوله:

عَلِموا أنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا ... قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ

وقوله:

إنِّي زَعِيمٌ يا نُوَيْـ ... ـقَةُ إنْ أمِنْتِ مِنَ الرَّزَاحِ
ونَجَوْتِ مِنْ عَرَضِ المَنُو ... نِ مِنَ العَشِيِّ إلَى الصَّباحِ
أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ ... مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

هذا وفي (التصريح) (وقول ابن الناظم إن الفصل بها) أي: بلو (قليل وَهَمٌ) بفتح الهاء، أي: غلط (منه على أبيه)؛ كأن الموضِّح وقع له النسخة التي فيها: وربما فصلت بلو، فاعترض عليها،

النَّحو في الفَواصِل، فإنْ كانَ دُعاءً، أو غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ لَم يَحْتَج إلى الْفَصْل، نَحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا

أبو طالب

(قوله: والخامسة أن غضب الله) أي: على قراءة أن مخففة، وغضب كعلم فعلاً، والله بالرَّفع فاعلاً له، وقد قرئ: أنَّ بالتشديد، وغضب كفرس مصدراً مضافاً إلى الفاعل.

الناصية

وإلا فالذي قاله ابن النَّاظم في (شرح النظم) في غالب النسخ ما نصه: وأكثر النَّحْويين لم يذكروا الفصلَ بين أن المخفَّفة وبين الفعل بلو، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

.... وقليلٌ ذِكْرُ لَوْ

انتهى. وهو مساوٍ لنصِّ الموضِّح؛ فلينظر. (تصريح).

(قوله: في كتب النَّحو في الفواصِل) إشارةٌ إلى أنّ القليل في كلام المصنف إنما هو في كتب النحو لا في كلام العرب؛ لكثرة استعمال لو فاصلاً بين أن وخبرها عندَ العربِ، والمرادُ بالفواصلِ الحروفُ التي تفصل بين أن وخبرها كقد وما بعده (دشتي).

(قوله: فإن كانَ دعاء) وإلا فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً أي: للفرق بين المخفَّفة والنَّاصبة للمضارع، ولم يحتج، ولا تقع إلا بعد مفيد علم أو ظن عند البصريِّين، وهي بعد العلم لا تحتاج لفارق؛ لعدم وقوع الناصبةِ بعده؛ لما سيأتي في بابها، وأما بعد الظنِّ فالفصل بلا غير فارق؛ لجوازه فيهما.

وأجيب بأن هذا الفرق أغلبي، ولذا قال المصرّح وغيرُه: إنما وجب الفصلُ ليكون عوضاً من المحذوف، وهو اسمها مع إحدى النونين؛ أو لئلا تلتبس بالمصدرية، ولما كان التَّغير مع الفعل أكثر منه مع الاسم وما أشبه من الجامد، والدعاء عوض مع الفعل المتصرف، دون غيره. اهـ. (خضري).

(قوله: أو غَيْرَ مُتَصَرِّف... إلخ) أي: إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء، فلا تحتاج إلى فاصل إن كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم: ٣٩] ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] (أشموني).

(قوله: نحو والخامسة... إلخ) (الشاهد) في هذه الآيات الثلاث أنّه لم يفصل بينَ (أن) وبين خبرها بشيءٍ؛ لأنَّ الخبر في الآية الأولى دعاء (غَضِبَ)، وفي الأُخْرَيَيْن جامِد غير مُتصرف (عَسى) و(لَيْسَ).

(قوله: أن غضب الله) أي: في قراءة نافع أن بسكون النون، وغَضِبَ بصيغة الماضي مقصوداً به الدعاء فهي قراءة سبعية، وما في (التصريح) مما يخالف ذلك سبق قلم.

(قوله: وأَنْ عَسى أنْ يكونَ) مثال للفعل غير المتصرِّف وكذا المثال بعده.

سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] وقد يأتي مُتَصَرِّفاً بِلا فصلٍ كما أشارَ إلَيه بقوله: «فالأحسن الفَصْل» نحو:

عَـلِـمُـوا أنْ يُـؤَمَّـلُـونَ فَـجَـادُوا [قَـبْـلَ أنْ يُـسْـأَلُـوا بِـأعـظَـمِ سُـؤْلِ]

أبو طالب

(قوله: علموا أن يؤملون فجادوا) آخره:

.... قَـبْـلَ أنْ يُـسْـأَلُـوا بـأَعْـظَـمِ سُـؤْلِ

الناصية

(قوله: كما أشار إليه) أي: إلى إثبات الفعل المتصرف بدون فصل، فإن معنى الأحسن أن خلافه حسن أيضاً.

(قوله: فالأحسن الفصل) فهذا يدلُّ على أنَّ غير الفصل موجود، ولكنه غيرُ أحسن. وفي (الخضري): صريحه أن تركه حسن على هذه الطريقة، فأفعل التفضيل في قول المصنف: فالأحسن على بابه بالنِّسبة لمذهبِهِ، أما على الأولى، وجرى عليها في (التوضيح) فتركه قبيح للبسها بالمصدرية. قال الروداني: وينبغي أن محلَّ قبحِهِ إذا لم يكن هناك فارقٌ غير الفصل كوقوع أن بعد العلم، قال الصَّبان: ويظهر أن من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها. اهـ. أي: مع وقوعها بعد الظنّ، نحو: ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد العلم لرجوعه لما قبله، ولا بعد غيرهما؛ لامتناع المخففة حينئذ عند جمهور البصريِّين؛ ولذا حملوا ﴿أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣] بالرَّفع على إهمالِ أن المصدرية، وسيأتي لذلك مزيدٌ في إعرابِ الفعلِ.

(قوله:

عَـلِـمُـوا أنْ يُـؤَمَّـلُـونَ فـجَـادُوا قَـبْـلَ أنْ يُـسْـأَلُـوا بـأعـظَـمِ سُـؤلِ)

البيتُ من كلامِ النابغةِ الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله:

يـا دارَ مَـيَّـةَ بـالْـعَـلْـيَـاءِ فـالـسَّـنَـدِ أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَـلَـيْـهَـا سَـالِـفُ الأَمَـدِ

لم أقف لهذا الشَّاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤) وابن عقيل (رقم ١٠٨) وابن هشام في أوضحه (١٤٩) (قوله: علموا) فعل ماضٍ وفاعله، وأن مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشَّأن محذوف، أو ضمير القوم المحدَّث عنهم، ويؤمَّلون بالبناء للمجهول أي: يرجون فعل مضارع مرفوع لتجرُّده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضَّمة، والواو نائب عن فاعله، والجملة في محلٍّ رفع خبر أن، وجملة أن واسمها وخبرها في محلٍّ نصبٍ سدت مسد مفعولي علموا. فجادوا: أي: تكرَّموا، الفاء للسَّببية، وعلموا فعل وفاعله، وقبل ظرف زمان متعلق بجادوا، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، ويُسألوا بالبناءِ للمفعولِ فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون نيابةً عن الفتحة، والواو نائب عن الفاعل، وهي

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي

(وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي) أي: قُدِّر (مَنْصُوبُها) [أي: اسمُها] ولم يَبْطُل عَمَلها لِما ذُكِرَ في أنَّ ....

أبو طالب

يؤمَّلون بصيغةِ المجهول من التأميل، وهو الرجاء، وجادوا من الجود، أي: الكرم والسَّخاء، أي: جادوا بالمال، أو بأعظم سؤل، ويسألوا أيضاً مجهول، وسؤل كقفل بمعنى المسؤول.

الناصية

المفعول الأوّل والمفعول الثاني محذوف، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدر مجرور بإضافة قبل إليه، أي: قبل سؤال السَّائل لهم شيئاً، وبأعظم متعلِّق بجادوا، وسؤل بضم السِّين المهملة، أي: مسؤول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٣٦] مضاف إليه.

(يعني) علموا أن الناس يرجون معروفهم، فلم يخيبوا رجاءهم، ولم يحوجوهم إلى السؤال، بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوهم شيئاً بأعظم مسؤول.

(والشاهد) في قوله: أن يؤملون حيث وقع خبر أن المخفَّفة من الثَّقيلة جملة فعلية فعلها متصرِّف، وليس بدعاء، ولم يفصل بينهما فاصل، وهو قليل والكثير أن يأتي بالفاصل، ويقول سيؤملون. **(قوله: وَخُفِّفتْ كأنّ أيْضَاً)** حملاً على أن المفتوحة.

(قوله: فنوى منصوبها... إلخ) أي: حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الإعمال؛ لأنه أثبت لها منصوباً منوياً تارة وثابتاً أخرى. قاله (يس) لكن جوَّز الدماميني في قوله: كأن ظبية... إلخ، على رواية رفع ظبية أن يكون الرفعُ لإهمالِ كأن بتخفيفها. (صبان).

(قوله: مَنْصُوبُهَا) هو ضمير الشَّأن كثيراً راجعٌ لكل من قوله فنوي، وقوله: وهو ضميرُ الشَّأنِ فيفيد أن منصوبها قد يثبت، وذكر هذا المصنف بقوله: وثابتاً... إلخ، وأنه قد ينوى، وهو غير ضمير الشأن، وسيمثِّل له الشَّارحُ بالشَّاهد الثاني هذا هو المناسب لما عليه المصنف من أنَّ اسم كأن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشَّأن، وقد يكون غيره، ولما سيذكره الشَّارح أن الخبر في الشَّاهد الثاني مفرد؛ إذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشَّأن، لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفرداً؛ لأن ضمير الشَّأن لا يخبر عنه بمفرد، بخلاف ما لو أرجع كثيراً؛ لقوله: فنوي فقط، فإن مفاد كلامِ الشَّارحِ على هذا أن اسمها المنوي لا يكون إلا ضمير الشَّأن، وهذا خلاف مذهب المصنف، ومنافٍ لقول الشَّارح بعد: وأن يكون مفرداً، كما في الثاني، فافهم. (صبان).

(قوله: لما ذُكِرَ في أنَّ) من كونها أشبه بالفعل من المكسورة، وذلك لفتح أولها.

هذا، وفي (التصريح) (تخفف كأن فيبقى أيضاً إعمالها) استصحاباً للأصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصبة

وَخُـفِّـفَـتْ كَـأَنَّ أَيْـضـاً فـنُـوِي مَـنْـصُـوبُـهـا وَثَـابِـتـاً أَيْـضـاً رُوِيْ

(كقوله) وهو رؤبة:

كَـأَنَّ وَرِيْـدَيْـهِ رِشَـاءُ خُـلُّـبُ

فوريديه وهما عرقان في الرقبة: اسم كان، ورشاء بكسر الراء والمد خبرها، وهو مفرد لا مثنى، وصحح الصَّغاني أنه مثنى بالغين المعجمة، والرِّشاء: الحبل، والخلب بضم الخاء المعجمة: الليف، قاله أبو إسحاق، وقال غيره: الخلب: البئر البعيد القعر. (وقوله) وهو بَاغِث بالموحدة فالمعجمة، فالمثلثة ابن صُرَيْم بالتَّصغير اليشكري، قاله النحاس، وقال السِّيرافي: هو أَرْقَمُ بْنُ علباء، وقال صاحب المنقذ: هو علباء بن أرقم اليشكري يذكر امرأته ويمدحها:

وَيَـوْمـاً تُـوافِـيـنـا بـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـم كَـأَنْ ظَـبْـيَـةٌ تَـعْـطُـو إِلَـى وارِقِ الـسَّـلَـم

(يُروى بالرفع) لظبية على أنها خبر كأن (على حذف الاسم أو كأنها) ظبية، (و) يروى (بالنَّصب) لظبية (على) أنها اسم كأنَّ على (حذف الخبر، أي: كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على أن الأصل كظبية، وزيد أن بينهما) أي: بين الكاف ومجرورها، وعليهن، فجملة تعطو صفة لظبية، والموافاة: الإتيان. والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسِّين المهملة مع التَّشديد: المحسن من القَسام، وهو الحسن، يقال: فلان قسيم الوجه، ومقسم الوجه، أي: حسنه، وتعطو، أي: تتناول، وعداه بإلى لتضمنه معنى تميل، والوارق اسم فاعل من ورق الشَّجر يرق مثل: أورق، أي: صار ذا ورق، ويروى: ناضر السَّلم، والنضرة: الحسن، والبهجة والسَّلم بفتحتين: شجر العضاه له شوك (وإذا حذف الاسم، وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليله في أن المخففة (كقوله:

وَوَجْـهٍ مُـشْـرِقِ الـلَّـوْنِ (كـأنْ ثَـدْيـاهُ حُـقَّـانِ)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف، أي: كأنه، وهذا البيت رواه سيبويه هكذا، ورواه غيره:

وصـدر مـشـرق الـنَّـحـر . . . .

والمعنى على الأول ربَّ وجه يلوح لونه، وثديا صاحبِهِ كحقين في الاستدارة (وإن كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالأول (نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] الثاني (نحو قوله:

لا يَـهُـولَـنَّـكَ اصْـطِـلاءُ لَـظَـى الـحَـرْ بِ فَـمَـحْـذُورُهـا كـأنْ قَـدْ أَلَـمَّـا)

وتُخالِفُ أنّ في أنّ خَبَرَها يَجيءُ جُمْلة كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] وَمُفرَداً كالبيت الآتِي، وفي أنّه لا يجب حَذفُ اسمِها، بلْ يَجُوز إظهارُه؛ كما قال: (وَثابِتاً أَيْضاً رُوي) في قول الشاعر:

[وَيَـوْمـاً تُـوافِـيـنـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ ... كَـأنْ ظَـبْـيَـةً تَـعْـطُـو إلـى وارِقِ الـسَّـلَـمْ]

أبو طالب

(قوله: ويوماً توافينا بوجه مقسم... إلخ) ويوماً إما بالنصب عطفاً على ما في البيت السَّابق، أو بالجرِّ على أن يكون الواو بمعنى ربَّ، وتوافينا: من الموافاة، أي: المقابلة بالخير والإحسان، وهي بصيغة المؤنث، وفاعلها عائد إلى المرأة المعلومة من الأبيات السَّابقة عليه؛ لأن قائل هذا القول علباء بن أرقم اليشكري في مدح امرأته، والباء في بوجهٍ للتَّعدية أو بمعنى مع، والمقسم بضمِّ الميمِ وفتحِ

الناصية

ففصل بين كأن وألمَّا بقد. والهول: الفزع، يقال: هاله الأمر يهوله؛ إذا أفزعه، ولظى الحرب: نارُها، والاصطلاء: من اصطليت بالنار؛ تدفيت بها، والمحذور: من الحذر، وهو ما يخاف منه، وألم ماض، من الإلمام، وهو النزول، يقال: ألمَّ به أمرٌ؛ إذا نزلَ به (تصريح).

(قوله: وتُخالِفُ أَنّ... إلخ) أي: تخالفُ أن في أن خبر كأن يأتي جملة ومفرداً بخلاف خبر إن للزوم أن يكونَ خبرها جملة، وتخالفها أيضاً في جواز ذكر اسمها، بخلاف اسم أن.

(قوله: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]) فجُملة (لَمْ تَغْنَ بِالأمْس) خبر (كأنْ).

(قوله: كالبيت الآتي) وهو كأن ظبية بناء على رفع ظبيةٍ ليكونَ الخبر مفرداً، وأما على نصبها، فالخبر تعطو، وهو جملة.

(قوله: وثابتاً أيضاً رُوي) وهو غير ضمير الشأن قليلاً كمنصوب أن. (قوله:

وَيَـوْمـاً تُـوَافِـيـنَـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ ... كَـأنْ ظَـبـيَـةٌ تَـعْـطـو إلَـى وارِقِ الـسَّـلَـمْ)

هذا البيت من كلام باغث بن صريم ـ ويقال: باغت بن صريم ـ اليشكري.

ونسبه جماعة لكعبِ بن أرقم بن علباء اليشكري، والبيت من شواهد سيبويه (ج١ ص ٢٨١) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧ وابن هشام في (أوضحه) (رقم ١٥١) وفي (شذور الذهب) (رقم ١٤٠) والمبرد في (الكامل) (ج ١ ص ٥٠).

اللغة: «توافينا» تجيئنا «بوجه مقسم» أي: بوجه جميل حسن، والقَسام ـ بفتح كل من القاف والسين ـ الجمال، «تعطو» تمد عنقها لتتناول «وارق السَّلم» أي: شجر السَّلِمِ المورق، المعنى: يصف امرأةً بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعنقاً كعنق الظبيةِ طويلاً.

الإعراب: «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظَّرفية الزَّمانية متعلق بقوله: (توافينا) الآتي، «توافينا» توافي: فعلٌ مضارع، وفاعله ضميرٌ مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، ونا: مفعول به، مبني

في رِوايةِ مَن نصب ظَبية، وتَعْطُو هو الخبر، ورُوِيَ برفع ظَبية على أنّه خبر كان، وهو مُفرَدٌ، واسمُها مُستَتِرٌ.

تتمة: لا تُخَفَّف لَعَلَّ، وأمَّا لكِنّ فإنْ خُفِّفَتْ لم تَعْمَل شَيئاً، بل هي حرفُ عطفٍ، وأجاز

أبو طالب

القافِ، وتشديد السِّين المهملة بمعنى الحسنِ من القسامة، أي: الحسن، وتعطو أي: تميل، ووارق اسم فاعل من أورق على غيرِ القياس، أي: صار ذا ورق، والسَّلم بفتحتين جمع سلمة، وهي شجرةُ العِضاه.

(**قوله: واسمها مستتر**) أي: عائد إلى المرأةِ المذكورةِ.

الناصية

على السُّكون في محلِّ نصبٍ، «بوجه» جار ومجرور متعلِّق بتوافي، «مقسم» نعت لوجه «كأنَّ» حرف تشبيه ونصب «ظبية» على رواية النَّصب: اسم كأن «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمَّة مقدَّرة على الواو منع من ظهورها الثقلُ، والفاعلُ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ظبية، والجملةُ من الفعل والفاعل في محلِّ نصب صفة لظبية، وخبر كأنَّ محذوف، وتقديرُ الكلام: كأنَّ ظبية عاطية في مكان هذه المرأةِ. فأما على روايةِ رفع ظبية، فظبيةٌ خبر كأنْ مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمَّة الظَّاهرة، واسمها ضمير محذوف، والتَّقدير كأنها ظبية، وجملة تعطو وفاعله في محلِّ رفع نعت لظبية أيضاً. ويروى أيضاً بجرّ ظبية؛ فالكاف حرف جرٍّ، وأن «زائدة، وظبية» مجرور بالكافِ والجارُّ والمجرور متعلّق بمحذوفٍ حالٍ من فاعلِ توافي، وكأنَّه قال: كظبيةٍ. ولا شاهد في البيتِ على هذه الرِّواية لما هنا، «إلى» حرف جر «وارق» مجرورٌ بإلى، والجارُّ والمجرور متعلِّق بقوله: تعطو، ووارق مضاف و«السَّلم» مضاف إليه، مجرورٌ وعلامة جرِّه الكسرة الظَّاهرة، وسكِّن لأجلِ الوقفِ.

الشَّاهدُ فيه: قوله: «كأنْ ظبيةً» حيث روي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا البابِ باثنين منها: **الوجه الأوَّل**: نصب ظبية على أنه اسم كأنْ وخبرها محذوف، **والوجه الثاني**: رفع ظبية على أنه خبر كأنْ، واسمها محذوف، فدلَّت الرِّوايتان جميعاً على أنه إذا خُفِّفتْ كأنَّ جاز ذكرُ اسمِها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذفَ أكثر من الذِّكر، **والوجه الثالث**: جرُّ ظبيةٍ على ما ذكرناه في إعراب البيتِ، ولا شاهد عليه لما في هذا الباب.

(**قوله: لا تخفف لعل**) أي: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها.

(**قوله: لم تعمل شيئاً... إلخ**) فتهمل وجوباً لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية، وليباين لفظها لفظ الفعل (نحو) ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] وعن يونس والأخفش جواز الإعمال) قياساً على أن، ولم يسمع من العرب: ما قام زيد لكن عمراً قائم بنصب عمرو، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف، والفرق بينها وبين أن زوال الاختصاصِ لزوال اختصاصها بالأسماءِ؛ لدخول المخففة على الجملتين، نحو ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾. (تصريح).

يُونُس والأخْفَش إعمالها قياساً، وعن يُونُس أنّه حَكاه عَن العَرَب.

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: قياساً**) على أخَواتِها، فكما أن أخواتها تعمل مُخفَّفةً كذلك هذه.

(**قوله: وعن يُونُس أنّه حكاه... إلخ**) أي: إن يونس حكى إعمال لكنَّ عن العرب، يعني: أنه نقل عن العرب أنَّهُم يعملونها. (دشتي).

فهرس الموضوعات